

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة الثالثة والثلاثون

١٩٥٢-١٩٥٣

المطبعة الجديدة العالمية للطباعة
مصر - شارع نوري ومشرقا

١٦ شارع ضريح سعد بالناصرية

بيان

جربنا في ترتيب فهرست السنة الثالثة والثلاثون لمجلة المحاماة يجعلها على قسمين :

الأول : خاص بالأبحاث والقوانين والمراسيم والقرارات الوزارية والأوامر العسكرية .

الثاني : خاص بالأحكام الصادرة من قضاء محكمتي النقض الجنائية والمدنية ومحكمة القضاء الإداري ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية والمحاكم الابتدائية والجزئية بترتيب الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تلخيص الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها عند اللزوم .

والله ولي التوفيق .

لجنة التحرير

كمال عليم ابراهيم - حسن محمد العشماوي - نصيف زكي - أحمد السادة

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

- ٢٨٧ — قانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على السكر . ص ٦٤٥
- ٢٨٨ — قانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي . ص ٦٤٦
- ٢٨٩ — قانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ١٠ مكرراً إلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافأة الدعارة . ص ٦٤٨
- ٢٩٠ — قانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . ص ٦٥١
- ٢٩١ — مرسوم بشأن اللائحة التنفيذية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٦٥٢
- ٢٩٢ — إعلان دستوري من مجلس قيادة الثورة . ص ٦٦٠
- ٢٩٣ — أمر جمهوري رقم ١ لسنة ١٩٥٣ بتعيين قائد عام للقوات المسلحة . ص ٦٦١
- ٢٩٤ — مرسوم بتعديل تأليف الوزارة . ص ٦٦١
- ٢٩٥ — أمر جمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين مستشار قانوني لرياسة الجمهورية . ص ٦٦٢
- ٢٩٦ — قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ خاص بالإخطارات الواجب تقديمها طبقاً للرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ٦٦٢
- ٢٩٧ — قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ بإلغاء بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ٦٦٥

فهرست

أحكام محكمى النقض الجنائية والمدنية ومجلس الدولة ومحكم الاستئناف
ومحكم الجنايات والمحكم العسكرية والمحكم الكلية والضرائية
والايجارات والمستعجلة والجزئية

(١)	
١ إثبات . اعتماد المحكمة على ورقة في الدعوى واطراح شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز .	معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر . من حق المحكمة . (نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١ م ٣١ رقم ٣١) .
٢ — ١ إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم أمام البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة . جائز .	(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٥١ م ١٦ رقم ١٥) . ٢ — ١ إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم أمام البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة . جائز . (نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١ م ٢٩ رقم ٢٨) .
٣ — ٢ تفتيش . رجل البوليس . مشاهدته المتهم يجرى محاولا ركوب القطار دون تقديم تذكركه لعامل الباب . تخلى المتهم عن حقبة كانت معه قبل أن يمسك به رجل البوليس لينعه من ركوب القطار . تفتيش الحقبة . صحيح . وجود مخدرات بها . لا يحدى المتهم ما يثيره من بطلان القبض .	٤ إثبات . شهود . حضور بعض وغياب بعض . الاكتفاء . بسماع الحاضرين وبسلاوة أقوال الغائبين أو الاطلاع عليها . جائز . (نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١ م ٢٦ رقم ٢٥) . ٥ إثبات . اعتراف متهم على آخر . مسألة تقديرية متروكة لرأى قاضى الموضوع . (نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ م ١٧٩ رقم ٨٤) .
٣ إثبات . تقدير قوة الدليل في الإثبات . من سلطة المحكمة وحدها . الأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم	٦ إثبات . تلبس . استدلال المحكمة بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال

الشهود . لامانع	عدوله عنه في الجلسة . جائز .
(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ س ١٧٥ رقم ٧٨) .	(نقض جنائي — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ س ٢٠٧ رقم ١١٧) .
٨ إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدعوى . لها أن تعمل على أقوال الشهود في التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرروه بالجلسة .	١٣ إثبات . شهود . إدانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون سماع الشهود بصرف النظر عن تنازل المتهم عن سماعهم . على المحكمة الاستئنافية أن تجيب المتهم إلى طلبه سماع الشهود .
(نقض جنائي — ١٦ يناير سنة ١٩٥١ س ١٧٢ رقم ٧٣) .	(نقض جنائي — ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ س ٢٠٧ رقم ١١٩) .
٩ إثبات . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . وجوب إبدائه قبل سماع الشهود . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .	١٤ إثبات . استناد المحكمة فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى قرار منسوب إليه دون أن تطلع عليه . حكم معيب .
(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ س ١٧٧ رقم ٨١) .	(نقض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ س ٢١٨ رقم ١٢٨) .
١٠ إثبات . شاهد . الاستناد إلى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر من سلطة المحكمة .	١٥ إثبات . شهادة على سبيل الاستدلال . طفل صغير السن . الطعن في شهادته التي عوات عليها المحكمة بأنه لا يمكن الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه . هذا مجادلة في تقدير الدليل .
(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٥١ س ١٨٥ رقم ٩٢) .	(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ س ٢٤٧ رقم ١٥٦) .
١١ إثبات . استناد المحكمة فيما استندت إليه إلى تسليم محلي المتهم بدليل ظل المتهم منكرأله أثناء التحقيق والمحاكمة . حكم معيب . أدلة الدعوى . فساد أحدها يترتب عليه سقوط الباقي .	١٦ إثبات . شهود . تنازل المتهم عن سماع شهود لم يحضروا اكتفاء بأقوالهم وبسماع شاهدي النفي . عدم تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسماع أولئك الشهود . نفيه على المحكمة عدم سماعهم . لا يقبل .
(نقض جنائي — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ س ٢٠٢ رقم ١١٤) .	(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ س ٢٤٦ رقم ١٥٤) .
١٢ إثبات . اعتراف متهم على متهم في التحقيقات الأولية . الأخذ به مع	١٧ — إثبات . الاعتماد على بعض أقوال الشاهد دون بعض . جائز .

٢ — إثبات . استظهار أن الاسم الوارد في البلاغ غير اسم المتهم كان خطأ مادياً . ذكر الاعتبارات الدالة على ذلك . المناقشة في ذلك هي مجادلة في تقدير الدليل .

(قض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٥٢ رقم ١٦٣) .

١ — إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بأقواله أمامها دون أقواله الأولى في البوليس . لا جناح عليها في ذلك .

٢ — إجراءات . محكمة . يجوز لها أن تندب أحد أعضائها لمعاينة محل الحادث . لا تريب على المحكمة إن قام من انتدب لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .

٣ — إجراءات . مجرد عدم وجود عنصر الانتقال في صورة الدعوى . لا يترتب عليه بطلان .

(قض جنائي — ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٩١ رقم ١٩٢) .

١ — إثبات . وصية . نية الإيصاء . اعتماد المحكمة ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها في استخلاص هذه النية على تصرفات أخرى للوصي . لا تريب عليها .

٢ — فوائد . وصية . سندات صادرة إلى المطعون عليها الأولى من مورثها ومنصوص فيها على فوائد ٨ و ٩ ٪ من تاريخ الاستحقاق ومحولة منها إلى الطاعن . حكم باعتبار المبالغ الواردة في هذه السندات هي في حقيقتها وصية أقر بها المطعون عليهم الأربعة الأولون

وهم أولاد المورث وليست ديناً مقترناً بفوائد مترتبة في ذمة المورث . قضاؤه بالزام المطعون عليهم سألني الذكر بالفوائد وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصي . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون إستناداً إلى أنه أهدر ما اتفق عليه المورث والمطعون عليها الأولى . على غير أساس . (المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم)

٣ — نقض . طعن . سبب جديد . قضاؤه بالزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصتهم في المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى أولادهم من مورثهم والمحولة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هي في حقيقتها وصية وأن هؤلاء المطعون عليهم قد أقروا الوصية فتنفذ في حقهم بقدر حصتهم . قضاؤه برفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنه حصه وارث آخر لم يقر الوصية وتوفي أثناء نظر الاستئناف . عدم تحدى الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلانته يسرى حكمه على ما ورثوه من هذا الوارث . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

(قض مدني — ١٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٢٤ رقم ٢٢٣) .

١ — إثبات . يمين متممة . شرط توجبها هو أن يكون لدى كل من

الطرفين مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل . حكم بتوجيه اليمين إلى أحد الخصمين . تقريره أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته . حلف هذا الخصم اليمين . تقدير المحكمة من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه . ليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قرره المحكمة في حكمها الصادر بتوجيه اليمين .

٢ — محكمة الموضوع . سلطتها التقديرية حكم برفض إحالة الدعوى على التحقيق لثبت الطاعن بالبينة أن المطعون عليه الثاني كان مندوباً عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب موضوع النزاع . إقامته ليس على أن الاثبات بالبينة غير جائز قانوناً في هذه الحالة وإنما على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملابساتها . تكون المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

(قرض مدني — ١٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٣٥ رقم ٢٢٧) .

١ — إثبات . شهادة . حوالة . شهادة شاهدي المحال عليه في التحقيق من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يشتغل سمساراً للحيل في تجارة الحبوب وأنه عقد لهذا الأخير بعض الصفقات بهذه الصفة . استخلاص محكمة الموضوع من هذه الشهادة دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التي أوردتها على أن الدين الذي يطالب به المحال إليه ولو أنه نشأ في سنة ١٩٤٢ كان من هذا القبيل ومن ثم فهو عمل

٢٩

تجاري . سائع . الطعن على الحكم بالخطأ في الاستناد . على غير أساس . ٢ — إثبات . شهادة . حوالة . حجر . أثر الحجر في إبطال تصرفات المحجور عليه قانوناً . مع فرضه لا ينبغي أن يكون قد باشر هذه التصرفات فعلاً . قيام الحجر على المحال عليه من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ . ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة ما استخلصته المحكمة من شهادة شاهديه من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يعمل سمساراً في تجارة الحبوب . الطعن على الحكم بالخطأ في الاستناد . على غير أساس .

٣ — إثبات . قرائن . حوالة . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها . لمحكمة الموضوع أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى . استنادها إلى أقوال المحيل وشاهدي المحال عليه في الشكويين المتقدمين من هذا الأخير إلى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت إليه من اعتبار الدين المطالب به ناشئاً من عملية تجارية . لا تثريب عليها . الطعن على الحكم بأنه مشوب بالبطلان . على غير أساس .

٤ — سند إذني . متى يعتبر تجارياً وفقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة ؟ إذا كان تحريره عن عمل تجاري حتى ولو صدر من غير تاجر . حكم . تسييه . إعتباره السند الإذني موضوع الدعوى

بالنسبة إلى منهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى منهم آخر . جوازه .

٢ — فاعل . اتفاق متهمين على ارتكاب القتل . عملها على تنفيذه . ارتكاب أحدهما فعلاً يصح عده شروعاً في القتل . يعتبر فاعلاً ولو لم يساهم في الإصابة القاتلة التي ارتكبها زميله .

(قض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٧ رقم ٢٩٩) .

إثبات . رأى خبير في مسألة فنية . لا يصح تنفيذه بشهادة الشهود .

(قض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٢ رقم ٢٩٠) .

إثبات . شاهد وحيد في الدعوى . تخلفه عن حضور المحاكمة في بدء حصولها . الاكتفاء بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية . حضوره بعد ذلك وسماعه . قول الحكم إن الشاهد لم يحضر واعتماده على أقواله في التحقيقات الأولية مع مخالفتها لما أدلى به أمامها . عيب في الإجراءات .

(قض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٥٤ رقم ٣١٦) .

إثبات . الاعتماد على قول للشاهد وأطراح قول آخر له . لا يصح ذلك مع التضارب فيما أثبتته الحكم من هذه الأقوال .

(قض جنائي — ١٥ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٩٤ رقم ٣٦٩) .

إثبات . شاهد . سلطة القاضي في الاعتماد على أقوال شاهد ولو كان قريباً أو كان

سنداً تجارياً لتحريره عن عمل تجارى هو قيام المحال عليه بشراء أرز للحيل بصفته وكيلًا عنه بالعمولة . البحث فيما إذا كان المحال عليه وقت تحرير هذا السند محترفاً بالتجارة أم غير محترف بها . غير منتج في الدعوى . النعى على الحكم أنه أخل بحق الطاعن في الدفاع استناداً إلى أنه لم يرد على المستندات التي قدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على أن المحال عليه لم يكن في يوم ما تاجراً . في غير عمله . (المادة ١٩٤ من قانون التجارة والمادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

• — نقض . طعن . سبب جديد . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخسئ رغم انعدام قرينة الوفاء به باقرار المدين ولأنه قضى بحالة الدعوى على التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البينة قانوناً ولأنه قبل من المدين دفعة بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخسئ مع أن الطاعن بوصفه محالاً إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم لا يجوز للمدين المحال عليه أن يحتج قبله بالدفع التي كان يحق له توجيهها إلى الدائن المحيل . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

(قض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥١ م ٦٠٧ رقم ٢٦٢) .

١ — إثبات . الأخذ بأقوال شاهد

- ٢٧ هو المجنى عليه نفسه .
(قضا جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ٩٩٩ رقم ٤١٨) .
- ٢٨ ١ - إثبات . شاهد . رفض المحكمة سماعه لأنه سوف يقول لها أقوالا معينة . لا يصح .
٢ - إجراءات . الاطلاع على الورقة محل الدعوى بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . لا يجوز .
٣ - استئناف . حكم بانهاء الخصومة على أساس عقد صلح متنازع في صحته . جواز استئنافه .
(قضا جنائي - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ١٠٠٥ رقم ٤٢٨) .
- ٢٩ ١ - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال . لا يعيب الاجراءات مادام الطاعن لم يطلب تلاوتها ومادامت هي كانت معروضة على بساط البحث وتناولتها المناقشة .
(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٨٩ رقم ٤٩١) .
- ٣٠ ١ - إثبات . خبير . سلطة المحكمة في الأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء .
(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٠ رقم ٤٩٤) .
- ٣١ ١ - إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال الشاهد بعضها دون بعض . الرد على كل ما يشيره الدفاع . لا يلزم .
٢ - تضامن . ثبوت اتحاد ارادتي المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه . كل منهما مسئول عن تعريض ما أصابه بصرف النظر عن جسامه ما وقع من كل .
(قضا جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٣ رقم ٥١٢) .
- ٣٢ ١ - إثبات . شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة . ما أورده الحكم عن هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد عنها بالتحقيقات . بطلان . الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
(قضا جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٤ رقم ٥١٩) .
- ٣٣ ١ - إثبات . سرقة بالمادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات . ليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود المال المسروق تحت يد سارقه .
(قضا جنائي - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٤٧ رقم ٥٧٠) .
- ٣٤ ١ - إثبات . اعتراف . تجزئته جائزة .
(قضا جنائي - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٥ رقم ٥٩٠) .
- ٣٥ ١ - إثبات . اعتراف منهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . عدوله عنه أمام المحكمة . الأخذ به . جائز . استعراف
- ٣٦ ١ - إثبات . شاهد . رفض المحكمة سماعه لأنه سوف يقول لها أقوالا معينة . لا يصح .
٢ - إجراءات . الاطلاع على الورقة محل الدعوى بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . لا يجوز .
٣ - استئناف . حكم بانهاء الخصومة على أساس عقد صلح متنازع في صحته . جواز استئنافه .
(قضا جنائي - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ١٠٠٥ رقم ٤٢٨) .
- ٣٧ ١ - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال . لا يعيب الاجراءات مادام الطاعن لم يطلب تلاوتها ومادامت هي كانت معروضة على بساط البحث وتناولتها المناقشة .
(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٨٩ رقم ٤٩١) .
- ٣٨ ١ - إثبات . خبير . سلطة المحكمة في الأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء .
(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٠ رقم ٤٩٤) .
- ٣٩ ١ - إثبات . شاهد . مناقشة الدفاع أقواله في التحقيق . عدم حضور الشاهد بالجلسة . النعي على المحكمة أن أقواله لم تقرأ بالجلسة . لا يقبل .
(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٢ رقم ٤٩٨) .

- ٣٦ إثبات . دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به .
(نقض جنائي — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٨ رقم ٥٩٩) .
- ٣٧ ١ — إثبات . القرائن . جواز الاعتماد عليها وحدها في إثبات جريمة القتل .
٢ — شهود . طلب شاهد لم يسبق إعلانه وسماعه في الجلسة . جائز
(نقض جنائي — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٨ رقم ٥٩٨) .
- ٣٨ إثبات . قرائن . شهود أدلوا بشهادتهم في محضر أعمال التحقيق دون حلف يمين . اتخاذ المحكمة من أقوالهم قرينة مضادة إلى قرائن أخرى استندت إليها . لا بطلان .
٢ — إثبات . قرائن . تساندها في الإثبات . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٣ — خبير . تقرير خبير . حكم . تسييه . اعتماد الحكم تقرير الخبير هو اعتماد لنتيجته محولة على أسبابه .
(نقض مدني — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٤١٥ رقم ٦٢٦) .
- ٣٩ إثبات . مبلغ يزيد على النصاب الجائز لإثباته بالبينة . يجب إبداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى . لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٢ رقم ٦٦٦) .
- ٤٠ إثبات . الاعتماد في إدانة المتهم على حكم آخر دون بيان اقتناع المحكمة بأسباب ذلك الحكم . فساد في الاستدلال . يستوجب نقضه . وحدة الواقعة . نقض هذا الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر .
(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٩ رقم ٦٨٥) .
- ٤١ ١ — إجارة . النص في عقد الإيجار على منع المستأجر من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . للمحكمة رغم هذا المنع إبقاء الانتفاع بالعين المؤجرة للمستأجر من الباطن أو التنازل له عن الإيجار في حالة شرائه الجدد المعد للتجارة أو الصناعة وفقا لنص المادة ٣٦٧ مدني (قديم) المقابلة للمادة ٤٥٠ مدني محتلط . لا تأثير لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى النصين المذكورين .
٢ — إجارة . بيع الجدد المعد للتجارة أو الصناعة المنصوص عليه في المادة ٣٦٧ مدني (قديم) المقابلة للمادة ٤٥٠ مدني محتلط . تحديد . معناه . لا يشترط لاعتباره كذلك أن يشمل البيع الاسم التجاري .
(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٥٤ رقم ٦٤١) .
- ٤٢ إجارة . شرط استحقاق الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار . أن يكون المؤجر قد تخلى عن العين المؤجرة وتركها للمستأجر بحيث يتمكن من

بتعويض المستأجر بسبب ما حصل له من تعرض من الغير . إدماجه مقابل ما فات المستأجر من منفعة الأرض المؤجرة ضمن عناصر التعويض . لا مخالفة في ذلك للقانون .

٢ — إجارة . تعويض . محكمة الموضوع . قصرها تعويض المستأجر عن قوات منفعته بالأرض المؤجرة على الأجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الإجارة كاملة . لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدى الضرر .

٣ — حكم . تسييه . قضاؤه بتعويض إجمالي للضرر عن عدة أمور . لا يبطله متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية الضرر فيه أو عدم أحقيته . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم)

٤ — حكم . تسييه . قضاؤه . برفض طلب المستأجر التعويض قبل المؤجر له . إرادته في أسبابه ما يفيد أن التعرض إنما حصل للمستأجر من الغير وأن المؤجر لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم به عمل على منعه . في ذلك ما يكفي لتبرير قضاؤه . الطعن عليه بالقصور . على غير أساس (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٥ — إجارة . تعويض . حكم . قضاؤه بالتعويض للمستأجر على أساس ما فاته من ربح وما لحقه من خسارة بسبب التعرض مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره . النص عليه مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدني القديم . غير صحيح .

وضع يده عليها والاتفاق بها . امتناع المستأجر عن استلام العين فعلا بسبب عجزه عن استقلالها . لا تأثير لذلك على استحقاق الأجرة المتفق عليها .

(نقض مدني — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٦٧ رقم ٦٤٥) .

٤٣ إجارة . فسخ عقد المستأجر الأصلي يترتب عليه حتماً انقضاء عقد المستأجر من الباطن ولو كان قائماً بحسب شروطه . لا يلزم لسريان حكم فسخ العقد الأصلي على عقد المستأجر من الباطن أن تقام الدعوى على هذا الأخير . لا أهمية لثبوت تاريخ عقد المستأجر من الباطن قبل أو بعد رفع دعوى الفسخ . عدم علم المستأجر من الباطن بسبب الفسخ وقت استجاره لا أهمية له . لا لزوم للتنبيه على المستأجر من الباطن بالإخلاء لكي يسرى عليه حكم فسخ العقد الأصلي . لا أحقية للمستأجر من الباطن في تملك الثمار بعد فسخ عقد المستأجر الأصلي .

(نقض مدني — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٤١٩ رقم ٦٢٨) .

٤٤ إجارة :

١ — الضرورة الملجئة في حالة التنبيه بالإخلاء للزواج . مداها ووقت تحققها ومداها .

٢ — الخطبة عند المسلمين ومتى تعتبر ضرورة ومتى لا تعتبر .

(مصر الكلية — ٢ مارس سنة ١٩٥٣ م ١٣٠٢ رقم ٥٦٤) .

٤٥ ١ — إجارة . تعويض . حكم . قضاؤه

- (المادة ١٥١ مدني قديم) .
- (قرض مدني — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٥٠٥ رقم ٢٤٢) .
- ٤٦ ١ — إجارة الأشخاص . المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم . القول بأن هذه المادة لا تنطبق إلا إذا لم يكن للمستخدم المفصول عمل آخر يرتزق منه وأن يكون الفصل قد أدى إلى بطلانه بطلالة تامة . غير صحيح . نص المادة في هذا الخصوص مطلق .
- ٢ — تعويض المستخدم وفقاً لهذه المادة عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير . عدم التمكن هذا . هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مستنبطاً هذا التقدير من كافة ما يقدم إليه من أدلة بما في ذلك مجرد القرائن ومستهدياً في ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملايساتها . مثال . فصل إدارة مستشفى طبياً قبل انتهاء مدة استخدامه (المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم) .
- (قرض مدني — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٦٢ رقم ٢٣٥) .
- ٤٧ أجر العامل . العلاوات تعتبر جزء منه . الاتفاق على غير ذلك . باطل لمخالفته للقانون والنظام العام .
- (بور سعيد الكلية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٦٠٨ رقم ٢١٦) .
- ٤٨ اجراءات . اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها اجراء ما . لها أن تعدل عنه إذا رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذ .
- (قرض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٤ رقم ٥٨٧) .
- ٤٩ اجراءات . الحكم في الدعوى استناداً إلى التحقيقات الابتدائية دون سماع شهود لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية . الإجابة عن طلب سماع شهود الاثبات بما لا يصلح رداً عليه ورفض هذا الطلب . حكم معيب .
- (قرض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٤ رقم ٥٨٨) .
- ٥٠ ١ — اجراءات . حكم . تلاوته . عضو ممن سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوته . توقيعه مسودة الحكم . صحة الاجراءات .
- ٢ — تقرير التلخيص . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريراً سابقاً في الدعوى تقريراً له . لا مانع .
- (قرض جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٤٨ رقم ٥٧٢) .
- ٥١ ١ — اجراءات . سماع محكمة الدرجة الأولى شاهداً . عدم طلب المتهم سماع شهود آخرين . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود . لا يقبل .
- ٢ — وصف التهمة . تعديله أمام محكمة الدرجة الأولى . ترافع المتهم على أساس الوصف الجديد أمام درجتى التقاضى . نفيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح .
- ٣ — جريمة . توافر أركانها . صلح . لا تأثير له في قيامها .
- (قرض جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٢ رقم ٥١٢) .

- ٥٢ ١ — إجراءات . استدعاء شخص
تصادف وجوده بالجلسة وسماعه دون
تحليفه اليمين . عدم الاعتراض على
ذلك . الاعتراض عليه أمام محكمة
النقض . لا يجوز .
- ٥٣ ٢ — تزوير في أوراق رسمية . رخصة
قيادة سيارة (سواق عموى) التغير
في بياناتها لتكون الرخصة غير مقصورة
على سيارات الركوب (التاكسى)
تزوير معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢
من قانون العقوبات .
(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٨ رقم ٤١٧) .
- ٥٤ إجراءات . واجب المحكمة في استظهار
حقيقة الدعوى . ليس عليها أن ترجع
في ذلك إلى حكم غيابي صادر فيها .
(نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠٣ رقم ٤٢٤) .
- ٥٥ إجراءات . الحكم في القضية بناء على
محاضر ضبط الواقعة التي أجراها
البوليس فقط . مبطل لإجراءات
المحاكمة .
(نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠٣ رقم ٤٢٣) .
- ٥٦ إجراءات . الأصل في المحاكمة أن
تكون علانية . شهود لم تسمعهم محكمة
الدرجة الأولى . طلب الدفاع سماعهم
أمام محكمة الدرجة الثانية . تأجيل
الدعوى عدة مرات لهذا الغرض . مضى
المحكمة في نظر الدعوى . دون سماعهم
مع حضور بعضهم . حكم معيب .
(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٥١
س ٢٤ رقم ٢٣) .
- ٥٧ ١ — إجراءات . القضايا التي كانت
تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها إلى
المحاكم بالحالة التي كانت عليها . منهم
أعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة
العسكرية العليا . إحالة القضية إلى
محكمة الجنايات دون مرورها على
قاضي الإحالة . إجراء صحيح .
- ٥٨ ٢ — وصف التهمة . إحالة المتهمين
إلى المحاكمة لإحرازهما أسلحة عدة دون
تخصيص كل منهما بجائزة سلاح معين .
تخصيص المحكمة كل واحد بعدد من
الأسلحة دون لفت الدفاع . لا إخلال
في ذلك بحق الدفاع مادام هذا التخصيص
لم يفض إلى أيهما . واقعة جديدة .
(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥١
س ٧٣٣ رقم ٢٩١) .
- ٥٩ ١ — إجراءات . الأصل في الأحكام
اعتبار أن الإجراءات قد روعيت
- ٥٦ إجراءات . أخذ رأى المفتي . المحكمة
غير ملزمة بهذا الرأي . إثبات . أحكام
الاعدام ليس لها طرق خاصة للإثبات .
(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠٢ رقم ٣٧٦) .
- ٥٧ ٢ — تزوير في أوراق رسمية . رخصة
قيادة سيارة (سواق عموى) التغير
في بياناتها لتكون الرخصة غير مقصورة
على سيارات الركوب (التاكسى)
تزوير معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢
من قانون العقوبات .
(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٨ رقم ٤١٧) .
- ٥٨ ١ — إجراءات . القضايا التي كانت
تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها إلى
المحاكم بالحالة التي كانت عليها . منهم
أعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة
العسكرية العليا . إحالة القضية إلى
محكمة الجنايات دون مرورها على
قاضي الإحالة . إجراء صحيح .
- ٥٩ ١ — إجراءات . الأصل في الأحكام
اعتبار أن الإجراءات قد روعيت

- أثناء الدعوى . لصاحب الشأن أن يثبت أن تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت إذ لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .
- ٢ — تزوير . عقد الزواج . وثيقة رسمية . مناطها إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد . (نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٥١ م ٢٢ رقم ٢٢) .
- ٦٠ إجراءات . الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم . (نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٨٧ رقم ٩٤) .
- ٦١ إجراءات . عدم سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية . عدم إجابته . بطلان إجراءات المحاكمة . (نقض جنائي — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٠٠ رقم ١١٠) .
- ٦٢ إجراءات . الحكم الجنائي يجب أن يبنى على التحقيق الشفوي . طلب سماع شهود أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه بمقولة إنه لم يستدل عليهم . ثبوت أن أحدا من شهود الدعوى لم يعلن . بطلان إجراءات المحاكمة . (نقض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢١٥ رقم ١٢٤) .
- ٦٣ إجراءات . تهمة يقول المتهم أنه حوكم عليها مع أن النيابة لم تقدمه بها إلى قاضي الإحالة مع باقي التهم . عدم تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٢٩ رقم ١٤١) .
- ٦٤ إجراءات . قضية عسكرية أصدر رئيس النيابة العسكرية قرارا بتقديم المتهم فيها إلى المحكمة العسكرية العليا . قد أعلن المتهم بهذا القرار قبل صدور القانون الذي ألغى الأحكام العرفية . إحالة هذه القضية مباشرة إلى محكمة الجنايات دون تقديمها إلى قاضي الإحالة . صحيح . (نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٣٠ رقم ١٤٢) .
- ٦٥ ١ — إجراءات . سماع بعض الشهود . عدم سماع البعض الآخر بموافقة الدفاع . ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة ذلك . ٢ — إجراءات . سماع شاهد لم يكن موجوداً خارج الجلسة . عدم إثبات ذلك بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم . ٣ — قرار أصدرته المحكمة بسماع شاهد استدعته مع آخر . عدم سماعه اكتفاء بشهادة الآخر . لا تريب عليها في ذلك . (نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٦ رقم ١٥٥) .
- ٦٦ ١ — إجراءات . سماع المجني عليه كشاهد في الدعوى . لا مانع . هو لا يعتبر خصماً للمتهم فيها . ب — محكمة استئنافية . طلبات التحقيق . المحكمة غير ملزمة بإجابتها . (نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٨ رقم ١٥٩) .
- ٦٧ إجراءات . ترخيص المحكمة للدعي

من أسند هو إليه ارتكاب الجريمة كان مريضاً بأعصابه وفي حالة أعياء . قصور . كان يجب بيان مدى ذلك العجز . وجود أدلة أخرى . لا يغنى . تساند الأدلة في المواد الجنائية .

(قض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٣٩ رقم ٦٥٧) .

١ - إجراءات . تأجيل القضية والقبض على المتهم . النعى على المحكمة أنها كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها . لا محل له . القبض لا يعدو أن يكون إجراءً تحفظياً تملكه المحكمة .

٢ - تزوير . متى تتحقق رسمية الورقة .

(قض جنائي - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٨ رقم ٦٨٣) .

إجراءات . المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه . سماع المدعى بالحق المدني . سكوت المتهم بعد ذلك وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلاً منه عن حقه في التكلم بعد ذلك . لا بطلان في إجراءات المحاكمة .

(قض جنائي - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٥٥ رقم ٧٠٠) .

إجراءات التقاضي .

١ - قانون المرافعات هو القانون العام .

٢ - المحكمة من المادة ١٤٤ مرافعات .

٣ - عقد الإيجار لا يفسخ إلا اتفاقاً أو قضاء .

(مصر مستعجل - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م ١٣١٨ رقم ٥٦٧) .

بالحق المدني بتقديم مذكرة بعد إعلانها للتهمة . الحكم في القضية دون إبداء المتهم دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعى . إخلال بحق الدفاع . توقيع شخص على هذه المذكرة بأنه وكيل المتهم . لا يغير من الأمر ما دام صاحب التوقيع لم يثبت صفته .

(قض جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٦٣ رقم ١٧٥) .

إجراءات . ورقة حكم بتزويرها . عدم اطلاع المحكمة عليها لا هي ولا المتهم رغمًا من طلبه ضمها . حكم معيب .

(قض جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٦٩ رقم ١٧٩) .

١ - إجراءات . ذكر اسم مستشار في الحكم بدلاً من اسم المستشار المذكور اسمه في محضر الجلسة سهواً . لا ينقض الحكم .

٢ - حكم . تسييبه . خطؤه في ذكر الباعث . لا يؤثر في سلامته .

(قض جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٨١ رقم ١٨٨) .

إجراءات . سماع الشهود بالجلسة . واجب . ما دام ممكناً .

(قض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤١ رقم ٦٦٢) .

١ - إجراءات . حكم من محكمة الجنايات . صدوره من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحاكم الابتدائية . لا عيب في هذا التشكيل .

٢ - حكم . تسييبه . استناد الحكم في تنفيذ دفاع المتهم إلى مجرد القول بأن

٧٢

٧٣

٧٤

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

التحقيقات الابتدائية فان لم يفعل
لا يصح له النعى على الحكم بالبطلان .

(قض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢
ص ٩٠٩ رقم ٣٨٣) .

١ — إجراءات تقاضى . طلب إعادة
القضية للرافعة بعد حجزها للحكم مع
الإذن في تقديم مذكرات . تقرير
المحكمة لأسباب مسوغة أنه طلب غير
جدي قصد به إطالة أمد الخصومة .
رفضها إجابة هذا الطلب . لا إخلال
بحق الدفاع .

٢ — حكم . تسييه . اعتماد المحكمة .
تقرير الخبير هو اعتماد لنتيجته وأسبابه
بحيث تصبح هذه الأسباب جزءاً مكملًا
لأسباب الحكم .

(قض مدني — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٩ رقم ٦٢١) .

١ — أجنبي . إبعاده . بعد انتهاء
الامتيازات الأجنبية . ليس له التمسك
بقانون الإقامة ومرسوم إبعاد
الأجانب .

٢ — أجنبي . إبعاده . حق للجهة
الإدارية . لا معقب من المحكمة .
شرطه .

(القضاء الإداري — ١٢ ديسمبر سنة
١٩٥٠ ص ١٠٠٩ رقم ٤٣٢) .

١ — أجنبي . إقامة . رفض مدها .
حجزه أو القبض عليه . شرطه .

٢ — قبض . غير قانوني . تعويض .

(القضاء الإداري — ٢٥ ديسمبر سنة
١٩٥١ ص ١٠٥١ رقم ٤٥٦) .

إحتيال (أنظر نصب) .

٧٥ ١ — إجراءات القاضي . نيابة عامة .

تدخلها في القضايا الخاصة بالقصر
جوازي . عدم حصوله لا يترتب عليه
بطلان الإجراءات . المادة ١٠٠ من
قانون المرافعات .

٢ — نيابة عامة . تدخلها في القضايا
الخاصة بالقصر . الغرض منه رعاية
مصالح القصر . عدم إخبار قلم الكتاب
النيابة بقيام الدعوى . لا يقبل من غير
القصر من الخصوم التحدى به .

٣ — إجراءات التحقيق . قاض
منتدب للتحقيق . خطأ في إجراءات
التحقيق . وجوب التمسك به في جلسات
المرافعة التالية للتحقيق . إثارتها لأول
مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

٤ — نقض . الطعن في حكم لصدوره
على خلاف حكم سابق . شرطه . حكم
خال من حدود الأطلاق محل الدعوى .
حكم آخر في قدر مبين الحدود . انتفاء
وحدة الموضوع .

(قض مدني — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
ص ١٢٥٥ رقم ٥٤٩) .

٧٦ إجراءات المحاكمة في الجلسة .

١ — الأصل أن إجراءات المحاكمة
تستند إلى التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة . غير أنه يجوز
الاستناد إلى ما في التحقيقات الابتدائية
من عناصر أخرى .

٢ — للنتهم الحق في أن يطلب من
المحكمة أن يسمع في مواجهته من سمع
في التحقيقات الابتدائية أو أن يطلب
تلاوة أقواله أو مناقشة ما ورد في

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠ ١ - أحكام عرفية . قرارات الحاكم العسكري يخضع لأحكام الدستور والقانون . وللمحكمة القضاء الإداري الرقابة عليه في ذلك .

٢ - متى قامت أسباب جديدة تبرر تصرفات الحاكم العسكري التي اتخذها في حدود الدستور والقانون كانت هذه التصرفات بمنجاة من كل طعن . إذا لم توجد أسباب جديدة يجب إلغاء القرار المطعون فيه .

(القضاء الإداري - ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٨٣ رقم ٥٣ مكررة) .

٨١ أحكام مرسى المزداد تقبل الطعن بطريق الدعوى الأصلية (القاعدة الأصلية) الاستثناء حالة تعرض قاضي البيع لمسألة فرعية وفصله فيها صراحة أو ضمناً . حالة تعلق حق للغير على العين المبيعة .

(القاهرة الكلية - ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ م ١١١٢ رقم ٤٨٣) .

٨٢ ١ - أحوال شخصية . إعلان ورقة الحضور ليس لها ميعاداً معيناً .

٢ - حجية . أحكام المحاكم الشرعية . لها حجيتها أمام المحاكم المدنية .

٣ - حجز . أسبابه . تفهيمها خاضع لتقدير المحاكم الحسبية .

٤ - عنه أو غفلة أو سهو . الحجر لسببها منها . لا خلاف عليها بين رأي فقهاء الشريعة الإسلامية ونصوص القانون .

٥ - ذو الغفلة . تعريفه .

٦ - تصرف مطلوب الحجر عليه

لزوجته . حتى لو كان على سبيل التبرع . وكان بقصد المحافظة على أمواله غير موجب للحجر .

٧ - ميسر . متى يجوز الحجر من أجله .

(استئناف مصر - أحوال شخصية - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ م ٨٨ رقم ٥٥) .

٨٣ ١ - أحوال مستعجلة . لم يحصرها القانون ولا الفقه .

٢ - حراسة . الاستعجال فيها . ركن موضوعي لا ركن اختصاصي .

٣ - استبدال حارس . م ٥١٤ مرافعات لم تحصر أحواله .

(مصر - مستجل - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٩٥ رقم ٥٨) .

٨٤ ١ - اختصاص . محكمة الاجراء الوقفي هي محكمة لحص الاجراء .

٢ - تعويضات . تعتبر ملحقات . تقوم مع الطلب الأصلي .

٣ - اختصاص . العبرة بالطلب الأصلي . طلب مصادرة علامة تجارية . طلب مجهول القيمة من اختصاص المحكمة الكلية . بصرف النظر عن قيمة التعويض .

(طنطا الكلية - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٣٧ رقم ٣٤٧) .

٨٥ اختصاص . الحاكم العسكرية . ولايتها على الجرائم الواقعة قبل ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . شرطه . ارتباط حتى .

(محكمة عسكرية - ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م ٦٩٣ رقم ٢٨٢) .

٨٦ ١ — اختصاص . نظام الأحكام العرفية يستمد أساسه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية . مرسوم إعلان الأحكام العرفية من أعمال السيادة . الأوامر التي تصدر من القائم على إجراء هذه الأحكام ليست لإجراءات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون . خضوعها لرقابة القضاء .

٢ — دستورية القوانين . ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم من التصدي لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ما دام للدولة دستور مكتوب فإنه يجب عليها التزامه في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية باعتباره القانون الأعلى الذي يسمو على جميع القوانين . إذا سكنت الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة أو على منعها وهذا هو موقف الدستور المصري فإنه يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور . ومن الأصول الدستورية أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأفضية . فإذا تعذر على القضاء تطبيق بعض التشريعات لما قد يوجد بينها من تعارض وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى في المرتبة . وإذا تعارض قانون مع الدستور وجب تطبيق الدستور دون القانون فتمتنع عن تطبيق القانون غير الدستوري .

٣ — المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ يمنع سماع الدعوى في أي تصرف أو أمر صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتضمن إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . وهذا الإعفاء من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفي المساواة في التكاليف والواجبات فهو مخالف لأحكام الدستور . وهذا المرسوم باطل أيضاً من الناحية الشكلية لأنه لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس .

٤ — إن قانون التضمنات لا يعنى الحاكم العسكري إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطأ فيه خطأ غير مقصود . ويبقى على ذلك هذا العمل الخاطى . عملاً غير مشروع .

(القضاء الإداري — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢ م ٦٨ رقم ٥٣) .

اختصاص . دعوى استرداد حيازة . غموض ركن القوة والغصب . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع .

(استئناف مصر — مستعجل — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ٦٣ رقم ٥٧) .

اختصاص . اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الجرائم . دعوى تعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية أو الحكم

٨٧

٨٨

٩ - مصلحة في الدعوى . تمسك
تاجر القطن بطلان تشكيل لجنة
الاستئناف . توافر المصلحة .

(القضاء الإداري - ٢٦ فبراير سنة
١٩٥٢ م ١٠٦٦ رقم ٤٦٧) .

٩٠ - اختصاص . متهم لم يتجاوز الخمسة
عشرة من عمره . قضاء محكمة الجنابات
بعدم اختصاصها بمحاكمته بمفرده .
خطأ .

(قضاء جنائي - ١٥ أكتوبر سنة
١٩٥١ م ١٢٠٣ رقم ٥١٥) .

٩١ - اختصاص . تنازع سلمي . قرار قاضي
الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج
للفصل فيها بعقوبة الجنحة . صيرورته
نهائياً . حكم محكمة الجنج بالحبس .
استئناف النيابة . قضاء محكمة الجنج
المستأنفة بعدم الاختصاص . خطأ .
كان يجب الفصل فيها على أساس عقوبة
الجنحة . صيرورة هذا الحكم نهائياً .
لليابة أن تقدم إلى محكمة النقض بعد
فوات ميعاد الطعن طلباً بتحديد
المحكمة المختصة . يتعين قبول هذا الطلب
وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج
الاستئنافية للفصل فيها .

(قضاء جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢
م ٢١٣ رقم ١١٢٣) .

٩٢ - اختصاص . اختصاص محكمة
النقض بالفصل في مسائل تنازع
الاختصاص وفقاً للمادة ١٩ من قانون
نظام القضاء يشمل الأحكام الصادرة
قبيل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في
المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها
سواء أكانت قد صدرت من المحاكم

بالتعريض عن واقعة لم يثبت وقوعها
من المتهم الذي محاكمه . لا اختصاص
لمحكمة الجنائية في ذلك . مثال .

(قضاء جنائي - ١٥ فبراير سنة ١٩٥١
م ١٩٠ رقم ٩٨) .

٨٩ - ١ - اختصاص . قسم التشريع بمجلس
الدولة . اختصاص مطلق . فيما عدا
المراسيم الفردية .

٢ - قسم التشريع بمجلس الدولة .
اختصاصه دون غيره بصياغة
التشريعات .

٣ - قانون مجلس الدولة . المادة ٣٥ .
كفالة عملية لتنفيذ المادة ٣٧ من
الدستور . عدم تعارضها معه .

٤ - قسم التشريع بمجلس الدولة .
عرض اللوائح والقرارات التنفيذية
عليه . إجراء جوهري . مخالفته .
بطلانه .

٥ - ضرورة . تبريرها . مخالفة
النص . يعرض اللوائح والقرارات على
قسم التشريع . رقابة المحكمة .

٦ - مادة ٣٧ من الدستور . كلمة
القوانين التي وردت بها . مقصود بها
القوانين بمعناها الحقيقي .

٧ - أثر رجعي . معناه . قرار
إداري . سريانه على عقود أبرمت
قبله . تضمنه معنى الأثر الرجعي .
عدم جوازه في القرارات الإدارية .

٨ - بورصة العقود . أخذ رأي لجنة
البورصة في تشكيل لجنة الاستئناف .
إجراء جوهري . مخالفته . بطلان .

الوطنية أم من المحاكم المختلطة .

٢ — دعوى من أجنبي عن وقف ينق ما يدعيه ناظر الوقف من حق له في الأعيان التي في حيازة الأجنبي ومنع تعرض الناظر له فيها . لا تعتبر دعوى استحقاق في معنى المادة ٣٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة مما يتمتع على هذه المحاكم نظرها . اختصاص المحكمة المختلطة بالفصل فيها وفيما يقدم فيها من دفع . ليس للمحكمة الشرعية أن تقضى بتسليم أعيان الوقف حتى لو وصفت الدعوى بأنها دعوى استحقاق . لأن المدعى عليها فيها هي الجمعية اليونانية التي في حيازتها الأعيان المدعى وقفها وهي أجنبية وكذلك إذا وصفت الدعوى بأنها دعوى صحة انعقاد الوقف . لأن المحكمة الشرعية تكون في هذه الحالة قد خرجت عن ولايتها .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ١٩ مايو سنة ١٩٥١ م ٣٩٩ رقم ٢١٨) .

١ — اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض في تعيين المحكمة المختصة أو الحكم الآحق بالتنفيذ .

٢ — حق رقابة المحاكم الوطنية على ما يصدر من أحكام محاكم الأحوال الشخصية .

(مصر — ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ م ٥٢٨ رقم ٢٥٠) .

اختصاص القضاء المستعجل بالأذن لرب العمل بإتمام الأعمال الناقصة .

(مصر — مستعجل — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٥٢٤ رقم ٢٤٨) .

٩٥

١ — اختصاص المحاكم . أوامر إدارية . شروطها .

٢ — مدارس أهلية . لا تعتبر هيئات عامة .

٣ — قضاء مستعجل . اختصاصه . يستلزم توافر الاستعجال . حقه في اتخاذ الإجراءات الوقتية الضرورية لحماية حقوق الطرفين .

(مصر — مستعجل — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٦٢٧ رقم ٧٢٣) .

٩٦

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الأقدمية . وما يترتب على الضم من الحق في علاوات الترقية . حفظ الطلب . الطعن فيه . نزاع في راتب . اختصاص المحكمة بولايتها الكاملة .

٢ — موظف . فصله لسوء السلوك . تعيينه جديداً بعقد جديد . ليس له أن يطلب ضم مدد الخدمة السابقة . كتاب المالية الدوري في يولييه سنة ١٩٤٧ .

(القضاء الإداري — ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٥٥ رقم ٤١) .

٩٧

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . لا تملك إصدار قرار إداري أو تكليف جهة الإدارة بإصدار قرار معين . سلطتها مقصورة على الرقابة القضائية لتصرفات الإدارة .

٢ — قبول الدعوى . مطالبة بدرجة الحصول عليها . طلب عدم تأثير القرار المطعون فيه في أقدمية المدعى في تلك الدرجة . توافر المصلحة . قبول .

٣ — تنسيق . ترقية . بالاختيار

٩٣

٩٤

٢ - حق اختصاص المساهمين للشركة المساهمة .

٣ - هل تعتبر شركة الامنيوس مشروعاً عاماً لا يجوز للقضاء وضع أموالها تحت الحراسة ؟

٤ - هل يجوز الحكم بوضع مجموع أموال المدين تحت الحراسة ؟

٥ - شروط دعوى الحراسة في ظل التقنين المدني الجديد .

(القاهرة - ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١١٢٥ رقم ٤٨٧) .

١٠٢ - اختلاس أشياء محجوزة . نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ . تمام الجريمة .

(نقض جنائي - ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢١٩ رقم ١٣١) .

١٠٣ - اختلاس أشياء محجوزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده إلى مندوب البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(نقض جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩١ رقم ٤٩٧) .

١٠٤ - اختلاس أشياء محجوزة . حكم . تشييه اداة متهم في تبديد حاصلات محجوزة عليها لوزارة الأوقاف دون بيان الموظف الذي كان سيقوم بالبيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف . قصور .

(نقض جنائي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ م ٨٧٢ رقم ٣٥٥) .

١٠٥ - اختلاس أشياء محجوزة إدارياً . استصدار وزارة الأوقاف أمراً من

ترخص الإدارة . لامعقب من المحكمة . شرطه . عدم اساءة استعمال السلطة .

(القضاء الإداري - ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٥٢ رقم ٣٨) .

٩٨ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . مطالبة بالدرجة الخامسة بناء على ماقرره الكادر العام . من صور المنازعة في المرتب . دفع بأن الحكم في الدعوى يترتب عليه إنشاء درجة في الميزانية . مردود بأن ذلك يتعلق بطريقة تنفيذ الحكم . اختصاص المحكمة .

(القضاء الإداري - ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٦١ رقم ٤٥) .

٩٩ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . الدفع بعدم الاختصاص .

(القضاء الإداري - ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٦٤ رقم ٤٨) .

١٠٠ - ١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار من محافظة مصر بضبط شخص وإبعاده . الطعن عليه . يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة المحكمة .

٢ - حرية شخصية . حظر الإقامة في جهة . عدم جوازه إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٣ - مشردون ومشتبه فيهم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ . عدم تخويله الإدارة . حق الإبعاد . تخويله القضاء فقط عند الحكم بالمرافقة . تعيين الجهة التي يراقب فيها .

(القضاء الإداري - ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ م ١١٠٤ رقم ٤٨٠) .

١٠١ - ١ - اختصاص محكمة الموضع بنظر المال الشخصية .

- المديرية بتوقيع الحجز . توقيعه من
نذبه المديرية . حضور مندوب الوزارة
عملية البيع . لا مخالفة في ذلك للقانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ .
(قس جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٥ رقم ٥٢٣) .
- ١٠٦ ١ — اختلاس أشياء محجوزة . وجود
المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ .
تنازل الحاجز عن حجزه للسداد بعد
حصول التبديد . لا يمنع أيهما من
قيام الجريمة .
٢ — حجز . محضر الحجز . محضر
التبديد . توقيع شيخ البلد عليهما .
لا يشترط .
(قس جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥١ رقم ٦٩١) .
- ١٠٧ ١ اختلاس محجوزات . الاختلاس في
معنى المادة ٣٢٣ ع . معناه . كل فعل
يعد عرقلة في سبيل التنفيذ . مثال لتصور
الحكم في بيان هذا المعنى .
(قس جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٥١
س ٢٠ رقم ٢٠) .
- ١٠٨ ١ — إخراج . مهنة تختلف عن
الأعمال التجارية .
٢ — مخرج . مصدر دخله . كسب
العمل .
٣ — مقياس التفرقة بين المهنة التجارية
وغيرها . وعاء الأولي العمل ووعاء
الأخرى دخل رأس المال .
٤ — المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤
- لسنة ١٩٣٩ . مثال .
(لجنة طعن الضرائب بالقاهرة — ١١ مارس
سنة ١٩٥٢ من ٩٣٨ رقم ٣٩٦) .
- ١٠٩ ١ — إذاعة . مفتش الإذاعة . لا يجوز له
دخول منزل وتفتيشه بغير إذن النيابة .
٢ — التعدي على مفتش إذاعة دخل
منزل بغير إذن النيابة . لا يعتبر تعدي
على موظف أثناء تأدية وظيفته .
(محكمة روض الفرج الجزئية — ٢٣ سبتمبر
سنة ١٩٥٢ من ٩٥١ رقم ٤٠٤) .
- ١١٠ أراضى البناء . القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٤٠ . السلطة القائمة على أعمال
لتنظيم لها الهيمنة والاشراف على
مشروعات التقسيم لتحقيق أغراض
القانون مع عدم الاخلال بأحكام
اللوائح الأخرى .
٢ — محلات عمومية . قرار محافظ
القاهرة في ١١/٤/١٩٤٠ . هو لائحة
عملية تنفيذ القانون قائم بذاته . مراعاة
الاعتبارات المحلية المتعلقة بالأمن
وراحة الجمهور والرجوع للجالس
الإقليمية قبل إصدارها . مرسوم
التقسيم طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
لا يكفي وحده لتعيين الأحياء التي يجوز
فيها فتح محال عمرية من النوع الأول .
٣ — قرار إداري . صدوره صحيحاً .
عدم صحبه .
(القضاء الإداري — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١
س ١٠٢٧ رقم ٤٣٩) .
- ١١١ ١ — استئناف . محكمة استئنافية . حكم
ابتدائي في الدعوى العمومية . لم تستأنفه
النيابة . صيرورة نهائياً لا يمنع المحكمة

الاستئناف من نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها .

٢ — وديعة . إثباتها . عدم جواز تجزئة الاقرار . محل الأخذ بهذه القاعدة .

(قض جنائي — ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢١٧ رقم ٥٣٦) .

١١٢ استئناف . حكم صادر في موضع غير قابل للتجزئة . قوات ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى أحد المحكوم عليهما أو قبوله الحكم الابتدائي . جواز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف من المحكوم عليه الآخر الذي لم ينقض ميعاد الاستئناف بالنسبة اليه . شرطه . المحكوم عليه الذي لم يستأنف يفيد من استئناف صاحبه .

(قض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٣٢ رقم ٦٣٢) .

١١٣ ١ — استئناف . ترك المرافعة في الاستئناف . معناه وفقاً لقانون المرافعات القديم . تنازل أو إسقاط تحقق آثاره بمجرد التصريح به . لا حاجة إلى قبول الخصم أو صدور حكم به . الترك الحاصل في ظل قانون المرافعات القديم تحكم آثاره المادة ٣٠٨ مرافعات قديم . لا المادة ٤١٥ مرافعات جديد . لا يغير من ذلك تراضى المحكمة في تقرير ثبوته إلى ما بعد سريان قانون المرافعات الجديد .

٢ — استئناف فرعي . رفع صحبها في ظل قانون المرافعات القديم . ترك

الخصومة في الاستئناف الأصلي تم في ظل القانون القديم . لا تأثير لهذا الترك على الاستئناف الفرعي وفقاً للمادة ٣٠٨ مرافعات قديم الواجب تطبيقها . تراضى المحكمة في إثبات تقرير ترك الاستئناف الأصلي إلى ما بعد سريان قانون المرافعات الجديد . قضاؤها يبطالان الاستئناف الفرعي تبعاً لترك الاستئناف الأصلي وفقاً لنص المادة ٤١٥ مرافعات جديد . خطأ في تطبيق القانون .

(قض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٣٠ رقم ٦٣١) .

١١٤ ١ — استئناف . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . هو حكم في موضوع الدعوى . يتعين على محكمة الاستئناف إذا ما ألغته أن تبحث الدعوى وتقضي فيها برأى . ليس في هذا إخلال بقاعدة درجتي التقاضي .

٢ — حكم . تسببه . دعوى من الطاعن بطلب فك رهن عن أطيان سبق أن رهنها البائع له إلى مورثة المطعون عليهم رهنًا حيازياً . حكم برفضها . اعتماده فيما اعتمد على حكيم نهائين سابقين . يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن حسبما أوجه النزاع التي أثارها في دفاعه عن ملكية الأطيان إذ قررا أن مورثة المطعون عليهم قد تملكتهما . في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم . ما أورده بعد ذلك هو تزييد لا جدوى من الطعن فيه . انتهى على الحكم القصور لأن الحكيم السابقين لم يبين كيف تحقق من أن الأطيان التي ألت ملكيتها

- إلى مورثة المظعون عليهم هي نفس
الأطيان موضوع النزاع . لا يصح . هذا
الظمن يعتبر موجهاً إلى الحكيم السابقين
لا إلى الحكم المظعون فيه . المادة ١٠٣
مرافعات قديم .
- (قضى مدنى - ٣ مايو سنة ١٩٥١
من ٥٨٢ رقم ٢٥٥) .
- ١١٥ استئناف . عدم التقرير به في الميعاد .
التذرع لذلك بالسفر إلى خارج القطر
باعتباره حادثاً قهرياً . لا يقبل ما دام
الطاعن معترفاً في طعنه بأن سفره إنما
كان في شئون عمله المعتاد .
- (قضى جنائى - ٥ فبراير سنة ١٩٥١
من ١٨٤ رقم ٩٠) .
- ١١٦ استئناف . ميعاده . عشرة أيام من
صدور الحكم . يوم صدور الحكم
لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .
- (قضى جنائى - ١٣ فبراير سنة ١٩٥١
من ٢٠١ رقم ١١١) .
- ١١٧ استئناف . ميعاد قيد الاستئناف .
إضافة مواعيد المسافة .
- (استئناف مصر - ٨ مايو سنة ١٩٥١
من ٢٩٨ رقم ١٩٩) .
- ١١٨ ١ - استئناف . ضامن . إقادة ورثة
الضامن من الاستئناف المرفوع من
ورثة المدين . ثبوت وفاة الدين
المطالب به من مال المدين في استئنافهم
يمنع الرجوع على ورثة الضامن .
- ٢ - التماس إعادة النظر . نقض .
النعمى على الحكم أنه قضى للستائفين
بأكثر مما طلبوه في استئنافهم . هو
سبب الظمن فيه بطريق الاتماس
- لا بطريق النقض .
- (قضى مدنى - ٥ أبريل سنة ١٩٥١
من ٤٥١ رقم ٢٣٢) .
- ١١٩ ١ - استئناف . الأحوال التي يجوز
فيها النيابة وللتهم الاستئناف في قضايا
الجنح وردت على سبيل الحصر في
المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥
من قانون الاجراءات الجنائية .
- ٢ - العبرة في تحديد طلبات النيابة
هي بما تقدمه في الجلسة من طلبات .
- (قضى جنائى - ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ٩١٠ رقم ٣٨٤) .
- ١٢٠ ١ - استئناف . طلبات متعددة .
كيفية تقديرها .
- ٢ - استئناف . السبب القانونى
الواحد . تعريفه .
- ٣ - استئناف . جزء من حق متنازع
فيه . نطاقه .
- (شين الكوم الكلية - ١٨ نوفمبر سنة
١٩٥٢ من ٩٢٣ رقم ٣٩٣) .
- ١٢١ استئناف . حكم بالتأييد في معارضة .
ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره .
- (قضى جنائى - ٢٨ مايو سنة ١٩٥١
من ٩٩٢ رقم ٤١٠) .
- ١٢٢ استئناف . محام عام . حقه في استئناف
الأحكام الصادرة في مواد الجنح في
مدى ثلاثين يوماً من وقت صدورها .
- (قضى جنائى - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
من ١٥٥١ رقم ٦٩٢) .
- ١٢٣ ١ - استئناف . من كان طرفاً في
الدعوى الابتدائية له حق استئناف
الحكم . سواء كان أصلياً أم متدخل .

- غير مشروعة .
- ٣ — نقل . متى لا تملك السلطة الإدارية .
- (القضاء الإدارى — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
من ١٠٩٦ رقم ٤٧٥) .
- ١٢٧ اشتباه . الاستعانة في بحث حالة المتهم القائمة بشواهد من صحيفة السوابق .
تصح مع بيان الأدلة التي تربط ذلك الماضى بالحاضر الذى يحاسب المتهم عليه .
- (تقضى جنائى — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
من ٧٦٣ رقم ٣٢٣) .
- ١٢٨ اشتباه . حكم للاشتباه سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الاعتماد به في توفر حالة العود إلى الاشتباه .
- (تقضى جنائى — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ١٣٥٣ رقم ٥٨٤) .
- ١٢٩ اشتراط البائع على المشتري عدم التصرف في العين المباعة ما بقى حياً .
استخلاص المحكمة من التحقيق الذى أجرته انقضاء نية التبرع لدى المتصرف وأن البيع صدر منجزاً هو استخلاص موضوعى . انتهى عليه الخطأ في التكيف . على غير أساس .
- (تقضى مدنى — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
من ١٢٦٠ رقم ٥٥١) .
- ١٣٠ اشتراك . المادة ٤ من قانون العقوبات لا تستلزم أن يكون للشريك علاقة مباشرة مع الفاعل الاصلى .
- (تقضى جنائى — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
من ١١٩٩ رقم ٥١١) .
- ٢ — استئناف . قبوله . لا يشترط ظهور المستأنف بنفسه . ما دامت النيابة عنه صحيحة .
- ٣ — مدين متضامن . غاب عنهم أحدهم . يجوز استئنافهم ولو لم يكونوا ظاهرين أمام المحكمة الابتدائية .
- ٤ — اختصاص . اعتراض على قائمة شروط البيع . محكمة التنفيذ .
- ٥ — قاضى البيوع . يجب التحقق من جميع الاعتراضات المقدمة في الميعاد قبل مواصلة الإجراءات . حكم واجب النفاذ .
- (استئناف القاهرة — ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١
من ١٥٥٩ رقم ٧٠٦) .
- ١٢٤ ١ — استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى . اعتباره استئناف جميع الأحكام السابق صدورها ما لم تقبل صراحة .
- ٢ — تنفيذ عقد على خلاف شروطه . عدم جواز الرجوع إلى تنفيذ شروطه .
- ٣ — حرية الدائن في اختيار من مال المدين ما يقتضى منه دينه .
- (استئناف مصر — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١
من ٢٩٤ رقم ١٩٨) .
- ١٢٥ استجواب . حظره . مقرر لمصلحة المتهم .
- (تقضى جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١
من ١٢١٧ رقم ٥٤٥) .
- ١٢٦ ١ — استقالة . شرطها . صدور ما عن رغبة صحيحة .
- ٢ — إكراه . شروط وفرعة . تصرفات

- ١٣١ ١ — إشكال . رفعه . وقف التنفيذ .
عدم جواز الحكم باستمراره من أية
هيئة قبل البت فيه .
- ٢ — اللجوء إلى القاضي لأمر المحضر
بالسير في التنفيذ لا يعدو تصحيح
خطأ المحضر من الناحية الإدارية .
ولا شأن له بالأشكال الذي لا يزال
منظوراً أمام المحكمة .
- (مصر — مستعجل — أول يولييه سنة ١٩٥٢
م ٣٣٠ رقم ٢٠٧) .
- ١٣٢ إشكال . لا يمكن دفعه بعد صدور
الحكم المستشكل فيه . إذا كان قبله .
تعين رفض الأشكال موضوعاً . لأنه
يندرج ضمن الدفع في الدعوى .
- (القاهرة الكلية — مستعجل — ٣ مارس
سنة ١٩٥٢ م ١٦١٩ رقم ٧٢٠) .
- ١٣٣ ١ — إشكال في تنفيذ . متى يقبل .
٢ — بطلان الإعلانات . ما يتعلق
منه بالنظام العام أو بمصلحة الأفراد .
٣ — ذكر محل مختار لطالب التنفيذ
في دائرة المحكمة التابع لها المدين .
وجوبه .
- (مصر — مستعجل — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٥١ م ٥٣٤ رقم ٢٥١) .
- ١٣٤ إصابة خطأ . سيارة . مؤاخذه قائد
السيارة على أنه تجاوز الحد الذي
يمكنه من إيقافها وتفادي الاصطدام .
القول بأن القانون لم يقرر سرعة معينة
في الجهة التي وقع فيها الحادث .
لا محل له .
- (نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
م ١٥٤٠ رقم ٦٥٨) .
- ١٣٥ إعادة الاعتبار . جنحة تموينية أنشأها
أمر عسكري وحكمت فيها محكمة
عسكرية . العقوبة الصادرة فيها لا تمنع
من إعادة الاعتبار . صدور مرسوم فيما
بعد جعلها من جرائم القانون العام .
لا أثر له في ذلك .
- (نقض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١
م ٢١١ رقم ١٢٢) .
- ١٣٦ ١ — اعتراضات على قائمة شروط البيع .
المقصود بالمعلنين الذين عيّنهم المادة
٦١٣ مرافعات هم المدينون وليس
الحائزون من بينهم .
- ٢ — نص المادة ٦١٣ مرافعات نص
أمر فهو من النظام العام .
- (القيوم الكلية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢
م ٨٢٩ رقم ٣٤٤) .
- ١٣٧ اعتراض على قائمة شروط البيع .
المادتان ٧٠٠ و ٧٠٢ من القانون المدني
الجديد . وجوب الوكالة الخاصة في كل
عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه
خاص في البيع والرهن والتبرعات .
- (للنيا الكلية — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢
م ١١٢١ رقم ٤٨٥) .
- اعتراف (أنظر لإثبات ودفاع) .
- ١ — أعمال السيادة تعريفها .
٢ — جنسية . تعريفها . من أعمال
السيادة . سن تشريع لها . لا يعنى النزول
عن السيادة . واجب على الحاكم تطبيقه .
القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا
التشريع . إندرأجها تحت الأعمال
العادية للحكومة دون أعمال السيادة .
قرار إداري سلبى بالإمتناع عن إعطاء
- ١٣٨

- ١٣٩ ١ - أعمال السيادة . تعريفها .
- ٢ - أعمال السيادة . قرار إداري تنفيذاً لقانون أو لائحة . لا يعد عمل سيادة .
- ٣ - اختصاص محكمة القضاء الإداري .
- صنف . تصرفات الإدارة في تعطيلها أو الغائها . أو المعارضة في صدورها . اختصاص .
- ٤ - تطبيق مباشر . النصوص الدستورية . صلاحيتها لذلك .
- ٥ - حقوق المصريين العامة وواجباتهم . تقييد الدستور لحرية المشرع بالنسبة إليها .
- ٦ - حرية عامة . قيد عليها . لا يكون إلا بتشريع .
- ٧ - حرية الصحافة . مكفولة بالدستور . تنظيمها بقانون .
- ٨ - صحف . الفاؤها بالطريق الإداري . لا يجوز دستورياً قبل أن يصدر التشريع المنظم لهذا الإجراء .
- ٩ - صحف . مصادرتها . عدم وجود تشريع يجوز ذلك .
- ١٠ - أعمال السيادة . اختلاطها في بعض التطبيقات مع نظرية أعمال الضرورة . المميز بين النظريتين .
- ١١ - ضرورة . شروط قيامها .
- ١٢ - أعمال الضرورة . خضوعها لرقابة القضاء في جميع الأحوال .
- (القضاء الإداري - ٢٦ يونيو سنة ١٩٥١ م ١٠٣٨ رقم ٤٥١) .
- ١٤٠ إعلان . المادة ٧ من قانون المرافعات
- شهادة بالجنسية المصرية . دخوله ضمن الأعمال العادية . بعده عن أعمال السيادة .
- ٣ - جنسية . ليست نوعاً من الأهلية . لا تعد من مسائل الأحوال الشخصية . هي وثيقة الصلة بالقانون العام .
- ٤ - قانون الجنسية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . المراحل التشريعية له . تفصح عن اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية . قبول الدعوى .
- ٥ - قبول الدعوى . قرار إداري سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . التظلم منه ثم رفع الدعوى قبل الفصل في التظلم وبعد العمل بقانون . قبولها .
- ٦ - جنسية . مادة ٣٤ من اتفاقية لوزان . حق الاختيار . تقديمه قبل نفاذها . فضلاً عن عدم قبول الحكومة الأجنبية له وعدم اعتبارها المدعى من رعاياها وكان كل ذلك قبل قانون الجنسية الصادر في ٢٦/٥/١٩٢٦ . يعتبر طلب اختيار غير نافذ ولا ينتج أثره .
- ٧ - جنسية . عثمانى الأصل . محافظة على الإقامة في مصر من سنة ١٩٠٥ للآن . وعدم اختياره جنسية أجنبية غير الجنسية العثمانية . اعتباره مصري الجنسية . امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة بذلك . في غير محله . الفاؤه .
- (القضاء الإداري - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٠٥٢ رقم ٤٢٤) .

القديم . يؤخذ منها أنه يجب إذا توجه المحضر إلى محل الخصم ولم يجد خادمه ولا أحد من أقاربه ساكناً معه أن يسلم الصورة إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم . يترتب على ذلك أن الاعلان لا يكون صحيحاً إلا إذا سلت صورته إلى العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرته . استئناف . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن اعلان الحكم الابتدائي إلى المستأنف في وجه شيخ العزبة التي لا يقيم فيها هو اعلان صحيح . إقامته على أن العزبة التي تسلم شيخها الاعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن المستأنف . خطأ في تطبيق القانون (المادة ٧ مرافعات قديم) .

(نقض مدني - ١٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٥١٧ رقم ٢٤٥) .

١٤١ اعلان . اعلان الخصم للنيابة . متى يصح ؟ إذا أثبت طالب الاعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . نقض . طعن . بيان الطاعة في تقرير الطعن أن المطعون عليها مقيمة بشارع . . . رقم . . . بمصر ومقيمة الآن بأسوان ، عدم محاولة الطاعة اعلان المطعون عليها في المحل الأول واكتفائها بتوجيه الاعلان إليها في المحل الثاني دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذي تقيم فيه . رد أصل الاعلان إلى الطاعة دون اعلان .

اكتفاؤها بتسليم صورة الاعلان للنيابة دون اتخاذها أي إجراء للتحرى عن محل إقامة المطعون عليها بالقطر المصري . دفع من النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً . صحيح . لمحكمة النقض أن تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون عليها لتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد التزول عنه .

(نقض مدني - ١٠ مايو سنة ١٩٥١ م ٦١٣ رقم ٢٦٣) .

١٤٢ اعلان . اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من الاعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه . أجازته القانون على سبيل الاستثناء . لا يصح اللجوء إليه إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه . ورود الورقة بغير اعلان . لا يكفي ليلسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

(نقض مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٣٣ رقم ٢٢٥) .

١٤٣ ١ - اعلان . الاعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها . عدم إثبات المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته . بطلان الاعلان . مثال . (المواد ٦ ، ٧ ، ٢٢ مرافعات قديم) .

٢ - نقض . طعن . سبب جديد . صفة الخصوم . المنازعة فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . مثال .

وقف . إسهاد بوقف أطيان على الواقف مدة حياته . اشتراط الواقف أن تكون حصة من الأطيان الموقوفة بعد وفاته وقفا خيرا على كنيسة وجعل النظر لناظر أوقاف هذه الكنيسة . وقفه باق الأطيان وقفا أهليا وجعل النظر عليها لأحد المستحقين . اختصاص الطاعن بصفته ناظراً على الكنيسة أمام محكمة الموضوع . صدور الحكم المطعون فيه في مواجهته بهذه الصفة . طعنه في هذا الحكم . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً استناداً إلى أنه لم يقدم ما يثبت صفته . وجه جديد . لا يقبل . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً لانفراده برفعه دون أن يشترك معه الناظر على الوقف الأهلي . على غير أساس .

٣ - (١) نقض . أثره . لا يثبده إلا من صدر الحكم المنقوض لمصلحته . لا يغير من ذلك تشابه موضوع الدعويين متى كان المطعون عليه الأول لم يطعن في الحكم بطريق النقض . (٢) نقض . حكم انتهائى فصل في نزاع خلافاً لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضى . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . نقضه . مثال . المادة ١١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

٤ - دعوى إبطال التصرفات . حق الدائن في إبطال تصرفات مدينه الضارة به . يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود . دعوى بطلب إبطال وقف . حكم بإبطاله . إقامته على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المدعى إلى نصيبه المطالب

بريعه في الأطيان المتروكة عن مورثه والتي وقفتها زوجة هذا الأخير فيكون دينه بمنجمد هذا الربيع قد أصبح ثابتاً في ذمة الواقفة من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله . لا خطأ (المادة ١٤٣ مدني قديم) .

٥ - وضع يد . حسن نية واضح اليد . بيع مورث أطياناً للزوجته . القضاء بإبطال البيع على أساس أن الزوجة اشتركت مع البائع في الاحتيال على قواعد الارث . تقرير الحكم أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها الزعم بأنها كانت حسنة النية في وضع يدها وأنه ينبغي على ذلك أنها تعتبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها . سائح .

٦ - دعوى لإبطال التصرفات . هي في حقيقتها دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين الضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفي للوفاء بدينه . حكم . تسييه . قضاؤه في منطوقه بإبطال الوقف . إرادته في أسبابه ما يفيد أن هذا الإبطال لا يكون إلا بالقدر الذي يكفي للوفاء . بالباقي للدائن من دينه . الطعن عليه بمخالفة القانون استناداً إلى أنه قضى بإبطال الوقف على أساس أن أن قيمة الأطيان الموقوفة تكاد توازي قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثاني . غير منتج (المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم) .

(نقض مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ من ٤٦٤ رقم ٢٣٦) .

١٤٤ — اعلان . نقض . تقرير الطعن .

اعلانه إلى المطعون عليه . محام في مكتبه .
خلو محضر الاعلان بما يفيد أن المحضر قد
خاطب عند انتقاله إلى محل المطعون
عليه شخصاً له صفة في تسلم الاعلان عنه
بعد تأكده من عدم وجوده بمكتبه .
خلو عبارة « امتناع فرائش المكتب
عن الاستلام » التي برر بها المحضر تسليم
صورة اعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد
من بيان اسم هذا الخادم . عدم بيان
تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة
التي خاطب فيها المحضر الخادم . بطلان
تقرير الطعن .

٢ — اعلان . بطلان الاعلان الذي لم
تراع فيه الإجراءات المرسومة في
المادتين ٦ ، ٧ من قانون المرافعات
القديم . غير متعلق بالنظام العام .
لا يجوز لغير الخصم الدفع به . لا تملك
المحكمة إثارته من تلقاء نفسها إذا حضر
الخصم ولم يتمسك بالبطلان . عدم
حضور الخصم وطلب الخصم الآخر
الحكم عليه في غيبته . للمحكمة من تلقاء
نفسها أن تحكم ببطلان الاعلان . نقض .
تقرير الطعن . بطلانه . عدم حضور
المطعون عليه . على المحكمة أن ترتب
على ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .
المواد ١١٩، ١٧، ٦ من قانون المرافعات
القديم و ٩٥ من قانون المرافعات .
(نقض مدني — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ٨١١ رقم ٣٣٨) .

١٤٥ — اعلان . الجهة التي تسلم لها الورقة
المطلوب اعلانها . وجوب تسليمها
لنفس الخصم أو لمحلّه . جواز تسليمها

استثناء في المحل المختار الذي اتخذ
المعلن إليه في خصوص الدعوى التي
يتعلق بها الاعلان . مثال . خصم اتخذ
مكتب أحد المحامين محلاً مختاراً في
خصوص دعوى قسمة . اعلانه بدعوى
شفعة لاحقة في نفس المحل المختار
للدعوى الأولى . لا يصح .

(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٢٨ رقم ٦٣٠) .

١٤٦ — اعلان . موطن الشخص .
ما هو ؟ . المكان الذي يباشر فيه
الموظف عمله لا يعتبر موطناً له .
اعلانه فيه هو اعلان باطل . المادة
٤ من القانون المدني .

٢ — صورية . الدفع بصورية عقد
في مواجهة البائع والمشتري . موضوع
غير قابل للتجزئة . الحكم برفض
الدفع . الطعن فيه بطريق النقض .
وجوب اختصاص البائع والمشتري معاً
ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة
لاحدهما .

٣ — نقض . الطعن بطريق النقض .
كيفية . حكم صادر في موضوع غير
قابل للتجزئة وجوب اختصاص جميع
المحكوم لهم في ذات التقرير بالطعن
ولو كان ميعاد الطعن قد فات بالنسبة
إلى بعضهم . وجوب اعلانهم جميعاً
بتقرير الطعن في الميعاد المنصوص عليه
في المادة ٣١١ مرافعات وإلا كان
الطعن باطلاً بالنسبة إلى الجميع . المادة
٣٨٤ مرافعات . نصها فيما يتعلق بالطعن
بطريق النقض مقيد بما أوجبه المادة
٤٢٩ مرافعات .

٤ — نقض . تقرير طعن عن حكم في موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الجميع (المواد ٣٨٤ و ٤٢٩ و ٤٣١ مرافعات) .

(نقض مدني — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ من ١٣٦٢ رقم ٦٠٩) .

١٤٧ — إعلان غير مستوف للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات . التزوير فيه معاقب عليه .

٢ — حكم . بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له .

(نقض جنائي — ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ من ١٢٠٧ رقم ٥٢٥) .

١٤٨ — ١ — إقرار صادر من غير المقر . متى يكون حجة عليه .

٢ — حكم في دعوى ملكية . تسييبه . على من يدعي الملكية . إثبات سبب تملكه . عجزه عن الإثبات موجب لرفض دعواه . تحدث الحكم عن تملك المدعي عليه للعين موضوع النزاع بوضع اليد . تزيد . النعي عليه غير منتج .

(نقض مدني — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ من ١٣٧٧ رقم ٦١٤) .

١٤٩ — ١ — إقرار في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ من أحد الرعايا الإيطاليين بأن أحد مستخدميه يستحق قبله مكافأة عن مدة خدمته السابقة قدرها بمبلغ معين . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن هذا الإقرار إنما هو إخبار بدين

مستحق في ذمة المقر تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ الذي حددته الأمر العسكري رقم ١٥٨ والذي اعتبر كل تصرف يصدر بعده محظوراً . لا مخالفة في ذلك للأمر العسكري المذكور .

٢ — دعوى . دعوى مؤسسية على مطالبة عامل بالمكافأة التي يستحقها قبل رب العمل عن مدة خدمة سابقة بمحله لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصله من الخدمة . الدفع بعدم قبولها تأسيساً على المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ في غير محله .

(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ من ١٤٤٣ رقم ٦٣٧) .

١٥٠ — التماس . الغش أو حجز الأوراق . عدم تأثيرهما في رأي المحكمة في الحكم . رفض التماس .

(القضاء الإداري — ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩ من ٦٧ رقم ٥٢) .

١٥١ — التماس . الغش الموجب له . بيانه (روض الفرج الجزئية — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ من ١٦٤٢ رقم ٧٢٩) .

١٥٢ — ١ — الفاظ الغزل في الطريق العام . اعتبارها سباً طبقاً للمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات .

٢ — المادة ١٧٨ ع . الخاصة بانتهاك حرمة الآداب وحسن الأخلاق . معناها . مدى تطبيقها .

(روض الفرج الجزئية — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٢ من ٩٥١ رقم ٤٠٣) .

الانتخاب متى ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع الثابت بالمستخرج الرسمي .

(نقض جنائي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٥٦ رقم ٧٠٥) .

١٥٧ انتخاب . الطعن على حرية الانتخاب . سياقه في صيغة مبهم لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها . خلط محاضر لجان الانتخاب من الاشاعة إلى أية مخالفة قانونية . لا يؤبه لهذا الطعن .

(نقض جنائي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٥٧ رقم ٧٠٤) .

١٥٨ ١ - انقطاع . ما ورد في م ٢٨٣ و ٢٨٤ على سبيل المثال .

٢ - المطالبة القضائية . معناها . كل إجراء قانوني يتضمن اظهارية الدائن في تمسكه بحقه ضد من تسرى التقادم في مصلحته .

٣ - ليست المطالبة قاصرة على التكليف بالحضور أمام محكمة تتألف من قضاة .

(لجنة طعن الضرائب بالقاهرة - أول أبريل سنة ١٩٥٢ م ٩٣٩ رقم ٣٩٧) .

١٥٩ انقطاع سير الخصومة . قطع المدة المقررة لانقطاع سير الخصومة . وجوب التفرقة بين حالة حصول سبب الانقطاع القانوني في شخص المدعى وحالة حصوله في شخص المدعى عليه .

(كفر الشيخ الكلية - ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣ م ١٦٠٢ رقم ٧١٤) .

١٦٠ أوامر عسكرية . انطباقه على الصيادلة . لا محل للتفرقة بين من حصلوا على

١٥٣ أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية . هو الذي يسبقه تحقيق تجريبه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . انتداب النيابة أو مباشرًا لاستيفاء بعض نقط التحقيق . لا يعتبر انتدابًا لأحد رجال الضبطية القضائية .

(نقض جنائي - ٦ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٨٨ رقم ٩٦) .

١٥٤ ١ - أملاك الدولة الخاصة . التصرف فيها . تعليق القواعد المدنية . الإجراءات والأوامر السابقة عليه كوضع شروط البيع . تعتبر قرارات إدارية . الطعن عليها . اختصاص .

٢ - ميعاد الستين يوما . تغلظ . استمرار المكانيات بشأنه . بقاء الميعاد مفتوحاً .

٣ - حرية دينية . إقامة الشعائر الدينية . كفلها الدستور .

(القضاء الإداري - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٠٦٣ رقم ٤٦٦) .

١٥٥ ١ - أملاك حكومية . بيعها بالمزاد . متى تكون بالممارسة . قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٣ .

٢ - أملاك حكومية . بيعها بالممارسة . جوازي للحكومة . ليس لأحد حق مكتسب في ذلك .

(القضاء الإداري - ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٩ م ٦٧ رقم ٥١) .

١٥٦ انتخاب . سن . الاعتماد عند الترشيح على شهادة القيد بمجدول الانتخاب في إثبات السن . لا يقدر في صحة

الاجازة الدراسية من مصر أو من الخارج .

(مصر الكلية - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ٣٢١ رقم ٢٠٤) .

(ب)

١٦١ ١ - بطلان أوراق المرافعات . بقاء الإجراء قائماً إلى أن يقضى ببطلانه إذا لم يتعلق بالنظام العام .

٢ - الحراسة لإجراء تحفظي للإدارة . حالات شاذة لتوسيع سلطة الحارس .

(مصر - مستعجل - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٢ س ٣٢٦ رقم ٢٠٦) .
بقاء (أنظر عاهرات)

١٦٢ ١ - بلدية الاسكندرية . لجنة شئون الموظفين . تعديل تشكيلها . من اختصاص وزير الداخلية لا مدير البلدية . مادة ٤٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٥ . مخالفة ذلك . بطلان التشكيل وبطلان ما تصدره من قرارات .

٢ - لجنة . تشكيلها . عدم جواز تعديله إلا بمن يملكه قانوناً . مخالفة ذلك . اغتصاب للسلطة . بطلانه بطلاناً أصلياً .

٣ - لجنة . تشكيلها . غياب أحد أعضائها اختياري . لا يبطل التشكيل إذا كان العدد قانوناً أما انقضاء العضو عنها فيجمل كيانها القانوني غير قائم . بطلان قراراتها ولو صدرت بالاجماع .

٤ - تسويق . ترقية به . اختلافها عن قواعد الترقية العادية من حيث الكفاية

والامتياز . احتفاظها بباقي قواعد الترقية العادية . سلطة الإدارة في ترك الموظف في الترقية بالأقدمية المطلقة تنسيقاً لارتكابه أخطاء أو توقيع جزاءات عليه . عدم استقلال الإدارة بذلك ورقابة المحكمة .

٥ - بلدية الاسكندرية . وضعها قاعدة ترك الموظف في الترقية تنسيقاً لمجرد توقيع جزاء عليه دون بحث في أثر الجزاء على الصلاحية . مخالفتها للقانون . الاستعانة برأى ديوان المحاسبة . لا عبرة بذلك لأنه جهة غير مختصة قانوناً .

٦ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . ترقية . طلب الحكم بها . عدم اختصاص . (القضاء الإداري - ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ س ٦٠ رقم ٤٤) .

١٦٣ بلاغ كاذب . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ دفاع المتهم بأن القذف والاخبار وقعا في عريضة دعوى . عدم التعرض له . قصور .

(قس جنائي - ٨ مايو سنة ١٩٥١ س ٨٨٣ رقم ٣٥٩) .

١٦٤ بلاغ كاذب . القصد الجنائي . وجوب بيانه بعنصريه في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة .

(قس جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ س ٢٦٧ رقم ١٨٧) .

١٦٥ بيع . دعوى بصوريته من مشتري آخر . فسخ عقد المشتري الآخر لا يستتبع عدم قبول دعواه الصورية متى ثبت

أنه دائن بما يجعله من ثمن البيع الذي
فسخ .

(قرض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
من ١٤٥٩ رقم ٦٤٢) .

١٦٦ بيع . بيع مورثة الطاعنين جزءاً
شائناً في قطعة أرض إلى المطعون عليها
الأولى . دعوى من المطعون عليها
سابقة الذكر على الطاعنين بطلب الحكم
بصححة توقيع مورثتهم . الحكم ابتدائياً
برفضها . استئناف المطعون عليها الأولى
هذا الحكم . بيع الطاعنين قطعة الأرض
جميعها إلى المطعون عليها الثالثة قبل
الفصل في الاستئناف . اتفاق الطرفين
على أن تحجز المطعون عليها الثالثة
جزءاً من باقي الثمن إلى أن يفصل نهائياً
في النزاع القائم بين المطعون عليها
الأولى وبين الطاعنين . إقرار المطعون
عليها الأولى بهذا التصرف . الحكم
استئنافاً بصحة توقيع مورثة الطاعنين
على العقد . دعوى من الطاعنين على
المطعون عليها الأولى بطلب الحكم
بتثبيت ملكيتهم إلى القدر موضوع
العقد المشار إليه . تدخل المطعون
عليها الثالثة في الخصومة بوصفها مالكة
لهذا القدر . تعديل الطاعنين طلباتهم
بطلب الحكم بتثبيت ملكية المطعون
عليها الثالثة إلى هذا القدر تأسيساً على
أنهم ضامنون لها صححة البيع . الحكم
برفض الدعوى .

١ — دعوى . فهم الواقع فيها .
استخلاص المحكمة في حدود سلطتها
الموضوعية استخلاصاً شائناً أن النزاع
بين طرفي الخصومة في حقيقته إنما

يتصب على ثمن العقار المبيع وأن
الطاعنين إنما يقصدون بدعواهم التوصل
إلى صرف الثمن المحبوس تحت يد
المطعون عليها الثالثة . النعى عليها أنها
خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة
أمامها أو أنها وسعت نطاقها على غير
إرادة أصحابها . في غير محله .

٢ — استئناف . النعى على المحكمة
أنها خالفت المادة ٣٦٨ من قانون
المرافعات القديم استناداً إلى أنها
اعتبرت أن مجرد تقديم عقد المطعون
عليها الأولى في ملف الدعوى يستوجب
ضرورة بيان وجوه الطعن فيه مع أنها
مطاعن لم تطرح على محكمة أول درجة .
في غير محله . إقدام البحث في الدعوى
بحسب التكييف الذي انتهت إليه
المحكمة يدور على صحة العقد الذي
تمسكت به المطعون عليها الأولى لتثبت
أحققتها في صرف الثمن المحبوس تحت
يد المطعون عليها الثالثة . (المادة ٣٦٨
من قانون المرافعات القديم) .

٣ — تسجيل . النعى على المحكمة أنها
خالفت أحكام قانون التسجيل تأسيساً
على أنها قررت أن العقد غير المسجل
الصادر إلى المطعون عليها الأولى من
مورثة الطاعنين أخرج ملكية القدر
المبيع من تركة البائعة كما رتبت على
ذلك قولها إن تصرف ورثة البائعة
إلى المطعون عليها الثالثة في القدر المبيع
قد وقع على ما لا يملكون . غير متبع .
(قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩١٣)

(قرض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٥١
من ٢٦٧ رقم ٢٦٧) .

١٦٧ ١ - بيع . بيع المَطْعُون عليها الثانية إلى مورث باقي المَطْعُون عليهم قطعة أرض مقاماً عليها بناء . إقرار البائعة لزوجها الطاعن بأن قطعة الأرض مشتراة من ماله وأن عقد شرائها هذه القطعة هو عقد صوري وأن المباني المقامة عليها هي من ماله . حكم . تقريره أن ملكية قطعة الأرض والبناء قد انتقلت إلى المشتري بتسجيل عقد وأن حق الطاعن قبل البائعة قد استحال إلى مبلغ من المال هو قيمة الأرض والبناء . استناده إلى عدم تسجيل الإقرار وانتهاء الصورية التي نسبها الطاعن إلى عقد البيع . النعى عليه الخطأ في تكييف الإقرار لأنه اعتبره إقراراً بدين مع أنه إقرار بملكية الأرض والبناء . غير منتج .

٢ - حكم . تسييه . قضاؤه بعدم قبول الطعن الذي أبداه الطاعن بصورية عقد البيع الصادر من المَطْعُون عليها الثانية إلى مورث باقي المَطْعُون عليهم . إقامته على أنه وقد دفع الطاعن أولاً بإبطال هذا التصرف وفقاً للادة ١٤٣ من القانون المدني القديم . ثم دفع بصوريته ثانياً فإنه لا يقبل منه الدفع الثاني عند عدم إثبات الدفع الأول الواقع في الدعوى هو أن الطاعن تمسك بالصورية أولاً . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاستناد والتناقض في الأسباب يكون غير منتج متى كان الحكم قد تصدى لينحى للصورية وقرر باتفاقاً موضوعاً . (المادة ١٤٣ مدني

قديم و ١٠٣ مرافعات قديم) .
٣ - حكم . تسييه . تقريره أنه لا يجوز لمن كان يده ورقة عرقية غير مسجلة أن يطعن بالصورية في عقد بيع مسجل . تصديه بعدم ذلك لصورية العقد المسجل وتقريره باتفاقاً موضوعاً وبذلك استقام ما أثبتته من أن مورث باقي المَطْعُون عليهم وقد اشترى بعقد جدي وسجل عقده من المَطْعُون عليها الثانية وهي ماله بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسري عليه ورقة العند . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . غير منتج . (المادة ٢/٢٨ من القانون المدني القديم والمادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٤ - بيع . تسجيل عقد البيع العرفي . لا يترتب عليه انتقال الملكية للمشتري . من مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفي . إنما يجوز للمشتري إلزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حتى له طلب تثبيت الملكية استناداً إلى الحكم المسجل .

(نقض مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ من ٤٩٩ رقم ٢٤١) .

١٦٨ بيع . كية من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يدي المشتري ومحمومة من الطرفين على أن يتم تسليم الكمية المبينة في ظرف أسبوع واحد يبدأ من تاريخ التعاقد . التزام البائع

في العقد بأن يسلم المشتري فاتورة الشراء حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصدير . اتفاق الطرفين على أنه إذا تأخر البائع عن التسليم في ظرف المدة المحددة أو إذا رفض المشتري التسليم يلزم الطرف المتأخر بدفع تعويض . حكم . تسليبه . قضاؤه بالزام أثباته بأن يدفع إلى المشتري مبلغ التعويض ومقدم الثمن والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . إقامته على أن البائع هو الذي نكل عن الوفاء بالتزامه وأن ما أصاب المشتري من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد الدالة على أنه تعاقد مع تاجر في الخارج على أن يورد له كمية الصاج التي اشتراها . تمسك البائع بأن العقد لا يلزمه بأن يكون الصاج الذي يسلمه إلى المشتري من مخلفات الجيوش المتحالفة وأنه من ذلك كان له أن يسلم الكمية المبيعة من الصاج المحلي وأن المشتري إذ استبان أن تصدير الصاج المحلي ممنوع أخذ يراوغ في تسلم الصاج الذي أعده هو . عدم قطع الحكم صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان من مخلفات الجيوش المتحالفة وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى . قصوره . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم)

(قضى مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٩٧ رقم ٢٤٠) .

١٦٩ ١ - بيع . ثمار المبيع . للتعاقد بين بمقد ابتدائي غير مسجل أن يتفقا على مال الثمار . اتفاقهما على أن تكون

الثمار للمشتري من تاريخ سابق على تسجيل عقده أو سابق على البيع نفسه أو على تسليبه المبيع فعلا . جاز . حكم . قضاؤه بالزام البائعين بأن يدفعوا إلى المشتري لإيجار الأطنان المبيعة ابتداء من تاريخ العقد الابتدائي والتي استحق أداؤها قبل تسجيل هذا العقد . إقامته على أن الطرفين اتفقا على أن يستلم المشتري الأطنان المبيعة من تاريخ العقد الابتدائي وأنه تسليها فعلا . الظن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

٢ - بيع . ثمن . فوائده . للبائع فوائد ما لم يدفع من الثمن من تاريخ تسلم المشتري للمبيع المشر وفقا للمادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم . كون الثمن غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع . لا يؤثر . المادة ٣٣٠ من القانون المدني القديم . تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه المادة ١٢٤ من ذلك القانون . حكم . قضاؤه بعدم أحقية البائعين في تقاضي فوائده عن باقي الأطنان المبيعة . إقامته على أنهم وقد سلخوا المبيع المشر ليس لهم حق تقاضي فوائد عن باقي الثمن لأن وقاؤه كان مؤجلا حتى يعدوا مستنداتهم نوطنة لتحرير العقد النهائي . خطأ في تفسير القانون (المادتان ١٢٤ / ٣٣٠ مدني قديم)

٣ - بيع . ثمرة المبيع . الثمرة عن المدة السابعة على تسليبه عقد البيع وعلى المشتري المبيع . لا يحل للمشتري الاستيلاء عليها إلا اتفاقا . حكم . تقريره أن

المشتري استلم الاطيان المبيعة في تاريخ العقد الابتدائي . وبعد بدء السنة الزراعية . لا يسوخ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية ما لم يتم الدليل على أن هذا كان اتفاق البائع والمشتري .

(قضى مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٤٣ رقم ٢٣٠) .

١٧٠ بيع . قوة الأمر المقتضى . البائع لا يمثل المشتري فيما يقوم على انعقاد المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للمعين المبيعة . لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدوره ولم يحتج في الدعوى .

(قضى مدني - ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٢٠ رقم ٢٢٢) .

١٧١ بيع المحجوزات تنفيذيا أو تحفظيا . وجوب السير في إجراءاته في بحر ستة شهور من تاريخ التنفيذ إن كان تنفيذيا ومن تاريخ تثبيت الحجز التحفظي .

(الصنف الجزئية - ٢١ مارس سنة ١٩٥١ م ٣٣٧ رقم ٢٠٨) .

(ت)

١٧٢ تبديد . عقد إيجار مشاركة . استيلاء أحد المستأجرين على محصول الأرض وبيعه واستيلاءه على كامل الثمن لنفسه . تبديد معاقب عليه بالمادة ٣٤٩ ح .

(قضى جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥١ م ٣٦ رقم ٣٤) .

١٧٣ نيلج . شكوى الجنح عليه . وجوب تقديم إعلان بلاية الشهور من

وقوع الحادث .

(عين السكوم الجزئية - ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ م ٣٥٢ رقم ٢١٤) .

١٧٤ تجهيز . تجمع لغرض مشروع . وقوع تجهيز غير مشروع في أعقابه . بيان ذلك في الحكم . الجدل في كونه تجهيزاً جنائياً أم لا . لا يقبل .

(قضى جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٩٨ رقم ٣٧٣) .

١٧٥ تحديد الملك . وضع حدود فاصلة بين ملكين . لأشأن له بالملكية .

(بندر الزقاق - ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ م ٣٥٠ رقم ٢١٣) .

١٧٦ تحقيق . جمع الاستدلالات . قيام مساعدى رجال الضبطية القضائية به . جائز .

(قضى جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٠ رقم ٦٥٩) .

١٧٧ تحكيم . ولاية المحكمين . يجب قصرها على ما تنصرف إرادة المحكمين إلى عرضه عليهم . لا يصدق في التحكيم . القول بأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع .

(قضى مدني - ٣ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٢٢٨ رقم ٥٣٩) .

١٧٨ ١ - ترخيص . محل مطلق للزراعة . وجود ما يبرر المراقبة على الموقع . على الجهة الإدارية أن تعلن الطالب ما تراه من اشتراطات وإجراءات .

٢ - ترخيص . عدم منحه بحجة تحرير محضر مخالفة الطالب في شأن القوة والآلات . مردود بأن تسليم الرخصة

لا يحول دون المحاكمة الجنائية .

(القضاء الإداري - ٢٧ مارس سنة ١٩٥١
س ١٠٢٠ رقم ٤٤٢)

١٧٩ ترقية . درجة عادية في الميزانية .
ترخص جهة الإدارة في الترقية .
لا معقب عليها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(القضاء الإداري - ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٥٥ رقم ٤٠)

١٨٠ تزوير . إحالة الدعوى على التحقيق
لإثبات تزوير السند . شرطه .
ألا تكون المحكمة قد اقتنعت من الأدلة
المقدمة إليها بتزوير هذا السند . الحكم
بتزوير السند لأسباب سائغة . عدم
تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب إحالة
الدعوى على التحقيق لنفي أدلة التزوير
فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر .
لا إخلال بحق الدفاع .

(قضى مدنى - ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٩١ رقم ٦٥٣)

١٨١ تزوير . اعتماد المحرر المانع من الطعن
فيه بالتزوير . شرطه . أن يكون
صادراً عن علم بما يشوب المحرر من
عيوب . مثال .

(قضى مدنى - ٦ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٤٧ رقم ٦٣٨)

١٨٢ ١ - تزوير . حكم بدو بطلان ورقة .
عدم ندب المحكمة خيراً لإجراء
المضاهاة . تكوين إقناعها بتزوير
البصمة من أوراق الدعوى ووقائعها .
لا مخالفة في ذلك للقانون .

٢ - مضاهاة . أوراق للمضاهاة . لكل
من الخصوم في دعوى التزوير أن

يقدم للمحكمة ما يريد من هذه الأوراق .
المحكمة غير ملزمة بمطالبة الخصوم
بتقديم شيء منها .

(قضى مدنى - ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٣٨٨ رقم ٦١٦)

١٨٣ تزوير . باشجاویش . ندبه من مأمور
المركز لتحرير محضر جمع استدالات
وتحريرات عن جريمة . هذا محضر
رسمى . التغيير فيه تزوير في ورقة
رسمية .

(قضى جنائى - ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥١ رقم ٥٧٨)

١٨٤ تزوير . أدلة التزوير . قبول المحكمة
دليلين من أدلة التزوير والامر
بتحقيقها . ظهور ما يكفى لتكوين
اقتناعها بتزوير الورقة من تحقيق أحد
الدليلين . عدم مضيقها في تحقيق الدليل
الآخر . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(قضى مدنى - ٣١ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٦٥ رقم ٥٥٣)

١٨٥ تزوير . دعوى فرعية . لا يجوز
استئناف حكمها استقلاً عن المحكمة
في الموضوع . لأنه حكم غير منسب
للخصومة طبقاً للبادة ٣٧٨ مرافعات .

(استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ٨٧ رقم ٥٤)

١٨٦ تزوير . ورقة رسمية . لا يشترط أن
تصدر فعلاً من مأمور رسمى . يكفى
أن تغطى شكل الأوراق العمومية وأن
تنسب إلى موظف مختص بإصدارها .
مثال .

(قضى جنائى - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٥ رقم ٦٨٨)

الزواج . هذا تزوير . معاقبة المتهم .
الاحتجاج لعدم رسمية وثيقة الزواج
بالمادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي
تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج
إذا كان أحد طرفيه أجنبيا . لا يقبل .
احتمال الضرر .

(نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥١
م ٧٣٩ رقم ٣٠٣)

١٩٠ — ١ — تسجيل . نزاع بين المدعى والمدعى
عليه أن الأطيان التي يطلب المدعى
تثبيت ملكيته لها غير مملوكة لبائعه
لتخارجه عنها باقرار ثابت التاريخ قبل
العمل بقانون التسجيل . تمسك المدعى
بأن العقد الصادر له مسجل وأن
الافرار بالتخارج غير مسجل . اعتراض
المدعى عليه بأن عقد المدعى مقترن
بالتدليس . القضاء للبدعى بتثبيت
ملكته . لا مخالفة في ذلك لقانون
التسجيل . قانون التسجيل قضى على
سنو النية ونسخت أحكامه المادة ٢٧
مدني قديم . كون إقرار التخارج ثابت
التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل
لا يقدح في سلامة الحكم ما دام أنه
ليس سند الدعوى .

٢ — عقد . تفسيره . سيطرة محكمة
الموضوع في ذلك . عقد متنازع على
تكييفه أم هو عقد قسمة أم عقد بدل .
اعتباره عقد بدل بناء على اعتبارات
مسوغة لذلك . لا تدخل لمحكمة النقض .
٣ — حكم . تسييه . الحكم بتثبيت ملكية
المدعى للأطيان التي يدعيها وفقا للحدود
المبينة في تقرير خبير في دعوى أخرى
لاوفقا للحدود المبينة في صحيفة الدعوى .

١٨٧ — ١ — تزوير في أوراق رسمية . تغير
المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة
بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم
المدفوعة للخرانة . تزوير في أوراق
رسمية . لا قيمة للبائع في هذا الشأن .

٢ — إثبات . قواعد الإثبات . ليست
من النظام العام . عدم تمسك المتهم
بعدم جواز الإثبات بالبينة أمام محكمة
الموضوع . لا يجوز إثبات ذلك أمام
محكمة النقض .

(نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
م ١٢٠٧ رقم ٥٢٤)

١٨٨ — ١ — تزوير في أوراق رسمية . انتحال
شخص اسم أخيه في شهادة تحقيق
شخصية . دفعه بأنه إنما أراد الخير
لأخيه المتحلل اسمه لأنه يعوله .
لا يجدي .

٢ — إجراءات . تزوير في أوراق
رسمية . اعتراف المتهم . عدم طلبه
الاطلاع على الورقة المزورة . نفيه
على الحكم أن المحكمة لم تطلع على
الورقة وتعرضها عليه . لا يجدي .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٥٧ رقم ٥٩٦)

١٨٩ — تزوير في وثيقة زواج . ذمية . إسلامها .
لا يترتب عليه بذاته فسخ الزوجية بينها
وبين زوجها الذي . يجب أن يصدر
حكم القاضي بتطليقها إذا لم يسلم الزوج .
تقديم المتهم مع علمه بذلك إلى المأذون
وتقريره . أمامه أن هذه الذمية بكر
وأنها مصرية الجنس وأنه يريد عقد
زواجه عليها . تحرير المأذون عقد

٢ — تحريات . تقدير جدية التحريات .
موضوعي .

(نقض جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٤ رقم ٦٩٩)

١٩٥ تصرفات المريض بالاستسقاء المصحوب
بلفظ في القلب . متى تعتبر صحيحة ومتى
تعتبر باطلة . تصرف صادر من
المورث وآخر صادر من الوارث من
نفس العين . أيهما المعتبر .

(منيا القمح — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١
س ٣٢٩ رقم ٢٠٩)

١٩٦ تضامن . رجوع المدين المتضامن على
المدين المتضامن معه . شرطه . أن
يكون قد وفى بأكثر من نصيبه في
الدين . مثال .

(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٣٣ رقم ٦٣٣)

١٩٧ تعهدات . الاتفاق شريعة المتعاقدين .
عقد توريد . اتفاق الطرفين على تحديد
السعر بحيث لا يعدل زيادة أو نقصاً
إلا تبعاً لزيادة أو نقصان الرسوم
الجركية أو رسوم الانتاج أو نولون
السكة الحديد . لا يحمل لأحد الطرفين
الجدل في مقدار السعر زيادة أو نقصاً
إلا في الحالات المنصوص عليها في
العقد . قياس حالة وضع حد أقصى
إجباري للأسعار على هذه الحالات .
غير مستساغ . حكم . قضاؤه للطعون
عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التي
وردتها وبقيمة ما احتجزه أول الطاهنين
مقابل الفرق بين السعر المتفق عليه في
العقد والسعر الذي اشترى به

اعتراض المستأنف على ذلك أمام
محكمة الاستئناف . عدم الرد على هذا
الاعتراض . قصور .

(نقض مدني — ٧ يونيو سنة ١٩٥١
س ٦٧٦ رقم ٢٨٠)

١٩١ تسجيل عقد القسمة . ليس شرطاً
لحساب ملكية المرشح لعضوية لجنة
الشياعات وغيرها من المناصب التي
يشترط فيها نصاب مالي . حكم هذه
المحكمة . لا يجوز قوة الشيء المحكوم
فيه في موضوع الملكية . عقد القسمة
مقرر وكاشف للملكية . تسجيله للحجية
على الغير فقط .

(القضاء الإداري — ٢٣ يناير سنة ١٩٥١
س ١٠٢٤ رقم ٤٣٦)

١٩٢ تسمير . تسمير علب حقن المورفين .
بيع المتهم حقنة بأكثر مما يصيبها من
نمن . لا عقاب .

(نقض جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٦٤ رقم ١٧٦)

١٩٣ تسوية الديون العقارية . قرار اللجنة
بشأنها . يشمل الأموال موضوع
التسوية وما يؤول بعد ذلك من ديون
سابقة على القرار .

(استئناف مصر — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٩١٤ رقم ٣٨٥)

١٩٤ ١ — تصد . حكم ابتدائي باطل لعدم
توقيه في ثلاثين يوماً . تصدى المحكمة
الاستئنافية للوضوع . لا مخالفة فيه
للقانون . سماع شهود الدعوى من
جديد . غير لازم . البطلان لا يلحق
إجراءات المحاكمة .

اللازمة له . خطأ في تطبيق قانون العقد .

(قس مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١
س ٥١٩ رقم ٢٤٦)

١٩٨ تعهدات . وفاء . فسخ . وفاء أحد المتعاقدين بما تعهد بدفعه وفاء جزئياً بعد الميعاد المتفق عليه في العقد . قبول المتعاقد الآخر هذا الوفاء . ليس من شأنه أن يسقط حق هذا المتعاقد في الحبس . كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه إذا أكل المتعاقد الأول الوفاء بما التزم به فإنه يصلح دفعا لدعوى المتعاقد الثاني إذا هو رفعها بطلب الفسخ لعدم وفاء المتعاقد الأول بما تعهد به على الوجه المتفق عليه .

(قس مدني - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ٨٠١ رقم ٣٣٥)

١٩٩ ١ - تعويض عن فصل . قرار مجلس الوزراء في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ بالاقراء بحق الموظفين الذين فصلوا أو استقالوا لأسباب سياسية أو بسبب تطبيق المرسوم بقانون بإلغاء الاستثناء وقراره في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بترك تقدير التعويض للحاكم . رقابة المحكمة لهذين القرارين من ناحية انطباقها على الواقع والقانون .

٢ - إكراه . لا يكون نتيجة لعمل مشروع .

٣ - مجلس الوزراء . لا يملك تقرير مسئولية الحكومة على خلاف أحكام القانون .

(القضاء الإداري - ٦ مارس سنة ١٩٢٥
س ١٠٩٩ رقم ١٢٤)

٢٠٠ تعويض . تبرئة المتهم لانعدام خطأ من جانبه . القضاء عليه بالتعويض تأسيساً على المسؤولية التعاقدية . لا يصح .

(قس جنائي - ٤ يولييه سنة ١٩٥١
س ٩٩٩ رقم ٤١٩)

٢٠١ ١ - تعويض . حكم . تسببه . فضاؤه برفض الدعوى التي أقامها المقاول بطلب تعويض عن استعمال رب العمل أدواته وآلاته بعد سحب العملية منه . إقامته على أن رب العمل اضطر إلى سحب العملية منه بعد أن تأخر في تنفيذ ما التزم به رغم إذاره بوجوب إنجاز العمل في الميعاد المتفق عليه ورغم إمهاله في ذلك مراراً وأنه بعد سحب رب العمل العملية منه والتسليم الترخيص له في إتمام العمل في فترة حددها قبل رب العمل . التماسه على أن لا يعد هذا القبول تنازلاً منه عن قرار السحب السابق وأن المقاول استأنف العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه . تضمن العقد المبرم بين الطرفين بنداً ينص على أنه في حالة سحب العمل يكون لرب العمل الحق في حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التي استعصرها المقاول واستعمالها في إتمام العمل دون أن يكون مسئولاً عن دفع أي أجر عنها . الطعن على الحكم بمخالفة قانون العقد والنصوص في التسبب . على غير أساس . (المادة ١٠٣ من القواعد القديمة)

٢ - عقد مقاول . غرامة التأخير . تضمن العقد بنداً أوجب على المقاول أن يحس جميع العمل المتروك منه في

التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول
هى التى ترتب عليها إصدار الاذن
الثانى . اعتبار الاذن الثانى إذنا جديدا
أو امتداداً للاذن الأول . لا يهم .

٢ - الدفع بطلان التفتيش للنش أو
التدليس . عدم ابدائه أمام محكمة
الموضوع . لا يجوز إبدائه أمام
محكمة النقض .

٣ - تفتيش . لا يجوز للطاعن التحدث
عن تفتيش حاصل فى مسكن غيره .

(نقض جنائى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
م ٨٧٤ رقم ٣٥٢)

٢٠٧ ١ - تفتيش . إذن من الحاكم العسكرى
بتفتيش سكن شخص على أن له نشاطا
صهيونيا والحرب قائمة بين مصر
والصهيونيين . صحيح .

٢ - المراسيم التى تصدرها السلطة
التنفيذية بين دورى الانعقاد . عدم
دعوة البرلمان لدور غير عادى لعرض
هذه المراسيم عليه . لا جزاء عليه .

٣ - شيوعية . المرسوم رقم ١١٧
لسنة ١٩٤٦ . القول بطلانه لمخالفته
المادة ١٤ من الدستور . غير سديد .
(نقض جنائى - ١٧ أبريل سنة ١٩٥١
م ٢٥٢ رقم ٣٢١)

٢٠٨ تفتيش . إدانة الطاعن بناء على اعتراف
مستقل عن التفتيش . طعنه فى اجراءات
التفتيش . طعن لا جدوى منه .

(نقض جنائى - ٩ أبريل سنة ١٩٥١
م ٢٣٨ رقم ٣٠١)

٢٠٩ تفتيش . جديده التحريات وكفايتها

العقد فى الوقت المتفق عليه وإلا كان
لرب العمل توقيع الغرامات المنصوص
عليها بمجرد حصول التأخير . تأخر
المقاول فى نهو العمل فى الميعاد المتفق
عليه أولا فى العقد ثم تباطؤه فى إنجازه
رغم إعماله فى إتمامه أكثر من مرة
بما اضطر رب العمل إلى سحب العملية
منه ثم قبول المقاول الاستمرار فى
العمل على حسابه بعد قرار السحب
المذكور . رب العمل يكون على حق فى
احتساب غرامة التأخير عليه .

(نقض مدنى - ٥ أبريل سنة ١٩٥١
م ٤٤٦ رقم ٢٣١)

٢٠٢ تعويض . تقديره . موضوعى .

(نقض جنائى - ٢٦ مارس سنة ١٩٥١
م ٢٨٨ رقم ١٩٣)

٢٠٣ تعويض عن فعل مكون للجريمة .
لا يدخل فى الحق ذاته .

(مصر الكلية - ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١
م ٣٢٤ رقم ٢٠٥)

٢٠٤ تعويض . حكم . تسببه . الحكم ببراءة
المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم
إبداء أسباب لرفض دعوى التعويض .
أسباب البراءة . تقييد عدم ثبوت الفعل
المكون للجريمة . ذلك لا يعيب الحكم .

(نقض جنائى - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
م ١١٩٣ رقم ٥٠٠)

٢٠٥ تفتيش . بطلانه . ليس لغير من وقع
التفتيش عليه أن يتمسك بطلانه .

(نقض جنائى - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٥٢ رقم ٩٨١)

٢٠٦ ١ - تفتيش . إذن تفتيش . الظروف

موظفين لتنفيذ هذا الأمر . صحة التفتيش
الذي يجرونه .

٢ - قانون . سريانه . إجراء تم على
مقتضى قانون معين . صحيح ولو صدر
بعده قانون يلغيه .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٢٤ رقم ١٣٦)

٢١٤ تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة .
تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم
باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٤٢ رقم ١٥١)

٢١٥ ١ - تفتيش . المحافظ أو المدير . ليس له
هذا السلطان طبقا لقانون الأحكام
العرفية .

٢ - تفتيش . إذن التفتيش الصادر
من المحافظ أو المدير . على الأقل
يجب أن يكون مستوف للشرائط
القانونية لأمر النيابة بالأذن بالتفتيش .

(محكمة عسكرية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢
س ٩٢٨ رقم ٣٩٢)

٢١٦ تفتيش . الدفع ببطلانه . بناء الادانة
على أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالنيابة
التي اعترفوا فيها بعثورهم على المادة
المختدرة في مكان معين وتنفيد دفاعهم
في هذا الشأن . لا جدوى من الدفع
بالبطلان .

(نقض جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١١٩٥ رقم ٥٠٢)

٢١٧ ١ - تفتيش . كونستابل . عثوره على
المخدر تحت إشراف ضابط البوليس

للأذن في إجرائه . تقديرهما متروك
لليابة تحت إشراف المحاكم .

(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠٤ رقم ٣٧٨)

٢١٠ ١ - تفتيش . الدفع ببطلان التفتيش .
وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

٢ - تلبس . قيام حالة التلبس . صحة
التفتيش الحاصل في هذه الحالة . مثال .

(نقض جنائي - أول يناير سنة ١٩٥١
س ١٥ رقم ١٤)

٢١١ ١ - تفتيش . لا يجوز تفتيش منزل
غير المتهم إلا بإذن من الجهات المختصة
إلا إذا رضى بالتفتيش بما لا لبس فيه
وقبل الدخول .

٢ - لا يجوز شهادة من أجرى تفتيشاً
باطلاً .

٣ - الطعن ببطلان تفتيش السكن
حق شخصي لصاحب المسكن . لا يجوز
لغيره أن يستند عليه .

(كوم حمادة الجزئية - ٨ يونيو سنة
١٩٥٢ س ١٢٩ رقم ٦٨)

٢١٢ تفتيش . قبض . سرقة من متجر .
تهديد صاحب المتجر . من به باغلاق
أبواب المحل وتفتيشهم . تخلى المتهم
عن المبروقات بالقائها على الأرض .
ليس في ذلك قبض ولا تفتيش .

(نقض جنائي - ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١
س ٢١٨ رقم ١٢٧)

٢١٣ ١ - تفتيش . الأمر العسكري رقم ٣٥
بشأن الأسلحة النارية . تدب السلطة
القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية .

الذى تولى إجراءات التفتيش . ذلك
لا يقدح في صحة التفتيش .

٢ — دفاع . إتمام المرافعة وحجز
القضية للحكم . تقديم مذكرة بعد ذلك
بطلب سماح شهود . للمحكمة ألا تلتفت
إليها .

(قضى جنائى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢١٦ رقم ٥٣٢)

٢١٨ تفتيش . ضبط ممنوعات مع مسجون .
تقريره فور سؤاله أن يمرضها بالسجن
هو الذى أعطاه الممنوعات . إجراء .
وكيل السجن تفتيش الممرض . ضبط
مخدر معه . إدانته في المخدر اعتمادا
على هذا التفتيش . صحيحة .

(قضى جنائى — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٤٨ رقم ٥٧١)

٢١٩ تفتيش . عامل بعنابر السكة الحديد .
قبوله العمل بها رضا منه بالنظام
الموضوع لها . تفتيشه . صحيح .

(قضى جنائى — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٥ رقم ٦٧٤)

٢٢٠ ١ — تفتيش . الشهادة التى يصح
الاستدلال بها على أن الحكم لم يحتم في
الميعاد .

٢ — استئناف . استئناف مرفوع من
رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام
بعد المشرة الايام المحددة في القانون .
قبوله شكلا . المادة ٣٦ من نظام
القضاء .

٣ — شهود . طلب المحكمة الاستثنائية
شهودا لسماهم . تغيير الهيئة المدول

عن هذا الطلب . لا إخلال بحق
الدفاع .

(قضى جنائى — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٥ رقم ٦٧٦)

٢٢١ تفتيش . منزل خارج الدائرة الجركية .
لا يكون لرجال خفر السواحل صفة
في تفتيشه .

٢ — رضا القول بحصول التفتيش
بناء على رضا ابن الطاعن . لا يصحح
التفتيش الباطل ما دام الحكم لم يثبت أن
هذا الرضا صدر عن علم بأن من قاموا
بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه .

(قضى جنائى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٤ رقم ٦٩٨)

٢٢٢ تفتيش باطل . صورة دعوى لا قيام
فيها لحالة التلبس .

(قضى جنائى — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
س ٧٦٤ رقم ٣٢٥)

٢٢٣ تقليد أوراق العملة .
١ — يكفى أن يكون ثمة مشابهة بين
الصحيح والزائف . كون التقليد ظاهرا .
لا يؤثر .

٢ — الإعتناء من العقوبة . شرطه
أن يكون الجاني قد أُرعد عن معرفه
من الجناه الآخرين .

(قضى جنائى — ٢٢ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠٧ رقم ٣٨١)

٢٢٤ ١ — تقليد ختم أو علامة إحدى
المصالح . متى تحقق ؟ لا يشترط أن
يكون التقليد خفيا بحيث يندفع به
المدعى .

ردة ناعمة وغيره نظيفة . لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص . وجه دفاع . عدم طلب نكاح خبير لتحقيقه . النعي على المحكمة أنها لم تحققه على يد خبير فني . لا يقبل

(قض جنائي - ٦ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٩٣ رقم ١٠١)

٢٣٠ تموين . أصحاب مصانع الفطائر والكثافة . استخدامهم في صناعتهم دقيقاً غير الدقيق الفاخر أو حيازته أو عرضه . محظور .

(قض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٢٥ رقم ١٢٧)

٢٣١ تموين . دقيق . تداول الدقيق الفاخر . استخدام المتهم دقيقاً فاخراً يزيد على الكميات المرخص له بها من الوزارة . عقابه على ذلك . صحيح .

(قض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤١ رقم ١٥٠)

٢٣٢ تموين . خبز . نقص وزنه . مدير المخبز مسئول حاضراً كان أو غائباً متى كان غيابه باختياره .

٢ - تموين . وزن الرغيف . الرغيف المعنى هو الرغيف المخبوز . منشور من وزارة التموين بالتجاوز عن بعض النقص . لا يعتد به .

(قض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٠ رقم ١٤٩)

٢٣٣ تموين . رغف المعين على ردة ناعمة نظيفة . المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . مسئولية صاحب المخبز والمسئول عن إدارته . لا ينفي عنها

٢ - إجراءات . جنابة مجنحة . إتباع الإجراءات المقررة للباكمة في الجرح . ٣ - إثباتات . سلطة المحكمة في الاعتماد على أقوال الشهود .

(قض جنائي - ١٥ يناير سنة ١٩٥١ م ٢٦ رقم ٢٦)

٢٣٥ تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة . عدم ثبوت حصول هذا التكليف في الميعاد . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يصح .

(قض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٢٢٧ رقم ٢٨٤)

٢٣٦ تلبس . القاء المتهم قطعة من الحشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه . قبض وتفتيش صحيحان .

(قض جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٢ رقم ٥١٣)

٢٣٧ تلبس . تخلي شخص عن الحقيبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء الماروق فيها . تلبس . تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح .

(قض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ م ٢٤٦ رقم ٣٠٩)

٢٣٨ تلبس . جواز القبض على المتهم . المبدل في حصول التخلي عن المضبوطات قبل القبض أو بعده . لا يعمل له .

(قض جنائي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٣ رقم ٦٦٩)

تلبس (أنظر إثبات)

٢٣٩ تموين . حيازة صاحب المخبز ومديره .

٢٣٨ تموين . اتهام صاحب متجر بعدم

إعلانهما عن أسعار الغلال والحبوب
المعرضة للبيع في متجريهما وعدم
إعلانهما الجدول الخاص بأسعار هذه
السلع . صدور المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قبل الحكم عليهما
نهائياً . ما اقترفه هذان التاجران يعتبر
جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن
الأسعار . يعاقب عليهما في حدود
المرسوم الجديد .

(نقض جنائي — ١٠ ابريل سنة ١٩٥١
ص ٧٤٣ رقم ٣٠٦)

٢٣٩ تموين . حيازة صاحب مصنع مكرونة

دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ .
محظور .

(نقض جنائي — ١٦ ابريل سنة ١٩٥١
ص ٧٥٤ رقم ٣١٥)

٢٤٠ ١ — تموين . الترخيص لوزير التموين

في تنظيم تداول مواد الحاجيات الأولية
وخامات الصناعة والبناء بقرارات
يصدرها . له أن يوجب على أصحاب
المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق
بأختام واضحة بالبروية وأن يحظر عليهم
استخدام أجولة مميزة أو بها رقع .

٢ — تموين . عقوبة صاحب المطحن
على استعماله أجولة بها رقع في تعبئة
الدقيق . شهر ملخص هذا الحكم
واجب .

(نقض جنائي — ١٠ ابريل سنة ١٩٥١
ص ٧٤٥ رقم ٣٠٨)

٢٤١ تموين .

١ — صاحب المحل . مسئوليته عن

مسائلة صاحب المطحن المستول هو
الآخر .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١
ص ٢٥٢ رقم ١٦٤)

٢٣٤ تموين . حكم . تسييبه . استلام مواد

التموين من تجار الجلة في خلال ثلاثة
أيام من تاريخ إخطارهم . متى تقوم
هذه الجريمة . عدم استظهار الحكم
أن المتهم أخطر أو لم يخطر . قصور .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١
ص ٢٦٠ رقم ١٧٢)

٢٣٥ تموين . تاجر تجزئة . تحرير قانون

ناقصة البيانات التي يطلبها القانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . لا عقاب عليه .

(نقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠
ص ٩٩٢ رقم ٤٠٨)

٢٣٦ تموين . حكم . تسييبه . متهم بأنه لم

يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة
السكر . تمسكه بأن الدفاتر التي يمسكها
تغني عن هذا السجل . إدانته على
أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة
ولا تعطى البيانات المطلوبة . عدم بيان
وجه المخالفة . قصور .

(نقض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
ص ١١٨٩ رقم ٤٩٢)

٢٣٧ تموين . صاحب مصنع . تأجير

مصنعه ثم يبعه . إدانته بمقتضى المادة ١٢
من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
بمقولة إن هذا البيع اشتمل على بيع
كميات من مواد التموين دون تدليل
على ذلك . قصور .

(نقض جنائي — ١٠ ابريل سنة ١٩٥١
ص ٧٤٦ رقم ٣٠٤)

٢٤٥ تموين . الاخطار عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين . واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

(قض جنائي - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٤ رقم ٦٧١)

٢٤٦ تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة وفقا للمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ . يجب لقبوله أن تكون كلتا جهتي التقاضي قد قضت باختصاصها في حالة النزاع الايجابي أو بعدم اختصاصها في حالة النزاع السلبي .

(قض مدني (جمعية عمومية) - ١٤ يونيو
سنة ١٩٥١ س ٤٠٢ رقم ٢١٩)

٢٤٧ تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة النزاع الايجابي . مناط قبوله . أن تكون دعوى الموضوع الواحد قائمة أمام جهتي التقاضي .

(قض مدني (جمعية عمومية) - ١٩ مايو
سنة ١٩٥١ س ٢٩٣ رقم ٢١٦)

٢٤٨ تنازع الاختصاص :

١ - محكمة مختلطة . فصلها في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية . لا يمكن اعتبارها محكمة أحوال شخصية في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض . بالنظر في طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر على خلاف الحكم المختلط .

٢ - اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالفصل في مسائل تنازع

المخالفات التي تقع في عمله . المحكم بالغرامة فقط . مجله . تعدد مصانع المتهم . ذلك لا يكفي للقبول بتعذر مراقبتها .

٢ - استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرقت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر . لا يتطلب توفر قصد جنائي خاص .

(قض جنائي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
س ٨٧٥ رقم ٣٥٣)

٢٤٢ ١ - تموين . جريمة . صنع الخبز أقل من الوزن المقرر . تحققها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخبز أو إحرازها بأية صفة كانت .
٢ - تموين . النص في قرارات وزير التموين في وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في قضائه . هو بمثابة توجيه للوظفين المتوسط بهم المراقبة .

(قض جنائي - ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٩ رقم ٥٢٨)

٢٤٣ تموين . صنع أرغفة ناقصة الوزن في الخبز . يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع . لا يشترط قصد خاص .

(قض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥١
س ٣٨ رقم ٣٩)

٢-٤٤ تموين . عقوبة . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ .

(قض جنائي - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٩١ رقم ٦٠٨)

الاختصاص وفقاً للمادة ١٩ المشار إليها يشمل الأحكام الصادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها سواء كانت قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .

(قضى مدنى - جمعية عمومية - ١٩ مايو سنة ١٩٥١ م ٢٩٦ رقم ٢١٧)

٢٤٩ ١ - تنسيق . وجوب التفرقة بين الوظيفة والدرجة . انصراف المعنى في كل .

٢ - تنسيق . القصد منه . عدم استهدافه تغييراً في الوظائف أو في عدد الدرجات .

٣ - درجة تلازمها مع الوظيفة ذات المرتب . لا توجد درجة مستقلة عن الوظيفة . جواز وجود وظيفة بلامرتب مستقلة عن الدرجة كالعمدة . وظيفة وكيل وزارة لها درجة . ليست فوق الدرجات .

٤ - وكالة الوزارة لها معنيان بحسب الاصطلاح الإدارى والمالى . قد ترتب للمصالح الرئيسية دون أن يكون شاغليها وكيل وزارة أى ذلك الذى يعاون الوزير فى الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها .

٥ - درجات عالية . درجة وكيل وزارة المالية . تالية مباشرة لدرجة مدير عام . درجة مدير عام حرف (أ) أو (ب) تفريع فى الدرجة الأصلية .

٦ - تنسيق . اختيار مجال أعماله . درجة وظيفة رفعت بالتنسيق . لا مجال

لأعمال الاختيار . لا يلزم صدور مرسوم بمنح الدرجة . الحق هنا منشؤه قانون التنسيق رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ والقواعد الموضوعة لتنفيذه . صيغة الجواز التى وردت فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قواعد التنسيق . مجرد صياغة . معناها . العبرة هنا بالمعنى لا بالمبنى .

(القضاء الإدارى - ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ م ٤٥ رقم ٣٧)

٢٥٠ ١ - تنسيق . بند ٢ من المادة ٣ من قواعده . وظائف مخصص لها درجات فوق الدرجة الأولى . قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ . شغل الوظيفة لها بمراسيم أو أوامر ملكية قبل هذا التاريخ . رفعها فى التنسيق إلى درجات أعلى . اعتبارها الترقية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وبمنح الموظف علاوة الترقية اعتباراً من هذا التاريخ . شرطه . مضى سنتين قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ فى الدرجة السابقة . تخلف هذا الشرط . حكمه .

٢ - تنسيق . مادة ٢ منه . عدم سريانها إلا على الموظفين الشاغلين وظائفهم بمرسوم أو أمر ملكى . لا يفيد أن التعيين بمرسوم أو أمر ملكى شرط لاستحقاق الموظف . المعاملة بموجب أحكامها . العبرة بشغل الموظف للدرجة فملا سواء تم ذلك بقرار وزارى أو بقرار من مجلس الوزراء أو بمرسوم أو أمر ملكى . من يعين من الموظفين بمرسوم . فتوى لجنة قضايا الحكومة فى ٢٥ من مارس

قرارات المجالس العسكرية . لا تحوز
قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية .
ولا عكس .

٢ — محاكمة عسكرية . علة اشتراطها .
٣ — مجلس عسكري . هو سلطة
تأديبية .

٤ — جزاءات تأديبية . ليست محددة
أو معينة . اختلافها بحسب الفئة التي
تقرض عليها وطبيعة عملها وأهميتها .
كون الجزاء التأديبي مماثلاً في معياره
أو مقداره للجزاء الجنائي . ذلك لا يمنع
من الاحتفاظ لها بسمتها وطابعها .

٥ — اختصاص محكمة القضاء الإداري .
الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون
بالغاء القرارات النهائية للسلطات
التأديبية . كلمة الموظفين العموميين .
شملها المدنيين والعسكريين . مؤدى
ذلك بالنسبة إلى رجال الجيش . شموله
القرارات الصادرة من المجالس العسكرية
وما في حكمها .

٦ — جيش . تحقيق الضابط المحقق .
تعريفه .

٧ — جيش . محاكمة . نائب الأحكام .
ليس جزءاً من هيئة المجلس العسكري .
ليس للتهمة أن يعترض عليه . وظيفته .
(القضاء الإداري — ٢٠ مارس سنة ١٩٥١
س ١٠٢٨ رقم ٤٤١)

٢٥٥ جريمة وقتية . جريمة مستمرة . الفصل
بينهما . إقامة بناء خارج عن خط التنظيم
بدون ترخيص . جريمة وقتية .

(قض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ .
س ٧٦٥ رقم ٢٢٦)

سنة ١٩٤٥ . ليست قاعدة تنظيمية
لعدم اعتمادها من مجلس الوزراء .

٣ — قرار إداري . مخالف للقانون .
عدم إلغاء السلطة الإدارية إياه أو
تجديدها له في الميعاد القانوني . قيامه
منتجاً أثره . وجوب احترام المركز
القانوني المترتب عليه .

(القضاء الإداري — ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٥٨ رقم ٤٣)

٢٥١ ١ — تنظيم . زوائد التنظيم . أملاك
خاصة . حق الشفعة فيها .

٢ — زوائد التنظيم . وعد بالبيع فيها .
إعادتها إلى خط التنظيم . عدم اتفاق
ذلك مع الخط . دافعه فض المنازعات
الخاصة . خروجه من وظيفة البلدية .

(القضاء الإداري — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٠٦١ رقم ٤٦٤)

٢٥٢ تنظيم . إدانة المتهم لمجرد تسوير قطعة
أرض في منطقة غير مقسمة دون
بيان توافر شروط المادتين ١ ، ٢
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
قصور .

(قض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
س ٨٧٨ رقم ٤٥٤)

٢٥٣ تنظيم . عدم استظهار ماهية الأعمال
التي قضت المحكمة بتصحيحها على نفقة
المخالف . قصور .

(قض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٦ رقم ٤١٤)

(ج)

٢٥٤ ١ — جنابات عسكرية . نوعات .

٢٥٦ ١ — جمارك . البضاعة العابرة

(ترانزيت) والبضاعة الواردة . فيصل
الفرقة بينهما . البضاعة العابرة (ترانزيت)
هي البضاعة التي ترد من الخارج إلى
الدولة في رحلة تبدأ وتنتهي خارج
حدودها دون أن تتداول داخل بلادها
ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها
من سفينة إلى أخرى في نفس الميناء
أو من ميناء إلى أخرى أو بإيداعها
المخازن المعدة لذلك بالدائرة الجمركية
حتى تصدر إلى الخارج أو بغير ذلك .
البضاعة التي ترد في الأصل من الخارج
بقصد الاستهلاك داخل البلاد ثم يعين
لصاحبها تغيير اتجاهها بتصديرها إلى
دولة أخرى أو يضطر إلى ذلك نتيجة
لمنع دخولها البلاد بناء على أي سبب
كان . تعتبر بضاعة عابرة (ترانزيت)
القول بأن البضاعة العابرة تعتبر بضاعة
واردة إذا مضى على بقائها في الدائرة
الجمركية أكثر من ستة شهور وأنه من
باب أولى ينتهي اعتبار البضاعة الواردة
بضاعة عابرة بعد مضي هذا الميعاد
استنادا إلى المادتين ٢٤/٢٥ من لائحة
الجمارك . على غير أساس . حكم هاتين
المادتين لا ينطبق إلا على البضاعة العابرة
التي تجتاز البلاد المصرية من جمر إلى
آخر لتصديرها منه إلى الخارج .

٢ — جمارك . رسوم الأرضية المفروضة
على الجلود رسم المرور (ترانزيت)
غير المصحوبة بشهادة غير قانونية ، بموجب
الفقرة (د) من رقم (٢) من
الحرف (ج) من البند العاشر من
الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦

لسنة ١٩٤٣ . هي رسوم مقررة بمقتضى
القانون وايسست أجرة مقابل التخزين
بمخازن مصلحة الحجر الصحي أو مخازن
حكومية أخرى . استحقاقها لا يتطلب
سوى وضع البضاعة تحت إشراف
سلطات الحجر الصحي . هذا الإشراف
لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة حيازة
مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية بل
يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها
أو تخزينها .

٣ — جمارك . الحجر الإداري الذي
يحق لمصلحة الحجر الصحي توقيعه صلا
بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦
لسنة ١٩٤٣ والأمر العالي الصادر في
٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ . محله .
مقصود على ذات البضاعة المستحق
عليها الرسم المراد توقيع الحجر وفاء له .
لا تلازم بينه وبين حق الامتياز المقرر
للحكومة على جميع أموال المدين وفقا
للمادة ٦٠١ من القانون المدنى القديم .
(المواد ٢٤ ، ٢٥ من لائحة الجمارك
و ٥ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣
و ٣ من الحرف ج من البند العاشر
من الجدول الملحق بهذا القانون والأمر
الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠
و ٦٠١ من القانون المدنى القديم .

(تقضى مدنى — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ٧٨٦ رقم ٢٣٢)

٢٥٧ ١ — جمر . مخالفات جمركية .
إختلاف المقادير والأوزان والجنس
بين الشهادات المكتوبة والبضائع
المقدمة للكشف المنصوص عليه في
المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية والموجب

لتوقيع الغرامة المقررة عنه . يعتبر مخالفة من المخالفات الجرمية الواردة في الباب الثامن من هذه اللائحة . وجوب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت في النص وعدم التوسع فيها . الخلاف في وصف البضاعة هو غير الخلاف في جنسها فلا تناوله المخالفة . مثال .

٢ — القضاء بفرق الرسوم والحكم بالغرامة . لا تلازم بينهما . لكل منهما شروطه .

(المادة ٣٨ من اللائحة الجرمية والبنود ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٩٢ من تعريفه الرسوم الجرمية) .

(نقض مدني — ٣١ مايو سنة ١٩٥١ من ٦٦٢ رقم ٢٢٥)

١ — جنسية . تعريفها . قواعدها . من مسائل القانون العام . محاكم مدنية تعرضها لهذه المسائل كثيراً .

٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . مسائل الجنسية . اختصاص . الاستناد إلى المادة ٩٩ مرافعات القول بعدم الاختصاص . لا يعني . قانون المرافعات . ما يطبق منه أمام هذه المحكمة .

٣ — جنسية . شرط اعتبار الطوائف المبينة في الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٠ من المصريين .

٤ — جنسية . رعية عثمانية . ثبوت جنسية أخرى . ينفي ادعاء الرعية .

(القضاء الإداري — ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ من ٢٠٥٨ رقم ٤٦١)

٢٥٩ ١ — جنسية . إبعاد . منازعة بشأنها اختصاص . لا محل للقول بأنهما من أعمال السيادة مادامت تحكمهما قوانين .

٢ — أجنبي . إبعاده . مناقشات أو أعمال تحضيرية لإحدى المعاهدات . التمسك بها . من حق الدول صاحبات الشأن . لا الأفراد . تقيد هذه المحكمة بالنصوص العرية . مرسوم الإبعاد في ١٩٣٨/٦/٢٢ . انتهاء مفعوله .

(القضاء الإداري — ١٥ مايو سنة ١٩٥١ من ١٠٣٣ رقم ٤٤٧)

٢٦٠ ١ — جنسية . من مسائل القانون العام . اختصاص جهات القضاء المختلفة بنظرها بصفة فرعية . محكمة القضاء الإداري . لا تطبق هنا من نصوص قانون المرافعات إلا ما يتفق مع نظمها وقانونها . النص على تمثيل النيابة . متعطل أمام هذه المحكمة . إقرار قانون الجنسية الجديد لهذا النظر .

٢ — جنسية مصرية . ثبوتها لأحد الأمراء من قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . اكتساب الابن لهذه الجنسية . التجنس بجنسية أخرى أو الالتحاق بجيش أجنبي . لا يسقط الجنسية المصرية إذ لا بد لذلك من مرسوم بإسقاطها .

٣ — جنسية . إرتداد عن الدين الإسلامي . لا أثر له على الجنسية المصرية . الدين ليس شرطاً من شروطها .

(القضاء الإداري — ٦ فبراير سنة ١٩٥١ من ١٠٢٦ رقم ٤٣٨)

(ح)

- ٢٦١ ١ - جنسية . تعريفها . قواعدها .
تعلقها بالقانون العام .
- ٢ - جنسية . أثرها في الحقوق العامة
والسياسية والخاصة .
- ٣ - اختصاص محكمة القضاء الإداري .
مسائل الجنسية .
- ٤ - اختصاص محكمة القضاء الإداري .
قانون المرافعات ومدى تطبيقها له .
فيما يتعلق مع نظامها . ولاية النيابة
العمومية . مقصورة على المحاكم العادية .
- ٥ - اختصاص محكمة القضاء الإداري .
قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .
المراحل التشريعية له تدل صراحة على
اختصاص هذه المحاكم بمسائل الجنسية .
- ٦ - قبول الدعوى . قرار سابق على
قانون إنشاء مجلس الدولة . طلب إلغائه .
عدم قبول القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .
عدم سريانه على الماضي إلا بنص
خاص . مادة ٢٧ من الدستور .
- ٧ - قرار إداري سابق على قانون
إنشاء مجلس الدولة . قرار لاحق
بمد العمل بالقانون مؤيد للسابق ولم
يغير المركز القانوني . يعتبر الطعن في
الواقع منصباً على القرار الأول .
عدم قبوله .
- (القضاء الإداري - ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٠٠٧ رقم ٤٣٠) .
- ٢٦٢ جنسية مصرية . زوجة أجنبية . حق
إبعادها رغم تحديد إقامتها وقبل
اكتسابها الجنسية المصرية .
- (القضاء الإداري - ٣١ مارس سنة ١٩٥٢
س ١١٠٥ رقم ٤٨١) .
- ٢٦٣ حجز . دعواه . نطاقها .
(استئناف مصر - ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢
س ٨٢٤ رقم ٣٤٢) .
- ٢٦٤ حجز على سيدة للعتة وتعيين والدتها
قيمة عليها . زوجت القيمة المحجور
عليها وهي بالغة سن الرشد من ابن
عنها بدون إذن المحكمة الحسبية . تقديم
طلب بعزل القيمة لهذا السبب . رفضه .
(طنطا الحسبية - ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٥١ س ٩٠ رقم ٥٦) .
- ٢٦٥ حجز . صحته . وجوب أداء المبلغ
المحجوز به . تعليقه على شرط تسليم
البوالص . فقدان ركن الوجوب .
(مصر - مستجمل - ١٩ نوفمبر سنة
١٩٥١ س ١٠١ رقم ٦٠) .
- ٢٦٦ حجز إداري . حجز إداري لمبالغ
مستحقة لوزارة الأوقاف . الإجراءات
الواجب اتباعها في شأنه . الدفع بأن
الذي أوقع الحجز هو فراش بوزارة
الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده .
حكم معيب .
(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢١٤ رقم ٥٣٠) .
- ٢٦٧ حجز تحفظي . وجوب احترامه مالم
يقض ببطلانه .
(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠٤ رقم ٣٧٩) .
- ٢٦٨ حجز تحفظي . عدم خضوعه للمادة ٥١٩
مرافعات إلا من وقت حلول الدين

٢ - أجرة الحراسة . تقريرها بالحكم أو باتفاق الخصوم . سريانها إلى أن تعدل أو تلغى بحكم آخر أو اتفاق جديد .

٣ - عقد . إقرار فيه . تفسيره . إقرار من المستحقين في وقف بريان أجرة الحراسة ما دامت الحراسة قائمة . اعتبار المحكمة هذا الإقرار غير ملزم للوقفين عليه طوال مدة الحراسة . تحريف المدلوله خطأ في تطبيق قانون العقد .

(قض مدني - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٢٥٢ رقم ٥٤٨) .

٢٧٣ ١ - حراسة . النزاع في ملكية من صدر له حكم برد الحيازة . غير كاف للحكم بالحراسة .

٢ - وضع أعيان الوقف تحت الحراسة . وجوب توافر أسبابها .

(مصر - مستعجل - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٣١٥ رقم ٢٠٢) .

٢٧٤ ١ - حراسة . لا يشترط لقيامها توافر النزاع بمجرد الخوف من الخطر العاجل لبقاء موجب للحراسة .

٢ - حراسة . يكفي توافر المصلحة لطالبا وتقديرها من المحكمة .

٣ - النزاع على وضع اليد أو الربع أو الإدارة وغير ذلك مما فيه مصلحة تبرر الحراسة .

(مصر - مستعجل - ١١ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٠٤ رقم ٦١) .

٢٧٥ ١ - حراسة . إجراء تحفظي . إجازتها . محافظة على حقوق الدائنين العاجزين

المحجوز به كله أو بعضه .

(النيابة الكلية - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م ٩٤٣ رقم ٣٩٩) .

٢٦٩ ١ - حجز تحفظي استحقاقى بموجب عقد متردد بين البيع والإيجار . عدم احتفاظ البائع بالملكية حتى يستوفى باقي الأقساط لا يعطيه الحق في توقيع الحجز الاستحقاقى .

٢ - النصوص المنظمة للحجز التحفظي من النظام العام وحالاته وردت على سبيل الحصر فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وللمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها .

(الفيوم الكلية - ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١١٢٣ رقم ٤٨٦) .

٢٧٠ حجز ما للمدين لدى الغير . التنازل عن المحجوز لديه لدين في دعوى صحة الحجز ليس تنازلا عن الحجز . ما يجب على المحكمة تحقيقه في دعوى صحة الحجز .

(الفيوم - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٣١ رقم ٣٤٥) .

٢٧١ حجز لدى الغير . التخلف عن التقرير بما في الذمة . جوازي . وجوب الحكم ضده بالمصاريف والتعويض المناسب .

(بندر الزقازيق - ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ م ٣٤٧ رقم ٢١٢) .

٢٧٢ ١ - حراسة . أجرة الحراسة . جواز تقريرها باتفاق لاحق للحكم القاضي بها ولو كان منصوفا فيه على أن تكون بغير أجر . الأحكام المدنية يجوز للخصوم الاتفاق على خلاف موجبها .

عن الوصول إلى حقوقهم .

٢ — وقف . زالت صفته . للدائنين
حق اتخاذ إجراءات التنفيذ الواردة
في قانون المرافعات على هذه الأعيان .

(مصر — مستعجل — ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩٥٢ م ١٦٢١ رقم ٧٢١) .

حراسة (أنظر بطلان) .

٢٧٦ ١ — حراسة قضائية . تقدير أوجه

النزاع وتوافر الخطر الموجب لها . من
المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة
الموضوع . حسبها أن تقيم قضائها بهذا
الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب
تؤدي إلى النتيجة التي رتبها . حكم
بفرض الحراسة على أموال شركة
وعقارات متنازع عليها . إقامته على أن
الخطر على مصلحة الماطعون عليهم متوافر
من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال
تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكا
مديراً للشركة مع احتدام الخصومة
بينه وبين الماطعون عليهم واحتمال امتداد
أمدها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة
الاختصاص في النزاع مما يقتضي إقامة
حارس . عدم تناول عقد الشركة
بالتأويل والتفسير . اقتصاره على
استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين
مبلغ الجدل في النزاع . النعي عليه الخطأ
في تطبيق القانون وتأويله . على غير
أساس .

٢ — حراسة قضائية . حكم . تسببه .
اختيار المدعى عليه الطاعن الأول
حارساً للملاءة ولا اعتبارات أخرى
أوردها الحكم في صدد تبرير اختياره

لا يتعارض مع تقرير الحكم قيام الخطر
الموجب للحراسة متى كان الحكم مع
اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته
وجعله مسئولاً عن إدارته أمام الهيئة
التي أقامته بما يكفل حقوق جميع
الخصوم في الدعوى حتى تنقضي
الحراسة بزوال سببها . النعي على الحكم
التناقض في هذا الخصوص . على غير
أساس . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(قض مدني — ٧ يونيو سنة ١٩٥١
م ٧٧٠ رقم ٣٢٩) .

٢٧٧ حرية الاتجار . استيراد وزارة الزراعة
لكامل الحصة التي خصت مصر وبيعها
دون وسيط بسعر التكلفة . ليس في
ذلك احتكار أو قيد على حرية الاتجار .
ليس في ذلك مخالفة لقرار المالية رقم
٢٠ لسنة ١٩٤٨ برفع الحظر عن
الاستيراد .

(القضاء الإداري — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٠٠٨ رقم ٤٣١) .

٢٧٨ ١ — حق المستأجر في أحداث
تغيرات بالعين المؤجرة ومداه .

٢ — ليس للتأجير الحق في استقضاء
مقابل ما قام به المستأجر نفسه من
تعديل أو تحسين في العين المؤجرة .

٣ — تقويم الشرط بنص المادة الرابعة
من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلانه
إذا لم يكن له مقابل طبقاً لنص المادة
السادسة من القانون المذكور .

(مصر الكلية — ٩ مارس سنة ١٩٥٣
م ١٣٠٩ رقم ٥٦٥) .

٢٧٩ حق محكمة الأحسوال الشخصية في

توقيع الجزاءات المنصوص عنها في الفصل الثاني من الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال الصادر في ١٩٥٢/٨/٤ وهل هذا الحق مطلق أم لا ؟

(بنها الكلية - أحوال شخصية - ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ م ١٢٩٣ رقم ٥٦١) .

٢٨٠ حق مكتسب . عدم جريان القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها . حكم . الطعن فيه . جوازه وعدمه . خضوعه إلى القانون الساري وقت صدوره لا وقت إعلانه . إنشاء قانون المرافعات الجديد طريقا للطعن في الأحكام لم يكن موجوداً من قبل . لا يعمل به في شأن الأحكام الصادرة قبل هذا القانون . نقض . حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . القول بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد . لا يصح الاستدلال به ولا الاستناد إليه مع قيام النص الصريح في قانون المرافعات الجديد الذي يفيد عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختلطة قبل العمل به . (المواد ٣ من لائحة الترتيب و ٢٧ من الدستور و ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات ١) من هذا القانون

و ٤٧ من قانون محكمة النقض .

(نقض مدني - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ٨١٣ رقم ٣٣٩) .

٢٨١ حكم . إلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صادر بإجماع القضاة . يصبح معه الحكم باطلاً يستوجب نقضه .

(نقض جنائي - ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م ٩٠٨ رقم ٣٨٢) .

٢٨٢ حكم . بطلانه لعدم إيداعه بعد النطق به في دعوى مجوزة للحكم . طريقة طلب البطلان . الاستئناف أو المعارضة .

(البليتا - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م ٨٤٠ رقم ٣٤٨) .

٢٨٣ ١ - حكم . بطلانه . حسب المادة ٣٤٦ مرافعات لعدم إيداع مسودته . علته . ٢ - حكم . استنفاد المحكمة لسلطانها بصدوره . للمحكمة تصحيح الأخطاء . المادية وتفسير القموض والابهام . أسباب تقويتها أو تكملتها قبل توقيع النسخة الأصلية . جوازه . شرطه .

٣ - حكم . طلب بطلانه لعدم إيداع مسودته . لا يكون بدعوى أصلية . وإنما بالطرق المقررة للطعن في الأحكام . استغلاق هذه الطرق أو عدم قبول الحكم لأي طعن . لا إلغاء .

٤ - حكم . طرق الطعن . محددة . عيب في الشكل متعلق بالإصدار أو التسيب أو التحرير أو البيانات الواجب ذكرها في الحكم أو لاقتنائه على إجراء باطل . لا سبيل إلى الطعن بدعوى بطلان أصلية .

في طلب التعويض يعتبر بحثاً للأسباب التي أقيم عليها طلب الفسخ ومن ثم فلا قصور .

٢ - تعويض . سلطة المحكمة في تقديره من واقع عناصر الدعوى . طلب المستول عن التعويض بإلزام المضرور بتقديم دفاتره التجارية لاستخلاص قيمة ما لحقه من خسارة . رفض المحكمة هذا الطلب . هذا من حقها ولو كانت المادة تجارية .

(نقض مدني - ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٧٩ رقم ٦٤٩) .

٢٨٧ ١ - حكم . تسببه . قضاؤه بإلزام الطاعنة بثلث الأشياء التي اشتراها زوجها تأسيساً على أن هذه الأشياء قد وردت لمنزلها . تمسك الطاعن بأنها دفعت ثمن هذه الأشياء لزوجها وتقديمها خاصة بذلك . عدم مناقشة المحكمة لهذا الدفاع الجوهري . قصور مبطل للحكم .

٢ - وكالة ضمنية . إثباتها . قول المحكمة بوجود وكالة ضمنية من الزوجة لزوجها وبأنه إذا اشترى إنما تعاقد نيابة عنها . عدم بيان المحكمة الوقائع التي سوغت لديها القول بقيام هذه الوكالة واعتمادها في إثبات وجودها على مجرد قيام رابطة الزوجية وعلى أن العرف قد جرى بذلك . قصور مبطل للحكم .

(نقض مدني - ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٤١ رقم ٦٣٦) .

٢٨٨ ١ - حكم . تسببه . نقض . إدانة المتهم غيباً في جريمة الضرب مع سبق

٥ - حكم . التفرقة بين الباطل والمعدوم . حكم غير مسبب أو لم تكتب أسبابه في الميعاد . حكم موجود وإنما معيب بعيب يبطله . الطعن فيه . كفيته .

(القضاء الإداري - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٠٤٣ رقم ٤٥٥) .

٢٨٤ ١ - حكم . بيان النص القانوني الذي أخذ به . ذكر النصوص التي طلبت النيابة تطبيقها في صدر الحكم . الإحالة عليها في عجز الحكم . يكفي . تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية . لا يلزم ما دامت مادة القانون المقررة للعقوبة مذكورة .

٢ - تموين . خبر . المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ . ما جاء بها عن وزن عدد الأربعة . لا يقيد القاضي في إثبات المخالفة .

٣ - حكم . بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى . لا يلزم .

(نقض جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٠٩ رقم ١٢١) .

٢٨٥ حكم . بيان واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها . وجوبه .

(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٩٩ رقم ١٠٨) .

٢٨٦ ١ - حكم . تسببه . صحيفة الاستئناف تضمنت طلبين أحدهما بفسخ عقد والثاني بالتعويض . ثبوت أن أسباب الفسخ هي ذات الأسباب التي أقيم عليها طلب التعويض . بحث المحكمة

٢٩٣ حكم . تسببه . دفاع شرعى . نفيه
بناء على أسباب غير مؤدية إلى ذلك .
حكم معيب .

(نقض جنائى - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٤٩ رقم ٥٧٤) .

٢٩٤ حكم . تسببه . تناقض . طلب تعويض
عن رى أطيان . طلب تعويض عن
الحرمان من الانتفاع بهذه الأطيان
بسبب عدم رباها . الجمع بين التعويضين .
غير جائز .

(نقض مدنى - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
م ١٢٦٢ رقم ٥٥٢) .

٢٩٥ حكم . تسببه . دعوى صحة تعاقد .
دفعها بأن المدعى عليهم بصفتهم وورثة
البائعة يملكون الأطيان لا بالميراث
عنها بل بوضع اليد . الحكم بصحة
التعاقد . استئنافه . الدفع بعدم جواز
الاستئناف على أساس أن عقد البيع
مشتراط فيه اختصاص محكمة معينة
بالفصل فى النزاع الناشئ عنه بصفة
نهائية . تمسك المستأنفين بأن هذا
الشرط لا يلزمهم لكونهم لم يملكوا
العين موضوع العقد بالميراث عن
البائعة . القضاء بعدم جواز الاستئناف .
فى غير محله .

(نقض مدنى - ١٠ يناير سنة ١٩٥٢
م ١٢٤٥ رقم ٥٤٥) .

٢٩٦ حكم . تسببه . حكم تميدى بأحالة
الدعوى على التحقيق لإثبات عدم
جدية تصرف . تمسك الطاعن أمام
محكمة الاستئناف بإثبات واقعة أخرى
جوهرية فى الدعوى . جواز ذلك .

الاصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية
باتقاء سبق الاصرار لديه . تأييد
الحكم الغيابى لأسبابه . قصور . كون
العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق
العقاب المقرر للجريمة بغير سبق
إصرار . لا يغير . المحكمة فى حالة سبق
الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس .

(نقض جنائى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٥٨ رقم ٦٠١) .

٢٨٩ حكم . تسببه . إثبات . تقرير فنى .
الآخذ به يفيد إطراح التقرير
الاستشارى . الرد على هذا التقرير
الآخر غير لازم .

(نقض جنائى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٥٩ رقم ٦٠٣) .

٢٩٠ حكم . تسببه . خطأ فى بعض ألفاظ
الحكم هو زلة قلم . لا يقدح فى سلامته .
(نقض جنائى - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٥٦ رقم ٥٩٤) .

٢٩١ حكم . تسببه . مؤدى أقوال الشهود .
بيان . مثال .

(نقض جنائى - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٨٦ رقم ٥٩٣) .

٢٩٢ حكم . تسببه . اختلاس أشياء محبوزة .
المفهوم من أسباب الحكم الابتدائى
أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد
بمحضر الحجز . دفع المتهم أمام المحكمة
الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم يوم البيع .
تأييد الحكم المستأنف لأسبابه .
قصور .

(نقض جنائى - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ١٣٤٩ رقم ٥٧٣) .

على هذه المحكمة أن تحقق هذا الدفاع .
رفضه بمقولة إنه كان مرخصا للطاعن
في إثباته أمام محكمة الدرجة الأولى
وأنه عجز على خلاف الواقع . قصور
في الحكم .

(نقض جنائي - ٣ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٢٨ رقم ٥٣٨) .

٢٩٧ حكم . تسببيه . دفاع . إدانة متهم في
شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت
في عريضة استئناف معلنة باسمه مناقضة
لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة
وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة على
هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما
ورد في عريضة استئنافه . لا يصلح . هذا
القول غير صحيح .

(نقض جنائي - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢١٦ رقم ٥٣٤) .

٢٩٨ ١ - حكم . تسببيه . إثبات الحكم في
أسبابه أن الدعوى مرفوعة من المدعين
بالحق المدني . لا يضيره أن يرد بدلياجته
أن النيابة هي التي رفعت الدعوى .
المعول عليه هو الجزء الذي يبدو فيه
امتناع القاضي .

٢ - محكمة استئنافية . استئناف المدعى
بالحق المدني وحده . الحكم الصادر
برفض الدعوى المدنية . للمحكمة
الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجريمة
على الرغم من الحكم ببراءة المتهم انتهايا .
لا يصح في صدد ذلك التمسك بحجة
الحكم الابتدائي .

٣ - تعويض . إثبات المحكمة اعتداء
المتهمين وهم رجال البوليس على المدعين
بالضرب أو السب والإيذاء اعتمادا

على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته يتضمن
حصول الضرر . سلطة محكمة الموضوع
في تقدير التعويض حسبما تتبينه من
عناصر الدعوى . لا محل للنهي على
الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض
ولا أسس تقديره .

(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢١١ رقم ٥٢٩) .

٢٩٩ حكم . تسببيه . متهم بسرقة باكراه .
دفعه بأن الواقعة جنحة نشل . ثبوت
أن المجنى عليه قاوم المتهم ولكن الأخير
تمكن من نزع الساعة المسروقة كرها
من يده ووجود جرح بيد المجنى عليه .
ذلك يكفي لتفنيذ دفاع المتهم .

(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٩ رقم ٥٢٦) .

٣٠٠ حكم . تسببيه . اعتماد الحكم على شهادة
شاهد وعلى تقرير الصفة التشريعية معا
في حين أنهما متناقضان دون تفسير
لهذا التناقض . قصور .

(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٥ رقم ٥٢٠) .

٣٠١ حكم . تسببيه . تمسك المتهم بأنه كان في
حالة دفاع شرعي عن نفسه . الرد على
هذا الدفاع باعتباره مقصوراً على
التمسك بالدفاع عن والده المتهم .
قصور .

(نقض جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٥ رقم ٥٢١) .

٣٠٢ حكم . تسببيه . ذكر الأدلة التي استخلص
منها الحكم . ثبوت التهمة في حق الطاعن

استخلاصه من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض . ما أورده بعد ذلك من أن المطل أقيم منذ أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان تقريراً للواقع ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق . النعى عليه مخالفة المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم على غير أساس المادتان ٢٩ — ١٠٣ من قانون المرافعات القديم .

٢ — نقض . الأحكام الصادرة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع يد . الطعن فيها غير جاز إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وفقاً للمادة ١٠٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . القول بتطبيق المادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد على الأحكام سالفة الذكر . غير جاز . هذه المادة أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل . (المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد) .

(نقض مدني — ٧ يونيو سنة ١٩٥١ م ٧٦٨ رقم ٣٢٨) .

٣٠٧ حكم . تسببه . القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . ماهيته .

(نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٥٦ رقم ٣٢٠) .

٣٠٨ حكم . تسببه . دفاع موضوعي . عدم

وحده . الجدل في ذلك موضوعي .

(نقض جنائي — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٥ رقم ٥٢٢) .

٣٠٣ حكم . تسببه . ضرب أفضى إلى الموت . إدانة المتهم على أساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق . ما ورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة . حكم متعين النقض لاستناده إلى غير سند .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ م ٨٩٧ رقم ٣٧٢) .

٣٠٤ حكم . تسببه . بيان نص القانون الذي عاقب بمقتضاه . واجب .

(نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٨٨ رقم ٣٦٣) .

٣٠٥ حكم . تسببه . حكم استثنائي . قضاؤه بتأييد حكم ابتدائي . إقامته على أسباب ذكرها مضمناً إليها مالا يتعارض معها من أسباب الحكم الابتدائي . تفصيله ما يتعارض ومالا يتعارض مع أسبابه . لا حاجة إليه .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .

(نقض مدني — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ٧٩٨ رقم ٣٣٤) .

٣٠٦ ١ — حكم . تسببه . حكم بمنع تعرض الطاعة للمطعمون عليه في الاتفاقات بحق ارتفاق بالمطل . إقامته على وجود المطل بمنزل المطعمون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض .

٣١٣ حكم . تسببه . اعتباره أن المورث كان مريضاً مرض موت وقت تحريره عقدى البيع الصادرين منه إلى زوجته . اقتصاره على تقرير أن المورث كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة . عدم بيان نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول النصف المطعون فيه . قصور .

(المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(نقض مدنى — ٧ يونيو سنة ١٩٥١ م ٦٧٢ رقم ٢٢٩)

٣١٤ حكم . تسببه . ادانة المتهم فى تقليد واستعمال تذاكر توزيع كيروسين واستعمال ختم مراقب التموين . عدم بيان كيفية التقليد أو التزوير ولا علم المتهم بتزوير هذه التذاكر . قصور .

(نقض جنائى — ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٢٢٧ رقم ٢٨٣)

٣١٥ حكم . تسببه . تعاقد الطاعنة مع المطعون عليه الأول على أن تنازل له عن ملكية أطيان تملكها بطريق الاسترداد من الشركة العقارية المصرية ومصحة الأملاك الأميرية . اتفاق الطرفين على أنه إذا وافقت مصحة الثروة العقارية على النزول وتخلف أحدهما عن تنفيذه فإنه يستحق على المتخلف مبلغ معين كتعويض للطرف الآخر . دعوى من الطاعنة بطلب فسخ عقد النزول تأسيساً على أن مصحة الثروة العقارية لم توافق عليه وأنها أى الطاعنة قد عدلت عنه . دعوى فرعية من المطعون عليه الأول

التعرض له . لا يؤثر على سلامة الحكم . مثال .

(نقض جنائى — ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٥٥ رقم ٣١٨)

٣٠٩ حكم . تسببه . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود فى التحقيقات الأولية . ذكر الحكم أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة . لا يضيره .

(نقض جنائى — ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٤٦ رقم ٣١٠)

٣١٠ حكم . تسببه . دفاع شرعى . اعتداء . وهمى لا يمنع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ما ورد فى الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز فى الدفاع . قوله مع ذلك ينفى حالة الدفاع الشرعى . قصور .

(نقض جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٦ رقم ٢٩٧)

٣١١ حكم . تسببه . قتل . نية القتل . استظهارها . مثال .

(نقض جنائى — ٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٥ رقم ٢٩٥)

٣١٢ ١ — حكم . تسببه . دفاع موضوعى . اطراح دون الإشارة إليه فى الحكم . جائز .

٢ — حكم . تسببه . الأخذ بشهادة شاهد واطراح شهادة آخر . لا يلزم إبداء أسباب لذلك .

(نقض جنائى — ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٢٩ رقم ٢٨٧)

بطلب صحة ونفاذ هذا العقد . حكم
برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى
الفرعية بصحة ونفاذ عقد التنازل .
فصره حق العدول على المطعون عليه
الأول دون الطاعة وتقييده حق
استعماله بمحصل الموافقة من مصلحة
الثروة العقارية في حين أن عبارة
الشرط الذي تضمنه العقد صريحة في
أن لكل من الطرفين على السواء حق
العدول عن تنفيذ العقد حتى بعد
موافقة مصلحة الثروة العقارية على
التنازل . عدم إبداء الحكم أسبابا
سائغة لخروجه عن ظاهر مدلول هذا
الشرط . عدم يئانه النصوص الأخرى
التي اعتمد عليها في قضائه على غير
ما يدل عليه ظاهر عبارة الشرط .
قصور يستوجب نقضه . (المادة ١٠٣
مرافعات قديم) .

(نقض مدني — ٣١ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٤٥ رقم ٢٧٢)

٣١٦ ١ — حكم . تسببه . مسئولية مدنية .
تأجير الطاعن الأول السيارة التي
صدمت مورت المطعون عليهم إلى
الطاعنين الثاني والثالث بمقتضى عقد
اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة
إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط .
عقد إيجارة المبيع . حكم . تحميله ذلك
الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن
مع الطاعنين الثاني والثالث . إقامته
على ما استخلصته المحكمة من نصوص
العقد مع أنه ما زال وقت الحادث
مالك للسيارة وله بمقتضى العقد حق
الإشراف والرقابة على من كان يقودها

إذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه .
ما أورده الحكم كاف لحله ومؤد إلى
ما انتهى إليه . النعى عليه القصور .
على غير أساس . (المادة ١٠٣
مرافعات قديم) .

٢ — نقض . طعن . إعلانه في المحل
الختار . متى يصح إذا كان المطعون
عليه قد أغفل ذكر محله الأصلي في
إعلان الحكم المطعون فيه . (المادة ١٧
من قانون محكمة النقض) .

٣ — حكم . تسببه . العبرة في صحته .
مى بصدوره موافقا للقانون . يئانه
أسباب التعويض المقضى به على الطاعنين
ووجه المسئولية . عدم ذكر النص
القانوني الذي أقيم عليه . لا يبطله .
(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات
القديم) .

(نقض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٢٧ رقم ٢٦٨)

٣١٧ ١ — حكم . تسببه . مسئولية مدنية .
تأجير الطاعن الأول . السيارة التي
صدمت مورت المطعون عليهم إلى
الطاعنين الثاني والثالث بمقتضى عقد
اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة
إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط .
عقد إيجار المبيع . حكم . تحميله ذلك
الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن
مع الطاعنين الثاني والثالث . إقامته على
ما استخلصته المحكمة من نصوص العقد
من أنه ما زال وقت الحادث مالكا
للسيارة وله بمقتضى العقد حق الإشراف
والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك
وتسبب بخطئه في وقوعه . ما أورده

الحكم كاف لخله ومؤد إلى ما انتهى إليه . النعى عليه القصور . على غير أساس .

٢ - حكم . تسييه . العبرة في صحته . هي بصدوره موافقا للقانون . يئانه أسباب التعويض المقضى به على الطاعنين ووجه المسؤولية . عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه . لا يبطله . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(قضى مدنى - ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ رقم ٢٢٩) .

٣١٨ ١ - حكم . تسييه . قضاؤه بتثبيت ملكية المدعى للأطيان موضوع النزاع . إقامته على ما ثبت للمحكمة من وضع يد المدعى على هذه الأطيان المدة الطويلة المكسبة للملكية . وضع يد مستوفيا كافة الشرائط القانونية . في هذا وحده ما يكفي لإقامته . مخالفته القانون فيما حواه من أسباب نافلة . لا تبطله بفرض حصرها (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٢ - حكم . تسييه . النعى عليه القصور لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع . محله . أن يكون هذا الدفاع جوهريا بما قد يتغير له وجه الراى في الدعوى لو تعرض له الحكم . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(قضى مدنى - ١٠ مايو سنة ١٩٥١ من ٦١٥ رقم ٢٦٤) .

٣١٩ حكم . تسييه . حكم استثنائي . قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف . تقديم المستأنف لأول مرة إلى محكمة الاستئناف للرد

على أسباب الحكم المستأنف . مستندات متعلقة بموضوع الخلاف الذى دار عليه المجدل في الدعوى لو صحت دلالتها لكان لها أثرها في مصير الدعوى . إغفال الحكم الإشارة إليها والتحدث عنها . قصور يستوجب نقضه . مثال في دعوى طلب بطلان عقد بيع وفاق . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(قضى مدنى - ٣ مايو سنة ١٩٥١ من ٥٩٦ رقم ٢٥٩) .

٣٢٠ حكم . تسييه . حكم استثنائي . قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف لصحة أسبابه . عدم كفاية هذه الأسباب لحل ما قضى به الحكم الاستثنائي . قصوره . قصورا يستوجب نقضه . مثال في دعوى صحة وتقاذ بيع . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(قضى مدنى - ٣ مايو سنة ١٩٥١ من ٥٨٥ رقم ٢٥٦) .

٣٢١ حكم . تسييه . قضاؤه بإثبات نزول المستأنف عليه عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً إلى إقرار كنان صدر منه بعد بلوغه سن الرشد أثناء نظر الاستئناف . تلخيص الحكم ما أورد بإقرار التنازل وبيانه . ما ينعاه عليه المستأنف عليه من أنه صار تحت تأثير الغش . إيراد حكم القانون في الغش المفسد للرضا إيراداً صحيحاً . ذكره الوقائع التي نسبها المستأنف عليه إلى المستأنفة وتحدثه عن مدى انطباق حكم القانون عليها . إنتهاؤه إلى أن ما ادعاه المستأنف عليه على فرض صحته ينقصه الأركان اللازم توافرها لقيام

على غير أساس. (المادة ١٠٣ مرافعات قديم).

٣ - حكم. تسييه. ذكر المورثة في إقرارها أنها أنفقت الدين الذي أقرت به لبناتها في الوقف بديون أخوتها. بيان الحكم في أسبابه بعض ديون هؤلاء الآخرين التي دفعها عنهم المورثة ليستند بها على صحة العلة التي ذكرتها في إقرارها تبريرا لنصرفها في الربيع المستحق لبناتها. تقريره بعد ذلك أن بحث هذه الديون غير لازم للفصل في الدعوى. سائع. الدائن لا شأن له بعلة استدانة مدينه صحيحة كانت أم غير صحيحة. العلة التي ذكرتها المورثة في إقرارها ليست هي السبب القانوني لدينها لبناتها. سبب هذا الدين هو استيلاء المورثة على صافي ريع أملا كهن. اعتماد الحكم على هذا السبب في قضائه بصحة الإقرار. النعي عليه القصور لأنه أغفل بحث بعض ديون الأخوة. في غير محله. (المادة ١٠٣ مرافعات قديم).

٤ - حكم. تسييه. عقد قسمة ميرم بين المورثة وبناتها. إقرار المورثة في هذا العقد بأن بناتها تحاسبن معها ونخالصن بحقوقهن. تقرير الحكم صورية هذا الإقرار. استناده إلى اعتراف المورثة بذلك في الكتاب الموجه منها إلى إحدى بناتها في ذات تاريخ عقد القسمة وإلى إقرارها التالي بالدين في عقد الوصية. بحسبه ذلك لصحة استدلاله على الصورية. استطراده بعد ذلك إلى تعليل الباعث على صورية إقرار النخالص في عقد القسمة وكذلك سبب

الغش المفسد للرضا. الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور على غير أساس.

(المادة ١٣٦ مدني قديم و١٠٣ مرافعات قديم).

(نقض مدني - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٨٩ رقم ٢٣٨).

٣٢٢ حكم. تسييه. استخلاصه استخلاصا سائغا أن الإقرار من المورثة هو إقرار بدين حقيقي سببه مديونيتها لبناتها بديون ناشئة عن إدارتها لأملا كهن على ريع أطيانهن وقت وصايتها عليهن. النعي عليه القصور استنادا إلى أنه أغفل التحدث عن واقعة وجود سند الإقرار في خزانة المورثة. في غير محله. لا جدوى من البحث في علة وجود سند الإقرار في خزانة المقررة وقت وفاتها متى ثبت أنه إخبار بدين مترتب في الذمة. (المادة ١٠٣ مرافعات قديم).

٢ - حكم. تسييه. رفض المحكمة طلب الطاعنين الانتقال إلى المجلس الملى للاطلاع على كشوف الحساب المقول بأنها كانت تقدم من المورثة مدة وصايتها على بناتها. استنادها إلى أسباب مسوغة لقضائها. عدم تقديم الطاعنين ما يثبت أن انتقال المحكمة لو تم كان مجديا لوجود كشوف الحساب المدعى بها دون أن تدشت حسبا ذهب الحكم. عدم تقديمهم إلى محكمة الموضوع ما يثبت أنهم طلبوا إلى المجلس الملى تسليمهم صورا من هذه الكشوف فرفض وأنه لذلك لم تبق أمامهم وسيلة لإثبات دفاعهم إلا طلب انتقال المحكمة. النعي على الحكم القصور

عدم وجود ورقة ضد لدى باقى بنات المورثة . تزيد لا تأثير له على سلامة الحكم . الخطأ فيه . لا يبطله .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .

٥ — حكم . تسببه . تقادم . وصية من المورثة بكل أملاكها لبناتها . إقرارها فى الوصية لمن بديون . حكم برفض الدفع بسقوط حق إحدى البنات فى المطالبة بدينها لمضى ١٥ سنة من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به . تقريره أن قيام الوصية كان مانعاً لبنت المورثة من المطالبة بالدين موضوع الإقرار حتى فصل نهائياً بطلانها . بحسبه ذلك ليستقيم قضاؤه متى كان ثابتاً به أن المقررة أوصت بما أوصت لابنتها فى مقابل دينها .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .

٦ — إثبات . الغير . الوارث بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث لا يعتبر من الغير . ادعاء الوارث أن هذه الإقرارات فى حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة . له أن يثبت هذا الادعاء بأى طريق من طرق الإثبات . النعمى على الحكم القصور والخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر إقرار التخالص الوارد فى عقد القسمة بناء على ورقة الضد المحررة فى ذات التاريخ إلى إحدى الورثة مع أن هذه الورقة لا يصح أن يحتج بها على الطاعن . فى غير محله متى كان

الحكم قد قرر عجز الطاعن عن إثبات أن الإقرار الصادر من المورثة هو فى حقيقته وصية قصد بها إثارة أحد الورثة .

(المادة ٢٢٨ من القانون المدنى القديم) .

٧ — نقض . طعن . سبب جديد . عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن الدين الذى أقرت به مورثة لابنتها المطعون عليها قد وفى بدليل وجود سند له لدى المقررة . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . (قنن مدنى — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ ص ٤٧٦ رقم ٢٣٧)

٣٢٣ حكم . تسببه . دعوى أقامها المطعون عليه على الطاعن وآخر يطلب إلزام هذا الأخير بتقديم عقد الصلح المودع عنده والمحرم بينه هو والطاعن والحكم بصحة التعاقد عن الأطيان الواردة به . حكم ابتدائى بعدم قبول الدعوى . إقامته على أن عقد الصلح تضمن إقراراً من الطاعن لا تصح تجزئته إذ بينا هو يقر للمطعون عليه بالنصف فى الأرض التى يطلب إثبات التعاقد عنها إذ هو يحمله النصف فى ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تنصف بعد وقد أودع عقد الصلح لدى آخر حتى تتم المحاسبة بينهما . حكم استثنائى . قضاؤه بإلغاء الحكم الابتدائى وبصحة التعاقد والتسليم . إغفاله التحدث عن واقعة إيداع عقد الصلح لدى آخر ودلائلها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد

المحكمة في الجلسة . لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله المتهم فيه . لها أن تستند في الادانة على ما جاء بالتحقيق الابتدائي .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٥٤ رقم ١٦٥)

٣٢٩ حكم . تسببه . ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين . الاستناد إلى أقوال شهود مع إيراد روايات مختلفة لهم دون بيان بأيها أخذ . تخاذل وقصور .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٦ رقم ١٥٣)

٣٣٠ حكم . تسببه . جريمة قتل خطأ . قصور الحكم في بيان ركن الخطأ . مثال .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٧ رقم ١٥٧)

٣٣١ حكم . تسببه . دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الادانة .

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٤٨ رقم ١٥٨)

٣٣٢ ١ — حكم . تسببه . وجوب إقامته على وقائع الدعوى وظروفها الثابتة فيها . استناد الحكم إلى أمور لا سند لها من التحقيقات . بطلانه .

٢ — نقض . متهم لم يقرر الطعن ولكنه قدم أسباباً . استفادته من نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر لوحدة الواقعة .

(نقض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٠٨ رقم ١٢٠)

مع تمسك الطاعن بها . قصور . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(نقض مدني — ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٣٤ رقم ٢٢٦) .

٣٢٤ حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة كمساري عربية ترام في قتل شخص بهم بالنزول من القاطرة . عدم بيان مسئولية هذا الكمساري عما يدور في عربية غير التي عهد إليه العمل فيها من واقع تعليمات الشركة . قصور .

(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٧٧ رقم ١٨٤)

٣٢٥ حكم . تسببه . الخطأ في الاستدلال . يعيب الحكم . مثال في جناية شروع في قتل عمد .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٦٠ رقم ١٧١)

٣٢٦ حكم . تسببه . نية القتل . يجب على المحكمة أن تقيم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٥٨ رقم ١٦٩)

٣٢٧ حكم . تسببه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وعن المال . تحدث الحكم الشق الأول من هذا الدفاع فقط . إغفال الشق الثاني . قصور .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٥٤ رقم ١٦٦)

٣٢٨ ١ — حكم . تسببه . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .

٢ — إثبات . التحقيق الذي تجريه

- ٣٣٣ حكم . تسببيه . محكمة استئنافية . أخذها
بأسباب الحكم الابتدائي . جائز .
(نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٩٥١
م ١٩٦ رقم ١٠٤)
- ٣٣٤ حكم . تسببيه . دفاع شرعى . دفع
المتهم بأنه كان فى صدد رد الاعتداء
الواقع عليه من المجنى عليه وولديه .
إدائته دون رد على هذا الدفاع .
قصور .
(نقض جنائي — ٦ فبراير سنة ١٩٥١
م ١٩٢ رقم ٩٩)
- ٣٣٥ حكم . تسببيه . عدم استظهار المحكمة
واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها .
قصور . مثال فى جريمة غش أغذية .
(نقض جنائي — ٢٩ يناير سنة ١٩٥١
م ١٨١ رقم ٨٧)
- ٣٣٦ حكم . تسببيه . دفاع . دفاع موضوعى .
لا يقتضى رداً صريحاً .
(نقض جنائي — ٢٢ يناير سنة ١٩٥١
م ١٧٦ رقم ٧٩)
- ٣٣٧ حكم . تسببيه . طلب الرأفة . الرد
عليه غير واجب .
(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١
م ٣٠ رقم ٣٠)
- ٣٣٨ حكم . تسببيه . إدانة متهم فى جريمة
بيع فلفل مغشوش بإضافة عناصر
غريبة إليه . ركن العلم . وجوب بيان
الدليل الذى استندت إليه المحكمة فى
القول بثبوته .
(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١
م ٣١ رقم ٣٢)
- ٣٣٩ حكم . تسببيه . إدانة المتهم بناء على
أقوال المجنى عليه . قول الحكم إن
سلوك المجنى عليه فى دعواه المدنية يعتبر
تنازلاً منه عنها . ذلك لا يصح بناء
عليه . الطعن فى الحكم بالتناقض .
(نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١
م ٢٥ رقم ٢٤)
- ٣٤٠ حكم . تسببيه . دفاع . طلب المتهم
إجراء معاينة وسؤال شاهد . إدائته
دون إجابته إلى طلبه أو الرد عليه .
قصور .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١
م ٨ رقم ٧)
- ٣٤١ حكم . تسببيه . قتل عمد . نية القتل .
وجوب إثبات توافرها .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١
م ٤ رقم ٤)
- ٣٤٢ حكم . تسببيه . دفاع جوهرى . عدم
الرد عليه . قصور .
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
م ١٥٥٣ رقم ٦٩٧)
- ٣٤٣ حكم . تسببيه . القضاء بتصحيح أعمال
البناء المخالفة . الإحالة فى تحديد هذه
الأعمال على محضر ضبط الواقعة .
لا مانع . هذا المحضر يكمل الحكم .
(نقض جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
م ١٥٥٠ رقم ٦٨٩)
- ٣٤٤ حكم . تسببيه . محال عمومية . بوفيه
بناد خاص . إدانة المتهم فى إدارة محل
عام قبل الحصول على ترخيص . دفع
المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادى

بطلانه . بطلانه ومتى يدفع به بالمعارضة والاستئناف وبدعوى بطلان أصلية .

٢ — دعوى البطلان الأصلية . متى يجوز رفعها وإذا جاز رفعها فهل تقبل أمام دائرة الإيجارات المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ .

(مصر الكلية — ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣
س ١٣٠٠ رقم ٥٦٣)

٣٥٠ حكم . توقيعه . حكم ابتدائي لم يوقع عليه . تأييده استئنافياً لأسبابه . حكم باطل .

(نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٢٩ رقم ١٤٠)

٣٥١ ١ — حكم . حجته أمام القضاء . حتى ولو كانت باطلة أو مشوبة بالبطلان . لا يجوز رفع دعوى يبطلانها إذا استنفدت طرق الطعن المقررة قانوناً .

٢ — حراسة . الأصل فيها المحافظة على الأموال والحقوق المادية التي تقبل وضع اليد عليها مادياً . حراسة . لا تجوز على الحقوق المعنوية .

(مصر — مستعجل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢
س ١٦٢٣ رقم ٢٢٢)

٣٥٢ حكم . خلو ورقته من بيان التاريخ الذي صدر فيه . بطلانه .

(نقض جنائي — ٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠١ رقم ٤٢٠)

٣٥٣ حكم . عدم توقيعه في مدة ثلاثين يوماً من النطق به . بطلانه .

(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٨٠ رقم ١٨٦)

ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادى كان مباحاً للترددين عليه من غير أعضاء النادى . قصور .

(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٩ رقم ٦٨٧)

٣٤٥ حكم . تسببيه . قتل . قول الحكم إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا . القطع بأن المتهم قد استعمل آلة قاطعة استخلاصاً من الثابت في الدعوى . ذلك لا يقدر في سلامة الحكم .

(نقض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٨ رقم ٦٨٤)

٣٤٦ حكم . تسببيه . دفاع هام . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور .

(نقض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٨ رقم ٦٨٢)

٣٤٧ حكم . تسببيه . مثال للقصور في جريمة ضرب نشأت عنه عاهة .

(نقض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٥ رقم ٦٧٥)

٣٤٨ حكم . تسببيه . إخفاء أشياء مسروقة . تمسك المتهم بأن الشيء المبيع إليه ليس هو المدعى سرقة . عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التي أوردها على ثبوت علم المتهم بالسرقة . قصور .

(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٢ رقم ٦٦٥)

٣٤٩ ١ — حكم . تعريفه في مقام دعوى .

البراءة في دعوى بلاغ كاذب من متهم
بسرقه ضد من اتهمه . حكم ببراءة المتهم
في السرقة . لا تأثير للحكم الأول على
دعوى السرقة .

(نقض جنائي - ١٦ ابريل سنة ١٩٥١
من ٧٤٧ رقم ٣١٣)

٣٥٩ حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .
طعن المتهم فيه أنه كان مريضاً . تقديمه
إلى محكمة النقض شهادتين يظهر من
مقارنتهما أنهما لا يوثق بهما . رفض
الطعن .

(نقض جنائي - ٢ ابريل سنة ١٩٥١
من ٧٣٤ رقم ٢٩٢)

٣٦٠ حكم حضري . الممول عليه في اعتبار
الحكم حضورياً . هو أحكام قانون
تحقيق الجنايات . لا أحكام قانون
المرافعات .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
من ٢٢٧ رقم ١٣٨)

٣٦١ حكم غيابي . الحكم الغيابي الصادر من
محكمة الجنايات . سقوطه حتماً بحضور
المتهم . المحكمة تفصل في الدعوى بكامل
حريتها غير مفيدة بشيء مما جاء في هذا
الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجناح
والمخالفات . للشهم أن يقبله أو أن
يعارض فيه . المادة ٢٢٤ من قانون
تحقيق الجنايات . الحكم الغيابي الصادر
ببراءة المتهم من محكمة الجنايات .
لا يسقط .

(نقض جنائي - ١٢ فبراير سنة ١٩٥١
من ١٩٦ رقم ١٠٥)

٣٦٢ حكم غيابي . سقوطه . وفقاً للمادة ٣٤٤

٣٥٤ حكم . مسودته . عدم التوقيع عليها من
القضاة الذين أصدروه . لا يستوجب
البطلان . المادة ٣٤٦ مرافعات .
لا انطباق لها في المواد الجنائية .

(نقض جنائي - ٦ فبراير سنة ١٩٥١
من ١٩٣ رقم ١٠٠)

٣٥٥ حكم . بيان النص الذي حكم بموجبه .
ذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه يعاقب المتهم
بمادة الاتهام التي أثبتت في صدره .
كاف .

(نقض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
من ١٥٤١ رقم ٦٦٣)

٣٥٦ حكم . بيان الواقعة . وجوبه . عدم
بيانها . بطلان الحكم .

(نقض جنائي - ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
من ١٥٤١ رقم ٦٦١)

٣٥٧ حكم استثنائي . عدم بيان أنه أخذ
بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده .
قصور .

(نقض جنائي - ٢٣ ابريل سنة ١٩٥١
من ٨٧٩ رقم ٣٥٥)

٣٥٨ ١ - حكم بالبراءة . اشتغال الحكم
الاستثنائي على ما يدل على عدم اقتناع
المحكمة الاستئنافية بالإدانة المقضى بها
ابتدائياً . يكفي .

٢ - شهود لم تعتمد المحكمة على
أقوالهم . يكفي لإطراحها أن تقول
عنهم إن أقوالهم سماعية وأنهم من
أقارب المجنى عليه .

٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم

من قانون المرافعات القديم . الرضاء
به صراحة أو دلالة . مانع من سقوطه
سواء أكان هذا الرضاء في غضون
الستة الشهور التالية لصدوره أو بعد
انقضائها . شروع المدعى في نزع ملكية
عقار مملوك للمدعى عليه . استيفاء
لدين مقضى عليه به بحكم غيابي ومحول
إلى المدعى . معارضة المدعى عليه في
التنبيه استناداً إلى أن حكم الدين المنفذ
به صدر غيابياً وسقط بعدم تنفيذه في
غضون الستة الشهور التالية لصدوره .
قيام دفاع المدعى ضمن ما قام عليه على
أنه سبق للمدعى عليه أن أقر بترتب
الدين المنفذ به في ذمته بطلب قدمه إلى
لجنة التسوية العقارية . حكم بإلغاء
تنبيه نزع الملكية . تسببه . إقامته على
أن إقرار المدعى عليه المشار إليه لم
يصدر إلا بعد سقوط الحكم الغيابي
ومن ثم فهو لا يصلح سبباً يمنع الحكم
من السقوط . خطأ في تطبيق القانون .
صرف هذا الخطأ المحكمة عن بحث
طلب التسوية المقدم من المدعى عليه
وتحديد دلالاته مع احتمال أن يكون
متضمناً قبولاً للحكم الغيابي . قصور
يوجب نقض الحكم المطعون فيه .
(المادة ١٠٣/٣٤٤ مرافعات قديم) .
(قض مدنى - ١٠ مايو سنة ١٩٥١
من ٦١٢ رقم ٢٦٥) .

٣٦٣ ١ - حكم مستعجل . عدم جواز
استئناف الأحكام المستعجلة إلا في
حدود م ٣٩ مر . أى القيد بقيمة .
الدين . استثناء . مسائل الاختصاص .
٢ - حق القضاء المستعجل في فحص

المستندات لتبيان مبلغ الجدة فيها .
٣ - تسليم . حق الامتناع عن تنفيذه
إذا لم يتخذ خصمه التزامه بالواقع .
(مصر - مستعجل مستأنف - ١٩ ديسمبر
سنة ١٩٥١ من ٩٧ رقم ٥٩)

٣٦٤ ١ - خير . تقدير أملاك منزع
ملكيتها . الطعن فيه . لطالب نزع
الملكية والمنزوعة ملكيته لشرط
مراعاة المواعيد .

٢ - الاستيلاء الفعلى على العقار
يقوم مقام القرار الوزاري المنصوص
عنه بالمادة ١٨ من قانون نزع الملكية .
٣ - ربيع العقار المنزوع ملكيته .
إلزام الحكومة به من تاريخ الاستيلاء
إلى تاريخ صدور المرسوم .

٤ - ثمن العين المنزوع ملكيتها .
وقت نزع الملكية لا وقت صدور
المرسوم .

(بنها الكلية - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ٩٣٦ رقم ٣٩٤)

٣٦٥ ١ - خدمة . مدة الخدمة السابقة .
مبعدو حكومة السودان . قرار مجلس
الوزراء في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥
و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . مجال كل
منهما . الأول مقصور فيه أثر ضم
مدد الخدمة على المعاش والثاني يجعله
شاملاً للأقدمية وتحديد الراتب .

٢ - مدة الخدمة السابقة . شرط
الحصول على مؤهل دراسي . إعفاء
مبعدى حكومة السودان من هذا
الشرط .

(القضاء الإداري - ١٠ أبريل سنة ١٩٥١
من ١٠٣١ رقم ٤٤٤)

النقض في توقيع العقوبة الصحيحة
المناسبة (المادتان ٣٧٠ و ٣٧٢ ع)

(نقض جنائي — ٨ يناير سنة ١٩٥١
س ١٩ رقم ١٨)

(د)

٣٧١ دعاية . قانون . قانون الدعاية رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع
قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره .
النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠
على استمرار العمل بالأمر العسكري
رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع
من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل
يدار للدعاية . لا يكفي للعقاب بمقتضى
ذلك القانون .

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٦٠ رقم ٦٠٧)

٣٧٢ دعاية . قانون . القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع
قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره .
مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعاية
لا يكفي للعقاب . إدانة المتهم على
أساس مجرد القول بأنها تتردد على
المنزل الذي ضبطت فيه . هذا لا يكفي
لإثبات الاعتياد .

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٩ رقم ٦٠٥)

٣٧٣ ١ — دعوى . الدعوى البوليصية .
جواز التمسك بها كدفع في دعوى
نفاذ التصرف .

٢ — الدعوى البوليصية . شرط إضرار
التصرف بالدائن . تقرير توافره .
موضوعي .

٣٦٦ ١ — خروج المحاكم الشرعية أو المالية
عن ولايتها . حق المحاكم الأهلية في
الرقابة .

٢ — تضارب عاكم الأحوال الشخصية
بعضها مع البعض الآخر . لا ولاية
للمحاكم الأهلية في الرقابة على هذه
الأحكام الصادرة في موضوع واحد .

(مصر الكلية — ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢
س ٢١٢ رقم ٢٠٣)

٣٦٧ خطف بالتحويل والإكراه . التسوية
بين الفاعل المادي والمحرض . كلاهما
فاعل أصلي .

(نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٨٧ رقم ٣٦٢)

٣٦٨ خيانة الأمانة . شريك . يده على مال
شريكه . يد وكيل . تصرفه في المال
على وجه يخالف الغرض من الشركة .
مساءلته باعتباره وكلا .

(نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٩٥١
س ٢٠٠ رقم ١٠٩)

٣٦٩ خيانة الأمانة . شرط قيام هذه
الجريمة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين
صندوق الجمعية المتهم بتبديد أموالها
ولأنه إنما أعطى لإقراراً بقبول سداد
المبالغ التي تظهر في ذمة أخيه . كان
أمينا للصندوق . إدانته دون رد على
هذا الدفاع . قصور .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٣٩ رقم ٦٥٦)

٣٧٠ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة
فيه . العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي
الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . حق محكمة

على التحقيق لإثبات هذا الدفاع وعدم تقديمه ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الاستئناف . النعى على الحكم بالقصور لأنه أغفل الرد عليه . لا يقبل .

(قضا مدنى — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٣٧٣ رقم ٦١٢)

٣٧٧ ١ — دعوى . قبول الدعوى . منازعة

في راتب . قيامها على مخالفة القرار لقاعدة قانونية وعرفا متبعا . قبول .

٢ — ترقية . ليست حقا . لا تملك المحكمة القضاء بها .

٣ — قرار إدارى بالتخطي . سابق على قانون إنشاء مجلس الدولة . لا تملك المحكمة المساس به .

٤ — طالب بعثة . الدرجة التى يعين فيها بعد عودته .

(القضاء الادارى — ٧ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٣٥ رقم ٤٤٩)

٣٧٨ ١ — دعوى تزوير . متى يقبل الدفع ببطلان شواهد التزوير طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات .

٢ — تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير ومتى يؤخذ به .

(المنصورة الكلية — ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢
س ٨٢٥ رقم ٢٤٣)

٣٧٩ ١ — دعوى التزوير . محكمة الموضوع

قيامها باجراء المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير . لا تريب عليها . سبق صدور قرار بتدب خبير لإجراء المضاهاة . لا يحيد من ذلك . رأى الخبير

٣ — دعوى الاستحقاق . مناط البحث فيها . حكم . تسببه الدفع ببطلان اجراءات نزع الملكية لعدم إندار الحائز بالدفع أو التخلية . إبداءه في دعوى الاستحقاق . لا محل له . عدم الرد عليه لا يعتبر قصورا .

(قضا مدنى — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٣٨٩ رقم ٦١٧)

٣٧٤ دعوى . بطلان صحيفة الدعوى .

الدفع به قبل أى دفع آخر عدا الاختصاص . حصول الحجز على المحاصيل . بطلانه إذا توقع بعد ٣٠ يوما من نقلها . انتهاء مدة العقد . امتداده إذا لم يحصل التنبيه بالإخلاء .

(بندر الزقازيق — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢
س ٣٤٥ رقم ٢١١)

٣٧٥ دعوى . تعجيلها بمعرفة قلم الكتاب على

أثر مضي مدة الوقف . القصد منه التيسير على الخصوم . خصم . تحويله للدعوى . لا بطلان .

(بندر الزقازيق — ٩ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٦٣٣ رقم ٧٢٥)

٣٧٦ ١ — دعوى . دعوى بصحة التوقيع

حسب الطلبات الختامية في عريضتها . استخلاص المحكمة بأدلة سائفة أنها في حقيقتها دعوى بصحة التعاقد . لا خلط في ذلك بين الدعوتين ولا مجاوزة لنطاق الخصومة .

٢ — حكم . تسببه . إشارة الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع إلى أن من صدر منه التصرف كان مريضا مرض الموت . عدم طلبه إحالة الدعوى

استشارى في جميع الأحوال . لا إزام
على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة
بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه
الحق سواء أكان السيل إلى ذلك
ميسورا أو كان عسيرا .

٢ - دعوى التزوير . المضاهاة التي
تجرىها المحكمة بنفسها . لا يبطلها أن
لا تحرر المحكمة بما شاهدته تقريراً
شأن الخبير . حسبها أن تضمن حكمها
ما عاينته .

٣ - دعوى التزوير . حكم . تسببه .
إحالة في بيان أوجه الخلاف بين
الامضاء المطعون فيهما والامضاءات
التي حصلت المضاهاة عليهما إلى ما أثبتته
تقرير الخبير . النعى عليه القصور .
على غير أساس متى كان تقرير الخبير
قد فصل أوجه الخلاف (المادة ١٠٣
من قانون المرافعات القديم) .

٤ - دعوى التزوير . حكم . رد وبطلان
عقدين صادرين من مورث . قبوله
دليلاً على التزوير استمده من خطاب
محرر من الطاعن بعد وفاة المورث
ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في
الحصة موضوع العقدين . لا مخالفة في
ذلك للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات
القديم . نقض . سبب . القول بأن
ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف إلى
إنكار التصرف الرسمي لا العرفي .
جدل موضوعي لا سبيل لإثارته أمام
محكمة النقض .

٥ - نقض . سبب . سبب دعوى
التزوير . مخالفة الامضاء المطعون فيه

لقاعدة كتابة الطاعن . القول بأنه ليس
معناه التزوير إذ قد يكون مرجعه سبب
آخر . جدل موضوعي لا سبيل لإثارته
أمام محكمة النقض .

٦ - دعوى التزوير . حكم . تزوير
ورقة . تسببه . عدم بيانه طريقة
التزوير . النعى عليه القصور . على غير
أساس . هو غير ملزم ببيان طريقة
التزوير . يكفي أن يثبت لديه عدم صحة
الامضاء المطعون فيها ليقضى بتزويرها .
(المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٧ - دفاع . إثبات . محكمة الموضوع .
عدم ملزوميتها بأحوال الدعوى على
التحقيق متى استبان لها وجه الحق في
الخصومة . دعوى التزوير . تصريح
المحكمة في حكمها بأنه لا جدوى من
إجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى
على التحقيق لإثبات صحة الامضاء
المطعون فيه بالتزوير . إخلال بحق
الدفاع .

(نقض مدني - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
من ٨٠٧ رقم ٣٣٧)

٣٨٠ ١ - دعوى جنائية . انقضاؤها في
مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من
وقوع الجريمة .

٢ - انقطاع المدة . لا يجوز أن تطول
مدة السقوط بسبب الانقطاع لأكثر
من نصفها وفقاً للفقرة الأخيرة من
المادة ١٧ من قانون الاجراءات
الجنائية الذي يجب على المحاكم تطبيقه
من تاريخ صدوره دون التقيد بتاريخ
العمل به .

٣ - سريانه على الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به باعتباره قانونا أصحح للتهم .

٤ - صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتعديل النص المذكور . لا تأثير له ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .

(نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ م ٣٩ رقم ٣٦)

٣٨١ ١ - دعوى صحة التوقيع ، ماهيتها .

الحكم الصادر فيها . لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به على الورقة . بيع من مورث إلى أحد ورثته . طعن وارث آخر في هذا العقد بأنه صدر في فترة مرض موت البائع . تمكين الحكم المطعون فيه هذا الوارث من إثبات عدم صحة التاريخ الوارد بالعقد . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن التاريخ الوارد بالعقد سبق أن حددته حكم نهائي صادر في مواجهة الوارث سالف الذكر بصحة توقيع البائع على غير أساس .

٢ - حكم . تسببيه . عدم أخذه بما نص عليه في عقد البيع المقول بصدوره من مورث الخصوم إلى والد الطاعن في فترة مرض موته من دفع الثمن . استناده إلى ما تبين منه من مجموع التحقيقات وظروف الدعوى وملاساتها . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه دفع مقابلا لما اشتراه . لا بطلان (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٣ - إثبات . اتخاذ محكمة الموضوع من تراخي الطاعن في تسجيل عقد البيع الصادر له من مورثه قرينة ضمن قرائن أخرى على أن العقد صدر في فترة مرض موت البائع وأن تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة لم تجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفهم الواقع في الدعوى .

٤ - نقض . سبب جديد . النعي على الحكم أنه قضى لمصلحة إحدى المدعيات بإبطال العقد في حين أنه سبق أن قضى بإبطال المرافعة بالنسبة لها . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . (نقض مدني - ٣ مايو سنة ١٩٥١ م ٥٩٣ رقم ٢٥٨)

٣٨٢ ١ - دعوى صحة التوقيع . مدى حجية الحكم الصادر فيها . اقتصار حجته على صحة التوقيع . عدم تعدد أثره إلى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

٢ - نقض . سبب جديد . قول المشتري بأن البائع لم يكلفه رسميا بوفاء الثمن قبل الحكم بفسخ البيع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - بيع . المبيع الذي سلم للمشتري ينتج ثمرات . استحقاق الفوائد من تاريخ استلام المبيع . عدم إيداع ما استحق من هذه الفوائد مع الثمن لا يعتبر معه المشتري أنه قد وفى بالتزاماته كاملة بحيث يستطيع تفادي حكم الفسخ .

٤ - بيع . عدم قيام المشتري بدفع

٣٨٧ دعوى مدنية . استئناف . طلب تعويض . لا تتجاوز قيمته خمسين جنيها . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بعد صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات . عدم استئناف النيابة . عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية .

(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١ م ١٠ رقم ٩) .

٣٨٨ دعوى مدنية . استئناف المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية . المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه .

(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥٢ م ١١ رقم ١٠) .

٣٨٩ دعوى مدنية . تبرئة المتهم على أساس عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية .

(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١ م ١ رقم ١) .

٣٩٠ ١ — دعوى من الطاعن بطلب قيمة ثمن تكلفه بضائع استولى عليها وزير التموين . اعتماد الخبير تقدير الطاعن ثمن التكلفة . حكم . اعتباره ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاء . النعي عليه الخطأ في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . على غير أساس . متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أنه أدعى لدى محكمة

الثن في الميعاد . إقامة البائع دعوى الفسخ . تصرف البائع في بعض الأطنان المباعة بعد رفعه دعوى الفسخ . تمسك المشتري في رفع الدعوى باخلال البائع بالتزاماته بتصرفه في جزء من الأطنان المباعة . تقرير المحكمة أن البائع كان معذورا في هذا التصرف بعد أن يش من قيام المشتري بالوفاء بالتزاماته . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٦٠ رقم ٦٤٣) .

٣٨٣ دعوى صحة ونفاذ عقد . شروطها . عقد البيع . عدم قبول الدعوى . إذا كان عقد تملك البائع عرفي . حالته . (شين الكوم الكلية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٥٢١ رقم ٢٤٧) .

٣٨٤ دعوى الطرد للتأخير في دفع الإيجار . الادعاء لسداد له لغير المؤجر الذي نبه عليه بدفع الإيجار له . غير مقبول . (مصر — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٥٢٦ رقم ٢٤٩) .

٣٨٥ دعوى عمومية . رفعها . جوازه عن طريق اللجنة المباشرة .

(شين الكوم الجزئية — ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ م ٣٥٣ رقم ٢١٥) .

٣٨٦ دعوى مباشرة . قضاء محكمة الجنج بعدم الاختصاص لشبهة الجنابة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . قضاء هذه المحكمة بعدم جواز نظرها لسبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية . خطأ .

(نقض جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ١٠٠٤ رقم ٤٢٦) .

الموضوع ثمناً للمثل وقت الأداء. يزيد على الثمن الذي قال إنه ثمن التكلفة.

٢ — ثمن المثل. تقديره وفقاً للمادة ٧ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩. لا يصح أن يدخل اعتبار الربح أياً ما كان سببه في هذا التقدير. حكم. تسببه. اقتصاره على القضاء للطاعن بثمان تكلفه البضائع التي استولى عليها وزير التموين. ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن هو مجرد ربح لا حق له فيه قانوناً. النعى على الحكم الخطأ في الإسناد في هذا الخصوص. غير منتج.

٣ — طلب الطاعن تعويضاً عما لحقه من ضرر بسبب تقدير ثمن بضائعه التي استولى عليها وزير التموين بمعرفة لجنة التسعيرة التابعة لوزارة التجارة بدلاً من عرض الأمر على لجنة التعويضات وفقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩. حكم. تسببه. قضاؤه برفض التعويض. إقامته على أن عدم عرض الأمر على اللجنة المشار إليها لا يستوجب تعويضاً لأنه إجراء شكلي وأنه ما دام المرجع النهائي في التقدير حسب المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول الدعوى تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر. النعى عليه القصور في التسبب. على غير أساس.

٤ — فوائده. حكم. تسببه. رفضه القضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذي طلبه باعتباره ثمن تكلفه البضاعة

المستولى عليها. عدم بيانه السبب في عدم قضاائه بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية. اعتباره الفوائد المطلوبة هي فوائده تعويضية لا تأخيرية. قضاؤه برفضها. إقامته على أنها عبارة عن قسم من التعويضات التي قدرها الطاعن للخسارة التي لحقت به وأنها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذي طالب به الطاعن تعويضاً عن الإجراءات المخالفة للقانون التي اتبعت في الاستيلاء على بضاعته. طلب الطاعن الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقي ثمن مثل البضاعة المستولى عليها الذي أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون عليهما لم يكونا على حق في المنازعة فيه. قياس غير سائغ. السبب الذي استند إليه الطاعن في طلب الفوائد يخالف السبب الذي طلب من أجله التعويض عما فاتته من الربح كما يخالف السبب الذي طالب من أجله بمبلغ التعويض عن الإجراءات السابقة لرفع الدعوى والتي اتبعت معه في تقدير ثمن البضاعة المستولى عليها. قصور الحكم في الرد على طلب الفوائد قصوراً يستوجب نقضه.

(المواد ٧/٩/١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم. والمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم).

(قض مدني — ٢٤ مايو سنة ١٩٥١ م ٦٣٣ رقم ٢٧٠).

٣٩١ ١ — دعوى منع تعرض. أساسها.

على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته .
لا يقبل .

(قض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥١
م ٩٠٠ رقم ٢٧٤)

٣٩٥ ١ — دفاع . الدفع ببطلان القبض .
دفاع موضوعي . ترافع المتهم في هذا
الدفع وطلبه البراءة مع كون المحكمة
لم يصدر منها ما يدل على أنها ستقصر
نظرها على هذا الدفع . حكم المحكمة في
الدفع وفي الموضوع . نعى المتهم عليها
بأنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل .

٢ — تلبس . القاء المتهم من تلقاء
نفسه المادة المخدرة التي كانت معه عندما
رأى رجال البوليس قادمين نحوه .
ذلك تفل منه عن تلك المادة يبيع
الاستشهاد عليه بضبط المخدر معه .

(قض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١
م ٢٣٨ رقم ١٤٧)

٣٩٦ دفاع . الاعتذار عن الحضور بالمرض
وتعزيز ذلك بشهادة مرضية . رفض
التأجيل دون تعرض لهذا العذر .
إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
م ٨٨٠ رقم ٣٥٦)

٣٩٧ دفاع . إدانة المتهم استناد إلى تقرير
قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة
الطب الشرعي . تقديم المتهم تقريراً
استشارياً يناقض ذلك التقرير . عدم
الآخذ به دون موازنة بين التقريرين
ولا بحث فيهما بمقولة إن التقرير الأول
له من الحصانة ما يوجب الآخذ به .

حيازة المدعى للمقار الذي يطلب منع
التعرض فيه . إقامة الحكم فيها على
ثبوت ملكية المدعى لهذا المقار .
مخالفته للقانون . عدم استظهار وجه
التعرض مخالفة أخرى .

٢ — نقض . حكم تهدي قضى بإجراء
تحقيق لازم في الدعوى . كون الدعوى
في حاجة إلى تحقيق آخر . لا يستوجب
نقضه .

(نقض مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢
م ١٢٤٠ رقم ٥٤٣)

٣٩٢ دفاع . إبداء المتهم دفعين بالبطلان .
تأجيل القضية لإرفاق شهادة مرضية
تحقيقاً لهذا الدفاع . الحكم في الدعوى
دون إرفاق تلك الشهادة ودون سماع
دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال
بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١
م ٢١٦ رقم ١٢٥)

٣٩٣ دفاع . إتمام المحكمة تحقيق الدعوى
وسماع الدفاع عن المتهمين . إعادتها
إلى المرافعة . وإجراء تحقيق فيها دون
حضور محامي المتهم ولكن في حضور
حام ورد في محضر الجلسة أنه حضر
عن المحامي الأصلي دون بيان ما إذا
كان المحامي الأصلي أخطر بالجلسة
أم لا ولا كيفية نيابة المحامي الذي
حضر عنه . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
م ٧٦٢ رقم ٣٢٢)

٣٩٤ دفاع . ادعاء المتهم أنه لم يستوف دفاعه

- إخلال بحق المتهم في الدفاع .
(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٥١ رقم ١٦٢)
- ٣٩٨ دفاع . اعتماد المحكمة على قول شاهد
في التحقيقات دون سماعه . تمسكه أمام
المحكمة الاستئنافية . وجوب سماع هذا
الشاهد . عدم إجابته إلى طلبه . إخلال
بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٥١ رقم ١٦١)
- ٣٩٩ دفاع . تأجيل القضية للحكم مع ضم
أوراق . الحكم في الدعوى استنادا
إلى هذه الأوراق دون اطلاع المتهم
عليها . إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩١ رقم ٤٠٧)
- ٤٠٠ دفاع . تقديم مذكرة من أحد الخصوم
بدفاعه في الفترة التي حجزت القضية فيها
للحكم دون أن يطلع خصمه . إخلال
بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٢٧ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٩١ رقم ١٩٦)
- ٤٠١ دفاع . تقديم مذكرة عند حجز القضية
للحكم تتضمن طلبا من طلبات التحقيق .
إعادة القضية للمرافعة . عدم تمسك
المتهم بهذا الطلب في الجلسات التالية .
إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .
(نقض جنائي — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٩ رقم ٦٠٢)
- ٤٠٢ دفاع . تقدم محامي المتهم لمحكمة ثاني
درجة بمحضر صلح موقع عليه من
- المدعية بالحقوق المدنية تقر فيه بأنه لم
يحصل عليها اعتداء بالضرب وتنازها
عن دعواها المدنية . استبعاده اعتمادا
على تخلف المدعية بالحقوق المدنية دون
تقدير للأثر المترتب عليه قانونا في حالة
ثبوت صدوره منها . إخلال بحق المتهم
في الدفاع .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١
س ٥ رقم ٥)
- ٤٠٣ دفاع . تقديم طلب بعد إقفال باب
المرافعة . لا يلزم الرد عليه .
(نقض جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١١٩٦ رقم ٥٠٨)
- ٤٠٤ دفاع . تمسك المتهم في التبديد بأنه لم
يكن يعلم يوم البيع وطلبه ضم أوراق
لأثبات ذلك . إدانته دون إشارة إلى
هذا الدفاع . قصور .
(نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٩٣ رقم ٣٦٨)
- ٤٠٥ دفاع . حكم . تسببه . منهم باختلاس
محجوز . إدانته . دفاعه بأنه كان مريضا
ودخل المستشفى في اليوم الذي كان
محددا للبيع . عدم تقديمه دليلا على
مرضه وعدم طلبه تحقيق ذلك .
الالتفات عن هذا الدفاع . لا أثر
فيه على المحكمة .
(نقض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٣ رقم ٥٨٣)
- ٤٠٦ دفاع . دعوى . تأجيل نظرها عدة
مرات . حجز القضية للحكم . تقديم
محامي المتهم طلبا لفتح باب المرافعة .

٤١١ دفاع . شهود نفي . عدم اعلان المتهم

إياهم طبقاً لما رسمه القانون . ليس له الحق في طلب تأجيل الدعوى لإعلانهم للمحكمة تقدير وجهة الطلب . النظم التي وضعها القانون لإعلان الشهود . لم يقصد منها الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية . رفض المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان شاهد بناء على أن ماسيقوله منقوض بشهادة الشهود الآخرين الذين لا شبهة في أقوالهم . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٨٩ رقم ١٩٥)

٤١٢ ١ - دفاع . طلب تحقيق غير جدي .

عدم الالتفات إليه . لا يقدر في الحكم . مثال .

٢ - وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة .

٣ - قتل خطأ . تحقق هذه الجريمة بقيام أي نوع من أنواع الخطأ . اعتماد الحكم في الادانة على وقوع عدة أخطاء من المتهم بينها لا على السرعة في القيادة وحدها . طعن المتهم فيه بأن النيابة لم تسند اليه الخطأ بالاسراع في القيادة . لا يجدي .

(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٧٨ رقم ١٨٥)

٤١٣ دفاع . طلب تدب خبير لتحقيق دفاع

هام . وجوب إجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة .

(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٨ رقم ٤١٦)

رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٨٥ رقم ٩١)

٤٠٧ دفاع . دفاع جوهرى يؤثر في قيام

التهمة . وجوب تحقيقه . إغفاله . قصور . مثال في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول قمح .

(نقض جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠٤ رقم ٣٧٧)

٤٠٨ دفاع . رفض المحكمة سماع خبير طلب

المتهم سماعه بمقولة إن رأيه سيكون استشارياً ولها أن لا تأخذ به . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٩٥١
س ١٩٩ رقم ١٠٧)

٤٠٩ ١ - دفاع . شاهد أعلن وحضر

الجلسة . عدم تمسك المتهم بسماعه . عدم سماعه . النعى على المحكمة أنها لم تسمعه . لا يقبل .

٢ - وصف التهمة . إضافة المحكمة الاستئنافية واقعة غير واردة في الاتهام . عدم تشديدها العقوبة بسبب ذلك . الطعن بذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .

(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٧٦ رقم ١٨٢)

٤١٠ دفاع . شهود . اعلان المتهم شهود نفي

بترخيص من المحكمة الاستئنافية .

حضور الشهود عدة جلسات . تأجيل القضية دون سماعهم . الحكم في الدعوى دون سماعهم . إخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٩٢ رقم ٣٦٧)

- ٤١٤ دفاع . طلب التأجيل لمرض المتهم .
ثبوت قيامه . بتعين تأجيل المحاكمة .
رفض التأجيل لمجرد تكراره . لا يصح .
(نقض جنائي — ٤ يونيه سنة ١٩٥١
ص ١٠٠٣ رقم ٤٢٥)
- ٤١٥ دفاع . طلب إجراء معاينة لها أثرها
في الدعوى . وجوب إجابته أو الرد
عليه بما يفنده .
(نقض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
ص ١١٨٩ رقم ٤٩٠)
- ٤١٦ دفاع . طلب تحقيق مسألة فنية . رفضه
والفصل في هذه المسألة برأى المحكمة .
إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
ص ٨٨٩ رقم ٣٦٤)
- ٤١٧ دفاع . طلب تحليل المواد المتوية التي
وجدت بملابس المجنى عليه لمعرفة ما إذا
كانت من فصيلة مادة المتهم . طلب
غير منتج . رفضه . لا إخلال بحق
الدفاع .
(نقض جنائي — ٨ مايو سنة ١٩٥١
ص ٨٨٢ رقم ٣٥٨)
- ٤١٨ دفاع . طلب معاينة . وجوب إجابته
أو الرد عليه .
(نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥١
ص ٧٤٢ رقم ٣٠٥)
- ٤١٩ دفاع . طلبات . عدم إصرار المتهم
على طلب التأجيل لتقديم تقرير
استشاري ثانٍ وعد بتقديمه . لا إخلال
بحق الدفاع إذا لم توجه المحكمة الدعوى .
طلب استدعاء الطبيب الاستشاري
- الاول لمناقشته . رفضه . جوازه .
(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥١
ص ٧٣٥ رقم ٢٩٦)
- ٤٢٠ دفاع . طلب المتهم استدعاء طبيبين
لمناقشتهما . رفضه بناء على أسباب
مؤدية إلى ذلك . لا إخلال بحق
الدفاع . مثال في دعوى ضرب نشأت
عنه عاهة .
(نقض جنائي — ٥ فبراير سنة ١٩٥١
ص ١٨٣ رقم ٨٨ مكرر)
- ٤٢١ دفاع . طلب تأجيل لإعلان شاهد
أمام محكمة الجنايات . رفضه بمقولة
إن شهادته لن تجدى المتهم لكونها
منقوضة بأقوال الشهود الآخرين الذين
لا شبهة في شهادتهم . إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١
ص ٦ رقم ٦)
- ٤٢٢ دفاع . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة
بطلب سماع شهود نفي أو بطلب إرسال
الورقة التي ضبط المخدر ملفوفاً بها إلى
التحليل . ليس له أن ينعى على الحكم
إغفال ذلك .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥٢
ص ١٣ رقم ١٢)
- ٤٢٣ دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه .
غير لازم . متهم حضر بشخصه
وأتاحت له فرصة الدفاع عن نفسه
بنفسه . طلبه إعادة القضية للرافعة
لسماع دفاع محاميه . رفضه . لا ثريب
على المحكمة في ذلك .
(نقض جنائي — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١
ص ٢٠٧ رقم ١١٨)

- ٤٢٤ دفاع . مجرد الاضطراب في ذكر مرافقة
الدفاع بمحضر الجلسة . لا يسوغ
القول بالإخلال بحقوق الدفاع .
(نقض جنائي — ٦ فبراير سنة ١٩٥١
س ١٩٠ رقم ٩٧)
- ٤٢٥ دفاع . محكمة استئنافية . تأجيلها الدعوى
بناء على طلب المتهم ليقدم لها مخالصة
بالدين المحجوز من أجله . طلبه بعد
ذلك التأجيل لإعلان شاهد . رفضه
وإدائته . لا إخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٢٣ رقم ١٣٣)
- ٤٢٦ دفاع . عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن
للجلسة في الميعاد القانوني . طلب تأجيل
الدعوى للاستعداد . تقديره من سلطة
المحكمة .
(نقض جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٥ رقم ٧٠١)
- ٤٢٧ دفاع . خلاف بين تقرير الطبيب
الشرعي وتقرير الخبيرين الاستشاريين
أخذ المحكمة برأي خبير مرجع استدعته
وناقشته في هذا الخلاف . النعى عليها
أنها لم تجب المتهم إلى طلب الخبراء
الثلاثة الذين قدموا تقارير في الدعوى .
لا يصح .
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٣ رقم ٦٩٥)
- ٤٢٨ دفاع . حكم تسببه . وجه دفاع جوهري
عدم الرد عليه . يعيب الحكم .
(نقض جنائي — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥١ رقم ٦٩٠)
- ٤٢٩ دفاع . تأجيل المحكمة القضية لتقديم
- ٤٣٠ دفاع . حكم . تسببه . طلب استدعاء
الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع تمسك
به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير
مبررة . قصور .
(نقض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٦ رقم ٦٧٨)
- ٤٣١ دفاع . وجه دفاع هام . الرد عليه بما
لا يفنده . يعيب الحكم . مثال في
واقعة قتل .
(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٢ رقم ٦٦٤)
- دفاع (أنظر حكم) .
- ٤٣٢ دفاع شرعي . الدفع بقيامه . وجوب
الرد عليه .
(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٥ رقم ٥٩١)
- ٤٣٣ دفاع شرعي . انتهاء الاعتداء .
لا وجود لحق الدفاع .
(نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٣٢ رقم ١٤٣)
- ٤٣٤ دفاع شرعي . التماثل في الاعتداء .
ليس شرطاً . للدافع أن يدفع الاعتداء
بالوسيلة التي تيسر له استعمالها ولو
كانت سلاحاً نارياً .
(نقض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٣٦ رقم ١٤٦)

- ٤٣٥ دفاع شرعى . بناء المحكمة حكمها بالادانة على افتراض صحة ما دفع به المتهم . خطأ . يجب على المحكمة أن تبين الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم أو لم يكن في حالة من الحالات التي تبرر استعمال حق الدفاع الشرعى .
(نقض جنائى - ٥ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٨٢ رقم ٨٨)
- ٤٣٦ دفاع شرعى . تسليم الحكم بقيام هذه الحالة واعتباره المتهم متجاوزاً حد الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على المجنى عليه في سبيل ذلك إلا بضربة واحدة . خطأ . لا عقاب على هذه الواقعة .
(نقض جنائى - ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٢٨ رقم ٢٨٥)
- ٤٣٧ دفاع شرعى . تضارب بين ما أوردته المحكمة لنفى قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تحصيلها من التحقيقات . نقض الحكم .
(نقض جنائى - ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٤٧ رقم ٣١١)
- ٤٣٨ دفاع شرعى . تمسك المتهم به . إداتته دون رد عليه . قصور .
(نقض جنائى - ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٥٥ رقم ٣١٧)
- ٤٣٩ دفاع شرعى . حكم . تسليبه . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال . الرد عليه بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاق الأعيرة النارية لعدم وجود ما يتخوف منه . هذا
- لا يصلح رداً . نقض . وحدة الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى نقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين .
(نقض جنائى - ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٢٠ رقم ١٣٢)
- ٤٤٠ ١ - دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفائه . المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح .
٢ - نقض . طعن غير منتج . مثال .
(نقض جنائى - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٤ رقم ٥١٨)
- ٤٤١ دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم به . الوقائع المذكورة في الحكم . لا تفيد قيامه . تمسك المتهم به في مذكرة قدمها بعد إقفال المرافعة . لا يلتفت إليه .
(نقض جنائى - ٢١ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٩٦ رقم ٣٧١)
- ٤٤٢ دفاع شرعى . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل على قيام هذه الحالة . لا يجوز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .
(نقض جنائى - ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ م ١٧٨ رقم ٨٣)
- ٤٤٣ دفاع شرعى . لا يشترط أن يكون المتهم قد اعترف بالواقعة أو تمسك في دفاعه بقيام الدفاع الشرعى . الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى . لا يشترط أن يكون خطراً حقيقياً .
(نقض جنائى - ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ م ١٧٣ رقم ٧٦)

- ٤٤٤ ١ — دفاع شرعى . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . متى ينظر فيه ؟ عند ثبوت قيام هذه الحالة . مجرد التحدث عن عدم التناسب بين ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه . قصور .
- ٢ — نقض . نقص الحكم بالنسبة إلى الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة إلى المحكوم عليهم معه لاتصاله بهم . ولو كانوا لم يقدموا طعنا (المادة ٤٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية) .
- (نقض جنائى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ ص ١٥٥٢ رقم ١٩٤)
- ٤٤٥ دفع . وجوب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى (المادة ١٣٣ مرافعات) .
- (شبرا الجزئية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ ص ١٢٢ رقم ٦٩)
- ٤٤٦ ١ — دفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء . أعمال السيادة . ماهيتها . مداها .
- ٢ — حق الحكومة فى إصدار القوانين والأعمال المتصلة بهذا الحق هو من أعمال السيادة . الفرق ما بين الأعمال المتصلة بأعداد القوانين وعمل السلطة التنفيذية فى وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .
- ٣ — لائحة البورصة . إجراءات وضعها . عمل إدارى .
- (القاهرة الكلية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١١٤٣ رقم ٤٨٨)
- ٤٤٧ دفع . الدفع بقوة الشيء المحكوم به . وحدة الموضوع تستلزم الاتحاد فى المادة التى هى موضوع الطلب . الفرق بين السبب القانونى للدعوى وبين التدليل والتعليل لهذا السبب ما اتصل به قوة الشيء المحكوم به .
- (النيا الجزئية — ٤ أبريل سنة ١٩٥١ ص ١١٤٩ رقم ٤٨٩)
- ٤٤٨ دفعة . رسوم دفعة مستحقة عن تيار كهربائى . تقديرها بواسطة خبير . قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة والتعويضات بناء على تقرير الخبير . المجادلة فى ذلك . موضوعية .
- (نقض جنائى — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ ص ١٥٤٧ رقم ٦٧٩)
- ٤٤٩ ١ — دولة . حقها فى صيانة كيانها وحماية أفراد شعبها ومجتمعها .
- ٢ — إبعاد أجنبى . ارتكابه جريمة الاقراض بالربا الفاحش . جواز الابعاد .
- (القضاء الإدارى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ ص ١٠٤٢ رقم ٤٥٣)
- (ر)
- ٤٥٠ ١ — رافة . ملاحظة موجبات الرافة . غير لازم على القاضى . استعمال الرافة مع الصغير متروك للقاضى .
- ٢ — إثبات . تقدير شهادة الشهود . موضوعى .
- (نقض جنائى — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ ص ٢٥٤ رقم ١٦٧)

الدمغة . مكان أدائه في محل الجهة المنوط بها التحصيل .

(القضاء الإداري — ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ م ١٠٢٥ رقم ٤٣٧) .

٤٥٥ رسوم . محكوم عليه . طعن في الحكم من جهة الدعويين الجنائية والمدنية . رفض طعنه وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستثنائية . تسوية هذه المصاريف يكون طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ .

(نقض جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ م ٩٩٣ رقم ٤١٢) .

٤٥٦ ١ — رسوم جمركية . هي ضريبة لا تترتك في أساسها إلى رباط عقدي بين مصلحة الجمارك والتاجر . وإنما تحددها القوانين التي تفرضها . ليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها . للتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

٢ — رسوم جمركية . اختصاص . قيام نزاع بين الجمرک وبين المقرر عن البضاعة ، على نوعها أو صنفها أو مصدرها . إحالة هذا النزاع على هيئة التحكيم ومنع المحاكم من نظره هو والقرارات الصادرة بشأنه . شروط وجود البضاعة في حيازة الجمرک . إذا لم يتوافر هذا الشرط . كان الاختصاص للمحاكم . مثال .

٤٥١ رخصة . رخصة قيادة . تجديدها . مادة ٤٠ من لائحة السيارات (فقرة ثالثة) الجنب الواردة بها على سبيل الحصر . جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . ليست منها . نص قانوني . تفسيره في مواد العقوبات . لا يجوز التوسع فيه . تعويض عن عدم التجديد .

(القضاء الإداري — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٠٥٧ رقم ٤٥٩) .

٤٥٢ ١ — رسم بلدي . صفته . فرضه على السكان .

٢ — رسم بلدي . عملية نقل الأشخاص والبضائع بطريق السكة الحديد أو بالسيارات العامة . عمل تجاري بطبيعته . فرض الرسم عليها بهذه الصفة .

(القضاء الإداري — ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٠٦٠ رقم ٤٦٣) .

٤٥٣ ١ — رسم بلدي . حقيقته رسم وليس ضريبة .

٢ — عمل تجاري . عملية نقل الأشخاص أو البضائع بالسكك الحديدية أو بالسيارات . عمل تجاري بطبيعته . فرض رسم بلدي على المحلات التي يباشر فيها القائم بها نشاطه باعتبارها محلات تجارية .

(القضاء الإداري — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٠٤٣ رقم ٤٥٤) .

٤٥٤ ١ — رسم الدمغة . أدائه مقدماً وفي المواعيد التي عينها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — شيك . خلوه من توقيع الساحب . لا يعتبر أداة وفاة . رسم

اللائحة الجزية والمادة ١٧٧ من قانون
مصلحة الجمارك .

(نقض مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٥١
من ٦٤٨ رقم ٢٧٣) .

٤٥٧ رشوة . متى تتحقق الجريمة ؟ دفع المال
مقابل الامتناع عن عمل غير حق .
لا يمنع تحققها . مثال . موظف تموين .

(نقض جنائي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١
من ٨٧١ رقم ٣٤٩) .

٤٥٨ رشوة . القانون يعاقب عليها ولو كان
العمل المقصود منها جريمة .

(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥١
من ٩٠٥ رقم ٣٨٠) .

٤٥٩ رشوة . اتفاق المتهمين باعتبارهما
مندوبين تحصيل ضريبة السيارات مع
المجنى عليه على دفع الرشوة نظير إسقاط
المطالبة بدفع مبلغ الضريبة . الحكم
لا يبين منه أنهما قبلا الرشوة على أساس
أن المجنى عليه هو صاحب المنقولات
المحجوزة دون ابنه أو أنهما ادعيا
كذباً أن الأخير هو صاحبها . معاقبة
المتهمين على الرشوة . صحيحة .

(نقض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥١
من ٧٢٩ رقم ٢٨٨) .

٤٦٠ ١ - رشوة . اعتراف الراشي . إعفاؤه
من العقاب . لا يجوز الحكم له بمبلغ
الرشوة الذي قدمه أو بتعويض .

٢ - رشوة . الغرامة الواجب الحكم
بها على مقتضى المادة ١٠٨ من قانون
العقوبات هي غرامة نسبية تحدد حسب

المادتان ٧ و ٨ من مرسوم تعريف
الرسوم الجزية الصادرة في ١٤ من
فبراير سنة ١٩٣٠ نفاداً للمادة الأولى
من قانون تعديل تعريف الرسوم
الجزية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ .

٣ - رسوم جزية . إثبات . قصر
الاستدلال على نوع معين من الأدلة
لا يكون إلا بنص خاص . اللائحة
الجزية وقانون مصلحة الجمارك كلاهما
خلو من أي نص يحتم أن تكون ذات
البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن
إليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من
خلاف عليها أو على الرسوم المقررة
عليها .

٤ - الإفراج عن البضاعة من الجمرك
إن جاز أن يفترض معه أن جميع
الإجراءات الجزية قد روعيت وأن
الرسوم المقررة على البضائع المفرج
عنها قد دفعت إلا أن هذا الفرض ليس
قطعياً . يجوز إثبات عكسه بجميع
الطرق . مصلحة الجمارك هي التي يقع
عليها عبء هذا الإثبات .

٥ - الاستدلال بنصوص المواد ٨
و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجزية
والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك
على أن ذات البضاعة هي الدليل
الوحيد الذي يركن إليه فيما يقوم بين
صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو
على الرسوم المقررة عليها في حالة
الإفراج عنها . غير صحيح . هذه المواد
جميعها خاصة بحالة وجود البضائع في
حيازة الجمرك . مثال .

(المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من

٤٦٥ سرقة . علم المتهم بالسرقة . للمحكمة
أن تبينه من ظروف الدعوى . مثال .
(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥١
س ٧٢٩ رقم ٢٨٦) .

٤٦٦ سرقة . شيك . غير موقع عليه . يجوز
أن يكون محلاً للسرقة والاختلاس .
(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٥ رقم ٦٧٣) .

٤٦٧ سماع الشهود . متى يكون واجباً ؟
استحالة حضور الشاهد لا يمنع من
التعويل على شهادته في التحقيقات .
(نقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩١ رقم ٤٠٦) .

(ش)

٤٦٨ شاهد . تعذر إعلانه لعدم الاهتداء
إليه . المتهم لم يبد استعداداً للإرشاد
عنه . الاعتماد على أقواله في التحقيقات
الأولية . جائز .

(نقض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٢ رقم ٤٠٩) .

٤٦٩ ١ — شاهد . عدم تمسك المتهم
بسماعه لا أمام محكمة الدرجة الأولى
ولا أمام المحكمة الاستئنافية . لا يقبل
منه أن ينعى عدم سماعه .

٢ — حكم . بيان الواقعة . تهمة إهانة
موظف . إيراد ألفاظ الإهانة وبيان
أنها وجهت إلى الموظف في أثناء تأدية
وظيفته . يكفي .

٣ — حكم . تسببه . عدم تمسك المتهم
بالدفاع الشرعي . الواقعة كما بينها
الحكم لا تفيد قيام هذه الحالة . النعي

مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .
(نقض جنائي — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٥٢ رقم ٦٩٣) .

رقابة المحاكم الأهلية

(انظر خروج)

٤٦١ روكية . شيوع في الأعيان المخلفة عن
المورث . ما يشتريه مدير الشركة باسمه
خاصة . متى يصح اعتباره روكية . نفي
الحكم قيام الروكية بناء على أسباب
مسوغة . تقرير موضوعي .

(نقض مدني — ٣ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٣٤ رقم ٥٤١) .

٤٦٢ ١ — ريع . تعريفه . العلو دون السفلى .
٢ — وضع اليد . وقف . جواز تملكه
بعضى المدة .

(استئناف مصر — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢
س ٩١٧ رقم ٣٨٧) .

(ز)

٤٦٣ ١ — زوجية . ما يثور حولها . لا يؤخذ
به إلا إذا خلص من الشوائب .
٢ — قانون الشكل . لا يتناول إلا عناصر
الشكل الخارجية .

(استئناف مصر — أحوال شخصية — ١٨
نوفمبر سنة ١٩٥٢ س ٧٢٤ رقم ٣٩١) .

(س)

٤٦٤ سبق الإصرار . مناط قيامه . ارتكاب
الجريمة في هدوء البال وبعد إعمال
الفكر والروية . التدليل على قيامه
بعبارات دالة على أن ثورة الغضب
كانت ما تزال تملك المتهم . ذلك خطأ .

(نقض جنائي — ٩ أبريل سنة ١٩٥١
س ٧٣٦ رقم ٢٩٨) .

عليه أنه لم يعرض لهذا الدفاع .
لا محل له .

(قضى جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥١
ص ١٨٧ رقم ٩٥) .

شاهد (أنظر نقض) .

٤٧٠ ١ — شخصية معنوية . ثبوتها لرابطة
المهندسين . حملة دبلوم الهندسة
التطبيقية العليا .

٢ — قبول الدعوى . صفة رافعها .
رابطة المهندسين . حملة دبلوم الهندسة
التطبيقية العليا . طلبها إلغاء قرار ترقية
فيما تضمنه من تخطيهم . لا تملكه .

٣ — قواعد الانصاف . عدم إيجابها
نقل ذوى المؤهلات العالية المعينين
باليومية قبل صدورهما . إلى درجات
شخصية . طريقة تسوية حالتهم .

٤ — ترقية . أقدمية . اكتسابها
بقواعد إنشائية بعد الترقية . لا مجال
للقول بالتخطي .

(القضاء الإداري — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
ص ١٠٥٤ رقم ٤٥٨) .

٤٧١ ١ — شرط فاسخ . دعوى من أحد

الشركاء — الطاعن — بفرز وتجنب
نصيبه في منزل . تقرير خبير بعدم
إمكان قسمته عينا . تقرير المحكمة بيعه
بطريق المزايدة وتكليفها رافع
الدعوى لإبداع شروط البيع . تضمنته
إلزام الراسى عليه المزااد بأداء الثمن
ورسم البيع ومصاريف الدعوى
خزاة المحكمة في ظرف عشرة أيام من
يوم رسو المزااد وإلزامه عند رسو
المزااد بدفع عشر الثمن ومصاريف
الدعوى ورسم المزااد والباقي بعد ذلك

يدفع في الميعاد السابق بيانه وإن تأخر
يعاد البيع على ذمته دون حاجة إلى
تنبيه أو إنذار رسمي . رسو المزااد على
أحد الشركاء — المطعون عليه الأول .
قيامه بدفع كل ما ألزمه به حكم رسو
المزااد عدا باقى الثمن . إنذار الطاعن
إياه بعد ميعاد العشرة الأيام المحددة
في شروط البيع بإبداعه في ميعاد
حدده . عدم إبداع المطعون عليه
الأول باقى الثمن في هذا الميعاد . طلب
الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على
ذمة الراسى عليه المزااد . صدور أمر
من القاضى بإعادة البيع على ذمة
المطعون عليه الأول . طلب هذا الأخير
وقف اجراءات البيع لأنه أودع أخيرا
باقى الثمن . وقف اجراءات البيع على
ذمة المطعون عليه الأول لحين الفصل
نهائياً في دعوى بطلان هذه الاجراءات .
حكم ببطالان اجراءات البيع . إقامته
على أن طلب إعادة البيع هو في طبيعته
فسخ للبيع والأصل هو أن الفسخ
لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه
أن يصدر به حكم ومن المسلم أن
للشترى أن ينفه حتى صدور هذا
الحكم بدفع باقى الثمن وأنه لا محل
للالتفات إلى ما جاء بشروط البيع
فما يختص بوجوب إعادة البيع في حالة
التأخر عن دفع الثمن في المواعيد
المحددة بهذه الشروط دون حاجة إلى
تنبيه أو إنذار لأن الطاعن أنذر المطعون
عليه الأول بدفع باقى الثمن بعد انقضاء
ميعاد العشرة الأيام المحددة في شرط
البيع وهذا معناه أن الطاعن قد تنازل

ضماناً عن وقوع الفسخ من تلقاء نفسه .
التعنى على الحكم الخطأ فى تطبيق
القانون . فى غير محله .

٢ — نقض . طعن . سبب جديد .
تمسك الطاعن لأول مرة أمام محكمة
النقض فى مقام الاستدلال على أن
المبلغ الذى أودعه المطعون عليه
الأول لا يبنى بضمن حصته هو وزوجته
من المنزل الراسى مزاده عليه بورقة لم
يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع تدل
على أن قلم الكتاب قد خصم من المبلغ
المودع باقى رسوم دعوة البيع .
لا يقبل .

(نقض مدنى — ٣١ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٦٥ رقم ٢٧٦) .

٤٧٢ شركات التضامن التجارية . اعتراف
القانون المدنى الجديد بشخصيتها
المعنوية . حقوق دائنى الشركاء .
وحقوق دائنى الشركة . عدم جواز
توقيع الأولين تنفيذاً على نصيب
مدينهم فى مال الشركة . جوازه للآخرين .
استقلال ملك الشركة عن ملك الشريك .
جواز اتخاذ اجراءات تحفظية ضماناً
للحقوق بعد التصفية .

(مصر — مستعجل — ١٥ أبريل سنة
١٩٥١ س ٥٣٨ رقم ٢٥٢) .

٤٧٣ ١ — شركة محاصة . الصفات المميزة
لها . أنها شركة مستترة لا عنوان لها
ولا وجود أمام الغير . الأعمال التى
يقوم بها أحد الشركاء تكون باسمه
خاصة ويسأل عنها وحده قبل من

تعامل معه .

(نقض مدنى — ٣١ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٦٨ رقم ٥٥٤) .

٤٧٤ شريك . الشريك الذى يدير شئون
الشركة . شأنه شأن الوكيل . عليه أن
يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما
تناولته الوكالة . قيام كل شريك بإدارة
بعض شئون الشركة . لا يحول دون
حق كل منهما فى مطالبة الآخر بتقديم
حساب عما أداره . اشتراك الطاعن
والمطعون عليه فى استئجار أطيان
من الغير . تولى كل منهما بعض شئون
الإدارة . دعوى من الطاعن على
المطعون عليه بطلب إلزامه بتقديم
حساب عن إدارته للأطيان . حكم
برفضها . تسببه . إقامته على ما أورده
فى عبارة بحجة ودون بيان سند مقررده
من أن الطاعن كان يؤجر جزءاً من
الأطيان المشتركة . قصور . مبطل له .
(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات
القديم) .

(نقض مدنى — ٢ يونيو سنة ١٩٥١
س ٧٦٦ رقم ٣٢٧) .

٤٧٥ ١ — شفعة . إثبات . دعوى بطلب
أخذ الحصة المبيعة فى منزل تأسيساً على
أن طالب الشفعة شريك على الشيوع
فى المنزل المجاور للمنزل المبيعة منه
المشفوع فيها . دفع المشفوع منه
الدعوى بأن طالب الشفعة لا يجاور
بملكه العقار المبيع لأنه هو وباقى
الورثة قد اقتسموا المنزل المذكور
بمقتضى عقد قسمة عرفى وبه اختص

بنصيب مفرز لا يجاور العقار المبيع .
استناد المشفوع منه إلى صورة من عقد
قسمة هذا المنزل موقعة من الخبير
الذي أجرى القسمة . حكم . تسببه .
عدم اعتداده بهذه الصورة . إقامته
لا على أنه يجب على المشفوع منه لإثبات
حصول القسمة أن يقدم صورة من
عقد القسمة موقعة من المتقاسمين وإنما
على أن المحكمة قدرت في حدود سلطتها
الموضوعية أنه لا يمكن التعويل عليها .
النعي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون
على غير أساس .

٢ - حكم . تسببه . إثبات . شفعة .
تقديم المشفوع منه إلى الخبير أوراقا
للاستدلال بها على حصول قسمة العقار
المشفوع به واختصاص طالب الشفعة
بحصة منه لا يجاور العقار المشفوع فيه
تقديم طالب الشفعة أوراقا للاستدلال
بها على عدم حصول القسمة . مقابلة
الخبير بين الأوراق المقدمة من
الطرفين وانهائه في تقريره إلى أن
المستندات المقدمة من المشفوع عنه
تنفيها مستندات طالب الشفعة . إقرار
الحكم المطعون فيه الخبير على ما ذهب
إليه في تقريره للأسباب المبينة فيه .
النعي عليه القصور في التسبب استنادا
إلى أنه أغفل مستندات المشفوع منه .
غير صحيح . إذا كان الحكم لم يعول
على هذه المستندات فذلك لأنه لم ير
فيها ما يثبت حصول القسمة . (المادة
١٠٣ مرافعات قديم) .

٣ - إثبات . شفعة . شيوع . لكل
من الشركاء على الشيوع حق تأجير

المال الشائع كله أو بعضه من غير أن
يعتبر ذلك دليلا على حصول قسمة
هذا المال . تمسك المشفوع منه في مقام
الاستدلال على حصول قسمة العقار
المشفوع به بأن طالب الشفعة عرض
على مجلس المديرية تأجير قسم مفرز
معادل لنصيبه في هذا المنزل غير مجاور
للنزل المشفوع فيه واستناده إلى ماورد
بمحضر انتقال المحكمة إلى هذا المجلس
الثابت من محضر انتقال المحكمة إنه وإن
كان المنزل الذي عرض طالب الشفعة
تأجيره على المجلس معادل لنصيبه في
العقار المشفوع به إلا أنه لا يوجد في
الأوراق ما يفيد وجود حدود له
ولا حصول قسمة بين الورثة . حكم .
تسببه . تقريره أنه لا يمكن من الاطلاع
على محضر الانتقال معرفة ما إذا كان
المبنى الذي عرضه طالب الشفعة على
المجلس هو كل المبنى المجاور للنزل
المشفوع فيه أو جزء منه فقط . النعي
عليه القصور في التسبب استنادا إلى أنه
مسح محضر الانتقال فيما استنتجه منه .
غير منتج متى كان طلب التأجير خاليا
من بيان حدود العقار المراد تأجيره
أو ما يفيد حصول قسمة المنزل (المادة
١٠٣ مرافعات قديم) .

٤ - شفعة . شيوع . حالة الشيوع
بين الشركاء لا تنتهي إلا باتجاه إرادتهم
جميعا إلى قسمة المال قسمة نهائية . حكم .
تسببه . تقريره عدم حصول قسمة في
العقار المشفوع به . إقامته على ما حصلته
المحكمة تحصيلًا سائغا من أن الأعمال
المادية التي أثبتتها خبير الدعوى -

استحداث مبان بالمنزل - غير قاطعة
في إفادة هذا المعنى . اقتناع المحكمة بأن
ما ورد في تقرير الخبير وأوراق
الدعوى يكفي لتكوين عقيدتها دون
حاجة إلى الاستعانة برأى خبير آخر .
النعى على الحكم القصور في التسبيب
استنادا الى أنه لم يرد على المطاعن التي
وجهها الطاعن الى الخبير والى أعماله
ولأنه مسخ محضر مناقشة الخبير . في
غير محله (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(نقض مدنى - ٣١ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٥٤ رقم ٢٧٤) .

٤٧٦ شفعة . حق الشفيع في الثمار . بدؤه .
حكم الشفعة وأثره القانونى .

(روض الفرج الجزئية - ٢١ أبريل سنة
١٩٥٣ س ١٦٣٩ رقم ٧٢٨) .

٤٧٧ شفعة . القضاء للشفيع بالشفعة مقابل
دفعه الثمن للمشتري في خلال مدة
معينة . الدفع في الميعاد المحدد شرط
لاستحقاق العين المشفوع فيها . سقوط
حق الشفيع في الشفعة إذا لم يدفع في
الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه
عليه من المشتري بالدفع . لا يشترط
النص في الحكم على سقوط الحق جزاء
على عدم الدفع .

(نقض مدنى - ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٥٨ رقم ٥٥٠) .

٤٧٨ شفعة . دعوى . التنازل عنها . تكيف
المحكمة لها بأنه سواء اعتبر تنازلا عن
الحق ذاته أو عن إجراءات الدعوى
فإن من شأنه أن يمحو آثار ورقة
التكليف بالحضور . تنازل عن دعوى
شفعة ثانية بعد القضاء لمصلحة المدعية

في دعوى الشفعة الأولى . اعتبار
المحكمة هذا التنازل اختيارياً لا نتيجة
لازمة للحكم الصادر في دعوى الشفعة
الأولى استناداً إلى أدلة سائقة . النعى
على الحكم القصور ومخالفة المادة ٣١
من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة
النقض . في غير محله (المادة ١٠٣ من
قانون المرافعات القديم والمادة ٣١ من
المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .
(نقض مدنى - ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٣٨ رقم ٢٧١) .

٤٧٩ ١ - شفعة . دعوى الشفعة . شرط
قبولها . وجوب قيام الخصومة بين
أطرافها الثلاثة البائع والمشتري
والشفيع . عدم اختصاص أحدهم في أية
مرحلة من مراحل التقاضى يجعل
الدعوى غير مقبولة (المادة ١٤ من
دكرتو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من
القانون المدنى) .

٢ - نقض . طعن بطريق النقض عن
حكم صادر في دعوى يوجب القانون
اختصاص أشخاص معينين فيها كدعوى
الشفعة . وجوب اشتال تقرير الطعن
على أسماء جميع الخصوم الواجب
اختصاصهم قانوناً . عدم اشتال التقرير
على أحدهم يجعل الطعن غير مقبول
شكلاً . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد
في الطعن بطريق النقض بما أوجبه
المادة ٢٩٩ مرافعات .

(نقض مدنى - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٤١٧ رقم ٦٢٧) .

٤٨٠ ١ - شفعة . حق الشفعة . جواز
الاتفاق على التنازل عنه مقدماً وفقاً

للقواعد العامة . لا مخالفة في هذا الاتفاق للنظام العام .

٢ - حكم . تسببه . تنازل من الشفيح عن حق الشفعة . تمسكه بأن هذا التنازل مقصور على البيع الذي يصدر من الجار المتنازل له وعدم تعديده الى البيع الصادر من المشتري للغير . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطل للحكم .

(تقضى مدنى - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢
ص ١٤٦٩ رقم ٦٤٦) .

٤٨١ ١ - شفعة . عدم وجوب إيداع

الشفيح لكل الثمن إذا كان المشتري قد دفع جزءاً منه فقط . الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدنى تكمل النقص في المادة ٩٤٢ وهى تجيز للشفيح الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري برضاء البائع .

٢ - شفيح . توافرت له شروط الشفعة . الادعاء بأنه يشتري لحساب غيره . لا يسقط حقه قانوناً .

(شين الكوم الكلية - أول يناير سنة ١٩٥٢ ص ١١٠٦ رقم ٤٨٢) .

٤٨٢ شفعة . محكمة الموضوع . تمسك الشفعا

بأنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائعة . تنفيذ المحكمة هذا الدفاع وتحصيلها أن علم الطاعنين بالبيع كان شاملاً لكافة البيانات التى أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة فى الميعاد القانونى وإنهم رغم هذا العلم لم يبدوا رغبته فيها إلا بعد فوات الأجل

المحدد قانوناً وترتيبها على ذلك سقوط حقهم فى الشفعة . ذلك لا يعتبر منها تكييفاً للدعوى مخالفاً للتكييف الذى ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أن المحكمة جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها . غير صحيح .

(تقضى مدنى - ٥ أبريل سنة ١٩٥٢
ص ٤٢٩ رقم ٢٢٤) .

٤٨٣ شهادة الزور . كذب الشاهد فى واقعة واحدة عما شهد به . إدانته فى شهادة الزور . جائزة .

(تقضى جنائى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١
ص ١٥٤٦ رقم ٦٧٧) .

٤٨٤ شهود . إعلان الشهود الذين يرى المتهم لزوماً لسامعهم أمام محكمة الجنايات . طريقة . عدم سلوك الطريقة التى رسمها القانون . النعى على المحكمة أنها لم تسمع شاهداً معيناً . لا يقبل .

(تقضى جنائى - ٦ فبراير سنة ١٩٥١
ص ١٩٥ رقم ١٠٣) .

٤٨٥ شهود . تقدير أقوالهم . سلطة المحكمة فى ذلك . حدها .

(تقضى مدنى - ١٠ يناير سنة ١٩٥٢
ص ١٢٤٨ رقم ٥٤٦) .

٤٨٦ شهود . تلاوة أقوال شهود الإثبات الغائبين أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك المتهم بسامعهم فى مواجهته . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماع

- أولئك الشهود . رفضه . لا تريب عليها فيه .
(نقض جنائي — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٥ رقم ٥٩٢) .
- ٤٨٧ شهود . سماعهم في حضرة المتهم . حقه في ذلك . صورة واقعة .
(نقض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢١٩ رقم ١٢٩) .
- ٤٨٨ شهود . سماع محكمة الدرجة الأولى شهودا في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم ولو لم يطلب المتهم .
(نقض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٥ رقم ٥٠٥) .
- ٤٨٩ شهود . سماع شهود عدا واحدا . عدم اعتراض المتهم وعدم إصراره على سماع من لم يحضر . حجز القضية للحكم . ليس للمتهم أن يطلب في مذكرته التي رخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد .
(نقض جنائي — ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ م ٨٣٨ رقم ٣٠٢) .
- ٤٩٠ شهود . طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفي فلم يحضروا . هي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .
(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٦ رقم ٥٩٥) .
- ٤٩١ شهود . قرابتهم للجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقوالهم .
(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١ م ٩ رقم ٨) .
- ٤٩٢ شهود . محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود .
(نقض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٢ رقم ٤٩٩) .
- ٤٩٣ ١ — شهود . سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهودا . جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك في حينه . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٢ — إذن التفتيش صدوره بناء على ما رآته النيابة من كفاية تحريات البوليس . إقرار محكمة الموضوع بذلك . إذن موافق للقانون .
(نقض جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٥٥ رقم ٧٠٣) .
- ٤٩٤ شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . إلغاؤه استئنافياً مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الإجراءات وإخلال بالدفاع .
(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٣ رقم ٦٧٠) .
- ٤٩٥ شهود . وجوب سماعهم ما دام ذلك ممكنا . الحكم بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل .
(نقض جنائي — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٣ رقم ٦٦٨) .
- ٤٩٦ ١ — شهود نفي . حضورهم . ترافع الدفاع دون إشارة منه إلى طلب سماعهم . هذا تنازل ضمني . لا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم سماعهم .
٢ — دفاع . دفاع شرعى . عدم تمسك

- الآخيرة .
- (القاهرة — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢)
 من ١١٣٩ رقم ٤٨٧ مكررة) .
- ٥٠٠ شيك . توافر الشرائط الشكلية . كاف
 لتطبيق المادة ٣٣٧ ع . صدور الأمر
 بعدم الدفع يحمل سوء النية . ولو وجد
 سبب مشروع . جريمة المادة ٣٣٧ ع .
 يكفي توافر احتمال الضرر .
- (مصر الوطنية — ١٥ أبريل سنة ١٩٥١)
 من ١٢٦ رقم ٦٢) .
- ٥٠١ شيك . إعطاؤه . لا يقابله رصيد قائم
 وقابل للسحب . القصد الجنائي .
 توافره . علم الجاني أنه ليس له رصيد
 قائم وقابل للسحب .
- (نقض جنائي — ١٥ يناير سنة ١٩٥١)
 من ٢٩ رقم ٢٩) .
- ٥٠٢ شيك . إصدار شيك لا يقابله رصيد
 قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى
 المادة ٣٣٧ ع . الادعاء بأن الشيك
 أصدر في تاريخ غير المثبت فيه وأنه
 حصل اتفاق بين مصدره والمجنى عليه
 على استبدال الدين المستحق له وسداده .
 لا يجدى .
- (نقض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١)
 من ١٥٤٣ رقم ٦٦٢) .
- ٥٠٣ ٢٠١ — شيوعية . الرسوم بقانون
 رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . صدوره صحيحاً
 من حيث الشكل . تقدير موجبات
 الإسراع متروك للسلطة التنفيذية .
- ٣ — القول بمخالفة هذا المرسوم
 للبادة ١٤ من الدستور . غير سديد .
- المتهم بقيام هذا الظرف . لا يقبل
 منه أن يثيره أمام محكمة النقض مادام
 الحكم لا يفيد قيام هذا الظرف .
- ٣ — شهود . الأخذ بأقوال بعض
 الشهود في التحقيقات الأولية دون
 سماعهم . جوازه .
- (نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥١)
 من ٧٣٤ رقم ٢٩٣) .
- ٤٩٧ شواطئ . أكشاك الاستحمام . ترخيص
 عنها . نزول عنه . عدم جوازه .
 تقاضى البلدية من هذا النزول .
 لا أثر له .
- (القضاء الإدارى — ٣ مارس سنة ١٩٥١)
 من ١٠٩٤ رقم ٤٧١) .
- ٤٩٨ شيك . عدم صرفه . اتفاق الساحب
 مع المصرف على التقاضى عن علة عدم
 الصرف . صرفه . أثر ذلك . يعتبر
 أداء جديداً . رسوم السيارات .
 مادة ٧ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ .
 انطباق حكمها بشأن استحقاق الرسم
 الإضافى هنا .
- (القضاء الإدارى — ٨ مايو سنة ١٩٥١)
 من ١٠٣٣ رقم ٤٤٦) .
- ٤٩٩ شيك :
- ١ — ما عى طبيعة الشيك من الناحية
 القانونية .
- ٢ — ما هو أثر الأمر الصادر من
 الساحب إلى المسحوب عليه الشيك
 بعدم الدفع .
- ٣ — ما هو الاجراء الواجب على
 المسحوب عليه اتخاذه في هذه الحالة

٤ — تفتيش . إذن مبني على التحريات الدالة على ترويج شخص الذهب الشيوعي . صحيح .

٥ — تفتيش . صدور الإذن باسم شخص اشتهر به في المحيط الذي يعمل فيه . لا يقدح في صحته .

٦ — شيوعية . القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة والعنف . يكفي أن يكون استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في تحقيق الغرض .

٧ — سرية الجلسة . للحكمة أن تجعل الجلسة سرية للحفاظ على النظام العام . (نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٤٨ رقم ٣١٤) .

(ص)

٥٠٤ ١ — صلح . القاضي وهو يصدق عليه . لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة . مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الاتفاق . هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته .

٢ — صلح . المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم . تطبيقها مقصور على المتعاقدين في الصلح . الأجنبي عن الصلح . لا يحتاج به . (المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم) .

٣ — حراسة قضائية . حارس قضائي على أعيان وقف خوله الحكم الذي أقامه . إدارة هذه الأعيان يعتبر بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف أمام القضاء . لا يملك

التحدث في شئون إدارة الوقف سواء .
٤ — حراسة قضائية . حكم في مواجهة الناظر بإقامة حارس على نصيبه في الوقف يترتب على صدوره أن تغل يد الناظر عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أي إجراء آخر (المادة ٤٩١ من القانون المدني القديم) . مثال .

(نقض مدني — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٩٢ رقم ٢٣٩) .

٥٠٥ صيدلة . صيدلي . صدور أمر بتكليف إليه . عدم معارضته فيه . عقابه . أمر التكليف واجب تنفيذه رغم المعارضة فيه .

(نقض جنائي — ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٠ رقم ٢٨٩) .

صيدليات (أنظر أوامر عسكرية)

(ض)

٥٠٦ ضرائب . اتفاق الممول مع مصلحة الضرائب على مقدار أرباحه . لا يسوغ للممول أن يتدخل من هذا الاتفاق مالم يثبت وجود شائبة شابت رضاه وقت انعقاده أو أنه وقع مخالفاً للنظام العام . لا يعتبر من الشوائب التي تعيب الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع . إهدار المحكمة الاتفاق الذي ارتضاه المطعون عليه بالموافقة على تقدير مأمور الضرائب لأرباحه بحجة ثبوت انتظام القيد في دفاتره . خطأ في تطبيق القانون .

(نقض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٨٣ رقم ٦٥٠) .

٥٠٧ ١ — ضرائب . إجراءات تقاضى .

استئناف مرفوع من مأمور ضرائب ومن المدير المحلى . الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة . لا أساس له . لمأمور الضرائب والمدير المحلى صفة التقاضى المنحولة المدير العام لمصلحة الضرائب . المادتان ٩٩ و ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ضرائب . ممثل تجارى . عدم اعتبار المحكمة إياه أجيراً لأسباب سائغة . خضوع عمولته لضريبة الأرباح التجارية (المادة ٢٢/٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

٣ — ضرائب . تقدير أرباح الممول . الاعتماد على أوراق الممول وحساباته فى التقدير يستلزم مطابقة بياناتها للحقيقة . لمصلحة الضرائب فى حالة عدم إطمئنانها لصحة أوراق الممول وحساباته أن تحدد إيراداته بطريق التقدير . رفع الأمر عند الخلاف إلى لجنة التقدير . للمحاكم عند الطعن أمامها فى قرار لجنة التقدير لإطراح أوراق الممول وحساباته إذا لم تظمن إلى صحة بياناتها (المواد ٤٧ و ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

٤ — ضرائب . إثبات . عبء الإثبات عند الطعن فى قرار لجنة التقدير يقع على عاتق الخصم الذى تخالف طلباته قرار اللجنة . سريان هذه القاعدة على الطعن فى مرحليته الابتدائية والاستئنافية (المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

(نقض مدنى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ من ١٤٠٤ رقم ٦٢٤) .

٥٠٨ ضرائب . تقدير أرباح الممول .

كيفيته . المحاكم لا تملك التقدير ابتداء . إقتصار ولايتها على النظر فى الطعن فى قرارات لجنة التقدير . مثال . ممول قدرت أرباحه فى سنة ١٩٤٢ وفقاً للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . طعنه فى قرار لجنة التقدير . إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتقدير الذى بنى عليها وذلك أثناء سير الدعوى . تول المحكمة تقدير أرباح الطاعن . خطأ فى القانون .

(نقض مدنى — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ من ١٣٩٧ رقم ٦٢٠) .

٥٠٩ ضرائب . ممول . ليست له حسابات منتظمة . رقم المقارنة لاحتساب الأرباح الاستثنائية . إخطار مصلحة الضرائب الممول بتقديم طلب اختيار إحدى طريقتى تقدير أرباحه الاستثنائية . المقصود به . إخطاره برقم لم يصبح تقديره نهائياً . حق الممول فى الاختيار يبقى قائماً (المادة ٣/٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والقرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤) .

(نقض مدنى — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ من ١٣٦٩ رقم ٦١١) .

٥١٠ ١ — ضرائب . تقرير المحكمة أن

اتفاقاً لم يحصل بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة هو تقرير موضوعى . لا معقب عليه من محكمة النقض متى استندت فيه محكمة الموضوع

حكم . تسببه . عدم اعتباره العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها داخلية ضمن رأس المال المستثمر في المنشأة . إقامته على أن العمارة تستغل بطريق التأجير للغير وأن طبيعة هذا الاستغلال تختلف عن طبيعة استغلال المنشأة فضلاً عن خلو الميزانيات السابقة للمنشأة المقدمة إلى مصلحة الضرائب من ذكر العمارة باعتبارها جزءاً من رأس المال — في ذلك ما يكفي لحله . تقريره أن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد استثنت أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من التطبيق عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية . تزيد . لا يضير الحكم الخطأ فيه بفرض حصوله . خطأ مصلحة الضرائب في هذا الخصوص عند تقديرها الضريبة على الأرباح التجارية للمنشأة . لا تأثير له على سلامة ماقرره الحكم بالنسبة إلى تحديد وفاء الضريبة الاستثنائية .

٢ — ضرائب . الضريبة الاستثنائية . حكم . تسببه . تقريره أن العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها تستغل بطريق التأجير للغير دون أن يعتبر أي جزء منها ضمن رأس المال المستثمر سواء في ذلك الجزء الذي تشغله المنشأة أو باقي العمارة . الثابت من الملف الفردي للطاعن أنه اعتبر المنشأة مستأجرة للجزء الذي تشغله من العمارة وقدر الأجرة المقابلة لذلك . النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسبب استناداً إلى أنه

إلى أدلة سائغة . التحدى بعدم ولاية لجنة التقدير في هذه الحالة لا أساس له (المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

٢ — دفانر الممول . عدم تعويل المحكمة على البيانات الواردة فيها لعدم اطمئنانها إلى صحتها . أخذها في هذه الحالة بتقديرات لجنة التقدير . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

(قض مدني — ٣١ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٧١ رقم ٥٥٥) .

٥١١ ١ — ضرائب . إخطار . خطاب موصى عليه بتحديد الجلسة . ختم البريد على المظروف . كفيل بالتدليل على استلام الممول الإخطار في تاريخ الختم .

٢ — إخطار الممول قبل الجلسة بثلاثة أيام . صحيح .

(استئناف مصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢
س ٨٢١ رقم ٣٤١) .

٥١٢ ١ — ضرائب . أرباح استثنائية . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . غرضه . التيسير على الممول ذي الحسابات المنتظمة بأحد طريقتين نص عليهما . لانص على ميعاد محدد للاختيار .

٢ — حق الاختيار سالف الذكر . يوجب تمكين الممول من معرفة الطريق الأصح له .

(استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢
س ٨١٦ رقم ٣٤٠) .

٥١٣ ١ — ضرائب . الضريبة الاستثنائية .

لم يحدد الجزء الذي تشغله المنشأة ويحتسب قيمته ضمن رأس المال المستثمر. على غير أساس .

(المواد ١٠٣ من قانون المرافعات القديم ، ١١٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

(نقض مدني — ١٤ يوفيه سنة ١٩٥١ م ٧٩٤ رقم ٣٣٣) .

٥١٤ ضرائب . عبارة ما لم يدفع من الضريبة ، الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المقصود منها الجزء الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون .

(نقض جنائي — ١٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٥٦ رقم ١٦٨) .

٥١٥ ١ — ضرائب . عدم اطمئنان المحكمة الى صحة البيانات الواردة في دفتر الممول لأسباب سائغة . عدم اتخاذها هذه الدفاتر أساساً لتقدير الضريبة . صحيح .

٢ — ضرائب . إثبات . الممول هو الذي عليه إقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة .

٣ — ضرائب . اعتماد المحكمة طريقة التقدير الجزافي على أساس أن هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعتبارات . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه لم يخصم إيجار المحل والورشة . على غير أساس .

(المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

٤ — ضرائب . حكم . تسويه . قضاؤه باعتبار أن ثمن بيع فضلات الخشب والشارية من مصادر إيراد الممول . إقامته على أن الممول قرر أمام الخبير أنه يعتبر هذا الصنف ضمن الإيرادات الصناعية ثم استدرك بعد ذلك وقرر أنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجره صناعة بعض الأشياء الزهيدة والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وأن هذا القول غير مقبول إطلاقاً . النعمي عليه بالقصور . غير صحيح (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

(نقض مدني — ٣ مايو سنة ١٩٥١ م ٥٨٨ رقم ٢٥٧)

٥١٦ ١ — ضرائب . تقدير أرباح الممول . المادتان ٥٢ و ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ محل التمسك بها . هو أن يكون لدى الممول دفاتر قوينة تظمّن إليها المحكمة . حكم . تقدير المحكمة أرباح الممول وفقاً للمادة ٤٧ من ذلك القانون . إقامته على أن الممول لا يمسك دفاتر قوينة وأن حساباته ليست منظمة تنظيماً لا يشوبه الشك والمظنة . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس (المواد ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

٢ — نقض . طعن . سبب جديد . طلب الممول ضم ملفه الفردي . معارضة مصلحة الضرائب في ذلك وإبداءه استعداداً لتقديم المستندات اللازمة للفصل في استئنافها . موافقة النيابة العامة على ذلك . تأجيل الدعوى

استبعاد ظرف سبق الاصرار . ذلك .
قصور .

(قس جنائي — ٢١ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٠١ رقم ٣٧٥) .

٥٢١ ضرب أفضى إلى عاهة . ضرب المجنى
عليه بمطواة في أذنه . سقوطه على
الأرض مباشرة بسبب ذلك واصطدام
رأسه بالأرض وإصابته بالشلل بما
أقتضى عملية تربنة . مسؤولية المتهم
عن هذه النتيجة . في محله .

(قس جنائي — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٩٩٧ رقم ٤١٥) .

٥٢٢ ضرب أفضى إلى عاهة . الاعتماد في
ثبوتها إلى تقرير الطبيب الشرعي .
ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير
مدى العاهة . لا يخل بركن من أركان
الجريمة .

(قس جنائي — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١١٩٠ رقم ٤٩٣) .

٥٢٣ ضرب أفضى إلى الموت . عدم بيان
وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم
تحديد الضربات التي وقعت من كل
منهما . عدم بيان أن جميع الضربات
ساهمت في إحداث الوفاة . مساءلة
المتهمين معاً عن الوفاة . لا تصح .

(قس جنائي — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٩ رقم ٦٠٤) .

٥٢٤ ١ — ضريبة . تقادم . يبدأ من يوم
إمكان المطالبة بالدين .

٢ — مدة التقادم . إحتسابها بالتقويم
الميلادي .

لهذا السبب . عدم اعتراض الممول على
هذا القرار . النعي على المحكمة أنها
فصلت في الدعوى دون إجابة الطاعن
إلى طلب ضم الملف . لا يقبل .

(قس مدني — ٥ أبريل سنة ١٩٥١
س ٤٥٧ رقم ٢٣٣) .

٥١٧ ضرائب . بيع سيارة أجرة . لا يعتبر
تنازلاً عن منشأة . عدم إلزام المتنازل
له بإخطار مصلحة الضرائب .

(أسبوط الكلية — ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣
س ١٦١٣ رقم ٧١٨) .

٥١٨ ١ — ضرائب . لجنة التقدير . ليست
هيئة قضائية . هي هيئة إدارية . اشتراك
عضو في المداولة لم يسمع دفاع الممول .
لا بطلان .

٢ — لجان التقدير . لا بطلان على
مخالفة الإجراءات أو المواعيد .

(استئناف القاهرة — ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٥١ س ١٥٦٢ رقم ٧٠٧) .

٥١٩ ضرب . المادة ٢٤٢ من قانون
العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة .
يكفي لانطباقها .

(قس جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٤ رقم ٥٨٦) .

ضرب (أنظر دفاع)

٥٢٠ ضرب أفضى إلى الموت . إدانة متهمين

في هذه الجريمة على أساس أن كل منهما
ضرب المجنى عليه على رأسه . ثبوت
أن بالمجنى عليه إصابتين في الرأس .
عدم بيان ما إذا كانت الوفاة نشأت عن
الضربتين أو عن ضربة واحدة .

لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .
(نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٥١
م ٢٦٩ رقم ١٨٠) .

٥٢٧ ١ — طلب وقف تنفيذ . نتائج يتعذر
تداركها .

٢ — طلب وقف تنفيذ . قول
الحكومة بزوال صفة الاستعجال .
مردود بأنه ليس لها أن تستفيد من
تصرفها . ليس لأحد الافادة من
تقصيره أو فعله .

٣ — حق الاجتماع . ليس منحه من
الإدارة . هو حق أصيل . لا يقضى
طلباً من صاحب الشأن . ولا يلزم
لنشره قرار إداري . سلطة الإدارة
في منع الاجتماع أو فضه استثنائية .
رقابة المحكمة .

(القضاء الإداري — ٣١ يولييه سنة ١٩٥١
م ١٠٤١ رقم ٤٥٢) .

(ع)

٥٢٨ ١ — عامل . فصل في وقت غير لائق .
يوجب مسئولية رب العمل .

٢ — تعويض . أساسه . نوع العمل
وسن العامل ومدة الخدمة والعرف
الجاري .

٣ — تنازل العامل عن حقه في
التعويض . مخالف للنظام العام .

(طنطا الكلية — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣
م ١٥٨٩ رقم ٧١٢) .

٥٢٩ عاهرات . إدارة بيت للعاهرات من
جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق
ثبوتها .

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٥١
م ١٨٦ رقم ٩٣) .

٣ — تقدير أرباح سنة ١٩٣٨ .
لا يبدأ إلا من أول مارس سنة ١٩٣٩
سببه . حق الممول في تقديم ماله حتى
أول مارس .

٤ — أحوال قطع التقادم . نصوص
القانون المدني .

٥ — لجان التقدير القديمة . لجان
إدارية .

٦ — ق ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . تقديره
أن اللجان ليس لها أن تزيد في تقدير
مصلحة الضرائب .

٧ — إعلان . خطاب موصى عليه .
له قوة الاعلان القانوني .

(استئناف القاهرة — ٣ أبريل سنة ١٩٥٢
م ١٥٦٤ رقم ٧٠٨) .

(ط)

٥٢٥ ١ — طب الأسنان . رخصة . حق
الوزير في إلغائها في ظل القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٠ .

٢ — طب الأسنان . قرار النقابة
بشطب الاسم . وجوب صدوره من
الهيئة التأديبية .

(القضاء الإداري — ٥ يونيه سنة ١٩٥١
م ١٠٣٤ رقم ٤٤٨) .

٥٢٦ ١ — طعن . طعن لا مصلحة منه .
لا يقبل .

٢ — تهديد مصحوب بطلب . القصد
الجنائي . قصد تنفيذ التهديد بالفعل أو
تعرف الاثر الفعلي للتهديد في نفس
المجنى عليه . لا يهم .

٣ — تهديد مصحوب بطلب حق .

٥٣٠ عاهة . مسئولية محدث الاصابة
التي تسببت عنها العاهة ولو وجدت
عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق
غير مباشر على إحداثها .

(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٥٤٩ رقم ٦٨٦) .

٥٣١ ١ — عفو شامل . المرسوم بقانون
عن العفو الشامل . مدى تطبيقه .

٢ — جرائم سياسية . تعريفها .
اختلاف رأى الفقهاء فى شأن
تحديد ما . نطاقها فى نظر الفقه الفرنسى
والفقه الدولى .

٣ — جرائم الشيوعية . جرائم عادية
لتعلقها بنظام الطبقات ولأنها ليست
موجهة ضد حكومة بعينها . بل توجه
ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى .
فلا يشملها مرسوم العفو الشامل .

(جنايات مصر — ٥ مارس سنة ١٩٥٣
س ١٢٨٧ رقم ٥٦٠) .

٥٣٢ ١ — عقد . نقضه . حكم المادة
١/٦٩٥ من القانون المدنى .

٢ — فسخ تعسقى م ٢/٦٩٥ . تركته
لتقدير المحكمة .

٣ — إخطار سابق على إنهاء التعاقد .
لم تنص عنه م ٦٧٤ — ٢/٦٨٩ أحال
إلى القوانين الخاصة .

(بندر الزقازيق — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢
س ١٦٣٤ رقم ٧٢٦) .

٥٣٣ ١ — عقد إدارى . عقد مساهمة فى
مشروع ذى نفع عام . تعريفه .
صوره .

٢ — عقد إدارى . عقد المساهمة فى
مشروع ذى نفع عام . خصيصته .
التفرقة بينه وبين الهبة المدنية . منازعة
بشأنه . تعتبر منازعة إدارية .

٣ — عقد إدارى . تمييزه عن العقد
المدنى . تغليب المصلحة العامة على
الخاصة .

٤ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
اختصاصها بالفصل فى المنازعات الخاصة
بعقود الأشغال العامة وعقود التوريد
الإدارية . منازعة بشأن هبة أرض
لتقام عليها محكمة ومال ارتباطها بعقد
من عقود الأشغال العامة . اختصاص .

٥ — عقد إدارى . حق الإدارة فى
تعديل شروطه أو إنهائه . قرارها هنا
بمناوبة القرار اللاتمى أو التنظيمى العام .
جواز سحبه فى أى وقت .

٦ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
عقد إدارى عام . مدى الاختصاص .
شموله كل ما يتفرع عن المنازعة . عقد
التقيد بميعاد الستين يوماً .

٧ — عقد إدارى . عقد المساهمة فى
مشروع ذى نفع عام . حق الإدارة
فى التحلل من العقد . لا يعتبر هناك
خطأ تعاقدى . حق المتبرع بتركز فى
استرداد الهبة وما أنفقه .

(القضاء الإدارى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ١٠٥١ رقم ٤٥٧) .

٥٣٤ عقد الوكالة المسترة . العقد المختلط بين
القرض والوكالة المسترة . انقضاء
الحراسة الأمانة لا يكون إلا بمرسوم .
تكييف العقود أمر تستخلصه المحكمة بما

٥٣٩ عقد توريد . عقد توريد بباطين .

نزاع بشأنه . خصم الحكومة جزءا
من الثمن . اختصاص .

(القضاء الإداري — ٤ مارس سنة ١٩٥٢
م ١٠٩٤ رقم ٤٧٢) .

٥٤٠ ١ - عقوبات . تقديرها . موضوعي .

٢ - إثبات . الأخذ باعتراف متهم
على آخر . من حق المحكمة .

(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١
م ٢ رقم ٢) .

٥٤١ عقوبة . حكم . وقف تنفيذها . مضي

خمسة سنوات على صدور أثره . بمثابة
رد اعتبار .

(القضاء الإداري — ١١ مارس سنة ١٩٥٢
م ١٠٩٧ رقم ٤٧٦) .

٥٤٢ ١ - عقوبة . طلب النيابة تطبيق

إحدى مواد قانون العقوبات . القصد
منها . أقصى العقوبة .

٢ - استئناف . مناطه . الحد الأقصى
للعقوبة بصرف النظر عن العقوبة

المحكوم بها ولو قلت عن ٥ جنهات .

٣ - لا تملك النيابة حق تحدى الجزاء
أو التدرج فيه .

٤ - حالة عدم جواز الاستئناف .

٥ - استئناف النيابة فى الجنع المحكوم
فيها بأقل من ٥ جنهات . حق المتهم
فى الاستفادة .

(طنطا الكلية — ١٤ مايو سنة ١٩٥٢
م ٩٤٨ رقم ٤٠٢) .

٥٤٣ ١ - عمال . إغانة غلاء المعيشة

(المقررة للعمال . تعلقها بالنظام العام .

يقصده الطرفان المتعاقدان .

(مصر الكلية — ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢
م ٣٠٦ رقم ٢٠١) .

٥٣٥ ١ - عقد الاختبار . الفرق بينه وبين

التمرين . اعتباره عقدا مبرما تحت
شرط فاسخ .

٢ - فصل العامل يعتبر تعسفيا إذا لم
يكن له مبرر مشروع .

(مصر الكلية — ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢
م ١٢٩٦ رقم ٥٦٢) .

٥٣٦ عقد إيجار . النص على أن المؤجر غير

ملزم بجلب المياه اللازمة لرى العين
المؤجرة وغير مشول عن تعطل

آلات الرى . أعمال المحكمة لهذا
النص . لا مخالفة فى ذلك للقانون ولا

لنظام العام .

(نقض مدنى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢
م ١٤٠٣ رقم ٦٢٣) .

٥٣٧ ١ - عقد إيجار . الاتفاق على أن

تكون الأجرة قدرا من القطن . لا يغير
من طبيعة العقد .

٢ - الحرارة الشديدة غير المتوقعة .

تعتبر حادثا استثنائيا عاما . جواز
انقاص الأجرة .

(أسبوط الكلية — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٣
م ١٥٩٨ رقم ٧١٣) .

٥٣٨ عقد تبادلى . التفريق بين الالتزامات

الأساسية والالتزامات التبعية . عدم
تنفيذ أحد الطرفين التزاما ثانويا .

لا يجيز للطرف الآخر أن يمتنع عن
تنفيذ التزامه .

(الفيوم الكلية — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢
م ١١١٨ رقم ٤٨٤) .

- العمل وعماله .
- (استئناف القاهرة — ٩ فبراير سنة ١٩٥٣
من ١٢٨٤ رقم ٥٥٩) .
- ٥٤٧ عمل . صاحب العمل . حقه في التنظيم
والإدارة مقيد بعدم مساسه بالحقوق
الأساسية التي يتضمنها التشريع العمالي .
(استئناف القاهرة — ٥ فبراير سنة ١٩٥٣
من ١٢٨٠ رقم ٥٥٨) .
- ٥٤٨ عمل . المساواة بين العمال . تساوى
الظروف . تساوى المؤهلات . حق
العامل . لا استثناء . استناده إلى مبادئ
العدالة . التفرقة بين عمال مصريين
وأجانب . لا تجوز لعامل الجنسية .
تناوب الخدمة بالمناطق المتنازعة بالحال
العامة . تنظيم المناوبة . استحقاقه مع
صالح المؤسسة وحسن إدارتها . حسن
النية من أسس تنفيذ قرار الهيئة .
(استئناف بالقاهرة — هيئة التحكيم —
١٤ مايو سنة ١٩٥٣ من ١٥٧٨ رقم ٧١٠) .
- ٥٤٩ ١ — عمل . مكتب العمل . رأيه .
ليس قاطعاً . رأى هيئة التحكيم .
طبقاً للقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .
- ٢ — رب العمل . لا يجوز إلزامه
بإعطاء عماله علاوات دورية حتمية .
سببه . تنافيه مع المنافسة الحرة
المشروعة لعمل المؤسسات .
(استئناف القاهرة — هيئة التحكيم —
١٥ أبريل سنة ١٩٥٣ من ١٥٧٤ رقم
٧٠٩) .
- ٥٥٠ ١ — عوائد المباني . تقدير الأجرة .
كيفية .
- ٢ — عوائد المباني . أجرة المثل .
- وجوب دفعها إلى العامل كاملة . الاتفاق
بين العامل ورب العمل على التنازل
عن جزء منها . هو اتفاق على أمر
مخالف للنظام العام . الأمران
العسكريان رقم ٣٥٨ ، ٥٤٨ والمرسوم
بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ .
- ٢ — إعانة الغلاء للعمال الذين عينوا
بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ . استخلاص
المحكمة لأسباب مسوغة لعدم مراعاة
حالة الغلاء . عند تحديد أجر العامل
الذى عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ .
تقدير موضوعي .
- (نقض مدنى — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢
من ١٣٩٥ رقم ٦١٩) .
- ٥٤٤ عمل . إصابات العمال . التعويض عن
الإصابة . مناط تحديده . ما أصاب
العامل في قدرته على الكسب . تقدير
ذلك موضوعي . المادة ٩٩ فقرة ثانية
من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .
- (نقض مدنى — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢
من ١٣٦٦ رقم ٦١٠) .
- ٥٤٥ عمل . المكافأة التي تمنح للعامل عند
فصله . قيمة المنشأة لا تزيد على ألقى
جنيه . وجوب أن لا تزيد المكافأة
التي تعطى للعامل على أجر ثلاثة أشهر .
المادة ٢٣ ب فقرة ثانية من قانون عقد
العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ .
- (نقض مدنى — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢
من ١٣٧٦ رقم ٦١٣) .
- ٥٤٦ عمل . الأنظمة التعاونية . لا يمكن أن
تكون محل نزاع يقضى فيه . لا بد أن
تكون محل تقام واتفاق بين رب

في تهمة غش اللبن على أساس أن هذا الاتفاق الخاص لا يمنع مسئولية المتنازل . لا تصح . هذا قصور .

(قضا جنائي - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥١ رقم ٥٧٩) .

٥٥٦ غش . جريمة غش لبن . العلم بالغش . لا تصح إقامته على الافتراض والتخمين . لا يكفي لإدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريد اللبن .

(قضا جنائي - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٢ رقم ٥٨٠) .

٥٥٧ غش . بيع بضاعة مغشوشة بإضافة بعض الثواب إليها (فول) العلم المعتبر . هو العلم الواقعي .

(قضا جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٥ رقم ٥٠٦) .

٥٥٨ غش . عرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي للبيع على أنه سمن طبيعي . هذه التهمة تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرض سمن طبيعي مغشوش للبيع .

(قضا جنائي - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ م ٧٦٣ رقم ٣٢٤) .

٥٥٩ غش . الغش المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إدانة المتهم بغش لبن تطبيقاً لهذه المادة دون بيان الفعل الإيجابي الذي وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه . لا تصح . الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً للمادة الخامسة

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلزامه هنا .

٣ - عوائد المباني . وعاء الضريبة .

٤ - عوائد المباني . أجره المثل . إثباتها .

(القضاء الإداري - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٠٩٠ رقم ٤٦٩) .

٥٥١ عود . الحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبيقاً للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في العود .

(قضا جنائي - ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٠ رقم ٥٧٦) .

٥٥٢ عود للتشرد . عقوبة المراقبة . يجب ألا نقل عن سنة .

(قضا جنائي - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢٠٩ رقم ٥٢٧) .

٥٥٣ عيب في حق الذات الملكية . متى تحقق هذه الجريمة ؟ القصد الجنائي فيها . العلانية . مناط تحقيقها .

(قضا جنائي - ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٨٣ رقم ١٨٩) .

(غ)

٥٥٤ ١ - غرفة الاتهام . واجبها في نظر قيمة الدليل عند طلب إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . حدوده .

٢ - اعتراف . حق غرفة الاتهام في مناقشته .

(غرفة الاتهام بأسبوط - ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ م ١١٦ رقم ٦٦) .

٥٥٥ غش . تنازل المتعاقد على التوريد عن عقد التوريد إلى آخر . إدانة الاثنين

من ذلك القانون . لاتصح . الاستناد
إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان .
لا يصح .

(نقض جنائي - ١٢ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٤٩ رقم ١٦٠) .

٥٦٠ غش . متهم حكم عليه في جريمة غش
مكيال . ارتكابه بعد ذلك جريمة عرض
لبن مغشوش . هو عائد في حكم المادة
٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
يجب الحكم عليه بالحبس ونشر الحكم
أو لصقه .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٣٥ رقم ١٤٤) .

٥٦١ غش وتدليس . عود . متهم سبق الحكم
عليه في غش مكيال . محاكته في جريمة
غش لبن . وجوب اعتباره عائدا .

(نقض جنائي - ١٦ يناير سنة ١٩٥١
س ١٧١ رقم ٧٢) .

٥٦٢ غش البضاعة . اعتبار اللبن مغشوشا
لمجرد قلة مقدار الدسم عن الحد الأدنى
المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير
الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ .
خطأ . الغش لا يتحقق الا بفعل يحدث
تغيرا في ذات الشيء .

(نقض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٥١
س ١٧٧ رقم ٨٢) .

٥٦٣ غش البضاعة . تعيين المادة الغريبة
المضافة . متى يكون لازما ؟

(نقض جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١١٩٣ رقم ٥٠٣) .

٥٦٤ غش البضاعة . ركن العلم بالغش . زيت
قرطم مغشوش باضافة زيت قطن اليه .

عرضه للبيع . الاعتداد في إثبات علم
المتهم إلى مجرد كونه تاجرا يعرف
أنواع الزيوت من ألوانها ورائحتها
ولأنه هو المستفيد من هذا الغش .
عدم بيان أن الغش قد نشأ عنه تغير
في لون الزيت أو رائحته . قصور .
(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٧ رقم ٥٩٧) .

(ف)

٥٦٥ فاعل . سرقة بطريق الاكراه . مساهمة
كل منهم في تنفيذ الجريمة مع علمه بعمل
زملائه . كل منهم فاعل أصلي .

(نقض جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٢ رقم ٥١٤) .

٥٦٦ فاعل . متهم يحرس زملاءه وهم يتلفون
الزراعة . هو فاعل معهم لا شريك .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٣٦ رقم ١٤٥) .

٥٦٧ ١ - فوائد قانونية . أساس الحكم
بها . المسؤولية التقصيرية . علاقة مصلحة
الضرائب بالممولين يحكمها القانون
العام .

٢ - تقدير الضرائب . حق أعمال
السلطة العام . لا تخضع لأحكام القانون
الخاص .

٣ - مسئولية مصلحة الضرائب .
أساسه . إساءة استعمال الحق .

٤ - رأى الفقه والقضاء الفرنسي .
عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب
بفوائد المبالغ المحكوم بردها وكذلك
ق ٤٠ لسنة ١٩٣٩ .

(استئناف مصر - ٢٩ مايو سنة ١٩٥٢
س ٩٢١ رقم ٣٨٩) .

(ق)

٥٦٨ ١ — قاض . الخصومة بينه وبين أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته . متى تكون مانعة من سماعه للدعوى ؟
٢ — قاض . رده عن الحكم . حتى شخصي للخصم . ليس لمحاميه أن يتوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٨٥ رقم ١٩١) .

٥٦٩ ١ — قاض . رده عن الحكم . إجراءات الرد . لا يكفي للرد مجرد ابداء الرغبة وإثبات ذلك بمحضر الجلسة .
٢ — نقض . توقيع عقوبة في نطاق الحد المقرر للجريمة الثابتة بالحكم . لا نقض . مثال .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٨٠ رقم ١٨٧) .

٥٧٠ ١ — قاضي التحقيق . اختصاصه وحده في مد الحبس .

٢ — حبس المتهم خمس عشر يوما من قاضي التحقيق . ينتهي حتماً باتهام هذا الأجل .

(غرفة الاتهام بأسبوط — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٠٨ رقم ٦٣) .

٥٧١ قاضي التحقيق . حقه في تحقيق الدعوى عند طلب مد حبس المتهم . سلطانه في ذلك .

(غرفة الاتهام بأسبوط — ٢ مارس سنة ١٩٥٢ م ١١٤ رقم ٦٥) .

٥٧٢ قاضي الاحالة . تقديم متهمين بجناية

مع متهمين بجناية . حكم نهائي من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية . على قاضي الاحالة إذا لم ير في الأفعال المسندة إلى المتهمين بالجنائية إلا جنحة أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم بطريق الخيرة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات على أساس الجنحة وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق .

(نقض جنائي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٤٧ رقم ١٥٦٩) .

٥٧٣ قانون . صدور قانون أصلح للتميم قبل الحكم عليه نهائياً . وجوب الاستفادة منه .

(نقض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٣٥٢ رقم ٥٨٢) .

٥٧٤ قانون . قانون استوفى مراحل التشريعية (قانون الاجراءات الجنائية) عدم نشره في الجريدة الرسمية . التحدى به . لا يجوز .

(نقض جنائي — ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٦١ رقم ١٧٤) .

٥٧٥ ١ — قانون المرافعات . تحريم تصحيح طلبات المدعى مع ما أسفر عنه التحقيق . أو ما آلت إليه العلاقة القانونية .

٢ — دعوى الصورية ودعوى إبطال التصرفات . جواز رفعها بطريق أصلي . أو بطريق الدفع أثناء نظر الدعوى .
٣ — دائن . حقه في الدفع بالصورية ثم بالدعوى البوليصة أو بالاثنتين معا .

٤ — أركان دعوى إبطال التصرف .

(بنها الكلبة — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٥٨٤ رقم ٧١١) .

عن التفتيش الذي يحصل للبحث عن جريمة . الأول وقائي . والثاني قانوني . لا يجوز إلا في أحوال التلبس أو بإذن النيابة .

٣ — تفتيش غير المتهمين . لا يجوز للنيابة بغير إذن قاضي التحقيق .

(بورسعيد الكلية — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٦١٠ رقم ٧١٧) .

٥٨١ ١ — قتل . نية القتل . القول بتوافرها . موضوعي .

٢ — سبق الاصرار ونية القتل . عدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توافر الآخر .

(قضا جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٩١ رقم ٣٦٦)

٥٨٢ قتل . جريمة القتل . وجوب إثبات توافرها .

(قضا جنائي — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٥٥ رقم ٧٠٢)

٥٨٣ قتل خطأ . حكم . تسببه . إثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام إعلان السببية بين هذا الخطأ والحادث الذي وقع . يكفي لسلامة الحكم .

(قضا جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١١٩٠ رقم ٤٩٥) .

٥٨٤ قتل خطأ . رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر . إغفال بيانها . قصور .

(قضا جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ١٠٠٦ رقم ٤٢٩)

٥٨٥ قتل خطأ . المادة ٢٣٨ عقوبات لا تستلزم العقاب . توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها . حكم . تسببه .

٥٧٦ ١ — قانون بلد المتوفى . مناطه . تطبيقه طبقاً للمادة ٩٣٩ ، ٩٤٦ من قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

٢ — القانون اليوناني غير خاضع للواد سالفة الذكر .

٣ — م ٩٩ مرافعات . بطلان . لا محل لتطبيقها عند طلب تعيين مدير للتركة .

(القاهرة الكلية — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٩٤٧ رقم ٤٠١) .

٥٧٧ قبض . القبض المباح قانوناً على مرتكب جريمة . قبض بقصد ابتزاز المال من مرتكب الجريمة . معاقب عليه .

(نقض جنائي — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٦ رقم ٥١٠) .

٥٧٨ ١ — قبض . أعمال تحضيرية فيه . أعمال تنفيذية . صورة واقعة . توافق المتهمين واتحاد مقاصدهما على القبض على المجنى عليهما مع علم كل منهما بما يأتيه الآخر . كلاهما فاعل أصلي .

٢ — قبض . ظرف التهديد بالقتل . لا يشترط أن يكون تالياً للقبض . يكفي أن يكون مصاحباً له .

(نقض جنائي — ١٦ يناير سنة ١٩٥١ م ٣٢ رقم ٣٣) .

٥٧٩ قبض . تفتيش . القضاء ببطلانهما وتبرئة المتهم . اعتراف . عدم بيان المحكمة رأيها وحكمها فيه . قصور .

(قضا جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١ م ١٤ رقم ١٣) .

٥٨٠ ١ — قبض . جوازه في حالة وجود دلائل كافية على اتهامه . خضوع ذلك لإشراف المحاكم .

٢ — تفتيش . نتيجة للقبض . اختلافه

٣ — تعويض عن ضرر مادي .
قياسه .

٤ — تعويض . عن ضرر أدبي .
شرطه . ثبوت إساءة استعمال السلطة
أو المساس بشخص المضرور .

(القضاء الإداري — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
ص ١٠٩٥ رقم ٤٧٣) .

٥٨٩ ١ — قرار إداري . أسبابه . رقابة
المحكمة .

٢ — وظيفة القضاء ما يتطلب فيها
وما يجب لها .

٣ — تفتيش قضائي . مهمته . واجبه .
(القضاء الإداري — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢
ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٠) .

٥٩٠ ١ — قرار إداري تنظيمي . الطعن
عليه بطريقتين مباشر وغير مباشر عند
التطبيق على الحالات الفردية .

٢ — أعمال السيادة . تعريفها . إحالة
أعمال عمدية إلى عمدة آخر . لا يعد
منها .

٣ — مصلحة في الدعوى . بالنسبة إلى
طلبات الكفاء . كفاية المساس
بمصلحة مادية أو أدبية .

٤ — مصلحة في الدعوى . إحالة عمدية
بلده إلى عمدة آخر . توافر المصلحة
لأهالي البلدة في الطعن .

٥ — عمدية . إحالة أعمالها على عمدة
قرية أخرى . حق استثنائي لوزير
الداخلية بعد موافقة لجنة الشياخات .
مجرد التنافس على العمدية . لا مبرر له .

(القضاء الإداري — ٥ فبراير سنة ١٩٥٢
ص ١٠٥٩ رقم ٤٦٢) .

إثباته . توافر عنصرى عدم الاحتياط
والإهمال . إثباته زيادة في البيان أن
عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح
كان له أثره المباشر في إتمام حصول
الحادث . الجدل في ذلك . لا يجدى .

(قض جنائي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١
ص ٢١٦ رقم ١٢٦) .

٥٨٦ قذف وسب . ركن العلانية . تأسيسه
على أن المنزل الذي حصل فيه عام
لأن به سكانا آخرين . قصور . المنزل
في الأصل محل خاص .

(قض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥١
ص ٢٨٤ رقم ١٩٠) .

٥٨٧ ١ — قرار إداري سابق . عدم اعتماد
مدرسة ضمن المدارس المعانة في نظام
المجانبة . اختصاص بطلب التعويض
عنه .

٢ — مدارس حرة : إعانتها . ليست
منحه بل حق .

٣ — مدارس حرة . تقدير درجتها
للإعانة . عدم خضوعه لرقابة المحكمة .
(القضاء الإداري — ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١
ص ١٠٣٢ رقم ٤٤٥) .

٥٨٨ ١ — قرار إداري . قرار إحالة إلى
المعاش . غير مسبب . افتراض صحته .
إثبات العكس لطلب إلغاء القرار على
مدعيه . لا يشترط ذلك في حالة طلب
التعويض عنه .

٢ — موظف . اختياره . مجلس
الوزراء . سلطة مطلقة . فصل . متى
يعد غير لائق ويستحق تعويض عنه .

٥٩١ ١ — قرار تنظيمي عام . الطعن عليه

بطريقتين (١) مباشر (٢) غير مباشر .

٢ — عملية نقل الأشخاص والبضائع

بطريق السكة الحديد . عمل تجارى

بطبيعته . فرض رسم بلدى على محطات

السكة الحديد . جوازه . ملتزم لمرافق

عام . فرض ضرائب أو رسوم عليه .

جوازه .

٣ — رسم بلدى . المجلس البلدى

المختص بفرضه . الواقع فى دائرته

العقار . القول بازدواج الرسم .

لا محل له .

٤ — فريضة بلدية . حقيقتها رسم

وليست ضريبة .

٥ — ضريبة إضافية على الأرباح

التجارية والصناعية لصالح المجالس

البلدية والقروية . فرضها لا يتعارض

مع فرض رسوم بلدية على المحلات

التجارية . الجمع بينهما . جوازه .

(القضاء الإدارى — ١٢ يونيه سنة ١٩٥١

س ١٠٣٦ رقم ٤٥٠) .

٥٩٢ قسمة . تصديق المحكمة الحسبية

الابتدائية . اقتراح .

(منيا القمح — ٦ مايو سنة ١٩٥١ س ٣٤٣

رقم ٢١٠) .

٥٩٣ قسمة عقار والحكم ببيعه لعدم إمكان

القسمة . الاستشكال فى هذا الحكم من

الشريك الذى لم يكن ممثلاً فيه . غير

جائز . جواز التقدم باعتراضات على

قائمة شروط البيع .

(مصر — مستعجل — ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

س ٥٤٢ رقم ٢٥٣) .

٥٩٤

١ — قضاء مستعجل . إشكال فى التنفيذ .

إشكال من المطعون عليه الأول فى

تنفيذ أمر نقل استصدره الطاعن بنقل

أقطان . أمر النقل لم يتم تنفيذه وصدر

فى غير مواجهة المستشكل . دفع من

الطاعن بعدم قبول الإشكال لرفعه بعد

تمام التنفيذ . تأسيسه على أن الإشكال

رفع بعد تمام تنفيذ الحكم الصادر

بإقامته — الطاعن — حارساً منضماً على

الأقطان موضوع أمر النقل . على غير

أساس . أمر النقل لإجراء مستقل عن

حكم الحراسة سالف الذكر .

٢ — دفاع . عقد . وصف أسبغه

الخصم على عقد تمسك به فى دعواه .

عدوله الى وصف يرى أنه الوصف

الصحيح . لا مخالفة فى ذلك للقانون .

للخصم الآخر أن يدلى بدفاعه كاملاً عن

الوصفين . المحكمة هى التى توازن بين

الوصفين .

٣ — قضاء مستعجل . اختصاص .

إشكال فى التنفيذ . دعوى رفعت

بوصفها إشكالا فى التنفيذ بطلب وقف

تنفيذ أمر نقل محجوزات تعتبر إجراء

وقتياً يتعلق بالتنفيذ . يختص قاضى

الأمور المستعجل بالفصل فيها مع عدم

المساس بالحق .

٤ — قضاء مستعجل . اختصاص .

إشكال فى التنفيذ . قيام النزاع أثناء

نظر الإشكال على الحق المقصود حمايته

بالإجراء الوقتى المطلوب . غير مانع

من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة

بالفصل فى هذا الإجراء المؤقت .

لقاضى الأمور المستعجلة أن يتناول

بصفة وقتية في نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا يفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه فيقضى على هداه بعدم اختصاصه وإنما بوقف التنفيذ أو باستمراره .

حكم . تسليبه . إشكال في تنفيذ أمر بنقل محجوزات . تأسيسه على عقد وصفه المستشكل في بادی الامر بأنه عقد رهن حيازی . عدول المستشكل عن هذا الوصف إلى عقد وكالة بالعمولة . دفع من استصدر أمر النقل بعدم اختصاص القضاء المستعجل لمساس الفصل في الاشكال بالحق . حكم برفض الدفع . إقامته على ما استخلصته من أن له على المحجوزات حقوقا جديدة بالحماية . ما أورده الحكم وقطع فيه برأى في وصف العقد . تزيد لا يؤثر على سلامة ما قرره في النهاية . النعمى عليه مخالفه القانون . على غير أساس . (المادتان ٤٩، ٤٧٩ مرافعات جديد) . (قرض مدنى — ٧ يونيه سنة ١٩٥١ م ٧٨٠ رقم ٣٣١)

٥٩٥ ١ — قضاء مستعجل . تطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع . لا يدخل في اختصاصه لمساسه بأصل الحق .

٢ — حكم بوضع عين تحت الحراسة بناء على اتخاذ إجراءات نزع ملكية العين . طلب شخص رفع هذه الحراسة بدعى أنه المالك وأن إجراءات نزع

الملكية لم تتخذ في مواجهته . قضاؤه بعدم اختصاص محكمة الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الطلب بناء على أن أمر تحقيقه يقتضى تطبيق المستندات على الطبيعة . الطعن في هذا الحكم بأنه قد جعل أثر الحكم السابق متعدياً إلى الطاعن . طعن مردود .

(قرض مدنى — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٢٤٨ رقم ٥٤٧) .

٥٩٦ قضاء مستعجل . حراسة . حكم . تسليبه . دعوى بطلب عزل المطعون عليه من الحراسة . تأسيسها على أنه خالف الحكم القاضى بتعيينه إذا انفرد بقبض بعض مبالغ من إيراد السيارة موضوع النزاع . استبعاد الحكم البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والى طعن أحد المدعين فيها بالتزوير . تقريره أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليه المدعون مستدلين على ذلك بكشف صادر من الشركة المستغلة للسيارة . أطراح الحكم هذا الدليل دون بيان سبب ذلك . قصور .

(قرض مدنى — ٧ يونيه سنة ١٩٥١ م ٧٧٧ رقم ٣٣٠) .

٥٩٧ ١ — قضاء مستعجل . لا يشترط أهلية التقاضى أمام القضاء العادى .

٢ — محجور عليه للسفه أو لضعف قواه العقلية أو قاصر قبل بلوغه ثمانية عشر عاما في أحوال الضرورة القصوى

وبعد بلوغها له أن يلجأ للقضاء المستعجل .

(القاهرة — مستعجل مستأنف — ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ من ٩٤٠ رقم ٣٩٨) .

٥٩٨ ١ — قضاء مستعجل . ليس له بحث إساءة استعمال المستأجر للعين المؤجرة للحكم بالطرد .

٢ — إستثناء . وجود الشرط الصريح الفاسخ وعدم النزاع الجدى .

٣ — القرائن والتحقيقات الإدارية . كفايتها للحكم بالطرد .

(القاهرة — مستعجل مستأنف — ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ من ١٦١٧ رقم ٧١٩) .

٥٩٩ ١ — قضاء مستعجل . اختصاصه النوعى مقيد بنفس البنود والأوضاع التى تحد من اختصاص المحكمة الكلية المدنية سواء ما بنى على الفصل بين السلطات الإدارية والقضائية وما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعها .

٢ — القضاء المدنى . طابعه . ولايته تمتد لكافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقود وغيرها من سائر المنازعات الأخرى المتعلقة بالأموال . لا ولاية له فى الفصل فى مسائل الحريات .

(مصر — مستعجل — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ من ١٦٣١ رقم ٧٢٤) .

٦٠٠ قواعد شرعية . إسكان الزوج وزوجته . وضع يد .

(مصر — مستعجل — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ من ١٣٢٠ رقم ٥٦٨) .

٦٠١ ١ — قوة الشيء المحكوم فيه . تكرار الأفعال . وحدة الواقعة . لا تقوم إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه .

٢ — دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه . غير لازم . منهم أعطى مهلة لإبداء دفاعه . إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً . حضوره وترافعه . نفيه بعد ذلك على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع بدعوى أنها لم تؤجل الدعوى لحضور محاميه . لا يقبل .

(نقض جنائى — ٦ مارس سنة ١٩٥١ من ٢٤٤ رقم ١٥٢) .

٦٠٢ ١ — قوة الشيء المقضى به . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة للحكم فيها . اختلاف الدعوتين موضوعاً وسبباً . عدم قبول الدفع .

٢ — قوة الشيء المقضى به . ما تقضى به المحكمة فى أسباب الحكم . متى يكون لها قوة الشيء المقضى به .

٣ — قوة الشيء المقضى به . حكم صادر برفض أو بعدم قبول طلب إلغاء قرار إدارى لمجاوزة حدود السلطة . لا يحوز هذه القوة بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة . اختلاف طبيعة القضاءين والغاية منهما .

٤ — كادر سنة ١٩٢١ . عدم تعديله إلا بقرار من مجلس الوزراء . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ مخالفته للقانون . لا تملك سلطة دنيا تعديل قرار السلطة العليا إلا إذا خولها القانون ذلك .

٦٠٥ قوة القاهرة . حادث جبرى . على ملتزم المرافق لإثبات أن العطل أو الخلل يرجع إلى قوة القاهرة خارجة عن إرادة المرفق أو إلى حادث مفاجئ . الالتزام التعاقدى المرفق . المادة ١٤٧ مدنى . حدوده .

(مصر - ٣ يناير سنة ١٩٥٢ م ٣٠١ رقم ٢٠٠) .

(ك)

٦٠٦ كحول . نقل خمور بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ . حكمها مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة من الخارج .

(قضى جنائى - ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ م ٩٩٥ رقم ٤١٣) .

٦٠٧ ١ - كشف المرشحين للعمدية . تضمنه عشرة أشخاص فقط . وصف أحدهم فى الكشف بأنه ضابط بالجيش . حقه فى الترشيح موقوف . عدم حساب اسمه . الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تحتم أن يكون عددهم عشرة .

٢ - كشف المرشحين للعمدية . المركز هو المختص بتحريره تحت هيمنة ورقابة الجهات الرئيسية وهى المديرية ووزارة الداخلية . حقهما فى التعقيب بحكم القانون العام . لا حاجة إلى نص بذلك . شرطه : إجراؤه فى حدود المواعيد فى القانون .

٣ - كشف المرشحين للعمدية . معيب . إجراء لجنة الشباغات

٥ - قرار إدارى عام . باطل . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ جواز التمسك بالبطلان لعدم تطبيقه . (القضاء الإدارى - ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٩ م ٦٤ رقم ٤٩) .

٦٠٣ ١ - قوة الأمر المقضى . حكم بتقرير نفقة . حكم بتقرير نفقة مؤقتة حتى يفصل نهائياً فى دعوى الحساب . إقامته على أن ناظرى الوقف نزاعاً من تحت يد المحكوم لها ما يعادل استحقاقها فى الأطنان الموقوفة . زوال هذه الأسباب موجب لانقضاء النفقة ولو لم يفصل نهائياً فى دعوى الحساب . النوى على الحكم القاضى بانتهاء النفقة . إهداره حجية الحكم الصادر بتقريرها فى غير محله .

٢ - إجراءات التقاضى . طلب الخصم تأجيل الدعوى لاشتغال محاميه بعمل آخر . رفض المحكمة التأجيل مع السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه قبل النطق بالحكم . لا إخلال بحقه فى الدفاع .

(قضى مدنى - ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٢٧٧ رقم ٥٥٧) .

٦٠٤ ١ - قوة الأمر المقضى . حكم وقضى . الحكم الصادر فى تظلم بتأييد أمر الحجز التحفظى هو حكم وقضى . للمحكمة أن تعدل عنه عند الفصل فى الموضوع إذا تراءى لها أن الحجز لم يكن فى محله . ٢ - صورية تدليسية . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . مثال .

(قضى مدنى - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٧٣ رقم ٦٤٧) .

- مرافعات في هذه الحالة .
(كفر الشيخ — ٧ أبريل سنة ١٩٥٣
س ١٦٠٤ رقم ٧١٥)
- ٦٩٥ مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .
إقامته بناء دون الحصول على رخصة .
الحكم بالازالة . خطأ .
(قض جنائي — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٥ رقم ٥٨٩)
- ٦٩٦ مجلس ملي . اختصاصه في تحديد أنواع
الأحوال الشخصية . قانون قدرى باشا .
القانون الواجب التطبيق الأحوال
الشخصية للأقباط الأرثوذكس أو
قواعد العدل والانصاف .
(القاهرة الكلية — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢
س ٩٤٤ رقم ٤٠٠)
- ٦٩٧ محاكمة . الأصل فيها أن تبني على
التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة في
مواجهة المتهم . سماع الشهود . واجب
ما دام ممكناً .
(قض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢ رقم ١١)
- ٦٩٨ محاكمة إدارية . اجراءاتها . صدورها
بدافع من إساءة استعمال السلطة . تقع
باطلة . عضو البرلمان . رقابته .
حدودها .
(القضاء الإداري — ١٨ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٠٩٨ رقم ٤٧٧)
- ٦٩٩ محال عمومية . محل بيع وعلاقة ،
حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه
دون رخصة . عقابه .
(قض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٥١
س ٧٥٥ رقم ٣١٩)
- ٦١٥ محال عمومية . مخبز . حيازة جهاز

الانتخابات رغم ثبوت العيب . حق
وزارة الداخلية في عدم اعتماد
الانتخاب .

٤ — عمدة . المادة ١١ من القانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . سلطة وزير
الداخلية ، سلطة الاعتماد بعد التحقق
من سلامة الإجراءات ، حق الوزير
في بحث شخصية المنتخب ولو كانت
إجراءات انتخابه سليمة . أساس هذا
الحق . المسؤولية البرلمانية عن الأمن
العام .

(القضاء الإداري — ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٦٦ رقم ٥٠)

(ل)

٦٠٨ ١ — لجنة مخالفات الترع والجسور .
لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي .
الطعن في قراراتها . اختصاص .
٢ — لائحة الترع والجسور . إزالة .
لا تعتبر عقوبة جنائية بل هي تعريض
مدني عيني . جواز الحكم بها على
الورثة حتى بعد سقوط الدعوى
العمومية .

(القضاء الإداري — ٢٠ مارس سنة ١٩٥١
س ١٠٢٨ رقم ٤٤٠)

(م)

٦٠٩ ما كينة طحين وضرب أرز . تحديد
يوم لبيعها إدارياً من أجل الضرائب
المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . هل يجوز وقف هذا
البيع بحجة النزاع في تقدير الضريبة
وعدم الفصل فيه من الجهة المختصة .
وهل هناك مجال لتطبيق المادة ٦٦٠

المحاكم بنظر الدعوى . النعى عليه
الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . على
غير أساس .

٢ — رسوم بلدية . قرار من مجلس
بلدى طنطا بأن يحصل رسم بلدى على
محالج الأقطان . تحصيل المجلس من
الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة
عليهما . اعتباره هذه الفريضة رسما
بلديا . النعى عليه الخطأ في تطبيق
القانون وتأويله استنادا إلى أن الفريضة
سابقة الذكر على فرض اعتبارها رسما
بلديا فهي لا تستند إلى قانون لأن
القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر
بإنشاء مجلس طنطا البلدى لم يرخص
له إلا في فرض رسوم اختيارية على
البضائع الصادرة من مدينة طنطا
والواردة إليها على غير أساس متى
كان القرار الصادر بتقرير الفريضة
المشار إليها قد صدر في ظل المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ الذى
نص في المادة الأولى منه على أن
الرسوم البلدية المقررة على محالج
الأقطان وقت صدوره أو التى تنقرر
بعد هذا التاريخ . تحصيل من جميع
السكان على السواء .

(القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ والمادة
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٣٧) .

(قرض مدنى — ٧ يونيو سنة ١٩٥١
س ٦٧١ رقم ٢٧٨) .

٦١٩ — محام عام . قراره بإلغاء أمر حفظ
أصدره رئيس النيابة . صحيح قانونا .

استقبال فيه بدون ترخيص . معاقب
عليه .

(قرض جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠١ رقم ٤٢٢) .

٦١٦ . محال عمومية . محل لبيع التبغ
واللحافات . حيازة صاحبه فيه جهاز
استقبال دون رخصة . عقابه .

(قرض جنائى — ٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٨٤ رقم ٣٦٠) .

٦١٧ محلات عمومية . ترخيص . القول بأنه
من اطلاقات الادارة . لا يمنع من النعى
عليه بأنه مشوب باساءة استعمال السلطة
لإلغاء القرار الإدارى .

(القضاء الإدارى — ٢٧ مارس سنة ١٩٥١
س ١٠٣١ رقم ٤٤٣) .

٦١٨ ١ — محالج الأقطان . الفريضة التى
تقررها بعض المدن على محالج الأقطان .
تعتبر رسما لا ضريبة وفقا للمادة ١٣٤
من الدستور . تفريق الدستور فى المادة
سابقة الذكر بين الضريبة والرسم من
ناحية كيفية إنشاء كل منهما . القول
بوجوب قصر مدلول الرسم على
الفرائض التى تحصل مقابل منفعة
محددة ومباشرة يفيدها الممول على
غير أساس من القانون . صدور
قرار من مجلس بلدى طنطا بتحصيل
رسم بلدى على محالج الأقطان . تحصيله
من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة
قبلهما . إقامتهما دعوى على المجلس
البلدى بطلب إلزامه بأن يدفع اليهما
تعويضا يوازى المبلغ الذى استولى
عليه منهما . الحكم بعدم اختصاص

٦٢٣ محكمة استئنافية . سماعها شهوداً . عدم إشارتها في حكمها إلى أقوالهم وتأيدتها بالحكم المستأنف . مفاده . ذلك لا يعيب حكمها .

(نقض جنائي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٠ رقم ٦٦٠)

٦٢٤ ١ — محكمة عسكرية عليا . نظرها لجناية مرتبطة بجريمة جنائية أخرى عقوبتها أشد . عليها أن تحيل القضية إليها لا أن تفصل فيها بعقوبة الجنبعة . ٢ — مادة ٣٢ عقوبات . فرقت بين التعدد المادي والتعدد المعنوي . أنواعها .

٣ — التعدد المعنوي له ثلاث صور . يانها .

٤ — نتائج التعدد المعنوي . رأى العلامة قيدال .

٥ — رأى الفقه المصري وأحكام المحاكم في التعدد المعنوي .

(مصر الوطنية (قرار حالة) — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ م ٦٨٩ رقم ٢٨١) .

٦٢٥ ١ — مخالفات الترع والجسور . الأمر العالي الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٤ . تفرقه بين نوعين من المخالفات . اختصاص اللجنة . جنائي بحث . لا تختص بالحكم بالتعويضات .

٢ — مخالفات الترع والجسور . مخالفة تسهيل فيها إعادة الشيء إلى أصله . العقوبة التي يجوز الحكم بها .

٣ — محاكمة . مناطها . أقسام منهم بغير إجراءات . عدم جوازه .

(القضاء الإداري — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ م ١١٠١ رقم ٤٢٩)

عملا بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ .

٢ — إثبات . شهادة . أطراح أقوال شهود النقي بدعوى أنهم من أقارب المتهم ولم معه معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ بشهادتهم . العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صحة ما شهد به الشاهد بغض النظر عن الباعث على الشهادة .

(نقض جنائي — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢١٥ رقم ٥٣١)

٦٢٥ محكمة استئنافية . الأصل أنها تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق . طلب المتهم تأجيل الدعوى لسماع شاهد نقي . رفضه . لا خطأ .

(نقض جنائي — أول يناير سنة ١٩٥١ م ٤ رقم ٣) .

٦٢١ محكمة استئنافية . إجراء تحقيق . ليس في القانون ما يمنحها من ذلك إذا رأت لزوماً له ، ولو كان ذلك بعد نقض الحكم بناء على طعن المتهم أو كان المتهم وحده هو المستأنف . ما دامت لم تسوى مركزه بالعقوبة .

(نقض جنائي — ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٨٨ رقم ١٩٤) .

٦٢٢ محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوماً لسماع الشهود . منهم . طلبه إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع الشهود . عدم إجابة طلبه لا يصح النعي عليها بسبب ذلك .

(نقض جنائي — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٠١ رقم ١١٢) .

(قديم) وعدم إعمالها أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمال . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(قض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٨٥ رقم ٦٥١) .

٦٣٥ ١ — مسئولية مدنية . حكم . تسييه .

قضاؤه يالزام الطاعنين بتعويض المطعون عليه الأول عما أصابه من ضرر نتيجة لعدم تسميد زراعته تأسيساً على أن الطاعنتين مسئوليتان عن تقصيرهما في صرف السماد . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً من أن طلب المطعون عليه الأول سبق أن قبل من الطاعنين رغم كونه موقفاً عليه منه بوصفه عمدة بدلاً من عمدة الناحية التابعة لها الأطيان على خلاف ما يقضى به قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ بما يفيد عدم تمسك الطاعنتين بهذا العيب الشكلي وإن التراضي في الأمر بصرف السماد إلى المطعون عليه الأول إلى ما بعد نهاية الفترة المحددة لصرفه في القرار الوزاري سالف الذكر قد أضرب به . الطعن عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على غير أساس . الأسباب التي أقيم عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحله . العيب الشكلي المشار إليه لا مساس له بالنظام العام ومن حق الحكومة عدم التمسك به .

٢ — مسئولية مدنية . دعوى الضمان . حكم . تسييه . قضاؤه بمسئولية الطاعنتين دون المطعون عليه الثاني عن

٦٣٦ ١ — مرسوم بقانون . شيوعية .

المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانقضاء . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرضه عليه . لا جزاء على مخالفة ذلك .

٢ — المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

(قض جنائي — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٧ رقم ٦٨١)

٦٣٧ ١ — مرض عقلي . حجز . مجلس

المراقبة . هيئة إدارية . قراراته . الطعن فيها . اختصاص .

٢ — مرض عقلي . وضع المريض تحت الملاحظة . المادة الخامسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ . مجال تطبيقها .

(القضاء الإداري — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ م ١٠٥٧ رقم ٤٦٠) .

٦٣٨ مسئولية مالك الحيوان عن الضرر

الناشئ عنه . خطأ المالك مفترض قانوناً . نفي الحكم أن الحادث وقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب . موضوعي . المادة ١٥٣ مدني قديم .

(قض مدني — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٣٩٢ رقم ٦١٨) .

٦٣٩ مسئولية مدنية . إصابات العمال .

استخلاص المحكمة بأدلة سائفة أن المصاب لم يكن عاملاً بالمصنع الذي أصيب فيه وإن إصابته وقعت بإهمال أحد عمال المصنع . قضاؤها بالتعويض وفقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ مدني

٦٣٣ ١ — مصلحة عامة . حق الحكومة باعتبارها مهينة عليها في إصدار القوانين التي تكفل رعايتها وأن تجعل لنفسها الإشراف والرقابة . الحكومة تباشر هنا سلطة إدارية تنظيمية . مهنة المحاماة . تنظيمها .

٢ — محامين . حق الحكومة في الإشراف عليهم بواسطة لجان القيد ومجالس التأديب . هو مباشرة لسلطانها الإدارية . قرارات لجان القيد بالجدول . قرارات إدارية وليست فصلاً في خصومة .

٣ — نقابة المحامين وهيئاتها ومنها لجنة القيد . قانونها قد أضفى عليها نوعاً من السلطة العامة . قراراتها إدارية . قبولها للطعن أمام هذه المحكمة .

٤ — قبول الدعوى . طلب القيد بالجدول الخاص بمحامى محكمة النقض . عدم صدور قرار إداري نهائي في شأنه . عدم قبول دعوى الإلغاء .

٥ — طلبات التعويض عن عدم القيد في الجدول الخاص بمحامى محكمة النقض . عدم صدور قرار إداري نهائي في طلب القيد يجعل طلب التعويض على غير أساس . رفضه .

(القضاء الإداري — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٠٠٩ رقم ٤٣٣) .

٦٣٤ معارضة . إعلان المعارض للنيابة . لا يصلح هذا الإعلان أساساً لإصدار حكم صحيح عليه .

(قض جنائي — ٦ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٢٤ رقم ١٣٥) .

تعويض المطعون عليه الأول . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً من أن الخطأ الذي يعزى إلى المطعون عليه الثاني ليس هو السبب الذي نشأ عنه الضرر الذي لحق بالمطعون عليه الأول بسبب تراخي الطاعتين في تسليم السداد له في الوقت المناسب . خطأ المطعون عليه الثاني بفرض وقوعه . لا يوجب مساءلته في دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعتين . الطعن في الحكم بالقصور في هذا الخصوص . غير منتج .

٣ — محكمة الموضوع . خبير . طلب الخصم مناقشة الخبير . ليس حقاً له تتحتم على المحكمة إجابته إليه . هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الإجراء منتجاً أو غير منتج في الدعوى . (المادة ١٠٣ مرافعات قديم وقرار وزير الزراعة رقم ١١٠ سنة ١٩٤٣ .

(قض مدني — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٥١٢ رقم ٢٤٤) .

٦٣١ مستأجر . مدى حماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للمستأجر الذي طالبت مدة إقامته بمسكن معين في طلب التخفيض . حدود ذلك .

(بنها الكلية — ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ م ١٣١٤ رقم ٥٦٦) .

٦٣٢ مصاريف مآتم الزوجة . من المكلف بها . الزوج .

(روض الفرج — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ م ١٦٣٧ رقم ٧٢٧) .

٦٤١ ١ - معاش . المدة المضافة إلى مدة

الخدمة الفعلية لمن أحيل إلى المعاش .
منحة على سبيل الاستثناء .

٢ - قواعد الانصاف . الطوائف التي
لها حق الإفادة منها . الموظف المتقاعد
لا يدخل فيها .

(القضاء الإداري - ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٦٣ رقم ٤٧)

٦٤٢ ١ - معاش . ميعاد الستة الأشهر

المحدد لرفع دعوى المنازعة في مقداره .
مقصود على المنازعات السابقة أو
المعاصرة لتسوية المعاش . منازعة تستند
إلى أسباب لاحقة . عدم خضوعها
لهذا الميعاد .

٢ - معاش . مدة مضافة لمدة الخدمة
الفعلية . هي منحة على سبيل الاستثناء .
وليست مدة خدمة فعلية . وكذلك
تقرير استحقاق العلاوة التي تحل خلال
تلك المدة .

٣ - معاش . مدة خدمة مضافة لمدة
الخدمة الفعلية . صدور قواعد التنسيق
خلال هذه الفترة . عدم إمكان
الانتفاع بها .

٤ - قواعد الانصاف . عدم سريانها
إلا على الموظفين والمستخدمين العاملين
من الدرجة السادسة فما فوقها . عدم
سريانها على الموظف المتقاعد .

(القضاء الإداري - ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٦٢ رقم ٤٦)

٦٤٣ من طبيه . أخطار النقابة العليا للهن

الطبية بما يتهم به أعضاؤها . لا بطلان
إذا خولف ذلك الاجراء .

٦٣٥ معارضة . تخلف المعارض عن حضور

الجلسة لتحطل السيارة التي استقلها إلى
المحكمة . لا يعتبر قوة قاهرة .

(قضا جنائي - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١١٩٣ رقم ٥٠٢)

٦٣٦ معارضة . تخلف المعارض عن حضور

الجلسة لسبب خارج عن إرادته .
لا يصح الحكم باعتبارها كأنها لم تكن .

(قضا جنائي - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
س ١٢٠٣ رقم ٥١٦)

٦٣٧ معارضة . حكم باعتبارها كأنها لم تكن .

ثبوت أن المتهم كان محبوسا على ذمة
قضية أخرى . حكم باطل .

(قضا جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٦١ رقم ١٧٣)

٦٣٨ ١ - معارضة . حكم غيابي من محكمة

الدرجة الثانية . معارضة المدعى بالحقوق
المدنية فيه . لا تقبل .

٢ - نقض . حكم غيابي . الحكم الصادر
في المعارضة . الطعن فيه . لا يقبل
التعرض في الطعن للحكم الغيابي .

(قضا جنائي - ١٣ فبراير سنة ١٩٥١
س ٢٠١ رقم ١١٣)

٦٣٩ معارضة . هي إجراء لمصلحة المحكوم

عليه . فلا يصح أن يضارب به .

(قضا جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٥١
س ١٨ رقم ١٧)

٦٤٠ معارضة . لا يضارب المعارض من

المعارضة المرفوعة منه . تشديد العقوبة
على المحكوم عليه غاييا بنساء على
معارضته . خطأ .

(قضا جنائي - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢
س ٢١٩ رقم ١٣٠)

- ٦٤٧ مواد مخدرة . تلبس . رؤية ضابط البوليس المتهمه وهى تلقى بالمخدر . حالة تلبس .
(قض جنائى - ٢٣ ابريل سنة ١٩٥١ م ٨٧٣ رقم ٣٥١)
- ٦٤٨ ١ - مواعيد . عدم مراعاتها . بطلان .
٢ - إعلان دعاوى الحكومة إلى قسم القضايا . مخالفته . بطلان نسبي .
(استئناف تجارى - ١٠ ابريل سنة ١٩٥١ م ٩٢٠ رقم ٣٨٨)
- ٦٤٩ ١ - مواعيد . ميعاد الستين يوما . بدؤه من النشر أو الإعلان أو العلم الحقيقى .
٢ - مصلحة فى الدعوى . طعن الاتحاد النسائى فى قرار إدارى استند فى ترك المدعية فى التعيين إلى عدم ملائمة تعيينها لأنوثتها . توافر المصلحة .
٣ - قرار إدارى . مناسبة إصداره . ترخص الجهة الإدارية . شرطه .
٤ - وظائف عامة . قصر بعضها على الرجال دون النساء . يدخل فى مناسبة إصدار الأمر الإدارى . لا معقب من المحكمة . شرطه .
(القضاء الادارى - ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٠٦١ رقم ٤٦٥)
- ٦٥٠ ١ - موظف . استثناءات . قرار إبطال تعيينه . مخالفته لأحكام المرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ . لا محل للاستناد إلى المادة ٧ منه إلا إذا كان قد طبق فى حقه تطبيقا صحيحا .
٢ - موظف . استثناءات . الفقرة ٢ - تفتيش . التفتيش من إجراءات التحقيق . تخويل سلطة التحقيق أن تولى بنفسها تفتيش سكن المتهم وشخصه وأمتعته .
(قض جنائى - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩١ رقم ٤٩٦)
- ٦٤٤ ١ - مؤسسة عامة . تعريفها . مجال نشاطها . امتدادها فى العصر الحديث .
٢ - بورصة مينا البصل . اختصاصاتها .
٣ - بورصة مينا البصل . توافر الشخصية المعنوية لها .
٤ - بورصة مينا البصل . قرارات اللجان والهيئات القائمة على إدارة شئونها . قرارات إدارية . اختصاص .
(القضاء الادارى - ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١٠٧٩ رقم ٤٦٨)
- ٦٤٥ ١ - مواد مخدرة . السيارة التى نقل فيها المخدر . ضبطها فى الطريق العام . مصادرتها . لا تصح .
٢ - نقض . متهم حوكم مع آخرين عن جلب مواد مخدرة . طعنه أمام محكمة النقض بأن ما وقع منه كان فى جهة لها نظام قضائى خاص . (شبه جزيرة سينا) لا يقبل . كان يجب الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع .
(قض جنائى - ٢١ مارس سنة ١٩٥١ م ٢٧٣ رقم ١٨١)
- ٦٤٦ مواد مخدرة . القصد الجنائى . متى يعتبر متحققا ؟ . مثال للقصور فى الاستدلال على توفره .
(قض جنائى - ١٠ ابريل سنة ١٩٥١ م ٧٤٧ رقم ٣١٧)

الحكومة في عدم ذكر الأسباب . متى لا يصح لها التمسك به .

٣ — قرار إداري . شرط . أن يستند في الواقع إلى داع ولو خلا من ذكر أسبابه . رقابة المحكمة .

٤ — تحقيق إداري . خلوه من كفالات التحقيق القانوني وضماناته . وعلى الأخص سؤال الموظف ومواجهته بما هو منسوب إليه وتمكينه من الدفاع ومناقشته شهود الإثبات وطلب شهود نفي . تحقيق جنائي . وجود عيوب تشوبه . عدم سلامة النتائج التي انتهى إليها . بطلان القرار .

٥ — تزوير . شرطه .

(القضاء الإداري — ١٩ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٠٩٨ رقم ٤٧٨)

٦٥٣ موظفون . بوليس . إحالة ضباط البوليس إلى الاستيداع . جواز إحالتهم إلى المعاش أثناء وجودهم بالاستيداع . إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . المقصود من تحديد أقصى مدة للاستيداع . الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ والقانون رقم ١٦ سنة ٩١٢ . (قض مدني — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٣٨٢ رقم ٦١٥) .

٦٥٤ واقعة أثبتت بغير رضاها . دخول المتهم إلى المجنى عليها في سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها . سكوتها تحت هذا الظن . لا تأثير لذلك في توافر الجريمة .

(قض جنائي — ١٤ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٩٠ رقم ٣٦٥) .

الآخيرة من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ . إبطال المرسوم الملكي المسبوق بترقية استثنائية . عدم انطباقها على المرسوم المسبوق بتعيين استثنائي . لا يجوز التوسع في تأويله . الاستناد إلى المذكرة الإيضاحية . لا يحدى . إذ ليس لها قوة القانون .

(القضاء الإداري — ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩
س ٥٦ رقم ٤٢) .

٦٥١ ١ — موظف . إحالته إلى المعاش . للحكومة الحق في فصل الموظفين لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية تكون قائمة بنفس الموظف . عبء إثبات عدم مشروعية قرار العزل يقع على عاتق الموظف . عجزه عن الإثبات موجب لرفض دعواه .

٢ — موظف . إعادته للخدمة في وظيفة أخرى تناسب مؤهلاته العلمية . استخلاص المحكمة لأسباب مسوغة أن هذه الإعادة لا يستفاد منها أن فصله كان لأسباب لا تتصل بالمصلحة العامة . لا خطأ .

٣ — تقض . بناؤه على سبب غير منتج . عدم قبوله . مثال .

(قض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٥١ رقم ٦٤٠) .

٦٥٢ ١ — موظف . فصله . الحق التحول للحكومة بمقتضى المادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ قيوده . سبب صحيح يبرره .

٢ — موظف . فصله إدارياً . حق

(ن)

٦٥٥ نصب . ركن الاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة . بيانه .

(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٥١ م ١٧٥ رقم ٧٧) .

٦٥٦ نصب . عدم بيان طرق الاحتيال التي استعملها المتهم مع المجنى عليه فحمله على تصديقه . قصور . مثال

(نقض جنائي — ٦ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٩٤ رقم ١٠٢) .

٦٥٧ نصب . شيك . استخلاص سوء نية مصدره . موضوعي .

(نقض جنائي — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١٢١٦ رقم ٥٣٣) .

٦٥٨ ١ — نقابات المهن . نقابة المهن الهندسية . عدم دخولها في نطاق المؤسسات العامة . تعتبر من أشخاص القانون العام . قراراتها ادارية . الطعن أمام هذه المحكمة في قراراتها . اختصاص .

٢ — القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية . أضني عليها ما يجعلها من أشخاص القانون العام . نتيجة ذلك . قراراتها ادارية . تختص هذه المحكمة بنظر الطعن فيها بدعوى الالغاء . رفض الدفع بعدم الاختصاص .

٣ — نقابة المهن الهندسية . وصاية وزير الأشغال وإشرافه عليها . مداه . حقه في الرقابة على أعمالها وتصرفاتها والمساهمة في نشاطها إلى حد يبرر توجيه الدعوى إليه بشأن هذه التصرفات .

٤ — نقابة المهن الهندسية . قرار مجلس النقابة برفض طلبات القيد بسجلاتها . قبوله للطعن بطريق المعارضة أمام لجنة المعارضات . قرار هذه اللجنة نهائي . يستفاد من ذلك أن قرار مجلس النقابة غير نهائي فلا يقبل الطعن أمام هذه المحكمة وإنما يجوز الطعن في قرار اللجنة النهائي .

٥ — نقابة المهن الهندسية . المعارضة في قرار مجلس النقابة الصادر بتصحيح قيد اسم المدعى باعتباره مهندساً مساعداً لا مهندساً . موافقة المجلس على طرح هذه المعارضة على اللجنة المختصة بنظر المعارضات . مضي عام ونصف العام دون عقدها . من حق المدعى طلب إلغاء امتناع النقابة عن عقدها .

(القضاء الإداري — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٠١٥ رقم ٤٣٥) .

٦٥٩ نقض . إجراءات الطعن . الأوراق التي يجب على الطاعن إيداعها . الحكم المطعون فيه جعل أسباب الحكم الابتدائي جزءاً من أسبابه . وجوب أن يشمل الابداع صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي . عدم مراعاة هذا الاجراء . يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً . المادة ٤٣٢ مرافعات .

(نقض مدني — ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٥٠ رقم ٦٣٩) .

٦٦٠ ١ — نقض . إجراءات الطعن . وجوب إيداع صورة مطابقة لأصل الحكم المطعون فيه في خلال عشرين يوماً . عدم مراعاة في هذا الاجراء .

الجمهورى فى الميعاد المشار إليه . يبنى عليه عدم قبول الطعن شكلا (المادتان ٤٣٢ / ١ ، ٤٣٨ مرافعات) .

٢ - نقض . إجراءات الطعن . صورة الحكم التى يجب على الطاعن إيداعها . وجوب اشتغالها على جميع أجزاء الحكم أسبابه ومنطوقه .

٣ - نقض . إجراءات الطعن . صورة الحكم المعلنة للطاعن . شرط اعتمادها أن تكون مطابقة حقا لأصل الحكم . ثبوت نقضها أو مخالفتها للأصل لا تعتبر صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله فى معنى المادة ٤٣٢ / ١ مرافعات .

٤ - نقض . إجراءات الطعن . عدم تقديم صورة الحكم المطابقة لأصله فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٣٢ / ٢ مرافعات يبنى عليه عدم قبول الطعن شكلا . قيام المطعون عليه بتقديم هذه الصورة بعد الميعاد المشار إليه لا يزيل هذا الأثر فلا يفيد من الطاعن .

(نقض مدنى - ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ س ١٤٢٦ رقم ٦٤٨) .

٦٦١ ١ - نقض . المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض . الصورة المعلنة من الحكم تعتبر صورة مطابقة لأصله فى معنى هذه المادة . القول باحتمال وجود خطأ أو ترك فى الصورة المعلنة . لا يغير من ذلك . لمحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل فى الصورة المعلنة أن تلزم الطاعن بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل

من الحكم المطعون فيه (المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

٢ - إثبات . قرائن . وضع يد بنية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية . كشف التكاليف وأوراد المال . اعتبارها قرائن تعزز وضع اليد بنية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية . لا مخالفة فى ذلك القانون . مثال .

(نقض مدنى - ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ س ٥٠٩ رقم ٢٤٣) .

٦٦٢ ١ - نقض . المحامى المقرر بالطعن نيابة عن الطاعن . تقديمه توكيلا عاما سابقا على إنشاء محكمة النقض يجوز له الحضور عن موكله فى جميع القضايا ولدى جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . استمرار هذا التوكيل إلى ما بعد إنشاء محكمة النقض . هذا التوكيل يبيح له تقرير الطعن بالنقض نيابة عن موكله متى كان هو مقبولا لدى محكمة النقض . الدفع بعدم قبول تقريره على غير أساس (المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

٢ - خبر . رأى الخبير غير مقيد للمحكمة . أطراحها النتيجة التى أجمع عليها ستة من خبراء الدعوى وأخذها لأسباب مسوغه بنتيجة مخالفته . لا خطأ .

٣ - إثبات . حكم . تسببه . مدعى فى دعوى ملكية . رفض المحكمة دعواه لعجزه عن إثبات ملكيته كاف لإقامة الحكم . النعى على ما قاله المحكمة خاصا بسند ملكية المدعى عليه . غير منتج .

٦٦٧ ١ - نقض . تقرير الطعن . عدم

بيان الطاعن بالتقرير مواضع القصور في الحكم المطعون فيه . عدم قبول هذا الوجه . إيراد الطاعن بمذكرته الشارحة هذه المواضع لا يشفع له . العبرة في تفصيل الأسباب في معنى المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض . هي بما جاء في التقرير وحده . لا بما جاء في المذكرة الشارحة (المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

٢ - حكم . تسليه . المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع يثار أمامها . حسبها أن تقيم حكمها على أسباب تكفي لحله (المادة ١٠٣ مرافعات قديم) .

٣ - إثبات . طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال . المحكمة غير ملزمة بإجابته متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق تدبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

٤ - نقض . تقرير الطعن . عدم بيان الطاعن بالتقرير المبالغ التي يزعم أن الخبير أقحمها على الدعوى مع أنها خارجة عن نطاقها . عدم قبول هذا السبب . بيان الطاعن هذه المبالغ في المذكرة الشارحة . لا يغني . التفصيل ابتداء بتقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب (المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

(نقض مدني - ٣ مايو سنة ١٩٥٢ ص ٥٩٩ رقم ٢٦٠) .

٤ - نقض . سبب جديد . تقادم خمسي مكسب . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني - ٦ مارس سنة ١٩٥٢ ص ١٤٢١ رقم ٦٢٩) .

٦٦٣ نقض . اعتبار متهم فاعلا لا شريكا وتوقيع عقوبة عليه داخله في نطاق عقوبة الاشتراك . المجادلة في وصف التهمة . لا جدوى منها .

(نقض جنائي - ٢ أبريل سنة ١٩٥١ ص ٧٣٥ رقم ٢٩٤) .

٦٦٤ نقض . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد القانوني . إجراء جوهري . كون التأخر في القيام بهذا الإجراء بسبب إهمال قلم المحضرين . لا يجدي الطاعن . هذا ليس من قبل القوة القاهرة .

(نقض مدني - ٣ يناير سنة ١٩٥٢ ص ١٢٣٩ رقم ٥٤٢) .

٦٦٥ نقض . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ومعاينة المتهم بالعقوبة المقررة للشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار . عدم مجادلة المتهم في توافر ظرف سبق الإصرار في هذه الواقعة . جدله في توافر هذا الظرف في تهمة أخرى . لا مصلحة له من هذا الطعن .

(نقض جنائي - ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ ص ٢٠٦ رقم ١١٦) .

٦٦٦ نقض . تطبيق القانون الأصلح للتهم . صورة واقعة .

(نقض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ ص ١٧٩ رقم ٨٥) .

٦٦٨ نقض . تقرير الأسباب . تقرير غفل

من التوقيع . عدم قبول الطعن شكلا .

(قض جنائي — ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

س ١١٩٣ رقم ٥٠١) .

٦٦٩ نقض . التقرير به بعد الميعاد . لا يجدي

في قبوله أن الطاعن كان مقيد الحرية

وأن محاميه قدم طلبا في الميعاد لإرسال

الأوراق إليه كي يقرر الطعن قبل فوات

الميعاد .

(قض جنائي — ٢٨ مايو سنة ١٩٥١

س ٩٩١ رقم ٤٠٥) .

٦٧٠ ١ — نقض . حكم . صحته على غير

الأسباب التي أقيم عليها الطعن . ليست

وجها لعدم قبوله شكلا . هي سبب

لرفضه موضوعا .

٢ — حكم . قبوله لما منع من الطعن فيه .

شرطه . حكم بإحالة الدعوى على دائرة

الايحارات . حضور المحكوم عليه

أمام هذه الدائرة ومرافقته في الدعوى .

لا يعتبر قبولا . هذا حكم واجب النفاذ

قانونا .

٣ — طعن وارد على إحدى الدعامتين

المقام عليهما الحكم . الدعامة الأخرى .

كافية وحدها لحمله . طعن غير منتج .

(قض مدني — ٣ يناير سنة ١٩٥٢

س ١٢٣١ رقم ٥٤٠) .

٦٧١ ١ — نقض . حكم بقبول الاستئناف

شكلا . صدوره قبل العمل بقانون

المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في

استئناف حكم صدر من محكمة جزئية

لا في قضية وضع يدولا في اختصاص .

الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز

استقلال ولا تبعا للحكم الصادر في أصل

الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات

الجديد .

٢ — تملك بمضي المدة . أساسه

التشريعي . قيام قرينة قانونية قاطعة

في ذلك . إقرار صادر من مدعي التملك

بتنازله المنازعة عن بعض القدر المتنازع

عليه . القول بأن واجب الضمان

المفروض عليه بموجب هذا الإقرار

مانع له أبدا من كسب الملكية بمضي

المدة متى توافرت شروطه . لا يصح .

٣ — نقض . الدفع بأن الأطيان

المدعى تملكها بمضي المدة من حقوق

الإرث فلا تملك إلا بمضي ٣٣ سنة غير

متعلق بالنظام العام . لا يجوز إثارة

لأول مرة أمام محكمة النقض .

(قض مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢

س ١٢٤٢ رقم ٥٤٤) .

٦٧٢ ١ — نقض . دفاع شرعي . عدم

تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي .

الواقعة كما أثبتها الحكم لاتفيد قيام

هذه الحالة . نفيه على المحكمة أنها لم

تحدث في حكمها من قيامها . لا يصح .

٢ — إثبات . تقرير طبي يتسق مع

شهادة الشهود . التعويل عليه . جائز .

إطراح تقرير آخر لا يتفق مع أقوال

الشهود . جائز

(قض جنائي — ١٢ فبراير سنة ١٩٥١

س ١٩٨ رقم ١٠٦) .

٦٧٣ نقض . سرقة يكره في الطريق العام .

الواقعة هي سرقة بالاكراه ترك أثر

جروح . العقوبة الواقعة تدخل في

- نطاق المادة ٣١٤ عقوبات . لاجدوى
من الطعن بأن الحكم طبق على المتهم .
المادة ٣١٥ عقوبات بدلا من المادة ٣١٤ .
(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
من ٢٢٣ رقم ١٣٤)
- ٦٧٤ نقض . شاهد . تهرجه . الأخذ
بأقواله . الجدل في ذلك أمام محكمة
النقض . لا يجوز .
(نقض جنائي - ٢٩ يناير سنة ١٩٥١
من ١٨٠ رقم ٨٦)
- ٦٧٥ نقض . شهادة مؤرخة ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٥٠ بأن الحكم ختم منذ يوم
٢١ منه . لاجدوى منها للطاعن
مادام هو لم يطلب الاطلاع على الحكم
إلا يوم ٢٤ ديسمبر .
(نقض جنائي - ٢١ مايو سنة ١٩٥١
من ٨٩٥ رقم ٣٧٠)
- ٦٧٦ نقض . الشهادة التي يستدل بها على
أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني .
يجب أن تكون على السلب . مثال .
الشهادة غير مجد في الطعن بعدم ختم
الحكم في الميعاد .
(نقض جنائي - ١٩ مارس سنة ١٩٥١
من ٢٥٩ رقم ١٧٠)
- ٦٧٧ نقض . صدور حكمين نهائيين في دعوى
واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى .
وجوب نقض الحكمين وتطبيق القانون
على واقعة الدعوى .
(نقض جنائي - ١٠ أبريل سنة ١٩٥١
من ٧٤٥ رقم ٣٠٧)
- ٦٧٨ نقض . الطعن في حكم لعدم بيانه
- أسباب الرأفة . لا يقبل .
(نقض جنائي - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ١٣٥٨ رقم ٦٠٠)
- ٦٧٩ نقض . الطعن بطريق النقض . شرطه .
أن يكون الحكم المطعون فيه منياً
للخصومة كلها أو بعضها . عدم توافر
هذا الشرط يجعل الطعن غير جائز .
المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .
(نقض مدني - ٦ مارس سنة ١٩٥١
من ١٤٦٦ رقم ٦٤٤)
- ٦٨٠ ١ - نقض . الطعن بطريق النقض .
من يحق له الطعن ؟ عدم جواز الطعن
من لم يكن طرفاً في الحكم المطعون
فيه . مثال .
٢ - نقض . الأحكام التي يجوز فيها
الطعن بالنقض . حكم صادر من محكمة
ابتدائية هيئة استئنافية بعد العمل
بقانون المرافعات الجديد . جواز
الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت
الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً
وسارت مرحلة أمام محكمة ثاني درجة
في ظل قانون المرافعات القديم .
المادتان ١ ، ٢٥٤ من قانون المرافعات
الجديد .
٣ - استئناف . الخصوم في الاستئناف .
عدم جواز اختصاص من لم يكن خصماً
في الدعوى أمام محكمة أول درجة .
مثال . شخص رفضت محكمة أول
درجة قبول تدخله في الدعوى . اختصاص
أمام محكمة ثاني درجة غير جائز .
لا يغير من هذه القاعدة أن يكون حق
الاعتراض على الحكم أو لديه ما يدحض

به الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ٤١٢ مراقبات .

(نقض مدنى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢
س ١٤١٢ رقم ٦٢٥)

٦٨١ نقض . الأحكام الصادرة من المحاكم

الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام
المحاكم الجزئية . قاضى الأمور المستعجلة .

الطعن فيها عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم

بقانون بإنشاء محكمة النقض . دعوى

مستعجلة أقامها المطعون عليه بوصفه

مستأجراً على الطاعن . مجلس بلدى .

طالباً بالحكم بصفة مستعجلة بفض

الاختتام التى وضعها هذا الأخير على

أبواب العين المؤجرة . دار السينما

والتمثيل . عند انتهاء مدة العقد المبرم

بينهما واسترداد حيازته لها . دعوى

فرعية أقامها الطاعن طالباً بالحكم

بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من

العين وبالتسليم استناداً إلى أن العقد

المبرم بينهما هو ترخيص فى استغلال

مرفق عام . الحكم بفض الاختتام

وبرد الحيازة للطعون عليه وفى

الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص

تأسيساً على أن العين المؤجرة وهى

من قبيل المرافق ذات الصفة التجارية

أو الاقتصادية لا تعتبر مرفقاً عاماً

وأن دعوى الطرد إنما تختص بنظرها

المحكمة الابتدائية المنوط بها تطبيق

أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

الطعن على الحكم بالخطأ فى تكيف

العلاقة القانونية بين الطرفين أو

اعتبرها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها

فى حقيقتها ترخيص فى مرفق عام .

هذا الخطأ بفرض حصوله ليس سبباً

للطعن فى الحكم عملاً بالمادة ١٠ من

المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء

محكمة النقض وبقانون رقم ١٢١ سنة

١٩٤٧) .

(نقض مدنى — ١٠ مايو سنة ١٩٥١

س ٦٠٤ رقم ٢٦١) .

٦٨٢ — نقض . حكم صادر من محكمة

الاستئناف المختلطة . الطعن فيه

بطريق النقض . غير جائز . لا يغير

من هذه القاعدة صدور الحكم المختلط

على خلاف حكم نهائى سبق صدوره

من محكمة وطنية .

(نقض مدنى — ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

س ١٤٠٢ رقم ٦٢٢)

٦٨٣ نقض . حكم غير نهائى . الطعن فيه

بطريق النقض . لا يجوز .

(نقض جنائى — ٨ يناير سنة ١٩٥١

س ١٧ رقم ١٦) .

٦٨٤ نقض . حكم فى مخالفة تنظيم . الطعن

فيه بطريق النقض . لا يجوز .

(نقض جنائى — ٨ يناير سنة ١٩٥١

س ١٩ رقم ١٩) .

٦٨٥ نقض . حكم غير منه للخصومة . عدم

جواز الطعن .

(نقض جنائى — ١٦ يناير سنة ١٩٥١

س ١٧٢ رقم ٧٤) .

٦٨٦ نقض . حكم من محكمة عسكرية قبل

صدور القانون الذى رفعت بموجبه

الأحكام العرفية . الطعن فيه بطريق

النقض . لا يجوز .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٢٨ رقم ١٣٩) .

٦٨٧ . نقض . حكم صادر في مخالفة . لا يجوز
الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض جنائي - ٢١ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٧٦ رقم ١٨٣) .

٦٨٨ . ١ - نقض . خطأ مادي في ذكر اسم
محام عن متهم بدلا من اسم المحامي
الذي حضر عنه . لا يقدح في سلامة
الحكم .

٢ - دفاع . متهمان بمنحة . تولى
محام واحد للدفاع عنهما حتى مع تخالف
المصلحة . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ٨ يناير سنة ١٩٥١
س ٢١ رقم ٢١) .

٦٨٩ . نقض . الدفع بعدم قبول الدعوى
أمام محكمة النقض لعدم جواز تحريكها
عن المدعى المدني . عدم حصول الدفع
بذلك أمام محكمة الموضوع . غير ظاهر
لا في عريضة الدعوى ولا في الحكم
أن واقعة الدعوى ليست بمنحة . لا يقبل
هذا الدفع .

(نقض جنائي - ٢٠ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٦٥ رقم ١٧٧) .

٦٩٠ . نقض . الدفع بطلان الاجراءات أمام
محكمة الدرجة الأولى لاستجواب المتهم
دون طلب منه . عدم التمسك به أمام
المحكمة الاستئنافية . لا يجوز إثارتها لدى
محكمة النقض .

(نقض جنائي - ٢٢ يناير سنة ١٩٥١
س ١٧٧ رقم ٨٠) .

٦٩١ . نقض . الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض بقيام حالة الدفاع الشرعي .
لا يجوز مادام الحكم ليس فيه ما يفيد
قيام هذه الحالة .

(نقض جنائي - ٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٤٠ رقم ١٤٨) .

٦٩٢ . نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ
العمل بقانون المرافعات الجديد ،
من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية
في قضية ليست من قضايا وضع اليد
وفي غير مسألة اختصاص مما نص عليه
في المادة العاشرة من المرسوم بقانون
بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق
النقض . لا يقبل عملا بالمادة المذكورة .
المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات الجديد
التي أجازت الطعن في أحكام المحاكم
الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام
محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال
المنصوص عليها في المادة العاشرة من
المرسوم بقانون سالف الذكر . هذه
المادة أوجدت سبيلا للطعن في تلك
الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن
ثم يسرى في هذه الحالة حكم المادة ٣/١
من قانون المرافعات الجديد . عدم
جواز تطبيق المادة ٢٥٤ سالف الذكر
على الطعن لصدور الحكم المطعون
فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات
الجديد (المادة ١٠ من المرسوم بقانون
بإنشاء محكمة النقض والمادتين ٣/١
و ٢٣٥ من قانون المرافعات الجديد) .
(نقض مدني - ٣١ مايو سنة ١٩٥١
س ٦٦٩ رقم ٢٧٧) .

٦٩٣ . ١ - نقض . طعن . خصوم . شفعة .

الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . طعن من شفيع . إعلانه جميع هؤلاء الخصوم . دفع بعدم قبول الطعن . قوامه أن الشفيع كان يعلم قبل رفع الدعوى أن المشفوع منه ليس هو وحده المشتري للعقار المبيع له بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء فكان يتعين عليه اختصاصه في الطعن . عدم سبق اختصاص الشريك المشار إليه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الدفع على غير أساس . (المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

٢ — شفعة . إخبار المشفوع منه الشفيع في أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشتري بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء عينه . عدم اختصاص الشفيع المشتري الآخر استنادا إلى أن شراؤه صوري . حكم بعدم قبول دعوى الشفعة . إقامته على أن دعوى الشفعة كي تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري معا مهما تعددا وأنه لا يعني الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتريين . ادعاء أن المشتري هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفا في الخصومة . ماقرره الحكم صحيح في القانون . ادعاء الشفيع أن المشتري الآخر صوري . لا يصلح مبررا لعدم غناصته . الطعن

على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

(نقض مدني — ١٠ مايو سنة ١٩٥١ س ٦١٩ رقم ٢٦٦) .

٦٩٤ نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل عملا بالمادة المذكورة . المادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد التي أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر . هذه المادة أوجدت سيلا للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم المادة ١/٣ من قانون المرافعات الجديد . عدم جواز تطبيق المادة ٢٥ سالف الذكر على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولا عبرة بتاريخ إعلانه . (المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادتان ١ / ٣ و ٢٥ من قانون المرافعات الجديد) .

(نقض مدني — ٥ أبريل سنة ١٩٥١ س ٤٦٠ رقم ٢٣٤) .

٦٩٥ ١ — نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . عدم حصوله في الخمسة عشر

يوماً التالية للتقرير به لمانع قهرى كان قائماً قبل انتقال المحضر للإعلان بحيث لو كان قد انتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن لاستحال عليه الاعلان . يكون للطاعن الحق فى الاعلان فى خلال مدة أخرى إلى خمسة عشر يوماً من تاريخ زوال المانع . عدم قيام الطاعن بالاعلان فى خلال هذه المدة . يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً . مثال . (المادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .

٢ — نقض . طعن . حكم استئنافى . استناده إلى أسباب الحكم الابتدائى بالإضافة إلى أسبابه . وجوب تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائى . كون الحكم الاستئنافى قد أورد تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائى لا يعنى عن تقديم هذه الصورة .

(المادة ١٨ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .

(نقض مدنى — ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٤٠ رقم ٢٢٩) .

٦٩٦ نقض . طعن . الحكم المطعون فيه . تعديله لمصلحة عليه فى الالتئام المرفوع منه . الحكم يعتبر غير قائم . للطعن المرفوع عنه يكون غير مقبول .

(نقض مدنى — ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤٣٨ رقم ٢٢٨) .

٦٩٧ نقض . طعن . إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن فى مكتب عام . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المطعون عليه قد اتخذ مكتب المحامى الذى أعلنه

فيه بتقرير الطعن موثقاً مختاراً له . الثابت من الأوراق الرسمية المقدمة من الطاعن أن المطعون عليه اتخذ أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثانياً درجة مكتب محامى آخر موثقاً مختاراً لا يكون الطاعن قد أعلن طعنه إلى المطعون عليه خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به . بطلان الطعن . (المادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .

(نقض مدنى — ١٩ أبريل سنة ١٩٥١ م ٥٨١ رقم ٢٥٤) .

٦٩٨ ١ — نقض . طعن . حكم جاسم لأساس النزاع فى الدعوى . جواز الطعن فيه استقلالاً . مثال . المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ — مواد حسية . دعوى حساب بين قاصر ووصية والمشرف على الوصى . مجاوزة المحكمة الحسية سلطتها بالحكم على المشرف بوصفه مديراً للشركة بتعديل دفاتر الشركة على أساس معين وتصفية حساب القاصر على هذا الأساس مع منازعة مدير الشركة فى ذلك . جواز الطعن فى الحكم وفقاً للمادة ١٠٠ من قانون المحاكم الحسية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ على اعتبار أنه صادر فى دعوى حساب وإن كانت المحكمة الحسية قد جاوزت سلطتها بالقضاء على المشرف بوصفه مديراً للشركة .

٣ — اختصاص نوعى . مجاوزة المحكمة الحسية اختصاصها النوعى بالفصل فى خصومة مدنية غارضة عن ولايتها .

هو اختصاص متعلق بالنظام العام والمحكمة النقض عند نظر الطعن المرفوع إليها عن حكم المحكمة الحسنية في هذه الحالة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة المذكورة فيما جاوزت فيه اختصاصها . مثال .

(نقض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٩٦ رقم ٦٥٥) .

٦٩٩ نقض . طعن . المحامي المقرر بالطعن بالنقض قد قرره بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن . وجوب إيداع التوكيل الصادر إلى موكله حتى تستطيع محكمة النقض معرفة حدود الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أم لا . عدم تقديم هذا التوكيل يبنى عليه وجوب قبول الطعن شكلاً لتقريره من غير ذي صفة .

(نقض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٩٥ رقم ٦٥٤) .

٧٠٠ نقض . طعن . سبب جديد . عدم جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام . مثال .

(نقض مدني — ٣١ يناير سنة ١٩٥٢
س ١٢٧٦ رقم ٥٥٦) .

٧٠١ ١ — نقض طعن . قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الأحكام الصادرة من دائرة الإيجارات تطبيقاً لهذا القانون . الطعن فيها بطريق النقض . غير جائز . المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٢ — نقض . طلب تعويض . ليس

من المنازعات التي نص قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تنظيمها . الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض جائز وفقاً للمادة ٢٥ من قانون المرافعات .

٣ — نقض . سبب جديد . القول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ قضى في طلب التعويض مع أن هذا الطلب هو من اختصاص جهة القضاء العادي . لا يصح التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — حكم . تسببه . القضاء بالتعويض دون بيان عناصر الضرر . قصور يعيب الحكم .

(نقض مدني — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٨٧ رقم ٦٥٢)

٧٠٢ ١ — نقض . ميعاد الطعن بطريق النقض . كيفية احتسابه . مصادقة آخر الميعاد عطلة رسمية . وجوب امتداده لليوم التالي . المادتان ٢٣ ، ٢٨ من قانون المرافعات .

٢ — حراسة . إجراءات تقاضى . إقامة الحارس دعوى للبطلية ببيع العقار عن مدة حراسته . عدم منازعة الخصوم في صفته . انتهاء الحراسة أثناء سير الدعوى . حقه في السير في الدعوى يبقى قائماً . لا يغير من ذلك أيلولة ملكية العقار المطالب ببيعها إلى أحد الشركاء بمقتضى القسمة .

٣ — حكم . تسببه . تناقض . قضاؤه بإلزام الحارس ببيع العقار في مدة

معينة باعتباره مستغلا استغلا كاملا.
قضاؤه بثلك ربيع هذا المقار عن
نفس المدة لمن وقع في حصته بمقتضى
القسمة تأسيساً على أنه لم يكن مستغلا
استغلا كاملا . عدم تبريره اختلاف
التقدير في كلتا الحالتين . بطلان بسبب
الحكم .

(نقض مدنى - ٦ مارس سنة ١٩٥٢
س ١٤٣٦ رقم ٦٣٤) .

٧٠٣ نقض . عدم تمسك المتهم أمام محكمة
الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
ليس فى الحكم ما يدل على قيام هذه
الحالة . الطعن فى الحكم لعدم تعرضه
لبحثها . لا يقبل .

(نقض جنائى - ٢٦ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٨٨ رقم ١٩٢) .

٧٠٤ نقض . عدم توصل المحكمة إلى معرفة
تاريخ اليوم أو الشهر الذى حدثت
فيه الواقعة . متى لا يستوجب نقض
الحكم .

(نقض جنائى - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥٤ رقم ٥٨٥) .

٧٠٥ نقض . عدم وجود توقيع على أسباب
الطعن . عدم إمكان الوقوف على من
صدرت منه وصفته فى تقديمها . عدم
قبول الطعن شكلا .

(نقض جنائى - ١٦ يناير سنة ١٩٥٠
س ١٧٢ رقم ٧٥) .

٧٠٦ ١ - نقض . مبدأ عدم جواز أن
يعتار الطاعن بسبب تظلمه . حدوده
فيا يتعلق بالطعن بطريق النقض .
مقدار العقوبة . وصف الأفعال قانونا .

لا يدخل فى نطاق هذا المبدأ .

٢ - رافة . تخوف المتهم أو توهمه
غير المبني على أسباب معقولة . لا مانع
من الاعتبار به فى أخذه بالرافة .

(نقض جنائى - ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٥١ رقم ٥٧٧)

٧٠٧ ١ - نوادى . تطبيق القوانين الخاصة
بالتودى نادى الفرسان الجوكرى كلوب .

٢ - حكم . قرارات السلطة الإدارية
للسادى . متى يجوز طلب تعويض
عنها .

(استئناف مصر - ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١
س ٩١٦ رقم ٣٨٦) .

٧٠٨ نيابة . قرارها بتقديم جنابة لقاضى
التحقيق ثم صيرورة الاختصاص لفرقة
الانهام . الدعوى محالة ولو لم يعلن
المتهم بقرار النيابة .

(غرفة الاتهام بأسيوط - ٢ مارس
سنة ١٩٥٢ س ١١١ رقم ٦٤) .

٧٠٩ ١ - نيابة عمومية . اختصاصها فى مد
الحبس . غير جائز .

٢ - نيابة عمومية . لا يجوز لها تدب
قاضى التحقيق لإجراء ما .

٣ - قاضى تحقيق . اختصاصه .
يتحدد بمكان الجريمة أو محل إقامة
المتهم أو محل القبض عليه . اختصاصه
من النظام العام .

(غرفة الاتهام بأسيوط - ٢ ديسمبر
سنة ١٩٥١ س ١٠٦ رقم ٦٢) .

٧١٠ ١ - نية القتل . مجرد استعمال سلاح
قاتل وإصابة الجنى عليه فى مقتل .

من لا يكتفى لإثبات نية القتل .
استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى
أن المتهم قصد القتل . مجرد قول المجنى
عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني .
لا يقيد المحكمة في استخلاص هذا
القصد .

٢ - دفاع . محام . حريته في القيام
بمهمة الدفاع . حضور محام عن المتهم
وإدلاؤه بما لديه من دفاع . النعى على
الحكم بإخلاله بحق الدفاع . لا يقبل .
(نقض جنائي - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١٣٤٩ رقم ٥٧٥) .

(هـ)

٧١١ ١ - هبة . حكم . تسييه . قضاؤه
برفض دعوى أقامها مورث الطاعن
بطلب بطلان عقد رسمي صادر منه إلى
المطعون عليها الأولى ببيع منزل على
أساس أن هذا العقد في حقيقته وصية .
أقامته على أن التصرف هو عقد بيع
صحيح ناجز وليس ما يمنع قانوناً أن
يكون الثمن مشروطاً وفاؤه كإيراد
مرتب لدى حياة البائع وأنه بفرض
أن الثمن منعدم فالعقد يظل صحيحاً
لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد
رسمي . إغفاله طلب الطاعن حالة
الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن أجرة
مثل المنزل تؤيد على الإيراد المقرر
مدى حياة البائع كقابل البيع .
لا يبطله . الطعن عليه بالقصور وبمخالفة
القانون . على غير أساس .

٢ - هبة . حكم . تسييه . هبة المنقول
المستترة في صورة عقد بيع . مجرد
الإيجاب والقبول يكتفى لانعقادها

وانتقال ملكية المنقول الموهوب دون
حاجة إلى تسليم الشيء الموهوب .
وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة
نية المتصرف لا يغير من هذا النظر .
حكم برفض دعوى أقامها مورث الطاعن
بطلب بطلان عقد بيع منقولات صادر
إلى المطعون عليها الثانية على أساس أن
العقد في حقيقته وصية . إقامته على أن
التصرف هو هبة مستترة في صورة
عقد بيع . تحدث الحكم عن توافر
ركن القبض في التصرف . تزيد .
الخطأ فيه لا يبطله .

٣ - اختصاص . هبة . مسائل الهبة
في نظر الشارع . ليست كلها من مسائل
الأحوال الشخصية ولا هي كلها من
الأحوال العينية . الهبة محكومة بقانونين .
القانون المدني فيما أورده من أحكام
لها بالذات مكملة بالأحكام العامة
للالزامات وقانون الأحوال الشخصية
في غير ذلك من مسائلها . القبض كركن
لانعقاد الهبة المفرغة في محرر رسمي
أو في صورة عقد آخر . لم يشترطه
القانون المدني على خلاف الشريعة
الإسلامية . حكم . تسييه . تقريره أن
العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى
هو هبة أفرغت في قالب رسمي لذلك
العقد الصادر إلى المطعون عليها الثانية .
هو هبة مستترة في صورة عقد بيع
وأن الهبة تصح قانوناً إذا عملت
بعقد رسمي أو صيغت في صورة عقد
بيع . الطعن عليه بمخالفة القانون
استناداً إلى أنه إذ تعرض لصحة الهبة
قد جاوز اختصاصه . على غير أساس

(و)

٧١٥ وصف التهمة . إضافة واقعة جديدة إلى

الواقعة المرفوعة بها الدعوى .
لا يصح . مثال .

(قض جنائي - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠٤ رقم ٤٢٧)

٧١٦ ١ - وصف التهمة . الزيادة في بيان

الطريقة التي حصلت بها واقعة التزوير
كما تضمنها أمر الإحالة . لا يعد تغييرا
في وصف التهمة .

٢ - تزوير معنوي . إعداد المتهم

الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة
المطعون بتزويرها وتقديمها لنسخ صورة
منها . مخالفة الصورة الرسمية للأصل
الثابت . ذلك معناه وقوع التزوير
حال التحرير . كون الصورة نقلت من
أصل مزور مثل تحريرها . لا يهم .

٣ - تزوير في أوراق رسمية . ركن

الضرر . توافره بمجرد العبث بها .

(قض جنائي - ٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٨٠ رقم ٣٥٧)

٧١٧ وصف التهمة . سلطة المحكمة في تعديله .

حدها .

(قض جنائي - ٤ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٠١ رقم ٤٢١)

٧١٨ وصف التهمة . حق محكمة الجنايات في

تغيير وصف الأفعال المبينة في أمر
الإحالة . حده . تغييرها وصف التهمة

في الحكم باعتبارها أحد المتهمين فاعلا

في جناية القتل وشريكا في جناية الشروع

والآخر فاعلا في الشروع وشريكا في

القتل مع إحالتها إليها بتهمة القتل

متى كان الطاعن لا يشير نزاعا متعلقا
بالأحوال الشخصية .

٤ - هبة . محكمة الموضوع . تحصيلها

فهم الواقع في الدعوى . عدم تقيدها
برأى الخصوم في بحثها عما يجب تنزيله

من أحكام القانون على هذا الواقع .

حكم . تسببه . تقريره أن العقد

الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو

هبة مع أنها لم تقل بهذا الوصف .

لا يعيبه . (المادة ٤٨ مدني قديم

و ١٠٣ مراسلات قديم و ١٦ من

لائحة ترتيب المحاكم) .

(قض مدني - ٥ ابريل سنة ١٩٥١

س ٤٠٩ رقم ٢٢٠) .

٧١٢ هناك العرض . فعل قاضح . الفرق

بينهما .

(قض جنائي - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

س ١١٩٤ رقم ٥٠٤) .

٧١٣ هناك عرض . حكم . تسببه . هناك

عرض بالقوة . إدانة المتهم . عد

استظهار ركن الاكراه مع دفع المتهم

بأن الأفعال المنسوبة إليه وقعت

برضاء المجنى عليه . قصور .

(قض جنائي - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

س ١٥٥٣ رقم ٦٩٦) .

٧١٤ هيئات البوليس . القانون رقم ١٤٠

لسنة ١٩٤٤ . تضمنه أحكاما عامة

تسرى على جميع هيئات البوليس

وأخرى خاصة بطوائف دون غيرها .

المادتان ١٠ و ١١ منه خاصتان بضباط

البوليس وحدهم .

(القضاء الإداري - ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

س ٥٤ رقم ٣٩) .

- ٧٢٣ وصى . لا يكفى أن يكون قديرا على إدارة أموال القاصر . لابد من توافر الناحية العاطفية لدى الوصى .
(استئناف مصر (أحوال شخصية) - ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ م ٩٢٢ رقم ٣٩٠)
- ٧٢٤ وصية . الأوراق المسوغة لسباع الدعوى بها . تطبيق المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .
(المحكمة العليا الشرعية بالقاهرة - ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ م ١٢٣ رقم ٧٠)
- ٧٢٥ وصية في صورة عقد بيع . استخلاص المحكمة من أوراق الدعوى استخلاصا سائغا أن إرادة المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون .
(قضى مدنى - ٦ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٤٤٠ رقم ٦٣٥)
- ٧٢٦ ١ - وضع يد . دعوى بطلب منع تعرض في مظل . حكم برفضها . إقامته على أن ترك المظل كان من قبيل التسامح من جانب البائع للدعى عليه إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه . في هذا وحده ما يكفى لحمل الحكم لانه بذلك يكون قد تنفى نية التملك عن وضع يد المدعى . استطراده بعد ذلك إلى القول بأن التسامح لا ينشئ حقا ولا تكتسب صفة الارتفاق . تزيد لا يضره . النعى عليه الخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أنه إذ تصدى للبحث في التسامح على النحو المشار اليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . غير متبع (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)
- العمد والشروع فيه . ذلك في حدود حقا .
(قضى جنائى - ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٠٥ رقم ١١٥)
- ٧١٩ وصف التهمة . متهم بشروع في قتل مع آخر . إسناد التهمة إلى كل منهما أنه أطلق عيارا ناريا . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر في العيارين دون لفت الدفاع . نقض الحكم . لا يؤثر في ذلك قوله إن التهمة المستندة اليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التى أوقعتها عليه متى كانت قد تأثرت في استخلاص نية القتل بالواقعة الجديدة .
(قضى جنائى - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٦ رقم ٥٠٩)
- ٧٢٠ وصف التهمة . محاكمة المتهم بتهمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فتسبب في قتل شخص . استظهار أن ركن الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة . هذا بيان وتحديد لعناصر التهمة .
(قضى جنائى - ٨ مايو سنة ١٩٥١ م ٨٨٦ رقم ٣٦١)
- ٧٢١ وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع في القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة ضرب . يصح .
(قضى جنائى - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٤٤ رقم ٦٧٢)
- ٧٢٢ وصف التهمة . للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانونى الصحيح .
(قضى جنائى - ٩ ابريل سنة ١٩٥١ م ٧٣٨ رقم ٣٠٠)

٢ - نقض الأحكام الصادرة قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من المحاكم الابتدائية هيئة استئنافية في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد . الطعن فيها بطريق النقض وفقا للمادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض . غير جائز إلا لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله . صدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض استنادا إلى أنه أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ أغفل الرد على طلبه انتقال المحكمة للمعينة أو أنه خالف مبادئ الحكم التمهيدى السابق صدوره من نفس المحكمة بأحوال الدعوى على التحقيق . لا يقبل (المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

٣ - نقض . التمسك بالمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض . غير جائز متى كان الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى هو حكم تمهيدى لم يفصل فصلا قاطعا في أى وجه من أوجه النزاع فيها (المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض) .

(نقض مدني - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١ م ٨٠٤ رقم ٣٣٦) .

٧٢٧ وقف . استحقاق فيه . جمل الوقف المرتب الطبقات المعتر أوقافا متعددة على فريقين مع انتقال نصيب الفريق الأول بانقراضه إلى الفريق الثاني . وفاة آخر الفريق الأول عتيا . عودة إلى من في طبقت الخاصة لا العامة .

تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
(المحكمة العليا المصرية بالقاهرة - ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠ م ١٣٥ رقم ٧١) .

٧٢٨ ١ - وقف . حكم . تسييه . قضاؤه برفض دعوى ناظر وقف بتبعية عين للوقف . إقامته على أن حجة الوقف لا تنطبق على العين . ما ورد بأسبابه عن وضع يد المدعى عليه على العين إنما كان تقريراً للواقع . عدم ترتيبه على ذلك تملك المدعى عليه بوضع اليد المدة المكسبة للملكية . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور استنادا إلى أنه أغفل بيانا جوهريا موصفا وضع يد المدعى عليه . في غير محله . المدعى عليه بحسبه إنكار دعوى الوقف فإن عجز الوقف عن إثبات مدعاه كانت دعواه واجبة الرفض .

٢ - وقف . ناظر الوقف لا يملك أن يعزف أعيانا إلى الوقف استنادا إلى مجرد عبارة واردة في إيصال إيجار بأن الأعيان المؤجرة جارية في الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لا تشملها . حكم . إطراره ما ورد بهذا الإيصال . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا من أن العين لا تشملها حجة الوقف . لا مسخ ولا قصور .

٣ - وقف . حكم . تسييه . قضاؤه برفض تبعية عين لوقف . إقامته على أن وصف الأعيان الواردة في الحجة لا ينطبق عليها . لا مخالفة في ذلك للمادة ١٩ من قانون العدل والإنصاف

٤ — وقف . محكمة الموضوع من حقها أن لا تقيم وزناً لأية ورقة لا تظمن إليها متى ظهر لها بجلاء من ظروف الدعوى عدم صحتها . مثال . تمويلها في قضائها على ما ورد بسجل المحكمة الشرعية عن بيان العين الموقوفة دون ما ورد عنها بالحجة المقدمة من الطاعنين . لا مخالفة فيه للقانون .

٥ — وقف . محكمة الموضوع . تقديمها بما يطلبه الخصوم . مثال . دعوى بتبعية عين إلى وقف . الحكم برفضها . إيراد الحكم ضمن أسبابه أن ملكية الوقف بقيت شائعة ولم يرقم دليل على حصول قرز وتجنّب لها . النعى على الحكم أنه لم يقض للوقف بحصة شائعة استناداً إلى هذا الذي قرره . لا يكون له محل ما دام ناظر الوقف لم يعدل طلباته التي أقام الدعوى على أساسها .

٦ — وقف . دعوى . طلبات . تسليم . طلب ناظر الوقف التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف . الحكم برفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصلي . لا مخالفة فيه للقانون (المادتان ١٠٣ و ٢٩٢ مراقعات قديم والمادة ١٩ من قانون العدل والإنصاف) .

(قضى مدنى — ٥ أبريل سنة ١٩٥١ م ٤١٤ رقم ٢٢١) .

٧٢٩ ١ — وقف . قبض ريع حصة . سوء النية . جائز . اعتباره سيء النية من وقت علمه بالعيب الذي يشوب سند الاستحقاق . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه في خصوص

استحقاق الثمار .

٢ — حكم . تسببه . حسن النية . نفيه بناء على اعتبارات مؤدية إليه . يكفى . الرد على كل حجج الخصوم . لا يلزم .

٣ — سوء النية . اعتبار المستولى على الريع سيء النية من تاريخ إعلانه بصحيفة الدعوى المرفوعة عليه من أحد الورثة دون غيره منهم .

٤ — إقرار . تفسيره . موضوعي .
٥ — إقرار . حجته على المقر وورثته من بعده . تعديته إلى غيرهم . لا يصح .
(قضى مدنى — ٣ يناير سنة ١٩٥١ م ١٢١٩ رقم ٥٣٧) .

٧٣٠ ١ — وكالة . الاتفاق على تفويض البنك بالبيع لصالح الحساب الجارى بينه وبين العميل . تأميناً للحساب الجارى .

٢ — وكيل بالعمولة . قطن . تسليمه لتاجر مع إقراض صاحبه مال حتى البيع . لا يلزم اتباع قواعد الرهن المنصوص عليها في م ٨٧ تج) .

(ملغى الكلية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٣٣ رقم ٣٤٦) .

٧٣١ ١ — وكيل بالعمولة . عمل باسمه الخاص . هو المسئول عنه شخصياً .

٢ — بيع العروض بشرط ميعاد الثمن . فسخ البيع في حالة التأخير دون تنبيه .
٣ — فسخ العقد لعدم دفع الثمن يتحول للبائع حق التعويض .

(ملغى الكلية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ٩٣٧ رقم ٣٩٥)

المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

العدد
الأول

السنة الثالثة والثلاثون

سبتمبر
سنة ١٩٥٢

أفضل الناس من عفا عن قدرة . وتواضع عن رفعة . وأنصف عن قوة .
(عبد الملك بن مروان)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة العنصرية
١١ شارع ضريح سعد بالقاهرة

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

١٩٣٦٢

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
٣٦	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٧	حكما صادرا من قضاء محكمة القضاء الإداري
١	حكما صادرا من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الأحوال الشخصية
٥	أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء المخدرات)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الشرعية

بحث انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .

بحث حرية الدفاع والحد منها لحضرة الدكتور عبد السلام ذهني المحامى .

بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .

مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن ديوان الموظفين .

د د رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

د د رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية .

د د رقم ٨١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بحظر استخدام أحد بين الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوظائفهم .

د د رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء جداول جديدة للانتخاب .

د د رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .

د د رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المواد ١٩ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٦ و ٤٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الاجراءات الجنائية .

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات .

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان الاجراءات التي تتبع أمام مجلس الأحكام المخصوص .

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإضافة حكم إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية .

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع .

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية .

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر .

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين .

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٢ بمباشرة هيئة الوصاية السلطات المقررة لذلك بصفته رئيساً للأسرة المالكة .

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات .

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد .

- مرسوم بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٢ باضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ نظام الأحكام العرفية .
- رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٢ بتصويب خطأ في المرسوم بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١ باضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية .
- رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن ديوان الموظفين .
- رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .
- رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة .
- رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن إعفاء شركات الطيران الأجنبية من بعض الضرائب .
- رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .
- رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .
- رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل جداول الوظائف والمرتببات الملحق بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .
- رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٢٥ بشأن الكسب غير المشروع .
- رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى وباضافة حكم وقى .
- رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض إيجار الأماكن .
- أوامر عسكرية ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ .

راغب منا — سليمان البجاني — أحمد السادة — كمال سليم إبراهيم — نصيف زكي

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور
حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن
اسماعيل الهضيبي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١

أول يناير سنة ١٩٥١

دعوى مدنية . تبرئة المتهم على أساس عدم ثبوت
الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . وجوب القضاء
برفض الدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة
المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها
الدعوى العمومية فإنه يكون صحيحاً في
القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض
الدعوى المدنية قبله .

المحكمة

د حيث إن الطعن يتحصل في قول
الطاعنين إن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء
الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض
دعواهم المدنية قبله قد أخطأ : ذلك أن المحكمة
الاستئنافية سلمت في حكمها بملكية الطاعنة الثانية
للمصوغات المضبوطة مع المتهم ثم عادت فقالت
بأنها لا ترى محلاً لبحث أدلة هذه الملكية
بحجة أن ثمة اعتراضات قد تثار بشأن ملكية
الطاعنة بسبب تسرع ضابط المباحث في تسليم

المصوغات إليها قبل أن يتم التحقيق ومن غير
أن تأمر به السلطة المختصة ، كما أن المحكمة
سلمت كذلك بضبط تلك المصوغات مع المتهم
وباضطرابه في الإجابة عن مصدرها اضطراراً
يثبت التهمة عليه ولكنها قالت بأنها لا تقول
على أقواله في تحقيق البوليس لما شاب هذا
التحقيق من عيب الاعتداء على المتهم ذلك
الاعتداء الذي ظهر أثره في تقرير الطبيب
الشرعي ، وخلصت من ذلك إلى أن تضارب
المتهم في رواياته لا يعتبر دليلاً عليه ، لأنه
كان تحت تأثير التعذيب والإرهاب ، وهي في
سبيل اطراح هذا الدليل الهام على الإدانة
قد أغفلت ما صدر من المتهم قبل حصول
الإكراه المزعوم من روايتين متناقضتين عن
مصدر المصوغات . ثم إن الطاعنين قد
عولوا في إثبات التهمة ضد المتهم على أن بعض
المسروقات قد ضبطت معه ، وأنه حاول الهرب
بعد ضبطه ، وأن لزوجته علاقة بسكان الشقة
المجاورة لشقتهم ، وأنها ترددت عليهم ، وأنه
تضارب في أقواله عن مصدر المصوغات
المضبوطة لديه ، وعدم إثباته للملكية النقود
التي ضبطت معه وقدرها مائة وأربعة ونصف
من الجنيهات ، ولكن الحكم قد أسس قضاءه
بالبراءة على قوله بأن المصوغات كانت في يد

٢

أول يناير سنة ١٩٥١

- ١ — عقوبة . تقديرها موضوعي .
ب — إثبات . الاخذ باعتراف منهم على آخر .
من حق المحكمة .

المبادئ القانونية

- ١ — تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة للجريمة التي دين بها مما تختص به محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي أرتأته .
٢ — من حق محكمة الموضوع متى رأت أن اعتراف متهم على متهم جاء صحيحاً ومحلاً لثقتها — أن تأخذ به في إدانة المتهم المعترف عليه .

المحكمة

- وحيث إن الطاعنين الأول والثاني قررا الطعن على الحكم ولكنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما فيكون غير مقبول شكلاً .
• وحيث إن طعن الطاعنين الثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
• وحيث إن هذا الطعن قد بني على أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإخفاء المسند إلى الطاعنين جنحة ينطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ثم أوقع عليهما أقصى العقوبة المقررة فيها وذلك دون أن يبين سبب استعماله لمتنبي الشدة مع الطاعنين ، كما أنه استند في إثبات علمهما بالسرقة إلى اعترافات المتهمين الأول والثاني ضدتهما

المتهم الثاني قبل أن تصل إلى يد المتهم الأول (المطعون ضده) مستنداً في ذلك إلى أن هذا الأخير قد أبدى هذا الدفاع أمام النيابة بعد أن هدأت نفسه واطمأن ، مع أن الثابت بالحكم ذاته أنه كان قد أبدى هذه الرواية ذاتها إلى ضابط المباحث في محضره المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ مما مفاده أن الدفاع الذي أخذ به الحكم قد أبدى في تحقيق البوليس أولاً فلم يكن مبعثه إذن هدوء نفس المتهم واطمئنانه عندما مثل أمام النيابة .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وافية الدعوى واستظهر عناصر الإثبات المقدمة فيها ثم عرض لمناقشتها وفندها وانتهى إلى القول بأنه • تأسيساً على ما تقدم تكون التهمة المسندة إلى المتهم على أي الوضمين قائمة على غير أساس أو هي على الأقل محل شك كبير مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانته والقضاء ببراءته عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات . ومن حيث إنه وقد ثبت ذلك تكون الدعوى المدنية المؤسدة على الدعوى العمومية على غير أساس . ولما كان هذا الذي ذكرته المحكمة — من وجوب رفض الدعوى المدنية في حالة عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية — صحيحاً في القانون ، وكان ما فندت به التهمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها من عدم ثبوت الواقعة المسندة إلى المطعون ضده ، فإن ما يشير الطاعنون في طعنهم لا يكون في واقعة إلا جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها بما لا تصح إثارتها أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ٩٨٧ سنة ٢٠ ق) .

(الثالث) كما تبين أن الأدلة قامت قبل المتهم الرابع (الطاعن الثالث) على إخفاء العجل مع علمه بسرقة من إقرارات المتهمين الأول والثاني والثالث عليه طبقاً للتفصيل الذي أوردته المحكمة ، يؤيد هذا اعتراف المذكور (الطاعن) بأنه كان موجوداً وقت إتمام الصفقة وأنه إنما أخذ خمسة عشر قرشاً ليخرج من فريق المشتري . كما أن الأدلة قامت قبل المتهم الخامس (الطاعن الرابع) من إقرار المتهمين الأول والثاني والثالث عليه كما سبق البيان . ويؤيد هذا ما أقر به من أن المتهمين المذكورين عرضوا عليه شراء العجل ولكنه رفض ، الأمر الذي تستنتج منه المحكمة صدق أقوال المتهمين المشار إليهم فيما أدلوا به في حق هذا المتهم . وحيث إن المتهمين الثالث والرابع والخامس (الطاعنين الثالث والرابع) وإن ثبت عليهم بالسرقه إلا أن الاتهام لم يقدم دليلاً يقطع بأنهم كانوا عاملين بظروفها فيتعين لذلك اعتبار ما أسند إليهم جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ، ولما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة التي يستحقها المتهم في الحدود المقررة للجريمة التي دين بها بما تختص به محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، كما كان من حقها ، متى رأت أن اعتراف متهم على متهم جاء صحيحاً ومحلاً لثقتها ، أن تأخذ به في إدانة المتهم المعترف عليه ، وكان لا تعارض في الفعل بين ما قاله الحكم من ثبوت علم الطاعنين بالسرقه وما قرره من عدم ثبوت علمهما بظرف الاكراه الذي اقترنت به — لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن في واقعه إلا جدلاً موضوعياً مما لا تصح

بالرغم من عدم تأييد هذه الاعترافات بدليل آخر في الدعوى ، هذا إلى أن الحكم بعد أن قال بثبوت هذا العلم في حقهما عاد فقرر بأن الاتهام لم يقدم دليلاً قاطعاً على أنهما كانا يعملان بظروف السرقه .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعنين بأنهم : الأول والثاني سرقاً عجل بقرلتوفيق واصف بطريق الاكراه ... والثالث والرابع ومتهمان آخران أخفوا العجل المسروق مع علمهم بأنه متحصل من جناية سرقه ياكراه . وطلبت عقابهم : الأول والثاني بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات والباقيين بالمادتين ١/٣١٤ ، ٢/٤٤ مكررة . ومحكمة الجنايات أثبتت الواقعة الجنائية على الطاعنين الأول والثاني كما وردت بوصف الاتهام وعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عملاً بالمادة ١/٣١٤ واعتبرت ما وقع من الطاعنين الثالث والرابع جنحة إخفاء أشياء مسروقة بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكررة وحكمت عليهما بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، وكان مما قاله في ذلك : وحيث إن المتهم الأول اعترف اعترافاً مفصلاً بما ارتكب وأن المتهم الثاني أقر بالسرقه وبأنه كان مرافقاً للمتهم الأول ، كما قرر الاثنان بأن المتهمين الثالث ، والرابع والخامس (الطاعنين الثالث والرابع) اشتروا العجل المسروق بثمن بخس وأنهم كانوا يعملون بالسرقه ، كما تبين أن المتهم الثالث أقر بأنه أخفى العجل المسروق في منزله وأنه علم بالسرقه بعد أن اشتراه المتهمان الرابع والخامس (الطاعنان) وآخر قال إنه المتهم السادس ، ورغم علمه بذلك فقد أبقى العجل المسروق في منزله حتى بعد الغروب وهو الوقت الذي تسلمه منه المتهم الرابع (الطاعن

إثارتها أمام محكمة النقض .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣

أول يناير سنة ١٩٥١

محكمة استئنافية . الأصل أنها تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق .

طلب المتهم تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفي . رفضه . لا خطأ .

المبدأ القانوني

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة الشهود . فإذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفي فلم تجبه المحكمة إلى طلبه فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

« حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة أخلت بحقوق الطاعن في الدفاع ، ذلك لأنه طلب إلى محكمة ثاني درجة أن تسمع شهود نفي فلم تجبه إلى هذا الطلب ، وردت عليه بالنسبة إلى بعض الشهود رداً استبقت به ما سيقوله الشهود وحكمت على الشهادة مقدماً على الأساس الذي افترضته ولم تشر بشيء إلى البعض الآخر .

« وحيث إن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر

هي لزوماً لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ، ولذا فإن المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى تأجيل الدعوى لسماع الشاهد الذي طلب سماعه لا تكون قد خالفت القانون . وليس صحيحاً ما يزعمه من أن المحكمة افترضت أقوالاً لشهود لم تسمعهم بل الواضح من الحكم أنها أسسته على ما تبين لها من أوراق الدعوى طبقاً لحقها التحول بمقتضى القانون . »

(القضية رقم ١٠٤٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور إبراهيم خليل بك بدلاً من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

٤

أول يناير سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . وجوب لإثبات توافرها .

المبدأ القانوني

من الواجب على المحكمة أن تتحدث صراحة في حكمها بالادانة من أجل جريمة القتل العمد عن نية القتل وتبين الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها . فإن خلا الحكم من ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه دانه بتهمة القتل العمد دون أن يعرض لنية القتل بحديث ما .

« وحيث إن ما ذكره الطاعن صحيح ، ولما كان من الواجب على المحكمة أن تتحدث صراحة في حكمها بالادانة من أجل جريمة القتل العمد عن هذه النية وتبين الأدلة التي استخلصت منها

المدنية وهي المجنى عليها في جنحة الضرب والمنسوب اليها التوقيع على هذا المستند ، فهذا منها إخلال بحق المتهم في الدفاع .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن محامي الطاعنات تقدم لمحكمة ثاني درجة بمحضر صلح موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب من الطاعنات وأن الاجهاض الذي حصل لها إنما نشأ عن انفعال نفسي انتابها من جراء المشادة التي وقعت وتقرر فيه كذلك تنازلها عن دعواها المدنية قبلهن . وإذ تخلفت المدعية بالحقوق المدنية عن الحضور بالجلسة لم تمن المحكمة بتحقيق ما إذا كانت قد وقعت حقيقة على ذلك المحضر ، بل اطرحت ، وهذا منها إخلال بحق الطاعنات في الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، وقد أرفق هذا المحضر بالطعن .

« وحيث إن الثابت في محضر الجلسة أن محامي الطاعنات، قدم لمحكمة ثاني درجة المستند المشار إليه في وجه الطعن والحكم المطعون فيه رد عليه في قوله « إن المتهمات الطاعنات، قد من محضر صلح مؤرخاً في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ وتقرر فيه المدعية بالحقوق المدنية أنها تتنازل عن جميع حقوقها المدنية وليس لها مطالبة المتهمات بأي شيء ما وقد وقعت بختمها على هذا المحضر — ومن حيث إنها (أي المدعية بالحقوق المدنية) لم تحضر بجلسة اليوم لتقرر بنفسها هذا التنازل كما أنها لم تحضر بوكيل عنها حتى يعتبر هذا التنازل صادراً منها ، ولذلك لا ترى المحكمة اعتبار ما جاء بهذا المحضر ، ويبين من هذا أن

ثبوتها فإن الحكم المطعون فيه إذ خلا من ذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يضمن قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، .

(القضية رقم ١٠٥١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد احمد غنيم بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار) .

٥

أول يناير سنة ١٩٥١

دفاع . تقدم محامي المتهم لمحكمة ثاني درجة بمحضر صلح موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب ، وبتنازلها عن دعواها المدنية . استبعاده اعتماداً على تخلف المدعية بالحقوق المدنية دون تقدير للأثر المترتب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدوره منها . إخلال بحق المتهم في الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان النائب بمحضر الجلسة أن محامي المتهم قدم لمحكمة ثاني درجة محضر صلح موقعاً عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب من المتهم وأن الاجهاض الذي حصل لها إنما نشأ عن انفعال نفسي انتابها من جراء المشادة التي وقعت ، وتقرر فيه كذلك تنازلها عن دعواها المدنية ، ولكن المحكمة تنكبت بتحقيق ما إذا كان هذا المستند صادراً حقيقة من المدعية بالحقوق المدنية ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدوره منها على مصير الدعويين الجنائية والمدنية ، بل اكتفت باستبعاده اعتماداً على تخلف المدعية بالحقوق

المحكمة تنكبت تحقيق ما إذا كان هذا المستند صادراً حقيقة من المدعية بالحقوق المدنية ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدوره منها على مصير الدعويين الجنائية والمدنية ، بل اكتفت باستبعاده اعتماداً على تخلف المدعية بالحقوق المدنية وهي المجنى عليها في جنحة الضرب المنسوب إليها التوقيع على هذا المستند - وفي هذا منها إخلال بحق الطاعنات في الدفاع ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتمين قبوله ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في الوجه الثاني من وجهي الطعن ، .

(القضية رقم ١٠٥٣ سنة ٢٠٠٢ بالهيئة السابقة) .

٦

أول يناير سنة ١٩٥١

دفاع . طلب تأجيل لإعلان شاهد أمام محكمة الجنايات .
رفض بمقولة إن شهادته لن تجدى التهم لكونها متقوضة بأقوال الشهود الآخرين الذين لاشبهة في شهادتهم .
إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات وإن حرص في المواد من ١٧ إلى ٢١ منه على بيان الطريق التي يسلكها المتهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة ، وذلك بأن يطلب إلى قاضي الإحالة الأمر بإعلانهم من قبل النيابة أو يعلنهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم ، بحيث إنه إذا لم يسلك ذلك الطريق فإن

المحكمة تكون في حل من إجابة طلبه أو عدم إجابته ، إلا أن ما رسمه القانون من ذلك إن هو إلا من قبيل التنظيم لإجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنايات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا ولكي ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تتضح براءة البريء دون بقاء الاتهام معلقاً عليه بغير مبرر ، ومع ذلك كله فإن القانون إذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للحاكمات الجنائية التي تقدر حق المتهم في الدفاع والتي من بينها أن المعول عليه فيها بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجر به المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء أكانوا لإثبات التهمة أو نفيها ، على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى جانب ذلك بكافة ما في الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة ، فإذا كان القانون قد خول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الإجراءات أن تقدر وجاهة طلب المتهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لإعلان شهوده فإنما ذلك مفاده أن تقدر ما إذا كان جاداً في طلبه وله مصلحة فيه أو أنه طلب غير جدي كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبيل ، وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة في سماع المحكمة لهم لقام بإعلانهم قبل الجلسة مادام هو قد أعلن لها في الوقت الذي حدده القانون .

مرافعة بعدئذ أشار إلى ما شهد به ذلك الشاهد في التحقيق وقال : « لهذه الشكوك كانت ملتصقة إحضار شاهد النفي ، والمحكمة إذ قضت بإدائته قد أشارت في حكمها إلى هذا الطلب بقولها : « أما استناد المتهم الأول إلى ذلك الذي شهد به إبراهيم السيد عامر في التحقيقات فإن هذا لا يجدي به شيئاً ، لأن شهادة هذا الشاهد منقوضة بشهادة أولئك الشهود الذين لم تبد للمحكمة أية شبهة في صحة شهادتهم على خلاف هذا الشاهد الذي تقدم به المتهم وما يوحى به تقديمه من محاولة تخليصه من التهمة المسندة إليه مما ترى المحكمة معه عدم الاطمئنان إلى صحة هذه الشهادة وأنه من المتعين لذلك اطراحها ، ومن ثم فلم تر المحكمة وجهاً لإجابة طلب المتهم سماع أقوال هذا الشاهد . »

« وحيث إنه وإن كان ما يذهب إليه الطاعن من أن للتمهم الحق في تأجيل نظر الدعوى لسماع شهوده إذا كانت تنظر لأول مرة غير صحيح . ذلك لأن قانون تشكيل محاكم الجنايات قد حرص في المواد من ١٧ إلى ٢١ على بيان الطريق التي يسلكها المتهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة ، وذلك بأن يطلب إلى قاضي الإحالة الأمر بإعلانهم من قبل النيابة أو يعلنهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم ، بحيث إنه إذا لم يسلك ذلك الطريق فإن المحكمة تكون في حل من إجابة طلبه أو عدم إجابته . إلا أن مارسمة القانون من ذلك إن هو إلا من قبيل التنظيم لاجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنايات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا والسكى ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تتضح براءة البرى . دون بقاء الاتهام معلقاً عليه دون مبرر ، مع

وإذن فإن المحكمة إذا بررت رفض طلب المتهم تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئاً لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد لها أية شبهة في صحة شهاداتهم ، وأنها لذلك لا تطمئن إلى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجهاً لإجابة طلب المتهم سماعه ، إذا بررت رفضها بذلك فإنها تكون قد تجاوزت في تقديرها لوجاهة طلب المتهم الحدود المأخولة لها إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية بالحكم بكذب الشاهد على افتراض أنه سيقول ما قاله في التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ، ويكون حكمها قد انطوى على إخلال بحق الدفاع .

المحكمة

« وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان شاهد نفي فلم تجبه إلى هذا الطلب مع أن القضية كانت منظورة لأول مرة ومن حق المتهم طلب التأجيل لإعلان شهوده وفضلاً عن هذا فإن المحكمة قد بررت رفضها لهذا الطلب تبريراً غير مقبول قانوناً .

« وحيث إنه يتبين من الاطلاع على أوراق المحاكمة أن محامى الطاعن تقدم إلى محكمة الجنايات قبل بدء نظر الدعوى بطلب تأجيلها لاستدعاء شاهد نفي فرفضت المحكمة هذا الطلب وسارت في سماعها . ثم إن محامى الطاعن في

فلأن الواقع قد يكون غير ما افترضته المحكمة فيقول الشاهد غير ما قاله في التحقيق فينهار الأساس الذي بنت عليه المحكمة حكمها على شهادته ، وأما عن الأمر الثانى فلأن المحكمة يجب أن تكون مستعدة لتقدير كل ما يجرى أمامها بالجلسة ، إذ المحكمة فى التحقيق الشفهى هى أن يكون القاضى رأيه لا من القول المجرد الذى يصدر عن الشاهد ولكن أيضاً من كيفية أدائه للشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة .

وحيث إنه لذلك تكون المحكمة إذ رفضت سماع الشاهد الذى طلبه الطاعن قد علكت ذلك بما يخالف القانون ، ولذا فإنها قد أخلت بحقه فى الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(ال قضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٧

اول يناير سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع . طلب المتهم لإجراء معاينة وسؤال شاهد . أدانته دون إجابته إلى طلبه أو الرد عليه . تصور .

المبدأ القانونى

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينة مكان إصابة المجنى عليه لتحقيق دفاعه من أن المجنى عليه إنما أصيب من مقذوف عيارين طائشين ، كما طلب إليها مناقشة المأمور فيما أثبتته بمحضره عن أقوال المجنى عليه من أنه ضرب بعضا وبسكين ، ومع ذلك أدانته المحكمة فى جناية الاشتراك فى قتل المجنى عليه دون أن توجيه إلى هذين الطلبين أو ترد عليهما بما يفندهما مع أنهما من طلبات

ذلك كله فإن القانون إذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التى تقدر حق المتهم فى الدفاع والتى من بينها أن المعول عليه فيها بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء أكانوا لإثبات التهمة أو نفيها ، على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى جانب ذلك بكافة ما فى الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة ، فإذا كان القانون قد خول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الاجراءات أن تقدم وجاهة طلب المتهم الذى لم يسلك السبيل المرسوم لإعلان شهوده فإنما ذلك مفاده أن تقدر ما إذا كان جاداً فى طلبه وله مصلحة فيه أو أنه طلب غير جدى كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبيل وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة فى سماع المحكمة لم لقام باعلانهم قبل الجلسة ما دام هو قد أعلن لها فى الوقت الذى حددده القانون .

وحيث إنه متى تقرر هذا فإن المحكمة إذ بررت رفض طلب الطاعن تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذى طلب سماعه لن تجديه شيئاً — لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد لها أية شبهة فى صحة شهادتهم ، وأنها لذلك لا تطمئن إلى ما شهد به فى التحقيق ولا ترى وجهاً لإجابة طلب المتهم سماعه ، إذ بررت المحكمة رفضها بذلك تكون قد تجاوزت فى تقديرها لوجاهة طلب المتهم الحدود المخولة لها إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية بالحكم بكذب الشاهد على افتراض أنه سيقول ما قاله فى التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذى حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ، فأما عن الأمر الأول

التحقيق المنتجة في الدعوى — فان حكمها يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن دفاعه أمام محكمة الموضوع قام على أن المجنى عليه إنما أصيب من مقذوف عيارين طائشين من بين أعيرة كثيرة أطلقت في الهواء في دائرة مكان الحادث واستند في ذلك إلى أن أحداً لم يقل قبل توقيع الكشف الطبي عليه إنه أصيب ، من عيار نارى ، وأن المأمور أثبت في محضره أنه سأله قبل وفاته فأجابه بأنه ضرب بعصا وسكين ، ثم طلب الطاعن إلى المحكمة أن تنتقل إلى مكان الحادث لمعاينة مكان إصابة المجنى عليه بالنسبة إلى مكان السرقة المقول بأن الطاعن كان أحد الجناة فيها ، كما طلب إليها أن تستدعى المأمور لمناقشته فيما أثبتته بمحضره عن أقوال المجنى عليه ، ولكن المحكمة قضت بإداته دون أن تجيبه إلى هذين الطلبين أو ترد عليهما .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه أن محامى الطاعن بعد أن دافع بأن تهمة السرقة ملفقة قال : « وأما إصابة عبده ابراهيم فلا ارتباط إطلاقاً بينها وبين هذه المشادة ومع هذا فاني أرجو انتقال المحكمة لإجراء المعاينة لمعرفة على أى مسافة أصيب عبده ابراهيم من مكان الحادث لأن عبده ابراهيم وإن قال إنه جاء إلى مكان أحمد عبد الحفيظ غير أن هذا الأخير قال إنه لم ير عبده ابراهيم وكذلك أرجو استدعاء حضرة المأمور لمناقشته فيما يراه وماذا قال له

عبده ابراهيم وأصر على طلبه ، والمحكمة قضت في الحكم المطعون فيه بإداته في الاشتراك في قتل عبده ابراهيم محمد وأسست ذلك على أنه ساهم واتفق مع آخرين مجهولين على ارتكاب جناية سرقة بحمل سلاح فاعترضهم عبده ابراهيم فأطلق عليه أحدهم عيارين ناريين قاصداً قتله فأصابه مقذوفهما ونشأت عن ذلك وفاته ، وهذا من غير أن تجيب المتهم إلى ما طلبه بلسان محاميه أو ترد عليه بما يفنده . ولما كان الطلبان المشار اليهما من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى فان إغفال الإشارة اليهما مع عدم إجابة الطاعن اليهما مما يشوب الحكم المطعون فيه بالقصور والإخلال بحقه في الدفاع ويستوجب لذلك نقضه .

« حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، .

(القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٨

أول يناير سنة ١٩٥١

شهود . قرابتهم للمجنى عليه . لاتمنع من الأخذ بأقوالهم .

المبدأ القانوني

إن قرابة الشهود للمجنى عليه لاتمنع من الأخذ بأقوالهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(القضية رقم ١٠٨٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩

أول يناير سنة ١٩٥١

دعوى مدنية . استئناف . طلب تعويض لا يتجاوز قيمته خمسين جنيها . قضاء محكمة الدرجة الأولى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بعد صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات . عدم استئناف النيابة . عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية .

المبدأ القانوني

لما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد والصادر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٩ قد نص في المادة الخامسة منه على وجوب العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، وكان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٦ منه للقاضي الجزئي اختصاصاً نهائياً في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً، وكانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً، فانه متى كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى بالحقوق المدنية تدخل في الدعوى الجنائية طالباً الحكم على المتهم بأن يدفع له تعويضاً قدره ٢١ جنيهاً فقضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - بعد صدور قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد - ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فلم

تستأنف النيابة واستأنف المدعى بالحقوق المدنية، ومع ذلك قضت المحكمة بقبول استئنافه - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ولم يتعرض لما دفعوا به من عدم قبوله، ذلك أن المبلغ الذي يطالب به المدعى، وقدره ٢١ جنيهاً، وإن كان في وقت رفع الدعوى يزيد عن النصاب الجائر للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً، إلا أنه أصبح في ظل قانون المرافعات الجديد أقل من هذا النصاب، وقد صدر حكم محكمة أول درجة في الدعوى بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أي بعد صدور هذا القانون ووجوب العمل به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعنين الأول والثاني بأنهما في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ أتلغا الأشياء المبينة بالمحضر لعبد العظيم محمد زكي (المطعون ضده) وكان ذلك بقصد الإساءة . وقد تدخل المجنى عليه وادعى بحقوق مدنية ضد الطاعنين المذكورين طالباً الحكم عليهما بأن يدفعوا له تعويضاً قدره ٢١ جنيهاً كما أدخل الطاعن الثالث في الدعوى بالطريق المباشر بتهمة الاشتراك مع الطاعنين الأولين بطريق التحريض في هذا الاتلاف وطلب الحكم عليه بالتضامن معهما في مبلغ التعويض . ومحكمة الدرجة الأولى بعد أن أجلت نظر الدعوى عدة مرات سمعتها بجلاسة

والقضاء بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية .

(القضية رقم ١٦٠٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٠

أول يناير سنة ١٩٥١

دعوى مدنية . استئناف المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية . للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه .

المبدأ القانوني

إن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تخويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة بما مقتضاه أن تتصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام محكمة أول درجة وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه لعدم استئناف

٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ثم قضت فيها بتاريخ ٢٠ منه ببراءة الطاعنين ورفض الدعوى المدنية فلم تستأنف النيابة واستأنف المدعى بالحقوق المدنية وقد دفع الطاعنون أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، فقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٩ من إبريل سنة ١٩٥٠ ، بالحكم المطعون فيه ، بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية وإلزام المتهمين (الطاعنين) متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ عشرة جنيهات . ولم تقل شيئاً في خصوص الدفع بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد والصادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٩ قد نص في المادة الخامسة منه على وجوب العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وكان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٦ منه للقاضي الجزئي اختصاصاً نهائياً في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً ، وكانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً . لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أن محكمة الدرجة الأولى نظرت الدعوى المدنية بطلب التعويض وفصلت فيها بعد صدور قانون المرافعات سالف الذكر فلما استأنف المدعى بالحقوق المدنية قضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون من المتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه

النيابة له بحيث يمتنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم المستأنف عليه في الدعوى المدنية - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

المحكمة

وحيث إن مما تعييه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه في رفض دعواها المدنية على أن محكمة ثاني درجة لا تملك التعرض لأركان الجريمة التي رفعت بها الدعوى العمومية على المتهم المطعون ضده ما دام الحكم الابتدائي قد قضى بالبراءة ولم تستأنفه النيابة العمومية حتى ولو بنى ذلك الحكم على أساس خاطيء بمقولة إنه قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه وفرع على ذلك رفض الدعوى المدنية دون أن يبحث من جانبه هو ثبوت وقوع الفعل الضار الذي هو أساس المطالبة بالحقوق المدنية والذي تعتبره الطاعنة مكوناً للجريمة التي رفعت دعواها على أساس مقارفة المطعون ضده لها وهذا منه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله إذ أن استئناف الطاعنة كان يقتضي من محكمة ثاني درجة أن تعرض لبحث أركان تلك الجريمة فإذا ثبت توافرها في حق المطعون ضده كان هذا أساساً للقضاء بالتعويض المطلوب .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم (المطعون ضده) لأنه حاز كحولا نقياً مهرباً من رسوم الإنتاج ، وتدخلت مصلحة الجمارك مدعية بحقوق مدنية . ومحكمة أول درجة قضت بالبراءة وبرفض الدعوى

المدنية فاستأنفت الطاعنة الحكم الابتدائي ولم تستأنفه النيابة والحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي وقال تدعيها لقضائه : وإن هذه المحكمة لا تملك حق التعرض للدعوى العمومية أو مناقشة الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لهذه الدعوى حتى ولو كانت البراءة مبنية على أساس خاطيء ، لأن الحكم قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً بالنسبة للدعوى المذكورة . ومن حيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فقد استبان من مطالعة الحكم أنه بعد أن استعرض الأدلة التي سبقت قبل المتهم ونافقها - انتهى إلى القول بأنه ظالماً قد ثبت وجود مؤامرة من جانب مدير المصنع ومفتش الإنتاج للإيقاع بالمتهم وهما مشرفان على عمله ويدهما أمره فالاتهام لا بد أن يكون محوطاً بالشك خاصة بعد أن احتدم الخلاف بين مفتش الإنتاج والمتهم بسبب بلاغ الرشوة ، ومن ثم فالتهمة قائمة على غير أساس ويتعين لذلك براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات . ويستفاد من ذلك أن الحكم بنى على أساس أن الواقعة مشكوك في صحة إسنادها إلى المتهم ومن ثم يكون طلب التعويض في غير محله ، لأنه لم يثبت أن المتهم ارتكب الفعل الجنائي الذي من أجله تطلب الحكومة الحكم لها بالتعويض ويتعين لذلك رفض الاستئناف مع إلزام المستأنفة بالمصاريف المدنية الاستئنافية . ولما كان يبين من هذا الذي قاله الحكم أن محكمة ثاني درجة اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . وإذن فتى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الجزئية لم تسمع الشهود إلا في غيبة المتهم وأن المحكمة الاستئنافية لم تسمع شهوداً مطلقاً على الرغم من أن المتهم طلب أمامها التصريح له بإعلان شهود نفي فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٦١٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

١٢

أول يناير سنة ١٩٥١

دفاع . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفي أو بطلب إرسال الورقة التي ضبط المخدر ملفوقاً بها إلى التحليل . ليس له أن ينعي على الحكم إغفال ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفي أو بطلب إرسال الورقة التي ضبط المخدر ملفوقاً بها إلى التحليل فليس له أن ينعي على الحكم إغفال ذلك بمقولة إن تحقيق دفاعه كان يقتضيه .

(القضية رقم ١٦١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المستأنف عليه في الدعوى المدنية ، وهذا منها خطأ في تطبيق القانون . ذلك أن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقد قصد إلى تحويل المحكمة الاستئنافية — وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة بما مقتضاه أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كائناً مرفوعتين معاً أمام محكمة أول درجة ومادامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ، أما وهي لم تفعل وأسست حكمها على أن صيرورة الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية نهائياً بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية تمنعها من إعادة بحث الواقعة حتى ولو كانت البراءة مبنية على أساس خاطئ . فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٦١١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهم ابراهيم عوض بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

١١

أول يناير سنة ١٩٥١

محكمة . الأصل فيها أن تبنى على التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم . سماع الشهود واجب مادام ممكناً .

١٣

أول يناير سنة ١٩٥١

قبض . تفتيش . القضاء ببطلانها وتبرئة المتهم .
اعتراف . عدم بيان المحكمة رأيها وحكمها فيه . قصور .

المبدأ القانوني

إن بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها . فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم وكان من بين ما أوردته في أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وحكمها فيه — فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ أن القبض على الطاعن إنما وقع بناء على اعترافه للكونستابل بإحراز المخدر وكان التفتيش بعدها من مستلزمات هذا القبض ، وأن هذا الاعتراف قد تكرر أمام الضابط المحقق ، فهو اعتراف قائم منتج لآثاره ولكن المحكمة قضت ببطلان القبض والتفتيش بناء على أن المتهم لم يكن في حالة تلبس دون أن تتعرض لهذا الاعتراف .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إنها تنحصل فيما قرره

الكونستابل عبد الرؤوف أحمد عيسوى أنه علم من تحرياته الخاصة أن مهربي المخدرات اعتادوا التهريب بطريق السيارات العامة « الأمنيوس » بدلا من قطارات السكة الحديد ، وعلى ذلك توجه يوم الحادث بمفرده إلى موقف السيارات لضبط المشتبه فيهم ، وهناك شاهد المتهم ينزل من الأمنيوس القادم من القاهرة فاشتبه فيه لكونه من أهالى الصعيد واستوقفه وسأله عن اسمه وبلده والجهة القادمة منها فارتبك ، مما زاد في اشتباه الكونستابل فسأله عما إذا كان يحوز مخدرات فاعترف له بأنه يحمل ثلاثة أكياس خشيش ولا يعرف زنتها فاقتاده إلى البندر ، وهناك أبلغ الأمر إلى معاون البوليس الذى حرر محضراً دون فيه أقوال الكونستابل ثم طلب الإذن من النيابة بتفتيش المتهم فأذنت له بذلك على أن يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية فندبت لإجرائه ضابط المباحث فقام بتفتيش المتهم وعثر معه على كمية من الخشيش بلغ وزنها ٨٣٢,٥ جراماً ، و ٥٦ جراماً من الأفيون ومديّة ظهر من التحليل تلوث سلاحها الكبير بمادة الخشيش ومبلغ ١٠٠ قرش ، وقد سأل ضابط المباحث المتهم عن ملكيته للمادة المضبوطة فقرر أنها ملكه وليس لديه معلومات أكثر من ذلك وامتنع عن إبداء أقواله . ولكنه عند ما استجوبه بمعرفة حضرة وكيل النيابة أنكر التهمة وقال إنه لا علم له بما كتب فى المحضر ، ثم تعرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال : « إن المحكمة تستظهر من وقائع الدعوى وما رواه الكونستابل عبد الرؤوف أحمد عيسوى تبريراً لإلقائه القبض على المتهم أن ما أثار شبهته هو مجرد كون المتهم من أهالى الصعيد ، وحيث إنه من المقرر فى هذا الصدد أن القبض بوصفه

الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها وكان من بين ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق . لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد قضت ببراءته من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وتقول كلمتها فيه ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٦١٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤

أول يناير سنة ١٩٥١

١ - تفتيش - الدفع ببطان التفتيش . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

ب - تلبس . قيام حالة التلبس . صحة التفتيش الحاصل في هذه الحالة . مثال .

المبادئ القانونية

١ - الدفع ببطان التفتيش لا يجوز ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذا كان الفصل فيه يستدعي تحقيقاً وبحثاً في الوقائع .

٢ - من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية . فإذا كان الثابت في الحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تنكر في زي

إجراء تصدر به الحرية الشخصية التي كفلها الدستور وأحاطتها الفوانين برعايتها يجب التحرز من الالتجاء إليه ما لم يكن له أساس من الشبهات الجدية التي تنفي بوجود جريمة ما ، أو في القليل تثير ريبة قوية تملئ القبض والذي يؤخذ من وقائع هذه الدعوى لا يبرر قيام مثل هذه الحالة لدى الكونستابل الذي تولى القبض على المتهم فإن مجرد كون الشخص من أهالي الصعيد لا ينهض بإثارة ريبة رجل البوليس حوله ولا يعد مظهرأ خارجياً يدعو إلى الاشتباه في أمره . أما ما أثاره الكونستابل حول اضطراب المتهم فإن هذه الحالة على فرض صحتها لم تعتر المتهم إلا بعد تعرض الكونستابل له رسؤاله عن وجهته ، وغير مستغرب أن يضطرب شخص فاجأه رجل البوليس وأمطره بسيل من الأسئلة عن اسمه وبلده ووجهته وما إلى ذلك فليست هذه الحالة في ذاتها وهي وليدة التعرض للمتهم مما يثير الريبة أو الشبهة ، إذ أن من الطبيعي أن يضطرب من كان في موقف المتهم خاصة وأنه جاهل وواحد على بلد غريب عليه . وحيث إنه من ثم ترى المحكمة أن ما استند إليه الكونستابل لم يكن ليبرر إلقاء القبض على المتهم وبالتالي يكون القبض قد وقع بغير صفة قانونية فهو باطل وينصرف البطلان أيضاً إلى كافة ما استتبع هذا القبض من إجراءات . وحيث إنه بناء على ذلك لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه مادام إذن النيابة بالتفتيش قد أعقب هذا القبض الباطل . ذلك أن استصدار هذا الاذن إنما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض .

ولما كان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر

مروج لأوراق النقود المزعم تقليدها وشهد مقارفة المتهمين إياها ومن بينهم المتهم (الطاعن) وكان متصلاً في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف، ثم فتشوا منزل هذا المتهم — فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية.

المحكمة

« حيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه قد بنى على إجراءات باطلة. ذلك لأن الطاعن قبض عليه وفتش وهو على سلم المنزل الذى ارتكب فيه سواه الجريمة التى دين معهم بها، ثم تلا ذلك تفتيش داره مع أن الإذن الصادر من النيابة لرجال البوليس بالتفتيش لم يذكر به اسمه. وإذن يكون هذا القبض والتفتيش قد وقعا باطلين.

« وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود : أولاً — لأنه لم يتمسك صراحة ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع. ومن المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعى تحقيقاً وبحثاً في الوقائع — لأن الجريمة كان متلبساً بها حين قبض على الطاعن على سلم الدار التى كانت ترتكب تلك الجريمة فيها، ذلك لأن الثابت في الحكم المطعون فيه أن أحد رجال الضبطية وهو الكونستابل سيد صالح الذى كان متسكراً في ذى مروج

لأوراق النقود المزعم تقليدها كان يشهد مقارفة المتهمين ومن معهم لتلك الجريمة وكان متصلاً في الوقت ذاته برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا الطاعن على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف وكان تفتيش منزل الطاعن تابلاً لكل هذه الاجراءات، ومن المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية.

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً،.

(القضية رقم ١٦١٢ لسنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم عوض بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

١٥

٨ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . اعتماد المحكمة على ورقة في الدعوى واطراح شهادة الشهود الذين سمعهم . جائر .

المبدأ القانوني

من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعهم .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل فيما يقوله الطاعن من أن محكمة أول درجة اعتمدت في حكمها الذى أيدته محكمة ثانية درجة لأسبابه على ما أثبتته المحضر في محضره مع أنه لم يقابل الحارس بل قابل المتهم الثالثة هانم محمد حسن

وعملت ذلك بأنها تأخذ بما أثبتته المحضر في محضره المعاصر لوقت الحادث ولا تعول على شهادته وقت الجلسة واعتماد المحكمة على ما أثبتته في محضره يوم الحجز وإغفالها أقواله في الجلسة أمر موجب لبطلان الحكم ، كما أن شيخ البلد شهد أمام المحكمة قائلاً إن الطاعن والحارس لم يكونا موجودين ولما يقابلا المحضر وأن الحارس حضر بعد انصراف المحضر وسأله عنه وقال له إن الكيس موجود فذهب شيخ البلد وعابته وقد أغفلت محكمة أول درجة الرد على ذلك فاذا ما ثبت أن المحضر لم يقابل الحارس ولم يطلب منه المحجوزات فإن نية التبيد تنقضي .

« وحيث إن من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعهم فلا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه ، لأنه جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ، أما ما يقوله من أن المحكمة لم ترد على أقوال شيخ البلد فإن الحكم بإدانة الطاعن يتضمن الرد عليها .

« وحيث إنه لما يتقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٢٨٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٦

٨ يناير سنة ١٩٥١

نقض . حكم غير نهائي . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إنه لما كان المتهم يستفيد من استئناف

النيابة للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنفه هو ، فانه متى صدر حكم غيابي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإصدار المتهم في جريمة اشتباه - فإن حق المتهم في المعارضة يكون قائماً ويكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز لأنه لم يصبح نهائياً بعد .

المحكمة

« حيث إن النيابة تقول في هذا الطعن المقدم منها إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه وجد في حالة اشتباه بأن حكم عليه أكثر من مرة لارتكاب جرائم الاعتداء على المال فقد سبق الحكم عليه بالحبس في جريمتي سرقة ، وقد قضت محكمة أول درجة غيابياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، فعارض المتهم في هذا الحكم فقضت المحكمة بتعديله والاكتفاء بإصدار المتهم مشبوهاً ، فاستأنفت النيابة مستندة إلى أن الحكم المستأنف قد صدر عن وقائع سبق أن حكم على المتهم من أجلها بالإصدار مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . وقد قضت المحكمة الاستئنافية ، بحكمها المطعون فيه ، بعدم جواز هذا الاستئناف تأسيساً على ما جاء بالفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن الحكم بالإصدار يكون غير قابل للطعن تجاه حكمها مخالفاً للقانون ، ذلك أن تطبيق هذا النص إنما يحلله عدم جواز الطعن في مثل هذا الحكم موضوعاً أما إذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون فإن الحكم تسري عليه حيثئذ القواعد

نصت المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ صراحة على ذلك .

المحكم

« حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون لقضائه بتشديد العقوبة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم لأن القاعدة القانونية هي أن المعارضة وإن أدت إلى إعادة نظر الدعوى من جديد إلا أن هذا الحق خوله القانون لصالح المتهم فلا يجوز أن يضار به إن لم يستفد منه .

« وحيث إن مآثره الطاعنة صحيح إذ تبين من مطالعة المفردات المرفقة أن الحكم صدر غيابياً من محكمة أول درجة بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض وحكم برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي وعند نظر الاستئناف المرفوع منها قضى غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المتهم في ذلك الحكم وعند نظر المعارضة التمس الأمر على المحكمة فقضت بتشديد العقوبة من الحبس شهرين إلى ستة أشهر اعتقاداً منها أن المطروح عليها هو استئناف النيابة في حين أن الواقع أن المتهم هو الذي عارض في هذا الحكم الغيابي وأن تلك المعارضة هي التي كانت مطروحة عليها .

« وحيث إن المعارضة هي إجراء سنه القانون ضماناً لحق المحكوم عليه غيابياً في سماع دفاعه أمام المحكمة ومن المقرر فقهاً وقضاً أن المعارضة وإن أعادت نظر الدعوى من جديد إلا أنها وهي إجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه لا يصح أن يضار به إن لم يفد منه . وقد

العام للظن في الأحكام ، ويجوز بذلك استئنافه من النيابة لتطبيق القانون الصحيح على الواقعة المطروحة . وتضيف النيابة أن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابياً ضد المتهم إلا أنه ليس له أن يعارض فيه ويجاز للنيابة أن ترفع الأمر مباشرة إلى محكمة النقض لتصحيح الخطأ الحاصل في الحكم .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر غيابياً على المتهم بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى باندازه ، ولما كان المتهم يستفيد من استئناف النيابة لهذا الحكم لصدوره عليه بالعقوبة ، ولو لم يستأنفه هو ، فإن حقه في المعارضة في الحكم المطعون فيه باعتباره صادراً عليه بعقوبة يكون قائماً . ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ، لأنه لم يصر بعد نهائياً وتعين من أجل ذلك القضاء بعدم جواز هذا الطعن .»

(القضية رقم ١٦٥٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٧

٨ يناير سنة ١٩٥١

معارضة . هي إجراء لمصلحة المحكوم عليه فلا يصح أن يضار به .

المبدأ القانوني

المعارضة إجراء سنه القانون ضماناً لحق المحكوم عليه غيابياً في سماع دفاعه أمام المحكمة . ومن المقرر فقهاً وقضاً أن المعارضة وإن أعادت نظر الدعوى من جديد إلا أنها ، وهي إجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ، لا يصح أن يضار به إن لم يفد منه . وقد

« وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المطعون ضده فقضت محكمة أول درجة ببراءته . فاستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبتغريم المتهم ثلثمائة قرش عملاً بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات » بناء على أن الفعل الذي أثاره يعتبر دخولا لمنزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه . . ولما كانت العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات التي دين المطعون ضده بمقتضاها هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، فإن الحكم بالغرامة يكون مخطئا ، وللمحكمة النقض في هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس مدة تراها مناسبة .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل . .

(القضية رقم ١٦٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩

٨ يناير سنة ١٩٥١

نقض . حكم في مخالفة تنظيم . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قصرت الطعن بطريق النقض على أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح . وإذن فإذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة أنه لم ينفذ قرار الهدم الصادر إليه من جهة التنظيم ، فالحكم الصادر بإدائته لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ؛ إذ هو حكم صادر في مخالفة تنظيم

أن يضاربه إن لم يفد منه وقد نصت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ صراحة على هذه القاعدة ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . .

(القضية رقم ١٦٦٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨

٨ يناير سنة ١٩٥١

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . حق محكمة النقض في توقيع العقوبة الصحيحة المناسبة (المادتان ٣٧٠ و ٣٧٢ ع) .

المبدأ القانوني

إن العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات (على جريمة الدخول في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه) هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . فالحكم بالغرامة عن هذه الجريمة يكون مخطئا . وللمحكمة النقض أن تصلح هذا الخطأ وتقضي بالحبس مدة تراها مناسبة .

المحكمة

« حيث إن النيابة تقول في طعنها أن الحكم المطعون فيه حين دان المطعون ضده بالدخول في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه وقضى عليه بالغرامة . جاء مخالفاً للقانون إذ تقضى المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة في حقه بعقوبة الحبس .

للبلاد ١٠ و ١١ و ١٤ من دكرتو سنة ١٨٨٩ .

(القضية رقم ١٦٦٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠

٨ يناير سنة ١٩٥١

اختلاس محجوزات . الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ ع . معناه كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ . مثال لقصور الحكم في بيان هذا المعنى .

المبدأ القانوني

الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على مدلوله المعروف في جريمة السرقة أى انتزاع الحيازة ، بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ . فاذا كان الحكم الذى أدان المتهم في اختلاس أشياء محجوزة — في بيانه واقعة الدعوى وفي إيراد أسباب الادانة — لم يبين كيف كان الفعل الذى وقع من المتهم معرقلاً لتنفيذ مقتضى الحجز فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

الحكم

د حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه ، إزدانه باختلاس أشياء محجوزة ، قال بوجوب العقاب لقاء عرقلة التنفيذ ، مع أن التنفيذ لم يكن قد حل ، حيث قدم المجنى عليه البلاغ قبل يوم البيع ، هذا الى أن التنفيذ كان موقوفاً لرفع الطاعن دعوى باسترداد الأشياء المحجوزة قضى فيها بطلباته من قبل رفع الدعوى الجنائية عليه بواقعة هذا الاختلاس .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله د إن حجزاً وقع على دولاب ومنضدة وجانب من القطن لديه على المجنى عليه وأقيم هو حارساً ، ولما عاد يوماً إلى منزله لم يجد الدولاب ولا المنضدة فأيقن أن أخاه المتهم قد استولى عليهما فطالبه بردهما بعد أن أفهمه بأنه محجوز عليهما وأنه الحارس فلما لم يأبه لمطالبته أبلغ بالحادث ، وسئل المتهم فأجاب بأنه استولى على الدولاب والمنضدة لأنهما ملكه ولا غنى له عنهما بحكم صناعته ، لأنه نجار ، وقال بأنه لا يمكن ردهما بحال ، ثم قال بأنه أقام دعوى باستردادهما وأظهر استعداداً لتقديمهما عند طلبهما والمحافظة عليهما انتظاراً لحكم القضاء في دعوى الاسترداد المقول عنها ولما ووجه أخوه الحارس بذلك أقر المتهم على بقائهما عنده ، ثم صدر الحكم بعد ذلك لصالح المتهم في دعوى الاسترداد وقيدت النيابة الدعوى العمومية ضده ، . وقد انتهى الحكم من هذا البيان إلى القول بوجوب عقاب الطاعن بالمادتين ٣١٧ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات بناء على أنه د لا يمكن القول بانتفاء القصد الجنائى لدى المتهم المالك لما انتهت اليه المعاينة من وجود المحجوزات موضوع التهمة بالمنزل الذى حجزت به فعلاً إذ أن هذا النص إنما يرمى إلى العقاب لقاء عرقلة التنفيذ ، وعلى ذلك فإن التهمة تعد قائمة بنقل المحجوزات الى مكان وجودها ، . ولما كان الاختلاس في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على مدلوله المعروف في جريمة السرقة أى انتزاع الحيازة ، بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى وأسباب لإدانة الطاعن بها لا يبين منه كيف كان الفعل الذى وقع منه معرقلاً لتنفيذ

ذلك يقول إنه وكل محامياً عنه ووكيل الطاعن الآخر محامياً بناء على تعارض مصلحتها إلا أن المحكمة أذنت لمحام واحد بالحضور والدفاع عنهما فضلاً عن أنه لم يكن موكلاً عن أيهما فيها ، كما خلطت بين المحامي والمحامي زميله . ثم إن المحامي الموكل عنه طلب إلى المحكمة أن تصرح له بتقديم مذكرة بدفاعه فأجابته إلى طلبه إلا أنه لم يستطع ذلك بسبب مرضه فقررت المحكمة فتح باب المرافعة ثم فصلت في الدعوى دون أن يتمكن من إبداء كامل دفاعه سواء أكان ذلك بالجلسة أم في مذكرة يضمنها هذا الدفاع ، وبضيف الطاعن إلى ذلك أنه دافع بأنه كان حسن النية ولم يشترك في تزوير إذ أنه وهو كاتب عمومي ، قد كلف بتحرير العقد فكتبه وأنه لم يتبين البائنة وقد أحضرها المتهم الأول محجة وبسبب جهله هذا لم يوقع على العقد إلا أن المحكمة دانت به بناء على أدلة غير متجة لما انتهت إليه ودون أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض للدفاع المشار إليه في الطعن وأطرحه للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له سند في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص وهو جدل يدور حول تقدير الأدلة بما يتصل بالموضوع ولا معقب على المحكمة فيه . أما ما يشير إليه الطاعن عن الخلط والاخلال بحق الدفاع فلا وجه له إذ أن ما أشار إليه عن الخطأ في البيان لا يعدو خطأ مادياً وقع بسبب اتفاق اللقب في اسم المدافع

مقتضى الحجز ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .
(القضية رقم ١٦٧٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢١

٨ يناير سنة ١٩٥١

أ - نقض . خطأ مادي في ذكر اسم محام عن متهم بدلا من اسم المحامي الذي حضر عنه . لا يقدر في سلامة الحكم .
ب - دفاع . متهمان بجنحة . تولى محام واحد للدفاع عنهما حتى مع تخالف المصلحة . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - إذا وقع خطأ مادي في ذكر اسم المحامي الذي حضر عن المتهم بسبب اتفاق اللقب في اسمي المحامين فذلك لا يقدر في سلامة الحكم .

٢ - إن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند اختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع ؛ إذ الاستعانة بمحام أمام محكمة الجنح ليست لازمة بحكم القانون ، فضلاً عن أن المتهم ما دام حاضراً بنفسه فقد كان في مقدوره أن يبدى هو دفاعه وهو لم يدع أن أحداً منعه من إبداء دفاعه أو استكمال .

الحكم

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتزوير والاستعمال جاء باطلاً لإخلاله بحق الدفاع ولفصوره وخطئه في الاستدلال . وفي بيان

يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها — متى تمت صحيحة — قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ومناط هذه الورقة هو إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً في الصميم وإذن فإن الحكم لإذدان المتهم بارتكابه تزويراً في محرر رسمي على أساس أنه حضر أمام المأذون مع متهمة أخرى، وهى الزوجة ، على أنه وكيلها وسمت باسم غير اسمها الحقيقي ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة ، والواقع أنها كانت متزوجة فعلاً ، فحرر المأذون بناء على هذا عقد الزواج فان الحكم يكون صحيحاً ويكون ما يثيره الطاعن من أن هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذى لم تتضمن نصوصه إلا العقاب على واقعة التقرير كذباً بأن سن أحد الزوجين هى السن المقررة لصحة الزواج طبقاً للقانون فى غير محله ، إذ أن ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة فى البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين فى عقد الزواج لم يقصد به إلى إباحة تغييرها فى البيانات الجوهرية الأخرى وإنما قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب

عن كل منهما ، ثم إن تولى محام واحد للدفاع عن الاثنين معاً حتى عند اختلاف المصلحة لا ينطوى على هذا الإحلال لأن الاستعانة بمحام ليست لازمة بمقتضى القانون وقد تمت المحاكمة أمام محكمة الجناح وكان الطاعن حاضراً بنفسه وكان فى مقدوره أن يبدى هو دفاعه ولم يدع أن أحداً منعه من إبدائه أو استكمالته .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٦٧٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢

٨ يناير سنة ١٩٥١

١ — إجراءات . الأصل فى الأحكام اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى . لصاحب الشأن أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت إذا لم تكن مذكورة فى محضر الجلسة ولا فى الحكم .
ب — تزوير . عقد الزواج . وثيقة رسمية . مناطها إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد .

المبادئ القانونية

١ — الأصل فى الأحكام — على مقتضى نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — اعتبار الإجراءات المتعلقة بالشكل سواء أكانت أصلية أم يوجب عدم استيفائها بطلان العمل ، قد روعيت أثناء الدعوى وأنه مع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة فى محضر الجلسة وفى الحكم .

٢ — إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية

الأصل واقعاً تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون الحالي) .

المحكمة

د حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه . إذ دان الطاعن بالاشتراك في التزوير والتزوير في محرر رسمي هو وثيقة زواج . قال د إنه بجلسة اليوم سمعت المحكمة الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، في حين أنه لا يوجد في تدوينات الحكم بيان لمعنى كلمتي د جلسة اليوم ، مما مفاده أن الحكم ذاته قد خلا من بيان استيفاء الاجراءات القانونية اللازمة لصحته مما يبطله ويوجب نقضه .

د حيث إن الأصل في الأحكام ، على مقتضى نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ، اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء أكانت أصلية أم يوجب عدم استيفائها بطلان العمل ، قد روعيت أثناء الدعوى وأنه مع هذا فلا صاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت ، وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة وفي الحكم . ولما كان الطاعن لا يدعى من جانبه وقوع أية مخالفة من نوع ما ذكره بوجه الطعن . وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة استيفاء الاجراءات على الوجه الذي يتطلبه القانون . وكان تاريخ صدور الحكم مثبتاً في آخره وقبل توقيع رئيس المحكمة بما يتفق وتاريخ الجلسة ، لما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون لا محل له .

د حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الإشارة إلى نص القانون

الذي حكم على الطاعن بموجبه . ذلك أنه عاقبه بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات في حين أنه لم يكن من أصحاب الوظائف العمومية مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٢١٢ من القانون المذكور .

د وحيث إن ما يشير الطاعن في هذا الوجه مردود بأنه لما كان الحكم قد أثبت عليه الاشتراك في تزوير المحرر الرسمي مع الموظف العمومي حسن النية فإنه لا يكون قد أخطأ في معاقبته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات ، أما فيما يتعلق بما أثبتته على الطاعن من التوقيع على المحرر بامضاء مزور ، الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٢١٢ عقوبات ، فإنه لا جدوى للطاعن فيما ينعاه على الحكم من إغفال الإشارة إلى هذه المادة . ذلك أن الحكم قد اعتبر الواقعتين مرتبطين وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مؤداه أنه آخذ الطاعن بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي جريمة الاشتراك في التزوير التي أشار إلى مؤداه ، كما كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة الواردة بالنص الذي أغفله .

د وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الواقعة بالنسبة إلى الطاعن كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أنه حضر أمام المأذون مع المتهم الأولى ، وهي الزوجة ، على أنه وكيلها ، وتسمى باسم غير اسمه الحقيقي ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة والواقع أنها كانت متزوجة فعلاً ، فخرر المأذون بناء على هذا عقد الزواج . ويقول الطاعن إن هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذي لم تتضمن نصوصه إلا العقاب على واقعة التقرير كذباً بأن سن أحد الزوجين هو السن المقررة لصحة الزواج طبقاً للقانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وقال في خصوص ما يثيره الطاعن في وجه طعنه : « إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريره موظف مختص هو المأذون الشرعي وأن هذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها متى تمت صحيحة قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، وأن مناط هذه الورقة هو إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً في الصميم ، . ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون ، وكان ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به إلى إباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى وإنما هو قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب الأصل واقعاً تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون الحالي) على حين أن الجرم فيه أهون بكثير من أن يعد جنابة معاقباً عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بما دعا الشارع إلى إصدار القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الذي نقل نص المادة الثانية منه إلى المادة ٢٢٧ سالفة الذكر — لما كان ذلك فإن هذا الوجه بدوره يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً . .

(القضية رقم ١٦٧٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣

٨ يناير سنة ١٩٥١

اجراءات . الأصل في المحاكمة أن تكون علانية .
شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى . طلب الدفاع سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . تأجيل الدعوى عدة مرات لهذا الغرض . مضى المحكمة في نظر الدعوى دون سماعهم مع حضور بعضهم . حكم معيب .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمة الجنائية أن يكون اعتماد المحكمة في قضائها على ما تجريه من تحقيق علني بنفسها مادام ذلك ممكناً . فإذا كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهوداً أصلاً ، ثم لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية طلب الدفاع سماع الشهود واستدعاء خيرين فأجلت الدعوى مراراً لهذا الغرض ، وبالرغم من ذلك ومن حضور بعض هؤلاء الشهود في بعض الجلسات فإن المحكمة مضت في نظر الدعوى وقضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع الشهود أو تجيب المتهم إلى ما طلبه من استدعاء الخيرين ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٦٧٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

ولما أن نقض الحكم وأعيدت المحاكمة أعلنوا كشهود فقط ولم توجه إليهم تهمة شهادة الزور ، وأنه كان لهذا الإجراء الباطل أثره فيما أدلوا به أمام المحكمة إذ عدلوا عن أقوالهم السابقة التي قالوها أمام الهيئة الأولى وذلك خشية الحكم عليهم مرة ثانية ولو أن الأمر انتهى بإدانتهم مرة أخرى . ثم إن المحكمة قد تناقضت إذ قضت برفض الدعوى المدنية بناء على ما قرره المجنى عليه في المحاكمة الأولى من أنه لم يتعرف ضاربه واعتبرت هذا تنازلاً منه عنها ولم تأبه لعدوله عن هذا القول أمامها مع أنها أخذت بهذا القول واعتمدت عليه في إدانته في الدعوى الجنائية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ولما كان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه إذ هو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع في حكمها مما لا معقب عليه فيه — هذا ولا تريب على المحكمة إن هي أخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها في حكمها بالإدانة في الدعوى الجنائية ورأت في الوقت ذاته أن سلوكه في دعواه المدنية يعتبر تنازلاً عن هذه الدعوى فلا يصح إذن التعلل بذلك للقول بوجود تناقض في الحكم . أما ما يثيره الطاعن في شأن الشهود الذين سبقت إدانتهم بالشهادة الزور فلا وجه له إذ أن إعادة المحاكمة كانت تقتضي إعلانهم كشهود طبقاً لأمر الإحالة . وأما عن تأثرهم في شهادتهم بالحكم السابق صدوره عليهم فهو مما يدخل في تقدير هذه الشهادة ويرجع الأمر فيه لمحكمة الموضوع . على أن الواضح من الحكم أن

حكم . تسببه . إدانة المتهم بناء على أقوال المجنى عليه . قول الحكم إن سلوك المجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلاً منه عنها . ذلك لا يصح بناء عليه الطعن في الحكم بالتناقض .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها في إدانة المتهم ، ورأت في الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلاً منه عن هذه الدعوى ، فلا يصح بناء ذلك الطعن في الحكم بمقولة إنه وقع في تناقض .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالضرب الذي نشأت عنه عاهة قد أقيم على ما لا سند له فضلاً عن قصوره وتناقضه وعن بطلان الإجراءات والإخلال بحق الطاعن في الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة أخذت بأقوال المجنى عليه أمام النيابة ونسبت إليه أنه ذكر أن الطاعن ضربه على رأسه الضربة التي أحدثت العاهة مع أن المجنى عليه المذكور لم يشهد بذلك ثم إنه دافع بأن الضربة من الخلف مما لا يستطيع معه المجنى عليه معرفة الضارب فنفت المحكمة حصول الضرب من الخلف وخالفت بذلك أقوال المجنى عليه نفسه كما خالفت ما ورد بالكشوف الطبية عن محل الإصابة . ويضيف الطاعن أن المجنى عليه والشهود قضى عليهم في المحاكمة الأولى باعتبار أنهم شهدوا زوراً ،

المحكمة صرحت بأنها لا تعول على ما شهد به الشهود المشار إليهم أمامها بل تأخذ بأقوالهم في تحقيق التباينة وترى أنها هي الأقوال الصحيحة .

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٢٧٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك المستشارين .

٢٥

١٥ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . شهود . حضور بعض وغياب بعض . الاكتفاء بسماع الحاضرين وبتلاوة أقوال الغائبين أو الاطلاع عليها . جائز .

المبدأ القانوني

اطردت أحكام هذه المحكمة على أنه إذا حضر بعض الشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز للمحكمة أن تكتفي بسماع الشهود الحاضرين وتأمّر بتلاوة أقوال الغائبين أو تطلع عليها مالم يصر المنهم على سماع أقوالهم في مواجته .

(القضية رقم ١٢٨١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦

١٥ يناير سنة ١٩٥١

١ - تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح . متى تتحقق ؟ لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق .

ب - إجراءات . جنائية مجنعة . إتباع الإجراءات

المقررة للمحاكمة في الجرح .

ج - إثبات . سلطة المحكمة في الاعتماد على أقوال الشهود .

المبادئ القانونية

١ - إن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ، إذ أن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق ، بل يكفي بأن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل . فتم أثبت الحكم أن التقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجنائية المقترفة دون اقتضاء أي شرط آخر .

٢ - إنه على مقتضى المادة ٥ من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحاً تجرى إجراءات المحاكمة في مثل هذه الجنايات على حسب الأحكام التي ينص القانون على اتباعها لدى الفصل في مواد الجرح ، مما يقتضاه أنه تجوز محاكمة المتهمين فيها بغير حضور محام يدافع عنهم . وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت دفاع محامي أحد المتهمين في جنائية مجنعة سألت المتهمين الآخرين الذين لم يوكلوا عنهما محامين عن أقوالهم فأدليا بأقوال جديدة فواجهت المحكمة بهذه الأقوال ذلك المتهم

بعد انسحاب محاميه وسمعت أقواله بصددها ثم اعتمدت على هذه الأقوال في إدانته — فإما لا تكون قد أخذت بحقه في الدفاع ، وكذلك لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ طلبت من المتهمين الآخرين أن يتكلما بعد مراعاة محامي ذلك المتهم ، بل إنها قد راعت في ذلك حكم المادة ١٨٥ تحقيق التي تقضى بأن المتهم آخر من يتكلم .

٣ — من المقرر أن للمحكمة بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تعتمد على قول للشاهد أو للمتهم متى اطمأنت إليه وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له ، وما دام ما اعتمدت عليه من ذلك له أصله في التحقيقات ويؤدي إلى مارتب عليه فلا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

المحكم

• حيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن هو أن الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم لا يعاقب عليها القانون ، ذلك لأن العلامة التي وجدت على اللحوم المضبوطة ليس بينها وبين علامة الحكومة أى شبه لأن بصمة الختم المقلد ليست عليه كتابة مطلقاً بل هي دوائر تقرب من حجم الختم الحقيقي للسلخانة وإن كانت تختلف عنه . فالتقليد إذن منعدم ويكون الفعل المنسوب للطاعن ليس تزويراً أو استعمالاً لختم أو علامة مقلدة لأختام أو علامات الحكومة ونكون المحكمة إذ دانت به بجرمى التزوير والاستعمال قد أخطأت في تطبيق القانون .

• وحيث إنه لما كان مقرر أن جناية تقليد

ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات إذ إن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق بل يكفي بأن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل فإذا كان الحكم قد أثبت — كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى — أن التقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور ، كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجناية المقترفة دون اقتضاء أى شرط آخر .

• وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن محكمة ثانياً درجة بعد أن سمعت دفاع محامي الطاعن وبعد انصرافهما بدأت تناقش المتهمين الآخرين فأدليا بأقوال جديدة تعارض مع أقوالهما في جميع مراحل الدعوى وقد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانة الطاعن على تلك الأقوال دون أن تواجه الطاعن بها في حضرة المدافعين عنه حتى يتوليا الدفاع عن موكلهما بصدد هذا الدليل الجديد ويعملا على إهداره . وهذا منها إخلال بحقه في الدفاع .

• وحيث إن الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة بعد أن سمعت دفاع محامي الطاعن سألت المتهمين الآخرين اللذين حكم عليهما معه في أقوالهما ذلك أنهما لم يوكلا عنهما محامين فأدليا بأقوالهما الجديدة المشار إليها في وجه الطعن فواجهت المحكمة الطاعن بها وسمعت أقواله بصددها دون أن يثبت في محضر الجلسة انسحاب محامي الطاعن عقب مراعاتهما . على أنه بفرض وقوع هذا فإن المحكمة بسؤالها المتهمين الآخرين لا تكون قد أخطأت ، ذلك لأنه على مقتضى المادة الخامسة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحاً وهو

في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٧٣٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧

١٥ يناير سنة ١٩٥١

١ — إثبات . إقرار . الأخذ بإقرار المتهم أمام البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة . جائز .

ب — تفتيش . رجل البوليس . مشاهدته المتهم يجرى محاولاً ركوب القطار دون تقديم تذكركه لعامل الباب . تخلى المتهم عن حقيقة كانت معه قبل أن يمسك به رجل البوليس لينعه من ركوب القطار . تفتيش الحقيقة . صحيح . وجود مخدر بها . لا يجدى المتهم ما يثيره من بطلان القبض .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ بإقرار المتهم بمحض البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة متى اطمأنت إليه ووثقت به .

٢ — إذا كان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان قد تخلى عن الحقيقة وألقاها على الأرض قبل أن يمسك به رجلاً البوليس لينعه من ركوب القطار بعد أن رأياه يجرى محاولاً ركوبه دون أن يقدم تذكركه إلى عامل الباب — فإن تفتيش الحقيقة بعد تخلى المتهم عنها يكون صحيحاً ، ولا يكون لما يثيره المتهم بشأن بطلان

الحال في هذه الدعوى تجرى إجراءات المحاكمة في الجنايات المجنحة بحسب الأحكام التي ينص القانون على اتباعها لدى الفصل في مواد الجرح مما مقتضاه أن تجوز محاكمة المتهمين فيها بغير حضور محام يدافع عنهم . هذا ولما كان القانون يقضى كما هو صريح نص المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات بأن المتهم آخر من يتكلم فإن المحكمة إذ طلبت من المتهمين الآخرين أن يتكلموا بعد مرافعة محامي الطاعن تكون قد راعت الإجراءات التي يتطلبها القانون ، وإذا اعتمدت على أقوالها في إدانة الطاعن بعد أن واجهته بها وسمعت أقواله بشأنها لا تكون قد أخلت بدفاعه سواء في ذلك أحضر محاميه هذا الإجراء أم لم يحضره ، وإذن يكون هذا الوجه مردوداً ولا محل له .

« وحيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم قد شابه القصور في أسبابه ذلك لأن المحكمة قد عولت فيما عولت عليه في إدانة الطاعن على قول للمتهم الرابع — الذي قضى ببراءته — أمام الكونستابل الذي قام بضبط الواقعة دون أن تناقش أقوال ذلك المتهم الأخرى التي أدلى بها في التحقيقات وعولت كذلك على أقوال الطبيب البيطري دون تمحيص .

« وحيث إنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة — أن تعتمد على قول للشاهد أو للمتهم متى اطمأنت إليه ، وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له وكان ما اعتمدت عليه من أقوال الطبيب البيطري من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل ، لأنه في حقيقته لا يبدو أن يكون جدلاً

يتوافر لدى الجاني باعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا لصالح محمد فهمى عوف لا يقابله رصيد قائم . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيايا بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وأعفته من المصاريف فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن مع إلزامه بالمصاريف . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من اليوم وبدون مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

« حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بإعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم فى حين أن الثابت من الأوراق أنه إنما أعطاه ضماناً لوفاء دين كان محرراً به سند آخر للمجنى عليه وقام الطاعن بسداده فعلاً من قبل إبلاغ النيابة بالأمر ، وأن المجنى عليه لم يقم بإبلاغ النيابة إلا بدافع الكيد للطاعن بسبب ما كان بينهما من معاملات ، ذلك أن الشيك وقد حرر بتاريخ ١٢ من سبتمبر لم تبلغ النيابة عنه إلا فى ديسمبر التالى . وفى خلال تلك الفترة حصلت بين الطرفين معاملة اقتضت المجنى عليه أن يدفع للطاعن حوالى الثلاثمائة جنيه ، بما لا يعقل معه أن يظل

القبض جدوى مادام قد تبين من تفتيش الحقيبة وجود المخدر بها .

(القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨

١٥ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . محاكمة . الحكم على المتهم دون سماع الشاهد الوحيد فى الدعوى . مبطل لإجراءات المحاكمة . سماع الشهود واجب مادام ممكناً .

المبدأ القانونى

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بصفة أصلية على ما تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة من التحقيق وسماع شهادة الشهود مادام سماعهم ممكناً . فإذا كان المتهم قد طلب إلى محكمة ثانى درجة استدعاء المجنى عليها وهى الشاهدة الوحيدة فى الدعوى لسماع أقوالها لأنها لم تسمع أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولكن المحكمة لم تستجب إليه وقضت بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بإدانة المتهم فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(القضية رقم ١٧٣٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩

١٥ يناير سنة ١٩٥١

اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . القصد الجنائى . توافره . علم الجانى أنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب .

المبدأ القانونى

إن ركن القصد الجنائى فى جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب

الآخر مدينا الأول بقيمة الشيك ، ثم إن المجنى عليه في يوم الجلسة الاستثنائية وخارج قاعتها قد أقر الطاعن على هذه الحقيقة ووعده باقرارها أمام المحكمة على أن يحرر له تعهداً بعدم مطالبته بأى تعويض عن الحكم الذى قد يصدر نتيجة لذلك فأجابه الطاعن إلى طلبه إلا أن المجنى عليه نكل بالجلسة عن وعده مما اضطر محامى الطاعن تأييداً لدفاعه إلى تقديم ورقة التعهد إلى المحكمة ، ولكن المحكمة لم تحفل بها ولم تأمر بتحقيق هذا الدفاع .

« وحيث إن واقعة الدعوى التى أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن المجنى عليه كان قد اشترى من الطاعن كراسى بمبلغ ثلاثين جنياً وبعد أن دفع إليه الثمن تبين أن الخشب المصنوعة منه الكراسى من نوع ردىء ، فأعادها له فى نظير أن يخصم له من ثمنها جنيتين وحرر له الطاعن شيكاً بمبلغ ثمانية وعشرين جنياً ، وكان ذلك بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ على البنك العثمانى فرع الاسماعيلية وقد أقر فيه أن رقم حسابه فى البنك هو ٥٢٧٢٣ ولما تقدم المجنى عليه بواسطة بنك مصر طالباً صرف قيمة الشيك رد البنك بما يفيد إعادة الشيك بسبب إقفال الحساب . وقد دان الحكم المطعون فيه الطاعن على هذه الواقعة بقوله « إن المتهم اعترف فى تحقیقات النيابة بإعطائه الشيك للمجنى عليه مدعياً بأنه أعطاه له ضماناً لكمبيالة بالمبلغ ، وأن المجنى عليه كان عارفاً بأن المتهم ليس له رصيد . وأن المجنى عليه شهد بالجلسة بما يؤيد صحة أقواله السابقة وقال إنه بعد أن رد البنك الشيك حاول أن ينهى الموضوع بالطريق الودى مع المتهم فلم يستطع ، ثم أضاف إلى ذلك « إنه تبين من الاطلاع على المخالصة المؤرخة ١٩٥٠/٣/٥ التى قدمها المتهم

أنه سدد قيمة الشيك الذى حرره للمجنى عليه . فمن أجل ذلك وظروف الدعوى ، ترى المحكمة أخذه بالرأفة . ولما كانت الواقعة كما بينها الحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وكانت الأسباب التى استند إليها من شأنها أن تؤدى إلى هذه الإدانة وتتضمن الرد الكافى على دفاع الطاعن المبين بوجه طعنه — لما كان ذلك ، وكان ركن القصد متوافراً لدى الجانى فى هذه الجريمة بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن على هذه الصورة ، يكون قد أصاب ولم يخطئ . ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١٧٤١ سنة فى رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهمى إبراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٠

١٥ يناير سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . طلب الرأفة . الرد عليه غير واجب .

المبدأ القانونى

إن طلب استعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة رداً .

المحكمة

« حيث إن وجهى الطعن يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن دون أن يعنى بالرد على دفاعه ، وفوق ذلك فإنه استند فى إدانته إلى أقوال المجنى عليهم وحدهم مع أن اتهامهم

للطاعن بسبب جاء متأخراً ولم يشهد عسكري
الداورية بمحصوله .

« وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الجلسة
الاستئنافية يتضح أن دفاع الطاعن اقتصر على
طلب استعمال الرأفة ، وهو دفاع لا يقتضى من
المحكمة ردأ . أما استناد المحكمة إلى أقوال المجنى
عليه وحده فهو من حقها ، وهى تفصل في
الدعوى إذ لها أن تأخذ بما تظنن إليه من
الأقوال وأن تطرح ما عداها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٧٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة
وحضور حسن اسماعيل المضيبي بك بدلا من عماد احمد
غنيم بك المستشار) .

٣١

١٥ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . تقدير قوة الدليل في الإثبات . من سلطة
المحكمة وحدها . الأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى
واقعة معينة أو متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى
واقعة أخرى أو متهم آخر . من حق المحكمة .

المبدأ القانوني

لا حرج على المحكمة في أن تأخذ بأقوال
الشاهد بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين
ولا تأخذ بها بالنسبة إلى واقعة أخرى أو
متهم آخر ، إذ للمحكمة بمقتضى القانون أن
تعول على بعض أقوال الشاهد متى رأت أنها
صحيحة وصادقة وتعرض عن باقى أقواله إن
رأت أنها غير صحيحة ، وهى إذ تفعل ذلك
لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض
مادام تقدير قوة الدليل في الإثبات من

سلطانها وحدها .

(القضية رقم ١٧٤٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢

١٥ يناير سنة ١٩٥١

حكم . تبينه . إدانة متهم في جريمة بيع فلفل
مغشوش بإضافة عناصر غريبة إليه . ركن العلم .
وجوب بيان الدليل الذى استندت إليه المحكمة في
القول بثبوتها .

المبدأ القانوني

لما كان العلم بالغش ركناً من أركان جريمة
بيع البضاعة مع علم المتهم بغشها فإنه يجب
على المحكمة أن تبين في حكمها الدليل الذى
استندت إليه في القول بثبوتها ، فإذا هى
أدانت المتهم في جريمة بيع فلفل مغشوش
بإضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين
الأدلة التى اعتمدت عليها في القول بأن المتهم
هو الذى قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه
كان يعلم بأمرها — فإن حكمها يكون قاصراً
واجباً نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه إذ دانه « بأنه باع غشواً
مغشوشاً من أغذية الإنسان مع علمه بذلك ،
قد جاء قاصراً إذ لم يستظهر ركن العلم بالغش
ويقول إنه يتجر بالجملة وله محال عدة يتولى
إدارتها والإشراف عليها مع أخيه وأنه لا يباشر
البيع ولا يعرف أمر الغش الذى لم يتمكن
المفتش المختص من معرفته إلا بعد التحليل ؛ ولذا
اقتصر على أخذ عينة مما قيل بأنه بيع من محله

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن » .

(القضية رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣

١٦ يناير سنة ١٩٥١

١ — قبض . أعمال تحضيرية فيه . أعمال تنفيذية . صورة واقعة . توافق المتهمين واتحاد مقاصدهما على القبض على المجنى عليها مع علم كل منهما بما يأتيه الآخر . كلاهما فاعل أصلى .

ب — قبض . ظرف التهديد بالقتل . لا يشترط أن يكون تالياً للقبض . يكفى أن يكون مصاحباً له .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان واحد من المتهمين قد طلب إلى المجنى عليها فى ملائمة ورجاء أن تركب معها سيارتهما فاعتذرت وركبت هى ومن معها عربة حنطور ، فقفز المتهم الآخر إلى المقعد المجاور لحوذى العربة واستولى على الرسن وأوقف سير العربة فنزلت المجنى عليها ومن كان معها من العربة واختبأت ، ثم لما عرف المتهمان مخبأها جذبا أحدهما من معطفها بقوة وأطلق من المسدس الذى كان يحمله عيارين مهدداً بالقتل ومردداً هذا التهديد بالقول ثم دفعها المتهم الثانى من الخلف ليدخلها فى السيارة ، فان هذين المتهمين يكونان قد توافقا واتحدت مقاصدهما على القبض على المجنى عليها بواسطة إدخالها السيارة مع علم كل منهما بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة إلى هذا الغرض وعمل كل

وترك الباقي ؛ وهذا لا يمكن معه القول بثبوت التهمة قبله .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال « إنها تحصل فى أن مفتش الأغذية قام بأخذ عينة من رسالة فلفل وردت إلى محل المجنى عليه بالاسماعيلية فى ٣٠ — ٨ وصدرت فى اليوم المذكور بمقتضى بوليسة شحن من محلات المحمودى وشركاه باسكندرية وظهر من التحليل أنها مغشوشة بإضافة السكرم ومواد نشوية غريبة ومادة ملونة غير مذكورة فى القانون بنسبة ٨,٢٪ وأنه بسؤال المحمودى قال إنه اشترى شوالاً من الفلفل الأحمر المطحون من محل المتهم بمقتضى فاتورة مؤرخة ٢٣ / ٨ وصدرت فوراً إلى المحل الآخر .. وأن المتهم اعترف بالبيع وقرر أنه ليس مسئولاً عن البضاعة بمجرد خروجها من محله ، ثم تحدث عن العلم فقال « إنه يؤخذ مما تقدم أن المتهم باع الجوال بعد إضافة عناصر أخرى أظهرها التحليل ، وهى كركم ومواد نشوية غريبة أخرى بنسبة ٨,٢٪ وإضافة هذه العناصر إليه من شأنها إحداث تغيير فى العناصر التى يتكون منها الفلفل وفى خواصه الطبيعية مرجعها إلى فعل المتهم بقصد الغش . ولا أدل على ذلك من أنه هو الذى قام ببيع الجوال الذى أخذت منه العينة وقد صدرت الرسالة رأساً من محله إلى الاسماعيلية . ولما كانت المحكمة لم تبين الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول بأن الطاعن هو الذى قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها — لما كان ذلك وكان هذا العلم ركناً من أركان الجريمة التى دانت الطاعن بها يجب أن يبين الحكم الدليل الذى استندت إليه المحكمة فى القول بثبوته فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

ولكنها كانت ترفض وأخيراً وفي ليلة ٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ عندما فرغت من إحياء حفلة عرس بمنزل أحد رجال الضبط بشارع الحلو بدائرة قسم أول بتدر طنطا حوالى الساعة الواحدة صباحاً شرعت فى استحضار عربية ركوب « حنطور » وبينما كانت فى انتظار العربية هى ومن عاونها فى إحياء الحفل إذ وقفت سيارة بالقرب منها يركب بها المتهمان وآخر لم ترفع عليه الدعوى العمومية فترجل منها المتهمان ودعاها المتهم الثانى فى رفق إلى الركوب معهم بالسيارة فاعتذرت شاكرة فأغراها على الركوب معهم بأن طلب إليها أن تتركب السيارة ومعهما والدتها فاعتذرت أيضاً وركبت ومن معها العربية « الحنطور » التى حضرت فى ذلك الوقت فلما رأى المتهم الأول أن الصيد كاد أن يفلت من أيديهما عمد إلى استعمال القوة وقفز إلى المقعد المجاور للحوذى وقال له « ما تركبهمش يا أسطى احنا اللي حازكهم » فالت العربية من ثقل المتهم الأول ومن التجاذب الحاصل على الرسن « السرعة » لمنع العربية من السير فلما خشى الحوذى على عربته أن يصيبها سوء بسبب ما وقع بينهما من التجاذب على الرسن صاح المتهم الأول قائلاً للحوذى « متخافشى أنا معايا ثمنها » وعند ذلك نزلت المجنى عليها ومن كان معها من العربية واختبأوا خلف كشك لبيع السجائر ولكن المطاردين ما لبثوا أن عثروا عليها فى مخبئها بواسطة كشاف السيارة فتقدما نحوها وأحاطا بها من الأمام ومن الخلف حتى لا تحاول الهرب مرة أخرى وطلبوا إليها فى عنف أن تتركب السيارة فلما لم تقبل أمسك المتهم الأول بمعطفها وفى يده « مسدس » وجذبها نحو السيارة بقوة حتى خلع منه زرارين وكان المتهم

من جانبه على تحقيقه . ولئن كان ما وقع من أحدهما من قفزه إلى المقعد المجاور للحوذى وجذبه الرسن منه ومنع العربية من السير يصح اعتباره من قبيل الأعمال التحضيرية للقبض لأن المجنى عليها تمكنت مع ذلك من الهرب فانه لا يصح أن يعتبر من هذا القبيل ما وقع من المتهمين بعدئذ من دعوة المجنى عليها فى عنف إلى أن تتركب السيارة بعد أن عرفا مخبأها ثم جذبها بقوة وتهديدها بالقتل ودفعها من الخلف لإدخالها السيارة، فهذه كلها أعمال تنفيذية مؤدية مباشرة إلى إتمام الجريمة .

٢ - الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ - ٢ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ولا يشترط أن يكون تالياً له .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى على ما ثبت للمحكمة من أوراقها تتحصل فى أن المتهم الثانى « محمد مصطفى الشريف » شغف بالمطربة المحترقة سميجه عباس القرشى « المجنى عليها » فكان كلما قابلها فى حفل أجزل لها العطاء « النقوط » حتى ليصل فى بعض الأحيان إلى خمسة جنيهات دفعة واحدة فى حين أن « النقوط » المعتاد ما كان ليزيد على الجنيه الواحد وما ذلك إلا لأنه أراد أن يلفت نظرها إلى أنه ترى من جهة وأنه مهتم بها غاية الاهتمام من جهة أخرى ولقد دفعه شغفه بها إلى أن دعاها مراراً إلى منزله لتشارك فى حفل خاص يقيمه على طريقته

الثاني يدفعها بيديه من الخلف محاولاً إرغامها على الدخول في السيارة ولقد صحب هذا الشروع في القبض عليها تهديد بالقتل بأن أطلق المتهم الأول عيارين من المسدس الذي كان معه وبأن هدهما بأن يطلقه عليها إن لم تتركب في السيارة وعند ذلك تعالت أصوات الاستغاثة وحضر رجال الشرطة وهرب المتهمان بالسيارة .

« وحيث إن هذه الوقائع قد ثبتت أولاً : من شهادة الشهود ، فقد شهدت سميحة عباس القرشي « المجنى عليها » في الجلسة والتحقيقات بأنها عقب انتهائها من إحياء ليلة عرس كانت في انتظار عربة للركوب إلى منزلها فحضرت سيارة نزل منها المتهمان ودعاها المتهم الثاني إلى الركوب فيها فاعتذرت ثم دعاها إلى الركوب فيها مع والدتها فاعتذرت أيضاً وركبت في العربة « الحظور » ، فما كان من المتهم الأول إلا أن ركب بجانب « العريجي » وأمسك بالرسن لمنع العربة من السير فلما خشي الحوذي على عربته أن يصيبها سوء بسبب ما وقع بينهما من تجاذب على الرسن صاح المتهم الأول قائلاً للحوذي « ما تخافشي أنا معايا ثمنها » وعند ذلك نزلت الشاهدة ومن كان معها بالعربة واختبأوا وراء كشك لبيع السجائر غير أن المتهمين اكتشفا مخبأهم بواسطة كشاف السيارة وطلبوا إليها في عنف أن تتركب وأمسكها المتهم الأول من البالطو فقطع منه زرارين وكان في يده مسدس فأطلق منه عيارين وهدهما بأن يطلق المسدس عليها إن هي لم تتركب السيارة ، وكان المتهم الثاني من ورائها يدفعها بيديه ويقول لها اركبي السيارة ، وعند ذلك تعالت أصوات الاستغاثة وحضر رجال الشرطة وعربت السيارة . وشهدت لبييه على الجمل

والدة المجنى عليها بالجلسة والتحقيقات بما يطابق أقوال سميحة وزادت عليها أنها تعرف المتهم الثاني من الحفلات وأنه كان يدفع « نقطة » للمجنى عليها خمسة جنيهات دفعة واحدة في حين أن النقوط المعتاد ما كان يزيد عن جنيه واحد وأنه سبق أن دعا المجنى عليها لإحياء حفلات خصوصية في منزله فرفضت - كما شهد صلاح عباس القرشي أخو المجنى عليها بالجلسة والتحقيقات بما يتفق وأقوال الشاهدين السابقين . كما شهد عبد المنعم عباس القرشي بالجلسة بما يطابق شهادة الشهود السابقين وشهد عبد المنعم صبره أخو المجنى عليها لأمها وشاهد نفي المتهمين بأنه بعد الانتهاء من حفل العرس أرادوا أن يركبوا عربة « حنطور » وفي أثناء انتظارهم لها حضرت سيارة ترجل منها المتهمان الأول والثاني وحميا الثاني سميحة وصمم الأول على أن يوصلهم بالسيارة فاعتذرت سميحة شاكراً فما كان من المتهم الأول إلا أن ركب العربة الحنطور فنزلت منها سميحة ومن معها وذهبت نحو البيت فلما رأى ذلك عطيه ركب السيارة إلى أن وصل شارع البحر ووقف إلى أن حضرت العربة الحنطور وقلوا لسميحة لازم تركبي وضرب المتهم الأول ظرفاً في الهواء وكان المتهم الثاني وراء سميحة وبعد ذلك انصرفوا ثم قال أثناء مناقشته بمعرفة المحكمة إن المتهم الأول لم يمسك بسميحة وأنه لم يقطع الزراير وأنها ذهبت عند المتهم الثاني في حفلات وأفراح وأنها اعتذرت عن حفلة خصوصية بسبب وفاة حصلت والمعروف عنها أنها لا تشترك في حفلات خاصة وأن السيارة ملك المتهم الأول وأنه زعل من أخيه من يوم وقوع الحادث لأنهم شهدوا لمصلحتها وأما هو فشهد بما رأى والمحكمة لا تتق

بهذه الشهادة بالنسبة لما ورد فيها مخالفاً لشهادة شهود الاثبات السالف ذكرهم ولا تعول عليها وذلك لإجماع شهود الإثبات على خلاف ما شهد به هذا الشاهد . كما شهد العسكري السيد محمد العراقي في التحقيقات وبالجلسة أنه في ليلة الحادثة كان معيناً في الدرك ٦٣ ليلى وأثناء مروره سمع طلقين ناريتين فتوجه صوبهما وسأل الموجودين عن سببهما فقالوا أن المتهمين وآخر كانوا يرغبون في أخذ سميحه وأنه وجد خرطوشة ورصاصة في مكان الحادث قدمهما للبوايس أثناء سؤاله بالمحضر . ثانياً : ثبت من المعاينة أن مكان حفلة العرس يقع بشارع الحلو بالجهة الشرقية من بندر طنطا ويبعد عن شارع سميد بنحو ١٧٠ متراً وأن العسكري السيد العراقي أرشد عن المكان الذي وجد فيه الظرفين المضبوطين وكذلك قطعتي الرصاص فأشار على مكان يبعد عن الرصيف وعن مكان وقوف المجنى عليها بنحو ٣٠ سم وقرر أنه وجد ظرفاً وقطعتي رصاص كما أشار على مكان آخر يبعد عن الأول بنحو خمسة أمتار للجهة البحرية وقرر أنه وجد الظرف الآخر في الموضع المذكور وأن مكان وقوف السيارة وقت أن نزل منها عطيه زايد ومحمد الشريف كان في منتصف الطريق بين المتنزهين وعلى مسافة عشرة أمتار من مكان وقوفها وأن عرض شارع البحر محل الحادثة ٣٦ متراً بما في ذلك المتنزهات التي تتوسطه . ثالثاً : ثبت من تقرير الطبيب الشرعي أن الخرطوشة والرصاصة مطلقتان وهما بما يستعمل في إطلاق الطبنجات الاتوماتيكية عيار ٣٨٪ من البوصة وكل منهما يشتم منها رائحة بارود محترق خفيف ويشاهد بداخلها اسوداد من هباب البارود وذلك مع ما أظهره تحليل المسح المأخوذ من كل منهما من أنها أطلقت حديثاً في وقت لا يمكن

تحيده بالضبط أما قطع المقدوف فهي عبارة عن لب من صلب ومحفظة من رصاص لين وغلاف معدني على سطحه الخارجي أثر ششخنة ماسورة السلاح الذي أطلق هذا المقدوف .

• وحيث إن المتهم الأول أنكر التهمة زاعماً أنه لا يتذكر شيئاً كما أنكرها المتهم الثاني زاعماً أنه كان يركب سيارة مع المتهم الأول وحصلت مشاجرة في فرح كانت تغني فيه سميحه وأختها فركب المتهمان العربية وانصرفا .

• وحيث إن المحكمة لا تعول على هذا الانكار نظراً لما شهد به شهود الإثبات السابقون الذين تأيدت شهادتهم بمحضري المعاينة وتقرير الطبيب الشرعي السابقة الإشارة إليهما .

• وحيث إن المحكمة تعتبر المتهمين فاعلين معاً في حكم المادة ٣٩ من قانون العقوبات لأن كلا منهما أتى بنفسه فعلاً من الأفعال المكونة للجريمة المسند إليهما الشروع في ارتكابها فالأول جذب المجنى عليها من معطفها بقوة محاولاً إدخالها في السيارة وأطلق عيارين ناريتين في الهواء مهدداً بالقتل كما هدد به بالقول أيضاً . والثاني دفعها بيديه من الخلف لتحقيق نفس الغرض وهو القبض عليها بواسطة إدخالها في السيارة بالقوة . وإذا صح اعتبار قفز المتهم الأول للمقعد المجاور للحوذي وجذبه الرسن منه ومنع العربية من السير إذا صح من باب التجوز اعتبار كل ذلك من قبيل الأعمال التحضيرية للقبض لأن المجنى عليها تمكنت مع ذلك من الهرب والاختفاء وراء الكشك فانه لا يصح مطلقاً أن يعتبر من هذا القبيل ما وقع من المتهمين بعدئذ من دعوتها في عنف إلى أن تركب السيارة بعد أن اكتشفا مخبأها وراء الكشك ثم جذب المتهم الأول لها بقوة وفي يده مسدس وتهديده

وحيث إنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهمين في يوم ٤ يولييه سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٧ من شعبان سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم أول طنطا مديرية الغربية ، شرعا في القبض على سميحه عباس القرشي بدون وجه حق وكان ذلك مقتربا بالتهديد بالقتل بأن حاولا إدخالها في سيارة أعداها لذلك ولما رفضت أطلق أولها مقدوفا ناريًا من مسدس كان يحمله مهدداً إياها بالقتل كما أمسك بها الثاني محاولاً منعها من الفرار وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو مقاومة المجنى عليها وحضور بعض رجال البوليس وتجمع المارة وينطبق عقابهما على المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات . .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين) .

٣٤

١٦ يناير سنة ١٩٥١

تبيد . عقد لإيجار مشاركة . استيلاء أحد المستأجرين على محصول الأرض وبيعه واستيلاءه على كامل الثمن لنفسه . تبيد معاقب عليه بالمادة ٣٤١ ع .

المبدأ القانوني

إذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديداً يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

لها بالقتل باطلاً ثم بقوله أنه سيطلقه عليها ومن دفع المتهم الثاني لها من الخلف لإدخالها في السيارة فإن كل هذه الأفعال تدخل في نطاق الأعمال التنفيذية للجناية التي تؤدي مباشرة إلى إتمامها والواضح مما سلف بيانه أن كلا المتهمين قد توافقا واتحدت مقاصدهما على تحقيق غرض واحد هو القبض على المجنى عليها بواسطة إدخالها في السيارة وكان كل منهما عالماً بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة لهذا الغرض وعاملاً بما أناه هو من أفعال على تحقيق الغرض ذاته ، فالمتهم الثاني بدأ بالملاينة والرجاء ثم لجأ صاحبه المتهم الأول إلى استعمال العنف فقفز إلى المقعد المجاور للحودى واستولى على الرسن وأوقف سير العرببة فنها هربت المجنى عليها ومن كان معها من العرببة واختبأت واكتشف المتهمان مخبأها بالغ المتهم الأول في عنفه فجذب المجنى عليها بقوة من معطفها وأطلق من المسدس الذي كان يحمله عيارين مهدداً بالقتل وأكده هذا التهديد بالقول أيضاً وعدل المتهم الثاني عن ملاينته إلى العمل على تحقيق الغرض المشترك فدفع هو الآخر المجنى عليها من الخلف لإدخالها في السيارة وبذا فقد ساهم بعمله التنفيذي الايجابي على تحقيق إتمام الجريمة التي رأى زميله يقترفها .

وحيث إنه سبق للمحكمة أن حكمت في هذه القضية بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ بأن الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٨٢ وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقوعه مصاحباً للقبض فلا يشترط أن يكون تالياً له والمحكمة ترى تحقيق هذا الظرف في الدعوى .

وحيث إن المحكمة ترى لظروف الدعوى وملابساتها استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في الفترة بين ١٩٤٩/٩/١١ ، و ١٩٤٩/١٠/٣٠ بدائرة مركز الدلنجات بدد محصول القطن الناتج من أربعة أفدنة مملوكة له وللقاصر خميس عرابي وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بمقتضى عقد إيجار مشاركة بينهما فاختلفا وبدها إضراراً بشريكه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة الدلنجات الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت عملاً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل بلا مصاريف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن بأن الحكم المطعون فيه إزدانه بتبديد القطن المملوك للقاصر قد أخطأ ، فقد تمسك أمام المحكمة بأن العقد المبرم بينه وبين الوصية على منفعة الأطيان لا يحمل للقاصر حقاً عينياً على حاصلاتها ، ذلك أن البند الثالث من العقد قد حدد أجرة المنفعة بالنقد ثم ألزم البند الثامن عشر كل طرف بالنصف في بعض المصروفات وأحال في تقدير الأجرة إلى البند الثالث . وقد طرح الحكم هذا الدفاع ولم يرد عليه . وكان بين ما استند إليه في الادانة قوله بأن الطاعن قد تعهد في تحقيقات الشكوى المقدمة من الوصية بأن يحافظ على نصيب القاصر في القطن

الناتج من الأرض وبعدم التصرف فيه في حين أن الثابت بتلك التحقيقات أن الطاعن إنما تعهد بالمحافظة على محصول القطن الناتج من الأرض وعدم التصرف فيه إلا بأمر النيابة فالتعهد منه كان منصبا على جميع القطن وليس على نصيب القاصر فيه هذا إلى أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا يعاقب عليها القانون . فان الطاعن لم يتسلم قطناً بمقتضى عقد من عقود الائتمان مادياً كان ذلك التسلم أم حكماً وأنه سواء أكانت الأجرة نقداً على أساس عقد إيجار كما يتمسك الطاعن أم كانت عيناً على أساس عقد مشاركة فان المحصول الناتج من الأرض لا يمكن أن يترتب عليه حق ملكية للوصية أو للقاصر ، فهو مملوك على أي الأحوال للطاعن ذلك أن عقد الإيجار وعقد المشاركة في الأحكام سواء ، فليس من شأن المشاركة أن تجعل من مالك الأرض مالكا للزرع الناتج منها بحال — دون أن يقلل من ذلك صدور التعهد من الطاعن بالمحافظة على المحصول وبأنه لا يتصرف فيه إلا بأمر النيابة الحسنية ، فانه لا يمكن أن يترتب على مثل هذا التعهد تغيير المركز القانوني بين طرفي العقد المذكور . وكذلك فان الحكم المطعون فيه لم يرد على مادفع به الطاعن من حسن نيته ، فقد تمسك بحاميته بقيام حساب بينه وبين الوصية السابقة يجعله دائناً للزكاة وأن دين الأجرة قد سقط بالمقاصة وأنه قد تحاسب فعلاً مع ابنة الوصية على هذا الأساس .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وعرض لدفاعه المبين بوجه الطعن ورد عليه بقوله « وحيث إنه لا يشترط لتطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات حصول التسليم المادي من المجنى عليه

٣٥

١٦ يناير سنة ١٩٥١

تموين . صنع أرغفة ناقصة الوزن في المخازن . يمكن
لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع .
لا يشترط قصد خاس .

المبدأ القانوني

إن القانون لم يشترط لقيام جريمة
عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع
قصداً جنائياً خاصاً . فجرد صنع الأرغفة
ناقصة الوزن عن علم لبيعها للجمهور يكفي
لتكوين تلك الجريمة .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من وجوه الطعن
يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد شابه
القصور إذ لم يستظهر الركن المعنوي في الجريمة
التي دان بها الطاعن وهو ثبوت عليه بنقص
وزن الخبز موضوع الدعوى عن الحد المقرر
بالقانون وانتوائه الاضرار بالمستهلكين .

« وحيث إن القانون لم يشترط لقيام جريمة
عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع التي
دين بها الطاعن قصداً جنائياً خاصاً ؛ ولذا فإن
مجرد صنع الأرغفة ناقصة الوزن في المخازن
يكفي لتكوين تلك الجريمة ، ولما كان هذا هو
الذي استظهره الحكم المطعون فيه مضافاً إليه
ثبوت علم الطاعن بل أمره لعماله بصنع الخبز
ناقصاً عن الوزن المحدد بالقانون فإن الحكم
يكون سليماً .

« وحيث إن مؤدى باقي أوجه الطعن هو
أن الطاعن دفع بأن الخبز المضبوط لم يكن معداً
ليعه للجمهور بل أعد لإعداداً خاصاً لتوريده
للبدارس وفق مواصفاتها واستند في إثبات

إلى الجاني بل يكفي في بعض الأحوال وجود
التسليم المعنوي إذا كان الجاني حائزاً للشيء . من
قبل لسبب من أسباب الحيازة . وقد ثبت من
عقد الإيجار أن المتهم ليس له إلا نصف
المحصول الناتج من هذه الأرض كما تعهد المتهم
في تحقيقات الشكوى المقدمة من الوصية
بالمحافظة على نصيب القاصر في القطن الناتج من
هذه الأرض وعدم التصرف فيه . ومن ثم
يكون المتهم قد تسلم نصيب القاصر في هذا
القطن على وجه الوديعة فقيام المتهم ببيع هذا
القطن بعد ذلك يعتبر تبديداً معاقباً عليه طبقاً
لل مادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا محل لما
ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن القطن لم
يتحدد إذ أن المتهم قرر في التحقيقات بأن
الأرض المؤجرة نتج منها أربعة قناطير قطن ،
ولما كان يبين من مراجعة المفردات التي أمرت
المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن ما أورده
الحكم له أصله في الأوراق ، وأن العقد المبرم
بين الوصية والطاعن يقضى بأن يكون القطن
الناتج من الأرض مملوكاً للقاصر وللطاعن
مناصفة بينهما فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن
بجريمة التبديد لما أثبت من أنه أضاف المحصول
جميعه إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى
على كامل ثمنه لنفسه دون القاصر يكون قد
طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون الطعن على
غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٥٠ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة
وحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك
وكيل المحكمة وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل
بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

لاتأثير له مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ - في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر قانون الاجراءات الجنائية غير أنه لم ينشر إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره . ونصت المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجنيح تنقضى بمضي ثلاث سنوات من وقوع الجريمة ، وبينت المادة ١٧ أسباب انقطاع تلك المدة ، ثم أتت في الفقرة الأخيرة بحكم جديد لم يكن موجوداً في قانون تحقيق الجنايات وهو أنه « لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، »

٢ - في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ الذي ينص على أن « لا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، »

٣ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان قد انقضى على الواقعة أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت ، وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧

دفاعه إلى مستندات قدمها ولكن المحكمة اطرحتها مستندة في ذلك إلى أدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وخلصت إلى أن الجنيح كان معداً لبيعه للجمهور دون أن يكون على استخلاصها هذا دليل في أوراق الدعوى ، وهذا منها قصور يعيب الحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفاع المشار إليه وفنده للأدلة السائغة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ثم أثبت في منطق سليم أن الطاعن قد صنع هذا الجنيح الناقص الوزن لبيعه للجمهور ، وإذن فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يدخل في سلطة قاضي الموضوع من غير معقب عليه فيه فلا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ، »

(القضية رقم ١٣٦١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - دعوى جنائية . انقضاؤها في مواد الجنيح بمضي ثلاث سنوات من وقوع الجريمة .

ب - انقطاع المدة . لا يجوز أن تطول مدة السقوط بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يجب على المحاكم تطبيقه من تاريخ صدوره دون التقيد بتاريخ العمل به .

ج - سريانه على الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به باعتباره قانوناً أصح للتميم .

د - صدور القانون ١٧٨ سنة ١٩٥١ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتعديل النص المذكور .

من قانون الاجرامات الجنائية باعتباره قانوناً أصحح للتهمة، بالتطبيق للمادة الخامسة فقرة ثانية من قانون العقوبات التي تنص على أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً قانون أصحح للتهمة فهو الذي يتبع دون غيره » .

٤ - إن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجرامات الجنائية - والذي قضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ - لا يمكن أن يكون له تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ قبل صدور القانون المذكور^(١).

المحكمة

« حيث إنه قبل الفصل في هذا الطعن وتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، نشر في الجريدة الرسمية قانون الاجرامات الجنائية على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

ولما كانت المادة ١٥ منه تقضى بأن الدعوى الجنائية في مواد الجرح تنقضي بمضي ثلاث

سنين من وقوع الجريمة ، وكانت المادة ١٧ بعد أن بينت أسباب انقطاع تلك المدة قد أُنْتُ بمحكم جديد لم يكن موجوداً في قانون تحقيق الجنايات وهو أنه : « لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » . لما كان ذلك وكان مقتضى هذا النص الجديد ، فيما لو طبق على واقعة الدعوى إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، أن تكون الدعوى الجنائية قد سقطت بمضي المدة فإنه يتعين البحث فيما إذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ المشار إليها تسرى على واقعة الدعوى باعتبارها قانوناً أصحح للتهمة وأنه قد صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، وأن الدعوى الجنائية المذكورة تظل خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات التي لم تكن تضع حداً لطول المدة بسبب الانقطاع على اعتبار أن قانون الاجرامات الجنائية ، وإن كان قد استكمل أدواره التشريعية التي نص عليها الدستور بأن أقره مجلسا البرلمان وصدق عليه الملك وأصدره منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، كما هو واضح من قانون إصداره ، إلا أنه لم ينشر إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، ولذا فلا يجوز للحاكم تطبيقه . كما يتعين البحث كذلك فيما إذا كان للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ تأثير في النتيجة التي ينتهي إليها هذا البحث .

« وحيث إن المحكمة لذلك قد أفسحت للخصوم في أن يدلي كل منهم برأيه في هذا الشأن .

« وحيث إن النيابة العمومية ذهبت إلى القول بعدم سريان الحكم الجديد الذي

(١) يمثل هذا قضت محكمة النقض في القضية رقم ١٤٥٥ لسنة ٢١ ق بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٢ . راجع تعليق على المادة ١٧ من قانون الاجرامات الجنائية للاستاذ راغب حنا المحامي بهذا العدد تحت عنوان « انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة » .

فيجب اتباع الأحكام الجديدة دون غيرها إذ أن تلك الأحكام تترتب بمجرد الإصدار الذي هو وحده الإجراء الذي لا بد منه من جانب الملك لكي يصبح القانون مستكملاً أو ضاعه وأن قانون الإصدار ذاته ينص على الأمر بنشره في الجريدة الرسمية وتنفيذه كقانون من قوانين الدولة . أما النشر فليس من إجراءات التشريع ، ولذا كان تأخيرها لا يعنى المحاكم من تطبيق القانون ، إذ هو إنما تقرر لمصلحة الأفراد لكي يحيطوا علماً بالقوانين ولكي يمكن أعمال القرينة القانونية من العلم بصدور القوانين وعدم جواز الدفع بالجهل بها لما لا يصح معه أن يؤخذوا به قبل نشره . أما القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ فلا تأثير له على واقعة الدعوى إذ ما دام المتهمين يفيدون بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ فإن القانون رقم ١٧٨ هو بالنسبة لهم قانون أشد ولا يجوز أن يكون له أثر رجعي .

وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم الجديد الذي أتت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، لو طبق على واقعة الدعوى فإن الدعوى الجنائية تكون قد سقطت بإصدار قانون الإجراءات الجنائية ونشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وحيث إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص في فقرتها الأولى على أنه : « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، فإنها تنص في فقرتها الثانية على أنه : « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً ، قانون أصلح للتهم ، فهو الذي يتبع دون غيره . » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون ، » وعبارة « صدور القانون ، » . أما

استحدثته المادة ١٧ على واقعة الدعوى قائلة إن القوانين لا تعتبر نافذة إلا بإصدارها ونشرها وحلول الوقت المحدد لأعمالها وذلك لكي يكون نفاذها في وقت واحد بالنسبة إلى كافة المخاطبين بها من سلطات وأفراد وما دام الوقت المحدد لنفاذ قانون الإجراءات الجنائية لم يحل بعد ، فإن قانون تحقيق الجنايات هو وحده الذي ينطبق على واقعة الدعوى — وتضيف النيابة إلى ذلك أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر هو أيضاً ونشر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد ، وقد نص هذا القانون على أن : « لا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ . » وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن سقوط الدعاوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ لم يتعلق به مراد أحد لأن المشرع لم يقصد أن يكون تطبيق هذا القانون بمثابة عفو شامل ينسحب على القضايا الموجودة أمام المحاكم .

وقد نحت المدعيتان بالحقوق المدنية نحو النيابة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية وأضافتا — بالنسبة إلى دعواهما المدنية — أنها لا تسقط إلا بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني وأن سقوط الدعوى الجنائية لا تأثير له على الدعوى المدنية القائمة أمام المحاكم الجنائية .

وحيث إن المطعون ضدهم تمسكوا بنفاذ القانون الجديد وسريان الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ منه على واقعة الدعوى على أساس أنه نافذ بمجرد إصداره وأنهم استفادوا به مراكز قانونية : وأنه ما دام هذا القانون قد عدل في أحكام التقادم بما هو أصلح للتهم

الحكمة في التفرقة بين الحالين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين — حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ — أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أ كان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مدة أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فإنه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه .

وحيث إنه لا يصح القول بأن المشرع لم يقصد التفرقة في الحكم بين عبارة « القانون المعمول به » التي استعملها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة وعبارة « إذا صدر قانون » التي استعملها في الفقرة الثانية من تلك المادة . أولا — لأن المشرع يجب أن ينزه عن الخطأ واللغو ويجب إذن إعمال مؤدى العبارات التي يستعملها في نصوص القوانين حسب معناها الصحيح . وثانياً — لأنه ما دامت العلة التي اقتضت حرص الدستور على عدم إجازة سريان القوانين المقررة لعقوبات على ما وقع قبلها من حوادث لا وجود لها بالنسبة إلى باقي القوانين ، فإنه يتعين الرجوع إلى الأصل المقرر في المادة ٢٦ من الدستور السابق الإشارة إليها من أن القوانين تكون نافذة بمجرد إصدارها وعلى

الآخر فيما هو أصلح للثمن .
وحيث إن ما يؤكد هذا المعنى أن المادة الخامسة من قانون العقوبات قد أضيفت إليها في سنة ١٩٣٧ فقرتان جديدتان إحداهما هي الفقرة الثالثة التي تنص على أنه « إذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية » . ويبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذه الفقرة الجديد « دعا إليها سد نقص في التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضي وبمقتضى هذا المبدأ أولا — لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقبا عليه وقت ارتكابه . وثانيا — لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التي كانت موضوعا لها وقت ارتكابها على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسري أحكامها سواء على الأفعال التي ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التي ارتكبت قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصلح للثمن . . . ومعنى هذا أنه إذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائيا فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترح إضافتهما إلى هذه المادة على أنه إذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية . والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذ بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ ومشروع قانون العقوبات الفرنسي .

فإذا كان المشروع قد رأى عند وضع قانون

بعد فان الموعد الذى حدده قانون الاصدار لتنفيذ قانون الاجراءات الجنائية وهو ثلاثون يوما من تاريخ نشره إنما هو الموعد الذى عينه الدستور بصفة مبدئية لاعتبار صدور القوانين معلوما لدى الكافة ، كما أنه يبين من الاطلاع على قانون إصداره أنه قد استكمل اجراءاته التشريعية بتصديق الملك عليه وإصداره وأمره بنشره فى الجريدة الرسمية وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

• وحيث إنه عن القول بأن إجراء حكم المادة ١٧ على واقعة الدعوى سيتربط عليه أن يكون لقانون الاجراءات الجنائية أكثر من موعد فانه لا مانع فى القانون يمنع من ذلك بل إن الحاصل فى أغلب القوانين أن تطبق نصوصها على بعض الحوادث بأثر رجعى ولا تطبق على البعض الآخر إلا بعد العمل بها حسب ظروف كل حادثة وحسب طبيعة كل قانون .

• وحيث إنه من كل ما تقدم يبين أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية هى وحدها الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى .

• وحيث إن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار اليها فيها بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ لا يمكن أن يكون له تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولا يعتد فى هذا المقام بما جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون من أن سقوط الدعوى التى مضت عليها المدة المنصوص عليها فى المادة ١٧ • لم يتعلق به مراد أحد • . ذلك بأنه لا هذا القانون

العقوبات فى سنة ١٩٣٧ أن المعدل يقضى بمرئى القوانين التى تجعل الفعل غير معاقب عليه على الأحكام السابق صدورها بحيث يوقف تنفيذها وتنتهى آثارها الجنائية فلا يصح القول بأنه يجب — لكى يفيد المتهم من القانون الإصلاح — أن لا يكتفى بصدوره قبل الحكم نهائيا بل أن يكون القانون قد أصبح معمولا به .

• وحيث إنه لا يجدى فى هذا المقام الاستشهاد بالفقه الفرنسى اذ الواضح مما سلف ذكره أن القانون الفرنسى ليس فيه نص يقابل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة بل ولا نص يقابل الفقرة الثانية . أما القانون الايطالى الذى أشارت اليه المذكرة الايضاحية فان الفقرة الأولى من المادة الثانية منه تنص على أنه • لا عقاب على فعل لم يكن يكون جريمة بمقتضى القوانين المعمول بها وقت ارتكابها • . ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه • لا عقاب على فعل أصبح بموجب قانون لاحق لا يكون جريمة • . ويبين من هذين النصين أن القانون الايطالى راعى ذات التفرقة التى راعاها القانون المصرى بين العقاب وعدم العقاب ، فاشتراط للعقاب أن يكون القانون معمولا به وقت ارتكاب الفعل . أما فى عدم العقاب فقد استعمل عبارة • قانون لاحق • ، وهى أقطع فى تأكيد المعنى السالف ذكره من عبارة • صدور القانون • ، التى استعملها المشرع المصرى — وبمثل هذين النصين أيضا أتى مشروع قانون العقوبات الفرنسى المشار اليه فى المذكرة الايضاحية والذى لم يصدر بعد .

• وحيث إنه فضلا عما تقدم فلا يمكن القول بأن المشرع قد عين أجلا لتنفيذ قانون الاجراءات الجنائية — وأن هذا الأجل لم يحل

الجنائية وتقديرها في ذلك موضوعي لا معقب عليه ، فان الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون على غير أساس .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً بالنسبة للدعوى الجنائية لسقوطها بمضي المدة ، وبالنسبة إلى الدعوى المدنية لأن الطعن في غير محله . »

(القضية رقم ١٣٨٦ سنة ٢٠٠٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك و اسماعيل مجدي بك المستشارين) .

ذاته ولا مذكرته التفسيرية يمكن أن يجعل الواقعة معاقباً عليها إذا كانت قد أصبحت بموجب قانون الإجراءات الجنائية غير معاقب عليها .

« وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فان الحكم المطعون فيه قد أسس على أن الفصل في التعويضات المطلوبة يستلزم إجراء تحقيق خاص يتطلب وقتاً وجهداً لا تتسع له الدعوى الجنائية ، ولذا فقد تخلت المحكمة عن الدعوى المدنية للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها وهي المحكمة المدنية . ولما كان ذلك من حق المحكمة

محكمة القضاء الإداري مجلس الدولة

٣٧

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

- ١ - تنسيق . وجوب التفرقة بين الوظيفة والدرجة . انصراف المعنى في كل .
- ب - تنسيق . القصد منه . عدم استهدافه تغييراً في الوظائف أو في عدد الدرجات .
- ج - درجة . تلازمها مع الوظيفة ذات الرتب . لا توجد درجة مستقلة عن الوظيفة . جواز وجود وظيفة بلا مرتب مستقلة عن الدرجة كالعمدة . وظيفة وكيل وزارة لها درجة . ليست فوق الدرجات .
- د - وكالة الوزارة . لها معنيان بحسب الاصطلاح الإداري والمالي . قد ترتب للمصالح الرئيسية دون أن يكون شاغلها وكيل وزارة أي ذلك الذي يعاون الوزير في الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها .
- هـ - درجات عالية . درجة وكيل وزارة المالية .
- تالية مباشرة لدرجة مدير عام . درجة مدير عام حرف (١) أو (ب) . تفريع في الدرجة الأصلية .
- و - تنسيق . اختيار . مجال لإعماله . درجة وظيفة رفعت بالتنسيق . لا مجال لإعمال الاختيار . لا يلزم صدور مرسوم بمنح الدرجة . الحق هنا منشؤه قانون التنسيق رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ والقواعد الموضوعية لتنفيذه . صيغة الجواز التي وردت في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قواعد التنسيق . مجرد صياغة . معناها . العبرة هنا بالمعنى لا بالمبنى .

المبادئ القانونية

- ١ - يلزم التنبيه بادية الرأي إلى وجوب التفرقة في صدد التنسيق بين الوظيفة والدرجة فالمعنى ينصرف في الأولى

إلى التكليف والعمل وفي الثانية إلى الأجر أو المقابل المالي بالشروط والأوضاع المقررة لذلك .

٢ - إن التنسيق لم يستهدف في الأصل تغييراً في الوظائف بله في عدد الدرجات سواء بالإضافة أو بالحذف وإنما قصد إلى تحسين حال الموظفين بتنسيق درجات الوظائف في مختلف الوزارات والمصالح على وجه يكفل المساواة في معاملة ذوي المؤهلات المماثلة وفي تهيئة فرص الترقى لديهم إفساحاً لباب الأمل أمامهم ولتزول بذلك طائفة المنسيين وينقطع شعور المرارة الذي يحس به من يلبثون في درجاتهم أعواماً طويلة فقام على رفع درجات الوظائف في ترتيب تصاعدي وبظام هرمي روعيت فيه نسب الدرجات بعضها إلى بعض .

٣ - لا اعتداد بما تسوقه الحكومة من أن ثمة وظائف فوق الدرجات ومنها وكالة الوزارة وأنها وظيفة وليست بدرجة مالية وأنه ليس من المستساغ نظاماً أن يقوم على رأس مصلحة موظف تكون له ولاية المدير العام ودرجة وكيل الوزارة بل المستساغ أن تكون وكالة الوزارة

بالنسبة إلى مثل هذا الموظف وظيفة لا درجة وأن التنسيق لم يظفر في ترتيب الدرجات لحد رفعها إلى أكثر من الدرجة التالية مباشرة — لا اعتداد بذلك إذ ليس ثمة وظائف فوق الدرجات وإنما الصحيح أن الدرجة متلازمة مع الوظيفة ذات الراتب فلا تنفك عنها ولا يمكن انتزاعها منها بحيث لا يجوز تعيين موظف في وظيفة وترقية آخر إلى درجتها المالية إذ لا توجد درجة مستقلة عن وظيفة وإن جاز أن توجد وظيفة بغير درجة إذا لم تكن الوظيفة من ذوات الرواتب كوظيفة العمدة .

٤ — وكالة الوزارة بحسب الاصطلاح الإدارى والمالى عبارة قد تحمل أحد معينين فقد يكون المقصود منها وظيفة وكيل الوزارة التى تقوم إلى جانب الوزير فى الديوان العام يعاونه فيما يعهد به إليه من الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها ، وقد يكون الغرض منها درجة وكيل الوزارة المالية وقد ترتب لوظائف رئيسية فى المصالح دون أن يكون شاغلوها وكلاء وزارة بالوظيفة بالمعنى الأول إذ هذا الترتيب المالى لا يغير من كنه وظائفهم .

٥ — درجة وكيل وزارة المالية ، هى التالية مباشرة لدرجة مدير عام سواء كان حرف ، أ ، أو حرف ، ب ، لأن هذا تفريغ فى الدرجة الأصلية .

٦ — الاختيار بأداته القانونية بمرسوم أو بغير مرسوم إنما يكون عند شغل الوظيفة الحالية بالتعيين فيها ، أما ما يطرأ على درجة الوظيفة من رفع فلا يفتح باب الاختيار من جديد ولا يلزم لاستحقاق المدعى درجة وظيفته المرفوعة بالتنسيق صدور مرسوم بذلك ، إذ المرسوم لا ينشئ له هذا الحق بل مصدره هو التنسيق ذاته بحسب الغرض الذى من أجله تقرر الاعتماد المالى فى البرلمان بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ وطبقاً للقواعد التى وضعت لتنفيذه .

ولا مقتنع فى هذا الشأن فيما استفادته الحكومة من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قواعد التنسيق بمقولة إنها وردت بصيغة الجواز لا الوجوب ، إذ الأمر لا يعدو أن يكون مجرد صياغة ، والعبرة بما استهدفته تلك الفقرة فى المعنى فلا يجب الوقوف عند حد صياغة المبنى ويتضح لدى التأمل أن كلمة تجوز هنا بمعنى يصح أو أنه لا يوجد مانع من الترقية ومثل هذه الصياغة مألوقة فى أمثال هذه القواعد التنظيمية المالية .

المحكم

د من حيث إنه يبين من الاستطراد المتقدم المفصل فيه شتى مناحى الدفاع من الجانبين ، أن المدعى إذ يطلب إلغاء القرار الإدارى بالامتناع عن إعطائه درجة وكيل وزارة منذ أول مايو

المدعى الى أنه إذ رفعت درجة وظيفته في التنسيق أصبح مستحقاً لراتبها طبقاً لأحكامه بحسب الشروط المقررة لذلك وبهذه المثابة يقع باطلاً لمخالفته للقانون امتناع الإدارة عن إعطائه هذه الدرجة والمرسوم الصادر بتعيين عبد الحكيم الرفاعي بك في وظيفة المدعى ومنحه درجتها والمرسوم الصادران في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أحدهما بتعيين المدعى مديراً لمصلحة الإحصاء والآخر بتعيين محمود زكى سالم بك مديراً لمصلحة الضرائب المنقولة.

ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأنه وإن كان الأصل أن لكل وظيفة درجة بحسبان أن الوظيفة هي العمل والولاية والدرجة هي الأجر أو المقابل المالى إلا أن هذا الأصل لا يطرد إذ ثمة وظائف فوق الدرجات ومنها وكالة الوزارة فهي وظيفة وإست بدرجة مالية وأن التنسيق لم يقف عند حد ترتيب درجات الوظائف بل تناول هذه الأخيرة أيضاً بالحذف وبالإضافة وأنه استحدث في ميزانية مصلحة الضرائب وكالة وزارة كوظيفة لا كمجرد درجة وأنه ليس من المستساغ نظاماً أن يقوم على رأس مصلحة الضرائب موظف تكون ولايته ولاية مدير عام ودرجته درجة وكيل وزارة بل المستساغ أن تكون ولاية هذا الموظف هي ذات ولاية وكيل الوزارة وأن تكون وكالة الوزارة بالنسبة اليه وظيفة لا درجة وأن التنسيق لم يظفر في ترتيب الدرجات لحد رفعها إلى أكثر من الدرجة التالية مباشرة وأن فكرة إنشاء وظيفة وكيل وزارة يقوم على رأس مصلحة الضرائب كانت قديمة وتحققت خلال التنسيق وأن الاختيار أو الترقية إلى الوظائف الكبرى التي عينها المرسوم الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ يجب أن يتم بمرسوم وأن

سنة ١٩٤٦ وفرق راتبها من التاريخ المذكور وإلغاء المرسوم الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك في وظيفة وكيل وزارة لشئون الضرائب وإلغاء المرسومين الصادرين في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتعيين المدعى مديراً لمصلحة الإحصاء وتعيين زكى بك سالم مديراً بدله لمصلحة الضرائب — إن المدعى يقيم دعواه هذه على أنه كان لدى تطبيق التنسيق يشغل وظيفة مدير عام مصلحة الضرائب المنقولة بالمرسوم الصادر بتعيينه فيها في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٦ وأن التنسيق لم يغير من وظائف المصلحة بالإضافة أو الحذف فكان عدد الوظائف الفنية العالية والإدارية فيها ٦٤٦ وظل كما هو بعد التنسيق وإنما استهدف تحسين درجاتها المالية برفع بعضها في ترتيب تصاعدي وبشكل هرمي مما استتبع أن رئيس المصلحة وهو رأس الهرم فيها نسقت درجته من مدير عام دب، إلى درجة وكيل وزارة بمراعاة أهمية المصلحة وعدد موظفيها بالقياس إلى غيرها من المصالح التي لا تزيد عليها أهمية بل يقل عدد موظفيها عن عدد تلك ومع ذلك يقوم على رأسها موظف في درجة وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد دون أن يكون كذلك بالوظيفة إذ يجب التفريق بين الوظيفة والدرجة فالأولى هي التكليف والثانية هي الأجر، ووكيل الوزارة بالوظيفة باعتباره معاون الوزير إنما يكون إلى جانبه في الديوان العام، يقوم بما يعهد به اليه من الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها حسبما يحدده له الوزير من اختصاص ولكن قد يكون لبعض الموظفين، وهم ليسوا وكلاء وزارة بالوظيفة، درجة وكيل الوزارة المالية أى راتبه دون أن يغير ذلك من كنه وظائفهم إذ الوظيفة هي الجوهر والدرجة هي العرض. ويستطرد

والدرجة فالمعنى ينصرف في الأولى إلى التكليف والعمل وفي الثانية إلى الأجر أو المقابل المالى بالشروط والأوضاع المقررة لذلك وأن تنسيق الدرجات في الوزارات والمصالح حسبما يستفاد من تقرير اللجنة المعنية لبحثه برئاسة سعادة عبد القوى احمد باشا ومن تقصى المراحل التي مر بها في وزارة المالية وفي لجنتي الشئون المالية بمجلس النواب وبمجلس الشيوخ إلى أن استقر على وضعه الحالي في جداول التنسيق التي صدر على أساسها القانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٤٧ باعتماد المبلغ اللازم لتنفيذه، أن التنسيق على هذا الوجه لم يستهدف في الأصل تغييراً في الوظائف بله في عدد الدرجات سواء بالإضافة أو بالحذف وإلما قصد إلى تحسين حال الموظفين بتنسيق درجات الوظائف في مختلف الوزارات والمصالح على وجه يكفل المساواة في معاملة ذوى المؤهلات المتماثلة وفي تهيئة فرص الترقى لديهم إفساحاً لباب الأمل أمامهم وانزول بذلك طائفة المنسيين وينقطع شعور المرارة الذي يحس به من يلبثون في درجاتهم أعواماً طويلة فقام على رفع درجات الوظائف في ترتيب تصاعدي وبنظام هرمي روعيت فيه نسب الدرجات بعضها إلى بعض لذلك كانت جداول التنسيق المرافقة لتقرير اللجنة المشكلة برئاسة سعادة عبد القوى احمد باشا وكذلك الجداول التي أعدتها وزارة المالية تتضمن التنبيه دائماً إلى هذه العبارة وهي أنه (يجب أن تكون جملة عدد الوظائف المقترحة موازية تماماً لجملة عدد الوظائف الحالية دون أية زيادة) وقد اطردت مراعاة هذا النظر في البرلمان إلا إذا روى على خلاف الأصل إجراء تغيير بالإضافة أو الحذف وعندئذ كان ينص على ذلك صراحة بهامش الجداول كما حصل في جدول التنسيق الخاص

قواعد التنسيق لم تغير من ذلك شيئاً بل هي تنسق معه كما يؤخذ من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من تلك القواعد حين جعلت الترقية في مثل هذه الأحوال جوازية أى متروك أمر تقديرها إلى الحكومة وأن الاختيار وقع على الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك لهذا الغرض فصدر المرسوم بتعيينه في تلك الوظيفة الجديدة التي أنشأها قانون التنسيق بحلاف وظيفة المدير العام للمصلحة التي استبقاها بدرجة مدير عام ب ب ، وكان يشغلها المدعى . فلا وجه إذاً لما ينعاه المدعى على مرسوم تعيين عبد الحكيم الرفاعى بك من أنه وقع باطلاً إذ تضمن تعيين موظف في وظيفة مشغولة ولا على مرسوم نقل المدعى إلى مصلحة الإحصاء ونقل محمود زكى سالم بك إلى مصلحة الضرائب المنقولة لأن النقل من حق الحكومة .

ومن حيث إنه يخلص مما سلف أن مقطع النزاع في الدعوى هو ما إذا كانت درجة وكيل وزارة الواردة في جدول التنسيق الخاص بمصلحة الضرائب هي درجة مالية مرتبة في التنسيق لوظيفة مدير عام المصلحة باعتباره رأس الهرم فيها أم أنها وظيفة وكيل وزارة استحدثها التنسيق إلى جانب وظيفة مدير عام المصلحة بعد إذ لم تكن تلك الوظيفة موجودة من قبل ، وإذا كانت الأولى فهل يستحق المدعى الدرجة المالية المذكورة بالتطبيق لقواعد التنسيق وهل ثمة تعارض بين ذلك وبين مرسوم تعيين عبد الحكيم الرفاعى بك في وظيفة وكيل لوزارة المالية لشئون الضرائب أو مرسومي تعيين المدعى مديراً عاماً لمصلحة الإحصاء وتعيين محمود زكى سالم بك مديراً عاماً لمصلحة الضرائب .

ومن حيث إنه يلزم التنبيه بادية الرأي إلى وجوب التفرقة في صدد التنسيق بين الوظيفة

بوزارة الصحة العمومية (فرع ١ — الشؤون الطبية والحجر الصحي والصحة القروية والمستشفيات الجامعية) عند ما حذف من وظائف الدرجة السادسة في الكادر الفني العالي والإداري ١٢٠ وظيفة وكما حصل في مصلحة الري بوزارة الأشغال العمومية إذ ألغيت ١٠ وظائف من الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والإداري وكما حصل في جامعة فارق (الإدارة العامة والمكتبة العامة والكليات لغير هيئات التدريس) إذ زيد عدد الوظائف في كل من الكادر الفني العالي والمتوسط والكتاتبي تبعاً للزيادة التي أسفر عنها توزيع المبلغ الذي كان مدرجاً لتعزير الوظائف في ميزانية الجامعة للسنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بل إنه عند ما كان يرى زيادة الوظائف في السلك الفني العالي والإداري بالنقل من الوظائف الكتابية كان ينص على ذلك أيضاً كما حصل في جدول التنسيق الخاص بوزارة الدفاع الوطني (الديوان العام والجيش) عند ما زيدت الوظائف الإدارية بمقدار ٣٤ وظيفة من الدرجة السادسة نقلاً من الوظائف الكتابية .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم ، قد بان للمحكمة من الأوراق وبوجه خاص من جداول التنسيق الخاصة بمصلحة الضرائب المنقولة بحسب المراحل التي مرت بها إلى أن انتهت إلى الوضع الذي استقر عليه في البرلمان أن درجة وكيل وزارة الواردة بتلك الجداول في خانة الدرجات هي درجة مالية مرتبة في التنسيق لوظيفة مدير عام المصلحة باعتبارها رأس الهرم في سلم وظائفها ، يؤكد ذلك أن عدد الوظائف الفنية العالية والإدارية كان قبل التنسيق ٦٤٦ وظل كما هو بعد التنسيق فلم يتغير عدد الوظائف بالإضافة أو الحذف

ولما نسقت درجاتها بالرفع في ترتيب تصاعدي وبنظام هرمي فلم تحذف وظائف من الدرجات السادسة والسابعة وأنشئت بدلاً وظائف جديدة من درجة وكيل وزارة ومن الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة كما تشابه الأمر على الحكومة ، وإنما بقيت الوظائف كما هي فقط حصل التنسيق في درجاتها المالية فرفعت الدرجات السابعة وعددها مائة إلى الدرجة السادسة ورفع من الدرجات السادسة ٥٩ إلى الدرجة الخامسة ورفع من الدرجة الخامسة ٢٧ درجة إلى الرابعة ورفع من الرابعة ١٣ درجة إلى الثالثة ورفعت خمس درجات من الثالثة إلى الثانية ودرجتان من الثانية إلى الأولى ودرجة أولى إلى مدير عام د ب ، ودرجة مدير عام د ب ، إلى وكيل وزارة — فتطابقت جملة عدد الوظائف ودرجاتها مع عددها السابق وغاية الأمر أنه تم تنسيقها بالرفع في ترتيب تصاعدي ونظام هرمي حسبما تقدم شأنها في ذلك شأن سائر الجهات الحكومية التي تناولها التنسيق فلا وجه إذاً لما تتحدى به الحكومة من أن التنسيق استحدث في جدول مصلحة الضرائب وكالة وزارة كوظيفة لا كمجرد درجة وأن فكرة إنشاء هذه الوظيفة نبئت من قبل في سنة ١٩٤١ وتحققت خلال التنسيق ، لا وجه لذلك مادام التنسيق في شأن هذه المصلحة لم يتناول الوظائف بالإضافة أو الحذف ، وأن كانت قد بدت في تلك السنة فكرة إنشاء وكيل وزارة المالية للإشراف على مصلحة الضرائب المنقولة والعقارية إلا أنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ ولذا لم يظهر لها أثر فعلي في الميزانيات المتعاقبة وجاء التنسيق فكان منبت الصلة بها تماماً كما لا اعتداد كذلك بما تسوقه الحكومة من أن ثمة وظائف فوق الدرجات ومنها وكالة الوزارة وأنها وظيفة

وليست بدرجة مالية وأنه ليس من المستساغ نظاماً أن يقوم على رأس مصلحة الضرائب موظف تكون له ولاية المدير العام ودرجة وكيل الوزارة المالية بل المستساغ أن تكون وكالة الوزارة بالنسبة إلى مثل هذا الموظف وظيفة لدرجة وأن التنسيق لم يظفر في ترتيب الدرجات لحد رفعها إلى أكثر من الدرجة التالية مباشرة — لا اعتداد بذلك إذ ليس ثمة وظائف فوق الدرجات ، وإنما الصحيح أن الدرجة متلازمة مع الوظيفة ذات الراتب فلا تنفك عنها ولا يمكن انتزاعها منها بحيث لا يجوز تعيين موظف في وظيفة وترقية آخر إلى درجتها المالية إذ لا توجد درجة مستقلة عن وظيفة وإن جاز أن توجد وظيفة بغير درجة إذا لم تكن الوظيفة من ذوات الرواتب كوظيفة العمدة ، ووكالة الوزارة بحسب الاصطلاح الإداري والمالي عبارة قد تحمل أحد معنيين فقد يكون المقصود منها وظيفة وكيل الوزارة التي تقوم إلى جانب الوزير في الديوان العام يعاونه فيما يعهد به إليه من الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها ، وقد يكون الغرض منها درجة وكيل الوزارة المالية وقد ترتب لوظائف رئيسية في المصالح دون أن يكون شاغلوها وكلاء وزارة بالوظيفة بالمعنى الأول إذ هذا الترتيب المالي لا يغير من كنه وظائفهم فحافظ القاهرة أو الاسكندرية والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية والمدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية موظفون يقومون على رأس مصالح حكومية لا وكلاء وزارات بالوظيفة ولكن درجاتهم المالية مرتبة كدرجات وكلاء وزارات أى براتب ١٥٠٠ جنيه لكل منهم ومدير عام مصلحة الجمارك ومدير الطب الشرعى ووكيل المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية موظفون ودرجاتهم المالية معادلة لدرجة وكيل وزارة مساعد أى براتب ١٤٠٠ جنيه سنوياً بل يبين من جدول التنسيق الخاص بإدارة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية أن رأس الدرجات المنسقة درجة د وكيل وزارة مساعد ، ولا شك فى أنه لم يقصد من ذلك أن يكون ثمة وكيل وزارة مساعد بالوظيفة وإنما قصد أن تكون الدرجة المالية لرأس الهرم فى تلك الإدارة من الدرجة المالية لوكيل وزارة مساعد كما يوجد مانع من الوجهة النظامية من أن يكون رئيس مصلحة بالدرجة المالية لوكيل وزارة — أى براتبه ومع ذلك يخضع فى السلم الإدارى لإشراف وكيل وزارة بالوظيفة وهذا مايجرى فعلاً فى مختلف الوزارات والمصالح كما يؤخذ من الأمثلة المتقدمة ذلك لأن وكلاء الوزارة بالوظيفة كما تقدم معاونون للوزير فله أن ينوط بهم مايدخل فى اختصاصه وبذلك تكون لهم سلطة الإشراف على المصالح التى تدخل فى هذا الاختصاص ولو كان رؤساؤها براتب وكيل وزارة — كما أنه لا منقح فيما تتحدى به الحكومة من أن التنسيق لم يظفر فى ترتيب الدرجات لحد رفعها إلى أكثر من الدرجة التالية مباشرة — إذ فضلاً عن أن درجة وكيل وزارة المالية هى التالية مباشرة لدرجة مدير عام سواء كان حرف د ا ، أو حرف د ب ، لأن هذا تفريع فى الدرجة الأصلية فإن التنسيق تم باتفاق بين السلطين التنفيذية والتشريعية وهما جهتا اختصاص تملكان أن تقررا فى هذا الشأن من التنظيم ما تريانه كفيلاً بتحقيق الأغراض التى استهدفها التنسيق وقد روعى بلا شك فى رفع درجة مدير عام مصلحة الضرائب إلى الدرجة الحالية لوكيل وزارة أنه يقوم على رأس مصلحة هى أكبر مثيلاتها فى الوزارة بالنسبة

وليست بدرجة مالية وأنه ليس من المستساغ نظاماً أن يقوم على رأس مصلحة الضرائب موظف تكون له ولاية المدير العام ودرجة وكيل الوزارة المالية بل المستساغ أن تكون وكالة الوزارة بالنسبة إلى مثل هذا الموظف وظيفة لدرجة وأن التنسيق لم يظفر في ترتيب الدرجات لحد رفعها إلى أكثر من الدرجة التالية مباشرة — لا اعتداد بذلك إذ ليس ثمة وظائف فوق الدرجات ، وإنما الصحيح أن الدرجة متلازمة مع الوظيفة ذات الراتب فلا تنفك عنها ولا يمكن انتزاعها منها بحيث لا يجوز تعيين موظف في وظيفة وترقية آخر إلى درجتها المالية إذ لا توجد درجة مستقلة عن وظيفة وإن جاز أن توجد وظيفة بغير درجة إذا لم تكن الوظيفة من ذوات الرواتب كوظيفة العمدة ، ووكالة الوزارة بحسب الاصطلاح الإداري والمالي عبارة قد تحمل أحد معنيين فقد يكون المقصود منها وظيفة وكيل الوزارة التي تقوم إلى جانب الوزير في الديوان العام يعاونه فيما يعهد به إليه من الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها ، وقد يكون الغرض منها درجة وكيل الوزارة المالية وقد ترتب لوظائف رئيسية في المصالح دون أن يكون شاغلوها وكلاء وزارة بالوظيفة بالمعنى الأول إذ هذا الترتيب المالي لا يغير من كنه وظائفهم فحافظ القاهرة أو الاسكندرية والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية والمدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية موظفون يقومون على رأس مصالح حكومية لا وكلاء وزارات بالوظيفة ولكن درجاتهم المالية مرتبة كدرجات وكلاء وزارات أى براتب ١٥٠٠ جنيه لكل منهم ومدير عام مصلحة الجمارك ومدير الطب الشرعى ووكيل المدير العام لمجلس بلدى الاسكندرية موظفون

إلى أهميتها وعدد موظفيها فوظفوها بالكادر الفني العالي والإداري ٦٤٦ وبمصلحة الأموال المقررة ١٨٠ ، وبمصلحة المساحة ١٧٦ ويقوم على رأس كل منهما مدير عام حرف د ا ، براتب ١٣٠٠ جنيه وبمصلحة الجمارك ٢١٨ ويقوم على رأسها موظف بدرجة وكيل وزارة مساعد براتب ١٤٠٠ جنيه ، والتنسيق كما سلف قد قام على مقتضى نسب مئوية معينة لوظائف كل درجة بالقياس إلى مجموع الوظائف في كل من الكادرات الثلاثة مع مراعاة الترتيب في شكل تصاعدي ونظام هرمي كما لوحظ حفظ التوازن في هذا الشأن بين فروع الحكومة في مختلف الوزارات والمصالح تحقيقاً لتكافؤ الفرص في الترقى بين ذوى المؤهلات المتماثلة .

د ومن حيث إنه بعد إذ استبان أن درجة وكيل وزارة الواردة بجدول التنسيق الخاص بموظفي مصلحة الضرائب هي درجة مالية مرتبة في التنسيق لوظيفة مدير عام المصلحة باعتباره رأس الهرم فيها فإن المدعى باعتباره شاغلاً لهذه الوظيفة بالمرسوم الصادر بتعيينه في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٦ يستحق تلك الدرجة بالتطبيق لقواعد التنسيق بحسب الشروط المقررة لذلك ، وقد يسر التنسيق هذه الشروط عن الأوضاع العادية المنصوص عليها في كادر سنة ١٩٣٩ وتلغ هذا التيسير أول ما بدأ في تقرير لجنة التنسيق برئاسة سعادة عبد القوي أحمد باشا إذ يقول : « والآن وقد أصاحت الحكومة لشكاوى الموظفين وخصصت لهم في ميزانية هذا العام مليوناً من الجنيهاً وألفت لجاناً لهذه للعمل على تحسين حالهم في نطاقه ، فقد يتفق مع هذه اللفتة الكريمة من جانب الحكومة نحو رجالها وعملها أن تقترح اللجنة تيسير الترقية حتى يشعروا بما جلب لهم التنسيق

وتعديل النظم من تفريج لكرهم وبهذه الروح ترى اللجنة أن كل موظف كان يشتغل فعلاً في وظيفة درجتها أعلى من درجته قبل التنسيق أو رفعت درجتها بالتنسيق وقضى نصف الفترة المقررة لترقية ينال الترقية التي يستحقها متى توافرت فيه سائر شروطها ، وبعد تبادل وجهات النظر بين السلطة التنفيذية وبين اللجان البرلمانية ضببطت قواعد تنفيذ التنسيق على الوجه الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٧ الذي تضمنه كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ ، والذي يتصل بالدرجة موضوع النزاع هو الفقرة الثانية من المادة الثالثة من تلك القواعد التي تنص على ما يأتي : « وظائف كان مقرراً لها درجات فوق الدرجة الأولى قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ وكان الموظفون شاغلين لها بمراسيم أو أوامر ملكية قبل هذا التاريخ ثم رفعت إلى درجات أعلى في التنسيق ومثال ذلك وظيفة كان مقرراً لها درجة مدير عام د ب ، ورفعت في التنسيق إلى مدير عام د ا ، - تجوز الترقية للدرجة الجديدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ ويمنح الموظف علاوة الترقية من هذا التاريخ إذ كان قد مضى عليه سنتان أو أكثر في درجته السابقة قبل هذا التاريخ - أما إذا لم يكن مضى عليه سنتان في درجته قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ فيصرف إليه من هذا التاريخ الفرق بين علاوة الترقية من الدرجة الأولى لدرجة مدير عام د ا ، وبين علاوة الترقية من الدرجة الأولى لمدير العام د ب ، ، وعند إتمامه السنتين يمنح كعلاوة الترقية من درجة مدير عام د ب ، إلى درجة مدير عام د ا ، ، بما مفاده أن الموظف الشاغل لوظيفة من درجة مدير عام بمقتضى مرسوم أو أمر ملكي صادر قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ ورفعت درجاتها بالتنسيق إلى درجة

أعلى ، يستحق الترقية ويمنح علاواتها من هذا التاريخ بشرط مضي سنتين أو أكثر عليه في درجته السابقة - أما إذا لم يكن قد مضى عليه سنتان فيمنع فرق علاوة ترقية على تفصيل في الأمر، والمدعى كان معينا بمرسوم قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ في وظيفة كان مقرراً لها درجة فوق الدرجة الأولى ورفعت في التنسيق إلى درجة أعلى فتطبق عليه تلك الفقرة بحسب الشروط وعلى التفصيل المبين بها . وغنى عن البيان أن المثل الذي ضربته لم يرد على سبيل الحصر بل على سبيل المثال ، إذ قد يكون رفع الدرجة في التنسيق من مدير عام « ب » إلى درجة وكيل الوزارة المالية فينتطبق حكم الفقرة على هذه الحالة أيضاً ، ولا وجه في هذا الشأن لما أفاضت فيه الحكومة من بحث في حق السلطة التنفيذية في الاختيار وفي الترقية إلى الوظائف الكبرى التي عينها المرسوم الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ وأنه يجب أن يتم بمرسوم وأن قواعد التنسيق لم تغير من ذلك شيئاً بل تنسق معه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من تلك القواعد حين نصت على أن الترقية في مثل هذه الحالة جوازية أي متروكة أمر تقديرها إلى الحكومة لا وجه لذلك لأن الاختيار بأدائه القانونية مرسوماً أو غير مرسوم إنما يكون عند شغل وظيفته الحالية بالتعيين فيها ، وذلك كان قد تم في حق المدعى بالمرسوم الصادر بتعيينه مديراً عاماً لمصلحة الضرائب في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٤٦ أما ما يطرأ على درجة الوظيفة من رفع فلا يفتح باب الاختيار من جديد ولا يلزم لاستحقاقه درجة وظيفته المرفوعة بالتنسيق صدور مرسوم بذلك ، إذ المرسوم لا ينشئ . له هذا الحق بل مصدره هو التنسيق ذاته بحسب الغرض الذي من أجله تقرر الاعتماد المالي في البرلمان بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ وطبقاً

للقواعد التي وضعت لتنفيذه ، وهي كما سلف تعطيه هذا الحق ولا مقنع في هذا الشأن فيما استفادته الحكومة من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قواعد التنسيق بمقولة إنها وردت بصيغة الجواز لا الوجوب ، إذ الأمر لا يعدو أن يكون مجرد صياغة ، والعبرة بما استهدفته تلك الفقرة في المعنى فلا يجب الوقوف عند حد صياغة المبني ، ويتضح لدى التأمل أن كلمة « يجوز » هنا بمعنى « يصح » أو أنه « لا يوجد مانع من الترقية » ومثل هذه الصياغة مألوقة في أمثال هذه القواعد التنظيمية المالية فإذا قيل مثلاً إنه يجوز ضم مدة سابقة باليومية في حساب الأقدمية أو الراتب فليس معنى هذا أن الإدارة ترخص في تقرير ما إذا كانت المدة تضم أو لا تضم وإنما معنى ذلك أن الضم يكون صحيحاً وذلك دون المساس بأصل استحقاق الموظف للضم ، فالقصد من تلك الفقرة أن استحقاق الدرجة الأعلى في التنسيق يكون صحيحاً إذا استوفى الموظف الشروط المقررة لذلك يؤكد ذلك أن الفقرة الأولى من تلك المادة لم ترد بصيغة الجواز بل على سبيل الوجوب والتمشي مع تفسير الحكومة ينتهي إلى جعل الموظف السابق تعيينه بمرسوم في مركزاً أسوأ من موظف أقل منه ولم يكن معيناً بمرسوم والذي تنطبق عليه الفقرة الأولى الواردة بصيغة الوجوب وهو ما يتجاني مع روح التنسيق .

« ومن حيث إنه يخلص من كل ما ذكر أن امتناع الإدارة عن إعطاء المدعى درجة وكيل الوزارة المالية المترتبة في التنسيق لوظيفته بوظيفة مدير عام المصلحة واعتباره رأس الهرم فيها بالتطبيق لقواعد التنسيق وبحسب الشروط المقررة فيه قد جاء مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن المدعى يستند في طلبه

المنقولة فلا شأن لها بتطبيق التنسيق وهو الأساس الذي أقام عليه المدعى دعواه ، وإنما مردها إلى حق الإدارة في نقل الموظفين ومدى هذا الحق وقيوده قانوناً ، وهو أساس آخر لا وجه للتصدي له مادامت لا تستلزمه الدعوى في نطاقها المحدد آنفاً ، ومن ثم لا ينبغي سوى إلغاء تصرف الإدارة بالقدر اللازم لإقرار الحق في نصابه في النطاق المذكور وذلك على الوجه المبين بالمنطوق .

(القضية رقم ١٢٧ سنة ٢ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس وحجتي ابراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد علي الدهراوى والسيد ابراهيم الديوانى بك المستشارين) .

٣٨

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . لا تملك إصدار قرار إداري أو تكليف جهة الإدارة بإصدار قرار معين . سلطتها مقصورة على الرقابة القضائية لتصرفات الإدارة .

ب - قبول الدعوى . مطالبة بدرجة . الحصول عليها . طلب عدم تأثير القرار المطعون فيه في أقدمية المدعى في تلك الدرجة . توافر المصلحة . قبول .

ج - تنسيق . ترقية بالاختيار . ترخيص الإدارة . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

المبادئ القانونية

١ - لا جدال في أن محكمة القضاء الإداري ليست من هيئات الإدارة العاملة وبهذه المثابة لا تملك أن تصدر قرارات إدارية ولا أن تلزم جهات الإدارة بإصدار قرار معين وكل ما تملكه هو الرقابة القضائية

إلغاء المرسوم الصادر بتعيين الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك وكيلًا لوزارة المالية لشئون الضرائب إلى أن مقتضى هذا المرسوم أنه يصبح بالوظيفة رئيساً لمصلحة الضرائب المنقولة بوزارة المالية ويشغل بالتالي درجتها المنسقة مع أن المدعى كان يشغل تلك الوظيفة وقتئذ - ولكنه طلب يقوم على حجة داحضة - ذلك أن المرسوم الخاص بالدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك لم يعينه مديراً عاماً لمصلحة الضرائب المنقولة حتى يقال إنه صدر باطلاً إذ عينه في وظيفة مشغولة وإنما عينه وكيلًا لوزارة المالية لشئون الضرائب عموماً لا الضرائب المنقولة وحدها فليس ثمة تعارض في النظر لا بين الوظيفتين ولا بالتالي بين درجتهما مادامت إحدى الوظيفتين هي بخلاف الأخرى ، فالمدعى كان عند صدور التنسيق رئيس المصلحة الأولى ودرجته هي الدرجة المالية الواردة بجدول التنسيق الخاص بهذه المصلحة ، أما الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك فلم يعين إلا بعد صدور القانون المذكور وانصب تعيينه على وظيفة أخرى هي وكيل لوزارة المالية أى إلى جانب الوزير بالديوان العام ، ومثار هذا التشابك هو تصرف الإدارة الخاطيء بعد ذلك بالامتناع عن إعطاء المدعى درجته المالية تلك الواردة بجدول التنسيق الخاص بموظفي مصلحة الضرائب والتي يستحقها بالتطبيق لقواعد التنسيق على الوجه المبين فيما سلف وتخصيصها للصرف على وظيفة الدكتور الرفاعي بك في حين أنه يجب تدير مصرف وظيفته بوسيلة أخرى .

د ومن حيث إنه بالنسبة إلى المرسومين الصادرين في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أحدهما بتعيين المدعى مديراً لمصلحة الإحصاء والآخر بتعيين محمود زكي سالم بك مديراً لمصلحة الضرائب

لتصرفات الإدارة بإلغاء ما يقع منها مخالفاً للقانون .

٢ — إذا كان المدعى قد رقى فعلاً إلى الدرجة الخامسة التي يطالب بها إلا أنه مازال يطلب عدم تأثير القرار المطعون فيه في أقدميته في الدرجة الخامسة وهو ما قصر دعواه عليه أخيراً ولا شك في أن له مصلحة في مثل هذا الطلب ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

٣ — الاختيار في الترقية بطريق التنسيق متروك أمره للجهة الإدارية تترخص فيه بلا معقب عليها في ذلك مادام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ٥٢٢ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد على السيد بك وكيل المجلس وحبشى ابراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وعبد الرحمن الجبري بك وسيد على الدصاوي بك المستشارين) .

٣٩

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

بوليس . القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . تضمنه أحكاماً عامة تسرى على جميع هيئات البوليس وأخرى خاصة بطوائف دون غيرها . المادتان ١٠، ١١ منه خاصتان بضباط البوليس وخدمهم .

المبدأ القانوني

يبين من استظهار نصوص القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس أنه كما تضمن أحكاماً عامة تسرى

على جميع هيئات البوليس فقد تضمن أحكاماً خاصة ببعض الطوائف دون غيرها فلا يجوز خلط هذه الأحكام بتلك بل المعول عليه هو تقصى غرض الشارع في كل حالة والمادتان العاشرة والحادية عشرة قاطعتان في الدلالة على أنهما خاصتان بضباط البوليس وخدمهم .

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مساق الوقائع حسباً تقدم أن المدعى إذ يطلب إلغاء قرار المجلس الأعلى للبوليس الصادر في ٥ من يوليو سنة ١٩٤٨ في شطره الخاص بتأخير أقدميته ثلاثين معاولاً يستند إلى أنه وقع باطلاً لصدوره بدون سماع أقواله وبغير ذكر الأسباب الداعية إلى ذلك على خلاف حكم المادتين العاشرة والحادية عشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس اللتين يسرى عليه حكمهما باعتباره معاون إدارة داخل هذه الهيئات .

د ومن حيث إنه يبين من استظهار نصوص القانون المذكور أنه كما تضمن أحكاماً عامة تسرى على جميع هيئات البوليس فقد تضمن أحكاماً خاصة ببعض الطوائف دون غيرها فلا يجوز خلط هذه الأحكام بتلك بل المعول عليه هو تقصى غرض الشارع في كل حالة . والمادتان العاشرة والحادية عشرة قاطعتان في الدلالة على أنهما خاصتان بضباط البوليس وخدمهم إذ صيغتهما بالمقابلة إلى سائر النصوص لاتدع أي مجال للشك في ذلك ، فقد نصت المادة الأولى على أنه " يجب في الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة إلى

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .
(القضية رقم ٦١٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠

٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩

(١) ترقية . درجة عادية في الميزانية . ترخص جهة الإدارة في الترقية . لا معقب عليها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

المبدأ القانوني

إذا استبان للمحكمة أن الدرجة ليست من درجات التنسيق بل هي درجة عادية فتتخص الإدارة والحالة هذه في تقدير ملائمة الترقية إليها بما لا معقب عليها ما دام قرارها لا ينطوي على إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الأقدمية . وما يترتب على الضم من الحق في علاوات الترقية . حفظ الطلب . الطعن فيه . نزاع في راتب . اختصاص المحكمة بولايتها الكاملة .
ب — موظف . فصله لسوء السلوك . تعيينه جديدا بعقد جديد . ليس له أن يطلب ضم مدد الخدمة السابقة . كتاب المالية الدوري في يولييه سنة ١٩٤٧ .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المدعى يطعن في القرار

(١) يمثل هذا المبدأ حكم في القضية رقم ٤٣ لسنة ٣ القضائية من الدائرة ذاتها وبالجلسة ذاتها .

الرتبة التي تلها مباشرة بحسب الأقدمية ، وتعتبر الأقدمية في الترقية من تاريخ منحها على أن من يعين من ضباط البوليس في أية وظيفة وتدخل ضمن وظائف هيئات البوليس يحتفظ له بالأقدمية في سلك ضباط البوليس ، ونصت المادة الحادية عشرة على أنه « لا يجوز تخطي الضابط في الترقية عند حلول دوره إلا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط أمام المجلس ، ويظهر من ذلك للوهلة الأولى أن هاتين المادتين إنما تتحدثان عن أصحاب الرتب النظامية من الضباط دون غيرهم من سائر رجال البوليس كالكونستبلات والصولات وضباط الصف والعساكر ورجال الحفر النظاميين ولا من سائر هيئاته كالحفاظين والمديرين ومن اليهم ؛ إذ جميع هؤلاء ليسوا ضباطا وليست لهم رتب نظامية يرقون إليها بنطق ملكي كما هو الحال في الضباط فالقانون إذ استعمل لفظ ضباط إنما عنى المعنى الخاص لهذه الكلمة وقصد إلى تخصيص حكمهما بهذه الفئة وحدها يؤكد ذلك أنه بعد أن فرغ من شأن الضباط تحدث عن سائر هيئات البوليس ووضع أحكامهم الخاصة بهم ثم انتقل بعد ذلك إلى الأحكام العامة التي تسرى على جميع هيئات البوليس كالمادة الرابعة عشرة الخاصة بحلف اليمين والخامسة عشرة بالتقارير التي تقدم في حقهم والسادسة عشرة بحظر إبداء الميول السياسية . كما أنه إذا ما أراد تخصيص موظفين بذواتهم بحكم معين ولو كانوا ينتمون إلى هيئات مختلفة ، قرر ذلك صراحة كما فعل في المادة السابعة عشرة التي تنص على أنه « لا يجوز أن يبقى ضابط البوليس ومفتشو الضبط ومأمورو المراكز ومعاونو الإدارة في دائرة محافظة أو مديرية واحدة مدة تزيد على خمس سنوات... الخ ،

التوسع في تأويله . الاستناد إلى المذكرة الإيضاحية .
لا يجدى . إذ ليس لها قوة القانون .

المبادئ القانونية

١ — إذا قامت دعوى المدعى على أن
قرار إبطال تعيينه مخالف لأحكام المرسوم
بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ فلا محل
للاستناد إلى المادة السابعة منه إلا إذا كان
قد طبق في حقه تطبيقاً صحيحاً .

٢ — إن الفقرة الأخيرة من المادة
الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة
١٩٤٤ تقضى بالإبطال إذا كان المرسوم
الملكى مسبوقاً بترقية استثنائية لا بتعيين
استثنائي ولا محل للاجتهاد مع صراحة
النص وخاصة ونحن بصدد قانون استثنائي
لا يجوز التوسع في تأويله ، كما أن الاستناد
إلى ما جاء بالمذكرة التفسيرية من سريان
حكم الإبطال على الموظفين المعيّنين بمراسيم
إذا كان التعيين بمرسوم قد جاء لاحقاً
لتعيين استثنائي لا قيمة له لأنه ليس
للمذكرات التفسيرية قوة القانون .

المحكمة

د من حيث إن المدعى عليها دفعت بعدم
قبول الدعوى بالنسبة لطلب إلغاء قرار وزير
العدل الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥
والقاضي بإبطال تعيين المدعى في النيابة المختلطة
وما يترتب عليه من آثار لصدور هذا القرار
قبل العمل بقانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة
١٩٤٦ وترى المحكمة أن المدعى عليها على

الصادر بحفظ طلبه الخاص بضم مدة خدمته
السابقة في الأقدمية وما يترتب على هذا الضم
من الحق في علاوات وفي ترقيته إلى الدرجة
السادسة فهذا الطلب لا يعدو أن يكون
نزاعاً في راتب مما تقضى فيه المحكمة بولايتها
الكاملة عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة
الرابعة من قانون مجلس الدولة سواء تعلق
الأمر بموظف دائم أو بموظف غير دائم
كما هو ظاهر من إطلاق النص .

٢ — إذا اتضح من ملف خدمة المدعى
أن تعيينه الأخير كان تعييناً جديداً وبعقد
جديد وأن فصله السابق كان لسوء السلوك
فليس له أن يطالب بضم مدد الخدمة السابقة
طبقاً لسكتاب وزارة المالية الدوري الصادر
في يولييه سنة ١٩٤٧ في شأن حساب مدد
الخدمة السابقة إذ يشترط ألا يكون انتهاء
الخدمة السابقة سوء السلوك .

(الفضة رقم ٧٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك ومحمد عفت بك
وبدوى إبراهيم حمودة بك وحسين أبو زيد بك وعلى
أبو الغيط بك المستشارين) .

٤٢

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — موظف . استثناءات . قرار إبطال تعيينه .
مخالفته لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ .
لا محل للاستناد إلى المادة ٧ منه إلا إذا كان قد طبق
في حقه تطبيقاً صحيحاً .

ب — موظف . استثناءات . الفقرة الأخيرة من
المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ .
إبطال المرسوم الملكى المسبوق بترقية استثنائية . عدم
إطباقها على المرسوم المسبوق بتعيين استثنائي . لا يجوز

للقانون إذ طبقت المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء التعيينات والترقيات الاستثنائية على حالة المدعى تطبيقاً خاطئاً ، فأصدرت بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥ قراراً بإبطال المرسوم الملكي الصادر بتعيينه وكيلًا للنائب العام من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة بمقولة إن هذا التعيين وقع باطلاً لأنه مسبوق بترقية استثنائية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثانية من المرسوم بقانون السالف الذكر الذي استثنى من الإلغاء التعيينات التي صدر بها مرسوم ملكي إلا إذا كان لاحقاً لترقية استثنائية .

« ومن حيث إنه بمراجعة أوراق الدعوى وملف خدمة المدعى المضموم إلى الأوراق يبين أن المرسوم الملكي الصادر بتعيين المدعى وكيلًا للنائب العام من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة لم يكن مسبوقاً بأية ترقية استثنائية بل لم يكن مسبوقاً بأية ترقية على الإطلاق ولا يقدر في هذا ما قالته الحكومة واستندت فيه إلى فتوى من قلم القضايا وإلى المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون السالف الذكر من أن المدعى عين قبل ذلك محامياً من الدرجة الأولى في إدارة قضايا الحكومة براتب قدره ٥٤٠ جنيهاً في السنة وأن هذا التعيين يعتبر استثناءً من القواعد العامة ويأخذ حكم الترقية الاستثنائية السابقة على المرسوم الملكي لأن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ تقضي بالإبطال إذا كان المرسوم الملكي مسبوقاً بترقية استثنائية لا بتعيين استثنائي ولا محل للاجتهاد مع صراحة النص وخاصة ونحن بصدد قانون استثنائي لا يجوز التوسع في تأويله . كما أن الاستناد إلى ما جاء بالمذكرة التفسيرية من سريان حكم الإبطال على الموظفين المعيّنين

صواب في هذا الدفع لصدور القرار السالف الذكر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة الذي لا ينعطف أثره على ما سبقه من قرارات إدارية . ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول دعوى المدعى بالنسبة لطلب الإلغاء .

« ومن حيث إن المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض لوجهين . الأول : أن المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء التعيينات والترقيات الاستثنائية تمنع المحاكم من قبول الدعاوى التي ترفع عليها بسبب تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون . والوجه الثاني : أن طلب التعويض في هذه الدعوى لا يدخل في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة .

« ومن حيث إن الدفع بعدم الاختصاص على الوجه السالف الذكر مردود بأن دعوى المدعى تقوم على أن قرار إبطال تعيينه مخالف لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٤٤ فلا محل للاستناد إلى المادة السابعة منه إلا إذا كان قد طبق في حقه تطبيقاً صحيحاً — كما أن طلب التعويض تقدم إلى هذه المحكمة عن قرار إداري يصفه المدعى بأنه خاطيء ، وبما يدخل في اختصاصها طبقاً للمادة الخامسة من قانون إنشاء مجلس الدولة فتكون المحكمة مختصة بنظره — ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص بشطريه في غير محله ويتعين رفضه والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

« ومن حيث إنه عن الموضوع فإن طلب التعويض مؤسس على مخالفة وزارة العدل

سنة ١٩٤٦ ويمنح الموظف علاوة الترقية اعتباراً من هذا التاريخ . شرطه . مضى سنتين قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ في الدرجة السابقة . تخلف هذا الشرط . حكمه .

ب — تنسيق . مادة ٣ منه . عدم سريانها إلا على الموظفين الشاغلين وظائفهم بمرسوم أو أمر ملكي . لا يفيد أن التعيين بمرسوم أو بأمر ملكي شرط لاستحقاق الموظف المعاملة بموجب أحكامها . العبرة بشغل الموظف للدرجة فعلاً سواء تم ذلك بقرار وزاري أو بقرار من مجلس الوزراء أو بمرسوم أو أمر ملكي . من يعين من الموظفين بمرسوم . فتوى لجنة قضايا الحكومة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . ليست قاعدة تنظيمية لعدم اعتمادها من مجلس الوزراء .

ج — قرار إداري . مخالف للقانون . عدم إلغاء السلطة الإدارية إياه أو سحبها له في الميعاد القانوني . قيامه بنتجائمه . وجوب احترام المركز القانوني المترتب عليه .

المبادئ القانونية

١ — يبين من الاطلاع على البند الثاني من المادة الثالثة من قواعد التنسيق وهي خاصة بحالة الوظائف التي كان مقرراً لها درجات فوق الدرجة الأولى قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ وكان الموظفون شاغلين لها بمراسيم أو أوامر ملكية قبل هذا التاريخ ثم رفعت إلى درجات أعلى في التنسيق كحالة الموظف الشاغل لدرجة مدير عام ب ، ثم رفعت بالتنسيق إلى درجة مدير عام د ا ، يبين أن هذه الفقرة قد نصت على أن الترقية للدرجة الجديدة يكون من أول مايو سنة ١٩٤٦ ويمنح الموظف علاوة الترقية من هذا التاريخ إذا كان قد مضى عليه سنتان أو أكثر في درجته السابقة ، أما إذا لم يكن قد

بمراسيم إذا كان التعيين بمرسوم قد جاء لاحقاً لتعيين استثنائي لقيمة له لأنه ليس للذكرات التفسيرية قوة القانون . ومن ثم يكون القرار الصادر من وزارة العدل بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٥ بإبطال المرسوم الملكي الصادر بتعيين المدعي وكيلًا للنائب العام من الدرجة الأولى بالمحاكم المختلطة قد صدر مخالفاً للقانون بما يتعين معه ثبوت حق المدعي في طلب التعويض الناشئ عنه .

ومن حيث إن المدعي يطلب إلزام الحكومة بأن تؤدي إليه عشرين ألف من الجنيئات على سبيل التعويض مقابل ما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب إبطال تعيينه وكيلًا للنائب العام بالمحاكم المختلطة وما يترتب على ذلك من آثار وتري المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها مضافاً إليها ما دفعت به الحكومة من أن المدعي قد يجد في اشتغاله بالمحاماة ما قد يعوضه مادياً وأدبياً عن منصبه القضائي السابق أن تكتفي بتقدير التعويض بثمانمائة من الجنيئات .

ومن حيث إن من يقضى عليه يلتزم بالمصروفات .

(القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك وحبشي ابراهيم سمري بك ومحمد عفت بك وبدوي حموده بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٤٣

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — تنسيق . بند ٢ من المادة ٣ من قواعده . وظائف مخصص لها درجات فوق الدرجة الأولى قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ . شغل الوظيفة لها بمراسيم أو أوامر ملكية قبل هذا التاريخ . رفعها في التنسيق إلى درجات أعلى . اعتبارها الترقية من أول مايو

مضى عليه سنتان قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ فيصرف إليه من هذا التاريخ الفرق بين علاوة الترقية من الدرجة الأولى لدرجة مدير عام « ب » وعند تمامه السنتين يمنح علاوة الترقية من درجة مدير عام « ب » إلى مدير عام « ا » .

٢ - إن المادة الثالثة من قواعد التنسيق إن كانت لم تشر إلا إلى أولئك الموظفين الشاغلين لوظائفهم بمرسوم أو أمر ملكي غير أن هذا لا يفيد أن التعيين بمرسوم أو أمر ملكي في الوظيفة قد جعل شرطاً لاستحقاق الموظف المعاملة بموجب أحكامها إذ العبارة في ذلك هو بشغل الموظف للدرجة فعلاً من تاريخ تعيينه فيها سواء أتم ذلك بقرار وزاري أم بقرار من مجلس الوزراء أو كان بمرسوم أو أمر ملكي، أما القول ببطلان التعيين في الوظائف التي تعادل درجة مدير عام إحدى المصالح إذا كان راتبها السنوي أقل من ١٧٥٠ ج سنوياً طبقاً للمرسوم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ببيان الموظفين الذين يعينون بمرسوم فليس أمراً مسلماً به قانوناً إذ أجازت الحكومة في مناسبات شتى التعيين فيها بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار من الوزير ، بينما ذهب قسم قضايا الحكومة في ٧ من يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ترجيح الرأي القائل بأن يكون التعيين فيها بمرسوم ، ثم استقر بعد ذلك رأي لجنة القضايا على ذلك

في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لمناسبة تطبيق الاستثناءات على الترقيات والتعيينات في الوظائف من درجة مدير عام « ا » ، أو « ب » ، التي لم تصدر بها مراسيم في المدة المحددة بالمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ تصبح باطلة ويجب إلغاؤها من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ وهذه الفتوى وإن سارت الحكومة على الأخذ بها فيما يتعلق بتطبيق المرسوم بقانون بإلغاء الاستثناءات إلا أن مجلس الوزراء لم يعتمد عليها حتى الآن كقاعدة تنظيمية عامة لكي تلتزم بها الوزارات . ولا يصح القول إزاء الخلاف المتقدم إن القرارات الوزارية الصادرة بالتعيين في تلك الوظائف تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً بحيث لا يترتب عليها أي أثر قانوني سواء من ناحية الأخذ به في الدرجة أو استحقاق الراتب خصوصاً إذا كان القرار الوزاري الصادر بالتعيين كما هو الحال في هذه الدعوى قد ظل قائماً ومنتجاً لآثاره القانونية من تاريخ صدور المرسوم الملصقي بالتعيين فيها والذي لم ينشأ حالة قانونية جديدة للمدعى لأنه كان شاغلاً لوظيفته ويقتضى راتبها من تاريخ القرار الوزاري بتعيينه فيها ، وفي الواقع لم يكن المرسوم إلا مقررراً للحالة القائمة فعلاً واستكمالاً لأداء التعيين في الوظيفة باعتبارها الأداة السليمة حسب فتوى إدارة قضايا الحكومة والتي طالب المدعى مراراً باستكمالها فتراخت في ذلك الحكومة .

٣ — إذا كان القرار مخالفاً للقانون فانه مادام أن السلطة الإدارية لم تستعمل حقها في إلغائه أو سحبه في المواعيد القانونية فانه يظل قائماً ومنتجاً لآثاره ويتعين بالتالى احترام المركز القانونى المترتب عليه ، ولا يصح أن يؤخذ المدعى بهذا الخطأ القانونى الذى لم يكن له مبرر وطالب مراراً بتلافيه خصوصاً بعد ما أصبح القرار نهائياً واستقرت به حالته .

(القضية رقم ٤٧١ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى حموده بك المستشارين) .

٤٤

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — « ١٥ » بلدية الاسكندرية . لجنة شئون الموظفين . تعديل تشكيلها . من اختصاص وزير الداخلية لا مدير البلدية . مادة ٤٥ من الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٩٥ . مخالفة ذلك . بطلان التشكيل وبطلان ما تصدره من قرارات .

ب — لجنة . تشكيلها . عدم جواز تعديله إلا ممن يملك قانوناً . مخالفة ذلك . اغتصاب للسلطة . بطلانه بطلاناً أصلياً .

ج — لجنة . تشكيلها . غياب أحد أعضائها اختياراً . لا يبطل التشكيل إذا كان العدد قانونياً أما إقصاء العضو عنها فيجعل كيانها القانونى غير قائم . بطلان قراراتها ولو صدرت بالإجماع .

د — تنسيق . ترقية به . اختلافها عن قواعد الترقية العادية من حيث الكفاية والامتياز . احتفاظها بباقي قواعد الترقية العادية . سلطة الإدارة فى ترك الموظفين فى الترقية بالأقدمية المطلقة تنسيقاً لارتكابه

(١) يمثل هذه المبادئ حكمت هذه الدائرة بالجلسة ذاتها فى القضية رقم ٥٨٩ لسنة ٢ القضائية .

أخطاء أو توقيع جزاءات عليه . عدم استقلال الإدارة بذلك ورقابة المحكمة .

ه — بلدية الاسكندرية . وضعها قاعدة ترك الموظف فى الترقية تنسيقاً لمجرد توقيع جزاء عليه دون بحث فى أثر الجزاء على الصلاحية . مخالفتها للقانون . الاستعانة برأى ديوان المحاسبة . لا عبرة بذلك لأنه جهة غير مختصة قانوناً .

ز — اختصاص محكمة القضاء الإدارى . ترقية . طلب الحكم بها . عدم اختصاص .

المبادئ القانونية

١ — إن مدير البلدية بحكم اختصاصه المعين فى المادة الأولى وما بعدها من القرار الصادر بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ بإعادة التنظيم الإدارى لبلدية الاسكندرية لا يملك سلطة تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين وإنما الذى يملكها هو وزير الداخلية طبقاً للمادة ٤٥ من الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قومسيون بلدى الاسكندرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير البلدية بإبعاد مدير القضايا من لجنة شئون الموظفين وإحلال غيره محله قد صدر عن لا يملكه فيكون قد صدر باطلاً ويترتب على هذا بطلان تشكيل اللجنة وبطلان القرارات موضوع هذا الطعن والصادرين فى شأن المدعى .

٢ — إذ ينص القانون على تشكيل لجنة على وجه معين فانه يكون مفروضاً قانوناً أنه قد روعى فى تشكيلها كل الضمانات اللازمة ولا يصح تعديل هذا التشكيل إن

رؤى تقرير ضمان أكبر إلا عن يملكه قانوناً وهو المشرع أما السلطة القائمة على تنفيذ القانون فإنها لا تملك أصلاً تعديل التشكيل فإن فعلت كل تصرفها من قبيل اغتصاب السلطة فيقع باطلاً بطلاناً أصلياً .

٣ - غياب عضو اللجنة اختياراً لا يبطل تشكيلها إذا توافر العدد القانوني المطلوب في باقي أعضاء اللجنة الذين حضروا فعلاً اجتماعها . وذلك لأن تشكيل اللجنة في هذه الحالة يعتبر صحيحاً قانوناً ويحمل غياب العضو اختياراً على موافقته مقدماً على ما تصدره اللجنة من قرارات أما إقصاء عضو عنها بالرغم منه فإنه عيب يرد على تشكيل اللجنة فلا يكون لها في هذه الحالة الأخيرة كيان قانوني صحيح ومن ثم تكون قراراتها باطلة لبطلان تشكيلها ولو صدرت بالإجماع .

٤ - قد استقر قضاء هذه المحكمة على أن قواعد الترقية بالأقدمية تنسيقاً وإن اختلفت عن قواعد الترقية العادية من حيث عدم مراعاة أى اعتبار يتعلق بالكفاية والامتنياز إلا أنها مع ذلك لا تزال تحتفظ ببقاى قواعد الترقية العادية وخصائصها فهي ليست من قبيل الإنصاف أو التسوية وتطبيقاً لما تقدم يكون لجهة الإدارة أن تترك الموظف في الترقية بالأقدمية تنسيقاً إذا ارتكب من الأخطاء أو وقع عليهم من الجزاءات ما يؤثر في صلاحيته للعمل في الوظيفة المطلوب

ترقيته إليها على ألا تستقل جهة الإدارة بتقدير هذه الجزاءات وإنما يكون تقديرها خاضعاً لرقابة هذه المحكمة باعتباره عنصراً من العناصر القانونية التي تتضمنها حالة الترقية بالأقدمية .

٥ - القاعدة التي قررتها البلدية في شأن المدعى من أن مجرد توقيع جزاء سابق يحول دون ترقية بالأقدمية المطلقة طبقاً لقواعد التنسيق بدون بحث في أثر هذا الجزاء على صلاحيته هي قاعدة خاطئة لمخالفتها للقانون وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولا يشفع للبلدية أنها استعانت برأى ديوان المحاسبة ذلك لأنه جهة غير مختصة بإصدار الرأى في في المسائل القانونية .

٦ - لا يدخل في اختصاص هذه المحكمة ، عملاً بقانون إنشائها ، بالفصل في طلبات الترقية .

(القضية رقم ٥٨٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك ومحمد عبد السلام بك وبدوى ابراهيم حمودة بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٤٥

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

اختصاص محكمة القضاء الإداري . مطالبة بالدرجة الخامسة بناء على ماقرره الكادر العام . من صور المنازعة في المراتب . دفع بأن الحكم في الدعوى يترتب عليه إنشاء درجة في الميزانية . مردود بأن ذلك يتعلق بطريقة تنفيذ الحكم . اختصاص المحكمة .

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى لا يطالب باستحقاقه

وكذلك تقرير استحقاق العلاوة التي تحل خلال تلك المدة .

ج — معاش . مدة خدمة مضافة لمدة الخدمة الفعلية . صدور قواعد التنسيق خلال هذه الفترة . عدم إمكان الانتفاع بها .

د — قواعد الإنصاف . عدم سريانها إلا على الموظفين والمستخدمين العاملين من الدرجة السادسة فما فوقها . عدم سريانها على الموظف المتقاعد .

المبادئ القانونية

١ — إن ميعاد الستة الأشهر المحدد في المادة السادسة من قانون المعاشات لرفع دعوى المنازعات في مقدار المعاش لا تجب مراعاته إلا إذا كانت المنازعات التي تستند إلى أسباب سابقة أو معاصرة لتسوية المعاش أما المنازعات التي تستند إلى أسباب لاحقة لتسوية المعاش وتسليم السركى فإنها لا تخضع لهذا الميعاد .

٢ — (١) المدة المضافة إلى مدة الخدمة الفعلية لمن أحيل من الموظفين إلى المعاش وفقاً لتشريع تيسير اعتزال خدمة الحكومة هي منحة قررتها الحكومة على سبيل الاستثناء ترغيباً لقدامى الموظفين في اعتزال خدمة الحكومة حتى يفسحوا المجال لذوى الكفاية والمؤهلات من الشبان . فلم تقرر ضم هذه المدة بوصفها مدة خدمة فعلية وإنما كان ضمها لمجرد الإفادة منها في رفع المعاش وكذلك كان الغرض من تقرير استحقاق العلاوة التي

(١) بمثل للمبادئ ٤، ٣، ٢ حكمت هذه الدائرة

في القضايا رقم ١٣، ١٠، ٩ لسنة ٣ القضائية بالجلسة ذاتها .

لدرجة الخامسة عن طريق إنشاء درجة بالميزانية وإنما يطالب بها بناء على ماقرره الكادر العام بالنسبة إلى وظائف البكتريولوجيين من منحهم الدرجة الخامسة بأول مربوطها عند التعيين — وهو إذ يطالب بذلك لا يطلب إلا حفاً قرره القانون أنكرته عليه الوزارة . فلجأ إلى هذه المحكمة لتلزمها إعطائه إياه ، فالدعوى على هذه الصورة لم تخرج عن كونها نزاعاً في مرتب مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة — أما قول الوزارة بأن إجابة المدعى إلى طلبه يترتب عليه إنشاء وظيفة له بالميزانية وذلك يعتبر أمراً للسلطة الإدارية بإنشاء تلك الوظيفة لا تملك المحكمة إصداره ، هذا القول غير سديد ، لأن هذا أمر يتعلق بطريقة تنفيذ ما تحكم به المحكمة ولا أثر له على اختصاصها الذي يتحدد بطبيعة النزاع المطروح عليها لا بما يترتب على الحكم فيه .

(الفضية رقم ٦٤٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حصرات أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى ابراهيم حموده بك المستشارين) .

٤٦

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — معاش . ميعاد الستة الأشهر المحدد لرفع دعوى المنازعة في مقداره . مقصور على المنازعات السابقة أو المعاصرة لتسوية المعاش . منازعة تستند إلى أسباب لاحقة . عدم خضوعها لهذا الميعاد .

ب — معاش . مدة مضافة لمدة الخدمة الفعلية . هي منحة على سبيل الاستثناء وليست مدة خدمة فعلية .

٤٧

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

- ١ - معاش . المدة المضافة إلى مدة الخدمة الفعلية لمن أحيل إلى المعاش . منحة على سبيل الاستثناء .
ب - قواعد الإنصاف . الطوائف التي لها حق الإفادة منها . الموظف المتقاعد لا يدخل فيها .

المبادئ القانونية

١ - إن المدة المضافة إلى مدة الخدمة الفعلية لمن أحيل من الموظفين إلى المعاش وفقاً لتشريع تيسير اعتزال خدمة الحكومة - إنما هي منحة قررتها الحكومة على سبيل الاستثناء ترغيباً لقدامى الموظفين في اعتزال خدمة الحكومة حتى يفسحوا المجال لذوى الكفاية والمؤهلات من الشبان فلم تقرر ضم هذه المدة بوصفها مدة خدمة فعلية وإنما كان ضمها لمجرد الإفادة منها في رفع المعاش وكذلك كان الغرض من تقدير استحقاق العلاوة التي تحل في خلال هذه الفترة بمجرد رفع الراتب الذي يحسب المعاش على أساسه .

٢ - إن قواعد إنصاف المنسبين إذ حددت في البند الأول منها طوائف الموظفين الذين جعلت لهم حق الإفادة منها فنصت على أنهم : الموظفون والمستخدمون الدائمون والمؤقتون من الدرجة الخامسة وما يقل عنها .. لا تعنى سوى الموظفين والمستخدمين العاملين من الدرجة الخامسة وما يقل عنها - وليس الموظف المتقاعد ممن يجوز عليه وصف الدوام أو التوقيت

تحل خلال هذه الفترة ، مجرد رفع الراتب الذي يحسب المعاش على أساسه .

٣ - احتجاج المدعى بما تضمنه القرار الصادر بإحالة إلى المعاش من استحقاقه للعلاوات القانونية التي تحل أثناء الفترة المضافة إلى مدة خدمته وبما يراه من ضرورة النسوية في الحكم بين هذه العلاوات المترتبة على تطبيق قواعد إنصاف المنسبين إذا صدرت هذه القواعد خلال الفترة المضافة ، هذا الاحتجاج غير مجد في تأييد دعواه ذلك لأن المقصود بالعلاوات التي أشار إليها قرار مجلس الوزراء الصادر بإحالة إلى المعاش إنما هي العلاوات المقررة بتشريع أو بقواعد سابقة على هذا القرار تجعل له حقاً مكتسباً فيها وبديهي أنها لا تعنى علاوات تترتب على ترقيات غير منظورة .

٤ - إن قواعد إنصاف المنسبين قد حددت في البند الأول منها طوائف الموظفين الذين جعلت لهم حق الإفادة منها فنصت على أنهم : الموظفون والمستخدمون الدائمون والمؤقتون من الدرجة الخامسة وما يقل عنها فهي لا تعنى سوى الموظفين والمستخدمين العاملين من الدرجة الخامسة وما يقل عنها . وليس الموظف المتقاعد ممن يجوز عليه وصف الدوام أو التوقيت كما لا يجوز له شغل الدرجات .

(القضية رقم ١١ سنة ٣ ق) .

كما لا يجوز عليه شغل الدرجات .

(الفضية رقم ١٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

اختصاص محكمة القضاء الإداري . الدفع بعدم الاختصاص .

المبدأ القانوني

إذا كان مبني الدفع أنه ليس من اختصاص محكمة القضاء الإداري أن تحل محل الإدارة في إصدار قرارات بالترقية إذ هذا من صميم اختصاص الإدارة — فلا وجه للتحدى بهذا الدفع مادام المدعي يطعن في القرار الصادر من وزير المعارف بترقية غيره فيما تضمنه القرار من تخطيه في الترقية ، فهو والحالة هذه إنما يطعن بالإلغاء في قرار معين بذاته . وليس صحيحاً ما ذهب إليه المدعي عليها من اعتبار طلب المدعي تعديل القرار الصادر بترقيته وجعل بدء الترقية يوم أول يولييه سنة ١٩٤٦ تطبيقاً لقواعد التنسيق ، طلباً بإلزام الوزارة بترقيته من هذا التاريخ ، إذ كل ما يرمى إليه المدعي هو إلغاء القرار الصادر بتخطيه في الترقية بالتطبيق لقواعد التنسيق وهذا هو الاستفادة من أقواله وهو التكييف الحقيقي لدعواه .

(الفضية رقم ٢٤ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك ومحمد عفت بك وبدوي ابراهيم حمودة بك وحسين أبو زيد بك وعلي أبو الغيط بك المستشارين) .

٤٩

٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — قوة الشيء المفضى به . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الحكم فيها . اختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً . عدم قبول الدفع .

ب — قوة الشيء المفضى به . ما قضى به المحكمة في أسباب الحكم . متى يكون لها قوة الشيء المفضى به .

ج — قوة الشيء المفضى به . حكم صادر برفض أو بعدم قبول طلب إلغاء قرار إداري لمجازرة حدود السلطة . لا يجوز هذه القوة بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة . اختلاف طبيعة القضايا والغاية منهما .

د — كادر سنة ١٩٢١ . عدم تعديله إلا بقرار من مجلس الوزراء . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ مخالفته للقانون . لا تملك سلطة دنيا تعديل قرار السلطة العليا إلى بتقويض .

هـ — قرار إداري عام . باطل . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ . جواز التمسك بالبطان لعدم تطبيقه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت من الوقائع أن هذه الدعوى تختلف عن الدعوى السابق الحكم فيها موضوعاً وسبباً إذ أن موضوع هذه الدعوى يقوم على المطالبة بحق يقول المدعي إنه اكتسبه بمقتضى القوانين والوائح التي كان معمولاً بها في تعيين الأطباء البكتريولوجيين بينما حاصل الدعوى السابقة هو إلغاء قرار إداري لعيب من عيوب مجاوزة حدود السلطة والموضوعان جد مختلفين وكذلك السبب فهما متغايران لأن سبب هذه الدعوى هو القاعدة القانونية التي تقرر للمدعي حقه في المطالبة بالتسوية التي يقول بها بينما سبب الدعوى الأولى هو مجاوزة القرار المطعون

وزارة المالية للأحكام الواردة بالسكادر سالف الذكر على مجلس الوزراء لإقراره — كما أن قراره الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٢٥ لم يفوض وزارة المالية سلطة تعديل السكادر فيما يتعلق بالقواعد المالية المقررة بكادر سنة ١٩٢١ بالنسبة إلى الأطباء البكتريولوجيين كما ذهبت إليه الحكومة في دفاعها بغير حق — لذلك كان من الواجب وقد بقيت هذه التواعد بغير تعديل أن تلجأ وزارة المالية إلى مجلس الوزراء لإبطال تلك القواعد باعتباره صاحب السلطة في ذلك بدلا من إصدار منشورها رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ لأن هذا الإجراء من جانبها يعد عملا باطلا لمجاوزته للسلطة المخولة لها فضلا عن مجافاته للنظم الإدارية التي لا تجيز بحال لأية سلطة إدارية أن تعدل أو تلغى قراراً أصدرته سلطة إدارية أخرى أعلى منها إلا إذا خولها القانون ذلك .

٥ — من المقرر قانوناً أن للمدعى وقد تمسكت الحكومة بالمنشور رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ باعتباره إجراءً لائحياً عاماً وعاملته على مقتضاه أن يتمسك بإبطال هذا المنشور للسبب المتقدم ذكره لا بقصد إلغائه بل للتوصل إلى عدم تطبيقه عليه .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٣ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى ابراهيم حوده بك المستشارين) .

فيه لحدود السلطة المقررة طبقاً للقانون، كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على غير أساس من القانون متعيناً رفضه .

٢ — ما تقضى به المحكمة في أسباب حكمها لا يكتسب قوة الشيء المقضى به إلا إذا ارتبط بمنطوق الحكم ارتباطاً وثيقاً غير قابل للتجزئة بحيث لا تقوم له بدونه قائمة .

٣ — إن الأحكام الصادرة برفض أو بعدم قبول طلبات إلغاء القرارات الإدارية لمجاوزة حدود السلطة لا تحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة التي تنظرها المحكمة بولايتها الكاملة لاختلاف طبيعة القضاءين والغاية منهما — إذ لا يعنى قضاء الإلغاء حينما يطمئن لديه في قرار إداري إلا في مخالفة ذلك القرار للقانون وخروجه على حدود السلطة المخولة بمقتضى ذلك القانون ولا يمس الوقائع إلا لتسكين وجه المخالفة . أما قضاء التضمنين فهو قضاء كامل تختص فيه السلطة الإدارية باعتبارها شخصاً معنوياً بسبب قراراتها التنفيذية التي تلحق ضرراً بمن صدرت ضده يجب تعويضه عنه وتعرض فيه المحكمة للموضوع برمته ولحقوق الطرفين فيه .

٤ — إن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر باعتقاد كادر سنة ١٩٢١ قد نصت على ضرورة عرض كل تعديل تراه

٥٠

٢٨ يونه سنة ١٩٤٩

١ - كشف المرشحين للعمدية . تضمنه عشرة أشخاص فقط . وصف أحدهم في الكشف بأنه ضابط بالجيش . حقه في الترشيح موقوف . عدم حساب اسمه . الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تنم أن يكون عددهم عشرة .

ب - كشف المرشحين للعمدية . المركز هو المختص بتحريره تحت هيمنة ورقابة الجهات الرئيسية وهي المديرية ووزارة الداخلية . حقهما في التعقيب بحكم القانون العام . لا حاجة إلى نص بذلك . شرطه . لإجرائه في حدود المواعيد في القانون .

ج - كشف مرشحين للعمدية . معيب . إجراء لجنة الشياخات الانتخابات رغم ثبوت العيب . حق وزارة الداخلية في عدم اعتماد الانتخاب .

د - عمدة . مادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . سلطة وزير الداخلية . ١ - سلطة الاعتماد بعد التحقق من سلامة الإجراءات . ٢ - حق الوزير في بحث شخصية المنتخب ولو كانت إجراءات انتخابه سليمة . . أساس هذا الحق . المسؤولية البرلمانية عن الأمن العام .

المبادئ القانونية

١ - إذا استبان للحكمة من الاطلاع على الأوراق أن كشف المرشحين بعد استبعاد أسماء الأربعة الأشخاص الذين طعن في ترشيحهم وقبلت الطعون ضدهم قد أصبح مقصوراً على عشرة أشخاص فقط من ضمنهم ضابط وصف في الكشف بأنه ضابط في الجيش - فهذا الوصف كاف للدلالة على أن حقه في الترشيح للعمدية موقوف - ويكون حقيقة عدد المرشحين الجائز ترشيحهم تسعة فقط في

حين أن الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تنم أن يكون عددهم عشرة .

٢ - إن المركز هو المختص بتحرير كشف الترشيح للعمدية باعتبار ذلك من العمليات الإدارية المفروض عليه تنفيذها بمقتضى القوانين - والمركز إذ ينفذ القوانين - ينفذها تحت هيمنة ورقابة الجهات الرئيسية له وهي المديرية ووزارة الداخلية - ولكل من هاتين الجهتين الرئيسيتين حق التعقيب على هذه العملية الإدارية بحكم القانون العام وبغير احتياج إلى نص بذلك في هذا القانون الخاص وهو قانون العمد والمشايخ ويظل هذا الحق قائماً للجهات الرئيسية بشرط أن تجريه في حدود المواعيد في القانون .

٣ - إذا أجرت لجنة الشياخات الانتخابات رغم ثبوت العيب وجلائه في كشف المرشحين فقد أصبح من حق وزارة الداخلية عند النظر في الاعتماد بل من واجبها ألا تعتمد ذلك الانتخاب لقيامه على تسعة مرشحين فقط خلافا لما يقضى به نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

٤ - يتضح من نص المادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ومن المناقشات البرلمانية التي دارت حولها أن للوزير سلطتين : الأولى : سلطة الاعتماد

٢ - إن البيع بالممارسة جوازى للحكومة وليس لأحد حق مكتسب فى ذلك.
(القضية رقم ٦٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢

٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩

التماس . الغش أو حجز الأوراق . عدم تأثيرها فى رأى المحكمة فى الحكم . رفض التماس .

المبدأ القانونى

لا تأثير للغش إذا كانت الواقعة التى يتكون منها لم يكن من شأنها أن تؤثر فى رأى المحكمة لو ثبتت لها حقيقة كما أنه لا تأثير لحجز الأوراق إذا لم يكن يترتب على تقديمها نجاح الملتزم فى طلباته أو دفاعه.

المحكمة

د من حيث إن المدعى يبنى التماسه على وجهين ، أولها : أن المدعى عليها ارتكبت غشاً بأن أنكرت عليه أنه قدم عريضة ثانية بالنظم من قرار الرسوب وكان من شأن هذا الموقف الذى اتخذته أن قضت المحكمة بعدم قبول دعواه باعتبار أنه لم يقدم تظليماً بالمعنى القانونى يقف به سريان الميعاد . والثانى : أن المدعى عليها حجزت عريضة التظلم تحت يدها ولم تقدمها إلى المحكمة فأخفت دليلاً كان يفيد منه قطعاً فى دعواه .

د ومن حيث إنه بقطع النظر عن بحث الركن المادى فى كلا الوجهين ورده إلى الأصول القانونية لبيان ما إذا كانت واقعة الدعوى تعتبر غشاً أو حجزاً للأوراق تحت يد الخصم فإن الوجهين المذكورين تجمعهما جامعة أصيلة هى أن تكون الواقعة التى يتناولها كل

باعتبارها السلطة ذات الرئاسة والإشراف على المديرية والهيئات الإدارية الموكل إليها عملية الانتخاب . والاعتماد يتم بعد مراجعة الإجراءات وظهور خلوها من المخالفات القانونية والوزير يعتمد الانتخابات متى انضحت له سلامة إجراءاتها . والثانية : حق الوزير فى بحث شخصية المنتخب وأحواله بحيث إذا انضح له أن مثله لا يؤمن على الوظيفة أو المصلحة العامة يرفض الموافقة على انتخابه مهما كانت إجراءات انتخابه سليمة خالية من العيوب - وأساس هذا الحق مسئولية الوزير البرلمانية عن الأمن العام .

(القضية رقم ٨٦ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سالى مازن بك ومحمود صابر العقارى بك وحبشى ابراهيم سمى بك ومحمد عفت بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٥١

٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - أملاك حكومية . بيعها بالمزاد . متى تكون بالممارسة . قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٣ .
ب - أملاك حكومية . بيعها بالممارسة . جوازى للحكومة . ليس لأحد حق مكتسب فى ذلك .

المبادئ القانونية

١ - الأصل فى بيع أرض الحكومة أن يكون بالمزاد مالم يرخص مجلس الوزراء فى بيعها بالممارسة وأن من أراد أن ينتفع بقرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٤٣ يجب أن يكون مستأجراً لأرض لا تزيد على العشرين فداناً ولمدة ست سنوات .

قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون .
خضوعها لرقابة القضاء .

ب — دستورية القوانين . ليس في القانون المصرى ما يمنع المحاكم من التصدى لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع مادام للدولة دستور مكتوب فإنه يجب عليها التزامه في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية باعتباره القانون الأعلى الذى يسمو على جميع القوانين . إذا سكت الدستور عن النص صراحة على اطلاق الرقابة القضائية أو على منعها — وهذا هو موقف الدستور المصرى . فانه يتمم الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور . ومن الأصول الدستورية أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأفضية . فإذا تعذر على القضاء تطبيق بعض التشريعات لما قد يوجد بينها من تعارض وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى في المرتبة . وإذا تعارض قانون مع الدستور وجب تطبيق الدستور دون القانون فتمتنع عن تطبيق القانون غير الدستورى .

ج — الرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ بمنح سماع الدعوى في أى تصرف أو أمر صادر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتضمن إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . وهذا الإعفاء من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفي المساواة في التكاليف والواجبات فهو مخالف لأحكام الدستور . وهذا الرسوم باطل أيضاً من الناحية الشكلية لأنه لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس .

د — إن قانون التضمينات لا يعنى الحاكم العسكرى إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطأً فيه خطأ غير مقصود . ويبقى على ذلك هذا العمل الخاطئ عملاً غير مشروع .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء محكمة القضاء الإدارى على أن نظام الأحكام العرفية في مصر يستمد أساسه وأصوله وأحكامه من الدستور ومن

منهما ذات تأثير في رأى المحكمة في الحكم فلا تأثير للنقض إذا كانت الواقعة التى يتسكون منها لم يكن من شأنها أن تؤثر في رأى المحكمة لو ثبتت لها حقيقتها كما أنه لا تأثير لحجز الأوراق إذا لم يكن يترتب على تقديمها نجاح الملتبس في طلباته أو دفاعه .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى العريضة الثانية التى لم تقدم إلى المحكمة والتى هى موضوع الالتماس والعريضة الأولى التى قدمت إليها ومقارنة ما جاء في العريضتين المذكورتين يبين أنهما ينحوان نحواً واحداً ويهدفان إلى غرض واحد هو ما استظهره الحكم الملتبس فيه من أنه « طعن في تقدير المجهود إليهم بتصحيح أوراق الامتحان الدرجات التى يستحقها الطلبة المتخون ، وما عقب به عليه من أنه « أمر متى بت فيه لا تجوز إعادة النظر فيه لا من الهيئة الإدارية التى أصدرته أو من الهيئات الرئيسية ، ثم ما انتهى إليه الحكم بعد ذلك من أن « العريضة بهذا المؤدى لا تعتبر تظلاً بالمعنى الذى أراده القانون فهى لا تقف الميعاد ، — فلو أن العريضة الثانية كانت تحت نظر المحكمة لما أغنت المدعى شيئاً .

ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم يكون الالتماس على غير أساس سليم من القانون حقيقياً بالرفض .

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣

٣٠ يونيه سنة ١٩٥٢

١ — اختصاص نظام الأحكام العرفية يستمد أساسه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية . مرسوم إعلان الأحكام العرفية من أعمال السيادة . الأوامر التى تصدر من القائم على إجراء هذه الأحكام ليست إلا

دستوريتها ، وأن تقضى بإلغائها إذا كانت باطلة . وإذا أراد الدستور منع القضاء من التعرض لبحث الدستورية فنص صراحة على هذا المنع لم يحز للقضاء أن يتصدى لبحث دستورية أى تشريع يقرره البرلمان ، ولو كان ذلك للاقتصار على عدم تطبيق هذا التشريع فى قضية بالذات دون القضاء بإلغائها .

أما عند سكوت الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة القضائية أو على منعها - وهذا هو موقف الدستور المصرى - يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور .

ولما كان من الأصول الدستورية أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأحكام فإنه إذا تعذر على القضاء تطبيق بعض التشريعات لما قد يوجد بينها من تعارض ، وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى فى المرتبة . فإذا تعارض قانون مع الدستور وجب تطبيق الدستور دون القانون ، أى أن تمتنع عن تطبيق القانون غير الدستورى فى القضية المعروضة عليها .

وهذا النظر هو المستفاد من مبدأ فصل السلطات ، مفهوماً على وجهه الصحيح .

٣ - إن المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة

قانون الأحكام العرفية ، فهو نظام خاضع لمبدأ سيادة القانون . وإذا كان مرسوم إعلان الأحكام العرفية من أعمال السيادة إلا أن الأوامر التى تصدر من القائم على إجراء هذه الأحكام ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ فى حدود القانون ويتعين أن تخضع لرقابة القضاء فيجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري .

٢ - ليس فى القانون المصرى ما يمنع المحاكم من التصدى لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع على السواء . يؤكد ذلك ما انعقد عليه الإجماع من أن الدولة إذا كان لها دستور مكتوب وجب عليها التزامه فى تشريعها وفى قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية ، وتعين اعتبار الدستور فيما يشتمل عليه من نصوص وفيما ينطوى عليه من مبادئ هو القانون الأعلى الذى يسمو على جميع القوانين . والدستور وحده هو الذى يملك أن يقرر مدى ما لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية من الرقابة على كل من السلطتين الآخرين ومدى ما ينبسط عليها هى ذاتها من الرقابة . وينبى على ذلك أن الدستور إذا أراد إخضاع دستورية القوانين لرقابة القضاء فنص صراحة على قيام هذه الرقابة كان للجهة القضائية التى عينها الدستور أن تنظر فى صحة القوانين إذا طعن أمامها فى دعوى أصلية بعدم

ذاته . وإعفاء سلطة عامة إعفاء مطلقاً من كل مسئولية تحققت فعلاً في جانبها من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفي المساواة في التكاليف والواجبات فيكون المرسوم بقانون سالف الذكر مخالفاً في هذه الناحية أيضاً لأحكام الدستور ومن ثم يكون قد وقع باطلاً لفقدانه شرطاً جوهرياً من الشروط التي نصت عليها المادة ٤١ .

يضاف إلى ذلك أن المرسوم بقانون سالف الذكر لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس فهو باطل أيضاً من ناحية الشكل .

٤ — وما يقطع في بطلان ذلك المرسوم أن الدستور لم يرد الحكم العرفي إلا نظاماً استثنائياً مقيداً يرسم له القانون حدوداً لا يجوز أن يتعداها . وقد رسم قانون الأحكام العرفية حدود الحكم العرفي في اختصاصات معينة أعطاها للحاكم العسكري وعددها على سبيل الحصر ووضع قيوداً على هذه الاختصاصات هي ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

ولو أن قانون الأحكام العرفية أطلق الحاكم العسكري من كل قيد لجاء قانوناً متعارضاً مع الدستور ولكان من أجل ذلك قانوناً باطلاً . ولا فرق بين أن يحىء قانون الأحكام العرفية ابتداءً على الوجه سالف الذكر وبين أن يضاف إليه بعد صدوره

١٩٥٢ يمنع سماع الدعوى في أى تصرف أو أمر أو قرار صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية هو مرسوم له قوة القانون صدر من السلطة التنفيذية بمقتضى المادة ٤١ من الدستور . وهذه المادة تشترط ألا يكون المرسوم مخالفاً للدستور . وبصرف النظر عما إذا كان من الجائز إصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة حل البرلمان فالثابت أن القرار موضوع الدعوى صادر من الحاكم العسكري بتكليف المدعى بالإقامة في عزبته بناحية بلبس بمديرية الشرقية على ألا يبارحها ، وهذه سلطة استثنائية خولها قانون الأحكام العرفية للقائم على إجرائها على خلاف ما يقضى به الدستور تطبيقاً للمادة ١٥٥ منه ، وإلا فإن الدستور يكفل الحرية الشخصية ويحرم توقيع عقوبة من غير حكم قضائي ويمنع إلزام المصرى الإقامة في مكان معين بمقتضى أمر إداري . ويخلص من ذلك أن القرار المطعون فيه يستند إلى نص في قانون الأحكام العرفية مخالف للدستور فيكون النص الذي يمنع من سماع الدعوى في وقت تنفيذ هذا القرار هو أيضاً مخالف للدستور .

ومنع سماع الدعوى في أى تصرف أو أمر أو قرار صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية - كما يقضى المرسوم - هو إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية

السادسة القضائية .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نظام الأحكام العرفية في مصر يستمد أساسه وأصوله وأحكامه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية . فهو نظام خاضع لمبدأ سيادة القانون .

« ومن حيث إنه إذا كان مرسوم اعلان الأحكام العرفية هو من أعمال السيادة ، إلا أن الأوامر التي تصدر من القائم على إجراء هذه الأحكام ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون ، ويتعين أن تخضع لرقابة القضاء ، فيجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن الدفع بعدم الاختصاص لا أساس له ، فيتعين لذلك رفضه .

٢ - عن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى :

« ومن حيث إن الحكومة تدفع أيضاً طلب وقف التنفيذ بعدم جواز سماع الدعوى في هذا الطلب وتستند في دفعها هذا إلى نص المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ ، وهو يقضى بالآلا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أوامر الحاكم العسكري ولو كان الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال هذه الأوامر أو بوقف تنفيذها . فالمرسوم بقانون صريح في منع سماع طلب وقف التنفيذ فيما منع سماعه من الدعاوى والطلبات والدفع .

« ومن حيث إن الحكومة تذهب إلى أنه لا يجوز الاعتراض على تطبيق هذا المرسوم

نص يمنع مساءلة الحاكم العسكري عن أي تصرف أو قرار أمر به ، ففي صورتين يتمثل سلطان الحاكم العسكري سلطاناً مطلقاً رهيباً لا تعقيب عليه ولا حذله ولا عاصم منه . وهذا ما ياباه الدستور وما يناقض الأسس التي أراد الدستور أن يقوم عليها الحكم العرفي .

هـ - إن التمثل بقوانين التضمنات في هذا المقام غير مجد . لأن قانون التضمنات لا يعنى الحاكم العسكري إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطأه فيه خطأ غير مقصود . على أن هذا العمل الخاطئ يبقى مع ذلك عملاً غير مشروع .

المحكمة

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن الحكومة قد دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب وقف التنفيذ . وهي إذا كانت لم تبين في المذكرة التي قدمتها الأسباب التي تستند إليها في هذا الدفع ، إلا أن الظاهر من الرجوع إلى محضر جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٢ أمام الدائرة الثانية أنها تبني دفعها هذا على أن أوامر الحاكم العسكري لا تخضع لتعقيب القضاء نظراً لطبيعتها ولأنها من أعمال السيادة .

« ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم برفض هذا الدفع . ويستند في طلبه إلى الأسباب التي وردت في حكم لهذه المحكمة في دوائرها المجتمعة في القضية رقم ٦٢٤ السنة

بقانون على الدعوى الحالية ولو أنها رفعت قبل صدوره . وتقول في تأييد ماذهب إليه من ذلك أن المرسوم بقانون المشار إليه إنما يضع قواعد إجرائية من شأنها أن تطبق على جميع الدعاوى التي تكون مرفوعة وقت صدوره مادامت هذه الدعاوى لم يفصل فيها . وهو على كل حال قانون مفسر بصريح نص مذكرته الإيضاحية ، والقوانين التفسيرية تستند في الزمان إلى وقت استناد القوانين التي تفسرها . وهو أيضاً من قوانين النظام العام لأنه يضيف نصاً إلى قانون الأحكام العرفية ولا جدال في أن قانون الأحكام العرفية من قوانين النظام العام إذ هو يشتمل على القيود والأحكام اللازمة لإقرار الحكم والنظام وتحديد نشاط الأفراد وتوجيه النمل والانتاج لصالح الجماعة وما إلى ذلك من أعمال البوليس . على أن تطبيق المرسوم بقانون السالف الذكر على الدعوى الحالية إنما تحكمه قاعدة الأثر المباشر لقانون . وفي منطقة الحقوق المكتسبة أو الآمال المرتقبة ليس ثمة من حق مكتسب إلا ما دخل في ذمة الفرد فملاكاً لو ا وقعت تمت وأحدثت أثرها قبل نفاذ النص الجديد ، ولا شيء من ذلك قد تم وأحدث حكمه ودخل في ذمة المدعى في الدعوى الحالية وهذه قوانين التضمينات جميعها قد سرت على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما رفع منها قبل صدورها وما رفع من بعد .

ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة يضيف إلى الدفع بعدم جواز سماع الدعوى دفعاً آخر بعدم الاختصاص ، ويريد بهذا الدفع الثاني كما يبين من مذكرته التي قدمها أخيراً منع المحكمة من النظر في دستورية المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ ، إذ المختص وحده في نظر هذه الدستورية هو البرلمان ، فالدفع بعدم

الاختصاص هنا ليس إذن بدفع مستقل ، بل هو فرع عن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى . ويقول الدفاع عن الحكومة في تأسيس ما يذهب إليه من هذا النظر أن الدستور عند حل مجلس النواب لا يجعل سلطة التشريع تعطل ، بل أن هذه السلطة تأخذ سبيلها الدستوري إلى السلطة المستمرة التي لا تنحل وهي سلطة على رأسها الملك فيخول الدستور هذه السلطة بالمادة ١٤ منه أو بالمادتين ٥٧ و ٦١ أن تشرع في غيبة البرلمان سواء أكانت غيبة عطل أم غيبة حل . وفي تقرير قدمته لجنة الشؤون الدستورية إلى مجلس الشيوخ في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ذهبت اللجنة بالإجماع إلى أنه يجوز للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم بقوانين في فترة حل مجلس النواب لأنه لا يتصور أن تقف الحكومة ، وهي الآمنة على تنظيم حياة الأمة والمحافظة على الأمن والنظام وإقامة العدل بين الناس ، مكتوفة اليدين في هذه الفترة التي قد تمتد إلى سبعين يوماً دون إصدار تشريعات تقتضيها الضرورة . وذهبت أغلبية اللجنة إلى أن المادة ٤١ من الدستور قد وضعت لمواجهة صورة من صور الضرورة ، فالمراسيم بقوانين التي تصدر بين أدوار انعقاد البرلمان تصدر صحيحة طبقاً لهذا النص ، أما تلك التي تصدر في فترة حل مجلس النواب فهي باطلة بطلاناً نسبياً وتبقى قائمة قابلة للإبطال أو للإجازة حتى ينعقد البرلمان فيجيزها أو يبطلها ، وسند السلطة التنفيذية في إصدارها مستمد من الواجبات الملغاة على عائق السلطة التنفيذية بمقتضى المادتين ٥٧ و ٦١ من الدستور لا من المادة ٤١ . وذهبت أقلية اللجنة إلى أن المادة ٤١ وضعت لحالة الضرورة في جميع صورها ، إذ أن عبارة « ما بين أدوار انعقاد البرلمان » تشمل في عمومها

فترة الحل كما تشمل فترة العطلة البرلمانية لأن المجلس سيعود للانعقاد بعد انتهاء الانتخابات . وسواء أخذ برأى أغلبية اللجنة أو برأى الأقلية ، فإن المراسيم بقوانين التي تصدر في فترة الحل لا يعقب عليها إلا البرلمان ذاته بحسب نص الدستور . وهي بعد مراسيم لها قوة القانون ، بل هي واجبة العرض على المجلسين ، وهذا لا يصدر إلا عن أصل واحد وغرض واحد هما أن السلطة التي تشرع في غيبة البرلمان سلطة تحمل محله ، وأنها لا تؤدي الحساب إلا إليه وحده فيما ندبها هذا الدستور له ، وأن التشريع الذي يصدر منها هو في مستوى التشريع الذي يصدر من السلطة التشريعية الأصلية ، فلا يجوز للقضاء التعقيب عليه ولا النظر في أمر صحته وبطلانه . وما دام الدستور قد رسم طريق المساءلة عن هذا التشريع وهو العرض على المجلسين ، فإن المسؤولية تكون في هذه الحالة سياسية أو برلمانية ولن تكون بين يدي القضاء ، وإلا لجاز أن يقر البرلمان التشريع وتنقضه محكمة من محاكم البلاد ، فيقع الاضطراب في التشريع والتنازع بين السلطات . ويضيف الدفاع عن الحكومة إلى ذلك أن القضاء غير مختص بالنظر في دستورية القوانين التي يقرها البرلمان فلا يكون مختصاً بالنظر في دستورية المراسيم بقوانين ، لأن هذه في منزلة تلك من ناحية الرقابة القضائية ويقول تأييداً لما ذهب إليه من عدم اختصاص القضاء بالنظر في دستورية القوانين أن المحاكم لا تقدر على النهوض ببحث دستورية القانون باجتهاد أو استنتاج ، وإنما السبيل إليه إنشاء أداة قضائية أو سياسية أو تشريعية تتولى بحث دستورية القانون بتفويض من الشارع ، فتقوى على فرض قضائها على السلطات الثلاث جميعاً أو شتى . وما لم تنشأ هذه الأداة

فلا يعقب على البرلمان إلا هو ، ولا على السلطة التي يندبها الدستور لعمل البرلمان في غيبة البرلمان إلا البرلمان إذا ما عاد إلى الانعقاد . ويستند الدفاع عن الحكومة في الاحتجاج لمذهبه إلى إجماع القضاء الفرنسي ، وإلى أقوال بعض الفقهاء في فرنسا ، وإلى الدستور الفرنسي الأخير ، وإلى حكم لمحكمة النقض المصرية ، وإلى نظرية فصل السلطات ، وإلى تقلقل التشريع وزعزعته إذا ما تولت المحاكم ، كبيرها وصغيرها ، النظر في دستوريته ، فاضطرب رأيها ، وتفاوتت في تقديرها وإلى طبيعة القضاء المحافظة التي لا تقوى على مجازاة التطور فتفسر الدستور تفسيراً رجعياً ، وإلى أن الكلمة العليا هي للبرلمان ، فهو وحده الذي يملك تعديل الدستور فيملك من باب أولى أن يهيمن على دستورية القوانين ، وله من القدرة الذاتية بحكم تمثيله الأمة ما يجعله أقدر على إعلان كلمتها بما له من سلطة التشريع والإشراف على السلطة التنفيذية . ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة يتمسك فوق كل ما تقدم بأن القانون الذي صدر به المرسوم رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ هو قانون دستوري ، لأن عدم سماع الدعاوى في عمومته خطة تشريعية دارجة ، وهو في خصوص نظام الحكم العرفي قد سبق تشريعه من المجالس النيابية غير مرة وليست نصوص هذا القانون الأخير إلا تكراراً لها . والقول بأنه لا يوجد مجلس نواب في الوقت الحاضر ، وبأن هذا التشريع الذي أصدرته السلطة التنفيذية تتحكم به هذه السلطة في السلطين التشريعية والقضائية قول لا يمكن قبوله إلا إذا صح القول بعدم جواز التشريع مادام مجلس النواب منحللاً . وإذا كان القانون المشار إليه لم يصدر من البرلمان ، وهو الجهة التي يصدر منها عادة قوانين

التضمينات فتعمل تقديرها تبعاً للظروف وتصل إلى القرار الذي تراه كفيلاً بصيانة حقوق الأفراد ، فانه مع ذلك قد صدر بعد انحلال مجلس النواب من سلطة مختصة ، وبمجرد صدوره من السلطة المختصة يجعل له بحسب نصوص الدستور قوة القانون أما القول بأن ثمة تجاوزاً وتفويتاً لمقاصد المشرع في المادة ١٥٥ من الدستور فردود بنص المادة ١٥٥ نفسها ، وهي تحتم انعقاد البرلمان في ظروف الحرب أو الأحكام العرفية متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة ، وما دام المجلس منحلًا فلا يجوز الاحتجاج بعدم وجوده على سلطة التشريع التي حلت محله بمقتضى نصوص الدستور .

« ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة يختم أقواله بأن المدعى وهو في صدد طلب وقف التنفيذ ، وهذا بطبيعته طلب مستعجل ، لا يجوز له أن يستهدف تعطيل السلطة التشريعية وأن يطلب الرقابة الدستورية للقضاء عموماً على سلطة التشريع ، وما دام أنه يوجد قانون اتخذ شكله الدستوري وصدر من السلطة التشريعية ولا يأذن ظاهر الأمر بالتشكيك في دستوريته مما يتعين معه أن يحصر القاعض المستعجل اختصاصه في نطاقى الجديدة والخطر ، فإذا بدا له أن فصله سيجاوز حدودها حق له أن يرى الخصومة تجاوز اختصاصه .

« ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى . ويستند في طلبه إلى أنه حتى مع التسليم جدلاً بأن المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ صحيح من الناحية الدستورية ، فانه قد خلا من نص بسريانه على الماضى ، وقد رفعت الدعوى في ٥ من مايو سنة ١٩٥٢ قبل نشر المرسوم بقانون

المشار اليه في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢ ، فلا يكون لأحكامه أثر على هذه الدعوى التي رفعت صحيحة قبل ذلك ، ونظرت في أول جلسة لها بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ . وليست هذه الأحكام من قبيل قواعد الاجراءات والاختصاص التي تسرى على الماضى بغير نص ، بل هي قواعد موضوعية تتصل بذات الحق وجوهره ، إذ هي تلغى حق الطعن في أوامر الحاكم العسكري وقراراته إلغاءً عاماً يمنع من كل تعقيب . فاعتبار هذه الأحكام متضمنة لقواعد موضوعية هو التكييف الصحيح الذى يجب الأخذ به ، وتأسيساً على ذلك لا يكون لها أثر على ما رفع قبل نفاذها من دعاوى واتصلت به ولاية المحكمة في ظل قانون يبيح ذلك .

« ومن حيث إن المدعى ينكر على التشريع المشار اليه أن يكون تشريعاً تفسيرياً حتى يقال بسريانه على الماضى دون نص ، فهو لم يأت لتجلية غموض كان قائماً بقانون الأحكام العرفية ، بل جاء لاستحداث أحكام جديدة تهدف إلى التوسعة في سلطان الحاكم العسكري على نحو لا يتفق مع قانون الأحكام العرفية ذاته ويسقط حق الأفراد في الاحتكام إلى جهات القضاء عند تجاوز الحاكم العسكري لسلطاته المحدودة في القانون ، وقد كان هذا حقاً لم من قبل وليس صحيحاً ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا التشريع من أن أحكامه ليست إلا توضيحاً لطبيعة الأحكام العسكرية وضرورتها ، فإن هذا القول تشويه صريح لحقيقة التكييف القانونى لطبيعة هذه الأحكام ، وتحد سافر لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، إذ هو يرمى إلى أن يجعل من الحاكم العسكري سلطاناً لا حد له ولا ضابط لإرادته ، بينما تنادى نصوص قانون الأحكام العرفية ذاتها بوجود هذه الضوابط والحدود .

صعوبة قانونية عما يتولد من المنازعات، فتشملها سلطة المحكمة في التقدير وفي الفصل، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

ومن حيث إن المدعى يستند في بطلان المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ إلى أنه صدر في فترة حل البرلمان بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور. وقد أجمع الفقه في مصر والسوابق الدستورية على قصر أحكام المادة ٤١ على حالة ما بين أدوار الانعقاد فلا تنطبق على فترة الحل. ولو سلم جدلاً بأنه يجوز إصدار مراسيم بقوانين في فترة الحل، فهذه المراسيم لا تعدو أن تكون قرارات إدارية تخضع لرقابة الإلغاء العيني. ويكون المرسوم بقانون المشار إليه باطلاً من وجوه ثلاثة: —

(الوجه الأول) إنه يصادر حق الأفراد في الالتجاء إلى القضاء، ويصادر بعض حقوقهم وحررياتهم الأساسية، والحريات العامة في مصر، إذا أجاز الدستور تقييدها، لا تقيد إلا بتشريع يقرره البرلمان.

(الوجه الثاني) إنه يخل بالتوازن الذي أقامه الدستور بين السلطات، ويجعل من السلطة التنفيذية سلطة مطلقة تتغول السلطتين التشريعية والقضائية. فقد صدر في وقت مجلس النواب فيه منحل ومعتل من جانب السلطة التنفيذية تعطيلاً منافياً للدستور، فيكون قد أطاح بالضمانة الدستورية التي تطلبها المشرع، وجعل من السلطة التنفيذية سلطة تتحكم في السلطتين التشريعية والقضائية بالإيقاف والتعطيل، بل وتمسح الدستور ذاته التي تدين له بكيانها واختصاصاتها ثم إن هذا التشريع يجعل الحاكم العسكري في مرتبة أعلى من مرتبة رئيس الدولة إذ يمكنه من أن يحكم دون أن يكون مسئولاً.

ومن حيث إن المدعى ينكر أيضاً على التشريع المشار إليه أن يكون من النظام العام حتى يقال بأنه واجب النفاذ على الماضي دون نص. ويستند في ذلك إلى أن احتجاج الحكومة مقلوب لأن سيادة الدستور تجعله مصدراً لقواعد النظام العام، وهو فيما يطالب به من عدم سريان التشريع على الماضي إنما يستند إلى نص الدستور الذي لا يجعل للقوانين أثراً على الماضي إلا بنص خاص صريح. ويستند من ناحية أخرى إلى المبدأ المجمع عليه القاضي بأنه في كل ما يصيب ذات الحق يجب رعاية الحقوق المكتسبة ورعاية القانون الأصلح لأصحاب الحقوق.

ومن حيث إن المدعى يدفع فوق ذلك ببطلان المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ الذي تستند إليه الحكومة للدفع بعدم جواز سماع الدعوى. ويشير إلى أن قضاء مجلس الدولة في مصر قد استقر على قيام حقه في التصدي لدستورية القوانين، بله المراسيم بقوانين، سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع، إذ ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم المصرية من ذلك. أما القول بأن هذا التصدي إهداراً لمبدأ فصل السلطات بتدخل السلطة القضائية في عمل السلطة التشريعية، فانه يقوم على حجة داحضة إذ على العكس من ذلك فإن في التصدي إهمالاً لهذا المبدأ ووضاً للآثار في نصابها الدستوري الصحيح. والدستور المصري، إذ قرر في المادة ٣٠ منه أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم، قد ناط بها تفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من شتى المنازعات. ويتفرع عن ذلك أنها تملك الفصل عند تعارض القوانين في أيها هو الواجب التطبيق، إذ لا يبدو أن يكون هذا التعارض

(الوجه الثالث) إنه يجاوز الحدود التي رسمها الدستور لقانون الأحكام العرفية ، ويخرج به من الأهداف التي توخاها المشرع عند سنه . ذلك إن المادة ٥٥ من الدستور صريحة في أن أثر إعلان الأحكام العرفية بالنسبة إلى أحكام الدستور لا ينبغي أن يجاوز حد الإيقاف المحدد لها . أما المرسوم بقانون السالف الذكر فلا يقتصر على تمكين السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من إيقاف أحكام الدستور مؤقتاً ، بل يضمن لها اتخاذ كل ما ترى من إجراءات أو تدابير أو أوامر ولو كانت صارخة في الاعتداء على حقوق الأفراد والعبث بأحكام الدستور دون أن تخشى بعد ذلك حساباً أو مساءلة ، إذ المقصود بالإعفاء من المسؤولية إنما هي الأعمال غير السليمة ، أما الأعمال السليمة فلا تترتب عليها مسؤولية تحتاج إلى نص بالإعفاء . هذا إلى أن سلطات الحاكم العسكري محصورة في دائرة صون الأمن والنظام العام ، ولا يمكن القول بأن منع المحاكم من سماع الدعوى هو صون الأمن والنظام العام . بل إن في هذا تفويتاً بيناً لمقاصد المشرع الدستوري ، ومجازة للحدود التي أقامها لقانون الأحكام العرفية ، فضلاً عما فيه من خروج عن مجال تطبيق المادة ٤١ من الدستور التي لا ترخص في اتخاذ تدابير بمرسوم له قوة القانون يكون مخالفاً لأحكام الدستور . ولا يصح الاحتجاج بأن الأحكام العرفية في مصر قد صيغت على غرار الأحكام العرفية في القانون الانجليزي ، فن قانون الطوارئ في إنجلترا محدود الأثر ، وهو منفصل تماماً عن قانون التضمينات ، ولم يحدث في تاريخ إنجلترا أن صدر قانون التضمينات قبل انتهاء حالة الطوارئ . إذ من المسلم أن

البرلمان حين يسن هذا القانون إنما يقوم بدور الحكم على السلطة التنفيذية ، ويتمتع بحرية مطلقة في أن يوافق على مشروع قانون التضمينات أو أن يرفضه ، وفي أن يحدد صيغته النهائية على الوجه الذي يضيّق به من الاعفاء المقرر لصالح السلطة التنفيذية أو يوسع فيه . وهكذا يتضح أن قانون التضمينات ليس حقاً مؤكداً للسلطة التنفيذية ، وإنما هو رهن مشيئة البرلمان ، والبرلمان وحده هو الذي يعمل تقديره تبعاً للظروف ويصل إلى القرار الذي يراه كفيلاً لصيانة حقوق الأفراد .

« ومن حيث إنه للفصل في هذا الدفع يتعين بادئ الأمر النظر في صحة المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ ، وهل هو تشريع دستوري أو هو يتعارض مع الدستور . ويتعين قبل ذلك ، مجازاة للحكومة فيما ذهبت إليه من أن المرسوم بقانون يعد من ناحية الرقابة القضائية قانوناً أصيلاً يقرره البرلمان ، البت فيما إذا كان القضاء يملك النظر في دستورية القوانين .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم المصرية من النضدي لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع على السواء ولا ترى المحكمة فيما استندت إليه الحكومة من حجج للقول بعدم جواز النظر في دستورية القوانين ما يجعلها تعدل عن قضائها السابق في هذه المسألة .

« ومن حيث إنه بما يؤكد هذا القضاء ما انعقد عليه الاجماع من أن الدولة إذا كان لها دستور مكتوب ، وجب عليها التزامه في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية ، وتعين اعتبار الدستور ، فيما يشمل

عليه من نصوص وفيما ينطوى عليه من مبادئ .
هو القانون الأعلى الذى يسمو على جميع القوانين . والدولة فى ذلك إنما تلتزم أصلاً من أصول الحكم الديمقراطي هو الخضوع لمبدأ سيادة الدستور .

« ومن حيث إن الدستور وحده هو الذى يملك أن يقرر مدى ما لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، من الرقابة على كل من السلطتين الأخريين ، ومدى ما يندسط عليها هى ذاتها من الرقابة .

« ومن حيث إنه ينبى على ذلك أن الدستور إذا أراد إخضاع دستورية القوانين لرقابة القضاء فنص صراحة على قيام هذه الرقابة ، كان للجهة القضائية التى عينها الدستور أن تنظر فى صحة القوانين إذا طعن أمامها فى دعوى أصلية بعدم دستورتها ، وأن تقضى بإلغائها إذا كانت باطلة . وإذا أراد الدستور منع القضاء من التعرض لبحث الدستورية فنص صراحة على هذا المنع ، لم يحز للقضاء أن يتصدى لبحث دستورية أى تصريح يقرره البرلمان ، ولو كان ذلك للاقتصار على عدم تطبيق هذا التشريع فى قضية بالذات دون القضاء بإلغائها .

« ومن حيث إنه عند سكوت الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة القضائية أو على منعها - وهذا هو موقف الدستور المصرى - يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله أزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور .

« ومن حيث إن أصلاً من الأصول الدستورية هو أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأقضية . والقانون هنا هو كل قاعدة عامة مجردة أياً كانت مصدرها ، سواء كان هذا المصدر نصاً دستورياً أو تشريعياً

يقرره البرلمان أو قراراً إدارياً تنظيمياً ، وسواء كان القرار الإدارى التنظيمى مرسوماً أو قراراً من مجلس الوزراء أو قراراً وزارياً أو أى قرار إدارى آخر ، يطبق القضاء كل هذه التشريعات ، على اختلاف ما بينها فى المصدر ، وعلى تفاوت ما بينها فى المرتبة .

« ومن حيث إنه إذا تعذر على القضاء تطبيق هذه التشريعات جميعاً لما قد يوجد بينها من تعارض ، وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى فى المرتبة ، وأن يستبعد عن دائرة التطبيق القانون الأدنى إذا تعارض مع القانون الأعلى . فاذا تعارض قرار وزارى مع قرار من مجلس الوزراء وجب تطبيق قرار مجلس الوزراء دون القرار الوزارى . وإذا تعارض مرسوم مع قانون ، وجب تطبيق القانون دون المرسوم . وإذا تعارض قانون مع الدستور ، وجب تطبيق الدستور دون القانون .

« ومن حيث إن تطبيق الدستور دون القانون عند التعارض ليس معناه الحكم بإلغاء القانون ، فهذا مما لا تملك المحكمة إلا بنصر صريح فى الدستور . ولا تستطيع المحكمة من جهة أخرى أن تطبق القانون عند تعارضه مع الدستور ، فهذا ما لا تملك الترخيص فيه إلا برخصة دستورية صريحة . وكل ما تملك المحكمة ، عند سكوت الدستور ، هو أن تمتنع عن تطبيق القانون غير الدستورى فى القضية المعروضة عليها . وقضاؤها فى هذا مقصور على هذه القضية بالذات ، دون أن تنقيد محكمة أخرى لهذا القضاء ، بل دون أن تنقيد هى نفسها به فى قضية أخرى تنظرها بعد ذلك .

« ومن حيث إن هذا النظر هو المستفاد من مبدأ فصل السلطات ، مفهوماً على وجهه الصحيح ، فالسلطان التشريعية والقضائية كل

منهما مستقلة عن الأخرى . وكلتاها تخضع للدستور فلا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل في دعوى أصلية ترفع أمامها ، وإلا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية . ولا يجوز للسلطة التشريعية أن تفرض على السلطة القضائية تطبيق تشريع يتعارض مع النصوص والمبادئ الدستورية ، فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية استقلالها ، وينقلب خضوعها للدستور خضوعاً للسلطة التشريعية وهذا وذاك يتعارضان بداهة مع مبدأ فصل السلطات .

« ومن حيث إن ما تحتج به الحكومة ، لمنع رقابة القضاء لدستورية القوانين ، من إجماع القضاء الفرنسي وأقوال بعض الفقهاء في فرنسا ونصوص الدستور الفرنسي الأخير ، لاجبة فيه ، فإن الفرنسيين نزّلوا في هذه المسألة عند نصوص دستورية قديمة وحديثة وجدت عندهم ولا يوجد نظير لها في الدستور المصري . على أن أعلام الفقه الدستوري والقانون العام في فرنسا مجمعون على أن للقضاء حق الرقابة على دستورية القوانين ، وأقوالهم في هذا الشأن كثيرة مستفيضة أما ما تحتج به الحكومة من حكم لمحكمة النقض المصرية أشارت إليه في مذكرتها فهو لا ينهض حجة لها ، بل هو على النقيض من ذلك حجة عليها . فالحكم المشار إليه يبحث مشروعية المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ ، ويخلص من البحث إلى أن هذا المرسوم بقانون قد صدر في حدود أمر ملكي وضع قاعدة مؤقتة لنظام التشريع في البلاد ، فيكون واجب الاحترام والتنفيذ وواضح أن محكمة النقض قد أجازت لنفسها بهذا البحث أن تنظر في دستورية القوانين ، وقد نظرت فعلاً دستورية المرسوم بقانون سالف الذكر . وقررت أنه تشريع دستوري .

« ومن حيث إن ما تذهب إليه الحكومة من أن القضاء يفسر الدستور عادة تفسيراً رجعياً بحكم طبيعته المحافظة ، ومن أنه يخشى على التشريع التقليل والزعزعة إذا ما تولت المحاكم النظر في دستوريته فاختلقت وتفاوتت تقديرها ، ومن أن الكلمة العليا هي للبرلمان بحكم تمثيله الأمة — ما تذهب إليه الحكومة من ذلك لا مقنع فيه . فإن القائلين برجعية القضاء أقل عدداً وشأناً إذا قيسوا بالمحذرين من الخروج على أحكام الدستور . أما تقليل التشريع وزعزعته فيعصم منهما أن الكلمة الأخيرة في دستورية التشريع ستكون حتماً لأحدى محكمتين هما على رأس النظام القضائي وفي الصدارة منه وإذا كان البرلمان هو الممثل للأمة ، فأولى به ألا ينحرف عن أحكام الدستور ومبادئه ، فالدستور وحده هو الذي له الكلمة العليا ، وعند أحكامه تنزل السلطات جميعاً .

« ومن حيث إنه يلاحظ فوق كل ما تقدم أن القانون الذي تمسك الحكومة بعدم جواز النظر في دستوريته إنما هو مرسوم له قوة القانون ، صدر من السلطة التنفيذية بمقتضى المادة ٤١ من الدستور . ولا شك في أن هذا المرسوم يعتبر من ناحية مصدره — وهي الناحية التي يعتد بها وحدها في تحديد مدى رقابة القضاء — قراراً إدارياً يخضع لرقابة هذه المحكمة خضوع سائر القرارات الإدارية ، التنظيمية منها والفردية . فإذا ما كان باطلاً ، كان على المحكمة أن تقضى بإلغائه عند رفع الدعوى الأصلية ، وأن تمتنع عن تطبيقه عند الدفع بالبطلان .

« ومن حيث إنه لاجبة فيما نقوله الحكومة بأن الرقابة على المرسوم بقانون إنما هي رقابة سياسية أو برلمانية ، فلا محل لرقابة القضاء مادام المرسوم بقانون واجب العرض على

« ومن حيث إن المادة ٤١ من الدستور ، التي صدر المرسوم بقانون على أساسها ، تنص على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور » . ويتبين من هذا النص أن عدم مخالفة الدستور هو شرط جوهري في هذه المراسيم ، يترتب على الإخلال به البطلان .

« ومن حيث إن المرسوم بقانون الذي تستند إليه الحكومة لمنع سماع هذا الطلب يقضى بالألا تسمع » أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها ، وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء بما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو بوقف تنفيذه ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادده أو باستحقاقه أو بأية طرق أخرى » .

« ومن حيث إنه بصرف النظر عما إذا كان من الجائز إصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة حل البرلمان — وهذه مسألة لا ترى المحكمة حاجة للفصل فيها هنا — فالثابت أن القرار الذي تتمسك الحكومة بعدم جواز النظر في طلب تنفيذه هو قرار صادر من الحاكم العسكري العام بتكليف المدعى « بالاقامة في عزبته بناحية بلبس بمديرية الشرقية على

البرلمان ذلك أن الرقابة البرلمانية لا تمنع من الرقابة القضائية . ولكل رقابة من هاتين الرقابتين طبيعتها ومجالها وجزاؤها . فالرقابة البرلمانية رقابة تنبسط على ملءمة التشريع من حيث موضوعه فينظر كل من مجلسي البرلمان هل هذا التشريع صالح فيبقى ، أو غير صالح فيسقط من الوقت الذي لا يقره فيه . أما الرقابة القضائية فتنبسط على مشروعية التشريع أو استيفائه لشروطه الدستورية . فينظر القضاء هل استوفى هذا التشريع الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور في المراسيم التي تكون لها قوة القانون فيحكم بصحته ، أو لم يستوفها فيقضى بإلغائه ويعتبر التشريع باطلا منذ صدوره . فالرقابة البرلمانية رقابة ملءمة *Contrôle d'opportunité* وترد على السلطة التقديرية المشرع *pouvoir discretionnaire* وجزاؤها سقوط التشريع من وقت عدم إقراره . أما الرقابة القضائية فرقابة مشروعية *contrôle de légalité* وترد على السلطة المحددة للمشرع *pouvoir lié* وجزاؤها زوال التشريع بأثر رجعي .

« ومن حيث إنه لا يجوز الاعتراض بأن النظر في طلب وقف التنفيذ يقتضي الاستعجال ، وبأن طبيعة الاستعجال تعارض مع النظر في صحة المرسوم بقانون الذي يتمسك المدعى بعدم دستوريته . ذلك أن هذا المرسوم بقانون يمنع من سماع طلب وقف التنفيذ ذاته ، ومن ثم يكون الفصل في دستوريته أمراً لا مناص منه للفصل في طلب وقف التنفيذ ، ويصبح لازماً على المحكمة قبل أن تنظر هذا الطلب أن تبث في هذه المسألة الأولية . وحكمها في ذلك لا يقيد بطبيعة الحال محكمة الموضوع عندما تنظر هذه دعوى الإلغاء .

القانون الذى أباحت المادة ١٥٥ من الدستور أن يشتمل على نصوص تعطل من الأحكام الدستورية . ذلك أن أية إضافة لقانون الأحكام العرفية يكون من شأنها أن تعطل حكماً من أحكام الدستور يجب أن تكون إدارتها قانوناً يقرره البرلمان ، لا مرسوماً بقانون هو عاجز بحكم الدستور ذاته عن أن يعطل حكماً من أحكامه .

• ومن حيث إنه مما يؤكّد هذا المعنى أن قانون الأحكام العرفية إنما هو بمثابة الدستور للحكم العرفي . وهو يستمد هذه القوة الاستثنائية من نص المادة ١٥٥ من الدستور . وقد قصد الدستور أن تقوم السلطة التشريعية ذاتها برسم نطاق هذا الحكم ، وبتحديد القيود والضوابط التى تحاط بها السلطة التنفيذية عندما تتولى إجرائه ، بحيث لا تخرج هذه السلطة عن النطاق الذى رسمته لها السلطة التشريعية ، ولا عن القيود والضوابط التى وضعتها حدوداً لهذه الاختصاصات الاستثنائية فينعكس على الدستور غرضه لو أن السلطة التنفيذية ، على أى وجه من الوجوه وفى أية صورة من الصور ، سواء أكان ذلك عن طريق مرسوم له قوة القانون أم كان عن طريق أمر عرفي ، أحلت نفسها محل السلطة التشريعية ، وتولت بنفسها لنفسها رسم هذا النطاق وتحديد هذه القيود والضوابط . فتصبح السلطة التنفيذية مطلقة الحرية فى أن تزود بما تشاء من الاختصاصات الاستثنائية ، وتستطيع بحض إرادتها أن توسع من هذه الاختصاصات إلى غير مدى محدود ، وأن تدخل على قانون الأحكام العرفية ، وهو الدستور الموضوع لضبط تصرفاتها ما تبغى من تغيير وتبديل . وفى هذا من قلب الأوضاع ، ومن الإطلاق فى سلطان الحكم العرفي ومن هدم

ألا يبارحها ، وهذه سلطة استثنائية خولها قانون الأحكام العرفية للقائم على إجراءاتها على خلاف ما يقضى به الدستور تطبيقاً للمادة ١٥٥ منه ، وإلا فإن الدستور يكفل الحرية الشخصية ، ويحرم توقيع عقوبة من غير حكم قضائي ، ويمنع إلزام المصرى الإقامة فى مكان معين بمقتضى أمر إداري .

• ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه يستند إلى نص فى قانون الأحكام العرفية يخالف للدستور ، فيكون النص الذى يمنع من سماع الدعوى فى وقف تنفيذ هذا القرار هو أيضاً مخالف للدستور .

• ومن حيث إن منع سماع الدعوى فى أى تصرف أو أمر أو قرار صادر من السلطة العامة على إجراء الأحكام العرفية — كما يقضى المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ هو إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . وإعفاء سلطة عامة إعفاء مطلقاً من كل مسئولية تحققت فعلاً فى جانبها من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد فى الحرية وفى المساواة فى التكاليف والواجبات ، فيكون المرسوم بقانون سالف الذكر مخالفاً فى هذه الناحية أيضاً لأحكام الدستور .

• ومن حيث إنه يبين من كل ذلك أن المرسوم بقانون الذى تستند إليه الحكومة فى منع سماع الدعوى قد تضمن نصوصاً تخالف الدستور ، فيكون قد وقع باطلاً لفقدانه شرطاً جوهرياً من الشروط التى نصت عليها المادة ٤١ .

• ومن حيث إنه لا يدحض هذا النظر أن المرسوم بقانون المشار إليه إنما أضاف حكماً جديداً إلى قانون الأحكام العرفية ، وهو

لو أنه أطلق الحاكم العسكري من كل قيد ، ومد اختصاصاته إلى غير حد ، وأباح له أي عمل ، لجاء قانوننا متعارضاً مع الدستور ، بجافياً للغاية التي توخاها ولكان من أجل ذلك قانوننا باطلاً .

« ومن حيث إنه لا فرق بين أن يجيء قانون الأحكام العرفية ابتداء على الوجه السالف الذكر وبين أن يضاف إليه بعد صدوره نص يمنع مساءلة الحاكم العسكري عن أي إعلان أو تصرف أو تدبير أو قرار أمر به أو تولاه ، سواء كان ذلك عن طريق دعوى التعويض أو عن طريق دعوى الإلغاء ، ففي الصورتين جميعاً يتمثل سلطان الحاكم العسكري سلطاناً مطلقاً رهيباً لا تعقيب عليه ، ولا حد له ولا عاصم منه . وهذا ما يأباه الدستور ، وما يناقض مناقضة صريحة الأسس التي أراد الدستور أن يقوم عليها الحكم العرفي .

« ومن حيث إن التمثل بقوانين التضمينات في هذا المقام ، على النحو الذي ورد في المذكرة الإيضاحية للتشريع الذي تستند إليه الحكومة ، أمر يحتاج إلى إمعان في النظر . فقوانين التضمينات هذه عرفها القانون المصري عن طريق القانون الانجليزي . وقد اقحمت على القانون المصري اقحاماً لا يخلو من غرابة . ذلك أن القانون الانجليزي . قبل صدور قانون الطوارئ في سنة ١٩٢٠ ، لم يكن يعرف نظاماً شرعياً للأحكام العرفية . ففي الحالات الاستثنائية التي كانت الحكومة فيها تضطر إلى اتخاذ إجراءات تخرج عن حدود القانون العام ، يأتي قانون التضمينات بعد انتهاء هذه الإجراءات لإعفاء الحكومة من المسؤولية عنها . فالمهمة الأصلية لقانون التضمينات هي إذن تصفية حالات استثنائية اتخذت لمواجهة تدابير استثنائية عن طريق تشريع لاحق .

ما ينبغي أن ينبسط على هذا الحكم الاستثنائي من الرقابة التشريعية ، ما يتعارض تعارضاً واضحاً مع الغاية التي قصد إليها الدستور .

« ومن حيث إنه إذا أضيف إلى كل ذلك أن المرسوم بقانون الذي تمسك به الحكومة لمنع سماع الدعوى لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس كان من البين أن هذا المرسوم بقانون باطل من ناحية الشكل بطلانه من ناحية الموضوع ، وأن عيوباً ثلاثة تشوبه : عيباً في الاختصاص إذ أنه ليس بالأداة الصالحة لتعديل قانون الأحكام العرفية وعيباً في الشكل إذ كان من الواجب عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة ، وعيباً في المحل إذ اشتمل على أحكام تخالف الدستور .

« ومن حيث إنه حتى مع التجاوز عن كل هذه العيوب ، وبفرض أن الأحكام التي اشتمل عليها المرسوم بقانون المشار إليه أحكام تضمنها قانون قرره البرلمان ، فإن هذا القانون يكون أيضاً باطلاً لا يجوز تطبيقه لتعارضه في نواح أخرى مع الدستور .

« ومن حيث إنه مما يقطع في ذلك أن الدستور لم يرد الحكم العرفي إلا نظاماً استثنائياً مقيداً ، يرسم القانون له حدوداً لا يجوز أن يتعداها ، ويضع له قيوداً لا يصح أن يتحلل منها وقد صدر قانون الأحكام العرفية يؤكد هذا المعنى ، إذ رسم حدود الحكم العرفي في اختصاصات معينة أعطاها للحاكم العسكري ، وعددها واحداً بعد الآخر على سبيل الحصر . ووضع قيوداً على هذه الاختصاصات ، هي ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

« ومن حيث إن قانون الأحكام العرفية ،

« ومن حيث إن قانون الأحكام العرفية في مصر إنما هو تشريع سابق لمواجهة هذه الحالات الاستثنائية فالجمع بينه وبين قوانين التضمنيات أمر مستغرب ، وكان الواجب أن يفتى قانون الأحكام العرفية عن قانون التضمنيات .

« ومن حيث إنه لا يجوز ، وهذه هي الحال ، أن يفسر قانون التضمنيات في مصر بأنه قانون يعنى الحاكم العسكري من المسؤولية عما جاوز فيه حدود اختصاصه أو عما تعتمد فيه عن سوء قصد الانحراف في استعمال سلطته . وهذا هو المعنى الذى فهمه مجلس النواب من آخر قانون للتضمنيات قرره ، وهو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، فأضاف اليه عبارة تؤكد هذا المعنى . وإذا كان مجلس الشيوخ قد حذف هذه العبارة ، وأقر مجلس النواب هذا الحذف ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن أكدت الحكومة أمامه أن الحذف لا يغير من المعنى المقصود .

« ومن حيث إن القول بغير ذلك ، وبأن قانون التضمنيات يعنى الحاكم العسكري من المسؤولية عن أعمال جاوز فيها حدود اختصاصه ، أو ارتكبها بسوء نية ، يهدم رأساً على عقب ما أراده الدستور من حصر الأحكام العرفية في حدود لا تصح تجاوزتها . ومتى رسم المشرع هذه الحدود ، وفرض على الحاكم العسكري ألا يجاوزها بطريق مباشر ، فلا يصح بعد ذلك أن يبيح له مجاوزتها بطريق غير مباشر بأن يعفيه من المسؤولية إذا هو جاوزها .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن قانون التضمنيات لا يعنى الحاكم العسكري إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطأ فيه خطأ غير مقصود . ولا يجوز

القول بعد ذلك ، مع المذكرة الإيضاحية سالفة الذكر ، بأن إعفاء الحاكم العسكري من المسؤولية أمر يخلص من طبائع الأمور ذاتها ومقتضيات الأحكام العرفية . لا يجوز القول بذلك ، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى استصدار قانون للتضمنيات ، عقب انتهاء الأحكام العرفية ، ويعنى الحكومة من المسؤولية عن أعمال هي في طبيعتها ومن مقتضيات خصائصها أعمال لا ترتب عليها أية مسؤولية .

« ومن حيث إنه إذا كان قانون التضمنيات يعنى الحاكم العسكري من التعويض عن عمل يخطئ فيه خطأ غير مقصود ، فإن هذا العمل الخاطئ يبق مع ذلك عملاً غير مشروع ، وكل ما يستحدثه قانون التضمنيات في شأنه هو إعفاء صاحبه من التعويض عنه .

« ومن حيث إنه بتطبيق هذه القواعد على التشريع الذى تستند اليه الحكومة لمنع سماع الدعوى ، يتبين أن هذا التشريع لا يعدو أن يكون صورة فذة لقانون من قوانين التضمنيات ، استبق الحوادث ، وجاء قبل أو أنه سابقاً على زوال الأحكام العرفية ، والعهد بقوانين التضمنيات أن تكون لاحقة لزوال هذه الأحكام لإعفاء السلطة التى كانت قائمة على إجراءاتها من التعويض عما ترتب من مسؤولية عن أعمالها غير المشروعة .

« ومن حيث إن هذا التشريع السابق لا يصح أن يكون له من القيمة أكثر مما للتشريع اللاحق ومن ثم يقتصر أثره — بفرض أن البرلمان هو الذى قرره — على إعفاء الحاكم العسكري من التعويض عن قرار صدر عن خطأ غير مقصود . ويبقى القرار عملاً غير مشروع ، لا يجوز للحاكم العسكري المضى فيه ،

ولا البقاء عليه . فإذا لم يعدل عنه ، جاز الطعن فيه بالإلغاء . وجاز أن يطلب وقف تنفيذه .

« ومن حيث إنه يتعين للأسباب المتقدمة الذكر ، إجابة المدعى إلى طلبه من اعتبار المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ باطلا لخالفته للدستور ، فلا يجوز تطبيقه في هذه الدعوى . ولا محل بعد ذلك للنظر فيما إذا كان هذا المرسوم بقانون يعتبر من النظام العام ولا فيما إذا كان قانوناً تفسيرياً أو قانوناً من قوانين الإجراءات ، توصلنا للقول بجواز سريانه على الماضي دون نص خاص ، فإنه متى كان باطلاً فهو لا يسرى لا على الماضي ولا على المستقبل .

« ومن حيث إنه يخلص من كل ذلك أن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لا يقوم على أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

٣ — عن موضوع طلب وقف التنفيذ :

« ومن حيث إنه عن موضوع طلب وقف التنفيذ ، ترى المحكمة أن ركن الاستعجال والخطر قائم في هذا الطلب ، لا لمرض المدعى فقد عرضت عليه الحكومة أن يستثنى في أي مكان أراد على أن يبقى تحت الرقابة والحفظ ، بل لأن الشكوى من تقييد الحرية أمر مستعجل في ذاته وخطر من حيث هو ، سواء جاء هذا التقييد في صورة اعتقال أو اقتصر على تحديد مكان الإقامة .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى جديّة الطلب ، فقد تقدمت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أخيراً ببيان اشتمل على الأسباب التي دعته إلى إصدار قرارها المطعون فيه بتقييد حرية المدعى . وقدم المدعى مذكرة يرد فيها على هذا البيان . وترى المحكمة تحديد جلسة

لمناقشة الطرفين في هذه الأسباب . .

(القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٦ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا رئيس المجلس وحضور حضرات أصحاب العزة السيد على السيد بك وكيل المجلس ومحمود صابر العقارى بك وحبشى ابراهيم سمى بك ومحمد عفت بك ومحمد عبد السلام بك وعبد المجيد التهاى بك وعبد الرحمن محمد الجبرى بك وبدوى ابراهيم حموده بك وسيد على الدصراوى بك وحسين أبوزيد بك والسيد ابراهيم الديوانى بك وعلى على أبو الغيط بك وعلى على منصور بك ومحمد ذهني بك وكامل بطرس المصرى بك وعبد العزيز محمد البيلاوى بك والدكتور عبد الحكيم عبد الحميد فراج بك وحسن أبو علم بك المستشارين) .

٥٣

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢

١ — أحكام عرفية . قرارات الحاكم العسكري تخضع لأحكام الدستور والقانون . وللمحكمة القضاء الإداري الرقابة عليه في ذلك .

ب — متى قامت أسباب جديّة تبرر تصرفات الحاكم العسكري التي اتخذها في حدود الدستور والقانون ، كانت هذه التصرفات بمنجاة من كل طعن . إذا لم توجد أسباب جديّة يجب إلغاء القرار المطعون فيه .

المبادئ القانونية

١ — بما لا شك فيه أن للمحكمة التعقيب على الأسباب التي تقدمت بها الحكومة تبريراً لتحديد مكان لإقامة المدعى . فالحاكم العسكري حتى فيما يمارسه من سلطة تقديرية . يخضع لأحكام الدستور والقانون . وللمحكمة الرقابة عليه في ذلك .

٢ — متى قامت أسباب جديّة تبرر تصرفات الحاكم العسكري التي اتخذها في

(ثالثاً) اجتماع المدعى اجتماعاً سرياً بأحد الأعراب ، عطيه شويقي ، وهو رجل معروف بهريب الأسلحة والمواد المتفجرة . وقد ضبط فعلاً على دفعات ١٧٧٥ كيلو من المواد السريعة الانفجار في خلال عشرة أيام التالية لهذا الاجتماع مهربة من الصحراء الغربية إلى داخلية البلاد .

(رابعاً) اجتماع المدعى بأحد ضباط الجيش المصري ليقوم بترتيبات تؤدي لارتكاب الحوادث في منطقة القنال ضد الانجليز بقصد إحراج مركز الحكومة .

(خامساً) مقابلة المدعى لمحمد عيد رئيس اللجنة التنفيذية للطلبة بالأسكندرية واعطاؤه نقوداً لتغذية حوادث الشغب بالأسكندرية .

(سادساً) تردد الطلبة على المدعى في منزله حيث كانوا يحرضون على الاضراب والشغب .

(سابعاً) اجتماع المدعى غير مرة اجتماعات سرية بعز الدين عبدالقادر وهو شخص معروف بميوله المتطرفة وسبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة سبع سنوات في قضايا سياسية .

ومن حيث إن المدعى يقول في تنفيذ هذه الأسباب ما يأتي :

(أولاً) عن مظاهرة الزقازيق : لم تنسب الحكومة إليه بالذات شيئاً معيناً ، بل نسبت المظاهرة إلى تدير رجاله ، ولم تقل من هم هؤلاء الرجال . ولكنها أرادت استغلال هذا الحادث لاقحام اسمه فيه . وقد قامت النيابة بتحقيق الحادث . ولم يرد في تحقيقها أى اتهام له .

(ثانياً) عن الاجتماع بمصطفى الجيار : هذه الواقعة لا أساس لها من الصحة والاجتماع على ما تزعمه الحكومة كان اجتماعاً سرياً لم يحضره

حدود الدستور والقانون كانت هذه التصرفات بمنجاة من كل طعن . أما إذا تبينت المحكمة أنه لا توجد أسباب جدية تبرر تصرف الحاكم العسكري وجب عليها إلغاء القرار المطعون فيه . وهي تكتفي في وقف تنفيذ القرار بأن تكون الأسباب التي تنذرع بها الحكومة هي في ظاهرها أسباب غير جدية . كل هذا حتى ولو كان الحاكم العسكري حسن النية فيما اتخذه من إجراء ولم يعد أن يكون قد أخطأ خطأ غير مقصود في تقديره أن هناك أسباباً جدية تبرر تصرفه . والمحكمة تشدد بنوع خاص في تطلب الأسباب الجدية عند ما يكون الأمر متعلقاً بالحرية الشخصية .

المحكمة

من حيث إن الأسباب التي تقدمت بها الحكومة لتبرير القرار المطعون فيه تنحصر فيما يأتي :

(أولاً) وقوع مظاهرة قوامها ٢٥٠٠ طالب في مدينة الزقازيق في يوم ١٢ من شهر مارس سنة ١٩٥٢ نتيجة لتدير رجال المدعى . وقد ألقى المتظاهرون على البوليس مواد مفرقة ، ولولا الاحتياطات الشديدة لانسابت المظاهرة إلى قلب المدينة ولعمت الفوضى .

(ثانياً) اجتماع المدعى غير مرة ، ما بين يوم ١٩٥٢/٢/٢٦ إلى يوم ١٩٥٢/٣/١١ ، بالمدعو مصطفى الجيار ، وقد دفع له المدعى مبلغاً من المال بقصد تدير حادث نسب باخرة بريطانية بالقنال وحوادث أخرى في هذه المنطقة لإحراج مركز الحكومة مع الانجليز .

والشغب ما يعطى الحكومة أقوى سلاح في إطالة أمد الحكم العرفي .

(سابعاً) عن الاجتماع بمر الدين عبد القادر : هذه الواقعة مكذوبة ، على أن عز الدين عبد القادر حكم عليه بالأشغال الشاقة لشروعه في قتل رئيس الوفد المصري ، فلا يعقل أن يجتمع المدعى اجتماعات سرية بشخص ارتكب هذه الجريمة ، لا سيما أن عز الدين عبد القادر كان قد رفع دعوى ضد المدعى ، عندما كان وزيراً للداخلية يطالبه بتعويض لمنعه من السفر إلى الخارج . على أن الحكومة لا تدعى شيئاً معيناً بشأن هذا الاجتماع المزعوم ، ولا ينهض مجرد الاجتماع بشخص مهما كان خطراً سبباً كافياً للاعتقال .

ومن حيث إنه مما شك فيه أن للمحكمة التعقيب على الأسباب التي تقدمت بها الحكومة تبريراً لتحديد مكان لإقامة المدعى . فالحاكم العسكري ، حتى فيما يمارسه عن سلطة تقديرية ، يخضع لأحكام الدستور والقانون ، وللحكمة الرقابة عليه في ذلك .

ومن حيث إنه مما لا شك فيه أيضاً أن الحاكم العسكري ونظراً لطبيعة الأحكام العرفية وللظروف التي تلابسها عادة ، يخول له القانون سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التي تعرض له من ضرورة اتخاذ تدابير سريعة حاسمة . والمحكمة إذا كانت تعقب على هذه التصرفات إنما تفعل ذلك في كثير من الحيلة والحذر ، حتى لا تكون سبباً في تعطيل السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية عن أداء وظائفها الخطيرة .

ومن حيث إنه يخلص من ذلك أنه متى قامت أسباب جدية تبرر تصرفات الحاكم

حد ، فمن الذي أخبر الحكومة بما دار فيه من الحديث وما وقع من الاتفاق ؟ لا يمكن عقلاً أن يكون هذا الشخص إلا أحد اثنين : مصطفى الجيار أو المدعى نفسه ، وكلا الفرضين مستحيل .

(ثالثاً) عن الاجتماع بأحد الأعراب ، عطيه شويقي : هذه الواقعة أيضاً مختلفة والمدعى لم يجتمع بهذا الشخص أو بأى اعرابي آخر . على أن حادث ضبط ١٧٧٥ كيلو من المواد المتفجرة السريعة الانفجار لم يثبت أن له أية علاقة بهذا الأعرابي ، فهو منقطع الصلة بهذا الاجتماع المزعوم .

(رابعاً) عن الاجتماع بأحد ضباط الجيش المصري : لم تذكر الحكومة اسم هذا الضابط حتى يمكن تحديد الواقعة ومناقشتها . وينكر المدعى أنه قابل أحد من ضباط الجيش . على أن المقابلة لو كانت قد وقعت لكانت مقابلة سرية لا تستطيع الحكومة أن تعرف ما دار فيها إلا عن طريق هذا الضابط أو عن طريق المدعى . ولم تزعم الحكومة أنها عرفت ما دار في الاجتماع من هذا أو ذاك .

(خامساً) عن مقابلة المدعى لمحمد عيد رئيس اللجنة التنفيذية للطلبة بالاسكندرية : لا ينكر المدعى بوصفه سكرتيراً عاماً للوفد المصري معرفته لهذا الطالب الوفدي . وقد كان هو وغيره من الطلبة الوفديين يترددون على منزله ، ولكنه لم يدفع لأحد منهم مالا ، ولم يحرص أحد منهم على الشغب .

(سادساً) عن تردد الطلبة على منزل المدعى : ينكر المدعى أنه حرص أحداً من الطلبة على الاضراب والشغب . وليس للوفد مصلحة في هذا التحريض ، لأن في الاضراب

العسكري التي اتخذها في حدود الدستور والقانون ، كانت هذه التصرفات بمنجاة من كل طعن .

« ومن حيث إنه إذا تبينت المحكمة ، على العكس من ذلك ، أنه لا توجد أسباب جدية تبرر تصرف الحاكم العسكري ، وجب عليها إلغاء القرار المطعون فيه . وهي تكتفي في وقف تنفيذ القرار ، بأن تكون الأسباب التي تذرع بها الحكومة هي في ظاهرها أسباب غير جدية . كل هذا حتى ولو كان الحاكم العسكري حسن النية فيما اتخذته من إجراء ، ولم يعد أن يكون قد أخطأ خطأ غير مقصود في تقديره أن هناك أسباباً جدية تبرر تصرفه .

« ومن حيث إن المحكمة تشدد بنوع خاص في تطلب الأسباب الجدية عندما يكون الأمر متعلقاً بالحرية الشخصية .

« ومن حيث إن الأسباب التي تقدمت بها الحكومة لا تصلح في ظاهرها أن تكون أسباباً جدية . فالمظاهرة التي وقعت في الزقازيق لم تنسب إلى المدعى بالذات واجتماع المدعى بالأعرابي لم تقل الحكومة أنه مرتبط ضرورة بضبط المواد السريعة الانفجار واجتماع المدعى بمصطفى الجيار ثم بأحد ضباط الجيش المصري قد قامت قرينة تدحض دلالته . فهو ، على ما نقول الحكومة اجتماع سري ، ولم تدع هذه ، لا على المدعى ولا على الطرف الآخر ، أن أحداً منهما أفضى إليها بما دار في الاجتماع ، ولم يقدّم أى دليل مادي على وقوع حوادث ما ، يكون قد اتفق عليه الطرفين . ومقابلة المدعى

لمحمد عيد ، وتردد الطلبة على منزله واجتماعه بعز الدين عبد القادر ، كل هذه الأسباب لا تكتفي في ظاهرها لتبرير إجراء خطير كتنقيد الحرية الشخصية ، ومن شروط الأسباب الجدية أن تكون أسباب منتزعة من وقائع ثابتة ، ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بما يراد الاستدلال عليه بها ، ومنتجة في دلائلها بحيث يصح عقلاً أن تؤدي إلى استخلاص ما يراد استخلاصه منها .

« ومن حيث إنه تبين مما تقدم أن الأسباب التي تذرعت بها الحكومة بعضها لا وجود له ، وبعضه لم يقدّم عليه دليل بل قامت القرائن ضده ، وبعضه لا يكتفي مبرراً لتصرف الحاكم العسكري . والأسباب جميعها على هذا النحو لا تستطيع المحكمة أن تعتبرها في ظاهرها أسباباً جدية تبرر تحديد مكان لإقامة المدعى وتقييد حريته الشخصية .

« ومن حيث إن المحكمة — وهي في صدد طلب وقف التنفيذ — تكتفي في تقدير جدية هذه الأسباب بالنظر إليها في ظاهرها . ومحكمة الموضوع هي التي تتعمق في بحثها ، وتنظر فيما يؤيدها أو يدحضها من دلائل موضوعية يقدمها كل من طرفي النزاع .

« ومن حيث إنه يخلص من كل ذلك أن المدعى في طلبه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — وهو قرار لا يستند إلى أسباب جدية من حيث الظاهر — إنما يبنى طلبه هو على أسباب جدية تسوغ الاستجابة إلى هذا الطلب .»

(القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

٥٤

محكمة استئناف القاهرة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١

تزوير . دعوى فرعية . لا يجوز استئناف حكمها
استقلالاً عن المحكمة في الموضوع . لأنه حكم غير منهي
للخصومة طبقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٧٨ مرافعات تقضى بأن
الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع
الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو
بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن
على الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت
تلك الأحكام قطعية أو متعلقة بالإثبات أو
بسير الإجراءات - ولما كان الادعاء بالتزوير
لا يعدو في الواقع أن يكون دفاعاً في
موضوع النزاع يثيره أحد الخصوم بصفة
فرعية أثناء نظر الدعوى الأصلية. ولم يجعل
القانون الجديد لهذا الادعاء كياناً خاصاً كما
كان الحال في القانون القديم الذي أوجب
في المادة ٢٧٨ وقف سير الدعوى الأصلية
حتى يفصل في دعوى التزوير . وكان يبنى
على ذلك أن النزاع الأصلي لا يعود سيرته
إلا بعد الفصل نهائياً في دعوى التزوير . لما

كان الأمر كذلك وكان الحكم سواء في
الادعاء بالتزوير أو في إنكار الخطوط قطعياً
في هذا النزاع ولا تنتهي به الخصومة فيندرج
حتماً تحت نص المادة ٣٧٨ التي شملت الأحكام
الغير منية للخصومة قطعية كانت أو تهديدية
فيمتنع على من يتظلم من الحكم الصادر في
الادعاء بالتزوير أن يستأنف استقلالاً عن
الحكم في الموضوع ويتعين عليه أن يترث
حتى يصدر الحكم في موضوع الخصومة الأصلي
وحيث أن يكون استئنافه شاملاً للأحكام
الفرعية التي تقدمت الحكم الموضوعي .

المحكمة

وحيث إن المستأنف خديم الثلاثة الأول
دفعوا بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم
المستأنف صدر في موضوع الادعاء بالتزوير
ولم يكن منياً للخصومة ذاتها فلا يجوز استئنافه
عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات كما دفعوا أيضاً
ببطلان الاستئناف لعدم قيده في الميعاد القانوني .

وحيث إن المادة ٣٧٨ مرافعات تقضى
بأن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع
الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها
لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن على الحكم
الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام
قطعية أو متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات

ويتعين عليه أن يترىث حتى يصدر الحكم في موضوع الخصومة الأصلية وحيث يكون استئنافه شاملاً للأحكام الفرعية التي تقدمت الحكم الموضوعي .

« وحيث إن الحكم المستأنف صدر في طلب الادعاء بالتزوير وقد رفع الاستئناف عنه قبل أن يفصل في موضوع النزاع فيكون الدفع بعدم جوازه مقبولا ولا حاجة بعد ذلك في البحث في الدفع الآخر . »

(استئناف الحواجبه متى ميتاس بطرس وحضر عنه الأستاذ لطيف حاية ضد لوقا ميتاس وآخرين وحضر عن الأول والثاني الأستاذ محمد أبو العنين إبراهيم رقم ٢٣٩ سنة ٦٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة اسكندر حنا دميان بك وكيل المحكمة وعلى عبد الحميد رضا بك وحسن عبد الوهاب المقيني بك المستشارين) .

— ولما كان الادعاء بالتزوير لا يعدو في الواقع أن يكون دفاعاً في موضوع النزاع يثيره أحد الخصوم بصفة فرعية أثناء نظر الدعوى الأصلية. ولم يجعل القانون الجديد لهذا الادعاء كياناً خاصاً كما كان الحال في القانون القديم الذي أوجب في المادة ٢٧٨ وقف سير الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير . وكان ينبغي على ذلك أن النزاع الأصلي لا يعود سيرته إلا بعد الفصل نهائياً في دعوى التزوير . لما كان الأمر كذلك وكان الحكم سواء في الادعاء بالتزوير أو في إنكار الخطوط قطعياً في هذا النزاع ولا تنتهي به الخصومة فيندرج حتماً تحت نص المادة ٢٧٨ التي شملت الأحكام الغير منهية للخصومة قطعية كانت أو تهديدية فيمتنع على من يتظلم من الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير أن يستأنف استقلالاً عن الحكم في الموضوع

قضاء الأحوال الشخصية

ونصوص القانون .

٥ — ذو الغفلة . تعريفه .

٦ — تصرف مطلوب الحجر عليه لزوجته . حتى لو كان على سبيل التبرع . وكان بقصد المحافظة على أمواله . غير موجب للحجر .

٧ — ميسر . متى يجوز الحجر من أجله .

المبادئ القانونية

١ — لم يحدد قانون المحاكم الحسنية ميعاداً معيناً ، يجب فيه إعلان ورقة التكليف بالحضور . وإلا كان الاعلان باطلاً — كما هو الحال في المادة ٨٠ من قانون المرافعات .

٥٥

محكمة استئناف القاهرة

١٨ فبراير سنة ١٩٥٢

١ — أحوال شخصية . إعلان ورقة الحضور ليس لها ميعاداً معيناً .

٢ — حجية . أحكام المحاكم الشرعية . لها حجيته أمام المحاكم المدنية .

٣ — حجر . أسبابه . تفهمها خاضع لتقدير المحاكم الحسنية .

٤ — عته أو غفلة أو سفه . الحجر لسيبها عنها . لا خلاف عليها بين رأى فقهاء الشريعة الإسلامية

فيه وعمدت إليه المحكمة في أسباب حكمها فبحثته وقررت صحته أو بطلانه . وكان تقريرها هذا هو العلة التي انبنى عليها منطوق الحكم فإن قضاؤها يكون نهائياً في هذا السبب . ولا يمنع من حيازته قوة الشيء المحكوم فيه أن يكون التقرير به وارداً في أسباب الحكم .

٣ - تنص المادة ٤٢ من قانون المحاكم الحسبية بأنه يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للغفلة أو للسفه . وجاء في المذكرة الإيضاحية أن العمل لم يجد صعوبة في تفهم أسباب الحجر حتى يتدخل التشريع لتقنينها بنصوص خاصة . ومدلول هذه العبارة الموافقة التامة على أحكام المجالس والمحاكم الحسبية فيما يتعلق بتحديد أسباب الحجر ومعاني هذه الأسباب .

٤ - مهما قيل في صدد الخلاف على تفسير نطاق العتة أو الغفلة أو السفه وهل يرجع في شأنه إلى أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة أو إلى الرأي القائل بأن ما أخذه الشارع عن الشريعة الإسلامية وأدججه في القوانين تكون المحكمة غير مقيدة فيه برأي الأئمة . فإن المحكمة لا ترى خلافاً بين ما جرى في أمره العرف ، وبين ما ورد في الشريعة الغراء في تفهم معنى السفه والغفلة فإن السفه الذي يوجب الحجر في المال لا يمكن أن يتحقق إلا أن يكون هناك تبذير وإسراف أو أي تجاوز لحد الاعتدال في الاتفاق والتصرف

وإذا كان قانون المحاكم الحسبية قد نص في المادة ٨١ منه على أن قواعد قانون المرافعات تسرى في تحرير الأوراق الخاصة بالمواد الحسبية . وفي طريقة إعلان تلك الأوراق ، فلا يستساغ في نطاق هذه المادة تطبيق قواعد البطلان لما تتضمنه من جزاء لا يمكن فرضه إلا بالنص عليه - وهو ما لم ينص عليه خصوصاً لما تستدعيه من إجراءات عاجلة لمواجهة ما قد ينجم من خطر في المحافظة على حقوق القصر ومن في حكمهم أو المطلوب الحجر عليهم أو مساعدتهم قضائياً (١) .

٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها تحوز قوة الأمر المقضى فيه أمام المحاكم المدنية . ولا رقابة الأخيرة على صحة تطبيق المحاكم الشرعية للقانون فإن للحكم الشرعي حججه حتى لو صح ما يقال من أن المحكمة الشرعية قد خالفت ما قضى به المنهج الشرعي . ولا عبرة أيضاً بالقول إن الأحكام الشرعية المشار إليها أحكام سلبية لم يقض منطوقها بإسلام المطلوب الحجر عليه أو صحة زوجته أو نسبة المولود إليه . فإن الأسباب التي استندت إليها هذه الأحكام قد فصلت فيما تقدم . وهي مكملة للمنطوق وتكون معه وحدة لا تنقسم . وكل سبب جرت المناقشة

(١) هذا البدء قرره المحكمة الحسبية الابتدائية في هذه الدعوى ولم يطرح هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف .

في المال . وإن كان ذلك في طريق الخير .
وأن يكون هذا الإسراف لا لغرض أصلاً ،
أو لغرض لا يعتبر غرضاً صحيحاً في نظر
العقلاء المعتدلين .

وهناك من رجال الفقه الإسلامي من
يشرط أن يكون التبذير وسوء التصرف
عادة . فإذا وقع في بعض المرات على وجه
لا يدل على أنه صار عادة له لا يصح أن يقال
إنه سفیه وقد سار المجلس الحسبي العالي على
هذا الرأي .

هـ - ذو الغفلة هو الشخص الذي
لا يهتدي إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه
فيغيب في تصرفاته فهو سهل التأثير عليه .
وليس عنده من قوة الإدراك والتبصر
ما يمكنه معه المحافظة على أقواله . وكان في
درجة من الغفلة لا يؤمن معها أن يتوقى
الضرر بمصلحته . ولا يشترط توافر ركن
العادة في تصرفات ذي الغفلة ليصح توقيع
الحجر عليه .

٦ - تصرف المطلوب الحجر عليه في
أمواله - لو صح أنه حاصل بطريق التبرع
لزوجته للغرض الذي استحوذ على تفكيره
وهو إبعاد هذه الثروة من أن تعبت بها
أطباع طالبة الحجر - أو لو صح أنه تصرف
صوري قصد منه المحافظة على أمواله من
إرهاق طالبة الحجر فإن هذا لا يدل على سفه
أو غفلة . ولطالبة الحجر كل الحق في أن
تظمن على هذه التصرفات .

٧ - الاغراق في لعب الميسر والاعتیاد
عليه وتبديد الأموال في سبيله من المعاصي
والكبائر التي تدل على ضعف في التبصر .
وهو تبذير للمال لغرض لا يعتبر غرضاً
صحيحاً . غير أن الرجل الميسور الذي يجارى
أخواته ومن في درجته الاجتماعية في المعيشة
والانفاق ولا يتجاوز حالتهم لا يستوجب
الحجر - والقول بأن لعب الميسر في ذاته
دون قيد أو شرط - هو من موجبات
الحجر لانتهاه إلى نتيجة يأبأها المنطق ولا
يقرها القانون . لأن لعب الميسر - وإن
كان محرماً دينياً فإنه من ناحية القانون الوضعي
مباح في حدود اللوائح التي وضعت لتنظيمه .
وغير مستساغ القول بأن كل من يرتاد أندية
الميسر أو يغشأها يستوجب الحجر .

(استئناف نقولا ميخائيل حبشي أفندي وحضر عنه
الأستاذان محمد حسن والشيخ فرج السهنوري ضد السيدة
منيرة هانم عثمان زكي وحضر عنها الأستاذة أحمد نجيب
الهلال باشا وعلى هاني بك وزكي عربي رقم ١٠
سنة ١٩٥٠ حسبي عالي رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العزة حسن فهمي بسيوني باشا رئيس المحكمة
ومحمد علي جمال الدين بك وعبد الفتاح لطفي بك المستشارين
وحضور الأستاذ اسماعيل نجيب وكيل النيابة) .

٥٦

محكمة طنطا الكلية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١

حجر على سيدة لفته وتمينت والدتها قيمة عليها
زوجت القيمة المحجور عليها . وهي بالغة سن الرشد .
من ابن عمها بدون إذن المحكمة الحسبية . تقدم طلب
بزل القيمة لهذا السبب .

المبادئ القانونية

المحكمة

١ - ينصت المادة ٣١ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الأسباب التي يحكم من أجلها بعزل الوصى - وجاء بالفقرة الثانية أنه يحكم بالعزل - إذا أصبحت مصلحة القاصر في خطر بسبب سوء إدارة الوصى أو إهماله أو لاي سبب آخر تراه المحكمة مسوغاً للعزل .

٢ - نصت المادة ٤٦ - الواردة في باب الحجر - على أنه - فيما عدا ما استثنى بنص صريح في هذا الفصل - يسرى على القوامة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى - مما يستفاد منه أن القانون يحيل في أسباب عزل القيم إلى الأسباب التي أوردها بالمادة ٣١ بخصوص عزل الوصى .

٣ - مجرد عدم حصول القيمة - وهي أم - على إذن من المحكمة الحسبية بزواج ابنتها البالغة المحجور عليها للعتة ليس من شأنه أن يجعلها مستحقة للعزل .

٤ - عدم الحصول على إذن الزواج لا يرقى إلى حد المسوغ لعزل القيمة قانوناً خصوصاً وهي أم قامت بخدمة ابنتها على خير وجه وحافظت على أموالها . إذ مهما يكن لدى أخت المحجور عليها أو غيرها من الميل لأداء الواجب نحوها فلن تبلغ من أداء هذا الواجب ما يبلغه العطف الفطري الذي جبل عليه قلب الأم .

من حيث إنه بالنسبة للبادة الثانية الخاصة بمذكرة النيابة بطلب عزل القيمة وترشيح زوج المحجور عليها فيما عليها فتجمل الوقائع في أن الطاف عثمان عثمان قدمت لنيابة بندر طنطا شكوى مؤرخة ١٩٤٩/٩/١٧ تنهم القيمة الست زينب محمد بعلش بزواج أختها المحجور عليها من يدعى محمد شعبان عثمان دون إذن سابق من المحكمة الحسبية المختصة . وقد قامت النيابة بالتحقيق وقدمت مذكرة جاء بها أنه تبين من الاطلاع على ملف القضية الحسبية رقم ا ب سنة ١٩٤٢ بندر طنطا أنه فائقه عثمان عثمان حجر عليها بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤١ للعتة وتعينت والدتها زينب محمد بعلش قيمة عليها وأن القيمة زوجت ابنتها المحجور عليها بتاريخ ١٥/٩/١٩٤٩ من محمد شعبان عثمان رغم أن لها أموالاً تزيد على المائتي جنيه ولم تحصل على إذن من المحكمة الحسبية لهذا الزواج وبذا تكون قد تصرفت تصرفاً ضاراً بالمحجور عليها وقد انتهت النيابة إلى طلب عزل القيمة وتكليف قلم معاونين بترشيح من يليق للقوامة بدلا عنها . ثم رشحت للقوامة عليها زوجها .

ومن حيث إنه بمطالبة محضر معاون المحكمة المؤرخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بشأن ترشيح القيم تبين أن القيمة قررت بأنها لا توافق على ترشيح آخر خلافاً خصوصاً بعد أن عملت على خدمة أولادها واستخلصت حقوقهم في تركة والدهم واشترت لهم من مالها الخاص منزلاً وحصة في منزل آخر وأضافت أنها لم ترتكب ما يستوجب العزل وأنها إنما قامت بتزويج ابنتها من ابن عمها سترأ على عرضها وشرفها وأن المحجور عليها كانت متزوجة في سنة ١٩٣٨

من زوج سابق وطلقت ورغبت في الزواج من ابن عمها . وقررت القيمة أن الشاكية (الطاف) كانت ترغب في أخذ أختها المحجور عليها طرفها لتخدمها وتستولي على إيرادها فلم تتمكن القيمة من ذلك فتغيظت وقدمت شكواها . وقد انتهى المعاون في تقريره إلى أن القيمة الحالية أصلح من غيرها للقوامة .

ومن حيث إنه يخلص من الوقائع التي أجملتها المحكمة أن السبب الوحيد الذي جعلته الشاكية أساساً لطلب العزل هو أن القيمة زوجت ابنتها المحجور عليها بدون الحصول على إذن من المحكمة الحسية .

ومن حيث إنه للفصل في الدعوى يتعين تقدير هذا السبب على ضوء الحالات التي جعلها المشرع أسباباً للعزل .

ومن حيث إن المادة ٣١ من قانون المحاكم الحسية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يحكم بعزل الوصي في الحالات الآتية : (١) إذا قام به سبب من أسباب الحرمان من الوصاية المبينة بالمادة ١٦ من هذا القانون . (٢) إذا أصبحت مصلحة القاصر في خطر بسبب سوء إدارته أو إهماله أو لأي سبب آخر تراه المحكمة مسوغاً للعزل .

وجاء الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بأحكام الحجر ونص بالمادة ٤٦ على ما يأتي :
« يسرى على القيم حكم المسادة ٣٣ من هذا القانون وفيما عدا ما استثنى بنص صريح في هذا الفصل يسرى على القوامة ما يسرى على الوصاية من أحكام أخرى والمستفاد من ذلك أن القانون يحيل في أسباب عزل القيم إلى الأسباب التي أوردها بالمادة ٣١ بخصوص عزل الوصي .

ومن حيث إن محور البحث في واقعة

الدعوى المطروحة يدور حول ما إذا كان السبب الذي يرتكز عليه الطلب منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة ٣١ أم لا .

ومن حيث إن المستفاد من أوراق الدعوى أن فائقه عثمان عثمان حجر عليها بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤١ للعتة وكانت في ذلك التاريخ بالغة سن الرشد وتعين والدتها زينب محمد بعلى قيمة عليها . كما أن المحجور عليها كانت متزوجة في سنة ١٩٣٨ ثم طلقت . وقد أنست الأم من ابنتها المذكورة — وهي امرأة ثيب — ميلاً للزواج من ابن عمها وهو من طبقتها وأقاربها العاصيين وكفء لمثلها فلم تتوان عن إتمام هذا الزواج صوغاً لعرض ابنتها — على حد تعبيرها .

ومن حيث إن المأخذ الوحيد الذي لوحظ على تصرف القيمة هو أنها لم تستأذن المحكمة الحسية في أمر ذلك الزواج .

وترى المحكمة أن هذا السبب تافه ولا يرقى إلى حد المسوغ — في ظروف واقعات الدعوى المعروضة — لعزل القيمة وهي أم قامت بخدمة ابنتها على خير وجه ولم يرد بملف الدعوى أي مأخذ أو دليل على سوء تصرفها بل على العكس من ذلك ثابت أنها حافظت على أموال المحجور عليها وصانت شرفها واشترت لها من مالها الخاص بعض العقارات .

ومن حيث إنه مهما يكن لدى أخت المحجور عليها أو زوجها من الميل لأداء الواجب نحوها فلن يبلغا من أداء هذا الواجب ما يبلغه العطف الفطري الذي جبل عليه قلب الأم .

ومن حيث إنه استناداً إلى ما تقدم ترى هذه المحكمة أن مجرد عدم حصول القيمة على إذن المحكمة الحسية لزواج ابنتها المحجور عليها

لسنة ١٩٥١ إضافتها على جانب الخزائن العامة .
(القضية رقم ٤٥ ب سنة ١٩٥١ أموال رئاسة
وعضوية حضرات محمد مصطفى موسى بك رئيس المحكمة
ومحمد محمد بنحيت الملاح وعثمان رأفت القاضي وحضور
الأستاذ برهام غازي وكيل النيابة) .

ليس من شأنه أن يجعلها مستحقة للعزل . ومن
ثم يتعين رفض الطلب .

ومن حيث إنه بالنسبة للبصروفات فترى
المحكمة عملاً بالمادة ٨٨٣ من القانون رقم ١٢٦

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

مستأجراً من المستأنف سكناً بالمنزل رقم ٤٥
بحارة الشيخ سليم قسم السيدة زينب بعقد إيجار
مؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٠ ، وفي صبيحة
أحد أيام شهر يناير سنة ١٩٥١ فوجئ بمهاجمة
رجال البوليس لهذا السكن واعتدائهم على
زوجته وابنته واقتيادهما إلى قسم البوليس بتهمة
إدارة منزلها للدعارة . وضبطت عن ذلك واقعة
الجنة رقم ٤٨٨ سنة ١٩٥١ السيدة زينب
فحرم بسبب قيام هذه الجنة من الانتفاع
بالسكن المذكور لغلقه بمعرفة جهة الإدارة ،
وقبل صدور الحكم في الجنة المذكورة انتهز
المستأنف الفرصة وأقام الدعوى رقم ٥٨٨ سنة
١٩٥١ كلى مصر بطلب الحكم بإخلاء المستأنف
عليه من السكن المذكور ، إلا أنه بتاريخ أول
مايو سنة ١٩٥١ قضى في الجنة المذكورة
بالبراءة فبادر المستأنف إلى ترك الخصومة في
دعوى الإخلاء ولجأ إلى جهة الإدارة لتمكينه
من وضع يده على السكن فاستطاع الحصول
من محافظة القاهرة على أمر تمكين والتصريح
له بتأجير السكن للغير . فلجأ المستأنف عليه
إلى القضاء المستعجل بالدعوى الراضية طالباً

٥٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

اختصاص . دعوى استرداد حيازة . غموض ركن
القوة والغصب . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر
الزراع .

المبدأ القانوني

إذا ران الغموض في ظاهر الأوراق
والأقوال على ركن القوة أو الغصب في
دعوى استرداد الحيازة أو على الكيفية التي
انتهت بها الحيازة فإن أمر الفصل فيها يخرج
من ولاية القضاء المستعجل مما يتعين معه
القضاء بعدم الاختصاص .

المحكمة

من حيث عن الموضوع فإنه يتلخص كما
استظهرته المحكمة من صحيفة افتتاح الدعوى
من دفاع المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة
وأمام هذه المحكمة في أن المستأنف عليه كان

الحكم باسترداد حيازته لهذا المسكن وتسليمه إليه ومصدراً أمر التمكين الذي قال بأنه صدر من جهة الادارة بأنه اغتصاب ومعللاً ذلك بأن جهة الادارة لا تملك هذه السلطة إذ يحول بينها وبين تمكين المستأنف قيام عقد الايجار بين المستأنف والمستأنف عليه الذي لا ينتهى إلا رضا أو قضاء .

ومن حيث إن الحكم المستأنف قضى بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ برد الحيازة والتسليم فارضاً أن هناك أمر تمكين صدر من جهة الادارة للمستأنف وبانياً على ذلك بحثاً انتهى فيه الى أنه وإن كانت المادة الثالثة فقرة ٢ من الأمر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٦ تخول للمحافظ أو المدير سلطة إصدار أمر إدارى بغلق العين التي ارتكبت فيها الجريمة إلا أن مفهوم المادة المذكورة مؤداه أن هذا الاجراء إجراء مؤقت لا ينهى العلاقة التعاقدية القائمة بين المؤجر والمستأجر إذ تظل الحالة قائمة ريثما يصبح الحكم في الدعوى العمومية انتهائياً وأنه طالما أن حكم البراءة قائم فلا يسوغ للمؤجر أن يسلب المستأجر حيازة العين المؤجرة وأن يستقل بإنهاء علاقة قانونية قائمة .

ومن حيث إن المستأنف طلب القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها . وبني طعنه في الحكم المستأنف على أن الواقع أنه لم يكن ثمة اغتصاب وأن محكمة أول درجة افترضت وجود ما ادعاه المستأنف عليه من اغتصاب دون مناقشة ودون بيان ما اندرج تحت هذا الاغتصاب المدعى به من غش أو حيلة أو إكراه أو عنت .

ومن حيث إن المحكمة تلاحظ بادية ذى

بدء أن أمر التمكين الذى ادعى المستأنف عليه أن المستأنف قد استصدره من جهة الادارة ليس له أثر فى أوراق الدعوى فى حين قدم المستأنف صورة فوتوغرافية لطلب مؤرخ أول مارس سنة ١٩٥١ قدمه المستأنف عليه الى وكيل نيابة السيدة زينب بطلب تمكينه من نقل منقولاته من المنزل رقم ٤٥ حارة الشيخ سليم بزين العابدين قسم السيدة زينب (مستند رقم ٨ ملف الدعوى أمام محكمة أول درجة) وهذا الطلب يكمله ما ثبت فى المحضر المحرر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥١ بمعرفة رئيس مكتب تنفيذ الأحكام الجنائية بقسم السيدة زينب (مستند رقم ١ حافظة المستأنف ملف الدعوى الاستئنافية) فقد جاء فيه على لسان السيدة فريدة على حسن وهى زوجة المستأنف عليه باعتراف وكيله بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ أنها على استعداد لاستلام منقولاتها وإخلاء السكن موضوع النزاع لأنها بحثت عن مسكن آخر للإقامة فيه وستنقل اليه جميع منقولاتها من السكن موضوع النزاع ثم أقرت بأن صاحب الملك حر فى تأجير المسكن موضوع النزاع لمن يشاء .

ومن حيث إن المحكمة تلاحظ بعد ذلك أن مثل هذا الإقرار من زوجة المستأنف عليه إذا قرن بالطلب المقدم من المستأنف عليه نفسه الذى سبقت الإشارة إليه لا ينبئ ظاهراً من أن إخلاء المستأنف عليه للسكن موضوع النزاع كان بناء على أمر تمكين صدر من جهة الادارة للمستأنف الأمر الذى يزعم الجدية فى ادعاء المستأنف عليه فى هذا الصدد ، ويضنى صبغة الجسد على ادعاء المستأنف بأن فقد المستأنف عليه حيازة السكن موضوع النزاع لم يكن نتيجة قوة أو غصب أو ماشاء كلها من

أن الأمثلة التي أوردها الشراح ليست على سبيل الحصر .

٢ - لا يعتبر الاستعجال في دعوى الحراسة ركن اختصاص بل هو ركن موضوعي .

٣ - لم تحصر المادة ٥١٤ مرافعات الأحوال التي يختص بها القضاء المستعجل في استبدال الحارس . بل أنها نهت الحارس من استعمال أو استغلال أو إعاره المحجوزات . واستثنت من هذا النهى مسائل معينة . فيجوز للقضاء المستعجل إعفاء الحارس من هذا النهى وأجازته الإدارة أو الاستغلال كما يجوز لهذا القضاء استبدال الغير بالحارس .

المكرر

د حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف استأجر من المستأنف عليه بصفته رئيساً لمجلس إدارة شركة أراضى الدقهلية مقدار ٢٠٣ أفدنة و ٨ قراريط و ٢٠ سهما موضحة بعقد الإيجار المؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ لستين تنقيان في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفي يونيه وسبتمبر سنة ١٩٥١ توقيع حيزان تحفظيان بالإيجار من المستأنف عليه ضد المستأنف على المحاصيل الزراعية والمواشى والمنقولات المينة بمحضرى الحجز بحراسة عبد الحليم افندى على سالم باشكاتب الزراعة . وبسارخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ أقام المستأنف عليه ضد المستأنف والحارس الدعوى

الوان الإكراه وأنه إنما كان بسبب إرادة المستأنف عليه إنهاء عقد الإيجار ، وإذا ماران الغموض في ظاهر الأوراق والأقوال على ركن القوة أو الغصب في دعوى استرداد الحيازة أو على الكيفية التي انتهت بها الحيازة فإن أمر الفصل فيها يخرج من ولاية هذا القضاء مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص هذا القضاء بنظر النزاع الحال .

د ومن حيث إن المستأنف عليه هو المحكوم عليه فيتعين القضاء بإلزامه المصروفات عن الدرجتين طبقاً للمادة ٢٥٧ مرافعات . .

(قضية زكريا محمد يحيى ضد على أفندى سعيد رقم ١٢٨١ سنة ١٩٥١ س م رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الستار خليفة المنشاوى بك وكيل المحكة ومحمد غنار توفيق العزى وجمال صادق الرصفاوى القاضين) .

٥٨

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ - أحوال مستعجلة . لم يحصرها القاضون ولا الفقه .
- ب - حراسة . الاستعمال فيها . ركن موضوعي لا ركن اختصاصي .
- ج - استبدال حارس . م ٥١٤ مرافعات لم تحصر أحواله .

المبادئ القانونية

- ١ - لم يخص القانون الأحوال المستعجلة واكتفى بوضع قاعدة يستوى عليها ركن الاستعجال وعدم المساس بالحق . كما

أخطأت محكمة أول درجة في تقرير اختصاصها بالمادة ٥١٤ التي نصت على حالات معينة لا تشمل هذه الحالة .

ج — نسبت محكمة أول درجة إليه أنه لم يعترض على شخص الحارس بل على الأجرة في حين أنه يرشح نفسه للحراسة .

د وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع الفرعى فإن المادة ٤٩ مرافعات تحول للقاضى المستعجل أن يحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ، والقانون لم يخص الأحوال المستعجلة — واكتفى بوضع قاعدة لها كلما توفرت اختصاص القضاء المستعجل واكتفى الشراح بتبيان أمور كثيرة كأمانة فقط لا على سبيل الحصر . على أن الاستعجال في مسائل الحراسة لا يعتبر ركن اختصاصى وإنما هو ركن موضوعى (محاكمة ص ١٧ ص ٩١١ مستعجل مصر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ وس ٢٠ ص ٤٨٥ مستعجل مصر في ٩ ابريل سنة ١٩٣٩) أما ارتكان المستأنف على المادة ٥١٥ وأنها حصرت الأحوال التي يختص بها قاضى الأمور المستعجلة في استبدال الحارس فهذا الاستنتاج في غير محله ذلك لأن المادة ٥١٤ مرافعات نهت الحارس من استعمال أو استغلال أو إعادة المحجوزات وإلا حرم من أجرة الحراسة إلا اذا كان مالكا لها أو صاحب حق في الانتفاع بها فله أن يستعملها فيما خصصت له ثم جاءت المادة المذكورة في الفقرة الثانية منها واستثنت من هذه القاعدة الحالة التي يكون فيها الحجز واقعا على ماشيته أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مشغل أو مؤسسة فاجازت لقاضى الأمور المستعجلة أن يكلف الحارس الإدارة أو

رقم ٢٩١٦ سنة ١٩٥١ مدنى مستعجل مصر يتغى فيها استبدال الشيخ أحمد طه ناظر زراعة الشركة بالحارس عبد الحليم على سالم ليقوم بحراسة المحجوزات مع ضمان الشركة للحارس المرشح بمقولة إن المستأنف لم يسدد الايجار عام سنة ١٩٥١ فتوقع ضده حجزان في ١٦ يونيه و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ على ما توضح بمحضرى الحجز بحراسة عبد الحليم على كاتب الزراعة وتحدد لنظر الموضوع جلسة ٤ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ وأن المستأجر سيسلم العين بمشملاتها في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ ولا يجوز للمستأجر نقل شئ من المحاصيل والمستأجر يقيم بمركز اجا بعيداً عن الاطيان المؤجرة بذكرنس والحارس كاتب لدى المستأجر وأنه ينتقل معه والمبلغ المطلوب ليس بالقليل .

د وحيث إنه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة باستبدال عمدة بنى عبيد بالمدعى عليه الثانى حارسا على المحصولات المتوقع عليها الحجز بتاريخى ١٦ يونيه و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وألزمت المستأنف بالمصروفات و ٥٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فأقام المستأنف بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ استئنافه ابتغاء قبوله شكلا والغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم الاختصاص واحتياطيا برفض الدعوى وإلزام المستأنف عليه في كلا الحالتين بالمصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وذلك تأسيساً على:

أ — إنه دفع بعدم الاختصاص لاتفاء صفة الاستعجال وانعدام الخطر لأن المحصولات مودعة بمخازن الشركة .

ب — المحكمة المختصة هي المحكمة الجزئية طبقاً لما نصت عليه المادة ٥١٥ مرافعات وقد

أسباب تحميل المدين للحراسة واجب المحافظة على ملكه وليس فيه عنت عليه (المذكرة التفسيرية ص ١٩٨) .

« وحيث إن المستأنف قد أشار في صحيفة استنائه الى أنه طلب من المحكمة تعيينه حارساً فترى المحكمة إسناد الحراسة اليه .

« وحيث لهذه الأسباب ولما جاء بحكم محكمة أول درجة بما لا يتعارض مع هذه الأسباب ترى المحكمة استبدال المدعى بعبد الحليم على سالم حارساً على المحصولات المتوقعة الحجز عليها بتاريخ ١٦ يونيه و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالمصاريف فترى المحكمة تقسيمها مناصفة بين المستأنف والمستأنف عليه لإخفاق كل منهما في بعض طلباته طبقاً للمادة ٣٥٩ مرافعات . »

(قضية محمد لبيب أحمد سليم بك ضد السيو موريس جربوعه بصفته رقم ١٣٣٩ سنة ١٩٥١ م مصر رئاسة وعضوية حضرات عبد الستار خليفة المنشاوى بك وكيل المحكمة ومحمد مختار العزبي ومصطفى بشير القاضين) .

٥٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — مستعجل . عدم جواز استئناف الأحكام المستعجلة إلا في حدود م ٣٩ ع . أى القيد بقيمة الدين . استثناء . مسائل الاختصاص .

ب — حق القضاء المستعجل في غص السندات لتبيان مبلغ الجدد فيها .

ج — تسليم . حق الامتناع عن تنفيذه . إذا لم ينفذ خصمه الترامه بالدفع .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كانت المادة ٢٩٥ مرافعات

الاستغلال أو يستبدل به حارساً آخر يقوم بذلك وإذا فهذا الشطر من المادة هو استثناء من الشق الأول منها الذى هو أصل القساعة ولا جناح على القاضى المستعجل متى استوى قضاؤه على الاستعجال والخطر أن يفصل فيما يعرض عليه طالما لا يمس أصل الحق . فإذا ما قامت مصلحة لرافع الدعوى في تعيين حارس وتجمعت لديه أسباب معقولة يخشى معها الخطر في نزاع جدى فلا تريب على القضاء المستعجل في تعيين الحارس (راتب باشا ص ٢٨٦ بند ٦٩٣ طبعة أولى وص ٢٧٧ مجموعة الأعمال التحضيرية على المادة ٧٢٩ مدنى ص ٢٧٨ و ٢٧٩ تعليقا على المادة ٧٣٠ مدنى) ومن يملك التعيين يملك الاستبدال ولا يقلل من قيمة ذلك أن المحضر هو الذى عين الحارس فإن هذا النوع من الحراسة أقل خطراً من الحراسة القضائية وهنا قد ساق المستأنف ضده من الأمور ما جعله يعتقد التخوف من حارس تعين على حاصلات ومواشى ومنقولات كثيرة وأنه يخشى منه ضياع امتياز على الحاصلات فأقام دعواه .

« وحيث لذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه والقضاء باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى .

« وحيث عن الموضوع فانه بالاستهداء الى مواد القانون في باب الحجز يتضح أنه حرص على تعيين المدين حارساً فالمادة ٥١١ مرافعات أوجبت تعيين المحجوز عليه اذا طلب ذلك ولم يحصل تصرف من التبديد لأسباب معقولة تذكر في المحضر ولا يمنح للاختيار إلا إذا لم يأت الحاجز أو المحجوز عليه بشخص مقدر . وجعل الشارع المدين حارساً إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حارساً ولا يعتد برفضه — وذلك لأن من

قد أبحاث الاستئناف في المواد المستعجلة إلا أنها قيدته مع ذلك بما جاء بالمادة ٣٩ مرافعات فيما يتعلق بالتقيد بقيمة الدين بين الدائن الحاجز والمدين بشأن حجز المنقول سواء أكان النزاع على صحة الحجز أم كان على إجراء مؤقت متعلق به . ومع ذلك فإنه في هذه الحالة توجد حالة يجوز استئنافها وهي إذا كان الحكم المستأنف قد صدر في مسألة من مسائل الاختصاص . وإن كانت قيمة الدين غير قابلة للاستئناف . وذلك اعمالاً لحكم المادة ٢/٤٠١ مرافعات .

٢ — وإن كان القضاء المستعجل لا يتعرض لتفسير الأحكام إلا أن له فحص المستندات لتبيان مبلغ الجدة في كل منها بالنسبة للطرفين للوقوف على مدى بطلان أو رجحان الممانعة في التنفيذ ليقضى قضاء المؤقت على هده .

٣ — للمتعاقد أن يتمتع عن تنفيذ التزامه بالتسليم إذا لم يقيم خصمه بتنفيذ التزامه بدفع مبلغ معين لقاء ذلك التسليم .

المحكمة

د بما أن واقعة الخصومة تخلص في أن المستأنف ضده الأول د محمد محمد بحيرى ، قد أقام الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥١ مدنى الزيتون بغية القضاء له بإلزام المستأنف محمد أبو زيد أن يؤدي له ٢٤ جنيها نظير الربيع المبين بالصحيفة والمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة ، وقد انتهت الدعوى في ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ بأن

د حكمت المحكمة حضورياً بالتصديق على محضر الصلح المؤرخ ١٩٥١/٢/٢٥ والملحق بمحضر الجلسة وجعله في قوة سند واجب التنفيذ والمصاريف كما نص عليها فيه ، وكان بما قضى به هذا الصلح إلزام المستأنف بإخلاء المنزل مثار النزاع وتسليمه للمستأنف عليه الأول في أول أغسطس سنة ١٩٥١ وارتضى الطرفان التحاسب على أساس أن الربيع ثمانية جنيهاً شهرياً وأن تكاليف النور والمصروفات ٤٠ ج و ٣٦٠ م — يلتزم ذلك المستأنف عليه بأداء نصف هذا المبلغ يوم إخلاء المنزل وتسليمه — وأنه إذا تراخى المستأنف في التسليم في الأجل المضروب حق عليه أداء نصيب شريكه (المستأنف ضده الأول) بواقع عشرة جنيهاً شهرياً — كما التزم المستأنف بمحاسبة صاحبه عن الربيع عن المدة من أول مايو سنة ١٩٥٠ حتى آخر يولييه سنة ١٩٥١ بواقع جنيهاً وعلى أن يتحمل المستأنف نصف مصروفات الدعوى وأمانة الخبير — وأن نفقات الإصلاح تكون مناصفة بينهما — وأن يقطع من الربيع بعد تسليم قيمة العوائد واستهلاك المياه — وقد ذيل هذا الصلح بالصيغة التنفيذية في ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ — وأعلن إلى المستأنف في اليوم الحادى عشر من ذلك الشهر (راجع المستند ٢٠١ من حافظة المستأنف ضده لمحكمة الدرجة الأولى) .

وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ بعث المستأنف إلى صاحبه بكتاب أفصح فيه عن استعدادة لإخلاء المسكن قبل أول يونيه سنة ١٩٥١ — وفي ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ بعث المستأنف ضده الأول إلى خصمه خطاباً حدد فيه يوم ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥١ لتسلم المنزل واقتضاء ماله قبل المستأنف — ثم في ٨ من يولييه

سنة ١٩٥١ أرسل المستأنف إلى خصمه إنذاراً ذهب فيه إلى أنه قد أخلى العين في ٣ من يونه سنة ١٩٥١ وأنه يحق له المطالبة بأربعة جنيهاً شهرياً قيمة نصيبه في غلة المنزل ، ثم في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥١ أثبت المحضر بمحضره أنه إذ انتقل بصحبة المستأنف عليه الأول إلى العين المروم إخلاء المستأنف منها ألقاها مغلقة فانتقل إلى متجره حيث تلاقى بولده فتحى محمد أبو زيد وإذ نبه عليه بالإخلاء والتسليم أحجم بما دعا المحضر إلى وقف التنفيذ بالنسبة للإخلاء ثم نبه عليه بأداء مبلغ ٣٣ ج و ٢٢٠ م منها ٢٠ ج قيمة المستحق للمستأنف عليه بواقع جنيهين شهرياً ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٠ حتى آخر يولييه سنة ١٩٥١ ، ٢٠ ج و ٥٢٠ م نصف مصروفات الدعوى ، ٦٩٠ م قيمة مصروفات التنفيذ ودمغة التوكيل ، وأنذره بالحجز فلما لم يصدع أوقع الحجز اقتضاء لذلك المبلغ وحدد يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لبيع المنقولات المحجوزة (تراجع حافظة المستأنف لمحكمة الدرجة الأولى) .

وبما أن المستأنف قد أقام الدعوى الماثلة بصحيفة معلنة في ١٩٥١/٩/٦ بغية وقف إجراءات تنفيذ محضر الصلح بالبيع سألني البيان إلى يوم الفصل في موضوع الصلح رضاه أو قضاؤه وعدم الاعتداد بذلك الحجز وجعله عديم الأثر وإلزام المستأنف عليه الأول المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة بمقولة :

أ - إنه قد أخلى العين منذ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ بيد أن خصمه أحجم عن تسليها .

ب - وإن صورة عقد الصلح المعلنة إليه قد خلت من التنبيه بالوفاء ومن الصيغة التنفيذية .

ج - وإن وجود الخصم حين الحجز يؤدي إلى بطلانه .

هـ - وإن المستأنف ضده لم يقطع مبلغ ٢٠ ج و ١٨٠ م التي التزم بإيفاء المستأنف به طبقاً لمحضر الصلح . هذا إلى أنه أى المستأنف الأول مدين بمبلغ ٢٠ ج قيمة نصيب المستأنف منذ الإخلاء بواقع أربعة جنيهاً شهرياً . وأنه باقتطاع المستحق للمستأنف ضده وقدره ٢٦ جنيهاً قيمة نصيبه عن المدة من أول مايو سنة ١٩٥٠ حتى الإخلاء في نهاية مايو سنة ١٩٥١ بواقع جنيهين شهرياً كان المستأنف يداينه بمبلغ ١٤ ج و ١٨٠ م .

وبما أن المستأنف ضده طلب رفض الإشكال استناداً إلى أن الثابت بالمحضر الذي حرره المحضر في أول أغسطس سنة ١٩٥١ أن المستأنف قد أبى تسليم العين وهو على استعداد لأداء مبلغ ٢٠ ج و ١٨٠ م عند التسليم وأن التنفيذ جرى بصورة تنفيذية من الحكم القاضي بالتصديق على محضر الصلح الملحق به ويجعله في قوة سند واجب النفاذ ، وأنه قد نبه خصمه بمضمون بنود الصلح ودعاه إلى المبادرة بالأداء وأنه لم يشهد من التنفيذ إلا الشق الخاص بالتسليم دون الشق الخاص بالحجز إذ أمره المحضر إذ ذاك بالانصراف فامثل .

وقد قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها بمقولة إن الدفاع الذي أقام عليه المستأنف إشكاله ينصب على الموضوع ويخرج عن اختصاص القضاء المستعجل .

وقد نعى المستأنف على المحكمة قضاؤها - وفي سبيل إلغائه ردد ماسبق أن بسطه عليها من أسانيد - بينما دفع المستأنف ضده الأول بعدم جواز هذا الاستئناف لقلة النصاب استناداً إلى

المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٠ مرافعات .

« وبما أنه وإن كانت المادة ٣٩٥ آنفة البيان قد سوغت استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة إلا أنها قيدت ذلك بما نصت عليه المادة ٣٩٠ وهي التي قضت بأنه إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بشأن حجز منقول فإنها تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله سواء أكان النزاع على صحة الحجز أم كان على إجراء مؤقت متعلق به — ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ وطلقت استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص أيا كانت قيمة الدعوى .

« وبما أنه وإن كان النزاع المائل يدور بين المستأنف ضده بمثابته دائناً حاجزاً وبين المستأنف باعتباره مدينناً بشأن حجز موقع على منقولات الأخير ، وكان ذلك يقتضى إجراء حكم المادتين ٣٩٥ و ٣٩٠ آنفتي الذكر — لو لم يكن الحكم المستأنف قد قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى — أما وإنه قد قضى بذلك فإنه يكون جائز الاستئناف بغض النظر عن قيمة الدعوى نزولاً على حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ سالفه البيان .

« وبما أن المادة ١/٤٩ إذ ناطت بالقضاء المستعجل الحكم بصفة مؤقتة وعدم المساس بالحق — في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية دون التعرض في قضائه لتفسيرها لم تعين حرمانه من استماع دفاع الطرفين المتخاصمين ومستنداتهم لتبيان مبلغ الجدل في كل منهما بغية الوقوف على أيهما جدير بحمايته المؤقتة ريثما يقول قضاء الموضوع كلمته الحاسمة — والقضاء المستعجل في هذا لا يبتغى القضاء بصحة أو بطلان الحكم أو سند التنفيذ أو إصدار القول الفصل في موضوع الحقوق

المثارة وإنما حسب وزن مدى بطلان أو رجحان الممانعة في التنفيذ ليقضى قضاءه المؤقت على هداه .

« وبما أنه عن قول المستأنف بأنه قد أخلى العين مثار النزاع منذ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ فقرأه المحكمة قولاً مرسلًا عاطلاً من الدليل المظاهر له بل إن تخطيط المستأنف في هذا الصدد من قوله في كتابه المؤرخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ بإزماعه الإخلاء في أول يونيو سنة ١٩٥١ ثم زعمه بعد ذلك في خطابه المسطر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥١ بسبق الإخلاء في ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ ثم نكوصه بمذكرته إلى وقوع ذلك في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ وما أثبتته المحضر بمحضره الرقيم ٢١ أغسطس سنة ١٩٥١ من إلقائه المنزل مغلقاً وإحجام ولد المستأنف عن التسليم — لما يجرّد ادعاء المستأنف من سمة الجدية ويجعله خليقاً بالتولى عنه .

« وبما أن قوله بخلو صورة عقد الصلح المعلنة إليه من التنبيه بالوفاء ومن الصيغة التنفيذية — قد حوض بما ثبت من الاطلاع على مستندات المستأنف ضده الأول من أن المستأنف قد أعلن في ١١ من يونيو سنة ١٩٥١ بنص عقد الصلح وبمنطوق الحكم القاضي بالتصديق عليه الملحق بمحضر الجلسة ، كما أعلن في ذات اليوم بصورة رسمية من محضر الجلسة مذيلة بصيغة التنفيذ . وبما هو ثابت في محضر الحجز الموقع في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥١ من أن المحضر لم يوقع الحجز إلا بعد التنبيه على المستأنف في مواجهة ولده بأداء المبالغ التي وقع الحجز من أجلها وبعد الاحجام عن الوفاء — ومن هذا يبين أن المستأنف ضده الأول قد أعلن خصيمه بصورة من السند التنفيذي التي تحمل صيغة التنفيذ طبقاً للمادة ٣/٤٥٧ من قانون المرافعات

— وأن التنفيذ قد سبقه اعلان ذلك السند وبيان المطلوب والتكليف بالوفاء وفقا للبادة ١/٤٦٠ من ذلك القانون .

و بما أنه عن القول بأن المستأنف ضده الأول قد شهد ايقاع الحجز — فان البادى من المحضر الرقم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥١ أنه قد شمل تنبيهها بالإخلاء وحجزاً تنفيذياً وأن المحضر فى سبيل تنفيذ الإخلاء والتسليم انتقل بصحبة ذلك المستأنف ضده الى العين المروم إخلاؤها وتسليمها الى الأخير — فلما لم يتم الإخلاء أوقف تنفيذه — ومضى فى الشق الثانى — ولم يدون بهذا الصدد حضور المستأنف ضده طالب التنفيذ وقت الحجز الأمر الذى يظهر قوله بانصرافه فى ذلك الحين .

و بما أنه عن القول بأنه كان على المستأنف ضده أن يقطع من المبالغ التى جرى من أجلها التنفيذ — مبلغ ٢٠ جنيهاً و ١٨٠ ملياً التزم به طبقاً لعقد الصلح فان البادى من هذا التعاقد أنه قد وضع التزامات على كل من عاقديه ومنها ما هو متعين التنفيذ فى آن واحد ومن ذلك التزام المستأنف بإخلاء المنزل وتسليمه خصيمه فى أول أغسطس سنة ١٩٥١ على أن يقوم هذا بإيفاء الآخر فى ذلك اليوم بمبلغ ٢٠ جنيهاً و ١٨٠ ملياً — ومتى كان ذلك كذلك فان اكل من الطرفين — وفقاً للبادة ١٦١ من القانون المدنى أن يمتنع عن تنفيذ التزامه رداً على إحجام العاقد الآخر عن إنفاذ ما التزم به — ولما كان المستأنف — على ما مضى يبيانه قد امتنع عن تنفيذ التزامه بالتسليم كان خصيمه على حق فى العقود عن تنفيذ التزامه — ومتى كان التزام المستأنف ضده غير حال الأداء فليس يسوغ قول المستأنف بلفظ طاع ذلك المبلغ من ذلك

الذى جرى به التنفيذ — ولا وجه بعد ذلك لمسيرة المستأنف فى زعمه بمداينته خصمه بمبلغ عشرين جنيهاً قيمة نصيبه عن خمسة شهور من أول يونيه ١٩٥١ — إذ مناط استحقاقه ذلك وفق الظاهر من عقد الصلح هو إيفاء التزامه بالإخلاء وهو لما يقم بذلك على ما سلف البيان .

و بما أنه وقد بان بما تقدم أن الوجوه التى تدرع بها المستأنف فى استشكله لا يتسم أى منها بالجدية وكانت المحكمة لم تعرض لها إلا للوقوف على مبلغ جديتها كسبب للممانعة فى التنفيذ — كان الحكم المستأنف خاطئاً فى تخليه عن الفصل فى الدعوى وحق لذلك إلفاؤه والقضاء بالمضى فى التنفيذ .

و بما أنه وقد أخفق المستأنف فعليه نفقات استئنافه شاملة مقابل أتعاب المحاماة نزولاً على المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/١ من قانون المرافعات .

(قضية الشيخ محمد أبو زيد ضد محمد محمد بحورى وآخر رقم ١٢٩٢ سنة ١٩٥١ س مصر رئاسة وعضوية حضرات عبد الستار خليفة المشاوى بك وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العزبى وجمال صادق الرصفاوى القاضين) .

٦٠

محكمة مصر الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

حجز . صحته . وجوب أداء المبلغ المحجوز به . تطبيقه على شرط تسليم البوالص . فقدان ركن الوجوب .

المبدأ القانونى

من المقرر أنه يشترط لصحة الحجز أن يكون المبلغ المحجوز من أجله واجب الأداء

بعقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/١/١٠ ترانسيت بورسعيد - ولكن المستأنف حين أوقع الحجز المذكور لم يكن قد قام بتسليم البوالص للمستأنف عليه الأول أو في الأقل لم يسلم حتى البوالص للحضر الموكل بالتنفيذ - الأمر الذي حدا بالمستأنف عليه الأول إلى طلب الحكم بإبطال الحجز .

ومن حيث إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بإبطال الحجز مستندة إلى أن الحكم المنفذ به على الدفع على تقديم بوالص الشحن والتفريغ فقيام المستأنف بالتنفيذ دون مراعاة هذا القيد يعتبر تنفيذاً باطلاً لمخالفته لنص الحكم المنفذ به وبالتالي يبطل الحجز الذي وقع نتيجة له .

ومن حيث إن المستأنف ينعى على الحكم المستأنف أنه كان قد أودع العجوة أحد مخازن الاستيداع وعرض أثناء التنفيذ على المستأنف عليه الأول خطاباً يصرح له فيه باستلامها من المستودع . وأنه ما دام أن المستأنف عليه الأول يستطيع بموجب هذا الخطاب استلام العجوة فلا مبرر للتمسك بتسليم بوالص الشحن والتفريغ . ثم أن المستأنف عليه الأول لم يبد أي استعداد للدفع سواء عند إعلانه بالحكم أو عند التنفيذ عليه بالدفع بل أقام دعوى لإثبات حالة العجوة وقرر في صحيفة الدعوى الراهنة أن العجوة فسدت فهو إذن يتعلل ببوالص الشحن والتفريغ تغطية لنكوله عن استلام العجوة .

ومن حيث إن الظاهر من منطوق الحكم المنفذ به الصادر في الدعوى رقم ١٩٥٠/١٩٥٣ تجارى كل مصر (حافظة المستأنف عليه الأول رقم ٤ ملف الدعوى أمام محكمة أول درجة)

وإلا كان الحجز باطلاً وعدم الأثر . فإذا أقرن الحكم المنفذ به وجوب أداء المبلغ المحكوم به بوجوب تسليم البوالص إلى المدين المحجوز عليه كان ركن الوجوب فاقداً إذا لم تسلم هذه البوالص . وللقضاء المستعجل الحكم بعدم تأثير الحجز التنفيذي المتوقع في مثل هذه الحالة وليس له القضاء بالإبطال .

المحكمة

ومن حيث إن المستأنف طلب في صحيفة الاستئناف الحكم بإلغاء الحكم الصادر في الإشكال المقيد تحت رقم ٣٤٩٢ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر والحكم بصحة الحجز التنفيذي الموقع تحت يد المستأنف عليهما الثاني والثالث بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ وإلزام المستأنف عليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين والنفاد المعجل بغير كفالة .

ومن حيث إن قوام دعوى المستأنف عليه الأول - المستأنف الحكم الصادر فيها - كما يستخلص من صحيفة افتتاحها أمام محكمة أول درجة ومن دفاعه أمامها وأمام هذه المحكمة هو أن الحجز الذي وقع بناء على طلب المستأنف بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ تحت يد المستأنف عليهما الثاني والثالث على مال المستأنف عليه الأول لدهما جاء مخالفاً لمنطوق الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٥٣ سنة ١٩٥٠ تجارى كل مصر المنفذ به . فقد قضى هذا الحكم بإلزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٠٣٧ ج و ٥٠٠ م مقابل استلام بوالص الشحن والتفريغ عن ٥٠ طناً من العجوة المبينة

أنه قضى في دعوى الضمان بإلزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٠٣٧ ج ٥٠٠ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة مقابل استلامه بوالص الشحن والتفريغ عن خمسين طناً من العجوة المبينة بعقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/١/١٠ ترانسييت بورسعيد وشمول الحكم بالنفاد المعجل بشرط الكفالة . ويتجلى من هذا المنطوق أن المبلغ المحكوم به لا يكون واجب الأداء للمستأنف إلا مقابل استلام المستأنف عليه الأول بوالص الشحن والتفريغ .

ومن حيث إن الظاهر من إعلان الحجز التنفيذي لمسال المدين تحت يد الغير المعلن للمستأنف عليه الأول بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ أن المحضر قد أوقع الحجز بناء على طلب المستأنف تحت يد المستأنف عليهما الثاني والثالث بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٠٣ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصروفاً للمبلغ المحكوم به ونبه عليهما بتسليم المحضر هذا المبلغ لإيداعه خزانة محكمة القاهرة دون أن يعرض المستأنف تسليم بوالص الشحن والتفريغ (مستند رقم ٤) حافظه المستأنف عليه الأول بملف الدعوى أمام محكمة أول درجة) وبهذه الكيفية لم يكن المبلغ المحكوم به عند توقيع الحجز واجب الأداء وفقاً للظاهر من منطوق الحكم المنفذ به .

ومن حيث إن من المقرر أنه يشترط لصحة الحجز أن يكون المبلغ المحجوز من أجله واجب الأداء وإلا كان الحجز باطلاً فينبى على ما تقدم اعتبار الحجز الموقع بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ عديم الأثر أما اعتراض المستأنف بأنه كان قد عرض على المستأنف عليه الأول عند التنفيذ عليه بالدفع خطاباً

يصرح له فيه باستلام العجوة من المستودع الذى أودعت به فإنه اعتراض يخالف الظاهر من منطوق الحكم المنفذ به وليس لهذا القضاء أن يتدخل فيما وراء هذا الظاهر ويخوض في التفسير للقول بأن هذا الخطاب يقوم مقام بوالص الشحن والتفريغ خصوصاً وأن الحكم المنفذ به قد قرن صراحة وجوب أداء المبلغ المحكوم به بوجوب تسليم البوالص إلى المستأنف عليه الأول الأمر الذى يجعل فقدان ركن وجوب أداء المبلغ المحكوم به وقت الحجز من الواضح على وجه لا يسلب هذا القضاء ولايته في الحكم بعدم تأثير الحجز لهذا السبب .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم يبين أن موضوع الاستئناف على غير صواب وأنه وإن كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى صواب دعوى المستأنف عليه الأول إلا أن هذه المحكمة تلاحظ أن التعبير في منطوق الحكم ببطلان الحجز لا يستقيم مع ما هو مقرر من إقصاء هذا القضاء عن المساس بالموضوع أو أصل الحق والتعبير بالبطلان قد يدعو إلى اللبس في ذلك مما ترى معه المحكمة تعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بعدم تأثير الحجز التنفيذي الموقع تحت يد المستأنف عليهما الثاني والثالث بتاريخ ١٩٥١/٩/١٠ مع تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

ومن حيث إن المستأنف هو المحكوم عليه فيتعين إلزامه بالمصروفات الاستئنافية طبقاً للبادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية ابراهيم وعبدى بك ضد أمين أفندى أسعد حنا وآخرين رقم ١٣١٢ سنة ١٩٥١ س مصر بالهيئة السابقة) .

مصلحة فيه لإقامة حارس بسبب النزاع المذكور .

المحكمة

د حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنفة أقامت الدعوى رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر لإبتغاء الحكم بإقامتها حارسة قضائية حتى يفصل في الدعوى الموضوعية رقم ٣٩٢١ سنة ١٩٤٩ كلى مصر على المنزلين الموضحين بصحيفة الدعوى تمتلكها بعقد مشترى صدر لها من مورث المستأنف عليه سنة ١٩٤٦ وقد أقامت دعوى صحة تعاقد سجلت صحيفتها في ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ لكن المستأنف عليه طعن على العقد بالتزوير .

وبجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وإلزام المستأنفة المصروفات ذاهبة في حكمها إلى أن المستأنفة لم تقدم عقد مشتراها بل صورة منه وأن العقد الغير المسجل لا يكسب المستأنفة سوى حقوق شخصية وأن المستأنفة لها ضمانات من دعوى صحة التعاقد وتسجيل صحيفتها فحكم المحكمة الحراسة منتفية وهي إجراء شاذ ليس وسيلة لحماية الدائن لحمل مدينه على الوفاء وإن صححت فإن العقد لم يقدم .

د وحيث إن المستأنفة أقامت استئنافا عن هذا الحكم تبغى منه قبوله شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بما طلبته أمام محكمة أول درجة وأسست ببيان استئنافها على أن الدعوى الموضوعية رفعت ضد المورث ولبثت مدة بغير أن يطعن بالتزوير أمام المحكمة المختلطة وأن المستأنف ضده ادعى إرثه للبائع

٦١

محكمة مصر الابتدائية

١١ مارس سنة ١٩٥٢

- أ — حراسة . لا يشترط لقيامها توافر النزاع مجرد الخوف من الخطر العاجل لبقاء موجب للحراسة .
- ب — حراسة . يكفي توافر المصلحة لطالها . وتقديرها من المحكمة .
- ج — النزاع على وضع اليد أو الريع أو الإدارة وغير ذلك مما فيه مصلحة تبرر الحراسة .

المبادئ القانونية

١ — لا يشترط القانون لإقامة حارس قضائي توفر النزاع في الملكية بل يكفي بالمصلحة في المنقول أو العقار . وبمجرد الخوف من الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه وتجمع الأسباب المعقولة التي ولدت هذا الخوف .

٢ — لم يعد ضرورياً أن يكون هناك نص خاص في القانون يجيز الحراسة في كل حالة على حدة . ولا أن يقوم بشأن المال المراد وضعه تحت الحراسة نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت . بل يكفي أن يكون لشخص مصلحة في مال لا نزاع فيها وأن تتجمع الأسباب المعقولة لديه التي يخشى معها اختلاس هذا المال بمعرفة حائزه أو تلفه أو التغيير فيه .

٣ — يستوى النزاع على الملكية إذن أو على وضع اليد أو الريع أو كيفية تحصيله أو على الإدارة وغير ذلك مما يكون للطالب

وطعن بالتزوير وأنه كان كاتباً عمومياً ويخشى من استغلاله العين فلا تجد شيئاً عند الحكم لها بالرجوع عليه . وأن نفس الوكيل عنه الذي طعن نيابة عنه بالتزوير أمام محكمة أول درجة أنه ليس وكيلًا عن المستأنف عليه في الدعوى المستعجلة الحالية فوضع العقار تحت الحراسة نية المحافظة على حقوقها .

د وحيث إنه بجملة المرافعة حضر وكيل المستأنف عليه وقرر أنه يحضر في الدعوى الموضوعية لأن توكيله قاصر عليها فأرادت المحكمة أن تمنحه أسبوعاً لاستحضار وكيل فرفض بمقولة إن هذا الأجل لا يكفي وانسحب فضت المحكمة في نظر الدعوى وحجزت الدعوى للحكم .

د وحيث إن المستأنفة قدمت صورة طبق الأصل من عاشر الجلسات في القضية رقم ٣٩٢١ سنة ١٩٤٩ مصر الوطنية من ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ حتى ١٥ ديسمبر وثابت منها أن الدعوى كانت بالمحكمة المختلطة وأشير إلى أنها تداولت من سنة ١٩٤٨ وظلت تتداول حتى أحيلت إلى المحكمة الوطنية وقيل بوفاء المنسوب له عقد البيع بجملة ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ وكان العقد طيلة هذه المدة مع وكيل البائع جرياً على القاعدة التقليدية المختلطة من تبادل المستندات حتى قدمه بجملة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وتعين في الدعوى خبير ثم ندب مكتب الطب الشرعي قسم أبحاث التزييف والتزوير .

د وحيث إن المستأنفة قدمت أمام محكمة أول درجة صورة رسمية مراجعة من المساحة من صحيفة دعوى صحة التعاقد وظاهر أنها رفعت في ١٩٤٦/١١/٢١ أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة وتحدد لنظر الدعوى

١٠/١٢/١٩٤٦ وقيل فيها صراحة إن المشتري تم في ١٥/١١/١٩٤٦ عن المزلين موضوع النزاع وتسجلت صحيفة الدعوى في ١٣/١/١٩٤٩ تسجيلاً كلياً . كما قدمت صورة رسمية من تقرير الخبير مشار فيها إلى هذا العقد المطعون فيه وتاريخه ١٩٥١/١١/٢١ .

د وحيث إنه ليس في استطاعة المستأنفة تقديم العقد لأنه مطعون فيه بالتزوير وقد قدمت ما يدل على وجوده من تقرير الخبير ومحاضر الجلسات الثابت فيها تقديمه فعلا من المستأنف عليه بالطريقة التي بينتها المحكمة وقدمت صورة عرقية منه .

د وحيث إن المادة ٢/٧٣ مدني تنص على جواز الحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً من بقاء المال تحت يد حائزه وكان نصها في المشروع (وإذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار وقد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه أن يحتلس الحائز هذا الشيء أو أن يتلفه أو يغير فيه) .

د وحيث إن النص القانوني لم يشترط الملكية بل اكتفى بالمصلحة في المنقول أو العقار وبمجرد الخوف من الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه . وتجمع الأسباب المعقولة التي ولدت هذا الخوف .

د وحيث إن القضاء كان مستقراً على ذلك في أحكامه استئناف مصر ٣٩/٦/١ محاماة ٢٠ ص ٢٣٥ رقم ٨٦ - المحاماة ١٥ ص ٤٠٠ رقم ١٩٧ وص ٤٠٩ رقم ١٩٨ والمحاماة ١٧ ص ١٩٨ واستئناف المختلط ٢٠/١٢/٣٣ جازيت ٢٤ ص ٣١٣ رقم ٣٩٤ .

وقد قال المشرع في مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٧٩ إن المشرع وضع نصاً عاماً يميز الحكم بالحراسة في غير الحالتين الأولى والثالثة من م ٧٣٠ مدني وبناء على هذا النص لم يعد ضرورياً أن يكون هناك نص خاص في القانون يميز الحراسة في كل حالة على حدة ولا أن يقوم بشأن المال المراد وضعه تحت الحراسة نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت بل يكفي أن يكون لشخص مصلحة في مال لا نزاع فيه وأن تتجمع لدى هذا الشخص أسباب معقولة يخشى معها أن يختلس هذا المال حائزه أو أن يتلفه أو أن يغير فيه .

« وحيث إنه متى يبين للقاضي المستعجل قيام مسوغة الحراسة من حيث استهداف حقوق ذوي الشأن للخطر أو الضرر ورأى تقريرها كإجراء مؤقت حافظ لحقوق الطرفين فله أن يوجهها التوجيه الذي يتحقق مع هذه الغاية (مصر مستعجل ٤٠/٣/٢٠ ص ٢٣٢) .

« ومن حيث إنه يستوى في النزاع المبرر

للحراسة أن يكون بصدد الملكية أن وضع اليد أو الريع أو كيفية تحصيله أو على الإدارة إلى غير ذلك من الأمور المتروكة للقضاة (دكتور عرفة ص ٥٠٥ وما بعدها والأحكام الكثيرة المنشورة بهامش ص ٥٠٦ والمنشورة بالمحاماة س ١٥ ، ١٦ ، ١٧) ولما كان النزاع على الريع يكفي في الحراسة والمستأنفة توجب خيفة من حيازة المستأنف عليه وظروف الدعوى تبرر الحراسة . فلذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه وإقامة حارس من الجدول لإدارة المنزلين موضوع النزاع وإيداع صافي الريع خزانة المحكمة وتقديم كشف حساب مؤيداً بالمستندات كل ٦ شهور حتى يفصل في دعوى صحة التعاقد القائمة بين الطرفين مع إلزام المستأنف عليه المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الست حصن محمد الحوفي ضد ديمتري ميخائيل رقم ١٧١ سنة ١٩٥٢ س م بالهيئة السابقة) .

قضايا المحاكم الكلية

(غرفة الاتهام)

ج — قاضي تحقيق . اختصاصه . يتحدد بمكان الجريمة . أو محل إقامة المتهم أو محل القبض عليه . اختصاصه من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — لا تملك النيابة العامة مد حبس المتهم

٦٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — نيابة عمومية . اختصاصها في مد الحبس . غير جائز .

ب — نيابة عمومية . لا يجوز لها نذب قاضي التحقيق لإجراء ما .

التحقيق ببندر أسيوط لإصدار الأمر المطلوب
ففضى بعدم اختصاصه بنظر الأمر للأسباب
التي ذكرها فاستأنفت النيابة هذا الأمر بتاريخ
١٩٥١/١١/٣٠ .

« ومن حيث إن قاضي التحقيق استند في
إصداره أمره إلى نص المادتين ٦٤ و ٢١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية وتنص المادة الأولى
على أن اختصاص قاضي التحقيق يتعين طبقاً
للمادة الثانية وتنص المادة الثانية على أن
الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه
الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض
عليه فيه .

« ومن حيث إن قاضي التحقيق خلص في
أسبابه إلى أن المتهم ارتكب جريمة وضبط
في دائرة مركز طهطا مديرية سوهاج وأن وجود
المتهم بمستشفى سجن أسيوط لملاحظته لا يحمل
محل إقامته أسيوط إذ المقصود بمحل الإقامة
المنصوص عليه في المادة ٢١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية هو محل إقامة المتهم عادة
قبل ارتكاب الجريمة أو إقامته عند ضبطه .

« ومن حيث إن النيابة استندت في أسباب
استئنافها إلى أن أمر مد الحبس إجراء من
إجراءات التحقيق — وللنيابة العامة في مواد
الجنح ما لقاضي التحقيق من اختصاص طبقاً
لنص المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات
الجنائية ، وأن المادة ٧٠ من القانون المذكور
أجازت لقاضي التحقيق إذا دعت الحال اتخاذ
إجراء من إجراءات التحقيق خارج عن دائرة
اختصاصه أن يكلف به قاضي تحقيق تلك الجهة .
وأن النيابة العامة وقد عرضت الأوراق على
قاضي التحقيق بأسيوط تكون قد استعملت حقها
المحول لها بالمادتين ١٩٩ ، ٢/٧٠ إجراءات

في جنحة وإنما الذي يملك ذلك هو قاضي
التحقيق فلا تملك النيابة فيه لأن فاقد الشيء
لا يعطيه .

٢ — لا تملك النيابة العامة نذب قاضي
التحقيق للقيام بأي إجراء من إجراءات
التحقيق .

٣ — يتحدد اختصاص قاضي التحقيق
بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي
يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه
واختصاصه هذا يعتبر من النظام العام يتعلق
بولايته وله الحق بناء على ذلك أن يقضى
بعدم اختصاصه ولو من غير طلب .

المحكمة

« من حيث إن وقائع الدعوى تحمل حسماً
استبان من مطالعة أوراقها في أن المتهم
عبد العظيم عواجه عبد الرحمن ضبط وهو
يشرع في سرقة سير دينامو من قطار السكة
الحديد بطهطا في يوم ١٠/١١/١٩٥١ واستبان
أنه يقيم بدائرة مركز طهطا واستجوبته النيابة
في ١٠/١١/١٩٥١ ثم أمرت النيابة بحبسه أربعة
أيام وعرضت الأوراق على القاضي الجزئي
فأمر بمد حبسه أربعة عشر يوماً تنتهي في
٢٧/١١/١٩٥١ ، وكان المتهم قد طرأت عليه
حالة مرضية وانتهى أمره بإرساله إلى سجن
مستشفى أسيوط لملاحظته ، وفي يوم ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٥١ أرسلت نيابة طهطا إشارة تليفونية
لنيابة بندر أسيوط لاستصدار أمر من قاضي
التحقيق بمد حبس المتهم خمسة عشر يوماً تبدأ
من ١٩٥١/١١/٢٨ وعرضت الإشارة على
رئيس محكمة أسيوط فاستدب حضرة قاضي

استثنائها بمد الحبس الاحتياطي لأمريين هامين :
الأول - أنها لا تملك مد الحبس
الاحتياطي وإنما يملكه قاضي التحقيق طبقاً
للقانون وليس لها إذن أن تندب قاضي التحقيق
بإجراءاته لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

الثاني - أنها لا تملك ندب قاضي التحقيق
للقيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق .

ومن حيث إن اختصاص قاضي التحقيق
محدد في المادتين ٢١٧ و ٢١٨ إجراءات واختصاصه
هذا يعتبر من النظام العام لتعلقه بولايته وله
الحق بناء على ذلك أن يقضى بعدم اختصاصه
ولو بغير طلب (راجع المادة ٢٣٢ من قانون
الإجراءات) .

ومن حيث إنه لهذه الأسباب والأسباب
التي ذكرها قاضي التحقيق يكون الأمر المستأنف
صحيحاً قانوناً ويتمين لذلك رفض الاستئناف
موضوعاً وتأيد الأمر المستأنف .

(لجنة رقم ٤٠٩٨ سنة ١٩٥١ طهطا رئاسة
وعضوية حضرات القضاة أبو الحسن حمودة رئيس غرفة
الانهم وعلى المجد ومحمد عسري وحضور الأستاذ
عمود عبد الباري حمزة وكيل النيابة) .

٦٣

٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - قاضي التحقيق . اختصاصه وحده في
مد الحبس .

ب - حبس المتهم خمس عشر يوماً من قاضي
التحقيق . ينتهي حتماً بانتهاء هذا الأجل .

المبادئ القانونية

١ - مادامت الدعوى أحيلت إلى
قاضي التحقيق فإنه يكون دون غيره هو

ويكون قاضي التحقيق بأسبوط مختصاً بنظر مد
حبس المتهم ويكون قراره في غير محله .

ومن حيث إن القانون قد منح النيابة
العامة في المادة ١٩٩ إجراءات الحق في أن
تباشر التحقيق في مواد الجرح طبقاً للأحكام
المقررة لقاضي التحقيق مقيداً بالقيود المنصوص
عليها في المواد التالية (راجع نص المادة)
ومن هذه القيود :

أولاً - أن النيابة العامة لا تملك حبس
المتهم لمدة تزيد على أربعة أيام فإذا رأت مد
الحبس الاحتياطي وجب عليها قبل مدة الأربعة
أيام أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق
ليصدر أمراً بما يراه (المادتين ٢٠١ ، ٢٠٢
إجراءات) .

ثانياً - أن لعضو النيابة العامة الذي
يباشر التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من
مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي
من خصائصه (المادة ٢٠٠ إجراءات) فليس له
أن يكلف قاضي التحقيق بإجراء من إجراءات
التحقيق في الجرح لأنه ليس من مأموري الضبط
القضائي .

ثالثاً - ليس للنيابة العامة أن تحقق مع
المتهم المحبوس احتياطياً في لجنة لمدة تزيد على
مدد الحبس الاحتياطي (المادة ٢٠٣
إجراءات) .

رابعاً - ليس لها في التحقيق الذي تجريه
تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو
ضبط الخطابات والرسائل إلا بإذن من قاضي
التحقيق (المادة ٢٠٦ إجراءات) .

ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن النيابة
العامة لا تملك تكليف قاضي التحقيق الواقع في
دائرة خارج اختصاصها كما تدعى في أسباب

حبس المتهم حتى يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥١ إذ أصدر قاضي التحقيق أمراً بمد حبسه خمسة عشر يوماً اعتباراً من ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إن الثابت أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى قاضي التحقيق لإتمام تحقيقها والتصرف فيها بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إن وكيل نيابة ديروط أرسل أوراق الدعوى لرئيس نيابة أسبوط بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ لمد حبس المتهم من غرفة الاتهام إذ أن مدة خمسة وأربعين يوماً تنتهي في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ والمتهم يستحق التجديد من غرفة الاتهام في هذا التاريخ . فأشّر رئيس النيابة بعرض الأوراق على غرفة الاتهام للنظر في مد حبس المتهم ابتداء من ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إن الثابت أن الدعوى أحيلت على قاضي التحقيق من النيابة العامة فأضحى مختصاً غيره بتحقيقها (المادة ٦٩ إجراءات) وله دون غيره أن يحبس المتهم مدة خمسة عشر يوماً ثم يمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً (المادة ١٤٢ إجراءات) فإذا رأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمراً بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم (المادة ١٤٣ إجراءات) .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم المبدأان التاليان : —

الأول — ما دامت الدعوى قد أحيلت إلى قاضي التحقيق فإنه يكون دون غيره هو المختص بطلب مد الحبس الاحتياطي من غرفة الاتهام بعد انتهاء المواعيد المخولة قانوناً بالمادة

المختص بطلب مد الحبس الاحتياطي من غرفة الاتهام بعد انتهاء المواعيد المخولة قانوناً بالمادة ١٤٢ من قانون الإجراءات فليس للنيابة العامة أن تعرض من نفسها دون أمر من قاضي التحقيق على غرفة الاتهام مد حبس المتهم .

٢ — إن لقاضي التحقيق أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً وينتهي هذا الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، وقد منح القانون قاضي التحقيق رخصة في أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً وهذه المدة أو المدد الجديدة تضاف إلى مدة الحبس الحتمي فيكون المتهم تحت تصرف قاضي التحقيق مدة ستين يوماً ويكون له وحده الحق في حبسه أو مد حبسه أو الإفراج عنه دون أن تشارك في هذا الحق سلطة أخرى .

المحكم

ومن حيث إن وقائع الدعوى تحمل حسماً استبان من مطالعة التحقيقات التي تمت في أنه في يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تبلغ بأن المتهم محمد علي سعيد ضرب عمداً عبد الحميد أحمد محمود بعضاً فأحدث به الإصابة الميئنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وباشرت النيابة التحقيق في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأمرت في هذا اليوم بالقبض عليه ثم عرضت الأوراق على القاضي الجزئي فأذن بمد حبس المتهم أربعة عشر يوماً اعتباراً من ٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ واستمر تجديد

عبد الباقي) .

ثالثاً — كان المشروع المقدم من الحكومة للبرلمان الخاص بقانون الاجراءات الجنائية ينص في المادة ١٦٠ منه على مايلي (ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً لا يزيد مجموعها على ثلاثين يوماً) وقالت في مذكرتها التي قدم بها هذا المشروع ما يلي (وينتهي الحبس حتماً بمضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تنفيذه إلا إذا رأى القاضي مده قبل انتهائه لمصلحة التحقيق وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يسمع أقوال المتهم والنيابة ولا يجوز أن تزيد المدة أو المدد التي يمد لها الحبس عن ثلاثين يوماً فإذا روعي المدد بعد انقضاء الخمسة والأربعين يوماً وجب عرض الأمر على غرفة المشورة لتصدر أمرها بما تراه . والظاهر من هذا النص ومن المذكرة التفسيرية أن مدة الحبس تختلف عن مدة أو مدد مد الحبس وأن لقاضي التحقيق أن يحبس المتهم مدة الحبس الحتمي مضافاً إليها مدة أو مدد مد الحبس ولقد عدل مجلس النواب نص المادة ١٦٠ من المشروع وأصبح رقمها ١٤٥ من مشروع مجلس النواب وبالنص التالي (ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم) . ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً وقد شمل التعديل زيادة مدة أو مدد الحبس من ثلاثين يوماً إلى خمسة وأربعين يوماً وأضافت لفظة أخرى بعد بيان مدة أو مدد مد الحبس بما يؤكد أن مدة أو مدد الحبس تضاف الى مدة الحبس (راجع

١٤٢ إجراءات فليس للنيابة العامة إذن أن تعرض من نفسها دون أمر من قاضي التحقيق على غرفة الاتهام مد حبس المتهم وذلك واضح وضوحاً كافياً من نص المادة ١٤٣ إجراءات .

الثاني — ان لقاضي التحقيق أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً وينتهي هذا الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، (نص المادة ١٤٢ إجراءات) وقد منح القانون قاضي التحقيق رخصة في أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً وهذه المدة أو المدد الجديدة تضاف الى مدة الحبس الحتمي فيكون المتهم تحت تصرف قاضي التحقيق مدة ستين يوماً ويكون له وحده الحق في حبسه أو مد حبسه أو الإفراج عنه دون أن يشاركه في هذا الحق سلطة أخرى .

ودليل هذا الرأي مايلي : —

أولاً — نص المادة ١/١٤٢ من قانون الاجراءات وهو : —

« ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً ، وهذا النص يفيد صراحة وبلا لبس أو غموض أن مدة أو مدد مد الحبس خمسة وأربعين يوماً وأنها مدة أو مدداً أخرى غير مدة الحبس الحتمي المنصوص عليه في صدر المادة المذكورة فيكون لقاضي التحقيق الحق قانوناً في حبس المتهم ستين يوماً .

ثانياً — إجماع شراح قانون الاجراءات الجنائية على هذا الرأي (راجع شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى وكتاب علي زكي العرابي باشا والاستاذ عدلي

الأول الصادر من رئيس النيابة ولو لم يكن قد أعلن للمتهم .

المحكمة

• بنت النيابة استئنافاً على أن القرار المستأنف باطل لحلوه من وصف التهمة ولأن المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى باشتغال الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق على البيانات الواردة بها ومن بينها بيان الواقعة المنسوبة إلى المتهم ووصفها القانوني .

الإلغاء لغير أسباب الاستئناف :

• وحيث إنه استبان من مطالعة الأوراق أن حضرة رئيس نيابة أسيوط سبق له أن أحال هذه الجناية على حضرة قاضي الإحالة بتقرير مذيّل بتوقيعه بتاريخ الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقيدت القضية برقم ٥٣٩ سنة ١٩٥١ جنايات كلى أسيوط .

• وحيث إن هذا الأمر صدر من رئيس النيابة وقت أن كان يملك سلطتي الاتهام والتحقيق فهو إذن صدر صحيحاً بمن يملك إصداره وقت صدوره وعلى هذا فتسد اللحظة التي وقع فيها حضرة رئيس النيابة هذا الأمر تعتبر القضية قد خرجت من يده بصفته مالكا سلطتي الاتهام والتحقيق ، فلا يملك قاضي التحقيق الذي خلفه الآن في سلطة التحقيق إصدار أمر إحالة جديد فيها لأن الدعوى تعتبر محالة على قاضي الإحالة الذي حلت غرفة الاتهام محله ، بمقتضى أمر الإحالة ذاته ، وليس بالتكليف بالحضور الذي يعلن المتهم بناء عليه ، لأن هذا الإعلان هو فقط مجرد إخطار للمتهم بالأمر المذكور وبتاريخ الجلسة التي حددت لنظر قضيتـه وساعة حضوره إليها .

الوقائع المصرية لسنة ١٩٥٠ القسم البرلماني (العدد من ١٢ الى ٢٨)

• ومن حيث إنه يسين من كل ما تقدم أنه ليس للنيابة أن تطلب من غرفة الاتهام مد حبس المتهم في هذه الدعوى وأن قاضي التحقيق لا زال مختصاً بالنظر في مد حبسه حتى ينتهي ستون يوماً من حبسه ولا سلطان لغيره للنظر في مد الحبس ويتعين لذلك عدم قبول طلب المدّ المقدم من النيابة العامة .

(الجناية رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ القوسية بالهيئة السابقة) .

٦٤

٢ مارس سنة ١٩٥٢

نيابة . قرارها بتقديم جناية لقاضي التحقيق ثم سيرورة الاختصاص لغرفة الاتهام . الدعوى محالة ولو لم يعلن المتهم بقرار النيابة .

المبدأ القانوني

إذا أصدر رئيس النيابة قراراً بتقديم جناية لقاضي الإحالة — ثم أصبحت الجناية من اختصاص غرفة الاتهام طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية — فإن الدعوى تعتبر محالة لغرفة الاتهام ولو لم يكن أمر رئيس النيابة قد أعلن للمتهم لأن العبرة بصدور أمر الإحالة لا بإعلانه إذ أن الإعلان هو فقط مجرد إخطار للمتهم بالأمر وتاريخ الجلسة المحددة لنظر القضية وساعة حضوره إليها . وعلى ذلك فإن صدور أمر ثان من قاضي التحقيق بإحالة القضية لغرفة الاتهام يكون لا عمل له ويجب إلغاؤه لزوال سلطانه بالأمر

العبرة بأمر الإحالة لا بإعلانه :

وفي هذا يقول لبواتقان في بند ه تعليقاً على م ١٤٥ تحقيق فرنسي :

Au cas de renvoi ordonné, soit par le juge d'instruction, soit par la chambre d'accusation, le tribunal est saisi pour l'ordonnance ou l'arrêt de renvoi. Une citation doit, il est vrai, même en ce cas, être donnée au prévenu, mais il a uniquement pour but de lui faire connaître que le tribunal se trouve saisi et de lui indiquer l'audience à laquelle elle sera statué.

تعتبر الدعوى محالة بالامر لا بإعلانه :

وفي هذا أيضاً يقول لبواتقان في بند ١٤٨ تعليقاً على م ١٨٢ اجراءات فرنسي :

Le tribunal est donc saisi par l'ordonnance de renvoi elle même. Il faut, il est vrai, qu'une citation soit donnée au prévenu pour l'obliger à connaître, mais cette citation n'est en quelque sorte qu'une notification de renvoi avec mention du jour et de l'heure de l'audience fixée pour la comparution.

وعلى هذا فالعبرة في الإحالة هي بتاريخ التصرف لا بتاريخ الإعلان .

وحيث إن غرفة الاتهام حلت الآن محل قاضي التحقيق وخلفته خلافة قانونية في نظر ما كان محالاً عليه وعلى هذا تعتبر غرفة الاتهام ذات اختصاص وسلطان saisi في نظر هذه الجناية بمقتضى قرار الإحالة الأول الصادر من حضرة رئيس النيابة في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي في وقت كان يملك فيه سلطة التصرف

هذه - وعلى هذا فالامر الصادر من النيابة في ظل القانون القديم بإحالة جناية إلى قاضي الإحالة إذا لم يكن قد تم إعلانه في ظل ذلك القانون فإن النيابة تقدمه الى قلم المحضرين لإعلانه وفقاً للمادة - ١٨٣ إجراءات وبعد هذا تحدد غرفة الاتهام التي حلت محل قاضي الإحالة في اختصاصه ، جلسة لنظر المعارضة أمامها ويخطر الخصوم بها عملاً بالمادة ١٧٢ إجراءات - وعلى هذا فأمر الإحالة الثاني الذي صدر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ من حضرة قاضي التحقيق لم يكن له محل ، وصدر من قاضي التحقيق بعد أن زال سلطانه عن القضية بصدر قرار الإحالة الأول المؤرخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ ومن ثم فقد وجب إلغاء أمر الإحالة الثاني الصادر من قاضي التحقيق بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ لهذا السبب وحده .

الرد على أسباب النيابة :

والامر المستأنف وإن يكن قد أُلغى للأسباب سالفة البيان إلا أنه

- ١ - من باب الانصاف
- ٢ - وحتى لا تبقى أسباب النيابة بغير جواب

تقرر الغرقة أن الأسباب التي بنت النيابة استئنافها عليها ما كانت وحدها لتؤدي إلى إلغاء الامر المستأنف الصادر من قاضي التحقيق بتاريخ الحادي والعشرين من يناير سنة ١٩٥٢ وذلك لأن أمر الإحالة المستأنف مكون من أسباب ورد بها اسم المتهم وسنه وصناعته وبلده وتاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وبيان جلي للتهمة المسندة للتهمة وكيفية ارتكابها ووصفها القانوني والمواد المنطبقة عليها بمعنى أن أسباب الامر شملت بتوسيع كل ما تطلبه المادة ١٦٠

إجراءات من بيانات ثم بنى أمر الإحالة على هذه الأسباب فصار كل منهما شطراً للآخر مكملان والقاعدة هي :

إن البيانات المطلوبة بمقتضى المادة ١٦٠ لإجراءات تعتبر مستوفاة متى وردت في الوقائع التي بنى عليها أمر الإحالة فلا حاجة حق إلى وجوب تكرارها مرة أخرى في المنطوق وذلك :

أولاً - لأن أمر قاضي التحقيق المكون من أسباب ومنطوق يكمل بعضه بعضاً لأن الأسباب تكمل المنطوق وتحدد معناه ، تعليقات لبواتقان على قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بند رقم ١٠ على م ١٣٤) .

ثانياً - العلة التشريعية : إن ما أوجبت المادة ١٦٠ إجراءات أن يشتمل أمر الإحالة عليه مقصود منه أمران وهما :

١ - التأكد من شخصية المتهم وقد يعين المتهم في أسباب الأمر بشكل لا يدع مجالاً لأي شك في شخصيته .

٢ - أن لا يجهل المتهم بما وجه إليه وأن يحاط خبراً بتهمة بشكل يمكنه من إعداد دفاعه عنه كاملاً علم بها .

وذلك بأن يحتسب الأمر على عرض موجز ووصف للواقعة المسندة وبيان ما إذا كانت توجد دلائل كافية أم لا توجد ، أى أن يسبب الأمر من جهة الوقائع والقانون وفي هذا كانت المادة العاشرة من قانون تشكيل الجنايات الملغى تتطلب أن تقرير الإحالة لا يبين فيه جلياً الأفعال المسندة للمتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الأفعال وأن ترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء

شهود الإثبات تبين فيها جلياً الأفعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها الخ .

وكانت المادة الثلاثين من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقول : « يبين أمر الإحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لإيقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها وانجني عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة ويصف الجريمة إما باعطائها إسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال وبذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها (٥) .

وقد تكفلت أسباب الأمر المستأنف بتوفير كل هذا للمتهم بشكل جلي ومن ثم أنها - الأساس الذي بنيت عليه النيابة طعنوا في الأمر بالبطلان .

« وحيث إنه قد بان أن الأمر الأول بإحالة المتهم إلى غرفة الاتهام صحيح ، وقد حضر المتهم في جلسة العاشر من فبراير سنة ١٩٥٢ وطلب من غرفة الاتهام أن تقرر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ضده أى أن تفصل في أمر إحالته إلى محكمة الجنات ... ، ... ، إلا أنه لما كانت القضية محولة أصلاً للنظر في استئناف النيابة وحده فترى الغرفة الفصل في الاستئناف الآن وتحديد جلسة أخرى للفصل في طلب الإحالة إلى محكمة الجنايات مع إخطار الخصوم بها وفق القانون ، .

(قرار غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الكلية في قضية فرج مفتاح زايد رئاسة وعضوية محمد أبو الحسن بك وكيل المحكمة وعلى أبو المجد ورشاد جعفر القاضيين وحضور الأستاذ محمود المراغى وكيل النيابة) .

٦٥

محكمة أسبوط الكلية

٢ مارس سنة ١٩٥٢

قاضى التحقيق . حقه فى تحقيق الدعوى عند طلب
مد حبس المتهم . سلطانه فى ذلك .

المبدأ القانونى

قاضى التحقيق عندما تعرض عليه
الأوراق عند طلب النيابة منه مد حبس المتهم ،
له أن يتولى بنفسه التحقيق فى الدعوى عملاً
بالمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات ، وله فى
هذه الحالة أن يكلف أحد أعضاء النيابة
العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى القيام
بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عملاً
بالمادة ٧ من قانون الإجراءات.

وقاضى التحقيق عندما تطلب النيابة منه مد
الحبس إذا كلف النيابة بعمل معاينة فإن هذا
لا يعتبر تجاوزاً منه لحدود سلطانه وإنما يعتبر
هذا ندباً للنيابة العامة للقيام بهذه الإجراءات
تبعاً لاستعماله حقه فى التصدى وبالتالى تطبيقاً
سليماً للسنتين ٢٠٧، ٧٠ ج لأنه ظاهر من
مراجعة نص المادتين ٢٠٧، ١٧٥ من قانون
الإجراءات يبين أمران :

أولها — إن حق التصدى ما هو إلا
رخصة (faculté) منحها القانون لقاضى
التحقيق وتركها لمحضر تقديره فله اللجوء
إليها وإطراحها حسبما يراه أوفق .

ثانيهما — إن استعمال قاضى التحقيق
حقه فى التصدى قد يكون صريحاً وقد يكون
ضمنياً فهو يملك مباشرة حقه المنصوص عليه
فى المادتين ٢٠٧، ٧٠ من تلقاء نفسه وبغير
طلب من أحد ودون أن يكون ملزماً بأن
يعلن مقدماً وبلفظ صريح عن رغبته فى
الالتجاء إلى استعمال هذا الحق وذلك لأن
استعماله حق التصدى قد يسفاد منه من مسلكه
فيستفر عنه ويشعر به اجراؤه الذى يتخذه
متضمناً هذا المعنى .

المحكمة

« حيث إن النيابة حبست محمد هلال ومعبود
جريس المتهمين فى اللجنة رقم ٢٨٠٨ سنة
١٩٥١ ديروط ابتداء من ١٤/١١/١٩٥١ وفى
١٧/١١/١٩٥١ قدمت القضية إلى حضرة قاضى
التحقيق ليأذن بمد حبس المتهمين فأصدر
قراره بالإفراج عن المتهمين إذا دفع كل
منهما ضماناً مالياً قدره خمسة جنيهات مصرية
وإلا يستمر حبسه وكلف النيابة إجراء معاينة
زراعة المتهم الأول لبيان ما إذا كانت مزروعة
ذرة من عدمه فاستأنفت النيابة هذا الشرط
الآخر من القرار وبنت استئنافها على أن
حضرة قاضى التحقيق بتكليفه النيابة العامة
إجراء معاينة قد تجاوز حدود اختصاصه لأنه
لا يملك تكليف النيابة بإجراء شيء ما. وأضافت
النيابة على هذا فى مذكرة تكميلية لها أن تكليف
قاضى التحقيق للنيابة بمعاينة زراعة المتهم الأول
عند عرض الأوراق عليه لمد حبس المتهمين
استعمال لا يفهم منه ضمناً أنه أراد مباشرة

التحقيق بنفسه طبقا لنص المادة ٢٠٧ ج لأن استعمال هذا الحق لا بد أن يصدر صراحة .

الرد على أسباب الاستئناف :

« وحيث إن قاضي التحقيق عندما تعرض عليه الأوراق عند طلب النيابة منه مد حبس المتهم ، له أن يتولى بنفسه التحقيق في الدعوى عملا بالمادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات وله في هذه الحالة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عملا بالمادة ٧٠ من قانون الإجراءات .

وقاضي التحقيق عندما تطلب النيابة منه مد الحبس إذا كلف النيابة بعمل معاينة فإن هذا لا يعتبر تجاوزاً منه لحدود سلطانه وإنما يعتبر هذا منه ندبا للنيابة العامة للقيام بهذه الإجراءات تبعاً لاستعماله حقه في التصدي وبالتالي تطبيقاً سليماً للمادتين ٢٠٧، ٧٠ ج لأنه من مراجعة نص المادتين ٢٠٧، ١٧٥ من قانون الإجراءات يبين جلياً أمران :

أولهما — إن حق التصدي ما هو إلا رخصة faculté منحها القانون لقاضي التحقيق وتركها لمحضر تقديره فله اللجوء إليها أو إطرأها حسبما يراه أوفق .

ثانيهما — إن استعمال قاضي التحقيق حقه في التصدي قد يكون صريحاً أو قد يكون ضمناً فهو يملك مباشرة حقه المنصوص عليه في المادتين ٢٠٧ و ٧٠ ج من تلقاء نفسه وبغير طلب من أحد ودون أن يكون ملزماً بأن

يعلق مقدماً وبلفظ صريح عن رغبته في الانجاء إلى استعمال هذا الحق ، وذلك لأن استعماله حقه في التصدي قد يستفاد من مسلكه فيسفر عنه ويشعر به إجراؤه الذي يتخذه متضمناً هذا المعنى . وفي هذا يقول أصحاب دالوز العمل :

« Il n'est, d'ailleurs, pas nécessaire que le juge, lorsqu'il évoque, déclare expressément user de son droit d'évocation ».

يراجع في هذا بند ٦٠٣ و ٦٠٤ على كلمة استئناف مدني في دالوز العمل ونقض فرنسي ٥ يونيو سنة ١٨٨٧ دالوز الدوري سنة ١٨٨٧ قسم أول ٣٢٧ .

« وحيث إن ما ساقته النيابة في ذيل مذكرتها التكميلية من أن قاضي التحقيق وقد فصل فيما عرض عليه من مد أمر حبس المتهمين لا يكون له بعد ذلك أن يتولى التحقيق أو أن يندب النيابة للقيام بإجراء من إجراءات التحقيق يرد عليه أن تكليف النيابة بعمل المعاينة إنما صدر من قاضي التحقيق وهو ذو سلطان في إجراءاته عملاً بالمادة ٢٠٧ ج لأنه ورد في ذات منطوق القرار الذي فصل في أمر حبس المتهمين لا في قرار آخر مستقل وتراخ عنه ، لاحق له ، في الزمن ومن ثم يكون الأمر المستأنف في محله ويتعين تأييده مع إعادة التنبؤ به بأن قاضي التحقيق باستعماله حقه في التصدي قد انتزع التحقيق من النيابة فأصبح تحقيق القضية والتصرف فيها وفقاً لما سلف من شأنه هو . »

(غرفة الاتهام بمحكمة أسبوط الابتدائية بالهيئة السابقة) .

٦٦

محكمة أسبوط الابتدائية

٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

- ١ — غرفة الاتهام . واجبها في نظر قيمة الدليل عند طلب إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . حدوده .
ب — اعتراف . حق غرفة الاتهام في مناقشته .

المبادئ القانونية

١ — إن من واجب غرفة الاتهام وهي تنظر في مسألة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات أن تنظر في قيمة الدليل حسبما يتضح لها من التحقيقات ومن الظروف التي من شأنها إهدار هذا الدليل أو تقضه في الأوراق وفيما عساه يؤول إليه هذا الدليل فيما لو طرح على المناقشة العامة أمام المحكمة وأن تضع في تقديرها مقتضيات مراعاة الحرية الشخصية وهيبة القضاء .

٢ — لغرفة الاتهام أن تناقش الاعتراف الصادر من المتهم والملايسات التي أدت إليه وتقدر نتيجته بالنسبة لترجيح إدانة المتهم ولها أن تأخذ به أو تطرحه .

المحكمة

د بما أن الواقعة تحمل فيما أثبتته اليوزباشي حامد العيسوي معاون بوليس مركز البداري في المحضر الذي حرره في الساعة ٧ر٣٠ من صباح يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥١ في أنه بينما كان يبحث فجر ذلك اليوم ومعه نفر من رجال

البوليس عن شق من الهارين ، شاهد المتهم الأول ، همام حسن سليمان ، يقف أمام منزله حاملا بندقية ، فضبطه وعثر في البندقية على خمس طلقات وإذ ذاك قام ورجاله بتفتيش مسكن هذا المتهم فعثر في حجرة في الطابق الثاني منه على بندقية أخرى بها خمس طلقات وطبنجة وبها طلقة واحدة وعدد آخر من طلقات البنادق يبلغ تسع وثمانين .

وقد ردد اليوزباشي تلك الوقائع لدى سؤاله في تحقيق النيابة ، وأضاف بأنه سأل هذا المتهم في مكان ضبطه ، أثر القبض عليه ، فاعترف له بملكته لكافة المضبوطات وبرر إحرازه إياها بلزومها للدفاع عن نفسه وماله .

وبسؤال هذا المتهم في ذلك المحضر أنكر ضبط المضبوطات معه أو في منزله وقرر بأن مجهولين كانوا يحملون هذه المضبوطات ، عمدوا إلى إلقائها أثر رؤيتهم الضابط ورجاله . تقدم هذا المتهم بعد ذلك بعريضة - يامضاء محاميه - في ذات اليوم إلى مأمور مركز البداري جاء بها أنه جانب الحقيقة عند سؤاله في المحضر رغبة منه في درء التهمة عن المتهم الحقيقي وهو يعمل لديه خفيرا خاصا . وطلب في ختام تلك العريضة إعادة سؤاله . سئل المتهم عما ورد في تلك العريضة في محضر حرره نفس الضابط في الساعة ٢ من مساء نفس اليوم فقرر فيه أن المتهم الثاني « بنحيت بشاي أنطون ، وهو خفير خصوصي لديه ، كان يقف معه حاملا بندقية له تركها وولى هاربا عند ما رأى الضابط والجنود ، فالتقطها هو ، وإذ ذاك التي القبض عليه ، وأضاف بأن ما عثر عليه من مضبوطات في منزله ، إنما يملكه المتهم الثاني أيضا وقد ضبطت في حجرة مخصصة له وقد عزي كتمان هذه الأقوال وعدم إدلائه

ومتى تعد الادانة مرجحة .

عن الامر الاول :

مدى سلطة غرفة الاتهام في تقدير الوقائع

ووزن الأدلة :

« ومن حيث إنه لمعرفة مدى تلك السلطة ، يجب أولا معرفة وظيفة غرفة الاتهام وطبيعة هذه الوظيفة ومقارنة النصوص الخاصة بسلطة غرفة الاتهام بمثلها فيما يتعلق بسلطة قاضي التحقيق ثم مقارنة هذه النصوص بالنصوص الخاصة بسلطة قاضي الإحالة في النظام القديم وموقف الفقه والقضاء بشأن سلطة ذلك القاضي .

وظيفة غرفة الاتهام وطبيعتها :

أسس ثلاثة : —

نظام التحقيق المأخوذ به في مصر هو التحقيق المكتوب *instruction écrite* وغرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق — وهي تعقد جلساتها في غير علانية (١٧٢٣) في هذه الأسس الثلاثة يمكن استخلاص طبيعة وظيفة غرفة الاتهام : —

الرأى في فرنسا :

فالتحقيق المكتوب لا يمكن أن ينتج إلا قرائن

présomptions واحتمالات *probabilités*

وأما الأدلة *preuves* فلا يمكن أن تنتج إلا من المناقشة الشفوية العامة التي يشترك فيها سائر الخصوم والتي لا تملك اجراءها إلا سلطة الحكم ذلك مبدأ من المبادئ الأساسية التي تركز عليها التشريعات الجنائية (نقض فرنسي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٢٦ مشار اليه في ١١ فستان هيلي ج ٥) :

d'après les principes qui sont une des bases de la législation criminelle, l'instruction écrite, ne peut, en aucun cas produire la conviction des inculpés, moins tout au plus motiver leur

بها في المحضر الاول إلى خوفه على المتهم الثاني وهو أحد رجاله .

سئل المتهم الثاني فاعترف بملكته لكافة المضبوطات ووافق المتهم الاول على روايته الأخيرة .

وباستجوابهما في تحقيق النيابة أصرا على تلك الرواية مع اختلاف في أقوال المتهم الاول فتسار يقرر أنه التقط البندقية فضبطه رجال البوليس وأخرى يقرر الضبط وكانت البندقية في الأرض وقد شهد رجال البوليس المصاحبين للضابط بما أثبتته في محضره .

« ومن حيث إن المادة ١/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تتطلب لإحالة المتهمين الى محكمة الجنايات أن تكون الدلائل قبلهم « كافية » في نظر غرفة الاتهام وإدانتهم مرجحة لديها .

« ومن حيث إن المتهم الثاني معترف بما أسند اليه .

« ومن حيث إن الواضح من مجرد تلاوة ظاهر الأقوال الواردة في التحقيقات على لسان هذا المتهم والمتهم الاول وجميع الشهود وأن ثمة ظروفًا في القضية قد يكون من شأنها طرح هذا الاعتراف جانبا إذا ما عرض الأمر على محكمة الموضوع وحينئذ يتعين التساؤل عما اذا كانت غرفة الاتهام لايسعها إلا أن تسلم بهذا الاعتراف فتأمر من ثم بإحالة هذا المتهم الثاني إلى المحكمة وهي شأنها معه ، أم أن لها أن تبحث في قيمة هذا الاعتراف لتستخلص شرط إعمال المادة ١/١٧٩ وهو كفاية الدلائل وترجيح الإدانة .

« ومن حيث إنه للإجابة على هذا التساؤل يتعين معرفة مدى سلطة غرفة الاتهام في تقدير الوقائع ووزن الأدلة ، ومتى يعتبر الدليل كافيا

préjugé فرد عليه ثان — المسيو تريارد Treihard بأن تلك الكلمة إنما سبقت في هذا النص ، وتصديها أن تؤدي المعنى الذي تؤديه كلمة قرائن indices ولذلك اقترح ثالث — المسيو كامباسيريه Cambacérès النص على اللفظين معا وقد أخذ بهذا الاقتراح (راجع فستان هيلي ص ١٠٨ ج ٥) .

ولما كانت القرائن والاحتمالات لا يمكن أن تؤدي الى « الاقتناع » بالادانة فهذا شأن الأدلة فإن أقصى ما تنتجه القرائن والاحتمالات هو « مظنة الادانة » لا التحقق منها بتعيين وقطع . ومنه يبدو بجلاء أن وظيفة سلطة التحقيق لا يمكن — بحكم طبيعتها — أن تصدى وظيفة الادانة أو احتمالاتها .

يخلص إذن مما تقدم أن وظيفة غرفة الاتهام — بحكم طبيعتها هذه هي التحقق فحسب من توافر قرائن واحتمالات تظن معها الادانة .

ومن ثم إذا قضى الشارع وهو في مجال بيان سلطة قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام حال التصرف في الدعوى على هذا القاضي أو تلك الغرفة يبحثان فيما إذا كانت الأدلة « كافية » فإن معنى هذه الكفاية أن كلاهما يبحث فيما إذا كان في التحقيق المعروض عليه قرائن واحتمالات تكفي للقول بتوافر « مظنة الادانة » وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية لإحدى غرف الاتهام بعدم وجود وجه لخلو التحقيق من العناصر الكافية المؤدية الى الاقتناع بالادانة « éléments suffisantes pour produire la conviction ou la culpabilité » .

(نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٨٢٦ سالف الإشارة اليه والتي قررت فيه المحكمة هذا المبدأ) .

renvoi devant le tribunal qui doit procéder à l'examen de la prévention ou de l'accusation, et que les preuves de la culpabilité, ne peuvent jamais résulter que d'un débat oral et public, qui a lieu dans le tribunal chargé de statuer au fond sur l'objet de la poursuite, que la loi ne confère aux chambres d'instruction et d'accusation que le droit et le pouvoir d'apprécier les charges et les indices que peut présenter l'instruction écrite ; qu'il ne saurait lui appartenir de décider qu'il existe ou non de preuves de culpabilité, que ce droit n'appartient qu'au juge appelé à prononcer définitivement pour le fait que peut donner lieu à la prévention ou à l'accusation.

غرفة الاتهام باعتبارها من سلطات التحقيق وباعتبارها تنظر في أوراق صامته muettes في غير مواجهة الخصوم ، لا يمكن إذن أن ترى في الأوراق سوى القرائن والاحتمالات دون الأدلة ولا يقترح في ذلك أن ينص القانون في هذا الصدد على لفظة « أدلة » ، إذ أن المتفق عليه بين الشراح في فرنسا والمحاكم وعلى رأسها محكمة النقض أن القانون إنما أورد لفظة « أدلة » preuves في هذا المقام ، باعتباره مرادفا للفظ « قرائن » indices أو شبهات charges ويستند الشراح والقضاء في ذلك الى مناقشة مجلس الدولة عند وضع نص م ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي نصت على ذلك اللفظ ، فنجد في تلك المناقشات اقتراحا بحذف كلمة « أدلة » preuves من هذا النص ، واستند صاحب الاقتراح — المسيو جوير — في تبريره — الى أن أمر الإحالة الذي يبنى على وجود أدلة بهذا المعنى preuves إنما هو بمثابة حكم سابق للإدانة أو عامل فعال يوحى بالإدانة سلفاً

في مصر :

فاذا ما رجعنا الى النصوص المصرية نجد أن المادة ١٥٤ الخاصة بقاضى التحقيق تنص على أنه ، إذا رأى قاضى التحقيق أن الأدلة غير كافية يصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وقد فسرنا المقصود بكلمة أدلة فحملناها على أنها قرائن واحتمالات أو دلائل ، وبيننا المقصود بكفاية هذه الأدلة وعدم كفايتها فقلنا إن معنى ذلك كفايتها للقول بتوافر مظنة الادانة بينما نجد المادة ١/١٧٩ تقضى على أنه إذا رأت غرفة الاتهام أن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالة إلى محكمة الجنايات . فيبدو لأول وهلة من مقارنة هذين النصين أن الشارع المصرى قد أتى فيما يتعلق بسلطة قاضى التحقيق بعبارة يتفق مرماها والحد الأقصى الطبيعي لسلطة التحقيق بينما عندما تكلم في غرفة الاتهام أضاف علاوة على تلك العبارة عبارة أخرى هي عبارة « ترجحت لديها إدانته » — الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على أن الشارع المصرى إنما أراد أن يعطى غرفة الاتهام سلطة أوسع من سلطة قاضى التحقيق ، وهذا هو غير ما أنت به المذكرة الإيضاحية لقانون الاجراءات .

وبديهي أن هذه التوسعة لا تتعارض مع طبيعة غرفة الاتهام لأن ما يتعارض مع تلك الطبيعة هو فقط القطع بالإدانة أو الجزم بتوافرها ومن ثم فالنص فى القانون على ما هو دون ذلك كالنص على عبارة « ترجحت لديها إدانته » واجب إعماله إنما ما هو حد هذه التوسعة ؟ وما هى السلطات الجديدة التى خولها الشارع المصرى غرفة الاتهام فى هذا الخصوص ؟

لمعرفة ذلك يتعين أولاً معرفة متى تعتبر القرائن كافية فى معنى مظنة الإدانة وعلى ضوء

ذلك يمكن معرفة مدى التوسعة التى أتى بها نص المادة ١/١٧٩ .

ولما كان هذا النظام جديداً فى التشريع المصرى بينما هو مستقر راسخ فى القانون الفرنسى ، فيجدر الاهتداء بما قال به الفقه والقضاء الفرنسيين فى هذا الخصوص لأن القانون المصرى مبنى — كما جاء بمذكرته الإيضاحية — بصفة عامة على القانون الفرنسى ثم الوقوف على رأى الفقه والقضاء فى مصر بشأن سلطة قاضى الإحالة .

ففى فرنسا حيث تتفق النصوص الخاصة بقاضى التحقيق مع النصوص الخاصة بغرفة الاتهام من حيث النص على مظنة الإدانة وعدم النص على عبارة « ترجيح الإدانة » استقر الرأى فقهاً وقضاء على أن تقدير كفاية الدلائل على مظنة الإدانة متروك لاقتناع القضاء وفطنتهم

lumières et consciences des juges

وهنا انقسم الرأى إلى اثنين أحدهما مضيق والآخر موسع .

١ — فيرى فستان هيلى وهو صاحب المذهب الأول ما يأتى :

أن سلطة التحقيق لا ينبغي لها أن تتناول statuer إلا القرائن indices التى تكون تحت بصرها sous ses yeux حال تصرفها فى التحقيق actuellement والتى تستطيع أن تقدرها بنفسها أى بدون مناقشة ، ويفسر فستان هيلى القرائن الموجودة حال التصرف فى التحقيق بأنها القرائن القائمة بحالتها التى هى عليها دون أن تبحث سلطة التحقيق فيما عساه تؤول إليه هذه الوقائع من وهن أو قوة إذا ما طرحت فيما بعد على مناقشة شفوية وعامة « débat oral et public »

s'y éprouver pour les approuver, les diminuer ou les anéantir ».

(هذا الحكم مشار إليه في فستان هيلي ج ه ص ١٣٣) .

٢ — يجب أن تكون هذه القرائن خطيرة أو جسيمة في ذاتها graves eux-mêmes وقد فسر فستان هيلي المقصود بذلك عندما تكلم في الحبس الاحتياطي (بند ١٩٥٢ المرجع السابق) فقال إنه لا يكفي من جهة أن تكون القرائن بسيطة خفيفة légères أى ليس من شأنها أن تكون سوى مجرد حدس أو تخمين ، كما لا يلزم من جهة أخرى أن تكون القرائن صارخة في معنى الاتهام Violente ، وإنما ما يكفي ويلزم أن تكون من شأنها أن تكون لدى القاضى احتمال له قيمته واعتباره forme dans l'esprit du juge une présomption considérable

ويستطرد فستان هيلي فيقول إنه إذا كانت هذه الجسامة بذلك المعنى مشترط لإجازة الحبس الاحتياطي أن لا يكون من الضروري إذن اشتراط جسامة أزيد عمقا une gravité plus grande وإذا كنا بصدد اتخاذ إجراء أقوى ذى آثار أكثر ضرراً ؟ mesures plus rigoureuses plus préjudiciables.

ب — بينما يرى أصحاب الرأى الموسع وعلى رأسهم مانجان ولبواتقان وأصحاب دالوز أن غرفة الاتهام ينبغي ألا تصدر أمراً بالإحالة إلى المحاكمة في كل مرة يبدو لها أن القرائن القائمة ليس من شأنها أن تكتسب قوة إذا ما طرحت على المناقشة

« Toutes les fois que les simples présomptions que l'instruction a formé contre l'inculpé, ne paraissent pas de nature à acquérir plus de force dans un débat ».

« Il importe que le juge puisse présumer que ces indices prendront dans le débat un caractère différent qu'ils pourront ou s'approuver ou disparaître ».

وسبب ذلك كما يقول فستان هيلي أن ما يؤسس عليه الاتهام هو الحالة التي تكون عليها الوقائع وقت تصرف سلطة التحقيق في الدعوى ، وليست الحالة التي قد تصير إليها هذه الوقائع في المستقبل إذا ما نوقشت فإن هذه الحالة الأخيرة هي مما يبنى عليه الإدانة والبراءة. وقد أيد القضاء الفرنسى هذا النظر بصدد قرار أصدرته إحدى غرف المشورة (مقابلة لقاضى التحقيق في النظام الحالى) استبعدت فيه شهادة عدة شهود بسبب قرابتهم للمتهم وأسست قرارها — بعدم وجود وجه — على احتمال أن يحول المتهم بين هؤلاء الشهود ويبيد الشهادة في المستقبل بسبب تلك القرابة . فقضت غرفة اتهام انجيز Angès في ٨ أكتوبر سنة ١٨٢٥ بإبطال هذا القرار وقد جاء في أسباب أمرها ما يأتى :

١ — إن غرفة المشورة (قاضى التحقيق) لا يمكنها أن تصدر أمراً بعدم وجود إلا إذا تبينت عدم وجود أية قرينة أو شبهة aucune charge ضد المتهم أو عدم وجود قرائن كافية charges suffisantes وهذا البيان لا يمكن أن ينصب إلا على القرائن ، كما همس واردة في التحقيق بصرف النظر عن الحالة التي تؤول إليها هذه القرائن فيما بعد إذا ما طرحت على المناقشة

« Cette déclaration doit avoir pour objet les charges telles qu'elles édictent à l'instant où le juge d'instruction fait son rapport, abstraction faite de ce que les dites charges, soumises à un débat public, devraient

d'apprécier les inconvenances qui peuvent dépouiller les faits imputés au prévenu de tout caractère de criminalité ».

(نقض ١٨٢٨/٢/١٧ مشار إليه في ص ١٠٠)
المرجع السابق) وكان هذا الحكم قد صدر في جريمة تزوير أصدرت فيها غرفة اتهام جرنبول أمراً بعدم وجود وجه لانتفاء القصد الجنائي وقد أيدته محكمة النقض بقولها إن غرفة الاتهام بحثها في انتفاء القصد الجنائي لا تكون قد تجاوزت حدود سلطاتها المخولة لها قانوناً
« N'a pas exédé le pouvoir que lui avait été conféré par la loi ».

ج - إن غرفة الاتهام لها أن تبحث في توافر أو انتفاء نية الإضرار . فإذا استشف أمرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على انتفاء تلك النية ، فإنها لا تكون فعلت سوى ممارسة حق تملكه بخولها هذا التقدير

« N'a fait qu'user le droit d'appréciation que lui appartient ».

(نقض ١٨٤٤/١٢/٢٠ ص ١٠١ المرجع السابق) .

لقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام بل عليهما أن يبحثا في نسبة الجريمة لفاعلها .

فليست المسألة تحريم أفعال ، وإنما هي مسألة من يأتون هذه الأفعال وتخيلهم بغية ما يرتكبون . وهذا هو ما تسعى إليه العدالة الجنائية .

وقد تكفل قانون العقوبات تبيان أحوال عدم الاسناد causes de non-imputabilité وهي الموصوفة بأسباب الإباحة وموانع العقاب .

ومن ثم يكون لقاضي التحقيق ولغرفة

(راجع لبواتقان بند ٥١ شرح المادة ١٢٧) .

تقدير الوقائع :

وفيما يتعلق بتقدير الوقائع فقد أجمع الشراح والقضاء الفرنسيان على ما يأتي :

لقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام بل عليهما أن يبحثا بدقة كل ركن من الأركان المكونة للجريمة إذ لا يمكن القول بتوافر جريمة ما في فعل ما إلا إذا توافر في ذلك الفصل جميع الأركان المكونة لتلك الجريمة قانوناً . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن :

أ - لغرفة الاتهام أن تبحث الظروف الذي وجد بها المتهم بالشهادة المزورة وقت أن أدى تلك الشهادة ولها أن تقدر حسن نيته ومدى ما كان يقصده من تأثير شهادته هذه على مصير التهمة الأصلية

« Il appartient aux Chambres d'accusations d'examiner les circonstances dans lesquelles le témoin s'est prouvé, s'apprécier sa bonne foi, et l'influence qu'il se proposait à s'exercer sur le soin de l'accusation, à l'occasion de laquelle il a déposé ».

(نقض ١٨٢٧/٣/١٧ مشار إليه في ص ١٠٠ ج ٥ فستان هيلي) .

ب - غرفة الاتهام وقد فرض عليها القانون أن تبحث في توافر الشبهات الكافية للقول بمظنة الاتهام تعتبر مخولة - بهذا النص نفس الحق في تقدير كافة الظروف التي من شأنها أن تستبعد عن الواقعة المسندة للمتهم كل صفة إجرامية

« La Chambre d'accusation, chargée par la loi, s'examiner s'il existe des indices suffisantes de culpabilité, est par cela même investie le droit

الاتهام ببحث حالة الجنون والدفاع الشرعي واستعمال الحق وأداء الواجب وحسن النية والإكراه وغير ذلك .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن لغرفة الاتهام أن تقرر بعد بحث التقارير الطبية وأقوال المتهم ومحاضر التحقيق أن المتهم كان أو لم يكن في حالة جنون وقت ارتكاب فعلته ، وذلك لأن بحث هذه المسألة إن هو إلا بحث وتقدير لواقعة تتعلق بالحالة الفعلية للمتهم ، بما يدخل في مكان السلطان المطلق لغرفة الاتهام في تقدير الوقائع

«Les motifs constituant une appréciation de fait sur l'état mental du prévenu, cette appréciation faite d'après les rapports des médecins experts, et les procès-verbaux — est du domaine exclusif et souverain des juges des faits».

(نقض ١٨٥٢/١٠/١٢ لبواتقان بند ٥٨ م ١٢٧) .

ان لغرفة الاتهام السلطة العليا والآخرى في تقدير الوقائع ويجب أن تشمل بتقديرها كافة الوقائع التي شملها التحقيق سواء تعلق ذلك بأركان الجريمة مادياً أو أدبياً أم تعلق بالأسباب المانعة من المسؤولية أو بنسبة الجريمة للمتهم . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك

« Cet examen doit embrasser tous les faits sur lesquelles a porté l'instruction, qu'ils doivent être considérées sous toutes leurs faces ».

(نقض ١٨٢٦/٩/١٧ ص ٢٢٤ فستان هيلي ج ٥) .

وتفريعا على ذلك يكون لغرفة الاتهام الحق في اصلاح réformer وتكملة compléter الأوصاف القانونية التي يعطيها قضاة التحقيق للوقائع .

(نقض ١٨٣٢/٨/١٧ مشار إليه في ص ٢٢٤ فستان هيلي ج ٥) وأن هذا الواجب تقوم به غرفة الاتهام من تلقاء نفسها ولو بدون طلب من النيابة العامة (المرجع السابق) .

(نقض ١٨٣٦/٩/١٧ ص ٢٢٤ المرجع السابق) وذلك لأن قضاة التحقيق لا يباشرون في هذا الخصوص بالنسبة لغرفة الاتهام سوى سلطة ثانوية قانوناً un pouvoir considéré par la loi comme secondaire .

(نقض ١٨٥٢/٨/٢٧ ص ٢٢٤ المرجع السابق) .

ولأن غرفة الاتهام لا تستمد حقها هذا من طلبات النيابة وإنما من ذات اختصاصها فطلبات النيابة العامة لا يمكن أن تقيد غرفة الاتهام بحال (نقض ١٨٣٢/٨/١٦) .

ولأنما حق غرفة الاتهام فيما يتعلق بالأوصاف القانونية يخضع وحده لرقابة محكمة النقض (نقض ١٨٥٠/١٢/٢٠ ص ٢٢٦ المرجع السابق) إذ أن هذه مسألة قانونية .

إن لقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام بل عليهما البحث في أسباب قبول الدعوى أو عدم قبولها لوفاء المتهم وحجية الشيء المحكوم فيه والتقدم والعفو الشامل armistice وتوافر الشكوى في الأحوال التي يتطلب فيها القانون ذلك وفي رفع الحصانة وما شا كل ذلك .

هذا هو المعمول به في فرنسا فيما يتعلق بسلطة غرفة الاتهام في تقدير الوقائع وفي وزن الدليل نجمله فيما يأتي :

فما يتعلق بتقدير الوقائع : لغرفة الاتهام الكلمة الأخيرة في هذا الشأن بلا رقابة عليها من محكمة النقض .

سواء في التشريع أو في الفقه والقضاء .

١ - في التشريع : لم يكن قانون تشكيل محاكم الجنايات يحيز الطعن في قرار قاضي الإحالة بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة ، فأصدر الشارع في سنة ١٩١٢ القانون رقم ٧ لتلك السنة أجاز به ذلك الطعن ومن ثم فالبدعي أن الشارع - بإجازته هذا الطعن - أراد أن يمنع قاضي الإحالة سلطة أوسع في تقدير الوقائع والأدلة عن ذي قبل .

ب - وفي الفقه والقضاء : نرى ذلك التدرج الذي أدى إليه هذا النطق في النصوص فبينما نرى الفقه والقضاء قبل صدور قانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ يجمعان على التضييق من سلطة قاضي الإحالة ويقصرانها على مجرد الإذن بالحضور أمام محكمة الجنايات بعد التثبت من الاتهام ضد المتهم يقوم على أساس له شيء من الاعتبار دون أن ينظر للقضية بالعين التي تنظر لها بها محكمة الموضوع ، وعلى مجرد البحث فيما إذا كان يصح توجيه الاتهام للتهمة لتوافر شبهات قبله قد تؤدي إلى اقتناع محكمة الجنايات بإدائته إذا ما حققت أمامها (نقض ١٧/١٠/١٩١٤) المجموعة الرسمية (ص ١٥ ص ٢٢٦) تراهما بعد صدور قانون ٧/١٩١٤ يميلان إلى التوسع من سلطة قاضي الإحالة فيجيزان للقاضي أن يقرر في الواقعة بعدم وجود وجه لعدم الصحة (ومن هذه الأحكام نقض ١٢/٢/١٩٣١) النشرة القانونية للنيابة العمومية ص ٢ ص ٩٤ - محكمة سوهاج الجزئية في القضية ١٠٣ سنة ١٩٢٠ حماة ص ١ رقم ٢٢ ص ١٤٣) مما تقدم يبين أن التشريع والفقه والقضاء في مصر يميلان إلى التوسعة من سلطة التحقيق حال تصرفها في الدعوى وقد استمر الشارع المصري في خطه هذه عند

وفما يتعلق بوزن الدليل : فلغرفة الاتهام - طبقاً للرأي الغالب - سلطة تقدير الدليل بحالته الراهنة وقت التصرف في التحقيق وسلطة التنبؤ - بعد مناقشة وتمحيص فيما بينها بما عساه يؤول إليه في المستقبل إذا ما طرح على المناقشة الشفوية العامة أمام محكمة الموضوع وقد أوصى بهذا الرأي ابواتقان وكذا أتباعه ، وهو مقبول مفهوم ، وأقر تحديداً من رأي فستان هيلي الذي لا يزال في حاجة إلى تحديد تحاشاه مانجان بما لا يتعارض مع طبيعة غرفة الاتهام .

فما الرأي إذن بالنسبة لسلطة غرفة الاتهام في مصر ؟

إن كان هذا هو المعمول به في فرنسا على خلاف في الرأي ، فالواضح أنه لا يمكن أن يثور مثل هذا الخلاف إذا ما قيل باتباع هذا الرأي الواسع في مصر مع وجود عبارة ترجحت الادانة ، بل على العكس فإن هذا هو أقل ما يمكن أن يقال في سلطة غرفة الاتهام في التشريع المصري ويتعين البحث بعد ذلك في نطاق المدى الجديد الذي يمكن أن يقال معه إن الادانة مرجحة في نظر غرفة الاتهام وما يساعد على هذه التوسعة :

(١) ما جاءت به المذكرة الإيضاحية صراحة تفسيراً لهذه العبارة من أن المقصود منها إعطاء غرفة الاتهام سلطة أوسع في تقدير الدلائل .

(٢) إنه يتبع النصوص الخاصة بقاضي الإحالة وقد كان يشغل في القانون القديم ما تشغله غرفة الاتهام في قانون الاجراءات الجديد ، ويتبع الفقه والقضاء في مصر في مدى سلطة ذلك القاضي نلحس تدرجاً إلى الاتساع محسوساً

وضعه قانون الاجراءات فنص على عبارة « ترجيح الإدانة ، فلا مدى هذه التوسعة ؟ لا شك أن الباعث على هذه التوسعة هو خبرها لتلس المواد ، فلا شك أن الباعث على هذه التوسعة هو منع الاتهام المبني على عدم التروى ، تجنباً لإيقاف البرى . موقف الاتهام وهو أمر مضر بشرفه ، وتحاشياً من الذعر الذى يصيب المجتمع من جراء إحالة المتهمين جزافاً إلى المحاكم ، واحتراما لهيئة السلطة القضائية عن أن تتأثر بسبب زيادة نسبة أحكام البراءة .

ومن ثم يكون من واجب غرفة الاتهام وهى تنظر فى مسألة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات أن تنظر فى قيمة الدليل حسبما يتضح لها من التحقيقات ، وعن الظروف التى من شأنها إهدار هذا الدليل أو نقضه فى الأوراق ، وفيما عساه يؤول إليه هذا الدليل فيما لو طرح على المناقشة العامة أمام المحكمة ، وأن تضع فى تقديرها مقتضيات مراعاة الحرمة الشخصية وهيبة القضاء . وكل ذلك أمور — كما هو واضح — موضوعية متروكة لنظر قضاة غرفة الاتهام وصواب تقديرهم وحسن توقعهم للاحتالات بحسب السير الطبيعى للأمور وما داموا لا يبحثون وراء الاقتناع التام والتحقيق الأكيد فلا جناح عليهم فى التقدير .

وبما يؤيد هذا النظر فى القانون المصرى أمران فى غاية الأهمية :

أولاً — أن الشارع المصرى لم يحجز الطعن فى الأمر الذى تصدره غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على أسباب موضوعية (راجع المادة ١٩٥ اجراءات) .

ثانياً — أن الشارع المصرى أعطى غرفة الاتهام الحق فى إجراء تحقيق تكميل عند إحالة

الدعوى إليها من قاضى التحقيق (راجع المادة ١٧٦) .

وواضح من هذين النصين أن غرفة الاتهام إذا لم تجد فى أوراق التحقيق المحالة عليها من قاضى التحقيق العناصر اللازمة لتكوين عقيدتها بشأن ترجيح الإدانة كان لها أن تجرى ما تراه لازماً من التحقيقات التكميلية بحثاً عن تلك العناصر ، فإذا لم يسفر كل ذلك عن ترجيح الإدانة، أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وكان أمرها هذا نهائياً لا تعقيب عليه ولا طعن . ويعترض على ذلك بأن إجازة مثل هذا الطعن هى التى من شأنها القول بالتوسعة لا عدم إجازته كما قالوا بالنسبة لقاضى الإحالة وذلك لأن عدم إجازة الطعن فى قرار غرفة الاتهام منسجم مع النص على ترجيح الإدانة، ذلك النص الموسع والذى لم يكن له مقابل فى قانون تشكيل محاكم الجنايات والذى يصبح معه عدم إجازة الطعن نتيجة منطقية لما أتى من توسعة بل وتأكيد لهذه التوسعة بخلاف الحال بالنسبة لقاضى الإحالة الذى لم يكن فى بادىء الأمر سوى سلطة محدودة تتعلق بتلس « شبهة الجريمة » وتلس الدلائل فتل هذا القاضى — وهذه السلطة — إذا ما أجاز الطعن فى قراره لعدم كفاية الأدلة فالمفهوم أن يقال إن مثل هذا الطعن يوسع فى سلطته .

وخلاصة القول إن السلطة الأصلية فى الحالين مختلفة ومن ثم فالتباس يكون مع الفارق على أن يمكن محاولة بيان عمل غرفة الاتهام بشأن كفاية الأدلة وترجيح الادانة بما يأتى : لا يخلو الحال من أحد أمرين :

أولاً — إما أن يكون فى الدعوى دليل واحد من أدلة الثبوت ، وهنا أحد أمور ثلاثة :

أ - إما ألا يقوم في وجه هذا الدليل دليل نفي ، ففي هذه الحالة لا يسع الغرفة إلا أن تأمر بإحالة المتهم للمحاكمة بإدائته ولا شك مرجحة .

ب - وإما أن يقوم في وجه هذا الدليل دليل نفي ففي هذه الحالة :

(١) إما أن يكون دليل النفي من شأنه أن يهدر دليل الثبوت كما لو شهد شاهد الواقعة بأن العيار الذي أصاب القتل قد أتاه من الأمام ، وورد التقرير الطبي الشرعي بما يفيد إصابة المجنى عليه من الخلف وثبت من هذا التقرير بشكل قاطع أن المجنى عليه لم يستدر وقت الإصابة ففي هذه الحالة لا شك في إنهيار دليل الإدانة .

(٢) وإما أن يكون دليل النفي من شأنه أن ينقض دليل الثبوت دون أن يهدره كما لو أشهد المتهم شاهد نفي أيده في ظروف توحى باحتمال صدق الشاهد ففي هذه الحالة تزن الغرفة كلا من الدليلين بالشكل السابق بيانه مراعية الاعتبارات السابقة شرحها بما لها من سلطة التقدير المطلقة لكي ترى أن الدليلين أكثر رجحانا فان ترجح دليل الثبوت أمرت بالإحالة وإن ترجح دليل النفي أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

(٣) وإما ألا يقوم في وجه هذا الدليل دليل نفي ، ولكنه ينقض بعضه بعضا كما لو كان في الدعوى شاهد واحد تناقضت أقواله وتباينت رواياته فلا شك أن الادانة في هذه الحالة لا تكون مرجحة .

ثانيا - وإما أن يكون في الدعوى أكثر من دليل من أدلة الثبوت ففي هذه الحالة تمضي الغرفة في الترجيح حسبما سبق بيانه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون لغرفة

الاتهام - في القضية المعروضة الحق في أن تناقش الاعتراف الصادر من المتهم الثاني والملازمات التي أدت إليه وتقدر من ثم نتيجته بالنسبة لترجيح إدانة هذا المتهم .

ومن حيث إن الغرفة ترى أن هذا الاعتراف يبدو غير صحيح للأسباب الآتية :

١ - إن المتهم الأول لم يبادر إلى إسناد التهمة للمتهم الثاني عند مولد الجريمة ولا لدى سؤاله في محضر الضبط . ولا مراء في أنه لو كان هذا المتهم صادقا فيما زعمه فيما بعد من نسبة الجريمة للمتهم الثاني لبادر بذكر ذلك فور ضبطه .

٢ - إن ما أثبتته محضر الضبط في صدر محضره وما شهد به رجال البوليس الذين كانوا يصاحبون الضابط وقت ضبط المتهم الأول متلبسا باحراز بعض الأسلحة المضبوطة كل ذلك من شأنه أن لا يحمل معه هذا الاعتراف محل الصدق .

٣ - إن ما قال به المتهم الأول تفسيراً لمسلكه الأول من خوفه على مستقبل المتهم الثاني إذا ما نسب إليه الواقعة منذ بدء الأمر قول غير مستقيم إذ لا يتصور أن يعمل المتهم وقت ضبطه متلبسا والدلائل تنطق باتهامه - على إنقاذ غيره وترك الأدلة قائمة ضده هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يتصور أيضا أن يخشى المتهم الأول على كيان المتهم الثاني ثم يعود في نفس اليوم ولا يخشى عليه وينسب إليه التهمة .

٤ - إن الواضح من ظروف الواقعة ومن ملازماتها أن الاعتراف الصادر من المتهم الثاني إن هو في الواقع إلا مرحلة من مراحل دفاع المتهم الأول ، ذلك الدفاع الذي أدلى به هذا المتهم متأخراً .

٥ - إن هذا الاعتراف يقوم في أساسه

هذا المتهم في أقواله ، وما لجأ اليه من دفاع غير مستقيم ترى أن الدلائل كافية قبله وإدانتـه مرجحة .

« ومن حيث إن المتهم الأول قد خلت صحيفته من السوابق وقدم شهادة إدارية بأنه حسن السيرة وأنه مزارع ويملك أطياناً زراعية وعقارات وترى الغرفة لذلك أن عقوبة الجنبـة كافية لردعه ومن ثم ترى إحالته لمحكمة الجنبـة .

(قضية الجنابة رقم ١٩٢٩ سنة ١٩٥١ البدارى ٥٦٢ كلى . رئاسة وعضوية حضرات على أبو المجد رئيس الغرفة وعبد العزيز طنطاوى ومحمد عيسى القاضي وحضور الأستاذ محمود المراغى وكيل النيابة) .

على أن المتهم الثانى يعمل خفياً لدى المتهم الأول ، الأمر الذى لم يقم عليه دليل .

« ومن حيث إنه لذلك ترى الغرفة إنه ليس فى الواقعة ما يمكن معه القول بترجيح إدانة المتهم الثانى ، فيتعين لذلك التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بالنسبة له .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالمتهم الأول ، فإن الغرفة ترى عن ضبطه متلبساً باحراز بعض الأسلحة ومن ضبط البعض الآخر فى منزله ، ومن شهادة محرر المحضر ورجال البوليس المرافقين له وقت ضبط الحادث ومن اضطراب

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنبـة

ما دام مستحق الأداء لدى الاطلاع بحسب الثابت به ولو كان تاريخ سجنه يختلف فى الحقيقة عن تاريخ الدفع المثبت به .

٢ — إن مجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع يحمل فى ذاته سوء النية ولو كان هنالك سبب مشروع عدا حالى السرقة والافلاس .

٣ — لا يشترط فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات قيام ضرر محقق يصيب المستفيد بل يكفى احتمال الضرر .

٦٧

محكمة مصر الكلية

١٥ أبريل سنة ١٩٥١

شيك . توافر الشرائط الشكلية . كاف لتطبيق المادة ٣٣٧ ع . صدور الأمر بعدم الدفع يحمل سوء النية . ولو وجد سبب مشروع . جريمة المادة ٣٣٧ ع . يكفى توافر احتمال الضرر .

المبادئ القانونية

١ — فى مدلول المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى كان الشيك مستوفياً للشرائط الشكلية يعتبر شيكاً بالمعنى القانونى المقصود

المحكمة

« حيث إن وقائع الدعوى تلخص حسبما يؤخذ من التحقيقات التي تمت فيها في أن اتفاقاً قد تم بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ بين المتهم وطليقته السيدة بثينة حسين عبد المنعم أقرت باستلامها جميع أتاها والشيك رقم ٣٩٦٣٧٤ المسحوب على بنك باركليز والموقع من المتهم وقيمتها ١٠٠ ج منها ٣٠ ج قيمة مؤخر صداقها و٧٠ ج قيمة النفقة الشرعية لمدة سنة والذي يحمل تاريخاً ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ وقد قامت بتحويله إلى أخيها إبراهيم حسين عبد المنعم الذي توجه على الأثر لاستيفاء قيمته بيد أن البنك المسحوب عليه الشيك قد امتنع عن ذلك لصدور أمر من الساحب بعدم الدفع فأبلغ الحادث ضد الأخير .

« وحيث إن دفاع المتهم قد انحصر منذ بدأ التحقيق في أنه فوجيء غداة الاتفاق المشار إليه ببرقية تحمل اسم أخ زوجته السابقة وأحد الموقعين على الاتفاق المبرم بينه وبينها يطمئن فيها على صحة ذلك الاتفاق زاعماً أن شقيقته وقعت عليه مكرهة مرغمة ... الخ

فاضطر هو إلى أن يرسل ببرقية إلى طليقته المتعاقدة معه يخطر بها بما زعمه أخوها طالبا منها في الوقت نفسه سرعة الرد عليه بما يفيد اعترافها بصحة ذلك الاتفاق كيلا يضطر إلى أمر البنك المسحوب عليه الشيك بعدم الوفاء بقيمته ولما لم تبعث إليه برد قام بتنفيذ ما جاء ببرقيته ولأنه لم يكن في ذلك جانياً أو متجنياً .

« وحيث إن محكمة الدرجة الأولى قد قضت ببراءة ما أسند إليه استناداً إلى حسن نيته فيما فعل وعدم وجود قصد اليه فيما أقدم عليه

— فاستأنفت النيابة العامة نظراً لمخالفة هذا الحكم لما استقر عليه الفقه والقضاء في مصر وفرنسا من أن القصد الجنائي إنما يتوافر في مثل هذه الحالة بمجرد أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع إلا في حالي السرقة وإفلاس الحامل طبقاً لنص المادة ١٤٨ تجاري .

« وحيث إنه يبين من المذكرات المقدمة في الدعوى أن الدفاع عن المتهم قد أسس طلب البراءة على الأوجه الثلاث الآتية :

أولاً — إن الشيك موضوع هذه التهمة لا تتوافر فيه شرائط الشيك القانونية لأن تاريخ دفعه لا يطابق تاريخ سحبه والشيك الذي يؤخر تاريخ دفعه لا يعد شيكاً بحكم القانون ومن ثم يعتبر باطلاً ولا يقع من إعطائه تحت طائلة العقاب لأنه لم يعد أداءً وفاءً بل أصبح أداة إتيان كأي سند أذني عادي .

ثانياً — على فرض صحة الشيك موضوع هذه الدعوى فإن المتهم عند إصدار أمره إلى البنك المسحوب عليه بعدم الدفع لم يكن سيء النية لوجود مبرر مشروع يدعو إلى ذلك .

ثالثاً — إن الجريمة الواردة بالمادة ٣٣٧ ع لم تتم لانعدام ركن الضرر لأن المستفيدة لم تتقدم بنفسها لاستيفاء قيمة الشيك فضلاً عن شقيقتها الذي حول إليه ليس من الغير لأنه من أقارب المستفيدة الموقعين معها على اتفاق التخالص والأصل في العقاب على هذه الجريمة هو ما قد يترتب عليها من الأضرار بالغير الحسن النية .

« وحيث إنه بالنسبة الشق الأول من الدفاع سالف الذكر ترى المحكمة أن الشيك موضوع هذه التهمة قد صدر صحيحاً مستوفياً لكافة الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون في

الشيك — وقد استقر قضاء محكمة النقض والفقهاء من ورائها في مصر وفرنسا على أنه يعتبر شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ ع ولو كان تاريخ إصداره قد أُرِخ وأُثبت فيه على غير الواقع ما دام هو بذاته حسب الثابت فيه مستحقاً للداء بمجرد الاطلاع شأن العقود سواء بسواء وليس فيه ما يبنى المطلق عليه بأنه في حقيقته لم يكن إلا أداة ائتمان (حكم النقض بمجموعة القواعد ج ٥ ص ٦٠٩) والثابت من الاطلاع على الشيك المعطى من المتهم الى المستفيدة في هذه الدعوى أنه يحمل تاريخاً واحداً ومن ثم قد استوفى مظهر الشيك كأداة وفاء ولو كان تاريخ سحبه يختلف في الحقيقة عن تاريخ الدفع المثلث به .

د وحيث إنه بالنسبة للقصد الجنائي الذي استبعدته محكمة الدرجة الأولى ترى هذه المحكمة أن المستقر فقهاً وقضاءً أن مجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع يحمل في ذاته سوء النية حتى ولو كان هناك سبب مشروع — إذ فضلاً عن أن هذا هو المتبع في فرنسا الذي نقل عنها نص المادة ٣٣٧ ع فإن المناقشات التي أثيرت حول مشروعها في مجلس النواب تدل عليه وتقطع به فقد طلب أعضاء المجلس أن يضاف إلى نهاية المادة عبارة (وبدون سبب شرعي) ولم يوافق المجلس بعد المناقشة على هذه الإضافة وأقر النص الحالي — مما يدل على أن المشرع يرى أن القصد الجنائي يتوافر في هذه الحالة بمجرد الأمر بعدم الدفع دون اعتبار للأسباب التي دعت إلى إصداره لأن هذه تعد دوافع لا دخل لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لا تتطلب في هذا المجال قصداً جنائياً خاصاً اكتفاء بالقصد الجنائي العام ولأن الشيك والنقود صنوان

يجب العمل على توطيد الثقة فيهما تسهيلاً للتعامل وحماية للغير الذين يتداولونها .

د وحيث إنه بتمحيص دفاع المتهم يتضح أن السبب المشروع الذي زعمه في هذه الدعوى أنه حمله على الأمر بعدم الدفع هو مجرد طعن شقيق مطلقته المتعاقدة معه على صحة الاتفاق المبرم بينه وبينها ببرقية تحمل اسمه وهو زعم لا يتفق مع الواقع أو القانون إذ فضلاً عن أن هذه المنازعة صادرة عن غير ذي صفة وليس من شأنها إهدار الاتفاق الذي تم بالأمس بينه وبين مطلقته فإنها من جهة أخرى لا تكفي لتبرير صدور أمر من المتهم بعدم دفع قيمة الشيك لأنه إن كان يحرص حقيقة على تنفيذ الاتفاق سالف الذكر لما لجأ إلى الأمر بوقف صرف قيمة الشيك لأن في قيام مطلقته أو سواها بصرف قيمته ما يقطع بأنها رغبة في تنفيذ الاتفاق الذي تم بينها وعلى عدولها عن المنازعة فيه لو قيل بأنها كانت ضالعة فيها وفي ذلك ما فيه من تدعيم للاتفاق نفسه لو كان يحرص حقيقة على تنفيذه ، وبالعكس يدل هذا التصرف منه على أنه قد ندم على ما تم من قبل بينهما ، فما أن حصل على برقية تحمل توقيع أخيها حتى تشبث بموقفه للعدول عنه سيما وأنه يعلم علم اليقين بأن المنازعة في العقود لا تكون خارج مجلس القضاء الذي يملك وحده تقدير مدى صحتها دون أن ينفرد بذلك أحد عاقدتها .

د وحيث إنه فيما يتعلق بركن الضرر فإنه لا يشترط للعقاب قيام ضرر محقق يصيب المستفيد أو سواه وإنما مناط العقاب في هذه الجريمة يرجع إلى ما يحتمل أن يترتب عليها من ضرر لأن العمل في ذاته ينطوي على ضرر محتمل حتى ولو علم المستفيد بأن الساحب ليس له مثلاً في وقت إصدار الشيك مقابل وفاء لدى المسحوب

خالف نص المادة ٣٣٨ ع ويحق بذلك عقابه ويتعين تبعاً لذلك إلغاء الحكم المستأنف الذي قضى ببراءته وإدائته وفقاً لمادة الاتهام .

(قضية النيابة ضد حامد شعاته رقم ١٨١ سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية حضرات القضاة حافظ بدوي وحافظ هريدي واحمد ضياء الدين وحضور الأستاذ ابراهيم حمدي وكيل النيابة) .

عليه وأنه اعتمد في قبول الشيك على قسرة الساحب في إيجاد هذا المقابل في اليوم المحدد للوفاء (حكم النقض السالف الذكر) .

وحيث إنه متى ثبت ذلك يكون المتهم بأمره البنك المسحوب عليه الشيك المعطى منه إلى مطلقته تنفيذاً للاتفاق السابق بينهما قد

قضاء المحاكم الجزئية

(قضاء المخدرات)

أن يكون الرضا بما لا لبس فيه. وحاصلاً قبل الدخول ولا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج بمجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت مبعثاً عن الخوف .

٢ - إذا حصل التفتيش بصفة مخالفة للقانون بأن قتش منزل شخص بدون رضاه وبدون إذن من السلطة المختصة كأن قتش وكيل النيابة منزل غير المتهم بدون إذن من القاضي أو قتش مأمور الضبطية القضائية منزل متهم بدون إذن من النيابة وفي غير الأحوال الجائز له فيها التفتيش فيقع في هذه الحالة التفتيش باطلاً ويعتبر ما أسفر عنه كأن لم يكن والأشياء التي ضبطت كأنها لم تضبط ويحضر التفتيش الذي يجره ذلك المحقق يعتبر باطلاً فلا يصح للحاكم الاستناد عليه في الحكم عليه ولا على ما يثبت فيه من أقوال واعتراقات كما لا يصح الاعتماد على شهادة من أجروا هذا التفتيش الباطل لأن

٦٨

٨ يونيو سنة ١٩٥٢

محكمة كوم حمادة .

١ - تفتيش . لا يجوز تفتيش منزل غير المتهم إلا بإذن من الجهات المختصة إلا إذا رضى بالتفتيش بما لا لبس فيه وقبل الدخول .

ب - لا يجوز شهادة من أجرى تفتيشاً باطلاً .
ج - الطعن بطلان تفتيش السكن حق شخصي لأصاحب السكن . لا يجوز لغيره أن يستند عليه .

المبادئ القانونية

١ - إن التفتيش يتعارض مع حق آخر مقدس وأعني به حرمة المسكن التي تنص الدساتير على احترامها د م ٨ من الدستور ، فقد كفل الشارع ضمانات لحرمة المسكن بأن جعل التفتيش لا يجري إلا بإذن من الجهات المختصة فلا يجوز تفتيش منزل غير المتهم بدون إذن من القاضي إذا رضى صاحب المنزل بذلك أو من يقوم مقامه وإنما يشترط

ترخيص له بذلك.

« وحيث إن النيابة أيضاً قد رفعت الدعوى العمومية ضد المتهمين الآخرين لأنهم في يوم ١٩٥١/٥/٢٦ شرعوا في شراء مواد مخدرة بقصد تعاطيها من المتهم الأول محمد خليفة الجرف ولكن غاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم متلبسين بالجريمة .

« وحيث إن محصل التهمة كما جاءت بالتحقيقات أن حضرة حلم أفندي جورجى الكونستابل علم من التحريات السرية أن المتهم الأول محمد خليفة الجرف يتجر في المواد المخدرة ويتعاطاها لحرر محضراً بذلك بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ لاستصدار أمر النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش من يكونوا معه وكذلك تفتيش منزله وقد صرحت له النيابة بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٤ بتفتيش منزل المتهم الأول وآخرين في بلاد مختلفة .

« وحيث إن حضرة الكونستابل ذهب لتفتيش منزل المتهم الأول الذى لم يجده ولم يسفر تفتيشه على شيء وقد علم أثناء التفتيش من زوجته بأنه موجود بمنزل المتهم الثانى مما دعاه الى الذهاب الى هناك فوجد المذكور أن المتهم الثانى جالساً بمنذرة منزله وهى حجرة خارجة على الشارع لها باب خشبى ذى ضلفتين يفتحان على الشارع وتشبه الدكان ووجد الباب مفتوحاً على مصراعيه ويجلس بها كل من المتهم الأول وباقي المتهمين والجميع جالسين على حصير بأرض المنذرة وأمامهم منقذ لخارج عليه وقود من قوايح الأذرة وبه رماد من متخلفات المحروق وقطعة أسمنت عليها ماشة حديد والجوزتين مسنودتين على المنقذ ولما دخل ومعه العسكرى محمود أبو الريش شاهد المتهم الأول

مثل هذه الشهادة كما تقول محكمة النقض في صدد تفتيش باطل وقع من أحد رجال الضبطية القضائية يتضمن إخباراً عن أمر ارتكب مخالف للقانون . وبطلان في هذه الحالة بطلان أساسى يمس النظام العام فيمكن الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بمجموعة النقض ٤ رقم ١٤١ ص ١٣٤) .

٣ - إن البطلان لا يتعلق إلا بالدليل المستمد من محضر التفتيش الباطل فإذا كان الدليل قد جاء من غير طريق التفتيش أو القبض فإنه يجوز أن يبنى الحكم عليه وقد قررت محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان إلا لمن تعلق التفتيش به (نقض ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ بمجموعة النقض ٤ رقم ٢٣٩ ص ٤٤١) . وفى هذا الحكم نص على أنه لا يصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من قش شخصه أو مسكنه ولو كان التفتيش مشوباً بالبطلان مادام لم يقدم الطعن فى صحته من وقع التفتيش على شخصه أو فى بيته .

الممكن

« وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى ضد المتهم الأول لأنه في يوم ١٩٥١/٥/٢٦ بدائرة مركز كوم حمادة أولاً : لأنه أحرز بدون ترخيص وبقصد الاتجار مواد مخدرة . وثانياً : قدم لباقي المتهمين مواد مخدرة لتعاطيها بغير

بمسكا بقطعة صغيرة من مادة تشبه الحشيش جارى الضغط عليها لوضعها بالحجر الخاص بالجوزة لتدخينها فضبطها ووجد أيضاً بجوار المنقذ قطعتين صغيرتين وتحت الفخذ الأيسر للتمهم الأول قطعتين ولما قُتِش المتهم الأول عثر في جيبه الأيسر للضد تيرى على قطعتين ونقود ولم يجد مع المتهمين الآخرين شيئاً .

وحيث إن المتهم الثانى صاحب المنزل الذى أجرى تفتيشه دفع بمجلسة ١٩٥١/١٢/٩ يبطلان التفتيش على أساس أن إذن التفتيش لا ينصب على منزله .

وحيث إن التفتيش يتعارض مع حق آخر مقدس وأعنى به حرمة المسكن التى تنص الدساتير على احترامها م ٨ من الدستور ، فقد كفل الشارع ضمانات لحرمة المسكن بأن جعل التفتيش لا يجرى إلا بأذن من الجهات المختصة .

وحيث إنه يجوز تفتيش منزل غير المتهم بدون إذن من القاضى إذا رضى صاحب المنزل بذلك أو من يقوم مقامه وإنما يشترط أن يكون الرضا بما لا لبس فيه وحاصلاً قبل الدخول ولا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج بمجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت مبعثاً عن الخوف .

وحيث إنه إذا حصل التفتيش بصفة مخالفة للقانون بأن قُتِش منزل شخص بدون رضاه وبدون إذن من السلطة المختصة كأن قُتِش وكيل النيابة منزل غير المتهم بدون إذن من القاضى أو قُتِش مأمور الضبطية القضائية منزل متهم بدون إذن من النيابة وفى غير الأحوال الجائز له فيها التفتيش فيقع في هذه الحالة التفتيش باطلاً ويعتبر ما أسفر عنه كأن

لم يكن والأشياء التى ضبطت كأنها لم تضبط ومحضر التفتيش الذى يحرقه ذلك المحقق يعتبر باطلاً فلا يصح للمحاكم الاستناد عليه في الحكم عليه ولا على ما يثبت فيه من أقوال واعتراقات كما لا يصح الاعتماد على شهادة من أجروا هذا التفتيش الباطل لأن مثل هذه الشهادة كما تقول محكمة النقض في صدد تفتيش باطل وقع من أحد رجال الضبطية القضائية يتضمن إخباراً عن أمر ارتكب مخالف للقانون والبطلان في هذه الحالة بطلان أساسى يمس النظام العام فيمكن الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بمجموعة النقض ، ٤ رقم ١٤١ ص ١٢٤ ، ويلاحظ أن البطلان لا يتعلق إلا بالدليل المستمد من محضر التفتيش الباطل فإذا كان الدليل قد جاء من غير طريق التفتيش أو القبض فإنه يجوز أن يبنى الحكم عليه وقد قررت محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان إلا لمن تعلق التفتيش به ، نقض ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ بمجموعة النقض ٤ رقم ٣٣٩ ص ٤٤١ ، وفى هذا الحكم نص على أنه لا يصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من قُتِش شخصه أو مسكنه ولو كان التفتيش مشوباً بالبطلان ما دام لم يقدم الطعن في صحته من وقع التفتيش على شخصه أو في بيته وقد قضت محكمة النقض في الحكم رقم ١٧٣٧ سنة ١٩٢٩ ق ١٩ مجلة المحاماة العدد التاسع والعاشر السنة الثلاثون ص ١١٧٧ الصادر في ١٣/٢/١٩٥٠ ، أن تنفيذ الإذن بالتفتيش أثناء وجود المتهم في منزل آخر لا بطلان إذا لم يعترض صاحب المنزل وقد جاء بالحكم إنه ليس له أن يحتج بأنه كان وقت تنفيذ الأمر الصادر ضده في منزل شخص آخر لأن الدفع بحرمة المسكن إنما شرع

« وحيث إنه لهذا يتعين الحكم بطلان التفتيش وبراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهم عملاً بنص المادة ١٣٤ ج ومصادرة المواد والأدوات المضبوطة. »

« وحيث إن الفصل في هذا الدفع يغني عن الرد على باقي الدفوع الواردة بمذكرة المتهمين لأنه حاسماً في الدعوى. »

(قضية النيابة العامة ضد محمد خليفة الجرف وآخرين رقم ١٤٣٤ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضي عبد العزيز البسبوني وحضور الأستاذ صلاح الدين موسى حسين وكيل النيابة) .

لمصلحة صاحب المنزل الذي انتهكت حرمة .

« وحيث إن صاحب المنزل قد دفع بطلان التفتيش ومن ثم وما سبق يكون التفتيش مشوباً بالبطلان وبالتالي يتفح بذلك باقي المتهمين حيث أنه من النظام العام .

« وحيث إن المحكمة لا ترى دليلاً آخر يدين المتهمين مستقلاً عن الأدلة الواردة بمحضر التفتيش .

« وحيث إنه في قول المحقق في أن المندرة حجرة خارجة عن المنزل لا يتفي بطلان تفتيشها حيث إنها من ملحقات المنزل .

قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)

يبد في صحيفة المعارضة أو الاستئناف .

المحكم

« حيث إن المعارضين دفعا بعدم الاختصاص المحلى لأن محل إقامتهما يقع في دائرة محكمة أبنوب .

« وحيث إن نص المادة ١٣٣ مرافعات صريحة في أنه يجب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى ويسقط الحق في التمسك به إذا لم يبد في صحيفة المعارضة أو الاستئناف .

« وحيث إنه لا محل للاجتهاد مع صراحة القاعدة التي قررها المشرع المصري في قانون المرافعات القائم الذي صدرت الحكم النهائي

٦٩

محكمة شبرا الجزئية

٨ نوفمبر سنة ١٩٥١

وجوب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى . المادة ١٣٣ مرافعات .

المبدأ القانوني

إن نص المادة ١٣٣ مرافعات صريحة في أنه يجب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى ويسقط الحق في التمسك به إذا لم

وحيث إنه لذلك يتمين رفض الدفع مع
تحديد جلسته لنظر الموضوع . .

(قضية معارضة محمد أحمد طه وآخر ضد نفوسة
بدوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي
محمد حلمي السرسى) .

واتخذت إجراءات المعارضة في ظله .

وحيث إنه من الأطلاع على صحيفة
المعارضة يبين أن ما أبدى من أسباب للمعارضة
يتصل بموضوع الحق ذاته دون التمسك بعدم
الاختصاص المحلى وعلى ذلك يكون قد سقط
الحق فيه .

قضاء المحاكم الشرعية

لسماع الدعوى .

٣ - وضع يد الموصى له على القدر
الموصى به مدة طويلة منذ وفاة الواقف
برضاء الورثة ومنداد ما عليه من الأموال
الأميرية لجهة الحكومة وما يجب توريده
من القمح وغير ذلك دليل على جدية
الدعوى وخطوها من شبهة التزوير .

المحكمة

من حيث إنه يستفاد من الأعمال
التحضيرية والمذكرة الإيضاحية للمادة (٩٨)
من اللائحة أن الباعث على النص فيها على منع
سماع دعوى الوصية عند الإنكار بعد وفاة
الموصى في الحوادث من سنة ١٩١٩ إلا إذا
وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط
المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على صحة
الدعوى هو ما رآه الشارع من أن تركه الباب
مفتوحا لسماع دعوى الوصية بدون ورقة تدل
على جدية الدعوى وانتفاء شبهة التزوير عنها مع

٧٠

المحكمة العليا الشرعية بالقاهرة

٢٣ مارس سنة ١٩٤٨

وصية . الأوراق السوغة لسماع الدعوى بها . تطبيق
المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

المبادئ القانونية

١ - الأوراق التي تدل على صحة صدور
الوصية وتنفي شبهة التزوير عن دعواها
وتجعلها أقرب إلى الصدق منها إلا الكذب
والتلفيق - أعم من أن تكون هي ورقة
الوصية نفسها - فتى وجد شيء من هذه
الأوراق وجب سماع الدعوى بها وتكليف
المدعى إثباتها .

٢ - لا يمنع من قبول هذه الأوراق
دليلا للإثبات إذا تحققت صحة التوقيع عليها
سبق عجز المدعى عن إثبات كونها مكتوبة
جميعها بخط المتوفى عند استناده إليها كسوغ

كانت ثابتة بورقة رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك كما صنع في دعوى الزوجية أو الإقرار بها بمقتضى المادة (٩٩) ودعوى الوقف وما يتعلق به في المادة (١٣٧) وبناء على ذلك فإنه إذا وجدت أوراق بالصفة المذكورة تنفي شبهة التزوير عن دعوى الوصية وتجعلها في الظاهر أقرب إلى الصدق منها إلى الكذب والتلفيق وجب سماعها وتكليف المدعى لإثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها الأوراق العرفية الموقع عليها بإمضاء الموصى أو ختمه ولو لم تكن مكتوبة بخطه لأن اشتراط كتابة الأوراق العرفية التي تدل على صحة الدعوى بخط الموصى هو لاعتبارها مسوغا لسماعها لا اعتبارها دليلا لإثباتها ولا يمنع من قبولها دليلا للإثبات إذا تحققت صحة التوقيع عليها سبق عجز المدعى عن إثبات أنها مكتوبة جميعها بخط المتوفى عند استناده إليها كمسوغ لسماع الدعوى .

ومن حيث إن المدعى (المستأنف) قرر في الدعوى وفي جميع مرافعاته فيها أنه وضع يده على ٢ ف و ١٨ ط و ٦ س من أطلين الموصى من تاريخ وفاته وهو ما يعادل نصيبه ونصيب أخيه في التركة بمقتضى الوصية واستمر واضعاً يده للآن على هذا القدر يدفع ما عليه من الأموال الأميرية ويورد لجهة الحكومة ما يجب توريده من القمح الذي يزرع فيها بدون منازعة من الورثة وقدم للاستدلال على ذلك أوراك المال وإيصالات توريد القمح .

ومن حيث إن هذه المستندات أوراق رسمية تفيد وضع يده على الأطلين المذكورة وتدل على أن الدعوى جدية وخالية من شبهة التزوير ومبينة على أساس يؤيده العرف

انتشار التلفيق وشيوع فساد الزعم . وانحطاط الأخلاق قد يغري من لا أخلاق لهم إلى ادعاء صدورها كذباً وإثباتها بشهادة مزورة ووقائع ملفقة فمنع سماع الدعوى بها إذا لم توجد أوراق مما أشار إليه بهذه المادة تدل على صحة الدعوى ، فوجود هذه الأوراق ليس المقصود منه إثبات صحة الدعوى من الناحية الشكلية ولا إثبات صحة وقائعها من الناحية الموضوعية بل المقصود أنه يجب قبل سماع دعوى الوصية والسير في موضوعها التحقق بمقتضى هذه الأوراق من خلوها من شبهة التزوير وأن وقائعها تستند مبدئياً إلى ما يؤيد صحتها فكل ورقة رسمية تدل نصاً أو إشارة أو ضمناً أو تصلح لأن تكون قدمت على صدور الوصية كمحضر التصديق على التوقيع تكفي مسوغاً لسماع الدعوى بها ولو لم تكن كافية لإثباتها وكذلك يصح مسوغاً لسماعها كل ورقة تكون مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه تفيد حصولها حتى ولو كانت هذه الورقة ليست هي ورقة الوصية نفسها بأن كانت خطاباً منه يشير إليها أو إقراراً بصدورها على وجه الإجمال أو تبليفاً عن حصولها أو غير ذلك مما يتضمن الإشارة إليها أو الإخبار عنها وهذا المعنى هو ما يفيد نص المادة المذكورة بشأن ما يجب أن تتضمنه هذه الأوراق (وهو أنها تدل على صحة الدعوى) وظاهر أن الورقة التي تدل على صحة صدور الوصية أعم من أن تكون هي ورقة الوصية نفسها أو أي ورقة تدل على صدورها ولو كان الشارع يقصد أن دعوى الوصية لا تسمع إلا إذا كانت الوصية نفسها ثابتة على ورقة رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه لنص على ذلك صراحة وقال لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية إلا إذا

طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ولا ينتقل إلى من كان موجوداً من الطبقة العامة ما دام لم يكن من طبقة العقيم الخاصة — ولا يؤثر في ذلك قوله (فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إليه من أهل هذا الوقف بما ينطبق على الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

المحكم

« من حيث إن الحكم المستأنف في الموضوع وبما يجوز استئنافه وهو غير صحيح للأسباب التالية.

« ومن حيث إنه لا خلاف بين الخصوم في الوقف وإنشائه وشروطه ووفاته من توفي من المستحقين عن ذرية ومن توفي عقيماً ولا في ترتيب الوفيات وقد فوض الناظر أن الرأي للمحكمة .

« ومن حيث إن المستأنفين قد أثبتوا وقائع الدعوى التي صادق عليها الخصوم ولم يبد أحد ما يمنع الأخذ بها .

« ومن حيث إن الخلاف بين المستأنفين والمستأنف عليهم انحصر في مسألتين (١) بوفاته محمد عرفى باشا عقيماً هل يؤول ما خص فريق زوجة الواقف وأولاده وقريبته في الحصة المذكورة أولاً بكتاب الوقف وثلاثي الحصة المذكورة ثانياً إلى أصل غلة فريق الاتباع والعتقاء ويقسم بين ذريتهم قسمته — أو بوفاته عقيماً يؤول نصيبه إلى الموجود من أهل طبقة — وهي الست حفيظه بنت رستم أغا التي كانت موجودة وحدها وقت وفاته دون سائر من في طبقتها — بالأول قال المدعيان وبالثاني

وما جرى عليه أغلب الناس من الوصية لفرع الولد الذي مات في حياة أبيه بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته عملاً بمقاصد الشريعة الإسلامية التي جئت على الوصية للآخرين بالمعروف الذي لا وكس فيه ولا شطط والذي تطمئن إليه النفوس وتوجيه العدالة وتلك الأوراق على هذا الاعتبار تكفي مسوغاً لسماع الدعوى ومن ثم يكون القرار المستأنف الصادر بعدم سماعها غير صحيح ويتمين إلغاؤه وإعادة القضية للمحكمة الابتدائية للسير فيها .

(استئناف رقم ١١٤ سنة ٤٥ — ٤٦ وثلاثة وعضوية أصحاب الفضيلة الشيخ محمد إبراهيم سالم رئيس المحكمة والشيخ محمد احمد فرج السهورى والشيخ اسماعيل جاب الله عساكر القاضيين) .

٧١

المحكمة العليا الشرعية بالقاهرة

٣٠ مارس سنة ١٩٥٠

وئب . استحقاق فيه . جعل الوقف المرتب الطبقات المعبر أوقافاً متعددة على فريقين مع انتقال نصيب الفريق الأول بانقراضه إلى الفريق الثانى . وفاة آخر الفريق الأول عقيماً . عودة إلى من في طبقة الخاصة لا العامة . تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

المبدأ القانوني

إذا جعل الواقف وقفه المرتب الطبقات المعبر أوقافاً متعددة على فريقين وشرط انتقال نصيب الفريق الأول بانقراضهم إلى الفريق الثانى انتقل هذا الاستحقاق في كل طبقة بوفاته آخر الفريق الأول عقيماً إلى الفريق الثانى الأحياء والأموات عن ذرية

قال المدعى عليهم وعمل به الناظران أيضاً (٢) بوفاة الست تحفيظه بنت رستم أغا عقيما هل يؤول نصيبها الأصلي عن والدها والآيل إليها بوفاة أخيها محمد عقيما والآيل إليها بوفاة محمد عرفى باشا إلى أحسن غلة فريق الأتباع والعتقاء أيضاً ويقسم بين ذريتهم قسمته أو يؤول إلى أقرب الطبقات إليها وهي الطبقة الثالثة نظراً لأنه بوفاتها انقرضت الطبقة الثانية وهي طبقة أولاد الأتباع والعتقاء ؟؟ بالأول يقول المدعيان وبالثاني يقول المدعى عليهم وقد أخذت المحكمة بما ذهب إليه المدعى عليهم وقضت برفض الدعوى .

ومن حيث إنه يتبين من الاطلاع على كتاب الوقف أن الواقف وقف بعده الحصة المذكورة أولاً وثلى الحصة المذكورة ثانياً في كتاب وقفه على أولاده ذكوراً وإناثاً وذرية خديجه هانم بنت السيد محمد الفروجى ما دامت خالية من الأزواج وقريبته الست ملكة خاتون بنت حسن بالسوية بينهم مع مشاركة عتقائه البيض ذكوراً وإناثاً وأتباعه الثلاثة . على أغا ومحمد أغا ويوسف أغا . على أن لكل واحد من عتقائه البيض الذكور والإناث وأتباعه الثلاثة المذكورين نصف ما لكل واحد من أولاده وزوجته وقريبته — ثم من بعد زوجته تنتقل حصتها من ذلك لأولاده وقريبته وعتقائه وأتباعه الثلاثة المذكورين ثم من بعد كل من أولاد الواقف وقريبته وعتقائه وأتباعه فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره .

ومن حيث إنه يتضح من ذلك أن الواقف جعل الحصة المذكورة أولاً بكتاب الوقف وثلى الحصة المذكورة بكتابه ثانياً لفريقين الفريق الأول فريق الزوجة والأولاد والقريبة والفريق الثانى فريق العتقاء والأتباع وأنه جعله أوقافاً متعددة ورتب بين الطبقات ترتيباً إفرادياً بقوله ثم من بعد كل منهم وبقوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها مع انتقال نصيب كل أصل لفرعه .

ومن حيث إنه بوفاة محمد عرفى باشا انقرض الفريق الأول فيؤول ما استحقه هذا الفريق كله إلى الفريق الثانى مضافاً لما يستحقونه بالسوية بينهم عملاً بشرط الواقف . وإذا انقرض أولاد الواقف وقريبته وزوجته ينتقل نصيبهم من ذلك لعتقائه وأتباعه الثلاثة المذكورين .

ومن حيث إن هذا الشرط صريح لا لبس فيه ولا غموض ولا يحتمل أكثر من معنى واحد

فيجب العمل به ولا يعارضه قول الواقف فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات إليه من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم لأن المراد بالطبقة طبقة العقيم من أهل الحصة التي كان يستحق فيها ولا يراد منها الطبقة العامة للوقف الثاني الموقوف على الفريقين لأن الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن الوقف إذا كان مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الوقف أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقة أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون من أهل الحصة التي كان يستحق فيها — ونظراً لأن محمد عرني باشا كان آخر طبقة موثقة فلا تنطبق عليه أحكام هذه الفقرة لعدم وجود أحد من طبقة أو أقرب الطبقات إليه من أهل الحصة الخاصة وفي هذه الحالة تطبق الفقرة الأولى من المادة (٣٣) المشار إليها ونصها مع مراعاة أحكام المادة (١٦) إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها، والمراد منه غلة الوقف الذي تستحق فيه والدته الست ملكة وهو الوقف الكلي الذي جعله الواقف للفريقين كما قدمنا ونظراً لانقراض الفريق الأول يختص بنصيب الفريق المذكور الفريق الثاني ومنه نصيب عرني باشا ومن هذا تجد أن عودة نصيب محمد عرني باشا إلى الفريق الثاني تستند إلى المادة (٣٣) وإلى الشرط الخاص بانتقال نصيب الفريق الأول إلى الفريق الثاني إذا انقرض جميع أفراد الفريق الأول كما أن انتقال نصيب الفريق الأول كله فيما عدا نصيب محمد عرني باشا إلى الفريق الثاني يستند إلى الشرط الخاص المذكور.

ومن حيث إنه يتضح لك مما تقدم بطلان

انتقال نصيب محمد عرني باشا إلى الست حفيظه بنت رستم أغا التي كانت موجودة من طبقة لأن الست حفيظه المذكورة ليست من الطبقة الخاصة التي يستحق فيها العقيم وإن كانت الطبقة العامة وهي طبقة الوقف على الفريقين. ومن حيث إن ما جاء في دعوى المدعين من أن نصيب بيزادة بنت مصطفى ابن الواقف انتقل بوفاها عقيماً إلى المساوين لها في الدرجة والاستحقاق من أهل هذا الوقف سوية بينهم يناقض النظرية التي يقولون بها في نصيب محمد عرني باشا وأن ذلك يعتبر تناقضاً مانعاً من سماع دعواهما قد فسرهم وكيلهما بأنه حكاية لما فعله الناظران وليس التزاماً منهم بصحته حتى يعتبر ذلك مناقضاً لدعواهما وبأنهما لم يطلبتا في دعواهما استحقاقاً فيما آل أصولهما من حصة الست بيزادة بنت مصطفى المذكورة ولهذا لا يصح ما قاله الخصوم من أن المدعين متناقضان في دعواهما وأنها لذلك تكون غير مسموعة شرعاً ولا يعتبر ما ذكر ما تعلم من سماعها.

ومن حيث إن عودة نصيب الفريق الأول في الحصة المذكورة أولاً بكتاب الوقف وثلى الحصة المذكورة به ثانياً إلى غلة الفريق الثاني تقتضي القسمة على من له ذرية منهم وقت وفاة محمد عرني باشا وهم أربعة على أغا ويوسف أغا تابعا الواقف وحسن أغا ورستم أغا عتيقاه بالسوية لكل ربعه ونصيب كل من على أغا وحسن أغا من ذلك يؤول إلى أولاد أولاده وهي الطبقة الثالثة نظراً لنقض القسمة بانقراض آخر واحد من طبقة الأولاد بالنسبة لكل منهما وتوزيع نصيبه الأصلي على عدد رؤوس أولاد أولاده وهي مسألة متفق عليها ولا خلاف بين الخصوم بشأنها كما أن ما يخص كل من المستأنفين من نصيب جدتهما الأصلي

بأخذانه ولا يطالبان به في هذه الدعوى .

« ومن حيث إن نصيب كل من علي أغا وحسن أغا ينتقل إلى الموجودين من أولاد أولاده ومن توفي منهم عن ذرية سواء أكان موته قبل موت محمد عرني باشا أو بعده ومن كان موجوداً يأخذ حصته من ذلك ومن توفي يأخذ حصته ذريته وهكذا أى أن من توفي من ذرية أولاد أولاده ينتقل نصيبه من ذلك إلى أولاده .

« ومن حيث إنه قد ثبت أن والدة المستأنف الأول الست جليسة هي بنت حفيظة بنت علي أغا وبنت أحمد بن حسن أغا وأن والد المستأنف الثاني هو محمد السعيد محمد بن حسن أغا من زوجته الست حفيظة بنت علي أغا وأن والدة المستأنف الأول توفيت عن أربعة منهم المستأنف الأول وكذلك والد المستأنف الثاني توفي عن أربعة أولاد منهم المستأنف الثاني وهم ستة عشر بالسوية بينهم يخص كلا من والدة المستأنف الأول ووالدة المستأنف الثاني جزء من ستة عشر جزءاً ويخص كلا من المستأنفين من ذلك جزء من أربعة أجزاء ينقسم إليها جزء من ستة عشر جزءاً من ربيع نصيب الفريق الأول وبقسمة ربيع نصيب الفريق الأول الذي يخص حسن أغا على أولاد أولاده وعددهم تسعة يخص كلا من والدة المستأنف الأول ووالد المستأنف الثاني جزء من تسعة أجزاء ينقسم إليها ربيع نصيب الفريق الأول ويخص المستأنف الأول ربيع ما يخص والدته من ذلك والمستأنف الثاني ربيع ما يخص والده من ذلك .

« ومن حيث إن رسم أغا قد خصه ربيع نصيب الفريق الأول وآل ذلك إلى الست حفيظة بنته لعدم وجود أحد من ذريته سواها .

« ومن حيث إن ما خص حفيظة في نصيب والدهما الأصلي وما آل إليها بوفاة أخيها محمد عقيما وما آل إليها بوفاة محمد عرني باشا عقيما من نصيب الفريق الأول قد آل بوفاتها إلى أصل غلة الفريق الثاني عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ولا ينتقل إلى الطبقة الثالثة وهي طبقة أولاد الأولاد للأسباب التي سبق بيانها وهو أن الطبقة المرادة من قول الواقف فلأقرب الطبقات الطبقة الخاصة وبعدم وجود أحد من طبقتها الخاصة ينتقل ذلك إلى أصل غلة الوقف ويقسم قسمته فيقسم على ثلاثة هم علي أغا وحسن أغا ويوسف أغا لكل واحد الثلث ونصيب كل من علي أغا وحسن أغا ينتقل إلى أولاده بالسوية بينهم الأحياء والأموات عن ذرية وما خص الحى يأخذه وما خص الميت يأخذه أولاده وبذلك يستحق كل من المستأنفين عن علي أغا ربيع جزء من ستة عشر جزءاً ينقسم إليها ثلث ما كانت تأخذه الست حفيظة بنت رسم أغا مما ذكر سابقاً كما يستحق كل منهما عن حسن أغا ربيع جزء من تسعة أجزاء ينقسم إليها ثلث ما كانت تأخذه حفيظة المذكورة .

« ومن حيث إنه يتضح لك عما تقدم عدم صحة انتقال نصيب الست حفيظة بنت رسم أغا بموتها عقيماً إلى الطبقة الثالثة وهي طبقة أولاد الأولاد بالسوية بينهم عملاً بالتفسير الذي صدر من محكمة مصر في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ٢٣١ سنة ٣٥ — ١٩٣٦ القاضي بانتقال نصيب الست حفيظة رسم بنت رسم عتيق الواقف إلى الموجودين وقت وفاتها من أفراد الطبقة الثالثة التي تلي طبقتها مباشرة ، وذلك لأن هذا التفسير كما قدمنا يخالف أحكام المادة (٣٣) من قانون الوقف وليس حكماً

للموجودين وغير الموجودين الذين ماتوا عن ذرية يحلون في ذلك محل أصلهم وهو ما يفعله الناظران في توزيع ربع الوقف على الفريق الثاني .

« ومن حيث إن ما ذكر من الأسباب كاف للرد على أسباب المحكمة الابتدائية وبيان خطتها في فهم المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
(استئناف رقم ٦٨ سنة ٤٦ - ٤٧ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الفضيلة الشيخ حسن مأمون والشيخ عفيق عمار والشيخ محمد منصور نائب محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية المنتدب) .

بالاستحقاق فضلا عن أنه لم يكن أحد من المدعين مثلا قبل هذا التفسير فلا يحكم به عليهما ولا يمنعهما من دعواهما والحكم لهما باستحقاقهما النصيب الذي سيحكم به لكل منهما .
« ومن حيث إنه بعد أن تقرر عودة نصيب الفريق الأول بوفاة محمد عرني باشا عقيما ونصيب حفيظة بنت رستم أغا السابق بيانه بوفاة عقيما إلى أصل غلة الفريق الثاني ويقسم قسمته لا يكون موضع البحث بحيث إنه لا يختص به الموجودون من أولاد الأولاد بل يكون

بحث

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى

نصوص قانون الإجراءات الجنائية :

صدر قانون الإجراءات الجنائية فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ - بعد أن استكمل أدواره التشريعية بموافقة مجلسى البرلمان وتصديق الملك عليه - غير أنه لم ينشر بالجريدة الرسمية إلا فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد صدوره بأكثر من سنة (١). وقد تضمن قانون إصداره نصاً على أن يعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وقد نصت المادة ١٥ من القانون على أن الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات تنقضى بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجنح بمضى ثلاثة سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة .

ونصت المادة ١٧ على أن المدة تنقطع بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

وهذه النصوص تتفق مع أحكام قانون تحقيق الجنايات ومع القواعد القانونية العامة سواء فى القانون الجنائى أم فى القانون المدنى .

غير أن المادة ١٧ أنت فى الفقرة الأخيرة بحكم جديد لم يكن موجوداً فى قانون تحقيق الجنايات وهو أنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها .

وبناء على هذا النص المستحدث - والذي لا مثيل له فى أى قانون من القوانين الجنائية أو المدنية فى العالم - أصبحت الجناية تسقط بمضى ١٥ سنة من تاريخ وقوعها ، والجنحة تسقط بمضى أربع سنوات ونصف ، والمخالفة تسقط بمضى سنة ونصف ، وذلك بالرغم من قيام إجراءات الاتهام والتحقيق وقيام إجراءات المحاكمة نفسها !!

ولما كان هناك - وقت صدور القانون - كثير من قضايا الجنح معروضة على المحاكم

(١) ويرجع تأخير نشر القانون طوال هذه المدة إلى أن الحكومة لم تستطع توفير العدد الكافى من قضاة التحقيق وفقاً للنظام الذى استحدثته القانون إلا بعد أن اضطرت إلى تعديل قانون نظام القضاء بخفض الحد الأدنى لسن القاضى ، وبعد الحصول على الاعتمادات اللازمة . فكانت هذه أول مرة فى تاريخ التفرع المصرى يتأخر فيها نشر قانون استكمل أدواره التشريعية مثل هذه المدة الطويلة .

وقد مضى على تاريخ وقوعها أكثر من أربع سنوات ونصف ، فقد تنبه المشرع — بعد صدور القانون — إلى أن تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ عليها يقتضى الحكم فيها جميعاً بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهمين . وبذلك يكون القانون الجديد في هذا الشأن بمثابة عفو شامل عن مرتكبي جميع الجنح المنظورة أمام المحاكم التي مضت عليها تلك المدة — أياً كان نوعها وأية كانت المراحل التي قطعتها تلك الدعوى ١١ .

وغنى عن البيان أن المشرع لم يقصد هذه النتيجة مطلقاً ، بل دو لم يفتن إليها عند وضع تلك الفقرة قطعاً

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ :

وعلاجاً لهذه الحالة وضع المشرع القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — بعد نشر قانون الإجراءات الجنائية يومين اثنين وقبل حلول ميعاد العمل به بثمان وعشرين يوماً — وقد عدل هذا القانون المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص على أن « لا تبدأ المدة المشار إليها في المادة ١٧ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ » .

وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون أن سقوط الدعوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ لم يتعلق به مراد أحد ، لأن المشرع لم يقصد أن يكون تطبيق هذا القانون بمثابة عفو شامل ينسحب على القضايا الموجودة أمام المحاكم ..

رأى محكمة النقض :

ولكن محكمة النقض قررت بحكمها الصادر بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ١٣٨٦ سنة ٢٠ ق المنشور بهذا العدد ، وبعدة أحكام أخرى مماثلة ، أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية الذي صدر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ونشر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ هي وحدها الواجبة التطبيق باعتبارها القانون الأصلح للمتهم ، وفقاً للمادة الخامسة فقرة ثانية من قانون العقوبات التي تنص على أنه « إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » .

وقالت المحكمة إن المشرع عني بالنص في هذه الفقرة من المادة على « صدور القانون » ، خلافاً لتعبيره في الفقرة الأولى بعبارة « العمل بالقانون » ، واستخلصت من هذه التفرقة أن المتهم يفيد من القانون الأصلح بمجرد « صدوره » ، دون التقيد بتاريخ العمل به ..

ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد صدر ، في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ونشر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فقد قررت محكمة النقض أن من حق المتهم أن يفيد من حكم الفقرة

الآخيرة من المادة ١٧ متى كانت مدة الأربع سنوات ونصف قد انقضت في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١. كما قررت أن التعديل الوارد بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — قبل حلول ميعاد العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد — لا يمكن أن يكون له تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١.

وقالت محكمة النقض إنه لا يعتد في هذا المقام بما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ من أن سقوط الدعوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ لم يتعلق به مراد أحد، — ذلك بأنه لا هذا القانون ولا مذكرته التفسيرية يمكن أن يجعل الواقعة معاقباً عليها إذا كانت قد أصبحت بموجب قانون الإجراءات الجنائية غير معاقب عليها.

لإنعدام المصلحة في تحديد مدة الانقطاع :

على أن الذي يهمننا إبرازه في هذه المناسبة هو أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ لم يكن لها أي مبرر مطلقاً، سواء من الناحية النظرية أم من الناحية العملية.

وآية ذلك أن الحكم الذي استحدثته هذه الفقرة ليس له مثيل في أي قانون من قوانين العالم. والرأي السائد في فرنسا أن المدة يمكن أن تنقطع وتتجدد إلى ما لا نهاية^(١) وهذا هو ما يتفق مع أحكام إنقطاع المدة بوجه عام.

ولئن قيل إن أساس التقادم الجنائي يختلف عن أساس التقادم المدني، أو أن بعض الشراح في فرنسا قد رأوا أن المدة لا يمكن أن تنقطع إلا مرة واحدة بحيث أن المدة التي تبتدىء بعد ذلك لا يمكن انقطاعها ويجب أن يصدر الحكم في غضون غرضونها وإلا سقطت الدعوى، فإن هذا وذاك لم يكونا ليبررا ذلك النص الجديد العجيب بحال من الأحوال.

ذلك أن أساس التقادم الجنائي أمران : (الأول) افتراض نسيان الجريمة بسبب مضي مدة طويلة دون اتخاذ إجراءات فيها، ونسيانها تلاشي الحاجة إلى العبرة والموعظة فيسقط بذلك أحد ركني حق العقاب. (الثاني) أن مرور الزمن يجعل لإثبات الجريمة أو نفيها متعبداً إما موت الشهود أو لنسيانهم الواقعة أو لضياح معالم الجريمة.

ومقتضى الأمر الأول أن إتخاذ إجراءات التحقيق والاثم والمحاكمة يقطع المدة ويمنع سقوط الدعوى لأنه يعيد الجريمة إلى الأذهان ويلزم إذن مدة جديدة لنسيانها^(٢). وقد تكفلت

(١) كتاب المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية للأستاذ الكبير على زكي العراقي جزء ١ ص ١٥٨ ن ٣٣٢

(٢) المرجع السابق ص ١٥٣ ن ٣١٩ وشرح قانون الإجراءات الجنائية للأستاذ عدلي عبد الباقي المحامي جزء ١ ص ١٩٨

الفقرة الأولى من المادة ١٧ بالنص على هذا الحكم السليم . وكان ذلك يقتضى أن تتجدد المدة من تاريخ آخر إجراء دون أى قيد جديد .

أما تعذر إثبات الجريمة أو نفيها بمرور الزمن فلا يبرر مخالفة المبدأ المذكور ، إذ للحاكم الجنائية من سلطة التقدير ما يكفى لمواجهة ذلك الاحتمال ومن المبادئ المقررة أن القاضى الجنائى له سلطة واسعة فى تقدير الأدلة ويكفى ألا يطمئن إلى سلامة الدليل ليقتضى بالبراءة دون معقب عليه فى هذا التقدير .

وأما ما يراه بعض الشراح فى فرنسا من عدم انقطاع المدة إلا مرة واحدة فإنه — فضلاً عن افتقاره إلى السند القاطن ومخالفته للرأى الراجح فى فرنسا — لا يصلح سنداً للقيد الذى جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ والتحكم فى تجديد المدة بعد الانقطاع وتحديد نصف مدة التقادم كحد أقصى لامتداد المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع — دون مراعاة لظروفنا الخاصة .

ذلك أن قضايا الجنح كثيراً ما تؤجل عدة سنوات بسبب كثرة عدد القضايا فى المحاكم كثرة يستحيل معها على القضاة الفصل فيها بالسرعة التى يتطلبها التشريع الجديد ، مهما أوتى القضاة من كفاءة ومهما بذلوا من جهد .

فن المؤلف فى المحاكم الجزئية أن يبلغ عدد الجنح فى الجلسة الواحدة أكثر من مائة قضية وأحياناً مائتى قضية . فإذا قدرنا ماتستلزمه القضية من وقت فى المتوسط ثلاث دقائق فقط للنفاذ على المتهمين والشهود وإثبات حضور من يحضر منهم ومن يتخلف عن الحضور ومن يحضر من محامين مع المتهمين والمدعين بالحقوق المدنية والمسؤولين عن تلك الحقوق ، وإثبات طلباتهم ، تبين أن القاضى فى حاجة إلى زمن يتراوح بين خمس ساعات وعشرة ساعات لعملية الجرد ، فقط !!

فإذا لوحظ أن سؤال المتهمين وسماع الشهود بعد تحليفهم المميز ومناقشتهم ثم مراعاة المحامين وإصدار الأحكام يستغرق بذاهة أضعاف ذلك الزمن ، تبين استحالة الفصل فى ربع ذلك العدد من القضايا استحالة مادية مطلقة . وطالما ارتفعت شكوى القضاة والمحامين والمتقاضين من هذه الحال التى لا علاج لها إلا مضاعفة عدد القضاة — وهو ما تنفق الميزانية دائماً لسوء الحظ عقبة فى سبيله .

ومن المشاهد — فوق ذلك — أنه كثيراً ما تؤجل القضايا لمدد طويلة لأسباب قهرية كمرض المتهم أو عدم إحضاره من السجن أو عدم صحة إعلانه أو إعلان الشهود — بسبب تغير حال قاضهم مثلاً — كما أن كثيراً من قضايا التبيد والنصب والتزوير ما يستلزم الفصل فيها ندب خبراء حسابين أو خبراء خطوط ، وغالباً ما تقدم تقارير استشارية مضادة فتتدب المحكمة خبراء مرجحين . وقد تتكرر هذه الإجراءات فتتكرر التأجيلات لنفس الأسباب أو لغيرها أمام محكمة ثانى درجة اقتصر القضايا بين جدران المحاكم عدة سنوات . . .

فاذا أضيف إلى هذا وذاك كثرة القضايا أمام محكمة النقض نفسها كثرة أرهقت حضرات مستشاريها واستلزمت تحديد جلسات بعيدة لنظر القضايا ، وغالباً ما تكون بعد انقضاء المدة المحددة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ فيحكم بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهمين بعد كل ما بذل فيها من جهد ووقت ونفقات . . .

وهنا يحق لنا التساؤل : لمصلحة من شرع هذا السقوط ؟ هل لمصلحة المتهم المماطل الذي يتعارض أو يغير محل إقامته - عمداً أو عفواً - أو يغيب ثم يعارض ثم يستأنف فيتغيب ثم يعارض ثم يرفع طعنا بطريق النقض حتى تنقضي المدة القانونية فيفلت من العقاب ١١١ أم قصد بهذا النص الجديد حفز القضاة على سرعة الفصل في القضايا ، والله يعلم أنه لا ينقصهم الحافز ولكن يعوزهم الوقت وترهقهم كثرة القضايا إرهاقاً لا قبل لبشر باحتماله . . .

لقد كان من المتعين إصلاح هذه الحال قبل التفكير في استحداث هذا المبدأ الخطير الذي لن يفيد منه إلا المجرمون المماطلون على حساب ضحاياهم وعلى حساب المصلحة العامة . أما والحال على ما وصفنا فلا يكفي التعديل الذي جاء به القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل بقانون الإجراءات الجنائية ، حيث سيظل الحرج قائماً بالنسبة للجرائم التي وقعت ونقع بعد تاريخ العمل بالقانون ، ومن الخير أن تلغى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ فتستقيم الأوضاع ولا يفلت المجرمون من العقاب ؟

بحث

حرية الدفاع والحد منها

للدكتور عبد السلام ذهني المحامي

الدفاع في الدعوى الجنائية

١ - ضمانات التحقيق والجلسة

يعنى الشارع العناية كلها بحق دفاع المتهم فيما ينسب إليه جنائياً . فهو يقرر له ضمانات خاصة في التحقيق الابتدائي السابق على دور المحاكمة الجنائية . وفي التحقيق الذي يحصل وقت المحاكمة بالجلسة . ولدفاع المتهم قبل المحاكمة الفعلية وأثناءها قداسة قانونية لا يجوز العبث بها ويجب احترامها وإلا كان النقص أو العيب فيها سبباً من أسباب نقض الحكم الصادر بالمعقوبة . لذا كان الحرص من جانب الشارع موجهاً دائماً إلى ضرورة استيفاء الضمانات قبل المحاكمة وأثناءها . فهو ينبه المتهم إلى أنواع عدة من الضمانات يطالب بها المتهم القائم بتنفيذ القانون حتى يدرأ عن نفسه ما يخل بتلك الضمانات وحتى يجعل تحقيق الدعوى من قبل ومن بعد خالياً مما يشوبه فيعيبه عيباً يفضي إلى نقض الحكم من طريق الطعن فيه .

والتهمة إذا وجهت إلى المتهم بالبلاغ إلى رجل الضبطية القضائية فانه يتعين على الضابط القضائي استجوابه في الحال ويحضر يحضر لهذا الغرض (المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠ والصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١) وكذا النيابة يلزمها القانون باستجوابه في ظرف ٢٤ ساعة (المادة ٣٦) وإذا حصل تفتيش لمنزل المتهم فلا بد من ضمانات عينها القانون بحضور المتهم بالذات أو حضور شاهدين (المادة ٥١) كما لا يجوز المساس بحرية الخطابات فلا يجوز ضبط مكاتبات المتهم مع محاميه بما حظره القانون على قاضي التحقيق (المادة ٩٦) كما لا يجوز حرمان المتهم من سماع شهوده أمام قاضي التحقيق إلا إذا رأى هذا الأخير زوال الفائدة منها (المادة ١١٠) وعلى قاضي التحقيق إحاطة المتهم علماً بالتهمة الموجهة إليه وسماع دفاعه عنها (المادة ١٢٣) .

وعند المحاكمة يحضر المتهم بالجلسة بلا قيود حديدية أو أغلال (المادة ٢٧٠) حتى يحس في نفسه بحرية مطلقة لا تشوبها شائبة مما يعطل لديه حرية الدفاع عن نفسه . ولا يجوز استجوابه في أمر من أمور التهمة إلا إذا رضى هو بذلك (المادة ٢٧٤) وكان ينص قانون تحقيق الجنايات المختلط المعمول به من سنة ١٩٣٧ حتى إلغاء المحاكم المختلطة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بأنه من اللازم تذييه المتهم بالجلسة بأنه غير ملزم بالإجابة (المادة ١٦٥ من القانون المذكور) . على أن للمحكمة لفت نظر المتهم إلى بعض المسائل لخطورتها (المادة ٢٧٤ من القانون الجديد) ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شاهد ترى أن شهادته واضحة وضوحاً كافياً (المادة ٢٧٣) . وإذا تناقضت

أقوال المتهم بالجلسة مع أقواله بمحاضر التحقيق أو امتنع عن إبداء أقواله جاز للمحكمة تلاوة ما قرره بالتحقيق (المادة ٢٧٤) وفي جميع الأحوال للتهمة الكلمة الأخيرة في إجراءات التحقيق بالجلسة (المادة ٢٧٥) .

ومما يلحظ في الخطورة فيما تقدم بشأن المساس ولو بعيداً بالضمانات المقررة للتهمة المسائل الثلاث الآتية : ١ — الجواز لقاضي التحقيق برفض سماع شهادة شاهد وكذا للمحكمة . ٢ — في إلفات نظر المتهم لبعض نقط في التحقيق ويطلب منه استيضاحاً لذلك — فيه معنى استجواب المتهم من طريق ملته . وإذا رفض الإجابة تليت أقواله بالتحقيق . وفي ذلك معنى ينطوي على دعوته للإجابة . ٣ — ما تقضى به المادة ٢٧٥ من منع المحامي من الاسترسال في الدفاع إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله . وفي القول بالخروج عن موضوع الدعوى ما يحتمل أن يترتب عليه مساس من بعيد أو ترتب بذات الموضوع عند الغموض أو نقص في البيان . وفي هذا ما فيه من احتمال المساس بحق الدفاع .

ب — ضمان الدفاع في ذاته والحد منه

لا بد في جلسة المرافعة من نظام يسودها ويشرف عليه من يرأس الجلسة (المادة ٢٤٣) وإذا كان لهذا الأخير سلطان واسع في ذلك فإن للمحامي القائم بمهمة الدفاع سلطان آخر يستمد من حرية الدفاع التي يحميها القانون ذاته (المادة ١١ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة بعد مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٦) والدفاع حر فيما يبيده ويدافع به دون أن يتحكم فيه أحد مادام في حدود دفاعه . ولا تجوز مقاطعته إلا إذا أخذ في سب خصمه أو هاجم النظام العام أو هاجم أجنبياً عن الدعوى أو خرج عن موضوعها (المادة ٦٤ من اللائحة المختلطة) . وفي ذلك تقول المادة ١٢٢ مرافعات جديد : « يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا تجوز مقاطعتهم إلا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تعدوا على النظام العام أو وجه بعضهم إلى بعض سباً أو طعنوا في حق أجنبي عن الخصومة . ذلك لأن السب والنظام العام وتناول الأجنبي في الدعوى بما ليس له بها شأن والخروج عن موضوع الدعوى : كل ذلك وما إليه لا يمت إلى الدعوى في صميمها ولا يزيدها بياناً أو جلاء . بل هو تزيد فيها مما يضيف إليها عناصر من شأنها أن تسود الفوضى في الدعوى وأن تقع في جو من الارتباك والاضطراب . على أن ذلك القيد للدفاع والحد منه في تلك الأحوال يجب الأخذ فيه عند من له حق الإشراف — بالحيلة والدقة حتى لا يقال بأن هناك تجاوزاً لحدود ذلك الحق واعتسافاً في استعماله abus . وقد لاحظت اللائحة المذكورة أنه لا بد لرئيس الجلسة أن يلفت نظر الدفاع إلى ذلك في المرة الأولى . فإذا عاود الدفاع إلى ما ألفت نظره إليه جاز لرئيس الجلسة أن يمنع الدفاع من الاسترسال في خطته وأن يسحب منه الكلمة . وجاز للمحكمة وقتئذ الحكم في الدعوى بالحالة التي هي عليها (المادة ٦٤ المذكورة) . وإذا كان للدفاع قداسته وللفضاء قداسته أيضاً فإن هذه القداسة يجب أن تقف عند الحد اللائن الذي يفيد الحق في ذاته فائدة ذات أثر فيها . بحيث لا تغطي سلطة على سلطة أخرى وبحيث تقف كل سلطة عند حدها المعقول قانوناً .

ولكن بما يلاحظ أن الشارع في كل زمان ومكان لم يعن بتحديد عدد المحامين القائمين بمهمة الدفاع ولا بالوقت الذي يمضيه الدفاع في القيام بتلك المهمة . بل ترك الباب مفتوحا على مصراعيه . وللتهم أن يوكل عنه من يشاء . من المحامين . ولهؤلاء ما شاؤوا من الوقت في الدفاع .

فإذا نظر إلى هذه المشكلة في ذاتها وتبين بادية ذي بدء أنها شائكة من حيث ما يمس بحرية الدفاع — فانه لا يجوز من طريق آخر وفي مقام بداهة الأمر وضرورة البت فيه — أن يترك القول بالجلسة لعدد كبير من المحامين يتبادلون الكلام ويستغرقون من الوقت ما شاؤوا . بل لابد من أن يتحكم المنطق قليلا أو كثيرا وأن تراعى ظروف المحكمة وما لها من كرامة حتى لا تستغل ظروف الدعوى — كما لوحظ ذلك في كثير من القضايا المشهورة — من الخروج عن المهمة الحقيقية للدفاع الصحيح الرصين — إلى مجرد متابعة المتهم أو غيره في توسيع أفق الدعوى إلى أبعد مما تحتمله الدعوى أو يستلزمه الدفاع ...

لذا يجوز التساؤل أولا فيما إذا كان يجوز للمحكمة أن تعين العدد الكافي من المحامين للدفاع وأن تعين لهم الوقت اللازم لأداء مأمورية الدفاع . ثانيا — هل يرضى المحامون طواعية بهذا الحد من حرية الدفاع . وهل يقس للحد من جزاء في النقض ؟ ثالثا — إذا تركت حرية الدفاع تأخذ مجراها إلى أبعد مدى ، فهل في ذلك تعسف يمس كرامة الحكم وما للحكم من قداسة تقف عند البت في الدعوى في الوقت الملائم وبالقدر الطبيعي الذي تحتاجه طبيعة الدعوى من غير توسع قد يؤدي العدالة في ذاتها وفي تصريفها تصريفا يأنلف مع طبيعة الأشياء ؟

إن الأمر محل نظر ودقة عند القائمين بمهمة الملاحظة الدقيقة . إذ لابد في هذا الأمر من ملاحظة أمور ثلاثة : المنطق أو البداهة والذوق السليم bon sens والتقاليد traditions والنصوص القانونية (أنظر في ذلك بحثا قويا للأستاذ المعروف هوجني Hugney في تعليقه على حكم لمحكمة الاستئناف بمدينة تونس الفرنسية في ١٧ يناير سنة ١٩٥١ ومنشور بمجلة سيرى Sirey سنة ١٩٥١ صفحة ٨٩ — ٩٠ بالقسم الخاص بأحكام الاستئناف والمحاكم الابتدائية) .

ج — الحد من الدفاع من ناحية المنطق

ليس من المنطق ولا من بداهة الملاحظة أن يترك الدفاع وشأنه في أن يدافع الوقت وكل الوقت بلا حد من حريته وبلا وضع قيد لهذه الحرية . وإلا ترتب على ذلك أن يظل العدد الكثير من الأقضية في مخازن جداول المحاكم تتعفن وتأكلا الحشرات وتطول أجالها حتى يأتي دورها . ومن اللازم أن يلاحظ أن في تكديس ملفات النزاع وفي بقاء النزاع معلقا بين المتقاضين ما يمس بالنظام العام . وما يهم العدالة ووراءها اعتبارات جمة أن يوضع حد لتلك الشحناء التي تقوم بين الأفراد وأن يحال دون بقائها قائمة . لأن في وضع الحد حيلولة دون اشتداد أورارها واندلاع لهيبها . وما من شك في أن لذلك اتصالا بالأمن والنظام العام . ولا بد لكل جماعة متمدينة تجري واره المثل العليا أن تقيم وزنا لذلك حتى لا يطول النزاع فتتفاقم الخصومة ككل مشكلة يترك الجبل فيها على الغارب . لذا لابد من علاج يرجع فيه إلى البداهة

والبحث عن حل يرضى ويرضى به الكافة في حدود النظام العام وما له من روعة واحترام .

د - الحد من الدفاع في الأزمان السابقة

لوحظ عند جماعات الرومان وما كان لهم من شأن بعيد المدى في وضع أسس القانون أنهم أحسوا إحساساً ظاهراً بضرورة وضع حد لفصاحة المحامين وبلاغتهم وإيقاف كثيرى القول عند حد معقول (يراجع في ذلك ما وضعه د بلين لوجون Pline le Jeune في كتابه المحامى والقاضى بالبحث السادس رقم ٢) .

والامر لم يفت الفرنسيين أنفسهم . إذ لوحظ في القرن السابع عشر أن لابرويير La Bruyère قال في كتاب له في بعض التقاليد De quelques usages رقم ٢٤ : أن القوم قد أجمعوا على الترحيب بتلك العادة التى ألفوها بالمحاكم وهى التى كانت تيسح قطع القول على المحامين وهم في سبيل الدفاع عن موكلهم . وقد وضع تلك العادة وألح في تقريرها أحد رؤساء المحاكم وعمل على الأخذ بها دون أن يقوم أى احتجاج من أية ناحية .

هـ - الحد من الدفاع من حيث النص في التشريع الفرنسى

حاول بعض أعضاء مجلس النواب الفرنسى (وهو يسمى الآن الجمعية الوطنية) أن يعرض على البرلمان مشروع قانون بالحد سنة ١٩٠٦ ببلهجة أشد وعبارات أبعد في المعنى عما فعله الشارع الإيطالى الفاشستى بقانون المرافعات الجنائى procedure penale fasciste (انظر في ذلك مقالاً للأستاذ مانيول Magnol بمجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٠٦ ص ٩ وما بعدها - وانظر بضاً المرسوم بقانون الايطالى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ فيما احتواه من عبارات مخففة وملطفة لما سبقه - وانظر جلاشون مع تيسيه بكتاب المرافعات الطبعة الثالثة ج ٢ ن ٤٥٨ ص ٣٠٢ الفقرة ١) .

على أن الشارع الفرنسى نفسه لم يفته من زمن بعيد أن يقرر بالمرسوم الصادر من مدة قرن ونصف مضت تقريباً في ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ بالمادة ٣٤ بأنه : « إذا تبين للفضاء أن الدعوى المطروحة لديهم أصبحت جلية واضحة كل الوضوح فانه يتعين على رئيس الجلسة أن يضع حداً للمرافعات ويحول دون المضى فيها ، وهذا النص نافذ على قضاة الدرجة الأولى والدرجة الثانية الاستئنافية سواء كانت الدعوى المطروح نظرها على المحكمة من النوع الجنائى أو المدنى (مقال هوجنى المذكور ص ٢٩ من المجلة المشار اليها العامود الأول في أواخره) وليس أدل على ذلك من الرجوع للمادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى الموضوع بعد مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ حيث تقرر بأنه : « يجب على رئيس محكمة الجنايات أن يرفض قبول كل ما من شأنه أن يطيّل المرافعات مادام أنه لا أمل من وراء الإطالة في زيادة في التوكيد من صحة النتائج المرجوة . »

وبلاحظ محررو دالوز الجديد الاخير ج ٢ سنة ١٩٤٨ ص ١٠ ن ١٠ بأنه لا يجوز للمحكمة

أن تمنع أحد الخصوم أو محاميه عن الكلام — قانون ٢٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ المادة ١٥ و ١٦ . ولكن يجوز لرئيس الجلسة أن يحول دون الاستمرار في المرافعة إذا رأى القضاة أن الدعوى أصبحت تامة التحقيق .

ويلاحظون أيضا بالجزء الأول سنة ١٩٤٧ ص ٣٣٦ ن ٦٣ أن الأصل في الدفاع أن يكون حراً ومعنى ذلك أنه بالنسبة للقاضي فإن للمحامي حرية اختيار وسائل الدفاع والشكل الذي يفرغ فيه أمام المحكمة . وذلك في حدود القوانين واللياقة *convenances* . ولا يجوز تحديد الزمن الذي يترافع فيه . وهو حر أيضا نحو موكله فله قبول الدعوى أو رفضها . ولا يسأل بدعوى جنائية في دفاعه الشفوي أو الكتابي عن سب أو قذف — دائرة العرائض بالنقض في ٢ مايو سنة ١٨٩٢ ، دالوز الدوري القسم الأول ص ٢٨٨ — وانظر فيما يتصل بحصانة الدفاع *immunité* وحرية المحامي في دفاعه وعدم جواز مسئولته جنائيا في سب أو قذف : انظر دائرة المعارف القانونية لدالوز *Encyclopedie Juridique, Dalloz* ج ١ ص ٤٣٤ ن ٦٧ و ٦٨ — وانظر المادة ٢٠٩ عقوبات مصرى التى قررت الحصانة الجنائية وأجازت المسئولية المدنية .

وإذا كانت النصوص جلية بما رأينا فهل يجوز لرئيس الجلسة أن يقطع القول على المحامي المترافع في حالة الجلاء الواضح لها بما ليس معه حاجة للمزيد — هل له أن يفعل ذلك بالأغلبية المطلقة للقاضيين الجالسين معه أم لا بد من إجماع الآراء للجالسين جميعا من القضاة ؟ حيث إنه من المحتمل أن ينصرف المنفرد بالرأى والذي خرج على الأغلبية إلى أن يدعى بأنه لم يتنور بعد وأن الأمر لم ينجل أمامه تماما . وأنه في حاجة إلى بيان أوفى وأنه يعارض في سحب الكلام من المحامي المترافع ؟ يرى هنا رجال الفقه في المرافعات ضرورة مراعاة إجماع الآراء إذا ادعى القاضي المنعزل فى الرأى أنه لم يتنور فى الدعوى تمام التنوير وأنه فى حاجة إلى زيادة فى الإيضاح (جلاسون السابق ج ١ ن ١٨٤ مكرر) ويظهر أن « هوجنى » ينضم الى ذلك الرأى . وسنعود للبحث عند ما نتكلم عن التشريع المصرى فيما سياتى حالا .

وإذا تقرر أنه من الجائز منع المحامي من الاستمرار في حالة وضوح الدعوى وعدم الحاجة إلى المزيد من الإيضاح — فهو يجوز تعيين مدة للدفاع في حالة بساطة الدعوى وعدم تشعب البحث فيها ؟ يقول رجال الفقه بأن تعيين المدة للدفاع من جانب المحكمة لم يخرج عن كونه مجرد الإدلاء بنصيحة للمحامي . فإذا عينت جلسة واحدة خاصة دون غيرها للمحامي فهو يعتبر ذلك مجرد نصيحة أو يعتبر أمراً صادراً من المحكمة يصح أن يكون مدعاة لطلب نقض الحكم ؟ حكم النقض الفرنسى سنة ١٨٠٧ بعدم اعتبار ذلك أمراً يكون سبباً لنقض الحكم . كما حكم النقض الفرنسى سنة ١٨٥٢ برفض النقض عن حكم جنائى صدر فى قضية من البساطة بمكان — هى سحب كلب فى الطريق العام دون كرامة أو الاحتكاك به — إذ وكل المتهم اثنين من المحامين اعترفا بالإطالة فى الدفاع وأبت المحكمة إلا أن تعين لها نصف ساعة فقط (لبواتفان *Le Poitevin* فى تعليقه على المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات ن ٢٤٥ ص ٥٥٦ طبعة سنة ١٩١١) ويرى أن يؤخذ فى هذا الأمر بالحيلة الواجبة حتى لا ينقلب مجرد الاحتياط إلى أمر يجب تنفيذه (بواتفين المذكور) .

وإذا كان من المحذور على القضاء أن يمنع المحامي من المرافعة بتأثيره فإنه يجوز له في سبيل مراعاة كرامة المحكمة ونشد العدالة المرجوة — أن تمنع المحامي الثالث من المرافعة إذا أدى المحاميان السابقان عليه واجب الدفاع بما لم تكن هناك حاجة إلى المزيد (موسوعات دالوز تحت عبارة الدفاع والمدافع *defense, défenseur* ن ٢٤٥ — وأنظر تعليق د هوجني ، على حكم النقض للدائرة الجنائية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجلة سيرى سنة ١٩٣٦ القسم الأول ص ١٥٣) وما يسرى على محكمة الحكم فإنه يسرى أيضاً على قاضي التحقيق .

٢ — الدفاع في الدعوى المدنية

رأينا أن الفقه الفرنسي يقول بضرورة التسوية بين الناحية الجنائية والناحية المدنية . إذ طبيعة الدفاع في الاثنين واحدة . والوجهة التي يرمى إليها الدفاع لا تتغير من حيث أن هناك دفاعاً يقوم به المحامي .

وإن صح أن للناحية الجنائية وجامتها من حيث مراعاة الأخذ فيها بالشدّة وعدم التسامح فيما يجوز التجاوز فيه — إلا أن ذلك لا يفقد الدفاع من الناحية المدنية وجاهة التدليل والتصرف في الدعوى تصرفاً يضمن لها النجاح .

ولذا يصح الأخذ مدنياً بما قيل هناك جنائياً ولا شبهة في ذلك .

الحديث من الدفاع من حيث النص وغيره

في التشريع المصري جنائياً ومدنياً

بعد ذلك البيان التاريخي الذي أوردناه وبعد ما أدلينا به من القول عن النصوص الفرنسية وعن بعض نصوص القانون المصري — يتعين الآن بحث الموضوع في حدود التشريع مع مراعاة ما للبداية من اعتبار أخاذ وما للمنطق من أثر في التوجيه الفقهي وما يجب أن يراعى للقضاء من كرامة يجب أن تحول دون تصريف الدعوى المطروحة نصريفاً إن أدى إلى إرضاء شهوات عابرة للتهم فإن للعدالة شأناً يجب أن يراعى حتى لا تستغل تلك العدالة استغلالاً يفسد عليها حقيقة كيانها والأصل في مراعاتها .

والمسألة الحساسة في الأمر بما يجب أن يدور حوله البحث — ومع الاخص بعد هذا البيان الذي أوردناه هنا من حيث المنطق والبداية والذوق السليم والتقاليد والنص الفرنسي — هي أنه هل يجوز للمحكمة أن تقطع الطريق على محام يريد أن يترافع بعد آخرين تقدموه ؟ وهل يجوز تحديد مدة للدفاع ؟

في الأمر تفصيل لا بد أن يراعى ولا بد فيه من ضرورة الاستناد إلى عوامل جمة واعتبارات فنية قانونية ذات فائدة . وفي ذلك فروض :

١ - من حيث تعدد المحامين

للتهم أن يعين من يشاء وما يشاء من المحامين عدداً يحدده هو . ومن البداهة البدائية أنه يتعين في هذه الحالة تجزئة الدفاع وتوزيعه على المحامين المترافعين . بحيث لا يجوز مطلقاً صوتاً لكرامة القضاء وكرامة الدفاع أن يأتي المدافع الواحد بعد الآخر ليتلو على المحكمة ما ساقه سابقه من قول وأدلة . فإذا حصل ذلك وجب الوقوف في وجه صاحب التكرار دون تمكينه من ذلك التكرار .

وإذا تبين للمحكمة أن الدعوى أصبحت من الجلاء والوضوح بما لا يحتاج الأمر فيه إلى المزيد جاز لها الوقوف بالدعوى عند ذلك الحد والاكتفاء به ومنع الدفاع من الاسترسال فيما لا فائدة منه مطلقاً . وفي ذلك تقول المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للمحاكم الوطنية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ما يأتي : « متى رأت إحدى المحاكم أن الدعوى أصبحت واضحة وضوحاً كافياً جاز لها أن تأخذ بالكف عن المرافعة » .

وإن كان هذا النص قد ألغى بإلغاء اللائحة وحلول النظام الجديد للقضاء بعد زوال القضاء المختلط وبقاء القضاء الوطني وحده يضطلع بمهمة القضايا بين المصريين فيما بينهم أو بينهم والأجانب — وإن كان يلاحظ فيه أنه يخلى لنص المادة ٣٦ من المرسوم بقانون الفرنسي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٠٨ الذي توارى وجاء بعده نص المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي — كما مر بيان ذلك كله : وإن كان هذا صحيحاً فإنه لم يرد بقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ إشارة ما إلى المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها الصادرة سنة ١٨٨٤ على أنه لا يمكن أن يستفاد من سكوت القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ أن الشارع المصري أراد العدول عن الأخذ بالمادة المذكورة ولا الحد منها أو قيدها بقيد ما .

وإذا راعينا الماضي للمادة ١٤ وأخذنا عن المادة ٣٦ من القانون الفرنسي سنة ١٨٠٨ وراعيينا ما سار فيه القضاء الفرنسي من الناحية العملية وأقره عليه قضاء النقض . وراعيينا أيضاً الاعتبارات العامة للنطق بالبحث والبداهة الصارخة في بعض الحالات — يتبين لنا أنه لا بد من وضع حد لمرافعات تطول بلا فائدة وتكرار مرافعات على غير جدوى لمجرد التكرار وبرغبة اتساع جو الدعوى وملئه بالشهرة البعيدة وما يحف ذلك من صرير الأقلام بالصحافة المدائرة وما تجرى به أقلام الصائحين وتدفع به في الأجواء أصوات الناخبين في الأبواق وجماعات المروجين المتنافين . إذ لا بد من وضع حد كما مر بنا القول حتى تصان كرامة القضاء وكرامة المحامي . وحتى يحال بين رغبات خاطفة لأصحاب الشؤون الوقتية وبين ترويج ما لا يصح ترويجه ما دام للقضاء شأن يري إليه في توجيه العدالة وجهتها الصحيحة التي لا تلوى إلا إلى الحق ولا تعرف من الحق إلا كنهه ومرماه وما يجب أن يكون عليه .

ولذا إذا تعدد المدافعون وبلغوا من العدد ما يكفي النذر القليل من الأدلاء بأوجه الدفاع دون انتقاص ما — فإنه يتعين وقتئذ للضرورة الاكتفاء بما تم على يدهم من جلاء الدعوى

والإلزام جلي بشأنها وعناصرها . وأما ذلك التجاوز إلى غيرهم لمجرد سماع تكرار وراء تكرار فإن بداهة الحال والمنطق السليم والضرورة العملية : كل ذلك يحتم اتباع ما تصان به كرامة القضاء وكرامة الدفاع بما لا يخرج عما تحتمله الدعوى من شؤون عرفت ودرست بما ليس بعده من حاجة إلى المزيد .

وعلى ذلك لا محل للقول وقتئذ بأن هناك مساساً بحق الدفاع المقدس يحيز الدخول به إلى محكمة النقض مادام الدفاع قد أدى على أحسن وجه وأفضل توجيه وما دامت الدعوى في كيانها خرجت بعد الفحص والتحصيل دون أن يصيبها شيء مما يعطل فيها الجلاء والوضوح المؤديين إلى البت فيها بتأ صحيحاً سليماً لا غبار عليه .

٢ - من حيث تعيين زمن للدفاع

وإذا كانت الضرورة الملحة قضت بالحد من عدد المترافعين حتى لا يكون هناك تكرار ليس من ورائه فائدة ما وأن هذا الحد لا يمت إلى جوهر حق الدفاع وما له من قداسة ولم يؤثر فيه شيء ما - فإن القول بعد ذلك بتعيين مدة للمترافعين بحيث لا يتجاوزونها - قول جائز القبول على شريطة أن لا ينال ذلك القيد من جوهر الدفاع وكيانه في الدعوى - وبحيث أن لا يكون من تحديد الوقت ما ينحرف به الدفاع عن جادته المنشودة له وما يشعر به من قلق قد يساوره في أداء مهمته . بحيث إذا تبين بأن تحديد الوقت جاء على غير طبيعة الدفاع في الدعوى بما لا يلتئم مع كيانها وملابساتها وبما لا يتسع طبيعة إلى الادلاء بما يجب الادلاء به . وإلا شاب الدفاع نقص معيب يفسد على الدعوى كيانها ويشوب تصويرها الصحيح : إذا تبين ذلك كله ومس الدفاع فيما له من حصانة تحميه من كل اعتداء يطوح به إلى غير مجراه الطبيعي - وجب عندئذ اعتبار ذلك سبباً من أسباب النقض وعيباً يعيب الحكم .

وإن كانت العادة جرت بين المترافعين أن يوزعوا الدفاع فيما بينهم فيختص البعض بجزء والبعض الآخر بجزء بحيث ينتهي التوزيع إلى جمع أدلة الدفاع مستوفاة باستيفاء الدفاع الجزء في فترات معينة - فإن تحديد وقت للدفاع لكل محام لا يمس حصانة الدفاع ولا يصيبه بمكروه ما . وإلا إذا شعر الدفاع من تحديد الوقت حرجاً عليه في استيفاء عناصر الدفاع في الدعوى بما يترك حتماً فراغاً من ورائه تبقى الدعوى به متأدية بما نزل بها - فانه يتعين في هذه الحالة أن يصارح الدفاع لمحكمة الحكم بأنه لديه أدلة ومواضيع هي كيت وكيت وأنه لا بد له من أن يدلى بها إلى المحكمة حتى تكون على يئنة صحيحة من جليلة الأمر - وحتى لا يغشى الحكم نقص يعيبه بقصور يبرر التوجه إلى محكمة النقض .

والرأى الصحيح السليم في مثل هذه المسائل - وقد ندرت في مصر إلى حد القول بعدم ظهورها أولاً وأخيراً - أن الأمر لا يعدو أن يكون ابن ساعته وأنه يؤخذ فيه عادة بالحيطنة والحرص والتؤدة بما يكفل للكرامتين من صيانة شاملة وجوه هادىء يعلوه التفاهم الحسن والمساهمة في خدمة الحق والعدالة ؟

بحث

على هامش قانون الإجراءات الجنائية

لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق

— ٤ —

المبحث التاسع

فى الدفاع والطلبات التى تقدم لقاضى التحقيق أثناء التحقيق

نصت المادة ٨١ من قانون الإجراءات على أن النيابة العامة وباقى الخصوم أن يقدموا إلى قاضى التحقيق الدفوع والطلبات التى يرون تقديمها أثناء التحقيق ، ونصت المادة ٨٢ بأنه يفصل قاضى التحقيق فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى الدفوع والطلبات المقدمة اليه ويبين الأسباب التى يستند إليها ، وقالت المادة ٨٣ أنه إذا لم تكن أوامر قاضى التحقيق صدرت فى مواجهة الخصوم تبلغ إلى النيابة العامة وعليها أن تعلنها لهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها ، وكانت المادة ٥٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى تقضى بأنه يجوز المتهم فى كل الأحوال أن يرفع لقاضى التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجباً للعقوبة على حسب القانون ، وأوجبت المادة ٦٠ من قانون تحقيق الجنايات الملغى على قاضى التحقيق أن يحكم فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية ، ولم يرد بقانون تحقيق الجنايات فى باب التحقيق بمعرفة النيابة العامة مثل المادتين ٥٩ ، ٦٠ ت ج ومن ثم فلم تكن تسرى أحكامهما بالنسبة للتحقيق الذى كانت تجريه النيابة العامة التى قضت المادة ٥١ من تعليماتها بأنه لا يجوز التصريح بإبداء أقوال تعتبر كرافعة ولكن إذا أصر أحد المحامين على أن يدفع دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو بغير ذلك وجب لإثبات أقواله فى المحضر وإذا لم يكن المحقق من رأى المحامى فى تلك المسألة وجب عليه أن يتجاوزها ويستمر فى التحقيق لأن القانون لم ينص على طعن فى مثل هذه المسائل التى ترفع فى هذا الدور من سير الدعوى فإذا رفعت القضية إلى المحكمة جاز للثم أو المحامى عنه أن يدفع المسألة أمامها قبل الدخول فى الموضوع ،

وإذا كان قانون تحقيق الجنايات الملغى يقضى بأنه ليس للثم أن يدفع بأى دفع فى

التحقيقات التي كانت تتولاها النيابة العامة لعدم ورود نص يبيح إبداء مثل هذه الدفوع فهل لغير النيابة العامة من الخصوم الآن وبعد تنفيذ قانون الاجراءات الجنائية أن يقدموا اليها الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق الذي تجريه بمعرفتها في الجنع والمخالفات ؟ نرى أنه لغير النيابة العامة من الخصوم أن يقدموا لها ما شاءوا من الدفوع والطلبات أثناء مباشرتها التحقيق في الجنع والمخالفات وسندنا في ذلك المادة ١٩٩ من قانون الاجراءات التي تنص على أنه «للنيابة العامة أن تبأشر التحقيق في مواد الجنع طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية ، والمفهوم من صريح نص هذه المادة أن القواعد الواردة في باب التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق تسرى على التحقيق بمعرفة النيابة العامة إلا ما استثنى بنص صريح في المواد التالية للمادة المذكورة وليس في نصوص المواد التالية ما يشير إلى الدفوع والطلبات التي يمكن تقديمها أثناء التحقيق ومن ثم تسرى الأحكام الخاصة بها والواردة في باب التحقيق بمعرفة القاضى على التحقيق بمعرفة النيابة العامة ويجوز لبقية الخصوم أن يقدموا بذات الدفوع والطلبات التي يجوز لهم التقدم بها لقاضى التحقيق .

ماهية الدفوع والطلبات

نص المادة ٨١ لإجراءات عام يندرج تحته كل الدفوع والطلبات التي يمكن تقديمها لقاضى التحقيق من جميع الخصوم بما فيهم النيابة العامة أو للنيابة العامة من غيرها من الخصوم فلم تقصر حق تقديم الدفوع والطلبات على المتهمين وحدهم كما فعلت المادة ٥٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى كما لم تحدد هذه الدفوع والطلبات التحديد الوارد في المادة الملغاة . ولم يرد بالمذكرات التفسيرية لقانون الاجراءات ما يفسر معنى الدفوع والطلبات وكل ماورد بها بخصوصها وجوب أن يكون تقديم الدفوع والطلبات كتابة ولو عن طريقة اثباتها في محضر التحقيق .

والمقصود بالدفوع التي تقدم من الخصوم أثناء التحقيق كل دفع يتصل بقيام أو انعدام الدعويين الجنائية أو المدنية أو بالاختصاص كالدفوع بعدم الاختصاص أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أو بصدور عفو شامل أو حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه أو بالتنازل أو الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو المدنية أو بأن الفعل لا عقاب عليه في القانون ... الخ .

أما الطلبات فهي كل مايتقدم به الخصوم من رغبات متصلة بالتحقيق وكيفية تسييره والسير في إجراءاته كان بطلب المتهم أو وكيله سماع شهود نفي أو أن يطلب المدعى المدني سماع شهود إثبات لم يسبق سماع أقوالهم أو مناقشة من استجوب منهم في بعض نقط معينة وكطلب الانتقال لإجراء معاينة أو تدب خبير أو طبيب شرعى أو ختم قضية مدنية أو جنائية أو الاطلاع عليهما أو طلب الاذن بتقديم مستندات في الدعوى والاطلاع عليها أو طلب إجراء تجربة صوتية أو تجربة رؤيا ... الخ .

وفي الجملة كل طلب يتصل بذات الخصوم وأشخاصهم بما يكون له تأثير في مراكزهم من حيث تدعيم الدليل أو إظهار فسادة .

والدفع تتصل عادة بالناحية القانونية والفقهية في الدعوى خلافا للطلبات التي تمس في الغالب موضوع الدعوى وأدبياتها .

فإذا تقدم إلى قاضى التحقيق أو عضو النيابة أثناء مباشرته التحقيق فى الجنى والمخالفات أى دفع أو طلب وجب عليه الفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تقديمه إليه وأن يبين الأسباب التى يستند إليها فيما يقضى به من رفض الدفع أو الأخذ به أو إجابة الطلب أو رفضه فإذا صدر قراره فى غيبة الخصوم وفى غير مواجعتهم وجب على القاضى أن يبلغه للنيابة العامة لتعلمه لهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت صدوره ويكون الإعلان إما بواسطة رجال السلطة العامة أو عن طريق قلم المحضرين ويكون لكل من المبنى عليه والمدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية فى المحل الذى اختاره فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التى يجرى فيها التحقيق إذا لم يكن مقياً فيها وإن لم يكن قد حدد محلاً مختاراً بهذه البلدة يعير لإعلانه فى قلم الكتاب . ويصح أن يكون الاعلان لوكلاتهم إن وجدوا . كذلك الحال بالنسبة للمتهمين ، تراجع المادة ١٤٥ إجراءات .

هل للخصوم الطعن فى الأوامر التى تصدر فى الدفع

والطلبات المقدمة منهم

قلنا إن الطلبات ما هى إلا الرغبات التى يتقدم بها الخصوم وتكون متصلة بكيفية تسيير دفة التحقيق ونظراً لأن المفروض فى المحقق النزاهة والحيدة فله أن يتخذ أى إجراء يراه موصلاً إلى الحقيقة غير مقيد فى ذلك بما تراه النيابة أو يطلبه بقية الخصوم ومن ثم فالأوامر التى تصدر منه فى الطلبات لا يمكن الطعن فيها أو استئنافها لأن مثل هذه الأوامر ليست لها أية صفة قضائية ولأنه وحده صاحب الكلمة العليا فى مباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق يرى فى مباشرة ما يوصل إلى الحقيقة ولأن تحقيقاته تعرض على غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات أو غيرها ويمكن لكل منها أن يستوفى التحقيق بالشكل الذى يراه .

أما الأوامر التى تصدر فى الدفع فيجوز الطعن فيها على الوجه الآتى :

أ — يجوز لجميع الخصوم بما فيهم المتهم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص دون أن يوقف هذا الاستئناف سير التحقيق أو أن يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق ، م ١٦٣ إجراءات ،

ب — للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر الصادرة فى الدفع الأخرى غير الدفع المتعلقة بالاختصاص .

ج — للمبنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة فى الدفع بما لا يتفق

وصالحهم كالأمر الصادر بقبول الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وانقضائها ورفض طلب التحقيق وذلك لأن هذا الأمر أو ما شابهه يؤثر في صالحهما تأثير الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وهو ما يجوز لها استئنافه عملاً بالمادة ١٦٢ لإجراءات .

وسنتكلم عن ميعاد الاستئناف وشكله والآثار المترتبة عليه عند الكلام عن استئناف جميع أوامر قاضى التحقيق بما فيها الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالتها إلى المحكمة الجزئية .. الخ
(يتبع)

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١	١	أول يناير ١٩٥١
		دعوى مدنية . تبرئة المتهم على أساس عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية .
٢	٢	١ - عقوبة . تقديرها موضوعي .
		٢ - إثبات . الأخذ باعتراف متهم على آخر . من حق المحكمة .
٣	٤	محكمة استئنافية . الأصل أنها تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق .
		طلب المتهم تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفي . رفضه . لا خطأ .
٤	٤	حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . وجوب إثبات توافرها .
٥	٥	دفاع . تقدم محامي المتهم لمحكمة ثاني درجة بمحضر صلح موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب ، وبتنازها عن دعواها المدنية . استبعادها اعتماداً على تخلف المدعية بالحقوق المدنية دون تقدير للأثر المترتب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدور منها . إخلال بحق المتهم في الدفاع .
٦	٦	دفاع . طلب تأجيل لإعلان شاهد أمام محكمة الجنايات . رفضه بمقولة إن شهادته لن تجدى المتهم لكونها منقوضة بأقوال الشهود الآخرين الذين لا شبهة في شهاداتهم . إخلال بحق الدفاع .
٧	٨	حكم . تسببه . دفاع . طلب المتهم إجراء معاينة وسؤال شاهد . ادانته دون إجابته إلى طلبه أو الرد عليه . قصور .
٨	٩	شهود . قرابتهم للجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقوالهم .
٩	١٠	دعوى مدنية . استئناف . طلب تعويض لا تتجاوز قيمته خمسين جنيهاً ، قضاء محكمة الدرجة الأولى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بعد صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		قانون المرافعات . عدم استئناف النيابة . عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية .
١٠	١١	أول يناير ١٩٥١ دعوى مدنية . استئناف المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية . للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تتعرض لواقعة الدعوى وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه .
١١	١٣	د . د . د محكمة . الأصل فيها أن تبني على التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم . سماع الشهود واجب ما دام ممكنا .
١٢	١٣	د . د . د دفاع . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو بطلب إرسال الورقة التي ضبط المخبر ملفوقا بها إلى التحليل . ليس له أن ينعى على الحكم إغفال ذلك .
١٣	١٤	د . د . د قبض . تفتيش . القضاء . بطلانها وتبرئة المتهم . اعتراف . عدم بيان المحكمة رأيها وحكمها فيه . قصور .
١٤	١٥	د . د . د ١ - تفتيش . الدفع . بطلان التفتيش . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . ٢ - تلبس . قيام حالة التلبس . صحة التفتيش الحاصل في هذه الحالة . مثال .
١٥	١٦	٨ يناير ١٩٥١ إثبات . اعتماد المحكمة على ورقة في الدعوى وإطراح شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز .
١٦	١٧	د . د . د نقض . حكم غير نهائي . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
١٧	١٨	د . د . د معارضة . هي إجراء لمصلحة المحكوم عليه فلا يصح أن يضار به .
١٨	١٩	د . د . د دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . حق محكمة النقض في توقيع العقوبة الصحيحة المناسبة (المادتان ٣٧٠ و ٢٧٢ ع) .
١٩	١٩	د . د . د نقض . حكم في مخالفة تنظيم . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
٢٠	٢٠	د . د . د اختلاس محجوزات . الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ ع . معناه كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ . مثال لقصور الحكم في بيان هذا المعنى .

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢١	٢١	٨ يناير ١٩٥١
٢٢	٢٢	٨ يناير ١٩٥١
٢٣	٢٤	٨ يناير ١٩٥١
٢٤	٢٥	١٥ يناير ١٩٥١
٢٥	٢٦	٨ يناير ١٩٥١
٢٦	٢٦	٨ يناير ١٩٥١
٢٧	٢٨	٨ يناير ١٩٥١

١ - نقض . خطأ مادي في ذكر اسم محام عن متهم بدلا من اسم المحامي الذي حضر عنه . لا يقدر في سلامة الحكم . ٢ - دفاع . متهمان بمنحة . تولى محام واحد للدفاع عنهما حتى مع تخالف المصلحة . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

١ - إجراءات . الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى . لصاحب الشأن أن يثبت أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . ٢ - تزوير . عقد الزواج . وثيقة رسمية . مناطها إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد . إجراءات . الأصل في المحاكمة أن تكون علانية . شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى . طلب الدفاع سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية . تأجيل الدعوى عدة مرات لهذا الغرض . مضى المحكمة في نظر الدعوى دون سماعهم مع حضور بعضهم . حكم معيب .

حكم . تسببه . إدانة المتهم بناء على أقوال المجنى عليه . قول الحكم إن سلوك المجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلا منه عنها . ذلك لا يصح بناء عليه الطعن في الحكم بالتناقض .

إثبات . شهود . حضور بعض وغياب بعض . الاكتفاء . بسامع الحاضرين وبتلاوة أقوال الغائبين أو الاطلاع عليها . جاز .

١ - تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح . متى تحقق؟ لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق . ٢ - إجراءات . جنائية بمنحة . إتباع الإجراءات المقررة للمحاكمة في الجنح . ٣ - إثبات سلطة المحكمة في الاعتماد على أقوال الشهود .

١ - إثبات . اعتراف . الأخذ باعتراف المتهم أمام البوليس رغم عدوله عنه أمام النيابة وأمام المحكمة . جاز . ٢ - تفتيش . رجل البوليس مشاهدته المتهم يجري محاولا ركوب القطار دون تقديم تذكركه لعامل الباب . تخلى المتهم عن حقيقة كانت معه قبل أن يمسك به رجل البوليس لينتعه من ركوب القطار . تفتيش

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الحقبة . صحيح . وجود مخدر بها . لا يجدى المتهم ما يشير من بطلان القبض .
٢٨	٢٩	١٥ يناير ١٩٥١
		إثبات . محاكمة . الحكم على المتهم دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى . مبطل لإجراءات المحاكمة . سماع الشهود واجب مادام ممكناً .
٢٩	٢٩	د د د
		إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . القصد الجنائي . توافره . علم الجاني أنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب .
٣٠	٣٠	د د د
		حكم . تسييه . طلب الرأفة . الرد عليه غير واجب .
٣١	٣١	د د د
		إثبات . تقدير قوة الدليل في الإثبات . من سلطة المحكمة وحدها . الأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر . من حق المحكمة .
٣٢	٣٢	د د د
		حكم . تسييه . إدانة متهم في جريمة بيع فلفل مغشوش بإضافة عناصر غريبة إليه . ركن العلم . وجوب بيان الدليل الذي استندت إليه المحكمة في القول بثبوته .
٣٣	٣٢	١٦ يناير ١٩٥١
		١ - قبض . أعمال تحضيرية فيه . أعمال تنفيذية . صورة واقعة . توافق المتهمين واتحاد مقاصدهما على القبض على المجنى عليها مع علم كل منهما بما يأتيه الآخر . كلاهما فاعل أصلي .
		٢ - قبض . ظرف التهديد بالقتل . لا يشترط أن يكون تالياً للقبض . يكفي أن يكون مصاحباً له .
٣٤	٣٦	د د د
		تبديد . عقد إيجار مشاركة . استيلاء أحد المستأجرين على محصول الأرض وبيعه واستيلاءه على كامل الثمن لنفسه . تبديد معاقب عليه بالمادة ٢٤١ ع .
٣٥	٣٨	د د د
		تموين . صنع أرغفة ناقصة الوزن في الخبز . يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع . لا يشترط قصد خاص .
٣٦	٣٦	٧ فبراير ١٩٥٢
		١ - دعوى جنائية . انقضاؤها في مواد الجنح بضى ثلاث سنوات من وقوع الجريمة .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصحيفة
٢ - انقطاع المدة . لا يجوز أن تطول مدة السقوط بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يجب على المحاكم تطبيقه من تاريخ صدوره دون التقيد بتاريخ العمل به .			
٣ - سريانه على الجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به باعتباره قانوناً أصحح للتهم .			
٤ - صدور القانون ١٧٨ سنة ١٩٥١ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتعديل النص المذكور . لا تأثير له ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلاً في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .			
(٢) محكمة القضاء الإداري			
١ - تنسيق . وجوب التفرقة بين الوظيفة والدرجة . انصراف المعنى في كل .	٢٢ يونيو ١٩٤٩	٣٧	٤٥
٢ - تنسيق . القصد منه . عدم استهدافه تغييراً في الوظائف أو في عدد الدرجات .			
٣ - درجة . تلازمها مع الوظيفة ذات المرتب . لا توجد درجة مستقلة عن الوظيفة . جواز وجود وظيفة بلا مرتب مستقلة عن الدرجة كالعمدة . وظيفة وكيل وزارة لها درجة . ليست فوق الدرجات .			
٤ - وكالة الوزارة . لها معنيان بحسب الاصطلاح الإداري والمالي . قد ترتب للمصالح الرئيسية دون أن يكون شاغلاً وكيل وزارة أي ذلك الذي يعاون الوزير في الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها .			
٥ - درجات عالية . درجة وكيل وزارة المالية . تالية مباشرة لدرجة مدير عام . درجة مدير عام حرف (أ) أو (ب) تفريع في الدرجة الأصلية .			
٦ - تنسيق . اختيار . مجال أعماله . درجة وظيفة رفعت بالتنسيق . لا مجال لإعمال الاختيار . لا يلزم صدور مرسوم			

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		يمنع الدرجة . الحق هنا منشؤه قانون التنسيق رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ والقواعد الموضوعة لتنفيذه . صيغة الجواز التي وردت في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قواعد التنسيق . مجرد صياغة . معناها . العبارة هنا بالمعنى لا بالمبنى .
٣٨	٥٣	٢٢ يونيه ١٩٤٩
		١ - إختصاص محكمة القضاء الإدارى . لا تملك إصدار قرار إدارى أو تكليف جهة الإدارة بإصدار قرار معين . سلطتها مقصورة على الرقابة القضائية لتصرفات الإدارة .
		٢ - قبول الدعوى . مطالبة بدرجة . الحصول عليها . طلب عدم تأثير القرار المطعون فيه في أقدمية المدعى في تلك الدرجة . توافر المصلحة . قبول .
		٣ - تنسيق . ترقية بالاختيار . ترخص الإدارة . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .
٣٩	٥٤	" " "
		بوليس . القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . تضمنه أحكاماً عامة . تسرى على جميع هيئات البوليس وأخرى خاصة بطوائف دون غيرها . المادتان ١٠ ، ١١ منه خاصتان بضباط البوليس وخدمهم .
٤٠	٥٥	" " "
		ترقية . درجة عادية في الميزانية . ترخص جهة الإدارة في الترقية . لا معقب عليها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .
٤١	٥٥	٢٣ يونيه ١٩٤٩
		١ - إختصاص محكمة القضاء الإدارى . طلب ضم مدة الخدمة السابقة في الأقدمية . وما يترتب على الضم من الحق في علاوات الترقية . حفظ الطلب . الطعن فيه . نزاع في راتب . إختصاص المحكمة بولايتها الكاملة .
		٢ - موظف . فصله لسوء السلوك . تعيينه جديداً بعقد جديد . ليس له أن يطلب ضم مدد الخدمة السابقة . كتاب المالية الدورى في يولييه سنة ١٩٤٧ .
٤٢	٥٦	" " "
		١ - موظف . استثناءات . قرار إبطال تعيينه . مخالفته لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ . لا محل للاستناد إلى المادة ٧ منه إلا إذا كان قد طبق في حقه تطبيقاً صحيحاً .

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ — موظف . استثناءات . الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ . إبطال المرسوم الملكي المسبوق بترقية استثنائية . عدم انطباقها على المرسوم المسبوق بتعيين استثنائي . لا يجوز التوسع في تأويله . الاستناد إلى المذكرة الإيضاحية . لا يجدي . إذ ليس لها قوة القانون .
٤٣	٥٨	٢٣ يونيو ١٩٤٩
		١ — تنسيق . بند ٢ من المادة ٣ من قواعده . وظائف مخصص لها درجات فوق الدرجة الأولى قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ . شغل الوظيفة لها بمراسم أو أوامر ملكية قبل هذا التاريخ . رفعها في التنسيق إلى درجات أعلى . اعتبارها الترقية من أول مايو سنة ١٩٤٦ . يمنح الموظف علاوة الترقية اعتباراً من هذا التاريخ . شرطه . مضى سنتين قبل أول مايو سنة ١٩٤٦ في الدرجة السابقة . تخلف هذا الشرط . حكمه .
		٢ — تنسيق . مادة ٣ منه . عدم سريانها إلا على الموظفين الشاغلين وظائفهم بمرسوم أو أمر ملكي . لا يفيد أن التعيين بمرسوم أو أمر ملكي شرط لاستحقاق الموظف المعاملة بموجب أحكامها . العبرة بشغل الموظف للدرجة فعلاً سواء تم ذلك بقرار وزاري أو بقرار من مجلس الوزراء أو بمرسوم أو أمر ملكي . من يعين من الموظفين بمرسوم . فتوى لجنة قضايا الحكومة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . ليست قاعدة تنظيمية لعدم اعتمادها من مجلس الوزراء .
		٣ — قرار إداري . مخالف للقانون . عدم إلغاء السلطة الإدارية . إياه أو سحبها له في الميعاد القانوني . قيامه متجاً أثره وجوب احترام المركز القانوني المترتب عليه .
٤٤	٦٠	د د د
		١ — بلدية الاسكندرية . لجنة شئون الموظفين . تعديل تشكيلها . من اختصاص وزير الداخلية لا مدير البلدية . مادة ٤٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٥ . مخالفة ذلك . بطلان التشكيل وبطلان ما تصدره من قرارات .
		٢ — لجنة . تشكيلها . عدم جواز تعديله إلا بمن يملكه

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		قانوننا . مخالفة ذلك . اغتصاب للسلطة . بطلانه بطلانا أصليا .
		٣ - لجنة . تشكيلها . غياب أحد أعضائها اختياراً . لا يبطل التشكيل إذا كان العدد قانونياً أما إقصاء العضو عنها فيجعل كيانها القانوني غير قائم . بطلان قراراتها ولو صدرت بالاجماع .
		٤ - تنسيق . ترقية به . اختلافها عن قواعد الترقية العادية من حيث الكفاية والامتياز . احتفاظها ببقاى قواعد الترقية العادية . سلطة الادارة في ترك الموظف في الترقية بالأقدمية المطلقة تنسيقاً لارتكابه أخطاء أو توقيع جزاءات عليه . عدم استقلال الادارة بذلك ورقابة المحكمة .
		٥ - بلدية الاسكندرية . وضعها قاعدة ترك الموظف في الترقية تنسيقاً لمجرد توقيع جزاء عليه دون بحث في أثر الجزاء على الصلاحية . مخالفتها للقانون . الاستعانة برأى ديوان المحاسبة . لا عبرة بذلك لأنه جهة غير مختصة قانوناً .
		٦ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . ترقية . طلب الحكم بها . عدم اختصاص .
٤٥	٦١	٢٣ يونيو ١٩٤٩
٤٦	٦٢	، ، ،
		١ - معاش . ميعاد السنة الأشهر المحدد لرفع دعوى المنازعة في مقداره . مقصور على المنازعات السابقة أو المعاصرة لتسوية المعاش . منازعة تستند إلى أسباب لاحقة . عدم خضوعها لهذا المعيار .
		٢ - معاش . مدة مضافة لمدة الخدمة الفعلية . هي منحة على سبيل الاستثناء وليست مدة خدمة فعلية . وكذلك تقرير استحقاق العلاوة التي تحمل خلال تلك المدة .
		٣ - معاش . مدة خدمة مضافة لمدة الخدمة الفعلية . صدور قواعد التنسيق خلال هذه الفترة . عدم إمكان الانتفاع بها .

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٤ - قواعد الإنصاف . عدم سريانها إلا على الموظفين والمستخدمين العاملين من الدرجة السادسة فما فوقها . عدم سريانها على الموظف المتقاعد .
٤٧	٦٣	٢٣ يونيو ١٩٤٩
		١ - معاش . المدة المضافة إلى مدة الخدمة الفعلية لمن أحيل إلى المعاش . منحة على سبيل الاستثناء .
		٢ - قواعد الانصاف . الطوائف التي لها حق الافادة منها . الموظف المتقاعد لا يدخل فيها .
٤٨	٦٤	» » »
٤٩	٦٤	» » »
		١ - قوة الشيء المقضي به . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة للحكم فيها . اختلاف الدعويين موضوعا وسببا . عدم قبول الدفع .
		٢ - قوة الشيء المقضي به . ما تقضي به المحكمة في أسباب الحكم . متى يكون لها قوة الشيء المقضي به .
		٣ - قوة الشيء المقضي به . حكم صادر برفض أو بعدم قبول طلب إلغاء قرار إداري لمجاوزة حدود السلطة . لا يحوز هذه القوة بالنسبة إلى طلبات التضمنين أو تسوية الحالة . اختلاف طبيعة القضايا والغاية منهما .
		٤ - كادر سنة ١٩٢١ . عدم تعديله إلا بقرار . من مجلس الوزراء . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ مخالفته للقانون . لا تملك سلطة دنيا تعديل قرار السلطة العليا إلى تفويض .
		٥ - قرار إداري عام . باطل . منشور المالية رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ . جواز التمسك بالبطلان لعدم تطبيقه .
٥٠	٦٦	٢٨ يونيو ١٩٤٩
		١ - كشف المرشحين للعمدية . تضمنه عشرة أشخاص فقط . وصف أحدهم في الكشف بأنه ضابط بالجيش . حقه في الترشيح موقوف . عدم حساب اسمه . الفقرة الثالثة من المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تحتم أن يكون عددهم عشرة .
		٢ - كشف المرشحين للعمدية . المركز هو المختص بتحريره

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون	رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
						تحت هيمنة ورقابة الجهات الرئيسية وهي المديرية ووزارة الداخلية . حقهما في التعقيب بحكم القانون العام . لا حاجة إلى نص بذلك . شرطه . إجراؤه في حدود المواعيد في القانون .
						٣ — كشف مرشحين للعمدية . معيب . إجراء لجنة الشياخات . الانتخابات رغم ثبوت العيب . حق وزارة الداخلية في عدم اعتماد الانتخاب .
						٤ — عمدة . مادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . سلطة وزير الداخلية . ١ — سلطة الاعتماد بعد التحقق من سلامة الإجراءات . ٢ — حق الوزير في بحث شخصية المنتخب ولو كانت إجراءات انتخابه سليمة . أساس هذا الحق . المسؤولية البرلمانية عن الأمن العام .
٥١	٦٧	٢٨ يونيو ١٩٤٩				١ — أملاك حكومية . بيعها بالمزاد . متى تكون بالممارسة . قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٣ .
						٢ — أملاك حكومية . بيعها بالممارسة . جوازي للحكومة . ليس لأحد حق مكتسب في ذلك .
٥٢	٦٧	د د د				التماس . الغش أو حجز الأوراق . عدم تأثيرهما في رأى المحكمة في الحكم . رفض التماس .
٥٣	٦٨	٣٠ يونيو ١٩٥٢				١ — اختصاص . نظام الأحكام العرفية يستمد أساسه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية . مرسوم إعلان الأحكام العرفية من أعمال السيادة . الأوامر التي تصدر من القائم على إجراء هذه الأحكام ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون . خضوعها لرقابة القضاء .
						٢ — دستورية القوانين . ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم من التصدي لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ما دام للدولة دستور مكتوب فإنه يجب عليها التزامه في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية باعتباره القانون الأعلى الذي يسمو على جميع القوانين . إذا سكت الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة القضائية أو على منعها —

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>وهذا هو موقف الدستور المصرى . فإنه يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور . ومن الأصول الدستورية أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأفضية . فإذا تعذر على القضاء تطبيق بعض التشريعات لما قد يوجد بينها من تعارض وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى في المرتبة . وإذا تعارض قانون مع الدستور وجب تطبيق الدستور دون القانون فتمتنع عن تطبيق القانون غير الدستورى .</p>
		<p>٣ - المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ يمنع سماع الدعوى في أى تصرف أو أمر صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتضمن إعفاء هذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . وهذا الإعفاء من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية وفي المساواة في التكاليف والواجبات فهو مخالف لأحكام الدستور . وهذا المرسوم باطل أيضاً من الناحية الشكلية لأنه لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس .</p>
		<p>٤ - إن قانون التضمينات لا يعنى الحاكم العسكرى إلا من التعويض عن عمل لم يتجاوز فيه حدود اختصاصه وكان خطأ فيه خطأ غير مقصود . ويبقى على ذلك هذا العمل الخاطىء عملاً غير مشروع .</p>
٥٣ ٨٣	٣٠ يونيه ١٩٥٢	<p>١ - أحكام عرفية . قرارات الحاكم العسكرى يخضع لأحكام الدستور والقانون . وللمحكمة القضاء الإدارى الرقابة عليه في ذلك . ٢ - متى قامت أسباب جدية تبرر تصرفات الحاكم العسكرى التى اتخذها في حدود الدستور والقانون . كانت هذه التصرفات بمنجاة من كل طعن . إذا لم توجد أسباب جدية يجب إلغاء القرار المطعون فيه .</p>

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٥٤	٨٧	١٨ نوفمبر ١٩٥١ تزوير . دعوى فرعية . لا يجوز استئناف حكمها استقلالاً عن المحكمة في الموضوع . لأنه حكم غير منهي للخصومة طبقاً لل مادة ٣٧٨ مرافعات .
		(٤) قضاء الأحوال الشخصية
٥٥	٨٨	١ — أحوال شخصية . إعلان ورقة الحضور ليس لها ميعاداً معيناً . ٢ — حجية . أحكام المحاكم الشرعية . لها حجيتها أمام المحاكم المدنية . ٣ — حجر . أسبابه . تفهمها خاضع لتقدير المحاكم الحسبية . ٤ — عته أو غفلة أو سفه . الحجر لسبب منها . لا خلاف عليها بين رأي فقهاء الشريعة الإسلامية ونصوص القانون . ٥ — ذو الغفلة . تعريفه . ٦ — تصرف مطلوب الحجر عليه لزوجته . حتى لو كان على سبيل التبرع . وكان بقصد المحافظة على أمواله . غير موجب للحجر . ٧ — ميسر . متى يجوز الحجر من أجله .
٥٦	٩٠	٢٦ ديسمبر ١٩٥١ حجر على سيدة للعتة وتعينت والدتها قيمة عليها . زوجت القيمة المحجور عليها . وهي بالغة سن الرشد . من ابن عمها بدون إذن المحكمة الحسبية . تقدم طلب بعزل القيمة لهذا السبب .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٥٧	٩٣	١٥ أكتوبر ١٩٥١ اختصاص . دعوى استرداد حيازة . غموض ركن القوة والغضب . عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع .
٥٨	٩٥	١٨ ديسمبر ١٩٥١ ١ — أحوال مستعجلة . لم يحصرها القانون ولا الفقه . ٢ — حراسة . الاستعمال فيها . ركن موضوعي لاركن اختصاصي . ٣ — استبدال حارس . م ٥١٤ مرافعات لم تحصر أحواله .
٥٩	٩٧	١٩ ديسمبر ١٩٥١ ١ — مستعجل . عدم جواز استئناف الأحكام المستعجلة إلا في حدود م ٣٩٩ ع . أي القيد بقيمة الدين . استثناء . مسائل الاختصاص . ٢ — حق القضاء المستعجل في فحص المستندات لتبيان مبلغ الجدي فيها . ٣ — تسليم . حق الامتناع عن تنفيذه . إذا لم ينفذ خصمه التزامه بالدفع .

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقب الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٦٠	١٠١	١٩ نوفمبر ١٩٥١
		حجز . صخته . وجوب أداء المبلغ المحجوز به . تعليقه على شرط تسليم البوالص . فقدان ركن الوجوب .
٦١	١٠٤	١١ مارس ١٩٥٢
		١ - حراسة . لا يشترط لقيامها توافر النزاع . مجرد الخوف من الخطر العاجل لبقاء موجب للحراسة . ٢ - حراسة . يكفي توافر المصلحة لطالبها . وتقديرها من المحكمة . ٣ - النزاع على وضع اليد أو الريع أو الإدارة وغير ذلك مما فيه مصلحة تبرر الحراسة .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٦٢	١٠٦	٣ ديسمبر ١٩٥١
		١ - نيابة عمومية . اختصاصها في مد الحبس . غير جائز . ٢ - نيابة عمومية . لا يجوز لها تدب قاضي التحقيق لإجراء ما . ٣ - قاضي تحقيق . اختصاصه . يتحدد بمكان الجريمة . أو محل إقامة المتهم أو محل القبض عليه . اختصاصه من النظام العام .
٦٣	١٠٨	٩ ديسمبر ١٩٥١
		١ - قاضي التحقيق . اختصاصه وحده في مد الحبس . ٢ - حبس المتهم خمس عشر يوماً من قاضي التحقيق . ينتهي حتماً بانتهاء هذا الأجل .
٦٤	١١١	٢ مارس ١٩٥٢
		نيابة . قرارها بتقديم جنابة لقاضي التحقيق ثم صيرورة الاختصاص لغرفة الاتهام . الدعوى محالة ولو لم يعلن المتهم بقرار النيابة .
٦٥	١١٤	د د د
		قاضي التحقيق . حقه في تحقيق الدعوى عند طلب مد حبس المتهم . سلطانه في ذلك .
٦٦	١١٦	٢٦ يناير ١٩٥٢
		١ - غرفة الاتهام . واجبها في نظر قيمة الدليل عند طلب إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات . حدوده . ٢ - اعتراف . حق غرفة الاتهام في مناقشته .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٦٧	١٢٦	١٥ أبريل ١٩٥١
		شيك . توافر الشرائط الكلية . كاف لتطبيق المادة ٣٢٧ ع . صدور الأمر بعدم الدفع يحمل سوء النية . ولو وجد سبب مشروع . جريمة المادة ٣٢٧ ع . يكفي توافر احتمال الضرر .

العدد الأول	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء المخدرات)
٦٨	١٢٩	٨ يونيو ١٩٥٢
		١ - تفتيش . لا يجوز تفتيش منزل غير المتهم إلا بإذن من الجهات المختصة إلا إذا رضى بالتفتيش بما لا لبس فيه وقبل الدخول . ٢ - لا تجوز شهادة من أجرى تفتيشاً باطلاً . ٣ - الطعن ببطان تفتيش السكن حق شخص لصاحب المسكن . لا يجوز لغيره أن يستند عليه .
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٦٩	١٣٢	٨ نوفمبر ١٩٥١
		وجوب إبداء الدفع بعدم الاختصاص المحلى قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى . المادة ١٣٣ مرافعات .
		(١٠) قضاء المحاكم الشرعية
٧٠	١٣٣	٢٣ مارس ١٩٤٨
		وصية . الأوراق المسوغة لسماع الدعوى بها . تطبيق المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .
٧١	١٣٥	٣٠ مارس ١٩٥٠
		وقف . استحقاق فيه . جعل الوقف المرتب الطبقات المعتبر أوقافاً متعددة على فريقين مع انتقال نصيب الفريق الأول بانقراضه إلى الفريق الثانى . وفاة آخر الفريق الأول عقلاً . عودة إلى من فى طبقته الخاصة لا العامة . تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
١٤٠		بحث انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى
١٤٥		بحث حرية الدفاع والحد منها للدكتور عبد السلام ذهني المحامى
١٥٣		بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق

المحامي

مجلة قضائية

نشرها نقابة المحامين

أكتوبر
سنة ١٩٥٢

السنة الثالثة والثلاثون

العدد
الثاني

« إني لأستحي أن أظلم من لا أجد له ناصراً على إلا الله ،
« مساوية »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة الحديثة العالمية
مصر - عزى وشركاه
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة
تليفون ٢٩٣١٧

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
١٢٦	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الامور المستعجلة المستأنفة
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الامور المستعجلة الجزئية
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
	بحث انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .
	بحث التعديلات التى أدخلت على قانون رسم الأيلولة ومدى ماحققته من علاج نواحى النقص
	به لحضرة الأستاذ خيرت ضيف مدرس المحاسبة بكلية التجارة بجامعة فاروق الاول
	بحث حجز مالهدين لدى أحد فروع البنك وهل يمتد أثره الى باقى الفروع الأخرى لحضرة
	الأستاذ السيد محمود القبطان وكيل إدارة القضايا ببنك باركلز بالاسكندرية .
	مرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء .
رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢	فى شأن فصل رجال القضاء الشرعى بغير الطريق التأديبى
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢	بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية
رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢	بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية .
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢	بتعيين المساحة التى تزرع قحاً فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية .
رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٢	بتعديل بعض أحكام قانون استقلال القضاء .
رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٢	فى شأن فصل رجال إدارة قضايا الحكومة بغير الطريق التأديبى .
رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٢	بإضافة بعض تصرفات إلى الجدول الملحق بكل من

القانونين رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ورقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقوانين رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٦ و٦٣ لسنة ١٩٤٨ و ٧٠ لسنة ١٩٥٠ .

مرسوم بقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن تطهير الآداة الحكومية .

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل رجال القضاء الشرعى بغير الطريق التأديبى .

مرسوم بشأن تأليف لجنة لدراسة الأنظمة الحكومية وتقديم مقترحات بشأنها .
مرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

مرسوم بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٢ بمد ميعاد عرض مشروع قانون التعريفه الجركية ومشروع القانون الخاص برسم الانتاج على البرلمان .

مرسوم بقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سلفة تمويل محصول القطن .

رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام الامر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية .

مرسوم بإنشاء وزارة للقصر .

مرسوم بقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكايل .

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بأساس ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من ١٩٤٨ إلى بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير .

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ .

قرار بالاجراءات الواجب اتباعها لشهر إلغاء الوقف على غير الخيرات .

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار .

قرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة بعض السلع والمواد إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

قرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها .

- قرار وزارى رقم ١٩٥٢ لسنة ١٥٢ .
- قرار وزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٢ .
- قرار وزارى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٢ .
- قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار المواد والسلع المسعرة والمحددة الربح فى تجارتها .
- قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بحظر نقل المواد الغذائية إلى شرقى خط وهمى من رأس البر إلى حلوان .
- قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٢ بإضافة بعض السلع إلى القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ .
- قرار رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٢ بإضافة الأسماك بجميع أنواعها إلى الجدول المرفق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- قرار وزارى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الترخيص بإنشاء وتشغيل مصانع الاسمنت
- أمر عسكرى بتعيين أعضاء المحاكم العسكرية بين الضباط .
- أوامر عسكرية أرقام ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ .

راغب منا — سليمان الجمانى — أحمد السادة — كمال سليم ابراهيم — نصيف زكى

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهمي إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين) .

تطبيقاً للسادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكبال ، فإذا هي اقتضت على معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

المحكمة

، حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه حكم على المتهم ابتدائياً بتغريمه ٥٠٠ قرش والمصادرة في جريمة غش لبن ، فاستأنفت النيابة لكون المتهم عائداً ، وطلبت من محكمة ثاني درجة تطبيق المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف بمقولة إن السابقة التي للمتهم صدر الحكم فيها غيائياً ولم تقدم النيابة ما يدل على إعلانه أو تنفيذه وأن ما تأشربه على الصحيفة من إعلانه جاء لاحقاً لصدور الحكم المستأنف .

، وحيث إنه يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم التي اطلعت عليها هذه المحكمة أنه سبق الحكم عليه حضورياً من محكمة مصر في جريمة غش مكبال في القضية رقم ٩٦٨ - ١٨٢٥

٧٢

١٦ يناير سنة ١٩٥١

غش وتدليس . عود . متهم سبق الحكم عليه في غش مكبال . محاكمته في جريمة غش لبن . وجوب اعتباره عائداً .

المبدأ القانوني

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بأنه دمع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزن والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود ، وإذن فانه يكون لازماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه

هذه الأقوال وتتخذها دليلاً على المتهم متى
اطمأنت إلى صدقها .

(القضية رقم ١٧٤٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة
وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلا من ابراهيم خليل بك
للمستشار) .

٧٤

١٦ يناير سنة ١٩٥١

نقض : حكم غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه إنما صدر
برفض الدفع ببطالان الحكم الغيابي وتحديد
جلسة لنظر الموضوع، كان الطعن فيه بطريق
النقض غير جائز .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه إنما فصل
في الدفع ببطالان الحكم الغيابي برفضه وتحديد
جلسة لنظر الموضوع فهو لم ينفه خصومة أمام
محكمة الموضوع ولهذا لا يجوز الطعن فيه بطريق
النقض » .

(القضية رقم ١٧٥٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة
وحضور حسن اسماعيل المضيبي بك بدلا من محمد احمد
غنيم بك المستشار) .

٧٥

١٦ يناير سنة ١٩٥٠

نقض . عدم وجود توقيع على أسباب الطعن . عدم
إمكان الوقوف على من صدرت منه وصفته في تقديمها .
عدم قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

إذا كانت الأسباب المقدمة في الطعن

بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٤٦ بغرامة قدرها
٥ جنيهات ونشر الحكم على مصاريفه بجريدة
المصرية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٣٩ . ولما كانت المادة العاشرة من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس
والغش تجري بما يأتي « مع عدم الإخلال
بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات
يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي
الحبس ونشر الحكم أو لصفه وتعتبر الجرائم
المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم
المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات
التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٣٩ للوزن والمقاييس والمكايل وكذلك
الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر
خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود ،
فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة
الحبس ونشر الحكم أو لصفه تطبيقاً للمادة
سابقة الذكر ، أما وهي لم تفعل واقتصرت على
معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون بما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق
القانون على الواقعة كما هي مثبتة به تطبيقاً صحيحاً .
(القضية رقم ١٧٤٠ سنة ٢٠ ق) .

٧٣

١٦ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع
عناصر الدعوى . لها أن تعول على أقوال الشهود في
التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرروه بالجلسة .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من
جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المجنى
عليه والشهود في التحقيقات ولو جاءت مخالفة
لما قرروه بالجلسة وأن تعول في الادانة على

الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملايسات تلتقي في روع المدافع أن هناك اعتداء جدياً وحقيقياً موجهاً إليه ، إلا أنه متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن المتهم لم يكن يقصد رد اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه ، بل إنه كان هو البادئ بالاعتداء على أحد أقارب المجنى عليه — فإن ما انتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعي يكون مطابقاً للقانون ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصراً ومتناقضاً ومخطئاً في تطبيق القانون ، إذ أن الواقعة كما صورتها المحكمة تفيد أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس فقد ورد بالحكم أن المجنى عليه شرب عصاه في وجهه ، وأنه لم يطلق النار إلا بعد أن لوح بالعصا متظاهراً بتهديده وأنه كان في ثورة غضب واستفزاز من جانب المجنى عليه ، أما ما ذكرته من أنه توهم أن المجنى عليه حضر للمساعدة في رد الاعتداء على آخر فإنه لا يؤثر في قيام حالة الدفاع ، لأن العبرة بما يقوم في ذهن المدافع لا بذهن المجنى عليه وما دام قد قام لدى المتهم سبب جدي للاعتقاد بوجود اعتداء يخشى منه فإنه يكون في حالة دفاع شرعي بقطع النظر عن اعترافه أو إنكاره وبقطع النظر عما إذا كان قد تمسك بالدفاع الشرعي بصفة أصلية أو كان الطلب منه على سبيل الاحتياط ، كما لا يؤثر فيه كون

لا تحمل توقيعاً من أحد فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون .

المحكمة

« حيث إن الطاعن وإن قرر الطعن في الحكم بقلم الكتاب إلا أن الأسباب المقدمة في الطعن لا تحمل توقيعاً من أحد ولا يمكن القول بنسبة صدورهما إليه أو إلى محام عنه ولا الوقوف على من صدرت منه وصفته في تقديمها . وإذن فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون . »

(القضية رقم ١٧٥٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٧٦

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . لا يشترط أن يكون التهم قد اعترف بالواقعة أو تمسك في دفاعه بقيام الدفاع الشرعي . الفعل المتخوف منه الموقوف للدفاع الشرعي . لا يشترط أن يكون خطراً حقيقياً .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان لا يشترط لاعتبار المتهم في حالة دفاع شرعي أن يكون قد اعترف بالواقعة أو أن يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه وقت مقارفته للحادث ، كما أن القانون لا يوجب بصفة مطلقة أن يكون الاعتداء حقيقياً ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً أي لا أصل له في

الخطر حقيقياً أو أنه كان وهمياً ما دام قد توفر لدى المدافع سببه . ويضيف الطاعن أن ما ذكرته المحكمة من أن المجنى عليه لم يكن يقصد الاعتداء عليه بل كان يريد حمله على عدم الاعتداء على الآخر لا يكفي لأطراح دفاعه بل كان يتعين أن تبين المحكمة ما كان يقوم في ذهنه هو حتى إذا ما تبينت أمره نزلت على نتيجته فتبرئه أو تبحث ما إذا كان قد تجاوز حدود القوة اللازمة لرد الاعتداء ، كما أنها تعرضت لما دفع به من أن القاتل غيره وأن المجنى عليه سيء السيرة وأنه إنما اتهم طمعاً في ماله فخسرت على هذا الدفاع بالفساد دون أن تعنى بتحقيقه مع أن هذا الفساد في ذاته لا يقوم دليلاً على مقارفته جريمة القتل كما أن ما تعرضت له عن الباعث كان من قبيل الفرض والاحتمال الذي لم يؤيد بدليل بما لا يصح أن يقوم عليه حكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال إنها تتحصل على ما تبين من الأوراق والتحقيقات وبما دار بالجلسة أنه قبل غروب يوم ٢٣ من شعبان سنة ١٣٦٨ هجرية الموافق ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ بناحية صنيم مركز أبي قرقاص مديرية المنيا حدثت مشادة كلامية بين عبد الحميد مهران طه واسماعيل عبد الجليل عبدالله أمام حانوت البقال عبدالغنى عبد الرحمن فتح الباب من أجل خادم أولها ويدعى حسين أحمد قريب ثانيهما وتطورت هذه المشادة إلى تماسك صحبه اعتداء من اسماعيل عبد الجليل على عبد الحميد مهران بقبضة اليد والحذاء . وفرض هذا الشجار وانصرف كل منهما إلى منزله ويقع كل من هذين المنزلين في نفس الشارع الذي يقع فيه حانوت البقال ثم عاد عبد الحميد مهران طه إلى منزل اسماعيل عبد الجليل عبد الله فوجد هناك غريمه مع الحلبي أحمد سيد

الشهير بتغيان (المتهم) فقفل راجعاً إلى منزله مسرعاً يتعقبه اسماعيل عبد الجليل والمتهم وآخرون قاصدين الاعتداء عليه قال بينهم وبين ذلك (البقال عبد الغنى عبد الرحمن) غير أنه بعد توجه هذا البقال إلى المسجد لأداء فريضة صلاة المغرب ذهب كل من اسماعيل عبد الجليل والمتهم إلى منزل عبد الحميد مهران طه وهما لا يزالان على تلك النية ولما لم يجداه أمام منزله نادياه للخروج للتحرش به فخرج وحدث تماسك بينه وبين المتهم وحضر على صوت هذه الحركة بربرى عمر دياب « القاتل » وهو قريب عبد الحميد مهران من منزله المجاور وزوجته شمه عبدالله اسماعيل ثم صالحه بحفوظ زوجة عبد الحميد مهران التي أصيبت في هذه المشاجرة وأخذ بربرى عمر دياب يلوم المتهم وزميله اسماعيل عبد الجليل على تحرشهما بقريبه وتهجمهما على منزله ولوح بعصاه التي كان يحملها في ذلك الوقت في مواجهة المتهم متظاهراً بتهديده إن هو أو زميله اعتدبا على غريمهما فعز على المتهم أن تبدو هذه الحركة من المجنى عليه وهو المدرس في المدرسة الأولية الذي يعتقد بمركب النقص فيه أنه أرفع منه مقاماً وأعز نفراً فسولت له نفسه أن يقتص منه جزاء هذا التطاول فأخذ المسدس الذي يحمله وأطلق عليه منه مقدوفاً نارياً أصابه في مقتل فخر صريعاً ولاذ هو بالفرار متحصناً بالمدرسة الأولية التي يعمل فيها ، وهي قريبة من مكان الحادث ، ثم تعرض لما تمسك به المدافع عن الطاعن من فساد الاتهام وقيام حالة الدفاع الشرعى فلم يأخذ بالأول للأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إليه كما نرى قيام حالة الدفاع لديه .

وحيث إنه ولو كان صحيحاً أنه لا يشترط لاعتبار المتهم في حالة دفاع شرعى أن يكون قد

٧٧

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

نصب . ركن الاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة . بيانه .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعاءه بأنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب مما انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذي طلبه ، فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة .

(ال قضية رقم ١٠٧٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٧٨

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . تلبس . استدلال المحكمة بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود . لا مانع .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يمنع المحكمة — في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى — من الاستدلال بحالة التلبس على المتهم ما دامت بينت أنه شوهده وهو يجرى من محل الحادثة بعد حصولها مباشرة والآهالي يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ متراً من مكان الحادث .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالقتل العمد مع

اعترف بالواقعة أو أن يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه وقت مقارفته للحادث ، كما أن القانون لا يوجب بصفة مطلقة أن يكون الاعتداء حقيقياً بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملابسات تلقى في روع المدافع أن هناك اعتداء جدياً وحقيقياً موجهاً إليه ، ولو أن الأمر كذلك إلا أن الواقعة كما أثبتتها المحكمة على الصورة السالفة تفيد أن الطاعن لم يكن يقصد رد اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه وأنه من جهة أخرى كان هو البادى . بالاعتداء على أحد أقارب المجنى عليه المذكور ، ولذا فإن ما انتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعي يكون مطابقاً للقانون . ومتى تبين انتفاء حالة الدفاع الشرعي فلا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان قد تجاوز هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا مع قيامه . أما ما يشير إليه الطاعن عن الباعث على الجريمة فرود بأنه متى جزم الحكم بالادانة اعتماداً على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فذلك يكفي لسلامته بقطع النظر عن الباعث على الجريمة ، إذ أن البواعث ليست من أركانها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ، .

(القضية رقم ١٠٦٩ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك وأحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

سبق الاصرار والترصد . قد استند في ذلك إلى ما قاله من أنه — أخذاً من رواية شاعدي الاثبات — كان في حالة تلبس وذلك خطأ في تطبيق القانون لأن حالة التلبس حالة خاصة بالجريمة لا بالمتهم ، كما أن القانون لا يعتبر وجود الجريمة في إحدى حالات التلبس دليلاً وإنما هو يعتبرها في هذه الحالة ، وبالإستثناء من القواعد العامة ، مبرراً لاتخاذ إجراءات جنائية خاصة ومعينة — هذا إلى أن ما استند إليه الحكم في إثبات حالة التلبس المذكورة يخالف الثابت في الأوراق إذ هو لا يقوم على استنتاج سائح منه فضلاً عما وقع من تناقض بين أقوال شاعدي الاثبات . وقد دفع محامي الطاعن بعدم قيام حالة التلبس وطلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادث تحقيقاً لما إذا كان من الممكن تتبع شخص بعينه وسط الزحام الموجود به دائماً ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه وردت على تناقض الشاهدين وعلى دفاع الطاعن برد غير سديد واعتمدت في إثبات الضغينة على أقوال أخى المجنى عليه بعد أن قالت إنها لا تثق في شهادته وعلى اعتراف الطاعن بهذه الضغينة في حين أنه لم يصدر منه هذا الاعتراف ، ثم إنها إذ أخذته بقتل المجنى عليه وقضت ببراءة توفيق عبد الحافظ الذي كان متهماً بهذا القتل معه لم تعول على شهادة محمود عبد الكريم الذي قرر أنه تقابل مع المجنى عليه وهو في طريقه إلى المركز قبل وفاته وسأله عن ضاربه فأجابه بأنه هذا المتهم وردت على هذه الشهادة برد غير سائح ولا يتفق مع الوقائع الثابتة بالأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وتعرض لدفاعه المبين بأوجه

طلعه ورد عليه بما يفنده واستند في كل ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الواقعة بظروفها عليه وإلى تفنيده دفاعه — لما كان ذلك وكان ما ذكره الحكم من أن ضبط المتهم بالصورة التي رواها الشاهدان تنطق بأنه كان في حالة تلبس ، إذ أنه قد شوهد وهو يجري من محل الحادثة بعد حصولها مباشرة والأهالي أصبح خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى صار ضبطه على مسافة ١٥٠ متراً من مكان الحادث ، — ما ذكره الحكم من ذلك له أصله في الأوراق ، ولم يكن في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى من الاستدلال بهذه الحالة على المتهم — لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن فيه على هذه الصورة إلا جدلاً موضوعياً بما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويتعين من أجل ذلك رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٢٨٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٧٩

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . دفاع . دفاع موضوعي . لا يقتضي رداً صريحاً .

المبدأ القانوني

دفع المتهم بأن المنزل الذي ضبط فيه المخدر ليس له ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضي من المحكمة رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه استفاداً من الحكم بالادانة .

(القضية رقم ١٣٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٠

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

نقض . الدفع ببطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستجواب المتهم دون طلب منه . عدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستجوابها إياه دون طلب منه ، فلا يكون له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٧٨٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل الهضيبي بك بدلا من أحمد حسني بك المستشار) .

٨١

٢٢ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . وجوب إبدائه قبل سماع الشهود . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ليس من النظام العام . فإذا كان المتهم لم يتمسك بهذا الدفع قبل سماع شهادة الشهود فذلك يفيد تنازله عنه ، ولا يجوز له بعدئذ أن يثيره أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٨٠٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور أحمد حسني بك بدلا من حسن اسماعيل الهضيبي بك المستشار) .

٨٢

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

غش البضاعة . اعتبار اللبن مغشوشاً لمجرد قلة مقدار الدسم عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ . خطأ . النقض لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في ذات الشيء .

المبدأ القانوني

إن غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع . وإذن فمتى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦ ٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة في ذلك إلى مجرد قلة مقدار الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بأنه د عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦ ٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك ، جاء مشوباً بما يبطله . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قد اعتبرت مجرد قلة نسبة

الدم عن حد معين غشاً ينطبق على المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مع أن الغش في هذه الحالة لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً سواء أكان بإضافة مادة أخرى إلى اللبن أم بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار ما نزع أو أضيف ، وأن نسبة الدسم في الألبان تختلف كثرة وقلة مما يجب معه على المحكمة أن تعرض لبحث سبب قلة الدسم حتى إذا كانت راجعة لعامل من العوامل البريئة ولا يرجع إلى فعل من المتهم ، كانت الواقعة غير معاقب عليها . وبضيف الطاعن أنه لم يصدر مرسوم بفرض حد أدنى للدسم حتى يمكن القول بتطبيق المادة ٥ من القانون التي تعاقب على مجرد بيع ما هو دون الحد الأدنى ، وأن ما استورد إليه الحكم من الأخذ في تعيين هذا الحد بطريق الفرض والاستنتاج لا يصح الأخذ به ، إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص ، كما أنه وقد دافع بأنه كان غير موجود بالمحل وقت أخذ العينة لم يبين أدلته على الإدانة التي انتهى إليها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح لأن الغش بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في ذات الشيء وذلك بإضافة مادة أخرى إلى اللبن أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع — لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد استندت في الإدانة إلى ما قالته عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، وأخذت من مجرد قلة مقدار الدسم عنه في اللبن المضبوط دليلاً على غشه فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع

عليه ، فكان من المتعين على المحكمة أن تعرض لهذه النسبة وتبين أنها ترجع إلى فعل المتهم ، وأنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة ، وذلك بقطع النظر عن البحث فيما استوردت إليه عن مقدار الحد الأدنى للدسم ومخالفته ، مادامت المحكمة قد طبقت في حقه المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة واحد حسني بك وبك وحسن اسماعيل المصطفي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٨٣

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تدل على قيام هذه الحالة . لا يجوز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة ، فانه لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لديه ، تلك

تقديرية بحتة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فله أن يأخذ متهماً باعتراف متهم آخر عليه متى اعتقد بصحة هذا الاعتراف واطمأن اليه .

(القضية رقم ١٢٩٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٥

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

قانون . تطبيق القانون الأصلح للمتهم . صورة واقعة .

المبدأ القانونى

إن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . وإذن فن الخطأ فى تطبيق القانون الحكم على متهم بتغريمه خمسين جنيتها لعدم إعلانه عن سعر السلعة المعروضة بمحله عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيتها إلى مائة أو على إحدى هاتين العقوبتين . وذلك بعد سريان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى ألغى ذلك المرسوم بقانون وخفض العقوبة على الجريمة المسندة إلى هذا المتهم إلى عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنديات ولا تزيد على خمسين جنيتها أو إحدى هاتين العقوبتين ،

الحالة التى ترشح لها واقعة الدعوى والتى سلم بها الحكم المطعون فيه كما سلم بها المجنى عليه فى صراحة وجلاء . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه سلم بوجود هذه الحالة إذ قال فى أسبابه : « إنه نظراً لظروف الحادث ولأنه ثبت من أقوال عبد الرحيم يونس وابنه عبد الله أن اعتداء المتهم الأول (الطاعن) كان لاحقاً للاعتداء عليه هو . » كما أن الوقائع التى أثبتتها المحكمة المطعون فيه تثبت أن الطاعن اعتدى عليه أولاً من المجنى عليه الذى كان ظاهراً فى المعركة نفر من أهله فدفع الاعتداء الحال به والاعتداء الذى تخوف من وقوعه بضرب المجنى عليه ضربة واحدة ثم لاذ بالفرار . وقد سلم عما المجنى عليه اللذان اشتركا فى المعركة واللذان قدما كتهمين فى الدعوى بأن المجنى عليه ضرب المتهم الأول وهذا الأخير رد الضرب ويؤيد ذلك كذلك أن الطاعن وجدت به إصابات .

« وحيث إن الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة فإن اتمسك بهذا الحق لا يكون جائزاً لأول مرة أمام محكمة النقض . »
« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٢٩٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

إثبات . اعتراف متهم على آخر . مسألة تقديرية متروكة لرأى قاضى الموضوع .

المبدأ القانونى

إن حجية اعتراف متهم على آخر مسألة

إذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره القانون الأصلح للثمن .

المحكم

« حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ عامل المطعون ضدهما بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ فيما قضى به بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ من تغريم كل منهما خمسين جنيها مع وقف التنفيذ لعدم إعلانهما عن سعر السلع المعروضة بمحلها ، ذاك أن المرسوم بقانون المشار إليه قد ألغى بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى خفض العقوبة على الجريمة المسندة الى المتهمين والذى نص فيه على وجوب العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وصار نافذاً من ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ نشره بالجريدة المذكورة ، فأصبح بذلك القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره الأصلح للمطعون ضدهما .

وبالغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو على إحدى هاتين العقوبتين ، مما يبين منه أنه القانون الأصلح للمطعون ضدهما ، كما نصت المادة ٢٢ منه على وجوب العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ونشر فعلاً بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بالجريدة المذكورة . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من صدوره بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أى بعد سريان القانون الجديد - قد عامل المطعون ضدهما بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ سالف الذكر ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للثمن فهو الذى يتبع دون غيره - فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون الصحيح على واقعة الدعوى .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، .

(الفضية رقم ١٨٠٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

قض . شاهد . تجميعه . الأخذ بأقواله . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

المبدأ القانوني

متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل فى ذلك

« وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذى طبقه الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى ينص على عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة أو على إحدى هاتين العقوبتين ، وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بمقتضى المرسوم بقانون المشار إليه بوجه الطعن . وقد نصت المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون الأخير على عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر

أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية.

(القضية رقم ١٨١٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة).

٨٧

٢٩ يناير سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . عدم استظهار المحكمة واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها . قصور . مثال في جريمة غش أغذية .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة يبعه وعرضه للبيع حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة بالصحة إليها مع علمه بذلك مستنداً في ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها ، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة في صنع الحلوى ، ونوع الغش بإضافة المادة الملونة وأثره في الإضرار بالصحة — فانه يكون قاصراً واجباً نقضه .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بأنه « باع وعرض للبيع حلوى مغشوشة بأن أضاف إليها مواد ملونة ضارة بالصحة مع علمه بذلك ، جاء بإطلا لقصوره ، إذ لم تبين المحكمة واقعة الدعوى بياناً كافياً بل اكتفت بالقول بوجود زجاجة بها مادة ملونة بدولاب بمصنعه دون أن تعنى بيعت توافر أركان الجريمة من ناحية بيان نوع الغش واستعمالها في صنع الحلوى وعرضها

للبيع أو بيعها .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تحصل فيما أثبتته عبد المحسن عبد ربه اقندى مفتش أغذية بندر دمنهور في التحقيقات وما شهد به بالجلسة أيضاً من أنه عثر أثناء تفتيشه يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بمعمل صنع الحلوى المملوك للمتهم داخل الدولاب الذي يحتفظ فيه المتهم بزجاجات المواد الملونة على أربع زجاجات بها ألوان مختلفة فطالب المتهم بتقديم مصدر هذه الألوان فقدم له فاتورة بمصدر ثلاثة ألوان منها ولم يقدم له مصدر اللون الرابع الأخضر . وحيث إنه بسؤال المتهم أقر في التحقيقات وبالجلسة بضبط اللون الأخضر في حيازته وعجز عن إثبات مصدره وادعى بأنه لم يكن يستعمله في صنع الحلوى . وحيث إنه تبين مما تقدم أن التهمة المستندة للمتهم ثابتة قبله ولا تأبه المحكمة بدفاعه ، إذ أكد مفتش الأغذية في التحقيقات وبالجلسة أن المتهم كان يحتفظ باللون الأخضر المجهول المصدر في زجاجة داخل الدولاب الذي يحتفظ فيه بزجاجات الألوان الأخرى التي أقر المتهم باستخدامها في صنع الحلوى . وعلم المتهم بالغش مستفاد من كونه صاحب مصنع الحلوى فهم بحكم حرفته هذه أدرى الناس بما يشوب الألوان التي يستخدمها في صناعته من غش أو عيب ، فضلاً عن ذلك فهو ذو المصلحة الوحيدة الذي سيعود عليه الربح الناتج من استخدام اللون المغشوش الأمر الذي تأخذ منه المحكمة أن الغش وقع بفعله ، ولما كانت المحكمة لم تستظهر أن المتهم قد استخدم المادة الملونة في صنع الحلوى فأضافها إليها ، وأنه قد عرض ما صنعه للبيع أو باعه كما لم تعن ببيان نوع الغش بإضافة المادة الملونة وأثره

كان فيها لم تكن تبرر ضرب المجنى عليه بالفأس على رأسه وإحداث تلك الإصابة الشديدة ، ولكنها مع ذلك عاملته بالرأفة ، لأن هذا الدفاع ذاته قد أيد بشهادة شاهد - فإن حكمها يكون قاصراً لتخاذه واضطرابه .

محكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، ذلك لأنه (الطاعن) تمسك بأنه إنما كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه لأن المجنى عليه حضر له في حقله واعتدى عليه بالضرب على رأسه بعصا فأحدث به جرحاً رضياً فرد هو هذا الاعتداء بمثله بأن ضرب المجنى عليه المذكور على رأسه فأحدث به جرحاً رضياً كذلك غير أن هذا الجرح الأخير نتجت عنه عاهة مستديمة ولكن المحكمة مع تسليمها بحصول الواقعة على الصورة السالف ذكرها ذهبت إلى أن حالة الدفاع الشرعى لم تكن قائمة وهذا منها خطأ يعيب الحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى قال إنها تلخص في أنه وقام شجار بين المتهمين الأولين عبد الجليل محمد السيد حبيب والسيد محمد السيد حبيب وبين المتهم الثالث السعيد عنتر عيسى وذلك بسبب خصومة بين الطرفين نشأت عن سبق اتهام حال المتهمين الأول بطعن أخ للمتهم الثالث بسكين وفي أثناء الشجار تبادل الطرفان الاعتداء إذ اعتدى المتهم الثالث على المتهم الأول بأن ضربه بعصا على رأسه فأحدث له الإصابة الميئة بالتقرير الطبي كما أن المتهم الأول اعتدى على المتهم

في الاضرار بالصحة - لما كان الأمر كذلك وكان يشترط للعقاب أن تبين المحكمة واقعة الدعوى وتذكر الأدلة عليها ، فإن الحكم حين أغفل ذلك ودان الطاعن يكون قد جاء قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٨١٤ سنة ٢٠ ق بالمهيئة السابقة) .

٨٨

٥ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . بناء المحكمة حكمها بالادانة على افتراض صحة ما دفع به المتهم . خطأ . يجب على المحكمة أن تبين الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم أو لم يكن في حالة من الحالات التي تبرر استعمال حق الدفاع الشرعى .

المبدأ القانونى

إذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس فإنه يتعين على المحكمة لى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً أن تبين أولاً الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم إذ وقع منه الفعل قد كان أو لم يكن في حالة من الحالات التي تبرر له حسب القانون استعمال حق الدفاع الشرعى ، وبعدئذ تنظر فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الدفاع . فإذا أسست المحكمة حكمها على افتراض صحة دفاع المتهم من أن المجنى عليه حضر له في حقله وبدأه بالاعتداء ثم رفضت اعتباره في حالة دفاع شرعى لأن الحالة التي

عليه حضر له في حقله وبادره بالاعتداء عليه ثم قالت إن ذلك لا يبرر ضربه بالفأس على رأسه وإحداث مثل هذه الإصابة الشديدة وهذا منها خطأ في تطبيق القانون . إذ أنه كان يتعين عليها أولاً أن تبين الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم إذ وقع منه الفعل قد كان أو لم يكن في حالة من الحالات التي تبرر له حسب القانون استعمال حق الدفاع الشرعي ، وبعدئذ تنظر فيما إذا كان قد تجاوز حدود هذا الدفاع أما وهي لم تجر على هذا النحو الذي يقتضيه تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً فقد جاء حكمها قاصراً لاضطرابه وتخاذله بما يعنيه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، »

(القضية رقم ١٣٠٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٨٨

٥ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع . طلب المتهم استدعاء طبيين لمناقشتها .
رفضه بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع . مثال في دعوى ضرب نشأت عنه عاهة .

المبدأ القانوني

إن تقدير طلبات الدفاع من الأمور التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع ، باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها . وإذن فمتى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم في دعوى ضرب نشأت

الثالث بأن ضربه بفأس على رأسه فأحدث له الإصابة المبينة بالتقرير الطبي ، وقد نشأت عنها عاهة مستديمة سيأتي وصفها ، ثم قال « وسئل المتهم الأول فذكر بأنه بينما كان في حقله هو وأخوه المتهم الثاني إذ حضر إليهما المتهم الثالث واعتدى عليه بالضرب فعدئذ ضربه بعضاً على رأسه . وسئل المتهمان الثاني والثالث فأنكرا التهمة ، وبعد أن أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة على تلك الصورة تعرض للدفاع الطاعن فقال « وحيث إن المتهم الأول مع اعترافه بضرب المتهم الثالث ذكر بأن هذا الأخير حضر إليه في حقله وبدأه بالاعتداء عليه فلم يسعه إلى رد الاعتداء بمثله ومن ثم يكون في حالة دفاع عن النفس . » وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم الأول من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس فإنه على فرض ما ذهب إليه المتهم الأول من أن المتهم الثالث حضر إليه في حقله وبدأه بالتعدي بأن ضربه بعضاً فإن هذا لا يبرر ضربه بإياه بالفأس على رأسه وإحداث مثل هذه الإصابة الشديدة له وبخاصة أن المتهم الثالث كان بمفرده بينما كان المتهم الأول معه أخوه المتهم الثاني وكان في وسعهما معا أن يحولا بين المتهم الثالث ومتابعة الاعتداء ، ولذا لا ترى المحكمة محلاً للأخذ بما أثاره الدفاع عن المتهم الأول من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ، غير أن ظروف الحادث وما شهد به عبد العاطي عبد القادر من أن الشجار حصل في حقل المتهم الأول مما يؤيد أقوال المتهم الأول من أن المتهم الثالث حضر إليه وبدأه بالاعتداء عليه مما يعتبر سبباً لاستعمال الرأفة ، ويبين من ذلك أن المحكمة رتبت حكمها على افتراض صحة ما دفع به الطاعن من أن المجني

المعتاد فلا يقبل منه أن يتذرع لعدم تقريره الاستئناف في الميعاد بهذا السفر باعتباره حادثاً قهرياً .

المحكمة

• حيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن بتحصيلان في أن الطاعن دفع أمام المحكمة بوجود مانع حال دون تقريره بالاستئناف في الميعاد القانوني فلم تبحث المحكمة هذا المانع وتقرر ما إذا كان حادثاً قهرياً أم لا، وأن الطاعن كان قد سافر إلى إيطاليا دون علم بمنطوق الحكم الذي صدر في اليوم السابق على سفره لأنه مهندس في شركة سعيدة للطيران وهناك تعطل بمحادث قهرى فلم يستطع أن يعود إلا في مساء يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ الساعة ١٠ مساءً . ولما كان الطاعن لم يعلم بمنطوق الحكم الصادر ضده في ١٤ من فبراير فانه ينبغي أن يعطى عشرة أيام من تاريخ علمه بالحكم بعد زوال المانع .

• وحيث إن ما يذهب إليه الطاعن من أن سفره إلى خارج القطر يعتبر حادثاً قهرياً غير صحيح لأنه مسلم في طعنه بأنه إنما سافر في شئون عمله المعتاد . وأما ما يقوله من وقوع أمور عرضت للطائرة التي يعمل عليها فعاقت عودتها في الموعد الذي كان محدداً لها فقد رد عليه الحكم المطعون فيه رداً صحيحاً بما قاله من أنه بفرض صحة ذلك فقد كان يتعين عليه أن يقرر بالاستئناف يوم ٢٦ من فبراير على الأكثر وهو اليوم التالي ليوم عودته .

• وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه صحيحاً قضيته من عدم قبول الاستئناف شكلاً ولا يبقئ هناك محل لبثت باقي أوجه

عنه عامة قد طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى والطبيب الرمدى الذى استقبل المجنى عليه بقسم الرمد لسؤاله عن حالة عينه وقتئذ فأجلت المحكمة القضية لاستدعائهما إلا أنهما لم يحضرا بسبب تقلهما وأصر المدافع عن المتهم على طلب حضورهما ولكن المحكمة استدعت أحد مفتشى مصلحة الطب الشرعى وأحد أطباء المعهد الرمدى وبعد أن ناقشتها حكمت بإدانة المتهم وردت على ما طلبه الدفاع بأن طبيب الاستقبال لا يمكنه أن يعي إلا ما ورد بتقريره المرفق بالقضية وما دون به ظاهر بجلاء ، كما أن الطبيب الشرعى لا يمكن أن يأتى بأكثر مما أبداه رئيسه المفتش الفنى — فانها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم إذ أنها قد ناقشت طلباته وبينت الأسباب التى بنت عليها رفضها وهى أسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه . (القضية رقم ١٣٠٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٠

٥ فبراير سنة ١٩٥١

استئناف . عدم التقرير به في الميعاد . التذرع لذلك بالسفر إلى خارج القطر باعتباره حادثاً قهرياً . لا يقبل ما دام الطاعن معترفاً في طعنه بأن سفره إنما كان في شئون عمله المعتاد .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن مسلماً في طعنه بأن سفره خارج القطر إنما كان في شئون عمله

الطعن لورودها على موضوع الدعوى . .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل الهضيبي بك بدلا من ابراهيم خليل بك (الستشار) .

٩١

١٥ فبراير سنة ١٩٥٢

دفاع . دعوى . تأجيل نظرها عدة مرات . حجز القضية للحكم . تقديم محامى المتهم طلباً لفتح باب المرافعة . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن تقديم محامى المتهم طلباً لفتح باب المرافعة والإعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد إقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر إخلالاً بحقوق الدفاع .

المحكمة

د حيث إن وزارتي الصحة والمواصلات قد قررتا التنازل عن طعنهما وليس هناك مانع من إثبات هذا التنازل مع إلزامهما بمصاريف طعنهما .

د حيث إن طعن الطاعن الأول يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية قررت بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ بحجز القضية للحكم بجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠ تقدم المحامى عن الطاعن بطلب فتح باب المرافعة ليتمكن من إبداء دفاعه الشفوى ولكن المحكمة أغفلته وأدانت الطاعن وبذلك تكون المحكمة قد أخلت بحقوق دفاعه .

د حيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من

ذلك ، لأنه يتضح من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت من جلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ لاشعار المدعى بالحقوق المدنية ثم أجل نظرها إدارياً بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ ثم أجلت بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بناء على انشغال محامى الطاعن بقضايا أخرى وفيها نظرت القضية بالجلسة ، وبعد أن ترفع محامى المدعى بالحقوق المدنية والطاعن والمسئولة عن الحقوق المدنية ، أعيدت القضية للمرافعة بجلسة أول أبريل سنة ١٩٥٠ وذلك بناء على الطلب المقدم من محامى الطاعن ثم أجل نظر القضية بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ بناء على طلب الطرفين . وأخيراً حجزت القضية للحكم أسبوعاً .

د حيث إن تقديم محامى الطاعن طلب فتح باب المرافعة في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠ والإعراض عنه بعد كل هذه التأجيلات وبعد إقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر إخلالاً بحقوق الدفاع .

د حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . .

(القضية رقم ١٣٦٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من حسن اسماعيل الهضيبي بك (الستشار) .

٩٢

٥ فبراير سنة ١٩٥١

إثبات . شاهد . الاستناد إلى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر . من سلطة المحكمة .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تستند في قضائها إلى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها، وما دام يصح في العقل أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس صادقاً في جهة وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناولها .

(القضية رقم ١٨٧٤ سنة ٢٠ ق) .

٩٣

١٥ فبراير سنة ١٩٥٢

عاهرات . إدارة بيت للعاهرات من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٧٦ الذي ظل مفعوله سارياً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه يعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتاً للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة ، كما تنص المادة الخامسة منه على أن كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت العاهرات التي تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب . . . ، مما مفاده أن جريمة

إدارة بيت للعاهرات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

المحكمة

« حيث إن بما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمة إدارة بيت للعاهرات من الجرائم الوقفية مع أنها من جرائم العادة التي لا تتحقق إلا بثبوتها .

« وحيث إن القانون قد نص في المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٧٦ الذي ظل مفعوله سارياً ، القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتاً للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة ، ثم نص في المادة الخامسة منه على أن : « كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت العاهرات التي تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب . . . ، مما مفاده أن جريمة إدارة بيت للعاهرات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم على ما يبين من مطالعته لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة التي دان الطاعنين بها فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن . .

(القضية رقم ١٨٧٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهم ابراهيم عوض بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار) .

٢ - ما دام الحكم قد أورد ألفاظ الإهانة التي بدت من المتهم وبين أنها وجهت منه إلى المجنى عليه (موظف) في أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته فهذا يكفي في بيان الواقعة .

٣ - متى كان محضر الجلسة خالياً بما يدل على أن المتهم تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي والواقعة الميئنة بالحكم لا تؤدي إلى قيام هذه الحالة - فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم أنه لم يعرض لهذا الدفاع .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن بأنه قد استند أمام المحكمة في تفنيد الاتهام إلى أقوال شهود نقي ومن بينهم محاميه وأصر على سماعهم فصرحت المحكمة الاستئنافية بذلك ، بعد أن رفضت محكمة أول درجة هذا الطلب ، إلا أن المحكمة الاستئنافية لم تقبل سماع شهادة المحامي بمقولة إنه لا يجوز لمحامي المتهم أن يشهد لمصلحة موكله كما أنها لم ترد في حكمها على أقوال شهود النقي الآخرين مع أنها قاطعة ببراءته . هذا إلى عدم بيان ألفاظ الإهانة التي أخذت بها ولا العمل الذي كان يقوم به المجنى عليه وقت حصول الواقعة ولا المكان الذي قيل بوقوعها فيه . ثم إن الطاعن قد دفع بتعنت رجال الإدارة معه في منعه من الصعود إلى السفينة لأداء عمله ، الأمر الذي يجعله في حالة دفاع شرعي عن النفس ولكن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي أقيم عليها وتعرض

٩٤

٥ فبراير سنة ١٩٥١

إجراءات . الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة التهم .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وإذن فالحكم الذي يبنى على التحقيقات الأولية دون أن تسمع المحكمة شهود الإثبات يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٨٨٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥

١ فبراير سنة ١٩٥١

١ - شاهد . عدم تمسك التهم بسماعه لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية . لا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .

ب - حكم . بيان الواقعة . تهمة إهانة موظف . لإيراد ألفاظ الإهانة وبيان أنها وجهت إلى الموظف في أثناء تأدية وظيفته . يكفي .

ج - حكم . تسببه . عدم تمسك التهم بالدفاع الشرعي . الواقعة كما بينها الحكم لا تفيد قيام هذه الحالة . النعي عليه أنه لم يعرض لهذا الدفاع . لا عمل له .

المبادئ القانونية

١ - ما دام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .

أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها ، وإذن فتى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وكلف أومباشيا من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أومباشي بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكاوى إدارياً فان هذا الأمر لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط ، إذ أن النيابة لم تقم بأى تحقيق في الشكاوى قبل حفظها كما أن انتدابها لأومباشي لاستيفاء بعض نقاط التحقيق لا يعتبر انتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية لأن الأومباشي ليس منهم طبقاً للمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالسرقة جاء قاصراً وأقيم على ما يخالف الثابت بالأوراق فضلاً عن مخالفته للقانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند إلى المعاينة التي أجراها معاوان الضبط بناء على انتدابه من النيابة والتي ثبت فيها أن المنقولات الموجودة بالمنزل لا تطابق ما أبلغت عنه الزوجة وأن فواتير الشراء معقدة باسمه ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مع أن والد الزوجة قد أقر أيضاً بأن هذه المنقولات ليست هي التي اشتراها لابنته ومع خلو القضية من أى دليل على أن شيئاً قد نقل من المنزل في الفترة بين وقوع الفرقة وحصول المعاينة . ثم إن المحكمة قد اطرحت أقوال شهود النفي بمقولة إنها لا تؤيد دعوى الطاعن مع أن ما ذكرته عنها

لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بما يفنده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يتمسك — أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع محاميه كشاهد نفي عنه ، وكان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى قد أورد ألفاظ الإهانة التي بدرت من الطاعن وبين أنها وجهت منه إلى المجنى عليه أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته وكان الرد على أقوال شهود النفي مستفاداً من أدلة الإثبات التي أخذت بها المحكمة . لما كان ذلك — وكان محضر الجلسة خلواً بما يقول الطاعن إنه تمسك به من أنه كان في حالة دفاع شرعى والواقعة المبينة في الحكم لا تؤدي إلى قيام هذه الحالة فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن فيه على هذه الصورة لا محل له ويتعين من أجل هذا رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٨٨٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلاً من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

٩٦

٦ فبراير سنة ١٩٥١

أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية . هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . انتداب النيابة أومباشيا لاستيفاء بعض نقاط التحقيق . لا يعتبر انتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية .

المبدأ القانوني

إن مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هو أن أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به

لا يطابق ما قالوه في جلسة المحاكمة ثم إنه يكذب ما قاله شهود الإثبات من أن والده اعترف بوجود الجهاز بالمنزل وتعهد بالمحافظة عليه ورده إلى صاحبه كما استندت المحكمة إلى ما قالته عن البطاقة التي قدمها والده وذكرت أنه لم يسكرها وأنه عللها تعليلاً غير مقبول وذلك دون أن تبين لحوى تلك البطاقة أو توضيح هذا التعليل، ويضيف الطاعن أن المحكمة قد خالفت القانون إذ رفضت ما دفع به من عدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار من النيابة بحفظ الشكوى ذلك بأن النيابة بعد أن اطلمت على مخاخر جمع الاستدلالات التي قام بها أبو مياشي أصدرت أمراً في ١٩٤٨/٣/٢٠ إلى الأومياشي بسؤال الزوجة وبعد أن نفذ هذا الأمر أصدرت قراراً بحفظ الشكوى إدارياً في ١٩٤٨/٣/٢٥ ثم حركت النيابة بعدها الإجراءات دون أن يصدر أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ السابق وإقامة الدعوى عليه إذ أن الأمر الصادر في ١٩٤٨/٣/٢٠ باتخاذ إجراء معين بقصد إظهار الحقيقة في مسألة معينة يعتبر من قبيل التحقيق ويكون قرار الحفظ الصادر بناء عليه مقيداً للنيابة لا تملك بعده رفع الدعوى عملاً بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات وأنه لا يؤثر في هذا النظر أن الأمر صدر إلى أومياشي من رجال الضبطية الإدارية وأن يكون التحقيق قد باشره هذا الأومياشي لأن النيابة وإن كانت تجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق إلا أنها فيما يصدر منها لإثبات واقعة في الدعوى أو نفيها تعتبر سلطة تحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ثم تعرض لدفاع الطاعن في الموضوع وأطرجه للأسباب التي أوردها ولم يأخذ بما

دفع به من عدم قبول الدعوى قال : إنه من الاطلاع على الأوراق تبين أن النيابة قررت بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥ قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها ثم رأت النيابة أن تستوفي ما نقص من التحقيق فانتدبت بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٦ أحد رجال الضبطية القضائية لدخول منزل المتهم وتفتيشه والبحث عن المنقولات الواردة بالمحضر ومعاينتها وبيان ما إذا كانت مطابقة لنفس المنقولات التي ذكرها الشاكي وإذا كانت كذلك تودع لدى أمين ثم قيدت النيابة الأوراق برقم جنحة وقدمت المتهم للمحاكمة . وحيث إن أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة لكي يكون مقيداً لها يجب أن يتوفر فيه شرطان الأول أن يكون قد صدر بعد تحقيق والثاني أن يكون قد صدر من النيابة بصفتها سلطة تحقيق . وحيث إنه قد ظهر من الاطلاع على إشارة مساعد النيابة في ١٩٤٨/٣/٢٠ أنه أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وكلف أومياشي من القسم لم يعينه بسؤال خديجة محمد عويس زوج المتهم عن معلوماتها وعن الأشياء التي أخذها المتهم فقام الأومياشي عبد الحافظ أحمد بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الاطلاع عليها قرر وكيل النيابة في ١٩٤٨/٣/٢٥ بحفظ الشكوى إدارياً . وحيث إنه عن الشرط الأول فيتبين أن يكون الحفظ مسبوقاً بتحقيق تقوم به النيابة أو تنتدب أحد رجال الضبطية القضائية لإجرائه . وحيث إن النيابة لم تقم بأي تحقيق في الشكوى قبل حفظها كما أن انتدابها لأومياشي لاستيفاء بعض نطق التحقيق لا يعتبر انتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية لأن الأومياشي ليس منهم طبقاً للمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات ومن ذلك يتبين أن الحفظ لم يسبقه تحقيق من النيابة ولا تحقيق من أحد

المبدأ القانوني

إن مجرد الاضطراب في ذكر مراقبة الدفاع بمحضر الجلسة — بفرض حدوثه — لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبنى في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تسمعها.

(القضية رقم ٩٩١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وفهمي ابراهيم عوض بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

٩٨

١٥ فبراير سنة ١٩٥١

اختصاص . اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الجرائم . دعوى تعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية أو الحكم بالتعويض عن واقعة لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه . لا اختصاص للمحكمة الجنائية في ذلك . مثال .

المبدأ القانوني

الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية . ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة

رجال الضبطية القضائية بعد انتدابه من النيابة وأن الاجماع على أنه لكي يكون الأمر ملزماً للنيابة يجب أن يسبقه تحقيق منها أو من أحد رجال الضبطية القضائية ينتدبه لذلك وأنه لما تقدم يكون الشرط الأول غير متوافر ويكون أمر الحفظ الصادر من النيابة في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ غير ملزم لها ولها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من الأدلة له صلة بالأوراق حسبما تبينته هذه المحكمة ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو جدل موضوعي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى بناء على ما تظمن إليه وتقتنع به . أما ما يثيره بشأن أمر الحفظ الصادر من النيابة فإنه لما كان مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هو أن أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذي يسبقه تحقيق وكان التحقيق هو ما تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها — فإن الحكم المطعون فيه يكون مطابقاً للقانون فيما قضى به في هذا الشأن .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حسنى بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

٩٧

٦ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع . مجرد الاضطراب في ذكر مراقبة الدفاع بمحضر الجلسة . لا يسوغ القول بالاخلال بحقوق الدفاع .

بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً . وإذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون ذلك لأن المحكمة قد اعتبرت المدرب هو المسئول عن الحادث دون المتهم وأن الأخير إنما كان آلة في يده ثم تساءلت الوزارة عن خطأ هذا المدرب بوصف أنه من عمالها مع أن الدعوى العمومية إنما أقيمت على السائق لمحاكمته جنائياً لتسببه في الحادث وعلى الطاعنة باعتبارها مسئولة عن خطئه .

« وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على سائق السيارة بالقتل والإصابة الخطأ فقضت المحكمة الابتدائية غيائياً بأدانة السائق بناء على ثبوت الخطأ في حقه ، فعارض ، وفي الجلسة المحددة لنظر المعارضة تدخلت المدعية مطالبة بالتعويض وأعلنت الطاعنة باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية فقضت المحكمة ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام الطاعنة بالتعويض وقالت في البراءة إن بحمل الواقعة أن المتهم كان يتدرب على قيادة السيارات فقدم بالسيارة التي يدرس القيادة بها ثلاثة أشخاص

توفي أحدهم وأصيب الآخرون وقد داته المحكمة غيائياً اعتماداً على أنه مجهل فن القيادة وأن جهله هذا يكون ركن الخطأ المشروط في تطبيق المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وحيث إنه بما لا شك فيه أنه يلزم للقول بتوافر أى نوع من أنواع الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بالنسبة للسيارات أن يكون من أسند إليه هذا الخطأ قد استقل بقيادة السيارة سواء أ كان ذلك بعد الحصول على رخصة أم قبل ذلك أما إذا كان يتدرب على قيادتها تحت إمرة وإشراف أحد فلا يمكن أن ينسب إليه رعونة أو إهمال أو مخالفة اللوائح لأن المفروض أن من يتعلم لا يعرف شيئاً في أمر قيادة السيارة وأنه إنما ينفذ ما يأمره به مدربه الذي له وحده الإشراف على القيادة وعليه وحده تقع المسؤولية فهو المكلف بمراقبة تنفيذ اللوائح والابتعاد عما يوجب التصادم والانتباه لكل صغيرة وكبيرة واتخاذ الحيطة اللازمة ولا يمكن مساءلة من مجهل قيادة السيارات إلا إذا قادها بنفسه دون رقابة لأنه هو الذي أوجد نفسه فيما وقع فيه من خطأ وهذا ما قضت به المحاكم وعلى رأسها محكمة النقض .

« وحيث إنه متى ثبت ما تقدم تكون التهمة المسندة للمتهم على غير أساس لأنه لا يمكن أن يقال إن خطأ وقع منه وإنما الخطأ كان من مدربه وكيل الأومباشي شاكر راغب على الذي أغفل عنه فأدى إلى ارتبائه وحصول الحادث ويمكن لذلك إلغاء الحكم الغيائي المعارض فيه وبراءة المتهم بما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له لانتفاء الخطأ الموجب لثبوتها قبله . ثم تعرضت للدعوى المدنية فقالت « وحيث إنه

فيما يتعلق بالدعوى المدنية قبل وزارة الحرية والبحرية باعتبارها مسئولة عن المتهم فالثابت أن إدارة الجيش التابع لها هي التي كلفت المتهم بالتدريب على قيادة السيارات فسلبته لأحد المدربين وأعطته سيارة ليتدرب بها والخطأ بالنسبة لها متوافر على أي حال لأنها لم تحسن اختيار مدربها حتى أغفل أمر قيادة السيارة فوقع الحادث فضلاً عن أنها لم تتخذ لنفسها مكاناً بعيداً خالياً للتدريب . فإذا ما أجاد الحدث القيادة انطلق بالسيارة بداخل المدينة ومن ثم فوزارة الحرية مسئولة باعتبارها قد ارتكبت بنفسها خطأ أساسه عدم اختيار مكان صالح لتعليم جنودها الجدد فن القيادة . وثانياً — باعتبارها مسئولة عن خطأ تابعها المدرب الوكيل الأومباشي شاكر راغب علي ، وترى المحكمة لذلك ضرورة إلزامها بالتعويض ، ولما كان الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة من الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً فاذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم تثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صرح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني . لما كان الأمر كذلك فإن المحكمة إذ قضت بالحكم المطعون فيه على الطاعة

بالتعويض على أساس خطئها في اختيار مكان التدريب وأن الحادث إنما وقع بسبب خطأ المدرب لا السائق وكلا الأمرين يختلف عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية على السائق وحده وعلى الطاعة باعتبارها مسئولة عن خطئه ، إذ قضت المحكمة بذلك تكون قد فصلت في واقعة لم ترفع اليها ولا تدخل في اختصاصها مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .
وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٩٩٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من محمد احمد غنيم بك المستشار) .

٩٩

٦ فبراير سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع شرعى . دفع التهم بأنه كان في صدد رد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليه وولديه . إداته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك في مرافعته بأنه فيما وقع منه لم يكن معتدياً وإنما كان في صدد رد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليه وولديه ، ومع ذلك قضت المحكمة بإدائه دون أن ترد على هذا الدفاع — فحكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٣٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٠١

٦ فبراير سنة ١٩٥١

تموين . حيازة صاحب المخبز ومديره ردة ناعمة وغير نظيفة . لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص . وجه دفاع . عدم طلب تدب خير لتحقيقه . النعى على المحكمة أنها لم تحققه على يد خير في . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة . وإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأن الفترة التي انقضت من وقت إنتاج الردة من المطحن لحين تحليلها في المعمل الكيميائي من شأنها أن تؤثر في الردة بتغيير خواصها وجعلها خشنة ولم يطلب من المحكمة أن تدب خيراً لتحقيق هذا الدفاع — فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خير في (١) .

المحكمة

وحيث إن حاصل وجهي الطعن هو أن الطاعنين قد دفعوا التهمة بأنهم اشتروا هذه الردة من مطحن معين على اعتبار أنها ردة ناعمة دون أن يعلوا أنها تحوى ردة خشنة ولم

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضيتين رقمي ١٣٨٩ سنة ٢٠ و ١٣٩٠ سنة ٢٠ القضائية .

١٠٠

٦ فبراير سنة ١٩٥١

حكم . مسودته . عدم التوقيع عليها من القضاة الذين أصدروه . لا يستوجب البطلان . المادة ٣٤٦ مرافعات لا انطباق لها في المواد الجنائية .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إنما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد إليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على مسودته . أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فلا محل للاستناد إليها في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن أورد الأدلة على ثبوت وقوعها منه في منطق سليم ثم تعرض لدفاعه ففنده وليس ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه سوى جدل في تقدير الأدلة في الدعوى بما يستقل به قاضي الموضوع . لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن في الوجه الأخير من بطلان الحكم لعدم توقيع القضاة على مسودته لا أساس له أيضاً إذ المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي يشير إليها إنما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات فلا محل للاستناد إليها في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون تحقيق الجنايات .

إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المتصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر . وإذن فمن القصور الذي يعيب الحكم إدانة المتهم في هذه الجريمة بمقولة ، إن واقعة الدعوى تلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدني وما شهد به بالجلسة من أن المتهم أوهمه أن في استطاعته إلحاقه للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تشترط لإمكان التعيين وجوب دفع تأمين لخزانتها ضد إصابات العمل قدره كذا وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ من المجنى عليه ، - إذ هذا القول ليس فيه بيان لطريقة الاحتيال التي استعملها المتهم لخدع المجنى عليه وحمله على تصديقه .

المحكمة

« حيث إن وجه الطعن بتحصيل في القول بأن الواقعة كما صار اثباتها في الحكم لا يعاقب عليها القانون . ذلك لأنه خلا من ذكر الطرق الاحتيالية التي استعان بها الطاعن على الحصول على النقود من المجنى عليه .

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب قد قال في بيان واقعتها ، إن الوقائع تلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدني وما شهد به بالجلسة من أن المتهم (الطاعن) أوهمه أن في استطاعته إلحاقه للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تشترط لإمكان التعيين وجوب دفع تأمين لخزانتها ضد إصابات العمل قدره ٣٥ جنيهاً وعلى هذا الأساس استولى على

يكن في مقدورهم أن يعرفوا ذلك فهم إذن حسنو النية ولكن الحكم المطعون فيه قد افترض عليهم سوء النية ودانهم على هذا الاعتبار . وأنهم دفعوها أيضاً بأن الفترة الزمنية التي انقضت من وقت إنتاج الردة من المطن حين تحليلها في المعمل الكيميائي وهي تقدر بنحو شهر من شأنها أن تؤثر على الردة فتغير من خواصها وتجعلها تخشوشن ولكن المحكمة طرحت هذا الدفاع دون أن تندب خبيراً فنياً لتحقيقه .

« وحيث إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب الخبز ومديره لردة غير ناعمة وغير نظيفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة على وقوعها من الطاعنين ثم تعرض لدفاعهم المشار إليه ففنده بأدلة مقبولة عقلاً وكان الطاعنون لم يطلبوا من المحكمة أن تندب خبيراً فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .»

(القضية رقم ١٣٩١ سنة ٢٠ في رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٠٢

٦ فبراير سنة ١٩٥١

نصب . عدم بيان طرق الاحتيال التي استعملها المتهم مع المجنى عليه لحمله على تصديقه . قصور . مثال .

المبدأ القانوني

إن جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا

نعزز دفاعه .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ خلا من بيان جوهرى هو تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث . كما خلا من الرد على دفاعه بأن اسمه لم يرد بالبلاغ بل أن المجنى عليه اتهم شخصاً آخر ، كما أن المحكمة لم تناقش العمد والاضابط ، فيما عزته اليهما من نقص في الإجراءات أو التحقيق وهذا يؤيد دفاع الطاعن عما كان يقتضى الحكم ببراءة . كذلك لم تسمع المحكمة شاهداً جاءت أقواله بالتحقيقات معززة لهذا الدفاع وكان يجب عليها أن تسمعه توصلًا لظهور الحقيقة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن بياناً كافياً وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ثم تعرض لدفاعه ففنده تفنيداً سليماً ، لما كان ذلك ، وكان القانون قد رسم في المادتين ١٧ ، ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الذى يجب على المتهم أن يتخذه لإعلان من يرى لزوماً لسماعه من الشهود أمام المحكمة وكان الطاعن لم يسلك ذلك الطريق — فان ما ينعاه من ذلك لا يكون مقبولا .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٨٨٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد احمد غنيم بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

على المبلغ من المجنى عليه وهو المدعى بالحق المدنى ، ثم ذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت تلك الواقعة دون أن يتحدث عن طريقة الاحتيال التى استعملها الطاعن لخدع المجنى عليه وحمله على تصديقه . لما كان الأمر كذلك . وكانت جريمة النصب لا تتوافر أركانها إلا إذا كان الجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر فان الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٣

٦ فبراير سنة ١٩٥١

شهود . لإعلان الشهود الذين يرى المتهم لزوماً لسماعهم أمام محكمة الجنايات . طريقه . عدم سلوك الطريقة التى رسمها القانون . النعى على المحكمة أنها لم تسمع شاهداً معينا . لا يقبل .

المبدأ القانونى

إن القانون قد رسم في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الذى يجب على المتهم أن يتخذه لإعلان من يرى لزوماً لسماعه من الشهود أمام المحكمة فإذا كان الطاعن لم يسلك هذا الطريق فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمع شاهداً يقول إن أقواله في التحقيقات

للمتهم أن يقبله أو أن يعارض فيه . المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات . الحكم الغيابي الصادر ببراءة المتهم من محكمة الجنايات . لا يسقط .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ، قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي بقوة القانون . وفي ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنح والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتماً بحضوره . وينبني على ذلك أن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر إلى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته لأن إعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة . ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات أو حالة الحكم غيباً بالبراءة في مواد الجنايات لأنه

١٠٤

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . محكمة استئنافية . أخذها بأسباب الحكم الابتدائي . جائز .

المبدأ القانوني

من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحيه الحكم الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب الحكم الابتدائي أسباب لحكمها .

المحكمة

« حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وفي هذه الأسباب ما يستفاد منه الرد على الدفاع المشار اليه فلا محل لما يثيره الطاعن . » وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٣٣٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٠٥

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

حكم غيابي . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . سقوطه حتماً بحضور المتهم . المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في هذا الحكم . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنح والمخالفات .

ارتكاب الجريمة ولا تقطع بأن ذلك الشخص هو المتهم بذاته. وثانياً — لأن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ قضت بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . ذلك لأنه حكم غيايا أمام محكمة الجنايات فقضت عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات ، ولما أن قبض عليه أعيدت اجراءات المحاكمة ولما كانت هذه الاعادة لا تخرج عن كونها تظلماً منه فهي في حكم المعارضة من محكوم عليه في غيبته شرعت لصالح الغائب وتولد بمجرد القبض عليه دون حاجة لاتخاذ أى إجراء من جانبه وذلك لقيام حقه في إبداء دفاعه ، لما كان الحال كذلك ، فإنه لا يجوز أن يضار بهذا الاجراء قياساً على حالة الحكم في المعارضة في مواد الجنع وحالة الحكم بالبراءة غيايا من محكمة الجنايات، ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يجر في قضائه على مقتضى ذلك وغلط في العقاب عند إعادة الاجراءات ، جاء مخالفاً للقانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ثم تعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي ذكرها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره في الوجه الأول من طعنه لأنه لا يبعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع دون معقب ، هذا ولما كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة بعد مناقشة الشاهد الذي طلب حضوره إجراء عرض فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . » وحيث إن الوجه الثاني من الطعن مردود بأن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى

وإن كان صحيحاً في الأولى أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون قد تظلم بمعارضته في الحكم الغياي . وأما الأحكام الغياية الصادرة من محاكم الجنايات فإن القياس عليها قياس مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ إنما تتحدث عن المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان قد قضى عليه بعقوبة . وإذن فلا يسقط الحكم إن كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة . ولا يصح الأخذ بطريق التنظير للقول بـ « بريان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة وإنه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها لا يصح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الادانة بما يمتنع معه القياس . »

المحكمة

« حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً ومخالفاً للقانون ، ذلك أولاً — لأن المدافع عنه وقد رأى أن الاتهام قائم على شهادة شاهد ذكر أنه لم يكن يعرف الطاعن من قبل قد تمسك بالجلسة بوجوب استحضار هذا الشاهد ووجوب عرضه عليه فأجابت المحكمة الطلب وأمرت باستدعائه فحضر إلا أنها اكتفت بسماع شهادته ولم تكن باتخاذ اجراءات العرض ومع هذا فقد استندت في إدانة الطاعن إلى أقواله رغم ما جاء بها من أنه لا يعرف المتهم ورغم أن كل ما تؤدي إليه هو اشتراك شخص مسمى باسمه مع هذا الشاهد في

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٣٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٦

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

١ - قضي . دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تفيد قيام هذه الحالة . نعيه على المحكمة أنها لم تتحدث في حكمها عن قيامها . لا يصح .

ب - إثبات . تقرير طبي يتسق مع شهادة الشهود . التعويل عليه . جائز . اطراح تقرير آخر لا يتفق مع أقوال الشهود . جائز .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت الواقعة - كما صار إثباتها بالحكم - لا تنفي بذاتها عن قيام هذه الحالة ، فلا يكون له أن ينعي على المحكمة عدم تحديثها عن انتفاء تلك الحالة لديه ما دامت هي من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

٢ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الإثبات في تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .

(القضية رقم ١٣٣٧ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل المصنبي بك وفهيم إبراهيم عوض بك المستشارين) .

المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ، قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي بقوة القانون وفي ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنح والمخالفات ، فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها ، أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على إرادة المتهم إن شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتماً بحضوره ، وينبغي على ذلك أن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر إلى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء . بما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات ، أو حالة الحكم غيابياً بالبراءة في مواد الجنايات لأنه وإن كان صحيحاً في الأولى أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته إلا أن هذا محله أن يكون قد تظلم بمعارضته في الحكم الغيابي ، وأما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات فإن القياس عليها قياس مع الفارق ، لأن المادة ٢٢٤ إنما تتحدث عن المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان قد قضى عليه بعقوبة ، وإذن فلا يسقط الحكم إن كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة - ولا يصح الأخذ بطريق التفسير للقول بسريان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة وأنه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها - لا يصح الاحتجاج بذلك مادام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الادانة مما يمتنع معه القياس .

١٠٧

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع . رفض المحكمة سماع خبير طلب المتهم سماعه بقوله إن رأيه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذي طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به ، فهذا منها لا يصلح رداً على طلبه ، لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

المحكمة

وحيث إن بما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه تقدم بطلب أمام محكمة ثاني درجة هو انتقال المحكمة وندب مهندس فني ومفتش المرور لأخذ رأيهما وسماع أقوال محقق المحضر الذي أجرى المعاينة وكل ذلك لإثبات أن التصوير الذي صورت به محكمة أول درجة الواقعة والذي استخلصت منه خطأ الطاعن لا يتفق وحقيقة الواقع ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب وردت عليه رداً غير سديد واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الطلب المشار إليه في وجه الطعن قال : إن الدفاع عن هذا المتهم (الطاعن) لم يأت بجديد لم يتناوله الحكم المستأنف أما ما طلبه بجملة ١٩٥٠/٦/١ وبمذكرته من استدعاء المهندس الفني لأجل تحقيق

نظرية الف حول الصدمة فإن المحكمة لا ترى داعياً لطلبه لأن رأيه سيكون استشاريا وللمحكمة ألا تأخذ به فضلاً عن أنه مع التسليم جدلاً أن اصطدام الترام بالسيارة النقل قيادة المتهم أحمد أحمد ابولية أدى إلى دوران السيارة بحيث أصبح مقدمتها في مواجهة الترام فإن ذلك لا يعنى المتهم من خطئه ومن انحرافه بالسيارة للناحية اليسرى دون أن يتأكد من خلو الطريق بما أدى إلى وقوع الحادث فالخطأ من جانبه واضح تماماً ولا يحتاج لاية مناقشة وكذلك الحال بالنسبة لطلب استدعاء مفتش المرور ، وبين من هذا أن بما عللت به المحكمة رفضها سماع الخبير الذي طلب الطاعن سماعه أن رأيه يكون استشاريا ولها ألا تأخذ به وهذا لا يصلح رداً على طلب الطاعن لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها ولذا فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب التحقيق الذي تمسك به الطاعن دون أن يرد عليه بما يبرر هذا الرفض يكون مشوباً بالاخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٩٠١ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) .

١٠٨

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

حكم . بيان واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها . وجوبه .

المبدأ القانوني

يجب لصحة الحكم بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها ويورد

مضمون كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها .

(القضية رقم ١٩٠٢ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

١٠٩

١٢ فبراير سنة ١٩٥١

خيانة الأمانة . شريك . يده على مال شريكه . يد وكيل . تصرفه في المال على وجه يخالف الغرض من الشركة . مساءلته باعتباره وكلا .

المبدأ القانوني

يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل . فهو مسؤول على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله .

المحكمة

• حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بخيانة الأمانة جاء قاصر الأسباب فقد تمسك محاميه أمام المحكمة بأن الواقعة مدنية ولاجناية فيها مستنداً في ذلك إلى عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين وإلى ما جاء بالخلاصة وثبت من التحقيقات ما يفيد أن الطاعن لم يستلم من المجنى عليه مالا على سبيل الوكالة بل إنهما إنما تعاقدتا على الاشتراك في استئجار حديقة معينة للاستغلال وعمل ورشة لبيع الطوب وقد تم ذلك فعلا وأنتجت الشركة خسارة لم يقرها المجنى عليه . وقد أطرحت

المحكمة هذا الدفاع فلم تعن ببحثه ولم ترد في حكمها عليه .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان جريمة خيانة الأمانة التي دانت بها وتعرض لدفاعه المبين بوجه الطعن ورد عليه بقوله • وحيث إنه وإن صح ما يقرره الدفاع عن المتهم من أن حصوله على مال المجنى عليه كان على أساس الشركة في استغلال الحديقة ورشة الطوب فإنه لم يثبت أن المتهم قام فعلا بأداء هذا العمل لأنه لم يقدم الدليل على صحته بل على العكس من ذلك فإن المجنى عليه لم يبلغ ضده إلا بعد أن ثبت لديه كذبه في زعمه وفي عدم استدلاله عليه ولا على الحديقة والورشة ما يؤيد صحة قوله من أن المتهم لم يقم بأداء العمل المتفق عليه والذي حصل على المبلغ من أجله وفضلا عن ذلك فإن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد أمين فهو مسئول عنه على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله ، ولما كان هذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يفند دفاع الطاعن ويقوم على صحيح حكم القانون في اعتبار يد الشريك على مال شريكه يد وكيل فإن الطعن لا يكون له أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٩٠٧ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة) .

١١٠

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

إجراءات . عدم سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية . عدم إجابته . جلال إجراءات المحاكمة .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني

١١٢

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوماً لسماع الشهود . منهم . طلبه إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع الشهود . عدم إجابة طلبه لا يصح النعي عليها بسبب ذلك .

المبدأ القانوني

الأصل هو أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوماً لسماع الشهود . وإذن فإذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع الشهود ومناقشتهم فلم تجبه إلى طلبه فإنه لا يصح له النعي عليها بسبب ذلك .

(القضية رقم ١٣٨٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١١٣

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

١ - معارضة . حكم غيابي من محكمة الدرجة الثانية . معارضة المدعى بالحقوق المدنية فيه . لا تقبل .
ب - نقض . حكم غيابي . الحكم الصادر في المعارضة . الطعن فيه . لا يقبل التعرض في الطعن للحكم الغيابي .

المبادئ القانونية

١ - لا تجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

٢ - ما دام الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطاعن أن

على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكناً . فإذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتي أول وثاني درجة أن المحكمة لم تجر تحقيقاً ما وأن الطاعن طلب إلى محكمة ثاني درجة استدعاء الشهود وطلب الملف الخاص به فلم تجبه إلى طلبه وحجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى بمقولة إن الاستئناف المطروح عليها إنما ينصب فقط على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أمام محكمة أول درجة - وهذا خطأ في القانون - فإن حكمها يكون قد بني على اجراءات باطلة وإخلال بحق الدفاع .

(القضية رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من حسن اسماعيل المستشار) .

١١١

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

استئناف . ميعاده . عشرة أيام من صدور الحكم . يوم صدور الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

المبدأ القانوني

لما كان القانون في المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات قد أعطى لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

(القضية رقم ١٣٨٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

يتعرض في طعنه للحكم الغيابي .

المحكم

وحيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول بأن الحكم الصادر غيابياً برفض دعوى الطاعن وهو المدعى بالحقوق المدنية قد شابه بطلان في الاجراءات لأنه لم يعلن للجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم إعلاناً قانونياً إذ أعلن النيابة العمومية في حين أن له محل إقامة معلوماً فضلاً عن أنه اتخذ مكتب محاميه محللاً مختاراً وأنه إذ عارض في الحكم الغيابي المذكور قضت المحكمة بالحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة بمقولة إن القانون لا يحجز المعارضة من المدعى المدني في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية وهذا خطأ في القانون لأن المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات عند ما نصت على أن الأحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة تجوز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ من ذلك القانون إنما قصدت بهذه الإحالة التزام حكمها فيما يختص بالإجراءات والمواعيد فقط ، وليس المقصود أن تنسحب إلى الفقرة الأخيرة منها وهي التي تنص على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في الباب الخاص بمحاكم الخلفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة في الأحكام الغيابية وما يترتب عليها إلخ . نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ولما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردة في باب محاكم الجench قد نصتا على أن المعارضة تقبل في مواد الجench على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ المذكورة ،

وقد جاء النص فيها عاماً مطلقاً بما يفيد أن الإحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة المحال عليها بما في ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ولا محل للقول بتخصيص الإحالة على جزء منها دون الآخر لخلو النص بما يفيد هذا التخصيص وبما يؤيد هذا النظر أن المادة ١٧٧ الواردة في باب محاكم الجench قد نصت على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في مواد الجench أيضاً .

وحيث إنه متى تقرر أن الحكم المطعون فيه صحيح فيما قضى به من عدم جواز المعارضة فإن الطعن فيه لا يكون مقبولا سواء أكان قد بني على إعلان صحيح أم باطل كما لا يقبل من الطاعن التعرض للحكم الغيابي مادام الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة ، ولم يطعن في الحكم الغيابي بطريق النقض في الميعاد القانوني .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٦٠٩ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبمحضر حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك و ابراهيم خليل بك المستشارين) .

١١٤

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

إثبات . استناد المحكمة فيما استندت إليه إلى تسليم محامي المتهم بدليل ظل التهم منكرأ له أثناء التحقيق والمحاكمة . حكم معيب . أدلة الدعوى . فساد أحدها . يترتب عليه سقوط الباقي .

المبادئ القانونية

١ - إن تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم إنكاره له .
وإذن ففى كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة تزوير ورقة أميرية قد استندت فيما استندت إليه فى الاقتناع بثبوت التهمة قبل المتهم إلى اعتراف محاميه فى دفاعه عنه بأن الصورة الملتصقة بذاكرة تحقيق إثبات الشخصية المزورة هى للتهمة وهو الأمر الذى ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة - فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

٢ - الأدلة فى المواد الجنائية متماكة بحيث إذا سقط أحدها انهار باقىها بسقوطه .

المحكمة

• حيث إن مما ينبغى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أنكر فى جميع أدوار التحقيق صلتها بالاستمارة موضوع التهمة كما أنكر أن الصورة الملتصقة عليها هى صورته ولكن المحكمة قضت بإدائته مستندة فى ذلك إلى اعتراف محاميه بأن الصورة صورته مع أن المحامى لم يعترف بذلك .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله بأنها تحصل فى (أه) فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ بسرارى عابدين استلم إبراهيم الكاشف الساعى بالقصور الملكية من مكتب بريد السراى ملفاً معنوناً باسم محمد أفندى شوقى داخله أوراق وتذكيرة لإثبات

شخصية خاصة بإدارة قصور جلالة الملك على الاستمارة رقم ٣٨ قصور باسم محمد أفندى شوقى أحمد، مهندس المباني المساعد تبع قصر عابدين وعليها صورة فوتوغرافية له ومعمورة بخاتم يشابه أختام المصالح الأميرية ومكتوب عليه «قصر عابدين» كما أنها مختومة بختم منسوب لناظر قصر عابدين «محمد على مصلح» تاريخه ١٣٦٨ هجرية وأوراق أخرى من بينها خطاب على ورقة صفراء معنون «شوقى بك» تاريخه ٥ مايو سنة ١٩٤٧ وآخر مرسل لمحمد أفندى شوقى تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٤٧ فبحث عن اسم صاحبها فلم يعثر عليه واستفسر عنه من حسين لبيب القياس مهندسة الرى بالأوقاف الملكية ولما لم يستعرف عليه الأخير سلمه الأوراق فقام بدوره بتسليمها لحضرة أحمد أفندى إبراهيم رئيس قسم الإدارة بالأوقاف الملكية فبحث الأخير عن هذا الشخص فلم يجد أحداً بهذا الاسم ولا بهذه الصورة بجميع الأقسام وعرضت تذكيرة لإثبات الشخصية على حضرة على حسن سعود أفندى ناظر قصر عابدين فقرر أن هذه التذكيرة غير صحيحة ولم تصدر من القصر والختم الموجود تحت اسم ناظر قصر عابدين ليس له ولا يوجد ناظر للسراى بهذا الاسم فى أى عهد وأن الختم الكبير ليس ختم السراى وصاحب هذه التذكيرة وهو محمد أفندى شوقى أحمد غير معروف لديه وأن التذكيرة البيضاء قبل ملء خاناتها من أوراق السراى ويمكن لموظفى السراى الحصول عليها بعد بيان الجهة التابع لها الموظف ومصادقة قسم المستخدمين بالسراى وإرسالها بالدفاتر المختصة وإمضاءها من مدير الإدارة أو السكرتير العام أو ناظر السراى وبعد إتمام هذه الإجراءات تختم بخاتم السراى وأضاف أن البيانات الواردة بهذه

فيها والموقع بها على تذكرة إثبات الشخصية أخذت من قالب ختم آخر غير خاتم قصر عابدين وأن المتهم محمد شوقي أحد هو الكاتب لتذكرة إثبات الشخصية موضوع البحث على ما يجي. مفصلاً في حينه) ثم أورد مؤدى شهادة الشهود وتقرير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعي وبعدئذ قال : وحيث إن الدفاع عن المتهم اعترف ضمناً في مرافقته أن الصورة الملتصقة بتذكرة تحقيق إثبات الشخصية هي للمتهم ولكنه طعن على تقرير أبحاث التزييف والتزوير أنه غير فني ولا يمت لخبيرة الخطوط بصلة. وطلب انتداب خبير من خبراء الجداول وقد سبق أن أبدى هذا الدفاع بالإحالة ، فقد صرح له بتقديم تقرير استشاري والنصريح للخبير الذي ينتدبه بأداء مأموريته تحت إشراف النيابة إلا أنه لم يقدم هذا التقرير ولذا فإن دفعه في غير محله ولا تعول عليه المحكمة خصوصاً وأنه ظاهر من مضاهاة خط الاستكتاب بالبيانات الواردة بتذكرة تحقيق الشخصية أنها لشخص واحد واعترافه بأن الصورة للمتهم يؤيد ما ورد في التقرير الذي طعن عليه ، ويتضح من ذلك أن مما عولت عليه المحكمة في الاقتناع بثبوت التهمة قبل المتهم اعتراف محاميه في دفاعه عنه بأن الصورة صورته وهو الأمر الذي ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة . ولما كان تسليم المحامي بدليل من أدلة الدعوى بفرض حصوله لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم إنكاره له وكانت الأدلة في المواد الجنائية متأسكة بحيث لو سقط أحدها إنهار باقيها بسقوطه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

التذكرة مزورة ومن المتبع أن يوقع عليها بالامضاء لا بالختم كما حصل بهذه التذكرة وقد وجد بين الأوراق التي وردت مع هذه التذكرة دعوة لحضور حفلة بإدارة كازينو الف ليلة عليها اسم الأستاذ عبد السلام مصطفى ورقم ٥٦١٢٩ رجع أن يكون هذا رقم لتليفون وبالاتصال به اتضح أنه خاص بشركة الاسكندرية للتأمين لعلى باشا يحيى وأن محمد شوقي أحمد كان يعمل بهذه الشركة كوسيط وترك العمل بها منذ ثلاث سنين وأدى البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم محمد شوقي أحمد عبد الباقي وبسؤاله عن هذه الأوراق ادعى أن بعضها خاص به وأن تذكرة تحقيق الشخصية ليست له ولا بتذكر أن الصورة الفوتوغرافية الملتصقة بها له مع أن أوصافه وملاح وجهه وسنه لا تختلف عن الصورة في شيء إلا أن له شارباً اسود طويلاً وصورة التذكرة خلوة من الشارب وادعى أن حافظة نقوده سرقت منه منذ أسبوع وكان بها بعض الأوراق المضبوطة وأوراق أخرى ولم يبلغ بسرقتها ولا يعرف كيف وصلت هذه الأوراق لسراى عابدين وقد استكتب المتهم وأرسلت البطاقة المزورة لمدرقة إن كان الختم ذو الناج المطبوع عليها هو ختم قصر عابدين أو أنه ختم مصطنع كما أرسلت معه ثلاثة نماذج من بصمات ختم قصر عابدين وأرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة بين استكتاب المتهم وبين البيانات المدونة بالبطاقة لبيان إن كانت بخط المتهم أم بخط غيره وانتهى التقرير إلى (أنه يرجع أن الصورة الملتصقة على الكرنية هي صورة المتهم وأن البصمة المطعون

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعنين إن الحكم المطعون فيه قد صورهما صورة بشعة مغايرة للحقيقة إذ قال إنه في المشاجرة التي وقعت بين فريقيهما وفريق المجنى عليهم قبل الحادثة بثلاثة أشهر قد بلغ من بطش فريقهم بالفريق الآخر أن تهيئه أفراد هذا الفريق فكانوا لا يجرؤون على الخروج إلى حقولهم لرعاية زراعتهم حتى جفت هذه الزراعة وتلفت. وقد كان من شأن هذا القول الذي لأصل له بمحضر الجلسة بل ويخالف الثابت في التحقيقات أن تتأثر به المحكمة في تكوين عقيدتها ضد الطاعنين. هذا إلى تعويلها في هذا الشأن على شهادة حنا جيد رغم ما شاب هذه الشهادة من تناقض ورغم مخالفتها للثابت من المعاينة، كما أن المحكمة استندت إلى عثور ضابط المركز أثناء معاينة النيابة على ظرف من النحاس على بعد مترين من مكان الجثة في حين أن معاون البوليس الذي انتقل إلى هذا المكان قبل ذلك بوقت طويل قد أثبت في محضره أنه عثر على ظرف نحاسي حديث الإطلاق دون أن يذكر مكان عثوره عليه أو يضعه في حرز أو يسلمه إلى النيابة بما مؤداه أن ضابط المركز لم يكن هو أول من عثر على هذا الظرف ولذا فن المجازفة قول المحكمة إن الظرف عثر عليه على بعد مترين من مكان الجثة وأن ذلك يؤيد الشهود. ويزيد الطاعنان أن الحكم لم يبين ركن سبق الإصرار بياناً كافياً إذ استند في إثباته إلى القول بمجرد قيام الخصومة بين الفريقين ولم يؤيد توافره بأعمال خارجية تدل عليه. وهذا فضلاً عن تناقض ما ذكره من امتناع خروج المجنى عليهم إلى حقولهم منذ ثلاثة أشهر سابقة على الحادث وماقاله من أن الطاعنين قد تربصا لم في زراعتهم البعيدة عن المساكن

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٧٣٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وعضوية حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١١٥

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

وصف التهمة . حق محكمة الجنايات في تغيير وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة . حده . تغييرها وصف التهمة في الحكم باعتبارها أحد المتهمين فاعلا في جنابة القتل وشريكا في جنابة الشروع والآخر فاعلا في الشروع وشريكا في القتل مع إحالتهما إليها بتهمة القتل العمد والشروع فيه . ذلك في حدود حدها .

المبدأ القانوني

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة . فإذا كان التعديل الذي أجرته المحكمة هو أنها اعتبرت الطاعن الأول فاعلا أصلياً في جنابة القتل وشريكا في جنابة الشروع واعتبرت الثاني فاعلا أصلياً في الشروع وشريكا في القتل بعد أن أحيلوا إليها بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه ، فهذا التعديل لا يتجاوز فيه للحدود المبينة في تلك المادة فلا يخالفه فيه للقانون ولا إخلال بحق المتهمين في الدفاع .

لا يتجاوز الحدود المبينة في هذه المادة فلا مخالفة فيه للقانون ولا إخلال بحق الطاعنين في الدفاع — ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٥٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١١٦

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

نقض . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ومماثلة التهم بالعقوبة المقررة للشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار . عدم مجادلة المتهم في توافر ظرف سبق الاصرار في هذه الواقعة . جدله في توافر هذا الظرف في تهمة أخرى . لا مصلحة له من هذا الطعن .

المبدأ القانوني

ما دام الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تطبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لم توقع على المتهمين إلا العقوبة المقررة للشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وهي الجريمة موضوع التهمة التي لا يجادل الطاعنون في توافر ظرف سبق الاصرار في خصوصها فإن مصلحتهم في الجدل حول وصف التهمتين الآخرين تكون منتفية .

(القضية رقم ١٤٠١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهم ابراهيم عوض بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستعار .

بأكثر من كيلومترين ونصف . ذلك أن التردد لا يكون إلا لمعتاد الخروج إلى المكان الذي حصل فيه التردد . ثم إن المحكمة قد أهدرت أقوال شهود نفي الطاعنين لأسباب لا تمس جوهر هذه الأقوال ولا تسوغ هذا الاهدار — كما أنها عدلت وصف التهمة دون أن تلفت نظر الدفاع ، ذلك أنهما أحيلتا بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والشروع فيه ، فاعتبرت هي الطاعن الأول فاعلاً أصلياً في جناية القتل وشريكا في جناية الشروع واعتبرت الثاني فاعلاً أصلياً في الشروع وشريكا في القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه عناصر الجنايتين اللتين دان الطاعنين بهما واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تسوغ في العقل والمنطق ما رتبته عليها واستدل على توافر ركن سبق الاصرار والترصد بأدلة تؤدي إلى ثبوتها . لما كان ذلك وكان ما استند إليه الحكم في شأن وصف النزاع القائم بينهما وبين فريق المجنى عليهما يسوغ استخلاصه من الثابت بمحضر الجلسة ، وكان ماعول عليه الحكم وأخذ به من أقوال المجنى عليهما لا تناقض فيه ولا بينه وبين الأدلة الأخرى ، وكان يكفي في تبرير إطراح المحكمة لأقوال شهود نفي الطاعنين ما يستفاد من الحكم من أخذها بأدلة الإثبات المبينة فيه من أنها لم تجد في أقوالهم ما تطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط أن لا تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة ، وكان التعديل الذي أجرته المحكمة

الجلسة .

(القضية رقم ١٦٢٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة
وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك
المستشار) .

١١٩

١٩ فبراير سنة ١٩٥١

إثبات . شهود . إدانة المتهم بصفة أصلية على أقوال
الشهود في التحقيقات الأولية دون سماع الشهود بصرف
النظر عن تنازل المتهم عن سماعهم . على المحكمة
الاستثنائية أن تجيب المتهم إلى طلبه سماع الشهود .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد
اعتمدت في إدانة المتهم بصفة أصلية على
أقوال الشهود في التحقيقات دون أن تجري
تحقيقا بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع
شهادة شهود الاثبات بصرف النظر عن
تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذي لم
تعول عليه إلا بوصفه مؤيدا للشهادة هؤلاء
الشهود ، فإنه يكون من المتعين على محكمة
الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخلل في
اجراءات المحاكمة وتجبب المتهم إلى ما طلبه
إليها من سماع الشهود في مواجهته وإلا كان
حكمها معيبا متعينا نقضه .

المحكمة

حيث إن مما عابه الطاعن على الحكم
المطعون فيه أن المحكمة لم تجببه إلى ما طلب من
سماعه شهادة الشهود بحجة أنه تنازل عن سماعهم
أمام محكمة أول درجة .

١١٧

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

إثبات . اعتراف متهم على متهم في التحقيقات الأولية .
الأخذ به مع عدوله عنه في الجلسة . جائز .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم
على متهم في التحقيقات الأولية ولو عدل
عنه بالجلسة .

(القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ،
وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم
بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المصطفي بك وفهم
ابراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١١٨

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع . متهم بمنحة . حضور عام عنه . غير لازم .
متهم حضر بشخصه وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه
بنفسه . طلبه إعادة القضية للرافعة لسماع دفاع محاميه .
رفضه . لا تثريب على المحكمة في ذلك .

المبدأ القانوني

إن القانون يحتم استعانة المتهم بمحام في
قضايا الجنح أو الجنائيات المنحة . فإذا كان
الثابت في محضر الجلسة الاستثنائية أن المتهم
حضر بشخصه وكانت لديه فرصة الدفاع عن
نفسه بنفسه فلا يكون له أن ينعي على المحكمة
أنها لم تجببه إلى ما طلبه من إعادة القضية
للرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوي سواء
أكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة
كما زعم أم لم تصرح كما يستفاد من محضر

المبادئ القانونية

١ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى ، فإذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود إلى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلا .

٢ - إن نقض الحكم بالنسبة إلى أحد المتهمين يقتضى نقضه بالنسبة للتهمة الأخرى الذى لم يقرر الطعن ولكنه قدم تقريراً بأسباب طعنه على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التى اتهم فيها تقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

المحكمة

وحيث إن مما ينهض هذان الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما بالسرقة بالإكراه جاء باطلا لقيامه على ما لا سند له فى التحقيقات . وفى بيان ذلك بقولان إن المحكمة قد استندت فى الإدانة إلى شهادة عبد الستار محمود وما ذكرته بها من أنه استغاث فحضر إليه آخر سمعته المحكمة وأنه أبلغه بما حصل ، كما استندت إلى أقوال محمد محمد عمران والعمدة من أن المجنى عليه الأول أبلغهما بالتهديد بإطلاق المقتدوات النارية مع أن هذا الذى أوردته المحكمة لم يقل به أحد من الشهود ولم يرد بالتحقيقات جميعها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه ولأسباب أخرى بالحكم المطعون فيه قال إن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول ثبوتاً كافياً من التحقيقات التى تمت بمعرفة البوليس والتى تأيدت باعترافه ومثبت من التقرير من أن المضبوطات وجدت حشيشاً ، ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة قد اعتمدت فى إدانة الطاعن بصفة أصلية على أقوال الشهود فى التحقيقات دون أن تجرى تحقيقاً بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الإثبات بصرف النظر عن تنازله عنهم وعن اعترافه الذى لم تعول عليه إلا بوصفه مؤيداً لشهادة هؤلاء الشهود فإنه كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تصحح هذا الخلل فى إجراءات المحاكمة وتجب الطاعن إلى ما طلبه إليها من سماع الشهود فى مواجهته - أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٧٣١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضبي بك وفهمى إبراهيم عوض بك المستشارين) .

١٢٠

٢٠ فبراير سنة ١٩٥١

١ - حكم . تسببه . وجوب اقامته على وقائع الدعوى وظروفها الثابتة فيها . استناد الحكم إلى أمور لا سند لها من التحقيقات . بطلانه .

ب - نقض . منهم لم يقرر الطعن ولكنه قدم أسباباً . استنفادته من نقض الحكم بالنسبة إلى منهم آخر لوحدة الواقعة .

الطعن — أن ما أثاره الطاعنان في هذا الشأن صحيح إذ لا أثر بالتحقيقات لهذا الذي ذكرته المحكمة واستندت إليه في الأخذ بشهادة الشهود — ولما كان يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى فإن الحكم إذ أغفل ذلك وأقام قضاءه على أمور ليس لها سند من التحقيقات يكون باطلا متعينا نقضه .

• وحيث إن الطاعن الثالث وإن لم يقرر الطعن واكتفى بتقديم تقرير بالأسباب إلا أن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين الأولين للسبب المذكور يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الثالث أيضا لأن وحدة الواقعة التي اتهموا جميعاً فيها تقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة . أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

• وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنين الثلاثة وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٢٧٦ سنة ٢٠ ق وثاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة واحد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٢١

٢٠ فبراير سنة ١٩٥١

١ — حكم . بيان النص القانوني الذي أخذ به . ذكر النصوص التي طلبت النيابة تطبيقها في صدر الحكم . الإحالة عليها في عجز الحكم . يكتفى . تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية . لا يلزم ما دامت مادة القانون المقررة للطوبة المذكورة .

ب — تموين . خبز . المادة الرابعة من القرار

الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ . ما جاء بها عن وزن عدد الأرغفة . لا يقيد القاضي في إثبات المخالفة . ج — حكم . بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى . لا يلزم .

المبادئ القانونية

١ — يكتفى لبيان النص القانوني الذي أخذ به الحكم أن يكون الحكم قد بين في صدره المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وأن يقول بعد ذلك إنه يتعين عقاب المتهم عن التهمة المسندة إليه طبقاً لنص المواد المطلوبة ، ولا يلزم بعد تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية مادامت مادة القانون المقررة للعقاب مشاراً إليها فيه صراحة .

٢ — إن المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه « عند التفتيش على المخازن لمراقبة تنفيذ هذا القرار يراجع وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى المخبز لا يقل عن ٢٠٠ رغيف ، إنما هي من قبيل الأوامر التنظيمية لموظفي التموين فهمي لا تقيد القاضي بدليل معين ، ولا تأثير لها على ما يثبت لديه من جرائم لم تتبع فيها تلك الأوامر سواء أكان ذلك بالنسبة إلى ما يضبط من الخبز بالمخازن أم بعد خروجه منها .

٣ — لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

المحكم

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بانقصاص وزن الرغيف عن الوزن المقرر قانوناً ، لم يبين مواد القانون التي حكم بموجبها : فقد أحال في ذلك على طلبات النيابة التي لم تذكر إلا مواد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ثم اكتفت بالإشارة إلى أرقام القرارات الوزارية دون تحديد المواد المنطبقة من هذه القرارات وكذلك فإن الحكم لم يشتمل على بيان الواقعة التي عاقب الطاعنين عليها فلم يشر إلى الطريقة التي وقعت بها الجريمة لاسيما وأن المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ — الذي طبقه الحكم — تبيح تكملة الوزن الناقص إذا طلب المشتري ذلك ، ولم يثبت من وقائع الدعوى أن مشتري الخبز — بفرض أنه اشتراه من مخبز الطاعنين — قد طلب منهما هذه التكملة فامتنعا . كما أن الحكم قد أثبت أن الخبز ضبط بالطريق والمادة الرابعة من القرار الوزاري سالف الذكر توجب إجراء الوزن على خبز بالمخبز ثم إن الحكم المطعون فيه إذ قال بأن الخبز موضوع الدعوى صادر من مخبز الطاعنين قد استند في هذا القول إلى بعض وقائع وقرائن تخالف الثابت بالأوراق ولا أصل لها فيها هذا إلى قصوره في إيراد مؤدى شهادة موظفي التموين اللذين عول على أقوالهما وعدم بيانه لمصدر هذه الأقوال هل هي جاءت بالتحقيقات أم صدرت أمام المحكمة بالجلسة . ويزيد الطاعنان على ما تقدم أن الدفاع عنهما قد تمسك أمام المحكمة بأن الطريقة التي اتبعت في وزن الخبز لم تكن من الدقة بحيث يمكن الاطمئنان إليها فقد استعملت فيها قطعاً من النقود الصغيرة غير

مضمونة الوزن لاحتفال قدامها وتغير وزنها بسبب تأكلها من كثرة التداول كما أن الوزن قد حصل على عدة مرات لادفعية واحدة . ولكن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع ولم ترد عليه في الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعنين وآخر بأنهم في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ أنقصوا وزن الرغيف عن الوزن المقرر قانوناً وطلبت عقابهم بالمواد ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ . وقد بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها مفصلة والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها كما أشار إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه بقوله :

وحيث إنه لذلك يتعين عقاب المتهمين عن التهمة المسندة إليهم طبقاً لنص المواد المطلوبة . ولما كان هذا القول يفيد أن الحكم قد أخذ بالنصوص المشار إليها في صدره وأنه عاقب الطاعنين بمقتضاها وكان ذلك كافياً في الدلالة على النص الذي حكم بموجبيه دون لزوم تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية مادامت المادة المقررة للعقاب وهي المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مشاراً إليها صراحة فيه ، ولما كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة تدل على أن الخبز قد بيع إلى مشتريه بالعدد وأن الدفاع عنهما قد ناقش الواقعة وترافع فيها على هذا الأساس ولم يدفع بأن

جعلها من جرائم القانون العام . لا أثر له في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كانت العقوبة التي اعتبرتها المحكمة مانعة من إعادة اعتبار الطاعن إليه ورفضت طلبه بمقولة إنه لم يمض على تنفيذها ثمانى سنوات هي جنحة تموينية أنشأها أمر عسكري وحكمت بها محكمة عسكرية ، وكانت هذه الجريمة ليست من جرائم القانون العام ، فإنها لا تكون مانعة من رد الاعتبار . ولا يخل بذلك أنه قد صدر مرسوم بعد الحكم يجعلها من جرائم القانون العام .

المحكم

« حيث إن وجه الطعن يتحصل على مايقوله الطاعن في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أن الجريمة تموينية من الجرائم التي تدخل في عداد مايجب أن يشمل رد الاعتبار وذلك لأن هناك تلازما ضمنيا بين الجرائم التي يجب أن يشملها رد الاعتبار وبين مايدون في الصحف التي تحفظ بقلم السوابق ويؤكد معنى هذا التلازم نص المادتين ٩٧ و ٩٨ من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ والأحكام التي تصدر من المحاكم العسكرية لاتعمل لها صحف لحفظها بقلم السوابق وذلك إعمالا لصريح نص القانون الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ وقرارى الحاقانية الصادرين في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ و ٤ من مايو سنة ١٩٣١ وإذن فإن الجريمة التموينية المنسوبة للطاعن لايصح أن تمنع من رد اعتباره بمقولة إنها تكون سابقة لها كيان خاص .

« وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه « أن

الخبز قد بيع بالوزن حتى يمكنهما التسلك بتكلمة الوزن وكانت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ ، إذ تنص على : « أنه عند التفتيش على الخبز لمراقبة تنفيذ هذا القرار ، يراجع وزن عدد الأربعة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن ٢٠٠ رغيف ، إنما هي من قبيل الأوامر التنظيمية لموظفي التموين فهي لا تنفيذ القاضي بدليل معين ولا تأثير لها على ماثبت لديه من جرائم لم تتبع فيها تلك الأوامر سواء أكان ذلك بالنسبة إلى ما يضبط من الخبز بالخاز أم بعد خروجه منها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ومفرداتها التي أمرت المحكمة بضمها في سبيل تحقيق الطعن . إن ما استند إليه الحكم من وقائع وقرائن له أصله في الأوراق ، وكان لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها وكان ما أورده الحكم وعول عليه من أدلة ثبوت التهمة على الطاعنين يتضمن الرد الكافي على مادفعا به طريقة وزن الخبز لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، ويكون الطعن فيه على هذه الصورة لا أساس له ، وتعين من أجل ذلك رفض هذا الطعن موضوعا .

(القضية رقم ١٢٨٦ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة و احمد حسنى بك وفهمى ابراهيم عوض بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٢

٢٠ فبراير سنة ١٩٥١

إعادة الاعتبار . جنحة تموينية أنشأها أمر عسكري وحكمت فيها محكمة عسكرية . العقوبة الصادرة فيها لا تمنع من إعادة الاعتبار . صدور مرسوم فيما بعد

جريمة من الجرائم المعاقب عليها وأنها تمنع من رد اعتباره عنها أو عن العقوبة الأولى مادام لم يمض على تنفيذها مدة ثمانى سنوات .

وحيث إن قانون رد الاعتبار صريح في المادة الأولى منه في إجازة رد الاعتبار إلى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة ونص هذه المادة مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها سواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به وسواء أكانت بعقوبة مالية أم مقيدة للحرية أم غير ذلك وسواء ترتب عليها فقد الأهلية أو الحزمان أم لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعاً ولا يفرق بين نوع وآخر ومتى كان النص عاماً وجب الأخذ بعمومه لا بخصوص سببه ويكون ما يطلبه الطالب من إغفال هذه العقوبة لا محل له (راجع في هذا الشأن حكم النقض الصادر في ٤ من يناير سنة ١٩٣٢ ص ٤٢٢ بمجموعة أحكام النقض جزء ٢٠).

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار صريحة في أنه إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم بإعادة اعتباره إلا إذا تحقق بالنسبة لكل حكم منها الشرطان الأول والثالث من الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية وأنه يراعى في حساب المدة المنصوص عليها في الشرط الثاني — وهي مرور ثمانى سنوات إسنادها إلى أحدث تلك الأحكام كما وأن المحكمة يجب أن تتيقن كذلك بأنه في بحر هذه المدة كان سلوك الطالب فيها يوحى بتقويم نفسه . وحيث إنه يبين من ذلك وقد تبين أنه صدر حكم بالغرامة في جريمة تموينية من محكمة عسكرية ولها ولايتها القضائية على هذه المناطق عن أمر تعاقب عليه القوانين

وقائع الدعوى تتحصل في أن محمود محمد أبو ربيع قدم طلباً لرد اعتباره إليه عن جريمة تزوير في أوراق رسمية حكم عليه فيها بالحبس سنة مع الشغل وقد تبين من صحيفة سوابقه أنه حكم عليه حضورياً بهذه العقوبة فعلاً في ١٩٣٢/١١/٦ في القضية رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٢ قسم القنطرة وقد أقر بتنفيذها عليه . وقد قرر رجال المباحث بالقنطرة شرق أن المتهم أبعد حوالى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ بناء على أمر من الحاكم العسكري للحدود ولكنه عاد بعد إلغاء هذا الأمر . كما حدث أن اتهم في جريمة تموين حكم عليه فيها بالغرامة ثلاثة جنيهات من المحكمة العسكرية في القضية رقم ٦٠٧ سنة ١٩٤٤ جنح بعد ذلك . وحيث إن الطالب يطلب الحكم بإعادة الاعتبار إليه من الحكم في قضية التزوير دون غيرها ويقرر أن السابقة الأخرى الصادرة في سنة ١٩٤٤ إنما هي سابقة لاتمس الشرف ولا النزاهة ولا تمنع رد اعتباره إليه — وقد قدم محاميه مذكرة بدفاعة قرر فيها أن قانون رد الاعتبار إنما هو خاص بالعقوبات في جرائم القانون العام التي تقضى فيها محاكم هذا القانون لا بالجرائم الأخرى غير جرائم القانون العام وبالعقوبات التي تسجل في قلم السوابق وأنه لذلك تكون هذه الجريمة التموينية التي ارتكبها المتهم وحكم عليه فيها بالغرامة سنة ١٩٤٤ لا تقتضى رد الاعتبار ، ويريد الدفاع بذلك أن يصل إلى أنه لا يطالب برد الاعتبار عنها ولا يصح بناء على ذلك أن تقيد بميعاد أو تمنع رد الاعتبار عن عقوبة أخرى . وحيث إن النيابة تطلب رفض الطلب على أساس أن جريمة نقل الدقيق التموينية التي حكم على المتهم من أجلها بالغرامة في ١٩٤٤/١٠/١٨ حضورياً في الجلسة رقم ٦٠٧ سنة ١٩٤٤ من محكمة القنطرة العسكرية هي

النيابة . قضاء محكمة الجنج المستأنفة بعدم الاختصاص . خطأ . كان يجب عليها الفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . صيرورة هذا الحكم نهائياً . لنيابة أن تقدم الى محكمة النقض — بعد قوات ميعاد الطعن — طلباً بتحديد المحكمة المختصة . يتعين قبول هذا الطلب وإحالة الدعوى الى محكمة الجنج الاستئنافية للفصل فيها .

المبدأ القانوني

إذا قدم متهم إلى قاضي الإحالة بتهمة هتك عرض فتاة لم تبلغ ست عشرة سنة بالاكرام حالة كونه خادماً بالأجرة عند والدتها فقرر إحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وأصبح هذا القرار انتهائياً ثم نظرت محكمة الجنج هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل ، فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنج المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت إذ ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت إليها باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار . ولكن إذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح انتهائياً . فانه يكون ثمة تنازع سلبى فى الاختصاص . ولايزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضى الإحالة مرة أخرى إذ هو بمقتضى القانون يجب أن يقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالامر السابق صدوره منه ويكون للنيابة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن

فى ١٨/١٠/١٩٤٤ ولم تنقض من هذا التاريخ إلى اليوم مدة الثمانى سنوات الواجب انقضائها من تاريخ تنفيذ العقوبة فيكون طلب رد الاعتبار لم يستوف شرائطه القانونية ويتعين إجابة طلب النيابة والقضاء برفض الطلب بإعادة اعتبار الطالب اليه عن الحكم الصادر فى ٦/١١/١٩٣٢ . وحيث إنه لما كانت العقوبة التى اعتبرتها المحكمة مانعة من عدم إعادة اعتبار الطاعن إليه ، ورفضت طلب الطاعن بمقولة إنها لم يمض على تنفيذها ثمانى سنوات هى جنحة تموينية أنشأها أمر عسكري وحكمت بها محكمة القنطرة العسكرية . وكانت هذه الجريمة ليست من جرائم القانون العام ، فانها لا تكون مانعة من رد الاعتبار . ولايخل بذلك أنه قد صدر مرسوم فيما بعد الحكم يجعلها من جرائم القانون العام ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى رفض طلب الطاعن بناء على هذا السبب ، ويتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من دائرة أخرى لأن الحكم المطعون فيه لم يبين رأيه فى سائر العناصر اللازمة للقضاء فى موضوع الدعوى . وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضبي بك وابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٣

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢

اختصاص . تنازع سلبى . قرار قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج لفصل فيها بعقوبة الجنحة . صيرورته نهائياً . حكم محكمة الجنج بالحبس . استئناف

تتقدم بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب ويكون من المتعين قبول هذا الطلب وإحالة القضية إلى محكمة الجنح الاستئنافية للفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة مصطفى مصطفى ابوشادي بأنه في ليلة ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٣ من ذي الحجة سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم السويس محافظة السويس هتك عرض العصية ايلين سكوناري التي لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن طرحها على سرير وأمسك بها لمنعها من المقاومة ونزع لباسها وحك قضيبه بقبلها رغماً عنها وطلبت من قاضي الإحالة إحالة على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٢٦٨ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالة القضية الى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ومحكمة السويس الابتدائية قضت عملاً بالمادتين ١٤٨ ، ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . فطعن المحامي العام لدى محكمة النقض في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة اتهمت المتهم مصطفى مصطفى أبوشادي ، بأنه هتك عرض

ايلين سكوناري التي لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة كاملة بالإكراه حالة كونه خادماً بالأجرة عند والدتها وقدمته النيابة العامة لقاضي الإحالة لإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المادتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ فقرة أولى وثانيسة من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٦ من يوليو سنة ١٩٤٩ إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ولم تطعن النيابة على هذا القرار فأصبح انتهائياً . ولما نظرت محكمة الجنح الجزئية هذه القضية حكمت بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في الميعاد وقضت محكمة الجنح المستأنفة حضورياً بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى ولم تطعن النيابة على هذا الحكم فأصبح انتهائياً أيضاً .

ولما كان مقتضى هذا القرار وهذا الحكم أن يفلت الجاني من العقاب تقدمت النيابة بطلبها المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى هذه المحكمة بعد فوات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض استناداً إلى المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى .

« وحيث إن تنازعا سلبيا في الاختصاص قد قام في الدعوى وأن هذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لقاضي الإحالة مرة أخرى لأنه يجب عليه بمقتضى القانون أن يقضى فيها هو الآخر بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه كما أن محكمة الجنح المستأنفة ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت إليها من قاضي الإحالة باعتبارها جتاية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة وكان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار وذلك وفقاً لما جرى

عن أحدهم بأنه توفي ، كما أعلن ورثة المدعى بالحق المدني في شخص وكيل محاميهم لبعض الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان ويكون الحكم إذن معيباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة داته بالجريمة التي أسندت إليه دون أن تسمع شهوداً في أية مرحلة من مراحل المحاكمة وقد طلبت عند نظر المعارضة في الحكم الاستئنافي الغيابي أن يسمع هؤلاء الشهود إلا أنها لم تستجب إلى هذا الطلب بمقولة إنها سبق أن أجابته لذلك إلا أنه لم يمكن الاستدلال عليهم مع أنه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على أن أحداً من الشهود أعلن إعلاناً قانونياً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب إلى المحكمة سماع شهود الدعوى إلا أنها قضت فيها بالتأييد دون إجابته إلى هذا الطلب وردت عليه بقولها إنها سبق أن أجابته لذلك ولكن لم يستدل عليهم ووضح من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن أحداً من شهود الدعوى لم يعلن إعلاناً قانونياً وكل ما هنالك أنه أجيب عن أحدهم بأنه توفي كما أعلن ورثة المدعى بالحق المدني في شخص وكيل محاميهم لبعض الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تؤسس على التحقيق الشفوي الذي

عليه قضاء هذه المحكمة من تفسير نصوص القانون بهذا الخصوص .

وحيث إنه متى تقرر هذا وكانت محكمة الجنح المستأنفة قد أخطأت على النحو المتقدم في الحكم بعدم الاختصاص فإنه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إليها للفصل فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطلب وإلغاء الحكم .

(القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٤

٢٠ فبراير سنة ١٩٥١

إجراءات - الحكم الجنائي يجب أن يبنى على التحقيق الشفوي - طلب سماع شهود أمام المحكمة الاستئنافية - رفضه بمقولة إنه لم يستدل عليهم - ثبوت أن أحداً من شهود الدعوى لم يعلن - بطلان إجراءات المحاكمة .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تؤسس على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك مستطاعاً . فإذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب إلى المحكمة سماع شهود الدعوى ولكنها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون إجابته إلى هذا الطلب وردت على طلبه بقولها إنها سبق أن أجابته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود ، وكان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى أن أحداً من شهودها لم يعلن إعلاناً قانونياً وكل ما هنالك أنه أجيب

الشهادة ودون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة - فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(القضية رقم ٦٦ سنة ٢١ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٦

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

قتل خطأ . المادة ٢٣٨ عقوبات لا تستلزم للعقاب توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها . حكم . تسببه . اثباته توافر عنصرى عدم الاحتياط والاهمال . لإثباته زيادة في البيان أن عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث . الجدل في ذلك . لا يجدى .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هي تقضى بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى اطمأنت المحكمة إلى ثبوته . وإذن متى كان الحكم قد أثبت توافر عنصرى عدم الاحتياط والاهمال في حق المتهم فلا يجديه الجدل فيما أثبتته من أن عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث إذ أن ذلك قد جاء زيادة في البيان ولم يكن بطبيعته دليلاً يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

تجريه المحكمة بنفسها وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك مستطاعاً ، وكان الثابت في أوراق الدعوى لا يؤيد ما استندت إليه المحكمة في تبرير عدم سماع الشهود . لما كان ذلك فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٧٤٧ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين) .

١٢٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع . إبداء التهم دفن بالبطلان . تأجيل القضية لإرفاق شهادة مرضية تحقيقاً لهذا الدفاع . الحكم في الدعوى دون إرفاق تلك الشهادة ودون سماع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع ببطلان الحكم الاستئنافية الغيابي لعدم اعلانه للجلسة كما دفع ببطلان الحكم الابتدائي لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن محاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مراراً لإرفاق الشهادة المرضية ثم حكمت فيها دون أن ترفق تلك

المحكمة

« حيث إن الطاعنين ينبغي أن يحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول بالقتل الخطأ وإلزامه هو والطاعنة الثانية متضامتين بالتعويضات المدنية ، قد جاء متخاذلاً ولم يقف في بيان الواقعة على قول ثابت ، وأنه رد على دفاع الطاعن الأول بعدم حصول تصادم بين الصندل والقارب برد غير سديد ، وقال عن التقرير الاستشاري المقدم منه بأنه « لا يمكن الاطمئنان إلى صحته لأنه من الطبيعي أن يكون هذا التقرير مصوغاً بما يتناسب مع دفاع المتهم » . ولم يرد على ما تمسك به الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية من وقوع الحادث بخطأ المجنى عليهما بسبب سيرهما بالقارب وحدهما خلسة من صاحبه وحالة كونهما جاهلين بالسباحة وأصول التجديف وعدم انتباههما إلى قدوم الصندل تجاههما في النهر . هذا إلى أن الحكم قد جعل من عناصر الخطأ المسند إلى الطاعن أنه خالف اللوائح ولم يستعمل آلة التنبيه في حين أن ما بينه الحكم من ذلك لا تربطه بالواقعة علاقة السببية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأول بها وعرض لدفاعه وللتقرير الاستشاري المقدم منه ورد عليهما وقال « وبما أن الحاضر عن المتهم قدم تقريراً . . . انتهى فيه محرره إلى أنه يستبعد حصول مصادمة بين الصندل والقارب وأنه لم يكن في ميسور المتهم مفاداة الحادث ، وبما أنه يتضح من استعراض الوقائع أن التهمة المنسوبة للتهمة ثابتة قبله من أقوال الشاهدين خورشيد عبد الحميد ومحمد محمد أسعد وقد سبق سرد أقوالهما تفصيلاً ومن المعاينة والتقرير الفني

المقدم من تفتيش الملاحه وأن ركن الخطأ من جانب المتهم والذي كان الحادث نتيجة له متوافر في الدعوى من الأدلة الآتية : الثابت من أقوال الشهود أن الصندل كان يسير من الجهة البحرية للقبيلة وأن القارب كان يسير في عكس اتجاهه وأنه كانت توجد مسافة بينهما قدرها أحد الشهود محمد محمود جاد الله بنحو خمسين متراً ص ٢٣ من تحقيق النيابة — وذلك قبل أن تحصل المصادمة وهذه المسافة كانت كافية لتمكين المتهم من مفاداة الحادث بالانحراف في خط سيره إلى الجهة الشرقية ليعمل على عدم الاصطدام بالقارب ، والثابت من تقرير المفتش الفني وشهادة هذا الأخير أمام المحكمة ما يفيد أن الصندل صدم فعلاً مقدم القارب وهذا يدل بجلاء على عدم احتياط المتهم في القيادة إذ لو انحرف للجهة الشرقية لما وقع ذلك كما أنه لو حاول اللقاء الخطاف تمكن من تهدئة السرعة وهذه التهدئة كانت كافية بمنع الاصطدام ، ولما كان هذا الذي أثبتته المحكمة لا يتخاذل فيه ولا تردد ، وفيه ما يدل على أن محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى وقوع الخطأ من الطاعن الأول في قيادته للصندل وأنه لولا هذا الخطأ لما وقع الحادث ، ويتضمن بذاته الرد الكافي على دفاع الطاعن وعلى موضوع التقرير الاستشاري المقدم منه . وكان ما قالته المحكمة عن هذا التقرير بما هو مشار إليه بوجه الطعن إنما جاء تعقيباً على ما تقدم وليس من شأنه أن يؤثر على سلامة الحكم . وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هي تقضى بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى اطمأنت المحكمة إلى ثبوته وكان يبين بما أورده الحكم توافر عنصرى عدم

المتهمة بذلك وأيقنت أن فعلتها سينكشف أمرها سارعت بالقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاولة إخفاءه تحت إحدى المناضد المعدة لعرض البضاعة - فانه يكون ظاهراً من ذلك أن قبضاً لم يقع بغلق الأبواب فعلاً وأن تفتيشاً لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بغلق الأبواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهمة إلى إلقاء الكيس المسروق محاولة إخفاءه تحت المنضدة أى أنها تخلت عند بعد سرقة، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تثيره المتهمة حول بطلان القبض والتفتيش .

(القضية رقم ١٤٠٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمى ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٨

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

إثبات . استناد المحكمة فيما استندت اليه في إدانة المتهم الى قرار منسوب اليه دون أن تطلع عليه . حكم معيب .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن المجنى عليه قرر في التحقيق أنه أخذ اقراراً على المتهم ببيان الأشياء التي بددها، وأن المحكمة الاستئنافية قد كلفته بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائي، واستندت فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى

الاحتياط والاهمال في حق الطاعن ، وكان ما قاله المحكمة من عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث ، قد جاء زيادة في البيان ولم يكن بطبيعته دليلاً يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بإدانة الطاعن الأول وإلزامه هو والطاعنة الثانية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بالتعويضات التي قضى بها - يكون سليماً ولا يكون الطعن فيه على هذه الصورة الاجدلاً حول موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدانها مما تمتنع إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٠١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٧

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

تفتيش . قبض . سرقة من متجر . تهديد صاحب المتجر من به باغلاق أبواب المحل وتفتيشهم . تغلّي المتهم عن المسروقات بالقائها على الأرض . ليس في ذلك قبض ولا تفتيش .

المبادئ القانونية

متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أنه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر باغلاق أبواب المحل فوراً وأعلن بين الموجودين أنه سيقوم بتفتيش، فلما أحست

هذا الاقرار دون أن تطلع عليه — فان حكمها يكون معيباً .

(القضية رقم ١٤٠٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وفهمى ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٢٩

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

شهود . سماع شهود الدعوى فى حضرة المتهم . حقه فى ذلك . صورة واقعة .

المبدأ القانونى

إذا كان الثابت أن محكمة أول درجة سمعت شهود الدعوى فى غيبة المتهم وقضت بالادانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا الحكم طلب إعلان الشهود وأجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن المحكمة قضت بالتأييد دون أن تسمعهم ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية كان الظاهر من دفاع المتهم أنه تمسك بأن التهمة ملفقة عليه من المجنى عليه بما كان يتحتم معه على المحكمة ان تسمع الشهود إذا ما رأت تأييد حكم محكمة أول درجة وعولت على ما أخذ به من أقوالهم ، فان ادانة المتهم استناداً إلى شهادة أولئك الشهود الذين سمعوا فى غيبته تكون منطوية على إخلال بحق المتهم فى الدفاع إذ أن من حق المتهم أن تسمع الشهود فى مواجهته كما يستطيع

مناقشتهم ما دام ذلك ممكناً .

(القضية رقم ٧٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور اسماعيل المصطفى بك بدلا من أحمد حسنى بك المستشار) .

١٣٠

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢

معارضة . لا يضار المعارض من المعارضة المرفوعة منه . تشديد العقوبة على المحكوم عليه غيائياً بناء على معارضته . خطأ .

المبدأ القانونى

من المقرر أن المتهم لا يضار بالمعارضة المرفوعة منه . وإذن فتى كان الحكم قد قضى بتعديل الحكم المعارض فيه بتشديد العقوبة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(القضية رقم ٧٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣١

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

اختلاس أشياء محجوزة . نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ . تمام الجريمة .

المبدأ القانونى

من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ حتى إذا جاء المحضر يوم البيع لم يجد ما فيه لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه

المحل الذي حجزت به إلى جهة تجهلها الدائنة الحاجزة وهي مصلحة الضرائب دون أن يخطر بها هذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منهما بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائنة من بيع المحجوزات وكانت الأدلة والاعتبارات التي اعتمد عليها الحكم في ذلك الخصوص من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وكان من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الخارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ حتى إذا جاء المحضر يوم البيع لم يجدها فيه لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز والسلطة التي أوقعته - ومتى كان الأمر كذلك - فإن ما يثيره الطاعنان في طعنهما من جدل حول عدم وصول إخطار الدائنة الحاجزة لها بتحديد يوم البيع وبصدد وجود الأشياء لا يجديهما . ذلك لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ٧٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٢

٢٧ فبراير سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . حكم . تسببه . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال . الرد عليه بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاق الأعيرة النارية لعدم وجود ما يتخوف منه . هذا لا يصلح رداً .

قضى . وحدة الواقعة . تقضى الحكم بالنسبة إلى طاعن يقضى تقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين .

الحجز والسلطة التي أوقعته ، وإذن فتي كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من المحل الذي حجزت به إلى جهة تجهلها الدائن الحاجز دون أن يخطر به هذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات - فانه لا يجدي المتهم ما يثيره من جدل حول عدم وصول إخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذي حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة ، وبصدد وجود الأشياء ، لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً .

المحكم

« حيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما إنهما دفعا التهمة أمام محكمتي أول وثاني درجة بأنهما لم يعلما باليوم الذي حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة بعد أن تأجل البيع عدة مرات وبأن تلك المحجوزات لا تزال موجودة وقد اضطرت لنقلها من مكان الحجز إلى جهة أخرى لخلف شجر بينهما وبين مالك العقار وأرشد إلى مكان وجودها ، وقد حققت المحكمة بدرجتها هذا الدفاع فكان التحقيق في مصلحتهما ، ولكن الحكم المطعون فيه دانهما ولم يأخذ بدفاعهما ورد عليه بما لا يصلح أن يكون رداً إذ استند في ذلك إلى اعتبارات لا تؤدي بذاتها إلى النتيجة التي انتهى إليها . »

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها أن الطاعنين نقلوا المحجوزات من

المبدأ القانوني

إنه لما كان للمتهم في القانون الحق في استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إذا ما دخل المجنى عليه أرضاً في حيازته بقصد منع حيازته بالقوة ، فإن مجرد القول في الحكم بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاق الأعيرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح رداً لنفي ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال .

ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين لوحدة الواقعة التي اتهموا جميعهم فيها ، مما يقتضاه أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم جميعاً تحقيقاً لحسن سير العدالة .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه حين دأبه بالقتل العمد والضرب الذي نشأت عنه العامة جاء باطلاً فقد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال إذ كان عمه (الطاعن الأول) بأرضه يعمل في زراعته وكان أعزل فحضر له معتمد مريض وأولاده الثلاثة مسلحين يريدون إخراجه من الأرض بالقوة واعتدوا عليه بإطلاق أعيرة وبالعصى وأحدثوا به إصابات متعددة فجرى هو على الصباح وكان على مقربة مشغلاً بالصيد وما أن رأى الاعتداء على عمه من الأربعة حتى أطلق عياراً على عبد القادر معتمد حين رآه يصوب بندقيته على الم . ويقول الطاعن إن دفاعه قد

تأيد بأقوال عمه وبما شهد به العمد من أن الأرض في حيازتهم من أربع سنين كما شهدت عزيزة معتمد بأنها وفريقها ذهبوا إلى الأرض فوجدوا الطاعن بها وأنهم لما أرادوا إخراجه حصلت الحادثة إلا أن المحكمة دأته مع الباقي دون أن تعرض لما دافع به عن الأرض والحيازة وأنه على فرض التسليم بحصول التعدي منه فإنه لم يتجاوز حقه في الدفاع .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « حيث إنه قد ثبت للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى والتحقيقات التي جرت فيها والمعاينة والتقارير الطبية الكشفية والشرعية ومن شهادة الشهود الذين أدلوا بأقوالهم بالجلسة إثباتاً ونفياً وأقوال المدعى بالحق المدني أن معتمد مريض واثق كان شيخاً لنقطة مريض واثق تبع نزلة شادي وأتهم في جناية ضرب أفضى إلى موت هو وابنه عبد القادر معتمد وحكم عليه بستين وعلى ابنه بسنة شهور وفصل من المشيخة وعين بدلاً منه عبد العال هديمة المتهم الأول — إلا أن تعيين هذا الأخير شيخاً لم يرض معتمد مريض ولا ولده عبد القادر بعد خروجهما من السجن واشتد الخلف بينهما وبين المتهم الأول وتفاقم عند ما تسابقوا على شراء أرض كان عبد العال هديمة المتهم الأول وعائلته هم الفائزين بها وحاول العمد محمود حمزة مصالحة الفريقين في اليوم السابق للحدث إلا أنه أخفق وخرج معتمد مريض من عنده غاضباً حانقاً . وفي يوم الحادث الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ — ٢ صفر سنة ١٣٦٩ ذهب عبد المجيد معتمد مريض وأخوه عبد القادر وأختها عزيزة في الصباح إلى الحقل الذي يدعى المتهم الأول وفريقه ملكيته وأرادوا العمل فيه وكان المتهم

الأول وفريقه هم باقي المتهمين هناك فحاولوا منع عبد المجيد وعبد القادر وعزيزة من الاستمرار في العمل فحصلت مشادة بين الطرفين وتنازعا في الحق وأثناء المناقشة أطلق المتهم الأول عياراً من بندقية كان يحملها عبد المجيد معتمد مريض الذي كان على مسافة متر منه فأصابه في وجهه فوق قتيلاً فما كان من عزيزة معتمد مريض إلا أن ضربت المتهم الأول بعضاً فسقط وجثت فوقه وعصته في أذنه وحاولت عصه في رقبته فعضها هو في شفتها وعندئذ حضر المتهم الرابع أبو السعيد محمد هديمة وضربها بخنثت فأصابها بجرح في صدرها وأثناء ذلك أطلق خليفة محمد هديمة المتهم الثالث عياراً من بندقية أخرى كان يحملها على عبد القادر معتمد مريض الذي كان على مسافة مترين منه فأصابه في ظهره فصرعه — وكان معتمد مريض في طريقه إلى الحقل فقابلته المتهمون الأربعة وضربه أولهم بماسورة البندقية على يده اليسرى وضربه ثانيهم على رأسه (بزقلة) وضربه الثالث على يده اليمنى فأصابه الإصابة التي أحدثت له عاهة مستديمة في أصبعه الخنصر كما ضربه المتهم الرابع على رأسه أيضاً . ثم بين إصابات الطاعنين الثلاثة الأول فقال : إنه تبين من الكشف الطبي المتوقع على عبد العال هديمة أن المتهم الأول ١ — به جرح رضى ملتهب نوعاً طوله ٣ سم بالجدارية اليمنى يتجه من الأمام إلى الخلف ويميل إلى أسفل نوعاً ٢ — كسر مضاعف بمنتصف الإبهام الأيسر وسمحج رضى بالكشف الأيمن وكدم رضى بأنسجة الركبة اليسرى . ٣ — جرح عضى نزعى بمنتصف الجبهة الخلفية للأذن الخارجية اليسرى وقد مضى على هذه الإصابات حوالى يوم والأخيرة منها تسبب من هضة آدمى أما الإصابات الأخرى فهي من

تصادم بجسم صلب راض ويحتاج لعلاج مدة أكثر من عشرين يوماً وتبين من الكشف الطبي المتوقع على خليفة محمد هديمة المتهم الثالث أن به جرحاً رضىاً ملتهباً نوعاً بالجدارية اليسرى طوله ٢ سم وقد مضى على هذه الإصابة حوالى يوم وتنتج من المصادمة بجسم صلب راض ويحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوماً ، كما تبين أن بالمتهم الثاني محمد هديمة محمد جرحاً رضىاً ملتهباً بالجدارية اليسرى طوله حوالى ٥ سم يتجه من الأمام إلى الخلف ويميل إلى أعلى نوعاً وينتج من المصادمة بجسم صلب راض ويحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوماً وحين تعرضت المحكمة لدفاع الطاعن الثالث قالت : إنه اعترف بارتكاب جريمة قتل عبد القادر معتمد صراحة في التحقيق وفي الجلسة ولذلك ترى المحكمة أنها ثابتة قبله — أما ما أبداه الدفاع عنه من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن عمه وعن ماله فإن المحكمة لا ترى له محلاً إذ لم يثبت أن عبد القادر كان معه بندقية يحاول الاعتداء بها على عبد العال المتهم الأول كما أنه لم يكن هناك وقتذاك اعتداء على المال يبرر ما حصل منه وفوق كل هذا فإن الحال لم تكن تستلزم إطلاق أعيرة نارية من خليفة لعدم وجود ما يتخوف منه على النفس أو على المال من ناحية فريق المجنى عليه . . . ولما كان ما قالته المحكمة في الرد على الدفاع لا يتفق وما ذكرته عن تصوير الواقعة من ذهاب المجنى عليه وفريقه إلى الأرض التي كان بها الطاعنون ولا مع ما أوردته عن إصابات المتهمين ، كما أنها لم تعرض لما قاله المدافع عن الحياة الفعلية للأرض المتنازع عليها . لما كان الأمر كذلك وكان للتهم في القانون الحق في استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقاً للمادة ٢٤٦ من

الدعوى بناء على أوراق القضية وبدون إجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هي لزوم ذلك. فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أجابت المتهم إلى ما طلبه من تأجيل الدعوى ليقدم لها مخالصة تثبت وقاه الدين المحجوز من أجله فلم يفعل فلا يكون له أن ينعي عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ هي لم تجبه بعد ذلك إلى طلبه التأجيل لإعلان الشاهد .

(القضية رقم ١٠٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حسني بك وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٣٤

٦ مارس سنة ١٩٥١

نقض . سرقة باكره في الطريق العام . الواقعة هي سرقة بالاكره ترك أثر جروح . العقوبة الواقعة تدخل في نطاق المادة ٣١٤ عقوبات . لا جدوى من الطعن بأن الحكم طبق على المتهم المادة ٣١٥ عقوبات بدلا من المادة ٣١٤ .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أثبتته الحكم من وقائع الدعوى تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية السرقة بالاكره الذي ترك أثر جروح ، المعاقب عليها بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي أوقعها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فلا جدوى من الطعن على هذا الحكم بأنه قد اعتبر تلك الجريمة سرقة باكره في طريق عمومي وطبق على المتهم المادة ٣١٥ من

قانون العقوبات إذا ما دخل المجنى عليه أرضاً في حيازته بقصد منع حيازته بالقوة فإن مجرد القول بالحكم بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاقه الأعيرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح رداً لنفي ما يتمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال ويكون الحكم بذلك معيياً متعينا نقضه .

و حيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن والسبب المذكور يقتضي نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين لأن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة لهذا المتهم أو تنتهي إليه يقتضي — تحقيقاً لحسن سير العدالة — أن تكون الإعادة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

و حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً .

(القضية رقم ٨٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة احمد حسني بك وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٣٣

٦ مارس سنة ١٩٥١

دفاع . محكمة استئنافية . تأجيلها الدعوى بناء على طلب المتهم ليقدم لها مخالصة بالدين المحجوز من أجله . طلبه بعد ذلك التأجيل لإعلان شاهد . رفضه وإداته . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في

قانون العقوبات .

(القضية رقم ٩٨٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية أصحاب العزة حسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٣٥

٦ مارس سنة ١٩٥١

معارضة . اعلان المعارض للنيابة . لا يصلح هذا الاعلان أساساً لاصدار حكم صحيح عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان المحكوم عليه قد أعلن جلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابي الاستثنائي في مواجهة النيابة العمومية ، فهذا الاعلان لا يصلح في القانون أساساً لاصدار حكم صحيح عليه في المعارضة ، والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلا .

(القضية رقم ١٠٩٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٣٦

٦ مارس سنة ١٩٥١

١ — تفتيش . الأمر العسكري رقم ٣٥ بشأن الأسلحة النارية . ندب السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية موظفين لتنفيذ هذا الأمر . صحة التفتيش الذي يجرونها .

ب — قانون . سريانه . لإجراء تم على مقتضى قانون معين . صحيح ولو صدر بعده قانون يلغيه .

المبادئ القانونية

١ — إن عبارة المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة النارية تفيد أن رجال الضبطية القضائية لهم حق التفتيش ، كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق في أن تنتدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون ، فحينئذ يكون لهم أيضا حق التفتيش ويكون التفتيش الذي يجرونه صحيحا .

٢ — إن كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

المحكم

حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل نص المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة النارية ذلك أن تلك المادة تنص على أن يتولى لإثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين تنتدبهم السلطات القائمة على إجراء الأحكام العرفية لهذا الغرض ويكون لهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا الأمر معاينة وتفتيش الأشخاص والمنازل وغيرها من الأماكن التي يشتبه في وجود أسلحة أو ذخائر فيها دون تقييد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو أي قانون آخر . والذي يفهم من هذا النص أن عبارة الذين

صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات اصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وحسن اسماعيل المصطفى بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

١٢٧

٦ مارس سنة ١٩٥١

تموين . اصحاب مصانع الفطائر والكنافة . استخدامهم في صناعتهم دقيقاً غير الدقيق الفاخر أو حيازته أو عرضه . محظور .

المبدأ القانونى

إن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمحابر التي تقوم بالخبز الأفرنجى أو الشامى وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم بيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها ألا يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر .

المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه بصفته صاحب مصنع حلويات حاز واستعمل في صناعته دقيقاً غير مطابق للواصفات وحاز دقيقاً فاخراً بدون ترخيص قد جاء قاصراً واستند إلى وقائع غير صحيحة وأخطأ في تطبيق القانون فقد اعتبرت المحكمة المحليين وحيدة لا تتجزأ مع أنهما منفصلان كل في مكان ويقوم أولهما بصناعة الحلويات ، ويقوم الآخر بالفطائر ، ثم إن المادتين ١٦ و ٥ من القرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ لا تنطبقان على محل صناعة

تتدبرهم السلطات القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، تنسحب على رجال الضبطية القضائية كما تنسحب على الموظفين . وبما أن الملازم أول محمد ماهر لم يكن متدبياً من تلك السلطات للتفتيش فتفتيشه يكون باطلاً . وحيث إن عبارة المادة المذكورة لا تفيد ما ذهب إليه الطاعن في طعنه بل هي تفيد أن رجال الضبطية القضائية لهم حق التفتيش كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق في أن تتدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون لحيث يكون لهم أيضاً حق التفتيش متى كان الأمر كذلك كان التفتيش الذى قام به الضابط المذكور صحيحاً ويكون هذا الوجه في غير محله .

د وحيث إن الوجه الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن من أن الأحكام العرفية ألغيت بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ وبالتالي ألغى الأمر العسكرى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٨ وفي هذه الحالة يجب أن يطبق القانون الأصلح للنهم .

د وحيث إنه من المقرر أن كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

د وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثالث إن الحكم المطعون فيه جاء معيباً من جهة الموضوع للأسباب التي شرحها تفصيلاً بهذا الوجه .

د وحيث إن هذا الوجه موضوعى صرف لا شأن لمحكمة النقض به ومن ثم فهذا الوجه مردود أيضاً .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الفضية رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠ ق وثلاثة حضرة)

والحلويات ، بل هي خاصة بمصانع ، الفطائر والكنافة ، وهي التي يكون العجين أساساً في صناعتها ، أما الملبسات فليست كذلك لأن الدقيق لا يستعمل فيها إلا كمادة ، عازلة ، بدلا من استعمال بدرة . ويضيف الطاعن أن الحكم خلا من بيان الواقعة بالنسبة إلى التهمة الثانية كما خلا من استظهار أركان الجريمة ولم يعن بتحقيق مادافع به من أن المحل الذي يملوك لآخر سماه وأن هذا المحل مأذون بمحاذاة الدقيق الفاخر وأن عمله هو بهذا المحل مقصور على الإدارة وقد قدم بطاقات السكر التي تشير إلى صاحب المحل كما قدم شهادة من وزارة التموين تفيد الإذن لصاحبه بالحيازة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها ، تخلص في أنه لدى التفتيش على مصنع المتهم الخاص بصناعة الحلوى وجدت لديه كمية من الدقيق غير الفاخر وأخرى من الدقيق الفاخر والكمية الأولى في القسم الخاص بصناعة الحلوى والأخرى في قسم صناعة الفطائر وتبين أنه ليس لدى المتهم إذن لصرف الدقيق . وحيث إن المصنع بأقسامه وحدة لا تجزأ وطالما أنه يقوم بصنع أنواع الفطائر فما من شك في أنه يدخل في عداد المحال المنصوص عليها في المادة ١٦ من قرار وزارة التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ومن غير الجائز لهذه المحال أن تحوز دقيقا من غير الدقيق الفاخر وبثبوت حيازة المتهم الدقيق غير الفاخر يكون قد حلز دقيقا غير مطابق للنواصفات . وحيث إن هذه المحل لا يجوز لها حيازة الدقيق الفاخر إلا بإذن خاص من مراقبة التموين المختصة وقد اعترف المتهم صراحة بأن لا إذن لديه . وحيث إنه بالنظر في التهمة الثانية ثابتين ضده ثبوتا كافيا بما يتعين معه عقابه وفقا لمواد الاتهام .

وحيث إن التهمتين المسندتين للمتهم مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة فهما في جوهرهما حيازة لأنواع من الدقيق في غير الأوضاع القانونية مما ترى معه المحكمة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والحكم فيهما بعقوبة واحدة طالما أن الجزاء المنصوص عليه في كل منهما مساو للجزاء الأخرى . ثم تعرض لدفاع الطاعن فأطرحه وقال : إن أقوال المتهم بأن المصنع الذي وجد به الدقيق الفاخر خاص بشخص آخر وإنما هو ندب لإدارته يبدو دفاعا غير جدي إذ الثابت في التحقيق أن المتهم هو الذي دعا لجنة التمييز للانتقال من مصنع الحلوى موضوع التهمة الأولى الكائن بشارع بين الحارات إلى المصنع الآخر الذي يتحدث عنه باعتباره هو الذي يديره وهو المسئول عنه وليس في الأوراق التي قدمها بجلسة اليوم ما يغير من هذا الرأي إذ فضلا عن أنها خلو من أي بيان يفيد انطباقها على المصنع المذكور فإنه يفرض انطباقها بقول إنه مندوب لإدارته فهو إذن المسئول عن حيازة ما به مخالفات للقانون . ولما كانت المحكمة قد بينت الواقعة الثانية وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها وتعرضت لدفاعه وأطرحته للاعتبارات التي قالتها ولما كان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه وكانت المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بالمخابز الأفرنكي أو الشامي وأصحاب محال يبيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا أو يحوزوا بأي صفة كانت بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة دقيقا غير الدقيق الفاخر — لما كان الأمر كذلك فإن ما يثيره الطاعن في خصوص هذه

تحقيق الجنايات لا يمنع قبول المعارضة من المسؤول عن الحقوق المدنية وكانت الشركة المسؤولة لم يمثلها أحد في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة وصدر الحكم ، فان هذا الحكم إذ قضى بعدم جواز المعارضة باعتبار أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضورياً يكون مبنيًا على خطأ في تأويل القانون .

المحكمة

(عن الطعن المقدم من المسؤول عن الحقوق المدنية) .

« حيث إن الطعن المقدم من المسؤول عن الحقوق المدنية عن الحكم الصادر بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٥٠ والقاضى بعدم جواز المعارضة فيه في الحكم الاستئنافي قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت الشركة المسؤولة عن الحقوق المدنية ممثلة تمثيلاً صحيحاً أمام محكمة الاستئناف بما ترتب عليه القضاء بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستئنافي الذي وصف حضورياً بالنسبة للطاعنة في حين أنه في الواقع صدر غيباً .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامياً حضر عن الشركة دون أن يقدم توكيلاً عنها ، فأجلت الدعوى ليقدم التوكيل ، ثم حضر عنه محام آخر في جلسة تالية ولم يقدم التوكيل أيضاً ، وبجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٥٠ حضر المحامي دون أن يتفد قرار المحكمة فلم يقبل حضوره عن الطاعنة ، لحضر وتراجع عن المتهم دون الطاعنة التي لم

التهمة يكون غير سديد ويكون ماثيره بالنسبة إلى الجريمة الأولى عديم الجدوى لأن المحكمة قد عاملته بمقتضى المادة ٣٢ من قانون العقوبات وحكمت عليه بعقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . .

(القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٣٨

٦ مارس سنة ١٩٥١

حكم حضوري . المول عليه في اعتبار الحكم حضورياً . هو أحكام قانون تحقيق الجنايات ، لا أحكام قانون المرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان يبدو من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسست قضاءها بعدم جواز المعارضة في الحكم الصادر في الدعوى المدنية على قواعد المرافعات المدنية فاعتبرت حضور المدعى عليه في إحدى الجلسات كافياً لاعتبار الحكم حضورياً ، فهذا يكون خطأ في القانون ، إذ الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنايات الذي يقضى بأن العبرة في اعتبار الحكم حضورياً أو غيباً هي بحضور المحكوم عليه بالجلسة التي تحصل المرافعة ويصدر الحكم فيها . وإذا كان قانون

وكيل المحكمة واحد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضبي
بك وابراهيم خليل بك المستشارين .

١٣٩

٦ مارس سنة ١٩٥١

نقض . حكم من محكمة عسكرية قبل صدور القانون
الذى رفعت بموجبه الأحكام العرفية . الطعن فيه بطريق
النقض . لا يجوز .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من محكمة عسكرية مشكلة
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣
المعدل بالقانون رقم ٢١ الصادر فى ٢٦ مايو
سنة ١٩٤١ وبالقانون رقم ٨١ سنة ١٩٤٤
وقبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠
الذى رفعت بموجبه الأحكام العرفية لا يجوز
الطعن فيه بأية طريقة من الطرق المعروفة فى
القانون العادية كانت أو غير عادية . وذلك
بصريح نص المادة ٨ من القانون السالف
ذكره ، لأن السلطة القائمة على إجراء
الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما
بمقتضى النص المذكور المختصان فى القضاء
العسكرى بالقيام بوظيفة محكمة النقض فى
القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات
المحاكمة وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

المحكمة

• حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ
٢١ مارس سنة ١٩٥٠ من محكمة عسكرية مشكلة
طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٢١ الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤١

يمثلها أحد ، ثم فصلت المحكمة فى الدعوى
ووصفت حكمها بأنه حضورى بالنسبة إلى
الطاعنة ، وإذا عارضت هى فى ذلك الحكم ،
قضت المحكمة بعدم جواز المعارضة استناداً إلى
أن محامياً حضر عنها بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠
وترافع وأبدى كل ما لديه من دفاع وأنه اتضح
أن هناك توكيلاً أرفق بتقرير المعارضة فى الحكم
الاستثنائى لحام يرجع تاريخه إلى ١٢ إبريل سنة
١٩٤٨ ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى القول
بأنه وقد أبدى المحامى دفاعه فى تاريخ لاحق
على ذلك التوكيل فإن الشركة تكون قد مثلت
تمثيلاً صحيحاً بغض النظر عن تقديم التوكيل فعلاً .

• وحيث إنه يبدو من الحكم المطعون فيه
أن المحكمة أسست قضاءها بعدم جواز المعارضة
على قواعد المرافعات المدنية فاعتبرت حضور
المدعى عليه فى إحدى الجلسات كافياً لاعتبار
الحكم حضورياً مع أن هذا خطأ فى القانون إذ
أن الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الدعوى المدنية
المرفوعة أمام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق
الجنايات الذى يقضى بأن العبرة فى اعتبار الحكم
حضورياً أو غيبياً هى بحضور المحكوم عليه
بالجلسة التى تحصل المرافعة ويصدر الحكم فيها
— ولما كان قانون تحقيق الجنايات لا يمنع قبول
المعارضة من المسئول عن الحقوق المدنية وكانت
الطاعنة لم يمثلها أحد فى الجلسة الأخيرة وهى
التي حصلت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم فإن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة
باعتبار أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضورياً
يكون مبنياً على خطأ فى تأويل القانون ومن
ثم يتعين نقضه .

(القضية رقم ١٦١٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة
وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك

الثابت من الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بناء على طلب الطاعن أنه لحين تحريرها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يكن الحكم الابتدائي قد وقع عليه من القاضي الذي أصدره ، وكان القانون يوجب تدوين الحكم بالكتابة وأن يقع عليه القاضي الذي أصدره فإن الحكم المطعون فيه يكون خالياً من الأسباب متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٦٢١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمي ابراهيم عوض بك المستشارين) .

١٤١

٦ مارس سنة ١٩٥١

اجراءات . تهمة يقول المتهم إنه حوكم عليها مع أن النيابة لم تقدمه بها إلى قاضي الإحالة مع باقي التهم . عدم تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب تقديم أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن النيابة لم تقدمه لقاضي الإحالة عن تهمة من التهم التي حوكم وحكم عليه من أجلها فلا يكون له أن يشير هذا المظن أمام محكمة النقض .

وبالقانون رقم ٨١ سنة ١٩٤٤ فإنه لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة من الطرق المعروفة في القانون عادية كانت أو غير عادية وذلك بصريح نص المادة ٨ من القانون سالف الذكر ، لأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما بمقتضى النص المذكور المختصان في القضاء العسكري بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وحيث إن الأحكام العرفية لم ترفع عن البلاد إلا في أول مايو سنة ١٩٥٠ تاريخ نشر القانون القاضي برفعها وهو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ أي بعد صدور الحكم ، فإن المجادلة التي يثيرها الطاعن في هذا الشأن لا يكون لها محل .

(القضية رقم ١٦١٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٠

٦ مارس سنة ١٩٥١

حكم . توقيعه . حكم ابتدائي لم يقع عليه . تأييده استئنافاً لأسبابه . حكم باطل .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة المتهم قد صدر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ ثم نظرت الدعوى استئنافاً في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إضافة أسباب أخرى ، وكان

المحكم

وحيث إن الوجه الأول يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه شابه بطلان جوهرى في الإجراءات ذلك لأن الطاعنين قدما إلى قاضى الإحالة بتهمة سرقة يا كراه في الطريق العام وأحدهما يحمل سلاحا ناريا فقرر إحالتهما إلى محكمة الجنايات التى قضت بإداتهما في هذه التهمة وفى تهمة إحراز سلاح وذخيرة من غير ترخيص قال إن النيابة العامة اتهمت الطاعنين بها وطلبت معاقبتهم عنها بالمواد ١ و ٥ و ٩ و ٣ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ دون أن يبين الحكم الإجراءات التى سبقت جلسة المحاكمة بالنسبة إلى هذه التهمة الثانية وكيف اتصلت المحكمة بها ، ولما كان الحكم لذلك منظويا على بطلان جوهرى فى شطر منه فانه لا يغنى عن ذلك أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأنه كان ملحوظا فى تقدير العقوبة أن الجريمتين ثابتان معا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يتمسكا بما يثيرانه فى هذا الوجه أمام محكمة الموضوع ، ولما كانت المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب تقديم أوجه البطلان الذى يقع فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها فان هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الدفاع عن الطاعنين طلب إلى النيابة عرضهما على شهود الحادث فى ظروف مماثلة لتلك التى وقع فيها ثم أعاد هذا الطلب أمام محكمة الموضوع لكنها رفضته ا كتفاء بعملية العرض التى تمت فى

التحقيق مع مايشوبها من عيوب بينها المدافع عن الطاعنين كما ان ما ردت به على وجوه دفاعهما قد جاء قاصراً ومجافيا للمنطق السليم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوتها فى حق الطاعنين ، ثم تعرض لدفاعهما وفنده للاعتبارات السائغة التى ذكرها . لما كان ذلك وكان مايشيره الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير أدلة الثبوت بما يستقل به قاضى الموضوع فان الطعن على هذه الصورة لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٧٥١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك وفهيم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٢

٦ مارس سنة ١٩٥١

اجراءات . قضية عسكرية أصدر رئيس النيابة العسكرية قراراً بتقديم التهم فيها إلى المحكمة العسكرية العليا قد أعلن التهم بهذا القرار قبل صدور القانون الذى ألغى الأحكام العرفية . احالة هذه القضية مباشرة إلى محكمة الجنايات دون تقديمها إلى قاضى الاحالة . صحيح .

المبدأ القانونى

إن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة الخامسة منه على أنه "تحال الجرائم المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل

قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى بحالتها أمام محكمة الجنايات دون تقديمها لقاضى الإحالة استناداً إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ مع أن هذه المادة تقضى باتباع الإجراءات المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات فى الجرائم العسكرية التى لم يكن المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم العسكرية والطاعن عند العمل بهذا القانون وإن كان قد أعلن بتقديمه إلى المحكمة العسكرية إلا أنه لم تكن قد تحددت جلسة معينة لنظر الدعوى أمام تلك المحكمة .

« وحيث إن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من إبريل سنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة الخامسة منه على أنه « تحال الجرائم المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل بهذا القانون بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم العادية المختصة لمتابعة نظرها والحكم فيها وفقاً للأحكام المقررة فى قانون العقوبات وتحقيق الجنايات والأوامر العسكرية المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون وتنبع الإجراءات المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات فى شأن الجرائم العسكرية التى لم يكن المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم العسكرية فى القضايا العسكرية التى يقرر مجلس الوزراء إعادة المحاكمة فيها . — ولما كان الحكم المطعون فيه عملاً بهذا النص قد قضى برفض الدفع المشار إليه بوجه الطعن بناء على أن رئيس النيابة العسكرية كان قد أصدر قراره فى ١٩٤٩/١٢/٨ بتقديم المتهم إلى المحكمة العسكرية العليا بالمواد الميئة بتقرير الاتهام وأن المتهم قد أعلن بهذا القرار فى ١٩٤٩/١٢/١٨ أى من قبل صدور القانون رقم ٥٠ سالف الذكر بنحو أربعة أشهر وأنه يصدر القرار المذكور وإعلانه تعتبر القضية منظورة أمام

بهذا القانون بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم العادية المختصة لمتابعة نظرها والحكم فيها وفقاً للأحكام المقررة فى قانون العقوبات وتحقيق الجنايات والأوامر العسكرية المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون ، وتنبع الإجراءات المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات فى شأن الجرائم العسكرية التى لم يكن المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم العسكرية وفى القضايا العسكرية التى يقرر مجلس الوزراء إعادة المحاكمة فيها . . فإذا كان الحكم المطعون فيه عملاً بهذا النص قد رفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دون تقديمها إلى قاضى الإحالة ، بناء على أن رئيس النيابة العسكرية كان قد أصدر قراره بتقديم المتهم إلى المحكمة العسكرية العليا بالمواد الميئة بتقرير الاتهام وأن المتهم قد أعلن بهذا القرار قبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ السابق الذكر ، وأنه يصدر القرار المذكور وإعلانه تعتبر القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية وإن لم تكن قد حددت جلسة معينة لنظرها شأنها فى ذلك شأن القضايا التى تكون قد عرضت على قاضى الإحالة وأصدر قراره بإحالتها إلى محاكم الجنايات دون تحديد جلسة لها ، فإن هذا الذى قاله الحكم هو صحيح حكم القانون فى هذا الدفع .

المحكم

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد

المحكمة العسكرية العليا وإن لم تكن قد تحدت جلسة معينة لنظرها شأنها في ذلك شأن القضايا التي تكون قد عرضت على قاضي الاحالة وأصدر فيها قراره بإحالتها إلى محاكم الجنايات دون تحديد جلسة لها . لما كان ذلك وكان هذا الذي قالته المحكمة هو صحيح حكم القانون في شأن هذا الدفع فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من طعنه يكون على غير أساس .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تحصل فيما يقوله الطاعن من أن محاميه قد دفع أمام المحكمة بيطلان التفتيش تأسيسا على أنه لم تسند إليه تهمة تسوغ هذا التفتيش ولا هو بنى على تحريات تبرره كما طلب تحقيقاً لهذا الدفع ولما تمسك به من عدم صحة اعترافه ، سماع شهادة مساعد الحكمدار الذى قيل بأنه هو الذى أمر بإجراء التفتيش فقضت المحكمة برفض هذا الدفع بمقولة إنه استبان لها من مراجعة أقوال رئيس نقطة البوليس إنه كان لديه تحريات سرية سابقة تدل على وقوع الجريمة وأن المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٨٣ الصادر فى ٢٢ / ٥ / ١٩٤٩ كانت تخول رجال الضبطية القضائية حق تفتيش الأشخاص والمنازل المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر . وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن المتهم قد اعترف فى جميع مراحل التحقيق وفى جلسة المحاكمة بحيازته للمضبوطات ولا مصلحة له فى التمسك بالدفع بيطلان التفتيش ومن ثم يتعين الحكم برفض هذا الدفع ، وقال عن اعتراف الطاعن ، وحيث إن واقعة إحراز المتهم بغير ترخيص للأسلحة ومواد المفرقات والطلقات المعدة للذخيرة . . . قد ثبتت لدى المحكمة ثبوتاً كافياً بما يلى : أولاً — من اعتراف المتهم فى جميع مراحل التحقيق وأمام هيئة المحكمة بأنه كان قد عثر على المضبوطات فى حقله ثم نقلها إلى مسكنه وكان اعترافه عند ما استجوبته النيابة تفصيلاً على صورة لا تدع مجالاً للشك فى أنه كان عالماً بمحتويات الجوال الذى وجدت به

عن حيازة كل ما يوجد به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وتعرض للدفع بيطلان التفتيش وقضى برفضه بناء على قوله ، وحيث إن الحاضر للدفاع عن المتهم دفع بيطلان التفتيش وقرر فى بيان دفعه هذا أنه لم يثبت من التحقيقات حصول تحريات سابقة تبرر إجراء التفتيش وأن التفتيش أجراه رجال الضبطية القضائية بغير إذن من النيابة العمومية .

وحيث إنه تبين من مراجعة أقوال عباد افندى مرقص رئيس نقطة بوليس كنيسة أورين إنه كانت لديه تحريات سرية سابقة يستدل منها على وجود أسلحة بمسكن المتهم كما أن رجال الضبطية القضائية لم يكن من واجبهم الحصول على إذن من النيابة قبل إجراء التفتيش ذلك لأن المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٨٣ الصادر فى ٢٢ / ٥ / ١٩٤٩ كانت تخول رجال الضبطية القضائية حق تفتيش الأشخاص والمنازل المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر . وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن المتهم قد اعترف فى جميع مراحل التحقيق وفى جلسة المحاكمة بحيازته للمضبوطات ولا مصلحة له فى التمسك بالدفع بيطلان التفتيش ومن ثم يتعين الحكم برفض هذا الدفع ، وقال عن اعتراف الطاعن ، وحيث إن واقعة إحراز المتهم بغير ترخيص للأسلحة ومواد المفرقات والطلقات المعدة للذخيرة . . . قد ثبتت لدى المحكمة ثبوتاً كافياً بما يلى : أولاً — من اعتراف المتهم فى جميع مراحل التحقيق وأمام هيئة المحكمة بأنه كان قد عثر على المضبوطات فى حقله ثم نقلها إلى مسكنه وكان اعترافه عند ما استجوبته النيابة تفصيلاً على صورة لا تدع مجالاً للشك فى أنه كان عالماً بمحتويات الجوال الذى وجدت به

شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى أو الاستمرار فيه بحيث إذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجوده فإذا كان ما أوردته المحكمة فى حكمها من شأنه أن يؤدى إلى ما انتهت إليه من اعتبار أن القتل إنما وقع من المتهم على المجنى عليه بعد أن زال كل خطر من جانب المجنى عليه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه فلا وجه لإثارة الجدل حول قيام الدفاع الشرعى أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ رفض الأخذ بدفاعه القائم على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال وذلك لأنه كان يحرس زراعة قطن له ليلاً فاستيقظ من نومه على أصوات بالقطن فأطلق عياراً فى الهواء ورأى ثلاثة أشخاص بالزراعة أطلقوا عليه عيارين نارين فأطلق عياراً فى الهواء هو العيار الآخر الذى أصاب المجنى عليه ثم ذهب وأبلغ العمدة بالحادث إلا أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه ودانته بناء على ماقررت من أن المجنى عليه كان قد ترك القطن وهرب عندما شعر بوجود المتهم بالزراعة وأنه عز عليه أن يفلت منه دون عقاب فأطلق النار عليه أثناء هربه فأصابه فى مقتل ومن مسافة قريبة مع أن مجرد إصابته من الخلف لا تثبت أنه ضرب أثناء فراره والمجنى عليه فى الحقيقة قد أصيب وهو داخل الزراعة ومعه القطن ثم تحامل على نفسه بعد الإصابة وخرج من الأرض وألقى بما معه ولما أن

المضبوطات فقد قرر فى عبارة صريحة أنه فتح الجوال وشاهد ما به وأنه وضع طبنجة إرسال الإشارات فى الصندوق خوفاً من غضب والده إذا ما دخل حجرة التبن وشاهد الطبنجة ظاهرة . ولما كان ما قاله الحكم فى رفض الدفع يبطلان التفتيش قد بنى على تقارير صحيحة فى القانون وكان ما استند إليه من قول رئيس النقطة بوجود تحريات سابقة لديه بأن المتهم يحرز أسلحة له أصله فى شهادة هذا الشاهد بمحضر الجلسة وكانت المحكمة قد عولت فى إدانة الطاعن على أدلة أخرى مستقلة عن التفتيش ومؤدية إلى ذات النتيجة التى أسفر عنها ولو كان هذا التفتيش فى ذاته باطلاً وكان ما أوردته الحكم وعول عليه بشأن اعتراف الطاعن يتضمن بذاته الرد على ما دفع به من عدم صحة هذا الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقم من جانبه باتباع مرسوم القانون فى المادة ١٧ وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات نحو طلب سماع من يريد سماعه من الشهود عما يسوغ أطراح المحكمة لطلب سماع شهادة مساعد الحكمدار فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون ثمة محل لما يثيره الطاعن فى هذه الأوجه من طعنه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٧٥٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

٦ مارس سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . انتهاء الاعتداء . لا وجود لحق الدفاع .

المبدأ القانونى

الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما

حاول الاستمرار في السير لم يستطع فسقط ،
يؤيد ذلك أن معاينة النيابة تفيد أن آثار السرقة
تبعد عن مكان وجود المجنى عليه بخمسة عشر
مترا وأن المجنى عليه قرر أن المسافة بينه وبين
الطاعن عند إطلاق العيار كانت ثلاث أقدام
وبضيق الطاعن أن ما أوردته المحكمة من أنه
كان الأخرى به أن يتعقب المجنى عليه مستغنياً
أو يطلق النار في اتجاه آخر أو في الفضاء
للإرهاب حتى يتمكن من ضبطه غير سديد
ولا يمكن القول به في صورة الدعوى إذ أن
أحداً من الجيران لم يكن موجوداً بحقله وكان
الطاعن لا يعرف إذا ما كان الجاني وحيداً بل
تبين له أنهم أكثر من واحد وأنه يكفي في
الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل
الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنياً على
أسباب من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال
التي رأى هو وقت العدوان أنها لازمة لردّه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين
واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها
ثبوتها قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فقال
« إن هذا الدفاع مردود جملة وتفصيلاً - إذ
أن التحقيقات خلو من الدليل على وجود
أشخاص آخرين مع المجنى عليه وقت السرقة -
وأنه لم يثبت إطلاق أعيرة بمكان الحادث سوى
العيار الذي أطلقه المتهم . ودلت المعاينة على
عدم وجود آثار لأشخاص آخرين أو آثار
لإطلاق أعيرة أخرى كما أنه لم يعثر مع المتهم
أو بجواره على أسلحة نارية - هذا فضلاً عن
أن التقرير الطبي الابتدائي وتقرير الصفة
التشريحية قد أبدا ما أدلى به المجنى عليه من أن
إطلاق النار صوبه كان أثناء هربه إذ الثابت في
هذين التقريرين أن الإصابة من الخلف - كما أنه
ورد في المعاينة ما يقطع بتأييد المجنى عليه في
قوله من أن إطلاق النار عليه كان أثناء هربه

وبعد أن ألقى بالقطن المسروق على الأرض
إذ جاء في محضر المعاينة أن هذا القطن المسروق
عثر عليه على الحد الفاصل لزراعة قطن المجنى
عليه وأن هذا المكان أقرب لهذه الزراعة من
مكان سقوط المجنى عليه مصاباً من جراء ذلك
العيار الذي أطلقه عليه المتهم - ويخلص من
كل ما تقدم أن حالة الدفاع الشرعي سواء عن
المال أو النفس كانت قد انتهت بفرار المجنى عليه
من مكان الحادث بمجرد شعوره بوجود المتهم
في زراعته وبتركة القطن المسروق على حافة هذه
الزراعة - وبذلك لم يكن هناك ما يدعو المتهم
إلى إطلاق النار على المجنى عليه وقتله وكان
أخرى به والحالة هذه أن يتعقب المجنى عليه
مستغنياً لضبطه أو أن يطلق النار في اتجاه آخر
أو في الفضاء لإرهابه حتى يتمكن من ضبطه
لأن يعتمد إصابته في مقتل الأمر الثابت من
قرب المسافة بينهما ومن حالة الضوء في ذلك
الوقت ولما كان الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام
وانما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدي
أو الاستمرار فيه بحيث إذا كان الاعتداء قد
انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعي وجود .
لما كان الأمر كذلك . وكان ما أوردته المحكمة
من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه من اعتبار
أن القتل انما وقع من المتهم على المجنى عليه بعد
أن زال كل خطر من جانب هذا الأخير ولم
يعد ثمة محل للتخوف منه . فان ما يثيره الطاعن
على الوجه الوارد بطعنه لا يكون له مبرر .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٧٥٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة
وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك
وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن المصطفي بك
وفهمي إبراهيم عوض بك المستشارين) .

بالحبس ويكون الحكم إذ قضى بالغرامة جاء مخالفا للقانون .

و حيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم بأنه بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٧ عرض للبيع لبناً مغشوشاً بأن وجد مضافاً إليه الماء بنسبة ١١٪ مع عليه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت محكمة أول درجة غيابياً في ١٩٤٩/١٢/٨ بحبسه شهراً مع الشغل مع نشر الحكم وقالت : إنه تبين من صحيفة سوابقه بأن له سابقة بتغريمه ٢٠٠ قرش صاغ والمصادرة في جنحة غش مكاييل وبذلك يكون عانداً طبقاً للمادة ٢١٠ من القانون ويتعين الحكم بحبسه شهراً مع نشر الحكم ، فعارض المحكوم عليه فقضت المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم . فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بالتأييد فعارضت المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتعديل الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم عشرة جنهيات وتأيدته فيما عدا ذلك وقالت : إن الحكم المعارض فيه في غلله لأسبابه بالنسبة لثبوت التهمة إلا أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى ما يدعو لإبدال عقوبة الحبس بالغرامة خصوصاً وأن السابقة التي للمتهم غيابية فلا يعتد بها ، ولما كان قد تبين من ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أنه قد قضى غيابياً على المتهم بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٠ بتغريمه ٢٠٠ قرش صاغ والمصادرة في غش مكاييل عملاً بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ كما تبين من كتاب النيابة المؤرخ ١٩٤٩/١١/١٩ المرفق بالأوراق أن هذا الحكم قد نفذ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٩ وأنه قد أصبح نهائياً فيكون المتهم بذلك عانداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون

١٤٤

٦ مارس سنة ١٩٥١

غش . منهم حكم عليه في جريمة غش مكاييل . ارتكابه بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش . هو عائد في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يجب الحكم عليه بالحبس ونشر الحكم أو لصقه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالغرامة والمصادرة في جريمة غش مكاييل عملاً بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ونفذ عليه هذا الحكم وصار نهائياً ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش مع عليه بذلك فإنه يكون عانداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالفاً للقانون .

المحكمة

و حيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى بتعديل الحكم وتغريم المتهم المطعون ضده عن عرضه للبيع لبناً مغشوشاً مع عليه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أن المتهم كان قد سبق الحكم عليه نهائياً بالغرامة والمصادرة لغش مكاييل فيكون بذلك عانداً طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مما كان مقتضاه وجوب معاقبته

رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لما كان الأمر كذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه فإن الحكم إذ قضى بالفرامة يكون قد جاء مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية . »

(القضية رقم ١٨٠٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الفزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك و ابراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٥

٦ مارس سنة ١٩٥١

فاعل . متهم بحرس زملاءه وهم يتلفون الزراعة .
هو فاعل معهم لا شريك .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار المتهم الذي يقف إلى جوار زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة فاعلا أصلياً في هذه الجريمة لا شريكا .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في القول بأن قرار قاضي الإحالة جاء خاطئا في تطبيق القانون حيث اعتبر الواقعة جنحة بالمادة ٣٦٧ فقرة أولى للمطعون ضده الأول وسها وبالمواد ٣٦٨ فقرة أولى و ٤٠/٢ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات للمطعون ضدهما الثاني والثالث على أساس أن الأول فاعل أصلي والآخرين شريكان معه

بالاتفاق والمساعدة في حين أن واقع الأمر أن المطعون ضدهم جميعا فاعلون أصليون وفعالتهم بهذا الوصف جنائية منطبقة على المادة ٣٦٨ فقرة أولى وليس ما يمنع قاضي الإحالة قانونا من تصحيح الوصف على هذه الصورة لأنه غير مقيد بطلبات النيابة مادام أنه لم يخرج عن الوقائع التي سجلها التحقيق .

« وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار المتهم الذي يقف إلى جوار زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة فاعلا أصليا لا شريكا ، فالقول بأن المطعون ضدهما الثاني والثالث إذ وقفا على مقربة من الأول لمراقبة الطريق كما جاء بالقرار المطعون فيه يجعلهما شريكين بالاتفاق والمساعدة لا يتفق وصحيح القانون ومن ثم يتعين نقض القرار وإعادة القضية إلى قاضي الإحالة لنظرهما من جديد على أساس أن الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣٦٨/١ من قانون العقوبات بالنسبة للجميع . »
(القضية رقم ١٨١٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٦

٦ مارس سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . التماثل في الاعتداء . ليس شرطا .
للدافع أن يدفع الاعتداء بالوسيلة التي تيسر له استعمالها ولو كانت سلاحا نازيا .

المبدأ القانوني

التماثل في الاعتداء ليس شرطا من شروط الدفاع الشرعى ، بل إن للدافع أن يدافع عن نفسه بالوسيلة التي يراها لازمة لرد الاعتداء والتي تختلف تبعا لاختلاف الظروف . فإذا كان الواضح أن الطاعن

وآخر هو جرحا وضرب الآخر ضرباً كان من المحتمل أن تنشأ عنه جراح بالغة فلا شك أن الطاعن كان له أن يدافع عن الآخر بما يرد هذا الاعتداء بالوسيلة التي تيسر له استعمالها ولو كان ذلك باستعماله السلاح الناري .

المحكمة

« حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

« وحيث إن طعن الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الدفاع عنه دفع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن نفس غيره فاضطربت المحكمة في الرد على هذا الدفع إذ بينما جاء في حكمها أن ظروف الحادث وملايساته تشفع للمتهم الأول جمال محمد أيوب في أن يرد الاعتداء الذي وقع من عبد العزيز سيد احمد الشركسي على ابن خاله حسن محمد حسن باعتداء مثله ويتفرع من ذلك أن المتهم الأول حين أطلق مقدوماً نارياً أصاب عضد المعتدى الأول يكون قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي الأمر الذي يستوجب مساءلته إذا به يقول في موضع آخر إن تمسك الدفاع عن المتهم الأول بظروف الدفاع الشرعي لا يستقيم إلا مع الاعتراف بالحادث وتبيان الظروف التي دفعت الطاعن إلى إثبات ما أناء دفاعاً عن نفسه أو عن نفس غيره فإذا ظل المتهم منكراً ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعي أساس يبنى عليه ، وإن جاز للمحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكمها .

وبمقارنته هذين الرأيين لا يدري المطلع ما إذا كانت المحكمة اعتبرت المتهم في حالة دفاع شرعي أم لا وإذا استعرضنا الوقائع التي أخذت بها محكمة الموضوع نرى بجلاء أنها تؤدي إلى اعتبار الطاعن في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن نفس غيره . فقد جاء في حكمها أن المجنى عليه حسن محمد حسن أيوب ذهب مع ابن عمته جمال أيوب إلى محطة دماط ، تلبية لدعوة ضابط النقطة ليستقل القطار إلى بلدة قطور ووقتئذ فاجأهما عبد العزيز سيد احمد الشركسي ومعه ابن عمته علي قطب وانهاال أولهما ضرباً بعصاه على حسن محمد حسن أيوب فحذره المتهم الأول جمال محمد أيوب بقوله ارجع يا ولد ثم أخرج من جيبه مسدساً وأطلق منه مقدوماً نارياً أصاب عبد العزيز سيد احمد في العضد الأيمن وفر هارباً وقد أثبت الحكم فوق ذلك أن المتهم الثاني أحد المعتدين على حسن محمد حسن ارتكب جريمته مع سبق الإصرار ، وما دامت الوقائع التي ذكرها الحكم دالة بذاتها على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي فيكون من المتعين إذن الحكم ببراءته .

« وحيث إن ما نقله الطاعن عن الحكم المطعون فيه صحيح إذ أن الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن حسن محمد حسن ذهب ومعه ابن عمه جمال محمد أيوب المتهم الأول إلى محطة سكة حديد الدلتا بدماط في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم ٧ من صفر سنة ١٣٦٨ هجرية الموافق ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ليستقلا القطار إلى بلدة قطور ووقتئذ فاجأهما عبد العزيز سيد احمد الشركسي المتهم الثاني ومعه ابن عمه علي القطب الشركسي وانهاال أولهما ضرباً بعصاه على حسن محمد حسن أيوب فحذره المتهم الأول جمال محمد أيوب بقوله له (ارجع يا ولد) ثم

ترافع المتهم في هذا الدفع وطلبه البراءة مع كون المحكمة لم يصدر منها ما يدل على أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع . حكم المحكمة في الدفع وفي الموضوع . نفي المتهم عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل .

ب - تلبس . إلقاء المتهم من تلقاء نفسه المادة المخدرة التي كانت معه عندما رأى رجلى البوليس قاده من نحوه . ذلك نخل منه عن تلك المادة يبيح الاستشهاد عليه بضبط هذا المخدر معه .

المبادئ القانونية

١ - الدفع يبطلان القبض هو دفاع في موضوع الدعوى لأنه في واقعه يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض . فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدلى بجميع ما يعين له من دفاع . وإذن فإذا كان الثابت أن محامى الطاعن قد قال إنه يطلب البراءة ويدفع ببطلان القبض وبالتالي بطلان الاجراءات ، ثم بعد أن ترفع في الدفع المشار إليه انتهى إلى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة إصدار حكمها في الدعوى في آخر الجلسة دون أن تجعل قرارها هذا مقصوراً على الدفع فانها إذا حكمت فيه وفي الموضوع معاً لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم .

٢ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذى ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجلى البوليس قادمين نحوه لضبطه وأنهما تينا أن ما ألقاه أفيون ، فإن إلقاء تلك المادة يعتبر تخلياً منه عنها ويحول كل من يجدها أن يلتقطها فإذا

أخرج مسدساً من جيبه وأطلق منه مقذوفاً أصاب عبدالعزیز سيد احمد الشركسى في العضد الأيمن وفراًرباً ، وهذه الصورة هي صورة دفاع شرعى عن النفس فان المادة ٢٤٩ تبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة والذي يظهر من الحكم أن المحكمة اعتبرت الطاعن في حالة دفاع شرعى ولكنها أخذته باعتبار أنه تجاوز حدود هذا الحق بمقولة إن من حقه أن يرد الاعتداء عن ابن عمته باعتداء مثله . وبما أنه استعمل المسدس فإنه يكون قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى وبما أن التماثل في الاعتداء ليس شرطاً من شروط الدفاع الشرعى بل إن للدفاع أن يدفع عن نفسه بالوسيلة التي يراها لازمة لرد الاعتداء التي تختلف تبعاً لاختلاف الظروف . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الواضح أن الطاعن وابن عمته هوجما وضرب ابن عمته ضرباً كان من المحتمل أن تنشأ عنه جراح بالغة فلا شك أن الطاعن كان له أن يدافع عن ابن عمته بما يرد هذا الاعتداء بالوسيلة التي تيسر له استعمالها ، ولو كان ذلك باستعمال السلاح الناري .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن ورفض دعوى المدعى بالحقوق المدنية قبله وإلزامه بالمصاريف . .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢١ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضبي بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٧

٦ مارس سنة ١٩٥١

١ - دفاع . الدفع ببطلان القبض . دفاع موضوعى .

هو فتحها ووجد فيها مخدراً كان المتهم في حالة تلبس باحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن بتحصيل في قول الطاعن إن مرافعة محاميه أمام المحكمة قد اقتضت على الدفع ببطالان القبض ولم تتناول دفاعاً في الموضوع وعلى الرغم من أن المحكمة لم تقرر ضم الدفع للموضوع أو تلقت نظر الدفاع إلى التكلم في موضوع التهمة فقد أصدرت حكماً في الدفع والموضوع معاً مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع دون أن يؤثر في ذلك ما ثبت خطأ بمحضر الجلسة من أن محامي الطاعن قد تكلم في الموضوع إذ أن ما أثبت بعد هذه العبارة في المحضر لا يعدو الكلام في الدفع ذاته .

« وحيث إن الدفع ببطالان القبض هو دفاع في موضوع الدعوى لأنه في واقعه يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض وإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدلي بجميع ما ينعى له من دفاع . ولما كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامي الطاعن قال : « إنه يطلب البراءة ويدفع ببطالان القبض وبالتالي بطلان الإجراءات ، ثم بعد أن ترفع في الدفع المشار إليه انتهى إلى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة إصدار حكمها في الدعوى في آخر الجلسة — دون أن تجعل قرارها هذا مقصوراً على الدفع فإنها إذ حكمت فيه وفي الموضوع معاً لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

« وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث إن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون إذ استند في رفض الدفع ببطالان القبض إلى قوله « إن المتهم إذ رأى الكونستابل مقبلاً عليه جرى وألقى شيئاً من جيبه على الأرض فلما عرف أنه مخدر كلف المخبر بمتابعة الجري خلفه لذلك تكون حالة التلبس متوافرة ويكون الدفع في غير محله ، في حين أن الثابت بالتحقيقات أن الشروع في القبض والأمر به وتأممه قد حصل كل أولئك قد تبين ما في الورقة التي ألقاها الطاعن فلم يكن إلقاء الطاعن إذن ورقة لا يدل ظاهراً على جريمة تتوافر به حالة التلبس التي تبرر القبض عليه ويكون ما تلا هذا القبض من ظهور المخدرو ومحاولته التخلص منه إنما جاء نتيجة البدء في اتخاذ إجراء باطل بما كان يتعين معه قبول الدفع .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه برفض الدفع على ما استخلصه استخلاصاً سائفاً من أقوال شاهدي الإثبات كما هي ثابتة بمحضر الجلسة ولما كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجلي البوليس قادمين نحوه لضبطه وأنها تبيننا أن ما ألقاه أفيون وكان إلقاءه لتلك المادة يعتبر تخلياً منه عنها ويحول كل من يجدها أن يلتقطها فإذا هو فتحها ووجد فيها مخدراً فإن المتهم يكون في حالة تلبس باحراز ذلك المخدر ولا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه استشهد بضبط المادة المخدرة معه على هذه الصورة . أما القبض على الطاعن ففضلاً عن أنه صحيح لقيام حالة التلبس حسبما سبق بيانه فإنه لا تأثير له في الأدلة التي أقيم عليها الحكم ومن ثم فلا يكون كذلك محل لما يثيره الطاعن في هذين الوجهين .

المبادئ القانونية

١ — مدير الخبز هو المسؤول عما يقع فيه من نقص في وزن الخبز حاضراً كان أو غائباً متى كان غيابه باختياره ورضاه . وإذن فليس له أن يدعى انه كان نائماً في منزله في الوقت الذي وقعت فيه المخالفة إذ أن إشرافه على الخبز يعتبر مستمراً تبعاً لما يعطيه من أوامر .

٢ — إن القانون في تحديده وزن الرغبة إنما عني الرغبة الذي دخل النار وأصبح معداً للبيع لا الرغبة وقت أن يكون عجينة . والقول بأن منشوراً من وزارة التموين أرسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن — ذلك لا يعتد به مادام أن قراراً وزارياً لم يصدر من وزير التموين في صدد ذلك .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من الطعن يتحصل في أن الطاعن الأول لم يكن موجوداً وقت ارتكاب المخالفة وإنما كان مدير الخبز كاتبه في أثناء غيابه في الليل حيث يستريح هو ولا يباشر العمل، ولما كانت المسؤولية شخصية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إن ما يقوله الطاعن من ذلك غير صحيح فإن مدير الخبز هو المسؤول عما يقع فيه من نقص في وزن الخبز حاضراً كان أم غائباً متى كان غيابه باختياره ورضاه فليس له أن يدعى أنه كان نائماً في منزله في وقت وقعت المخالفة فيه ذلك بأن إشرافه على الخبز يعتبر مستمراً تبعاً

« وحيث إنه اكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .»

(القضية رقم ٩٥ سنة ٢١ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وفهم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٨

٦ مارس سنة ١٩٥١

تقضى . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يجوز ما دام الحكم ليس فيه ما يفيد قيام هذه الحالة .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه لا يفيد أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى وكان هذا المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٩٧ لسنة ٢١ ق برئاسة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وحسن اسماعيل المضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٤٩

٦ مارس سنة ١٩٥١

١ — تموين . خبز . نقص وزنه . مدير الخبز مسؤول حاضراً كان أو غائباً متى كان غيابه باختياره .
ب — تموين . وزن الرغبة . الرغبة المعنى هو الرغبة المحبوز . منشور من وزارة التموين بالتجاوز عن بعض النقص . لا يعتد به .

الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ يظهر أنه لا تلازم بينهما . ذلك لأن المادة الأولى تنظم تداول وصنع الدقيق الفاخر وهي أوامر ونواه لأصحاب محال بيع هذا الدقيق وصناعته ، في حين أن الثانية توجب على فئة أخرى - هم أصحاب المطاحن - إخطار وزارة التموين عن مقدار الحبوب وما ينتج منها من دقيق متداول في مطاحنهم شهرياً . ولما كان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ سابقة الذكر عاماً غير مقيد بمدة أو زمن معين فإن الحكم متى أثبت في حق المتهم أنه استخدم دقيقاً فاخراً يزيد على الكميات المرخص له بهامن الوزارة وأدائه بهذه الجريمة لا يكون مخظناً .

المحكمة

د حيث إن مبنى وجه الطعن هو أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن الذي تمسك به أمام محكمة ثاني درجة من أن جرماً بمحل الطاعن لم يقع حتى يتبين منه مقدار ماصرف له في خلال شهر ولما كانت المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ التي أخذ الحكم المطعون فيه الطاعن بها أخذاً بعموم نصها يجب لفهم معناها على الوجه الصحيح تفسير عبارتها في ضوء المادة الثالثة من القرار رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ التي تقضي بحصر كميات الحبوب والدقيق المنصرفة في كل شهر وإرسال بيان عنها في الأسبوع الأول من الشهر التالي . ولما كان الجرد على تلك الصورة لم يحصل فإن الحكم يكون قاصر البيان نتيجة خطأ في تطبيق القانون .

د وحيث إن النيابة رفعت الدعوى

لما يعطيه من أوامر ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

د وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في أن المدافع عن المتهمين دفع بأن أوزان الرغيف المبينة في القرارات الوزارية إنما تنصب على الرغيف وقت أن يكون عجينا لا بعد خبزه كما دفع بأن هذه الأوزان تقررت بقرارات وزارية وأن تقرير وزارة التموين بوجوب التغاضي عن درهم أو درهم ونصف علاوة على الفرق المسموح به - أمر يفيد منه المتهمان إلا أن محكمة الموضوع قد أغفلت بحث الأمر الأول وأهملت تحقيق الأمر الثاني اكتفاء بتكليف النيابة بالسؤال عن القرار الوزاري المبلغ سرياً لمراقبة التموين .

د وحيث إن القانون عني بالرغيف الذي دخل النار وأصبح معداً للبيع لا بالرغيف وقت أن يكون عجينا وأما ما يقوله الطاعن من أن منشوراً من وزارة التموين أرسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن فذلك ما لا يعتد به مادام أن قراراً وزارياً لم يصدر من وزير التموين بالوزن الذي يدعيه .

د وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٠

٦ مارس سنة ١٩٥١

تموين . دقيق . تداول الدقيق الفاخر . استخدام المتهم دقيقاً فاخراً يزيد على الكميات المرخص له فيها من الوزارة . عقابه على ذلك . صحيح .

المبدأ القانوني

إنه بمقارنة نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ بنص المادة

العمومية على الطاعن لأنه ، بوصفه صاحب مخزن ، يقوم بصنع الخبز الأفرنكي استخدم دقيقاً فاخراً يزيد عن الكميات المرخص له بها من الوزارة ، وطلبت عقابه بالمواد ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمادتين ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دانه بتلك الجريمة مبيناً واقعة الدعوى بما يتوافر فيه العناصر القانونية الواجب توافرها فيها وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما ترتب عليها . ومتى كان الأمر كذلك وكان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ التي طبقها الحكم يجري بأن ، يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والخبز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته بالمادة ٥ من هذا القرار وفي حدود الكميات المرخص لهم بها من الوزارة ، - أما نص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٦ الذي يشير إليه الطاعن فيجري بأنه ، يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى وزارة التجارة والصناعة شئون التموين (مراقبة الحبوب والمطاحن) في الأسبوع الأول من كل شهر بخطاب موصى عليه بياناً معتمداً منهم حسب النموذج رقم ٤ ، المرافق لهذا القرار بكميات الحبوب الواردة للمطحن والمنصرفة منه والدقيق

والزوائد المسجلة لأصحاب الأذون عن الشهر السابق ، وظاهر من مقارنة النصين أن لا تلازم بينهما ذلك لأن المادة الأولى تنظم تداول وصنع الدقيق الفاخر وهي أوامر ونواه لأصحاب محال بيع هذا الدقيق وصناعته بيد أن الثانية توجب على فئة أخرى هم أصحاب المطاحن إخطار وزارة التموين عن مقدار الحبوب وما ينتج منها من دقيق متداول في مطاحنهم شهرياً . ولما كان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ عاماً غير مقيد بمدة أو زمن معين فإن الحكم وقد أثبت في حق الطاعن أنه استخدم دقيقاً فاخراً يزيد عن الكميات المرخص له بها من الوزارة ودانه بهاته الجريمة - لا يكون مشوباً بخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور فيهم ابراهيم عوض بك بدلا من حسن اسماعيل المضيبي بك المستشار) .

١٥١

٦ مارس سنة ١٩٥١

تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذناً من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الاجراء فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى منزل هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر

تلبسه بالجريمة بل كان بناء على إذن صادر به من النيابة ، وإذن فكان الواجب استصدار إذن منها بتفتيش الطاعن أما وذلك لم يحصل فيكون التفتيش باطلا لوقوعه ممن لا يملكه قانوناً ، على أن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات التي استند إليها الحكم لا تحول إلا تفتيش المتهم الحاضر في محل الحادث ولم يكن الطاعن حاضراً وقت تفتيش المتهم الآخر . يضاف إلى ذلك أن المادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات لا تبيح لرجل الضبطية القضائية دخول منازل المتهمين وتفتيشها إلا إذا كان الفعل مكوناً لجناية لا مجرد جنحة .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة بضبط المتهم الآخر (الذي حكم عليه مع الطاعن) وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحرز مادة مخدرة وأن هذا الشخص دل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ولذا كان انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر إجراء صحيحاً في القانون ذلك لأنه بضبط المخدر تكون جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكانت آثارها بادية أمامه بمقتضى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ من قانون تحقيق الجنايات أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل في منزله ويفتشه . ولما كان الشارع قد قصد بعبارة التلبس بالجناية الواردة في هذه المواد حالة التلبس في الجرائم التي تدخل في عداد الجنايات أو الجنح وكان لضابط البوليس أن يقبض على المتهم الحاضر أو أن يصدر أمراً بضبط المتهم وإحضاره إن لم يكن حاضراً كما هو مفهوم المادة ١٦ من قانون تحقيق الجنايات — لما كان ذلك

يكون إجراء صحيحاً في القانون . ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكانت آثارها بادية أمامه بمقتضى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ من قانون تحقيق الجنايات أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه . والمقصود بعبارة التلبس بالجناية الواردة في هذه المواد حالة التلبس في الجرائم التي تدخل في عداد الجنايات أو الجنح ، ولضابط البوليس أن يقبض على المتهم الحاضر أو أن يصدر أمراً بضبط المتهم وإحضاره إن لم يكن حاضراً كما هو مفهوم نص المادة ١٦ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه حين رفض الدفع المقدم من الطاعن بيطلان التفتيش لعدم صدور إذن من النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ذلك بأن الحكم برر التفتيش الواقع على الطاعن وعلى مسكنه بمقولة إن المتهم الآخر الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه حين ضبط المخدر معه دل على الطاعن وقال إنه اشترى المخدر المضبوط منه فانتقل الضابط وقتشه وقتس منزله على أساس حالة التلبس بعد العثور على المخدر مع المتهم الآخر . وهذا منه غير سديد لأن تفتيش ذلك المتهم لم يكن بسبب

كله — فان الجدل الذي يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل وتكون المحكمة إذ اعتمدت على الدليل المستمد من ذلك التفتيش لم تخالف القانون .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن بعدم ردها على ما أثاره بصدد اعترافه في التحقيقات من أنه كان حين صدور هذا الاعتراف منه متأثراً بنتيجة التفتيش وما كان لها أن تعتمد على هذا الاعتراف المشوب في إدانته .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن ضابط البوليس حين انتقل لمنزل الطاعن وواجهه بأقوال المتهم الآخر من أنه هو مصدر الكوكابين المضبوط معه اعترف الطاعن بهذه الواقعة وبأنه حقيقة باع ذلك المتهم كمية من الكوكابين ودل الضابط على مكن ما يحوز به من تلك المادة من منزله وقدمها إليه فضبطها وضبط كمية من حشيش وجدت معها وبعد هذا الإجراء أخطرت النيابة فانتقل وكيل النيابة المختص إلى مكتب المخدرات حيث أجرى التحقيق فاعترف أمامه الطاعن بميازته للمخدر — ولما كان الطاعن لم ينكر صدور هذا الاعتراف منه بل غاية ما ذهب إليه في شأنه أنه حين استجوبه وكيل النيابة كان لا يزال متأثراً بإجراء التفتيش فان المحكمة إذ عولت على الاعتراف المذكور لا تكون قد أخطأت في شيء مادام التفتيش في ذاته قد وقع صحيحاً في القانون كما سلف القول في الرد على الوجه الأول من الطعن وما دام أن ما تعلل به الطاعن من عذر في سبب صدور هذا الاعتراف منه هو من قبيل التشكيك في صحة الدليل وهو مالا يلزم له رد صريح خاص إذ أن الرد عليه يكون مستفاداً من اعتماد المحكمة على

الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى وهو ما يتضمن بالبداية اطراحها لدفاع الطاعن بصدده .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٢

٦ مارس سنة ١٩٥١

١ — قوة الشيء المحكوم فيه . تكرار الأفعال . وحدة الواقعة . لا تقوم إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه .

ب — دفاع . متهم بمحنة . حضور محام عنه . غير لازم . متهم أعطى مهلة لأبداء دفاعه . اعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا . حضوره وترافعه . نفيه بعد ذلك على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بدعوى أنها لم تؤجل الدعوى لحضور محاميه . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — إنه لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلى إذا اتحد الحق المعتدى عليه . فان اختلف وكان الاعتماد عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص فان السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض .

٢ — إن القانون لا يوجب في مواد الجنح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه . فاذا كانت المحكمة قد استجابت لما طلبه المتهم في مذكرته التي قدمها في دفع أبداءه من إعطائه مهلة لأبداء دفاعه في موضوع التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم إليها اعلانا صحيحاً فحضر ودافع عن

نفسه — فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ هي لم تجبه إلى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .

المحكمة

« حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بإخفاء ملابس مسروقة مع عليه بسرقتها حين أن هذا العلم لم يكن متوافراً في واقعة الدعوى . ذلك أن الملابس موضوع التهمة عبارة عن (بدل أفرنجية) وهي من المثلثات التي تباع في كل مكان ولا تحمل علامات تميزها . هذا إلى ما هو ثابت في التحقيقات من أن الطاعن قد ابتاع البديل عن لا يشك في ملكيته لها وبوساطة صديق وأنه دفع لها ثمناً يتناسب وحالتها من القدم .

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وتعرض لما يثيره الطاعن بشأن ركن العلم ورد عليه بما يفنده واستند في كل ذلك إلى الأدلة والاعتبارات التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك — فإن ما يقوله الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما تمتنع إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم جواز محاكمته عن هذه الجريمة لسبق محاكمته عنها في القضية رقم ٥٥٨١ جنح الوايلي لسنة ١٩٤٧ على الرغم من قيام الارتباط بين الواقعتين ارتباطاً غير قابل للتجزئة ومن

أن جريمة الإخفاء هي من الجرائم المستمرة التي ترتكب لغرض واحد وإن تعددت ظروفها بما لا يسوغ معه المحاكمة بشأنها مرتين .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض هذا الدفع ، قد تعرض لدفاع الطاعن بشأنه فقال : إنه لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعنوي عليه ، فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرائي خاص فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض ، ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون ، فإنه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون قد أصاب حكم القانون ولم يخطئ . ويكون الطعن عليه بهذا الوجه لا أساس له .

« وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية طلب التأجيل لحضور محاميه الأصلي لمرضه أو لحضور المحامي الآخر الذي عهد إليه المحامي الأصلي بقضائه ، ولكن المحكمة لم تقبل هذا العذر وحجزت القضية للحكم لآخر الجلسة ثم أصدرت فيها الحكم المطعون فيه من غير أن تسمع دفاعاً في موضوعها ، ولا يهون من ذلك وجود مذكرة كتابية سبق أن قدمها الدفاع أثناء نظر الدعوى إذ أن هذه المذكرة قد اقتضت على الكلام في الدفع بعدم جواز المحاكمة وقد حصل التمسك فيها بطلب مهلة للتكلم في الموضوع إذا ما حكم برفض الدفع .

« وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية قد قضت برفض الدفع المشار إليه في جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ وحدثت لنظر الموضوع جلسة ١٣ من يونيو

واعترافات المتهم مع إirاده روايات مختلفة دون أن يبين بأيها أخذ - فانه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب واجباً نقضه .

(القضية رقم ١٦٧٥ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة و احمد حسنى بك و ابراهيم خليل بك و محمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٥٤

١٢ مارس سنة ١٩٥١

إثبات . شهود . تنازل المتهم عن سماع شهود لم يحضروا اكتفاء بأقوالهم وبسماع شاهدى النفى . عدم تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسماع أولئك الشهود . نفيه على المحكمة عدم سماعهم . لا يقبل .

المبدأ القانونى

متى كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين لم يحضروا أمام محكمة أول درجة اكتفاء بأقوالهم فى المحضر وبسماع شاهدى نفى سمعتهم المحكمة ، ثم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع أولئك الشهود . فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم بعدم سماعهم ويكفى لتحقيق شفوية المحاكمة ما أجرته محكمة أول درجة من تحقيق سمعت فيه بعض الشهود .

(القضية رقم ١٧٩٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٥

١٢ مارس سنة ١٩٥١

١ - اجراءات . سماع بعض الشهود . عدم سماع البعض الآخر بموافقة الدفاع . ليس للتمهم أن ينعى على المحكمة ذلك .

سنة ١٩٥٠ ثم أجلت القضية من هذه الجلسة إلى جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لإعلان المتهم ، وبهذه الجلسة الأخيرة حضر المتهم وقال : أنا أطلب التأجيل لحضور الأستاذ كمال توفيق المحامى ، فسألته المحكمة عن تهمته فأجاب : بأنه يشتغل سائقاً فى الطيران وأنه لا سوابق له وما كان يعلم أن البدلة مسروقة ، فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه برفض الاستئناف موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف . ولما كان يبين مما تقدم أن المحكمة قد استجابت لما طلبه الطاعن فى مذكرته من مهلة لإبداء دفاعه فى موضوع التهمة وحددت لنظره جلسة أخرى أعلن الطاعن بالحضور إليها إعلانياً صحيحاً وفقاً للقانون وأنه حضر ودافع عن نفسه ، وكان القانون لا يوجب فى مواد الجرح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه - لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن من الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له أساس .

و حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٣

١٢ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين . الاستناد إلى أقوال شهود مع إيراد روايات مختلفة لهم دون بيان بأيها أخذ . تنازل وقصور .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين إحداهما مع الأخرى واستند فى إدانة المتهم إلى أقوال الشهود

١٥٦

١٢ مارس سنة ١٩٥١

إثبات . شهادة على سبيل الاستدلال . طفل صغير السن . الطعن في شهادته التي عولت عليها المحكمة بأنه لا يمكن الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه . هذا مجادلة في تقدير الدليل .

المبدأ القانوني

القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . فإذا كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه — فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .

(الفضية رقم ١٢٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من حسن اسماعيل الهضيبي بك المستشار) .

١٥٧

١٢ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تسيبه . جريمة قتل خطأ . قصور الحكم في بيان ركن الخطأ . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة القتل الخطأ مقتصرأ في بيان ركن الخطأ على قوله « فرت سيارة نقل محملة أقفاصاً بسرعة وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب ،

ب — اجراءات . سماع شاهد لم يكن موجوداً خارج الجلسة . عدم إثبات ذلك بمحض الجلسة . لا يعيب الحكم . ج — قرار أصدرته المحكمة بسماع شاهد استدعته مع آخر . عدم سماعه اكتفاء بشهادة الآخر . لا تريب عليها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة قد سمعت أقوال بعض الشهود في الجلسة واكتفت بموافقة الدفاع على الاطلاع على أقوالهم المدونة في التحقيقات ، فليس للمتهم أن يعيب عليها ذلك ولا أن يدعى أن أقوال الشهود الغائبين لم تتل بالجلسة . فإن من حق المحكمة أن تستند إلى هذه الأقوال ولو لم تأمر بتلاوتها إذ هي من الأدلة المطروحة عليها وكان من حق المتهم أن يطلب تلاوة تلك الأقوال .

٢ — لا يعيب الحكم أنه لم يثبت بمحض الجلسة أن شاهداً سمع لم يكن موجوداً خارج الجلسة وقد كان للمتهم أن يتقدم للمحكمة بما لديه من اعتراض في هذا الشأن ، وما دام هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — لا وجه للنعي على المحكمة أنها لم تنفذ قراراً أصدرته بسماع شاهد ما دامت هي التي أمرت باستدعاء هذا الشاهد وآخر ثم استغنت عنه بعد سماعها شهادة الشاهد الآخر وموافقة الدفاع على ذلك .

(الفضية رقم ١٧٩١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

فإنه يكون حكماً قاصراً عن إثبات الخطأ في حق المتهم ويتعين لذلك نقضه .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة القتل الخطأ دون أن يعنى ببيان ركن الخطأ الذى وقع منه فترتب عليه قتل المجنى عليه .

« وحيث إن هذا الذى ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح إذ أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان هذا الركن من الجريمة التى دان الطاعن بها على قوله « فمرت سيارة نقل محملة أقفاصاً مسرعة وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب . .

« وحيث إن هذا الذى قاله الحكم قاصر على إثبات الخطأ فى حق الطاعن ولذا فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . .

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٨

١٢ مارس سنة ١٩٥١

حكم . نسبته . دفاع موضوعى . يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الادانة .

المبدأ القانونى

يكفى لسلامة الحكم أن تثبت فيه المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم ، وتبين الأدلة التى قامت لديها فجعلتها

تعتقد ذلك وتقول به ، وليس على المحكمة أن تتبع الدفاع فى كل شبهة أو استنتاج وترد عليه ، ولا أن ترد رداً خاصاً على الدفاع الموضوعى ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها فى إدانة المتهم .

(القضية رقم ١٣١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٩

١٢ مارس سنة ١٩٥١

١ - إجراءات . سماع المجنى عليه كشاهد فى الدعوى . لا مانع . هو لا يعتبر خصماً للمتهم فيها .
ب - محكمة استئنافية . طلبات التحقيق . المحكمة غير ملزمة بإجابتها .

المبادئ القانونية

١ - المجنى عليه فى الدعوى لا يعتبر خصماً للمتهم فيها بل خصم المتهم فى الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية . وإذن فللمحكمة أن تسمع المجنى عليه فى الدعوى كشاهد على المتهم .

٢ - المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة قانوناً بإجابة طلبات التحقيق إلا إذا رأت هى استيفاء تحقيق أو سماع شهود كما تقضى بذلك المادتان ١٨٥ و ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول أولاً - بأن محكمة أول درجة اعتمدت فى إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها وشاهدين

التحقيق إلا إذا رأت هي استيفاء تحقيق أو سماع شهود كما تقضى بذلك المادتان ١٨٥، ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات . لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن مما تقدم لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٠

١٢ مارس سنة ١٩٥١

غش . الغش المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إدانة المتهم بغش ابن تطبيقاً لهذه المادة دون بيان الفعل الإيجابي الذي وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه . لا تصح . الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً للمادة الخامسة من ذلك القانون . لا تصح . الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان . لا يصح .

المبدأ القانوني

إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض المواد المشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها . فإذا كان الحكم إذان المتهم بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند في ذلك إلا إلى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة

آخرين سمعاً بالتحقيقات ولم يسمعا أمامها وكان لزاماً عليها أن تسمعهما بالجلسة حتى تستطيع التعويل على أقوالهما إذ العبرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . ثانياً - دفع الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز إثبات عقد الوديعة بالبينة لأن قيمة الأشياء المدعى بتبديدها تزيد على الألف قرش وقد اطرحت المحكمة هذا الدفاع بمقولة إن الطاعن لم يبد هذا المدفع قبل سماع الشهود وكان واجباً عليه أن يتمسك به قبل ذلك وإلا سقط حقه لأنه ليس من النظام العام وهذا الذي قالته المحكمة ليس سديداً لأنها لم تكن قد سمعت شهوداً حين أبدى الطاعن هذا الدفع وإنما سمعت المجنى عليها وهي لا تعد شاهدة بل هي خصم في الدعوى . ثالثاً - دفع أيضاً أمام محكمة ثاني درجة بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت دفاعه من أن الأثبات المقول بتبديدها لم تسلم إليه بل ظلت في حوزة المجنى عليها ، والمحكمة لم ترد على هذا الطلب . وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن إذ يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شهادة الشاهدين اللذين يشير إليهما الطاعن بل التفت عنها صراحة وأسقطها من عناصر الثبوت في الدعوى . ثم تعرض للدفع بعدم جواز إثبات عقد الوديعة بالبينة واطرحه للأسباب القانونية التي استند إليها وليس صحيحاً ما يقوله الطاعن من أن المجنى عليها لا تعد شاهدة . إذ لم يفرق القانون بينها وبين باقي الشهود في الدعوى ولا تعتبر خصماً في الدعوى الجنائية بل الخصم فيها للمتهم هو النيابة العمومية .

وحيث إنه عن طلب التحقيق الذي تقدم به الطاعن إلى محكمة ثاني درجة فان المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة قانوناً بإجابة طلبات

إليه ، وكانت الإدانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر وكان لا يصح الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس في مواد العقاب — فهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون .

المحكم

« حيث إن : ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ، إذ دانه بأنه عرض للبيع لبناً مغشوشاً مع عله بذلك بأن انتزع منه ٧٠ ٪ من الحد الأدنى للدسم وعاقبه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ قد اعتمد في إدانته على قلة نسبة الدسم في اللبن المعروض فخلط بذلك بين حكم المادة التي طبقها وحكم المادة الخامسة من القانون المذكور ثم أنه استند فيما قال به من قلة الدسم في اللبن إلى النسبة الواردة لقرار وزير الداخلية الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ والذي لم يكن منطبقاً على مدينة الاسكندرية في حين أن القياس لم يأخذ به في مواد العقاب وفي حين أنه لم يصدر المرسوم المنوه عنه في المادة الخامسة بفرض الحد الأدنى بنسبة الدسم الواجب توافره في مادة اللبن .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بالتهمة المشار إليها بوجه الطعن وعاقبه عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش مستنداً في ذلك إلى قوله : « إنه تبين من نتيجة تحليل العينة أنها لبن جاموس وأن نسبة

الدسم فيها ١,٥ ٪ وأنه مغشوش بنزع ٧٠ ٪ من الحد الأدنى لهذه المادة وهو ه في لبن الجاموس وبأن المواشي في حالتها الطبيعية تنتج ألباناً نسبة المادة الدهنية فيها تزيد على ه ٪ في ألبان الجاموس ، وبأن لائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ وإن لم يصدر قرار بتطبيقها على مدينة الاسكندرية — محل الواقعة — قد أخذت بهذه النسبة ، وبأن الاستناد إلى عدم وجود مرسوم بتحديد نسبة الدسم في اللبن استناد غير صحيح إذ يترتب عليه إفلات المتهمة في غش الألبان من العقاب ما دام لم يثبت بصفة قاطعة أنه انتزع عنصراً من عناصره أو أضاف إليه مادة غريبة للحلول محل العناصر التي انتزعتها منه . . ولما كان غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ التي طبقها الحكم يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغيير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر من عناصره ، وكانت المادة الخامسة من هذا القانون قد نصت على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض المواد المشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها ، وكان الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بغش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند في ذلك إلا إلى قلة نسبة الدسم فيه ، ولم يعن ببيان أن الغش في هذا اللبن قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه وكانت إدانة الطاعن ، من جهة أخرى ، على أساس قلة نسبة الدسم في اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة الخامسة ، لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر كما لا يصح الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحة

وحده ؛ إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة
يشد بعضها بعضاً فإذا ما سقط واحد منها
انهارت بسقوطه باقى الأدلة .

(القضية رقم ١٣٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٢

١٢ مارس سنة ١٩٥١

دفاع . ادانة المتهم استنادا الى تقرير قسم أبحاث
التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى . تقديم المتهم
تقريراً استشارياً يناقض ذلك التقرير . عدم الأخذ به
دون موازنة بين التقريرين ولا بحث فيهما بقوله إن
التقرير الأول له من الحصانة ما يوجب الأخذ به . إخلال
بحق المتهم فى الدفاع .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير
الاستشارى المقدم من المتهم إستناداً إلى أن
تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف
والتزوير بمصلحة الطب الشرعى له من الحصانة
ما يوجب الأخذ به دون أعمال لسلطة
المحكمة التقديرية فى شأنه والفصل فيما وجه
اليه من مطاعن — فإنها تكون قد فصلت
فى الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين
وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما ، وهذا
منها إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب
نقض حكمها .

المحكمة

« حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه جاء قاصراً فى الرد على دفاعه
المتضمن وجوب إطراح تقرير الخبير التابع
لقسم أبحاث التزييف والتزوير والأخذ بما جاء

الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨
مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس
فى مواد العقاب . لما كان ذلك فان الحكم المطعون
فيه يكون مبنيًا على خطأ فى القانون لجاء لذلك
قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
للبحث فى باقى أوجه الطعن . »

(القضية رقم ١٣٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦١

١٢ مارس سنة ١٩٥١

دفاع . اعتماد المحكمة على قول شاهد فى التحقيقات
دون سماعه . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب
سماع هذا الشاهد . عدم اجابته إلى طلبه . إخلال بحق
الدفاع .

المبدأ القانونى

يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على
التحقيقات الشفوية التى تجرىها المحكمة بجلاسة
المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود
ما دام سماعهم ممكناً . فإذا كانت محكمة
الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت إليه
فى إدانة المتهم إلى أقوال شاهد فى التحقيقات
دون أن تسمعه ، وتمسك المتهم أمام المحكمة
الاستئنافية بسماع هذا الشاهد فى مواجهته فلم
تجبه إلى طلبه — فإنها تكون قد أخلت بحقه
فى الدفاع مما يبطل إجراءات المحاكمة
ويستوجب نقض الحكم . ولا يغير من
حكم القانون فى ذلك قول المحكمة إنها لم
تستند فى إدانة هذا المتهم إلى أقوال الشاهد

بتقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن لمحكمة ثاني درجة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تصدى لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله ، وحيث إن محكمة أول درجة دانت المتهم استناداً على ماورد بهذا التقرير فاستأنف المتهم الحكم وقدم تقريراً استشارياً لنجيب هو او بنى خبير الخطوط ناقض فيه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وطعن على كفاءة الخبير مقدم التقرير وانتهى إلى أن المتهم ليس هو الكاتب لخطاب التهديد . وحيث إن مصلحة الطب الشرعي أنشئت خصيصاً لتحقيق ومضاهاة الخطوط ومنها أطباء شرعيون مختصون عينتهم الحكومة لهذا الغرض فلا يمكن الطعن في كفاءتهم والاعتماد على تقرير استشاري عمل بناء على طلب المتهم الأمر الذي يشكك فيه . . وهذا الذي قاله الحكم يدل على أن المحكمة اعتبرت أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون إعمال المحكمة لسلطانها التقديرية في شأنه والفصل فيما يوجه إليه من مطاعن ، ولذا فإنها قضت في الدعوى من غير أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما . وإذا هي لم تفعل فإن المحكمة تكون قد أخلت بدفاع الطاعن بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . .

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٣

١٩ مارس سنة ١٩٥١

١ — إثبات . الاعتماد على بعض أقوال الشاهد دون بعض . جائز .
ب — إثبات . استظهار أن الاسم الوارد في

البلاغ غير اسم المتهم كان خطأ مادياً . ذكر الاعتبارات الدالة على ذلك . المناقشة في ذلك هي مجادلة في تقدير الدليل .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد متى اطمأنت إليه وأن تطرح ما لا تطمئن إليه من قول آخر له .
٢ — إذا كانت المحكمة قد استظهرت أن ذكر اسم غير اسم المتهم في بلاغ الحادث إنما كان بسبب خطأ مادي وقع فيه المبلغ وأن الاسم الذي ورد في البلاغ لا وجود له في البلدة وبينت العداوة التي كانت الباعث للتهمة على مقارعة الجريمة موردة في منطق سليم الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك — فإن مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون إلا مجادلة حول موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

(القضية رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضبي بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

١٦٤

١٩ مارس سنة ١٩٥١

تموين . رغب العجين على ردة ناعمة نظيفة . المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . مسئولية صاحب الخبز والمسئول عن إدارته . لا يفني عنها مساءلة صاحب المظعن المسئول هو الآخر .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المخازن والمسؤولين

معاً إلا أن المحكمة أطرحت دفاعه ودانته وأوردت لذلك أسباباً لا تؤدي إلى ما انتهت إليه فضلاً عن مخالفتها للقانون كما أنها قد أخذت بنتيجة التحليل اعتماداً على رد لاحق على تقرير الفحص ورد إليها بناء على استفسار حصل منها مع أن هذا الاستدراك لا يصحح التقرير الأول ولا يرفع عنه البطلان .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها واستظهر أن لخص الردة قد تم بطريق النخل والتحليل الكيماوي معاً كما تعرض لدفاع الطاعن وأطرجه للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يشير إليه في هذا الخصوص وهو جدل يتصل بتقدير الأدلة في الدعوى بما يختص به قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه . أما ما يثيره في شأن عدم مسئولية قانوننا استناداً إلى ما ورد بالقرار عن واجب صاحب المطحن فردود بأن المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المخابز والمسؤولين عن إدارتها أيضاً رغف العجين على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها في المادة ١٢ من القرار . فالطاعن مسئول أيضاً عن المخالفة ولا يغني عن مساءلته أن صاحب المطحن مسئول هو الآخر وذلك بقطع النظر عما عرض له الحكم من اختلاف الردة المضبوطة عن الردة التي وجدت بالمطحن .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٢٨٦ سنة ٢٠ ق رياسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة و احمد حسني بك وحسن اسماعيل المضيبي بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

عن إدارتها رغف العجين على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها في المادة ١٢ من القرار ، ولا يغني عن مساءلتهم أن صاحب المطحن مسئول هو الآخر .

المحكمة

• حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه • بصفته مسئولاً عن إدارة المخبز رغف العجين على ردة غير ناعمة ونظيفة ، جاء باطلاً لقصوره وخطئه في تفسير القانون وتطبيقه . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه غير مسئول عن المخالفة إذ أن المادة ١٢ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المطاحن أن يسلموا أصحاب المخابز ردة ناعمة للرغف والزمهم أن يسلموها اليهم نظيفة وخالية من المواد الغريبة وهذا التكليف إنما يقع على عاتق صاحب المطحن فلا يصح أن يطلب من صاحب المخبز أو مديره أن يقوم عند تسلمه الردة من المطحن بالتحليل والنخل قبل الاستعمال وإلا تعطل تموين البلاد . وأنه قد دافع أمام المحكمة بأنه إنما اشترى الردة في نفس اليوم من المطحن المرتبط هو به وذلك بموجب (فاتورة) قدمها ذكر فيها أن الردة ناعمة فلا يصح أن يسأل صاحب المخبز أو مديره عن عيوبها الخفية مادام قد اشتراها من صاحب المطحن المسئول قانوناً عن وجوب مراعاة المواصفات المنصوص عليها في القرار الوزاري وإن ما حصل في مخزبه حصل في جميع المخابز الأخرى التي تعاملت مع المطحن الذي اشترى منه والذي أخذت عينة من الردة الموجودة به أيضاً فتبين أنها تحوى مواد غريبة . فرفضت الدعوى العمومية عليه أيضاً . ثم إن ماورد بأوراق التحليل ليس قاطعاً على أن عملية الاختبار قد تمت بالنخل والتحليل الكيماوي

المبدأ القانوني

متى كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال ، وكان الحكم قد تحدث عن الشق الأول من هذا الدفاع وأغفل الشق الثاني ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه إذ أن ذلك دفاع جوهري كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه .

(القضية رقم ١٧٩٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٧

١٩ مارس سنة ١٩٥١

١ — رافة . ملاحظة موجبات الرافة . غير لازم على القاضي . استعمال الرافة مع الصغير متروك للقاضي .
ب — إثبات . تقدير شهادة الشهود . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة ، وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرافة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنوات ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن ، — إن هذه المادة إذ نصت على ما تقدم فإنها لم توجب على القضاة بصفة عامة مطلقة ، عند

١٦٥

١٩ مارس سنة ١٩٥١

١ — حكم تسببه . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .

ب — إثبات . التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة . لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله المتهم فيه . لها أن تستند في الادانة على ما جاء بالتحقيق الابتدائي .

المبادئ القانونية

١ — يكفي في التدليل على توافر نية القتل قول المحكمة انها متوافرة لدى المتهم من أنه « لما اشتد الشجار بينه وبين المجني عليها تركها وركب دراجته وعاد ومعه السكين المضبوطة وطعنها بها في عنقها تلك الطعنة القوية التي قطعت الجلد والأنسجة والأوعية الدموية ووصلت إلى الفقرة العنقية الخامسة وأحدثت بها كسراً فتكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أي السكين وهي قاتلة بطبيعتها وثابتة من موضع الطعنة في العنق وهو مقتل » .

٢ — إن التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله المتهم فيه ، بل لها أن تستند في إدانته على ما جاء بالتحقيق الابتدائي من الأدلة .

(القضية رقم ١٧٩٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٦

١٩ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وعن المال . تحدث الحكم عن الشق الأول من هذا الدفاع فقط . إغفال الشق الثاني . قصور .

تقدير العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن نصها ، ملاحظة موجبات الرأفة ، بل إنها جعلت بيد القاضى زمام استعمال الرأفة بدليل قولها « مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت » ، ولو كان صحيحاً القول بوجوب استعمال الرأفة مع الصغير فى جميع الأحوال لما كانت عقوبة الإعدام بعد تطبيق المادة ١٧ ، من بين العقوبات التى تقضى المادة ٧٢ بإبدالها بعقوبة السجن .

٢ — لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير شهادة الشهود فتأخذ ما تظمن إليه منها وتترك ما لا تظمن إليه ، كما أن لها كامل السلطة فى الأخذ بما يقرره الشاهد فى التحقيقات الأولية واطراح ما يقرره نفس الشاهد أمامها .

المحكم

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى قول الطاعن إنه لما كانت سنة وقت ارتكاب الحادثة لم تبلغ خمس عشرة سنة ولم تجاوز السادسة عشرة فقد عامله الحكم المطعون فيه بأحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات فى حين أنه كان الواجب معاملته بأحكام المادة ١٧ من القانون المذكور ذلك أن المادة ٢٣٤ من هذا القانون والتى حوكم بمقتضاها تقضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وإذا كانت هذه العقوبة هى مما لا يجوز القانون توقيعه على الصغير فقد كان تطبيق المادة ١٧ من شأنه أن ينزل بهذه العقوبة إلى السجن الذى تجوز معاقبة الصغير به وإذن فلم يكن ثمة محل لتطبيق المادة ٧٢ فى واقعة هذه الدعوى على الطاعن وهذا

بخلاف ما إذا كان الفعل قتلاً عمداً مع سبق الإصرار حيث تكون العقوبة بحكم المادة ٢٣٠ هى الإعدام . وحيث لا ينزل بها تطبيقاً للسادة ١٧ لاكثر من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مما لا يجوز توقيعه على الصغير — فانه فى هذه الحالة — يكون من المتعين علاوة على تطبيق المادة ١٧ معاملة الصغير بأحكام المادة ٧٢ لإمكان الوصول عن طريقها إلى تطبيق عقوبة السجن المقررة فى القانون على الصغير .

« وحيث إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت » ، فان كانت تلك العقوبة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنوات وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن . . إذ نصت هذه المادة على ما تقدم فإما لم توجب على القضاة بصفة عامة مطلقة . عند تقدير العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن نصها ملاحظة موجبات الرأفة ، بل إنها جعلت بيد القاضى زمام استعمال الرأفة بدليل قولها « مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت » ، ولو أنه كان صحيحاً ما يقول به الطاعن من وجوب استعمال الرأفة مع الصغير فى جميع الأحوال لما كانت عقوبة الإعدام ، بعد تطبيق المادة ١٧ ، من بين العقوبات التى تقضى المادة ٧٢ بإبدالها بعقوبة السجن .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم

المذكور لم يكن موجوداً ولم يعرض الطاعن الأول على إطلاق النار .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وتعرض لدفاع الطاعن الأول عن طريقة إطلاق النار على المجنى عليه ورد عليه بما يفنده واستند في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من ثبوت القتل العمد على الطاعن الأول والاشتراك فيه بطريق التحريض على الطاعن الثاني ومن اطراح طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في كيفية إصابة المجنى عليه من العيار الناري . لما كان ذلك ، ولم يكن بما أخذ به الحكم وعول عليه في إدانة الطاعن الثاني أقوال أدلى بها هذا الطاعن في محضر البوليس بالذات ، وكان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير شهادة الشهود فتأخذ ما تظمن إليه منها وتترك ما لا تظمن إليه كما أن لها كامل السلطة في الأخذ بما يقرره الشاهد في التحقيقات الأولية واطراح ما يقرره نفس الشاهد أمامها — لما كان كل ذلك ، فإن ما يقوله الطاعنان في هذين الوجهين لا يكون في واقعه إلا جدلاً في موضوع الدعوى ومناقشة لادلتها بما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليماً ويكون الطعن بكافة أوجهه على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٧٩٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٨

١٩ مارس سنة ١٩٥١

ضرائب . عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

المطعون فيه أن أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية لم تقتض من المحكمة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات رافة بالطاعن وأن المحكمة قد اكتفت في واقعة الدعوى بمعاملة المتهم طبقاً لأحكام المادة ٧٢ من القانون المذكور واستبدلت عقوبة السجن بعقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلاً في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فانه لا يكون ثمة محل من القانون لما يثيره الطاعن الأول في هذا الوجه من طعنه .

« وحيث إن الوجهين الثاني والثالث يتحصلان في القول بأن الدفاع قد تمسك بالنسبة إلى الطاعن الأول المنسوب إليه إطلاق العيار بطلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في كيفية هذا الإطلاق وذلك للتحقق مما إذا كان قد حصل بفعل الطاعن أو أن العيار كما يقول به الطاعن قد انطلق قضاءً وقدرًا نتيجة للتماسك . ولكن المحكمة قد أغفلت هذا الطلب ولم ترد في حكمها عليه مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع وخصوصاً أن رواية الشهود قد تضاربت في موقف الضارب من المضروب هذا إلى اعتماد المحكمة في إدانة الطاعن الثاني بالاشتراك في القتل بطريق التحريض على ما جاء بمحضر البوليس من أنه كان موجوداً في مكان الحادث على حين أن الثابت بالمحضر المذكور أنه لم يدل بأقوال في هذا المحضر ولم يستجوب به وزيادة على ما تقدم فإن هذا الطاعن قد أنكر ما نسب إليه من وجوده بمحل الحادثة وأيده في ذلك شاهداً نفيه في تحقيق النيابة وأمام المحكمة بالجلسة كما لم يقل شاهد الاثبات الأول وهو شقيق المجنى عليه إن الطاعن الثاني أمر ابنه بإطلاق النار وكذلك فإن شهود الاثبات قد قرروا الحقيقة أمام المحكمة بقولهم إن الطاعن

الفصول منها . الجزء الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون .

المبدأ القانونى

إن عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، وقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتقرير رسم تمغة على أنه علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها يحكم القاضى بدفع والتعويضات للخزانة ولا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهربة ولا يزيد على عشرة أمثالها . ونصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أن الزيادة تتناول « الرسم الذى تعتمد المتهم الخلاص منه » ، وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ الخاص برسوم الإنتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول . فعبارة « ما لم يدفع من الضريبة » معناها إذن هذا الجزء منها الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول القانون . وإذن فالحكم الذى يقضى بإلزام الممول بدفع مبلغ مساو للضريبة التى تأخر فى سدادها عن الميعاد المحدد بالقانون لا يكون مخطئاً . ولا يغير من ذلك أن

القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وصف ما يجب القضاء به علاوة على الغرامة أو الحبس المنصوص عليهما فى المادة ٨٥ بأنه تعويض فقضى بذلك على النزاع الذى كان قد أثير حول طبيعة تلك الزيادة فى حدود نصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ هل هى عقوبة بحث أم هى من قبيل التعويض .

المحكمة

« حيث إن مبنى وجهى الطعن هو — أولاً : إن المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ التى طبقها الحكم تقضى بمعاقبة من يخالف نصوص المواد المنصوص عليها فيها ومن بينها المادتان ٦٩ و ٧٠ اللتان تقضيان بوجوب دفع الضريبة فى الحالات المبينة بها ومنها حالة الطاعن فى ميعاد معين ، بغرامة لا تزيد على ألفى قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله ، ولما كانت هذه المادة قد تناولها التعديل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فصار الشطر الأخير منها يجرى نفيه ، يعاقب بغرامة لا تزيد على ألفى قرش ويقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، ولما كان مفهوم هذا النص سواء قبل تعديله أو بعد ذلك التعديل هو أن تلك الزيادة أو ذلك التعويض لا يقضى بأيهما إلا إذا تأخر الممول عن الدفع لحين رفع الدعوى العمومية عليه ويكون جزاء تأخره عن أداء الضريبة فى الميعاد المبين بالقانون هو الغرامة فقط — وكان الطاعن ، ولو أنه تأخر عن أداء الضريبة فى الميعاد ، قد سدد المطلوب منها بعد ذلك وقبل أن ترفع الدعوى العمومية عليه ، فإن الحكم المطعون

فيه إذ قضى عليه بالغرامة وبالزامه بأن يدفع مثل الضريبة يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى . وثانياً — أنه لما كان القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد صدر في أثناء محاكمة الطاعن وقبل الحكم عليه نهائياً فكان يجب تطبيقه على واقعة الدعوى إذ أن في ذلك مصلحة ظاهرة للطاعن إذ أن المادة ٨٥ المعدلة تنص على أن يقضى بالتعويض عما لم يدفع من الضريبة ، أما وقد دفعها الطاعن فما كان يسوع إلزامه بدفع مثل الضريبة .

• وحيث إن عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والواردة بها أيضاً بعد أن شملها التعديل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . فقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ بتقرير رسم تمغة على أنه « علاوة على الجزاءات المتقدمة ذكرها يحكم القاضى بدفع والتعويضات للخزانة ولا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة أمثال الرسوم المهربة ولا يزيد على عشرة أمثالها ، ونصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبلولة على التراكات على أن الزيادة تتناول « الرسم الذي تعمد المنهم الخلاص منه » . وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص برسوم الانتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الانتاج على الكحول فعبارة « ما لم يدفع من الضريبة » معناها هذا الجزء منها الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول القانون . وإذن فالحكم المطعون فيه إذ قضى

بالزام الطاعن بأن يدفع مبلغاً مساوياً للضريبة التي تأخر في سدادها عن الميعاد المحدد بالقانون لا يكون قد أخطأ في شيء . ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وصف ما يجب القضاء به علاوة على الغرامة أو الحبس المنصوص عليهما في المادة ٨٥ بأنه تعويض فقضى بذلك على النزاع الذي كان قد أثير حول طبيعة تلك الزيادة في حدود نصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ هل هي عقوبة بحتة أم هي من قبيل التعويض والذي سبق أن عرضت إليه هذه المحكمة في قضائها من أنها جزاء يلزم الغرامة أو الحبس يتضمن التعويض وإن غلب عليه معنى العقوبة — لهذا فقد عي الشارح في القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بأن يبين طبيعة ما يحكم به من تلك الزيادة من أنها من قبيل التعويض للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع بسبب مخالفة الممول القانون .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٨١٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسى بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمى ابراهيم عوض بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٦٩

١٩ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . نية القتل . يجب على المحكمة أن تقدم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه .

المبدأ القانونى

يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل على أن المتهم كان

الصادر من محكمة جنابات الزقازيق بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٠ وقدم شهادة من قلم كتاب نيابة الزقازيق تاريخها ٢١/١٠/١٩٥٠ جاء فيها « بالكشف من دوسيه الجنائية رقم ٧٨٩ سنة ١٩٤٨ «ها» المقيدة برقم ٤٤١ كل سنة ١٩٤٨ والمتمم فيها كل من محمد عبدالله عبده ومصطفى محمد علي واحمد مصطفى محمد علي والمحكوم فيها من محكمة جنابات الزقازيق بجلسة ١٨/٩/١٩٥٠ بمعاينة محمد عبدالله عبده بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاينة كل من مصطفى محمد علي واحمد مصطفى محمد علي بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للبدعيين بالحق المدني سكيينة انسيد عرفات واسماعيل محرم الجزاوي مائتي جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وألف قرش مقابل أجر الحماية وبرائة كل من محمد سعيد حسين عبده وعبدالله عبده على بما أسند اليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، تبين أن محضر الجلسة والحكم المذكورين وردا لفلم كتاب نيابة الزقازيق يوم ١٩/١٠/١٩٥٠ .»

« وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، وإذن فالشهادة المقدمة من الطاعن لا تفيد في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع عليه في الموعد القانوني . ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل من الطاعن أن يقدم أسبابا بعد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدر الحكم .»

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن ، .»

(القضية رقم ١٨٢٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

يقصد قتل المجنى عليه أي إزهاق روحه ولا تكتفى بأن تثبت عليه الفعل المادي الذي تعتمد ارتكابه وإلا كان حكما معيبا واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٨١٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من مهم ابراهيم عوس بك المستشار) .

١٧٠

١٩ مارس سنة ١٩٥١

نفس . الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني يجب أن تكون على السلب . مثال لشهادة غير محم في الطعن بعدم ختم الحكم في الميعاد .

المبدأ القانوني

الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني يجب أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن تاريخها ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ووارد فيها أن الحكم الصادر بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ورد قلم الكتاب يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فإنها لا تفيد مقدها في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع عليه في الموعد القانوني ، ولا يقبل إذن من هذا الطاعن أن يقدم أسباب طعنه على هذا الحكم بعد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم .

المحكم

« وحيث إن الطاعن قرر الطعن في الحكم

في المادة الثانية منه بأنه يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية استلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم من مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم من هذه المواد ، ، بما مقتضاه عدم قيام الجريمة إلا إذا ثبت إخطار التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسلمه مادة التموين - لما كان ذلك فإن الحكم الذي لم يستظهر إن كان المتهم قد أخطر أم لم يخطر يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

بالحكم.

حيث إن بما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه بأنه لم يخطر من مكتب التموين بالميعاد الذي يتسلم فيه مادة التموين من السكر التي قضى بإدائه من أجل تأخره في تسلمها ولكن الحكم المطعون فيه قضى بإدائه دون أن يرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه ثابت في محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن محامي الطاعن تمسك بالدفاع المشار إليه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع . ولما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذاً للبادء الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والذي طبقه الحكم بقضى في المادة الثانية منه بأنه يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية استلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم من مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم

١٧١

١٩ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تبينه . الخطأ في الاستدلال . يعيب الحكم . مثال في جنابة شروع في قتل عمد .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت في الحكم الذي دان المتهم في جنابة شروع في قتل عمداً أنه استدل على توافرية القتل في حق المتهم بقوله ، إن نية القتل توافرت لدى المتهم وهي مستفادة من استعماله مطواة كبيرة طول فصلها ٨ سم وهي مشحونة ومدببة الطرف وطعنه بها المجنى عليه في الجنب والبطن وهي مواضع قتالة وإحداثه بها إصابات خطيرة ، ، وكان الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه كما هو ثابت في الحكم يدل على غير ذلك - فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١٨٢٥ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

١٧٢

١٩ مارس سنة ١٩٥١

تموين . حكم . تبينه . استلام مواد التموين من تجار الجملة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم . متى تقوم هذه الجريمة . عدم استظهار الحكم أن المتهم أخطر أو لم يخطر . قصور .

المبدأ القانوني

إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر تنفيذاً للبادء الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى

١٧٤

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

قانون . قانون استوفى مراحل التشريعية (قانون الاجراءات الجنائية) عدم نشره في الجريدة الرسمية . التحدى به . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية الخ ، فالإصدار لا يستفاد إلا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانوناً لم ينشر ما دام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستفاد من النشر . وإذن فالتحدى بحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية ، لا يقبل إذ ما دام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن أعمال أحكامه .

المحكمة

و حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على أدلة غير منتجة فضلاً عن مخالفتها للثابت بالتحقيقات وتقرير الصفة التشريعية وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إنه ليس بالتحقيقات ما يفيد ما قالته المحكمة من قيام الاتفاق بينه وبين الثاني على الحادث وأن ما ذكرته عن اعترافه وزميله باستدراج القتل بما بنت عليه ثبوت سبق الإصرار لاسند له من أقوال الشهود أو المتهمين أو ظروف الدعوى

من هذه المواد ، مما مقتضاه عدم قيام الجريمة إلا إذا ثبت إخطار التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسليح مادة التكوين ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر إن كان المتهم قد أخطر أم لم يخطر — فإن الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

و حيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١١١ سنة ٢١ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حسنى بك وفهيم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٧٣

١٩ مارس سنة ١٩٥١

معارضة . حكم باعتبارها كأنها لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوساً على ذمة قضية أخرى . حكم باطل .

المبدأ القانوني

إذا تبين أن المتهم كان محبوساً على ذمة قضية أخرى في يوم صدور الحكم الذي قضى باعتباره معارضته كأن لم تكن فإن محاكمته تكون قد وقعت باطلة لأن تخلفه عن حضور الجلسة كان لعذر قهرى .

(القضية رقم ١٥٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهيم ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وحسن اسماعيل المصطفى بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

إذ أنه كان مع المجنى عليه بالمقهى فعرضت لهما فكرة شرب الخمر فقاما لهذا الغرض ثم حصل أن قابلا الطاعن الثاني مصادفة فصحبهما إلى محل الحادثة . ويعيب الطاعن الثاني على الحكم ما نسب إليه من الاعتراف باستدراج القتل وما أورده عن الاتفاق مع الطاعن الأول والانتظار بمكان مظلم ويقول إن المحكمة قد فرضت وجود قرابة بين المتهم الأول وآخر وقالت عنه هو إنه عبد لهذا القريب ورتبت على ذلك حصول الاتفاق بينه وبين المتهم الأول إذ ذكرت إنه بحكم تلك العلاقة قد اتفق معه ورافقه لشد أزره لأنه طوع بنانه مع أن هذه القرابة كان قد ادعاها المتهم الأول ثم أنكرها كما نفاها هذا الآخر وأيده في النفي أخو القتل نفسه . ثم إن ما أورده المحكمة عن شهادة بائع الخمر وأما إما على وجه التقريب أو من قبيل المحاباة لمساعدته ومارتبته على ذلك من إدانته غير سليم إذ ليس ثمة ما يمنع خروج الأول والمجنى عليه من المقهى في الساعة الثامنة والنصف مساءً وعودته هو إلى البائع في التاسعة - كما أن الصورة التي انتهت إليها المحكمة عن كيفية وقوع الحادث وهي كما صورها المتهم الأول لا تتفق وماورد بتقرير الصفة التشريحية عن موقف الجاني وأنه كان في مواجهة المجنى عليه ولم تعمل المحكمة هذا الاختلاف ولم تبين سبب عدم أخذها بالتقرير مع أنه كان مقتضاه حتما لو أخذ به أن يكون الجاني هو المتهم الأول لا هو ، وأضاف الطاعن بالجلسة إلى هذه الأسباب سبباً آخر يبينه على الإخلال بحق الدفاع إذ دانت المحكمة في الحكم باعتبار أنه هو الذي قارف ضرب المجنى عليه على خلاف ما جاء بأمر الإحالة من أن الأول هو الذي قارف الطعن بالسكين وأنه هو إنما رافقهما وأن

هذا الجديد الذي دانت به المحكمة دون أن تلفت نظره إليه من شأنه خدعه والاضرار بدفاعه وبالتالي يترتب عليه بطلان الحكم وأن هذا السبب الذي يقول به وإن كان جديداً لم يكن بين الأسباب التي سبق له بيانها في الميعاد إلا أن المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد تجيز للمحكمة نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها في مثل هذه الحالة وأن هذا القانون وإن لم ينشر إلا أنه قد استوفى مراحل المختلفة وقد ترتب له فيه حق ظاهر ومصلحة محقة لا يمكن تفويتها عليه إذا تعسفت الحكومة فأغفلت النشر مما يجب معه أن تعمل المحكمة من جانبها هي أحكامه .

• وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين وفنده بالأسباب التي أوردها ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يثيره الطاعنان من جدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها مما تختص به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه. أما ما يثيران إليه عن خطأ الاسناد فردود بأن المحكمة قد استخلصت ما انتهت إليه في شأن ما يثيرانه من أقوالهما بالتحقيقات بما ذكرته تفصيلاً بحكمها وقد أقر فيها أولهما بأنه رافق المجنى عليه وسار معه حتى وجدا الثاني جالساً في مكان مظلم فقام وصاحبهما حتى وصلوا إلى محل الحادث فاذا كانت قد استخلصت من هذه الأقوال وما شهد به الشهود ما اقتضت به من استدراج الطاعنين للمجنى عليه بعد اتفاقهما على قتله فإن ذلك منها لا يعدو كونه استخلاصاً سليماً وسائفاً فلا تصح المجادلة في أمره - وأما ما يزعمه الطاعن الثاني من الاختلاف بين التقرير الطبي الشرعي والتصوير

١٧٥

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

اجراءات . ترخيص المحكمة المدعى بالحق المدنى
بتقديم مذكرة بعد إعلانها للتهمة . الحكم فى القضية
دون إبداء التهمة دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من
المدعى . إخلال بحق الدفاع . توقيع شخص على هذه
المذكرة بأنه وكيل وكيل التهمة . لا يغير من الأمر
مادام صاحب التوقيع لم يثبت صفته .

المبدأ القانونى

إن القانون يقضى فى المادة ١٨٥ من
قانون تحقيق الجنايات بأن المتهم يكون آخر
من يتكلم . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد
أن حجزت القضية للحكم عادت وصرحت
للمدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة بعد
إعلانها للطاعن ثم حجزت القضية للحكم
جلسة أخرى ، وفيها أصدرت الحكم
المطعون فيه دون أن يبدى الطاعن دفاعه
رداً على المذكرة المقدمة من المدعى المدنى —
كان هذا مبطلاً لإجراءات المحاكمة لإخلاله
بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن يكون
قد وقع على تلك المذكرة شخص وصف
نفسه بأنه وكيل وكيل المتهم مادامت صفة
صاحب هذا التوقيع ليست ثابتة .

المحكمة

د وحيث إن عما ينشاء الطاعن على الحكم
المطعون فيه ان المحكمة الاستئنافية بعد أن
حجزت القضية للحكم عادت وصرحت للمدعى
المدنى بتقديم مذكرة بعد إعلانها للطاعن وقد

الذى صورت به الواقعة فى الحكم فرود بأنه
ليس فيما أوردته المحكمة من التقرير الطبى
ما يتعارض مع ما انتهت إليه عن تصوير الحادث
إذ قد طعن المجنى عليه فى عنقه ولا يمكن القول
بأن للعنق وضعاً ثابتاً لا يتحرك . وأما عن
السبب الذى أبداه بالجلسة — فإن هذا الوجه
جديد لا يصح قبوله كما لا يصح التحدى بحكم من
أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذى إن كان
قد تم التصديق عليه من السلطات المختصة بسنه
بأن قرره مجلسا البرلمان وصدق عليه الملك
كما يقول الطاعن فإنه لم ينشر بالجريدة الرسمية
ومادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه
صدر وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه وذلك لأن
الدستور قد نص فى المادة ٢٢٦ على أن تكون
القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها
من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من
نشرها فى الجريدة الرسمية وينفذ فى كل جهة من
جهات القطر المصرى من وقت العلم بإصدارها
ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوماً فى جميع
القطر بعد نشرها بثلاثين يوماً ويجوز قصر هذا
الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين .
فالإصدار لا يستفاد إلا من النشر ومهما قيل
عن نتائج تحكم السلطة التنفيذية فى تعطيل النشر
فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانوناً لم ينشر
مادام الدستور يقضى بأن الإصدار إنما
يستفاد من النشر .

د وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن
على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤٨١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة
وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك
وكيل المحكمة واحمد حنى بك و ابراهيم خليل بك
ومحمد احمد غنيم بك المستشارين)

المبدأ القانوني

متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة، فذلك مفاده أن واضع الجدول لم يرد إخضاع الوحدة لثمن مسعر — كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة. وبناء على ذلك فالحكم الذي يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوماً على عدد الحقنات التي بداخلها يكون مبنياً على خطأ في تطبيق القانون.

المحكمة

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بأنه «باع حقن مورفين وهي من المستحضرات الطبية الخاضعة للتسعير الجبري بأكثر من المقرر، قد أخطأ في تطبيق القانون. ذلك لأن الواقعة كما هي مثبتة به لا عقاب عليها إذ أن «حقنة المورفين، وهي موضوع التهمة لا تخضع للتسعير الجبري لأن الثمن الوارد في التسعيرة السارية في تاريخ الواقعة إنما هو عن العلبة الكاملة التي تحوي ١٢ حقنة ولم ينص بالجدول على ثمن للحقنة الواحدة وأنه لا يمكن القول بغير ذلك والوصول إلى ثمن للوحدة بتقسيم الثمن على العدد لأنه لا يؤخذ في تطبيق العقوبات بالاستنتاج والقياس فلا عقوبة بغير نص وأنه يؤيد هذا النظر أن لجان التسعيرة قد جرت

تبين له أن هذه المذكرة قدمت فعلاً دون أن تعلن له إلا أنه قد كتب عليها العبارة الآتية «استلقت الصورة، وكيل وكيل المتهم (امضاء)» والطاعن لا يعرف صاحب الإمضاء كما لا يعرفه محاميه.

وحيث إن هذا الذي ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح إذ تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق أوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن حيزت القضية للحكم لجلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠ عادت وصرحت للدعي بالحق المدني بتقديم مذكرة بعد إعلانها للطاعن ثم حيزت القضية للحكم لجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ وفي هذا التاريخ أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يبدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعي المدني وهذا مبطل لإجراءات المحاكمة لإخلاله بحقوق المتهم في الدفاع إذ أن القانون يقضي في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات بأن المتهم آخر من يتكلم، أما التوقيع على المذكرة من شخص وصف نفسه بأنه وكيل وكيل المتهم فلا قيمة له في هذا الشأن ما دامت صفة صاحب هذا التوقيع غير ثابتة.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة وحضور إبراهيم خليل بك بدلا من حسن اسماعيل الهضيبي بك المستشار).

١٧٦

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

تسعر. تسعير علب حقن المورفين. بيع المتهم حقنة بأكثر مما يصيبها من ثمن. لا عقاب.

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم » .

(القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهد إبراهيم عوض بك بدلا من محمد احمد غنيم بك المستشار) .

١٧٧

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

نقض . الدفع بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض لعدم جواز تحريكها من المدعى المدني . عدم حصول الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع . غير ظاهر لا في عريضة الدعوى ولا في الحكم أن واقعة الدعوى ليست جنحة . لا يقبل هذا الدفع .

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بأنها إصابة خطأ ، وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلى عن نظرها إما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن المتهم قد قصدت إسقاط المجنى عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر — فانه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من الطعن يتحصل

على عدم ربط ثمن الوحدة بثمن العلبة الكاملة إذ تقوم بوضع ثمن للوحدة على حدة بجانب ثمن العلبة منها كاملة أو تسعر العلبة دون الوحدة أو العكس وأشار إلى ملاحق التسعيرة رقم ١٣١٨ و ١٣٢٣ لسنة ١٩٤٩ وقد حدد أولها ثمناً لكل من العلبة والوحدة وحدد الثاني ثمن الوحدة دون العلبة كما حدد القرار المطبق في الدعوى ثمن العلبة وترك الوحدة غير مسعرة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله « إنها تخلص فيما أبلغ به قومندان الاسعاف أنه توجه إلى صيدلية المتهم (الطاعن) وطلب من الأجزعي أن يديعه حقنة مورفين فأعطاهما إليه مقابل ٢٣ قرشاً ثمناً لها وأنه في صباح اليوم التالي علم أن السعر الذي اشترى به الحقنة يزيد عن السعر المقرر قانوناً فقام بالتبليغ » . وتعرض لدفاع المتهم فقال « إن ما أثاره من أن حقن المورفين غير خاضعة للتسعير الجبري بحجة عدم إثبات السعر وهو ٤٦,٥ قرش ونصف وهي تحوى اثنتى عشرة حقنة أى وحدات متساوية فيكون ثمن كل حقنة طبقاً للتسعير الجبري ٣/٤ مليم و ٣,٨ قرش وليس بلام أن يوضع على كل حقنة من العلبة ثمنها طالما أن ثمن العلبة محدد » . ولما كان الثمن محددًا بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه إنما هو خاص بالعلبة كاملة ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فان ذلك مفاده أن واضع الجدول لم يرد إخضاع الوحدة لثمن مسعر كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة — لما كان الأمر كذلك فان الحكم إذ عاقب الطاعن على الواقعة الثابتة في الحكم يكون مبنيًا على خطأ في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

في القول بأن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يرد على الدفع المقدم من الطاعنين أمام محكمة ثاني درجة في مذكرتيها المقدمة لها من أن الواقعة — بالوصف الذي قرره المجنى عليه أمام محكمة أول درجة — وهي أن الطاعنة الأولى دفعته بقصد إيقاعه من شرفة المنزل تعتبر جناية شروع في قتل أو جناية عامة مستديمة وفي الحالتين لا تكون محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر وهذا منه قصور يعيبه فضلاً عما ينطوي عليه من مخالفة للقانون بالفصل في دعوى ليست من اختصاص المحكمة .

وحيث إنه لما كان الثابت من مفردات الدعوى — التي أمرت المحكمة بضمها واطلعت عليها في سبيل تحقيق أوجه الطعن — ومن محاضر الجلسات والحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن النيابة العمومية كانت قد اعتبرت ما وقع للمجنى عليه من سقوطه من شرفة مسكن المسئول عن الحقوق المدنية وهو الطاعن الثاني من قبيل العوارض وأمرت بحفظ الأوراق على هذا الاعتبار فلم يرض ولى المجنى عليه الشرعى هذا التصرف ورفع دعواه بهذه الصفة بطريق الجنبه المباشرة التي رفعها على الطاعنة الأولى أسند إليها أنها وهي طفلة كانت تلعب مع ابنه الطفل المجنى عليه في شرفة منزل مخدومها قد تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليه التي نشأ عنها عامة مستديمة هي بتر ذراعه اليسرى من جراء سقوطه المسبب عن خطئها من الشرفة وطلب معاقبتها بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وبإلزامها مع مخدومها الطاعن الثاني بالتعويضات وجرت المحاكمة أمام محكمة أول درجة دون أن يدفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى واستخلصت المحكمة من التحقيقات التي

أجريت أمامها وما كان مطروحاً عليها منها ثبوت تهمة الإصابة الخطأ قبل الطاعنة الأولى وألزمت وليها والمسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض الذي قدرته فاستأنفا ذلك الحكم ولم يتقدما أمام محكمة ثاني درجة بهذا الدفع إلا أنهما في مذكرتيها النهائية نعييا على الحكم الابتدائي أنه وقد استظهر أن الطاعنة الأولى دفعت المجنى عليه بقصد إسقاطه من شرفة المنزل فكان مقتضى هذا أن الوصف يتغير من إصابة خطأ إلى ضرب نشأ عنه عامة بالمجنى عليه ثم ما برحا أن قالا في تلك المذكرة إنهما لا يتمسكان بهذا الدفع ولا يعولان عليه — والحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بثبوت تهمة الإصابة الخطأ لأسبابه وزاد مقدار التعويض — بناء على استئناف ولى المجنى عليه — للأسباب التي أوردها . ومتى كان الأمر كذلك وكان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بالإصابة الخطأ وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة، وكانت المحكمة لم تجد فيها شبهة الجناية مما يلزم معه تخليها عن نظر الدعوى إما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن الطاعنة الأولى قد قصدت إسقاط المجنى عليه في الطريق فما زعم الطاعنان — مادام ذلك كله — فلا يقبل من الطاعنين الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن الثاني بصفة كونه مسئولاً عن الحقوق المدنية قد دفع أمام المحكمة بأن الطاعنة الأولى ليست خادمتها ولمسا كان الحكم الابتدائي قد استند فيما استند إليه — إلى ورقة قيل إن الطاعن حررها أمام محقق البوليس يعترف فيها بأنها خادمتها فقد تمسك المحامي عنه أمام محكمة

للجنى عليه قد وقع من الطاعنة الأولى وهي خادمة الطاعن الثاني وفي أثناء تلك الخدمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة) .

١٧٨

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

بلاغ كاذب . القصد الجنائي . وجوب بيانه بعنصريه في الحكم الذى يعاقب على هذه الجريمة .

المبدأ القانوني

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه متوياً السوء والإضرار بمن بلغ في حقه . وهذا يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة في هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصريه . فإذا كان ما أورده الحكم لا يبين منه أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ عند ما أقدم على تقديمه فإن هذا الحكم يكون قاصراً ويتعين نقضه .

المحكمة

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم تثبت المحكمة أنه كان يعلم بأن الواقعة التى أبلغ عنها مكذوبة مع أنه يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التى داه بها أن يتوفر هذا العلم .

ثاني درجة بأن هذه الورقة لم تحرر بخطه وطلب ندب خبير لتحقيق هذا الدفاع ولكن المحكمة التفتت عنه مع أهميته وهذا منها إخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إنه لا جدوى مما يثيره الطاعن في هذا الوجه فالظاهر من مذكرته الختامية أمام محكمة ثاني درجة أنه لا ينكر التوقيع على تلك الورقة المشار إليها في وجه الطعن وكل ما يجادل فيه أنه لم يحرها بخطه بل الذى قام بهذا التحرير محقق البوليس وأنه حين قدمها إليه واطلع عليها ثم ذيلها بتوقيعه لم يفقه إلى أنها تحوى اعترافاً منه بأن الطاعنة الأولى خادمته بل فهم أنه تعهد منه بإحضارها إلى البوليس وقت طلبها . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ من عبارة هذه الورقة وجود علاقة التابع بالمتبوع بين الطاعنين فضلاً عن الأدلة السانغة التى أوردها عن قيام هذه العلاقة — لا يكون قد أخطأ ما دام الطاعن يقرر أنه اطلع عليها ووقع بإمضائه عليها وما دامت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطرحت دفاعه بصدد الملايسات التى حاطت بتوقيعه .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث من الطعن هو أن الطاعن الثاني دفع أمام المحكمة بأنه على فرض أن الطاعنة الأولى خادمته فإن الفعل المسند إليها لم يقع منها أثناء الخدمة ولا بسببها وإذن فلا يسأل هو عن تعويض ما أصاب المجنى عليه من ضرر ناشئ عن فعلها ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين — للأدلة والاعتبارات السانغة التى أوردها — أن الفعل الضار الذى تسبب عنه الضرر

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال (إن الذى يبين من كل هذا ما يأتى : — أولاً — أن هناك خصومات وضغائن قديمة بين المتهم والمدعى بالحق المدعى وأن الأول سبق أن قدم عدة تبليغات ورفع قضايا ضد المدعى المدعى وباءت جميعها بالفشل . ثانياً — أن المتهم اعتمد على مجرد رواية من أهالى ومن عمدة بلهاسة على أن المدعى بالحق المدعى معه ساعة مسروقة من عزام باشا وسارع بالاتصال بالآخر . ثالثاً — أن سكرتير عزام باشا بعث إليه خطاباً به أوصاف الساعة المسروقة وأنها للدكتور عبد العزيز بك عزام ونصح له بالاتصال بمدير الإقليم وهو والده الدالى بك إذا تحقق انطباق أوصاف الساعة المسروقة على الساعة الموجودة بحيازة أبو العلا عبد الغنى . رابعاً — أن المتهم لم يترتب في التحقق من ذلك وسارع على الفور بإبلاغ مدير الإقليم بالواقعة كما سمعها . خامساً — أن البوليس فاجأ المدعى بالحق المدعى في محل نزوله بفندق بالاس وقتشه والفرقة التى كان ينزل فيها وقبض عليه وأرسله على هذا الحال إلى القاهرة وظل ينتقل من أيدي رجال البوليس من أحد الأقسام إلى آخر حتى أفرج عنه في مساء يوم ١٩٤٨/١/١ بعد أن تحقق البوليس من أن الساعة المضبوطة ليست المسروقة من الدكتور عزام . سادساً — أن التحقيق أسفر عن أن الساعة المضبوطة مع المدعى المدعى غير مسروقة ومؤدى هذا أن التبليغ بأنها مسروقة تبليغ كاذب) ثم عرض لأركان الجريمة فقال : « وحيث إن القانون يشترط في جريمة البلاغ الكاذب توافر الأركان الآتية : أولاً — أن يكون هناك ثمة بلاغ أو إخطار . ثانياً — أن يكون هذا البلاغ أو الإخطار عن جريمة أو أمر يستوجب

العقوبة لفاعله . ثالثاً — أن يرفع هذا البلاغ إلى الحكام الإداريين أو القضائيين . رابعاً — أن يكون الأمر الذى تضمنه كاذباً . »

« وحيث إن جميع هذه الأركان متوافرة فقد قدم المتهم بلاغه الكتائى لمدير المنيا ولا يغير من وجهة صفة البلاغ ولا نتائج أن يكون التبليغ إلى المدير بصفته الشخصية ولعل التبليغ بالصفة الشخصية فيه معنى الحيلة من جانب المبلغ حتى لا يصل موضوع البلاغ إلى من قدم في حقه لو قدم بالطريق العادى والبلاغ عن جريمة سرقة أو على الأقل إخفاء أشياء مسروقة وهو بلاغ كاذب إذ ثبت أن الساعة غير مسروقة وليست للدكتور عزام . أما عن سوء القصد ففي تصرف المتهم بسرعة التبليغ مع ما يمكنه من حقد وضغن قديم نحو المدعى المدعى ومحاولته استغلال ذلك والتشنى منه هو أصدق دليل على توفر سوء القصد لديه دون أن يكون مدفوعاً بنية أداء خدمة أو مصلحة عامة في التبليغ وكذب البلاغ وكيدته في الدعوى الحالية صنوان غير مفترقين وهو ما يستلزمه القانون إذ أن وجود أحد الشرطين مع عدم توافر الشرط الآخر يجعل الواقعة غير معاقب عليها وأضاف الحكم الاستثنائى قوله : « وحيث إن كذب الرواية أمر لا شك فيه إذ تبين أن الساعة التى يحملها المجنى عليه من قديم ليست لعبد العزيز بك عزام وأن المتهم على خلاف مستمر مع المجنى عليه وقد والى الإبلاغ ضده في جنابة وجنح أخرى من قبل كما أن تهافت المتهم على التبليغ ومتابعته له وإصراره عليه وتجاهله لشخصية المجنى عليه مع معرفته الأكيدة له من قبل وكل ذلك يجعل القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب متوافراً وبالتالي لجميع أركان الجريمة متوافرة كما قال بحق الحكم الابتدائى المستأنف والذى يتعين

بضرورة الاطلاع عليها فحكمها يكون معيياً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٩٠٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل بك بدلا من ابراهيم خليل بك المنشار) .

١٨٠

٢١ مارس سنة ١٩٥١

- ١ - طعن . طعن لا مصلحة منه . لا يقبل .
- ب - تهديد مصحوب بطلب . القصد الجنائي . قصد تنفيذ التهديد بالفعل أو تعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجنى عليه . لا بهم .
- ج - تهديد مصحوب بطلب حق المتهم . لاثميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

المبادئ القانونية

١ - من حكم له بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانتفاء مصلحته من الطعن .

٢ - القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راعماً إلى إجابة الطلب . وذلك بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

٣ - التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرف في سبيل

تأييده . ولما كان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه متوياً السوء والإضرار بمن بلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . لما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يبين منه توافر العنصر الأول من أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ عند ما أقدم على تقديمه فإن هذا الحكم يكون قاصراً عن إثبات توافر هذا العنصر ويكون بذلك معيياً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٨٧٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٧٩

٢٠ مارس سنة ١٩٥١

إجراءات . ورقة حكم بتزويرها . عدم اطلاع المحكمة عليها لامي ولا التهم راعماً من طلبه ضمها . حكم معيب .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قضت في دعوى تزوير دون أن تطلع على الورقة المدعى تزويرها أو يطلع عليها المتهم راعماً من تمسكه

الحصول على حق لاثميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات (١).

المحكمة

و من حيث إن مدام وسبينا موديس أحد المدعين بالحقوق المدنية قدمت أسبابا للطعن مع المدعين الآخرين إلا أنها لم تقرر بالطعن فإن طعنها يكون غير مقبول شكلا .

و حيث إنه بالنسبة إلى إدوار كورمي أحد المدعين بالحقوق المدنية فإنه يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى أنه طلب القضاء له بتعويض قدره ٥١ جنيتها وقد قضى الحكم المطعون فيه له بهذا المبلغ كاملا . ومن ثم فلا يجوز له الطعن على الحكم لا لتفاء المصلحة ويتمين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

و حيث إنه بالنسبة إلى النيابة العمومية ومصطفى جلال بك المدعى بالحقوق المدنية الثالث و جرجس سليمان جرجس (المتهم) فإن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

و حيث إن أوجه الطعن المقدمة من النيابة العمومية ومصطفى بك جلال أحد المدعين بالحقوق المدنية تحصل في القول أولا : إن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات على اعتبار أن جريمة التهديد والسب اللتين دين بهما الطاعن (جرجس سليمان جرجس) مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة لصدورهما عن فكرة إجرامية واحدة مع أن الواقع أن لا ارتباط للخلاف الزمني بين الجريمتين ولا نفراد أحد المدعين بتهمة التهديد دون المدعى الآخر وإن اتحدا في جريمة السب . كما أخطأ الحكم في

(١) هذه هي قاعدة الحكم المطعون فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

تأسيس براءة الطاعن من تهمة القذف على ثبوت براءته من تهمة البلاغ الكاذب ارتكنا إلى المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات وأن الطاعن لم يكن ينتوي العلانية بل رعى إلى تحقيق الوقائع التي ضمنها البلاغات المقدمة منه ذلك لأن جريمة القذف تتوافر أركانها بمجرد إسناد وقائع معينة لو صحت لا وجبت مسئولية من أسندت إليه أو احتقاره بشرط توافر العلانية في هذا الإسناد . ولا يترتب على الحكم بالبراءة من تهمة البلاغ الكاذب أن تنهار هذه الجريمة بطريق اللزوم القانوني بل هي تتوافر حتى لو اتضح أن الوقائع المسببة صحيحة ولا محل هنا لتطبيق المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات التي أشار إليها الحكم كما أن ركن العلانية متوافر بتداول البلاغات بين كثيرين بما يتحقق معه قصد الإذاعة . ثانيا - شاب الحكم المطعون فيه قصور إذ مع إدانة الطاعن بتهمة السب وهي تتطلب توافر ركن العلانية فإنه أيد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته من تهمة القذف لعدم توافر العلانية واعتمد في ذلك إلى أسباب ذلك الحكم وهذا تناقض يعيبه - كذلك استند في الاستدلال على عدم ثبوت جريمة البلاغ الكاذب إلى غير الثابت بالأوراق وإلى القول بأن التحقيق الرئيسي لم يتم إلا بناء على بلاغ من المدعين مع أن الثابت أن جزءا كبيرا منه أجرى بناء على بلاغ الطاعن (جرجس سليمان جرجس) ويضيف المدعى المدني (مصطفى جلال بك) أن الحكم قضى برفض دعواه عن تهمة البلاغ الكاذب والقذف بمقولة إن حكم البراءة يهدم الدعوى المدنية وهذا غير صحيح في القانون لأن الحكم بالبراءة لعدم توافر أركان الجريمة لا يمنع من القضاء بالتعويض المدني .

و حيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن

(جرجس سليمان جرجس) تحصل في القول
أولا : بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ
داته بجرمة التهديد تأسيسا على أن القصد
الجناي يتوافر في تلك الجريمة بإقدام الجاني على
توجيه التهديد وهو مدرك لأثره من إيقاع
الرعب والفرع في نفس المجنى عليه بصرف
النظر عن الأثر الفعلي الذي يحدث به نتيجة لهذا
التهديد إذ لا بد أن يكون التهديد جديا وأن
يكون من شأنه التأثير في نفس المجنى عليه وأن
يكون المهدد عالما مبلغ هذا التأثير فيه والحكم
المطعون فيه لم يمن يبحث ذلك كما أخطأ في
إطراحه دفاع الطاعن بأن التهديد بالتبليغ عن
جرائم في سبيل الحصول على حق هو فعل
لا جريمة فيه طبقا للمادة ٦٠ من قانون العقوبات
التي تعني من العقاب كل من ارتكب فعلا بنية
سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى القانون فمن باب
أولى يكون الإغفاء لمن ارتكب التهديد بإتيان
هذا الفعل وهو في واقعة الدعوى التبليغ عن
جرائم اعتقد الطاعن بحسن نية أن المدعين
بالحقوق المدنية ارتكبوها فعلا والطلب الذي
صاحب التهديد هو تكليفهم بدفع ما يستحقه من
مبالغ طرفهم وليس في كلا الأمرين جريمة .
ثانيا : جاء الحكم المطعون فيه مشوبا بالتناقض
إذ دان الطاعن بتهمة التهديد وبرأه من تهمة
البلاغ الكاذب والقذف على أساس أنه لم يتم
دليل على كذب الوقائع وأن من حق كل إنسان
أن يبلغ السلطات المختصة عما يعتقد وقوعه من
جرائم ومفاد ذلك أنه عوقب على مجرد إظهار
العزم على التبليغ وبرى من العمل الذي نفذه
هذا العزم وأخيرا يضيف الطاعن أن الحكم
وقع في تناقض آخر إذ دانه بتهمة السب وبراءه
من تهمة القذف مع ارتباط وقائع هاتين
التهمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ولأنه مع

تأييده حكم محكمة أول درجة عن البراءة من
تهمة القذف لعدم توافر العلانية اعتبرها
متوافرة عن تهمة السب فضلا عن أن المحكمة
لم تواجه الطاعن بالعبارات التي اعتبرتها سببا
حتى كان يستطيع أن يبدى دفاعه بشأنها .
وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى عن تهمة التهديد المصحوب بطلب التي
دان بها الطاعن بما توافر فيه جميع العناصر
القانونية لتلك الجريمة ولا محل لما ينهأ الطاعن
(جرجس سليمان جرجس) من إغفال الحكم
النحدر عن أثر التهديد في نفس المدعين بالحقوق
المدنية إذ يتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة
متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد
وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس
المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد
يترتب عليه أن يدعن المجنى عليه راعما إلى إجابة
الطلب وذلك بغض النظر عما إذا كان الجاني
قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى
تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس
المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المذكور من استناده
إلى المادة ٦٠ من قانون العقوبات فقنده إذ قال
وحيث إن ما قال به المتهم في درء تهمة التهديد
عن نفسه استنادا إلى أنه حق مخول له استعماله
في حدود المادة ٦٠ من قانون العقوبات وأنه
لا محل لتطبيق المادة ٣٢٧-١ ع إلا في حدود
ونطاق المادة ٦٠ ع فإن هذا القول يتنافى ويتجافى
مع القواعد القانونية ذلك لأنه إذا كان
المسلم به أن من حق كل إنسان أن يبلغ عن
جرائم وأن من حق كل إنسان أن يطالب آخر
بما له من ديون أو مبالغ فانه لا يمكن البتة أن
يتولد من بين هذين الحقي أن يباح له ارتكاب
جرائم يعاقب عليها القانون في سبيل الوصول

اليها فلا ينكر عليه أحد أن يبلغ عما نرى إلى
عليه من جرائم ولا ينكر عليه أحد أن يطالب
بما له من حقوق على الغير ولكن المحرم عليه
قانوناً أن يربط هذين الحقين ويخلق منهما
جريمة يعاقب عليها القانون وهي التهديد
بالابلاغ إن لم يدفع للتهم ما يزعمه من حقوق
وفي هذا كله نسبة أمور للجنى عليه مخدشة
بشرفه . وحيث إنه فيما يتعلق بتطبيق المادة
٦٠ ع لبيان مدى انطباقها على واقعة الدعوى
فإننا المادة المذكورة شرعت أصلاً لتحمي
حقوقاً اكتسبها الأفراد بمقتضى قوانين خاصة
وفي استعمال هذه الحقوق شبهة الجريمة التي
تتطوى تحت ظل قانون العقوبات فأراد الشارع
حماية مرتكبها إذا وقعت في حدود القوانين
الخاصة كحق تأديب الزوج على زوجته أو
الاصابات التي تقع من شخص على آخر في
الالعاب الرياضية ولم يقل أحد بأن التهديد
حق حماه أى قانون خاص ، ولما كان هذا الذى
قاله الحكم صحيحاً فى القانون فلا محل لما يثيره
الطاعن فى هذا الشأن .

وحيث إنه فيما يتعلق بتهمة البلاغ الكاذب
فقد تبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت
المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أن
ما تدعيه الطاعنة من خطأ فى الاسناد إنما هو
مجرد استخلاص سائغ من مجموع الوقائع الثابتة
فى التحقيق كما تبين أيضاً أن الطاعن (جرجس
سليمان جرجس) قدم أوراقاً لإثبات عكس
ما قال به المدعون فإذا كانت المحكمة لم تعن
بالرد عليها كما تقول النيابة العمومية فإن هذا
القول مردود بأن المحكمة غير ملزمة قانوناً
بمتابعة الخصوم والرد على كل جزئية من
جزئيات دفاعهم .

وحيث إنه عن تهمة القذف والسب فإن

الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الطاعن
قد ضمن بلاغاته بعض الوقائع التى نسبها إلى
المدعين بالحقوق المدنية وأنه لم يقيم الدليل على
أن ما جاء بهذه البلاغات من وقائع القذف
والسب كانت كاذبة ومن ثم كان القصد
الجنائى فى هاتين الجريمتين غير متوافر ويكون
الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته من تهمة
القذف لا يكون قد أخطأ . أما ما ذهب اليه
الحكم المطعون فيه من قيام جريمة السب فإن
الثابت مما جاء بالحكم عن عبارات السب التى
تضمنتها البلاغات ودين بها الطاعن فى خصوصية
هذه الدعوى لا تخرج عن معنى عبارات القذف
إذ هى - فى خصوص هذه الدعوى - ترديد
لمعنى عبارات القذف التى برىء الطاعن منها ،
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى
بإدائته بجريمة السب يكون قد أخطأ ويتعين
نقضه بالنسبة إلى هذه التهمة وبراءته منها .
أما ما جاء بطعن مصطفى جلال بك أحد المدعين
بالحقوق المدنية من القول بخطأ الحكم برفض
دعواه المدنية تأسيساً على عدم ثبوت تهمة
البلاغ الكاذب فردود بأن الحكم المطعون
فيه قد بين أن واقعة القذف التى أسندوها المتهم
إلى المدعى المذكور لم يثبت كذبها بوجه
قاطع فإذا كان الحكم قد رتب على ذلك رفض
دعوى التعويض فإنه لا يكون قد أخطأ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم
فيما قضى به من ادانة عن تهمة السب وبراءة
الطاعن (جرجس سليمان جرجس) منها
ورفضه فيما عدا ذلك .

(القضية رقم ١٦١٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب الغزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل
المحكمة احمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضبي بك
وابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين)

أن ما وقع منه إنما وقع في أراضى شبه جزيرة
سينا وهذه لها قانون خاص ومحاكم خاصة
وعقوبات مختلفة عن العقوبات المقررة لما
يقع من الجرائم في سائر البلاد المصرية ، ولم
يكن هذا المتهم قد دفع أمام محكمة الموضوع
بضبطه في منطقة غير خاضعة لأحكام القانون
العام فلا يقبل منه هذا الطعن أمام محكمة
النقض ؛ إذ ذلك كان يقتضى تحقيقاً
موضوعياً .

المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن
يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قضى
بمصادرة السيارة التي نقل فيها المخدر تطبيقاً للمادة
٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ التي توجب
الحكم بالمصادرة . وهذا خطأ في القانون لأن
المادة المشار إليها لا تنطبق على واقعة الدعوى
لصريح دلالتها على أن المقصود بالمصادرة هي
الأدوات التي تضبط في المحلات المشار إليها في
المادتين السابقتين عليها . لما كان ذلك وكانت
السيارة المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بالطريق
العام على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه ،
وكانت المحكمة حين طبقت المادة ٤٥ سالفة
الذكر إنما قضت بالمصادرة على أساس أن
القانون يوجب عليها ذلك . وكانت المادة ٣٠
من قانون العقوبات تجعل المصادرة جوازية مما
لا يصح معه في القانون أن يقال إن خطأ المحكمة
في تطبيق المادة ٤٥ من قانون المخدرات تغفره
المادة ٣٠ من قانون العقوبات — فإن الحكم
يكون قد أخطأ بما يستوجب نقضه .

د حيث إن الأوجه الثلاثة الأخيرة تنحصل

١٨١

٢١ مارس سنة ١٩٥١

١ — مواد مخدرة . السيارة التي نقل فيها المخدر .
ضبطها في الطريق العام . مصادرتها لا تصح .

ب — نقض . منهم حوكم مع آخرين عن جلب
مواد مخدرة . طعنه أمام محكمة النقض بأن ما وقع منه كان
في جهة لها نظام قضائي خاص (شبه جزيرة سينا) .
لا يقبل . كان يجب الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — إن القضاء بمصادرة السيارة التي
نقل فيها المخدر والمضبوطة في الطريق العام
تطبيقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٢٨ خطأ في تطبيق القانون . ذلك لأن
تسلسل المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون
المذكور والسياق الذي استطرده إليه الشارع
يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة
٤٥ عن وجوب مصادرة الجواهر المخدرة ،
وكذلك الأدوات التي تضبط بالمحلات التي
ارتكبت فيها الجريمة إنما عني تلك المحلات
التي أوردها في المادة ٤٤ التي ألغيت فيما بعد
بالقانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولييه سنة
١٩٤١ بشأن المحال العمومية . وقد أورد
ذلك النص في صراحة أن المقصود هو
المحلات العمومية أو بيوت العاهرات أو
أى حانوت (دكان) يدخله الجمهور .

٢ — إذا حاكت المحكمة متهمين عن
جريمة جلب مخدر من الخارج وقضت عليهما
بالعقوبة ثم طعن أحدهما في الحكم بأنه لم
يتحدث عن سبب قضائه عليه بالادانة مع

في القول : أولاً — بأن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً ببطلان الإجراءات التي بنى عليها ذلك لأن الواقعة — كما هي ثابتة بالحكم — لا يمكن اعتبارها إلا تحريراً من جانب ضابط مصلحة الحدود وهو من مأموري الضبطية القضائية إذ أنه حين اتفق مع الطاعن الأول على ارتكاب الجريمة لم تكن هناك أية جريمة وقعت بالفعل لا جلب ولا حيازة مخدر وكل ماتم بعد ذلك من حيازة ونقل إنما كان تأسيساً على الاتفاق الذي تم وبذا كان الضابط هو المحرض للطاعنين على حيازة المخدر ووصوله إلى يدهما وهذا العمل من جانبه هو إجراء يتنافى مع واجبه وما يجب أن يتحلى به رجال التحقيق من الحيطة المطلقة . وكل ما ترتب على هذا العمل يكون باطلاً بالتالي وهو بوصفه من رجال الضبطية القضائية من واجبه ضبط الجرائم التي تقع لا خلق وقائع تشجع على ارتكابها ولولا تدخله ما كانت لتقع إطلاقاً وما وقع منه بصفته هذه بعد تحريراً وإن جاء في صورة اتفاق . ثانياً — ردت المحكمة على دفاع الطاعنين بقولها إن الأفيون لا يعثر عليه في الصحراء بسهولة وكل ما يضبط منه لدى مصلحة السواحل يوزن ويسلم للجهة المختصة لإعدامه وليس لدى مصلحة خفر السواحل أية كنية منه وهذا من المحكمة رد غير سديد إذ لم تبين المصدر الذي استقت منه هذه البيانات والواقع يخالف ما ذهب إليه الحكم إذ القول بأن مصلحة خفر السواحل أو رجالها لا يكون أو لا يبقى لديهم في أي وقت من الأوقات أية كنية من المخدرات إنما هو قول في حد ذاته لا يقبل التصديق فالضابط حين يضبط كمية من المخدرات في قلب الصحراء تبقى لديه حيناً من الوقت قبل أن يحصل فيها التصرف الذي أشار إليه الحكم . ثالثاً — دانت المحكمة الطاعنين بجريمة جلب المخدر

من الخارج ولم تبين ما إذا كانا قد أدخلاه إلى البلاد المصرية من البلاد المتاخمة عبر الحدود الشرقية أو على أساس أن المخدر أدخل من دائرة المراقبة الجمرية الواقعة بالقنطرة والمنطقة الواقعة شرقها تدخل ضمن البلاد المصرية وكان واجباً على المحكمة أن تبين ذلك بجلاء لكي تستطيع محكمة النقض أن تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل . ثم إن المحكمة لم تتحدث عن سبب قضائها بالإدانة في حق الطاعن الثاني الذي قالت إنه يقيم شرقي القنطرة مع أن ما وقع منه إنما وقع في أراضي شبه جزيرة سيناء وهذه لها قانون خاص ومحاكم خاصة وعقوبات تختلف في بعض النواحي عن العقوبات المقررة للجرائم التي تقع في سائر البلاد المصرية وإذا كانت قد آخذته بمقتضى الارتباط بين فعلته وفعله الطاعن الأول فكان عليها أن تبرر ذلك وتذكر كيف ساء لها أن تمد قواعد الارتباط حتى تصل إلى الجرائم التي لها نظام قضائي خاص مهددة بذلك وجوب استفادته من القانون الخاص بمحل وقوع الجريمة مع ما أثبت بالحكم من أن القبض التي عليه في شبه جزيرة سيناء — وأخيراً قصر الحكم عن الرد على دفاع الطاعنين من أن رجال خفر السواحل اعترفوا في أقوالهم بأنهم ساعدوهما في الاتصال بالمخدر مما يدل على تماديهم في الإغراء إذ قال إن كلا منهما اتصل بالمخدر من نفسه وحمله . وبذلك فقد أغفل الحكم واقعة لها شأن في تكييف مدى الإغراء الذي لولاه لما وقعت الجريمة .

وحيث إنه عن الوجه الأول فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة المضبوطة تطبيقاً للبادءة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن تسلسل المواد ٣، ٤، ٥، ٥٥ من القانون المذكور

والسياق الذي استطرده إليه الشارع يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة ٥٥ عن وجوب مصادرة الجواهر المخدرة وكذلك الأدوات التي تضبط بالمحلات التي ارتكبت فيها الجريمة إنما عني تلك المحلات التي أوردتها في المادة ٤٤ التي ألغيت فيما بعد بالقانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية وقد أورد ذلك النص في صراحة أن المقصود هو المحلات العمومية أو بيوت العاهرات أو أى حانوت (دكان) يدخله الجمهور . لما كان ذلك وكانت السيارة التي قضى بالحكم بمصادرتها قد ضبطت في الطريق العام على ما هو ثابت بالحكم فإنه لا يصح في القانون الحكم بمصادرتها تطبيقاً للمادة ٥٥ من القانون المشار إليه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مصادرة السيارة المضبوطة .

وحيث إنه فيما يختص بيباق أوجه الطعن فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها وأضاف إليها أسباباً جديدة قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنين مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي استخلص منها في منطق سليم أن الطاعنين جلبوا المخدر من خارج البلاد المصرية ثم تعرض لدفاعهما وفنده فيما قالته محكمة أول درجة . وحيث إن أقوال هذا الضابط وقد اطمأنت المحكمة إلى صحتها لا تدل على أن الجريمة وقعت بناء على تحريضه ذلك لأن المتهم الأول هو الذي دبر جلب المواد المخدرة ورغب في إدخالها للبلاد دون تعرضه وشريكه المتهم الثاني أو تعرض بضاعته للضبط فأراد استغلال معرفته بالضابط المذكور وإغراءه بثراء مرتقب فسأيره

الضابط على خطته رغبة منه في اكتشاف الجريمة التي أزمع المتهم على ارتكابها وقد وصل فعلاً بهذه المسيرة إلى غرضه وليس على هذا التصرف من غبار يعني أى من المتهمين من مسئولية جلب هذه المواد المخدرة المضبوطة، وفيما أضافته محكمة ثاني درجة إلى ذلك أيضاً من قولها « وحيث إن الثابت من أقوال الضابط أحمد أفندي زكي عبد الحليم أن المتهم الأول هو الذي عرض عليه الثراء عن طريق مساعدته في تهريب المواد المخدرة ولما أظهر تردده فيما عرضه عليه أخذ يلع عليه في الطلب والرجاء يوماً بعد آخر حتى تظاهر بالقبول بعد أن أخطر رؤسائه بحقيقة الأمر ولا مبرر للنشكك في صحة أقوال الضابط في هذه الناحية مادامت قد ظهرت صحة أقواله في كل النواحي الأخرى فقد استلم المخدرات في القنطرة الشرقية وعبر بها القنال وحضر المتهم الأول لاستلامها في المكان والزمان المحددين للاستلام وفعلاً استلم جزءاً منها وعند ضبطه وجدت معه المائة جنيه واعترف بأنه أحضرها كي يعطيها للسواق فالعرض إنما حصل من جانب المتهم ولا غرابة في ذلك كما يقول الدفاع لأن هذا هو ما حصل في كل القضايا المماثلة المقدمة أحكامها والغريب هو أن يكون العرض من جانب الضابط بقصد الإيقاع بالمتهم على أن هذا الدفاع يتنافى مع الدفاع الموضوعي إذ أن المتهم في أقواله بالبوليس وأمام النيابة لم يذكر أن الضابط هو الذي حرضه على إحضار المخدرات كما أن محاميه أيضاً في الدفاع الموضوعي ينكر كل شيء . لما كان ذلك وكان رد الحكم المطعون فيه على باقي دفاع الطاعنين بما يسيغه العقل والمنطق، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعنان هي واقعة واحدة ولم يدفع الطاعن الثاني أمام محكمة

بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .

(القضية رقم ١٧٨٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد احمد غنيم بك بدلا من فهميم ابراهيم عوض بك المستشار) .

١٨٣

٢١ مارس سنة ١٩٥١

قض . حكم صادر في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر في مخالفة قيادة ترام بسرعة بعدم جواز الاستئناف عن الدعوى الجنائية المقضى فيها بتغريم المتهم المستأنف بخمسين قرشاً وإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى المدنية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه حكم صادر في مخالفة .

المحكمة

« حيث إن النيابة العمومية دفعت بعدم جوار الطعن لأنه وارد على حكم صادر في مخالفة ، والقانون لا يجيز الطعن في الأحكام الصادرة في مواد المخالفات .

« وحيث إنه بالر جوع إلى الحكم المطعون فيه بين أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده الأول بتهمة مخالفة قيادة الترام بسرعة فترتب على ذلك أن صدم سيارة المدعى بالحقوق المدنية فقضى بتغريمه . هـ قرشا وإلزامه هو والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفع إلى المدعى المدني مبلغ ١٣١٥ ج على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و . هـ قرش

الموضوع بضبطه في منطقة غير خاضعة لأحكام القانون العام وهو ما كان يقتضى منها تحقيقا موضوعيا فلا وجه لما يثيره الطاعن الثاني من أن المحكمة أخطأت في القضاء عليه بأحكام القانون . لما كان ذلك كله فان ما يثيره الطاعنان على الصورة السالفة لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض . « وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . »

(القضية رقم ١٧٣٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك وفهميم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين) .

١٨٢

٢١ مارس سنة ١٩٥١

١ — دفاع . شاهد أعلن وحضر الجلسة . عدم تمسك المتهم بسماعه . عدم سماعه . النى على المحكمة أنها لم تسمعه . لا يقبل .

ب — وصف التهمة . إضافة المحكمة الاستئنافية واقعة غير واردة في الاتهام . عدم تشديدها العقوبة بسبب ذلك . الطعن بذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — ما دام الطاعن لم يتمسك بسماع الشاهد الذى يقول إنه أعلن وحضر الجلسة فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعه .

٢ — إن إضافة المحكمة الاستئنافية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ، ذلك لاجدوى من التمسك به أمام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم

الطاعن الثاني «سائق الترام» بالتزام، والثاني لأنه سار بالتزام دون أن يطلق كسارى القاطرة زمارته كما تقضى بذلك تعليمات شركة الترام، ولم يكن هذا الحكم قد بين مدى مسئولية كسارى العربية عما يدور في عربية أخرى غير تلك التي عهد إليه بالعمل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة — فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

المحكمة

«حيث إن الطاعن الأول يعيب على الحكم المطعون فيه أنه وقد استظهر أن المجنى عليه كان يركب في القاطرة وهي غير العربية التي كان يعمل فيها الطاعن كسارياً وأن الطاعن إذ أطلق زمارته لانتهاء حركة الركوب والنزول من العربية المسئول هو عنها لا يكون قد أخطأ في شيء بل الخطأ الذي وقع الحادث بسببه كان قيام السائق وهو المتهم الثاني قبل أن يطلق كسارى القاطرة زمارته وهو الأمر الذي ترتب عليه سقوط المجنى عليه تحت عجالات الترام ووفاته، وأن الحكم إذ دان الطاعنين كليهما بالقتل الخطأ يكون قد شابته التناقض لأن مسئولية أحدهما تنفي مسئولية الآخر .

«وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين : الأول — لأنه بصفة كونه كسارياً للعربة الخلفية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية المجنى عليه وهو لا يزال بهم بالنزول من القاطرة التي لم يكن يعمل فيها ولأن زمارته كانت السبب المباشر في تحرك الطاعن الثاني بالتزام . والثاني — لأنه سار بالتزام دون أن يطلق كسارى القاطرة زمارته كما تقضى بذلك تعليمات شركة الترام والمبلغ للنيابة رداً على

مقابل أتعاب المحاماة ، استأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنف المسئول عن الحقوق المدنية فقضت محكمة ثاني درجة بعدم جواز الاستئناف عن الدعوى الجنائية وإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى المدنية ورفضها مع إلزام رافعها بالمصاريف ، ولما كانت المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمشتول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعنوا بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجنح وكان هذا الطعن مرفوعاً من المدعى بالحقوق المدنية عن حكم صادر في مخالفة فإن هذا الطعن لذلك لا يكون جائزاً ولا يبقى هناك محل لما يثيره الطاعن في طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن وإلزام الطاعن بمصاريف طعنه .
(القضية رقم ٨٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٤

٢١ مارس سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة كسارى عربية ترام في قتل شخص بهم بالنزول من القاطرة . عدم بيان مسئولية هذا الكسارى عما يدور في عربية غير التي عهد اليه العمل فيها من واقع تعليمات الشركة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين الأول لأنه بصفته كسارياً للعربة الخلفية أطلق زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية المجنى عليه وهو لا يزال بهم بالنزول من القاطرة التي لم يكن يعمل فيها ولأن زمارته كانت السبب المباشر في تحرك

دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير —
كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب
ولا توجيه إليه على اعتبار أنه طلب غير
جدي .

٢ — المحكمة غير مقيدة بالوصف
الذي تعطيه النيابة للواقعة ، ولها بل من
واجبها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها
وصفها الصحيح في القانون .

٣ — إن جريمة القتل الخطأ تتحقق في
القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبينة
به متى كان هو علة الضرر الحاصل . فإذا
كانت المحكمة قد دانت المتهم ولم تعتمد
في هذه الإدانة على السرعة وحدها بل على
عدة أخطاء أخرى يكفي كل منها بذاته لتوافر
ركن الخطأ كما هو معرف به في القانون —
فلا يجدي أن يجادل في أن النيابة لم تسند
إليه السرعة في القيادة حين رفعت الدعوى
العمومية عليه .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول
(أولاً) بأن المحكمة الاستئنافية أدخلت بحق
الطاعن في الدفاع ذلك لأن محاميه طلب منها
استدعاء مهندس فني لمناقشته ولكنها لم تجبه
إلى هذا الطلب مع أهميته لاستظهار وجه الحق
في الدعوى و (ثانياً) بأن النيابة العمومية
أسندت لمتهم آخر (قضى ببراءته) واقعة هي
أنه دفع السيارة التي كان يقودها الطاعن
بسيارة كان يقودها هو وقد أبدى شاهد
الاثبات هذه الواقعة بما كان مقتضاه انتفاء

سؤال منها في التحقيقات . ولما كان الحكم لم يبين
مدى مسؤولية الطاعن باعتباره كسارى العربى
عما يدور في عربى أخرى غير تلك التي عهد إليه
بالعمل فيها من واقع تعليمات تلك الشركة فانه
بذلك يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول
وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه
الطعن ونظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة
ترى المحكمة نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى أيضاً .

(القضية رقم ٧٠ سنة ٢١ ق رئاسة حضرة صاحب
السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية
حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل
المحكمة وأحمد حسنى بك وحسن اسماعيل المصطفى بك
وفهمى ابراهيم عوض بك المستشارين)

١٨٥

٢١ مارس سنة ١٩٥١

١ — دفاع . طلب تحقيق غير جدي . عدم الالتفات
إليه . لا يقدح في الحكم . مثال .

ب — وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة بالوصف
الذي تعطيه النيابة للواقعة .

ج — قتل خطأ . تحقق هذه الجريمة بقيام أى
وع من أنواع الخطأ . اعتماد الحكم في الادانة على
وقوع عدة أخطاء من المتهم بينما لا على السرعة في
القيادة وحدها . طعن المتهم فيه بأن النيابة لم تسند إليه
الخطأ بالاسراع في القيادة . لا يجدي .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت محكمة أول درجة قد
أجابت المتهم في قتل خطأ إلى ما طلبه من
استدعاء مهندس فني ومناقشته في مواجهته
ولم يوجه هو أى مطعن على رأيه بل إنه على
الضد من ذلك قد استند المدافع عنه إلى هذا
الرأى أمام محكمة ثانى درجة ثم انتهى إلى
طلب البراءة أو استدعاء مهندس فني لمناقشته

مسئولية الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه جاء متناقضاً غير متسق مع وصف التهمة و (ثالثاً) بأن ما استند إليه الحكم من أن الطاعن لا يحسن فن القيادة لم يقيم عليه دليل فني وكان من الواجب اختباره بواسطة مهندس فني خصوصاً وهو ميكانيكي مفروض فيه إجادة قيادة السيارات و (رابعاً) بأن الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعن مرتكباً لخطأ موجب لمساءلته جنائياً دون أن يبين مامية ذلك الخطأ ونوعه بل اكتفى بالقول بأن الطاعن ليس لديه رخصة قيادة مع أن هذه المخالفة لم يكن لها شأن في الحادث وقال إنه ما كان يسوغ له قيادة السيارة مع أن الثابت من واقعة الدعوى أنه ميكانيكي ولم يكن الحكم باستظهار أنه لا يجيد فن قيادة السيارات كما سبق القول ولم يقيم الدليل على صحة هذا النظر وأخيراً فإن المهندس الفني وقد استبعد ما قيل من أن سيارة الطاعن قد دفعها سيارة أخرى فقد كان من الواجب استدعاؤه لمناقشته في هذا الرأي . ويضيف الطاعن أن الحكم أخذ عليه أيضاً أنه قاد السيارة مع أن فرامل القدم غير سليمة في حين أنه وهو ميكانيكي كان مطلوباً منه لإصلاح ما بها من خلل وهذا كان يقتضي منه قيادتها وأخذ عليه كذلك أنه كان يقود السيارة بسرعة خمسين كيلو متراً في الساعة مع أن هذا الاسراع كان مسنداً في وصف النيابة إلى المتهم الآخر فلا شأن للطاعن به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقتل الخطأ قد بين واقعة الدعوى بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي

أجريت في الدعوى سواء ما أجرته المحكمة بنفسها بالجلسة أو التحقيقات الأولية التي كانت مطروحة أمامها وقد استظهر الحكم الخطأ المرتكب وبين أنه كان العلة المباشرة لما وقع من الضرر وهو قتل المجنى عليها بحيث لولا وقوع الخطأ لما حصل ذلك الضرر ثم إنه أورد الأدلة والاعتبارات السائغة على ثبوته في حق الطاعن . ولما كان الثابت في محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى ومرافعة المحامين فيها عن الطاعن والمتهم الآخر الذي قضى له بالبراءة قد أجابت طلب محامي الطاعن واستدعت المهندس الفني للسيارات وناقشته في مواجهة الطاعن وعاميته فيما أراد المحامي مناقشته فيه . وكان الثابت أيضاً أن ذلك المحامي استند أمام محكمة ثاني درجة إلى أقوال ذلك المهندس في الدفاع عن الطاعن ، ثم اختتم مرافقته بطلب البراءة أو استدعاء مهندس فني لسماع أقواله ، دون أن يبين ما ذا يريد تحقيقه باستدعاء هذا الخبير — متى كان ذلك كله فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا (أولاً) لأن المحكمة سبق أن أجابت الطاعن لما طلب من استدعاء المهندس الفني وناقشته في مواجهته ولم يوجه هو أي مطعن لرأيه الفني بل على العكس من ذلك فقد استند المدافع عنه إلى هذا الرأي أمام محكمة ثاني درجة فاذا ما انتهى إلى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فني لمناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير ، فإن للمحكمة أن تلتفت عنه ولا تجيبه إليه على اعتبار أنه طلب غير جدي و (ثانياً) لأن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة ولها بل من واجبه أن تصف الواقعة المطروحة أمامها بوصفها الصحيح في القانون و (ثالثاً) لأن

وحتى يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب — فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٣٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

١٨٧

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

١ — قاض — رده عن الحكم . لإجراءات الرد . لا يكفي للرد مجرد إبداء الرغبة وإثبات ذلك بمحضر الجلسة .

ب — نقض . توقيع عقوبة في نطاق الحد المقرر للجريمة الثابتة بالحكم . لا نقض . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إن لرد القاضى عن الحكم فى الدعوى إجراء رسمه قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية بالمادة ٣٢١ منه . فليس يكفي لتحقيق هذا الإجراء مجرد إبداء الطاعن رغبته فى رد أحد أعضاء المحكمة وإثبات ذلك بمحضر الجلسة .

٢ — ليس مما يستوجب نقض الحكم أن المحكمة — تبريراً لتخليط العقاب على المتهم — اعتبرت ما وقع منه إهانة لهيئة المحكمة جميعها ثم انتهت فى وصفها إلى اعتبار ما وقع منه إهانة لأحد أعضائها ، إذ العقوبة المقررة بالمادة ١٣٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات واحدة فى الحالتين .

(القضية رقم ١٨٨٧ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضبي بك وفهم ابراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

الخطأ المرتكب من الطاعن على ما ثبت من الحكم — لم يتمثل فى السرعة وحدها بل فى مظاهر كثيرة أخرى عنى الحكم بذكرها ولما كانت جريمة القتل الخطأ تتحقق فى القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبينة به متى كان هو علة الضرر الحاصل فغير مجد ما يجادل فيه الطاعن من أن النيابة لم تسند إليه السرعة فى القيادة حين رفعت الدعوى العمومية عليه بل أسندت إليه خطأ من نوع آخر ذلك لأن المحكمة اعتمدت فى ادانته لا على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء أخرى يكفي كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معروف بالقانون . و (رابعاً) لأن ما يثيره الطاعن فيما خلا ما تقدم الرد عليه لا يعدو أن يكون جدلاً فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يستقل به قاضى الموضوع بلا معقب عليه فيه من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلا من حسن اسماعيل الهضبي بك المستشار) .

١٨٦

٢١ مارس سنة ١٩٥١

حكم . عدم توقيعه فى مدة ثلاثين يوماً من النطق به . بطلانه .

المبدأ القانونى

إن القانون — كما أولته هذه المحكمة — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٠

بيان تشكيل هيئة المحكمة . ذلك لأنه ظاهر من الحكم أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من حضرات اسكندر حنا دميان بك ومحمد عبدالله السعدني بك ومحمد اسماعيل عوض بك ، والمفروض أن هذه الهيئة هي التي نظرت الدعوى ، وباشرت التحقيق فيها ، وسمعت المرافعة ، ثم أصدرت الحكم ، إلا أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ١٢/١٠/١٩٥٠ وكانت هيئة المحكمة مشكلة على النحو السابق بيانه ، يتبين أن المحكمة أجلت نظر الدعوى إلى جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، وثابت في محضر الجلسة الأخيرة ، وهي التي سمعت فيها الدعوى والمرافعة ، وصدر الحكم ، أن هيئة المحكمة كانت مشكلة من حضرات اسكندر حنا دميان بك ومحمد اسماعيل عوض بك وحسن عبد البر بك وعلى هذا الوضع لا يبين أية هيئة هي التي باشرت التحقيق وأصدرت الحكم ، مادام غير واضح أن كان محمد عبد الله السعدني بك هو الذي اشترك في التحقيق وسماع المرافعة ، أم أن الذي اشترك هو حضرة حسن عبد البر بك ، وإذن فإن هذا الغموض مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان واضحاً من مقارنة الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم محمد عبد الله السعدني بك في الحكم بدلاً من اسم حسن عبد البر بك الذي ذكر اسمه في محضر جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب ، إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ التي تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا في جلسة المحاكمة التالية ، ولما كان الطاعن لا يدعي أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعية هي أن أحداً من اشتركوا في

١٨٨

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

- ١ - إجراءات . ذكر اسم مستشار في الحكم بدلاً من اسم المستشار المذكور اسمه في محضر الجلسة ، سهواً . لا ينقض الحكم .
- ب - حكم . تسببه . خطؤه في ذكر الباعث . لا يؤثر في سلامته .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم مستشار في الحكم بدلاً من اسم المستشار الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة سابقة لم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية التي جرت فيها المحاكمة وكان الطاعن لا يدعي أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعية هي أن أحداً من اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة - فالطعن في الحكم تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه .

٢ - مهما يكن الحكم قد أخطأ في ذكر بيان الباعث على الجريمة فذلك لا يؤثر في سلامته مادامت أدلة الإدانة الميينة به قائمة سليمة .

المحكم

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو وجود تناقض بين الحكم ومحضر الجلسة فيما يتعلق

الحكم لم يسمع المرافعة ، فيكون هذا الوجه على غير أساس .

، وحيث إن الوجه الثاني من الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه ذكر واقعة لاسند لها من أوراق الدعوى ، ذلك أنه قال بأن الطاعن الأول يعمل مديرا لمقهى حسن حميدة التي تجاور مقهى زوجة المجنى عليه التي عهدت له بإدارتها ، وقد أدى تجاوز المقيمين وتزاحم مديريهما إلى خصومات متعددة بين الفريقين - قال الحكم هذا في حين أن هذا الطاعن لم يكن مديرا للمقهى ، بل تشير أقوال شاهد فيه أنه يشتغل عاملا بالجمعية التعاونية .

، وحيث إن الخطأ في ذكر هذه العلاقة - بفرض حدوثه - ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة الحكم مع قيام أدلة الإدانة المينة به ، لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بيانا للباعث على ارتكاب الجريمة ، ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فإن ذلك لا ينقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين الطاعنين .

، وحيث إن حاصل الوجهين الثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين عرض للاستدلال على ثبوت ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين لم يورد من الأدلة ما يكتفي لتوافره في حقهم ، ولأنه بفرض توافر هذا الظرف ، فإنه لا يكتفي وحده لمساءلة الطاعنين جميعا عن جريمة الضرب الذي أفضى إلى موت المجنى عليه مادام أنه لم يقيم الدليل على اتفاقهم السابق على فعل الضرب ، ذلك لأن سبق الاصرار في ذاته قد يكون متصلا في نفس كل منهم على حدة دون أن يجمع بينهم اتفاق فعلي على مقارفة الضرب ، ولما كانت وفاة المجنى عليه

لم تنشأ إلا عن إصابة واحدة ، أما باقي الإصابات فلا شأن لها في حدوثها ، فإنه كان يتعين لكي يستقيم الحكم أن يقيم الدليل على حدوث هذا الاتفاق بين الطاعنين لكي يكون كل منهم شريكا لمن أحدث الإصابة القاتلة ، أما وهو لم يفعل ، واقتصر على سبق الاصرار فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

، وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون في هذين الوجهين ، فالحكم المطعون فيه قد تعرض لظرف سبق الاصرار ، فأقام الدليل على ثبوت توافره في حقهم للأدلة والاعتبارات السانفة التي أوردوها ، والتي يبين منها أن المحكمة استخلصت اتفاقهم جميعا على الاعتداء بالضرب على المجنى عليه في روية وإعمال فكروهم غير استفزاز من جانب المجنى عليه فأعدوا عصيهم وتربصوا بالمجنى عليه في طريقه وانهاك كل منهم عليه ضربا بالعصا بما مقتضاه مساءلتهم جميعا عن الضرب المفضي إلى موت المجنى عليه بصفتهم فاعلين أصليين ، ذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهم هو الذي أحدث الإصابة المميتة . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في شيء .

، وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك المستشارين) .

المسند الى الطاعن الجهر بها فيه بعض من كانوا به عما لا يمكن معه لمن في الخارج أن يسمعها وأن العبارات التي دانت المحكمة من أجلها لا تنطوي على عيب بل تحمل معنى الرجاء والتنى ، وقد صدرت عرضاً وبطريق المصادقة ، وبصوت عادي مما لا يتوافر معه ركن القصد الجنائي كذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ثم عني بالرد على دفاع الطاعن بشأن مؤدى عباراته ، وتوافر ركن العلانية ، وانتهى إلى القول بأن فيما ثبت له ما يقطع به بأن المتهم عاب على الذات الملكية تبرعاً للساجد دون الكنائس ، وأنه قد بان من أقوال عبد القادر عبدالله الفيشاوي أفندي رئيس أقسام الكهرباء بالجلسة إنه وإن كانت التعليقات تقضى بأن يقف بياب قسم الكهرباء جندي لتلقى جمهور الواردين عليه واستصدار أمر بدخولهم من المختصين من الموظفين إلا أن الواقع أن ليس هناك حرج من دخول أى شخص الى أقلام المصلحة وقد ثبتت صحة هذا القول بما جاء في محضر المعاينة إذ أثبتت حضرة وكيل النيابة أن أحداً لم يكن بالباب ليعترض على دخوله . وحتى لو صح أن الدخول لا يحدث إلا بعد الاستئذان ، فهو شرط للدخول لا يتعارض مع عمومية المكان مادام من الميسور الحصول على هذا الاذن ومن ثم فالعلانية متوافرة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة العيب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه المساس تصريحاً أو تلييحاً ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر

١٨٩

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

عيب في حق الذات الملكية . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ القصد الجنائي فيها . العلانية . مناط تحققها .

المبدأ القانوني

إن جريمة العيب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس تصريحاً أو تلييحاً من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة لسائر الناس قذفاً أو سباً أو إهانة . والقصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة للعيب مع إدراك معناها .

ويكفي لتوافر العلانية أن تثبت المحكمة أن المتهم قد جهر بعبارات العيب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع ممن كانوا موجودين فيه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة العيب علناً في حق الذات الملكية قد جاء قاصراً وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه اعتبر مكتب عمله بمصلحة السكك الحديدية مكاناً عاماً مع أنه ليس كذلك لا بطبيعته ولا بالتخصيص ، ولم يسمع العبارة

به من القذف والسب في المحال الخاصة .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة قذف وسب المجنى عليها علناً ، في حين أن ركن العلانية غير متوافر ، إذ الثابت في الحكم أن الطاعن حين نفوه بالالفاظ المنسوبة إليه كان واقفاً بمنور يقع بداخل المنزل ، وقد دلت المعاينة التي أمرت المحكمة بإجرائها على أن هذا المنور عبارة عن مكان محاط بأربعة جدران مرتفعة ، كما أنه بعيد عن الشارع العام ، بحيث لا يمكن لأي شخص خارج المنزل أو من السكان المجاورين أن يسمع ما يدور به . »

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قال حين تعرض لتوافر العلانية : « وحيث إن ركن العلانية متوافر لنفوه المتهم بالفاظ السب والقذف جهراً وعلى مسمع من سكان المنزل ، ولا ينفي هذه العلانية كون المنزل محلاً خصوصياً إذ يكفي الجهر بالسباب واحتمال سماع الغير له من سكان المنزل أو من غيرهم لتحقيق بذلك العلانية ، ثم أضاف الحكم المطعون فيه لذلك : « وحيث إنه بالنسبة للسب الرابع فإن النيابة قد عاينت منزل الحادث واستبان لها أن المكان الذي كان فيه المتهم وقت توجيه عبارات القذف والسب هو مكان عام يسمع حديثه وضوح السكان المقيمون بالأدوار العليا من المنزل ، وبذلك يكون ركن العلانية متوافراً طبقاً لما تقضى به المواد المطبقة ، ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم إذ دان الطاعن بالقذف والسب علناً قد أسس لتحقيق ركن العلانية على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكاناً آخرين ، ولما كان المنزل يحكم

يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولولم يبلغ مبلغ ما يعد بالنسبة إلى سائر الناس قذفاً أو سباً أو إهانة - لما كان الأمر كذلك وكانت العبارة الثابتة في الحكم من شأنها أن يتحقق بها هذا المعنى فإن المحكمة إذ اعتبرتها عيباً لا تكون قد خالفت القانون . أما ما يثيره الطاعن في شأن القصد الجنائي ، فردود بأن هذا القصد يتحقق بمجرد الجهر بالالفاظ المكونة للعبارة مع إدراك معناها ، وهو ما استظهرت المحكمة توافره في حقه . وأما عن العلانية فإن المحكمة قد عنيت بإثبات جهر المتهم بعبارات العيب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع من كانوا موجودين فيه ، وهذا ما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون . »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً . »

(الفضية رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٠

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

قذف وسب . ركن العلانية تأسيسه على أن المنزل الذي حصل فيه عام لأن به سكاناً آخرين . قصور . المنزل في الأصل محل خاص .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أسس ركن العلانية في القذف والسب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكاناً آخرين فذلك منه قصور في البيان ، إذ المنزل هو بحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماع السكان الآخرين لا يجعل منه محلاً عاماً بالصدفة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجهر

الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى إلا طريق الرد .

٢ - إن رد القاضى عن الحكم هو

بطبيعته حق شخصى للخصم نفسه ، وليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .

محكمة

« من حيث إن الطاعة الأولى وإن قررت الطعن فى الميعاد ، إلا أنها لم تقدم لظعنها أسباباً ، فيتعين عدم قبوله شكلاً .

« ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن مبنى الوجه الأول من هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد وقع باطلاً ، وذلك أن رئيس محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم كانت تقوم بينه وبين الطاعن وزوجته المتهمه معه فى القضية ، عند نظر الدعوى ، خصومة تجعله غير صالح لنظرها ، ممنوعاً من سماعها ، فقد جاء بتحقيقاتها أنه ضبطت مع زوجة الطاعن أوراق تضمنت عبارات عيب فى حق هذا الرئيس ، مما كان يتعين معه عليه ، وقد اطلع على أوراق الدعوى ، أن يتنحى عن نظرها ، إلا أنه لم يفعل وكان من أثره أن المتهمين ، ومن بينهم الطاعن ، إذ مثلوا أمامه فى جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ تفوهوا لدى سؤالهم عن التهمة بالفاظ مهما خانها من التوفيق ، وخرجت عن حدود ما ينبغي أن يوجه لقاض يقوم بواجبه ، فقد أراد المتهمون بها التعبير عن رغبتهم فى رد حضرة رئيس المحكمة - عن

الأصل محلاً خاصاً ، وكان ما ذكره الحكم على الصورة سالفه الذكر لا يجعل منه محلاً عاماً بالصدقة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجهر به من القذف أو السب فى المحال الخاصة ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .»

(القضية رقم ١٨٩٣ سنة ٢٠ فى رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المصطفى بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

١٩١

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

١ - قاض . الخصومة بينه وبين أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته . متى تكون مانعة من سماعه للدعوى ؟

ب - قاض . رده عن الحكم . حق شخصى للخصم . ليس لمحاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات فى فقرتها الثانية إذ نصت على أن « يكون القاضى غير صالح للحكم فى الدعوى إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته ، إنما تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضى للدعوى المطروحة أمامه . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لإهاتته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى

طلعنه على الإخلال بحقه في الدفاع ، فيقول في بيان ذلك إن محاميه لم يتصرف بما في مصلحته بل على العكس قد انقلب إلى صف الاتهام ، ذلك أن الطاعن بعد أن تفوه أمام المحكمة في جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ بالعبارات التي اعتبرتها المحكمة اعتداء على هيئتها ، وأبلغت بشأنها النيابة العامة ، وكانت العبارات المذكورة بعد تجريد ما جاء فيها من إخلال بمقام القضاء مما يجب اعتباره طلب رد من الطاعن لحضرة رئيس المحكمة ، وذلك على الرغم من إبدائه في صورة غير قانونية ، لم يكن للدفاع أن يحرفه واجب المجاملة نحو القضاء ، فينصرف عن واجبه الأصلي نحو المتهم ، بل إنه كان عليه ، باعتباره وكيلًا عن هذا الأخير ، ومدافعاً عن حقوقه أن يرشده عن طريقة استعمال حق الرد أو أن يتوجه إلى المحكمة بعبارات الاعتذار عما تكون قد احتوته عبارات موكله من مساس بحضرة رئيسها ، وأن يلفت نظرها في ذات الوقت إلى أن ما وقع من موكله هو بمثابة طلب برد حضرة رئيس المحكمة ، ثم يطلب تمكينه من اتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الصدد — أو أنه كان على الدفاع ، إذ كان هو لم يبرأ للرد ، أن يعتبر ما حدث كافياً لحل حضرة الرئيس على التنحي ، أو على الأقل أن يتوجه إلى المحكمة بطلب تأجيل الدعوى حتى يهدأ الجو لسماعها ، ويعود إلى الجلسة الهدوء والسكينة اللازمان لنظرها ، كان ذلك واجباً على محامي الطاعن ، ولكنه لم يقم به ، وعلى العكس فقد أبدى أن ولايته على مصلحة موكله (الطاعن) تحول له أن يسدى طمأنينته إلى عدالة المحكمة — ، وبقينه بصلاحيته للحكم فيها ، على الرغم مما بدر من موكله ، مما يضيق به كل صدر إلا صدر للمسدالة ، أو أنه يريد

نظر دعواهم ، ولكن المحكمة رأت أن ما وقع من المتهمين هو مجرد اعتداء على هيئتها ، وقررت إبلاغ صورة محضر الجلسة إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه في هذا الشأن ، وهذا بدلا من أن تحاكمهم بنفسها على مقتضى نص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ، ومضت في نظر هذه الدعوى ، على حين أنه كان عليها وقد نزلت عن هذا الحق واعتبرت الأمر مسألة شخصية بحجة بينها وبين المتهمين ، أن تمتنع عن نظر الدعوى لقيام الخصومة بينها وبين المتهمين بالفعل ، الأمر الذي يجعلها ممنوعة من سماعها عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية إذ نصت على أن : « يكون القاضي غير صالح للحكم في الدعوى إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ، إنما تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضي للدعوى المطروحة أمامه . ولما كان ذلك ، وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لإهاتته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم صلاحيته لنظرها ، ولم يكن ثمة من سبيل لمنعه من نظر هذه الدعوى إلا طريق الرد على مقتضى نص المادة ٣١٥ من قانون المرافعات . ولما كان للطاعن لم يتخذ هذا السبيل على النحو الذي رسمه القانون ، فإن ما يثيره في هذا الوجه من طعنه يكون على غير أساس من القانون .

وحيث إن الطاعن يبنى الوجه الثاني من

التشديد على الطاعن حيث مهدت للتخفيف ، وإلى الرأفة بالمتهمة الثانية حيث مهدت للتشديد ، فقد قضت على الطاعن بالسجن خمس سنوات وبغريمه مائة جنيه ، وعلى المتهمة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها ٥٠٠ جنيه — ويضيف الطاعن أن ذلك كان النتيجة الطبيعية للجو الذي ساد نظر القضية والذي كان يتعين معه على ماسبق القول أن يتنحى حضرة رئيس المحكمة عن نظرها .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما يختص بكل من المتهمة الثانية والطاعن بما يتوافر فيه عناصر الجناية التي دانها بها ، ثم انتهى إلى القول بصدد تقدير العقوبة بأنه : « لما كان المتهم الثالث (الطاعن) زوجاً ، ونشاطه ملحوظاً ، والتقارير العديدة المضبوطة تدل على أنه صاحب نفوذ وتأثير في هذه الحركة ، فترى المحكمة أخذه بالشدة . ومن حيث إن المتهمة الثانية زوجة ، وقد يجوز أنها تأثرت لدرجة ما بسلطان زوجها ، ولو أن هذا التأثير لا يخلها من المسؤولية ، ولصغر سنها ترى المحكمة أخذها بشيء من الرأفة باستعمال المادة ١٧ عقوبات ، . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة للجريمة المطروحة هو مما تختص به محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه ، فإن مما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون كذلك على غير أساس .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض هذا الطعن موضوعاً .

« وحيث إنه لما كان الطاعن قد صدر الوجه الثالث من أوجه طعنه بالعبارة المدونة بالأسطر الخمسة الأولى من الوجه المذكور بالصحيفة الثامنة من أصل تقرير أسباب طعنه ، وكانت

استمرار المحاكمة . مما مفاده أن محامى الطاعن لم يرد حضرة رئيس المحكمة ، ولا تنحيته بل ولا مجرد تأجيل الدعوى ، ويبين من ذلك أن هذا المحامى لم يقيم بواجب الدفاع الذى يتطلبه القانون .

« وحيث إن رد القاضى عن الحكم هو بطبيعته حق شخصى للخصم نفسه ، وليس لمحاميه أن يتوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص . ولما كان الطاعن لم يسلك هذا السبيل بالطريقة المقررة بالقانون ، ولا هو أناب عنه في سلوكه محاميه ، وكان المحامى أن يدافع عن موكله بالطريقة التي يراها هو حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده ، وكان الثابت مع ذلك في محضر الجلسة أن القضية قد أجل نظرها بالفعل في ذلك اليوم للاستعداد ، وإعلان شهود النقي ، فتبيأت بذلك الطاعن فرصة اتخاذ ما يراه في مصلحته ، فحضر الجلسة التالية ومعه محاميه الذى ترفع في الدعوى من غير ما اعترض من الطاعن بشيء مما يثيره — لما كان كل ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون بدوره على غير أساس .

« وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه جاءت أسبابه متناقضة مع منظوره فانه بينما يبين من الأسباب أن المحكمة قد اعتبرت المتهمة الثانية مسئولة مسئولية كاملة عن أعمالها مما يلزم عنه مساءلتها كزوجها الطاعن سواء بسواء — بل إن المحكمة في فقرة أخرى من الحكم ، قد اعتبرت مسئولية هذه المتهمة أكبر من مسئولية زوجها ، مما يقر في الأذهان أن العقوبة بالنسبة إليها ستكون شديدة ، وبينما يبين من هذه الأسباب فيما يختص بالطاعن أن المحكمة ستأخذه بالرأفة ، إذا بالمحكمة تنتهى مما تقدم إلى

المبدأ القانوني

إن تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون معقب عليها فيه ، فمادامت مسؤولية المحكوم عليه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض المقضى به .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من احمد حسني بك المستشار) .

١٩٤

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

محكمة استئنافية . إجراء تحقيق . ليس في القانون ما يمنعها من ذلك إذا رأت لزوما له ، ولو كان ذلك بعد نقض الحكم بناء على طعن التهم أو كان التهم وحده هو المستأنف ، مادامت لم تسوى مركزه بالعقوبة .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية - وهي تفصل في الدعوى - من اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق إذا هي رأت لزوماً لذلك لاستظهار وجه الحق في الدعوى ، ولو كان هذا بعد نقض الحكم بناء على طعن التهم ، أو كان التهم وحده هو المستأنف ، مادامت لم تسوى مركزه بالعقوبة التي قضت بها عليه .

(القضية رقم ٢١٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور احمد حسني بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار) .

هذه العبارة جارحة تخالف الآداب والنظام العام ، ولا يصح توجيهها إلى قاض يقوم بواجبه ، فإن المحكمة ترى أن تأمر من تلقاء نفسها بمحوها من تقرير أسباب الطعن وذلك عملاً بالحق المحول بمقتضى المادة ١٢٧ من قانون المرافعات . (القضية رقم ١٨٩٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهم ابراهيم عوض بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار) .

١٩٢

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

نقض . عدم تمسك التهم أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي . ليس في الحكم ما يدل على قيام هذه الحالة . الطعن في الحكم لعدم تعرضه لبحثها . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم لا تفيد قيام حالة الدفاع الشرعي بل على العكس تفيد أن المتهم إنما أطلق العيار بعد انتهاء الاعتداء عليه وهرب الجاني عما لا يبق معه وجود لحق الدفاع ، وكان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه - فإن ما يثيره من ذلك أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ٨٨ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك المستشارين) .

١٩٣

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

تعويض . تقديره . موضوعي .

١٩٥

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

دفاع . شهود نقي . عدم إعلان التهم إمام طبقاً لما
رسمه القانون . ليس له الحق في طلب تأجيل الدعوى
لإعلانهم . للمحكمة تقدير وجاهة الطلب . النظم التي
وضعها القانون لإعلان الشهود . لم يقصد منها الإخلال
بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية . رفض المحكمة
تأجيل الدعوى لإعلان شاهد بناء على أن ما سبقوله
منقوض بشهادة الشهود الآخرين الذين لا شبهة في
أقوالهم . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إن القانون مع وضعه النظم التي يتبعها
المتهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه
مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم
يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية
للمحاكمات الجنائية التي تقوم على أن المعول
عليه بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق
الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة
وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو
لنفيها على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى
جانب ذلك بجميع ما في الدعوى من عناصر
بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة .
وإذا كان القانون قد خول المحكمة بما لها
من الهيمنة على الاجراءات أن تقدر وجاهة
طلب المتهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم
لإعلان شهوده فإنما ذلك مفاده أن القانون
خولها تقدير ما إذا كان جاداً في طلبه وله
مصلحة فيه أو أن طلبه غير منتج أو أنه لم
يقصد به سوى تعطيل الفصل في الدعوى .
فإذا كانت المحكمة قد رفضت طلب الطاعن

تأجيل الدعوى وبررت ذلك بأن شهادة
الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئاً
لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين فإنها
تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ
ذلك منها سبق بالحكم بكذب الشاهد على
افتراض أنه سيقول ما قاله في التحقيق أو
أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذي
حدث من اطلاعها على أقواله المدونة في
حين أنه قد يدلى بغير ما أدلى به في التحقيق
وفي حين أن تقدير الشهادة لا يكون بالقول
المجرد ولكن أيضاً بكيفية أداء الشاهد للشهادة
وموقفه ومساكنه أمام المحكمة .

المحكمة

• حيث إن بما ينعماء الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى
لإعلان شاهد نقي ، فلم تجبه إلى هذا الطلب ، مع
أن القضية كانت منظورة لأول مرة ، ومن حق
المتهم طلب التأجيل لإعلان شهوده . وفضلاً عن
هذا ، فإن المحكمة قد بررت رفضها لهذا الطلب
بأن شهادته منقوضة بشهادة شهود الإثبات ،
مع أنها لم تكن قد سمعته ولا سمعته .

• وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق
المحاكمة أن عاى الطاعن تقدم إلى المحكمة قبل
بدء نظر الدعوى بطلب تأجيلها لاستدعاء
شاهد نقي ، فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وسارت
في سماع الدعوى . ثم إنه في مرافعته بعدئذ
أشار إلى ما شهد به ذلك الشاهد في التحقيق ،
وقال : • لهذه الشكوك كنت ملتصقاً بحضور
شاهد النقي ، ، والمحكمة قضت بإدائته ، وأشارت
في الحكم إلى هذا الطلب بقولها : • أما استناد

المتهم الأول إلى ذلك الذي شهد به إبراهيم السيد عامر في التحقيقات فإن هذا لا يجديهِ شيئاً لأن شهادة هذا الشاهد منقوضة بشهادة أولئك الشهود الذين لم تبد للمحكمة أية شبهة في صحة شهادتهم على خلاف هذا الشاهد الذي تقدم به المتهم وما يوحى به تقديمه من محاولة تخليصه من التهمة المستندة إليه بما ترى المحكمة معه عدم الاطمئنان إلى صحة هذه الشهادة وأنه من المتعين لذلك إطراحها، ومن ثم فلم تر المحكمة وجهاً لإجابة طلب المتهم سماع أقوال هذا الشاهد.

وحيث إنه وإن كان ما يذهب إليه الطاعن من أن للمتهم الحق في تأجيل نظر الدعوى لسماع شهوده إذا كانت تنظر لأول مرة غير صحيح لأن قانون محاكم الجنايات قد رسم الطريق التي يسلكها المتهم في إعلان الشهود الذي يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة وذلك بأن يطلب إلى قاضي الإحالة الأمر بإعلانهم أو يعلنهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعلانهم بحيث إنه إذا لم يسلك ذلك الطريق فإن المحكمة تكون في حل من إجابة طلبه أو عدم إجابته إلا أن مارسه القانون من ذلك إن هو إلا بعض ما وضعه لتنظيم إجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنايات لكي يتيسر لها الفصل في القضايا في الدور المحدد لها دون تأخير فينال المجرم جزاءه، ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب والذي لا يتأتى على أكمله إلا إذا حصل على وجه السرعة أو تتضح برأته فلا يبقى الاتهام معلقاً عليه — مع ذلك كله فإن القانون إذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقاً إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم على أن المعول عليه بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء أكانوا لإثبات التهمة أم نفيها على أن يكون لها بعدئذ أن تزود إلى جانب ذلك بكافة

ما في الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالجلسة فإذا كان القانون قد خول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الإجراءات أن تقدر وجاهة طلب المتهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لإعلان شهوده قائماً ذلك مفاده أن القانون خولها تقدير ما إذا كان جاداً في طلبه وله مصلحة فيه أو أن طلبه غير منتج أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل الفصل في الدعوى. كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبيل وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة في سماع المحكمة لهم لقام بإعلانهم قبل الجلسة مادام هو قد أعلن لها في الميعاد الذي حدده القانون.

وحيث إنه إذا تقرر هذا فإن المحكمة إذ بررت رفض طلب الطاعن تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئاً لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد لها أية شبهة في صحة شهادتهم وأنها لذلك لا تظمن إلى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجهاً لإجابة طلب المتهم سماعه إذ بررت المحكمة رفضها لذلك ورفضت الطلب قبل أن تبدأ بسماع الدعوى تكون قد أخلت بحق دفاع المتهم بالحكم بكذب الشاهد على افتراض أنه سيقول ما قاله في التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة. كما أنها فنست شهادته مقدماً بأقوال شهود الإثبات قبل أن تسمعهم وقد يكون الواقع غير ما افترضته المحكمة فيقول هذا الشاهد غير ما قاله في التحقيق أو يقول شهود الإثبات غير ما قالوه أو يتضح لها من مناقشتهم عدم صحة شهادتهم كما أن المحكمة في التحقيق الشفهي هي أن تقدر المحكمة شهادة الشهود لا بالقول المجرد الذي يصدر عنهم وحده ولكن أيضاً بكيفية أدائهم للشهادة وموقفهم ومسلكتهم أمامها.

« وحيث إنه لذلك فإن المحكمة إذ رفضت سماع الشاهد الذي طلب الطاعن سماعه تكون قد أخلت بحقه في الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .»

(القضية رقم ٢٢٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

١٩٦

٢٧ مارس سنة ١٩٥١

دفاع . تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه في الفترة التي حيزت القضية فيها للحكم دون أن يطلع عليها خصمه . لإخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

من المقرر أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها ينطوي على إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها هذه المذكرة . وإذن فتى كان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت الدعوى أجلت النطق بالحكم فيها أسبوعين وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في الأسبوع الأول ، وكان الثابت من مطالعة مفردات الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية قدم بعدئذ مذكرة قبلت وضمت لملف الدعوى دون أن تعلن للتهمين أو أن يطلع عليها محاميها — فإن الحكم الصادر بادانة المتهمين وبالزامهما بالتعويضات

المدنية يكون معيباً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٧٠ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

١٩٧

٢٧ مارس سنة ١٩٥١

أ — إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بأقواله أمامها دون أقواله الأولى في البوليس . لا جناح عليها في ذلك .

ب — إجراءات . محكمة . يجوز لها أن تندب أحد أعضائها لمعاينة محل الحادث . لا تترتب على المحكمة إن قام من انتدب لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .

ج — إجراءات . مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى . لا يترتب عليه بطلان .

المبادئ القانونية

١ — لا جناح على المحكمة إن هي أخذت بأقوال الشاهد أمامها على أساس أنها صحيحة وصادقة دون أقواله الأولى المخالفة بالبوليس ، وهي إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها .

٢ — يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادثة أن تأمر بذلك واحداً من قضاتها ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى ولا تترتب على المحكمة إن قام من انتدب من الأعضاء لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة إذ أن هذا الحكم قد صدر من هيئة تملكه

ولا حرج في نقاذه ومن جهة أخرى فإنه وهو جزء من التحقيق الذي أجرى في الدعوى قد تم بحضور طرفي الخصوم ، وكان مطروحاً على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ، ولم يعترض أحد عليه بشيء ومن ثم فإنه لا يقبل إثارة البطلان في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إن مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان ، لأن ذلك وحده لا يفيد عدم اطلاع باقي أعضاء الهيئة عليه أو العلم بما حواه . فإذا كان المتهم لم يدع وقوع شيء من ذلك وقصر نعيه على الحكم أن محضر الانتقال لم يكن بالملف بل كان مع محاميه الذي فاته تقديمه إلى المحكمة ، فإن طعنه لا يكون له محل .

المحكمة

، حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالقتل العمد جاء باطلاً ، ذلك أن المحكمة قد أسست في الادانة إلى أقوال الشاهد الذي كان مرافقاً للقتيل بالجلسة بالرغم من مخالفتها لأقواله في التحقيق الابتدائي ودون أن ترد على ما أثاره الدفاع في شأن هذا التناقض الواضح وكذلك الحال فيما شهد به أحد شهود الإثبات الآخرين . كما لم تكن بالرد على الدفاع عن الطاعنة ، التي قبل بالعثور عليها بجوار الجثة ، والتي عرضت على الكلب البوليسي قسمها ، وتعرف على الطاعن الثاني إذ دافع محاميهما بأنها لا بد وأن

تكون قد دست بقصد اتهامهما وذلك بعد تفتيش منازلها وقبل حضور وكيل النيابة . واستدل بما جاء بمحضر المعاينة التي أجراها محقق البوليس إذ عني فيه بإثبات أوصاف دقيقة للجثة وما عليها من الملابس . ولما وجد حولها من الآثار ولم يذكر شيئاً عن هذه الطاقية ، وبضيف الطاعنان أن الحكم قد بني أيضاً على إجراءات باطلة وفي بيان ذلك يقولان إن الدعوى كانت قد نظرت أمام هيئة معينة وحجزتها للحكم ، ثم أصدرت قراراً بالانتقال للمعاينة ، ولكنها نذبت لذلك رئيسها دون أن تجريها المحكمة بكامل أعضائها . وأنه لما أن أعيد نظر الدعوى في اليوم المحدد له كانت الهيئة الأولى قد تغيرت ولم تكن الهيئة الجديدة تعلم العلة في إجراء المعاينة ، لأن الهيئة السابقة لم تفصح عن الاعتبارات التي جعلتها ترى إجراء ما ، فكان مقتضى هذا الذي حصل أن يصرف النظر عن قرار الانتقال حتى تسمع الهيئة الجديدة الدعوى ، وترى رأيها فيها ، ولكن الرئيس المندوب من الهيئة السابقة نفذ القرار وأجرى المعاينة فعرض بهذا العمل على الهيئة الجديدة قراراً غريباً عليها لم تعرف السبب فيه ومن جهة أخرى فلم يكن محضر الانتقال الذي أجراه الرئيس المندوب تحت نظر المستشارين عند المداولة وإصدار الحكم في الدعوى ، والواجب أن تكون القضية بكامل أوراقها وتحقيقاتها تحت نظر المحكمة قبل الحكم ، وأنه يترتب على عدم وجود هذا المحضر بالملف أن تكون المداولة التي حصلت باطلة ، وبالتالي يكون الحكم باطلاً ، واستدل الطاعنان على ذلك بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تفيد أن محضر المعاينة لم يكن مرفقاً بملف الدعوى ، وذكر أن المحكمة كانت قد تركت

بحكم أصدرته في جلسة علنية لما رآته فيه من فائدة ، فإنه لا تريب على المحكمة أن قام من انتدب من الأعضاء بتنفيذه ، إذ أن هذا الحكم وقد صدر من هيئة تملكه لا حرج في تفاذه ، ومن جهة أخرى فإنه وهو جزء من التحقيق الذي أجرى في الدعوى تم بحضور طرفي الخصوم ، وكان مطروحا على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ، ولم يعترض أحد على الانتقال الذي حصل بشيء - فإنه لا يقبل إثارة البطلان في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما يثيرانه بخصوص المحضر ، فردود بأن مجرد عدم وجوده في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان لأن ذلك وحده لا يفيد عدم اطلاع باقي أعضاء الهيئة عليه أو العلم بما حواه إذ لم يدع الطاعنان وقوع شيء من ذلك بالفعل ، بل قصرا القول على أن المحضر لم يكن بالملف ، وأنه كان مع محاميها الذي فاته تقديمه إلى المحكمة ، فلا يصح لها النعي على الحكم لهذا السبب .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . .
(القضية رقم ٧٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

هذا المحضر لمحامى الدفاع والمدعى بالحقوق المدنية للاطلاع عليه ، ولكن فات أحد محاميه رده الى المحكمة بعدما ، كما فاتها بدورها مطالبة بهذا الرد ، فلم تستكمل أوراق الدعوى .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص ، وهو جدل يتصل بتقدير الأدلة ومبلغ الاطمئنان إليها بما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . هذا ولا جناح على المحكمة إن هي أخذت بأقوال الشاهد أمامها على أساس أنها صحيحة وصادقة دون أقواله الأولى المخالفة بالبوليس ، وهي إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها . أما ما يثيران إليه عن المعاينة ، فلا وجه له ، إذ يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادثة ، أن تأمر بذلك واحداً من قضاتها بمن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى ، ثم أنه لما كانت الهيئة الأولى قد أمرت بهذا الانتقال

قضاء محكم الاستئناف

القضاء المدني

- ٣ — للدائن مطلق الحرية في اختيار ما يشاء من ملك المدين لاقتضاء دينه .
- ٤ — لا تركه إلا بعد سداد الدين .

المحكمة

« حيث إن المستأنفة قصرت استئنافها على آخر حكم صدر في الدعوى بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٠ وطلبت إلغاء وتثبيت ملكيتها إلى المنزلين والمدخل المتنازع عليهما ولكن يبدو من أسباب الاستئناف ومن المذكرات المقدمة من المستأنفة أن تظلمها ينصب على الحكم السابق الصادر في ١٩٤٨/٦/٢ وهو الذي قطع في الملكية وعلى أساسه صدر الحكم المستأنف إلا أن هذا القصور قد تلافته المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الجديد التي تنص على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة وذلك خلافاً لما كانت تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون القديم من أن استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية فخرجت من هذا النص الأحكام القطعية التي سبق صدورها في الدعوى فكان لازماً رفع استئناف خاص عنها .

« وحيث إنه لم يثبت أن المستأنفة قد قبلت صراحة أو ضمناً الحكم الأول الصادر في ١٩٤٨/٩/٢ ولم يدع المستأنف عليه الأول

١٩٨

محكمة استئناف القاهرة

٢٨ أبريل سنة ١٩٥١

- ١ — استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى .
اعتباره استئناف جميع الأحكام السابق صدورها ما لم تقبل صراحة .
- ب — تنفيذ عقد على خلاف شروطه . عدم جواز الرجوع الى تنفيذ شروطه .
- ج — حرية الدائن في اختيار من مال المدين ما يقضى منه دينه .

المبادئ القانونية

١ — استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة وذلك خلافاً لما كانت تقضى به المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات القديم من أن استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية فخرجت من هذا النص الأحكام القطعية التي سبق صدورها في الدعوى فكان لازماً رفع استئناف خاص عنها .

٢ — إذا نفذ الاتفاق على شروط

تغير ما ورد فيه فليس لأحد الطرفين أن تمسك به ما دام قد ارتضى هذا التغير .

ذلك فيتعين استقصاء أسباب تظلم المستأنفة من الحكم الأول ومن الحكم المستأنف .

د وحيث إن المستأنفة نعت على محكمة الدرجة الأولى أنها اعتبرت القدر المتنازع عليه تركة للبدينة وما كان يصح للمستأنف عليه الثاني أن يتصرف فيه إلا بعد سداد ديون التركة مع أن هذا القدر ليس تركة للتوفاة التي أسقطت حقها في ملكيته للمستأنف عليه الثاني بمقتضى إقرارات ومحاضر صلح مصدق عليها من مجلس حسي بنى سويف قبل أن ينشأ دين المستأنف عليه الأول كما أن المتوفاة تركت ٣٤ فدانا و ١٢ قيراطا ورثه عنها وكان أولى بالمستأنف عليه الأول أن ينزع ملكيتها .

د وحيث إن العقد الصادر للمستأنفة من ولدها المستأنف عليه الأول في ١٩٤٦/٨/٣ بيع للمزليين والمدخل مدار النزاع ينص على أن المنزل الكائن بالمرماح بشارع بدرخان والقوللى قد آلت ملكيته للبائع بمقتضى محضر صلح حاصل بينه وبين أخته المرحومة زينب سيد احمد زعزوع التي توفيت عنه بصفته الوارث الوحيد لها وذلك في مقابل الدين الذي كان مطلوباً له بذلك المحضر المؤرخ ١٩٣٩/٧/٦ والمصدق عليه في وزارة العدل في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وقد اشترت أخته هذا المنزل من الحاج احمد محمد بدوى الذى اشتراه من دائرة المرحوم حنا بك شاروبيم وينص هذا العقد أيضاً على أن البائع تملك المنزل الثانى الكائن بشارع الدهشورى بمحضر صلح مؤرخ في ١٩٤٠/٢/٨ وثابت التاريخ في ١٩٤٠/١١/١٥ صادر من أخته المرحومة زينب سيد احمد زعزوع ملحقاً لمحضر الصلح الأول المحرر في ١٩٣٩/٧/٦ (المستند الخامس في الحافظة الرقيمة ٢ ملف الاستئناف) .

د وحيث إن محضر الصلح المشار اليه والمحرف في ١٩٣٩/٧/٦ بين السيدة منيرة هانم صبرى (المستأنفة بصفقتها وصية على نجلها محمد توفيق زعزوع الشهير بعمر) (المستأنف عليه الثاني) طرفاً أولاً وورثة المرحوم خليل بك زعزوع طرفاً ثانياً والسيدة زينب هانم سيد احمد زعزوع طرفاً ثالثاً لتسوية ما بينهم من منازعات وبمقتضاء تعهدت السيدة زينب سيد احمد زعزوع بأن تقوم من تاريخ نفاذ هذا المحضر بعمل الإشهاد الشرعى بعملية وقف ١٢٠ فدانا من ملكها في السيلين وكذا المنزل المملوك لها بطريق الشراء من الحاج احمد محمد بدوى الكائن بشارع المرماح على اسم محمد توفيق زعزوع الشهير بعمر وعلى أولاده وذريته من بعده وألا تخول لنفسها الحق في الشروط العشرة حال حياتها ، وتعهدت بأن تدفع للطرف الأول ٢٥٠ جنياً نقداً لحساب مصاريف الإشهاد والتزمت زينب هانم بعمل الإشهاد الشرعى عن الأطيان والمنزل وجعلهما وفقاً على محمد توفيق زعزوع وعلى أولاده وأولاد أولاده حسب الميراث الشرعى ولا تخول لها الشروط العشرة حال حياتها وتخولها لمحمد أفندى توفيق زعزوع بدخول ويخرج في الوقف من ذريته فقط من يشاء على أن يقوم الطرف الأول (المستأنفة) بإجراء جميع ما يلزم لعمل الوقف بنفسه خاصة ولا تلزم الطرف الثالث إلا التوقيع على الإشهاد الشرعى على أن يحضر الكاتب المختص لمنزلها وإذا امتنعت عن التوقيع على إشهاد الوقف بعد حضور الكاتب إلى منزلها تصبح الأطيان والمنزل ملكاً حراً لمحمد توفيق زعزوع الشهير بعمر ويكون له حق التصرف فيها بكافة التصرفات ويعتبر البيع مقابل المبالغ المبينة

هذا المحضر والتي من أجلها تلزم السيدة زينب بعمل الوقف ويجوز للطرف الأول (المستأنفة) بعد امتناع السيدة زينب عن التوقيع على الاشهاد أن ترفع دعوى بصحة التوقيع ونقل التكليف باسم قاصرها وتقرر أن هذا الصلح في مصلحة القاصر وتقدم للجلس الحسبي للنظر فيه وأخذ النصريح اللازم ، (المستند المقدم بالحافظة الرقيمة ٧ دوسيه الاستئناف) .

وفي ١٩٤٠/٢/٨ اتفقت منيرة هانم صبرى (المستأنفة) باعتبارها وصية على محمد توفيق زعزوع طرف أول والسيدة زينب سيد احمد زعزوع طرف ثان على أن تتنازل للطرف الأول عن الطلب المقدم لمجلس حسبي مديرية بنى سويف بالحجر على الطرف الثاني وتتنازل هذه عن الطلب المقدم منها بعزل الطرف الأول من الوصاية ومحدد لنظر الطلبين ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ .

وتعهدت السيدة زينب الطرف الثاني بأن تحرر حجة إيقاف على نفسها مدة حياتها ومن بعدها على محمد توفيق زعزوع عن الباقي من أطيائها الكائنة بالسيلين وتكاليفه بعد كل التصرفات الحاصلة فيها مراعاة للاتفاق السابق المحرر بينهما والمؤرخ ١٩٣٩/٣/٦ قاضيا بإيقاف ١٢٠ فدانا ويكون المطلوب إيقافه ١٤٦ فدانا بما فى ذلك الـ ١٢٠ فدانا السابقة وذلك المنزل الكائن بيندر بنى سويف بشارع الدهشورى على أن ينتفع الطرف الأول به بعد تسجيل حجة الوقف بالسكنى فيه والتزام هذا الطرف بعمل الإجراءات الخاصة بالإيقاف وتحضير المستندات اللازمة له وفى حالة تمام هذه الإجراءات وانتقال الكاتب لمنزل السيدة زينب بالمرماح تكون على استعداد

للتوقيع على حجة الإيقاف وكل المصاريف اللازمة لذلك تكون على حساب الطرف الأول ومن مبلغ الـ ٢٥٠ جنيها التى دفعتها السيدة زينب وهذا المبلغ هو المنصوص فى محضر الصلح وبهذا يقرر الطرف الأول بأنه تخالص عن المبلغ المذكور وعليها القيام بدفع جميع الرسوم المستحقة على طلب الإيقاف واستحضار المستندات اللازمة له سواء من المساحة أو المديرية أو كشوف رسمية أو شهادات أو حجج من طرفها خاصة بدون أى دخل للطرف الثاني .

وتقرر السيدة زينب هانم بأنها اعترفت بعمل وقف خيرى بناحية ناي مركز بنى سويف وسيكون النظر على هذا الوقف الخيري فيها مدة حياتها ومن بعد وفاتها يكون النظر عليه لأخيها محمد توفيق زعزوع ثم لأولاده وثبت تاريخ هذا الاتفاق فى ١٩٤٠/١١/١٥ (والمستند الثاني فى الحافظة الرقيمة ٦ ملف الاستئناف) .

وفي ١٩٤٠/٣/٢ أقرت السيدة زينب هانم سيد أحمد زعزوع بأن محضر الصلح المؤرخ ١٩٣٩/٧/٦ والمعتمد من المجلس الحسبي فى ١٩٣٩/١١/٢٨ ومن الوزارة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ نص على أن توقف لأخيها محمد توفيق زعزوع المنزل الذى اشترته من الحاج أحمد محمد بدوى والواقع بشارعى بدرخان والغرابلى على أن ينتفع بالسكنى فيه واستلامه طول حياتها ومن بعدها يكون الانتفاع والاستغلال لأخيها المذكور وأولاده وبما أنه قد تعذر إيقافه الآن لعدم تسجيل عقد شرائها وعقد شراء البائع لها من دائرة حنا شارو بيم فتعهد بأنه بمجرد التسجيل توقف المنزل طبقاً لمحضر الصلح المشار إليه على أن تكون مصاريف

لست والدته منيره حسن صبرى إن كانت على قيد الحياة فإن لم تكن كذلك فيكون النظر لأولاد محمد توفيق وحرمت المشهدة نفسها ومن يليها الشروط العشرة (المستند الرابع الحافظة السابقة) .

وحيث إن عقد شراء المستأنفة فاطم بآن البائع لها (المستأنف عليه الثانى) تملك المنزل الكائن بشارع الدهشورى بمقتضى الاتفاق المؤرخ ١٩٤٠/٢/٨ ولكن الاتفاق المذكور خلا تماماً مما يؤيد هذا الادعاء والإشارة العابرة التى وردت فيه عن محضر الصلح المحرر فى ١٩٣٩/٣/٦ لا تستتبع سريان الشروط المدونة بهذا المحضر على ذلك الاتفاق الذى تجرد من أية دلالة على أن السيدة زينب زعزوع قد وافقت على التنازل عن ملكية المنزل المشار إليه كما أنها لم توقعه فبقى فى تركتها بعد وفاتها ومن حق المستأنف عليه الأول أن يستوفى دينه من ثمنه .

وحيث إن محضر الصلح المحرر فى ٦ يوليه سنة ١٩٣٩ صريح فى أن ملكية المنزل الكائن بالمرماح لا تنقل الملكية للمستأنف عليه الثانى إلا إذا امتنعت أخته عن إيقاف ذلك المنزل فانتقال الملكية شرط كجزء على الامتناع عن إيقاف والشرط الجزائى لا يستحق إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً طبقاً لنص المادة ١٢٠ من القانون المدنى القديم الذى كان سارياً عند التعاقد ولم تدع المستأنفة أنها قامت بهذا التكليف كما أنها هى التى تكفلت بإعداد إظهار الوقف بعد أن تقاضت مصاريفه مقدماً ولم يثبت أنها أعدت إظهاراً شاملاً للأطيان والمنزلين وامتنت السيدة زينب عن توقيعها حتى يمكن القول بتحقيق الشرط واستحقاق الجزاء ثم أن الوقف الذى تضمنه الإظهار الذى أعدته المستأنفة تم

ورسوم الإيقاف على حساب أخيها وإذا حصل فيها أى تصرف فى هذا المنزل بالبيع أو الرهن أو الاستدانة عليه بأى حق كان فتلزم بمبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة ثمن هذا المنزل وتكون تصرفاتها لاغية ولا قيمة لها بأى حال مع إلزامها بجميع ما يترتب على ذلك من المصاريف والتضمينات التى تترتب على ذلك وأثبت تاريخ هذا الإقرار فى ١٩٤١/١/١ (المستند الثالث فى الحافظة السابقة) .

وفى ١٩٤٠/١٠/٢٧ تم إيقاف بإشهاد وحرره كاتب محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية بمنزل السيدة زينب هانم سيد أحمد زعزوع وأثبت فيه أن السيدة المذكورة أشهدت على نفسها طاعة مختارة أنها أوقفت وحبست وتصرفت لله تعالى بجميع الأطنان البالغ قدرها ١٣٦ فداناً و ٣ قيراط و ١٢ سهماً والكائنة بناحية السيلين من ذلك ٢٠ فداناً و ٦ قيراط و ١٨ سهماً على أخيها محمد توفيق زعزوع والباقي وقدره ١١٦ فداناً و ٢١ قيراطاً و ٤ سهم تنفع بها مدة حياتها ثم بعدها يكون وقفاً على أخيها المذكور مدة حياته مضافاً للقدر السابق ومن بعده بصرف ريع الموقوف جميعه إلى الست والدته منيره حسن صبرى إن كانت موجودة على قيد الحياة وإذا لم تكن على قيد الحياة وقت وفاته يكون ذلك الموقوف جميعه وقفاً مصروف على أولاده وأولادهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه .

واشترطت المشهدة أن النظر على الوقف لها مدة حياتها عدا القدر الموقوف على أخيها فإن النظر عليه يكون من اليوم . ومن بعدها يكون النظر لأخيها المذكور مضافاً لما هو ناظر عليه ومن بعده يكون النظر على الموقوف جميعه

التصرفات وملابساتها وخيبرة بدلوها ومؤداها فليس لها والحالة هذه أن تحتاج المستأنف عليه الأول بعقد البيع الصادر لها من ولدها المستأنف عليه الثاني على أساسها وإذا كانت ملكية العقارات المتنازع عليها قد آلت للمستأنف عليه المذكور بالميراث عن أخته التي توفيت في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ قبل البيع الصادر للمستأنفة إذ لا تركة إلا بعد سداد الدين .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم وعلى ما لا يتعارض معه من الأسباب التي بني عليها الحكم الصادر في ٢٠/٦/١٩٤٨ والحكم المستأنف يكون هذان الحكمان سديدين ولا حق للمستأنفة في التظلم منهما » .

(استئناف السيدة منيرة هانم حسن صبرى وحضر عنها الأستاذ عبد الله بباوى عن الاستاذ محمد حميدة ضد عبد الرحمن بك زعزوع وآخر وحضر عن الأول الاستاذ ميخائيل لبيب عن الأستاذ أمين خليفة رقم ٢٨٤ سنة ٦٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة صادق العجيزى بك وكيل المحكمة ومحمد عبد الله السعدنى بك وأحمد الجارم بك مستشارين) .

١٩٩

٨ مايو سنة ١٩٥١

محكمة استئناف القاهرة

ميعاد قيد الاستئناف . إضافة . واعيذ المسافة .

المبدأ القانونى

يضاف ميعاد المسافة على ميعاد قيد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات .

على أسس تغاير الشروط الواردة بمحضر الصلح وبالاتفاق اللذين يستمد منهما المستأنف عليه الثاني ملكيته للمنازل المتنازع عليهما فالوقف لم يشمل سوى ١٣٦ فدانا و ٣ قيراطا و ١٢ سهما من المائة ستة وأربعين فدانا المتفق على إيقافها وقد أدخلت المستأنفة في الوقف والنظر إذا توفى ولدها (المستأنف عليه الثاني) حال حياتها ولذا رضيت (المستأنفة) بحرماته من الشروط العشرة التي كانت قد احتفظت لها بها وهذا ينم عن أن الوقف تم على أسس جديدة ارتضاها الطرفان ويفسر تقاعس المستأنفة عن رفع دعوى صحة ونفاذ محضر الصلح والاتفاق الملحق به عن الميزلين والعشرة أفدنة التي لم يتناولها الوقف .

« وحيث إنه فضلا عما تقدم فالإقرار المقدم من المستأنفة الصادر من السيدة زينب زعزوع قد أحلها من الشرط الجزائى وحصر مسئوليتها في دفع ثمن المنزل الكائن بالمرماح إذا تصرف فيه تصرفاً يحول دون إيقافه .

« وحيث إنه يخلص مما سلف أن الميزلين والمدخل أساس النزاع لم تخرج من ملكية السيدة زينب زعزوع وقد توفيت عنها فيحق للمستأنف عليه أن يقتضى دينه من ثمنها وليس للمستأنفة أن تعارض في ذلك بدعوى أن المدينة قد خلفت أملاكا أخرى فللدائن مطلق الحرية في اختيار محل وفاء دينه .

« وحيث إن المستأنفة هي التي باشرت الصلح والاتفاق الملحق به بصفتها وصية على ولدها (المستأنف عليه الثاني) وهي التي أعدت لإشهاد الوقف ولذا فإنها بصيرة بكنه هذه

المحكمة

د من حيث إن المستأنف عليه دفع بيطان الاستئناف لعدم قيده خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان طبقا للمادة ٤٠٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر اعلان صحيح بصحيفة الاستئناف .. فاذا لم يقيد الاستئناف اعتبر كأن لم يكن وإن قيد بعد المواعيد المذكورة حكم بيطان الاستئناف إذا طلب الخصم ذلك قبل التعرض للوضوع ، وتمسك بأن عريضة الاستئناف أعلنت في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم يتم القيد إلا في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أي في اليوم الحادى والثلاثين .

د ومن حيث إن المستأنف قد رد بانه يجب احتساب ميعاد مسافة يضاف إلى ميعاد القيد وأنه باحتساب ميعاد المسافة يكون القيد قد تم في الميعاد القانوني وارتكن في ذلك إلى المادة ٢١ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه « إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلوا مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه ... » وقرر أنه يقيم بدلاص مديرية بنى سويف وهي تبعد عن مقر محكمة الاستئناف الواجب القيد فيها بأكثر من ١٢٠ كيلومتراً ويكون ميعاد المسافة يومين باضافتهما إلى ميعاد القيد وهو الثلاثين يوما يكون القيد قد تم في الميعاد .

د ومن حيث إنه وإن كانت المحاكم قد اختلفت في ظل قانون المرافعات القديم عند تطبيقها المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم

المعدلة بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ التي كانت توجب قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة فيما إذا كان يضاف إلى ميعاد قيد الاستئناف ميعاد مسافة طبقا للمادة ١٧ من قانون المرافعات القديم أم لا وفيما إذا كان يمد هذا الميعاد إذا كان آخره يوم عطلة طبقا للمادة ١٨ من ذلك القانون أم لا تمد فرأت بعض المحاكم أنه لا محل لامتداد ميعاد القيد إذا كان آخر يوم عطلة لأنه يكون نتيجة ذلك انتقاصا لحق اشترط القانون توافره كاملا ورأت البعض امتداد الميعاد إذا صادف آخره يوم عطلة قياسا على ما ورد بالمادة ١٨ من القانون القديم وأخذت محكمة النقض بأن القيد يجب أن يحصل قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة بالآقل وأن الثمانى والأربعين ساعة الواردة بالمادة السالفة الذكر هي مدة زمنية كاملة وهي أقل فترة باقية قبل الجلسة يجب على المستأنف أن يقيد استئنافه قبلها وقد استندت في ذلك إلى أن النص الفرنسى للمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم ورد به أن القيد يجب أن يحصل قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة بالآقل .

« L'appelant devra faire inscrire l'affaire au rôle générale quarante huit heures au moins avant l'audience, faute de quoi... »

وأبضا إلى أن ناظر الحقاينة صرح تكرارا بمجلس شورى القوانين عند النظر في مشروع تعديل المادة المذكورة الذى صدر به القانون رقم ٤ سنة ١٩١١ بأن المراد هو أن القيد يجب أن يكون قبل ثمان وأربعين ساعة بالآقل .

ولكن الحال يختلف في ظل قانون المرافعات الحالى فقد جاءت المادة ٢١ من قانون المرافعات

الجديد في باب الأحكام العامة وهي تنص كما سبق القول على أنه ، إذ كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلومتراً يزداد له يوم على الميعاد ولا يجوز بأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوماً بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود . وهذا النص عام ومطلق . وجاءت المادة ٤٠٢ مرافعات فنصت على مواعيد الاستئناف ثم وردت المادة ٤٠٧ مرافعات فنصت على ميعاد قيد الاستئناف بما يأتي : على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح بصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة يومين على الأقل ويجوز في حالة تقصير ميعاد الحضور لثلاثة أيام إجراء القيد في نفس الجلسة فإذا لم يقيد الاستئناف اعتبر كأن لم يكن وإن قيد بعد الميعاد المذكور حكم بطلان الاستئناف إذا طلب الخصم ذلك قبل انقضاء الموضوع .

وبين من ذلك أن قانون المرافعات الجديد لم يحتسب ميعاد القيد بالساعات كالقانون القديم بل احتسبه بالأيام كما أنه يتضح من نص المادة الأخيرة أنها تشير إلى ثلاث حالات — الحالة الأولى أن لا يكون قد حدد لنظر الاستئناف جلسة تقع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح بصحيفة الاستئناف بل تقع بعد ذلك ففي هذه الحالة يجوز للمستأنف أن يقيد استئنافه في أي يوم من الثلاثين يوماً المذكورة فإن قيده بعد هذا الميعاد حكم بطلان

الاستئناف إذا طلب الخصم ذلك قبل التعرض للموضوع . والحالة الثانية — أن يكون قد حدد لنظر الاستئناف جلسة تقع في خلال الثلاثين يوماً ففي هذه الحالة يجب القيد قبل الجلسة يومين على الأقل . والحالة الثالثة — وهي حالة تقصير ميعاد الحضور لثلاثة أيام فيجوز إجراء القيد في هذه الحالة في نفس يوم الجلسة .

والنص على تحميم قيد الاستئناف في الحالة الثانية قبل الجلسة يومين على الأقل وهو كالنص الفرنسي للمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم بترتب عليه أن ميعاد اليومين لا يمكن تقصيره بميعاد مسافة أو بسبب عطلة للأسباب السابق ذكرها ولصراحة النص أما في الحالة الأولى فقد أعطى الشارع للمستأنف ميعاداً معيناً هو ثلاثين يوماً يبدأ من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف لكي يباشر خلاله دون أن يتمدها إجراء من إجراءات المرافعات هو قيد الاستئناف وطبقاً للمادة ٢١ مرافعات يجب أن يزداد على هذا الميعاد ميعاد مسافة بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه كل هذا بشرط أن يسبق القيد ميعاد الجلسة يومين على الأقل لأنه لا يجوز تقصير ميعاد هذين اليومين مطلقاً إلا في حالة تقصير ميعاد الحضور لثلاثة أيام فيجوز إجراء القيد في يوم الجلسة .

ومن حيث إن هذا الرأي يتمشى مع الغرض الذي توخاه المشرع من إضافة ميعاد مسافة إلى مواعيد المرافعات التي أهمها مواعيد الطعن في الأحكام إذ أن هذه المواعيد الأخيرة إذا انتهت بدون طعن أو بدون طعن صحيح ترتب على ذلك سقوط الحق في الطعن . وإنه

وإن كان الغرض من هذه المواعيد هو وضع حد من الطعن في الأحكام إلا أن الشارع باحتساب مواعيد المسافة قصد بذلك التوفيق بين المصلحة العامة التي تأتي التطويل والتسويق في القضايا وإعادة النظر مراراً وتكراراً في الأحكام القضائية وبين مصلحة الأفراد الذين يجب الابتعاد عن مفاجاتهم كما يجب إعطاؤهم الوقت الكافي للتدبر والتروي ومتى كان هناك ميعاد معين في القانون للقيام فيه بعمل من أعمال المرافعات وكانت هناك مسافة بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه بعمل معين وبين المحل المقتضى حضوره إليه ولكي لا يضيع جزء من هذا الميعاد في قطع مسافة الطريق أراد الشارع أن يحتسب هذه المسافة ويضع لها ميعاداً يسع قطعها يزداد على الميعاد الأصلي المعين في القانون للعمل (يراجع كتاب المرافعات لأبي هيف بك بند ٦٤٤).

د ومن حيث إنه متى تقرر ذلك فيتعين احتساب ميعاد مسافة يضاف إلى ميعاد القيد .
د ومن حيث إنه بالرجوع إلى عريضة

الاستئناف تبين أنها أعلنت في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وحدد لنظر الاستئناف جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقيد الاستئناف في اليوم الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أي قبل الجلسة المحددة بأكثر من شهرين وإن كان القيد لم يتم خلال الثلاثين يوماً وتجاوز يوم واحد إلا أنه باحتساب ميعاد المسافة بين ناحية دلاص مركز بني سويف التي يجب أن ينتقل المستأنف منها وبين القاهرة التي يجب أن ينتقل إليها لقيد الاستئناف والمسافة بينهما أكثر من ١٢٠ كيلو متراً يكون القيد قد تم في الميعاد لأن ميعاد المسافة في هذه الحالة يومان وإذن يكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً بما أنه قد استوفى باقي الأوضاع القانونية .
د ومن حيث إنه نظراً لأن المستأنف عليه لم يبد دفاعه في موضوع الاستئناف فترى المحكمة تحديد يوم لنظر الموضوع .

(استئناف الشيخ قرني محمد وهيب وحضر عنه الأستاذ عوض الله حنا غرابوي ضد منصور بك لطيف وحضر عنه الأستاذ علي كمال حبيشة بك رقم ٥٨٣ سنة ٦٧ في بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجاري

٢٠٠

٣ يناير سنة ١٩٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

الحادث الجبري أو القوة القاهرة . على ملتزم المرافق لإثبات أن العطل أو الخلل يرجع إلى قوة القاهرة

خارجة عن إرادة المرفق أو إلى حادث مفاجئ . الالتزام التعاقدى المرفق . المادة ١٤٧ مدني . حدوده .

المبادئ القانونية

١ - الحادث الجبري أو القوة القاهرة

هو كل حادث مستقل عن إرادة المدين ولم يكن في وسعه توقعه أو مقاومته : ويدخل في هذا عدم التغلب على نتائجه عند وقوعه .

٢ — تنص المادة ٦٧٣ من القانون المدني الجديد على أن للتميز المرافق أن يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد عن المألوف في مدته أو في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إرادة المرفق . أو إلى حادث مفاجيء وقع في فترة الإدارة دون أن يكون في وسع أية إدارة أو نقطة غير معتبرة أن تتوقع صعوبة أو أن تدرأ نتائجه .

٣ — تجيز المادة ١٤٧ من القانون المدني للقاضي أن يرد الالتزام المرفق تبعاً للظروف إلى الحد المعقول إلا أن الشارع المصري قنع في تحديد الحادث غير المتوقع بوضع ضابط للتوصية دون أن يورد أمثلة تطبيقية فقهية الصيغة على نحو ما فعل التقنين البولندي الذي أخطأه التوفيق في هذا الصدد إذ جمع بين الحرب والوباء وبين هلاك المحصول بأسره في بعض ما ساق من تطبيقات غلط بذلك بين العلة والمعلول فمنع التصدير أو ارتفاع الأسعار الغير منظور ليس سنداً للمدعى عليه لتحلل من نتائج اتفاقه .

المحكمة

د من حيث إن الشركة المدعية أقامت هذه الدعوى بصحيفتها المعلنة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥١ على المدعى عليه بصفته مديراً لشركة

انطوناطوس تطالبه بمبلغ ٦٣٣ ج و ٧٦٥ م والفوائد وتقول فيها وفي مذكرتها بجملة ١٩٥١/٤/٢٩ إنه بموجب عقد اتفاق محرر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (مستند رقم ١ حافظة المدعية) اشترت من المدعى عليه وهو تاجر كبير في أسمره بأرتيريا ٢٠٠ طن سمسم من أرتيريا تسليم ميناء السويس وذلك بسعر ٧٨ جنيهاً له — ٦٧/٥٠ ج و ٥٥٠ م بالنسبة لمائة طن و ٧٧/١٤٠٠ ج ك = ٧٥ ج و ٧٥٧,٥ م بالنسبة للمائة طن الباقية وقد نص العقد على أن يكون التسليم في خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ فلم يسلم المدعى عليه إلا ٦/٩٥٨ طناً قبض ثمنها على أساس ٧٨ ج ك الطن وأنه أرسل تلغرافاً للمدعية بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥١ (مستند رقم ٧ حافظة المدعية) يقرر فيه أنه لن يرسل باقى الكمية المتفق عليها محتجاً بالقوة القاهرة التي منعت من الوفاء بالتزامه وقد سبب امتناع المدعى عليه من تسليم السمسم إضراراً كثيرة للمدعية إذ أنها باعت السمسم الذى اشترته من المدعى عليه بسعر ٨٠ جنيهاً للطن وذلك في نفس يوم الشراء (مستند رقم ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من حافظتها) وقد باعت الشركة المدعية السمسم بسعر ٨٠ جنيهاً للطن منه ١٠٠ طن إلى محمد رمضان حافظ بك (مستند رقم ٢ و ٣ من حافظتها) و ١٠٠ طن إلى الياس وعبدى نجيم باشا التجار ببور سعيد (مستند رقم ٤ و ٥ من حافظتها أيضاً) وأن الضرر الذى لحقها بسبب امتناع المدعى عليه عن تسليم السمسم بالربح الذى كانت تحققه من بيع السمسم إليها ويضاف إليه ما عسى أن يطالبها به كل واحد منهما من تعويضات ثم أجرت حساب ما تستحقه من تعويض قبل المدعى عليه في الصحيفة وتلك المذكرة طبقاً لوجهة نظرها المذكورة مفصلة

فيكون الربح الإجمالي الذي فاتها هو ٢٠٩/٥١ + ٢٥٠/٢٤ = ٦٣٣/٧٦٥ وهو ما تطالب به مع حفظ حقها فيما عسى أن يطالب به رمضان حافظ بك وعبد نعيم باشا.

دوحيث إن الذي يبين من دفاع المدعى عليه الأول سواء في مذكرتيه المقدمتين أو المستندات التي قدمها كل من الطرفين أنه أرسل برقية للدين بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٠ ينبئها فيه بأن مورديه رفضوا تسليم السمسم لسبب ظروف قهرية وعليه فلا يمكن تنفيذ عقده.

دوحيث إنه يطلق في القانون كلمة (حادث جبري أو قوة قاهرة) على كل حادث مستقل عن إرادة المدين ولم يكن في وسعه توقعه أو مقاومته (مجموعة دالوز الأيجدية الجزء السادس تحت كلمة قوة قاهرة). فالحدث يجب أن يكون غير ممكن توقعه وما لا يمكن مقاومته وليس في وسع المدين دفع وقوعه أو تلافيه ويدخل في هذا أيضاً عدم التغلب على نتائجه عند وقوعه — وفي الحالة الأولى لا يستطيع المدين منع حصول الحادث وفي الثانية لا يستطيع التخلص من نتائجه. وقد نص القانون المدني في المادة ٦٧٣ على أن يلتزم المرافق أن يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف في مدته أو في جسامته إذا أثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إرادة المرفق أو إلى حادث مفاجئ. وقع في فترة الإدارة دون أن يكون في وسع أية إدارة أو نقطة غير معتبرة أن تتوقع حصوله أو أن تدرك نتائجه.

ويعتبر المدين مسئولاً إن كان من الممكن توقع ما اعترضه من صعاب واتخاذ التدابير اللازمة لملاقاتها وكذلك إن لم يعمل كل ما كان

يجب عليه للتغلب على الصعاب التي اعترضته (بلايول وريبير الموسوعة العملية للقانون المدني الفرنسي الجزء السادس نمرة ٣٨٢ ص ٥٣١).

دوحيث إن عقد التوريد المحرر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ هو الذي يحكم العلاقة القانونية بين الطرفين.

دوحيث إنه نص فيه على التزام المدعى عليه بتوريد مائتي طن للشركة المدعية من سمسم أرتيريا من المحصول الجديد تسليم السويس في خلال نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ على الأكثر بالثمن والشروط تفصيلاً فيه.

دوحيث إن المدعى عليه يركن في دفاعه في عدم توريد باقي القدر المتفق عليه إلى شهادة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ صادرة من الغرفة التجارية بأرتيريا مفادها أنه بعد إجراء تحقيقات بالحدود الأرتيرية بجمرك محطة «سنيرة» اتضح أنه ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قد منع تصدير السمسم عن السودان عن طريق «شني» بأرتيريا.

دوحيث إن المحكمة لا تأبه لهذه الشهادة الصادرة من الغرفة التجارية بأسمرة.

أولاً — لأن موضوع العقد ليس سمسمًا من أرتيريا نفسها لأن السمسم لا تصدره أرتيريا من السودان أو الحبشة فلا شأن للمدعية بمنع تصدير السمسم من السودان إلى أرتيريا.

ثانياً — لأن حظر تصدير السمسم عن طريق «نفس» لا يقطع بحظر التصدير إطلاقاً فقد يصبح محظوراً عن طريق وقد تحدد مراكز أخرى لتصديره منها.

دوحيث إنه يبين من الاطلاع على برقية

المدعى عليه للمدعية بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٠ أن أخطرها بأنه بأسف لعدم إمكان عرض كمية أخرى من السمسم بسبب ارتفاع الأسعار اليومى ومن ثم يكون دفعه بالقوة القاهرة على غير أساس .

د وحيث إن المدعى عليه أثار دفاعا آخر يخلص في أن تخلفه عن تنفيذ باقى ما التزم به من توريد قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه مرتكنا الى نص المادة ٢١٥ من القانون المدنى التى تجرى هكذا ، اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض ، لعدم الوفاء بالتزامه مالم يتبين أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، — ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين فى تنفيذ التزامه أى أن ارتفاع الأسعار هو الذى منعه من هذا التنفيذ التام ويضيف إلى ما تقدم فى مذكرته الأخيرة بمجلسة ٢٩/١١/١٩٥١ ارتكنا لنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى أيضا التى تقر بأن: أولا — العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون. ثانيا — ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفذ التزامات المتعاقدين وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ويصبح باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك وقد استحدث القانون بهذا النص حكما بالغيا الأهمية إذ استثنى مبدأ الطوارئ غير المتوقعة من نطاق تطبيق القاعدة التى تحجر على القضاء تعديل العقود وقد رسم فى وضوح ما يفرق بين حالة الطوارئ

غير المتوقعة وحالة القوة القاهرة من حدود فى الحالة الأولى يصبح تنفيذ الالتزام التعاقدى على حد تعبير الشارع مرهقا يجاوز حدودا واسعة دون أن يكون مستحيلا ويؤدى ذلك الى الحالة الثانية هى التى تتحقق فيها هذه الاستحالة وقد قنع فى تحديد الحادث غير المتوقع بوضع ضابط للنوصية دون أن يورد أمثلة تطبيقية فقهية الصيغة على نحو ما فعل التقنين البولندى الذى أخطأ التوفيق فى هذا الصدد إذ جمع بين الحرب والوباء وبين هلاك المحصول بأسره فى بعض ماساق من تطبيقات خلط بذلك بين العملة والمعلول (انظر المذكرة الايضاحية للقانون من المادة ١٤٧ الجزء الثانى الالتزامات ص ٢٨٠) .

د وحيث إن دفاع المدعى عليه فى هذا الصدد أيضا غير مقبول لأنه لا الظروف الطارئة ولا القوة القاهرة ولا أى سبب أجنبي لا يد له فيه كان لا يها أثر فى تخلفه عن التزامه على ما سبق شرحه وتفصيله سواء عن منع التصدير المدعى به أو عن ارتفاع الأسعار الغير منظور .

د وحيث إنه لما تقدم بين أن المدعى عليه مسئول عن تعويض الشركة المدعية فبدأ التعويض ثابت بنص الاتفاق المبرم بين الطرفين عند عدم الوفاء وهو ما يجب القضاء به على ما سبق من تفصيل .

د وحيث إن الوجه الأخير من وجوه الخلاف بينهما ينطوى على مقدار هذا التعويض وتحديدده .

د وحيث إنه جاء فى عقد الاتفاق فى باب الضمان ما يلى : د التزم المدعى عليه بإيداع ضمان قدره ٥ ٪ عن طريق بنك فى الاسكندرية د بنك أثينا ، عند امضائه وموافقة المدعين

لإثبات وجود ضرر — وما دام المتعاقدان قد أرادا من وراء الاتفاق الجزائي أن يستبعدوا مستقبلا كل مناقشة سواء حول وجود الضرر الحاصل للدائن أو حول مبلغه تكون قدسويت مقدما (بلانيول وريبير القانون المدني المجلد السابع رقم ٨٦٨ ص ١٧٥) .

« وحيث إن القانون المدني قد استحدث نصا لهذه الحالة إذ جاء في المادة ٢٢٥ « إنه إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا ثبت أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما .

وليس الشرط الجزائي في جوهره إلا مجرد تقدير اتفاقي للتعويض الواجب أدائه فلا يعتبر بذاته مصدرا لوجوب هذا التعويض بل للوجوب مصدرا آخر قد يكون التعاقد في بعض الصور وقد يكون العمل غير المشروع في صور أخرى فلا بد لاستحقاق الجزاء المشروط إذن من اجتماع الشروط الواجب توافرها للحكم بالتعويض ، وهي الخطأ والضرر والأعذار .

وإذا جاوزت قيمة الضرر مقدار الجزاء فليس للدائن أن يطالب بزيادة هذا المقدار إلا إذا أقام الدليل على أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما ذلك أن الشرط الجزائي في أحوال الخطأ البسيط يكون بمثابة اشتراط من اشتراطات الاعفاء من المسؤولية من وجه وغنى عن البيان أن تلك الاشتراطات تكون صحيحة فيما يتعلق بالخطأ التعاقدى البسيط وتبطل فيما يتعلق بالغش والخطأ الجسيم (انظر مجموعة الأعمال الإيضاحية للقانون المدني الجزء الثاني — الالتزامات ص ٥٧٢ و ٥٧٤ .

« وحيث إنه على ضوء ما تقدم من مبادئ

ويكون هذا الضمان عن تنفيذ الشروط الموضحة فيه وأنه في حالة عدم تنفيذ أحد الشروط المبينة في العقد يوافق المدعى عليه على أن يتنازل عن كل حقوقه في هذا الضمان الذي يصبح في الحال ملك المدعية .

وقد قرر المدعى عليه أن المدعية لجأت لبنك أثينا بعد امتناعه عن توريد السمسم وصرف لها في ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ مبلغ الضمان كاملا وقدره ٧٦٠ جنيتها دون استشارته ثم اعترفت الشركة المدعية بقبض هذا المبلغ .

« وحيث إن المدعية قالت إنه ليس فيما جاء في العقد بهذا العدد ما يفيد أن التعويض لا يزيد عن مبلغ التأمين « الضمان » لأنها اشترطت نوعا من الضمان كالضمان الذي يشترطه المالك مثلا في عقود الإيجار وليس فيه أى معنى لتحديد مسؤولية المستأجر وأنه ما دام الياس وعبدو نجم باشا قد رفعوا دعوى بالرفق من الجنيئات ضدها لتخلفها عن توريد السمسم الذي ارتبطت بتوريده لها — وما دامت مهددة بدفع أكثر مما قبضت فلا يسعها إلا احتفاظها بهذا المبلغ حتى إذا لم يحكم للشترين الآخرين فيها وإن بقي شيء من قيمة التأمين رده إلى المدعى عليه .

« وحيث إن المحكمة ترى في عبارة « وفي حالة عدم تنفيذ أحد الشروط (ما يفهم) فيما بينهم اتفقوا على ترك هذا الضمان للشركة المدعية ويصبح من تلقاء نفسه ملكا خاصا لها ، الواردة في عقد الاتفاق شرط جزائي صريح فيكون مبلغ التعويض المحتمل والمستحق عند الإخلال بشروط العقد قد تحدد بشكل واضح قاطع بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين مقدما .

فالمبلغ اتفق عليه بشكل ثابت لحالة عدم التنفيذ الكلى أو الجزئى أو التأخير دون حاجة

المرسوم رقم ١٠٣ الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وقد نصت اتفاقية باريس (٢١ ديسمبر ١٩٤٥) التي صدر باعتمادها القانون ١٧٦ سنة ١٩٤٧ على أن لكل حكومة أن تحتجز تحت يدها المبالغ التي يثار بشأنها نزاع حتى يصنى هذا النزاع نهائياً . . .

٣ — ليس من الضروري أن يعمل الوكيل باسمه إذا كان يعمل دائماً لحساب الموكل والإسم المستعار وكيل كسائر الوكلاء وقد يكون من مستخدمى المالك أو أجيره كمدير المحل التجارى الذى يظهر أمام الغير بأنه المالك .

٤ — إن تكييف عقد من العقود واستظهار ما اتجهت إليه إرادة المتعاقدين أمر تستخلصه المحكمة وترتب عليه إعطاء العقد وصفه القانونى الصحيح والعبرة فى التكييف بما يقصده الطرفان لا بالعبارات والألفاظ التى استخدمت فى صياغة نصوص العقد التى يكمل بعضها بعضاً على نحو يبرز حقيقة الرابطة التعاقدية بين طرفى العقد ويجعل من العقد وحدة قانونية متسقة .

المحكمة

د من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى بصحيفتها المعلقة بتاريخ ٤ يناير ١٩٥١ ضد المدعى عليه بصفته حارساً عاماً على أموال رعايا الريح الألمانى فى مصر ونائباً قانونياً عن جورج كوبلنسكى يطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له

يكون التعويض المتفق عليه فى العقد المقدم قد حدد مقدماً بمبلغ معين .

د وحيث إن الشركة المدعية معترفة بأنها قبضت مبلغ ٧٦٠ جنيهاً مع أنها تطالب فى الدعوى الحالية بمبلغ ٦٣٣ جنيهاً وكسور فتكون دعواها تلك على غير أساس فيتعين رفضها مع إلزامها بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية شركة التجارة والتبادل للشرق الأوسط ضد قسطنطين انطوناطوس عن نفسه وبصفته رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥١ تجارى كل مصر رئاسة وعضوية حسن سلامه رئيس المحكمة ومحمود رشدى وحسين صالح القاضين) .

٢٠١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

عقد الوكالة المستترة . العقد المختلط بين القرض والوكالة المستترة . انقضاء الحراسة الالمانية لا يكون لا بمرسوم . تكييف العقود أمر تستخلصه المحكمة مما يقصده الطرفان المتعاقدان .

المبادئ القانونية

١ — عقد الوكالة المستترة Mandat

dissumé هي التى يعمل فيها الوكيل ويتعاقد باسمه الشخصى ويكون فى هذا معيراً اسمه للوكل الاصلى أى أن الاصيل يعمل تحت إسم مستعار (Prête-Nom) فهو اتفاق الإسم المستعار .

٢ — إن انقضاء الحراسة الالمانية لا يكون إلا بمرسوم لأن استمرار بقائها واستمرار سريان الأمر العسكرى ١٥٨ بعد زوال الأحكام العرفية إنما كان بموجب

بما تحت يده من أموال في حساب جورج كوبلنسكى مبلغ ١٤١ و ١٣٢٨٨٨ جنيهها مصرى والفوائد قال فيها إنه بموجب عقد رسمى محرر فى أول أغسطس سنة ١٩٣٢ أمام موثق العقود الرسمية فى برلين اتفق المدعى مع المسيو جورج كوبلنسكى الألمانى الجنسية على أن يقوم الثانى بتأسيس واستغلال محل تجارى فى مصر باسمه ، ويحمل اسما تجاريا (Etam ايتام) وتمكينه له من تنفيذ ذلك منحه مبلغ ٢٥٠٠ جنيهها ذهبيا وقد نظم هذا العقد العلاقة التعاقدية بينهما وكيفية تصفيتهما وشروط أيلولة هذه المنشأة إلى المدعى إذا رغب فى استغلالها باسمه الظاهر — ويبين بوضوح من استقراء أحكام هذا العقد الرسمى أنه عقد وكالة مسترة ، Mandat dissumulé وهى التى يعمل فيها الوكيل ويتعاقد باسمه الشخصى ويكون فى هذا معبرا اسمه للوكيل الأصيل أى أن الأصيل يعمل تحت اسم مستعار (Prête-Nom) فهو اتفاق الاسم المستعار ولم يكن جورج كوبلنسكى سوى مجرد اسم مستعار .

وإنه حدث بعد ذلك بأكثر من ست سنوات أن قامت الحرب ووضعت أموال الرعايا الألمان تحت الحراسة وانتهى الأمر بصدور الأمر العسكرى رقم ١٥٨ فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤١ الذى تأسست بموجبه الحراسة العامة على أموال رعايا الرينخ الألمانى . ووضعت يدها على أموالهم — وإذا كان جورج كوبلنسكى ألمانى الجنسية وإذا كان هو الشريك الظاهر فى هذه الشركة فقد قامت الحراسة فى يناير سنة ١٩٤٢ استنادا منها إلى وجود صالح ألمانى ظاهر بدعوة الشريك الأخير بوريس لندا إلى أن يدفع لخزانة الحراسة للمبالغ المستحقة

لكوبلنسكى الألمانى فأوضح للحراسة أن شريكه الحقيقى هو ماكس لندمان (المدعى) الأرجنتينى الجنسية وأن كوبلنسكى ليس إلا اسما مستعارا وإزاء إصرارها على الأخذ بالوضع الظاهر أبدى بوريس لندا رغبته فى الانفصال عن هذا الشريك الظاهر فى شراء حصته على أن يدفع الثمن للحراسة ليودع على ذمة صاحب الحق فيه . وفى ٣١ يناير سنة ١٩٤٢ تم الاتفاق بين الحراسة وبوريس لندا على أن تنازل الحراسة عن حصة كوبلنسكى فى المحل التجارى (ايتام) وقدرها ٥١٪ وتنفيذا لهذا الاتفاق دفع بوريس لندا للحراسة مبلغ ١٤١ و ١٣٢٨٨٨ جنيهها أودع فى حساب باسم جورج كوبلنسكى (ملف الحراسة رقم ٧/١٩٤٤) مع أن المبلغ خاص فى واقع الأمر وحقيقته بالمسيو ماكس لندمان الأرجنتينى الجنسية إذ أحقيقته له ثابتة بمقتضى جميع المستندات المقدمة على فرض من الفروض القانونية وأيا كان التكييف القانونى للعلاقة التعاقدية التى تربط المدعى بجورج كوبلنسكى فسواء وصف العقد بأنه عقد وكالة مسترة بإعارة الاسم أو وصف بأنه عقد مختلط بين القرض والوكالة المسترة — أو وصف بأنه عقد من العقود الغير مسماة فهذا المبلغ واجب الرد بصفته مملوكا له أصالة أو واجب الدفع بصفته ديناً له ونص المادة ١٠ من الأمر العسكرى ١٥٨ الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨ الخاص بالحراسة نصت على أن تكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا الألمان أو الإيطاليين ولا تسرى عليهم النواهي المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ من هذا الأمر ويتولون استلام وإدارة الأموال الموضوعة فى الحراسة بعد جردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الرعايا من الديون

ولدفع ما عليهم منها .

وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بجملة دفع في مذكريه بمجلسي ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ و٦ يونيه سنة ١٩٥١ وهي :

أولاً — بعدم قبول الدعوى :

وقال في ذلك إن هذا المال قد صودر ابتداء في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ وإن الحراسة لاوجود لها الآن قانوناً .

وفي ذلك يقول إن اتفاقية باريس للتعويضات الألمانية التي اشتركت فيها مصر وأصبحت جزءاً من التشريع المصري باصدارها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ الصادر في ٣/١١/١٩٤٧ بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥١ فلا تنتهي به الحراسة قانوناً — وبالتالي فإن الالتزام في هذه الدعوى والحق الذي يطالب به المسيو لندمان يجب أن يوجه الآن إلى هيئة التعويضات في بروكسل وليس في مصر ما دامت الحراسة أصبحت الآن لا وجود لها قانوناً وبالتالي لا يمكن تخاصمها فضلاً عن أنه ابتداء من ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ أصبحت جميع الأموال التي أودعت الحراسة لحساب الألمان مصادرة لحساب الدول الموقعة على اتفاقية التعويضات سائلة الذكر .

ثانياً — بسقوط الحق بمضى المدة :

وفي ذلك يقول إن المدعى قرر أن العقد الذي يطالب بمقتضاه حرر في أول أغسطس سنة ١٩٣٢ إذ أقرض مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ذهباً للمسيو كوبلنسكي حتى يتمكن الأخير من تأسيس واستغلال محل تجاري باسم (ايتام) ولما كان منشأ الحق في سنة ١٩٣٢ فقد سقط بالتالي الحق فيه بمضى المدة .

ثالثاً — بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .

وفي ذلك يقول إنه قدم إخطاراً من مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة تفيد أن شركة (ايتام) كوبلنسكي وشركاه ، مقيدة بالسجل التجاري وأن لها وكيلًا مفوضاً ألماني الجنسية هو المسيو (ماكس لندمان) وأنه من المعلوم أن القيد في السجل التجاري يكون بناء على طلب ذوي الشأن وطبقاً للبيانات التي يتقدمون بها وبذلك لايتحق للمدعى رفع هذه الدعوى لأنه ممنوع من التقاضي بصفته ألماني الجنسية طبقاً لقرار الحظر ويكون خاضعاً بدوره للحراسة الألمانية فهو والمحجور عليه سواء .

وحيث إنه عن الدفع الأول — فإن انقضاء الحراسة الألمانية لا يكون إلا بمرسوم لأن استمرار بقائها واستمرار سريان الأمر العسكري ١٥٨ بعد زوال الأحكام العرفية إنما كان بموجب المرسوم رقم ١٠٣ الصادر في أكتوبر سنة ١٩٤٥ — وما دامت الدعوى مطالبة باسترداد مبلغ استولت عليه الحراسة المصرية حق للطالب الرجوع على من استولى على هذا المبلغ وقد نصت اتفاقية باريس الموقع عليها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والتي صدر باعتمادها القانون ١٧٦ سنة ١٩٤٧ على أن لكل حكومة أن تحتجز تحت يدها المبالغ التي يثار بشأنها نزاع حتى يصنى هذا النزاع نهائياً .

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن المدعى قرر في محضر جلسة ١٩٥١/٥/٢٣ أن الحراسة مازالت قائمة ولم تزل فيكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إنه عن الدفع الثاني — فإن الحراسة

لم تضع يدما على هذا المال إلا في سنة ١٩٤٢ فلم يمس على الحق المتنازع عليه بين المدعى وبينها وعلى نشوئه في ذمتها ١٥ سنة والذي هو استرداد مبلغ عبارة عن ثمن حصة في شركة استولت عليه الحراسة ومن ثم فلا تقادم . أما إذا أسس هذا الدفاع على العلاقة بين المدعى وبين كوبلنسكى فانه فضلا عن صدور إقرار صريح صادر من الأخير بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ والإقرار بالحق بطهره من كل مسقطاته فإن المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى الجديد تنص على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الأصيل والنائب — ومن ثم فلا يملك المدعى عليه سواء بصفته ممثلا للحراسة أو بصفته نائبا قانونيا عن جورج كوبلنسكى أن يتمسك بسقوط الحق بالتقادم وكان هذا الدفع أيضا مرفوضا .

دوحيث إنه عن الدفع الثالث — فإن سلب الرعايا الألمان أهلية التقاضى هو إجراء استثنائى محض يخالف للأصل العام ومناطه أن يكون الشخص ألمانيا فالحراسة مكلفة بإثبات هذه الجنسية على وجه قانونى قاطع .

دوحيث إنها ركنت في إثبات ذلك إلى خطاب صادر من مراقبة مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ إلى الحراسة الألمانية يفيد أن ماكس لندمان (المدعى) ألماني الجنسية وأنه الوكيل المفوض لشركة إيتام (حافضة المدعى عليه رقم ١٢ ملف) .

دوحيث إن المحكمة لاتعول كثيرا على هذا الخطاب لأن وزارة التجارة لاتملك إصدار

شهادات بتحديد جنسية أحد وما هو إلا إخطار من المراقبة المذكورة للحراسة عند بدء إنشائها تخبرها بوجود شركة بها صالح ألماني ممثل في حصة كوبلنسكى .

دوحيث إنه فضلا عن ذلك فلقد تقدم المدعى في حافظته (رقم ١٣ و ١٤ ملف) بشهادة رسمية صادرة من الحكومة الأرجنتينية وترجمتها بأنه قد اكتسب الجنسية الأرجنتينية منذ ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد صدقت عليها الفئصلية الملكية المصرية باللغة الفرنسية بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢ فلو صح أنه عند تكوين الشركة كان ألماني الجنسية فقد سقطت عنه من سنة ١٩٣٦ وتثبتت له الجنسية الأرجنتينية . ولم يكن ألمانيا عندما صدر الأمر العسكرى ١٥٨ في سنة ١٩٤١ . ومن كل هذا تكون جميع الدفوع على غير أساس سليم ويتعين رفضها .

دوحيث إنه عن موضوع الدعوى فإن من أهم ما يركن اليه المدعى في إثبات دعواه هو الصورة الرسمية للعقد الرسمى المحرر أمام موثق العقود الرسمية في براين (وهو باللغة الألمانية) بين المدعى وجورج كوبلنسكى بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٣٢ الذى عهد الأول بموجبه للثاني بأنه يؤسس ويستغل محلات تجارية باسمه الظاهر ومع ترجمته الفرنسية والعرفية صورة عرفية باللغة الفرنسية للعقد الرسمى المحرر في براين باللغة الألمانية أيضا بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ والذى انعقدت بموجبه شركة تضامن بين كوبلنسكى وبين بوريس لندا على استمرار استغلال محلات (إيتام) ومعه ترجمته باللغة العربية وجاء به أن المالك الحقيقى للحصة المنسوبة إلى كوبلنسكى هو ماكس لندمان (المدعى) فصاحب المال هو المدعى إذن ولم

يكن كوبلنسكى إلا وكيلا مستترا عنه .

وحيث إن دفاع المدعى عليه بحمله طبقاً لما سرده في مذكراته الثلاث ومحاضر الجلسات أن المال المطالب به هو ملك خاص لكوبلنسكى الألمانى وأن الحراسة محقة في الاستيلاء عليه وأن المدعى لندمان لم يكن إلا وكيلا مفوضاً بالإدارة عنه وأنهما تواطأا معاً لقرايتهما المسلم بها فلكى يتمكن كوبلنسكى بطريق التحايل من تهريب أمواله وإخراجها من الحراسة وجد الفرصة مواتية فأقر بأن هذا المال مملوك للمدعى بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٧ وسهل له الفرصة أيضاً في رفع دعواه مع أنه ألمانى وليس لإقراراته صفة قانونية (مثله مثل المحجور عليه) لأنها صادرة من شخص لا صفة له قانوناً وهو خاضع لأحكام الحراسة العامة طبقاً لنص المواد ١٣ و ١٧ من الأمر العسكرى رقم ١٥٨ .

وإن نصوص العقد موضوع النزاع تنطق بجلاء بأنه عقد قرض صحيح المقرض فيه هو المدعى والمقرض هو كوبلنسكى فتكون المنشأة ملك الأخير ملكاً خاصاً له .

وإنه مادام المدعى يتمسك بأن العقد هو عقد وكالة مستترة بالاسم المستعار يخضع للقواعد العامة التى تحكم مثل هذه العقود وعلى عقود صورية إذن وجب تطبيق قواعد الصورية على العقد موضوع النزاع وامتنع الرجوع إلى قواعد التفسير لإظهار حقيقة نية المتعاقدين من ثانياً عبارات العقد .

والاتفاق عن الوكالة باسم مستعار صحيح فى كل الأحوال التى تصح بها الوكالة العادية وذلك لأن الصورية ليست فى القانون سبباً للبطلان وإثبات الوكالة المستترة بين الموكل والوكيل يكون بحسب القواعد العامة (شرح

القانون المدنى الجديد فى العقود المسماة بالوكالة كامل مرسى باشا بند ٢٥١ ص ٢٣٦) .

ومن ثم لا يجوز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بموجب ورقة ضد مهما كانت قيمة النزاع أى إذا كانت أكثر من عشرة جنيهات وهذا تطبيق سليم للقواعد العامة فى الإثبات التى تقرر أن ما يثبت بالكتابة لا يجوز إثبات عكسه إلا بكتابة سواء كانت المسألة مدنية أو تجارية على ما ذهب إليه الفقهاء وأرجع الأحكام (احمد نشأت بك طبعة خامسة سنة ١٩٥٠ ص ٢٥٩ بند ٢٦٠ - ص ٣٧٠ بند ٣٨٩) .

ثم استورد المدعى عليه إلى تأييد نظره عما جاء فى صدر ومقدمة العقد موضوع النزاع ، أسس المستر جورج كوبلنسكى منشأة تجارية فى مصر والاسكندرية (القطر المصرى) يستغلها باسم جورج كوبلنسكى تحت عنوان (ايتام) وينشأ بموجبه ماسيات منشأة ثانية غرضها بيع الجوارب والتركى والملايس الداخلية وأشياء أخرى الخاصة بماركة " ايتام " ، ومن ثم يكون كوبلنسكى قد أنشأ قبل تاريخ هذا العقد المتنازع عليه وقبل أن يتصل بالمدعى فى أى شأن ما كان قد أنشأ لحسابه منشأة تجارية لها فرعان مصر والاسكندرية يستغلها باسمه تحت عنوان (ايتام) وأن الغرض من عقد القرض تمكينه من إنشاء منشأة ثانية تحت نفس عنوان (ايتام) .

وأنه أقرضه المال بدون فائدة لقرايته أما اشتراطه إمكان تملكه المنشأة فى أى وقت يختاره فهو ضمان استرداد ماله وهذا هو التفسير الصحيح لنصوص هذا العقد - وقد أدى نفس الحرص إلى إثبات ذلك فى البند الثالث من عقد بوريس لاندا إذ اشترط فيه منح المدعى لندمان

توكيلا بإدارتها منفرداً أو تفويضاً لتمثيل الشركة فكان حق تمثيل الشركة والتوقيع عنها للشريكين كوبلنسكى ولاندا متضامين أو للمدعى بصفته وكيلا أو مفوضاً لتمثيل الشركة .

• وحيث إن المحكمة تلاحظ بآدى بدء أن العقدين المقدمين يرجع تاريخهما الثابت إلى سنوات عديدة سابقة على الحرب فالبند الأول الذى دفع بمقتضاه المدعى مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ذهباً لكوبلنسكى حرر أمام موثق العقود الرسمية في أول أغسطس سنة ١٩٣٢ كما ثبت تاريخ عقد الشركة بين الأخير ولاندا في ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢ وسجل بمحكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٣٢ تحت رقم ١٦٩ وقد سمي المدعى العقد الأول عقد وكالة مسترة — وإذا كان الوكيل يعمل دائماً لحساب الموكل فليس من الضروري أن يعمل باسمه وقد يعمل الوكيل باسمه الشخصى والاسم المستعار وكيل كسائر الوكلاء ولا يختلف الاسم المستعار عن سائر الوكلاء في علاقته مع الموكل (أنظر المذكرة الايضاحية للقانون المدنى الجديد ص ١٨٤ الجزء الخامس) .

وقد يكون الاسم المستعار من مستخدمى المالك أو أجيده كدير المحل التجارى الذى يظهر أمام الغير بأنه المالك .

ولا يخفى اسم المستعار في علاقته مع الموكل عن الوكيل ولا أثر لإخفاء صفته هذه إلا بالنسبة إلى الغير فقط (كامل مرسى باشا شرح القانون المدنى الجديد العقود المسماة الوكالة بند ٢٥١ ص ٣٣٦) .

• وحيث إن من يعبر اسمه ليس إلا وكيلا عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل من حيث ما يجب عليه من رعاية حق موكله وحفظه ومن

حيث مسئوليته إذا أخل بالتزامه — هذا الحق أو افتات عليه ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مسترة فكان الشأن شأنه في الظاهر من كونه في الواقع شأن الموكل أو غيره من الوكلاء فوكالته سافرة الشأن فيها للموكل ظاهراً وباطناً (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ بمجموعة القواعد القانونية ٥ رقم ٢٠٦ ص ٥٤٨) .

• وحيث إن تكييف عقد من العقود واستظهار ما اتجهت إليه إرادة المتعاقدين أمر تستخلصه المحكمة وترتب عليه إعطاء العقد وصفه القانونى الصحيح وأن العبرة في التكييف ما يقصده الطرفان لا بالعبارات والألفاظ التى استخدمت في صياغة نصوص العقد التى يكمل بعضها بعضها على نحو يبرز حقيقة الرابطة التعاقدية بين طرفي العقد ويجعل من العقد وحدة قانونية متصلة .

• وحيث إنه باستقراء نصوص العقد المحرر أول أغسطس سنة ١٩٣٢ وتفهم عباراته ومعانيه وما قصده الطرفان فيه يبين :

أولاً — أن المدعى منح كوبلنسكى قرضاً قدره ٢٥٠٠ جنيه ذهباً ليتمكن من إنشاء المؤسسة لحسابه الشخصى .

ثانياً — حفظ المدعى لنفسه الحق في أن يملك المنشأة في أى وقت يختاره ورغب كوبلنسكى في إبراء ذمته في أى وقت من هذا الدين دون أن يدفع فوائد عن طريق تنازله عن المنشأة التى أسسها للمدعى ومن ثم كان التعبير بالقرض على غير المعنى المفهوم بل يفهم منه أنه دفع لاستغلال هذه المنشأة .

ثالثاً — نص البند الأول على أن كوبلنسكى لا يستطيع أن يبرىء ذمته من الدين إلا بموافقة دائته كما تنص على أنه في حالة تسوية المركز

القانوني يكون هذا في ٣١ ديسمبر من السنة وهو ختام السنة المالية للمنشأة وميعاد تحرير الجرد والميزانية .

رابعاً - نص في البند الثالث من العقد على أنه يجوز بناء على طلب أحد الطرفين أن يستبدل رد مقدار القرض بالتنازل عن المنشأة المؤسسة والمستغلة بمعرفة كوبلنسكى .

وأن يكون التنازل عن المنشأة واقتضاء الدين بالشروط الموضحة بالفقرات الثلاث - فأولها تقضى بأن يكون التنازل كاملاً يشمل مجموع الجانب الايجابى (الدائن) والجانب السلى (المدين) لمجموع الجرد القائم والعناصر الخاصة والعلاقات التجارية ونحوها وفي الفقرة الثانية إلى وجوب تحرير جرد وميزانية - وفي الثالثة أنه إذا تبين بعد استئصال الخصوم أن الأصول تمثل ما يزيد عن ٢٥٠٠ جنيه أو أكثر يعتبر دين المسيو لندمان مسدداً دون أن يكون له حق الرجوع بأية مطالبة أو تعويضات أو طلب دفع مبالغ إضافية . وإذا تبين على العكس أن قيمة المنشأة أكثر من ٢٥٠٠ جنيه ذهباً تعين على كوبلنسكى أن يدفع الفرق له - على أن اقترح كوبلنسكى السابق بأن يدفع لمسيو لندمان هذا الفرق لا يوجد إلا إذا كان النقص راجعاً إلى أن المسيو كوبلنسكى قام بسحب دفعات شخصية تزيد على ٤٥ جنيه ذهباً و ٤٠٠ مارك ألماني شهرياً أو إلى أنه لم يقوم بإدارة المنشأة بالعناية الواجبة من التاجر العادى .

وفي هاتين الحالتين يتعين على المسيو كوبلنسكى أن يدفع نقداً - وفي تاريخ التنازل الفرق بين قيمة المنشأة وبين ٢٥٠٠ جنيه ذهباً .

وحيث إن نصوص عقد الشركة بين

كوبلنسكى وبوريس لاندان المحرر في برلين بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ (رقم ٢ حافظة المدعى رقم ٥ ملف) تكاد تكمل توضيح العلاقة بين المدعى وبينهما وتكمل أيضاً تفسير ما رى إليه الطرفان من معان وحدود إذ نص في مادته الثالثة على أنه :

« بما يعله بوريس لاندان أن المحل التجارى كان يدار حتى اليوم تبعاً لتوجيهات المسيو ماكس لندمان المقيم ببرلين يوافق لاندان على أن يستمر هذا الوضع - ويجب أن تمنح الشركة إلى لندمان توكيلاً بإدارتها منفرداً وتقويضاً لتمثيلها طوال مدة بقاء الشركة . »

ويقول المدعى إنه بما يؤيد وجهة نظره أن دفاتر الشركة وحساباتها تنطق بهذا الوضع وهو أن المدعى هو مالك الشركة أصلاً والمال الأول كله ماله وأن كوبلنسكى وإن كان مصرحاً له حسب العقد بإجراء استقطاعات شهرية لم يجر أى استقطاعات ولم يسحب أو يتسلم أى مبلغ على عكس لاندان الشريك الجديد فقد كان يحصل على استقطاعاته الشهرية تماماً بما يدل على أن كوبلنسكى لم يكن شريكاً حقيقياً مع أن ماكس لندمان كان يقبض مبالغ تحت حساب ما يقدمه منها وحول إليه عن طريق بنك درسدن وإذا أضيف إلى ذلك أن عقد الشركة خلو من أى نص خاص بمنح لندمان أى مرتب أو حصة من أرباح الشركة بأن قيد مبالغ باسمه وتحويلها له عن طريق بنك درسدن ليس له إلا معنى واحد وهو أن الشريك الفعلى في الشركة وأن حساب الأرباح عن كل سنة كان يتم توزيعه من البداية بأن يدرج مبلغ ١٥٠٠ جنيه سنوياً لحساب كل من لاندان ولندمان ويدرج الباقي بعد ذلك بنسبة ٤٩٪ لحساب لاندان و ٥١٪ لحساب كوبلنسكى .

وحيث إن المدعى قدم أيضا إقرارا رسميا محرراً أمام موثق العقود الرسمية في برلين بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ لجورج كوبلنسكى أداه بعد حلف اليمين أكد فيه أنه في سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٢ أسس بصفته الوكيل المفوض للسيو لنديمان صاحب مؤسسات ايتام وموضع ثقته وأن العلاقة التجارية ايتام مملوكة ملكا خاصا للسيو ماكس لنديمان وسجل باسمه سواء في مصر أو في بلاد أخرى متعددة - وأنه للحصول على تصريح لمحات لليب «ايتام» اتفق رفقاء السيو ماكس لنديمان يكون اسم المحل في مصر «ايتام» جورج كوبلنسكى - وفي سنة ١٩٣٣ أدخل المحل شريكاً ثم أصبح التوقيع ايتام كوبلنسكى وشركاه وأنه لم يتعد عمله قط سواء بالنسبة للعمل الأول أو الثاني ومجرد كونه مديراً للسيو لنديمان ومفوضاً من قبله وكان رأس المال الذي قدمه سواء في المحل الأول أو الثاني في الواقع ملكا للسيو ماكس لنديمان منذ انشائه حتى تاريخ رحيله في سنة ١٩٣٤ .

كما قدم إقرارا رسميا من بوليس لنديمان تأييد ماتقدم (مستند رقم ٤ حافظة المدعى رقم ٥ ملف) .

وحيث إن المحكمة لا تأبه لمطعن المدعى عليه على هذه الاقرارات بمقولة إنها تمت بطريق التواطؤ خدمة للدعوى وذلك لأن ماتم فيها من إقرار هو مؤيد لكل ما سبق سرده وتوضيحه وتفسيره عن علاقة الطرفين .

وحيث إن حقيقة النزاع المطروح هو عن تفسير وتكييف العقد الأول موضوع النزاع .

وحيث إنه يبين من عبارات العقدين أن لنديمان هو الذي كان يتحمل مخاطر المتاجرة

وأن المنشأة تدار لحسابه وأن استغلالها يجري لحسابه هو فله الغنم وعليه الغرم وأن كوبلنسكى لم يكن إلا مديراً له ووكيلاً عنه قبل اشتراك لاندما معه وقد حدد في العقد أجر شهرى عن عمله ووكالته لا يجوز له أن يتعداه وأنه لا يسأل عن الغرم إلا في حالتين الأولى أن يزيد ما يسحبه عن الأجر المحدد له أو أن لا يبذل عناية الرجل المعتاد .

وحيث إن لا محل لما نعاه المدعى عليه لهذا النظر بمقولة إنه جاء في مقدمة العقد الأول ما يقطع بأن كوبلنسكى هو من سبق أن أنشأ مؤسسة سابقة على هذا العقد فلم يكن مديراً أو وكيلاً لحساب لأنه مفهوم هذه العبارة أيضا إن دلت على شيء فانما تدل على أنه اعتاد أن ينسب له الأمر وحده (ظاهراً) في تلك المنشأة .

وحيث إن هذين العقدين تما وحررا ونفذا قبل الحرب العالمية بسنين طوال لم يكن يدور بخلد أحد أنهما سيكون محل طعن وشك فيما يرمى اليه كل منهما بل لم يكن ثمة ما يدل على أن أحداً من الألمان سيكون موضع الحراسة أو أن الحراسة ستضع يدها على تلك الأموال .

وحيث إنه لذلك يكون القول بأن العقد عقد قرض صريح غير سديد وذلك لأن المبلغ سلم دون اشتراط فائدة والقول بأن القرابة مانعة من ذلك غير مقبول لأننا بصدد تجارة ربح وخسارة ، ولم يحدد أجل لسداد القرض وأن المدين لا يملك التسوية إلا بموافقة الدائن كما تحمل لنديمان مخاطر التجارة وأكد حقه في تملك المنشأة وأن تكون إدارتها طبقاً لإرادته .

وحيث إنه بعد ماتقدم فلا معنى لما يقوله المدعى عليه من أن هذا العقد عقد صوري مادام

وتصرفاتهم سواء كانت تجارية أو مالية من نوع آخر فاستيفاء ديون المدينين منهم وتجديدها لأصحاب الحقوق الثابتة قبلهم أمر واجب حقاً وقانوناً .

« وحيث إنه متى ثبت أن المدعى أرجنتيني الجنسية فلا شأن للحراسة بأمواله مادامت الحصة المتنازع عليها مملوكة له .

« وحيث إنه مع التسليم جدلاً بأن العقد كما زعم المدعى عليه هو عقد قرض صريح صحيح وقد بان اعترافه بأن المدعى دفع ٢٥٠٠ جنيه ذهباً وهنا يصح التساؤل هل يرى المدعى عليه أنه حتى على هذا الوصف لا يجوز للمدعى أن يستوفي حقه هذا أم أنه إذا ما اعتبر قرضاً من نوع خاص فيكون له حق استيفائه واسترداده .

« وحيث إنه نظراً لجميع ما تقدم تكون دعوى المدعى على أساس صحيح من الواقع والقانون فيتعين الحكم بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع المبلغ المطالب به وقدره ١٣٢٨٨ جنيتها و١٤١ ملياً مع الفائدة القانونية وقدرها ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/١/٤ حتى السداد طبقاً للبادئة ٢٢٦ من القانون المدني مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦ و٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إنه عن النفاذ فترى المحكمة شمول الحكم به بشرط الكفالة . طبقاً للبادئة ٤٦٧ مرافعات . »

(قضية ماكس ليندلمان ضد عبد الحكيم الرفاعي بك بصفة رقم ١٣٨ سنة ١٩٥١ بالهيئة السابقة) .

المدعى يتمسك باعتباره عقد وكالة مسترة فالعقد على أى وجه من الوجوه صحيح وهو عقد جدى ولا محل للطالبة أيضاً بضرورة وجود ورقة ضد لأن الأمر بين المدعى وكوبلنسكى لا نزاع عليه بينهما كما أن الأخير قد اعترف بأن المال مال المدعى ونصوص العقد تؤيد ذلك .

« وحيث إنه يبين من مجموع ما تقدم أن الأمر لا يعدو النزاع بين الطرفين على تكيف هذا العقد وتفسيره وتوضيح معانيه ومقاصده وترى المحكمة أنه عقد مختلط بين عقد الوكالة المسترة والقرض .

« وحيث إن المدعى فضلاً عن ذلك قدم أخيراً حافظة مستندات (رقم ١٥ ملف) وهى حافظة بخطابات وفواتير وهى خطاب مؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ صادر من الشركة الدولية للتأمين تعرض عليه عروضاً للتأمين على العمال بمناسبة عزمه على افتتاح محل بشارع فؤاد الأول بعنوان مسيو كوبلنسكى بمثل شركة ايتام لندمان وخطاب ثان من شركة يونيون جنيف تاريخه ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ بنفس المعنى — وما بقى منها دال على وجود مؤسسة ايتام فى لندن وأخرى فى نيويورك وأخرى فى كندا وكذا تابع للمسيو ماكس لندمان كاتدل الفواتير (من سنة ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦) عن واردات محل ايتام بمصر وأن البضائع مصدرة من مؤسسة ايتام فى برلين وأن صاحبها هو (ماكس لندمان) .

« وحيث إن نصوص الأمر العسكرى رقم ١٥٣ الخاص بوضع الحراسة على الرعايا الألمان أو الإيطاليين قد جعل من الحراسة وكبلاً على جميع أعمالهم التجارية وعقودهم

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٢٠٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - الحراسة . النزاع في ملكية من صدر له حكم برد الحيازة . غير كاف للحكم بالحراسة .

ب - وضع أعيان الوقف تحت الحراسة . وجوب توافر أسبابها .

المبادئ القانونية

١ - لا يكفي لتبرير الحراسة مجرد النزاع في الملكية قبل من حكم له باسترداد الحيازة بل لابد من الحظر وتجمع أسباب معقولة تنبئ عنه .

٢ - الحراسة على الوقف إجراء تحفظي شاذ لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وشديد الحاجة . ولا بد في الضرر أن يكون محققاً وحالاً ونتيجة لأسباب موجودة فعلاً وقت رفع الدعوى تربطها وإياه رابطة السببية المباشرة ولا يكفي مجرد احتمال الضرر أو الحظر .

المحكمة

د حيث إن واقعة الدعوى تلخص في أن المستأنف أقام الدعوى ١٦٤٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر بصفته ناظراً لوقف المرحوم الحاج يوسف أصيل ضد المستأنف عندهما بصفته ناظرة وقف المرحومة نفيسة قادن البيضاء . ينبغي وضع العقار الموضع بصحيفة افتتاح

الدعوى تحت الحراسة القضائية لإدارته واستغلاله وإيداع صافي ريعه خزانة المحكمة حتى الفصل في النزاع القائم بشأنه مع إلزام المستأنف عليها المصاريف والآتعب والنفاذ المعجل بغير كفالة . وقال شارحاً لدعواه إن الوقف نظارته يمتلك ١١ قيراطاً على المشاع في الأرض المكونة من جملة مساحات بالقرب من قره ميدان بشارع السيدة عائشة قسم الخليفة والمبينة المساحة بالعريضة . وأن وقف الست نفيسة المشمول بنظارة المستأنف عليها ينازعه الملكية ووضع اليد . وبجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت المستأنف بصفته بالمصاريف و ٥٠٠ قرش أنعاباً للأسباب التي تضمنها حكمها .

فأقام المستأنف هذا الاستئناف بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٥ طالباً فيه قبوله شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المطعون فيه بكامل مشتملاته ووضع العين موضوع النزاع المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى تحت الحراسة القضائية لإدارتها واستغلالها وإيداع صافي ريعها الخزانة لحين الفصل في النزاع القائم بين الطرفين بشأنها مع إلزام المستأنف عليها بصفته بالمصاريف شاملة مقابل الآتعب عن الدرجتين تأميساً على :

١ - أن ملكية المستأنف بصفته للقدر موضوع النزاع ثابتة من حجة الوقف المحررة سنة ١١٧٥ هجرية ولم تقدم المستأنف عليها دليلاً على ملكيتها ولم تقدم صورة الفكوى

التي تدعيها لتبين المحكمة من ثناياها مدى النزاع وجديته .

ب - يوجد نزاع جدي بين الطرفين قام بشأنه دعوى ملكية لا زالت منظورة وهذا النزاع من موجبات الحراسة .

« وحيث إن المستأنف يرتكن في دعواه على حجة الوقف المقدمة بحفاظة رقم ه دوسيه إذ ورد بالصحيفة فيها ضمن الأعيان الموقوفة جميع الحدود التي قدرها ١١ قيراطا على الشيوع في كامل قطعة الأرض من جملة مساحتها الرملية الخ . وقد انعقد هذا الوقف سنة ١١٧٥ هـ ومضى على انعقاده مدة طويلة لا تستطيع معها هذه المحكمة أن تجزم أن هذا القدر هو موضوع النزاع لأنه يستلزم الفحص الدقيق والتطبيق على الطبيعة والمعاينة ومعرفة وضع اليد ومدته ومن هو واضع اليد وسبب وضع يده إلى غير ذلك من الأمور المحظورة لخصها والتعمق في دليلها من هذه المحكمة عن طريق نهى المادة ٤٩ مرافعات لها في عدم المساس بأصل الحق وارتنك المستأنف أيضاً في تبرير دعوى الحراسة على أنه أقام دعوى ملكية هذا القدر من ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ أشار فيها إلى أن هذا الوقف مضى على إنشائه ١٩٥ سنة وأن المنازعة بدأت سنة ١٩٥٠ وطلب تثبيت الملكية والحكم بتبعية القدر المتنازع عليه لجهة الوقف والدعوى المذكورة لم يفصل فيها بعد .

« وحيث إن المستأنف عليها ترتكن في طلب تأييد الحكم المطعون فيه المستندات التي قدمتها وتشمل الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٣٣ سنة ١٩٥١ مدني الخليفة وماتم فيها من محاضر التحقيق . وباستقراء هذين المستندين اتضح أن أولها الحكم الصادر في الدعوى المشار

إليها بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٦ وثابت فيه أن المستأنف عليها أقامت بريد حيازة العقار المتنازع عليه لها وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود وأشارت إلى أقوالهم وإلى الشكوى الإدارية رقم ٢٢٠٩ سنة ١٩٥٠ وإلى ما تقدم من دفع العوائد من سنة ٤٧ حتى سنة ١٩٥٠ من المستأنف عليها وقضت بريد الحيازة ومنع التعرض وإزالة الكشك الخشب وإلزام المستأنف بدفع ٣ جنبيات شهرياً من ١٦ أبريل حتى التنفيذ وقد أعلن هذا الحكم في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ وهو يوم رفع دعوى الملكية . أما المستند الثاني فهو صورة التحقيقات الرسمية التي أجرتها المحكمة في دعوى رد الحيازة .

« وحيث إن المحكمة ترى إزاء حكم استرداد الحيازة والتحقيق الذي أشار إليه أن الظاهر في الحيازة هو المستأنف عليها . وإن كان النزاع في الملكية قد ظهر من دعوى الملكية التي أقامها المستأنف وهو أحد مبررات الحراسة كما ظهر في دعوى رد الحيازة وفي الشكوى الإدارية إلا أن ركن الخطر الذي لا بد فيه من تجمع أسباب معقولة تنبئ عنه وهو أحد الأركان التي تستوي عليها الحراسة قد تخلف ولم يتقدم ما يدل على توافره لدى المستأنف من بقاء الحيازة لدى المستأنف عليها حتى يفصل في دعوى الملكية سيما الحراسة على الوقف إجراء تحفظي شاذ لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى وشديد الحاجة لذلك ولم يتقدم ما يدل على أن الضرر محقق وحال ونتيجة لأسباب موجودة فعلاً في وقت رفع هذه الدعوى تربطها وإياه رابطة السببية المباشرة إذ احتمال الضرر أو الخطر لا يكفي وحده لتبرير الحراسة (محمد علي راتب باشا بند ٦٩٧ و ٦٩٨) ولا نزاع في أن ركن الاستعجال هو الخطر في

الشرعية عن حدود ولايتها في الأفضية التي تعرض عليها إذا كانت تمس المسائل المالية فيملك القضاء المشار إليه نظرهذا الصنف من الإشكالات المؤسسة على تجاوز هذه الولاية بهذا القيد ليدراً عن مال المستشكل آثار حكم يتسم بالبطلان المطلق لصدوره من جهة غير ذات ولاية .

٢ - لم ينظم القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أحوال النزاع بين محاكم الأحوال الشخصية بعضها مع البعض الآخر أو التضارب بين الأحكام النهائية الصادرة من جهتين منها في موضوع واحد بحكم مختلف . فإذا تجاوزت إحداها نطاق ولايتها إلى ولاية أخرى في دعوى بين مصريين من صميم الأحوال الشخصية وكان قضاؤها غير ماس بحق مالى ولا يحتمل التنفيذ على المال فلا سلطان للمحاكم المدنية ومنها القضاء المستعجل على هذا النوع من الأحكام ويتعين التخلي عن نظرها .

المحكمة

« حيث إن واقعة النزاع تخلص في أن المستأنفين أقاما الدعوى ٤٥٢٥ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر بصحيفة أعلنها للمستأنف عليهما بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣ و٢ ابتغيا فيها الحكم بصفة مستعجلة وبنسخة الحكم الأصلية بإيقاف تنفيذ حكم الطاعة المقيد برقم ١٢ سنة ١٩٥١ الازبكية الشرعية و١٤٢٠ سنة ١٩٥١ القاهرة الشرعية بتاريخ ١٩٥١/٢/٣ و١٩٥١/٦/٣ وإلزام

الحراسة لا بد فيه من تيقن حصول الضرر للفريق الطالب بالحراسة إذا استمر وضع يد الفريق الآخر من المتنازعين (استئناف مصر ٢٦ يناير سنة ٣٧ محاماة سنة ١٧ - ٥٣٨ - ١٠٥٨ . استئناف محتلط ١٩٣٣/١٢/٢٠ بلبان ٨٩/٤٦ جازيت ٣١٣/٢٤ الدكتور محمد على عرفة شرح القانون المدنى الجديد ص ٥٠٣ و ٥٠٥) .

« وحيث إنه لذلك ولما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة من الأسباب التي لا تعارض مع هذه الأسباب وتتخذها المحكمة أسباباً لها . يكون حكم محكمة أول درجة في محله ويتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف على وضع المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة على عاتق المستأنف إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ م مرافعات » .

(قضية محمد أفندى أصيل بصفته ضد السيدة فردوس هانم عبد الكريم بصفتها رقم ١٠٩١ سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية عبدالستار خليفة المنشاوى وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العزبى وحسن محمود الحشت القاضين)

٢٠٣

٢٣ يناير سنة ١٩٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - خروج المحاكم الشرعية أو المالية عن ولايتها . حق المحاكم الأهلية في الرقابة .

ب - تضارب محاكم الأحوال الشخصية بعضها مع البعض الآخر . لا ولاية للمحاكم الأهلية في الرقابة على هذه الأحكام الصادرة في موضوع واحد .

المبادئ القانونية

١ - القضاء المستعجل وهو فرع من المحاكم مختص فيما يثار من إشكالات حول خروج محاكم الأحوال الشخصية ومنها المحاكم

المستأنف عليه الأول المصروفات ومقابل الأتعاب .

وقالا شرحا لدعواهما إن المستأنفة الأولى كانت زوجة للمستأنف عليه الأول على أنه مسيحي سيظل كذلك لكنه اعتنق الدين الاسلامي بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٨ فأقامت ضده الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٥١ مجلس ملى الجيزة بالطلاق وحكم به فى ١٩٥١/١/٢٦ وصدق المجلس الملى العام على ذلك فى ١٩٥١/١/٣٠ فى القضية ١٩٥١/٣٩ وتصرح لها بالزواج فتزوجت من المستأنف الثانى بمقدرسمى تسجل ببطركخانة الأقباط برقم ٨٤ سنة ١٩٥١ فى ١٩٥١/٢/١ ورزقا بولود اسمه فتحى زكى بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥١ تقيد بصحة الازبكية . لكن المستأنف عليه الأول أقام الدعوى ١٢ سنة ١٩٥١ الازبكية الشرعية طلب الحكم فيها بدخول المستأنفة محل الطاعة فدفعتها بعدم الاختصاص فرفض الدفع وحكم بدخولها مسكن الطاعة الذى حددته فرفضت استئنافا عن هذا الحكم تقيد تحت رقم ١٤٢٠ سنة ١٩٥١ مصر الشرعية قضى فيه بالتأييد فى ١٩٥١/٦/٣ فاستشكلت وتفيد إشكالها برقم ١٢٧٠ الازبكية الشرعية وقضى بعدم سماع إشكالها لأن المحكمة الموضوعية قضت بالطاعة .

ومن أجل ذلك أقامت الدعوى المستأنفة وابنتها على أن المحكمة الشرعية خرجت عن حدود ولايتها لأن زواجها بالمستأنف الثانى تم بمقد رسمى خاضع لقوانين تقرأها الدولة المصرية وحكم الطاعة يتعارض مع هذا الزواج وبني على عقد بقاءه مرتبط ببقاء الزوج على ديانته المسيحية لا أن يتفرد بتصرف فيه إخلال بمقد الزواج فدفع المستأنف عليه الأول الدعوى

بعدم الاختصاص للساس بالموضوع .
وبتاريخ ١٩٥١/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وباختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وبقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا وإلزام المستشككين المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستشكك ضده الأول .

وحيث إن المستأنفين أقاما استئنافهما عن هذا الحكم ابتغاء قبوله شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بالطلبات التى طلباها بصحيفة افتتاح الدعوى أمام محكمة أول درجة مع إلزام المستأنف عليه الأول المصروفات ومقابل الأتعاب عن الدرجتين .
وأساسا ببيان استئنافهما على أن تنفيذ حكم الطاعة يخل بالنسب ويتعارض مع الحياة الاجتماعية وأن المحكمة الشرعية جاوزت ولايتها لأن عقد الزواج المسيحي لا ينتج آثاراً إسلامية تجعل المحاكم الشرعية مختصة بنظرها ونعيها على الحكم المستأنف أنه لم يرد على ما قاله المستأنف الثانى من أن عقد الزواج أعطاه حقاً مكتسباً لا يحق للمستأنف عليه الأول هدم شيء منه

وأضافا لذلك بمذكرتهما أنه لا تأثير لتغير الدين على اختصاص المحكمة المختصة أصلاً لأن الشخص لا يجوز له أن يسلب بعمله اختصاص محكمة مختصة وذهباً إلى انطباق هذه القاعدة على هذه الدعوى حيث أن النزاع بدأ سنة ١٩٤٧ حينما طلبت المستأنفة الفرقة من المستأنف عليه الأول لحكم المجلس الملى بها فى ١٩٤٧/١٢/١٢ لمدة سنة . وأسلم الزوج فى ١٩٥٠/١١/٢٨ لا عن عقيدة صحيحة بل للتعايل على الاختصاص والقاعدة الأصولية عدم جواز التحول لمذهب أو ديانة أخرى ابتغاء إباحة ما كان حراماً فى المذهب الأول وقد ارتضى الزوجان الشريعة

المسيحية فلا يكره أحدهما الآخر على الخضوع لشرعية أخرى وقد أنهى المجلس الملى العلاقة الزوجية بين المستأنفة الأولى والمستأنف عليه الأول وتزوجت من المستأنف الثاني فلا تسمع دعوى الزوجية عند الإنكار أمام المحاكم الشرعية إلا بالكتابة بوثيقة خاصة . كما أن العقد الكاثوليكي لا يبيح الطاعة والزواج الثاني لم ترفع دعوى بطلانه .

« وحيث إن الوقائع الظاهرة التي ترتب عليها القواعد القانونية التي تحكم الدعوى هي أن زواج المستأنفة بالمستأنف عليه انعقد على المذهب الكاثوليكي ثم اعتنق المستأنف عليه الأول الدين الإسلامي في ٢٨/١١/١٩٥٠ واعتنقت المستأنفة المذهب الأرثوذكسي وأقامت دعوى الفصل بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٠ فدفعها الزوج بعدم الاختصاص ورفض الدفع وقضى بالفصل في ٢٩/١/١٩٥١ لتغيير الزوج ديانته وصدق على ذلك المجلس الملى العام في ٣٠/١/١٩٥١ وتصرح للمستأنفة بالزواج فتم زواجها بالمستأنف الثاني في ١/٢/١٩٥١ فاستصدر المستأنف عليه الأول حكم الطاعة في ٣/٢/١٩٥١ من المحكمة الشرعية وتأيد في ٣/٦/١٩٥١ فاستشكلت المستأنفة شرعياً وقضى بعدم سماع الإشكال .

فولت المستأنفة شطرها نحو هذا القضاء تبغى منه وقف تنفيذ حكم الطاعة .

« وحيث إنه لما كان النزاع الحالي لا يرجع أمده إلى سنة ١٩٤٧ لأن حكم التفرقة انتهى في ١٢/١٢/١٩٤٨ واستمرت الزوجية إلى أن أشهر الزوج إسلامه في ٢٧/١١/١٩٥٠ فلا محل للتحديث عن تقدير ماذهب إليه المستأنف من جديدة إشهار الإسلام ، كما أنه لا محل لبحث مدى

انطباق المادة الثالثة عشرة من القانون المدني والأشخاص الذين تنطبق عليهم بما أشارت إليه بمجموعة الأعمال التحضيرية في هذا الصدد .

« وحيث إن القضاء المستعجل وهو فرع من المحاكم مختص فيما يثار من إشكالات حول خروج محاكم الأحوال الشخصية ومنها المحاكم الشرعية عن حدود ولايتها في الأفضية التي تعرض عليها إذا كانت تمس المسائل المالية فيملك القضاء المشار إليه نظر هذا الصنف من الإشكالات المؤسسة على تجاوز هذه الولاية بهذا القيد ليدرا عن مال المستشكل آثار حكم يتسم بالبطلان المطلق لصدوره من جهة غير ذات ولاية .

« وحيث إن جهات الأحوال الشخصية لها وظائف خاصة فلا تخرج عن اختصاصها إلا على حساب بعضها البعض أو على حساب المحاكم المدنية وعدواً على اختصاصها العام (نقض ٣٠/١١/١٩٣٣ مجلة القانون والاقتصاد س ٤ ص ٢١١ وما بعدها والأحكام المستعجلة المنشورة بالمحكمة س ١٤ القسم الثاني ص ١٣٤ و ٢٨٩ و ٤٢) فللمحاكم المدنية ومنها القضاء المستعجل سلطة الإشراف على أحكام الأحوال الشخصية لثرب صدورها في حدود اختصاصها في المسائل المالية (رشدي بك ص ٥٩٢ وما بعدها بند ٥٧٦ - راتب باشا ص ٦٢٥ بند ١١٩١) .

« وحيث إن قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ قد عهد بمقتضى المادة التاسعة عشرة منه إلى الجمعية العامة لمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة في حالة النزاع الإيجابي والسلبي بين إحدى المحاكم أو محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية في موضوع

واحد كما عهد اليها الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صدر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية . كما عهد القانون المذكور بمقتضى المادة الثانية عشرة منه إلى المحاكم بالفصل في جميع المنازعات وفي المواد المدنية والتجارية . وبالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين . وأبان الأحوال الشخصية المنصوص عليها في هذه المادة في المادة الثالثة عشرة والرابعة عشرة منه ، وبالفصل في مواد الولاية على المال بالنسبة إلى جميع المصريين إلا ما استثنى بنص خاص وبالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص وذلك في المادة الخامسة عشرة منه .

وحيث أن هذا القانون لم ينظم أحوال النزاع بين محاكم الأحوال الشخصية بعضها مع البعض الآخر أو التضارب بين الأحكام النهائية الصادرة من جهتين منها في موضوع واحد بحكم مختلف وإن كان قد فكر في معالجة هذا النقص من قبل بقانونين رقم ٤٠ سنة ١٩٢٦ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ ورجع عنهما عندما تارت حولهما اعتراضات شتى (نقض ١٩٥٠/٦/٦ السنة الأولى من الجمعية العامة رقم ١ ص ١ وما بعدها — الدكتور حامد زكي باشا دولي خاص طبعة ثانية رقم ٥٠٥ — الدكتور عبد المنعم بك رياض دولي خاص طبعة ثانية رقم ٢٠٨ هامش ٢ من ص ١٦٨ — الدعوى رقم ١٢٦٣ سنة ١٩٥١ استئناف مستعجل مصر في ١٤/١/١٩٥٢) .

وحيث إنه تفريراً على ما يؤخذ من المواد الثانية عشرة إلى السادسة عشرة من قانون

نظام القضاء تعتبر المحاكم قوامة على منازعات الأحوال وما يجرى عليها من تحفظ وتقييد وعلى مواد الأحوال الشخصية للأجانب لحسب . ومن أجل ذلك إذا ما تجاوزت إحدى محاكم الأحوال الشخصية نطاق ولايتها إلى ولاية محكمة أحوال شخصية أخرى في دعوى بين مصريين تناولت موضوعاً من صميم مسائل الأحوال الشخصية وكان قضاؤها غير ماس بحق مالى ولا يحتمل التنفيذ على المال فلا سلطان لهذه المحاكم ومنها القضاء المستعجل على هذا النوع من الأحكام لأنها لا تنطوي على أى مساس بولايتها التى خولها إياها القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ (نقض ١٩٤٤/٤/٦ مجموعة النقض المدنية للأستاذ محمود بك عمر ص ٤ رقم ١١٦ ونقض ١٩٥٠/١/٥ مجموعة أحكام النقض المدنية للسنة الأولى رقم ٤٥) .

وحيث إن هذا النقص في التشريع لا يتأتى معه تأويل النصوص القانونية لاكثر مما وضعت له بل إن النص على حالات معينة يخرج ما عداها من اختصاص هذه المحاكم وتهدد المحكمة بالمشروع أن يوجد لمثل هذه الحالة حلاً معيناً حاسماً في الاختصاص بها فأنها كثيرة الوقوع ذات أهمية خطيرة لا يستهان بنتائجها في المجتمع الإنسانى ونظامه وقد تعددت حالاتها وذاعت بين أوساط كثيرة والقيود عن عدم إيجاد حل فاصل لها ينجم عنه إخطار جسيمة تتنافى والعمران والنسل والكرامة ولا يسع المحكمة والحالة هذه سوى تطبيق النصوص القانونية الصحيحة على الوضع السليم .

وحيث إن الحكم المطلوب وقف تنفيذه

صدر من جهة القضاء الشرعى في خصومة انعقدت بين مصريين وقد قضى بدخول المستأنفة

إلغاء الحكم المستأنف والتخلي عن نظر الدعوى .

وحيث إن المستأنفين أخفقا في دعواهما فقد حقت عليهما المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين إعمالا لحكم المادتين ٣٥٦ و٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيدة فرحة توفيق ضد محمد عبد الله الهدى وآخر رقم ٤ سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية عبد الستار خليفة المنشاوي بك وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العزبي وجمال صادق المرصفاوى القاضيين)

الأولى في طاعة المستأنف عليه الأول . وهو بهذا قد قضى في مسألة من صميم الأحوال الشخصية التي لا تمس مالا ولا تحتمل تنفيذاً عليه . فإن كان حقاً ما وصفه به المستأنفان من أنه تجاوز ولاية القضاء الشرعى الى ولاية المجلس الملى الفرعى بالجيزة الذى قضى بالفصل بينهما بحكم تصدق عليه من المجلس الملى العام أو الى ولاية أى مجلس ملى آخر فانه لا ولاية للمحاكم ومنها القضاء المستعجل بنظر ما يثار حوله من إشكال وبالتالي لا اختصاص لهذا القضاء باعتباره فرعاً منها ومن ثم يقتضى الأمر

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنج

المصرية دون تفريق بين من حصل منهم على إجازته الدراسية من مصر أو من الخارج .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تلخص فى أن وزير الصحة قد أصدر بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٥ أمراً بتكليف المتهم الحاصل على دبلوم الصيدلة من الجامعة الأمريكية ببيروت بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٦ بالحضور إلى الوزارة فى خلال ٤٨ ساعة للنظر فى إسناد إحدى الوظائف الحالية بالشروط المبينة فى الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الصادر بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٤٢

٢٠٤

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٠

محكمة القاهرة الابتدائية

أمر التكليف العسكرى . انطباقه على الصيادلة .
لا محل للتفرقة بين من حصلوا على الإجازة الدراسية من مصر أو من الخارج .

المبدأ القانونى

إن المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الخاص بأوامر التكليف التى يصدرها وزير الصحة إلى الصيادلة تنطبق على الصيادلة المرخص لهم بمزاولة المهنة فى المملكة

العمومية أن يصدر أوامر تكاليف إلى الأطباء والصيدالة المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة المصرية ممن يكونون قد حصلوا على بكالوريوس الطب أو الصيدلة خلال السنتين السابقتين على صدور أمر التكليف وذلك لشغل الوظائف الخالية بوزارة الصحة العمومية عند عدم وجود أطباء أو صيدالة متقدمين لشغل هذه الوظائف.

« وحيث أن الاستفادة من هذا النص أن العبرة في تطبيقه على الصيدالة أن يكونوا من المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة المصرية دون تخصص لفئة منهم دون أخرى .

« وحيث إنه لا جدال في أن الترخيص بمزاولة المهنة يجوز منحه للبصريين أو غيرهم من الحاصلين على درجة عليية من مصر أو من الخارج يؤهلهم لمزاولة هذه المهنة في حدود ما ترسمه القوانين واللوائح المصرية وبالأخص القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ .

« وحيث إن هذه القوانين وتلك اللوائح تستلزم قبل الترخيص بمزاولة مهنة الصيدلة لمن حصلوا على درجتهم من الخارج ضرورة اجتياز امتحان خاص يعقد بوزارة الصحة بينما لا توجد ضرورة مماثلة لمثل هذا الامتحان بالنسبة لمن حصلوا على درجتهم من كلية الصيدلة المصرية لاطمئنان المشرع إلى الضمانات الكافية التي أحاط بها الامتحانات التي تقوم بإجرائها .

« وحيث إنه متى ثبت ذلك يكون العبرة أو المعيار إنما يدور حول الأهلية للحصول على الترخيص بمزاولة المهنة في مصر ولا يدل هذا النص أبداً على التفرقة بين فريق الصيدالة الحاصلين على درجتهم العليا التي تؤهلهم لمزاولة مهنتهم من المعاهد المصرية وبين أولئك الذين حصلوا عليها من الخارج ولا عبرة بما توهبه

والمؤيد بالمرسوم بقانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٤٥ ولما لم يحضر أرسلت إليه وزارة الصحة خطاباً موصى عليه بعلم الوصول بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٨ تنذره فيه بالسيرضده في الإجراءات القانونية إذا لم يقدم نفسه للوزارة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه له ولما أصر على عدم تنفيذ الأمر الصادر إليه أبلغت النيابة للتحقيق معه وإقامة الدعوى العمومية عليه .

« وحيث إن المتهم مع اعترافه بوصول أمر التكليف إليه قد دفع عند سؤاله في التحقيق بعدم سريان نصوص الأمر العسكري والمرسوم بقانون سألني الذكر عليه لأنه غير حاصل على بكالوريوس الصيدلة من كلية الصيدلة المصرية إنما على درجة صيدلي كياوى من الجامعة الأمريكية ببيروت زاعماً في جميع مراحل الدعوى أن النصوص سالفة الذكر لا تمتد إلى الحاصلين على إجازة الصيدلة من الخارج لأنه ظاهر نص المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٩٦ يعطى الفكرة بأن المقصود هو تحديد بكالوريوس الطب المصرية .

« وحيث إن محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ٢٦/١/١٩٥٠ ببراءة المتهم استناداً إلى ما دفع به المتهم من أنه يشترط فيمن يخضع لنصوص الأمر العسكري والمرسوم بقانون المؤيد له أن يكون حاصلًا لدرجة بكالوريوس في الطب أو الصيدلة من المعاهد المصرية وهي درجة عليية خاصة أراد الشارع قصر تطبيق القانون على حاملها ممن يكونون قد حصلوا عليها خلال السنتين السابقتين على صدور أوامر التكليف .

« وحيث إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٩٦ تنص « لوزير الصحة

من تاريخ حصولهم على بكالوريوس الصيدلة من كلية الصيدلة المصرية ومن تاريخ اجتيازهم لامتحان المعادلة الذي تجريه وزارة الصحة بالنسبة للحاصلين على إجازة بمائلة من الجامعات الأجنبية .

د وحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم في هذه الدعوى وقد صدر إليه أمر التكليف من وزير الصحة بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٥ أنه قد حصل على دبلوم الصيدلة من الجامعة الأمريكية بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٦ وأنه قد نجح في الامتحان الحكومي المصري للصيدلة بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٩ ومن ثم يكون من الخاضعين لنصوص الأمر العسكري رقم ٢٩٦ حتى مع التسليم بما أثاره الدفاع في مرافعته وفي المذكرات المقدمة منه لعدم انقضاء أكثر من سنتين على تاريخ حصوله على مؤهله الدراسي وقت صدور أمر التكليف إليه .

د وحيث إن الدفاع أراد أخيراً الاستدلال على صدق دفاعه بالمادة الأولى من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٠ المعدل للمادة الثانية من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السابقة والتي تنص المادة الأولى منه د يجوز لوزارة الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية بأنها معادلة لدرجة بكالوريوس الصيدلة المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك ومواظبين على تلقي دروسهم العلمية والعملية طبقاً لبرامج المعاهد التي تخرجوا منها .

الدفاع من اضطراب نتج عن تطبيق النص في حالة عدم اتباع النظر الذي ذهب إليه لما يحتويه من عدم الدقة في التدليل إذ ليس من السهل أن يعتمد الحاصل على دبلوم الصيدلة من معهد أجنبي إلى الرسوب في امتحان المعادلة الذي تجريه وزارة الصحة ليفلت من تطبيق الأمر العسكري عليه لأن الحاصل على مثل هذا الدبلوم ينبغي قبل كل شيء من وراء إجازته التي اتخذت من أجلها مزاولة المهنة للكسب المشروع ولا يمكنه ذلك أبداً بغير النجاح في ذلك الامتحان فإذا ما عمد إلى الرسوب أضاع الكثير من وقته وماله بغير جدوى وفي هذه الحالة سيلوم نفسه كما أن القانون لا يستلزم تجنيد أمثال هؤلاء في جميع الأحوال إنما في حالة عدم وجود صيادلة متقدمين لشغل هذه الوظائف فضلاً عن أن من يجتاز امتحان المعادلة ويجند لا يقوم بعمله بغير مقابل بينما الراسب فيه لا يستطيع مزاولة العمل أبداً فيظل بعد النجاح من الخاسرين ومن هنا تتجلى ميزة من يجتاز الامتحان بنجاح على من قد يرسب فيه .

د وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن القول بأن التجنيد قاصر فقط على فئة الصيادلة الحاصلين على درجتهم من المعاهد المصرية دون سواهم لأن في ذلك ما فيه من عدم المساواة الواجبة بين أفراد الطبقة الواحدة كما أن فيه تشجيعاً للمصريين للسفر إلى الخارج للحصول على دبلوم الصيدلة من المعاهد الأجنبية وفي ذلك ما فيه من خسارة محقة لمصر والمصريين — وهذا لا يمكن أن يقصده الشارع في أية صورة من الصور .

د وحيث إنه يبين بما تقدم أن مدة السنتين غلبت بالنسبة للصيدلة المرخص لهم بمزاولة المهنة

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تتلخص حسب ما يؤخذ من الأوراق ، في أن المتهم قد أعطى بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٤٩ الشيك رقم ٤٤٧٣٠٢ بمبلغ ١٠٠ جنيه إلى كل من الشيخ بكر شلقامى وأخيه على شلقامى لصرفه من حسابه المودع ببنك مصر فرع ميت غمر ؛ وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ قام هذان بتظهير الشيك إلى سيد زايد ، الذى قدمه لبنك مصر فرع الموسكى لصرفه بمعرفته وإضافة قيمته إلى حسابه المودع به ولكن فرع ميت غمر امتنع عن الدفع لعدم وجود رصيد للساحب لديه - وقد شهد بصحة هذه الوقائع بكر شلقامى وعلى شلقامى وعبد العزيز افندى صبرى الموظف ببنك مصر فرع الموسكى كما أن المتهم لم ينكرها وزعم فقط أنه تخالص مع المستفيدين من الشيك بعد تحريره .

« وحيث إن التسليم بصحة هذا الدفاع الذى لم يقم عليه من الأوراق دليل لا ينال من توافر أركان الجريمة المسندة والثابتة قبله ثبوتاً كافياً من اعترافه ومن أقوال الشهود ومن ثم يكون الحكم المستأنف فى محله فيما قضى به من إدانة المتهم ويتعين تأييده .

« وحيث إن سيد افندى زايد المحال اليه الشيك قد ادعى مدنياً قبل المتهم طالبا من محكمة أول درجة إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠ جنيه وهى قيمة الشيك التى لم تصرف اليه لعدم وجود رصيد فقضى له بها .

« وحيث إن القضاء فى فرنسا قد استقر على عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية التى يقيمها المستفيد أمامها للبطلالة بقيمة الشيك استناداً إلى أن قيمة

« وحيث إن هذا الاعفاء من الامتحان فضلاً عن أنه جوازى لوزير الصحة فإنه مقيد بعدة ضمانات من شأنها الاطمئنان إلى كفاءة من قد يسرى عليهم مستقبلاً لاتحاد هذه الضمانات مع الضمانات السائدة فى كلية الصيدلة المصرية .

« وحيث إنه متى ثبت ذلك يكون الاستدلال بهذه النصوص مسوقاً فى غير موضعه وغير مجد فى هذه الدعوى وبهذا يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين إلغاؤه ومعاقبة المتهم طبقاً لمواد الاتهام .»

(قضية النيابة ضد شوقى صموئيل افندى رقم ٤٦٦٤ سنة ١٩٥٠ رئاسة وعضوية حضرات القضاة حافظ بدوى وحافظ هريدى وأحمد ضياء الدين وحضور الاستاذ عمر السعيد وكيل النيابة) .

٢٠٥

٧ أكتوبر سنة ١٩٥١

محكمة القاهرة الابتدائية

التعويض عن الجريمة . لا يدخل فى الحق ذاته .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية إلا إذا كان الضرر ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية .

٢ - فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا يجوز للمستفيد أن يرفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية للبطلالة بقيمة الشيك .

المشار اليه هو الواجب الاتباع في مصر تطبيقاً للقواعد العامة التي تشترط بقبول الدعوى المدنية بصفة تبعية للدعوى العمومية أمام القضاء الجنائي أن يكون الضرر الذي أصاب المدعى المدني قد نشأ عن الجريمة التي يحاكم المتهم من أجلها .

« وحيث إنه لا جدال في أن قيمة الشيك المطالب بها كانت واجبة الأداء من وقت تظهير الشيك اليه فلم تكن الجريمة بذات أثر على هذا الدين المطالب به .

« وحيث إن القضاء الجنائي لا يختص بنظر دعوى التعويض المقامة أمامه إلا إذا كان الضرر الذي أصاب المدعى نشأ مباشرة عن الجريمة التي يحاكم المتهم من أجلها .

« وحيث إنه متى ثبت ذلك الحكم المستأنف قد أخطأ نظر الدعوى المدنية التي أقامها المدعى أمامه ويتعين لذلك الغاؤه وإلزام المدعى المدني بمصاريفها عن الدرجتين عملاً بالمادة ٣٩٠ من أفعات . »

(قضية النيابة وآخرين مدعين مدنياً ضد عبد الغفار حسن عبد الله رقم ٢٤٧٩ سنة ١٩٥١ بالمهنة السابقة) .

الشيك المطالب بها واجب أدائها من وقت تحرير الشيك أو تظهيره فهي والحالة هذه لم تنشأ عن الجريمة التي يحاكم المتهم من أجلها - فاضطر المشرع الفرنسي إلى تعديل المادة ٦٥ من قانون ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ٢٤ ماي سنة ١٩٣٨ فالزم المحاكم الجنائية بقبول مثل هذه الدعوى إذا رفعت اليها تبعاً للدعوى العمومية وذلك مع عدم الإخلال بالتعويضات الأخرى إن وجدت .

‘A l’occasion des poursuites pénales exercées contre le tireur, le bénéficiaire qui est constitué partie civile, est recevable à demander devant les juges de l’action publique, une somme égale au montant du chèque, sans préjudice, le cas échéant, de tous dommages et intérêts. Il pourra néanmoins, s’il le préfère, agir en paiement de sa créance devant la juridiction ordinaire’.

راجع في ذلك

“Précis de droit pénal spécial”, Marcel Rousselet édit., 1950, p. 487.

« وحيث إن الحل الذي كان قد استقر عليه القضاء الجنائي الفرنسي قبل التعديل التشريعي

القضاء المستعجل

٢٠٦

١٠ يونيه سنة ١٩٥٢

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

بطلان أوراق المرافعات . بقاء الإجراء قائماً إلى أن يقضى ببطلانه إذا لم يتعلق بالنظام العام .

الحراسة لإجراء تحفظي للإدارة . حالات شاذة لتوسيع سلطة الحارس .

المبادئ القانونية

١ - إن البطلان في أوراق المرافعات لا يقع بقوة القانون بل يجب أن تقضى به المحكمة بناء على طلب صاحب الشأن فيه وعلى ذلك فالإجراء المعيب يبقى قائماً ومنتجاً كل آثاره إلى أن يحكم ببطلانه وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

٢ - لم يحدد الشارع ماهية البطلان المتعلق بالنظام العام ولم يضع له ضوابط معينة يستطيع القاضي أن يهتدى بها فيقضى بالبطلان من تلقاء نفسه ومن ثم يتعين على القاضي أن يرتكن إلى منطق القواعد العامة فلا يقضى بالبطلان من تلقاء نفسه إلا إذا كان الإجراء ظاهر الفساد ومؤثراً على مصلحة الخصم الذي شرع الإجراء لمصلحته .

٣ - إنه وإن كان قد نص في المادة

١٩ من قانون المرافعات على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في محله ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون - فإن إعلان الورقة مباشرة للحل المختار في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً لا يمكن أن يستفاد منه صراحة أو دلالة أن المدعى قصد من هذا الإعلان أن يخفى إجراءات الدعوى عن الخصم ما لم يحضر الخصم ويتمسك بالبطلان مؤسساً دفعه على أن الإعلان على النحو المذكور قصد به الإضرار به وعندئذ يتحقق البطلان .

٤ - إنه وإن كان الأصل في الحراسة أنها إجراء تحفظي تدعوه ضرورة المحافظة على الأشياء المتنازع عليها حتى ينتهي النزاع القائم بشأنها كما وأن الأصل في مهمة الحارس أن تقتصر على أعمال الصيانة اللازمة وأعمال الإدارة والاستغلال العادية إلا أن ظروفها قد تطرأ تبيح الخروج على هذا الأصل وتستلزم الإذن للحارس ببيع المنقولات كما لو خشي عليها من التلف أو هبوط القيمة أو كانت قيمتها لا يتحمل الضرر على حفظها وصيانتها في هذه الحالات ومثيلاتها يجوز

للقضاء بصفة استثنائية أن يمد في سلطة الحارس وأن يحز له بيع المنقولات على أن يودع ثمنها خزانة المحكمة .

المحكم

« حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصفته بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٢ قال فيها بأن شركة إخوان مقار تملك ورشة للسيارات بشارع ماسيرو رقم ١٥ بالقاهرة وقد اشتعلت فيها النيران بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ فأصيبت وأصيب ما بها وسيارات وأدوات بتلف كبير من بينها ثلاث سيارات للمدعى عليهم الثلاثة الأول وقد امتنعوا عن استلامها بعد أن حطمتها النيران وطلب في ختام الصحيفة الحكم بإقامة حارس قضائي تكون مأموريته بيع الأشياء المتخلفة عن الحريق وإيداع ثمنها خزانة المحكمة حتى يتم الاتفاق بينه وبين أصحاب الشأن على صرفها ودياً أو بحكم قضائي مع إضافة المصروفات على عاتق الحراسة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى عليهما الثالث والخامس دفع ببطلان صحيفة الدعوى لأن المدعى عليه الأول قد أعلن لأول مرة في محله المختار وإنه كان من المقرر إعلانه في محله الأصلي كما أردف القول بأن حادث الحريق ما زال محل تحقيق بمعرفة النيابة ولم يبت فيه بعد وأنه يجب أن يبقى محل الحادث تحت تصرف النيابة حتى ينتهي التحقيق كما قرر أيضاً بأن

السيارة التي تملكها مصلحة النقل الميكانيكي معدومة المنافع العامة مما لا يجوز بيعها وقال أيضاً بأن الحراسة لم تكن وسيلة من وسائل التنفيذ على المال بل هي إجراء تحفظي استثنائي الغرض منه المحافظة على المال المتنازع عليه ، كما دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن الفصل في هذه الدعوى يسر أصل الحق وهو عقد الاستصناع المبرم بين المدعى وبين مصلحة النقل الميكانيكي .

« وحيث إن ما دفع به الحاضر عن المدعى عليهما الثالث والخامس ببطلان صحيفة الدعوى لأن المدعى عليه الأول قد أعلن لأول مرة في محله المختار هو قول مردود لأنه لا يملك التحدث عن المدعى عليه الأول وإنه وإن كان الشارع قد رتب في المادة ٢٤ من قانون المرافعات الجزاء على مخالفة قواعد أوراق المرافعات إلا أنه نص في المادة ٢٦ على أن يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحة أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي تتعلق بالنظام العام الأمر الذي يستفاد منه أن البطلان لا يقع بقوة القانون بل يجب أن تقضى به المحكمة بناء على طلب صاحب الشأن فيه وعلى ذلك فالإجراء المصيب يبقى قائماً ومتجاً كل آثاره إلى أن يحكم ببطلانه وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

« وحيث إن الشارع لم يحدد ماهية البطلان المتعلق بالنظام العام ولم يضع له ضوابط معينة

إجراء التحقيق في حادث الحريق هو قول لم
يقم عليه أى دليل يفيد أن التحقيق ما زال
جارياً أو أن المعاينة لم تتم بعد وأن ظواهر
الأمور يستفاد منها أن المعاينة قد تمت إذ من
غير المعقول أن يقع الحريق في ١٠ نوفمبر
سنة ١٩٥١ ولم تعين النيابة مكان الحريق
حتى الآن .

« وحيث إن هذه المحكمة قد أصدرت قراراً
بتاريخ ٢٧/٥/١٩٥٢ بالانتقال إلى العين عمل
النزاع لمعاينة السيارات المودعة بها وبيان مدى
صلاحيتها للاستعمال بصحيفة الخبير الميكانيكي
الدكتور محمد على صالح وحررت لذلك يوم ٢٩
مايو سنة ١٩٥٢ الساعة الواحدة مساءً
واعتبرت النطق بهذا القرار إعلاناً للخصوم
وبالتالي فقد أحيط أطراف الخصومة علماً بهذا
القرار وبالتالي فلا يحق للدعى عليهما الثالث
والخامس أن يتعيا على الخبير أنه لم يخطرهما
بمؤعد مباشرته المأمورية ويتعين لذلك رفض
الدفع بطلان الخبير .

« وحيث إن الخبير الذي صحبته هذه المحكمة
عند المعاينة قد قرر بأن سيارة المدعى عليه
الأول وهي من طراز شفروليه ليوزين
٤ أبواب قد أصبحت غير سالحة للاستعمال
ويمكن أن تباع بالمزاد العلني وقدر ثمنها ما بين
٤٠ جنيتها و٥٠ جنيتها وأن سيارة مصلحة النقل
الميكانيكي وهي كامب صغيرة أصابها تلف
شامل من الحريق وأصبحت غير سالحة
للاستعمال وقدر ثمنها بمبلغ ٢٠ و ٤٠ جنيتها كما
قدر أيضاً عدم صلاحية سيارة شركة مصر
لخليج الاقطان وهي سيارة كاميون شفروليه
وقدرها بمبلغ ٥ جننيات وكذا قرر أيضاً عدم
صلاحية سيارة شركة جنرال موتور للاستعمال

يستطيع القاضي أن يمتدى بها فيقضى بالبطلان
من تلقاء نفسه ومن ثم كان لازماً على القاضي
أن يرتكن إلى منطق القواعد العامة فلا يقضى
بالبطلان من تلقاء نفسه إلا إذا كان الإجراء
ظاهر الفساد ومؤثراً على مصلحة الخصم الذي
شرع الإجراء لحمايته .

« وحيث إن كان قد نص في المادة ١٩ من
قانون المرافعات على أن تسلم الأوراق المطلوب
إعلانها إلى الشخص نفسه أو في محله ويجوز
تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها
القانون فإن إعلان النورقة مباشرة للحل المختار
في غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً
لا يمكن أن يستفاد منه صراحة أو دلالة أن
المدعى قصد من هذا الاعلان أن يخفى إجراءات
هذه الدعوى عن الخصم ما لم يحضر الخصم
ويتمسك بالبطلان مؤسساً دفعه على أن
الاعلان على النحو المذكور قصد به الاضرار
به وعندئذ يتحقق البطلان ويتعين لذلك رفض
هذا الدفع .

« وحيث إن ما ذهب اليه المدعى عليهما
المذكوران من أن السيارة التي أودعتها
مصلحة النقل الميكانيكي هي من أملاك الدولة
العامة التي لا يجوز بيعها هو قول مردود لأن
هذه السيارة وقد أصابها الحريق فأصبحت غير
سالحة للاستعمال للغرض الذي خصصت من
أجله وبالتالي فقد زالت عنها صفة العمومية
ودخلت في عداد الأموال الخاصة .

« وحيث إن ما ذهب اليه المدعى عليهما
أيضاً من أن النيابة العمومية لم تنته بعد من

وقدر ثمنها بمبلغ . ٤٠ جنيتها .

• وحيث إنه وإن كان الأصل في الحراسة أنها إجراء تحفظي تدعوه ضرورة المحافظة على الأشياء المتنازع عليها حتى ينتهي النزاع القائم بشأنها كما وإن الأصل في مهمة الحارس أن تقتصر على أعمال الصيانة اللازمة وأعمال الإدارة والاستغلال العادية إلا أن ظروفًا قد تطرأ تبيح الخروج على هذا الأصل وتستلزم الإذن للحارس ببيع المنقولات كما لو خشي عليها من التلف أو هبوط القيمة أو كانت قيمتها لا تتحمل الصرف على حفظها وصيانتها ففي هذه الحالات ومثيلاتها يجوز للقضاء بصفة استثنائية أن يمد في سلطة الحارس وأن يجوز له بيع المنقولات على أن يودع ثمنها خزانة المحكمة (راجع في هذا المعنى موسوعة كارنيه جزء ٣٤ نبذة ١٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ يطبق على كلمة .

• وحيث إنه وقد تبين من تقرير الخبراء السابق الإشارة إليه أن السيارات موضوع النزاع أصبحت غير صالحة للاستعمال وأن قيمتها أصبحت زهيدة فيما لو بيعت بالمزاد العلني .

• وحيث ومن ثم فإن بقاءها بمحل المدعي مما يكبد مالكي هذه السيارات نفقات التخزين التي قد تستنفد ثمن هذه السيارات كما وإن في بقائها في محل المدعي يعطل استغلاله إذا لوحظ أن المحل المذكور في حاجة إلى إصلاح شامل بسبب ما لحقه من تخريب بفعل الحريق وهذا الإصلاح لا يتم إلا إذا أخلى المحل إخلاء تاماً .

• وحيث إنه وقد تحقق بما تقدم ركن الخطر في الدعوى وبالتالي فقد توافر اختصاص

القضاء المستعجل بنظرها وبتعين لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص .

• وحيث إنه يبين بما تقدم أن يبيع السيارات المودعة بمحل المدعي فيه مصلحة محققة لجميع أطراف الخصومة كما وإنه لا يعدو كونه إجراء تحفظيًا مؤقتًا يراد به المحافظة على حقوق الطرفين ومن ثم ترى المحكمة إجابة المدعي إلى طلبه وإقامة حارس الجدول صاحب الدور ليقوم ببيع السيارات المبينة بصحيفة الدعوى على أن يقع البيع في ذات المكان الموجود به السيارات حاليًا وفي مزاد عام وذلك بعد النشر عنه في جريدة الاهرام وعليه أن يخطر جميع أصحاب السيارات بميعاد البيع قبل وقوعه على الأقل بأسبوع وأن يودع متحصل البيع خزانة المحكمة على أن يوزع بينهم كل بقدر نصيبه اتفاقًا أو قضاء وعليه أن يودع قلم كتاب هذه المحكمة صورة من النشرة ومحضر مرسى المزاد .

• وحيث إنه عن المصروفات تقرى المحكمة إضافتها على عاتق الحراسة لأنه إجراء حافظ لحقوق الطرفين .

• وحيث إن النفاذ المعجل بلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٦٦ مراقعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في منطوق حكمها .

• وحيث إن المدعي طلب التغير بنسخة الحكم الأصلية ولا ترى المحكمة مسوغاً لذلك .

(قضية الفريد مقاربصفته ضد ثروت بشاره وآخرين رقم ٢٢٩٦ سنة ١٩٥٢ برئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

٢٠٧

١ يولييه سنة ١٩٥٢

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

رفع الاشكال في التنفيذ بوقفه . عدم جواز الحكم باستمراره من أية هيئة قبل البت فيه .

الاجراء إلى القاضي لأمر المحضر بالسير في التنفيذ لا يبدو تصحيح خطأ المحضر من الناحية الإدارية . ولا شأن له بالإشكال الذي لا يزال منظوراً أمام المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع قد رتب على رفع الإشكالات الوقتية في التنفيذ سواء ما رفع منها بالطريق العادى بصحيفة دعوى تحرر وتعلن طبقاً للقواعد القانونية أو ما رفع منها بطريق إبدائها أمام المحضر وقف التنفيذ حتى يصدر القاضي المستعجل حكمه لأن هذه الإشكالات إنما تقوم على نزاع قضائى يطرح أمامه ليفصل فيه بحكم قضائى بعد سماع أقوال الطرفين أو من يحضر عنهما . ومفاد ذلك أن التنفيذ يظل معطلا طوال الفترة المطروح أمامه فيها هذا الإشكال حتى يقول فيه كلمته فيأمر بوقف التنفيذ أو استمراره وبالتالي فلا تملك أية هيئة أخرى أن تسلب عنه ولايته المقررة له بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات فتأمر بالاستمرار في التنفيذ قبل الفصل في الإشكال المطروح أمامه لأن ذلك يعد إهداراً لاختصاصه وعلى ذلك فلا يجوز لقاضى الأمور الوقتية أو القاضى الجزئى الواقع في دائرته التنفيذ أية سلطة قضائية في الإذن باستمرار تنفيذ

حكم مرفوع عنه إشكال أمام القضاء المستعجل لأن ذلك يعد تدخلا في نزاع مطروح أمام القضاء وهو أمر غير جائز قانوناً .

٢ - إنه وإن كان الشارع قد أجاز في المادة ٥٨٤ مرافعات لطالب التنفيذ أن يلجأ إلى رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها التنفيذ إذا امتنع المحضر المكلف بالتنفيذ عن إجرائه أو السير فيه إلا أن مهمة رئيس المحكمة أو من ينوب عنه من القضاة أو القاضى الجزئى مقصورة فقط على تسوية الخلافات الإدارية أو الشكلية القائمة بين المحضر وطالب التنفيذ حول طريقة التنفيذ أو كيفية حصوله لما له من السلطة الإدارية على المحضر والقرار الذى يصدره في مثل هذه الأحوال هو قرار إدارى ليس له أى طابع قضائى ولا يمس حقوق المستشكل ولا يحرمه من الاستمرار في السير في الإشكال المرفوع منه للحصول على حكم بوقف التنفيذ متى رفع الإشكال قبل التنفيذ .

٣ - إن المراد بدعوى الوقف التى تدخل في ولاية القضاء الشرعى هى كل دعوى تتعلق بإنشاء الوقف وتكوينه فيندرج تحت ذلك كافة المنازعات المتفرعة عن كتاب الوقف أو عقده وترتيبه وكل ما اشتمل عليه من شروط وتقارير أما المنازعات المتعلقة بالملكية والتي تقوم بين جهة الوقف والغير سواء كان مدار النزاع أن العين لم تكن

ملوكة أصلاً للواقف أو أنها لا تدخل في العين الموقوفة كما هي مينة في كتاب الوقف أو أنها كانت داخلة في المال الموقوف إلا أن الغير يملكها بمضى المدة الطويلة وكذلك جميع دعاوى اليد في وضع الحائز يده على عين موقوفة وكذا دعاوى القسمة إذا كانت الحصة الموقوفة شائعة في ملك غير موقوف فهذه المنازعات جميعها تدخل في ولاية القضاء الوطنى وبالتالى فلا سلطان للمحاكم الشرعية في هذه المنازعات .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المستشكل ضدها الأولى بصفتها ناظرة على وقف المرحوم الأمير محمد باشجاويش أقامت ضد المستشكلة الرابعة الدعوى رقم ٢١٩ سنة ١٩٤٨ كلى مصر الشرعية تطلب فيها الحكم بقبعية أرض العقار رقم ٢٤ الكائن بدرب آية قسم باب الشرعية للوقف الذى تمثله ومنع تعرض المستشكلة المذكورة لها فيه فقضت لها المحكمة المذكورة بطلباتها وقضى بتأييد هذا الحكم استئنافاً من المحكمة الشرعية العليا فى الاستئناف رقم ١٥٨ سنة ١٩٤٩ وبعد أن أعلن هذا الحكم للمستشكلة الرابعة بادر المستشكل ضدها الأولى بتنفيذه بأن استلمت العقار المذكور بمقتضى محضر تسليم تاريخه ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ فأقام المستشكلون الدعوى رقم ٨٤٩ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر يطلبون فيها الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بمحضر التسليم المذكور لبطان الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لأنه لا ولاية لها فى الفصل فى النزاع

الذى فصلت فيه برد العقار سالف البيان إلى جهة الوقف فدفعت المستشكل ضدها الأولى الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وقد قضت المحكمة برفض هذا الدفع وباختصاص انقضاء المستعجل بنظر الدعوى وفى الموضوع وبصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بانثار محضر التسليم المؤرخ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ نفاذاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٩ سنة ١٩٤٨ مصر الابتدائية الشرعية و ١٥٨ سنة ١٩٤٩ المحكمة الشرعية العليا مؤسسة قضاء ما فى ذلك على أن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية إذ قضى بحريان أرض العقار موضوع النزاع فى الوقف وتسليمها للمستشكل ضدها الأولى قضى فيما ليس داخلاً فى حدود ولايته كما وأن المستشكلين فيما عدا الرابعة لم يسبب اختصاصهم أمام المحكمة الشرعية فلا يمكن تنفيذ الحكم سالف الذكر جبراً عليهم فاستأنفت المستشكل ضدها الأولى هذا الحكم وتفيد استئنافاً تحت رقم ٤١١ سنة ١٩٥٠ من القاهرة فأيدته المحكمة الاستئنافية لأسبابه ولما أضافت إليه من أسباب فطعت المستشكل ضدها الأولى فى هذا الحكم بطريق النقض وتفيد هذا الطعن تحت رقم ٢٤٣ سنة ٢٠ قضائية فدفع المستشكلون بعدم جواز الطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه فقضت المحكمة :

(أولاً) برفض الدفع بعدم جواز الطعن وبقبوله شكلاً .

(ثانياً) بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به للمستشكلة الرابعة وفى موضوع الاستئناف المقيد تحت رقم ٤١١ سنة ١٩٥٠ محكمة القاهرة الابتدائية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به للمستشكلة الرابعة عن نفسها وبصفتها وبعدم

اختصاص قاضى الامور المستعجلة بنظر دعواها مع إلزامها بنصف المصروفات .

(ثالثا) برفض الطعن فيما عدا ذلك ، مؤسسة قضاءها في ذلك على أن الحكم الشرعى وقد صدر في مواجهة المستشكلة الرابعة وتم تنفيذه على الوجه المبين بمحضر التسليم المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ فإن الحكم المطعون إذ أجاب المستشكلة الرابعة إلى طلب عدم الاعتداد بمحضر التسليم قد أسس قضاءه على أمور موضوعية بحته هي محل نزاع جدى بين الخصوم وأول حكما نهائيا صدر لمصلحة المستشكل ضدها الأولى تأويلا يجعله غير قابل للتنفيذ مع أن القاضى المستعجل ممنوع من تفسير الأحكام واجبة التنفيذ بما يبطلها بل يجب عليه أن يقضى بعدم اختصاصه متى تم التنفيذ تاركا الفصل فيه للقضاء الموضوعى ، وأما بالنسبة لبقاى المستشكلين فإن الحكم الشرعى المطلوب عدم الاعتداد بتنفيذه فهو لم يصدر في مواجهتهم وبالتالي فهو ليس حجة عليهم .

وحيث إن المستشكل ضدها الأولى بصفتها أقامت أيضا ضد المستشكلين الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٥٠ كلى مصر الشرعية تطلب فيها الحكم بصفتها برفع المباني القائمة على أرض العقار رقم ٢٤ بدرب آية أو تليسا لجهة الوقف بأقل القيمتين مهدوما أو مستحق الهدم مع إلزامهم بالمصروفات والأتعاب ففقت لها المحكمة بصفتها المذكورة بتمليك جهة الوقف المذكورة للبنى المقامة على أرض العقار المذكور بقيمتها مهدومة وقدرها تسعة وعشرون جنيها مع إلزام المستشكلين بالمصروفات ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وقضى بتأييد هذا الحكم استئنافا من المحكمة الشرعية العليا فى الاستئناف

رقم ١٩ سنة ١٩٥١ فأقام المستشكلون هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدها بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٥٢ طلبوا فى ختامها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الشرعى الصادر فى القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٥٠ كلى مصر الشرعية والمؤيد استئنافا فى القضية رقم ١٩ سنة ١٩٥١ مصر الشرعية العليا حتى يفصل نهائيا فى النزاع القائم حول ملكية العقار المذكور فى الدعوى رقم ٧٥١ سنة ١٩٥٠ كلى مصر مع إلزام المستشكل ضدها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أسسوا إشكالمهم على الأسباب الآتية :

أولا — إن الحكم الشرعى الصادر فى القضية رقم ٢١٩ سنة ١٩٤٨ كلى مصر الشرعية والمؤيد استئنافا فى القضية رقم ١٥٨ سنة ١٩٤٩ والصادر فى مواجهة المستشكلة الرابعة والقاضى بحريان أرض العقار محل النزاع فى ملك الوقف الذى تمثله المستشكل ضدها الأول لم يصدر فى مواجهة المستشكلين الثلاثة الأول وبالنسبة فلا يحتج به عليهم ولا يعتد بانثار تنفيذه بالنسبة إليهم وأن محكمة النقض أقرتهم على هذا النظر فى الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٠ قضائية وما دام الأمر كذلك فلا أثر للحكم الصادر بتمليك الوقف للبنى المقامة على أرض العقار المذكور بالنسبة إليهم لأن يدهم ما زالت قائمة على العقار ولم يقض برفعها بالنسبة لهم .

ثانياً — إن المستشكلين جميعا أقاموا أمام القضاء الوطنى الدعوى رقم ٧٥١ سنة ١٩٥٠ كلى مصر طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم للعقار موضوع النزاع وكف منازعة المستشكل ضدها لهم فيه وهذه الدعوى بظاهاها الجدى إذ تؤيدها العقود المسجلة الصادرة لمورث المستشكلين

ووضع يد سلفاتهم من أواخر القرن الماضي حتى اليوم وهي مدة كافية لا كسباب الملكية بمضي المدة الطويلة حتى ولو كانت العين موقوفة .

ثالثاً — إن المحاكم الشرعية لا ولاية لها في الفصل في المسائل المتعلقة بشئون الوقف إلا فيما يتعلق بأصله وأن المقصود بأصل الوقف هو كل ما يتصل بعقد الوقف ، ولكن وقد قضت المحكمة الشرعية بتملك الوقف للباني المقامة على أرض العقار محل النزاع فهي قد قضت في مسألة مدنية بحجة لا اتصال لها بعقد الوقف .

وحيث إن المستشكل ضدها الأولى دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل وقد استندت في ذلك إلى الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٠ قضاية كما أضافت القول أيضاً بأن الحكم المستشكل فيه وقد تم تنفيذه على الوجه المبين بمحضر التسليم المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٢ بعد أن أصدر حضرة قاضي محكمة باب الشرعية أمراً بالاستمرار في التنفيذ فانه بتام التنفيذ قد زال اختصاص القضاء المستعجل ولم يعد هناك محل لطلب وقف التنفيذ بعد تمامه وطلبت الحكم احتياطياً برفض الاشكال وقالت لذلك بانه لا يترتب على رفع الدعوى الموضوعية أمام القضاء الوطني بملكية العقار موضوع النزاع وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لأنه حكم نهائي واجب التنفيذ كما وإن التحدى برفع دعوى موضوعية لا يكون سبباً للاستشكال لأن ذلك يعد فصلاً في أصل الحق وهو أمر خارج عن اختصاص القضاء المستعجل كما أضافت القول بأن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة الشرعية في الحكم المستشكل فيه بما يدخل في ولاية المحاكم الشرعية لأنه ينصب على تطبيق حجة الوقف على عين موقوفة وهو

أمر متعلق بأصل الوقف وانه بذلك لن تتجاوز المحكمة المذكورة حدود اختصاصها حين قضت بتملك الوقف للباني القائمة على أرض العقار المذكور .

وحيث إنه يتعين للفصل في الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذا الإشكال البحث في ماهية الأمر الصادر من حضرة قاضي محكمة باب الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥ تحت رقم ٩٢٣ صور القاضي بالاستمرار في التنفيذ رغم رفع هذا الإشكال وهل له سند من القانون أم لا ؟ وحيث إن الشارع قد رتب على رفع الإشكالات الوقتية في التنفيذ سواء مارفع منها بالطريق العادي بصحيفة دعوى تحرر وتعلن طبقاً للقواعد العامة أو مارفع منها بطريق إبدائها أمام المحضر وقت التنفيذ حتى يصدر القاضي المستعجل حكمه لأن هذه الاشكالات إنما تقوم على نزاع قضائي يطرح أمامه ليفصل فيه بحكم قضائي بعد سماع أقوال الطرفين أو من يحضر عنهما . ومفاد ذلك أن التنفيذ يظل معطلا طوال الفترة المطروح أمامه فيها هذا الإشكال حتى يقول فيه كلمته فيأمر بوقف التنفيذ أو استمراره .

وحيث إنه تقريباً على ما تقدم فلا تملك أية هيئة أخرى أن تسلب عنه ولايته المقررة له بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٩٤ مرافعات فتأمر بالاستمرار في التنفيذ قبل الفصل في الإشكال المطروح أمامه لأن ذلك يعد إهداراً لاختصاصه وبالتالي فليس لقاضي الأمور الوقتية أو القاضي الجزئي الواقع في دائرته التنفيذ أية سلطة قضائية في الإذن باستمرار تنفيذ حكم مرفوع عنه إشكال أمام القضاء المستعجل لأن ذلك يعد تدخلاً في نزاع مطروح أمام القضاء وهو أمر غير جائز قانوناً .

تدخل في ولاية القضاء الشرعي لبيان ما إذا كان الحكم المستشكل فيه قد صدر في حدود ولاية هذه المحاكم أم هو خارج عن نطاق ولايتها .

« وحيث إن المادة ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ نصت على أن « ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك عما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي بدائلها أطيان الوقف ، فما هو المقصود بدعوى الوقف ؟ أم هي كل دعوى تتعلق بلوقف أم هي الدعوى التي تتعلق بإنشاء الوقف وتكوينه كما هي الترجمة الصحيحة للأصل الفرنسي للسادة المذكورة التي نصها :

“Les actions concernant la constitution de Wakf”.

« وحيث أنه وإن كانت قد اتحدت كلمة الفقه والقضاء على الأخذ بالأصل الفرنسي من المواد بدعوى الوقف التي تدخل في ولاية القضاء الشرعي هي كل دعوى تتعلق بإنشاء الوقف وتكوينه إلا أن الخلاف قام بينهم حول تفسير عبارة إنشاء الوقف وتكوينه وكان غموض هذا النص وإبهامه هو مصدر العلة إلى أن فسرت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ معنى أصل الوقف بأنها كتابه أو عقده ونظامه وترتيبه وكل ما اشتمل عليه من شروط وتقارير إلا أن هذا التفسير لم يجهز على الخلافات القديمة التي كانت تثار حول مدى اختصاص المحاكم الوطنية في الفصل في ملكية الواقف لما وقف أو ملكيته لما اغتصب من الغير أو ملكية الغير لبعض الأعيان الموقوفة أو كلها بوضع اليد المكسب للملك

« وحيث إنه وإن كان الشارع قد أجاز في المادة ٥٨ مرافعات لطالب التنفيذ أن يلجأ إلى رئيس المحكمة أو إلى قاضي محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها التنفيذ إذا امتنع المحضر المكلف بالتنفيذ على إجرائه أو السير فيه إلا أن مهمة رئيس المحكمة أو من ينوب عنه من القضاء أو القاضي الجزئي مقصورة فقط على تسوية الخلافات الإدارية أو الشكلية القائمة بين المحضر وطالب التنفيذ حول طريقة التنفيذ أو كيفية حصوله لما له من السلطة الإدارية على المحضر والقرار الذي يصدره في مثل هذه الأحوال بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه هو قرار إداري ليس له أي طابع قضائي ولا يمس حقوق المستشكل ولا يحرمه من الاستمرار السير في الإشكال المرفوع منه للحصول على حكم بوقف التنفيذ متى رفع الإشكال قبل تمام التنفيذ .

« وحيث إن مفاد ما تقدم أن الأمر الصادر من حضرة قاضي محكمة باب الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥ بالاستمرار في التنفيذ هو قرار صادر من هيئة غير مختصة بالفصل في المنازعات القانونية ويتعين لذلك الحكم بعدم الاعتداد به وبالتالي فإن التنفيذ الحاصل بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ نفاذاً لهذا الأمر هو باطل قانوناً .

« وحيث إن المستشكلين وقد رفعوا إشكالهم بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدّها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٥٢ قبل تمام التنفيذ الحاصل في ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ فيتعين لذلك قبول الإشكال شكلاً ورفض الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث إنه يتعين للحكم في هذا الإشكال تحديد ماهية المنازعات المتعلقة بأصل الوقف التي

هذا الخلاف فعيل على قطع دابر المنازعات المتعلقة بتفسير عبارة « أصل الوقف » عند صياغة القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فنصت الفقرة الثانية من المادة ١١ من هذا القانون على اختصاص المحاكم بالفصل في المنازعات المتعلقة باستحقاق العين الموقوفة ووضع اليد عليها أو بفرزها إن كانت شائعة في ملك غير موقوف — وكذلك بالمنازعات المتعلقة بحصول الوقف لإضراراً بحقوق دائني الوقف . ومفاد هذا النص أن المحاكم الوطنية أصبحت هي المختصة بالنظر في جميع المنازعات المتعلقة بالملكية والتي تقوم بين جهة الوقف والغير سواء كان مدار النزاع أن العين لم تكن مملوكة أصلاً للواقف أو أنها لا تدخل في حدود العين الموقوفة كما هي مبينة في كتاب الوقف أو أنها كانت داخلة في المال الموقوف إلا أن الغير تملكها بمضى المدة الطويلة وكذلك في جميع دعاوى اليد متى وضع الحائز يده على عين موقوفة وضعاً يستأهل حمايته بأحدى دعاوى الحيازة الثلاث وكذا في دعاوى القسمة إذا كانت الحصة الموقوفة شائعة في ملك غير موقوف .

« وحيث إن الحكم المستشكل فيه قد قضى بتملك جهة الوقف التي تمثله المستشكل ضدها الأولى للباني المقامة على أرض العقار رقم ٢٤ بدرب آية قسم باب الشرعية مؤسساً قضاءه على أن المستشكلين قد اغتصبوا الأرض المذكورة وأقاموا عليها البناء فان هذا النزاع من صميم اختصاص المحاكم المدنية لأن الفصل فيه يستلزم البت في أي المتنازعين هو المالك أم هي جهة الوقف أو من ينازعها ولا شأن لهذا بتأناً بعقد الوقف أو أصله إذ هو لا يتعلق ببحث ما إذا كان الواقف قد وقف هذا العقار بذاته وإنما يتعلق بالبحث ما إذا كان يملكه عند ما وقفه أم لا يملكه

فذهبت بعض الآراء إلى أن الفصل في هذه المنازعات في جميع هذه الصور يمس وجود الوقف فيهدمه كله أو بعضه وبالتالي فهي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية لتعلقها بأصل الوقف وذهب رأى آخر بأن دعاوى الملكية هي من اختصاص المحاكم الوطنية ولو كان أحد المتنازعين جهة الوقف وليس في هذا ما يمس أصل الوقف المحظور عليها أن تمسه وإن كان فيه مدم للوقف وزواله من الوجود حتى أجهزت محكمة القضاة في حكمها الصادر بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٨ على هذا الخلاف أيضاً فقضت بأن إنكار المدعى عليه لوقف العين المتنازع عليها وتحكيها بقصد التهيد إلى القول بتملكها بمضى المدة الطويلة أو في الدفع بعدم سماع دعوى الوقف بمضى المدة لا يتصف بأصل الوقف ولا بأصل الحكم المسلم بها فالبحث فيه من اختصاص المحاكم الوطنية ثم أكدت هذه المحكمة العليا هذا النظر في حكمها الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ فقضت بأن المحاكم الوطنية هي عاكم القانون الذي استثنى بنص صريح والمادة ١٦ من لائحة ترقيب المحاكم الأهلية لم تخرج عن اختصاصها فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان منها متعلقاً بأصله .

ولما كانت المحاكم الشرعية غير مختصة بالنظر في ملكية الوقف للأعيان الموقوفة أو في ردها إلى الوقف من مقتضيها فإنه إذا حكمت المحكمة العليا الشرعية في هذا النزاع لحكمها يكون قد صدر خارجاً عن نطاق ولايتها فلا يصح الاحتجاج به ولا يجوز تنفيذه . فإذا كان قد أخذ في تنفيذه كان واجباً لإبطال ما تم من إجراءات التنفيذ .

« وحيث إن الشارع المصري قد تنبه إلى

- وما إذا كان للمستشكلين حقوق على هذا العقار أم لا وسندهم في ذلك ومدى وضع يدهم عليه أو سبب وضع اليد وهل وضع يدهم هذا مما يخول لهم اكتساب الملكية بمضى المدة الطويلة وهي أمور بعيدة كل البعد عن أصل الوقف أو عقده مما كان يتعين معه على القضاء الشرعى أن يتخلل عن الفصل في هذه الدعوى ليقول فيها القضاء المدنى كلفته في النزاع الذى يتجاذبه طرفا الخصومة حول ملكية العقار المذكور .
- « وحيث إن ما ذهبت اليه المستشكل ضدها الأولى في مذكرتها من أن محكمة النقض قد أقرت ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في هذا النزاع في الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٠ قضائية هو قول غير سديد إذ لم تعرض هذه المحكمة العليا في أسباب حكمها لتحديد ماهية أصل الوقف أو مدى ولاية المحكمة الشرعية في الفصل في المنازعات التى تقوم بين جهة الوقف والغير حول الملكية . بل كان قضاؤهما مقصورا فقط على عدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب عدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ٢٣ فبراير سنة — بالنسبة للمستشكلة الرابعة في الإشكال رقم ٨٤٩ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر
- وهذا أمر خارج عن نطاق هذه الدعوى .
- « وحيث إنه وقد أصدرت المحكمة الشرعية الحكم المستشكل فيه وهو خارج عن نطاق ولايتها العامة فإن للقضاء المستعجل ألا يولى هذا الحكم حجية الأحكام فقضى بوقف تنفيذه حتى يقول القضاء الموضوعى كلفته في النزاع القائم بين طرفي الخصومة في الدعوى رقم ٥٧١ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة حول ملكية العقار موضوع النزاع .
- « وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المستشكل ضدها الأولى بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .
- « وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل مانقضى به هذه المحكمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلا للنص عليه في متطوق حكمها .
- (قضية اليوزباشى حسن أفندى أحمد الحصاني وآخرين عن نفسها وبصفتها ضد السيدة جليله هانم ابراهيم حتى بصفتها وآخر رقم ٢٥٨٦ سنة ١٩٥٢ برئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

المحكمة

د حيث إن الاشكال قدم للحضر عند شروعه في إجراء البيع وقبل البيع فعلا فهو مقبول شكلا .

د وحيث إنه بتاريخ ١٩٥١/١/٢٠ قام المحضر بناء على طلب المستشكل ضده إلى عمل إقامة المستشكل للتنفيذ ضده ببيع الأشياء السابق الحجز عليها تحفظيا في ١٩٤٩/١١/٢٢ في القضية رقم ١٩٩ سنة ١٩٤٩ مدني الصف والتي حكم بجلسته ١٩٤٩/١٢/٢٠ بإلزام المستشكل بأن يدفع للمستشكل ضده مبلغ ١٨٦٩ قرشا وثبتت ذلك الحجز التحفظي السابق توقيعه .

د وحيث إنه عند ذهاب المحضر للتنفيذ بالبيع استشكل أمامه في إجراء البيع المستشكل الحالي على اعتبار أن الحجز المتوقع قد مضى عليه أكثر من ستة شهور وأنه سقط بهذا طبقا لنص المادة ٥١٩ مرافعات فقبل المحضر الإشكال وكلف الطرفين بالحضور للمحكمة .

د وحيث إنه بالجلسة والمذكرات أبدى المستشكل وجهة نظره قائلا إنه يعتمد في إشكاله على نص المواد ٥٢٩ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ مرافعات — وفسر ذلك بأن المادة ٥١٩ تقرر باعتبار الحجز التنفيذي كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه — وأن المادة ٦٠٥ تقرر بالنسبة للحجز التحفظي وجوب اتباع القواعد والإجراءات المنصوص

٢٠٨

٢١ مارس سنة ١٩٥١

محكمة الصف الجزئية

بيع المحجوزات تنفيذاً أو تحفظياً . وحبوب السير في إجراءاته في بحر ستة شهور من تاريخ التنفيذ إن كان تنفيذاً . ومن تاريخ تثبيت الحجز التحفظي .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون احتراماً لحقوق الناس ومحافظة على حرياتهم لم يشأ ترك المحجوزات معلقة في رقابهم بمجرد توقيع الدائن حجزاً — تنفيذاً كان أو تحفظياً — ثم يتركه دون أن يستتبعه بالإجراءات المؤدية للبيع . ولذلك أوجب على الدائن الحاجز في المادة ٥١٩ مرافعات إتمام البيع في خلال الستة شهور التالية لتوقيع الحجز التنفيذي وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن كما نص على اتباع نفس القاعدة في المادة ٦٠٥ بالنسبة للحجز التحفظي .

١ — إن مدة الستة شهور بالنسبة للحجز التحفظي تبدأ من اللحظة التي يصبح فيها إتمام إجراءات البيع في يد الحاجز — أي من وقت صدور الحكم بتثبيت الحجز التحفظي وجعله تنفيذاً .

عليها في الفصل الأول من باب التنفيذ عدا ما تعلق منها بتحديد يوم البيع — وأن المادة ٦٠٧ تقرر بوجوب اتباع إجراءات عند الحكم بصحة الحجز التحفظي .

ويقول إنه آخر إجراء يمكن أن يقف بسببه البيع في هذه الحالة هو صدور الحكم بصحة الحجز في ١٩٤٩/١٢/٢ وإنه لو تجاوز قليلا واعتبره يوم تسليم الصورة التنفيذية في ١٩٥٠/٣/٧ لكانت مدة الستة شهور التي نص عليها القانون قد مضت في الحالتين ولذلك صمم على طلب إيقاف تنفيذ البيع .

• وحيث إن المستشكل ضده حضر بالجلسة ولم يبد أي دفاع كالم يقدم مذكرة بوجهة نظره .
• وحيث إنه بما لا شك فيه إن القانون احتراماً لحقوق الناس ومحافظة على حرياتهم لم يشأ ترك المحجوزات معلقة في رقابهم وسيف الاتهام بالتبديد مسلطاً على أعناقهم بمجرد أن يوقع الدائن حجزاً تنفيذياً كان أو تحفظياً ثم يترك هذا المحجوز دون أن يستتبعه بالاجراءات المؤدية للبيع — وذلك أوجب على الدائن الحاجز في المادة ٥١٩ مرافعات أن يتم بيعه في خلال الستة شهور التالية لتوقيع الحجز — فان هو تراخى اعتبر الحجز كأن لم يكن .

• وحيث إن المادة ٦٠٥ مرافعات قد قررت وجوب اتباع نفس القواعد والاجراءات المنصوص عنها بخصوص الحجز التنفيذي . .
ذلك بالنسبة للحجز التحفظي أيضاً — ما عدا ما يتعلق بتحديد يوم البيع ومعنى هذا أن النص على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع في خلال ستة شهور ينصب أيضاً بالنسبة للحجز التحفظي .

• وحيث إن مدة الستة شهور لا تبدأ إلا من التاريخ الذي يصبح فيه من حق المستشكل

ضده السير في اجراءات البيع ما دامت الدعوى التي حجز من أجلها تحفظياً تكون مستمرة في الجلسات — فان هذا الميعاد لا يبدأ إلا من تاريخ صدور الحكم بتثبيت الحجز التحفظي وجعله تنفيذياً — أو ان من هذه الساعة يصبح أمام الإجراءات في يد المحكوم له — فتراخيه في ذلك إنما تقع عليه تبعيته ويتحمل هو بنتائجها .

• وحيث إن الثابت من الأوراق أنه قد حكم بجملة ١٩٤٩/١٢/٢٠ لصالح المستشكل ضده بالمبلغ الذي طلبه ونثيت الحجز التحفظي السابق توقيعه في ١٩٤٩/١١/٢٢ وكان يجب عليه بعد هذا أن يسرع باستلام الصورة التنفيذية ثم إعلان الحكم وتحديد يوم البيع بحيث لا تزيد المدة في كل هذه الإجراءات عن الستة شهور التي نص عليها القانون — أما وقد أهمل في ذلك حتى مضى أكثر من عام قبل أن يصل المستشكل ضده إلى يوم البيع فانه تترتب النتيجة القانونية الا وهي سقوط الحجز الذي هو وحده في هذه الدعوى محل نظر المحكمة واعتباره كأن لم يكن .

• وحيث إن إزاء ذلك يتعين الحكم بإيقاف تنفيذ البيع الذي كان محدداً له يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥١ .

• وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصاريفها عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات وحيث إن الحكم واجب النفاذ بقوة القانون في المادة ٤٦٦ م فلا مبرر للنص عليه في منطوق الحكم .

(اشكال محمد سيد قاسم محمد خليل افندي سعد
مكرم رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضي
صالح حتى) .

لا يستمد شخصية المورث وبناء على هذا كله يكون البيع الصادر من الوارث في عقار سبق بيعه من المورث صادراً عن لا يملكه وباطلاً .

المحكم

د حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بسماع المدعى عليهم الأربعة الأول في مواجهة المدعى عليه الخامس باثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الصادر من مورثهم المرحوم محمد محمد الجزار الى المدعى المتضمن بيع ٦ قراريط نين من عملية المساحة أنها ٦ قيراط و ٢ سهم موضحة الحدود والمعام بالعريضة نظير ثمن قدره ١٢٠ جنياً مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحاً لدعواه إنه بمقتضى عقد عرفي مؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ اشترى من المرحوم محمد محمد الجزار ٦ قراريط مقابل ثمن قدره ١٢٠ جنياً دفع الى البائع وظهرت من عملية المساحة أن العين المبيعة ٦ قيراط و ٢ سهم موضحة بصدر العريضة وتعهد البائع باستحضار مستندات التملك والتصديق على العقد النهائي ولكنه توفي قبل تنفيذ تعهده ولم تقيم ورثته وهم المدعى عليهم الأربعة الأول بذلك رغم تكرار مطالبتهم فاضطر لرفع هذه الدعوى وأدخل المدعى عليه الخامس فيها لأن العين مكلفة باسمه واستند إلى عقد عرفي مؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ موقع عليه ببصمة ختم منسوب للمرحوم محمد محمد الجزار يتضمن بيعه إلى المدعى ٦ قراريط مقابل ثمن قدره ١٢٠

٢٠٩

محكمة منيا القمح الجزئية

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

تصرفات المريض بالاستسقاء المصحوب بلفظ في القلب . متى تعتبر صحيحة ومتى تعتبر باطلة . تصرف صادر من المورث وآخر صادر من الوارث عن نفس العين . أيهما المعتبر .

المبادئ القانونية

١ - المعول عليه فقها وقضاء أن المريض إذا أزم من وطال أمده عن سنة قبل الوفاة لا يعتبر مرض موت إلا إذا اشتد وأخذ في الازدياد وكانت حالة المريض في سوء مستمر . ولا يعتبر مرض موت إلا في الفترة الأخيرة أي فترة الشدة فقط التي تنتهي بالموت . أما الفترة السابقة على ذلك فلا تأخذ حكم مرض الموت طالت أو قصرت مدتها فتصرفات المريض في هذه الفترة السابقة على اشتداد المرض تعتبر تصرفات صحيحة ولا غبار عليها .

٢ - المعول عليه قضاء في مصر هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية أي اعتبار شخصية الوارث خلاف شخصية المورث وبذلك لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذي يحصل من المورث والبيع الذي يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين ومن المقرر ألا تركه إلا بعد سداد دين المورث وأن الوارث

بعريضة الدعوى المذكورة مشهورة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

و حيث إن المدعى أنكر أن العقد الذي يتمسك به صدر في مرض موت البائع كما قرر أن ملك المرحوم محمد محمد الجزار قرر بمقتضى عقد القسمة العرفي المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وأنه لا يملك شائعاً كما ورد في عقد البيع الصادر للنخمس الثالث .

و حيث إنه بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة أولاً بقبول أمين بدار خصماً ثالثاً في الدعوى وثانياً بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهم من الثانية إلى الرابعة أن عقد البيع المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الصادر من مورثهم ومورث المدعى والمدعى عليها الأولى المرحوم محمد محمد الجزار إلى المدعى المنضمين يسع ٦ قراربط قد صدر أثناء مرض المرحوم محمد محمد الجزار بمرض الموت وأنه تم قبل الوفاة بحوالى شهرين ولتنفى المدعى ذلك بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة .

و حيث إنه بجلسة التحقيق المحدد لها اليوم سمعت المحكمة شهادة الشهود إثباتاً ونفياً وتبين من أقوال شاهد الإثبات الأول الدكتور البرت ليبب أنه أوقع الكشف على محمد محمد الجزار بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ فوجده مريضاً باستسقاء في البطن ولغظ في القلب ولم يتردد عليه المريض بعد ذلك وقال إنه من الجائز أن يعيش المصاب بهذا المرض سنة أو سنتين أو ثلاث ولكن المرض ينتهى بوفاته وإنه لا يمكنه الحكم على حالة المريض في المدة السابقة على الكشف عليه ولكنه يرجع أن اللغظ بالقلب من مدة بعيدة وأن الاستسقاء حدث نتيجة لهبوط القلب منذ أمد قريب وقرر الشاهد

جنبها وإلى عقد قسمة عرفي مؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ محرر بين ورثة المرحوم محمد محمد الجزار يتضمن إختصاص المدعى علياً الأول وابنها محمد محمد الجزار وهو البائع للمدعى بمساحة قدرها فدان .

و حيث إن المدعى عليهم الثانية والثالث والرابعة طعنوا على عقد البيع المذكور بالبطلان بصدوره من المرحوم محمد محمد الجزار إلى أخيه لأمه وأحد ورثته وهو المدعى في مرض الموت وقالوا إن المرحوم محمد محمد الجزار توفي في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٩ وحرر العقد قبل الوفاة بشهرين وقدم التاريخ إلى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وإنه كان مريضاً بالاستسقاء بالبطن مع لغظ بالقلب وإن المرض طال به واشتد حتى ألزمه الفراش وأودى بحياته وارتكنوا إلى شهادة من الدكتور البرت ليبب الطبيب بمينا القمح مؤرخة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ جاء بها أن المرحوم محمد محمد الجزار حضر إلى عيادته يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ ووجده مريضاً باستسقاء بالبطن مع لغظ بالقلب .

و حيث إن أمين بدار بدور تدخل خصماً ثالثاً وطلب رفض الدعوى على أساس أنه اشترى ٤ قيراط مخلفة عن المرحوم محمد محمد الجزار من ورثته المدعى عليهم الثانية والثالث والرابعة واستند إلى حكم صادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ في الدعوى رقم ١٥٧١ سنة ١٩٤٩ مدنى مينا القمح المرفوعة منه ضد المدعى عليهم من الثانية إلى الرابعة وآخرين القاضى بإثبات التعاقد عن ٤ قيراط شائعة في ١ فدان و ٣ قيراط و ١٦ سهماً مبنية بالعريضة مقابل ٨٠ جنبها وإلى صورة فوتوغرافية

الثاني أبو العزم عفيفي - الم أن المرحوم محمد محمد الجزار كان دائم العمل في أثناء مرضه ولم ينقطع عن العمل إلا منذ شهرين سابقين على وفاته ولا يعلم شيئاً عن العقد المطعون فيه وقرر الشاهد الثالث محمود محمد غالب عمدة ميت سويل أنه في أوائل سنة ١٩٤٩ حضر له خال المتوفى وعرض عليه عقداً للشهادة عليه ولما كان يعلم أن البائع مريض بالاستسقاء فقد استدعاه وسأله عن البيع فاعترف بصدوره منه وبقبض الثمن وبصححة توقيعه على العقد فأشرف على العقد بما يفيد أن التوقيعات صحيحة ولا يتذكر تاريخ العقد ولكنه يتذكر أن العقد عرض عليه قبل الوفاة بحوالي شهرين أو ثلاثة شهور واعترف بسبق الحكم عليه بغرامة قدرها خمسة جنيهات من أجل بلاغ كاذب وبسبق اتهامه بالرشوة وحفظت قضيتها وقرر الشاهد امام على دراز أن محمد محمد الجزار كان مريضاً ولكن مرضه لم يقعه عن مباشرة عمله بالحقل ولم يشتد عليه المرض إلا في الشهرين السابقين على وفاته ولا يعلم شيئاً عن البيع الصادر منه لأخيه وقرر الشاهد الخامس محمود على حسين بمثل ما قرر الشاهد السابق .

وحيث إن محمد جمال مسلم شاهد النبي الأول قرر أن محمد محمد الجزار استدعاه بنفسه لكتابة العقد موضوع الدعوى فخره منذ أحد عشر شهراً سابقة على وفاته ظهر أن القدر المبيع كان مرهوناً من البائع لصالح المدعى وفاء لمبلغ ٦٠ جنيهاً كما أن البائع كان مديناً كذلك بمبلغ ٢٠ جنيهاً فبلغ المطلوب للمدعى ٨٠ جنيهاً وتم البيع نظير ١٢٠ جنيهاً خصم المشتري من الثمن دينه ودفع للبائع الباقي وقدره ٤٠ جنيهاً وقال الشاهد إن محمد محمد الجزار كان ضعيف البنية ولكن ضعفه لم يمنعه

من مباشرة مصالحه فقد كان يعمل في الحقل أجيراً ولم يلازمه المرض إلا شهراً ونصف قبل وفاته وقرر الشاهد الثاني عبد الحميد إبراهيم أنه خال البائع والمشتري وذات يوم حضر له المدعى ووالدته ومحمد محمد الجزار وعلم منهم أن محمد محمد الجزار مدين للمدعى في مبلغ ٦٠ جنيهاً بضمان برهن ٦ قراريط وأنه مدين له كذلك في مبلغ ٢٠ جنيهاً جملة ذلك ٨٠ جنيهاً وأنه يرغب في بيع الستة قراريط لأخيه المدعى ليسدد الدين وفعلتم الاتفاق على البيع مقابل مبلغ ١٢٠ جنيهاً وطلبوا من الشاهد الأول كتابة العقد وتم ذلك بحضوره وقبض البائع باقي الثمن وقدره ٤٠ جنيهاً بعد سداد الدين المطلوب منه وكان ذلك قبل الوفاة بسنة أو عشرة شهور وقال إن محمد محمد الجزار كان ضعيفاً ولكن ضعفه لم يقعه عن مباشرة أعماله ولم يلازم منزله إلا في الشهر السابق على وفاته وقرر الشاهد الثالث محمود عبد الجواد عبد الكريم والشاهد الرابع سعيد محمد عبد الجواد أنهما سمعا بحصول مشادة بين المدعى وأخيه لأمه محمد محمد الجزار وتبين أن هذه المشادة بسبب الدين المستحق للمدعى قبل أخيه وانتهى الأمر بينهما إلى الاتفاق على بيع الستة قراريط للمدعى وكان ذلك قبل الوفاة بحوالي السنة وقال إن البائع كانت تبدو عليه علامات الضعف منذ ثلاث أو أربع سنوات ولكن هذا الضعف لم يمنعه من مباشرة أعماله في الحقل ولم يشتد عليه مرضه إلا منذ شهرين سابقين على وفاته ولم يخرج فيهما من منزله إلا نادراً .

وحيث إن المحكمة تستخلص من أقوال الشهود إثباتاً ونفيّاً ومن ظروف وملابسات هذه الدعوى أن المرحوم محمد محمد الجزار كان مريضاً بلغف في القلب منذ مدة طويلة كما قرر

الدكتور البرت لبيب وهذه المدة تزيد عن السنة باعتراف المدعى عليها الثانية الى ذكرت أن أخاها مريض منذ سنة ونصف وقدرها بعض الشهود بثلاث سنوات أو أربع سنوات وهذا المرض لم يكن يمنع المذكور من مغادرة منزله ومزاولة أعماله والاختلاف إلى زراعته باتفاق الشهود جميعهم إيجاباً ونegياً ولم تظهر على المريض حالة الاستسقاء وهي نتيجة هبوط القلب إلا قبل الوفاة بشهرين وهي المدة التي لازم فيها منزله ولم يتمكن فيها من مباشرة مصالحه وترجع المحكمة أن العقد تحرر قبل هذه الفترة بمدة طويلة إذ الثابت من أقوال جميع شهود النفي أن العقد كتب قبل الوفاة بحوالى الأحد عشر شهراً أى في التاريخ المدون به وهو ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وتأشير العمدية على العقد تفيد ذلك إذ دون بالعقد أن التوقيعات صحيحة بتاريخه أى بتاريخ العقد وشهد الشهود أن العقد عرض على العمدية في يوم تحريره أو صيحه اليوم التالي ومن أجل ذلك لا تعول المحكمة على ما قرره العمدية بالجلسة من أن العقد عرض عليه منذ ثلاثة شهور سابقة على الوفاة إذ الثابت بخطه بأن عرض عليه في يوم كتابته فضلاً عن أنه تردد في أقواله فتارة يقرر أنه لا يتذكر تاريخ عرض العقد عليه وتارة يقرر أنه عرض عليه في أوائل سنة ١٩٤٩ يضاف إلى ما تقدم أن الثابت من الاطلاع على الشكوى رقم ١٠٨٧ سنة ١٩٤٩ إدارى منيا القمح المنضمة والتحقيق الذي تم بشأنها أن المرحوم محمد محمد الجزار انتقل إلى النقطة بنفسه وقرر أنه باع حقيقة الستة قراريط للمدعى بثمان قدره ١٢٠ جنيهاً قبضه من المشتري وأن سبب الشكوى أن المدعى عليها الثانية ترغب أن ترثه وهو على قيد الحياة وثابت

كذلك من أقوال المدعى عليها الأولى بالشكوى المشار إليها ومن أقوال شهود النفي أن البيع صحيح ودفع فيه الثمن لأن المرحوم محمد محمد الجزار استدان من المدعى أولاً ٦٠ جنيهاً ورهن له الستة قراريط ثم استدان منه بعد ذلك ٢٠ جنيهاً عندما توفيت زوجته فلجأ للبيع ليسدد ما عليه من دين وفعلًا سدد ، وقبض باقي الثمن .

• وحيث إن الممول عليه فقهاً وقضاً أن المرض إذا أزم من وطال أمره عن سنة قبل الوفاة لا يعتبر مرض موت إلا إذا اشتد وأخذ في الازدياد وكانت حالة المرض في سوء مستمر ولا يعتبر مرض موت إلا في الفترة الأخيرة أى فترة الشدة فقط التي تنتهى بالموت أما الفترة السابقة على ذلك فلا تأخذ حكم مرض الموت طالاً أو قصرت مدتها وعلى ذلك فتصرفات المريض في هذه الفترة السابقة على اشتداد المرض تعتبر تصرفات صحيحة ولا غبار عليها (راجع اسكندرية الكلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة العاشرة رقم ٢٨٤ ص ٥٧٠ واستئناف ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ المحاماة السنة الحادية عشرة رقم ٩١ ص ١٥٠) .

• وحيث إنه ثبت مما تقدم أن البائع كان مريضاً بلغظ في القلب منذ أكثر من سنة ونصف قبل الوفاة وأن مرضه لم يمنعه من مباشرة مصالحه وأن البيع تم قبل الفترة التي اشتد فيها المرض الذي انتهى بوفاته بحوالى التسعة شهور ومن ثم يكون التصرف الصادر للمدعى صحيحاً لاشائبة فيه .

• وحيث إنه متى تقرر أن البيع الصادر من المرحوم محمد محمد الجزار للمدعى صحيح ومستوف لأركانه القانونية فيبقى بعد ذلك بحث

البيع الصادر للنصم الثالث من المدعى عليهم
لثانية والثالث والرابعة الصادر به حكم لإثبات
التعاقد في الدعوى رقم ١٥٧١ سنة ١٩٤٩
مدني منيا القمح والمشرية عربضتها في ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٤٩ .

وحيث إن الممول عليه قضاء في مصر
هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية أي اعتبار
شخصية الوارث خلاف شخصية المورث وبذلك
لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذي
يحصل من الوارث والمبيع الذي يحصل من
الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين ومن
المقرر شرعاً أن لا تركة إلا بعد سداد دين
المورث وأن الوارث لا يستمد شخصية المورث
وبناء على هذا كله يكون البيع الصادر من
الوارث في عقار سبق بيعه من المورث صادراً
من لا يملكه وباطلاً (يراجع نقض ٣ ديسمبر
سنة ١٩٣١ المحاماة السنة ١٢ رقم ٢١٠ ص ٢١٣
واستئناف مصر ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ المحاماة
السنة ١٢ رقم ١٦٩ ص ٣١٩ ومحكمة الاسكندرية
الكلية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٤ المحاماة السنة
١٤ رقم ٣٦٢ قسم ثان ص ٧٠٨) .

وحيث إنه مما تقدم جميعه يتعين الحكم
للمدعى بطلباته الخاصة بإثبات التعاقد وصحة
ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٨
ومحو وشطب كافة التسجيلات المتوقعة على القدر
المبيع بموجب هذا العقد مع إلزام المدعى عليهم
من الثانية والرابعة والنصم الثالث بالمصاريف
عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات وذلك في مواجهة
المدعى عليه الخامس .

وحيث إن النفاذ بالنسبة للمدعى عليهم
الأربعة الأول جاز قانوناً وترى المحكمة
الأميرين عملاً بالمادة ١/٤٧٠ مرافعات لنفاذ

الحكم على سند عرفي لم يحمد المحكوم عليهم .
(قضية فهمي فهم إبراهيم مغاور ضد ام محمد عبادة
مغاور وآخرين رقم ٤١٧ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة
القاضي اديب نصر) .

٢١٠

محكمة منيا القمح الجزئية

٦ مايو سنة ١٩٥١

قصة . تصديق المحكمة الحسبية الابتدائية .
اقتراح .

المبادئ القانونية

١ - كانت المادة ٤٥٦ من القانون
المدني الملغى تقضى بوجوب تصديق المحكمة
الابتدائية على قسمة الأموال إلى حصص
إذا كان أحد الشركاء قاصراً أو غير أهل
للتصرف . وقد اختلفت الآراء في الدور
الذي تحال فيه دعوى القسمة من المحكمة
الجزئية إلى المحكمة الابتدائية المختصة
بالتصديق فذهبت بعض الأحكام وأيدتها
لجنة المراقبة القضائية إلى أن ذلك يكون
بعد تعيين الحصص وقبل إجراء القرعة .
ورأى البعض الآخر أن ذلك يكون بعد
إجراء القرعة .

٢ - لقد حسم المشرع هذا الخلاف
بالنصر في المادة ٨٤٠ من القانون المدني
الجديد على وجوب تصديق المحكمة على حكم
القسمة بعد أن يصبح نهائياً أي بعد إجراء
القرعة فعلاً وصدور الحكم بإعطاء كل شريك

نصيبه المفروز وذلك حتى يتسنى للمحكمة المختصة بالتصديق مراقبة إجراءات القسمة كلها بما فيها عملية الاقتراع النهائية .

المحكمة

« حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بفروز وتجنيد حصته البالغ قدرها ٨٠ متراً و ٥٠ ديسمتراً الشائعة في العقارات المبينة بالحدود والمعالم بعقد البيع المسجل بمكتب الشهر العقاري بالقازيق برقم ٤٥٩٦ بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٩ بحالة تمكنه من الانتفاع بها بالطريق القانوني مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف والأنعاب مع النفاذ .

« وحيث إنه بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة حضورياً وتمهيداً بنسب الخبر الهندسي صاحب الدور للانتقال إلى الأعيان المبينة بعريضة الدعوى لمعاينتها وفروز وتجنيد الـ ٨٠ متراً و ٥٠ ديسمتراً المملوكة للمدعى على الشيوع بها وذلك بتقويم المال الشائع وقسمته إلى حصص على أساس أصغر نصيب إن قبل القسمة عيناً دون أن يلحقه نقص كبير في قيمته وإن تعذرت القسمة على هذا الأساس فعلى الخبر تجنيد حصة المدعى .

« وحيث إن الخبر الهندسي منصور عبد المجيد سرحان أفندي باشر مأموريته وقدم تقريراً جاء فيه أن المدعى يملك النصف شائعاً في العقار المطلوب قسمته والنصف الآخر يملكه جميع المدعى عليهم ويعمل حساب المسطحات من واقع الطبيعة تبين أن مجموع مسطح الجزء الفضاء حالياً والجزء المقام عليه بناء الدكانين عبارة عن ١٦١ متراً مربعاً وقد راعى الخبر في القسمة أن يكون نصيب كل من الطرفين قائماً

بذاته من واقع الطبيعة وكما هو موضح بالرسم الكروكي الذي أرفقه بالتقرير فقسم العقار المطلوب قسمته إلى قسمين متساويين أحدهما بالجهة البحرية وهو المبين على الرسم ومرموز له بالحروف ا ب ح د والقسم الثاني بالجهة القبليّة من القسم الأول ومرموز له بالحروف ح د ه و وقد رُتّمنا للتر الواحد في القسم الأول ٣٠٠ قرش صاغ وبذلك يكون جملة الثمن لهذا القسم ٢٤١ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وفي القسم الثاني قدر ثمناً للتر الواحد ٣٠٠ قرش و ٥٠٠ مليم وبذلك يكون الثمن لهذا القسم مبلغ ٢٨١ جنيهاً و ٧٥٠ مليم على أن تعمل القرعة عن هذين القسمين أحدهما نمرة ١ والثاني نمرة ٢ .

« وحيث إن أحداً من المدعى عليهم لم يعترض على هذا التقرير وقد طلب الحاضر عن المدعى اعتماده وإحالة القضية على المحكمة الحسنية للتصديق على القسمة نظراً لوجود قصر من بين المدعى عليهم وهم المشمولين بوصاية المدعى عليه الأول .

« وحيث إن المادة ٨٤٠ من القانون المدني نصت على أنه إذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوافر فيه الأهلية وجب تصديق المحكمة على حكم القسمة بعد أن يصبح نهائياً وذلك وفقاً لما يقرره القانون .

« وحيث إن المادة ٤٥٦/٥٥٢ من القانون المدني الملغى كانت تقضي بوجوب التصديق على قسمة الأموال إلى حصص وقد اختلفت الآراء في الدور الذي تحول فيه دعوى القسمة من المحكمة الجزئية إلى المحكمة الابتدائية المختصة بالتصديق فذهبت بعض الأحكام وأيدتها لجنة المراقبة القضائية إلى أن ذلك يكون بعد تعيين

٢١١

محكمة بندر الزقازيق

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢

بطلان صحيفة الدعوى . الدفع به قبل أى دفع آخر عدا الاختصاص . حصول الحجز على المحاصيل . بطلانه اذا توقع بعد ٣٠ يوماً من نقلها . انتهاء مدة العقد . امتداده اذا لم يحصل التنبيه بالاخلاء .

المبادئ القانونية

١ - الدفع ببطلان صحيفة الدعوى دفع شكلى يجب ابدائه قبل أى دفع آخر - عدا الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو بطلب الاحالة - وإلا سقط الحق فيه .

٢ - لا يجوز للتوَجَّر عملاً بالمادة ١٤٣/١ من القانون المدنى الجديد أن يوقع حجزاً على المنقولات التى نقلت من المكان المتوَجَّر بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نقلها وإلا وقع الحجز باطلاً .

٣ - إذا نص فى عقد الإيجار على مدة معينة وعلى أن العقد لا ينتهى بعدها إلا إذا نه أحد الطرفين على الآخر بالإخلاء وألا تجدد عن مدة أخرى - فإنه إذا لم يحصل التنبيه فى الموعد المتفق عليه فإن المدة تمتد (لا تتجدد) لمدة أخرى ينتهى العقد بعدها بغير حاجة إلى تنبيه بالاخلاء .

المحكمة

من حيث إن المدعية رفعت هذه الدعوى بعريضة معلنة للدعى عليه فى ١٩٥١/١٠/٢٩ و ١٩٥١/١٢/٢٥ وقالت شرحاً لها أن المدعى

الحصص وقبل إجراء القرعة (يراجع استئناف ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية رقم ٦٥ ص ٢١٣ - وأسبوط ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ المجموعة الرسمية للمحاكم الوطنية السنة ٢٧ رقم ١٢ ص ١٨ و منشور لجنة المراقبة القضائية فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٦ المجموعة ١٨ رقم ٩٦ ص ١٨٤) ورأى البعض الآخر أن ذلك يكون بعد إجراء القرعة (يراجع الزقازيق الابتدائية استئنافى ١١ أبريل سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية رقم ٦٠ ص ١٩٥ والسنة الثالثة رقم ١٢٥ ص ١٧٦) .

و حيث إن المشرع حسم هذا الخلاف بالنص فى المادة ٨٤٠ من القانون المدنى الجديد على وجوب التصديق على حكم القسمة نفسه بعد أن يصبح نهائياً أى بعد إجراء القرعة فعلاً و صدور الحكم بإعطاء كل شريك نصيبه المفروض وفوات مواعيد الطعن فى هذا الحكم وذلك حتى يتسنى للمحكمة المختصة بالتصديق مراقبة إجراءات القسمة كلها بما فيها عملية الاقتراع النهائية (يراجع مقال للدكتور محمد على عرفة بمجلة التشريع والقضاء السنة الثانية العدد العاشر ص ١٨ ، ٦٩ وكامل مرسى باشا شرح القانون المدنى الجديد الجزء الثانى طبعة سنة ١٩٤٩ بند ١١٤ ص ١٥١ ، ١٥٢ والمذكرة الإيضاحية المطولة) .

و حيث إنه بما تقدم ترى المحكمة اعتماد تقرير الخبير منصور افندى عبد المجيد سرحان وتحديد جلسة لإجراء القرعة . أما طلب إحالة الدعوى من الآن إلى المحكمة الحسنية الابتدائية للتصديق على القسمة فهو طلب سابق لأوانه ،

(قضية محمد على عراقى ضد الحاج أحمد عمر فايد عن نفسه وبصفة رقم ١١٠٣ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة الفاضل أديب نصر) .

عليه استأجر منها شقة بملكها الكائن بشارع عفاشة بالرقازيق بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ لمدة ثلاثة شهور ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ وظل واضعاً يده على هذه الشقة إلى أن تركها دون أن يسدد للمدعية إيجار شهرين وطلبت الحكم عليه بإيجار الشهرين وقدره ٨٠٠ قرش مع المصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز والنفاذ بلا كفالة .

وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى أولاً ببطلان صحيفتها لأن المدعية لم تبين الشهرين اللذين تطالب بأجرتهما - وثانياً - ببطلان الحجز التحفظي لوقوعه بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نقل المحجوزات من منزل المدعية .

وحيث إن المحكمة ضمت الدفعين للوضع وحجرت القضية للحكم لجلسة اليوم .

وحيث إنه عن الدفع الأول ففضلاً عن أن المفهوم من صحيفة اقتراح الدعوى ومن الشكوى رقم ١٨٠٢ سنة ١٩٥١ إداري البندر المنضمة السابقة في التاريخ على رفع الدعوى أن المدعية تطالب بأجرة الشهرين الآخرين من المدة الأخيرة وهي أجرة شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٥١ وبذلك تكون قد توضحت طلباتها فانه من المقرر أن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى دفع شكلى يجب إبداءه قبل أى دفع آخر عدا الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو بطلب الإحالة - وإلا سقط الحق فيه - وبما أن محامى المدعى عليه لم يبد هذا الدفع إلا بعد التكلم في طلب بطلان الحجز خاصة وأن المدعية أوضحت في الجلسة أنها تطالب بأجرة هذين الشهرين ومن ثم فالدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إنه عن الدفع الثانى فمن المسلم به من الطرفين أن المدعى عليه ترك منزل المدعية

وسكن في منزل آخر منذ أول يوليو سنة ١٩٥١ (راجع عقد الإيجار رقم ٦ دوسيه) وأن الحجز توقع في المسكن الجديد على منقولات المدعى عليه بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥١ أى بعد أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ نقل المنقولات إلى هذا المسكن - أنه لا يجوز للتوجير أن يوقع الحجز استناداً على عقد الإيجار وعلى حق امتياز على المنقولات المنقولة من المنزل المؤجر بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ النقل عملاً بالمادة ٢/١١٤٣ من القانون المدنى فان هذا الدفع يكون في محله ويتعين قبوله والحكم ببطلان الحجز .

وحيث إنه عن الموضوع فقد نص في عقد الإيجار على أن مدته ثلاثة شهور ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن العقد لا ينتهى بانقضاء هذه المدة إلا إذا نبه أحد الطرفين على الآخر قبل إنتهاء المدة بشهرين وإلا تمديد عن مدة أخرى

وبما أن المدعى عليه لم ينبه على المدعية بالإخلاء في الميعاد قبل انقضاء المدة الأولى فمن ثم يكون الإيجار قد امتد إلى المدة الأخرى التى حددها المتعاقدان .

وبما إن المدة الثانية انقضت أيضاً فالإيجار ينتهى بانتهائها حتماً بلا حاجة إلى تنبيه لإخلاء ومع ذلك فقد نبه المدعى عليه على المدعية بالإخلاء في النصف الأول من المدة الأخيرة (شهر يونيو) كإقرار المدعية في الشكوى الإدارية ومن ثم فلا محل لمطالبتها بأجرة شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٥١ خاصة وأنه قد ثبت من الشكوى خلافاً لما كانت تدعيه المدعية أن المدعى عليه نبه عليها بالإخلاء وأنه أرسل لها المفتاح ورفضت استلامه وأنها فتحت الشقة

بنفسها لإجراء المعاينة ووجدتها سليمة فلا صحة إذن لما ادعته من أنها لم تتمكن بسبب عدم تسليم المفتاح من مباشرة حقوقها على هذا المسكن ومن ثم يتعين الحكم برفض دعواها مع إلزامها بالمصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الست جليلا محمود حسنين ضد كامل باسيلي رقم ٢٠٢٦ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضي محمد عبد المنعم أبو الخير) .

٢١٢

١٢ مارس سنة ١٩٥٢

محكمة بندر الزقازيق

الحكم على المحجوز تحت يده . التخلف عن التقرير بما في الذمة بقيمة الدين . جوازي . وجوب الحكم ضده بالمصروفات والتعويض المناسب .

المبدأ القانوني

الحكم بإلزام المحجوز لديه الذي لم يقرر بما في الذمة - بالدين المحجوز من أجله حسبما هو ظاهر من المواد ٥٦١ و ٥٦٥ و ٥٦٦ مرافعات جوازي للمحكمة أن تقضى به أو ترفضه حسبما يتبين لها من ظروف الدعوى ومن حسن أو سوء نية المحجوز لديه - ومع ذلك إذا رفضت المحكمة الحكم بإلزام المحجوز لديه بالدين وجب عليها دائماً أن تقضى ضده بالمصاريف والتعويض المناسب لدفعه الحاجز إلى سلوك سبيل التقاضي ولتسييه في تعطيل إجراءات التنفيذ .

المحكمة

من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى وقال شرحاً لها إنه يدين المدعى عليه الثاني في

مبلغ ٥٦ ج ٦٨٥ م بمقتضى الحكم الصادر في القضية رقم ١٣٨٩ سنة ١٩٤٩ وأنه نظراً لأن المدعى عليه المذكور يعمل لدى المدعى عليه الأول بمرتب شهري قدره ١٦ جنياً فقد أوقع تحت يد المدعى عليه الأول حجزاً تنفيذياً وكلفه التقرير بما في ذمته للمدعى عليه الثاني لجاء المدعى عليه الأول وقرر في قلم كتاب المحكمة بأن المدعى عليه الثاني موظف عنده بمرتب يتبدى من أول يناير سنة ١٩٥٠ وأنه بما أن المدعى كلف المدعى عليه الأول مرة أخرى بالتقرير ورغم ذلك لم يقم بما كلف به فهو يطلب الحكم على المدعى عليه الأول في مواجهة الثاني بأن يدفع له مبلغ ٥٦ ج ٦٨٥ م مع المصاريف والآتاعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة .

وحيث إن المدعى استند في دعواه على حكم الدين الصادر في الدعوى رقم ١٣٨٩ سنة ١٩٤٩ مدنى البندر الذى قضى بإلزام المدعى عليه الثاني بدفع مبلغ ٥٩ جنياً والمصاريف ٨٠ قرشاً رسم البروتستو و ١٥٠ قرشاً في مقابل أتعاب المحاماة للمدعى . وعلى ورقة الحجز التنفيذى المعلقة للمدعى عليهما في ٥ يناير سنة ١٩٥٠ بتوقيع الحجز تحت يد المدعى عليه الأول على ربح مرتب المدعى عليه الثاني ابتداء من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩ وكذا شهادة من قلم كتاب المحكمة يستفاد منها أن المدعى عليه الأول قرر بأن المدعى عليه الثاني يستحق لديه مرتباً ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ وأن حسابه خالص قبل هذا التاريخ . وشهادة أخرى من قلم الكتاب بأنه لم يستدل على تقرير للمدعى عليه الأول في المدة من ١ إلى ٢٠ من شهر أغسطس سنة ١٩٥١ .

وحيث إن المدعى لم يتقدم بمذكرة بدفاعة رغم التصريح له بذلك وقدم كشفاً بحساب المدعى عليه الثاني طرفه (٦ دوسيه) في المدة من شهر يناير سنة ١٩٥٠ لغاية شهر إبريل سنة ١٩٥١ يتبين منه أن المحجوز تحت يده المدعى هو مبلغ ١٩ ج و ٥٩ م على اعتبار أن مرتب المدعى عليه الثاني كان ١٦ جنيتها في شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٠ ثم أصبح ١٨ جنيتها في المدة من مارس سنة ١٩٥٠ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار ٢١ جنيتها في المدة من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ لغاية شهر إبريل سنة ١٩٥١ وأوضح أنه احتجز تحت يده $\frac{1}{8}$ المرتب في المدة جميعها في مقابل دين نفقة بموجب حكم تنفيذى كما احتجز سدس المرتب لدين مدنى ومثله لدين مدنى آخر (دين المدعى).

وحيث إن المادة ٥٦١ مرافعات تلزم المحجوز لديه بأن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع هو لها خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالحجز وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد انقضى ويبين جميع المحجوز الواقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقا عليها . وجاء في المادتين ٥٦٥ و ٥٦٦ مرافعات أنه إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبينين في المادة ٥٦١ جاز للحاجز أن يطلب من محكمة المواد الجزئية تكليفه التقرير بما في ذمته في موعد لا يزيد على خمسة عشر يوما فإن لم يقر المحجوز لديه بالتقرير في الميعاد الذي حددته المحكمة حكمت عليه بغرامة لا تتجاوز ربع المبلغ المحجوز من أجله تمنح كلها أو بعضها للحاجز على سبيل التعويض وأنه إذا أصر المحجوز لديه على الامتناع عن التقرير رغم تكليفه به على هذا

الوجه أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذى بدبته بالمبلغ المحجوز من أجله وإنه يجب في جميع الأحوال إلزام المحجوز لديه بمصاريف الدعوى والتضمينات المترتبة على تقصيره أو تأخير.

وحيث إنه باستقراء هذه المواد يمكن القول بأنه لا يجوز الحكم على المحجوز تحت يده بالدين إلا بتوافر شروط ثلاثة :

أولاً — إذا امتنع المحجوز تحت يده عن التقرير في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بالحجز أو قرر ولكنه لم يستوف البيانات الموضحة بالمادة ٥٦١ وهى ذكر مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد انقضى ويبين جميع المحجوز الواقعة تحت يده وإيداع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً مصدقا عليها منها .

ثانياً — أن يطلب الحاجز من محكمة المواد الجزئية تكليف المحجوز لديه التقرير بما في ذمته في موعد لا يزيد على خمسة عشر يوما ويجاب إلى طلبه ثم لا يقوم المحجوز لديه بالتقرير في الميعاد الذى حددته المحكمة .

ثالثاً — إذا أصر المحجوز لديه على الامتناع عن التقرير رغم تكليفه به على هذا الوجه أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير .

وحيث إن المدعى عليه الأول أرفق بالكشف المقدم منه صورة من الحكم الصادر في دعوى مدنية لمحمد عبد الرحيم ضد المدعى عليه الثاني بمبلغ ٢٠ جنيتها والملحقات وأخرى من ورقة الحجز المعلنة بناء على طلب المحكوم

له للمدعى عليهما بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٠ بالحجز تحت يد الأول وفاء للمبلغ المحكوم به والمصاريف. وثالثة من الحكم الشرعي الصادر لسعاد مهدي ضد المدعى عليه الثاني بفرض نفقة شرعية لها مقدرة بمبلغ خمسة جنيهات من أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ورابعة من ورقة الحجز المعلنة بناء على طلب هذه السيدة للمدعى عليهما بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٠ بالحجز تحت يد المدعى عليه الأول على ربح المرتب ابتداء من أول إبريل سنة ١٩٥٠ وما يستجد وفاء لمبلغ ٢٢ جنيه.

د وحيث إنه قد استبان بما تقدم ومن الأوراق التي قدمها المدعى عليه الأول أنه لم يصر على جحود ما في ذمته للمدين. وأنه رغم ابدائه تقريراً ناقصاً ومعيباً في المرة الأولى إذ أنه لم يوضح قيمة المرتب وسبب التخلص منه في المدة السابقة ولم يشفع تقريره بأي مستند ورغم امتناعه عن التقرير في المرة الثانية فقد أوضح أخيراً الدين الذي في ذمته للمدعى عليه الثاني مؤيداً بصور من المستندات التي ألحقها بالكشف ولم يجحدها خصمه ومن ثم لا ترى المحكمة موجباً لإلزامه بالدين مادام أن الحكم بالإلزام أمره جوازي للمحكمة فلها أن تقضى به أو لا تقضى حسبما تستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها ومن تقدير تصرف المحجوز تحت يده وسوء أو حسن نيته وقد تبين للمحكمة من صور الأحكام التي قدمها والتي لم يطعن عليها المدعى بأي مطعن أنها صدرت بعد موعدهم التقرير الأول الذي ربما يكون المدعى عليه قد ظن خلافاً للحكم القانون أنه كاف وفيه غناء عن التقرير الثاني.

د وحيث إنه مع ذلك فقد أوجبت المادة ٥٦١ مرافعات الحكم بالغرامة على المحجوز تحت يده إذا هو لم يقم بالتقرير في الميعاد الذي حددته المحكمة وذلك على سبيل التعويض للحاجز بحيث لا تتجاوز قيمة الغرامة ربع المبلغ المحجوز من أجله وأكدت المادة ٥٦٦/٢ هذا الحكم افتراضاً بأن مجرد الامتناع عن التقرير على هذه الصورة لا بد بصيب الحاجز بضرر من جراء التأخير في التقرير وإطالة أمد التقاضي خاصة وأن هذا الامتناع لا يكون مسبوقاً بامتناع آخر أو على الأقل بتقرير ناقص أو معيب كما هو الحال في الدعوى الماثلة.

د وحيث إنه ثبت من الشهادة المؤرخة في ٢١ / ٨ / ١٩٥١ أن المدعى عليه الأول لم يقم بواجب التقرير الذي كلف به من المحكمة بناء على طلب الحاجز ومن ثم ترى المحكمة الحكم على المدعى عليه المذكور للمدعى بتعويض تقدره بمبلغ عشرة جنيهات نظراً لدفعه المدعى إلى سلوك سبيل التقاضي وتعطيل إجراءات التنفيذ بسبب قصور التقرير الأول ثم الامتناع عن التقرير بعد ذلك في الموعد المحدد.

د وحيث إنه عن المصاريف فقد أوجبت المادة ٥٦٦/٢ مرافعات الحكم بها على المحجوز لديه في جميع الأحوال.

(قضية خليل أفندي خليل إبراهيم ضد السيو كوستا اكتوفون رقم ٦٨٢ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضي محمد عبد المنعم أبو الخير) .

٢١٣

١٢ يونيه سنة ١٩٥٢

محكمة بندر الزقازيق

وضع حدود فاصلة بين ملكين . لا شأت له بالملكية .

المبدأ القانوني

وضع الحدود الفاصلة بين الأملاك المتجاورة بناء على المادة ٨١٣ من القانون المدني ليس إلا مجرد عمل مادي من مقتضاه تدخل القضاء في تطبيق مستندات الجيران على الطبيعة لتعيين الحد الفاصل ما بين الأملاك المتلاصقة ولوضع علامة مادية لهذا الحد دون أن يكون لفصل الحدود بهذه الوسيلة أثر على الملكية ولا على ما جرى عليه العمل في مصلحة المساحة من أعمال تحديد الملك . ويجب أن تكون نفقات التحديد شركة بين الطرفين المتنازعين على حسب الرؤوس ولو اختلفت مساحات الأراضي .

المحكمة

من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بعريضة معلنة للعدى عليه في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ وقال شرحاً لها إنه بموجب عقد بيع مؤرخ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومسجل في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ برقم ٥٩٩٦ توثيق الزقازيق يملك قطعة أرض فضاء معدة للبناء كائنة بشارع البضائع الجديد بقسم النظام بيندر

الزقازيق مسطحها ١٧٠ متراً مربعاً وموضحة الحدود والمعالم بعقد البيع وبصحيفة افتتاح الدعوى وأن المدعى عليه اشترى قطعة أرض أخرى مجاورة لهذه القطعة من الجهة الغربية مسطحها ٢٦٣,٦٠ متراً مربعاً وذلك بالعقد المسجل في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ من المالك نفسه (الذي اشترى منه المدعى) وإليه لوجود خلاف بين طرفي النزاع على حدود هاتين القطعتين يطلب المدعى تطبيقاً لنص المادة ٨١٣ من القانون المدني الحكم بتدب خير هندسي لبيان حدود كل قطعة ثم الحكم بعد ذلك بوضع الحدود بين القطعتين سالفتي الذكر طبقاً لما يسفر عنه تقرير الخبير بنفقات ومصروفات مشتركة بين المدعى والمدعى عليه وشمول الحكم بالنفاد المعجل بلا كفالة .

وحيث إن المدعى عليه دفع الدعوى قائلاً إن هناك نزاعاً على ملكية جزء من هاتين القطعتين بين طرفي الخصومة كما هو واضح من إندار المدعى المعلن للعدى عليه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ والذي ذكر فيه المدعى أن المدعى عليه قام ببناء سور من الطوب حول قطعة الأرض التي اشتراها وأدخل فيها مساحة قدرها خمسة عشر متراً مربعاً من القطعة التي يملكها المدعى بعد أن اتزع الحداثد الفاصلة بين الطرفين من الناحية البحرية وطلب في إنداره سالف البيان إعادة الحالة إلى أصلها فرد المدعى عليه على هذا الإندار بإندار آخر معترضاً فيه على ما جاء بإندار المدعى ومقرراً أنه أقام بناء السور والمباني الأخرى في ملكه طبقاً للحدود الواردة بعقد تمليك ولم يدخل في مبانیه أي جزء من ملك المدعى .

وخلص المدعى عليه من هذا إلى القول

تكون مختصة بنظر هذه الدعاوى بغير هذا القيد في حدود نصها العادي .

و بما أنه لا محل للاعتراض على هذا النظر لأن وضع الحدود الفاصلة بين الأملاك المتجاورة ليس إلا مجرد عمل مادي من مقتضاء تدخل القضاء في تطبيق مستندات الجيران على الطبيعة لتعيين الحد الفاصل ما بين الأملاك المتلاصقة ولوضع علامة مادية لهذا الحد دون أن يكون لفصل الحدود بهذه الوسيلة أثر على الملكية ولا على ما جرى عليه العمل في مصلحة المساحة من حيث تحديد الملك . وقد يكون في سلوك هذا السبيل ما يقنع الطرفين بما انتهت إليه المحكمة فيما يتعلق بفصل الحدود ووسيلة عملية لتفادي دعوى الملكية .

و حيث إن ما أثاره المدعى عليه في دفاعه لا يستفاد منه المنازعة في الملكية منازعة جدية ما دامت دائرة الخلاف بين الطرفين لم تخرج عن الاحتكام إلى عقد تملك كل منهما المسجل دون مطعن على هذين العقدين وأن أحدهما لم يدع سببا للملكية سوى ما جاء بعقد تملكه الأمر الذي لا يخرج عن كونه اختلافا على الحدود في صورة من صور هذا الخلاف والذي لا يحتاج الفصل فيه لغير تطبيق العقدين على الطبيعة ووضع الحدود على أساس ما يسفر عنه هذا التطبيق . وهو ما تكفل به القانون المدني في المادة ٨١٣ سالف الذكر والذي يبنى عليه من ناحية أخرى اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى مهما كانت قيمة العقارات المختلف على حدودها عملا بالمادة ٤٦ من قانون المرافعات .

و حيث إنه لهذا لا ترى المحكمة مانعا من إجابة المدعى إلى طلبه تدب خير هندسي في

بقيام النزاع بين الطرفين على جزء من هاتين القطعتين وإلى استبعاد الرأي القائل بالتمسك بالمادة ٨١٣ من القانون المدني بدعوى أن هذه المادة لا تنصب إلا على الأراضي الفضاء التي يسهل فيها تعيين الحدود بدون منازعة وطلب الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها مع إلزام المدعى في الحالين بالمصاريف وبمقابل أتعاب المحاماة .

و حيث إنه للفصل في هذا النزاع يجب الإشارة إلى أن المادة ٨١٣ سالف الذكر مستحدثة في النقيض المدني ولم يكن لها مقابل في القانون السابق وأن المادة ٢٦ من قانون المرافعات الملغى كانت تحول القاضي الجزئي اختصاصا بالحكم في الدعاوى المتعلقة بتعيين الحدود متى كانت الملكية غير متنازع فيها لجاء حكم القانون المدني الجديد متجاوزا هذا القيد ومغفلا شرط عدم المنازعة في الملكية كما جاء نص المادة ٤٦ من قانون المرافعات القائم محتفظا بما تضمنته المادة ٤٦ من القانون الملغى من أحكام متعلقة بالاختصاص فنص في المادة ٤٦ منه على اختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها في دعاوى تعيين الحدود إذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع — ومفهوم من استقراء هذه المواد أن المحكمة الجزئية لها بنص المادة ٨١٣ من القانون المدني أن تحكم بوضع الحدود للأملاك المتلاصقة بالقيد الذي أشارت إليه المادة ٤٦ من قانون المرافعات وهو عدم المنازعة في الملكية أو الحق فيما يتعلق فقط باختصاص المحكمة الاستثنائي بنظر دعاوى فصل الحدود بالغة ما بلغت قيمة العقارات المطلوب وضع الحدود لها — وظاهر أيضا أن المحكمة الجزئية

الدعوى لتعيين الحدود المختلف عليها بعد تطبيق عقدى الملكية على الطبيعة مع ابقاء الفصل في المصاريف وفي نفقات التحديد التي يجب أن تكون شركة بين الطرفين على حسب الرؤوس	ولو اختلفت مساحات الأراضى .
	(قضية الحاج أحمد جاد المولى ضد أندريا مانولى رقم ٥١٩ سنة ١٩٥٢ برئاسة حضرة القاضى محمد عبد المنعم أبو الخير) .

قضاة المحاكم الجزئية

قضاء الجنج

الدعوى العمومية مباشرة من المدعية بالحق المدنى واستندت فى ذلك إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات التى تنص على أن النيابة وحدها هى المختصة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . وعلى المادة الثالثة التى تنص على عدم قبول الشكوى من المجنى عليه أو وكيله إذا انقضت ثلاثة أشهر على حصول الواقعة دون التبليغ عنها . واستند كذلك إلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون التى قالت باستبعاد رفع الدعوى العمومية بطريق اللجنة المباشرة اكفاء بإجراءات التظلم التى تنص عليها المادة ٤١ (وقد أصبحت ١٣ من القانون) إذا ما تقدم المجنى عليه بشكوى وحفظتها النيابة . وحيث إن المدعية طلبت رفض هذا الدفع استناداً إلى أنها قدمت الشكوى فى الموعد القانونى (وقد اعترفت بذلك المتهمه فى مذكرتها غير أنها قالت بتنازل المدعية عن شكواها بعد ذلك) وإلى ما جاء فى كتاب الدكتور محمد مصطفى أستاذ القانون الجنائى بجامعة فاروق من المدعى حق المدنى فى رفع الدعوى مباشرة وإلى

٢١٤

١٨ مارس سنة ١٩٥٢

محكمة شين الكوم الجزئية

شكوى المجنى عليه . وجوب تقديمها خلال ثلاثة الشهور من الحادث .

المبدأ القانونى

إن مضى الثلاثة شهور التى نصت عليها المادة ٣ من قانون الإجراءات لوجوب التبليغ فى خلالها - إنما هى متعلقة بتقديم الشكوى بحيث لا تقبل من المجنى عليه بعدها بالنسبة للجرائم التى حددتها تلك المادة وأما المدة التى لا تقبل بعدها رفع الدعوى العمومية سواء عن طريق النيابة أو اللجنة المباشرة فهى المدة المحددة لانقضاء الدعوى العمومية أى ثلاث سنوات .

المحكمة

و حيث إن المتهمه دفعت بعدم جواز رفع

أن قصد المشرع حسبما ظهر من المناقشات البرلمانية هو حرمان المجنى عليه إذا لم ينله ضرر من رفع الدعوى العمومية مباشرة أما إذا ناله ضرر فإن حقه لا يزال باقياً .

وحيث إنه بالرجوع إلى التعديلات التي أدخلها المشرع أخيراً وألغى فيها المواد من ٦٣ - ٦٥ الخاصة بالنظم من الحفظ نجد أنه قد أعطى المدعى المدني حق تحريك الدعوى الجنائية كما كان الحال في القانون القديم وقد ترتب على ذلك تعديل بعض مواد القانون ومنها المادة ٢٣٢ التي جاء فيها " تحال الدعوى في الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل النيابة أو المدعى المدني كما تعدلت المادة ٢٣٣ على أساس أن التكليف بالحضور يكون بناء على طلب النيابة أو المدعى بالحق المدني .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك تبين أن الدفع في غير محله ويتمين رفضه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع وضم الشكوى رقم ١٩٧ سنة ١٩٥٢ لإدارى مركز شبين الكوم .

(قضية النيابة ضد شلبية السيد رقم ٤٩٥ سنة ١٩٥٢ جنب مباشرة رئاسة حضرة القاضي صالح حنى وحضور الأستاذ فهمى عوض وكيل النيابة) .

٢١٥

١٣ مايو سنة ١٩٥٢

محكمة شبين الكوم الجزئية

رفع الدعوى العمومية . جوازه عن طريق الجنبه المباشرة .

المبادئ القانونية

١ - كان قانون الإجراءات قد نص على عدم جواز رفع الدعوى العمومية عن

طريق الجنبه المباشرة غير أن المشرع عاد وألغى المواد الخاصة بذلك وأعطى المدعى المدني حق تحريك الدعوى الجنائية - كما لو كان الحال في القانون القديم .

٢ - نصت المادة ٢٣٢ إجراءات على هذا الحق صراحة حين قضت بأن الدعوى العمومية في الجنب والمخالفات تحال للمحكمة بأمر يصدر من قاضي التحقيق . أو بناء على تكليف مباشر من المدعى المدني . كما نصت المادة ٢٣٣ أن التكليف بالحضور يكون بناء على طلب المدعى المدني . وهذا قاطع في جواز رفع الدعوى العمومية عن طريق الجنبه المباشرة .

المحكمة

وحيث إن وقائع الاتهام حسبما وضع من الأوراق يخلص في أنه بتاريخ ١٩٥١/٢/١ سب المتهم المدعى المدني بالألفاظ (يامزور ياسافل يا قليل الأدب) بناحية شنوان وعلى مسمع من عدة أشخاص فتقدم المدعى المدني في ١٠ مارس سنة ١٩٥١ لحضرة وكيل النيابة شاكياً من هذا الاعتداء .

وحيث إنه بسؤال المبلغ في محضر البوليس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ قرر أن السب حصل أثناء معاينة كان يجريها الخبير نجيب أفندى جبران خياط في دعوى إثبات حالة بينه وبين المتهم واستشهد بالخبير المذكور ومحمد حسن أفندى ومهندس أملاك السكة الحديد بطنطا .

وحيث إنه بسؤال زكى عبد المجيد مصطفى أفندى مهندس أملاك السكة الحديد شهد بمحصل

السب وإنه لم يتذكر غير أن الألفاظ نائية وفيها قسوة وأما جبران أفندى فقد قرر أنه حدثت مشادة كلامية ولا يذكر الألفاظ

« وحيث إنه بسؤال المتهم أنكر التهمة وقال إنه لم يذكر سوى أن المجنى عليه متعود على ذكر ما يخالف الحقائق وأنه قدم للخبر الحكم ٣٨٦ سنة ١٩٤١ جنابات شبين الكوم .

« وحيث إن المدعى المدنى حرك الدعوى العمومية بعد ذلك عن طريق اللجنة المباشرة بإعلان مؤرخ ١٩ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ مطالباً بتعويض قدره ١٠ جنهات والمصاريف .

« وحيث إنه بالجلسة شهد مهندس الأملاك بالتعدى وبأن المتهم قال للمجنى عليه (أنت مزور وحرأى) كما قرر الخبير جبران خياط أفندى أنه لا يذكر ألفاظ السب وأما محمد محمد حسن أفندى فقد شهد بأن المتهم قال (أنت مفلس) .

« وحيث إن المتهم دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد ثلاث شهور .

« وحيث إن المراجع لنص المادة / ٣ يرى أن الفقرة الأخيرة منها قد أوجبت عدم قبول الشكوى بعد ثلاثة شهور من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها وأما الفقرة الأولى منها فقد قررت أن الدعوى الجنائية لا ترفع إلا بناء على شكوى وهكذا يبدو من مراجعة الفقرتين أن

القانون لم يستلزم الثلاثة شهور لرفع الدعوى بل استلزم هذه المدة لمجرد التبليغ وما دامت الجريمة قد بلغ عنها في الميعاد فسواء رفعتها النيابة مباشرة أو حركها المدعى المدنى فإن مدة الإنقضاء هذه ثلاث سنوات وليس ثلاثة شهور ومن ثم يتعين رفض الدفع .

« وحيث إنه بالنسبة للموضوع فالتهمة ثابتة من أقوال الشهود بل ومن نفس اعتراف المتهم بأنه قال إن المجنى عليه اعتاد تغيير الحقيقة ومن تقديم الشهادة عن القضية ٣٨٦ سنة ١٩٤١ جنابات شبين الكوم الثابت بها إدانة المتهم في جريمة تزوير في شهادة إدارية ذلك أن في هذا اعترافاً كافياً لوقوع الجريمة منه وأما محاولة القول بأنها صحيحة فقير مقبولة على الإطلاق لأن القانون أجاز للمتهم إثبات ما ينسب للمجنى عليه من سب وقذف في حالة واحدة فقط بينتها المادة ٣٠٢ / ٢ لها ما ينسب للموظفين وذوى الصفة النيابية والمكافئين بخدمة عامة — وقد قطعت الفقرة ٣ / من نفس المادة في هذا الموضوع أن قالت بعدم قبول إقامة الدليل لاثبات القذف إلا في الحالة المبينة بالفقرة ٢ / ومن ثم يتعين إدانة المتهم طبقاً لمواد الانتهام . »

(قضية النيابة ضد محمد عبد السميع عجرة رقم ١٩ سنة ١٩٥٢ جنح مباشرة رئاسة حضرة القاضي صالح حنق وحضور الأستاذ أحمد هيكـ وكيل النيابة) .

بحث

انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى

- ٢ -

انقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية :

تكلمنا فى العدد السابق من المجلة عن نصوص قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وانقطاع المدة باجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، والحكم الذى استحدثه القانون بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ بالنص على أنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لاكثر من نصفها ! وقلنا إن الشارع لم يلبث أن تنبه إلى النتائج الخطيرة التى تترتب على تطبيق هذه الفقرة بسقوط جميع القضايا الجنائية المنظورة أمام المحاكم — فى أية درجة من درجات التقاضى — إذا كان قد انقضى من يوم وقوع الجريمة خمس عشرة سنة فى الجنايات وأربع سنوات ونصف فى الجنح وستة ونصف فى المخالفات ، فبادر بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — ولما يعض على نشر القانون غير يومين اثنين — بتعديل المادة المذكورة تعديلاً من شأنه ألا تبدأ المدة المشار إليها فى تلك المادة بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل بالقانون إلا من هذا التاريخ (١) ...

ونشرنا بنفس العدد حكم محكمة النقض الجنائية الذى قررت فيه وجوب الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فى قضايا الجنح إذا كانت مدة الأربع سنوات ونصف قد انقضت فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — تاريخ نشر قانون الإجراءات الجنائية — باعتباره قانوناً أصح للنهم . وذلك بالرغم من تعديل المادة ١٧ بالقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ الذى صدر قبل تاريخ العمل بقانون الإجراءات الجنائية على الوجه سالف الذكر (٢) .

* * *

تصريح وزارة العدل بوجوب إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ :

وتأييداً لما اقترحنه من وجوب إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ إلغاء تاماً ، نورد تصريحاً لوزارة العدل تضمنته المذكرة التفسيرية التى قدمت بها الوزارة إلى البرلمان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل المادة المذكورة ، جاء به ما يأتى :

(١) المصاحفة السنة الثالثة والثلاثون العدد الأول ص ١٤٠ .

(٢) ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ المصاحفة السنة الثالثة والثلاثون ص ٣٩ رقم ٣٦ .

« نص القانون بالفقرة الأخيرة للمادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز ،
 « في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لاكثر من ،
 « نصفها ، ومؤدى هذا النص الذى استحدثه القانون أن الدعوى الجنائية تسقط حتما مهما اتخذ ،
 « فيها من إجراءات قاطعة ولو كانت متداولة بالجلسات ، إذا مضى من تاريخ تمام الجريمة خمس ،
 « عشرة سنة في الجنايات وأربع سنوات ونصف في الجنح وستة ونصف في المخالفات . ولما ،
 « كانت القوانين المتعلقة بالتقادم من القوانين الموضوعية التى ينعطف حكمها على الماضى إذا كانت ،
 « أصلىح للنهم ، عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يترتب على مجرد العمل بقانون ،
 « الاجراءات الجنائية وجوب الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية في قضايا الجنح والمخالفات ،
 « المتداولة الآن أمام المحاكم وبخاصة قضايا الجنح المتداولة أمام محكمة النقض . وهذه النتيجة لم ،
 « يتعلق بها مراد أحد ، لأن المشرع لم يقصد أن يكون تطبيق القانون الجديد بمثابة عفو شامل ،
 « ينسحب على القضايا الموجودة أمام المحاكم بغض النظر عن النوع والعدد ، يستفيد منه المتهمون ،
 « في قضايا السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير بمجرد أن يكون قد مضى من تاريخ ،
 « ارتكاب الحادث أربع سنوات ونصف . والظاهر أن الشارع قد سها عن مواجهة هذا الموقف ،
 « في قانون الإصدار فلم يعالج أمر القضايا المتداولة فعلاً أمام المحاكم بما يجنب العدالة هذه النتيجة ،
 « غير المقبولة . ومن أجل هذا رأى العمل على تفادى مفاجأة المحاكم بتطبيق حكم هذه الفقرة ،
 « على القضايا المتداولة أمام النيابة والقضاء وذلك بالنص على أنه لا يعمل بالفقرة الأخيرة ،
 « من المادة ١٧ إلا اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون . وعلى ذلك تحسب أقصى مدة ،
 « للانقطاع لا من تاريخ الجريمة وإنما من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالجرائم ،
 « التى وقعت قبل العمل به . »

وبعد هذه الأسباب التى أوردتها الوزارة فى مذكرتها التفسيرية تبريراً لتعديل الفقرة الأخيرة
 من المادة ١٧ ، استطردت إلى ذكر أسباب تودى إلى وجوب إلغاء هذه الفقرة إلغاء تاماً
 حيث قالت :

« على أن القيد الذى جاء فى نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ لا مبرر له فى الواقع وقد ،
 « كان محل شكوى فى تطبيق قانون تحقيق الجنايات المختلط^(١) إذ يغرى المتهمين بالتماس أسباب ،
 « المظل والتأجيل وتأخير الفصل فى الدعوى وسلوك كل سبل الطعن فيها — ولو بغير مبرر — ،
 « أملاً فى أن ينتهى ذلك بفوات المدة التى تنقضى بها الدعوى الجنائية . »

(١) لم يكن لهذه الفقرة نظير فى قانون تحقيق الجنايات الأهل ولا فى قانون تحقيق الجنايات المختلط القديم .
 ولكنها استحدثت بالمادة ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الذى وضع فى سنة ١٩٣٧ . ويظهر أن الشارع
 نقلها عن قانون الاجراءات الجنائية الجديد دون مراعاة للتأثير الحطيرة التى تترتب على تطبيقها ودون نظر إلى
 أنها كانت مثار شكوى عند تطبيق قانون تحقيق الجنايات المختلط .

ومن ذلك بين أن وزارة العدل لم تكتف — في الواقع — باقتراح تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ لمعالجة أمر القضايا المتداولة أمام المحاكم بما يجنب العدالة نتائج تطبيق القانون — « تلك النتائج غير المقبولة » — على حد تعبير الوزارة ١١ ولم تكتف بالاقرار ان الشارع « سها عن مواجهة هذا الموقف » ١١ بل صرحت الوزارة بأن القيد الذي جاء في نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ هو قيد « لا مبرر له في الواقع »

وهذا تصريح خطير كان مقتضاه إلغاء تلك الفقرة إلغاء تاماً . أما تعديلها على النحو الذي صدر به القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ فإنه إذا كان من شأنه معالجة أمر القضايا المتداولة أمام المحاكم بإطالة مدة الانقطاع بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل بقانون الاجراءات الجنائية ، فإنه لا يصلح علاجاً للحالات التي تكون المدة القانونية فيها قد انقضت في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — وفقاً لرأى محكمة النقض — كما لا يصلح علاجاً للحالات التي وقعت وتقع الجرائم فيها بعد تاريخ العمل بالقانون

°°

المصلحة العامة تقتضي المبادرة بإلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ :

وغنى عن البيان أن الأضرار التي تترتب على تطبيق هذه الفقرة ستبقى ما بقيت هذه الفقرة . ولذلك نلفت نظر وزارة العدل إلى أن المصلحة العامة تقتضي المبادرة بإلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية — تلك الفقرة الدخيلة البغيضة التي تتعارض مع المبادئ القانونية المقررة في التشريعات المدنية والجنائية على السواء ، والتي يؤدي تطبيقها إلى نتائج غير مقبولة ، والتي لا مبرر لها في الواقع ، والتي تغري المتهمين بالتماس أسباب المظل والتأجيل وتأخير الفصل في الدعوى وسلوك كل سبل الطعن فيها — ولو بغير مبرر — أملاً في أن ينتهي ذلك بفوات المدة التي تنقضي بها الدعوى الجنائية ، كما قالت — بحق — الوزارة في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ — لا سيما أنه لن يفيد من بقاء هذه الفقرة إلا المتهمين المماطلين الذين يجدون فيها ثغرة للإفلات من العقاب ، وهو ما يتجافى مع القانون والعدالة بحافات له للنطق والمصلحة العامة .

بحث

التعديلات التي أدخلت على قانون رسم الأيلولة

ومدى ما حققته من علاج نواحى النقص به

لحضرة الأستاذ خيرت ضيف مدرس المحاسبة بكلية التجارة بجامعة فاروق الأول

يتطلب الكلام في هذا الموضوع أن نتناول أولاً الموضوعات التي تناولها التعديل ، ثم نواحى الضعف الأخرى التي لم يطرأ عليها شيء من التغيير ، لننتهى في آخر الأمر إلى الكلام عن مدى ما حققته هذه التعديلات من علاج نواحى النقص بالقانون .

القسم الأول

الموضوعات التي تناولها التعديل

تناول التعديل الأمور الآتية :

أولاً — سعر الرسم .

ثانياً — زيادة فترة الرتبة من السنة السابقة على الوفاة إلى خمس سنوات السابقة عليها ، وذلك فيما يتعلق بالهيئات ، وسائر التصرفات الصادرة من المتوفى إلى أحد ورثته .

ثالثاً — أسس تقدير الأطنان الزراعية والأملاك الخاضعة لعوايد المباني .

رابعاً — إجراءات تقدير عناصر التركة والطمع في هذا التقدير .

° ° °

المبحث الأول

سعر الرسم

كان المشرع في القانون الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ قد فرض الرسم على صافي النصيب الأيل إلى كل وارث من ورثة المتوفى بعد تقسيمه إلى ثمانى شرائح ، تبلغ قيمة كل من الشريحة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ٥٠٠٠ جنيه ، والشريحة الخامسة والسادسة والسابعة ١٠٠٠٠ جنيه .

وقد فرض رسماً على صافي النصيب الأيل إلى كل وارث من أقارب الدرجة الأولى بنسب تصاعدية على هذه الشرائح هي :

٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ في المائة على التوالي ، ثم ١٠ في المائة على ما زاد على ٥٠,٠٠٠ جنيه من صافي نصيب الوارث .

وفي التعديل الذي أدخل بالقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥١ أبقى المشرع على الشرائح الواردة بالنص القديم كما هي ، ولكنه رفع السعر بحيث أصبح :

٥ و ٦ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٧ على التوالي ثم ٢٠ على ما زاد على ٥٠,٠٠٠ جنيه من صافي نصيب الوارث من أقارب الدرجة الأولى .

وتبدو ضالة أسعار الرسم في التشريع المصري :

- ١ — عند مقارنتها بأسعار الضرائب على الدخل في مصر .
- ٢ — عند مقارنتها بأسعار الضرائب على التركات في البلاد الأجنبية .
- ٣ — عند بيان خطأ أسس تقويم عناصر التركة التي نص عليها القانون في المادة ٣٦ بالنسبة للعناصر التي تكون الجزء الأكبر من الثروة المصرية .

١ — مقارنة سعر رسم الأيلولة بأسعار الضرائب على الدخل في مصر :

فيينا نجد أن سعر الضريبة على إيرادات رهوس الأموال المنقولة ، وسعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يبلغ ١٦ في المائة ، وفيينا نجد أن سعر الضريبة على إيرادات المهن غير التجارية يبلغ ١٠ في المائة من الأرباح الحقيقية ، نجد أن سعر رسم الأيلولة على التركات يبدأ بعد تعديله الأخير بنسبة تبلغ ٥ في المائة على الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه الأولى ، ولا تتجاوز ٢٠ في المائة على ما زاد من نصيب كل وارث على ٥٠,٠٠٠ جنيه .

وهكذا نجد أن سعر الأيلولة على التركات لم يبلغ في سعره ما بلغته الضريبة على إيرادات رهوس الأموال المنقولة ، أي الإيرادات الناتجة من رأس المال بمفرده ، ولم يبلغ سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، أي الأرباح الناتجة من رأس المال والعمل معا ، ولم يبلغ ما بلغته الضريبة على أرباح المهن غير التجارية الناتجة من العمل بمفرده ، مع أن الضريبة على التركات إنما هي ضريبة مباشرة على رأس المال يدفعها الوارث على مقدار ما آل إليه عن طريق الميراث أو ما في حكمه دون أن يبذل فيه جهداً . ودون أن يخاطر فيه برأس مال .

وكان ينبغي لكي يكون هناك توافق بين الضرائب في ظل التشريع المالي المصري أن يكون سعر الأيلولة على التركات أعلى من أسعار الضرائب الأخرى .

٢ — مقارنة رسم الأيلولة في مصر بالضرائب على التركات في البلاد الأجنبية .

تعتبر الضريبة على التركات أكثر أنواع الضرائب تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، وقد فرضت الدول الأجنبية هذه الضريبة في أشكال متعددة .

الضرائب على التركات في أمريكا

ففي أمريكا تتخذ الضريبة على التركات الشكلين الآتين :

أولاً — تفرض ضريبة على مجموع قيمة التركة قبل توزيعها على الورثة وتسمى الضريبة على التركات Estate Tax وهي ضريبة تصاعدية على قيمة التركة تتضمن إعفاءات توقف على عدد الورثة .

ثانياً — وتفرض ضريبة ثانية على صافي النصيب الآيل لكل وارث على حدة ، وتسمى الضريبة على الميراث Inheritance Tax وهي ضريبة تصاعدية يراعى في تصاعدها عنصرين :

أ — مقدار صافي النصيب الآيل لكل وارث على حدة .

ب — درجة القرابة بين المتوفى والوارث .

وتتميز الضريبة الأولى على الثانية ببساطتها وزيادة حصيلتها .

وقد فرضت حكومات الولايات الضريبة على الميراث ، أى على صافي النصيب الآيل إلى كل وارث على حدة منذ ١٨٢٦ .

أما الحكومة المركزية فكانت تلجأ إلى فرض الضريبة على التركات كلما أحست حاجتها إلى المال .

غير أن هذه الضريبة قد تقررت بصفة نهائية ، وأصبحت جزءاً من النظام الضرائبي للحكومة المركزية منذ سنة ١٩١٦ ؛ عند ما اشتدت حاجتها إلى المال اللازم لتمويل الحرب ، وقد اكتفت الحكومة المركزية بفرض الضريبة على التركات بعد أن وجدت أن حكومات الولايات المتحدة قد سبقتها في فرض الضريبة على الميراث .

ويسمح قانون الضريبة على التركات لكل وارث أن يخصم من قيمة للضريبة المستحقة على مجموع قيمة التركة (وهي الضريبة المستحقة للحكومة المركزية) مقدار ما دفعه من الضرائب للولاية التي يقيم بها ، وذلك بحيث لا يزيد مجموع الخصم المسموح به للورثة على ٨٠ في المائة من الضريبة على التركات الخاصة بالحكومة المركزية .

وقد كانت الضريبة على التركات التي تفرضها الحكومة المركزية ضئيلة السعر في مبدأ الأمر حيث كانت تتراوح بين ١ في المائة و ١٠ في المائة مع إعفاء قدره خمسين ألف دولار من مجموع قيمة التركة .

وقد أخذت أسعار هذه الضريبة في الارتفاع حتى بلغت ٧٧ في المائة في قانون سنة ١٩٥١ .
وقد تضمن هذا القانون فرض الضريبة على التركات ، وهي ضريبة تصاعدية بالشرائح ،
تبدأ بـ ٢ ٪ على الشريحة الأولى وقيمتها ٥٠٠٠ دولار وتصل إلى ٧٧ ٪ فيما زاد
على الـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار وذلك بعد خصم الإعفاءات والتكاليف .
وبجانب الضريبة على التركات والضريبة على الميراث تفرض في أمريكا ضريبة على الهبات
سنتناولها في موضع آخر من هذا البحث .

الضرائب على التركات في إنجلترا

وفي إنجلترا تفرض ضريبة على مجموع قيمة التركات وتفرض ضريبة أخرى على صافي
النصيب الأيل لكل وارث على حدة وتفرض ضريبة ثالثة على الأموال التي تؤول عن طريق
الوصية .

وتسرى الضريبة على التركات في إنجلترا التي تفرض على مجموع قيمة التركة بأسعار
تصاعدية تبدأ بـ ١ ٪ إذا زادت قيمة التركة على ٢٠٠٠ جنيه ولم تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه .
وتأخذ في التصاعد حتى تصل إلى ٧٠ ٪ إذا زادت التركة على ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ولم تتجاوز
٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٧٥ ٪ بالنسبة للتركات التي تزيد قيمتها على مليونين من
الجنيهات .

فلو فرضنا أن شخصاً توفي عن خمسة أولاد وخلف تركته قيمتها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بمشلة في
أطيان زراعية وعقارات مبنية ، لكانت الضريبة على التركات التي تفرض على مجموع قيمة التركة
في إنجلترا هي ٧٠٠,٠٠٠ جنيه بحيث لا يبقى لهؤلاء الورثة سوى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه يدفع كل
منهم عنها ضريبة الميراث بجانب الضريبة المذكورة .

أما في مصر فإن هذه التركة تقدر بربع قيمتها طبقاً للأسس الواردة بالقانون المصري ، أي
بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه توزع بالتساوي بين أولاد المتوفى بحيث يكون نصيب كل واحد منهم
٥٠,٠٠٠ جنيه ، ويكون الرسم المستحق على النصيب الأيل لكل وارث هو :

٥٠٠٠	جنيه الأولى	$5 \times 250 =$	٢٥٠	جنيه
٥٠٠٠	جنيه التالية	$6 \times 300 =$	٣٠٠	جنيه
٥٠٠٠	جنيه التالية	$8 \times 400 =$	٤٠٠	جنيه
٥٠٠٠	جنيه التالية	$10 \times 500 =$	٥٠٠	جنيه
١٠,٠٠٠	جنيه التالية	$12 \times 1,200 =$	١,٢٠٠	جنيه
١٠,٠٠٠	جنيه التالية	$14 \times 1,400 =$	١,٤٠٠	جنيه
١٠,٠٠٠	جنيه التالية	$17 \times 1,700 =$	١,٧٠٠	جنيه
٢٠,٠٠٠		$20 \times \dots =$		
<u>٥٠,٠٠٠</u>	جنيه		<u>٥,٧٥٠</u>	جنيها

وهكذا يصبح مجموع ما يدفعه الأبناء الخمسة على هذه التركة في مصر ٢٨,٧٥٠ جنيهاً بينما تبلغ قيمة الضريبة على التركات في إنجلترا على نفس هذه التركة مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، أى بفرق قدره ٦٧١,٢٥٠ جنيهاً .

إن هذا الفرق الشاسع بين ما يدفعه الورثة في إنجلترا ، وما يدفعه الورثة في مصر ، يدفعنا للقول بأننا لم نفرض ضريبة على التركات في مصر حتى الآن .

٣ — ضالة سعر الرسم بسبب عدم سلامة أسس التقويم لعناصر التركة :

وما يزيد في ضالة سعر الرسم في مصر وعدم تحقيقه للعدالة ، عدم سلامة أسس تقويم عناصر التركة التي نص عليها القانون في المادة السادسة والثلاثين منه التي تتضمن الفقرة الأولى والفقرة الثانية منها تقويم الأطنان الزراعية والأموال المبنية تقوياً جزافياً يقوم على أساس القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة أو العوائد .

لهذا كله نجد أن التعديل الذي أدخل على سعر الرسم ما زال بعيداً عن تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، التي من أجلها تفرض الضريبة على التركات .

ومن الغريب أيضاً أن نجد المشرع المصري ينص في المادة ١٧ من القانون على تخفيض رسم الأيلولة إلى النصف عن الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو ما في حكمه خلال الخمس السنوات السابقة لوفاته بشرط أن يكون قد أدى عنها رسم الأيلولة .

هذا في الوقت الذي نجد فيه أن الاتجاه العام للتشريعات يميل نحو زيادة سعر الرسم على الأموال التي تنتقل عن طريق الميراث عنه بالنسبة للأموال التي يكون المتوفى قد أنتجها بنفسه . بل لقد ذهب رنيانو في مشروعه إلى حد أيلولة المال الذي ينتقل عن طريق الميراث إلى الدولة بعد ثلاثة أجيال متعاقبة بحيث تستقطع الدولة ثلث ثروة الفرد عند وفاته ، وتلقى الباقي منها عند وفاة ورثته وتستولى على الباقي من تركته بعد ذلك عند انتقالها عن طريق الميراث للمرة الثالثة .

وإذا كانت بعض البلاد الأجنبية قد لجأت إلى أن تضمن قوانينها ما يماثل هذا النص ، فقد يكون لها بعض العذر بسبب ارتفاع سعر الضريبة على التركات بها . أما المشرع المصري فلا يمكن أن يجد سنداً يستند إليه في تخفيض سعر الرسم على الأموال التي نص عليها في المادة ١٧ من القانون ، وذلك بسبب ضالة السعر .

والوضع الطبيعي هو أن الأموال المكتسبة التي تكون ثمرة الجهد الشخصي يجب أن تكون أولى بالرعاية من الأموال الموروثة .

ونحن وإن كنا لا ندعو إلى زيادة سعر الرسم طرفة واحدة ، إلا أننا نرى ضرورة إلغاء هذا النص الذي لا يوجد لدى المشرع المصرى سند له .

ولعله يكون من الأوفق أن يراعى عند تعديل السعر الأمور الآتية :

١ — فرض الضريبة على مجموع قيمة التركة بجانب رسم الأيلولة المقرر بمقتضى هذا القانون ذلك لأن الضريبة إنما تفرض على مجموع قيمة التركة باعتبارها ضريبة تفرض على المتوفى يدفعها ورثته نيابة عنه ، وذلك فى سبيل قيام الدولة بالمحافظة على ثروته أثناء حياته وضمان توزيعها توزيعاً عادلاً صحيحاً بين ورثته بعد وفاته يتفق مع القانون الذى يحكم الموارث والوصايا ، وذلك بجانب رسم الأيلولة الذى يفرض على صافى النصيب الأيل إلى كل وارث على حدة بحيث يعتبر هو المكلف بدفعه عما يؤول إليه من مال عن طريق الميراث .

على أنه يجب فى هذه الحالة أن تعدد الشرائح وأن يصغر مدى كل شريحة منها طبقاً لما هو وارد بالتشريعات الأجنبية .

٢ — يلاحظ أن الإعفاء الوارد بالقانون قاصر على مبلغ ٥٠٠ جنيه عند ما يكون صافى النصيب الذى يؤول إلى كل وارث من أقارب الدرجة الأولى لا يزيد على ٤٠٠٠ جنيه . فإذا زاد على ذلك فلا يكون هناك محل للإعفاء من رسم الأيلولة .

ولا شك أنه من الأوفق أن تدخل فى حسابنا بالنسبة للإعفاءات عنصر الأعباء العائلية التى يتحمل بها كل وارث بحيث يعفى من نسبة معينة من الرسم المستحق عليه لكل ولد يعوله . وبحيث لا يتجاوز مجموع ما يخصم من الرسوم مبلغاً معيناً إذا لم يزد النصيب الموروث عن مبلغ معين .

٣ — تصحيح الأوضاع الخاطئة بأسس تقويم عناصر التركة بحيث تقدر على أساس قيمتها الحقيقية فى تاريخ الوفاة ، طبقاً لما سنيته فيما بعد .

٤ — إلغاء المادة ١٧ التى تقضى بتخفيض رسم الأيلولة إلى النصف بالنسبة للأموال التى تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث خلال الخمس سنوات السابقة لوفاة .

المبحث الثانى

إخضاع التصرفات الصادرة من المورث فى الفترة السابقة على وفاته

التصرفات الصادرة من المورث فى الفترة السابقة على وفاته :

كانت الفقرة الأولى من المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن يسرى رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث فى خلال السنة السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له لسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة ،

سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة ، أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالوساطة .

ولما تبين لمصلحة الضرائب أن مدة السنة السابقة على الوفاة ليست كافية ، رأت أن تزيدها إلى خمس سنوات ، فتقدمت الحكومة إلى مجلس النواب باقتراح يتضمن زيادة هذه المدة إلى خمس سنوات .

واقترح بعض حضرات أعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب زيادة هذه المدة إلى عشر سنوات ، ولكن اللجنة انتهت إلى الاكتفاء بجعلها خمس سنوات ، واعتبار هذه المدة الأخيرة مدة عادلة تدفع مظنة كل تهرب من الضريبة . وانتهى التعديل إلى موافقة البرلمان بمجلسيه على اقتراح الحكومة كما تقدمت به .

وقد ألقى التعديل الجديد على عاتق مصلحة الضرائب عبئاً جديداً ، دون أن يقضى على نواحي النقص بشأن التصرفات الصادرة من المورث في الفترة السابقة على وفاته .

وقد تسابق أثريائونا إلى توزيع أموالهم على ورثتهم أثناء حياتهم تهرباً من دفع الضريبة على التركات ، وكان ينبغي على المشرع المصري أن يسد هذه الثغرة ، وأن يحذو في هذا الصدد حذو التشريعات الأجنبية .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الهبات تقسم إلى الأقسام الأربعة الآتية :

- ١ - الهبة توقعاً للوفاة .
- ٢ - الهبة التي تنفذ بعد الوفاة (بشكل وصية) .
- ٣ - هبة المريض مرض الموت .
- ٤ - الهبة بين الأحياء .

ويفترض في الولايات المتحدة أن الأنواع الثلاثة الأولى تتخذ وسيلة للتهرب من الضريبة على التركات . ولذلك قضى بإبطالها واعتبر المال الموهوب بمقتضاها عنصراً من عناصر وعاء هذه الضريبة .

أما الهبات بين الأحياء فقد أخضعها المشرع الأمريكي لضريبة خاصة والحكمة في ذلك أن المشرع وجد أنه قد يتعذر على الخزانة أن تثبت أمام القضاء أن الهبة بين الأحياء قد قام بها الواهب توقعاً للوفاة ، أو وهو على سرير الموت . فشاء أن يضع سداً منيعاً أمام الهبات بين الأحياء بحيث لا تتخذ وسيلة من وسائل التهرب من الضريبة على التركات مما يؤدي إلى نضوب مئبتها . ففرض ضريبة خاصة عليها . بحيث إذا فشلت الخزانة في إثبات أن الهبة حدثت بسبب توقع الموت ، فإنها تخضع للضريبة الخاصة ، وبذلك لا يضيع حق الدولة .

وقد فرضت أول ضريبة على الهبات بين الأحياء في أمريكا في سنة ١٩٢٤ ولكنها ألغيت في سنة ١٩٢٦ ، ثم أعيدت بعد ذلك في سنة ١٩٣٢ . واستمرت حتى الآن .

وفيما يلي ما جاء بقانون سنة ١٩٥١ بفرض الضريبة على الهبات :

أولاً — يعنى من مجموع الهبات التي يتلقاها الموهوب له في حياته ما قيمته ٣٠ ألف دولار .
ثانياً — يعنى الموهوب له ما قيمته ٣٠٠٠ دولار بما يوجب له في خلال العام الواحد وتفرض الضريبة على صافي الهبات بعد خصم الإعفاءات بالأسعار الآتية :

٢٪ من صفر — ٥٠٠٠ دولار

وتأخذ في الارتفاع حتى تصل إلى :

٧٥٪ من ٨,٠٠٠,٠٠٠ — ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار

٥٧٪ على ما زاد على ذلك .

ويلاحظ أن هذه الضريبة ضريبة مجمعة في إعفاءاتها وفي وعائها . بمعنى أن كل هبة جديدة تضاف إلى سابقتها لتحديد السمر التصاعدي الذي يخضع له مجموع الهبات التي آلت إلى الموهوب له مع مراعاة حد الإعفاء الذي نص عليه القانون .

ويلاحظ أيضاً أن الهبة إذا أخضعت لضريبة الهبات لا تخضع للضريبة على التركات .

المبحث الثالث

التعديلات التي أدخلت على أسس التقويم الموجودة بالمادة السادسة والثلاثين

كان النص القديم للمادة السادسة والثلاثين يتضمن في بند (١) تقدير قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية التي اتخذت أساساً لربط الضريبة .

وكان البند (٢) من هذه المادة ينص على تقدير الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثني عشر مثلاً للقيمة الإيجارية السنوية التي اتخذت أساساً لربط العوائد .

وقد رأت الحكومة أن التعبير الذي ورد في هذين البندين من المادة السادسة والثلاثين ينصرف إلى القيمة الإيجارية التي اتخذت في الماضي أساساً لربط الضريبة على الأطنان الزراعية والقيمة الإيجارية السنوية التي اتخذت أساساً لربط العوائد .

ولما كانت القيمة الإيجارية في الحالتين قابلة للتعديل حيث يعاد تقديرها كل عشر سنوات بالنسبة للأطنان الزراعية وكل ثمان سنوات بالنسبة للمباني ، ولما كانت الحكومة ترى أن النص بوضعه الحالي سوف يؤدي إلى اتخاذ القيمة الإيجارية القديمة أساساً للتقويم دون القيمة الإيجارية

الجديدة عند التعديل ، مع أن قصد المشرع هو القيمة التجارية التي تكون متخذة أساسا عند استحقاق رسم الأيلولة ، لهذا استبدلت كلمة المتخذة ، بعبارة والتي اتخذت ، أساسا ، وحلت الكلمة الأولى محل العبارة الثانية حتى تكون العبارة بالقيمة التجارية التي تكون قد اتخذت أساسا لتحديد القيمة التجارية في تاريخ الوفاة ، وبذلك وضع المشرع حدا لما قد يثيره تعديل القيمة التجارية من إشكالات ، وحتى لا يتمسك الورثة بالقيمة التجارية التي كانت سائدة وقت فرض رسم الأيلولة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

* * *

المبحث الرابع

التعديلات التي أدخلت على إجراءات تقدير عناصر التركة الواردة
بالمادة السابعة والثلاثين

أصبحت المادة السابعة والثلاثين بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أن يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين ، ويكون التقدير وفقا للأسس المقررة في المادة السادسة والثلاثين فيما يتعلق بالأموال والحقوق الواردة بها ، وهي الأطنان الزراعية والأموال الخاضعة لعوائد الباني ، والأوراق المالية ، وحق الانتفاع ، وملك الرقبة ، والاستحقاق في الوقف ، وحق صاحب الحكر ، وحق صاحب الأرض المحكرة . أما فيما يتعلق بما عداها فيكون التقدير بعد الاطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات في المواعيد ، وطبقا للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية ، ولهم عند الاقتضاء إجراء تحقيقات أو ندب خبراء .

وكان النص القديم للمادة ٣٧ يقضى بأن تقوم مصلحة الضرائب بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة بواسطة لجان التقدير التي كانت تؤلف طبقا لما يقرر في اللائحة التنفيذية ، وتجرى اللجان على الأسس المقررة في المادة السادسة والثلاثين ، أو المادة السابعة والثلاثين فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبينة بكل منهما .

وهكذا أصبح التعديل الجديد يقضى بجعل تقدير قيمة التركات من اختصاص المأمورين ، بعد أن كان اختصاص المأمورين قاصرا على إعداد البيانات الخاصة بعناصر التركة لعرضها على لجنة التقدير التي كانت هي المختصة بتقدير قيمة التركة طبقا للأسس الواردة بالقانون .

وقد رأى البرلمان بمجلسيه عند مناقشة هذه المادة العمل على إيجاد ضمان يضمن مراجعة أعمال المأمورين المختصين . ولهذا عدل مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة بحيث أصبح النص يتطلب اعتماد التقدير قبل إعلانه إلى ذوي الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

وقد كان النص القديم للقانون يقضى بإعلان قرارات لجان التقدير بالطريق الإدارى ، أو بخطابات موصى عليها إلى أصحاب الشأن فى محل إقامتهم المبينة فى الإقرارات المنصوص عليها فى المادة ١٩ من هذا القانون . ولم يكن النص القديم لهذه المادة يتضمن إعلان ذوى الشأن بأسس تقدير قيمة التركة .

وقد تبين أثناء مناقشة مشروع قانون التعديل بلجنة المالية بمجلس النواب أنه من حق الورثة أن يقفوا على الأسس التى استندت إليها مصلحة الضرائب فى تقويم التركة ، لهذا اقترحت اللجنة أن يتضمن الإعلان هذه الأسس ، فأضافت العبارة الآتية :

« ويجب إعتناء التقدير — قبل إعلانه إلى ذوى الشأن — من مصلحة الضرائب بالكيفية التى تنص عليها اللائحة التنفيذية . ويكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الأسس التى قام عليها تقدير قيمة التركة .

وقد أعطى القانون لذوى الشأن الحق فى أن يخطرُوا مصلحة الضرائب بملاحظاتهم خلال شهر من إعلانهم بالتقدير ويتم هذا الإخطار بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

فإذا قبل أصحاب الشأن هذا التقدير أو إذا انتهت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم إلى مصلحة الضرائب ، اعتبر التقدير نهائياً وأصبحت الرسوم واجبة الأداء .

وتحال أوجه الخلاف دون غيورها إلى لجان الطعن ، وهى اللجان التى يتبع فى تشكيلها وإجراءاتها واختصاصاتها نفس الأوضاع الخاصة بلجان الطعن التى تنظر فى أوجه الخلاف بين المصلحة والممول فيما يتعلق بالضرائب المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وبذلك لم تعد لجان الطعن تابعة لمصلحة الضرائب بل أصبحت هيئة مستقلة .

وقد تدارك المشرع فى التعديل الجديد بعض ما فاتته فى النص القديم فالزم اللجنة أن تعلن المصلحة وذوى الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول (مادة ٣٨) .

ورتب على إعلان قرارات اللجان إلى مصلحة الضرائب وذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، أن تصبح الرسوم المستحقة واجبة الأداء بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان .

وأجاز المشرع لمصلحة الضرائب ولكل من ذوى الشأن الطعن فى قرارات لجان الطعن خلال شهر من تاريخ إعلانهم أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها محل إقامة المتوفى فإن لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية ، يكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها أعيان التركة أو الجزء الأكبر قيمة منها طبقاً لتقدير اللجنة .

بحث

حجز مال للمدين لدى أحد فروع البنك

وهل يمتد أثره إلى باقي الفروع الأخرى

الحضرة الأستاذ السيد محمود القبطان وكيل إدارة القضايا ببنك باركليز بالأسكندرية

نصت المادة ٤٣ هـ من قانون المرافعات على أنه : يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الاداء ، أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط أو ما يكون له من الاعيان المنقولة في يد الغير .

ونصت المادة ٤٧ هـ على حصول الحجز بدون حاجة إلى اعلان سابق إلى المدين بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه وتشتمل على : (١) صورة الحكم أو السند الرسمي الذي يوقع الحجز بمقتضاه أو إذن القاضي بالحجز أو أمره بتقدير الدين ، (٢) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وقوائده والمصاريف ، (٣) نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه .

وقد نظمت المادة ١٤ مرافعات كيفية حصول اعلان أوراق المحضرين فنصت — فيما يتعلق بالشركات التجارية — على تسليم صورة الاعلان في مركز إدارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو المدير ، فان لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة إلى واحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه .

وقد ثار الجدل حول الحجز الذي يوقعه الدائن على أموال مدينه لدى مركز البنك أو لدى فرع من الفروع التابعة له ، وهل يمتد أثر هذا الحجز إلى ما قد يوجد من أموال المدين لدى باقي الفروع الأخرى التابعة للبنك .

فذهب البعض إلى أن الحجز الذي تعلن ورقته إلى مركز البنك أو إلى فرع من فروع يسهل أثره بالنسبة إلى سائر الفروع الأخرى فيتناول ما قد يكون لدى هذه الفروع من أموال مودعة باسم المدين المحجوز عليه .

ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن المادة ٤ هـ من القانون المدني قد أجازت أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، ولذا يعتبرون تسليم الصورة صحيحا لحصوله في أحد الأماكن التي يتخذها الشخص المطلوب اعلانه موطناً له .

وظاهر ما في هذا القول من مغالطة واضحة يبدو منها أن أنصار هذا الرأي قد أغفلوا الاعتبارين الآتيين :

(الأول) مدى ما تتمتع به الفروع من استقلال ذاتي في نطاق الشخصية المعنوية العامة للمؤسسة .
(الثاني) ضرورة التفرقة بين مختلف أوراق المحضرين التي يحصل إعلانها إلى المؤسسة نظراً
لا لهذه التفرقة من أهمية بالغة .

وسوف نوضح أهمية هذين الاعتبارين بشيء من التفصيل على الوجه الآتي :

أولاً — الاستقلال الذاتي لفروع المؤسسة .

لا شك في أن كل فرع من الفروع التابعة للبنك يتمتع بقسط غير قليل من الاستقلال
الذاتي في نطاق الشخصية المعنوية للمؤسسة إلى حد أنه يمكن اعتبار الفرع كأنه وحدة قائمة
بذاتها مستقلة عن سائر الفروع الأخرى ، بالرغم من أنها تخضع لتوجيه وإشراف مركز
الإدارة الرئيسي .

يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٥٨ (فقرة أخيرة) من قانون المرافعات من أنه : في الدعاوى
المتعلقة بالشركات أو الجمعيات أو المؤسسات يجوز رفع الدعوى إلى المحكمة التي يقع في دائرتها
فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة ، وذلك في المسائل المتعلقة بهذا الفرع .

فلكل فرع موطنه الخاص بالمعنى الوارد في المادة ٤١ من القانون المدني التي نصت على أن
: الأماكن التي يمارس الشخص فيها تجارته أو حرفته تعتبر موطناً خاصاً فيما يتعلق بالعمليات
التي تخص هذه التجارة أو الحرفة .

ولكل فرع نشاطه المستقل عن نشاط الفروع الأخرى والمتصل بعدد معين من العملاء في
نطاق دائرة معينة من المعاملات ، ومثال ذلك أن من كان يودع أمواله لدى فرع من الفروع
لا يستطيع أن يسترد شيئاً منها من فرع خلاف الفرع الذي أودعها لديه .

ولكل فرع مديره الخاص به وهيئة موظفيه الذين يعملون به بصفة مستقلة عن سائر مديري
وموظفي باقي الفروع الأخرى .

ولكل فرع من الاعتمادات المالية الخاصة به ما يجعله مستقلاً عن غيره من الفروع وغالباً
ما تكون لديه دفاتر حسابات مستقلة وميزانية فرعية منفصلة عن حسابات وميزانيات الفروع الأخرى .

وفضلاً عن ذلك فإن الفرع يقيد بمكتب السجل التجاري بالمديرية أو المحافظة السكّان بها
مقره ، وذلك برقم قيد مستقل يختلف عن أرقام قيد المركز الرئيسي وسائر الفروع الأخرى .
كما يحصل انضمام الفرع إلى عضوية الفرقة التجارية التابع لها مقره بصفة مستقلة عن سائر
الفروع الأخرى .

وقد اتجه الفقه — وسائره القضاء — من قدم على تقرير نظرية الاستقلال الذاتي للفروع
فقرر الفقهاء — بصدد نظرية الاختصاص — أنه فيما يتعلق بشركات التأمين والنقل وغيرها من
الشركات التي لها فروع في الجهات المختلفة يكون للمدعى الخبار بين أن يرفع الدعوى أمام محكمة

مركز الشركة ، وبين أن يرفعها أمام المحكمة التابع لها أحد فروع الشركة المذكورة الذي حصل التعامل معه . وذلك تسهيلا على المدعى وخوفا من تجشمه المصاعب في حالة رفع الدعوى أمام محكمة مركز الشركة الذي يكون بعيداً جداً عن الفرع الذي تعامل معه أو الذي وقع الحادث قريبا منه . وشرط التعامل مع الفرع شرط لازم وإلا وجبت مقاضاة الشركة في مقرها الأصلي (المرافعات للمرحوم الدكتور عبد الحميد أبو هيف بند ٥٩٩ صفحة ٤٤٠) .

وأحكام القانون في هذه النقطة مستمدة من أحكام المحاكم الفرنسية التي تقول باختصاص الفرع دون أن ينص عليه القانون الفرنسي ، وأهم القضايا التي من هذا القبيل هي القضايا المرفوعة على شركات السكك الحديدية المختلفة بفرنسا والتي لها فروع ومحطات كبرى في كل الجهات المهمة ولذا سميت عندهم « La question des gares principales » (جارسونية وجيز بند ٢٣٧) .

وكذلك الحال في إنجلترا حيث يتجه الفقه الانجليزي إلى تقرير نظرية الاستقلال الذاتي للفروع . فيقول الأستاذ ه . ب . شيلدون أن « الفرع يعتبر وحدة مستقلة قائمة بذاتها فيما يتعلق ببعض الأغراض الخاصة ومنها أحقية البنك في أن يرفض صرف الشيك من غير الفرع الموجود به حساب الساحب ، ولذا لا يلزم الفرع بأن يصرف شيكا مسحوبا على فرع آخر ، وقد صدر حكم في قضية وودلاند ضد فير سنة ١٨٥٤ مفاده أنه إذا قام الفرع بصرف شيك مسحوب على فرع آخر فهو إنما يفعل ذلك بصفته وكيلًا عن حامل الشيك وليس بصفته صيرفيا للساحب ، ولذا فانه في حالة رفض صرف الشيك عند تقديمه إلى الفرع المسحوب عليه يحق للفرع الأول الرجوع على حامل الشيك ومطالبته بالقيمة التي صرفها إليه . (التطبيقات العملية في قانون المصارف . صفحة ١٨٦) .

بل لقد ذهب الفقه الانجليزي إلى أبعد من ذلك بأنه إذا كان للعميل حساب لدى أحد فروع البنك واعتاد أن يودع مبالغ لدى فرع آخر برسم تحويلها إلى الفرع الذي يتعامل معه لاضافتها إلى حسابه ، فان الفرع الأخير — قبل رفضه صرف أحد الشيكات بسبب عدم كفاية الرصيد — لا يلتزم بالاستفسار من الفرع الآخر عن المبالغ التي يحتمل أن يكون الساحب قد أودعها لديه ولم تكن قد تحولت بعد إلى الفرع الذي يتعامل معه ، كما أنه ليس من المفروض أن يكون الفرع عالما بالمبالغ التي يودعها العميل لدى الفروع الأخرى ، ولذا لا يعتبر البنك مسئولاً عن رفض صرف الشيك في حالة عدم كفاية الرصيد لدى الفرع المسحوب عليه . (المرجع السابق صفحة ٥٢) .

أما بالنسبة للقضاء فقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ أبريل سنة ١٨٩٢ بأنه « يعتبر مركزاً للشركة ، المركز الرئيسي le siège central والفروع التي يحوز مقاضاتها فيها ، ولا يصح الإعلان في الفرع إلا بخصوص الأعمال التي تتعلق بهذا الفرع أو بالأفعال الحاصلة في دائرته

وليسست الأمور البعيدة عنه والتي لا ترتبط به وإنما تتعلق بالمركز الرئيسى ذاته كما هو الحال فى قضايا التصادم الذى يقع بين البواخر (مجموعة التشريع والقضاء المختلط عدد ٤ صفحة ١٥٨) .

وحكمت محكمة مصر الجزئية المختلطة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر دعوى موجهة إلى فرع شركة مقرها فى الخارج إذا كان المطلوب هو دفع قيمة الكوبونات المتعلقة بديون ناشئة عن عقود حصلت مع مركز الشركة فى الخارج . (مجموعة التشريع والقضاء المختلط عدد ٨ بند ٣٥٥ صفحة ٢٧٢) .

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٣ إبريل سنة ١٩١٩ بأن ، المحكمة التى يقع فى دائرتها فرع لإحدى شركات النقل لا تكون مختصة بالفصل فى غير المنازعات المتعلقة بمعاملات هذا الفرع بالذات ، فلا يتناول اختصاصها المسائل الخاصة ببضائع جرى نقلها فى ميناء من الموانى الخارجة عن دائرة اختصاص ذلك الفرع . (مجموعة التشريع والقضاء المختلط . السنة ٣١ القضائية رقم ٢٦٧) .

كما حكمت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بأن ، المحكمة الواقعة فى دائرتها فرع لإحدى الشركات والتى يجوز مقاضاة الشركة أمامها هى المحكمة الواقعة فى دائرتها الفرع الذى تعامل معه المدعى . (مجموعة التشريع والقضاء المختلط . السنة القضائية ٣٨ رقم ٩٤) .

وحكمت أيضاً فى ٦ يناير سنة ١٩٢٦ بأن ، شركات التأمين والنقل وما يماثلها يجوز مقاضاتها سواء أمام المحكمة الكائن فى دائرتها مركز الشركة الرئيسى ، أو المحاكم التى للشركة فروع فى دائرتها ، فإذا تراءى للدعى أن يقاضى الشركة أمام المحكمة الواقعة فى دائرتها أحد فروع الشركة فإنه يتعين أن تكون هذه المحكمة هى التى يقع فى دائرة اختصاصها الفرع الذى عقدت معه العملية المتنازع عليها . (مجموعة التشريع والقضاء المختلط . السنة القضائية ٣٨ رقم ١٦٤) .

ثانياً : التفرقة بين مختلف أوراق المحضرين :

يعلق الفقهاء أهمية كبرى على التفرقة بين مختلف أوراق المحضرين التى يحصل إعلانها الى المؤسسة نظراً لما لهذه التفرقة من أهمية بالغة ولما هناك من فارق كبير بين ما كان من تلك الأوراق متعلقاً برفع دعوى من الدعاوى وبين ما كان منها متعلقاً بتوقيع الحجز لدى المؤسسة على أموال مدين الحاجز . إذ لا شك فى أن إعلان حجز ما للدين لدى الغير يعد أشد خطورة من مجرد إعلان أية دعوى عادية ، نظراً لما يترتب على تسليم ورقة الحجز الى المحجز لديه من نتائج بعيدة الأثر خطيرة الشأن .

فالإعلان المتعلق برفع دعوى من الدعاوى يتضمن تكليف المعلن اليه بالحضور أمام المحكمة المختصة فى ميعاد يحدد ، غالباً ما يكون بعد انقضاء فترة طويلة من تاريخ الإعلان فىكون لدى من تسلّم صورة الإعلان متسع من الوقت لتسليمها الى الشخص المطلوب لإعلانه فىأخذ أهبة للاستعداد وتحضير دفاعه واستكمال أدلته وأسانيده ، وحتى مع اقتراض عدم استلام الصورة فى الوقت

المناسب فإن أقصى ما يمكن أن يترتب على هذا التأخير هو صدور الحكم في غيبته ، وفي هذه الحالة يكون له حق الطعن فيه بأية وسيلة من وسائل الطعن التي رسمها القانون .

وهذا يختلف بطبيعة الحال عن ورقة اعلان الحجز التي تفرض على المحجوز لديه أعباء والتزامات خطيرة يتعين عليه القيام بها في مواعيد معينة بحيث إذا تخلف عن تنفيذها وقعت عليه المسؤولية والتزم بالوفاء من ماله الخاص الى الدائن الحاجز .

فورقة إعلان الحجز تتضمن : —

- ١ — نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده الى المحجوز عليه (٥٤٧ مرافعات) .
 - ٢ — تكليفه بأن يقرر بما في ذمته في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحجز (٥٤٨) .
 - ٣ — تكليفه بأن يدفع الى الحاجز — بعد خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بما في الذمة — المبلغ الذي أقر به أو ما ينبي منه بحق الحاجز (مادة ٥٦٧) .
- فاذا لم يحصل الوفاء الى الحاجز أو الايداع في خزانة المحكمة كان للحاجز أن ينفذ على أموال المحجوز لديه بموجب سنده التنفيذي مرفقا به صورة رسمية من تقرير المحجوز لديه (مادة ٥٧٠) .
- ولذا يشترط الفقهاء ضرورة علم المحجوز لديه بإعلان الحجز الذي يمنعه من الافراج عن المال المحجوز عليه (جارسونيه جزء ٤ بند ٢٠١ صفحة ٤٣٦) .

وقد كان قانون المرافعات المختلط يمتاز عن القانون الأهمي — فيما مضى — بما نص عليه في المادة ٤٧٦ من أن : الحجز الحاصل تحت يد شخص مقيم خارج القطر المصري لا يصح إعلانه للنيابة بل لا بد من إعلانه للشخص نفسه أو في موطنه ، . غير أن الشارع قد تدارك هذا النقص وعمل على استكمال قانون المرافعات الجديد حيث نص في المادة ٥٥٠ على أنه : إذا كان المحجوز لديه مقيما خارج مصر وجب إعلان الحجز لشخصه أو في موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقوم فيه ، وذلك عملا بقاعدة Locus regis actum ، أي : لأوضاع المكان تنقاد الوثائق ، .

ولا شك في أن الشارع قد هدف بذلك إلى ضرورة علم المحجوز لديه بالحجز فعلا حتى يمتنع عن الوفاء للمحجوز عليه ، إذ أنه ليس من العدل أن يقيد بالإعلان الحاصل للنيابة في مثل هذه الحالة لأنه قد يؤدي إلى مسئولية المحجوز لديه الذي يكون قد دفع على غير علم بالحجز (التنفيذ علما وعملا : أحمد قحمة وعبد الفتاح السيد بند ٣٠٤ صفحة ٢٢٧) .

يؤيد ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ٥٤٩ من قانون المرافعات الجديد (تقابلها المادة ٤١٦ من القانون القديم) من أنه : إذا كان الحجز تحت يد محصل الأموال العامة أو المديرين لها أو الأمناء عليها وجب أن يكون إعلانه لأشخاصهم ، .

ويستفاد من هذه النصوص الصريحة أن الشارع قد استثنى إعلان ورقة الحجز إلى المحجوز

لديه من القاعدة العامة التي رسمها في قانون المرافعات لتسليم أوراق المحضرين ، تلك القواعد التي تقضى بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم الصورة للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين . وفيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم الصورة للنيابة (مادة ١٤ مرافعات) .

وفي الواقع ان الشارع لم يستصوب أن يكون تسليم ورقة الحجز إلى الوزير أو مدير عام المصلحة المختصة أو إلى المحافظ أو مدير الإقليم ، ولذا فقد وضع قاعدة خاصة جاءت على سبيل الاستثناء فيما يتعلق بتسليم ورقة إعلان الحجز ، وترى هذه القاعدة الاستثنائية إلى تلافى الخطأ اتقاء للتبعة التي قد تقع على المحجوز لديه .

ومن مقتضى هذه القاعدة أن المحجوز المتوقعة تحت يد مصلحة من المصالح الأميرية لا يصح تسليم أوراقها لمدير المصلحة طبقاً للقاعدة العامة السابق ذكرها وإنما يجب تسليمها لنفس الصراف أو أمين الأموال .

والحكمة في هذا الاستثناء ظاهرة بأنها الحذر من أنه لو سلمت ورقة الحجز إلى مدير المصلحة فيحتمل أن لا تصل إلى الصراف إلا بعد أن يكون قد دفع المال المحجوز عليه لعدم عليه بالحجز فتقع المصلحة في المسؤولية من جراء ذلك وتضطر إلى دفع الدين مرة أخرى إلى الحاجز ، وهو ما لا يقع عند حصول الإعلان إلى المكلف بالصرف مباشرة . ومن القواعد المأثورة عند علماء القانون قولهم « من أخطأ في الوفاء أوفى مرتين ، أى « Qui paye mal, paye deux fois »

ويجب أن لا يغيب عن البال أن التسليم بصحة نظرية أصحاب هذا الرأي — القائل بـسريان الحجز على الأموال المودعة لدى كافة الفروع — لا بد أن يؤدي حتماً إلى تكليف الفرع المحجوز لديه بتبليغ الحجز إلى سائر الفروع الأخرى حتى تتمتع بدورها عن الوفاء إلى المحجوز عليه فيتكبد الفرع بسبب ذلك نفقات لا مصلحة له في أن يتحملها كأجور المكالمات التليفونية الخارجية ، أو الإشارات التلغرافية ، أو المراسلات البريدية ، وهو ما يتعارض مع حكمة الشارع من تجنب المحجوز لديه مثل هذه النفقات ، بدليل أن الشارع قد حرص على أن ينص في المادة ٥٤٨ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز لـقلم المحضرين إعلان ورقة الحجز إلا إذا أودع الحاجز خزانة محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه مبلغاً كافياً لأداء رسم محضر التقرير بما في الذمة . ويؤشر بالإيداع على أصل الإعلان وصورته .

وقد تقع هذه الفروع في جهات نائية بعيدة عن الفرع المحجوز لديه بحيث لا يتيسر وصول التبليغ إليها إلا بعد مضي فترة من الزمن يحتمل أن تكون في خلالها قد أوفت بما لديها إلى المحجوز عليه على غير علم منها بالحجز فتقع عليها المسؤولية وتضطر إلى الوفاء مرة أخرى إلى الدائن الحاجز ، وهو ما يتنافى مع الحكمة التي شرعها قانون المرافعات فيما يتعلق بمواعيد المسافة حيث نصت المادة ٢١ على زيادة يوم في مواعيد الإجراءات لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً ولكل ما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو متراً .

وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٧ من قانون المرافعات على أن « يقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الإجراءات وتقديم أوراقها للحضرين لإعلانها أو تنفيذها » ، ولذا فليس ثمة محل لتكليف المحجوز لديه بتوجيه إجراءات لا مصلحة له فيها سيما وأنه لا تتوافر فيه صفة الخصومة أو الوكالة عن الخصوم .

والخلاصة أنه يتضح من كل ما تقدم أن الحجز الذي يوقعه الدائن على أموال مدينه لدى أحد الفروع التابعة لمؤسسة لا ينتج أثره إلا بالنسبة إلى الفرع الذي أعلنت إليه ورقة الحجز دون سائر الفروع الأخرى التي يلزم لتوقيع الحجز لديها ضرورة إعلان كل فرع منها على حدة بورقة مستقلة تعلن إليه في مقره .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٧٢	١٧١	١٦ يناير ١٩٥١
٧٣	١٧٢	، ، ،
٧٤	١٧٢	، ، ،
٧٥	١٧٢	، ، ،
٧٦	١٧٣	٢٢ يناير ١٩٥١
٧٧	١٧٥	، ، ،
٧٨	١٧٥	، ، ،
٧٩	١٧٦	، ، ،
٨٠	١٧٧	، ، ،
٨١	١٧٧	، ، ،
٨٢	١٧٧	٢٩ يناير ١٩٥١
٨٣	١٧٨	، ، ،

ملخص الأحكام

غش وتدليس . عود . متهم سبق الحكم عليه في غش مكيال . محاكته في جريمة غش لبن . وجوب اعتباره عائداً .

إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها من جميع عناصر الدعوى . لها أن تعول على أقوال الشهود في التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرروه بالجلسة .

نقض . حكم غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن .

نقض . عدم وجود توقيع على أسباب الطعن . عدم إمكان الوقوف على من صدرت منه وصفته في تقديمها . عدم قبول الطعن شكلاً .

دفاع شرعى . لا يشترط أن يكون المتهم قد اعترف بالواقعة أو تمسك في دفاعه بقيام الدفاع الشرعى . الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعى . لا يشترط أن يكون خطراً حقيقياً .

نصب . ركن الاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة . بيانه .

إثبات . تلبس . استدلال المحكمة بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود . لا مانع .

حكم . تسليه . دفاع . دفاع موضوعى . لا يقتضى رداً صريحاً .

نقض . الدفع بطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستجواب المتهم دون طلب منه . عدم التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض .

إثبات . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . وجوب إبدائه قبل سماع الشهود . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

غش البضاعة . اعتبار اللبن مغشوشاً لمجرد قلة مقدار الدسم عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ . خطأ . الغش لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في ذات الشيء .

دفاع شرعى . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تدل على قيام هذه الحالة . لا يجوز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصحفة	تاريخ الحكم
٨٤	١٧٩	٢٩ يناير ١٩٥١
٨٥	١٧٩	• • •
٨٦	١٨٠	• • •
٨٧	١٨١	• • •
٨٨	١٨٢	٥ فبراير ١٩٥١
٨٩	١٨٣	• • •
٩٠	١٨٤	• • •
٩١	١٨٥	• • •
٩٢	١٨٥	• • •
٩٣	١٨٦	• • •
٩٤	١٨٧	• • •

إثبات . اعتراف متهم على آخر . مسألة تقديرية متروكة لرأى قاضى الموضوع .

قانون . تطبيق القانون الأصلح للتهم . صورة واقعة .
نقض . شاهد . تجريجه . الأخذ بأقواله . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

حكم . تسليه . عدم استظهار المحكمة واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها . قصور . مثال فى جريمة غش أغذية .

دفاع شرعى . بناء المحكمة حكمها بالادانة على افتراض صحة ما دفع به المتهم . خطأ . يجب على المحكمة أن تبين الواقعة كما ثبتت لديها ثم تفصل فيما إذا كان المتهم أو لم يكن فى حالة من الحالات التى تبرر استعمال حق الدفاع الشرعى .

دفاع . طلب المتهم استدعاء طبيين لمناقشتها . رفضه بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع . مثال فى دعوى ضرب نشأت عنه عاهة .

استئناف . عدم التقرير به فى الميعاد . التذرع لذلك بالسفر إلى خارج القطر باعتباره حادثاً قهرياً . لا يقبل مادام الطاعن معترفاً فى طعنه بأن سفره إنما كان فى شئون عمله المعتاد .

دفاع . دعوى . تأجيل نظرها عدة مرات . حجز القضية للحكم . تقديم محامى المتهم طلباً لفتح باب المرافعة . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .

إثبات . شاهد . الاستناد إلى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة بالنسبة إلى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة إلى واقعة أخرى أو متهم آخر . من سلطة المحكمة .

عاهرات . إدارة بيت للعاهرات من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

إجراءات . الأحكام الجنائية . الأصل فيها أن تنبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٩٥	١٨٧	٦ فبراير ١٩٥١
		١ - شاهد . عدم تمسك المتهم بسماعه لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية . لا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .
		٢ - حكم . بيان الواقعة . تهمة إهانة موظف . إيراد ألفاظ الإهانة وبيان أنها وجهت إلى الموظف في أثناء تأدية وظيفته . يكتفى .
		٣ - حكم . تسييه . عدم تمسك المتهم بالدفاع الشرعى . الواقعة كما بينها الحكم لا تفيد قيام هذه الحالة . النعى عليه أنه لم يعرض لهذا الدفاع . لا عمل له .
٩٦	١٨٨	، ، ،
		أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية . هو الذى يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . انتداب النيابة أو مباشراً لاستيفاء بعض نقط التحقيق . لا يعتبر انتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية .
٩٧	١٩٠	، ، ،
		دفاع . مجرد الاضطراب فى ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة . لا يسوغ القول بالاخلال بحقوق الدفاع .
٩٨	١٩٠	، ، ،
		اختصاص . اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الجرائم . دعوى تعويض عن واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية أو الحكم بالتعويض عن واقعة لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه . لا اختصاص للمحكمة الجنائية فى ذلك . مثال .
٩٩	١٩٢	، ، ،
		حكم . تسييه . دفاع شرعى . دفع المتهم بأنه كان فى صدد رد الاعتداء الواقع عليه من الجنى عليه وولديه . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
١٠٠	١٩٣	، ، ،
		حكم . مسودته . عدم التوقيع عليها من القضاة الذين أصدروه . لا يستوجب البطلان . المادة ٣٤٦ مرافعات لا انطباق لها فى المواد الجنائية .
١٠١	١٩٣	، ، ،
		تموين . حيازة صاحب المخبز ومديره ردة ناعمة وغير نظيفة . لا تتطلب توفر قصد جنائى خاص . وجه دفاع . عدم طلب نذب

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		خبير لتحقيقه . النعى على المحكمة أنها لم تحققه على يد خبير فني . لا يقبل .
١٠٢	١٩٤	٦ فبراير ١٩٥١
		نصب . عدم بيان طرق الاحتيال التي استعملها المتهم مع المجنى عليه فحمله على تصديقه . قصور . مثال .
١٠٣	١٩٥	» » »
		شهود . إعلان الشهود الذين يرى المتهم لزوما لسماعهم أمام محكمة الجنايات . طريقه . عدم سلوك الطريقة التي رسمها القانون . النعى على المحكمة أنها لم تسمع شاهداً معيناً . لا يقبل .
١٠٤	١٩٦	١٢ فبراير ١٩٥١
		حكم . تسببه . محكمة استئنافية . أخذها بأسباب الحكم الابتدائي . جائز .
١٠٥	١٩٦	» » »
		حكم غيابي . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . سقوطه حتماً بحضور المتهم . المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في هذا الحكم . الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات والمخالفات . للمتهم أن يقبله أو أن يعارض فيه . المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات . الحكم الغيابي الصادر ببراءة المتهم من محكمة الجنايات . لا يسقط .
١٠٦	١٩٨	» » »
		١ - نقض . دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تفيد قيام هذه الحالة . نعيه على المحكمة أنها لم تتحدث في حكمها عن قيامها . لا يصح .
		٢ - إثبات . تقرير طبي يتسق مع شهادة الشهود . التعويل عليه . جائز . اطراح تقرير آخر لا يتفق مع أقوال الشهود . جائز .
١٠٧	١٩٩	» » »
		دفاع . رفض المحكمة سماع خبير طلب المتهم سماعه بمقولة إن رأيه سيكون استشارياً ولها ألا تأخذ به . إخلال بحق الدفاع .
١٠٨	١٩٩	» » »
		حكم . بيان واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها . وجوبه .
١٠٩	٢٠٠	» » »
		خيانة الأمانة . شريك . يده على مال شريكه . يد وكيل . تصرفه في المال على وجه يخالف الغرض من الشركة . مساءلته باعتباره وكيل .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١١٠	٢٠٠	١٣ فبراير ١٩٥١
إجراءات . عدم سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى . طلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية . عدم إجابته . بطلان إجراءات المحاكمة .		
١١١	٢٠١	، ، ،
استئناف . ميعاده . عشرة أيام من صدور الحكم . يوم صدور الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .		
١١٢	٢٠١	، ، ،
محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق إلا إذا رأت هي لزوماً لسماع الشهود . متهم . طلبه إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع الشهود . عدم إجابة طلبه . لا يصح النعي عليها بسبب ذلك .		
١١٣	٢٠١	، ، ،
١ - معارضة . حكم غيابي من محكمة الدرجة الثانية . معارضة المدعى بالحقوق المدنية فيه . لا تقبل .		
٢ - نقض . حكم غيابي . الحكم الصادر في المعارضة . الطعن فيه . لا يقبل التعرض في الطعن للحكم الغيابي .		
١١٤	٢٠٢	، ، ،
إثبات . استناد المحكمة فيما استندت إليه إلى تسليم محامي المتهم بدليل ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة . حكم معيب . أدلة الدعوى . فساد أحدها . يترتب عليه سقوط الباقي .		
١١٥	٢٠٥	، ، ،
وصف التهمة . حق محكمة الجنايات في تغيير وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة . حده . تغييرها وصف التهمة في الحكم باعتبارها أحد المتهمين فاعلاً في جناية القتل وشريكاً في جناية الشروع والآخر فاعلاً في الشروع وشريكاً في القتل مع إحالتهما إليها بتهمة القتل العمد والشروع فيه . ذلك في حدود حقها .		
١١٦	٢٠٦	، ، ،
نقض . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة للشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار . عدم مجادلة المتهم في توافر ظرف سبق الإصرار في هذه الواقعة . جدله في توافر هذا الظرف في تهمة أخرى . لا مصلحة له من هذا الطعن .		
١١٧	٢٠٧	، ، ،
إثبات . اعتراف متهم على متهم في التحقيقات الأولية . الأخذ به مع عدوله عنه في الجلسة . جائز .		

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١١٨	٢٠٧	١٣ فبراير ١٩٥١
دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه . غير لازم . متهم حضر بشخصه وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه بنفسه . طلبه إعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه . رفضه . لا تريب على المحكمة في ذلك .		
١١٩	٢٠٧	١٩ فبراير ١٩٥١
إثبات . شهود . إدانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون سماع الشهود بصرف النظر عن تنازل المتهم عن سماعهم . على المحكمة الاستثنائية أن تجيب المتهم إلى طلبه سماع الشهود .		
١٢٠	٢٠٨	٢٠ فبراير ١٩٥١
١ - حكم . تسببيه . وجوب إقامته على وقائع الدعوى وظروفها الثابتة فيها . استناد الحكم إلى أمور لا سند لها من التحقيقات . بطلانه .		
٢ - نقض . متهم لم يقرر الطعن ولكنه قدم أسباباً . استفادته من نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر لوحدة الواقعة .		
١٢١	٢٠٩	، ، ،
١ - حكم . بيان النص القانوني الذي أخذ به . ذكر النصوص التي طلبت النيابة تطبيقها في صدر الحكم . الإحالة عليها في عجز الحكم . يكفي . تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية . لا يلزم مادامت مادة القانون المقررة للعقوبة المذكورة .		
٢ - تموين . خبز . المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ . ما جاء بها عن وزن عدد الأرزفة . لا يقيد القاضي في إثبات المخالفة .		
١٢٢	٢١١	، ، ،
٣ - حكم . بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى . لا يلزم . إعادة الاعتبار . جنحة تموينية أنشأها أمر عسكري وحكت فيها محكمة عسكرية . العقوبة الصادرة فيها لا تمنع من إعادة الاعتبار . صدور مرسوم فيما بعد جعلها من جرائم القانون العام . لا أثر له في ذلك .		
١٢٣	٢١٣	، ، ،
اختصاص . تنازع سلبى . قرار قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها بعقوبة الجنحة . صيرورته نهائياً . حكم محكمة الجنح بالحبس . استئناف النيابة . قضاء محكمة الجنح المستأنفة بعدم الاختصاص . خطأ . كان يجب عليها الفصل		

السنة الثالثة والثلاثون	فهرست	العدد الثاني	رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
						فيها على أساس عقوبة الجنبنة . صيرورة هذا الحكم نهائيا . للنيابة أن تقدم إلى محكمة النقض — بعد فوات ميعاد الطعن — طلباً بتحديد المحكمة المختصة . يتعين قبول هذا الطلب وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب الاستثنائية للفصل فيها .
		٢٠ فبراير ١٩٥١	١٢٤	٢١٥		إجراءات . الحكم الجنائي يجب أن يبنى على التحقيق الشفوي . طلب سماع شهود أمام المحكمة الاستثنائية . رفضه بمقولة إنه لم يستدل عليهم . ثبوت أن أحداً من شهود الدعوى لم يعلن . بطلان إجراءات المحاكمة .
		, , ,	١٢٥	٢١٦		دفاع . ابداء المتهم دفعين بالبطلان . تأجيل القضية لإرفاق شهادة مرضية تحقيقاً لهذا الدفاع . الحكم في الدعوى دون إرفاق تلك الشهادة ودون سماع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .
		٢٧ فبراير ١٩٥١	١٢٦	٢١٦		قتل خطأ . المادة ٢٣٨ عقوبات لا تستلزم للعقاب توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها . حكم . تسببيه . اثباته توافر عنصرى عدم الاحتياط والإهمال . اثباته زيادة في البيان أن عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث . الجدل في ذلك . لا يجدى .
		, , ,	١٢٧	٢١٨		تفتيش . قبض . سرقة من متجر . تهديد صاحب المتجر من به بإغلاق أبواب المحل وتفتيشهم . تخلى المتهم عن المسروقات بإلقائها على الأرض . ليس في ذلك قبض ولا تفتيش .
		, , ,	١٢٨	٢١٨		إثبات . استناد المحكمة فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى قرار منسوب إليه دون أن تطلع عليه . حكم معيب .
		, , ,	١٢٩	٢١٩		شهود . سماع شهود الدعوى في حضرة المتهم . حقه في ذلك . صورة واقعة .
		, , ,	١٣٠	٢١٩		معارضة . لا يضار المعارض من المعارضة المرفوعة منه . تشديد العقوبة على المحكوم عليه غيايباً بناء على معارضته . خطأ .
		, , ,	١٣١	٢١٩		اختلاس أشياء . محجوزة . نقل الحارس المحجوزات من مكان المحجز بقصد عرقلة التنفيذ . تمام الجريمة .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصحية	تاريخ الحكم
١٣٢	٢٢٠	٢٧ فبراير ١٩٥١
		دفاع شرعى . حكم . تسببيه . تمسك المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال . الرد عليه بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاق الأعيرة النارية لعدم وجود مايتخوف منه . هذا لا يصلح رداً .
		نقض . وحدة الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى نقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين .
١٣٣	٢٢٣	٦ مارس ١٩٥١
		دفاع . محكمة استئنافية . تأجيلها الدعوى بناء على طلب المتهم ليقدم لها مخالصة بالدين المحجوز من أجله . طلبه بعد ذلك التأجيل لإعلان شاهد . رفضه وإدائته . لإخلال بحق الدفاع .
١٣٤	٢٢٣	» » »
		نقض . سرقة با كراه فى الطريق العام . الواقعة هى سرقة بالاكراه ترك أثر جروح . العقوبة الموقعة تدخل فى نطاق المادة ٣١٤ عقوبات . لا جدوى من الطعن بأن الحكم طبق على المتهم المادة ٣١٥ عقوبات بدلا من المادة ٣١٤ .
١٣٥	٢٢٤	» » »
		معارضة . اعلان المعارض للنيابة . لا يصلح هذا الإعلان أساسا لإصدار حكم صحيح عليه .
١٣٦	٢٢٤	» » »
		١ - تفتيش . الأمر العسكرى رقم ٣٥ بشأن الأسلحة النارية . ندب السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية موظفين لتنفيذ هذا الأمر . صحة التفتيش الذى يجرونه - ٢ - قانون . سريانه . إجراء تم على مقتضى قانون معين . صحيح ولو صدر بعده قانون يلغيه .
١٣٧	٢٢٥	» » »
		تموين . أصحاب مصانع الفطائر والكنافة . استخدامهم فى صناعتهم دقيقا غير الدقيق الفاخر أو حيازته أو عرضه . محظور .
١٣٨	٢٢٧	» » »
		حكم حضورى . المعول عليه فى اعتبار الحكم حضوريا . هو أحكام قانون تحقيق الجنايات ، لأحكام قانون المرافعات .
١٣٩	٢٢٨	» » »
		نقض . حكم من محكمة عسكرية قبل صدور القانون الذى رفعت بموجبه الأحكام العرفية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز .
١٤٠	٢٢٩	» » »
		حكم . توقيعه . حكم ابتدائى لم يوقع عليه . تأييده استئنافيا لأسبابه . حكم باطل .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١٤١	٢٢٩	٦ مارس ١٩٥١
اجراءات . تهمة بقول المتهم انه حوكم عليها مع أن النيابة لم تقدمه بها الى قاضي الإحالة مع باقي التهم . غدم تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .		
١٤٢	٢٣٠	، ، ،
اجراءات . قضية عسكرية أصدر رئيس النيابة العسكرية قراراً بتقديم المتهم فيها الى المحكمة العسكرية العليا قد أعلن المتهم بهذا القرار قبل صدور القانون الذي ألغى الأحكام العرفية . إحالة هذه القضية مباشرة الى محكمة الجنايات دون تقديمها الى قاضي الإحالة . صحيح		
١٤٣	٢٣٣	، ، ،
دفاع شرعى . انتهاء الاعتداء . لا وجود لحق الدفاع .		
١٤٤	٢٣٥	، ، ،
غش . متهم حكم عليه في جريمة غش مكيال . ارتكابه بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش . هو عائد في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . يجب الحكم عليه بالحبس ونشر الحكم أو اصفه .		
١٤٥	٢٣٦	، ، ،
فاعل . متهم يحرس زملاءه وهم يتلفون الزراعة . هو فاعل معهم لا شريك .		
١٤٦	٢٣٦	، ، ،
دفاع شرعى . التماثل في الاعتداء . ليس شرطاً . للمدافع أن يدفع الاعتداء بالوسيلة التي تيسر له استعمالها ولو كانت سلاحاً نارياً .		
١٤٧	٢٣٨	، ، ،
١ - دفاع . الدفع بىطلان القبض . دفاع موضوعى . ترفع المتهم في هذا الدفع وطلبه البراءة مع كون المحكمة لم يصدر منها ما يدل على أنها ستقصر نظرها على هذا الدفع . حكم المحكمة في الدفع وفي الموضوع . نعى المتهم عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع . لا يقبل .		
٢ - تلبس . إلقاء المتهم من تلقاء نفسه المادة المخدرة التي كانت معه عندما رأى رجلى البوليس قادمين نحوه ذلك تغل منه عن تلك المادة يبيح الاستشهاد عليه بضبط هذا المخدر معه .		
١٤٨	٢٤٠	، ، ،
نقض . الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا يجوز ما دام الحكم ليس فيه ما يفيد قيام هذه الحالة .		

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
١٤٩	٢٤٠	٦ مارس ١٩٥١
		١ - تموين . خبز . نقص وزنه . مدير الخبز مسؤول حاضراً كان أو غائباً متى كان غيابه باختياره .
		٢ - تموين . وزن الرغيف . الرغيف المعنى هو الرغيف الخبوز . منشور من وزارة التموين بالتجاوز عن بعض النقص . لا يعتد به .
١٥٠	٢٤١	» » »
		تموين . دقيق . تداول الدقيق الفاخر . استخدام المتهم دقيقاً فاخراً يزيد على الكميات المرخص له فيها من الوزارة . عقابه على ذلك . صحيح .
١٥١	٢٤٢	» » »
		تفتيش . تفتيش متهم باذن من النيابة . تفتيش شخص آخر دل عليه هذا المتهم باعتباره مصدر هذه المادة . صحيح .
١٥٢	٢٤٤	» » »
		١ - قوة الشيء المحكوم فيه . تكرار الأفعال . وحدة الواقعة . لا تقوم إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه .
		٢ - دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه . غير لازم . متهم أعطى مهلة لا بداء دفاعه . إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلاناً صحيحاً . حضوره وترافعه . نفيه بعد ذلك على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بدعوى أنها لم توجل الدعوى لحضور محاميه . لا يقبل .
١٥٣	٢٤٦	١٢ مارس ١٩٥١
		حكم . تسببه . ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين . الاستناد إلى أقوال شهود مع إيراد روايات مختلفة لهم دون بيان بأياها أخذ . تنازل وقصور .
١٥٤	٢٤٦	» » »
		إثبات . شهود . تنازل المتهم عن سماع شهود لم يحضروا اكتفاء بأقوالهم وبسماع شاهدي النفي . عدم تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بسماع أولئك الشهود . نفيه على المحكمة بعدم سماعهم . لا يقبل .
١٥٥	٢٤٦	» » »
		١ - إجراءات . سماع بعض الشهود . عدم سماع البعض الآخر بموافقة الدفاع . ليس للمتهم أن ينص على المحكمة ذلك .
		٢ - إجراءات . سماع شاهد لم يكن وجوداً خارج الجلسة . عدم إثبات ذلك بمحضر الجلسة . لا يعيب الحكم .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - قرار أصدرته المحكمة بسماع شاهد استدعته مع آخر . عدم سماعه اكتفاء بشهادة الآخر . لا تريب عليها في ذلك .
١٥٦	٢٤٧	١٢ مارس ١٩٥١ إثبات . شهادة على سبيل الاستدلال . طفل صغير السن . الطعن في شهادته التي عولت عليها المحكمة بأنه لا يمكن الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه . هذا مجادلة في تقدير الدليل .
١٥٧	٢٤٧	حكم تسببيه . جريمة قتل خطأ . قصور الحكم في بيان ركن الخطأ . مثال .
١٥٨	٢٤٨	حكم . تسببيه . دفاع موضوعي . يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الادانة .
١٥٩	٢٤٨	١ - اجراءات . سماع المجنى عليه كشاهد في الدعوى . لا مانع . هو لا يعتبر خصماً للمتهم فيها .
		٢ - محكمة استئنافية . طلبات التحقيق . المحكمة غير ملزمة بإجابتها .
١٦٠	٢٤٩	غش . الغش المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إدانة المتهم بغش لبن تطبيقاً لهذه المادة دون بيان الفعل الإيجابي الذي وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه . لا تصح . الادانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً للمادة الخامسة من ذلك القانون . لا تصح . الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان . لا يصح .
١٦١	٢٥١	دفاع . إعتد المحكمة على قول شاهد في التحقيقات دون سماعه . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب سماع هذا الشاهد . عدم إجابته إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع .
١٦٢	٢٥١	دفاع . إدانة المتهم استناداً إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي . تقديم المتهم تقريراً استشارياً يناقض ذلك التقرير . عدم الأخذ به دون موازنة بين التقريرين ولا بحث فيهما بمقولة إن التقرير الأول له من الحصانة ما يوجب الأخذ به . إخلال بحق المتهم في الدفاع .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصحفة	تاريخ الحكم
١٦٣	٢٥٢	١٩ مارس ١٩٥١
		١ - إثبات . الاعتماد على بعض أقوال الشاهد دون بعض . جائز .
		٢ - إثبات . إظهار أن الاسم الوارد في البلاغ غير اسم المتهم كان خطأ مادياً . ذكر الاعتبارات الدالة على ذلك . المناقشة في ذلك هي مجادلة في تقدير الدليل .
١٦٤	٢٥٢	تموين . رغب العجين على ردة ناعمة نظيفة . المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . مسئولية صاحب الخبز والمسئول عن إدارته . لا يغني عنها مساءلة صاحب المطحن المسئول هو الآخر .
١٦٥	٢٥٤	١ - حكم تسييبه . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال . ٢ - إثبات . التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة . لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله المتهم فيه . لما أن تستند في الادانة على ما جاء بالتحقيق الابتدائي .
١٦٦	٢٥٤	حكم . تسييبه . دفاع شرعى . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وعن المال . تحدث الحكم عن الشق الأول من هذا الدفاع فقط . إغفال الشق الثانى . قصور .
١٦٧	٢٥٤	١ - رافة . ملاحظة موجبات الرافة . غير لازم على القاضى . استعمال الرافة مع الصغير متروك للقاضى . ٢ - إثبات . تقدير شهادة الشهود . موضوعى .
١٦٨	٢٥٦	ضرائب . عبارة د ما لم يدفع من الضريبة ، الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . المقصود منها . الجزء الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون .
١٦٩	٢٥٨	حكم . تسييبه . نية القتل . يجب على المحكمة أن تقدم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه .
١٧٠	٢٥٩	نقض . الشهادة التى يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانونى يجب أن تكون على السلب . مثال لشهادة غير مجد في الطعن بعدم ختم الحكم في الميعاد .
١٧١	٢٦٠	حكم . تسييبه . الخطأ في الاستدلال . يعيب الحكم . مثال في بجناية شروع في قتل عمد .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١٧٢	٢٦٠	١٩ مارس ١٩٥١
تموين . حكم . تسبيبه . استلام مواد التموين من تجار الجملة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم . متى تقوم هذه الجريمة . عدم استظهار الحكم أن المتهم أخطر أو لم يخطر . قصور .		
١٧٣	٢٦١	، ، ،
معارضة . حكم باعتبارها كأنها لم تكن . ثبوت أن المتهم كان مجبوراً على ذمة قضية أخرى . حكم باطل .		
١٧٤	٢٦١	٢٠ مارس ١٩٥١
قانون . قانون استوفى مراحل التشريعية (قانون الإجراءات الجنائية) عدم نشره في الجريدة الرسمية . التحدى به . لا يجوز . إجراءات . ترخيص المحكمة للدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة بعد إعلانها للتهم . الحكم في القضية دون إبداء المتهم دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعى . إخلال بحق الدفاع . توقيع شخص على هذه المذكرة بأنه وكيل وكيل المتهم . لا يغير من الأمر ما دام صاحب التوقيع لم يثبت صفته .		
١٧٦	٢٦٤	، ، ،
تسعير . تسعير علب حقن المورفين . بيع المتهم حقنة بأكثر مما يصيبها من ثمن . لا عقاب .		
١٧٧	٢٦٥	، ، ،
نقض . الدفع بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض لعدم جواز تحريكها من المدعى المدنى . عدم حصول الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع . غير ظاهر لا في عريضة الدعوى ولا في الحكم أن واقعة الدعوى ليست جنحة . لا يقبل هذا الدفع .		
١٧٨	٢٦٧	، ، ،
بلاغ كاذب . القصد الجنائى . وجوب بياؤه بعنصريه في الحكم الذى يعاقب على هذه الجريمة .		
١٧٩	٢٦٩	، ، ،
إجراءات . ورقة . حكم بتزويرها . عدم اطلاع المحكمة عليها لا هى ولا المتهم رغمًا من طلبه ضمها . حكم معيب .		
١٨٠	٢٦٩	٢١ مارس ١٩٥١
١ — طعن . طعن لا مصلحة منه . لا يقبل .		
٢ — تهديد مصحوب بطلب . القصد الجنائى . قصد تنفيذ التهديد بالفعل أو تعرف الأثر الفعلى للتهديد في نفس المجنى عليه . لا .		
٣ — تهديد مصحوب بطلب حق للتهم . لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .		

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١٨١	٢٧٣	٢١ مارس ١٩٥١
١ - مواد مخدرة . السيارة التي نقل فيها المخدر . ضبطها في الطريق العام . مصادرتها لا تصح .		
٢ - نقض . منهم حوكم مع آخرين عن جلب مواد مخدرة . طعنه أمام محكمة النقض بأن ما وقع منه كان في جهة لها نظام قضائي خاص (شبه جزيرة سيناء) . لا يقبل . كان يجب الدفع بذلك أمام محكمة الموضوع .		
١٨٢	٢٧٦	، ، ،
١ - دفاع . شاهد أعلن وحضر الجلسة . عدم تمسك المتهم بسماعه . عدم سماعه . النعي على المحكمة أنها لم تسمعه . لا يقبل .		
٢ - وصف التهمة . إضافة المحكمة الاستئنافية واقعة غير واردة في الاتهام . عدم تشديدها العقوبة بسبب ذلك . الطعن بذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .		
١٨٣	٢٧٦	، ، ،
نقض . حكم صادر في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .		
١٨٤	٢٧٧	، ، ،
حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة كساري عربية ترام في قتل شخص يهم بالنزول من القاطرة . عدم بيان مسئولية هذا الكساري عما يدور في عربية غير التي عهد اليه العمل فيها من واقع تعليمات الشركة . قصور .		
١٨٥	٢٧٨	، ، ،
١ - دفاع . طلب تحقيق غير جدي . عدم الالتفات اليه . لا يقدر في الحكم . مثال .		
٢ - وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة .		
٣ - قتل خطأ . تحقق هذه الجريمة بقيام أي نوع من أنواع الخطأ . اعتماد الحكم في الادانة على وقوع عدة أخطاء من المتهم بينها لا على السرعة في القيادة وحدها . طعن المتهم فيه بأن النيابة لم تسند اليه الخطأ بالإسراع في القيادة . لا يجدي .		
١٨٦	٢٨٠	، ، ،
حكم . عدم توقيعه في مدة ثلاثين يوما من النطق به . بطلانه .		
١٨٧	٢٨٠	٢٦ مارس ١٩٥١
١ - قاض . رده عن الحكم . إجراءات الرد . لا يكفي		

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		للرد مجرد إبداء الرغبة وإثبات ذلك بمحضر الجلسة .
		٣ - نقض . توقيع عقوبة في نطاق الحد المقرر للجريمة الثابتة بالحكم . لا نقض . مثال .
١٨٨	٢٨١	٢٦ مارس ١٩٥١
		١ - إجراءات . ذكر اسم مستشار في الحكم بدلا من اسم المستشار المذكور اسمه في محضر الجلسة ، سهواً . لا ينقض الحكم .
		٢ - حكم . تسببه . خطؤه في ذكر الباعث . لا يؤثر في سلامته .
١٨٩	٢٨٣	، ، ،
		عيب في حق الذات الملكية . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ القصد الجنائي فيها . العلانية . مناط تحققها .
١٩٠	٢٨٤	، ، ،
		قذف وسب . ركن العلانية . تأسيسه على أن المنزل الذي حصل فيه عام لأن به سكانا آخرين . قصور . المنزل في الأصل محل خاص .
١٩١	٢٨٥	، ، ،
		١ - قاض . الخصومة بينه وبين أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته . متى تكون مانعة من سماعه الدعوى ؟
		٢ - قاض . رده عن الحكم . حق شخصي للخصم . ليس لمحامي أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .
١٩٢	٢٨٨	، ، ،
		نقض . عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بقياس حالة الدفاع الشرعي . ليس في الحكم ما يدل على قيام هذه الحالة . الطعن في الحكم لعدم تعرضه لبحثها . لا يقبل .
١٩٣	٢٨٨	، ، ،
		تعويض . تقديره موضوعي .
١٩٤	٢٨٨	، ، ،
		محكمة استئنافية . إجراء تحقيق . ليس في القانون ما يمنعها من ذلك إذا رأت لزوما له ، ولو كان ذلك بعد نقض الحكم بناء على طعن المتهم أو كان المتهم وحده هو المستأنف ، مادامت لم تسوى مركزه بالعقوبة .
١٩٥	٢٨٩	، ، ،
		دفاع . شهود نفي . عدم إعلان المتهم إياهم طبقاً لما رسمه القانون . ليس له الحق في طلب تأجيل الدعوى لإعلانهم . للمحكمة تقدير وجاهة الطلب . النظم التي وضعها القانون لإعلان الشهود .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		لم يقصد منها الإخلال بالأسس الجوهرية للدعوات الجنائية . رفض المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان شاهد بناء على أن ماستقوله منقوض بشهادة الشهود الآخرين الذين لا شبهة في أقوالهم . إخلال بحق الدفاع .
١٩٦	٢٩١	٢٧ مارس ١٩٥١
		دفاع . تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه في الفترة التي حجزت القضية فيها للحكم دون أن يطلع عليها خصمه . إخلال بحق الدفاع .
١٩٧	٢٩١	" " "
		١ - إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بأقواله أمامها دون أقواله الأولى في البوليس . لا جناح عليها في ذلك .
		٢ - إجراءات . محكمة . يجوز لها أن تندب أحد أعضائها لمعاينة محل الحادث . لا تريب على المحكمة إن قام من انتدب لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .
		٣ - إجراءات . مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى . لا يترتب عليه بطلان .
		(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
١٩٨	٢٩٤	٢٨ أبريل ١٩٥١
		١ - استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى . اعتباره استئناف جميع الأحكام السابق صدورها ما لم تقبل صراحة .
		٢ - تنفيذ عقد على خلاف شروطه . عدم جواز الرجوع إن تنفيذ شروطه .
		٣ - حرية الدائن في اختيار من مال المدين ما يقتضيه دينه .
١٩٩	٢٩٨	٨ مايو ١٩٥١
		ميعاد قيد الاستئناف . إضافة مواعيد المسافة .
		(٣) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢٠٠	٣٠١	٣ يناير ١٩٥٢
		الحادث الجبرى أو القوة القاهرة . على ملتزم المرافق لإثبات أن العطل أو الخلل يرجع إلى قوة القاهرة خارجة عن إرادة المرفق أو إلى حادث مفاجئ . الالتزام التعاقدى المرفق . المادة ١٤٧ مد . حدوده .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٠١	٣٠٦	٢٤ يناير ١٩٥١
عقد الوكالة المستمرة . العقد المختلط بين القرض والوكالة المستمرة . اقتضاء الحراسة الألمانية لا يكون إلا بمرسوم . تكييف العقود أمر تستخلصه المحكمة بما يقصده الطرفان المتعاقدان .		
(٤) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة		
٢٠٢	٣١٥	١٧ ديسمبر ١٩٥١
١ - الحراسة . النزاع في ملكية من صدر له حكم برد الحيازة . غير كاف للحكم بالحراسة .		
٢ - وضع أعيان الوقف تحت الحراسة . وجوب توافر أسبابها .		
٢٠٣	٣١٧	٢٢ يناير ١٩٥٢
١ - خروج المحاكم الشرعية أو المالية عن ولايتها . حق المحاكم الأهلية في الرقابة .		
٢ - تضارب محاكم الأحوال الشخصية بعضها مع البعض الآخر . لا ولاية للمحاكم الأهلية في الرقابة على هذه الأحكام الصادرة في موضوع واحد .		
(٥) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)		
٢٠٤	٣٢١	١٧ أكتوبر ١٩٥٠
أمر التكليف العسكري . انطباقه على العيادلة . لا محل للفرقة بين من حصلوا على الإجازة الدراسية من مصر أو من الخارج .		
٢٠٥	٣٢٤	١٧ أكتوبر ١٩٥١
التعويض عن الجريمة . لا بدخل في الحق ذاته .		
(٦) قضاء الأمور المستعجلة الجزئية		
٢٠٦	٣٢٦	١٠ يونيو ١٩٥٢
بطلان أوراق المرافعات . بقاء الإجراء قائماً إلى أن يقضى بطلانه إذا لم يتعلق بالنظام العام .		
الحراسة . إجراء تحفظي للإدارة . حالات شاذة لتوسيع سلطة الحارس .		
٢٠٧	٣٣٠	١ يولي ١٩٥٢
رفع الاشكال في التنفيذ يوقفه . عدم جواز الحكم باستمراره من أية هيئة قبل البت فيه .		
اللجوء إلى المعاضى لأمر المحضر بالسير في التنفيذ لا يعدو		

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصعيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		تصحيح خطأ المحضر من الناحية الإدارية . ولا شأن له بالإشكال الذي لا يزال منظوراً أمام المحكمة .
		قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٢٠٨	٣٣٧	٢١ مارس ١٩٥١
		بيع المحجوزات تنفيذياً أو تحفظياً . وجوب السير في إجراءاته في بحر ستة شهور من تاريخ التنفيذ إن كان تنفيذياً . ومن تاريخ تثبيت الحجز التحفظي .
٢٠٩	٣٣٩	١٩ أبريل ١٩٥١
		تصرفات المريض بالاستشفاء المصحوب بلفظ في القلب . متى تعتبر صحيحة ومتى تعتبر باطلة . تصرف صادر من المورث وآخر صادر من الوارث عن نفس العين . أيهما المعتبر .
٢١٠	٣٤٣	٦ مايو ١٩٥١
		قسمة . تصديق المحكمة الحسبية الابتدائية . اقتراع .
٢١١	٣٤٥	٢٧ فبراير ١٩٥٢
		بطلان صحيفة الدعوى . الدفع به قبل أى دفع آخر عدا الاختصاص . حصول الحجز على المحاصيل . بطلانه إذا توقع بعد ٣٠ يوماً من نقلها . انتهاء مدة العقد . امتداده إذا لم يحصل التنييه بالاخلاء .
٢١٢	٣٤٧	١٢ مارس ١٩٥٢
		الحكم على المحجوز تحت يده . التخلف على التقرير بما في الذمة بقيمة الدين . جوازي . وجوب الحكم ضده المصروفات والتعويض المناسب .
٢١٣	٣٥٠	١٢ يونيه ١٩٥٢
		وضع حدود فاصلة بين ملكين . لا شأن له بالملكية .
		(٨) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
٢١٤	٣٥٢	١٨ مارس ١٩٥٢
		شكوى المجنى عليه . وجوب تقديمها خلال ثلاثة شهور من الحادث .
٢١٥	٣٥٣	١٣ مايو ١٩٥٢
		رفع الدعوى العمومية . جوازه عن طريق اللجنة المباشرة .
	٣٥٥	بحث انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا الحامى
	٣٥٠	بحث التعديلات التي أدخلت على قانون رسم الأيلولة ومدى ما حققته من علاج
		نواحي النقص به لحضرة الأستاذ خيرت ضيف مدرس المحاسبة بكلية التجارة بجامعة فاروق الأول
	٣٦٨	بحث حجز ما للدين لدى أحد فروع البنك وهل يمتد أثره إلى باقي الفروع الأخرى
		لحضرة الأستاذ السيد محمود القبطان وكيل إدارة القضايا بينك باركليز بالأسكندرية

المحامي

مجلة قضائية شهرية

رصد لجان نقابة المحامين

نوفمبر
سنة ١٩٥٢

السنة الثالثة والثلاثون

العدد
الثالث

إن الفناء في الحق هو عين البقاء

« محمد عبده »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة العنصرية
أحمد مصطفى شحات

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة
٢٩٣١٧

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤	أحكام صارة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٢٧	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
٣	أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٣	أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة الجزئية
	بحث : المحاماه أجل مهنة فى العالم ، لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى
	بحث بعض مسائل ناشئة عن تطبيق قانون تحديد الملكية ومعالجتها عن طريق التفسير التشريعى للدكتور وحيد رافت المحامى والمستشار السابق بمجلس الدولة .
	مرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب
	مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس
	مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال
	مرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة
	مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية .
	مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم .
	مرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية .
	قرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ باعتبار قيام مصانع الغزل بعملها من المصلحة العامة .
	قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٢ بإضاعة الاسمنت والكسب إلى الجدول رقم (١) المرافق للقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ .
	قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٥ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥
	قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥١

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادتين ١ و ٢ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ في شأن الرصيد الاحتياطي للدقيق

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التي يحظر الامتناع عن ممارسة التجارة فيها على الوجه المعتاد بقصد عرقلة التموين

قرار رقم ٩١ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ في شأن تقديم بيانات عن الأرض الشعير

قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٢ بتكليف شركة سكة حديد الدكا بنقل منتجات محاجر الحكومة للبالزيت بأبي زعبل

قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة الصحراء الغربية وفي داخل حدودها

قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ بإضافة العنب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأسعار

قرار وزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢

قرار وزاري رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ برفع الاستيلاء على التصدير

قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز

قرار وزاري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢

قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

(رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات
أصحاب السعادة والعزة احمد فهمى ابراهيم باشا واحمد حلى باشا وكيلى المحكمة واحمد حسنى
بك وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك و ابراهيم خليل بك
ومحمد احمد غنيم بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢١٦

١٩ مايو سنة ١٩٥١

تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة في
حالة التنازع الإيجابي . مناط قبوله . أن تكون دعوى
الموضوع الواحد قائمة أمام جهتي التقاضى .

المبدأ القانونى

إن مناط قبول طلب تعيين المحكمة
المختصة في حالة التنازع الإيجابي وفقاً للمادة
١/١٩ من قانون نظام القضاء هو أن تكون
دعوى الموضوع الواحد قائمة أمام جهتي
التقاضى وترى ككتاهما أن الدعوى من
اختصاصها . يؤكد ذلك أن الشارع إذ نص
في المادة ٢٠ من القانون المذكور ، على أنه
يترتب على رفع الطلب وقف السير في
الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة
المختصة ، قد دل على أن قيام الدعوى أمام
جهتي التقاضى هو الذى يتحقق معه القول

بقيام نزاع على تعيين المحكمة المختصة بالفصل
فيه . فإذا كانت إحدى الدعويين قد فصل
فيها بحكم نهائى من المحكمة المختلطة فلا محل
لطلب وقف السير في الدعوى المرفوعة أمام
المحكمة الشرعية، ذلك لأنه بصدور حكم نهائى
حاسم للخصومة من إحدى الجهتين لا يبقى
ثمة موجب لطلب تعيين المحكمة المختصة
إذ الهيئة التى تكون قد أصدرت الحكم سواء
أكانت مختصة بإصداره أم غير مختصة —
تكون قد استنفدت ولايتها وخرجت
الخصومة من يدها ، ولا يتصور في هذه
الحالة أن يبقى هناك نزاع يراد فضله في شأن
الاختصاص ، كما أنه لا محل لطلب وقف
تنفيذ الحكم الشرعى استناداً إلى الفقرة الثانية
من المادة المذكورة ما دام الحكم المذكور
لم يقض إلا بنذب خبراء لتطبيق كتاب
الوقف على الطبيعة ، ومثل هذا الحكم لا يعد

منهياً الخصومة (المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩) .

الوقائع

في يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ قدم الطالبان بصفتهما مأذونين بالخصومة عن وقف المرحوم أحمد المنيكلي باشا والسيدة خديجة هانم خاتون — طلبا إلى هذه المحكمة قيد برقم واحد سنة ٢٠ ق (تنازع الاختصاص) التماس فيه الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٦٣٦ سنة ٦٦ قضائية القاضي بتأييد الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية المختلطة في ٧ من أبريل سنة ١٩٤١ في القضايا المنضمة تحت رقم ١١٢٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٨ سنة ٥٩ قضائية و ١٠٠٦١ سنة ٦٠ قضائية وقدمتا مذكرة وحافطة بمستنداتهما . وفي ٢٢ و ٢٥ من فبراير و ٦ من مارس و ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المدعى عليهم بصورة من هذا الطلب وأودع كل منهم مذكرة بدفاعه وحدد لنظر هذا الطلب أخيراً جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ . وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ قدمت وزارة الأشغال طلبا إلى هذه المحكمة قيد برقم ٤ سنة ٢٠ ق و تنازع الاختصاص ، للقضاء بأن المحكمة الشرعية (مصر الشرعية) ليست مختصة بالفصل في الدعوى رقم ٤١ سنة ٣٧ - ٣٨ وقدمت مذكرة وحافطة بمستنداتها . وفي ٢٤ و ٢٦ و ٢٨ من يونيو و ١٤ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المدعى عليهم بصورة من هذا الطلب وحدد لنظره جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفيها قررت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم واحد سنة ٢٠ ق و تنازع

الاختصاص ، والتأجيل لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ لتبادل المذكرات بين الطرفين والنيابة . وقد قدمت المذكرات ودفعت فيها النيابة وكذا جميع المدعى عليهم بعدم قبول الطلبين لعدم توافر شروط المادة ١٩ من قانون نظام القضاء بفقرتها . وبجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ سمعت المرافعة كالمبين بحضور الجلسة . . . الخ .

المحكمة

د من حيث إن الطلب المقدم من المأذونين بالخصومة على وقف المرحوم أحمد المنيكلي باشا والسيدة خديجة هانم خاتون والمقيد تحت رقم واحد سنة ٢٠ القضائية ، تنازع الاختصاص ، تحصل وقائمه في أن للوقف المذكور أعياناً كائنة بقنطرة الدكة مبينة الحدود والمعالم بحجة الوقف المؤرخة في ١١ من محرم سنة ١٢٧٠ هجرية الموافق ١٤ من أكتوبر سنة ١٨٥٣ ميلادية ، وأنه في الفترة ما بين سنة ١٨٩٧ ميلادية و ١٩٠٦ تمت عدة استبدالات من أراضى الوقف بحجج رسمية وبقيت أعيان منه لم تستبدل الآن . وأن وزارة الأشغال هي والأفراد والهيئات — المدعى عليهم في الطلب — اغتصبوا بعض هذه الأعيان التي لم تستبدل فأقامت السيدة مديحة هانم في سبتمبر سنة ١٩٤٣ الدعوى على خصومها أمام محكمة مصر المختلطة مطالبة ببيع الأعيان المقتضية وفي حالة النزاع على صفة هذه الأعيان طلبت إلى المحكمة أن تعين خبراء لتطبيق حجة الوقف عليها لمعرفة ما إذا كانت تابعة للوقف أم غير ذلك مع اعتبار أن كل عين لم تستبدل تكون وقفاً وأنه في الوقت الذي كان فيه هذا النزاع مطروحا أمام المحكمة المختلطة أقامت المحكمة الشرعية في ٨ من يناير سنة

مارس سنة ١٩٤٧ برفض جميع الدفوع وأنه لما كان كلا الحكيمين نهائياً وأحدهما صادر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية والآخر من محكمة الاستئناف المختلطة وكلاهما قابل للتنفيذ — لهذا وعملاً بأحكام المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فانهما يطلبان الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة .

« ومن حيث إن وزارة الأشغال وهي طرف في الحكيمين المشار اليهما آنفاً طلبت أيضاً إلى هذه المحكمة الحكم بأن المحكمة الشرعية ليست مختصة بالفصل في الدعوى المرفوعة عليها وعلى آخرين من محمد أحمد جلال بصفته مأذوناً بالخصومة تأسيساً على أن النزاع المعروض على المحكمة الشرعية خارج عن ولايتها لأنه ليس متعلقاً بأصل الوقف وأن الدعوى به إنما هي دعوى ملكية عقارية مما يدخل في ولاية القضاء المدني . وأنه لما كانت المحكمة الشرعية لاتزال ماضية في نظر الدعوى . كان متعيناً وقف السير فيها أمامها تفادياً من صدور حكيمين متناقضين .

« ومن حيث إن النيابة العامة وكذا المدعى عليهم دفعوا بعدم قبول الطلبين لعدم توافر شروط المادة ١٩ من قانون نظام القضاء بفقرتها .

« ومن حيث إنه يبين من نص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون سالف الذكر أن الشارع في الفقرة الأولى من المادة ١٩ نظم قواعد الفصل في النزاع على الاختصاص بين إحدى محاكم القانون العام وبين محكمة القضاء الإداري وكذلك بين الأولى وبين قضاء الأحوال الشخصية سواء أكان هذا النزاع إيجابياً بأن

١٩٣٨ محمد بك أحمد جلال أحد مستحق الوقف مأذوناً بالخصومة للطالبة بأعيان الوقف . فأقام الدعوى أمام المحكمة الشرعية على من اختصموا أمام المحكمة المختلطة عدا البعض وطلب الحكم بجرى بان الأعيان غير المستبدلة في الوقف وتعيين خبراء لتطبيق الحجاج الشرعية وقرارات الاستبدالات على الأعيان الموقوفة لمعرفة ما إذا كانت هذه الأعيان جارية في الوقف أم خارجة عنه ، وفي ٨ من إبريل سنة ١٩٤٤ حكمت المحكمة الشرعية أولاً — برفض جميع الدفوع المقدمة من الخصوم بما فيها الدفع بعدم سماع الدعوى لمضي المدة . وثانياً — بأن الأعيان المتنازع عليها ما زالت جارية في الوقف ، وقد أبدت المحكمة الشرعية العليا هذا الحكم في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٧ وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة الابتدائية الشرعية بندب ثلاثة خبراء لتطبيق حجة الوقف لمعرفة ما إذا كانت الأعيان المتنازع عليها داخلة في كتاب الوقف أم خارجة عنه وأن هذا هو ماتم حتى الآن في الدعوى الشرعية . أما الدعوى المختلطة فقد صدر فيها في ٧ من إبريل سنة ١٩٤٣ حكم من المحكمة الابتدائية برفض طلب وقف نظر الدعوى لحين الفصل فيها من المحكمة الشرعية المطروح أمامها النزاع من المأذون بالخصومة ، وفي الموضوع بأن صفة الوقف قد زالت عن هذه الأعيان بالتقادم لعدم اتخاذ الوقف أي إجراء مدة تزيد عن ثلاث وثلاثين سنة قبل إقامة الدعوى وفي ٥ من إبريل سنة ١٩٤٩ أبدت محكمة الاستئناف المختلطة هذا الحكم وأعلن إلى الطالبين في ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ فقدا طلبهما الحال إلى هذه المحكمة مستنديين فيه إلى أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة مناقض لحكم المحكمة الشرعية العليا الصادر في ٢٤ من

« ومن حيث إن استناد ممثلي الوقف في طلبهما إلى الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون سالف الذكر مردود كذلك بأن مناط تطبيق هذه الفقرة أن يكون النزاع قائماً بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صدر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية — ولما كان الحكم لا يعتبر نهائياً — في معنى هذا النص إلا إذا كان منياً للنزاع في موضوع الحق المتنازع عليه ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الشرعية ليس منياً للخصومة إذ لم تقض المحكمة الشرعية إلا برفض الدفع التي أثارها المدعى عليهم مع ندب خبراء لتطبيق كتاب الوقف ، وهذا لا يترتب عليه ضرورة أن يصدر الحكم النهائي منها مناقضاً للحكم الاستثنائي الصادر من المحكمة المختلطة — لما كان ذلك — كانت شروط قبول هذا الطلب وفقاً لنص المادة ١٩ سالف الذكر بفقرتها غير متوافرة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطلبين في محله ويتعين الحكم بمقتضاه . »
(الفتاوى رقم ١٠٤ سنة ٢٠ ق. تنازع الاختصاص)

٢١٧

١٩ مايو سنة ١٩٥١

تنازع الاختصاص :

١ — محكمة مختلطة . فصلها في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية . لا يمكن اعتبارها محكمة أحوال شخصية في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض بالنظر في طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر على خلاف الحكم المختلط .

ب — اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص وفقاً للمادة ١٩ المشار إليها يشمل الأحكام الصادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها ، سواء

ترفع الدعوى عن موضوع واحد أمام كل من الجهتين فتري كل منهما أن الدعوى من اختصاصها وحدها أم سلبياً بأن تتخلى كل منهما عن نظرها باعتبار أنها ليست داخلة في اختصاصها ومفاد هذه الفقرة أن مناط قبول طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة التنازع الإيجابي أن تكون دعوى الموضوع الواحد قائمة أمام جهتي التقاضي ويؤكد ذلك أن الشارع إذ نص في المادة ٢٠ من القانون على أنه يترتب على رفع الطلب وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة فانه بذلك قد دل على أن قيام الدعوى أمام جهتي التقاضي هو الذي يتحقق معه القول بقيام نزاع على تعيين المحكمة المختصة بالفصل فيه . ذلك لأنه بصدور حكم نهائي حاسم للخصومة من إحدى الجهتين لا يبقى ثمة موجب لطلب تعيين المحكمة المختصة إذ الهيئة التي تكون قد أصدرت الحكم سواء أكانت مختصة بإصداره أم غير مختصة تكون قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها ولا يتصور في هذه الحالة أن يبقى ثمة نزاع يراد فضله في خصوص الاختصاص يحتمل التوزيع بين جهتي قضاء قالت إحداهما كلمتها النهائية في الدعوى .

« ومن حيث إنه لما كان الواضح من الوقائع السابق إيرادها أن إحدى الدعويين — بفرض التسليم بوحدة موضوعهما قد فصل فيها من محكمة الاستئناف المختلطة بحكم نهائي — لما كان ذلك — كان لا محل لاستناد وزارة الأشغال في طلب وقف السير في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الشرعية ولا لاستناد ممثلي الوقف في طلب وقف تنفيذ الحكم المختلط إلى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء لعدم توافر شروط انطباقها كما سلف البيان .

أكانت قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة المختلطة إذ تفصل في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية إنما تفصل في مادة بما يشمل اختصاصها ، شأنها في ذلك شأن باقي المواد الأخرى التي يقع في اختصاصها والمنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتنظيم القضائي للمحاكم المختلطة . ولا يمكن اعتبار المحكمة المختلطة في هذه الحالة محكمة أحوال شخصية في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

وإذن فإذا صدر حكم من المحكمة المختلطة بضم ابن إلى أمه ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الشرعية بضم هذا الابن إلى أبيه فإن محكمة النقض تكون مختصة بالنظر في الطلب المقدم من الأم بوقف تنفيذ الحكم الشرعي .

٢ - إن الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع في الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى . ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الاقتصار في خصوص

تنازع الاختصاص على الأحكام التي تصدر ابتداء من هذا التاريخ ، بل أن إطلاق عبارة النص وحكمة التشريع يقطعان في أن اختصاص هذه الهيئة يشمل أيضاً الأحكام الصادرة قبل ذلك في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .

الحكمة

د من حيث إن واقعة الطلب تتحصل في أنه في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٧ تزوج المدعى عليه من الطالبة وكلاهما إيطالي الجنسية . وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ولد ابنهما أندريا . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٤٦ أقام الزوج على زوجته دعوى أمام المحكمة المختلطة طالبا لأسباب ذكرها في عريضتها الحكم بالانفصال الجسدي وإسناد حضانة الولد إليه مع التزامه بتربيته تربية كاملة . وقد أحيلت الدعوى إلى التحقيق . وفي إحدى جلساته قرر الطرفان أنهما يرغبان في الانفصال جسديا واتفقا على أن يبقى ابنهما أندريا في حضانة الأم على أن يكون لوالده الحق في رؤيته كل يوم أحد في فترة وبطريقة حدداها وتركها للمحكمة الفصل في تقدير النفقة ، وبجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بالتصديق على الاتفاق المبرم بين الطرفين على اعتبار أن ما بينهما من تنازع يرجع سببه إليهما معا وألزمت الزوج بأن يدفع إلى زوجته ثلاثة جنيهات شهريا نفقة لها ، وثلاثة جنيهات ونصف جنيه شهريا نفقة لابنهما الذي في حضانتها وذلك ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وما أن مر على هذا الحكم بضعة

أشهر حتى أقام الزوج على الزوجة الدعوى رقم ٢٥٩٥ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة شبرا الشرعية طالباً تسليمه ابنه أندريا ليكمل تربيته مؤسسا دعواه على أنه سبق أن اعتنق الاسلام بإشهاد شرعى صادر من محكمة عابدين الشرعية فى ١١ من مارس سنة ١٩٤٤ وأنه طلق زوجته بإشهاد آخر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٤٥ وأنها تذهب بولده إلى الكنائس ويخاف عليه أن يأل الكفر ويعتاده وأنه طالبها بتسليمه فامتنعت بدون وجه شرعى .

دفعت الزوجة بعدم اختصاص المحاكم الشرعية لأن المنداعين ايطاليان ووفقاً للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ لا تختص المحكمة إلا إذا كل قانون البلد الواجب التطبيق وفقاً للمادة الثالثة قانوناً غير أجنبي كما أن المادة الثالثة قد نصت أيضاً على أنه يرجع فى بيان حقوق الوالدين والأبناء والواجبات المتبادلة بينهم إلى قانون بلد الأب وهو القانون ايطالى، وقد قضت المحكمة فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ برفض هذا الدفع تأسيساً على أن المسلمين المقيمين بالقطر المصرى - أيا كانت جنسيتهم خاضعون فى قضايا أحوالهم الشخصية للمحاكم الشرعية فقط ، إذ لا تطبق فى حقهم سوى أحكام الشريعة الاسلامية وفقاً للمادة ٤/٢٥ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة وقضت بتسليم الولد لوالده ، استأنفت الزوجة هذا الحكم وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة مصر الشرعية بهيئة استئنافية بتأييده .

ومن حيث إن الطالبة لجأت بعد ذلك إلى هذه المحكمة طالبة وقف تنفيذ الحكم الشرعى لقيام التناقض بينه وبين الحكم الصادر من المحكمة المختلطة إذ قضى أولها بضم الولد إلى

أبيه وقضى الآخر بضم الولد إلى أمه .

ومن حيث إن المدعى عليه دفع أولاً بعدم اختصاص هذه الهيئة بنظر الطلب استناداً إلى أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة إنما صدر فى مادة أحوال الشخصية وقد حلت المحكمة المختلطة فى اختصاصها بالفصل فى هذه المادة محل القنصلية الايطالية ومن ثم يكون الحكم الصادر منها فى تلك الدعوى قد صدر منها باعتبارها جهة من جهات الحكم فى الأحوال الشخصية - ولما كان الحكم الذى يناقضه قد صدر من المحكمة الشرعية وهى الأخرى جهة من جهات الحكم فى الأحوال الشخصية فلا تكون محكمة النقض مختصة بالفصل فى التنازع القائم بينهما إذ مناط اختصاصها وفقاً للمادة ١٩ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء أن يكون التناقض واقعاً بين حكيمين نهائيين أحدهما صادر من إحدى المحاكم والآخر من إحدى جهات الأحوال الشخصية .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة قد نصت على أن المحاكم المختلطة تختص بالنظر فى كل المنازعات المدنية والتجارية بين الأجانب، وبين الأجانب والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الأهلية - كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن المحاكم المختلطة تختص كذلك بالنظر فى المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فى الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها وفقاً لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبى ، ويبين من هذين النصين أن المحكمة المختلطة إذ تفصل فى نزاع متعلق بالأحوال الشخصية إنما تفصل فى مادة عما يشمله اختصاصها شأنها فى ذلك

المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم المحاكم المختلطة .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٠ ق تنازع الاختصاص بالهيئة السابقة) .

٢١٨

١٩ مايو سنة ١٩٥١

١ - اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص وفقا للمادة ١٩ من قانون نظام القضاء يشمل الأحكام الصادرة قبل من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها ، سواء أكانت قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .

ب - دعوى من أجنبي عن وقف ينفي ما يدعيه ناظر الوقف من حق له في الأعيان التي في حيازة الأجنبي ومنع تعرض الناظر له فيها . لا تعتبر دعوى استحقاق في معنى المادة ٣٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة مما يتمتع على هذه المحاكم نظرها . اختصاص المحكمة المختلطة بالفصل فيها وفيما يقدم فيها من دفع . ليس للمحكمة الشرعية أن تقضى بتسليم أعيان الوقف حتى لو وصفت الدعوى بأنها دعوى استحقاق ، لأن المدعى عليها فيها هي الجمعية اليونانية التي في حيازتها الأعيان المدعى وقفها وهي أجنبية ، وكذلك إذا وصفت الدعوى بأنها دعوى صحة انعقاد الوقف ، لأن المحكمة الشرعية تكون في هذه الحالة قد خرجت عن ولايتها .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع في الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى . ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الاقتصار في خصوص تنازع الاختصاص على الأحكام التي تصدر ابتداء من هذا التاريخ بل إن إطلاق عبارة النص وحكمة التشريع يقطعان في أن اختصاص هذه الهيئة يشمل أيضا الأحكام الصادرة قبل ذلك في

شأن باقي المواد الأخرى التي تقع في اختصاصها والمنصوص عليها في المادة ٢٦ على ما سبق ذكره وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد صدر منها على هذا الاعتبار لا باعتبارها محكمة أحوال شخصية .

ومن حيث إن المدعى عليه دفع أيضا بأنه حتى مع التسليم بأن الحكم صدر من المحكمة المختلطة لا من إحدى محاكم الأحوال الشخصية ، فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض لا تكون كذلك مختصة بالفصل في هذا الطلب وفقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء لأن هذه المادة إذ ذكرت إحدى المحاكم ، فإنها إنما تعني إحدى المحاكم التي صدر هذا القانون بتنظيمها وهي المنوّه عنها في المادة الأولى منه وليس من بينها المحاكم المختلطة ومن ثم فإن أحكام هذه المحاكم تكون بمنأى عن اختصاص هذه الهيئة .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود كذلك بان الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع في الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى ، ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الاقتصار في خصوص تنازع الاختصاص على الأحكام التي تصدر ابتداء من هذا التاريخ بل إن إطلاق عبارة النص وحكمة التشريع يقطعان في أن اختصاص هذه الهيئة يشمل أيضا الأحكام الصادرة قبل ذلك في

أحكام التقادم متى كانت مختصة بالفصل في الدعوى وأصبح حكمها فيها انتهائياً .

على أنه من ناحية أخرى سواء أوصفت الدعوى التي أقيمت لدى المحكمة الشرعية وفصلت فيها بأنها دعوى استحقاق أم دعوى صحة انعقاد الوقف فإن المحكمة الشرعية لا تكون مختصة في الحالتين بالقضاء في طلب تسليم الأعيان المدعى وقفها إلى جهة الوقف لأنه إذا كانت الدعوى دعوى استحقاق فلا اختصاص للمحكمة الشرعية وفقاً لنص المادة ٣٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة بنظرها بكافة ما احتوته من الطلبات ، لأن المدعى فيها هو الوقف والمدعى عليها فيها هي الجمعية اليونانية التي في حيازتها الأعيان موضوع النزاع ، وإذا كانت الدعوى هي صحة انعقاد الوقف فإن ولايتها تقتصر على الفصل في هذا الطلب دون طلب التسليم . فإذا قضت المحكمة الشرعية بتسليم أعيان الوقف فإنها تكون قد خرجت عن ولايتها ويتعين وقف تنفيذ حكمها في هذا الخصوص .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطلب تحصل في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ أعلن غبطة البطريرك خريستوفورس الثاني بطريرك الروم الأرثوذكس كلا من الجمعية اليونانية وبلدية الإسكندرية بصورة اعلامين شرعيين صادرين من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية أحدهما في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٢ بإقامته ماظراً على وقف بطريرك الروم الارثوذكس

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الاقتصار في خصوص تنازع الاختصاص على الأحكام التي تصدر ابتداء من هذا التاريخ ، بل إن إطلاق عبارة النص وحكمة التشريع يقطعان في أن اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يشمل أيضاً الأحكام الصادرة قبل ذلك في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة ومن ثم تشمل عبارة « إحدى المحاكم » الواردة في المادة ١٩ من القانون السالف الذكر المحاكم المختلطة .

٢ — إذا كانت الدعوى المرفوعة لدى المحكمة المختلطة من المدعية (الجمعية اليونانية) لا تعدو كونها دعوى على الوقف المدعى عليه بنى ما يدعيه من حق له في الأعيان التي في حيازة الجمعية وكف منازعته ومنع تعرضه لها فيها ، فهي بهذا الوصف لا تعتبر دعوى استحقاق مما يخرج عن ولاية المحاكم المختلطة وفقاً لنص المادة ٣٨ من لائحة تنظيمها ، بل هي دعوى أقيمت من أجنبي (الجمعية اليونانية) على مصرى (جهة الوقف) موضوعها نزاع مدني ، وتكون المحكمة المختلطة مختصة بالفصل فيها ، كما تكون بالتالي مختصة بنظر ما يقدم فيها من دفعات ، ولا تجوز إثارة البحث أمام محكمة النقض فيما إذا كانت أخطاء أو لم تخطيء في تطبيق

٤ من يونيه سنة ١٩٤٢ في القضية رقم ٦٥ سنة ١٩٤١-١٩٤٢ عديمي الأثر ولا يحتج بهما على الجمعية اليونانية الطالبة وباعتبار الانذار المعلن بمعرفة غبطة البطريك في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ عديم الأثر في مواجهة كل من الجمعية اليونانية وبلدية الاسكندرية والحكم بإلزام غبطة البطريك بأن يدفع للجمعية مبلغ ١١٠ جنيهات بصفة تعويض والفوائد القانونية حتى تمام الوفاء . . . وأسست دعواها على أن ١٦٢٨٧ ذراعا من الأرض السابق بيانها كانت مملوكة إلى تيودور توسيتا بطريق الشراء من سعيد البراوي وآخرين بعقد محرر في شعبان سنة ١٢٣٣ الموافق يولييه سنة ١٨١٨ وفي سنة ١٨٣٣ أقام أفراد الجالية اليونانية برئاسة الأخوين توسيتا على هذه الأرض مستشفى يونانيين ووضعوه تحت رعاية القنصلية اليونانية . ولما كان تيودور توسيتا قد اشترى هذه الأرض لحساب أخيه ميشيل فان هذا الأخير وقد كان في سنة ١٨٥٢ رئيسا للجالية اليونانية بالاسكندرية وقائما بوظيفة القنصل العام لليونانيين حرر في سنة ١٨٥٣ عقدا وهب بموجبه هذه الأرض للجالية كما وهبها المبالغ التي تبرع بها لإقامة المستشفى . وأما باقي الأرض ومساحتها ٢٤٨٥ ذراعا فقد كان الخديوي اسماعيل منحها إلى البطريك سوفرينوس بطريك الروم الارثوذكس بموجب حجة صادرة في ٨ من مارس سنة ١٨٧٣ وكان قد التمس الانعام بها عليه لمصلحة الطائفة اليونانية وذلك لتفادي إقامة مبان أخرى بجوار المستشفى وبموجب خطاب مؤرخ في يولييه سنة ١٨٧٣ وهب البطريك المذكور هذه الأرض إلى الطائفة فرأت أن تقيم عليها مستشفى كبيرا بدلا من المستشفى القديم وجمعت لهذا الغرض تبرعات في سنة ١٨٧٤ .

الاسبق سوفرينوس وهو يجري بوقف قطعة أرض تبلغ مساحتها ٢٤٨٥ ذراعا كائنة بمدينة الاسكندرية ومدينة الحدود والمعالم بحجة الوقف المؤرخة في أول جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ الموافق ٥ من يونيه سنة ١٨٧٥ ، والآخر في ٤ من يونيه سنة ١٩٤٢ وبه أقامت محكمة الاسكندرية الشرعية الابتدائية البطريك خريستوفورس ناظرأ على وقف السيدة هيلانة قسطندي مانولي وهو يجري بوقف قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٦٢٨٧ ذراعا بمدينة الحدود والمعالم بحجة وقفها المؤرخة في ٥ من يونيه سنة ١٨٧٥ وتضمن الإعلان التنبيه على الجمعية اليونانية بأن تسلم إلى البطريك الأعيان التابعة للوقفين المذكورين وإلا فتلزم بأن تدفع إلى الوقف غرامة يومية مقدارها عشرة جنيهات حتى يوم التسليم كما تضمن التنبيه على بلدية الاسكندرية بأن تستبدل باسم الاسبتالية اليونانية وهو الاسم المقيد به ذلك المستشفى بدفتر عوائد البلدية اسم وقف سوفرينوس وهيلانه وتوافيه بشهادة بهذا الاستبدال وإلا ألزمت بغرامة يومية مقدارها جنيه إلى أن يتم تسليم الشهادة فبادرت الجمعية اليونانية بإقامة الدعوى رقم ٨٥٣ سنة ٧٠ على بطريك الروم الارثوذكس وكبير كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية وبلدية الاسكندرية لدى محكمة الاسكندرية المختلطة وطلبت فيها والحكم باعتبار غبطة البطريك غير حائز لأي حق من أي نوع على العقار والأرض والمنشآت موضوع النزاع والحكم بقيد العقار موضوع النزاع في سجلات الأموال الأميرية لبلدية الاسكندرية كملك خاص للجمعية اليونانية بالاسكندرية ، وباعتبار الاعلامين الشرعيين المستصدرين من محكمة الاسكندرية الشرعية الأول في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٢ والثاني في

ولما كانت هذه الأراضى واقعة فى منطقة تحصينات ومفروضا عليها قيود تمنع إحداث أى تغيير فى حالتها بدون ترخيص فان الجمعية طلبت من التنظيم الحصول على الرخصة اللازمة لهذا الاجراء فامتنع عن اعطائها الرخصة المطلوبة بحجة أن مستندات ملكيتها لانكفى لهذا الغرض . وتلقا ذلك ونظراً للتشريع الذى كان معمولاً به فى ذلك الحين التجأ القائمون بأمر الجمعية إلى المحكمة الشرعية حيث حررت حجة شرعية فى سنة ١٨٧٥ عن قطعتى الأرض سالفتى الذكر اشترك فيها من ناحية بطريك الروم الارثوذكس سوفرينوس واسكندر مانوس فنصل عام اليونانيين بصفتهم وكيلين عن السيدة هيلين أرملة ميشيل المالك الأصلى ومن ناحية أخرى تيودور رالى بصفته رئيساً للطائفة اليونانية .

وبموجبها وباستعمال مصطلحات ذلك العصر جعلت الأرض وقفاً على المستشفى لى تؤول ايراداتها إلى الأبد لمصلحة فقراء الطائفة وأقيم تيودور رالى ناظراً على الوقف ونص على أنه يمكن إبداله فيما بعد بالشخص الذى تختاره الطائفة رئيساً لها . وتمسكت الجمعية اليونانية بأنه مع التسليم جدلاً بصحة الوقف فقد سقطت الدعوى به لمضى أكثر من ٣٣ سنة على سنة ١٨٧٥ دون أية مطالبة من جانب الوقف . فدفع البطريك بعدم اختصاص القضاء المختلط بنظر الدعوى استناداً إلى المادة ٣٨ من لائحة التنظيم القضائى الصادر بها القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٧ باعتبار أن دعوى الجمعية هى دعوى استحقاق مقامة من أجنبى على وقف كما دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أنها دعوى منع تعرض تختص بنظرها محكمة الأمور الجزئية ، ورد على الدفع بالسقوط بأن الجمعية اعترفت بالوقف فى الانذار الذى أعلنته وفى

صحيفة دعواها . وفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة برفض الدفعين سالفى الذكر وباختصاصها بنظر الدعوى واعتبارها على أساس صحيح وبأن البطريك ليس له أى حق من أى طبيعة كانت على العقار والأرض والمباني الموصوفة والموصوفة بصحيفة افتتاح الدعوى وأن يبقى العقار كما كان مقيداً بسجلات الأموال المقررة ببلدية الاسكندرية وبأن الاعلامين الشرعيين اللذين استصدرهما البطريك من محكمة الاسكندرية الشرعية بلا أثر ولا يحتج بهما على الطائفة وبأن صحيفة الانذار التى أعلنتها البطريك فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ عديمة الأثر تجاه الطائفة وتجاه بلدية الاسكندرية وبرفض طلب التعويض . ثم أيدت محمة الاستئناف المختلطة هذا الحكم فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ . وقد أسست المحكمة المختلطة قضاءها على الأسباب الآتية : (أولاً) إن المادة ٣٨ من لائحة التنظيم لم تأت بحكم مغاير للمادة ١٢ من لائحة التنظيم القديمة والمادة الثامنة من القانون المدنى المختلط و(ثانياً) إن قضاء المحاكم المختلطة استقر على اختصاصها بنظر قضايا الوقف عدا ما كان متعلقاً بأصل الوقف وشروط النظر وانه عند إثارة دفع من هذا القبيل أثناء نظر دعوى مقامة أمامها يكون لها إحالة الخصوم على المحاكم الشرعية ولها ألا تأخذ بحكم المحكمة الشرعية إذا جاوزت حدود اختصاصها و(ثالثاً) أن الطائفة اليونانية هى فى الواقع مدعى عليها فدعواها فى حقيقتها ليست طلب استحقاق عقار تابع لجهة وقف وفى وضع يده كما يدعى البطريك إذ هى صاحبة اليد و(رابعاً) أنه لا يكفى أن يدعى البطريك أن الأرض وقف لتكون كذلك وتكون المحاكم المختلطة غير مختصة بنظر الدعوى لأن العبرة فى تعرف حقيقة العقد ليست بالشكل الذى أفرغ فيه ولا بالوصف الذى وصفه

به عاقده و(خامسا) أن المحكمة ليست بصدد الفصل في مسألة تتعلق بأصل الوقف ولكنها بصدد تعرف نوع العقد الذي أبرم سنة ١٨٧٥ مسترشدة في ذلك بنية العاقدين وكيفية تنفيذهما للعقد وأنه لانزاع في أن قطعة الأرض الكبرى وهما الأخوان توسينا للطائفة وكانت مملوكة لاحدهما وأنه أقيمت عليها المباني القديمة للمستشفى وأن القطعة الصغرى منحها الخديوي اسماعيل إلى البطريك الذي نقل بدوره ملكيتها إلى الطائفة . وأن الأشخاص الذين حملوا على التدخل أمام المحاكم الشرعية عند تحرير حجة سنة ١٨٧٥ ليست لهم أية صفة تخولهم التصرف في الأعيان وأنه لم يكن عند الطائفة نية تحويل ملكيتها إلى مال موقوف ولم توكل في ذلك لا البطريك فسوفرينوس ولا القنصل العام ولا رئيس مجلس إدارتها إذ ذاك وأن هذه الحجة لم تحرر إلا بقصد استيفاء الاجراءات التي طلبتها مصلحة التنظيم وقت ذلك للحصول على الرخصة و(سادسا) أن دعوى المدعية ليست من دعاوى وضع اليد ذلك أن موضوعها هو نفي ما يدعيه البطريك من حق للوقف في الأرض موضوع النزاع و(سابعا) أن القضاء استقر على أن سكوت الوقف ٣٣ سنة عن المطالبة بأرض تابعة له في حيازة الغير حيازة ظاهرة ومستمرة بنية التملك يترتب عليه ضياع حق الوقف فيها وتملك الحائز لها وعدم قبول دعوى الناظر وأن الجمعية اليونانية هي الواضعة اليد منذ أكثر من ثلاث وثلاثين سنة بنية التملك على الأعيان محل النزاع ولم ينازعها أحد في ذلك لا البطريك الحال ولا من سبقوه ، وليس صحيحا أن الجمعية أقرت بالوقف في إنذارها وصحيفة دعواها لأنها نازعت فيهما في تبعية الأرض للوقف .

وأثناء نظر الدعوى المختلطة سالفة الذكر

أقام خريستوفورس الثاني بطريك الروم الأرثوذكس بصفته ناظرا على وقف سوفرينوس بطريك الروم الأرثوذكس الأسبق والسيدة هيلانة قسطندي مانولي على نيقولا فاتمبلا بصفته رئيسا للجمعية اليونانية بالاسكندرية الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أمام محكمة الاسكندرية الشرعية وطلب الحكم له بصحة انعقاد الوقفين وأمر المدعى عليه بصفته برد أعيانها إلى جهة وقفهما وتسليمها له ليدبرها ، فدفعت الجمعية بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى استناداً إلى أن النزاع بين الطرفين فيها يدور على ملكية الأعيان قبل وقفها وموضوعها هو استحقاق عقار تحت يد أجنبي ، كما دفعت بعدم جواز سماع الدعوى لأن النزاع سبق أن طرح أمام المحكمة المختلطة وفصلت فيه ، ودفعت في موضوع الدعوى بعدم صحة الوقف لصدوره ممن لم يكن يملكه . والمحكمة الشرعية حكمت برفض ما دفعت به المدعي عاينها وبصحة الوقفين المشار إليهما وألزمت الجمعية بتسليم أعيانها إلى البطريك . والمحكمة العليا الشرعية حكمت في الاستئناف رقم ١٨ سنة ١٩٤٨ بتساريخ ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها على ما يأتي : (أولا) أن تكييف الدعوى بأنها دعوى استحقاق عقار مرفوعة من جهة الوقف على الجمعية اليونانية واضحة اليد هو تكييف غير صحيح لأن النزاع لا يدور في الدعوى حول ما إذا كان العقار تنطبق عليه حجة الوقف أو لا تنطبق ولكنه يدور على أصل الوقف وصدوره صحيحا أو غير صحيح وبذلك يخرج من اختصاص المحاكم الوطنية والمحاكم المختلطة وفقا للمادة ٣٨ من لائحة التنظيم (ثانيا) أن الحكم الذي أصدرته المحكمة

قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ المحاكم الوطنية إلا أن الشارع رأى عند إصدار قانون تنظيمها أن لا حاجة إلى وصفها بذلك بعد أن زال مقتضى هذا الوصف بإلغاء المحاكم المختلطة وانتهى في دفعه إلى أن المحاكم المختلطة لا تدخل فيما يشمله عموم هذا النص لأنها كانت قد انقضت وزالت ولأن وجودها كان على سبيل الاستثناء من الأصل وأن ما زيد في اختصاص المحاكم الوطنية إنما هو رد لما كان مسلوباً منها فلا يمكن القول بأن المحاكم المختلطة كانت تعادل المحاكم الوطنية على أن هذا لا يعنى أن لأحكام المحاكم المختلطة قدسية لا يجوز المساس بها ذلك لأن لمحاكم القانون العام بمختلف درجاتها أن تنظر في خروج أحكامها عن حدود ولايتها باعتبارها صادرة من محاكم استثنائية وهو ما حصل في هذه الدعوى إذ استشكلت الجمعية اليونانية في تنفيذ الحكم الشرعى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية فقضى بوقف التنفيذ كما أقامت دعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية تطلب الحكم بوقف تنفيذ الحكم الشرعى لصدوره باطلا وطلبت النيابة العامة رفض هذا الدفع .

ومن حيث إن الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع في الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الاقتصار في مقام تنازع الاختصاص على الأحكام التى تصدرها من هذا التاريخ بل ان اطلاق عبارة النص وحكمة

المختلطة صدر من جهة غير ذات ولاية فهو باطل و (ثالثاً) أن الدفع بالتقدم على غير أساس لأن من شروط قبوله التمكن من رفع الدعوى وقد ثبت أن الوقفين ظلاً شاغرين من ناظر يدير شئونهما من تاريخ وفاة نيودورالى فى سنة ١٨٨٥ إلى أن أقيم البطريك ناظراً فى سنة ١٩٤٢ وذلك عملاً بالمادة ٣٧٥ من اللائحة و (رابعاً) أنها ترى من بحث الموضوع أن الوقف صحيح . وأزاء هذين الحكمين النهائيين المتناقضين طلبت الجمعية اليونانية إلى محكمة النقض مشكلة هيئة جمعية عمومية وقف تنفيذ الحكم الشرعى عملاً بالمادة ٢/١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وطلب البطريك الحكم برفض طلب الجمعية وعدم جواز تنفيذ حكم محكمة الاسكندرية المختلطة الصادر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ والمؤيد فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ من محكمة الاستئناف المختلطة ثم دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب مؤسساً هذا الدفع على أن الشارع حين أصدر القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ كان يهدف إلى إقامة هيئة تفصل فيما يقع من تنازع على الاختصاص بين المحاكم صاحبة الولاية العامة وبين محكمة القضاء الإدارى ولكن مجلس النواب رأى أن يدخل على القانون ما يجعله شاملاً للتنازع الذى يقوم بين المحاكم ذات الولاية العامة وبين محاكم الأحوال الشخصية فأضاف إلى النص المقدم إليه عبارة «أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية» وصدر القانون بهذا التعديل والمقصود بعبارة «إحدى المحاكم» الواردة فى صدر النص هى المحاكم التى صدر القانون سالف الذكر لتنظيمها وهى وحدها صاحبة الولاية العامة على شئون جميع المقيمين فى البلاد المصرية وهذه المحاكم كانت تسمى

التشريع تقطعان في أن اختصاص هذه الهيئة يشمل أيضا الأحكام الصادرة قبل ذلك في المسائل التي تنظرها المحاكم الآن سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم المحاكم المختلطة .

د ومن حيث إنه لذلك يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة إلى الموضوع فقد أسست الجمعية طلبها على أن دعواها لدى المحكمة المختلطة لم تكن دعوى استحقاق عقار موقوف في حيازة جهة الوقف لأنها لم تطلب رد العقار وتسليمه إليها إذ كانت تضع اليد عليه من قديم الزمان بل كانت دعواها مقصورة على طلب الحكم بأن لاحق للبطريك فيما يدعيه من حقوق على العقار المتنازع عليه وهي بهذا الاعتبار لا ينطبق عليها وصف دعوى الاستحقاق التي أخرجت من اختصاص المحاكم المختلطة بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من لائحة التنظيم وأنه يجب التفريق في الاختصاص بين دعوى الاستحقاق التي يقيمها الأجنبي على الوقف ودعوى الاستحقاق التي يقيمها الوقف على الأجنبي فهي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة إذا كان المدعى عليه صاحب اليد أجنبياً ، ومن اختصاص المحاكم الشرعية إذا كانت اليد على العقار للوقف المدعى عليه أما إذا كان النزاع يتعلق بوضع اليد فانه يكون من اختصاص المحاكم المختلطة ما وجد أجنبي طرفاً فيه ولم تأت المادة ٣٨ من لائحة التنظيم بحكم يغير الحكم الذي جاء في المادة ١٢ من اللائحة القديمة والمادة ٨ من القانون المدني المختلط في هذا الشأن وأن عدم نص الشارع في المادة ٣٨ ساقفة الذكر على أن يكون العقار

المستحق في حيازة الوقف حتى تخرج الدعوى من اختصاص المحاكم المختلطة لا يعني أنه قصد تعديل النص القديم في هذا الخصوص وإنما يرجع ذلك إلى أنه اعتبر ورود هذا النص من قبيل التزيد الذي لا لزوم له ما دامت دعوى الاستحقاق تتضمن بذاتها وبحسب تعريفها في فقه القانون أن تكون العين موضوعها في حيازة المدعى عليه وليس فيما دفعت به الجمعية عن سقوط حق الوقف بسبب تركه له وعدم مباشرته إياه مدة تزيد على ٣٣ سنة مساس بأصل الوقف مما تناولته الفقرة الثانية من المادة ٣٨ التي تنص د وكذلك لا تختص المحاكم المختلطة بالمنازعات المتعلقة مباشرة أو بالواسطة بأصل الوقف أو بصحته أو بتفسيره أو بتطبيق شروطه وتعيين النظار وعزلهم ، فالفصل في هذا الدفع يدخل في اختصاصها ومن ثم تكون في بحثها له وقضائها بقبوله — وهو ما يكفي لحل حكمها — لم تخرج عن حدود ولايتها ولا يقدح في ذلك ما دفع به البطريك من أن المحكمة المختلطة أخطأت في تطبيق المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية لأن خطأها في ذلك يفرض حصوله لا يؤثر في قوة الشيء المقضي ما دام الاختصاص ثابتاً لها وأن تفريق المحكمة العليا الشرعية في صدد تحديد اختصاصها بين دعوى استحقاق العقار الموقوف الوارد بحجة الوقف وبين حالة ما إذا كان النزاع يدور على انطباق حجة الوقف على العقار المتنازع عليه هي تفرقة لا سند لها في القانون وأنه ليس فيما ورد بالفقرة الأولى من المادة ٣٨ ما يناقض ما ورد بالفقرة الثانية منها إذ جعل الشارع من دعوى الاستحقاق في العقار الموقوف نوعاً من النزاع قائماً بذاته متميزاً عن غيره من وجوه النزاع الأخرى الواردة في الفقرة الثانية وأخضعه

لاختصاص المحاكم المختلطة عند توافر الشروط التي قررناها والأخذ بحكم الفقرة الأولى لا يبطل عمل الفقرة الثانية ولا يعطله وأنه قد فات المحكمة الشرعية أن النزاع الذي فصلت فيه لم يقتصر على الوجوه التي ذكرتها واعتبرتها متعلقة بصحة الوقف بل تناول طلبات أخرى منها دفع الجمعية بالتقادم ومنها أن البطريك طلب فضلاً عن صحة انعقاد الوقف رد الأعيان الموقوفة إلى جهة وقفها وهو طلب يخرج عن اختصاص المحاكم الشرعية عملاً بعموم نص المادة ٢٦ من لائحة التنظيم فتكون بحكمها في ذلك قد تجاوزت حدود ولايتها .

ومن حيث إن البطريك رد على ذلك بأن المادة ٣٨ من لائحة التنظيم إذ نصت على أنه لا تختص المحاكم المختلطة بنظر الدعاوى التي يرفعها الأجانب بطلب استحقاق عقار موقوف أتت بحكم مخالف لحكم المادة ١٢ من اللائحة القديمة إذ أصبح محظوراً على المحاكم المختلطة بموجبها أن تنظر دعوى الاستحقاق التي يرفعها أجنبي على جهة الوقف خيرياً كان أم أهلياً حتى لو كانت العين المتنازع عليها ليست في يد جهة الوقف لعدم اشتراط النص ذلك ، ودعوى الاستحقاق بحسب القانون المصري لا تقتضي أن تكون العين المطلوبة في يد المدعى عليه وأن دعوى الجمعية أمام المحكمة المختلطة إنما كانت دعوى استحقاق خارجة عن ولايتها فضلاً عن أنها تصدت في حكمها لبحث كتاب الوقف ومست أصله مخالفة بذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ سالفه الذكر أما فضاؤها بسقوط حق الوقف بمضي المدة فهو قضاء لا تملك لأنها غير مختصة بنظر النزاع الأصلي فضلاً عن خطئها في تطبيق المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية - وأن المحكمة الشرعية

لم تخطئ في تطبيق المادة ٣٨ لأن كل فقرة منها نصت على حالة خاصة فالفقرة الأولى تتحدث عن دعاوى الاستحقاق التي يرفعها أجنبي على الوقف ودعوى الاستحقاق أساسها الادعاء بالتملك وليس بلام أن يؤدي ذلك إلى الطعن في أصل الوقف وصحته بل أن الادعاء يقوم غالباً على أن العين المدعى بها ليست محل الوقف مما يقتضي تطبيق الحجة ومستندات التملك على الطبيعة فإذا تناول الادعاء نزاعاً في أصل الوقف انطبقت الفقرة الثانية وأصبحت المحاكم الشرعية هي المختصة وما دام أن المحكمة الشرعية هي المحكمة صاحبة الولاية في بحث النزاع على قيام الوقف فإنها كانت على حق إذ أهدرت الحكم المختلط لصدوره من جهة لا ولاية لها ، أما الطلب الخاص برد الأعيان إلى جهة وقفها فهو طلب ملحق بالطلب الأصلي وهو نتيجة للحكم فيه وليس نظره ممتنعاً على المحكمة الشرعية لأن لها اختصاصاً في الأمر بتنفيذ أحكامها .

وطلبت النيابة العامة وقف تنفيذ الحكم الشرعي لخروج المحكمة الشرعية عن ولايتها في قضائها بتسليم أعيان الوقف ورفض طلب وقف تنفيذ الحكم المختلط .

ومن حيث إن دعوى الجمعية لدى المحكمة المختلطة حسب الوقائع السابق بيانها والطلبات المقدمة فيها لا تعدو كونها دعوى منها على الوقف المدعى عليه بنفي ما يدعيه من حق له في الأعيان التي في حيازة الجمعية وكف منازعته ومنع تعرضه لها فيها فهي بهذا الوصف لا تعتبر دعوى استحقاق مقامة من أجنبي على جهة الوقف مما يخرج عن ولاية المحاكم المختلطة الفصل فيه وفقاً لنص المادة ٣٨ من لائحة تنظيمها بل هي دعوى أقيمت من أجنبي

التقاضى قد قضت باختصاصها في حالة التنازع الايجابى ،
أو بعدم اختصاصها في حالة التنازع السلبى .

المبدأ القانونى

إن مناط قبول طلب تعيين المحكمة
المختصة في حالة التنازع الايجابى أن تكون
دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام
جهة التقاضى وأن تكون كلتاها قضت
باختصاصها بنظرها ، وفي حالة التنازع السلبى
أن تكون كل منهما قضت بعدم اختصاصها .
(م ١/١٩ من قانون نظام القضاء) .

وإذن فإذا كانت الواقعة هي أن الدعوى
المرفوعة أمام محكمة القاهرة الابتدائية لم
يدفع فيها بعدم الاختصاص ، وأن الدعوى
الشرعية التى دفع فيها بعدم الاختصاص قد
شطب دون أن تقول المحكمة كلمتها في الدفع
المذكور — فلا يمكن القول بأن هناك
تنازعا بين المحكمتين يصح عرض نظره على
محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن الطالبة قدمت هذا الطلب
بعريضة قالت فيها إنها رفعت الدعوى رقم ١٥٦
سنة ١٩٤٨ أمام محكمة مصر الشرعية على المدعى
عليهم طالبة الحكم لها بوفاء والدها المرحوم
مراد أرئينوف معتمدين البلغارى الجنسية
وانحصار ارثه فيها باعتبارها ابنته الوحيدة
وتسليمها أعيان التركة وهى عبارة عن أرض
زراعية وأملاك ونقود وسندات وغيرها تزيد
قيمتها على ١٦٠٠٠ جنيه مصرى ومنع تعرض
المدعى عليهم المذكورين وذلك في مواجهة

الجمعية اليونانية — على مصرى — جهة الوقف —
موضوعها نزاع مدنى ، وعلى هذا الاعتبار يكون
للقضاء المختلط ولاية الفصل فيها . وعلى كانت
المحكمة المختلطة مختصة بنظرها فإنها تكون مختصة
كذلك بنظر ما يقدم فيها من دفعات ولا يجوز
إثارة البحث لدى هذه الهيئة فيما إذا كانت أخطاء
أو لم تخطئ في تطبيق أحكام التقادم متى كانت
مختصة بالفصل في الدعوى أصبح حكمها استهائياً .

ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن
المحكمة الشرعية لم تكن مختصة بالقضاء في طلب
تسليم الأعيان للبدعى بوقفها إلى جهة الوقف
سواء أوصفت الدعوى المرفوعة إليها بأنها
دعوى استحقاق أم دعوى صحة انعقاد الوقفين
ذلك لأنه إذا كانت الدعوى هي دعوى
استحقاق فإن المحكمة الشرعية لا تكون مختصة
وفقاً لنص المادة ٣٨ من لائحة التنظيم بنظرها
بكافة ما احتوته من الطلبات لأنها أقيمت من
الوقف — وهو مصرى — على الجمعية وهى
أجنبية ، وإذا كانت الدعوى هي صحة انعقاد
الوقفين فإن ولايتها تقتصر على الفصل في هذا
الطلب دون طلب التسليم الذى لا تختص به إلا
إذا كان تابعا لدعوى استحقاق من اختصاصها
ومن ثم تكون المحكمة الشرعية على كلا الاعتبارين
قد خرجت عن ولايتها فيما قضت به من تسليم
أعيان الوقف وتعين وقف تنفيذ حكمها في
هذا الخصوص .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٠ في تنازع الاختصاص بالهيئة
السابقة) .

٢١٩

١٤ يونيه سنة ١٩٥١

تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة
وفقا للمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
سنة ١٩٤٩ ، يجب لقبوله أن تكون كلتا جهتي

والقاهرة الابتدائية وشهادتان الأولى تفيد أن القضية الشرعية شطبت بجلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ والأخرى تفيد أن الدعوى المقامة أمام محكمة القاهرة الابتدائية أوقفت لمدة ثلاثة أشهر بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ .

« وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلب استناداً إلى أن شروط الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء غير مترافرة ذلك لأنه لكي يكون الطلب مقبولاً يجب أن تعلن كل من المحكمتين كليهما في الاختصاص بنظر الدعوى ولا سبيل إلى هذا الاعلان إلى أن تصدر كل منهما حكماً باختصاصها أو بعدم اختصاصها وعندها يقوم التنازع المسوغ لرفع الأمر إلى هذه المحكمة لتعيين جهة الاختصاص — وأنه لما كان يبين من وقائع الطلب أنه لم يصدر بعد حكم من إحدى الجهتين بالاختصاص أو بعدم الاختصاص — فانه لا يكون مقبولاً — وقد انضم المدعى عليه الرابع في مذكرته إلى النيابة العامة في هذا الدفع .

« ومن حيث إن الطالبة ردت على ذلك بأن نص المادة ١٩ المشار إليها جاء مطلقاً — غير مقيد بما ذهبت إليه النيابة العامة من وجوب صدور حكم من كلتا جهتي التقاضي بالاختصاص أو عدمه — وأن عدم التخلي كما يتصور في حالة صدور حكم برفض الدفع بعدم الاختصاص يتصور كذلك في حالة مجرد قيام الدعويين أمام الجهتين دون أن تعلن كلتاها كليهما في الاختصاص .

« ومن حيث إنه يبين من نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء التي نظمت قواعد الفصل في التنازع على الاختصاص بين إحدى محاكم القانون العام

المدعى عليه الأخير بصفته حارساً على أموال الأعداء — وقالت إنه وفقاً للقانون البلغاري الواجب التطبيق ينحصر فيها الارث فرضاً بغير شريك ثم ظلت هذه الدعوى تنظر أمام المحكمة الشرعية وباحدى الجلسات أضاف الحاضرها طلباً احتياطياً هو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي تقضى باستحقاق الطالبة لنصف التركة باعتبار أنها الابنة الوحيدة للمتوفى وفي أثناء نظر الدعوى تدخل دكران معتمديان خصماً ثالثاً لحكم بقبوله ودفع بعدم اختصاص المحكمة الشرعية بنظر الدعوى — وأثناء نظر تلك الدعوى أمام المحكمة الشرعية انضح للطالبة أن المدعى عليها الخامسة أليس دكران ميليكيان وهي ابنة أخى المتوفى رفعت دعوى أمام المحكمة المختلطة أحيلت على محكمة القاهرة الابتدائية بعد إلغاء المحاكم المختلطة وهي الدعوى رقم ٢٦٨٣ سنة ١٩٤٩ كلى قالت فيها أن الورثة هم اخوة المتوفى وأخواته وأبناء وبنات اخوته وأخواته . وأنه وفقاً للمادة ١٢ من قانون نظام القضاء تختص المحاكم بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وأنه تفرعاً على ذلك يكون القانون البلغاري هو الواجب التطبيق اعمالاً للمادة ١٧ من القانون المدنى التي تقضى بأن الميراث يسرى عليه قانون المورث وقت وفاته ، وقد تدخلت الطالبة خصماً في تلك الدعوى وانتهت إلى القول بأنها وقد لجأت هي إلى المحكمة الشرعية ولجأت السيدة أليس دكران معتمديان إلى محكمة القاهرة الابتدائية فالحا عملاً بالمادة ١٩ من قانون نظام القضاء تطلب إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية تعيين الجهة المختصة بالفصل في هذا النزاع — وقدمت تأييداً لطلبها مستندات منها صورة من محاضر جلسات المحكمتين الشرعية

المحكمة المرفوعة أمامها كلتها في اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظرها فلا يمكن القول بأن هناك تنازعا بين المحكمتين في خصوص الاختصاص يراد من هذه المحكمة فضله بتعيين أيتهما المختصة بالفصل في النزاع ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب في محله ويتعين الحكم على مقتضاه .

(القضية رقم ٧ سنة ٢٠ ق تنازع الاختصاص برئاسة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور أصحاب السعادة والعزة أحمد فهمي إبراهيم باشا وأحمد حلمي باشا وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك وإبراهيم خليل بك ومحمد نجيب أحمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

وبين إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو محكمة القضاء الإداري سواء أكان هذا التنازع إيجابياً أو سلبياً يبين من هذا النص أن مناط قبول طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة التنازع الإيجابي أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي التقاضي وأن تكون كلتاها قضت باختصاصها بنظرها . وفي حالة التنازع السلي أن تكون كل منهما قضت بعدم اختصاصها . ولما كانت الدعوى المرفوعة أمام محكمة القاهرة الابتدائية لم يدفع أمامها بعدم الاختصاص وكانت الدعوى الشرعية التي دفع فيها بعدم الاختصاص قد شطبت دون أن تقول

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب أحمد بك المستشارين) .

ب — هبة . حكم . تسببه . هبة المقول المستترة في صورة عقد بيع . مجرد الإيجاب والقبول يكفي لانقضاءها وانتقال ملكية المقول الموهوب دون حاجة إلى تسليم الشيء الموهوب . وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة نية التصرف لا يغير من هذا النظر . حكم برفض دعوى أقامها مورث الطاعن بطلب بطلان عقد بيع منقولات صادر إلى المطعون عليها الثانية على أساس أن العقد في حقيقته وصية . أقامته على أن التصرف هو هبة مستترة في صورة عقد بيع . تحدث الحكم عن توافر ركن القبض في التصرف . تزيد . الخطأ فيه لا يبطله .

ج — اختصاص . هبة . مسائل الهبة في نظر الشارع . ليست كلها من مسائل الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية . الهبة محكومة بقانونين . القانون المدني فيما أورده من أحكام لها

٢٢٠

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ — هبة . حكم . تسببه . قضاؤه برفض دعوى أقامها مورث الطاعن بطلب بطلان عقد رسمي صادر منه إلى المطعون عليها الأولى ببيع منزل على أساس أن هذا العقد في حقيقته وصية . أقامته على أن التصرف هو عقد بيع صحيح ناجز وليس ما يمنع قانوناً أن يكون الثمن مشروطاً وفاؤه كإيراد مرتب لدى حياة البائع وأنه يفرض أن الثمن منعدم فالمقد يظل صحيحاً لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد رسمي . اغفاله طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن أجرة مثل المنزل تزيد على الإرادة المقرر مدى حياة البائع كقابل البيع . لا يبطله . الطعن عليه بالقصور وبمخالفة القانون . على غير أساس .

صيغت في صورة عقد بيع أو عملت بعقد رسمي . متى كان الحكم قد أقام قضاؤه على هذا الأساس فانه لا يبطله اغفاله طلب الطاعن إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت أن أجرة مثل المنزل تزيد على الإيراد المقرر مدى حياة البائع كقابل للبيع . إذ على فرض أن هذا الإيراد هو دون بيع المنزل وأن ذلك يجعل الثمن معدوما فيعتبر العقد باطلا كبيع فإن الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن العقد يعتبر في هذه الحالة هبة صحيحة شكلا لافراغها في قالب رسمي وما قرره الحكم في هذا الخصوص صحيح قانونا ذلك أن مورث الطاعن قد أقام دعواه على أساس أن العقد في حقيقته وصية أي تبرع مضاف إلى ما بعد الموت وقد أثبت الحكم بالأدلة السائغة التي أوردتها أن التصرف صدر ناجزا فيكون هبة صحيحة في عقد رسمي ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور وبمخالفة القانون يكون على غير أساس .

٢ — إذا كانت هبة المنقول مستترة في صورة عقد بيع فإنه يكفي لانعقادها وانتقال ملكية المنقول الموهوب بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول في صورة عقد البيع الذي اختاره الطرفان لستر الهبة دون حاجة إلى تسليم الشيء الموهوب ولا يغير من هذا النظر وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة نية المتصرف . وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي أقامها مورث الطاعن

بالذات مكاملة بالأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها . القبض كركن لانعقاد الهبة للفرغة في محرر رسمي أو في صورة عقد آخر . لم يشترطه القانون المدني على خلاف الشريعة الإسلامية . حكم . نسبيه . تقريره أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة أفرغت في قالب رسمي لذلك العقد الصادر إلى المطعون عليها الثانية ، هو هبة مستترة في صورة عقد بيع وأن الهبة تصح قانونا إذا عملت بعقد رسمي أو صيغت في صورة عقد بيع . الطعن عليه بمخالفة القانون استنادا إلى أنه إذ تعرض لصحة الهبة قد جاوز اختصاصه . على غير أساس متى كان الطاعن لا يشير نزاعا متعلقا بالأحوال الشخصية .

د — هبة . محكمة الموضوع . تحصيلها فهم الواقع في الدعوى . عدم تقيدها برأي الخصوم في بحثها عما يجب تنزيله من أحكام القانون على هذا الواقع . حكم . نسبيه . تقريره أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة مع أنها لم تقل بهذا الوصف . لا يعيبه (المادة ٤٨ من القانون المدني — القديم — والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم — والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم) .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي أقامها مورث الطاعن بطلان العقد الرسمي الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى ببيع منزل على أساس أن هذا العقد في حقيقته وصية قد أقام قضاؤه على د أن التصرف هو عقد بيع صحيح ناجز وليس ما يمنع قانونا من أن يكون الثمن مشروطا وفاؤه كإيراد مرتب لمدى حياة البائع ولو أتيح القول بأن الثمن منعدم فالعقد يظل على هذا الفرض عقدا صحيحا قانونا ناظرا للعلانية لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد رسمي والهبة تصح قانونا إذا

بطلب بطلان عقد بيع المنقولات الصادر إلى المطعون عليها الثانية على أساس أن العقد في حقيقته وصية قد أقام قضاءه على أن التصرف هو هبة مستترة في صورة عقد بيع فإن تحدث الحكم عن توافر ركن القبض فيها يكون زيداً لا يضره الخطأ فيه .

٣ - مسائل الهبة في نظر الشارع ليست كلها من الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية ومن ثم كانت الهبة محكومة بقانونين لكل مجاله في التطبيق - القانون المدني فيما أورده من أحكام لها بالذات مكملة بالأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها . والقانون المدني على خلاف الشريعة الإسلامية لم يشترط القبض لانعقاد الهبة المفرغة في محرر رسمي أو في صورة عقد آخر . وإذن فتي كان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة أفرغت في قالب رسمي كذلك العقد الصادر إلى المطعون عليها الثانية هو هبة مستترة في صورة عقد بيع وأن الهبة تنعقد قانوناً إذا صيغت في صورة عقد بيع أو عملت بعقد رسمي . فإن الطعن عليه بأنه إذ تعرض لبحث صحة الهبة قد جاوز اختصاصه بخالف القانون يكون غير صحيح متى كان الطاعن لا يثير نزاعاً متعلقاً بالأحوال الشخصية بل كل نزاعه منصب على القبض وشروطه وهو ليس بلازم لصحة

انعقاد الهبة قانوناً .

٤ - متى حصلت محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى من الأوراق المقدمة إليها ومن أقوال الخصوم فيها وجب عليها أن تبحث عما يجب تنزيله من أحكام القانون على هذا الواقع غير مقيدة في ذلك برأي الخصوم فما يعينه الطاعن على الحكم من أنه وصف العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى بأنه هبة مع أنها لم تقل بهذا الوصف يكون في غير محله .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تتحصل في أن مورث الطاعن . اميل الياس مطرجي . أقام الدعوى على المطعون عليهما يطلب فيها القضاء أولاً ببطلان العقد الرسمي المحرر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٢ والمسجل في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ الصادر منه للمطعون عليها الأولى ببيع العقار الوارد به وثانياً ببطلان عقد بيع المنقولات الصادر منه للمطعون عليها الثانية في ٥ من يوليو سنة ١٩٤٢ على أساس أن كلا العقدين يخفى وصية ويحق له العدول عما وأنه يعلنهما بهذا العدول . وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بناء على الأسباب التي أوردتها . ومحصلها أن عقد بيع العقار هو عقد بيع صحيح قانوناً وأن نقل الملكية جرى فيه ناجزاً ولم يعلق إلى ما بعد وفاة البائع ، وأنه مع افتراض أن الثمن منعدم فإن هذا العقد يكون مع ذلك صحيحاً لأنه يعتبر هبة تضمنها عقد رسمي ،

وأنه فيما يتعلق بالمنقولات فإن حقيقة التصرف فيها إلى المطعون عليها الثانية هي أنه هبة تمت بالقبض وأن احتفاظ الواهب بحقه في الانتفاع بالشئ. الموهوب مدى حياته وتعهد الموهوب لها ألا تصرف فيه لا يمنعان من انعقاد الهبة صحيحة. فاستأنف الطاعن هذا الحكم. فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب رداً على دفاع الطاعن الذي أورده في صحيفة استئنافه فقرر فيه طعنه الحالى.

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل (الأول) منهما في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور مبطل له من وجهين الأول إذ لم يرد على دفاع الطاعن بأن العقد الصادر للمطعون عليها الأولى ليس عقد بيع لانعدام الثمن بل هو من العقود التي تيسح حق الانتفاع مدة حياة البائع وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن أجرة مثل المنزل تزيد على الإيراد المقرر مدى حياة البائع كقابل للبيع وقال إن العقد لا يعدو أن يكون في حقيقته قرضاً برها فاحش أو عقد تأمين على الحياة وهو بهذا الوصف الأخير عقد باطل إذ هو بعيد عن الغرض الاجتماعى من التأمين وليس تابعا لعقد أصلى.

و (الثاني) لتناقض أسبابه مع أسباب الحكم الابتدائى التى أخذ بها، ذلك أن الحكم الابتدائى أسس قضاءه على أن العقد رتب إيراداً دائماً في مقابل البيع بينما قال الحكم المطعون فيه إنه رتب إيراداً مؤقتاً مدى الحياة مع أن ترتيب الإيراد الدائم في مقابل عقار لا ينقل ملكيته وإنما ينقل حق الانتفاع به فقط. ويشترط في صحة الإيراد المؤقت الذى يرتب بدل الثمن أن يكون قسطه أكثر من إيراد العقار المبيع وهو ما لم يتحقق في عقد البيع المذكور.

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في

أن المحكمة أخطأت إذ كيفت عقد بيع العقار تكيفين مخالفين لنصوصه وللقانون أما التكيف الأول ففى وصفها العقد بأنه عقد بيع ناجز مع أن ذلك مخالف لنصوصه ولما يستفاد من ضالة القسط المشترط دفعه إذ هو أقل من أجر المثل. وأن التكيف الصحيح له هو أنه عقد قرض بفائدة مقررة أحكامه فى المواد ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من القانون المدنى (القديم) وأن القسط المشترط دفعه يجب أن يكون مشتملا على الدخل وعلى جزء من الثمن. وأما التكيف الثانى ففى قول الحكم إن العقد هو عقد هبة مشروعة وهذا مخالف للقانون ونصوص العقد. أما مخالفته للقانون فلأن المحكمة غير مختصة ببحث ذلك لأن هذا البحث لا تتمسك به المطعون عليها الأولى فضلا عن أن الفصل فى صحة الهبة هو من اختصاص المحكمة الشرعية عملاً بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم وبفرض اختصاص المحكمة الوطنية به فانها لم تطبق أحكام الشريعة الواجبة التطبيق وهى لا تعتبر الهبة صحيحة شرعا إلا إذا تخلى الواهب عن العين تخليا تاما. أما مخالفته لنصوص العقد فلأنها تدل على أن المورث لم يقصد نقل الملكية فى الحال بل قصد الوصية. وكذلك أخطأت المحكمة فى البحث فى صحة هبة المنقولات. كما أخطأت إذ استنتجت القبض وهو ركن فى الهبة لا تنعقد بدونه، استنتجته من مجرد معايشرة الواهب الموهوب لها فى حين أنها غير ثابتة فى الأوراق وهى على كل حال لا تفيد القبض وليس أدل على نفي حيازة المطعون عليها الثانية للمنقولات أنها طلبت إقامة حارس قضائى عليها لأنها غير واضعة اليد عليها.

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قال: إن هذا العقد (عقد بيع المنزل) قد نفذ فعلا فى أول يولييه

البحث عن موضوع الدعوى .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه وإن أغفل تحقيق دفاع الطاعن المشار اليه في سبب الطعن فإن هذا الانغفال لا يبطله ، ذلك لأنه على فرض أن الإرادة المقرر في العقد مدى حياة البائع هو دون ربيع المنزل المبيع وأن هذا يجعل الثمن معدوماً فيعتبر العقد باطلاً كبيع — فإن الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن العقد يعتبر في هذه الحالة هبة صحيحة شكلاً لإفراغها في قالب رسمي . وما قرره الحكم في هذا الخصوص صحيح في القانون ذلك أن مورث الطاعن قد أقام دعواه على أساس أن العقد في حقيقته وصية أي تبرع مضاف إلى ما بعدت الموت . وقد أثبت الحكم بالأدلة السانعة التي أوردها أن التصرف صدر ناجزاً فيكون هبة صحيحة .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى العقد الخاص بالمنقولات فإنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه على أن هبتها كانت مستترة في صورة عقد بيع وكان يكفى في هذه الحالة لانعقاد الهبة وانتقال ملكية المنقولات الموهوبة إلى المَطْعُون عليها الثانية مجرد تلاقى الإيجاب والقبول في صورة عقد البيع الذي اختاره الطرفان لستر الهبة دون حاجة إلى تسليم الشيء الموهوب وكان لا يغير من هذا النظر وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة نية المتصرف — لما كان ذلك ، كان ما قرره الحكم من توافر ركن القبض تزيده لا يضره الخطأ فيه .

« ومن حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم من ناحية عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الهبات عملاً بنص المادة ١٦ من لائحة الترتيب ، مردود بأن مسائل الهبة في نظر الشارع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست كلها من

سنة ١٩٤٢ فاستلقت المشتري العقار وتسلمت عقود الإيجار بحالة اليها وهي العقود المحررة من البائع عن جميع شقق المنزل خلاف الشقة التي احتجزها لنفسه وأجرها من الباطن لاخته كما نفذ شرط دفع الثمن بانتظام من أول يوليه سنة ١٩٤٢ إلى أن توفي البائع ، ثم قال : « ولأنه يتضح من نصوص عقد البيع ومن ملابساته المتقدمة أنه عقد تملك صحيح ناجز وأن الملكية قد انتقلت به إلى المشتري ولو أُنسح القول بأن الثمن منعدم فالعقد يظل على هذا الفرض عقداً صحيحاً قانوناً ناقلاً للملكية لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد رسمي والهبة تصح قانوناً إذا صيغت في صورة عقد بيع أو عملت بعقد رسمي ، وقال الحكم المطعون فيه إنه « تبين من الاطلاع على عقد بيع المنزل الصادر للمستأنف عليها الأولى (المَطْعُون عليها الأولى) أنه عقد بيع رسمي محرر على يد موثق العقود بمحكمة الاسكندرية المختلطة في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ ... وأن ألفاظ العقد وعباراته تدل على أنه عقد بيع صحيح ناجز ... وليس ما يمنع قانوناً أن يكون الثمن مشروطاً سداده كما يراد مرتب لمدى حياة البائع ولا محل لما يقوله المستأنفان من اعتبار هذا العقد وصية لأن نقل الملكية جرى فيه ناجزاً ولم يعلق إلى ما بعد وفاة البائع ولا محل أيضاً لتصويره بأنه عقد قرض بفوائد ربوية فاحشة أو تشبيهه بعقود التأمين على الحياة فإن عبارة العقد صريحة في أنه عقد بيع ناجز ناقل للملكية وخال من أية إشارة إلى القرض أو التأمين على الحياة ومن ثم فلا ترى هذه المحكمة محلاً لما يطلبه المستأنفان (الطاعن وأخري) من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الفوائد الربوية أو صلاحية البائع للتأمين على الحياة من عدمه لخروج هذا

عليه بحسبه إنكار دعوى الوقف فان عجز الوقف عن إثبات مدعاه كانت دعواه واجبة الرفض .

ب - وقف . ناظر الوقف لا يملك أن يضيف أعياناً إلى الوقف استناداً إلى مجرد عبارة واردة في إيصال لمجار بأن الأعيان المؤجرة جارية في الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لا تشملها . حكم . اطراحه ماورد بهذا الإيصال . اقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً من أن العين لا تشملها حجة الوقف . لا مسخ ولا قصور .

ج - وقف . حكم . تسببه . قضاؤه برفض تبعية عين لوقف . اقامته على أن وصف الأعيان الواردة في الحجة لا ينطبق عليها . لا مخالفة في ذلك للمادة ١٩ من قانون العدل والانصاف .

د - وقف . محكمة الموضوع من حقها ألا تقيم وزناً لأية ورقة لا تعلّقن إليها متى ظهر لها بجلاء من ظروف الدعوى عدم صحتها . مثال . تعويلها في قضائها على ما ورد بسجل المحكمة الشرعية عن بيان العين الموقوفة دون ما ورد عنها بالحجة المقدمة من الطاعنين . لا مخالفة فيه للقانون .

هـ - وقف . محكمة الموضوع . تقيدها بما يطلبه الخصوم . مثال . دعوى بتبعية عين إلى وقف . الحكم برفضها . إيراد الحكم ضمن أسبابه أن ملكية الوقف بقيت شائعة ولم يتم دليل على حصول فرز وتجنّب لها . النفي على الحكم أنه لم يقض للوقف بحصته شائعة استناداً إلى هذا الذي قرره . لا يكون له محل ما دام ناظر الوقف لم يعدل طلباته التي أقام الدعوى على أساسها .

و - وقف . دعوى . طلبات . تسليم . طلب ناظر الوقف التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف . الحكم برفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصلي . لا مخالفة فيه للقانون (المادتان ٢٩٢/١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ١٩ من قانون العدل والانصاف) .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى تبعية العين موضوع النزاع للوقف

مسائل الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية ومن ثم كانت الهبة محكومة بقانونين لكل مجاله في التطبيق : القانون المدني فيما أورده من أحكام لها بالذات مكملة الأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها ، ولما كان الطاعن لا يثير نزاعاً متعلقاً بالأحوال الشخصية بل كل نزاعه منصب على القبض وشروطه ، وكان القانون المدني . على خلاف الشريعة الإسلامية لم يشترط القبض لا عقد الهبة المفرغة في محرر رسمي أو في صورة عقد آخر . لما كان ذلك كانت المحكمة في قضائها لم تتجاوز اختصاصها ولم تخالف القانون . أما ما يتعاه الطاعن على الحكم من أنه وصف عقد بيع المنزل بأنه هبة مع أن المطعون عليها الأولى لم تقل بهذا الوصف فردد كذلك بأن المحكمة متى حصلت فهم الواقع في الدعوى من الأوراق المقدمة اليها ومن أقوال الخصوم فيها وجب عليها أن تبحث عما يجب تنزيله من أحكام القانون على هذا الواقع غير مقيدة في ذلك برأي الخصوم .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس فيتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ١٨ ق) .

٢٢١

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - وقف . حكم . تسببه . قضاؤه برفض دعوى ناظر وقف بتبعية عين للوقف . اقامته على أن حجة الوقف لا تنطبق على العين . ما ورد بأسبابه عن وضع يد المدعى عليه على العين إنما كان تقريراً للواقع . عدم ترتيبه على ذلك تملك المدعى عليه بوضع اليد المدة المكتسبة للملكية . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور استناداً إلى أنه أغفل بياناً جوهرياً هو صفة وضع يد المدعى عليه . في غير محله . المدعى

قبله ، فإن الطعن عليه بالمسح والقصور يكون غير صحيح .

٣ - متى كان الحكم إذ قضى برفض تبعية العين موضوع النزاع للوقف الذى يمثله الطاعنون قد أقام قضاءه على أن وصف الأعيان فى الحجة لا ينطبق عليها فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أنه خالف المادة ١٩ من قانون العدل والانصاف التى تنص على أنه : لا يشترط لصحة الوقف تحديده بعد كونه معلوماً فشهرته تغنى عن تحديده ، هذا النعى يكون غير صحيح إذ الحكم لم يقض بعدم صحة الوقف لعدم بيان حدود الأعيان الموقوفة .

٤ - من حق محكمة الموضوع ألا تقيم وزناً لآية ورقة لا تطمئن إليها متى ظهر لها بجلاء من ظروف الدعوى عدم صحتها . إذن فلا تثريب عليها إن هى عولت فى قضائها على ما ورد بسجل المحكمة الشرعية عن بيان العين الموقوفة دون ما ورد عنها بالحجة المقدمة من الطاعنين ومن ثم فإن الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أنه أهدر الأصل واعتمد الصورة يكون فى غير محله .

٥ - المحكمة فى قضائها مقيدة بما يطلبه الخصوم . وإذن فتى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التى أقامها الطاعنون بتبعية العين موضوع النزاع إلى الوقف الذى يمثلونه قد أورد ضمن أسبابه أن ملكية

الذى يمثله الطاعنون إنما أقام قضاءه على أن حجة الوقف لا تنطبق عليها ، أما ما ورد بأسبابه عن وضع يد المطعون عليهم على العين فقد كان تقريراً للواقع ولم يرتب عليه تملكهم بوضع اليد المدة المكسبة للملكية إذ وهم مدعى عليهم فى الدعوى بحسبهم إنكار دعوى الوقف فإن عجز عن إثبات مدعاه كانت دعواه واجبة الرفض ، فإن ما ينعاه عليه الطاعنون من خطأ فى تطبيق القانون وقصور استناداً إلى أنه أغفل بياناً جوهرياً هو صفة وضع يد المطعون عليهم . هذا النعى يكون فى غير محله .

٢ - ناظر الوقف لا يملك أن يضيف أعياناً إلى الوقف استناداً إلى مجرد عبارة واردة فى إيصال إيجار بأن الأعيان المؤجرة جارية فى الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لا تشملها . وإذن فتى كان الحكم إذ أطرح ما ورد بإيصالات الأجرة الصادرة من أسلاف المطعون عليهم من أنهم قاموا بدفع أجرة العين موضوع النزاع بحسب ما كان جارياً من نظار الوقف السابقين ومن آباءهم وأجدادهم ، قد أسس قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من أن العين لا تشملها حجة الوقف وأن عقد الإيجار المشار إليه سبق أن قضى بفسخه وبالتسليم من زمن بعيد ولما أراد الوقف تسلم العين المؤجرة استشكل واضع اليد وقضى نهائياً لمصلحته وبرفض طلبات الوقف

الوقف بقيت شائعة ولم يقيم دليل على حصول فرز وتجنيز لها ، فإن ما ينعاه عليه الطاعنون من أنه لم يقض للوقف بحصته شائعة استناداً إلى هذا الذى قرره ضمن أسبابه لا يكون له محل ما دام لم يثبت أنهم عدلوا طلباتهم التى أقاموا الدعوى على أساسها .

٦ - إذا طلب الطاعنون التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف الذى يمثلونه فإن المحكمة تكون على صواب فى رفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصيل متى كان قد ثبت لها أن العين غيرة تابعة للوقف ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بمقتضى حجة شرعية مؤرخة فى ٢٠ من شعبان سنة ١١٣٨ هـ . أوقف السيد منصور أغا أعيانا منها جميع الحصص التى قدرها الربع والسادس عشرة قراريط ونصف قيراط. على الشيوع فى كامل الأربع القطع الأراضى السكائنة خارج ثغر الاسكندرية المحددة من الشرق برمل أبى قير بجوبة بن حصوة شركة الحاج خليفة الرجل والحاج زين الدين معيكه المعروف إحداهما بسيدى كمال والثانية بغيط عبيد والثالثة بالعنبرى والرابعة تعرف بالريق وصارت الحصص المذكورة من كل قطعة من القطع سائفة الذكر قطعة على حدة ، وبعد حوالى مائة وخمسين سنة من إنشاء الوقف المذكور

أصدر محمد خليفة سردينه (مورث الثلاثة الأولين من المطعون عليهم) وإبراهيم دسوقى سردينه (مورث باقى المطعون عليهم ما عدا الأخيرين) وأخوه حميده سردينه ، ثلاثة محررات إلى الحاج مصطفى سعيد ناظر الوقف جاء بها أنه تسلم منهم إيجار غيط حميدة المعروف بغيط سيدى كمال الجارى فى الوقف لغاية سنة ١٢٨١ هـ . الموافق سنة ١٨٦٤ ميلادية بحسب ما كان جاريا من نظار الوقف السابقين ومن آبائهم وأجدادهم ، ثم حدث أن امتنع المستأجرون عن دفع الإيجار فأقام عليهم ناظر الوقف فى ٣٠ من إبريل سنة ١٨٩٩ الموافق ٢٠ الحجة سنة ١٣١٦ هـ دعوى أمام محكمة العطارين طالبا الحكم عليهم بمبلغ الإيجار المتأخر والفسخ والتسليم . وفى ٢٢ من إبريل سنة ١٩٠٢ قضت محكمة العطارين بوقف الدعوى حتى يحكم فى النزاع فى الملك . فاستأنف ناظر الوقف ذلك الحكم وفى ١٢ من فبراير سنة ١٩٠٣ قضت محكمة الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأجرين بالإيجار والفسخ تأسيسا على د أن المادة ٣٦٢ مدنى (قديم) لا تستلزم حتما أن يكون المؤجر هو المالك والمستأجر غير مالك ، إذ أنه لا ينقل بها إلا الاتفاح ومن ثم لا يكون الحكم بإلزام المستأجرين بدفع الأجرة للمؤجر حكما للمؤجر بملكته العين فى مواجهة المستأجر ، استشكل المدعو إبراهيم سلومه الفرنسى الجنسية عند تنفيذ ذلك الحكم فأوقف المحضر تنفيذه ، وفى ١٩٠٣ أقام هو ومحمود محمد خليفة واحدا الحارس دعوى تثبيت ملكية أمام محكمة الاسكندرية المختلطة على ناظر الوقف وأقام ناظر الوقف دعوى فرعية مطالبا إياهم جميعا بالريع والتعويض ، وفى ١٢ من فبراير سنة ١٩٠٥ أثناء سير الدعوى باع إبراهيم سلومه عشرة

على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ذلك أن محصل السبب الأول الذي أقام عليه الحكم قضاءه : هو أن المطعون عليهم الستة الأولين وأسلافهم من قبل كانوا يضعون اليد على العين محل النزاع من قديم الزمان ومازالوا واضعي اليد عليها وهذا الذي جاء بالحكم لا يمكن أن ينفي دعوى الوقف ويثبت ملكية المطعون عليهم ذلك أنه أغفل بيانا جوهريا هو صفة وضع اليد فقد كان الوقف يعتمد على عقود الايجار التي أقر مورثو المطعون عليهم فيها بأن يدهم ويد آبائهم وأجدادهم كانت يد استئجار من الوقف وأن الأعيان المؤجرة جارية في الوقف ، ومتى كان الحال كذلك فإن يد المطعون عليهم تكون يد نيابة عن الوقف ومن ثم لا يمكن أن تنقلب إلى يد مالك وتسلب الوقف ملكه عملا بالمادة ٧٦ مدني (قديم) .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى برفض دعوى تبعية العين للوقف إنما أقام قضاءه على أن حجة الوقف لا تنطبق عليها ، أما ماورد بأسبابه عن وضع يد المطعون عليهم على العين موضوع النزاع فإنما كان منه تقريراً للواقع ولم يرتب عليه تملكهم العين بوضع اليد المدة المكسبة للملكية إذ وهم مدعى عليهم في الدعوى بحسبهم انكار دعوى الوقف فإن عجز الوقف عن اثبات مدعاه كانت دعواه كما قضى الحكم واجبة الرفض ومن ثم لا يكون فيما أورده الحكم في هذا الخصوص خطأ في القانون أو قصور بعينه .

ومن حيث إن محصل الأسباب الثاني والرابع والخامس والسادس هو أن الوقف أسس دعواه على سنيين أحدهما حجة الوقف والآخر إقرار كتابي صادر من مورثي المطعون عليهم بأوراق الإيجار الصادرة منهم في سنة

أفدنة إلى محمود محمد خليفة ومحمد محمد سردينه والسيد محمد سردينه بعقد مسجل ، كما باع العشرة الأفدنة الأخرى إلى أولاد إبراهيم سردينه ، ثم توفي سلومه وأعلن وراثته . وفي ١٣ من إبريل سنة ١٩١٥ قضت محكمة الاسكندرية المختلطة برفض دعوى الاستحقاق وبالايجار . استأنف المحكوم عليهم وفي ٦ من فبراير سنة ١٩١٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب الوقف فيما يتعلق بالأرض الواقع بشأنها النزاع ، وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ أقام الطاعنون هذه الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكية الوقف للأرض موضوع النزاع ، فدفع المطعون عليهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة ، فقضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وأيد الحكم في الاستئناف ، وفي أول يناير سنة ١٩٣٥ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى استناداً إلى أن الحدود الواردة في إيصال الايجار المؤرخ في ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ لا تنطبق على الحدود الواردة بحجة الوقف إذ ذكر في الإيصال أن الحد البحري ينتهي إلى البحر المالح (البحر الأبيض) في حين أن هذا الحد غير وارد في الحجة المذكورة مع أنه من الحدود الثابتة وأن ناظر الوقف لا يمكنه أن يبدل أو يغير في أعيان الوقف بدون اتخاذ الاجراءات القانونية المؤدية إلى ذلك وأن الوقف لا يملك بوضع اليد .

استأنف نظار الوقف هذا الحكم وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييده .

ومن حيث إن الطاعنين أقاموا الطعن على عمالية أسباب وبالسبب الأول منها ينعون

١٢٨٢ هـ لناظر الوقف إذ جاء بها أن العين المؤجرة د جارية في وقف السيد منصور النجار، وقد أهدر الحكم حجة هذه الاقرارات دون أن يبين سبباً لذلك وهذا يعتبر مسخاً لها وقصوراً في التسبيب يبطله .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . . . أنه بالنسبة للإيصال المؤرخ في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٨٢ هـ ، فأنه وإن كان اشتمل على حدود العشرين فدانا فان هذه الحدود لا تنطبق على حدود الأطنان المبينة بحجة الوقف وليس أدل على ذلك من أنه ذكر في هذا الإيصال أن الحد البحري ينتهي الى البحر المالح (البحر الأبيض) ولم تحدد حجة الوقف بهذا الحد مع أنه من الحدود الثابتة والتي لا يفوت الواقف ذكرها ، وحيث إن المدعين استندا على هذا الإيصال باعتبار أنه تسليم من مورثي المدعى عليهم بأن العشرين فدانا المبينة به ملك للوقف ولكن فأنهما أن ناظر الوقف لا يمكنه أن يبدل أو يغير في أعيان الوقف بدون اتخاذ الاجراءات القانونية الموضوعة لهذا الغرض فلا يمكن إذن اعتبار الإيصال السالف ذكره متما لحجة الوقف مفصلاً لما أجل فيها ومن ثم يسقط الاستدلال به على ملكية الوقف للأرض موضوع النزاع مهما طال وضع يد نظاره عليها ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون وفيه الرد الكافي على ما ينصاه عليه الطاعنون ذلك أن ناظر الوقف لا يملك أن يضيف أعيانا إلى الوقف استناداً الى مجرد عبارة عابرة واردة في إيصال إيجار بأن الأعيان المؤجرة جارية في الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لاتشمها ، وهو بعد نظر سليم لما تقدم ولما أورده الحكم في أسبابه من أن عقد الإيجار المشار اليه قضى في سنة ١٩٠٣

بفسخه وتسليم العين المؤجرة ولما شرع الوقف في تنفيذ ذلك الحكم استشكل فيه واضع اليد عليها وكان أجنبي الجنسية وطرح النزاع على المحكمة المختلطة في سنة ١٩٠٣ فقضت فيه بحكم نهائي لمصلحة خصوم الوقف وبإلغاء الوقف بالخسران .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم أنه خالف القانون وعابه قصور في التسبيب من أربعة وجوه (الأول) إذ قال عما جاء بالحجة خاصاً بعين النزاع إنه يحيط به الإبهام من عدة وجوه لأنه لا يبين منه مساحة هذه القطعة وحدودها وفي هذا الذي جاء بالحكم ما يخالف المادة ١٩ من قانون العدل والانصاف خاصاً بأحكام الأوقاف إذ تنص على أنه « لا يشترط لصحة الوقف تحديده بعد كونه معلوماً فشهرته تغني عن تحديده » .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن تقدير الشهرة في ذاتها مسألة موضوعية وكذلك تقدير ما إذا كانت تغني عن بيان مساحة أعيان الوقف وحدودها ، على أن الحكم لم يقض بعدم صحة الوقف لعدم بيان حدود الأعيان الموقوفة وإنما قرر أن وصف الأعيان في الحجة لا ينطبق على الأرض موضوع النزاع .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني من هذا السبب هو أنه جاء بالحكم أنه لم يرد بالحجة كيف حصلت القسمة مع الحاج خليفة الرجالي والحاج زين الدين وكان من نتيجتها اختصاص الوقف بقطعة على حدة وأن هذه القطعة التي اختص بها هي غيط حميدة المشهور بسيدى كمال وبذلك لم يتم الحكم وزناً لعقود الإيجار التي أقر فيها مورثو المطعون عليهم بأن العين المؤجرة جارية في الوقف والتحديد الوارد في هذه العقود حجة عليهم لا يصح معه القول بأن الوقف لم يختص بالعين المذكورة ، هذا فضلاً عن أن

القسمه كما يصح أن تحصل بعقد كتابي يصح أن تحصل بوضع اليد المدة الطويلة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد خالف القانون . .

« ومن حيث إن ما ورد بهذا الوجه إنما هو تكرار لما جاء بالسبب الثاني وقد سبق الرد عليه .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الثالث هو أن الحكم أهدر ما جاء بتقرير الخبر من أن عين النزاع تشملها حجة الوقف لما ورد بها من أن إحدى القطع معروفة بسيدى كمال مستنداً في ذلك إلى أنه لم يرد بسجل المحكمة الشرعية الذي اطلعت عليه المحكمة عند انتقالها ذكر لسيدى كمال ، بل وردت فيه عبارة السلسلة بدلاً منه مع أن الحجة الوارد بها سيدى كمال هي أصل الاشهاد الذي يحتمل توقيع القاضي الشرعي أما الموجود بالسجل فهي صورة منقولة عن الأصل والأصل في العقود الرسمية هو الذي يعول عليه بخلاف الصورة التي لاحجية لما من ثم يكون الحكم قد خالف القانون إذ أهدر الأصل واعتمد الصورة .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم إذ عول في قضائه على ما ورد بسجل المحكمة الشرعية عن بيان القطع الموقوفة دون ما ورد عنها بالحجة المقدمة من الطاعنين ، برر اعتماده على ما ورد في السجل عن القطعة الأولى بأنها معروفة بالسلسلة لا بسيدى كمال كما ورد في الحجة المشار إليها بأن إشهاد التأجير الذي أجرت بموجبه القطع الأربع للواقف قبل وقفها وردت به عبارة السلسلة تعريفاً للقطعة الأولى لا عبارة سيدى كمال وأن ما ورد بالسجل في هذا الخصوص يطابق تماماً ما ورد بالصورة الرسمية للحجة المقدمة من المطعون عليهم إلى

محكمة الموضوع وبذلك يكونان منقولين عن الأصل الصحيح للحجة — ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . وكان من حق المحكمة أن لا تقم وزناً لأية ورقة لا تظمن إليها متى ظهر لها بجلاء من ظروف الدعوى عدم صحتها — لما كان ذلك كان ما ينعم الطاعنون على الحكم من الخطأ في القانون في هذا الخصوص لا أساس له .

« ومن حيث إن الوجه الرابع من السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ أهدر ما قام به الخبر من مباحث وأغفل ما أورده في تقريره من أدلة على انطباق حجة الوقف على الأرض موضوع النزاع اعتماداً فقط على ما ثبت من محضر انتقال المحكمة على ما أنف ذكره مما اعتبره حجة دامغة لا تقوم معها قائمه للحجة الشرعية المقدمة من الطاعنين . إذ قضى بذلك جاء مشوباً بالقصور .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم أورد أسباباً وافية تكفي لحل قضائه بأن أرض النزاع لا تدخل في حجة الوقف فلا جناح عليه إن هو لم يرد على كل مناحي الدفاع وأقوال الخصوم .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم بالسبب السابع التناقض بين أسبابه ومنطوقه إذ جاء بأسبابه أن ملكية الوقف بقيت شائعة ولم يتم دليل على حصول فرز وتجنيد لها وقضى في منطوقه برفض دعوى الوقف . وكان عليه والحالة هذه أن يحكم للوقف بحصته الأصلية شائعة لا أن يتخذ من هذا الذي ذكره سبباً لرفض دعوى الوقف برمتها .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن

ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى .

المحكمة

ومن حيث إن وقائع الدعوى كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تنحصر في أن محمد القديس ومحجوبة ونبوية ونفيسة وزنوبة وآخرين من ورثة المرحوم محمد بك الجندي رهنوا إلى محمد بك خليل ٢٤ فدائاً رهناً حيازياً بموجب عقد مسجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٠٤ وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٠٧ تخارج محمد القديس مع نبوية ومحجوبة . وفي سنة ١٩٠٨ أقامت نبوية ومحجوبة الدعوى رقم ١٠٦٢ سنة ٩٠٨ كلى مصر على محمد القديس بطلب بطلان التخارج فقضى برفضها . وبمقتد مسجل في ٨ من أغسطس سنة ١٩٠٨ باع محمد القديس إلى محمد بك خليل ٤ أفدنة و ١٢ قيراطاً منها فدائان بحوض الخسين والملاحة وكانت زنوبة ونبوية قد رفعتا دعوى القسمة رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٠٥ كلى مصر وحكم فيها باختصاص نبوية بسبعة أفدنة هي نصف القطعة رقم ١٥ الواردة في تقرير الخبير بزمام السنوات بحوض الملاحة وتسليتها بمحضر تسليم مؤرخ في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وبمقتد مؤرخ في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ اشترى محمد أحمد الجنيدى المطعون عليه الأول ٧ أفدنة من نبوية ، و ١٢ قيراطاً من محجوبة واشترى بمقتد مسجل في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ - ١٦ قيراطاً و ١٧ سهماً من نفيسة وتملك ١٧ قيراطاً بحكم رسو مزاد صادر لمصلحته ضد محمد القديس في ٣١ من ديسمبر سنة

المحكمة في قضائها مقيدة بما يطلبه الخصوم ولم يقدم الطاعنون ما يثبت أنهم عدلوا طلباتهم التي أقاموا الدعوى على أساسها .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأخير على الحكم مخالفة للقانون ذلك أنهم طلبوا الحكم (أولاً) بنبوت الملكية . و (ثانياً) بكف المنازعة . و (ثالثاً) بتسليم العين موضوع النزاع والحكم إذ ذهب في أسبابه إلى القول بأن الوقف كان ينتفع بالأرض موضوع النزاع بطريق الايجار فكان من المتعين ألا يرفض طلب التسليم لأن هذا الطلب كما يصح بناؤه على دعوى الملكية قد يترتب أيضاً على عقد الايجار .

ومن حيث إن الطاعنين طلبوا التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف فلما لم يثبت ذلك كانت المحكمة على صواب في رفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصلي .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس . ومن ثم يتعين رفضه .

(الفضية رقم ١٨٦ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة وحضور عبد المعطى خيال بك بدلاً من عبد العزيز محمد بك المستشار) .

٢٢٢

٥ أبريل سنة ١٩٥١

بيع . قوة الأمر القضى . البائع لا يمثل المشتري فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة . لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدوره ولم يختصم في الدعوى .

المبدأ القانوني

البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع .

التسجيلات مؤسسة حكمها على أن عقد التخارج والحكم الصادر برفض الدعوى يبطلانه لم يسجلا فلا يكونان حجة على الغير (محمد احمد الجنيدى المطعون عليه الأول) الذى سجل عقده في سنة ١٩٢٣ دون أن يقوم دليل على سوء نيته وأن عدم وضع يد المطعون عليه الأول على العين سببه أن هذه الأطنان مرهونة رهنا حيازا إلى محمد بك خليل ولا يزال الرهن قائما وأن النزاع لا يشمل الـ ١٤ فدانا التى يدعى محمد بك خليل أنه اشتراها من الأطنان المرهونة وأن القول بأن مساحة حوض الخسرين ١٠ أفدنة وليست ١٤ فدانا وأن من الـ ١٠ أفدنة أطنانا لآخرين لا أثر له فضلا عن عدم تقديم أى إثبات على ملكية الآخرين وأما عن التسليم فلا محل له إلا بعد الفصل فى دعوى استهلاك دين الرهن وعلى أثر ذلك عجلت دعوى الاستهلاك تلك وقضى فيها فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ بشطب الرهن وإلزام ورثة المرتن بمبلغ ٩٧ ج قيمة ما زاد على الدين من فائض الربح وكان المطعون عليه الأول قد أقام الدعوى رقم ١٢٠٢ سنة ١٩٣٩ كلى مصر وقضى فيها بتاريخ ٢٣ من يولييه سنة ١٩٢٩ بوضع الأطنان مشتراه بالعقود السابق الإشارة إليها بعد استبعاد الـ ١٧ قيراطا التى رسا عليه مزادها تحت الحراسة القضائية لحين الفصل فى دعوى استهلاك دين الرهن .

وفى ١٣ و ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أقام زكى حسنين ابوالحسن وأمين حسنين ابوالحسن الطاعنان الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٤٥ كلى الجزة على الشيخ محمد احمد الجنيدى المطعون عليه الأول ووزارة المالية وطلبا الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى ٤ س و ٢ ط و ٢ ف الموضحة بالعريضة وإعادة التكليف اليهما فحكمت محكمة الجزة الابتدائية فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ برفض الدعوى

١٩٢٢ ومسجل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ وبموجب عقد مسجل فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣١ باع محمد بك خليل إلى حسنين على ابوالحسن مورث الطاعنين فدانين وقيراطين و ٤ أسهم بحوض الخسرين والملاحه . وفى سنة ١٩٢١ أقام السيد احمد الشريف عن نفسه وبصفته وليا على أولاده ورثة زنوبة الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٢١ كلى مصر على محمد بك خليل بطلب استهلاك دين الرهن فتدخل فى الدعوى محمد احمد الجنيدى المطعون عليه الأول خصما ثالثا منضمنا إلى المدعى فى طلباته باعتباره مشتريا لجزء من العين المرهونة وقبلته المحكمة . وعلى أثر ذلك قام النزاع بينه وبين المدعى بشأن ملكية المقادير التى اشتراها الخصم الثالث من نفيسة ومحمد القديس والتى زعم المدعى أنه اشتراها هو الآخر من محمد القديس بعقد لم يسجل صادر فى سنة ١٩٢٥ فقضت المحكمة بالإيقاف حتى يفصل فى دعوى الملكية . فأقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٣٣٥ سنة ١٩٣٤ كلى مصر على محمد بك خليل وورثته سيد سيد احمد الشريف طالبا تثبيت ملكيته إلى ٧ أفدنة و ١٢ قيراطا والتسليم وشطب التسجيلات فدفع المدعى عليهم الدعوى بأن محمد القديس تخارج مع نبوية ومحجوبة وأنه بعد ذلك باع المقدار موضوع الدعوى إلى مورثهم فى أول ابريل سنة ١٩٢٥ فحكمت المحكمة ابتدائيا للمطعون عليه الأول بطلبته مؤسسة حكمها على أن عقد البيع الذى استند إليه المدعى عليهم غير مسجل فهو غير ناقل للملك وأن عقد التخارج غير جدى لأسباب ذكرتها فى حكمها فاستأنف المحكوم عليهم الحكم . والمحكمة حكمت فى الاستئناف رقم ٧٣٣ سنة ٥٣ ق بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للملكية وإلغائه بالنسبة للتسليم وشطب

مؤسسة حكمها على أنه لاتزاع بين الطرفين على أن القدر موضوع الدعوى يدخل في الأطيان موضوع عقد المطعون عليه الأول وعلى أن محمد بك خليل البائع لمورث الطاعنين اختصم في الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٢١ كلى مصر باعتباره دائماً مرتتها وأن وضع يده على ما يملكه المطعون عليه الأول إنما كان بهذه الصفة وقد قضى نهائياً في مواجهته في الدعوى رقم ٣٣٥ سنة ١٩٣٤ كلى مصر بملكية المطعون عليه الأول إلى ١٢ ط و ٧ ف يدخل فيها ٤ س و ٢ ط و ٢ ف موضوع هذه الدعوى كما قضى في مواجهة ورثته بشطب ماله من تسجيلات مع إلزامهم بما زاد على الدين من فائض الربيع وهو مبلغ ٩٧ ج بالحكم الصادر في القضية رقم ٦٣ سنة ١٩٢١ كلى مصر — ولما كان مورث الطاعنين إنما يستند إلى عقد تملك صادر له من محمد بك خليل وقد قضى بأنه لا يملك ما باعه إليه فلا يمكن أن يكون للمشتري حقوق أكثر من حقوق البائع لأنه خليفة وأنه عن الادعاء بالتملك بوضع اليد المدة الطويلة فإن محمد بك خليل كان يضع اليد بصفته دائماً مرتتها فليس للمشتري أن يستفيد من وضع يده إلا بالصفة التي كان بها وفي المدة التالية كان النزاع محتدماً بين الطرفين وكان المطعون عليه الأول يوقع حجوزاً ضد الطاعنين فكانا يرفعان دعاوى الاسترداد وذلك في مجموعة يدل على عدم الهدوء في وضع اليد وعلى انتفاء الأركان التي تتطلبها وضع اليد المكسب للملك . استأنف الطاعنان هذا الحكم ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه بتأييده لأسبابه مضيغة إليها أن العقد المسجل في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣١ الذى يستند إليه الطاعنان والصادر لمورثهما من محمد بك خليل ذكر فيه أن هذا الأخير تملك عن طريق التكليف ووضعه اليد المدة الطويلة

ولم يشر فيه إلى عقد سنة ١٩٠٨ . وإن المطعون عليه الأول وفرج عوده سرحان أجراً لآخر تسعة أفدنة ونفذ المستأجر العقد بالتسليم في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣١ ومع أن هذا التاريخ لاحق لعقد شراء مورث الطاعنين فإنه لم ينزع في التسليم باعتباره مالكا ونازع محمد بك خليل ذلك بالدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٣٢ مدنى الجيزة التى طلب فيها إلغاء محضر التسليم استناداً إلى عقد الرهن الحيازى لا إلى عقد البيع الصادر له سنة ١٩٠٨ وذلك يدل على أن الدائن المرتهن كان يضع اليد دون غيره بصفته المذكورة . وأن محمد بك خليل رفع الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٢٧ مدنى الجيزة على ورثة محمد القديس لتعرضهم له فى أربعة أفدنة ضمن السبعة محل النزاع وطلب منع التعرض استناداً إلى أنه يضع اليد عليها بموجب عقد الرهن الحيازى وقضى له بطلباته ولم يستند إلى عقد البيع سالف الذكر فقرر الطاعنان الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه عاره قصور فى التسبيب كما أخطأ فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى ذلك أولاً أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أهمل بحث عقدي التملك اللذين استند اليهما الطاعنان فى إثبات ملكيتهما للقدر موضوع النزاع وهما العقد المسجل فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٠٨ الصادر من محمد القديس إلى محمد بك خليل والعقد المسجل فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ الصادر من محمد بك خليل إلى حسانين على أبو الحسن مورثهما . ولم تكن محكمة الاستئناف تبحث هذين العقدين رغم تمسك الطاعنين بهما أمامها سواء فى صحيفة الاستئناف أم فى المذكرة المقدمة منهما إليها و (ثانياً) أنه اعتبر الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٣٥ سنة

الملك و (خامسا) استند الحكم الى أن الطاعنين لم ينازعا في محضر التسليم المؤرخ في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣١ الذي تسلم بموجبه الأرض المتنازع عليها شخص استأجرها مع أرض أخرى بموجب عقد إيجار صادر له بمن يدعى محمد فرج سرحان . وأن محمد بك خليل عند رفعه الدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٣٢ بطلب إلغاء محضر التسليم استند فقط إلى عقد الرهن الحيازي دون عقد سنة ١٩٠٨ واتخذ الحكم من ذلك دليلا على أن الأرض كانت في وضع يد محمد بك خليل بصفته دائنا مرتهنا لا مالكا وليست في وضع يد الطاعنين . في حين أن القدر المتنازع عليه لم يدخل في الأطنان التي شملها محضر التسليم بل كان في وضع يد الطاعنين . كما ثبت من الأحكام الصادرة في القضايا رقم ٢٢٧٥ سنة ١٩٣٢ مدني الجيزة ، و ٢٧٠٠ سنة ١٩٣٣ مدني الجيزة ، و ٩٠١ سنة ١٩٤٢ و ٢٠٨٩ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر و ٩٠٢ سنة ١٩٤٢ وكلها صدرت لمصلحة الطاعنين وتقطع في أنهما هما واضعا اليد على الأطنان محل النزاع ولذلك اقتصر محمد بك خليل في دعواه على الاستناد إلى عقد الرهن لأنه كان مرتهنا رهنا حيازيا لما عدا القدر المتنازع عليه و (سادسا) استند الحكم إلى أن محمد بك خليل رفع الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٢٧ مدني الجيزة على ورثة محمد القديس لمنازعتهم له في أربعة أفدنة وطلب منع تعرضهم استنادا إلى عقد الرهن الحيازي لا إلى عقد سنة ١٩٠٨ . في حين أنه يبين من الاطلاع على صحيفة تلك الدعوى أن محمد بك خليل لم يستند إلى عقد الرهن بل استند إلى أنه المالك لهذه الأطنان والواضع اليد عليها . وفي ذلك خطأ في الإسناد يعيب الحكم .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أولا أنه لم يتحدث عن العقدين

١٩٣٤ كلى مصر واستئنافه رقم ٧٣٣ سنة ٥٢ ق حجة على الطاعنين على اعتبار أنه صدر في مواجهة محمد بك خليل البائع لمورثهما مع أن المشتري لا يعتبر خلفا خاصا للبائع في أى نزاع يحصل بعد البيع بشأن العقار المبيع ، ومع أن محمد بك خليل لم يختصم في تلك الدعوى بوصفه مالكا بل كان اختصامه فيها بوصفه مرتهنا رهنا حيازيا . ولم تكن الأطنان موضوع النزاع محل بحث في الدعوى المذكورة ولم يرد بالحكم الصادر فيها أن محمد بك خليل لا يملك ما باعه لمورثهما على خلاف ما قرره الحكم المطعون فيه و (ثالثا) اعتبر الحكم أن وضع اليد المكسب بالمدة الطويلة لم يتوافر للطاعنين استنادا إلى أن البائع لما كان يضع اليد بوصفه دائنا مرتهنا لا مالكا وإلى أن وضع يدهما لم يكن هادئا بسبب الحجوز التي كان يوقعها المطعون عليه الأول وآخرون على زراعة الطاعنين رغم ما هو ثابت من الأحكام الصادرة بشأن استرداد الحاصلات المحجوز عليها من أنها ملك للطاعنين وأن الحجوز كيدية وقد كانت هذه الأحكام تحت نظر محكمة الموضوع و (رابعا) أهدر الحكم المطعون فيه قيمة العقد المسجل في ٨ من أغسطس سنة ١٩٠٨ الصادر من محمد القديس إلى محمد بك خليل بحجة أن العقد المسجل في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣١ الصادر من محمد بك خليل إلى مورث الطاعنين لم ترد فيه إشارة إلى أن البائع تملك بموجب العقد المسجل سالف الذكر الصادر له من محمد القديس بل ورد به أنه تملك القدر المبيع عن طريق التكليف وبوضع اليد المدة الطويلة في حين أن ذلك لا يؤدي إلى إهدار العقد الصادر سنة ١٩٠٨ سواء نص في عقد سنة ١٩٣١ على أن البائع تملك بعقد مسجل أم بوضع اليد فكلا السببين صحيح وهما من أسباب كسب

المستأجر الأرض دليلا على أن محمد بك خليل هو الذى كان يضع اليد على الأرض المذكورة بوصفه دائنا مرتتها لا مالكا مع أن النابت من الصور الرسمية للأحكام الصادرة فى القضايا رقم ٢٢٧٥ سنة ١٩٣٢ مدنى الجيزة و ٢٧٠٠ سنة ١٩٣٣ مدنى الجيزة و ٢٠٨٩ سنة ١٩٣٩ مستعجل مصر و ٩٠١ سنة ١٩٤٢ مدنى الجيزة والى كانت تحت نظر محكمة الموضوع أنه حكم بأحقية الطاعنين فى الزراعة وإلغاء الحجز الواقعة عليها بما يفيد أنهما واضعا اليد على الأرض محل النزاع و (خامسا) استند الحكم إلى أن محمد بك خليل أقام الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٢٧ مدنى الجيزة على ورثة محمد القديس لمنازعتهم له فى أربعة أفدنة وطلب منع تعرضهم بناء على عقد الرهن الحيازى لا على العقد الصادر له سنة ١٩٠٨ مع أن النابت من الاطلاع على الصورة الرسمية لصحيفة تلك الدعوى أنه استند فيها صراحة إلى ملكيته للأرض ووضع يده عليها بصفته مالكا من عشرين سنة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون وشابه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٢٣

١٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - اثبات . وصية . نية الايصاء . اعتماد المحكمة ضمن الأدلة التى اعتمدت عليها فى استخلاص هذه النية على تصرفات أخرى للموصى . لا تثير عليها .

ب - فوائد . وصية . سندات صادرة إلى المطعون

الذين تمسك بهما الطاعنان وهما العقدان المسجلان فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٠٨ و ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣١ إلا فى خصوص ما ورد فى العقد الثانى من أن محمد بك خليل تملك بالتكليف ويضع اليد المدة الطويلة دون إشارة إلى أنه تملك بموجب العقد الأول أيضا واتخذ من ذلك قرينة على أن العقد الأول لم ينقل الملكية إلى محمد بك خليل مع أن ذلك لا يودى إلى إهدار العقد المذكور . وفى هذا قصور يعيب الحكم . و (ثانيا) أنه اعتبر الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٣٥ سنة ١٩٣٤ كلى مصر وفى استئنافه رقم ٧٣٣ سنة ٥٣ ق حجة على الطاعنين باعتبارهما خلفا خاصا لمحمد بك خليل البائع لمورثهما فيما قضى به من اعتبار محمد بك خليل غير مالك مع أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ولا يعتبر الحكم الصادر ضده حجة على المشتري فى هذه الحالة و (ثالثا) اعتبر الحكم أن وضع يد محمد بك خليل على العين من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩٣١ غير ملك لأنه إنما كان يضع اليد بوصفه دائنا مرتتها مع أن النابت من مطالعة الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٣٥ سنة ١٩٣٤ كلى مصر واستئنافه رقم ٧٣٣ سنة ٥٣ ق المقدمة صورته الرسمية أن الاطيان التى كان يدعى محمد خليل ملكيتها لم تكن موضوع النزاع فى تلك الدعوى ومن ثم يكون تقرير الحكم أنه كان يضع اليد على الأرض موضوع النزاع بوصفه دائنا مرتتها لا سند له فى الأوراق و (رابعا) اتخذ الحكم من النزاع الذى حصل بين المستأجر من محمد فرج سرحان وبين محمد بك خليل فى الدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٣٢ السابق الإشارة إليها ومن سكوت الطاعنين عن الاعتراض على محضر التسليم الذى تسلم بموجبه

به أقرب به المطعون عليهم الأربعة الأولون (أولاد المورث) وليست ديناً مقترناً بفوائد مرتباً في ذمة المورث . فإنها تكون على صواب في حكمها على أولاد المورث بالفوائد وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم - بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصى ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر ما اتفق عليه المورث والمطعون عليها الأولى ، على غير أساس .

المادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم -)

ج - نقض . طعن . سبب جديد . قضاؤه بالزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصتهم في المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى أولادهم من مورثهم والمحولة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هي في حقيقتها وصية وأن هؤلاء المطعون عليهم قد أقرروا الوصية فتنفذ في حقهم بقدر حصصهم . قضاؤه برفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنه حصة وارث آخر لم يقر الوصية وتوفي أثناء نظر الاستئناف . عدم تحدى الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلباته يسرى حكمه على ماورثوه من هذا الوارث . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

٣ - إذا كان الحكم قد قضى بالزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصتهم في المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى أولادهم من مورثهم والمحولة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هي في حقيقتها مال موصى به وأن هؤلاء المطعون عليهم قد أقرروا الوصية فتنفذ في حقهم بقدر حصصهم كما قضى برفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنه حصة وارث آخر لم يقر الوصية وتوفي أثناء نظر الاستئناف وكان الطاعن لم يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلباته يسرى حكمه على ماورثوه فمن نازعه فيها ونجح في إثبات أن سندات الطاعن تخفى وصية لوارث فإن

عليها الأولى من مورثها ومنصوص فيها على فوائد ٨ ، ٩ ٪ من تاريخ الاستحقاق ومحولة منها إلى الطاعن . حكم باعتبار المبالغ الواردة في هذه السندات هي في حقيقتها وصية أقربها المطعون عليهم الأربعة الأولون وهم أولاد المورث وليست ديناً مقترناً بفوائد مرتباً في ذمة المورث . قضاؤه بالزام المطعون عليهم سألني الذكر بالفوائد وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم - بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصى . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر ما اتفق عليه المورث والمطعون عليها الأولى ، على غير أساس .

ج - نقض . طعن . سبب جديد . قضاؤه بالزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصتهم في المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى أولادهم من مورثهم والمحولة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هي في حقيقتها وصية وأن هؤلاء المطعون عليهم قد أقرروا الوصية فتنفذ في حقهم بقدر حصصهم . قضاؤه برفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنه حصة وارث آخر لم يقر الوصية وتوفي أثناء نظر الاستئناف . عدم تحدى الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلباته يسرى حكمه على ماورثوه من هذا الوارث . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .

المبادئ القانونية

١ - لا تثريب على محكمة الموضوع أن هي استخلصت ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها نية الإيصاء في السندات الصادرة إلى المطعون عليها الأولى من مورثها (زوجها) من تصرفات أخرى له .

٢ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت أن المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى المطعون عليها الأولى من مورثها والمحولة منها إلى الطاعن هي في حقيقتها مال موصى

إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض لا تجوز .

الحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى كما تبين من الحكم المطعون فيه والأوراق المقدمة في هذا الطعن تلخص في أن الطاعن أقامها في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤١ على ورثة المرحوم الدكتور نصيف منقريوس وهم زوجته المطعون عليها الأولى وأولاده المطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة وابنة أميل نصيف منقريوس (وقد توفي أثناء نظر الاستئناف عن المطعون عليهم الأربعة الأولين والدته وأخوته وعن زوجته المطعون عليها الأخيرة) وطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا إليه من تركة مورثهم مبلغ ٢٧٩٦ جنيها و ١٨٣ مليا منه مبلغ ١٥٣١ جنيها و ٦٥٠ مليا بموجب ثلاثة سندات أذنية صادرة من المورث إلى المطعون عليها الأولى و ٨٧٠ جنيها و ٥٣٣ مليا بموجب إقرار صادر من المورث وأوراق أخرى تتضمن قيام المطعون عليها الأولى بدفع هذا المبلغ وفاء لدين كان على المورث لأخيه نجيب منقريوس والباقي وقدره ٣٩٤ جنيها و ٤٠٠ مليا فوائده المبالغ الواردة في السندات المذكورة ومجموعها ٢٤٠٢ جنيها و ١٨٣ مليا من تواريخ استحقاقها حتى تاريخ رفع الدعوى مع فوائد المبلغ المطالب به بواقع ثمانية في المائة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء والمصروفات ، وارتكن الطاعن إلى السندات المشار إليها وإلى عقد حوالة صادر إليه من أخيه المطعون عليها الأولى في ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ عن جميع المبلغ المطالب به ، فدفع أميل منقريوس الدعوى بدفوع منها أن السندات ببالغة الذكر هي في حقيقتها وصية لزوجته المورث

قصد بها حرمانه من تركته ، وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى بناء على أسباب تقوم في جوهرها على أن السندات المذكورة تستر وصية وأنه لما كان أحد الورثة (أميل) لم يجرها فتكون غير نافذة ، استأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة استئناف القاهرة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بإلغائه وإلزام المعطون عليهم الأربعة الأولين بأن يدفعوا إلى الطاعن من تركة مورثهم مبلغ ١٧٠١ جنيها و ٥٤٦ مليا وفوائده بواقع خمسة في المائة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء وإلزام المطعون عليها الأولى من مالها الخاص بالمصروفات ومقابل أنعاب الحماية للطاعن والمطعون عليها الأخيرة ، وذلك بناء على ما قالته من إنها تقرر محكمة الدرجة الأولى فيما ذهبت إليه للأسباب التي اعتمدت عليها من أن السندات التي بنى عليها الطاعن دعواه تستر وصية وعلى أنه لما كان المطعون عليهم الأربعة الأولون قد أقرروا هذه الوصية فانه يتعين الحكم عليهم بما يخصهم فيها من تركة مورثهم وهو المبلغ الذي قضت به .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان . ذلك أن الطاعن استند في دعواه إلى عقد الحوالة الصادر إليه من المطعون عليها الأولى في ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ وإلى نوعين من المستندات . النوع الأول يشمل ثلاثة سندات أذنية تتضمن مديونية مورث المطعون عليهم المرحوم الدكتور نصيف منقريوس إلى المحيلة بثلاثة مبالغ مجموعها ١٥٣١ جنيها و ٦٥٠ مليا والنوع الآخر يشمل أوراقا تفيد قيام المحيلة بدفع مبالغ مجموعها ٨٧٠ جنيها و ٥٣٣ مليا وفاء لدين كان محكوما به على المورث لأخيه نجيب

منقريوس ، ومع أنه يبين من هذه السندات أن الدعوى مكونة من شقين مختلفين أولهما سببه التزام مباشر من المورث للمحيلة بدفع الديون التي اقترضها منها مع فوائدها المتفق عليها من تواريخ استحقاقها وثانيهما أساسه قيام المحيلة بوفاء الدين الذي كان على المورث لأخيه من مالها الخاص ، فإن المحكمة خلطت بين هذين الشقين واعتبرت أن جميع السندات المشار إليها تستر وصية ، وذلك دون أن ترد بأسباب خاصة على الأوراق المثبتة لحصول وفاء الدين من مال المحيلة مع أن الوصية تستلزم التبرع بالموصى به بحيث إذا قام الدليل على أن المبلغ المطلوب الحكم به كان في ذمة المورث وأن من أوفى الدين إلى دائئه يطالب بقيمة مادفوعه عنه فانه يكون من المتعين على المحكمة أن تفرق بين شق الدعوى الخاص بوفاء هذا الدين وبين الشق الآخر الخاص بالمديونية المباشرة أو على الأقل أن تعنى ببحت الأوراق المثبتة لحصول الوفاء بالدين ، وهو ما أغفلته لجاء حكمها متخاذلاً من ناحية وقاصراً من ناحية أخرى .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني . هو أن الحكم المطعون فيه معدوم السبب ومشوب بالقصور . ذلك أنه يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها أن المحكمة إذ ذهبت إلى اعتبار أن السندات المطالب بمبالغها تستر وصية ، استخلصت نية التبرع من تصرفات المورث الأخرى ، كما اعتمدت على أن المورث مات عن تركه تنم عن ثرائه وإنه لم يكن في حاجة إلى الاستدانة وأنه لا دليل على أن زوجته كانت حالتها المالية تسمح بأفراضه مع أنه لو صرح جديلاً أن هناك تصرفات أخرى للمورث تدل على نية الإيصال فيها فإن هذا لا يستتبع عدم صحة مستندات مديونته للمطعون عليها الأولى ولا يصلح دليلاً

على قصد التبرع فيها إذ يجب أن يكون هذا الدليل مستمداً منها ومنصفاً عليها بالذات ، كما أن الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف لأول مرة أوراقاً تفيد أن المورث كان في حالة عوز مستمر في المدة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٤١ وأن زوجته المحيلة اضطرت لكي تمتد بالمال إلى رهن مصوغاتها والاستدانة على عقد تأمين حياتها وسحب مبالغ من أموالها المودعة صندوق التوفير خصوصاً بعد أن قام النزاع بينه وبين أخيه ذلك النزاع الذي انتهى أمره بشكواه إلى البوليس ورفع دعاوى عليه واتخاذ إجراءات نزع ملكية ضده وبذلك يكون الطاعن قد قدم ما يثبت وجود السبب الذي حمل المورث على الاستدانة من زوجته كما حداها على أن تقوم بوفاء ديونه من مالها الخاص ، وهذا بما يدل على فساد السبب الذي اعتمدت عليه محكمة الدرجة الأولى في قضائها ويتفق ماقرته من أن السندات التي بنى عليها الطاعن دعواه كانت نتيجة تبرع قصد به المورث إثارة زوجته دون بقية الورثة بكل أو بعض ماله ، ولكن محكمة الاستئناف لم تعن بتحقيق ذلك كله ولا بالرد عليه .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أقرت فيه محكمة الدرجة الأولى على ما ذهبت إليه من اعتبار السندات المطالب بمبالغها تخفي وصية وذلك للأسباب الواردة بالحكم الابتدائي . وحاصلها أن المورث ترك ثروة قدرت في محضر حصر تركته بأربعة عشر ألفاً من الجنيهات تتكون من أربعة وثلاثين فداناً ومنزل وحديقة وثمان أرض نزعت ملكيتها للمنفعة العامة ، في حين أنه لم يثبت أن لزوجته المطعون عليها الأولى ثروة خاصة أكثر من استحقاق في وقف إرادته خمبة جنيهاً شهرياً وقد ريسر ورمته أخيراً عن والدتها ، وأنه يبين

من تصرفات المورث أنه في سنة ١٩٣٥ أوصى لزوجته بالمنزل وجميع المنقولات الموجودة فيه كما أوصت هي له بكل ما تملك من عقار ومنقول دون أن يكون هناك دليل على تملكها لشيء من ذلك ثم ألغيت هذه الوصية في ٥ من فبراير سنة ١٩٣٧ ، وفي ٢٧ من إبريل سنة ١٩٣٧ حررت وصية أخرى أوصى فيها كل من الزوجين لمن يموت منهما بعد الآخر بثلاثة أرباع ما يترك من عقار أو منقول وكان سبب هذه الوصية اصرار ابنهما الأكبر أميل على الزوج من فتاة يونانية بغير رضائهما ورغم تهديدهما إياه بحرقه من أملاكهما ، وفي ٢١ من يولييه سنة ١٩٣٨ ، قيدت الزوجة رهنا على المنزل مقابل ٢٢٦٠ جنيتها ثم رهنا آخر على الحديقة في ٦ من يناير سنة ١٩٣٩ مقابل ١١٨٠ جنيتها ، كما باع المورث في ٦ من إبريل سنة ١٩٤٠ جميع منقولاته المنزلية إلى زوجته ومنقولات عيادته إلى ابنه آدمون ، وأخيراً حرر إلى زوجته السندات المرفوعة بها الدعوى وبمجموع مبالغها ٢٠٤٢ جنيتها ، وأنه يؤخذ من هذه التصرفات والظروف التي صدرت فيها ومقارنتها بثروة المورث أنها تكاد تكون من ناحيته خروجاً تاماً عن أكثر ما يملك وأنها فيما عدا منقولات العيادة صدرت لمصلحة زوجته في وقت خرج فيه ابنهما الأكبر عن طاعتها رغم تهديدهما إياه بحرقه من ماله وأن الفكرة الظاهرة فيها هي إثارة الزوجة بماله بعد وفاته لا أن يجرد نفسه منه حال حياته وأن نية الإيصال هي التي كانت تسود ذهنه وتفكيره من أول الأمر من سنة ١٩٣٥ في وصيته الأولى يوم أن بدأ مرضه ثم عاودته عند ما أغضبته ابنه أميل في سنة ١٩٣٧ فأوضحها في وصيته الثانية ولكنه خشي أن تكون هذه الوصية المكشوفة

محل طعن بعد وفاته فعمد إلى سترها في صور مختلفة من العقود والتصرفات التي تستغرق كل ماله أو معظمه . وأن السندات المرفوعة بها الدعوى ليست إلا حلقة في سلسلة هذه التصرفات كما أن تحريرها لمصلحة زوجته لم يكن إلا تكملة لما منحه إياها ، ذلك أنه لم يكن مديناً ولا في حاجة إلى المبالغ الواردة فيها إذ تدل الشهادات العقارية على أن أملاكه لم تكن مثقلة بالرهون كما أن الطاعن والمطعون عليها الأولى لم يقدم ما يثبت أنه كان مديناً للغير خلاف دين أخيه نجيب منقربوس وهو دين واحد لم يبلغ إلا جزءاً يسيراً من هذه المبالغ التي جاد بها على زوجته وظاهر الأمور يدل على أن موارده كانت تكفي للوفاء به دون أن يكون في حاجة إلى الاقتراض من زوجته التي لم تكن ثروتها تسمح باقراضه . وأنه لذلك كله تكون السندات المرفوعة بها الدعوى لم يقصد بها غير الوصية .

ومن حيث إنه لما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من اعتبار السندات التي ارتكن إليها الطاعن في دعواه بمثابة وصية سواء منها السندات الأذنية الصادرة من المورث إلى المطعون عليها الأولى أو الأوراق الأخرى الخاصة بوفاء الدين الذي كان عليه لأخيه . وكانت هذه الأسباب تتضمن بذاتها الرد الكافي على الأدلة التي يقول الطاعن أن المحكمة لم تكن تبحثها ، وكان لا عيب على المحكمة إذ هي استخلصت ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها . نية الإيصال من تصرفات المورث الأخرى . وكانت التفرقة التي يشير بها الطاعن بين شقي الدعوى غير منتجة بعد أن كيفت المحكمة سنداته بأنها جميعاً تخفي وصية — لما كان ذلك كذلك يكون السببان الأولان مرفوضين .

المطالب بها من مبدأ الأمر أن تقضى المحكمة أيضاً للطاعن بما خصهم في حصته وألا تستبعد منها غير حصة زوجته المطعون عليها الأخيرة التي أصرت على المنازعة .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم أن المحكمة اعتمدت فيما قضت به من إلزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ١٧٠١ ج ٥٤٦ م على أنهم قد أقرروا الوصية فتنفذ في حقهم بقدر حصتهم في المبالغ المطالب بها مستبعدة حصة أميل منقريوس الذي لم يقر هذه الوصية . وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم المذكورين بطلباته يسرى حكمه على ما ورثوه ممن نازعه فيها ونجح في إثبات أن سندات الطاعن تخفى وصية الوارث مما يجعل هذا النعى وجهاً جديداً لاجتياز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك يكون هذا السبب غير مقبول .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٩ سنة ١٩٩٠ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد المطلب خيال بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب أحمد بك المستشارين) .

٢٢٤

٥ أبريل سنة ١٩٥١

محكمة الموضوع . شفعة . تمسك الشفعاء بأنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائنة . فتقيد المحكمة هذا الدافع وتحصيلها أن علم الطاعنين بالمبيع كان شاملاً لسكافة البيانات التي أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة في البعاد القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يبدوا رغبتهم

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن المحكمة قضت بفوائد المبلغ الذي رأت الحكم به بواقع خمسة في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية فقط . مع أنه يبين من سندات المبالغ المطالب بها أنه اتفق فيها على سريان الفوائد عليها من تاريخ استحقاقها بواقع ثمانية في المائة سنوياً بالنسبة إلى بعضها وتسعة في المائة سنوياً بالنسبة إلى بعضها الآخر ولذلك لم يقتصر الطاعن على المطالبة بأصل هذه المبالغ بل أضاف إليها فوائد لها لغاية تاريخ رفع الدعوى فصار مجموع المطالب به ٢٧٩٦ جنيهها و ١٨٣ ملياً كما طلب الحكم بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوقت . وبذلك تكون المحكمة قد أهدرت قانون المتعاقدين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كانت المحكمة قد اعتبرت أن المبالغ الواردة في سندات الطاعن هي في حقيقتها مال موصى به وليست ديناً مقترناً بفوائد مترتبة في ذمة المورث كانت على صواب في حكمها بالفوائد وفقاً للبادة ١٢٤ من القانون المدني (القديم) بواقع خمسة في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصى .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض — ذلك أن المحكمة بينا قضت للطاعن بحصة المطعون عليهم الأربعة الأولين في المبالغ المطالب بها لعدم منازعتهم فيها إذ بها قد رفضت دعواه بالنسبة إلى الباقي على أساس أنه حصة الوارث المنازع أميل منقريوس — مع أن هذا الوارث قد توفي وخص المطعون عليهم الأربعة الأولين بصفتهم وارثين له ثلاثة أرباع حصته المذكورة وكان مقتضى عدم منازعتهم له في المبالغ

فيها إلا بعد فوات الأجل المحدد قانوناً وترتيبها على ذلك سقوط حقهم في الشفعة . ذلك لا يعتبر منها تسكيفا للدعوى مخالفاً للتكليف الذي ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أن المحكمة جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها . غير صحيح .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة بعد أن حصلت دفاع الطاعنين — الشفعاء — ومؤداه أنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائعة فتدت هذا الوجه من الدفاع بالأدلة السائغة التي أوردتها فإن هذا منها لا يعتبر تكيفاً للدعوى مخالفاً للتكليف الذي ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية وهي إذ حصلت من عناصر الدعوى أن علم الطاعنين بالمبيع كان شاملاً لكافة البيانات التي أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة في الميعاد القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يبدوا رغبتهم فيها إلا بعد فوات الأجل المحدد قانوناً ورتبت على ذلك سقوط حقهم في الشفعة فإنها بذلك لا تكون قد خالفت القانون أو جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها .

محكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى — كما استفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى على المطعون عليهم طالعين القضاء لهم بأحقيتهم في

أخذ العقار المبيع من المطعون عليها الثالثة إلى المطعون عليها الأولين بالشفعة — قدفعها المطعون عليها الأولان (المشتريان) بسقوط حق الطاعنين في الشفعة فيه لأنهم لم يبدوا رغبتهم في الأخذ بها في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ علمهم بالمبيع وقالوا إنها اشترى المنزل المشفوع فيه بعقد موقع عليه في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقد صدر البيع أصلاً من المالكه لمن يدعى جمعه سيد عظيم بعقد ابتدائي في أوائل سبتمبر سنة ١٩٤٧ وهذا باعه المشفوع منهما (المطعون عليها الأولين) في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وتم الاتفاق على أن تصدر البائعة الأصلية البيع للمطعون عليها الأولين مباشرة — وأن الطاعنين قد علموا بتلك البيوع المتعاقبة وقت حصولها — علماً تاماً كافياً ولم يطلبوا استعمال حق الشفعة إلا في أوائل سنة ١٩٤٨ — وقد قضت محكمة أول درجة تمهيداً في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٨ — بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليها الأولان بجميع الطرق القانونية بما فيها البينة ما ذهبوا إليه من علم الطاعنين بالمبيع الصادر من المطعون عليها الثالثة لجمعه السيد عظيم ثم البيع الصادر من هذا الأخير لها وأخيراً بصور العقد مباشرة من المطعون عليها الثالثة إليهما كل ذلك وقت حصوله علماً تاماً كافياً وبكافة شروطه على أن يكون للطاعنين النقي بالطرق عينها — وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود قضت برفض دعوى الطاعنين فاستأنفوا حكمها فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب فقرر الطاعنون فيه طعنهم الحالي .

د ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم إذ قضى بسقوط حق الطاعنين في أخذ العقار المبيع من المطعون عليها الثالثة إلى

بهذه البيوع كافيًا وتدل هذه الأقوال على أن علم المدعين بالصفقة المشفوع فيها كان في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ في حين أنهم لم يبدوا رغبته في الصفقة إلا في ١٧ و ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ أى بعد انقضاء نحو ثلاثة أشهر من تاريخ هذا العلم، وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم، وحيث إنه يؤخذ من دفاع المستأنفين (الطاعنين) أن واقعة البيع قصد إخفاؤها عنهم حتى لا يمارسوا حق الصفقة مع أن الثابت من الأوراق والتحقيق هو عكس ذلك إذ أن البائعة أشهرت بيع المنزل بطريق الإعلان عنه في صحيفة الاهرام بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٤٧ وكان من الميسور أن يتقدم الشفعاء وهم يملكون المنزل المجاور للشراء من المالك مباشرة إذا كانت لهم رغبة في ذلك خصوصاً وأن أحدهم وهو المستأنف الثالث (الطاعن الثالث) صاحب دكانين بميدان السيدة واقعين في بناء المنزل المشفوع به المجاور للنزل المراد أخذه بالشفقة وبحكم إدارته لذين الدكانين وتردد السكان عليه لا يمكن أن يجهل أمر إعلان بيع المنزل المجاور له. يضاف إلى ذلك ما ثبت من التحقيق من تعليق لافتة مدة من الزمن على واجهة المنزل المطلة على الميدان لعرضه للبيع هذا فيما يختص بالبائعة. أما بالنسبة للمشتريين فقد اتخذوا من الاجراءات ما يكفل إشهار شرائهما فقد قدما شهادتين رسميتين من مصلحة البريد تفيد أنه عقب شرائهما للنزل أرسلوا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ خطابات موصى عليهما إلى سكان المنزل المشفوع وهم عديدون بالتنبية عليهم بالاخلاء لرغبتهم (أى المشتريين) في هدم المنزل وإعادة بنائه وأحد هذه الخطابات أرسل إلى دانيال أحد السكان الذي قيل عنه بأنه قريب المستأنفين

المطعون عليهما الأولين بالشفقة. تأسيساً على أنهم لم يظهروا رغبته فيها إلا بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة ١٩ فقرة ثانية من قانون الصفقة (القديم) من وقت علمهم بالبيع. مع أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن علمهم بالبيع — كان علناً ناقصاً — لم يشمل من البيانات إلا واقعة البيع ومقدار الثمن وأنهم كانوا يجهلون إلى الوقت الذي أظهروا فيه رغبته في الصفقة مقدار مساحة المنزل المشفوع فيه وعنوان البائعة. وبينوا لمحكمة الاستئناف ما لذين البيانين من أهمية على أساس أن الصفقة مقدرة على اعتبار ثمن المتر الواحد فلا يستطيعون إبداء رغبته فيها إلا بعد معرفة مساحة المنزل المبيع وعلى أساس أنهم يجهلون عنوان البائعة فما كانوا يستطيعون إعلانها في المدة القصيرة التي حددتها المادة ١٩ من قانون الصفقة (القديم) وإذ قرر الحكم أن علم الطاعنين كان شاملاً لكل البيانات المشار إليها. استناداً إلى قرينة الجوار وحدها مع أنها ليست ذات مدلول خاص. ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعنين — إذ قرر الحكم ذلك — يكون قد شابه قصور يبطله.

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص وحيث إن المحكمة تستخلص من أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا أنه لا شك والمدعون (الطاعنون) لأحدهم محل قريب من المنزل المشفوع فيه لا بد وأن يكونوا قد علموا بالبيع الصادر لجمعه سيد عظيم وبالبائع الثاني للدعى عليهما (المطعون عليهما الأولين) في حينه بدليل وساطة أحدهم لدى المدعى عليه الأول. (المطعون عليه الأول) للعدول عن هدم المنزل لقربته بأحد المقيمين فيه وهو دانيال إبراهيم وكان علمهم

(الطاعنين) فلا يعقل أن تتخذ جميع هذه الإجراءات ضد السكان ولا يدري بها المستأنف الثالث (الطاعن الثالث) صاحب الدكانين المجاورين للنزل المشفوع وأخى المستأنفين الأول والثاني (الطاعنين الأول والثاني) ولذلك ترى المحكمة أن واقعة الاعلان في صحيفة الاهرام وتعليق لافتة للبيع وإرسال خطابات موصى عليها من المشتريين للسكان كل هذه المسائل تؤيد شهادة الشهود عن علم المستأنفين (الطاعنين) في شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ بالبيع إلى سيد علي نصار - ثم قال : وحيث إن ما ذكر أخيراً على لسان المستأنفين (الطاعنين) من أن بينة المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) لا تثبت عليهم بمساحة المنزل المشفوع ولا باسم البائع والمشتري وعنوانهما هذا القول مردود أيضاً بما قرروه أولاً بأن هذه البينة تفيد عليهم بواقعة البيع ومقدار الثمن وقد ثبت من أقوال الشهود أن سيد علي نصار المشتري ذكر أمام المستأنف الأول (الطاعن الأول) أنه اشترى المنزل بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه ولا يقبل من المستأنفين (الطاعنين) وهم جيران المنزل المشفوع من زمن بعيد قولهم بأنهم يجهلون اسم المالك ومساحته إذ أن معرفة ذلك كان ميسوراً لهم إذا أرادوا وكانوا حقيقة يجهلونه بعد أن عرفوا اسم المشتري والثمن الذي دفعه وقد عرفوا هذه البيانات فعلاً وذكروها في إنذار الشفعة وبما يدل أيضاً على ضعف حججهم ادعائهم بأنهم يجهلون عنوان المشتري مع أن أحد المشتريين صاحب مخازن فراشة بميدان السيدة زينب الذي يقع فيه حانوت المستأنف الثالث (الطاعن الثالث) - ولما كان بين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يعتمد في القول بثبوت علم الطاعنين بكافة البيانات المشار إليها في سبب

الطعن على قرينة الجوار فحسب بل أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة من أقوال شهود طرفي الخصومة وما استقته من الأدلة والقرائن التي ساقها - والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه حكمها - لما كان ذلك - كان ما ينعاها عليه الطاعنون من قصور في الاستدلال لا مبرر له . ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ كيف دفاع طرفي الخصومة تكييفاً مخالفاً للتكييف الذي تمسك به الطرفان فقد خالف القانون - ذلك - أن الحكم الابتدائي اعتبر أن العلم بواقعة البيع والثمن كاف للحكم بسقوط حق الطاعنين في الشفعة وقد جراه المطعون عليهما الأولان على هذا النظر وتمسكا به في مرافقتهما بينما تمسك الطاعنون بأن العلم الذي يعتبر حجة في دعوى السقوط هو العلم الشامل لجميع البيانات المشترطة قانوناً . وبين من ذلك أن مدار النزاع بين الطرفين استقر على وجوب البت في - هل يكفي العلم بواقعة البيع والثمن دون باقي البيانات للحكم بالسقوط كما تمسك المطعون عليهما الأولان أم يجب للحكم به أن يكون العلم شاملاً لجميع البيانات المشترطة قانوناً ومن ثم كان يجب على المحكمة ألا تقضي إلا بالنتيجة التي تترتب على أحد هذين الفرضين فإما إلغاء الحكم المستأنف إذا أقرت دفاع الطاعنين وإما تأييده إذا أقرت دفع المطعون عليهما الأولين إلا أن المحكمة حورت مدار النزاع من تلقاء نفسها إذ اعتبرت مقطع النزاع فيها هو هل الطاعنون كانوا يجهلون البيانات الأخرى أم كانوا يعلمون بها في المدة المقررة لسقوط حق الشفعة وأسست قضاءها على مقتضى الفرض الثاني . وبذلك جاء حكمها مخالفاً لقواعد قانون المرافعات التي توجب على القاضي أن يقف إزاء الخصومة المطروحة عليه موقفاً سليماً .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن حصلت دفاع الطاعنين في مذكرتهم المقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة ومؤداه أنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائعة فندت هذا الوجه من الدفاع بالأدلة الساتفة التي أوردتها وهذا منها لا يعتبر تكيفا للدعوى مخالفاً للتكييف الذي ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية وهي إذ حصلت من عناصر الدعوى أن علم الطاعنين بالمبيع كان شاملاً لكافة البيانات التي أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة في الميعاد القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يبدوا رغبتهم فيها إلا بعد فوات الأجل المحدد قانوناً ورتبت على ذلك سقوط حقهم في الشفعة فانها بذلك لا تكون قد خالفت القانون أو جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها .

« ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ،

(القضية رقم ٥٢ سنة ١٩٠٩ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال بك وعبد الحميد وشاحي بك ومحمد نجيب أحمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٢٥

٥ أبريل سنة ١٩٥١

اعلان . اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه . أجازته القانون على سبيل الاستثناء . لا يصح اللجوء إليه إذا قام المعلن بالتحريات السكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه . ورود الورقة بغير اعلان . لا يكفي ليلسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

المبدأ القانوني

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا

من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليلسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لا سيما إذا ذكر أن سبب عدم التمكن من الاعلان في المحل المذكور في الورقة هو نقص في البيانات وعدم التعريف عن العقار الذي يراد الاعلان فيه .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه دفع بطلان الطعن لعدم اعلانه به في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ تقريره .

« ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة قررت طعنها الحالي في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وفي ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ سمعت لإعلان المطعون عليه بعنوانه المذكور في صحيفة استئنافه وهو « حارة الكيال رقم ٣ شياخة أحمد أبو العليم قسم الجمرح ، فرد المحضر الاعلان ، لعدم الاستدلال ، وذلك لأن شيخ الحارة المدعو زكي على أحمد قرر أن محمد افتدى فريد حسن أبو طالب لم يستدل عليه بحارة الكيال رقم ٣ وهي نمرة مكررة ولعدم ذكر اسم صاحب الملك لم يستدل على المذكور وعلى الطالبة الارشاد عليه تحت مسئوليتها ، فأعلنت الطاعنة في من ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ التقرير للطعون عليه في النيابة ، لعدم معرفة محل إقامة له بالقطر المصري .

فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح لدى آخر حتى تتم المحاسبة بينهما . حكم استثنائي . قضاؤه بإلغاء الحكم الابتدائي وبصححة التعاقد والتسليم . اغفاله التحدث عن واقعة ايداع عقد الصلح لدى آخر ودلالاتها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها . قصور . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم) .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي إذ قضى بعدم قبول الدعوى التي أقامها المطعون عليه على الطاعن وآخر بطلب إلزام هذا الأخير بتقديم عقد الصلح المودع عنده والمحضر بينه هو والطاعن والحكم بصحة التعاقد عن الأطيان الواردة به قد أقام قضاؤه على أن عقد الصلح تضمن إقراراً من الطاعن لا تصح تجزئته إذ هو بينما يقر لأخيه المطعون عليه بالنصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها وفي أموال أخرى إذ هو يحمله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح عند آخر حتى تتم المحاسبة بين الأخوين . وكان الحكم الاستثنائي إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبصححة التعاقد والتسليم قد أغفل التحدث عن واقعة ايداع عقد الصلح لدى آخر ودلالاتها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها فانه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن وآخر طالباً إلزام الأخير بتقديم

« ومن حيث إن اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من الاعلان لشخص أو محل اقامة المعلن إليه إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء . ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث بمجد نزيه حسن النية للتقصي عن محل اقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لاسيما إذا ذكر أن سبب عدم التمكن من الاعلان في المحل المذكور في الورقة هو نقص في البيانات وعدم التعريف عن العقار الذي يراد الاعلان فيه ، كما هو الحال في الدعوى والطاعنة وهي أخت المطعون عليه . تسلم في مذكرتها أنها لم تحاول التحري عن محل اقامة أخيها بعد أن بان لها سبب عدم التمكن من الاعلان بل لجأت إلى اعلانه في النيابة .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين عدم قبول الطعن شكلاً عملاً بالمادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ . »

(القضية رقم ٥٩ سنة ١٩٩٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٢٦

٥ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . نسبيته . دعوى أقامها المطعون عليه على الطاعن وآخر يطلب إلزام هذا الأخير بتقديم عقد الصلح المودع عنده والمحضر بينه هو والطاعن والحكم بصحة التعاقد عن الأطيان الواردة به . حكم ابتدائي بعدم قبول الدعوى . اقامته على أن عقد الصلح تضمن إقراراً من الطاعن لا تصح تجزئته إذ بينما هو يقر للمطعون عليه بالنصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها إذ هو يحمله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد

عليه الثاني حتى يتم الحساب بينهما ، — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن هذه الواقعة ودلائلها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها لدى محكمة الموضوع ومع أنه ألغى الحكم الابتدائي الذي اتخذ منها دعامة لقضائه بعدم قبول الدعوى — لما كان ذلك كذلك كان الحكم قاصراً قصوراً يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى،

(القضية رقم ٨٢ سنة ١٩ ق رثاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل المستشارين) .

٢٢٧

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ — اثبات . يمين متممة . شرط توجيهها هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل . حكم بتوجيه اليمين إلى أحد الخصمين . تقريره أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته . حلف هذا الخصم اليمين . تقدير المحكمة من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه . ليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قررت المحكمة في حكمها الصادر بتوجيه اليمين .

ب — محكمة الموضوع . سلطتها التقديرية . حكم برفض إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بالبيئة أن المطعون عليه الثانى كان مندوباً عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب موضوع النزاع . اقامته ليس على أن الاثبات بالبيئة غير جائز قانوناً في هذه الحالة وإنما على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملاساتها . تكون المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ — إن شرط توجيه اليمين المتممة هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدأ ثبوت

عقد الصلح المودع عنده والمحرف في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ بين الطاعن والمطعون عليه والحكم بصحة التعاقد عن الأطيان الواردة به والمبينة بعريضة الدعوى وتسليمها له . وفي ٢٤ من شهر أبريل سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لأن عقد الصلح تضمن إقراراً من الطاعن لاتصح تجزئته إذ هو بينا يقر لأخيه المطعون عليه بالنصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها وفي أموال أخرى إذ هو يحمله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح عند آخر حتى تتم المحاسبة بين الأخوين . استأنف المطعون عليه وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف أسبوط بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة التعاقد والتسليم فقرّر الطاعن طعنه الحالي .

د ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب إذ لم يتحدث عن واقعة إيداع عقد الصلح لدى آخر ولم يجعل لها أثراً في قضائه رغم تمسك الطاعن أمام قاضي الموضوع بأن هذا الإيداع حصل باتفاق الطرفين بقصد تعليق تنفيذ ما ورد بالعقد حتى يصفى الحساب بينهما وقد استند الحكم الابتدائي فيما استند إليه في قضائه بعدم قبول الدعوى إلى أن اتفاق الطرفين على إيداع المحرف لدى شخص ثالث يدل على نيتهما في تعليق تنفيذه حتى تصفية الحساب بينهما .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي فدعواه أى المطعون عليه — كما صورها غير مقبولة وقد رفعها قبل أن تصفى الشركة وقبل أن يتضح أن ما يريد إثبات التعاقد عنه يخصه خالصاً غير محل بحقوق لأخيه مع أن ورقة الاتفاق قد أودعت خصيصاً طرف المدعى

لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل فإذا ما وجهت المحكمة اليمين إلى أحد الخصمين وحلفها وقدرت من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه فليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قررته في حكمها الصادر بتوجيه اليمين من أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته .

٢ — متى كان الحكم إذ قضى برفض إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بالبيئة أن المطعون عليه الثاني كان مندوبا عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب موضوع النزاع لم يقيم قضاءه بذلك على أن الاثبات بالبيئة غير جائز قانونا في هذه الحالة وإنما بناء على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملاساتها فإن المحكمة تكون في حدود سلطتها التقديرية ومن ثم فإن الطعن على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى تحصل على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أنه بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ اتفق الطاعن مع المطعون عليه الأول على أن يورد الأول للثاني ٢٠٠ ألف طوبة من مقاس وأوصاف معينة لبناء وحدة صحية خاصة بمجلس مديرية البحيرة بسعر الألف طوبة ٤١٥ قرشا على أن يكون تسليمها بمحطة دمنهور كوبرى افلاقه في ظرف ٢٠ يوما . وجاء في البند الرابع من العقد أن كل كمية تورد بعربات الدلتا

بمحطة دمنهور كوبرى افلاقه بعد الموافقة عليها من المعلم سليمان أحمد محمد مندوب حضرة على افندى حسن المصرى (المطعون عليه الأول) يؤخذ بها لإيصال ، وبعد ما يورد الطاعن كمية الطوب الموضحة بعاليه تصير المحاسبة ، ووقع العقد بصفة شامد مصطفى محمد شرف المطعون عليه الثاني . وقدم المطعون عليه الأول مستندات تثبت أنه دفع في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٥ آخر دفعة من كامل ثمن المائتي ألف طوبة المتعاقد عليها . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أقام الطاعن على المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٥٤ سنة ١٩٤٦ كلى أمام محكمة دمنهور الابتدائية طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٢٦٥ جنيها ثمن ٧٧٢٠٠ طوبة تسلمها ولم يدفع ثمنها . وفي ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ أدخل الطاعن المطعون عليه الثاني في الدعوى على أساس أنه هو الذى تسلم منه الطوب لحساب المطعون عليه الأول ، وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه بطريق التضامن مع المطعون عليه الأول مبلغ ٢٦٥ جنيها وقدم إثباتا لدعواه ثلاثة وصولات موقعة من المطعون عليه الثاني بصفته مندوب المطعون عليه الأول تفيد تسلمه الكمية الإضافية من الطوب في ١٨ و ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٥ و ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١١٧ تجارى سنة ٣ . فتمسك المطعون عليه الأول بأنه لم يسلم كمية الطوب الإضافية المدعى بثمنها ، وأنكر وجود أية علاقة بينه وبين المطعون عليه الثاني في هذا الخصوص . وبجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة أن كلا من الطرفين يستند في دعواه أو دفاعه إلى دليل له

حق الطاعن أن يثبت بالبينة العلاقة الفرعية التي كانت بين المطعون عليهما في خصوص تسلم الطوب منه .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لما كان الحكم إذ قضى برفض الإحالة على التحقيق لم يقيم قضاءه بذلك على أن الإثبات بالبينة غير جائز قانوناً في هذه الحالة ، وإنما بناء على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملابساتها ، لما كان ذلك كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية وكان ما ينمى الطاعن على الحكم من مخالفة القانون على غير أساس .

« ومن حيث إن حاصل السببين الثاني والثالث هو قصور الحكم في التسيب وتناقضه ، ذلك أن الطاعن تمسك لدى محكمة الاستئناف بطلب ندب خبير لمعاينة مبانى الوحدة الصحية ، وتقدير مقدار الطوب الذي استعمل في بنائها . ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، مكتفية بقولها . « ولا ترى المحكمة محلاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير ، . أما التناقض فقد وقعت فيه المحكمة إذ أخذت بنتيجة اليمين المتممة التي حلفها المطعون عليه الأول ، وإذا قررت أن الطاعن لم يقدم من الأدلة ما يعارض عقد الاتفاق ، مع أنه سبق لها أن قضت بحكمها التميدى الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ « ان كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته ، .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بأن المحكمة أقامت قضاءها على أسباب كافية لحله . فقد قالت إن المعلم سليمان أحمد محمد هو مندوب المطعون عليه الأول المعين في العقد . فإذا كان قد استبدل به غيره ، فإنه كان من الممكن تدوين ذلك في عقد الاتفاق ، ولكن

قيمته ، وهي لذلك ترى ازاء تعارض أدلتها تكملتها بتوجيه اليمين المتممة للمستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بالصيغة الآتية : « أقسم بالله العظيم أنى لم أسلم بنفسى أو بواسطة أحد من قبلى من المستأنف حسنين محمد سليم أكثر من المائتى الف طوبة المبينة بعقد الاتفاق المحرر بينى وبينه ، . وبجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حلفها المطعون عليه الأول . وفى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب حاصل السببين الأول والرابع منها خطأ الحكم في تطبيق القانون على واقعة الدعوى إذ لم يجب الطاعن إلى ما طلبه من إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت بالبينة أن المطعون عليه الثاني كان مندوباً عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب ، وأنه تسلم منه الكمية الإضافية من الطوب بصفته هذه ذلك أن من حق الطاعن أن يثبت بكافة طرق الإثبات صفة المطعون عليه الثاني كمندوب عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب منه . ويقوم حقه على أساسين : (الأول) هو أن علاقة المطعون عليه الثاني بالمطعون عليه الأول هي علاقة قانونية الطاعن أجنبي عنها . ومن ثم فإن من حقه أن يثبتها بكافة طرق الإثبات . وتبعاً يكون خطأ في القانون ما قرره الحكم من أنه ما دام قد نص في عقد الاتفاق على أن شخصاً معيناً هو مندوب المطعون عليه الأول في تسلم الطوب فإنه لا يجوز إثبات استبدال غيره به إلا بالكتابة (الثاني) هو أن المعاملة بين الطاعن والمطعون عليه الأول هي أساساً معاملة تجارية بين تاجرين - فيعتبر كذلك ما يتفرع عنها . ومن ثم فإنه يكون من

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه بطريق
التقضى قد عدل لمصلحة المطعون عليه في
الالتماس المرفوع عنه منه فان الحكم يصبح
بذلك غير قائم ويكون الطعن المرفوع عنه
غير مقبول .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى حسما يبين
من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن تتحصل في أنها أقيمت في ٢٣ من ديسمبر
سنة ١٩٤٧ أمام محكمة أبنوب الجزئية من السيدة
أمله حنا مفار (المطعون عليها) على السيدة
كولينته هنري لطف الله عن نفسها وبصفقتها
وصية على ولديها القاصرين اسحق وعطيات
(الطاعنة) وعلى على قنبر محمد سالم (المطعون
عليه الثاني) بعريضة قالت فيها إنها تملك ١١
قيراطا و ٤ أسهم بينت حدودها ومعالمها
بعريضة وأنها الطاعنة تعرضت لها في هذه
الأرض بأن أجرتها للمطعون عليه الثاني فزرعها
غصبا وطلبت الحكم بمنع تعرضها لها إلى آخر
طلباتها . وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ أصدرت
المحكمة الجزئية حكما تهديدا بأحالة الدعوى على
التحقيق لتثبت المطعون عليها بأي طريق من
طرق الإثبات بما فيها البيئة ملكيتها للأرض
موضوع النزاع ووضع يدها عليها من
سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩٤٧ وتعرض الطاعنة
والمطعون عليه الثاني لها فيها ولينفي الأخيران
ذلك وفي أثناء التحقيق وبعد سماع شهود
الطرفين قدمت المطعون عليها للاستدلال على
وضع يدها محضر حجز تحفظي مؤرخ في ٢٩
من مايو سنة ١٩٤٥ قالت إنه موقع منها على

لم يجر الاتفاق على ذلك ، ولو أراد الطرفان
تغيير اسم المندوب المسمى في العقد ووضع آخر
خلافه بدلا منه لكانا قد عدلا في العقد بما يفيد
ذلك أو حررا ورقة مستقلة بذلك . . وأن
المطعون عليه الأول حضر بجلسة ١٨ من يناير
سنة ١٩٤٩ وحلف اليمين المتممة ، وأنه لم يتقدم
من الأدلة ما يعارض عقد الاتفاق المحرر بين
الطرفين ، ولا ما يهدم دفاع المطعون عليه الأول ،
ولا مسلكه في الخصومة . وبحسبها هذا حتى يكون
حكمها بمنأى عن عيب القصور في التسبيب .
ومردودان ثانيا بأن التناقض الذي يدعيه
الطاعن لا وجود له ، ذلك أن شرط توجيه
اليمين المتممة هو أن يكون لدى كل من الطرفين
مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل .
وهو ما عنته المحكمة بقولها إن كلا من الطرفين
يستند في دعواه إلى دليل له قيمته . فإذا ما
وجهت المحكمة اليمين إلى أحد الخصمين وحلفها ،
وقدرت من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر
على صحة ما يدعيه ، فليس في ذلك ما يناقض
ما قررت في حكمها السابق .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعين الرفض . .

(القضية رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٩ ق رئاسة وعضوية
حضرات اصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة
وعبد العزيز محمد بك وعبد العلى خيال بك ومحمد نجيب
احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٢٨

٥ أبريل سنة ١٩٥١

تقضى . طعن . الحكم المطعون فيه . تعديله لمصلحة
المطعون عليه في الالتماس المرفوع منه . الحكم يعتبر
غير قائم . الطعن المرفوع عنه يكون غير مقبول .

محصول نفس الأرض فأصدرت المحكمة الجزئية في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ حكماً تمهيدياً آخر بنذب خير زراعى لتطبيق هذا المحضر على الأرض موضوع النزاع وتحقيق وضع اليد عليها في السنة السابقة على رفع الدعوى . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة أسبوط الابتدائية (منعقدة بهيئة استئنافية) بانية استئنافها على أن شهادة شهود المطعون عليها الذين سمعهم المحكمة الجزئية لا تثبت وضع يدها بخلاف شهودها الذين شهدوا بوضع يدها هي دون المطعون عليها وأن الحكم المستأنف أخطأ في ندب خير لتطبيق محضر الحجز سالف الذكر لأنه من صنع ابن المطعون عليها ولأن عقد الإيجار الموقع الحجز بمقتضاه خلو من الحدود وطلبت إلغاء الحكم المستأنف والتصدى لموضوع الدعوى والحكم فيه برفض دعوى المطعون عليها فأصدرت المحكمة الاستئنافية حكماً الأول في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو يقضى حضورياً للمطعون عليها الأولى وغيايباً للمطعون عليها الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وتمهيداً بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى بأى طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة أنها وضعت يدها على الأرض موضوع النزاع مدة سنة سابقة على التعرض وأنها رفعت دعواها الحالية قبل مضي سنة أخرى على حصوله ، وبنت قضاءها هذا على أنه بالاطلاع على محضر الحجز التحفظى الذى عينت محكمة أول درجة خيراً لتطبيقه تبين أنه موقع بناء على طلب ابن المطعون عليها الأولى ضد من يدعى محمد على محمد سالم ولم يذكر فيه أن موقعه وكيل عن والدته فهو لا يدل على أن الأطنان الواردة فيه هي ملك المطعون عليها الأولى

كما أنه لا يمكن الاستناد إليه في شأن وضع اليد على الأطنان موضوع الدعوى ذلك أن عقد الإيجار الذى وقع الحجز بمقتضاه خال من الحدود بما من شأنه أن يجعل تطبيقه غير منتج في الدعوى . وأنه لما كانت الطاعنة قد طلبت التصدى لموضوع الدعوى وكان التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة غير منتج في اثبات وضع اليد أو نفيه إذ تناول تحقيق ملكية المطعون عليها الأولى على الوجه المبين بالحكم التمهيدي الصادر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ فقد قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق من جديد ، وبعد أن سمعت المحكمة الاستئنافية شهود الطرفين أصدرت في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ حكماً المطعون فيه القاضى في منطوقه حضورياً للمستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) وغيايباً للثاني وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة بصفتها (الطاعنة) بالمصاريف ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليها الأولى . وجاء في أسباب هذا الحكم أن المحكمة تستخلص من شهادة شهود المطعون عليها الأولى أنها تضع اليد على الأرض موضوع الدعوى عام ١٩٤٧ وقبل ذلك وكانت تنتفع بها بالتأجير وأن نفس المطعون عليه الثاني الذى تدعى الطاعنة أنه استأجر منها عام ١٩٤٧ كان يستأجر ذات الأطنان عن تلك السنة من المطعون عليها الأولى وكان هو سبب النزاع لأن المطعون عليها الأولى أجرت نصف الفدان لشخص غيره فاستمر واضعاً يده عليه بدعوى استئجاره من الطاعنة يؤيد ذلك ما شهد به أحد شهود نفي الطاعنة المدعو سيد على حجاب وانتهى الحكم إلى التقرير أنه لذلك تكون دعوى المستأنف

عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) بمنع تعرض المستأنفة (الطاعنة) لها صحيحة وعلى أساس سليم ويتعين الحكم في موضوع الدعوى بمنع تعرض المستأنفة في مواجهة المستأنف عليه الأخير لها في الأتيان موضوع الدعوى وتسليمها إليها مع إلزام المستأنفة بالمصاريف عملاً بالمادة ١١٣ مراقعات . وأردف ذلك بما يأتي : « وحيث إن المحكمة لا يفوتها أن تشير في أسباب هذا الحكم إلى أن ما جاء بالأسباب المتقدمة من قضاء هو ما قصدت القضاء به خلافاً لما جاء بالمنطوق سهواً ولمن يهمه الأمر من الاختصاص اتخاذ الطريق القانوني لتصحيحه . » فقررت الطاعنة طعنها الحال في هذا الحكم كما رفعت المطعون عليها الأولى التماساً عنه .

« ومن حيث إن محامى الطاعنة قدم إلى هذه المحكمة الصورة المعلقة إلى موكلته في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ من الحكم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من محكمة أسيوط الابتدائية بهيئة استئنافية في الالتماس المرفوع إليها من المطعون عليها الأولى عن الحكم المطعون فيه وهو يقضى بقبول الالتماس شكلاً وفي الموضوع بمنع تعرض الملتمس ضدها الأولى (الطاعنة) في القطعة موضوع النزاع وتسليمها بما عليها من زراعة وبالزامها بمصاريف الدعوى عن الدرجتين الابتدائية والاستئنافية وكذا مصاريف الالتماس وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وقرر محامى المطعون عليها الأولى أن الطاعنة لن ترفع طعناً في الحكم المذكور . »

« ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عدل لمصلحة المطعون عليها الأولى في

الالتماس المرفوع عنه منها وأصبح بذلك غير قائم كان هذا الطعن غير ذي موضوع ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله . »

(القضية رقم ١٤٠ سنة ١٩ سنة ١٩٩٠ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٢٩

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - نقض . طعن . اعلان تقرير الطعن . عدم حصوله في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به لما نص قهرى كان قائماً قبل انتقال المحضر للاعلان بحيث لو كان قد انتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن لاستحال عليه الاعلان . يكون للطاعن الحق في الاعلان في خلال مدة أخرى أى خمسة عشر يوماً من تاريخ زوال المانع . عدم قيام الطاعن بالاعلان في خلال هذه المدة . يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً . مثال .

(المادة ١٧ من الرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .

ب - نقض . طعن . حكم استئنافية . استناده إلى أسباب الحكم الابتدائية بالإضافة إلى أسبابه . وجوب تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائية . كون الحكم الاستئنافية قد أورد تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائية . لا يفنى عن تقديم هذه الصورة .

(المادة ١٨ من الرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يحصل اعلان تقرير الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به لمانع قهرى وثبت أن هذا المانع كان قائماً قبل انتقال المحضر للان بحيث لو كان قد انتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن لاستحال عليه الاعلان فانه يكون للطاعن الحق في الاعلان

في خلال مدة أخرى أى خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ زوال المانع وهى المدة التى قدر الشارع لزومها لإجراء الاعلان فيها فاذا هو لم يقم بالاعلان فى خلالها كان طعنه غير مقبول شكلاً . وإذن فتى كان الطاعن قد قرر طعنه فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأثبت المحضر فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أنه تعذر عليه الوصول إلى محل إقامة بعض المطعون عليهم لوجود مياه وأحوال بعد نزول مياه الفيضان ثم تسلم الطاعن صورة من تقرير الطعن لاعلانها وأشر عليها قلم المحضرين فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بزوال المانع وأعلنت فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الاعلان قد حصل فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ زوال المانع وكان الظاهر أن الحالة التى أثبتتها المحضر لا تبقى مانعة من إمكان الوصول إلى محل المطعون عليهم سالفى الذكر من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ تاريخ تقرير الطعن إلى ما قبل حصول الاعلان فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخمسة عشر يوماً دون أن تجف طوال هذه المدة فان الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

٢ - اذا استند الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى بالاضافة إلى أسبابه فانه يكون بذلك قد صير أسباب الحكم الابتدائى جزءاً لا يتجزأ من أسبابه مما يستوجب تقديم صورة رسمية من الحكم

الابتدائى إذ لا يغنى جزء عن جزء ، كما لا يغنى عن تقديم هذه الصورة كون الحكم المطعون فيه قد أورد تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائى لما قد يلابس التلخيص من قصور عن الاحاطة بجميع أسباب الحكم الابتدائى أو عن الاحاطة بجميع نواحي ما لنصه من أسبابه أو إبراز حجته على الوجه الذى صور به .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى المطعون عليهم من الثانى عشر إلى الثامن عشر عدا زينب حسن السابعة عشرة لأن تقرير الطعن لم يعلن لهم فى الميعاد المحدد بالمادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض كما لم يودع فى الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٨ من القانون المذكور .

د ومن حيث إن الطاعن قرر طعنه بقلم كتاب المحكمة فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ غير أنه أودع بقلم الكتاب فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أصلاً من تقرير الطعن كان قد تسلمه لإعلان المطعون عليهم من الثانى عشر إلى الثامن عشر وهم الذين يقيمون ببلاد تابعة لمركز أبنوب وثابت به أن المحضر لم يعلن أحداً منهم غير زينب حسن على قبر التى أعلنت فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بناحية معبرة مخاطباً مع العمدة لغيابها وعلى هذا الأصل أثبتت العبارة الآتية : د ناحية المعصرة نزلت عنها المياه حديثاً والطريق موحلة وهبطة لا يمكن الوصول إليها حتى تجف ، توقيع عمدة المعصرة . ولذلك أثبت المحضر فى يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أنه لم يعلن باقى

المطعون عليهم لتعذر الوصول إلا بعد جفاف الطريق بسبب المياه والأحوال ، وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تسلّم وكيل الطاعن صورة أخرى طبق الأصل من تقرير الطعن ليعلمها إلى من لم يعلن من المطعون عليهم وقد أشر عليها قلم المحضرين في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعبارة « ان المانع زال ، وأعلنت في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى باقي المطعون عليهم المذكورين عدا الست هانم حسن بدوى إذ أجيب بأنها لا تقسم بالمعصرة بل تقيم بالساحل مركز البدارى وقد أعلنت أخيراً في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ وقدم الإعلان إلى قلم الكتاب لإيداعه في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ ووقع عليه وكيل الطاعن في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩

« ومن حيث إنه ظاهر بما أثبتته المحضر في أصل الإعلان سبباً لعدم حصوله في يوم ابتقاله في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وهو تعذر الوصول إلا بعد الجفاف بسبب المياه والأحوال أن المانع القهرى كان موجوداً ويؤخذ من هذا الذى أثبتته العمدة من انحسار المياه حديثاً أن المانع وهو تعذر الوصول بسبب حالة الفيضان كان قائماً قبل الانتقال المحضر بحيث لو كان قد انتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ لاستحال عليه الاعلان وعلى ذلك يكون للطاعن الحق في الإعلان في خلال مدة أخرى أى خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ زوال المانع وهى المدة التى قدر الشارع لزومها لإجراء الإعلان فيها . ولما كان الإعلان للمطعون عليهم المذكورين قد تم في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الإعلان قد حصل في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ زوال المانع وكان الظاهر أن الحالة التى

أثبتها المحضر وهى وجود مياه وأحوال بعد زوال مياه الفيضان لا تبقى مانعة من امكان الوصول إلى محل المطعون عليهم المذكورين في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ تاريخ تقرير الطعن إلى ما قبل حصول الإعلان في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخمسة عشر يوماً دون أن تجف طوال هذه المدة . لما كان ذلك فان الدفع يكون مقبولا ويتعين الحكم على مقتضاه .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن النيابة دفعت بالنسبة إليهم بعدم قبول الطعن أو رفضه لأن الطاعن لم يقدم صورة من الحكم الابتدائى مع أن الحكم المطعون فيه استند إليه في أسبابه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع النزاع قال « . . . وقد استعرضت في أسباب حكمها (أى محكمة أول درجة) تفاصيل النزاع ودفاع الطرفين البادى من أقوالها ومستنداتها وخرجت من كل ذلك بأن الما كينة . . . » ثم أورد الحكم أسبابه التى ختمها بهذه العبارة « وبما أنه يتضح من كل ما سبق أن الحكم الابتدائى فى محله وترى المحكمة تأييده للأسباب التى بنى عليها ولما أضيف إليها فيما تقدم . » وبين من هذا الذى ختم به الحكم المطعون فيه أسبابه أنه استند إلى أسباب الحكم الابتدائى بالإضافة إلى أسبابه وبذلك صير أسباب الحكم الابتدائى جزءاً لا يتجزأ من أسبابه مما يستوجب تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائى إذ لا يغنى جزء عن جزء كما لا يغنى عن تقديم هذه الصورة ما أورده الحكم المطعون فيه تلخيصاً لأسباب الحكم الابتدائى لما قد يلابس التلخيص من قصور عن الإحاطة بجميع أسباب الحكم الابتدائى أو

مستنداتهم توطئة لتحرير العقد النهائي . خطأ في تفسير القانون .

(المادتان ١٢٤ / ٣٣٠ من القانون المدني القديم) .

ج - بيع . ثمرة المبيع . الثمرة عن المدة السابقة على تسلمه عقد البيع وعلى المشتري المبيع . لا يحل للمشتري الاستيلاء عليها إلا اتفاقاً . حكم . تقريره أن المشتري استلم الأطنان المبيعة في تاريخ العقد الابتدائي وبعد بدء السنة الزراعية . لا يسوغ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية . ما لم يقدم الدليل على أن هذا كان اتفاقاً البائعين والمشتري .

المبادئ القانونية

١ - للتعاقدتين بعقد بيع ابتدائي غير مسجل أن يتفقا على مآل ثمار المبيع ولا جناح عليهما إن اتفقا على أن تكون للمشتري من تاريخ سابق على تسجيل عقده أو سابق على البيع نفسه أو على تسلمه المبيع فعلاً . وإذن فتى كان الحكم إذ قضى بإلزام البائعين - الطاعنين - بأن يدفعوا إلى المشتري - المطعون عليه - إيجار الأطنان المبيعة ابتداء من تاريخ العقد الابتدائي والتي استحق أدائها قبل تسجيل هذا العقد . اقامته على أن الطرفين اتفقا على أن يستلم المشتري الأطنان المبيعة من تاريخ العقد الابتدائي وأنه تسلمها فعلاً . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

ب - بيع . ثمن . فوائد . للبائع فوائد ما لم يدفع من الثمن من تاريخ تسلم المشتري للمبيع المثلر وفقاً للمادة ٣٣٠ من القانون المدني - القديم - كون الثمن غير مستحق الأداء حالاً لسبب يرجع إلى البائع . لا يؤثر . المادة ٣٣٠ من القانون المدني - القديم - تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه المادة ١٢٤ من ذلك القانون . حكم . قضاؤه بعدم أحقية البائعين في تقاضي فوائد عن باقي ثمن الأطنان المبيعة . اقامته على أنهم وقد سلموا المبيع المثلر ليس لهم حق تقاضي فوائد عن باقي الثمن لأن وفاءه كان مؤجلاً حتى يعدوا

٢ - المادة ٣٣٠ من القانون المدني

- القديم - تنص على أن للبائع فوائد ما لم

عن الإحاطة بجميع نواحي ما يخصه من أسبابه أو إبراز حجته على الوجه الذي صورته بها . ولذلك لا تستطيع هذه المحكمة مع عدم تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائي أن تعمل رقابتها على الحكم المطعون فيه لتبين صحة ما ينص به عليه من خطأ في القانون وقصور في التسبيب ومن ثم لا جدوى من النظر في الطعن ويتمين عدم قبوله .

(القضية رقم ١٩٨ سنة ١٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب أحمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٣٠

٥ أبريل سنة ١٩٥١

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى حسماً بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائي محرر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ باع الطاعنون للطعون عليه وآخر خمسين فدانا مؤجرة لزراعتها زراعة شتوية واحدة لمدة تنتهي في أبريل سنة ١٩٤٥ ، ومتفق في عقد الإيجار على أن يدفع المستأجر الإيجار في أول مارس سنة ١٩٤٥ وقد دفع المشتريان وقت العقد الابتدائي ألف جنيه واتفق على دفع الباقي عند تحرير العقد النهائي الذي حدد له ثلاثة شهور ونص في البند الثامن من عقد البيع الابتدائي على أن المشتريين وشأنهما مع مستأجر الأطنان المبيعة بدون أي مدخل للبائعين . . . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ حرر العقد النهائي وسجل في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٥ ونص في البند السادس منه على أن المشتري استلم الأطنان المبيعة استلاماً فعلياً قبل الآن . . . كما نص على تحمل المشتري بالأموال الأميرية وكافة الضرائب ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٥ . وقد أقام المطعون عليه الدعوى الحالية مطالباً بالإيجار الذي استحق في أول مارس سنة ١٩٤٥ والذي دفعه المستأجر إلى البائعين وقدره ٥٠٠ جنيه . ودفع البائعون (الطاعنون) الدعوى بأن الأجرة حق لهم دون المشتري الذي لم يسجل عقده إلا بعد حلول ميعاد استحقاق الأجرة . فقضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنين أن يدفعوا إلى المطعون عليه مبلغ ٣٠٨ جنيهات وذلك تأسيساً على أن المشتري بعقد لم يسجل استلام العين المبيعة وأن نصي العقد الابتدائي والنهائي

يدفع من الثمن من تاريخ تسلم المشتري للمبيع المثمر وهي في هذا إنما تقوم على أساس من العدل الذي يأبى أن يجمع المشتري بين ثمرة البديلين المبيع والثمن وهي بذلك تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه المادة ١٢٤ من ذلك القانون ولذلك يكون للبائع حق تقاضي الفوائد من تاريخ تسلم المبيع المثمر حتى لو كان الثمن غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع كأن يكون قد أمهل حتى يستجمع أوراقه التي تثبت ملكيته أو التي يستطيع بها تحرير العقد النهائي . وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بعدم أحقية البائعين — الطاعنين — في تقاضي فوائد عن باقي ثمن الأطنان المبيعة إلى المطعون عليه قد أقام قضاؤه على أنهم قد سلموا المبيع المثمر ليس لهم حق تقاضي فوائد عن باقي الثمن لأن وفاءه كان مؤجلاً حتى يعدوا مستنداتهم توطئة لتحرير العقد النهائي فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

٣ — لا يحل للمشتري الاستيلاء على ثمرة المبيع عن مدة سابقة على عقد البيع وعلى تسلمه المبيع إلا اتفاقاً وإذن فمتى كان الحكم قد أثبت أن المشتري قد تسلم الأطنان المبيعة في تاريخ العقد الابتدائي وبعد بدء السنة الزراعية فإنه لا يسوغ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية ما لم يقيم الدليل على أن هذا كان اتفاق البائعين والمشتري .

من ديسمبر سنة ١٩٤٤ — تاريخ العقد الابتدائي — استخلص من وقائع الدعوى نتائج لا يمكن عقلا استخلاصها منها إذ قرر أنه يستخلص من عقد البيع الابتدائي استلام المشتري للبيع وقت انعقاد العقد وهذه النتيجة لا يمكن أن تستنتج من قائع الدعوى وشروط العقد الابتدائي .

• ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إنما أقيم على أن الطرفين اتفقا على أن يستلم المشتري الأطنان المبيعة من تاريخ العقد الابتدائي أي من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأنه استلمها فعلا كما ذكر في العقد النهائي وما استخلصه الحكم المطعون فيه من ذلك هو استخلاص سائح مما يستقل به قاضي الموضوع وليس فيما رتبته على ذلك أية مخالفة للقانون ذلك أن للتعاقدين بعقد ابتدائي غير مسجل أن يتفقا على مآل ثمار المبيع ولا جناح عليهما إن اتفقا على أن تكون للمشتري من تاريخ سابق على تسجيل عقده أو سابق على البيع نفسه أو على تسلمه المبيع فعلا .

• ومن حيث إنه لا محل للاعتداد بما أورده الطاعنون في مذكرتهم الشارحة — دون أن يوردوه في تقرير الطعن — من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق أحكام البيع بالعربون إذ لا يجوز التمسك في المذكرة الشارحة بسبب جديد لم يرد في تقرير الطعن .

• ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر بصدد الاستئناف الفرعي — أن البائع لا يستحق فوائد على ما لم يدفع من اثمن من تاريخ تسلم المشتري المبيع المثمر بمقولة إن المهلة كانت لمصلحة البائع قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف حكم المادة ٣٣٠ مدني قديم .

يفيدان أن المشتري استلم المبيع من تاريخ العقد الابتدائي أي من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ فله ثمرة المبيع من ذلك التاريخ لا سيما وقد نص في العقد الابتدائي على أن المشتري وشأنه مع المستأجر بما يفيد تخويله حق قبض الايجار ، ولكن محكمة أول درجة رأت أن ليس للمشتري حق في كامل الايجار بل يجب توزيع الأجرة بينه وبين البائعين بنسبة ما انقضى وما بقي من مدة الايجار ، وعلى ذلك يكون للبائعين مبلغ ٩٩ جنيها ما يقابل المدة التي مضت من عقد الايجار حتى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تاريخ تحرير العقد الابتدائي كما رأت محكمة أول درجة أن للبائع الذي سلم المبيع المثمر الحق في تقاضى فوائد عن الباقي الذي لم يدفع من الثمن وقدر ذلك ٦٩ جنيها ، وبخصم هذين المبلغين وما دفع في الأموال من الايجار يكون الباقي ٣٠٨ جنيهاً وهو ما قضت بالزام البائعين بدفعه الى المشتري . فاستأنف البائعون الحكم كما استأنفه المشتري فرعياً طالبا تعديله والحكم له أيضا بمبلغ ١٦٨ جنيها زيادة عما حكم به له لأنه لا محل لتقسيم الأجرة بينه وبين البائعين أو الحكم لهم بفوائد . فقضت محكمة الاستئناف برفض استئناف البائعين والمشتري بما طلب في استئنافه الفرعي . فطعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض .

• ومن حيث إن السببين الأول والثالث ينصبان على الاستئناف الأصلي . وهما يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون . إذ قرر أن للمشتري ثمار المبيع من تاريخ شرائه العقار بمقد غير مسجل مع أنه ليس للمشتري ثمر المبيع إلا من وقت تسلمه العقار فعلا أو حكما وأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المشتري استلم العين المبيعة في ١٨

عن مدة سابقة على عقد البيع وعلى تسلمه المبيع إلا اتفاقاً . ومن ثم يتعين نقض الحكم فيما قضى به في هذا الشأن .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به في الاستئناف الفرعى الذى رفعه المطعون عليه ورفض الطعن فيما قضى به في الاستئناف الاصلى المرفوع من الطاعنات الأربع الاوليات .

(القضية رقم ٢٨ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٣١

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - تعويض . حكم . تسببه . قضاؤه برفض الدعوى التى أقامها المفاول بطلب تعويض عن استعمال رب العمل أدواته وآلاته بعد سحب العملية منه . اقامته على أن رب العمل اضطر إلى سحب العملية منه بعد أن تأخر في تنفيذ ما التزم به رغم إنذاره بوجوب انجاز العمل فى الميعاد المتفق عليه ورغم اهماله فى ذلك مراراً وأنه بعد سحب رب العمل العملية منه والتمس الترخيم له فى اتمام العمل فى فترة حددها قبل رب العمل . التماسه على أن لا يعد هذا القبول تنازلاً منه عن قرار السحب السابق وأن المفاول استأنف العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه . تضمن العقد المبرم بين الطرفين بنداً ينص على أنه فى حالة سحب العمل يكون لرب العمل الحق فى حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التى استعصرها المفاول واستعمالها فى اتمام العمل دون أن يكون مسئولاً عن دفع أى أجر عنها . الطعن على الحكم بمخالفة قانون العقد والقصور فى التسبيب . على غير أساس .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم -) .

ب - عقد مفاولة . غرامة التأخير . تضمن العقد بنداً أوجب على المفاول أن ينهى جميع العمل المنوه عنه فى العقد فى الوقت المتفق عليه وإلا كان لرب العمل

ومن حيث إن المادة ٣٣٠ مدنى (قديم) تنص على أن للبائع فوائده ما لم يدفع من الثمن من تاريخ تسلم المشتري المبيع المثلر ، وهى فى هذا - كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة إنما تقوم على أساس من العدل الذى يأتى أن يجمع المشتري بين ثمرة البديلين المبيع والثمن وهى بذلك تختلف عن الأصل الذى تقوم عليه المادة ١٣٤ مدنى قديم - وأنه انذلك يكون للبائع حق تقاضى الفوائد من تاريخ تسليم المبيع المثلر حتى لو كان الثمن غير مستحق الأداء حالاً لسبب يرجع إلى البائع ، كأن يكون قد أمهل حتى يستجمع أوراقه التى تثبت ملكيته أو التى يستطيع بها تحرير العقد النهائى ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه ليس للبائعين وقد سلموا المبيع المثلر للمشتري حق تقاضى فوائده عن باقى الثمن عمقولة إن باقى الثمن كان وفائده مؤجلاً حتى يعد البائعون مستنداتهم توطئة لتحرير العقد النهائى . قد أخطأ فى تفسير القانون ويتعين نقضه فى هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن للمشتري الحق فى كامل الإيجار الذى استحق فى مارس سنة ١٩٤٥ أى بما فى ذلك إيجار المدة السابقة على العقد الابتدائى قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ يجب تقسيم الاجرة بين البائعين والمشتري بنسبة ما انقضت من مدة الإيجار .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المشتري استلم الاطيان المبيعة فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تاريخ العقد الابتدائى وبعد بدء السنة الزراعية فلا يسوغ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية ما لم يقيم الدليل على أن هذا كان اتفاق البائعين والمشتري . إذ لا يحل للمشتري الاستيلاء على ثمرة المبيع

على الحكم مخالفة قانون العقد والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

٢ - متى كان العقد المبرم بين الطرفين قد أوجب في بند منه على المفاوض - الطاعن - أن ينهى جميع العمل المنوه عنه في العقد في الوقت المتفق عليه وإلا كان للطعون عليه توقيع الغرامات حسب الفئات المنصوص عليها في ذلك البند وأن هذه الغرامات توقع بمجرد حصول التأخير . وكان الطاعن قد تأخر في نهو العمل في الميعاد المتفق عليه أولاً في العقد ثم تباطأ في انجازه رغم امهاله في اتمامه أكثر من مرة مما اضطر المطعون عليه إلى سحب العملية منه ثم قبل الطاعن الاستمرار في العمل على حسابه بعد قرار السحب المذكور فإن المطعون عليه يكون على حق في احتساب غرامة التأخير عليه .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - كما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تحصل في أنه في ١٥ من يناير سنة ١٩٣٨ رست على الطاعن مناقصة عملية إنشاء كوبرى ملاحى على البحر الصعدي واعتمد إسناد العمل اليه من المطعون عليه في أول فبراير سنة ١٩٣٨ وفقاً لشروط عقد الاتفاق المبرم بينهما وحدد لنهاية العمل يوم ٢٩ من إبريل سنة ١٩٣٨ وقام المفاوض بتوريد التأمين النهائي وقدره ٢٨٥ جنبا في ٧ من فبراير سنة ١٩٣٨ ثم باشر العمل ويقول المطعون عليه إن الطاعن تباطأ في التنفيذ ولم

وقع الغرامات حسب الفئات المنصوص عليها في ذلك البند وأن هذه الغرامات توقع بمجرد حصول التأخير . تأخر المفاوض في نهو العمل في الميعاد المتفق عليه أولاً في العقد ثم تباطؤه في انجازه رغم امهاله في اتمامه أكثر من مرة مما اضطر رب العمل إلى سحب العملية منه ثم قبول المفاوض الاستمرار في العمل على حسابه بعد قرار السحب المذكور . رب العمل يكون على حق في احتساب غرامة التأخير عليه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى برفض الدعوى التي أقامها المفاوض - الطاعن - بطلب تعويض عن استعمال المطعون عليه أدواته وآلاته بعد سحب العملية منه قد أقام قضاءه على أن المطعون عليه إنما اضطر إلى سحب العملية منه بعد أن تأخر في تنفيذ ما التزم به رغم إنذاره أكثر من مرة بوجوب إنجاز العمل في الميعاد المتفق عليه ورغم امهاله في ذلك مراراً وانه بعد أن سحب المطعون عليه العملية منه وانتمى الطاعن الترخيص له في اتمام العمل في فترة حددها ، قبل المطعون عليه التماسه على أن لا يعد هذا القبول تنازلاً منه عن قرار السحب السابق وأن الطاعن استأنف العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه . وكان العقد المبرم بين الطرفين قد نص في بند منه على أنه في حالة سحب العمل يكون للطعون عليه الحق في حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التي استحضرها الطاعن واستعمالها في اتمام العمل دون أن يكون مسئولاً عن دفع أى أجر عنها . فإن النعى

من وقت لآخر بسبب عدم حضور المهندس المكلف بالمرور على العملية وأنه لم يقع منه تقصير أو إهمال - فأصدرت محكمة أول درجة حكماً تمهيدياً بنذب خبير لمعاينة الكوبرى وتطبيق العقد على موضوع الأعمال لمعرفة ما قام به الطاعن وبيان ما إذا كانت هناك زيادات وتغييرات في التصميمات أو في إجراءات التفتيش استدعت تأخير العمل وبيان ما إذا كان التأخير يرجع إلى تراخي الطاعن في تنفيذ التزاماته وأسبابه وتقدير الأعمال التي أجراها والمهمات والأدوات التي استولى عليها التفتيش وما قامت به الورش الأميرية في تكملة العمل على حساب الطاعن، وبعد أن قدم الخبير تقريره رفع الطاعن دعوى فرعية على المطعون عليه يطلب إلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٨٣٧٨ جنيهاً و ٨١٠ مليات وفوائده ونظراً لاعتراض تفتيش الرى على تقرير الخبير أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً آخر بنذب ثلاثة خبراء لبحث اعتراضات المطعون عليه وتصفية الحساب وبعد أن قدم الخبراء الثلاثة تقريرهم قضت برفض دعوى التفتيش استناداً إلى تقريرهم الذى أثبتوا فيه أن المدة المحددة في العقد لنهى العمل لم تكن كافية وأن السبب في التأخير لا يعزى إلى الطاعن فحسب بل ترجع بعض أسبابه إلى المطعون عليه وقال الحكم عن دعوى الطاعن إن الخبراء الثلاثة قدروا تكاليف الأعمال الناقصة بمبلغ ٨٠٤ جنيهاً و ٤٠٥ مليات بما في ذلك غرامة التأخير عن الأعمال التي لم يتم بها وأن للطاعن في ذمة المطعون عليه مبلغ ١٤٠ جنيهاً و ١٢١ ملياً بخلاف قيمة آلات الورشة وأدواتها التي استولى عليها التفتيش وقدر الخبراء ثمنها بمبلغ ٤٥٥ جنيهاً و ٨٢٠ ملياً فتكون جملة المستحق ٥٩٥ جنيهاً و ٩٤١ ملياً أضافت إليه المحكمة مبلغ ١٠٠ جنيهاً

يتم باتمام العمل في الميعاد المحدد رغم استعجاله مراراً ورغم مد الأجل له مرة بعد أخرى ولكنه استمر على البطء في التنفيذ فاضطر تفتيش الرى في ٢٨ من مارس سنة ١٩٣٩ إلى إخطار الطاعن بسحب العملية منه وتكلفتها على حسابه وفي ٢٨ من إبريل سنة ١٩٣٩ أرسل المفاوض (الطاعن) للتفتيش (المطعون عليه) كتاباً يبدى فيه عزمه على تكملة الأعمال الباقية من الكوبرى في خلال شهر ونصف شهر ويلتمس فيه الإذن له في الاستمرار في عمله فرد عليه التفتيش بكتابه الرقم ٢٩ من إبريل سنة ١٩٣٩ بأنه ليس لديه مانع من استئنافه العمل على أن لا يعد ذلك عدولاً منه عن قراره السابق الخاص بسحب العملية منه وتكلفتها على حسابه إلا إذا روى أنه ماض في العمل بحالة تبشر بنهوه في وقت مناسب ، ونظراً لاستمرار الطاعن في تراخيه في العمل قرر التفتيش أن يعهد بالعملية في ٢٨ من مايو سنة ١٩٣٩ إلى مصلحة الورش الأميرية على حساب المفاوض وضماناً لحقوق التفتيش احتجز مبلغ التأمين وهو مبلغ ١٦٦ جنيهاً عبارة عن تأمين آخر مودع من الطاعن على ذمة عملية أخرى وكذلك استولى التفتيش على أدوات الورشة والمهمات التي تركها المفاوض بمحل العمل ليستعملها في إتمام العملية وبعد أن صنى التفتيش حساب الطاعن أقام عليه الدعوى يطالبه بمبلغ ٩٠٨ جنيهاً و ٨٠٤ مليات فرق التكاليف وفقاً لنصوص العقد ثم عدل التفتيش طلباته إلى مبلغ ١٨٦١ جنيهاً و ٨١٠ مليات فدفع الطاعن الدعوى بأن سبب تأخره في إتمام العمل إنما يرجع إلى إسناد أعمال أخرى إليه خلاف مقابلة الكوبرى موضوع هذه الدعوى وأنه حصلت تغييرات في التصميمات استدعت امتداد الأجل وأنه كان مضطراً لإيقاف العمل

نظير انتفاع التفتيش بورشة المقاول وأدواتها مدة تكملة العمل وقضت بناء على ذلك بإلزام المطعون عليه بهذه المبالغ . ثم قالت في صدد التعويض الذي طلبه الطاعن في مقابل انتفاع المطعون عليه بالورشة عن المدة التالية لإنهاء العمل أنه لا محل له لأنه لم يثبت أن المقاول طلب إلى التفتيش أن يسلمه هذه الورشة وامتنع عن ذلك . وقد استأنف الطرفان هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الصادر في دعوى المطعون عليه برفضها وبإلغاء الحكم في خصوص قضائه بمبلغ التعويض عن استعمال أدوات الورشة ورفض هذا الطلب وأضافت إلى حساب الطاعن مبلغ ٣٧ جنيهاً و ٦٤٤ مليماً كان موضوع نزاع في الحساب بين الطرفين كما أضافت فوائد للطاعن عن جملة المبالغ التي قضت له بها . وقررت في أسباب حكمها أنه غير صحيح ما يدعيه الطاعن من أن الحكم الابتدائي أخطأ إذ لم يحتسب له مبلغ التأمين ذلك لأن هذين المبلغين قد أضافهما الخبراء إلى حسابه فقرر الطاعن طعنه في حكمها بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل الأول منهما في أنه كان من الأمور الجوهرية للفصل في طلبات الطاعن بيان ما إذا كانت علة سحب العملية منه هي تقصيره هو أم أن ما اتبعه التفتيش معه كان خطأ وأنه قد استند إلى تقرير الخبراء اللذين يثبتان خطأ التفتيش في سحب العمل منه وأنه أمهل أخيراً في إتمام العمل حتى ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٩ بموافقة المطعون عليه وكان في إمكانه أن ينهي العمل في التاريخ المتفق عليه أخيراً إلا أن التفتيش لم يترك له هذه الفرصة لانتهاء عمله لغاية التاريخ المتفق عليه وأن الخبراء قد كشفوا عن السبب الحقيقي الذي من أجله سحب التفتيش العملية قبل

١٤ من يونيو سنة ١٩٣٩ وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم عندما عالج مقدار التعويض المحكوم به ابتدائياً أعمل النص الخاص بسحب العملية مع أنه يشترط لصحة تطبيقه ثبوت أن تفتيش الرى كان على حق في سحب العملية وهو أمر لم تتعرض له المحكمة يضاف إلى ذلك أنه لو صح أنه لم يكن للطاعن حق في طلب التعويض عن المدة التي استعملت فيها أدواته حتى انتهى العمل فلا يصح ذلك عن المدة التالية لانتهائه وأن الحكم إذ قضى على خلاف ذلك أخطأ في تطبيق قانون العقد كما شابه القصور .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من تقرير الخبراء الثلاثة الذي أقام الحكم قضاءه على أساسه أن التفتيش إنما اضطر إلى سحب العملية من الطاعن بعد أن تأخر في تنفيذ ما التزم به رغم إنذاره أكثر من مرة بوجوب إنجاز العمل في الميعاد المتفق عليه ورغم إهماله في ذلك مراراً وأنه بعد أن سحب التفتيش العملية منه في ٢٨ من مارس سنة ١٩٣٩ واتمس الطاعن الترخيص له في إتمام العمل في فترة حددها قبل التفتيش التماسه على أن لا يعد هذا القبول تناسلاً منه عن قرار السحب السابق (مستند رقم ٢ حافظة الطاعن) وقد استأنف الطاعن العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه . ولما كانت المادة ١٧ من عقد الانساق المبرم بين الطرفين والمقدمة نسخة منه من الطاعن تنص على أنه في حالة سحب العمل يكون للمصلحة الحق في حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التي استحضرتها المقاول واستعمالها في إتمام العمل دون أن تكون مسئولة عن دفع أى أجر عنها له . لما كان ذلك — كان الحكم على صواب إذ قضى برفض طلب التعويض عن استعمال أدوات

الورشة بعد سحب العملية من الطاعن - ومن ثم يكون النعى عليه بمخالفة قانون العقد والقصور في التسبب على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم قد شابه القصور والتناقض فيما يتعلق ببعض أقلام الحساب ومبلغى التأمين ذلك أن الطاعن قرر في صحيفة استئنافه الفرعى أن كمية الحديد والصلب التى وردها لم تحتسب جميعها فمنها كمية أحضرها وجهرها منها ٨٥ طناً عاينها الخبراء الأول وحسب قيمتها لكن الخبراء الثلاثة أسقطوها من حسابهم فاعترض على هذا الاسقاط إلا أن الحكم رد على اعتراضه هذا بأن الخبراء سمعوا ملاحظات الطرفين وناقشوها وبحثوا فى أوجه الاعتراض وأبدوا رأيهم فيه مع أن هذا الرد لا ينصرف إلى ما أغفله الخبراء الآخرين وأثبتت الأول . كما أن هذا القول ذاته لا يمكن أن يرد به على أمر إضافة غرامات التأخير على حساب الطاعن مع ما أثبتت الخبراء من أن الاتفاق قد ظل قائماً على اتمام العمل لغاية ١٤ من يونيه سنة ١٩٣٩ وأنه لو لم يتعرض له التفتيش لآمكنه اتمام العمل فى المدة المذكورة كما أن هذا فضلاً عما قرره الخبراء من خطأ التفتيش بعد سحبه العملية إذ عهد بالعمل إلى الورش الأميرية بدون انتظار عمل مقايسة واجراء مناقصة حتى ترسو المفاولة على أقل عطاء كما أن الحكم أخطأ إذا لم يحتسب ضمن المبالغ المستحقة له مبلغى التأمين المدفوعين منه .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولاً بأنه ليس صحيحاً ما يدعيه الطاعن من أن الخبراء لم يحتسبوا له ثمن كمية الحديد والصلب التى أعدها واستولى عليها التفتيش إذ يبين من مراجعة تقريرهم أنهم احتسبوا له

ثمنها ومردود ثانياً بأن المادة ١٥ من العقد المبرم بين الطرفين توجب على المفاوض أن ينهى جميع العمل المنوء عنه فى العقد فى الوقت المتفق عليه وإلا كان للمصلحة توقيع الغرامات حسب الفئات المنصوص عليها فى هذه المادة وأن هذه الغرامات توقع بمجرد حصول التأخير ولما كان الطاعن قد تأخر فى نهو العمل فى الميعاد المتفق عليه أولاً فى العقد ثم تباطاً فى انجازه رغم امهاله فى اتمامه أكثر من مرة مما اضطر المصلحة إلى سحب العملية منه فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٣٩ ثم قبل الطاعن الاستمرار فى العمل على حسابه بعد قرار السحب المذكور . فان المصلحة تكون على حق فى احتساب غرامة التأخير عليه . ومردود أخيراً بأن الخبراء احتسبوا إليه مبلغى التأمين المدفوعين منه ضمن المبالغ المستحقة له وقد أقر وكيل الطاعن بذلك فى جلسة المرافعة الأخيرة ونزل عن هذا الوجه من طعنه . أما ما ينهاه على الحكم من أنه لم يرتب أثراً على ما أثبتت الخبراء فى تقريرهم من مخالفة المطعون عليه شروط المفاولة بعد سحبه العملية منه بأن عهد بتكملة العملية إلى مصلحة الورش الأميرية دون أن يطرحها فى مناقصة محلية كما يقضى بذلك عقد المفاولة فردود بأن ما يزعمه الطاعن فى هذا الخصوص غير صحيح ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى المطعون عليه على أساس هذه المخالفة .

ومن حيث إنه لكل ذلك يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٥ سنة ١٩ فى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك وعبد نجيب احمد بك المستشارين) .

باركيز بالمنصورة بضمانة ابنه — والد الطاعن — إبراهيم عبد الله الشبلي مبلغ ٤٢٥ جنيهاً بموجب سند اذني مؤرخ في ١٥ من مايو سنة ١٩٢٩ ويسحق الوفاء في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ وأنه (أى الطاعن) دفع من هذا الدين من ماله الخاص ٣٨٦ جنيهاً و ٥٤٠ ملياً وهو المبلغ المطالب به . فدفع المطعون عليهم الأول والثالثة والسادسة الدعوى بأن المبلغ المطالب به إنما دفع من مال مورثهم خصماً من ثمن أقطان كانت مودعة باسمه لدى مصرف بنك باركيز — فقررت المحكمة الابتدائية ندب أحد أعضائها للانتقال إلى المصرف المذكور للاطلاع على سند الدين ومعرفة كيفية الوفاء به وتبين لها من الانتقال أن الطاعن دفع من أصل قيمة السند ٢٨٠ جنيهاً بموجب إيصال مؤرخ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، ٦٩ جنيهاً و ٧٠٠ ملياً بإيصال مؤرخ في أول مايو سنة ١٩٣٠ ، ٣٧ جنيهاً و ٥٤٠ ملياً بإيصال مؤرخ في ٢ من مايو سنة ١٩٣٠ ورفض المصرف بيان ما إذا كان القطن الذي أودع البنك مملوكاً للمورث والمحكمة الابتدائية تأسداً على ذلك وأزاء عجز المطعون عليهم عن اثبات وجود أقطان لمورثهم المرحوم عبد الله الشبلي في المصرف حكمت للطاعن بطلباته — فاستأنف التيمى وعبد العزيز وبهية وسكينة ونفيسة أولاد عبد الله الشبلي والشيخ شبلي الشامى الشبلي عن نفسه وبصفته ولياً على ولده القاصر الشبراوى المرزوق له من فهيمة عبد الله الشبلي وهم المطعون عليهم السبعة الأولون ، ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعن محامى الشيخ محمد إبراهيم عبد الله الشامى الشبلي في هذا الحكم بطريق النقض .

٢٣٢

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ — استئناف . ضامن . افادة ورثة الضامن من الاستئناف المرفوع من ورثة المدين . ثبوت وفاء الدين المطالب به من مال المدين في استئنافهم . يمتنع الرجوع على ورثة الضامن .

ب — التماس إعادة النظر . نقض . النعى على الحكم أنه قضى للمستأنفين بأكثر مما طلبوه في استئنافهم . هو سبب للطعن فيه بطريق التماس لا بطريق النقض .

المبادئ القانونية

١ — ورثة الضامن يستفيدون من الاستئناف المرفوع من ورثة المدين عن الحكم الابتدائي متى ثبت في استئنافهم أن الدين المطالب به وفي من مال المدين امتنع الرجوع على ورثة الضامن .

٢ — النعى على الحكم أنه قضى للمستأنفين بأكثر مما طلبوه في استئنافهم هو سبب للطعن فيه بطريق التماس لا بطريق النقض .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أن الطاعن أقامها أمام محكمة المنصورة الابتدائية الوطنية على الشيخ إبراهيم عبد الله الشبلي وباقي المطعون عليهم طالباً بالحكم بإلزام الشيخ إبراهيم عبد الله الشبلي وباقي المطعون عليهم بأن يدفعوا إليه من مال مورثهم المرحوم عبد الله الشبلي مبلغ ٣٨٦ جنيهاً و ٥٤٠ ملياً والفوائد مستنداً إلى أن جده المرحوم عبد الله الشبلي كان قد استدان من مصرف

« ومن حيث إن الطامن قد استوفى أوضاعه الشككية .

« ومن حيث إنه بنى على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان من وجهين الأول - إذ خالف قواعد الاثبات بأن طرح المستندات التي قدمها الطاعن لاثبات دعواه وهي الايصالات الثلاثة الصادرة من مصرف باركليز بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٣٠ والتي تقطع نصوصها في أن الدين الذي كان مطلوباً للمصرف المذكور من عبد الله الشبلي وضامنه ابراهيم الشبلي دفع منه ٣٨٦ جنياً و ٥٤٠ ملياً في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ وأول وثاني مايو سنة ١٩٣٠ من مال الطاعن . اطرح الحكم هذه المستندات رغم مدلولها الظاهر ورغم أنها تأيدت بأوراق أخرى أهمها محضر الانتقال الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤١ والذي يدل على أن المبلغ المذكور دفع من مال الطاعن - وعدل من مدلولها الظاهر إلى الأخذ بقرائن لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - ذلك أنه حصل من التحقيقات التي تمت في الشكوى رقم ٩٧٠ سنة ١٩٣٠ المنزلة وقائع أدلى بها بعض الشهود واعتبرها حقائق لا تقبل الجدل رغم ما شهد به شهود آخرون في ذات التحقيقات بما يدحضها ورغم قرار النيابة الصادر بحفظ الشكوى ودون أن تجري المحكمة تحقيقاً بنفسها للوصول إلى الحقائق التي تصلح أساساً للحكم . وأتخذت من سكوت الطاعن عن المطالبة بحقه سبع سنوات ومن التناقض في بيان الدافع له على الوفاء بدين جده ومن عدم حصوله على سند الدين المثبت لقيامه بالوفاء . ومن وجود هذا السند ضمن الأوراق التي وجدت في حيازة الضامن عند توقيع الحجز عليها - اتخذت من

ذلك كله قرائن على عدم صحة الدعوى رغم أن الطاعن لم يسكت عن المطالبة بحقه بل أقام الدعوى أولاً على المصرف وورثة المدين والضامن لدى المحكمة المختلطة فلما حكمت بعدم الاختصاص أقامها أمام المحكمة الوطنية ورغم أن التناقض الذي قال به الحكم إنما استدل عليه بمقارنة عبارة وردت بصحيفة الدعوى مع أخرى وردت بمذكرة الطاعن وهو استدلال غير سليم ورغم أن وجود سند الدين في حيازة الضامن دون الطاعن سببه أن الطاعن لم يقيم بوفاء قيمته كلها وأنه لا محل للاعتداد بهذه القرينة إلا في العلاقة بين الدائن الأصلي وهو المصرف ومدينه مباشرة وليس هذا هو الحال في الدعوى ، ووجه البطلان الثاني هو أن الحكم فسر كتاب البنك المؤرخ في ١١ من فبراير سنة ١٩٣٠ إلى مأمور مركز المنزلة تفسيراً نأى به عن مدلوله الظاهر ذلك أنه أخذ من خلوه من أية إشارة إلى أن ما دفع من الدين بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ إنما دفع من مال الطاعن دليلاً على أن الدفع كان من مال المدين ورتب على هذا التفسير الخاطيء نتائج غير سليمة .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن دعوى محمد ابراهيم عبد الله (الطاعن) قوامها الرجوع على مديني بنك باركليز بما دفعه عنهما خصما من الدين الذي عليهما للبنك دون أن يكون مسئولا عن الدين ومن غير أن يعهد إليه المدينان أو أحدهما بالسداد بل ومن غير أن يكون أحدهما في حالة اعسار أو في حاجة إلى تدخل الغير لمعاونته في الوفاء بالتزاماته . وقد حار المدعى الطاعن ، نفسه في تعليل هذا التصرف فقال في صحيفة دعواه « وعند حلول الأجل لم يقيم لا المدين ولا الضامن

بسداد هذه المبالغ مما ادى — بالبنك لعمل برتستو عدم الدفع — ولما كان الطالب تربطه بالمدين والضمان رابطة البنوة بالنسبة للآخر والحفادة بالنسبة للأول وكان للطالب في ذلك الوقت تجارة أقطان يتولاها بنك باركليز فقد قام بدفع مبلغ ٣٨٦ جنيهًا و ٥٤٠ ملية بمقتضى ايصالات ثلاثة ، — هذا ما قاله المدعى في ورقة افتتاح الدعوى ومدلول هذا القول ظاهر لا يحتاج الى تعليق فالباعث الذى حفزه الى الدفع هو شعوره بما تقتضيه وشائج القرى من التعاون والتأزر دفعا لضرر قد يتعرض له والده وجده بسبب برتستو عدم الدفع الذى أعلن اليهما في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ رغم ما هو ثابت من أوراق البنك التى سيجىء الكلام عنها من أن جزءاً كبيراً من الدين دفع قبل حلول الأجل ولم يبق منه سوى ١٥٥ جنيهًا وقد دل محمد ابراهيم على دعواه بتقديم ورقة ممزقة من برتستو عدم دفع معلن في ٣٠ نوفمبر لا يبين فيها بجلاء اسم معلن البرتستو وظروف اعلانه وماذا تم في الاعلان وبماذا أجاب المعلن إليه على أنه إذا كان صحيحاً ما يقوله المدعى من أنه خشى سوء عاقبة البرتستو فما لا شك فيه أنه لم يكن له أثر عاجل يستنهضه للسداد . لأن الدفعتين اللتين يدعى أنه سددهما من يده تاريخهما لاحق عليه بستة شهور وجموعها ١٠٦ جنيهات و ٥٤٠ ملية — وحيث إن محمد ابراهيم عبد الله عاد فيما بعد وأبدى تعليلاً آخر في مذكرته المؤرخة ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ فقد جاء فيها أن المدينين ظلاً متأخرين في سداد قيمة السند الاذنى المحرر عليهما بمبلغ ٤٣٥ جنيهًا الى وقت تصفية أقطانه الخاصة في أول مايو سنة ١٩٣٠ فعمد البنك إلى خصم مبلغ ٣٨٦ جنيهًا و ٥٤٠ ملية

من قيمة السند واستمر في مطالبة موقعيه بالباقي وقد اعترض محمد ابراهيم على إجراء البنك ولكنه أصر عليه معتمداً على ما يعرفه من صلة القرى التى تربطه بالمدينين فلم يستطع التشدد استبقاء ثقة البنك به واضطر للرضوخ وتسلم من البنك ثلاثة ايصالات بالمبالغ جميعها في ٢ من مايو سنة ١٩٣٠ — وحيث إن التعليل الذى أورده المذكرة يختلف تماماً عن التعليل الذى استهل به محمد ابراهيم دعواه فى أولهما كان متطوعاً تحذوه النخوة والقرى وفى ثانيهما كان مكرها يسعى للتخلص من الورطة التى أوقعه فيها البنك فلما لم يفلح رضح صاغراً استجداء ثقة البنك من أن تنقطع معاملته معه وليس أدل على ذلك من تردد صاحب الدعوى فى تعليل دعواه وجدته فى تبرير موقفه وعلى ضوء هذه المقدمات المتداعية يسهل استقصاء ظروف النزاع وملابساته وتعرف حقيقته وحيث إنه على أثر وفاة عبد الله الشبلى فى ٥ من يناير سنة ١٩٣٠ انتهالت شكوى الورثة من كل صوب على النيابة والبوليس ضد ابراهيم عبد الله الشبلى وولده محمد ابراهيم باتهامهما بتبديد متروكات المورث من حاصلات ومواشى وأوراق وغيرها والتلاعب فى أطيانه التى لم يكن نقل تكليفها لاسمه ونظراً لوجود قصر فى التركة تدخل المجلس الحسى فى الأمر وأجرت الإدارة تحقيقاً مطولاً قيد تحت نمرة ٩٧٠ سنة ١٩٣٠ المنزلة وقد ضم لأوراق الدعوى وسئل فيه عمدة ومشايخ البلاد التى تقع فيها أطيان المتوفى وهى البسراط وميت شريف وميت القمص كما سئل غيرهم من المستأجرين والآهالى والقبانية وتبودات المكاتبات من مأمور المركز وبنك باركليز وتوقع الحجز التحفظى على أوراق المتوفى التى

وجدت في حيازة ابنه ابراهيم عبد الله —
 وحيث إنه تبين من مجموع هذه التحقيقات
 (أولاً) — أن عبد الله الشبلي كان يمتلك حوالى
 خمسين فدانا ومعروفاً بالثراء (ثانياً) — أنه
 تقاعد عن مباشرة أعماله بنفسه في السنتين
 السابقتين على وفاته وكان يباشر هذه الأعمال
 ابنه ابراهيم وحفيده محمد ابراهيم (ثالثاً) —
 أن الأقطان كان بعضها يؤجر وبعضها
 يزرع لحساب المالك وأن ابراهيم عبد الله
 كان له أقطان خاصة . (رابعاً) — أن
 الأقطان الناتجة من جميع الأقطان استولى عليها
 ابراهيم عبد الله وولده بعد وزنها بمعرفة
 القبانية وأرسلوها إلى المنصورة وقد بلغت
 مائة وخمسين كيساً يحمل كل كيس منها
 الحرفين الأولين من اسم المتوفى وهما ع . ش ،
 (خامساً) — أن أوراق المتوفى كانت في حيازة
 ابنه ابراهيم عبد الله ومن بين الأوراق التي
 وجدت عنده وحجز عليها قضائياً في أول
 أكتوبر سنة ١٩٢٠ السند المحرر بمبلغ ٤٣٥
 جنيهاً موضوع هذه الدعوى — وحيث إن
 التحقيق استدعى مخبرة بنك باركليز بشأن
 الأقطان التي توردت إليه والسند الاذنى الخاص
 بمبلغ ٥٣٥ جنيهاً فأجاب البنك مأمور مركز
 المنزلة عن ذلك بخطابين أحدهما في ١١ من
 فبراير سنة ١٩٣٠ نصه الآتى : ردأ على جوابكم
 رقم ٤ الجارى نعرفكم بأنه بتاريخ ١٥ يناير
 سنة ١٩٢٩ قد تحررت كميالة على المرحوم
 عبد الله الشبلي لأمر البنك استحقاق ٣٠ من
 نوفمبر سنة ١٩٢٩ وقد دفع منها بتاريخ ٢٦
 نوفمبر منه مبلغ ٢٨٠ جنيهاً فبقى عليه مبلغ
 ١٥٥ جنيهاً التي لم تدفع للآن خذوا علماً بذلك
 والخطاب الآخر تاريخه ٢٨ من فبراير
 سنة ١٩٣٠ ونصه ، ردأ على خطابكم رقم ٢٠

الجارى نعرفكم بأن الشيخ ابراهيم عبد الله الشبلي
 له ٦٣ كيس قطن زهر صاحب عليها مبلغ
 ٢٤٠ جنيهاً لغاية اليوم والشيخ ابراهيم الشبلي
 له ٨٧ كيس قطن زهر صاحب عليها مبلغ
 ٤٥٤ جنيهاً لغاية اليوم وجميع الأكياس عليها
 ع . ش . وحيث إن خطاب بنك باركليز المبلغ
 لمأمور مركز المنزلة في ١١/٢/١٩٣٠ صريح في
 أن مبلغ ٢٨٠ جنيهاً دفع في ٢٦ من نوفمبر
 سنة ١٩٢٩ أى قبل الاستحقاق بأربعة أيام
 وحال حياة المدين وأن هذا الأخير هو الذى
 دفع هذا المبلغ ولو أن أحداً غيره قام بالدفع
 نيابة عنه أو باسمه الخاص لما تردد البنك في
 تبيان ذلك في خطابه نظراً لأهميته ولا ريب
 في أن حصول دفع الجزء الأكبر من الدين في
 ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ لا يتفق مع ادعاء
 محمد ابراهيم فهو يقرر في صحيفة دعواه أنه عند
 حلول الأجل لم يقم المدين والضامن بالسداد
 مما أدى بالبنك لعمل برتستو عدم الدفع وفي
 مذكرته المؤرخة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦
 يقول إنه صنى في أول مايو سنة ١٩٣٠ صدقات
 القطن الذى كان يشتريه ويودعه في شئون
 باركليز فرع المنصورة فبقى له مبلغ ٣٨٦ جنيهاً
 و ٥٤٠ ملياً ونظراً لأن المرحومين عبد الله
 الشبلي وضامنه ابراهيم عبد الله الشبلي ظلا
 متأخرين في سداد قيمة السند إلى آخر
 ما تقدم ذكره فدعواه أساسها أنه في أول
 مايو سنة ١٩٣٠ كان باقياً له من حسابه في
 بنك باركليز مبلغ ٣٨٦ جنيهاً و ٥٤٠ ملياً
 وكان دين البنك قبل والده وجده لا زال قائماً
 فدفع هذا المبلغ عنهما طوعاً أو كراهية تبعاً
 لروايته المتناقضتين بينا الثابت قطعاً من
 خطاب البنك ومن الإيصال الذى قدمه محمد
 ابراهيم خاصاً بمبلغ ٢٨٠ جنيهاً أن هذا المبلغ

دفع من المدين في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ كما أن خطاب البنك قاطع في الدلالة على أن الدافع هو المدين فأين هذا من قول محمد ابراهيم بأن المدين وضامنه تأخرا في السداد حتى تصفية أقطانه في أول مايو سنة ١٩٣٠ وأن البرتستو عمل عن المبلغ كله لعدم دفعه وأن مبلغ ٢٨٠ جنيها يدخل ضمن مبلغ ٣٨٦ و ٥٤٠ مليا الباقي من حساب أقطانه في أول مايو سنة ١٩٣٠ مع أنه كان مدفوعا باعتراف البنك نفسه في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وحيث إن محمد ابراهيم يتمسك بثلاثة ايصالات تحمل كلها تاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٠ وفي الايصال الخاص بمبلغ ٢٨٠ جنيها يقول البنك إنه قيد هذا المبلغ على حساب محمد ابراهيم خصما من السند المحرر على عبد الله عبد الله الشبلي بناء على خطابكم (أي محمد ابراهيم) المؤرخ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ومثل هذا الايصال لا يمكن التعويل عليه لأنه يتعارض مع خطاب سابق وهو الخطاب المرسل من البنك لمأمور المنزلة في ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ وفيه يقرر البنك أن المبلغ دفع من المدين دون إشارة إلى تدخل محمد ابراهيم مع أن وجود تفويض كتابي صادر منه للبنك كان جديراً بأن يتناول خطاب البنك المرسل بصدد تحقيق جنائي وذلك لوضع الأمور في انصافها — هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن محمد ابراهيم لم يبين السبب في عدم وجود الايصال الأصلي تحت يده أو السبب في عدم تحريره إلا في ٢ مايو سنة ١٩٣٠ فضلا عن أن دعواه قائمة على أن شيئا من الدين لم يدفع حتى أول مايو سنة ١٩٣٠ وأن ما دفع لم يتحدد مقداره إلا في هذا التاريخ بعد تصفية حساب أقطانه وحتى في هذه الحالة لم يدفع شيئا من تلقاء نفسه بل أن البنك أجرى الخصم دون

الرجوع إليه فاضطر للنزول على إرادته كرها .. وحيث إنه وقد استبان بجلاء أن المدين كان في حالة تسمح له بالوفاء وكذلك ضامنه وأن لهما معاملات مع بنك باركليز فمن غير المستساغ أن يدفع محمد ابراهيم عبد الله دينهما وأنه يعجز عن بيان السبب الذي حدا به إلى السداد وعلة تناقضه وتخطئه في دفاعه وتسرب سند الدين إلى أحد المدينين الذين سوف يرجع عليهما أو على ورثتهما بما دفعه عنهما ثم علة سكوته عن المطالبة سبع سنوات متتالية مع أن ورثة عبد الله الشبلي وهم أعمامه وعماته سارعوا إلى تقديم شكواهم بعد وفاة مورثهم بأيام قلائل قبدى بتحقيقها في أول فبراير سنة ١٩٣٠ وشفعوها باستصدار أمر قضائي بالحجز على الأوراق الموجودة لدى ابراهيم عبد الله وبالادعوى المدنية المقيدة بتمرة ١٤ كلى المنصورة وقد رفعت على ابراهيم عبد الله وعلى محمد ابراهيم أيضاً بدعوى اغتصابهما حقوقهم في التركة . ويبين من هذا الذي أورده الحكم (أولا) أن المحكمة لم تخرج عن مدلول الايصالات المقدمة من الطاعن من حيث أنها تدل على وفاء المبالغ الواردة بها ولم تغفل تحقيق مصدر المال الذي وفي به مستعينة في بيان هذا المصدر بالقرائن والظروف التي أوردتها في حكمها ومنها كتاب مصرف باركليز إلى مأمور مركز المنزلة المؤرخ في ١١ من فبراير سنة ١٩٣٠ الدال على أن دفع مبلغ ٢٨٠ جنيها إنما حصل في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ قبل الاستحقاق ، في حالة حياة المدين وأنه كان بالمصرف وقتذاك ١٥٠ كيساً من القطن تحمل لاسم المدين — وليس في ذلك مخالفة لقواعد الإثبات (وثانياً) أن ما حصلتته المحكمة من التحقيقات التي تمت في الشكوى الادارية رقم ٩٧٠ سنة ١٩٣٠ هو أمر يتعلق بتقديرها الموضوعي

ولا معقب عليها فيه وهو بعد تحصيل سائح (ثالثاً) أن التناقض الذي أشار إليه الحكم بشأن ما رواه الطاعن عن سبب وفاته الدين قد بين الحكم سنده ولم ينح عليه الطاعن الخطأ فيما أسنده له (رابعاً) أن ما استخلصه الحكم من عجز الطاعن عن بيان سبب وجود سند الدين في حيازة ابراهيم الشبلي الضامن وهو أحد المدينين الذين أقام الطاعن عليهما الدعوى بالمطالبة بما وفاه عنهما . ومن سكوت الطاعن عن المطالبة سبع سنوات رغم مبادرة الورثة إلى التبليغ ضده بالتبديد هو استخلاص سائح ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه بادر برفع دعواه أمام القضاء المختلط كما يزعم ليهدم بذلك القرينة التي استندت إليها المحكمة في هذا الخصوص .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم عاره قصور في التسيب من وجهين الأول أنه رغم ما أثبتته من أن أكياس القطن المودعة بشوكة المصرف كانت تحمل الحرفين الأولين من اسم المدين لم يقطع في أن القطن المودع كان مملوكاً كله للمورث وليس ثمة ما ينفي أن لا يكون للمورث أقطان أعمالاً مادام أن المحكمة نفسها ترى أن وجود الحرفين الأولين لاسمه على جميع الأكياس لا يمنع من أن لا تكون كلها ملكاً له خصوصاً وأن خطاب البنك المؤرخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٠ صرح في أنه لم تودع أقطان باسمه وأن الإيداع حاصل باسم الطاعن ووالده والثاني أنه لم يناقش غير الإيصال الأول المقدم من الطاعن والذي يدل على وفاته بمبلغ ٢٨٠ جنيهاً في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ أما الإيصالان الآخران فلم تعرض المحكمة لأى منهما .

ومن حيث إن السبب بوجهيه مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه من أن خطاب البنك المتعلق بالأقطان يتضح منه أن عدد

الأكياس التي وردت إليه مائة وخمسون كيساً تحمل كلها حرفي ع . ش . وهما الحرفان الأولان لاسم عبد الله الشبلي وذلك يطابق ما أسفرت عنه تحقيقات البوليس في الشكاوى التي تقدمت ضد محمد ابراهيم عبد الله ووالده ومن ضمن ما أسند إليهما فيها تبديد الأقطان واختلاسها فإذا أضيف إلى ذلك ما ثبت من أن للدين أطياناً وأقطاناً وأن ابراهيم عبد الله كان يديرها أو يستولى عليها كان من حق ورثة المدين أن يتساءلوا عن مصير هذه الأقطان وعن علة وجود الأكياس التي تحمل اسم المورث في شون بنك باركليز إن لم تكن الأقطان كلها أو جلها أقطانه ، وهذا الذي أورده الحكم يدل على أن المحكمة إنما أخذت من واقعة وجود أقطان تحمل اسم المورث بشون المصرف دليلاً مادياً على صحة ما استخلصته من تحقيقات الشكاوى رقم ٩٧٠ سنة ١٩٣٠ المنزلة من أن المورث كان له أطيان يزرع بعضها ويؤجر البعض الآخر وأنه تقاعد عن مباشرة أعماله بنفسه في السنتين السابقتين على وفاته وكان يباشر هذه الأعمال لابنه ابراهيم وحفيده محمد ابراهيم ، الطاعن ، وأن ابراهيم عبد الله كان له أطيان خاصة وأن الأقطان الناتجة من جميع الأطيان استولى عليها ابراهيم عبد الله وولده وأرسلها إلى المنصورة وقد بلغت مائة وخمسين كيساً يحمل كل كيس منها الحرفين الأولين من اسم المتوفى وهما ع . ش . ولم تكن المحكمة بصدد البحث في بيان مقدار ما يملكه المورث من هذه الأقطان حتى يستقيم النعي على حكمها في هذا الشأن وهي بعد إذا استخلصت من القرائن التي أوردتها أن وفاء الدين بأكمله كان من مال المدين لا من مال الطاعن لم تكن في حاجة إلى الرد على الإيصالين الآخرين المقدمين منه والمؤرخين في ٢ من مايو

سنة ١٩٣٠ وهو ذات تاريخ الإيصال الأول .
 ومن حيث إن السبب الثالث يحصل في أن
 المحكمة أخطأت في تطبيق القانون بقضائها برفض
 الدعوى كاملة في حين أن الضامن وورثته من
 بعده لم يرفعوا استئنافا عن الحكم الابتدائي
 الذي قضى للطاعن بطلبائه بل استأنفه فقط السبعة
 الأولون من المطعون عليهم وهم من ورثة المدين
 عن حصتهم فيما حكم به وهي مقدرة بمبلغ ٢٩٥
 جنياً فكان من مقتضى ذلك أن يقتصر الحكم
 برفض الدعوى على هذا المبلغ فقط ولمصلحة
 المستأنفين وحدهم .

ومن حيث إن هذا السبب مردوداً أولاً
 بأن ورثة الضامن يستفيدون من الاستئناف
 المرفوع من ورثة المدين عن الحكم الابتدائي
 فتمت في استئنافهم أن الدين المطالب به وفي
 من مال المدين امتنع الرجوع على ورثة الضامن
 ومردود ثانياً بأنه لو صح ما يدعيه الطاعن من
 أن الحكم قضى للمطعون عليهم بأكثر مما طلبوا
 في استئنافهم فإن هذا إنما يكون سبباً للطعن فيه
 بطريق الالتماس لا بطريق النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
 غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٩ في رئاسة وعضوية
 حضرات أصحاب العزة أحمد حلمي بك وكيل المحكمة
 وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطي خيال بك وعبد الحميد
 وشاحي بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٣٣

٥ أبريل سنة ١٩٥١

١ - ضرائب . تقدير أرباح الدول . المادتان
 ٥٦ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ محل
 التمسك بها . هو أن يكون لدى الممول دفاتر قومية
 تظمن إليها المحكمة . حكم . تقدير المحكمة أرباح

الممول وفقاً للمادة ٤٧ من ذلك القانون . اقامته على
 أن الممول لا يمسك دفاتر قومية وأن حساباته ليست
 منظمة تنظيماً لا يشوبه الشك والظنة . الطعن عليه
 بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

(المواد ٤٨ و ٥٢ و ٥٦ من القانون رقم ١٤
 لسنة ١٩٣٩) .

ب - نقض . طعن . سبب جديد . طلب الممول
 ضم ملفه الفردي . معارضة مصلحة الضرائب في ذلك
 وابدائها استعداداً لتقديم المستندات اللازمة للفصل في
 استئنافها موافقة النيابة العامة على ذلك . تأجيل
 الدعوى لهذا السبب . عدم اعتراض الممول على هذا
 القرار . النعي على المحكمة أنها فصلت في الدعوى
 دون إجابة الطاعن إلى طلب ضم الملف . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - محل التمسك بالمادتين ٥٦ و ٥٢ من
 القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو أن يكون
 لدى الممول دفاتر قومية تظمن إليها المحكمة
 وإذن فتمت كان الحكم إذ قدر أرباح الممول
 (الطاعن) وفقاً للمادة ٤٧ من القانون سالف
 الذكر قد أقام قضاءه على ما استخلصته
 المحكمة استخلاصاً سائغاً من أنه لا يمسك
 دفاتر قومية وأن حساباته ليست منظمة تنظيماً
 لا يشوبه الشك والمظنة فإن الطعن عليه بالخطأ
 في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الممول (الطاعن) قد
 طلب ضم ملفه الفردي وعارضت مصلحة
 الضرائب (المطعون عليها) في ذلك وأبدت
 استعدادها لتقديم المستندات اللازمة للفصل
 في استئنافها ووافقتها النيابة العامة على ذلك
 وأجلت الدعوى لهذا السبب ولم يقدم
 الطاعن إلى محكمة النقض ما يثبت أنه اعترض

على هذا القرار في الجلسة التالية فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة أنها فصلت في الدعوى دون إجابته إلى طلب ضم الملف .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت أرباح الطاعن في السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ بمبلغ ٩٠٠ جنيه و ٨٦٠ جنيها و ١١٦٠ جنيها على التوالي فلم يرتض الطاعن ذلك وأحيل الأمر على لجنة التقدير التي انتهت في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى تقدير أرباحه في هذه السنوات على التوالي ٦٥٠ جنيها و ٨٥٠ جنيها و ١١٠٠ جنيه . فطعن في هذا التقدير أمام محكمة أسيوط الابتدائية وقيدت دعواه برقم ٨٢٨ سنة ١٩٤٦ كلى . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ نذبت المحكمة خبيراً حسابياً لتقدير صافي أرباحه في السنوات المذكورة فقدرها على التوالي بالمبالغ الآتية : ٤٩٢ جنيها و ٤٤٢ جنيها و ٥٩٥ جنيهاً . وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتعديل قرار لجنة التقدير واعتبار أرباح الطاعن وفقاً لما قدره خبير الدعوى ، فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافها برقم ١٤٤ سنة ١٩٢٣ ، طالبة إلغاء الحكم المستأنف وتأيد قرار لجنة التقدير . وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتقدير أرباح الطاعن في السنوات المذكورة بمبلغ ٦٥٠ جنيها و ٨٣٠ جنيها و ١٠٨٠ جنيها على التوالي . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ، حاصل الأول منها قصور الحكم في التسليب من ناحيتين ، (الأولى) إذ رفع نسبة مبيعات الطاعن

بسبب عدم مسكه دفتر الصنف بمقدار ٢٠٪ مطرحاً ماقرره خبير الدعوى من أنه يترتب على عدم مسك الطاعن هذا الدفتر نقص في تحديد رقم مبيعاته - يقدر بنسبة ٨٪ دون أن يبين سبب هذا الاطراح . (الثانية) إذا طرح كذلك تقدير الخبير لنسبة ربح الطاعن الإجمالي دون بيان سبب ذلك .

« ومن حيث إن هذا السبب بشقيه مردود بما قرره الحكم من أن « النسبة التي ارتأها الخبير وأخذت بها المحكمة الابتدائية إنما هي نسبة منخفضة ، وقد رأت اللجنة كما رأت المأمورية أن نسبة التلاعب في المبيعات (بسبب عدم مسك الطاعن دفتر الصنف) قد تراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ - ومع ذلك فقد انتهت اللجنة إلى جعل هذه النسبة ٢٠٪ - فان كان هناك ما يعيبه الخبير على طريقة التقدير وحصول خطأ في بعضها كما يدّعي الخبير في شأن القمصان والأحزمة وأوردته محكمة أول درجة في أسباب حكمها ، إلا أن هذا الخطأ قد استدرك بذلك التفخيز الذي سارت عليه اللجنة في رفع نسبة المبيعات ، فهي لم ترفعها لانسبة ٣٠٪ ولا بنسبة ٥٠٪ وإنما رفعتها بنسبة ٢٠٪ وهي نسبة منخفضة لمصلحة الممول قد لاتصل إلى نسبة تلاعبه في مبيعاته - ولا ترى هذه المحكمة الأخذ بالنسبة التي قدرها الخبير وهي ٨٪ وذلك لانخفاضها وعدم تناسبها - ولا يقبل من المستأنف ضده أن يتضرر من ذلك ، فهو الذي وضع نفسه هذا الوضع إذ أنه هو الممول لعدم احتفاظه بدفاتر قديمة وعدم تنظيم حساباته تنظيمًا لا يشوبه الشك والمظنة ورغم ذلك فقد أخذت اللجنة بجميع ما أورده من المصروفات دون تعديل فيها كما فعلت المأمورية . وقد سارت اللجنة في التقدير على أساس مقبول ومعقول .»

وبحسب الحكم هذا ، مع إشارته إلى قرار لجنة التقدير ، إذ في هذه الإشارة دلالة الأخذ بأسبابه وإطراح ماوجه إليه من مطاعن .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو خطأ الحكم في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إذ قدر أرباح الطاعن تقديراً جرافياً مطروحاً دفاتره - مع أن لجنة التقدير ومن بعدها المحكمة إذا ما طعن أمامها في قرار هذه اللجنة ، إنما تفصل في المسائل المختلف عليها بين المصلحة والممول على ضوء بيانات الممول وملاحظات المصلحة وليست مأمورية تقدير الأرباح من لدنها تقديراً مستقلاً عن دفاتر الممول وذلك عملاً بالمادتين ٥٦ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أثبتته المحكمة من أنه « ظهر من الاطلاع على الحكم المستأنف أن المحكمة الابتدائية لم تعتمد دفاتر الممول . وقد أثبت الخبير في تقريره أن هذه الدفاتر ينقصها دفتر الصنف ، وأن غياب هذا الدفتر لا يمكن معه التأكد من صحة المبيعات والجرد واستخلاص الأرقام الحقيقية لها . وقد أقرت المحكمة الابتدائية مصلحة الضرائب والخبير في عدم اعتمادها على دفاتر هذا الممول في تقدير أرباحه . وأنه يؤخذ من مسلك المستأنف ضده في هذه الدعوى أنه مقرر بأن دفاتره لا يصح الأخذ بها ، إذ أنه طلب في ختام مذكرته أمام المحكمة الابتدائية اعتماد تقرير الخبير . وقد قضى الحكم المستأنف بما جاء في هذا التقرير فرفضت مصلحة الضرائب وحدها هذا الاستئناف - فكان لا بد بالنسبة لهذا الممول من تحديد أرباحه بطريق التقدير الاجتهادي وفقاً للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وهذا الذي

أورده الحكم قاطع في أن الطاعن لا يمسك دفاتر قويمه وإن حساباته ليست منظمة تنظيمياً لا يشوبه الشك والمظنة . ومن ثم كان تحدى الطاعن بالمادتين ٥٦ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على غير أساس ، إذ محل التمسك بهما أن يكون لدى الممول دفاتر قويمه تطمئن إليها المحكمة . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم قد عاره بطلان جوهري ، ذلك أن الطاعن تملك لدى محكمة الاستئناف بطلب ضم ملفه الفردي على أساس أن الملف المذكور ملك له ولمصلحة الضرائب ، فلا تملك أن تحبسه عنه ومع ذلك فقد صدر الحكم دون أن يضم هذا الملف ، مع أن عدم وجوده تحت نظر المحكمة من شأنه أن يجهل عناصر جوهريّة في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه إذا كان الطاعن قد طلب ضم ملفه الفردي ، فإن مصلحة الضرائب قد عارضت في ذلك ، وأبدت استعدادها لتقديم المستندات اللازمة للفصل في استئنافها ووافقتها النيابة العامة على ذلك ، وأجلت الدعوى لهذا السبب لجلسة ١٤/١٢/١٩٤٨ . ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أنه اعترض على هذا القرار في الجلسة التالية ومن ثم فإنه لا يقبل منه الآن التحدى بهذا السبب أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .»

(القضية رقم ١٠٥ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد حلمى بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٣٤

٥ أبريل سنة ١٩٥١

نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات — الجديد — من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص مما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل عملاً بالمادة المذكورة . المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات — الجديد — التي أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر . هذه المادة أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم المادة ٣/١ من قانون المرافعات — الجديد — عدم جواز تطبيق المادة ٢٥٥ سالف الذكر على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات — الجديد — ولا عبرة بتاريخ اعلانه .

(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادتان ٣/١ و ٢٥٥ من قانون المرافعات — الجديد —)

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات (الجديد) من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملاً بالمادة

المذكورة ، وأما التحدى بالمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات (الجديد) فردود بأن هذه المادة إذ أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر فإنها بذلك تكون قد أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) التي استثنت من سريان أحكامه ، القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وينبنى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٢٥٥ من هذا القانون على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل به ولا عبرة بتاريخ اعلانه .

المحكمة

و من حيث إن المطعون عليه والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت القضية من قضايا وضع اليد أو كان الحكم صادراً في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم على أن يكون الطعن مبنيًا مخالفة القانون أو خطأ

في تطبيقه أو في تأويله - وفيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الطعن في هذه الأحكام ولو لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله - وإن الحكم المطعون فيه لم يصدر في إحدى الأحوال سالفة الذكر .

ومن حيث إن الطاعنتين ردتا على هذا الدفع بأن المادة ٢٥ من قانون المرافعات (الجديد) تبيح للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية لنفس الأسباب التي يجوز الطعن بها في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولو لم تصدر في إحدى الأحوال سالفة الذكر - وحكم هذه المادة يسرى على الطعن الحالي لأن المادة الأولى من هذا القانون تنص على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بهذه الأحكام ، أما الفقرة الثالثة من هذه المادة فلم تستثن من حكمها إلا القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، فلا يسرى هذا الاستثناء على الطعن الحالي لأن المادة ٢٥ سالفة الذكر إذ أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية لنفس الأسباب التي يجوز الطعن بها في أحكام محاكم الاستئناف لا تعتبر منشئة لطريق طعن جديد بل تعتبر معدلة فقط لطريق طعن كان قائماً - وأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أعلن في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد فإنه يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقاً للمادة ٢٥ من هذا القانون .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من

الطاعنتين عن حكم محكمة أسبوط الجزئية القاضي بإلزامهما بتسليم المطعون عليه البندقية الموصوفة بعريضة دعواه ، أو أن تدفعا إليه ثمنها مبلغ أربعين جنياً . . . الخ تأسيساً على أن الموقع على صحيفة الاستئناف هو معاون إدارة وليس محامياً بإدارة قضائياً بالحكومة بمن يجوز لهم المرافعة عن الحكومة أمام المحكمة مستنداً في ذلك إلى المادة ٢٣ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ التي تنص على أنه لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقفاً عليها من أحد المحامين المقررين أمامها ، وقد بنت الطاعنتان طعنهما في هذا الحكم على سبب واحد حاصله أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، إذ قرر أن نص الفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر يسرى على صحف الاستئناف المقدمة من الحكومة مع أنه إنما يسرى على ما يكون مقدماً منها من الأفراد أو من المحامين نيابة عنهم .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ من محكمة أسبوط الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض ، فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملاً بالمادة المذكورة ، أما تحدى الطاعنتين بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد فردود بأن هذه المادة إذ أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، فإنها بذلك تكون قد أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل - ومن ثم يسرى في

المبادئ القانونية

١ - القول بأن المادة ٤٠٣ من القانون المدني - القديم - التي تلزم السيد الذي يفسخ عقد الإيجار المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير لا تنطبق إلا إذا لم يكن للمستخدم المفسول عمل آخر يرتزق منه وأن يكون الفصل قد أدى إلى بطلته بطلالة تامة. هذا القول غير صحيح إذ نص المادة مطلق في هذا الخصوص لا يرد عليه قيد ما .

٢ - إنه وإن كانت المادة المذكورة تلزم السيد الذي يفسخ عقد الإيجار المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير إلا أن عدم التمكن هذا هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مستنبطاً هذا التقدير من كافة ما يقدم إليه من أدلة بما في ذلك مجرد القرائن ومستهدياً في ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملابساتها .

٣ - متى كان الحكم إذ قضى للمطعون عليه وهو طبيب بقيمة أجر المدة الباقية من عقد استخدامه وفقاً للمادة ٤٠٣ من القانون المدني قد أقام قضاءه على ما رآته المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع من أن عدم ادعاء الطاعن التحاق المطعون عليه بخدمة جديدة وعدم تمسكه بأن المطعون عليه تقاعد عن السعي في هذا السيل ودفاعه بأن المطعون

هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) ويتبنى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن الخلى لصدور الحكم المطعون فيه في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ قبل تاريخ العمل به ولا عبرة بتاريخ إعلانه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في محله ويتعين الحكم على مقتضاه . .

(القضية رقم ١٩٤ سنة ١٩٩٩ برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك المستشارين) .

٢٣٥

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - اجارة الاشخاص . المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم . (١) القول بأن هذه المادة لا تنطبق الا اذا لم يكن للمستخدم المفسول عمل آخر يرتزق منه وأن يكون الفصل قد أدى الى بطلته بطلالة تامة . غير صحيح . نص المادة في هذا الخصوص مطلق .

ب - تعويض المستخدم وفقاً لهذه المادة عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير . عدم التمكن هذا هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مستنبطاً هذا تقدير من كافة ما يقدم اليه من أدلة بما في ذلك مجرد القرائن ومستهدياً في ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملابساتها .

مثال . فصل ادارة مستشفى طبيباً قبل انتهاء مدة استخدامه .

(المادة ٤٠٣ من القانون المدني - القديم)

العقد قبل نهاية مدته كان للمستخدم اجر المدة التي لا يتمكن فيها من العمل لدى الغير .

ومن حيث إن الطعن يقوم على ثلاثة اسباب تحصل في ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق المادة ٤٠٣ مدني (قديم) كما خالف قواعد الاثبات وشابه قصور وتناقض وذلك لأن المادة ٤٠٣ مدني (قديم) التي طبقها تفترض ان ليس للمستخدم عمل آخر يرتزق منه مضافاً إلى عمله الأصلي كزاوله طبيب مهته الحرة بعيادة خاصة علاوة على وظيفته بل تفترض أن فصل العامل قد أدى إلى بطلانه بطلالة تامة - كما ان المادة توجب سعي المستخدم لايجاد عمل له وعلى المحكمة ان تتحقق من المستخدم المفصول قام من جانبه بهذا السعي قبل القضاء بالتعويض وإثبات هذا يقع على عاتق المستخدم الذي يجب عليه ان يقدم الدليل على انه لم يستطع أن يلتحق طيلة المدة التي يطالب بأجرها بعمل جديد ولا يجوز افراض قرينة قانونية لمصلحة المستخدم وتكليف السيد بنفها كما ذهب الحكم ، كما لا يجوز أن تقضى للمستخدم المفصول بأجر المدة الباقية من العقد بلا قيد ولا شرط بل بأجر المدة التي لا يجد فيها عملاً ومن التناقض أن ينعى الحكم المطعون فيه على حكم محكمة أول درجة فهمه للمادة سالفه الذكر على أنها توجب الحكم للمستخدم بأجر المدة الباقية من العقد ثم يقضى هو المطعون عليه بأجر هذه المدة .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بأن الوجه الأول الخاص بخطأ الحكم في تفسير المادة المشار إليها والقول بأنها لا تنطبق إلا إذا لم يكن للمستخدم المفصول عمل آخر يرتزق منه، وأن يكون الفصل قد أدى إلى بطلانه بطلالة تامة هذا الوجه مردود بأن نص المادة ٤٠٣ مطلق في هذا الخصوص لا يرد عليه القيد الذي يقرره الطاعن . أما باقي الأوجه فردودة بأنه وإن

عليه كان يكسب من تفرغه لعمله بعيادته الخاصة ما يعوضه عن المرتب الذي كان يتقاضاه من المستشفى الذي فصل منه مع عدم قيام الدليل على ذلك . ما رأته من أن ذلك كله هو تسليم من الطاعن بأن المطعون عليه لم يوفق إلى الالتحاق بوظيفة جديدة ولا سيما بعد ما ذكره أمام محكمة الاستئناف من أن تصرف إدارة المستشفى قبله كان عائقاً له في هذا السبيل . فان الطعن على الحكم استناداً إلى أنه أخطأ في تفسير المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم وخالف قواعد الإثبات كما شابه القصور والتناقض يكون على غير أساس .

التمكر

ومن حيث إن وقائع الدعوى تحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه عين طبيباً بمستشفى المواساة (مستشفى الملك فؤاد الآن) والذي يرأس الطاعن مجلس إدارته - وكان تعيينه في ٨ من فبراير سنة ١٩٣٨ لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بمرتب شهري بلغ أخيراً ٣٨ جنيتها - على أن يكون للمطعون عليه حق فتح عيادة خاصة ثم جدد العقد لمدة أخرى - كما اثبت ذلك الحكم المطعون فيه - وأصبح ينتهي في سنة ١٩٤٨ ولكن المطعون عليه تلقى في ٣ من ابريل سنة ١٩٤٥ خطاباً بفصله اعتباراً من اول ابريل سنة ١٩٤٥ فأقام دعواه طالباً عدة طلبات منها أجر المدة الباقية من العقد أي مرتب ٣٥ شهراً . . . وقد قضى له الحكم المطعون فيه بقيمة أجر المدة الباقية من العقد تأسيساً على المادة ٤٠٣ مدني (قديم) التي تنص على انه إذا فسخ السيد

هذا السبيل ودفاعه بأن المطعون عليه كان يكسب من تفرغه لعمله بعيادته الخاصة ما يعوضه عن المرتب الذي كان يتقاضاه من المستشفى الذي فصل منه مع عدم قيام الدليل على ذلك ، رأت من ذلك كله تسليماً من الطاعن بأن المطعون عليه لم يوفق إلى الالتحاق بوظيفة جديدة ولا سيما بعد ما ذكره في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف من أن تصرف إدارة المستشفى قبله كان عائقاً له في هذا السبيل ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف المادة ٤٠٣ ولم يقلب قواعد الإثبات ، ولم يشبه قصور أو تناقض بل كل ما ينعاه الطاعن على الحكم هو خطؤه في تقديره قرائن الدعوى التي لا سبيل للعرض لها متى كان تقديره لها سائغاً كما هو الحال في الدعوى ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(الفضية رقم ١٧٠ سنة ١٨ ق رثاسه وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك المستشارين) .

٢٣٦

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - اعلان . الامحلان الذى تسلم صورته الى حاكم البلدة او شيخها . عدم اثبات المحضر فى محضره جميع الخطوات التى سبقت تسليم الصورة الى ايهما من انتقاله الى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة فى تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذى لا غنى عنه للتثبت من صفته . بطلان الاعلان . مثال

(الواد ٧٦ و٧٢ من قانون المرافعات - القديم -)

ب - نقض . طعن . سبب جديد . صفة الخصوم . المنازعة فيها لأول مرة . اتمام محكمة النقض . لا تقبل . مثال . وقف . اشهاد بوقف اطيان على الواقف

كانت المادة المذكورة تلزم السيد الذى يفسخ عقد الايجار المحدد المدة بتعويض المستخدم عن جميع المدة التى لا يمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير إلا أن عدم التمكن هذا هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع مستنبطاً هذا التقدير من كافة ما يقدم إليه من أدلة بما فى ذلك مجرد القرائن ومستهدياً فى ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملابساتها ، ويتضح من الحكم المطعون فيه انه إذا قضى للمطعون عليه بقيمة أجر المدة الباقية من العقد استناداً إلى المادة ٤٠٣ سالفه الذكر قدر فى خصوص الدعوى ان المدة التى لم يتمكن فيها المطعون عليه من الاستخدام لدى الغير هى المدة الباقية من العقد ، لأن المستأنفين (الطاعن وآخر) لم يدعى ان المدعى (المطعون عليه) التحق بمسشفى آخر أثناء المدة التى قضى له بمرتبته فيها أما الادعاء بأنه بعد أن فصل من المستشفى أخذ يستخدم الساعات التى كان يقضيها فى المستشفى فى العمل بعيادته الخاصة فاستفاد من ذلك أكثر مما كان يستفيد من العمل فى المستشفى هذا الادعاء لم يقيم عليه دليل وانما هو مجرد فرض قد يوافق الحقيقة وقد يخالفها وأنه مادام المستأنفان لم يقيموا دليلاً على أن المدعى قد كسب من ناحية أخرى متصلة بعمله مثل ما كان يكسبه من المستشفى فلا مناص من الحكم له بمرتب المدة الباقية على أساس انه لم يثبت أن المدعى فى هذه المدة تمكن من الاستخدام فى مستشفى آخر . وبين من هذا الذى أورده الحكم ان المحكمة لم تخطئ . فى فهم المادة ٤٠٣ مدنى (قديم) وانما رأت بما لها من سلطة تقدير الواقع - ان عدم ادعاء الطاعن التحاق المطعون عليه بخدمة جديدة وعدم تمسكه بأن المطعون عليه تقاعس عن السعى فى

بإعلان البيع على أساس ان الزوجة اشتركت مع البائع في الاحتيال على قواعد الارث . تقرير الحكم أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها الزعم بانها كانت حسنة النية في وضع يدها وأنه يبنى على ذلك أنها تعبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها . سائق .

و - دعوى ابطال التصرفات . هي في حقيقتها دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين الضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفى للوفاء بدينه . حكم . تسببه . قضاؤه في منظومة بإبطال الوقف . اراده في أسبابه ما يفيد أن هذا الإبطال لا يكون الا بالقدر الذي يكفى للوفاء بالباقي للدائن من دينه . الطعن عليه بمخالفة القانون استنادا الى أنه قضى بإبطال الوقف على أساس أن قيمة الاطيان الموقوفة تكادتوازي قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثاني . غير منتج .

(المادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم)

المبادئ القانونية

١ - يطل الاعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسلم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته وإذن فتي كان الواضح من صيغة محضر إعلان الحكم المطعون فيه أنه ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى مسكن الطاعن شخصاً له صفة في تسلم الاعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمسكنه وكانت عبارة امتناع تابعه عن

مدة حياته . اشتراط الواقف أن تكون حصة من الاطيان الموقوفة بعد وفاته وفقاً خيراً على كنيسة وجعل النظر عليه لناظر أوقاف هذه الكنيسة . وقفه باقى الاطيان وفقاً أهلياً وجعل النظر عليها لاحد المستحقين . اختصام الطاعن بصفته ناظراً على الكنيسة أمام محكمة الموضوع . صدور الحكم المطعون فيه في مواجهته بهذه الصفة . طعنه في هذا الحكم . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً استناداً الى أنه لم يقدم ما يثبت صفته . وجه جديد . لا يقبل . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً لانفراده برفعه دون أن يشترك معه الناظر على الوقف الأهلى . على غير اساس .

ج - (١) نقض . اثره . لا يفيد منه إلا من صدر الحكم المنقوض لمصلحته . لا يغير من ذلك تشابه موضوع الدعويين متى كان المطعون عليه الاول لم يطعن في الحكم بطريق النقض .

(٢) نقض . حكم انتهائى فصل في نزاع خلافاً لحكم سابق حاز قوة الامر المقضى . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . نقضه . مثال

(المادة ١١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض)

د - دعوى ابطال التصرفات . حق الدائن في ابطال تصرفات مدينه الضارة به . يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود . دعوى يطلب ابطال وقف . حكم بإبطاله . اقامته على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المدعى الى نصيبه المطالب بريعه في الاطيان المتروكة عن مورثه والتي وقفتها زوجة هذا الاخير فيكون دينه بمتجمد هذا الربع قد أصبح ثابتاً في ذمة الواقفة من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل انشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله . لا خطأ .

(المادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم)

هـ - وضع يد . حسن نية واضع اليد . بيع مورث أطياناً لزوجته . القضاء

الاستلام، التي برر بها المحضر تسليم صورة الاعلان إلى الضابط المنوب بالمحافظة جاءت خلوا من بيان اسم هذا التابع ووجه تبعيته للطاعن وصفته في تسلّم الاعلان عنه فإن هذا الاعلان يكون باطلا .

٢ - متى كان بين من اشهاد الوقف أن الواقعة وان كانت قد وقفت الاطيان موضوع النزاع على نفسها مدة حياتها إلا أنها اشترطت أن تكون حصة من هذه الاطيان بعد وفاتها وقفاً خيرياً على كنيسة وجعلت النظر عليه لناظر أوقاف هذه الكنيسة أما باقى الاطيان فقد وقفها وقفاً أهلياً وجعلت النظر عليه لأحد المستحقين وكان المطعون عليه اثنان قد اختصم الطاعن أمام حكمة الموضوع بصفته ناظراً على الوقف الخيري وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة فإن دفع المطعون عليه الثاني بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن - الناظر على لوقف الخيري - قد انفرد بالطعن في حين أن المطعون عليه الثالث - الناظر على الوقف الأهلي - لم يطعن فيه كما أن الطاعن لم يقدم ما يثبت صفة هذا الدفع بشقيه يكون على غير أساس إذ للطاعن حق تمثيل الوقف الخيري منفرداً كذلك لا يقبل من المطعون عليه الثاني أن ينازعه صفته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن مورث المطعون عليهما الأول والثاني

- وهما - اخوان - باع أطيانه إلى زوجته - وهي مورثة المطعون عليهما سالي الذكر أيضاً - فأقام كل منهما دعوى بطلان البيع لأنه في حقيقته وصية وفي أثناء نظر الدعويين وقفت الزوجة الاطيان المبعة ولما قضى بطلان البيع وبعد وفاة الواقعة أقام كل من المطعون عليهما الأول والثاني دعوى على الطاعن والمطعون عليه الثالث بصفتهما ناظرين على الوقف كما اختصم كل منهما أخاه بصفته ممثلاً لركة الواقعة وطلباً ربع نصيبهما في الاطيان وأجرة حصتهما في منزل للمورث وابطال الوقف وقضى لكل منهما على حدة بإلزام ركة الواقعة بربع نصيبه في الاطيان ورفض الدعوى فيما شدا ذلك فطعن المطعون عليه الثاني بطريق النقض في الحكم الصادر في دعواه وكان المطعون عليه الأول لم يطعن في الحكم الصادر في دعواه فإنه لا يفيد من طعن المطعون عليه الثاني - إذ كل من الدعويين تختلف عن الأخرى في موضوعها بما ينفي وجود ارتباط وتبعية وعدم تجزئة وبما يتبنى عليه أن يكون أثر حكم النقض المشار إليه مقصوراً على حقوق المطعون عليه الثاني قبل الوقف والركة دون أن يمتد هذا الأثر إلى حقوق المطعون عليه الأول قبلهما ولا يجعله يفيد من حكم النقض المذكور أنه كان خصماً فيه إذ الفائدة التي تعود منه إنما تكون فقط لمن صدر بمصلحته وهو المطعون عليه الثاني

وحده وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى دعوى المطعون عليه الأول بىطلان الوقف استناداً إلى حكم النقض الصادر فى دعوى المطعون عليه الثانى فإنه يكون قد جاء مخالفاً لما قضى به الحكم النهائى السابق صدوره فى دعوى المطعون عليه الأول برفض طلب ابطال الوقف .

٤ - حق الدائن فى طلب ابطال تصرفات مدينه الضارة به يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليه الثانى بابطال كتاب الوقف قد أقام قضاءه على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه سالف الذكر إلى نصيبه المطالب بريعه فى الأطنان المتروكة عن مورثه والى وقفها زوجة هذا الأخير اضراراً بدائنها فىكون دينه بمتجمد هذا الرىع قد أصبح ثابتاً فى ذمة الواقفة من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم باطلاله فإن هذا الذى قرره الحكم لاخطأ فيه .

٥ - متى كان الواقع فى الدعوى هو أن مورث المطعون عليه الثانى باع إلى زوجته أطناناً ثم قضى بىطلان البيع على أساس أن الزوجة اشتركت مع البائع فى الاحتىال على قواعد الإرث فإنه يكون سائغاً ما قرره الحكم من أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها بعد ذلك الزعم بأنها كانت حسنة النية فى وضع يدها على الأطنان

وأنه ينبى على ذلك أنها تعتبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها وبالتالى تكون مسئولة عن رىع نصيب المطعون عليه الثانى .

٦ - الدعوى البوليسية ليست فى حقيقتها إلا دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين الضار بدائنه فى حق هذا الدائن وباتقدر الذى يكفى للوفاء بدينه وإذن فتمى كان الحكم المطعون فيه وان قضى فى منظوقه بابطال الوقف إلا أن ما أورده فى أسبابه يفيد أن هذا الابطال لا يكون إلا بالقدر الذى يكفى للوفاء بالباقي للمطعون عليه الثانى من دينه فان الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أنه قضى بابطال الوقف على أساس أن قيمة الأطنان الموقوفة تكاد توازى قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثانى غير منتج إذ سواء كانت قيمة الأطنان الباقية تزيد أو تنقص عن الباقي من دين المطعون عليه المذكور وسواء أكان تقدير المحكمة لقيمتها مطابقاً للحقيقة أم غير مطابق لها فإن العبرة هى بما يؤول إليه أمر التنفيذ .

المحكم

من حيث أن المطعون عليه الثانى (واصف قزمان) دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لتقريره من الطاعن بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالحكم المطعون فيه ، إذ قرره فى يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ فى حين أنه أعلن بالحكم فى يوم ١١ من يولية سنة ١٩٤٨

ومن حيث أنه يبين من محضر إعلان هذا الحكم المقدم من المطعون عليه الثانى أنه جاء

فيه أنه في يوم الأحد ١١ يولية سنة ١٩٤٨ الساعة ١١ صباحاً بمصر الجديدة وفي ١٤ منه بالمحافظة الساعة ٣ مساءً (هذان التاريخان موضوعان بحبر أزرق غامق) أنا اسماعيل محمد محضر بمحكمة مصر الجديدة (هذه العبارة محشورة بين سطرين بحبر أزرق فاتح) قد انتقلت في تاريخه أعلاه إلى محل إقامة الدكتور كامل منصور نيروز الأستاذ بجامعة فؤاد الأول وساكب بشارع طوتموزيس رقم ١ بمصر الجديدة بصفته ناظر أعلى وقف المرحومة حنينة جرجس سعد مخاطباً مع الضابط النوبتجي لامتناع تابعه عن الاستلام (العبارة الأخيرة من أول كلمة الضابط مكتوبة بحبر أزرق فاتح) .

ومن حيث أن الطاعن أجاب بأنه لم يعلم بهذا الإعلان وأنه إعلان باطل قانوناً .

ومن حيث أنه لما كانت المادة السادسة من قانون المرافعات (القديم) قد نصت على أن يكون تسليم الأوراق المقتضى إعلانها إلى نفس الخصم أو محله كما أوجبت المادة السابعة على المحضر ، عندما يتوجه إلى محل الخصم المراد إعلانه فيمتنع هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسليم صورة الإعلان ، أن يسلمها إلى حاكم البلدة أو شيخها وأن يثبت ذلك كله في أصل ورقة الإعلان وصورتها ، وإلا كان الإعلان باطلاً كنص المادة الثانية والعشرين - وقد جرى قضاء هذه المحكمة بطلان الإعلان الذي تسلّم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما ، من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الإعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته - وكان الواضح من صيغة محضر إعلان الحكم المطعون فيه الآنف بيانها أنه ليس

فيها ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى مسكن الطاعن شخصاً له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمسكنه هذا فضلاً عن أن عبارة امتناع تابعه عن الاستلام ، التي برر بها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى الضابط المتوب بالمحافظة جاءت خلواً من بيان إسم هذا التابع . ووجه تبعيته للطاعن وصفته في تسليم الإعلان عنه - لما كان ذلك يكون الإعلان المشار إليه إعلاناً باطلاً ويكون الدفع بعدم قبول الطعن المؤسس عليه في غير محله وبتعين رفضه .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن وقائع الدعوة حسبما يبين من الحكم المطعون فيه والأوراق المقدمة في هذا الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تخلص في أن المرحوم يوسف واصف باع إلى زوجته المرحومة حنينة جرجس سعد في ٢٥ من ديسمبر ١٩٠٩ أطيانه البالغ مقدارها ١٦ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٢ سهما كما باعت هي إليه أطيانه البالغ مقدارها ٥ أفدنة و ٣ قيراط و ١٥ سهما . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩١٨ توفي الزوج عن زوجته وابني عمه المطعون عليهما الأولين فرقع المذكوران الدعوى رقم ٢٦٦ كلى طنطا سنة ١٩٢٧ . بثبتت ملكيتهما إلى ١٢ فدانا و ١٠ قيراط و ١٢ سهما ما يخصهما بالميراث عن ابن عمهما طاعنين في عقد البيع الصادر منه إلى زوجته بأنه عقد باطل وقضت محكمة طنطا الابتدائية في ١٣ من مارس سنة ١٩٢٨ برفض تلك الدعوى . وبمقتضى إلهاد محرر بمحكمة شبراخيت الشرعية في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وقفت الزوجة الأطيان التي اشترتها من زوجها والأطيان التي كانت

عليه بعد وفاته عن المدة من يناير سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٣٥ مع ما يستجد من الأجرة بواقع جنيهين شهرياً والفوائد بواقع خمسة في المائة سنوياً وبإبطال كتاب الوقف الصادر من حنية جرجس وعو تسجيله واعتبار الأطلاق الموقوفة بموجبه بعد استبعاد نصيبه ونصيب أخيه باسيلي الموروثة لها عن يوسف واصف تركه عنها . ثم رفع باسيلي قزمان (المطعون عليه الأول) في يناير وفبراير سنة ١٩٣٧ دعواه رقم ١٣٧ كلى طنطا سنة ١٩٣٧ على القمص بولس تادرس والمطعون عليه الثالث بصفة كل منهما ناظراً على الوقف وعلى أخيه واصف قزمان بصفته ممثلاً لركة حنية جرجس وطلب الحكم عليهم بهذه الصفات بأن يدفعوا إليه مبلغ ١٦٢٨ جنياً و ٣٢٢ ملماً منه ١١٩٦ جنياً و ٣٢٢ ملماً نصيبه في الأطلاق المتروكة عن مورثه سالف الذكر عن المدة من أول يناير سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٣٤ و ٤٣٢ جنياً أجرة حصته في المنزل عن المدة من أول يناير سنة ١٩١٩ حتى يناير سنة ١٩٣٦ مع ما يستجد من الأجرة بواقع جنيهين شهرياً والفوائد بواقع خمسة في المائة سنوياً وبإبطال كتاب الوقف وعو تسجيله واعتبار الأطلاق الموقوفة بموجبه بعد استبعاد نصيبه ونصيب أخيه واصف الموروثة لها عن يوسف واصف تركه عن حنية جرجس . وفي ١٥ من مايو سنة ١٩٣٧ قررت محكمة طنطا ضم دعوى باسيلي رقم ١٣٧ إلى دعوى واصف رقم ٢٩٠ ثم قضت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٨ برفضها بناء على ما ذهبت إليه من أن حنية جرجس ما كانت تعلم بالعيب الذي كان يشوب عقد شرائها من زوجها فتعتبر حسنة النية في استغلال الأطلاق التي اشترتها بموجبه ومن ثم لا تكون مسئولة عن ربح نصيب المطعون

مملوكة لها ومجموعها ٢١ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٣ أسهم . وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ استأنف المطعون عليهما الأولان الحكم الابتدائي المشار إليه وأثناء نظر هذا الاستئناف توفيت الزوجة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ عن ابني عمها المطعون عليهما الأولين اللذين هما ابنا عم زوجها أيضاً فأدخلا ناظري الوقف خصميين في استئنافهما . وفي ٢١ من يناير سنة ١٩٣١ قضت محكمة استئناف مصر باعتبار عقد البيع الصادر من الزوج إلى زوجته وصية وبوقف الدعوى حتى يفصل من الجهة المختصة في صحة ونفاذ هذه الوصية . وطعن المطعون عليهما الأولان في هذا الحكم فقضت محكمة النقض في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ بتقضيه وبطلان عقد البيع المذكور بناء على أن المتعاقدين قصداً به الاحتيال على قواعد الميراث . وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ قضت محكمة الاستئناف بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولين إلى الـ ١٢ فداناً و ١٠ قيراطين و ١٢ سهماً نصيبهما في أطلاق مورثهما . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٣٦ رفع واصف قزمان (المطعون عليه الثاني) دعواه رقم ٢٩٠ كلى طنطا سنة ١٩٣٦ على القمص بولس تادرس بصفته ناظراً على وقف الست حنية جرجس وعلى المطعون عليه الثالث بصفته ناظراً على هذا الوقف أيضاً كما أدخل في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ أخاه باسيلي قزمان خصماً فيها بصفته ممثلاً لركة حنية جرجس وطلب الحكم عليهم بهذه الصفات بأن يدفعوا إليه مبلغ ١٤٨٤ جنياً و ٣٢٢ ملماً منه ١١٩٦ جنياً و ٣٢٢ ملماً ربح نصيبه في الأطلاق المتروكة عن مورثه عن المدة من أول ديسمبر سنة ١٩١٨ حتى آخر سنة ١٩٣٤ و ٢٨٨ جنياً أجرة حصته في المنزل المتروك عنه أيضاً والذي وضعت زوجته يدها

عليهما الأولين فيها . فاستأنف واصف قزمان هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٤٢ سنة ٥٥ قضائية محكمة استئناف مصر وطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته السابق بيانها . ثم استأنفه باسيلي قزمان وقيد استئنافه برقم ٢٧ سنة ٥٧ قضائية محكمة استئناف مصر وطلب فيه القضاء له بطلباته السابق بيانها . وفي ١٧ من يناير سنة ٤٤ فصلت المحكمة في كل من هذين الاستئنافين على حدة بحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المستأنف ربيع نصيبه في الأطنان وبإلزام تركه حنينة جرجس بان تدفع إليه مبلغ خمسمائة جنيه مقابل الريع الذي قدرته لهذا النصبب عن المدة من يناير سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٣٤ مع الفوائد بواقع ٥ في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به رفض بقية الطلبات وقد أقيم كلا الحكمين على أسباب حاصلها أنه بعد أن أثبتت محكمة النقض في حكمها سالف الذكر أن حنينة جرجس اشتركت مع زوجها في الاحتيال على قواعد الميراث وهو غرض غير مشروع لا يكون مقبولا منها ولا من ورثتها القول بأنها كانت حسنة النية في وضع يدها على الأطنان التي اشترتها بموجب العقد الذي قضى ببطلانه ومن ثم تكون مسئولة عن ربيع نصيب المستأنف في هذه الأطنان في المدة التي استغلها فيها لنفسها كما أنها وتركها من بعدها تلزم بالريع الذي ضاع على المستأنف بفعلها عن الفترة التي استغلها فيها الوقف الذي أنشأته أما عن تقدير الريع فقد اعتمدت المحكمة على ما جاء بكتاب الوقف من أن الأطنان الموقوفة قدرت بسعر مائة وعشرين جنيها للفدان ولذا قدرت الريع بواقع خمسة جنيهات

للفدان في السنة . وأما فيما يتعلق بطلب أجرة حصة المستأنف في المنزل قد رفضته المحكمة بناء على ما تبين لها من أنه كان متساعها مع زوجة مورثه في وضع يدها عليه بغير منازعة منه حتى وفاتها ، وأما عن طلب إبطال كتاب الوقف فقد قالت المحكمة إنه وإن كان للدائن حق إبطال الوقف الصادر من مدينته باعتباره من التبرعات متى كان قد ترتب عليه إعساره إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الدين موجوداً ومرتباً في ذمة المدين قبل إنشاء الوقف ولما كانت الواقعة مدينة المستأنف أنشأت وقفها في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وكان مجموع المستحق له من ربيع نصيبه في الأطنان حتى هذا التاريخ هو ثلاثمائة جنيه فقط وكانت الواقعة قد تركت أموالاً أخرى استولى عليها المستأنف وأخوه منها ما لا يقل قيمته عن ستمائة وخمسة وعشرين جنيهاً ، أي ما يزيد على مجموع المستحق لها من الريع حتى تاريخ إنشاء الوقف فيكون الوقف لم يضر بهما . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٢ طعن واصف قزمان (المطعون عليه الثاني) في الحكم الصادر في استئنافه رقم ٨٤٢ سنة ٥٥ قضائية ووجه هذا الطعن الذي قيد برقم ٣٤ سنة ١٢ قضائية إلى القمص بولس أنادرس والمطعون عليه الثالث بصفة كل منهما ناظراً على الوقف وإلى أخيه باسيلي قزمان . وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة بنقض الحكم المذكور وإحالة الدعوى على محكمة استئناف مصر وذلك بناء على ما ثبت لها من حصول إخلال بدفاع الطاعن واصف قزمان إذ فصلت محكمة الاستئناف في طلب الريع دون أن تتمكن من المرافعة فيه ودون أن تستبين مقداره من عناصر الدعوة ذاتها . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ قضت محكمة استئناف مصر بإلغاء الحكم

المستأنف بالنسبة إلى ريع نصيب المستأنف في الأطنان واعتباره مستحقاً لهذا الريع من تركه حنينة جرجس من أول يناير سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٢٤ وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير زراعى لتقديره . وفى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أحيل هذا الاستئناف على محكمة استئناف الاسكندرية لاختصاصها بنظره وقيد بجداولها برقم ٣٢ سنة ٢ قضائية . وبإعلان تاريخه أول يناير سنة ١٩٤٦ بجعل باسيلي قزمان (المطعون عليه الأول) استئنافه السابق طالبا القضاء له بنفس طلباته السالف بيانها وقيد هذا الاستئناف بجدول محكمة استئناف الإسكندرية رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية ، وفى ٨ من مايو سنة ١٩٤٦ قررت المحكمة ضم الاستئنافين المذكورين أحدهما إلى الآخر . وبإعلان تاريخه ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٨ أدخل الطاعن الدكتور كامل منصور بصفته ناظراً على وقف حنينة جرجس حالا محل القمص بولس تادرس الناظر السابق خصماً فيهما . وفى ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ فصلت المحكمة في الاستئنافين بحكم واحد هو الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن المطعون عليه الثانى دفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . ذلك أن وقف حنينة جرجس كان ممثلاً في جميع مراحل الدعوى بناظرين هما المطعون عليه الثالث والقمص بولس تادرس الذى حل الطاعن محله أثناء نظر الاستئناف وصدر فيها الحكم المطعون فيه قاضياً بإبطال الوقف في مواجهة هذين الناظرين ، ولما كان لا يجوز قانوناً لأحد الناظرين أن يتفرد بتمثيل الوقف في الخصومة فيكون الطعن المرفوع من الطاعن وحده غير مقبول ولا سيما أن المطعون عليه الثالث لم يطعن في الحكم رغم إعلانه به .

ومن حيث إن الطاعن رد على هذا الدفع بأنه يبين من حجة وقف حنينة جرجس أنها تضمنت وقفاً على كنيسة الشهيد مار جرجس بناحية كفر الخير بحيرة اشترط أن يكون النظر عليه لمتولى أوقاف هذه الكنيسة وهو غير الوقف الأهل الذى جعلت الواقفة النظر إليه للسيدة فيكتوريا متى ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من أولادها ، وبأن الأنبا توماس مطران كرمى البحيرة والغربية وبصفته متولى أوقاف الكنيسة المذكورة قد عين الطاعن ناظراً على ماهو موقوف عليها من وقف حنينة جرجس وذلك بكتاب صادر منه فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وبأن المطعون عليه الثانى قد أقر هذه الصفة إذ أدخله خصماً في الاستئناف بصفته ناظراً على هذا الوقف ، ومن ثم يكون ناظراً منفرداً عليه يحق له أن يستقل وحده بالطعن في الحكم الصادر بإبطاله .

ومن حيث إن المطعون عليه الثانى أجاب على ذلك بأن حجة الوقف لا تفيد تعيين الطاعن ناظراً على ماهو موقوف على الكنيسة كما أن كتاب الأنبا توماس المشار إليه لا يصح أن يخوله هذه الصفة مادام لم يقدم في الأوراق حكم صادر من المحكمة الشرعية المختصة بإقامة الأنبا توماس أو الطاعن ناظراً على الوقف .

ومن حيث إنه لما كان يبين من إلهاد الوقف الصادر فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ والمقدمة صورته الرسمية من الطاعن ان الواقفة حنينة جرجس وان كانت وقفت ٢١ فدانا و ٨ قراريط و ٣ أسهم على نفسها مدة حياتها إلا أنها اشترطت أن تكون من هذه الأطنان بعد وفاتها أربعة أفدنة وقفاً على مصالح كنيسة الشهيد مار جرجس بناحية كفر الخير أما باقى الأطنان فتكون وقفاً على فيكتوريا متى

وآخرين ، كما أنها وإن كانت جعلت النظر على الوقف لنفسها مدة حياتها إلا أنها اشترطت أن يكون النظر بعد وفاتها على ما هو موقوف على الكنيسة لناظر أوقاف هذه الكنيسة أما بقية الأعيان الموقوفة فيكون النظر عليها لفكثوريا متى مدة حياتها ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من أولادها ، ومن ذلك يتضح أنه بعد وفاة الواقفة أصبح ما هو موقوف على الكنيسة المشار إليها وقفاً قائماً بذاته مستقلاً عن باقي الوقف ويختلفا عنه سواء في الموقوف أو الموقوف عليه أو للنظر ، ومن ثم يكون لناظر هذا الوقف حق تمثيله منفرداً .. ولما كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الثاني اختصم في دعواه منذ بدايتها القمص بولس تادرس بصفته ناظراً على الوقف ثم أثناء نظر الاستئناف وبإعلان تاريخه ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٨ أدخل الطاعن خصماً فيها بصفته ناظراً على هذا الوقف حالاً محل القمص بولس الناظر السابق وصدر الحكم المطعون فيه في مواجهته بهذه الصفة ، فانه لا يكون مقبولا من المطعون عليه الثاني أن ينازعه فيها لأول مرة أمام محكمة النقض - ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان كما خالف القانون - ذلك أن المحكمة قضت بقبول الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية استئناف الاسكندرية المرفوع من المطعون عليه الأول (باسيلي قزمان) في أول يناير سنة ١٩٤٦ بحجة أنه يفيد من حكم محكمة النقض الصادر لمصلحة أخيه واصف قزمان في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ والقاضي بنقض

الحكم الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٠ في استئنافه رقم ٨٤٢ سنة ٥٥ قضائية وذلك بناء على ما ذهب إليه من وجود ارتباط وتبعية وعدم تجزئة بين هذا الاستئناف والاستئناف رقم ٢٧ سنة ٥٧ قضائية محكمة استئناف مصر الذي كان مرفوعاً من المطعون عليه الأول عن الحكم الصادر في دعواه ومن أنه لذلك يكون له الحق في تعجيل هذا الاستئناف وإعادة نظره من جديد - مع أنه سبق أن فصل فيه بحكم حاز قوة الأمر المقضي التي تمنع قانوناً من إعادة النظر فيه لأي سبب كان ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد بني على إجراء باطل لصدوره في استئناف غير قائم قانوناً - ومع أن حكم محكمة النقض المشار إليه قد صدر في طعن رفع من المطعون عليه الثاني (واصف قزمان) وحده عن الحكم الاستئنافي الصادر في دعواه فلا يفيد منه سواء ولا يمتد أثره قانوناً إلى المطعون عليه الأول الذي لم يطعن في الحكم الاستئنافي الصادر في دعواه وأن ما ذهب إليه المحكمة من وجود ارتباط وتبعية وعدم تجزئة بين استئناف المطعون عليه الثاني واستئناف المطعون عليه الأول قد بني على خطأ واضح تنفيه الوقائع الثابتة بالأوراق - ومع أن الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية الصادر فيه الحكم المطعون فيه هو نفسه الاستئناف رقم ٢٧ سنة ٥٧ قضائية محكمة استئناف مصر لاتحادهما في الموضوع والسبب والخصوم ، مما يعتبر معه الحكم المطعون فيه وقد قضى بإبطال كتاب الوقف قد جاء مخالفاً للحكم الصادر في الاستئناف السابق فيما قضى به من رفض هذا الطلب ، وذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أهدر قوة الأمر المقضي المقررة للحكم السابق وخالف المادة ٢٣٢ من القانون المدني (القديم) .

بتعين معه أن يستفيد باسيلي قزمان من حكم النقض الصادر في استئناف أخيه واصف قزمان وذلك لاتحاد مصلحتها ولاعتبار أن كلا منهما إنما يعمل لمصلحته ومصلحة الآخر سوياً خصوصاً وأن هذا النقض عندما رفعه واصف قزمان إنما رفعه باعتباره مدعياً في الاستئناف المرفوع منه ومدعى عليه في الاستئناف المرفوع من أخيه باسيلي قزمان كما أن حكم النقض قد صدر في مواجهة باسيلي قزمان باعتباره مدعى عليه في الاستئناف المرفوع من واصف قزمان ومتى كان باسيلي قزمان مائلاً في النقض باعتباره من الخصوم فله أن يستفيد من هذا الحكم ولا يضيره أنه لم يرفع هو شخصياً نقضاً عن استئنافه خاصة وذلك لاتحاد المصلحة كما سلف القول ولاعتبار أن النزاع غير قابل للتجزئة وأنه طرح برته أمام محكمة النقض بحيث يتعذر معه القول بنقض الحكم المطعون فيه في حق واصف قزمان فحسب ومن حيث إنه بما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه وقبول نظر الاستئناف المرفوع من باسيلي قزمان ..

ومن حيث إنه لما كان يتضح من الوقائع السابق بيانها أن كلا من دعوى المطعون عليهما الأولين تختلف عن الأخرى في موضوعها بما ينفي ما ذهب إليه المحكمة من وجود ارتباط وتبعية وعدم تجزئة بين الاستئناف رقم ٨٤٢ سنة ٥٥ المرفوع من المطعون عليه الثاني (واصف قزمان) في دعواه رقم ٢٩٠ كلي طنطا سنة ١٩٣٦ والاستئناف رقم ٢٧ سنة ٥٧ المرفوع من المطعون عليه الأول (باسيلي قزمان) في دعواه رقم ١٣٧ كلي طنطا سنة ١٩٣٧ - وكان الثابت بحكم محكمة النقض الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ في الطعن

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية المرفوع من المطعون عليه الأول (باسيلي قزمان) استناداً إلى قوله " ومن حيث إنه باستعراض وقائع الاستئنافين السابق رفعهما من واصف قزمان وأخيه باسيلي قزمان يتضح أن الخصومة في الاستئنافين منعقدة بين المستأنفين من جهة وبين ممثلي تركة المرحومة الست حنينة جرجس سعد في شخص المستأنفين ونظار الوقف المطلوب ابطاله من جهة أخرى وفي الاستئنافين يطلب كل من الأخوين الحكم له بربع حصته البسالى قدرها ١٢ فداً ١٠ قراريط و ٢١ سهماً قيمة نصيبهما الشرعي فيما خلفه مورثهما المرحوم يوسف واصف ابتداء من سنة ١٩١٩ إلى نهاية سنة ١٩٣٤ وذلك من تركة الست حنينة جرجس سعد في شخص كل منهما باعتبارهما الوارثين الوحيدين لها ، كما يطلب كل منهما ابطال كتاب الوقف الصادر من الست حنينة جرجس سعد باعتبارهما مدينة لها بربع الأقطان المشار إليها في المدة سالفة الذكر على أساس أن هذا الايقاف قد تسبب عنه اعسار التركة الضامنة لدينهما وقد أضر بحقوقهما - ومن حيث إنه يتضح مما تقدم بيانه أن موضوع الاستئنافين المنقوض منهما وغير المنقوض هو موضوع واحد ويرمى إلى غرض واحد وحقوق المستأنفين فيهما مستمدة من مصدر واحد وأن دفاعهما واحد كما يتضح أيضاً أن مصلحة كل مستأنف مرتبطة بمصلحة الآخر ارتباطاً كلياً بحيث إن الحكم الذي يصدر في أحدهما تأثير به مصلحة الآخر ومتى تقرر ذلك كان بين مركز رافع الطعن وهو واصف قزمان وبين أخيه باسيلي قزمان ارتباط *un lien de dépendance*

نظرة لسبق الفصل فيه وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن القمص بولس تادرس الذي حل محله الطاعن في الدعوى بصفته ناظراً على وقف حنينة جرجس دفع بعدم قبول طلب ابطال هذا الوقف لرفع الدعوى به قبل الأوان بناء على أن الدين الذي كان يدعى واصف قزمان بترتيبه في ذمة الواقفة وهو ربيع نصيبه في الأطليان المتروكة عن مورثه يوسف واصف والذي جعله أساساً لطلب ابطال الوقف هذا الدين كان متنازعا فيه إذ قام النزاع في الدعوى منذ بدايتها على ما إذا كانت المدينة الواقفة حسنة النية أم سيئة النية في وضع يدها على الأطليان التي اشترتها من زوجها بالعقد الذي حكم ببطلانه حتى أن محكمة الدرجة الأولى قضت برفض الدعوى بناء على ما قررته من أن الواقفة كانت حسنة النية ، وهذا النزاع ينبغي عليه انعدام أول شرط من شروط الدعوى البوليسية وهو خلو الدين من النزاع ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الذي أسس عليه الدفع بعدم قبول طلب ابطال الوقف بل قضى برفضه استناداً إلى أن حق المطعون عليه الثاني في الربع أصبح محققاً بعد أن قضى ببطلان عقد شراء حنينة جرجس للأطليان المذكورة وتثبت ملكيته إلى نصيبه فيها — مع أن هذا القضاء لا يجعل دينه محقق الوجود متى كان هناك نزاع جدي على صفة وضع يد المدينة على هذه الأطليان .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بما ورد في حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ من أن حنينة جرجس قد اشتركت مع زوجها في الاحتيال على قواعد

رقم ٣٤ سنة ١٢ إن هذا الطعن لم يرفع إلا من المطعون عليه الثاني (واصف قزمان) وحده عن الحكم الصادر في استئنافه وأن المطعون عليه الأول إنما اختصم فيه بوصفه ممثلاً لتركة حنينة جرجس مما يخالف ما قالته المحكمة من أن الطعن المذكور رفع من المطعون عليه الثاني لا بصفته مدعياً في استئنافه فحسب وإنما كذلك بصفته مدعى عليه في استئناف أخيه باسيلي قزمان ، وبما ينبغي عليه أن يكون أثر حكم النقض المشار إليه مقصوراً على حقوق المطعون عليه الثاني وحده قبل وقف حنينة جرجس وتركها دون أن يمتد هذا الأثر إلى حقوق المطعون عليه الأول قبل الوقف والتركة المذكورتين متى كان لم يطعن في الحكم الصادر في استئنافه رقم ٢٧ سنة ٥٧ ق خاصة ، ولا يجعله يفيد من حكم النقض المذكور أنه كان خصماً فيه إذ الفائدة التي تعود منه إنما تكون فقط لمن صدر لمصاحته وهو المطعون عليه الثاني وحده — وكان كذلك يبين من الأوراق أن الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية الصادر فيه الحكم المطعون فيه هو نفس الاستئناف رقم ٢٧ سنة ٥٧ في استئناف مصر لاتحادهما في الموضوع والسبب والخصوم وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قد قضى بابطال الوقف لمصلحة المطعون عليه الأول (باسيلي قزمان) قد جاء مخالفاً لما قضى به ذلك الحكم السابق الحائز لقوة الأمر المقضى والصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٥ برفض طلب ابطال الوقف — لما كان ذلك كذلك يكون السبب الأول من أسباب الطعن مقبولاً ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى من قبول الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ٢ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية والقضاء بعدم جواز

الميراث فلا يقبل منها ولا من ورثتها بعد ذلك الزعم بأنها كانت حسنة النية في وضع يدها على الأطلاق التي اشترتها من زوجها بموجب العقد الذي قضى ببطالانه — وانه ينبغي على ذلك انها تعتبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها وبالتالي تكون مستولة عن ربيع نصيب المطعون عليه الثاني فيها عن المدة من أول يناير سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٣٤ ومردود ثانيا بما قرره الحكم المطعون فيه من انه يكفي للرد على الدفع بعدم قبول طلب إبطال الوقف ما هو مقرر قانونا من أن حق الدائن في طلب إبطال تصرفات مدينه الضارة به يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود وانه لما كان الحكم الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ (وهو حكم النقض الآنف ذكره) قد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الثاني إلى نصيبه المطالب بريعه في الأطلاق المتروكة عن مورثه فيكون دينه بمتجمد هذا الربيع قد أصبح ثابتا في ذمة حنينة جرجس من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله، وهذا الذي قرره الحكمان المشار اليهما لا خطأ فيه .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق أحكام الدعوى البوليسية — ذلك ان هذه الدعوى ليست دعوى بإبطال تصرف المدين وانما هي دعوى بعدم نفاذ هذا التصرف بالقدر الذي يكفي للوفاء بدين الدائن ولذا يكون للمدين أو المتصرف إليه أن يوفي الدائن بدينه فيقف اثر الحكم الصادر فيها أما التصرف فيبقى نافذا إلا بالقدر الذي يجوز للدائن التنفيذ عليه . ولذلك لا يصح للمحكمة أن تفرض مقدما حصول هذا التنفيذ ثم تقضى بإبطال التصرف كله أو بعضه، ولكن الحكم لم يقف عند حد تقدير الدين

وانما جاوزه إلى تقدير قيمة المال موضوع التصرف ثم انه قدر هذا المال تقديراً خاطئاً يخالف المعقول والثابت بالأوراق إذ قدر الـ٩ أفدنة و٦ أسهم و٧ قراريط التي بقيت من الأطلاق الموقوفة بعد استبعاد نصيب المطعون عليهما الأولين الموروث لها عن يوسف واصف بأنها لاتساوي أكثر من ٥٠٧ جنيهات و ٦٤٨ ملياً أى بسعر الفدان ٥٥ جنيهات فقط وهذا تقدير لا يطابق الحقيقة ولا أدل على ذلك من أن المطعون عليه الثاني قدرها في محضر أعمال الخبير بسعر ٤٥٠ جنيهات للفدان وفي النهاية اعتبر الحكم ان هذه الأطلاق الباقية تكاد تكفي للوفاء بدين الدائن وبذلك يكون قد خرج عن نطاق الدعوى التي كانت معروضة عليه .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد أن قدرت متجمد الربيع الذي استحق لكل من المطعون عليهما الأولين في ذمة حنينة جرجس من سنة ١٩١٩ حتى آخر سنة ١٩٣٤ بمبلغ ٨٣٥ جنيهات و ٩٩٥ ملياً أخذاً بتقدير الخبير المنتدب قدرت قيمة ما كان لكل منهما من هذا الربيع وقت إنشاء الوقف في ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٦٢٦ جنيهات و ٣٢٤ ملياً ثم تعرضت لبيان ما تركته المدينة عدا الأطلاق الموقوفة من الأموال الأخرى والتي استولى عليها المطعون عليهما الأولان بعد وفاتها وقدرتها بمبلغ ٧٤٥ جنيتها ، ثم قرر انه لما كان هذا المبلغ يقل عن مجموع المستحق لها وقدره ١٢٥٢ جنيتها و ٦٤٨ ملياً حتى تاريخ إنشاء الوقف بمبلغ ٥٠٧ جنيهات و ٦٤٨ ملياً وهو لا يزال باقياً لها في ذمة مدينتهما فيكون قد ترتب على الوقف إعسارهما والاضرار بهما ولذا قضت بإبطاله بالقدر الذي يكفي للوفاء بهذا المبلغ ثم قالت بعد ذلك انه لما كان لم يبق من الأطلاق الموقوفة

بعد استئصال ما قضى بتثبيت ملكية المطعون
عليهما الأولين إليه سوى ٩ أفدنة و ٦ أسهم
و ٧ قراريط وكانت قيمتها تكاد توازي المبلغ
الباقى لهما من دينهما فانه يتعين إجابتهما
إلى ما طلباه من إبطال كتاب الوقف واعتبار
الأطيان المذكورة من تركتها .

ومن حيث إنه لما كان يؤخذ من هذا
الحكم ان المطعون عليه الثانى (واصف قزمان)
كان يستحق فى ذمة حنينة جرجس وقت إنشاء
وقفها فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ مبلغ
٦٢٦ جنيها و ٣٢٤ مليا وكان يستفاد من الحكم
الصادر فى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٠ فى الاستئناف
رقم ٢٧ سنة ٥٧ قضائية محكمة استئناف مصر ان
المطعون عليه الأول باسبلى قزمان كان يستحق
فى ذمتها فى ذلك الوقت مبلغ ٣٠٠ جنيه -
وكان الثابت بالحكم المطعون فيه ان قيمة
ما تركته المدينة من الأموال الأخرى (غير
الأطيان الموقوفة) والتي استولى عليها المطعون
عليهما الأولان بعد وفاتها هى ٧٤٥ جنيها وهى
تقل عن مجموع المبلغين المذكورين وقدره
٩٢٦ جنيها و ٣٢٤ مليا بمبلغ ١٨١ جنيها و ٣٢٤ مليا،
وبذلك يكون صحيحاً ما قرره الحكم من أن
الوقف قد أوجد حالة اعسار عند المدينة
الواقفة -- وانه وان كان الحكم قد قضى فى
منطوقه بإبطال الوقف الا أن ما أورده فى
أسبابه يفيد ان هذا الإبطال لا يكون إلا بالقدر
الذى يكفى للوفاء بالباقي للمطعون عليه الثانى
من دينه بعد استبعاد ما يكون قد حصله من
أموال المدينة الأخرى وهو حكم صحيح فى
القانون ، إذ الدعوى البولييسية ليست فى
حقيقتها إلا دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين
الضار بدائنه فى حق هذا الدائن وبالقدر الذى
يكفى للوفاء بدينه ، مما يكون معه غير متبع

ما ينعاه الطاعن على الحكم من انه خالف
القانون إذ قضى بإبطال الوقف - ولا يغير
من هذا النظر ماورد فى الحكم من قوله
بأن ال ٩ أفدنة و ٧ قراريط و ٦ أسهم الباقية من
الأطيان الموقوفة تكاد توازى تقريبا قيمة الباقي
من ديني المطعون عليهما فى ذمة الواقفة ، إذ
سواء أكانت قيمة هذه الأطيان الباقية من
الأطيان الموقوفة تزيد أم تنقص عن الباقي من
دين المطعون عليه الثانى وسواء أكان تقدير
المحكمة لقيمتها مطابقا للحقيقة أم غير مطابق لها
فان العبرة هى بما يؤول إليه أمر التنفيذ عليها -
لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب مرفوضاً .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ١٨ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة
وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب
احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٣٧

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - حكم « تسبيبه » استخلاصه
استخلاصا سائغا ان الاقرار الصادر من
المورثة هو اقرار بدين حقيقى سببه
مديونيتها لبناتها بدين ناشئة عن ادارتها
لاملاكهن على ريع اطيانهن وقت وصايتها
عليهن . النعى عليه القصور استنادا الى
انه اغفل التحدث عن واقعة وجود سند
الاقرار فى خزانة المورثة . فى غير محله .
لا جدوى من البحث فى علة وجود سند
الاقرار فى خزانة المقررة وقت وفاتها متى
ثبت انه اخبار بدين مترتب فى الذمة .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

ب - حكم « تسبيبه » رفض المحكمة طلب
الطاعنين الانتقال الى المجلس الملى للاطلاع
على كشوف الحساب المقول بانها كانت
تقدم من المورثة مدة وصايتها على بناتها .
استنادها الى اسباب مسوغة لقضائها .

عدم تقديم الطاعنين ما يثبت أن انتقال المحكمة لو تم كان مجدياً لوجود كشف الحساب المدعى بها دون أن تدشت حسبما ذهب الحكم . قدم تقديمهم الى محكمة ذهب الحكم . عدم تقديمهم الى محكمة الملى تسليمهم صوراً من هذه الكشف فرفض وأنه لذلك لم تبق أمامهم وسيلة لاثبات دفاعهم الا طلب انتقال المحكمة . النعى على الحكم القصور . على غير اساس . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

ج - حكم « تسببيه » ذكر المورثة في اقرارها أنها انفقت الدين الذي اقرت به لبناتها في الوقف بديون أخوتها . بيان الحكم في أسبابه بعض ديون هؤلاء الآخرين التي دفعتها عنهم المورثة ليستند بها على صحة العلة التي ذكرتها في اقرارها تبريراً لتصرفها في الربيع المستحق لبناتها . تقريره بعد ذلك أن بحث هذه الديون غير لازم للفصل في الدعوى . سائغ . الدائن لاشأن له بعله استدانة مديته صحيحة كانت أم غير صحيحة . العلة التي ذكرتها المورثة في اقرارها ليست هي السبب القانوني لدينها لبناتها . سبب هذا الدين هو استيلاء المورثة على صافي ريع أملاكهن . اعتماد الحكم على هذا السبب في قضائه بصحة الاقرار . النعى عليه القصور لانه أغفل بحث بعض ديون الاخوة . في غير محله . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

د - حكم « تسببيه » عقد قسمة مبرم بين المورثة وبناتها . اقرار المورثة في هذا العقد بأن بناتها تحاسبن معها وتخالصن بحقوقهن . تقرير الحكم صورية هذا الاقرار . استناده الى اعتراف المورثة بذلك في الكتاب الموجه منها الى إحدى بناتها في ذات تاريخ عقد القسمة والى اقرارها التالي بالدين في عقد الوصية . بحسبه ذلك لصحة استدلاله على الصورية . استطراده بعد ذلك الى تعليل الباعث على صورية اقرار

التخالص في عقد القسمة وكذلك سبب عدم وجود ورقة ضد لدى باقى بنات المورثة . تزيد لا تأثير له على سلامة الحكم . الخطأ فيه . لا يطله .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

هـ - حكم . تسببيه . تقادم . وصية من المورثة بكل أملاكها لبناتها . اقرارها في الوصية لهن بديون . حكم برفض الدفع بسقوط حق إحدى البنات في المطالبة بدينها لمضى ١٥ سنة من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به . تقريره أن قيام الوصية كان مانعاً لبنت المورثة من المطالبة بالدين موضوع الاقرار حتى فصل نهائياً بطلانها . بحسبه ذلك ليستقيم قضائه متى كان ثابتاً به أن المقررة أوصت بما أوصت لابنتها في مقابل دينها .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

و - اثبات . الغير . الوارث بالنسبة الى الاقرارات الصادرة من المورث . لا يعتبر من الغير . ادعاء الوارث أن هذه الاقرارات في حقيقتها وصية قصد بها إيثار أحد الورثة . له أن يثبت هذا الادعاء بأي طريق من طرق الاثبات . النعى على الحكم القصور والخطأ في تطبيق القانون استناداً الى أنه أهدر اقرار التخالص الوارد في عقد القسمة بناء على ورقة الضد المحررة في ذات التاريخ الى إحدى الورثة مع أن هذه الورقة لا يصح أن يحتج بها على الطاعن . في غير محله متى كان الحكم قد قرر عجز الطاعن عن اثبات أن الاقرار الصادر من المورثة هو في حقيقته وصية قصد بها إيثار أحد الورثة .

(المادة ٢٢٨ من القانون المدني - القديم)

ز - نقض . طعن . سبب جديد . عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن الدين الذي اقرت به مورثته لابنتها المطعون عليها قد وفى بدليل وجود سنده

لدى المقررة . اثارة هذا الوجه لاول مرة
امام محكمة النقض . لا تقبل .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد استخلص
استخلاصاً سائغاً من الأدلة التي أوردتها أن
الإقرار الصادر من المورثة هو إقرار بدين
حقيقي سببه مديونيتها لبناتها ومن ينهن
المطعون عليها بديون ناشئة عن إدارتها
لأملأ كهن واستيلائها على ريع أطيانهن وقت
وصايتها عليهن فإن النعى عليه القصور استناداً
إلى أنه أغفل التحدث عن واقعة وجود سند
الإقرار في خزانة المورثة يكون في غير محله
لأنه متى ثبت أن الإقرار هو اخبار بدين
مترتب في الذمة فلا جدوى من البحث في
علة وجود سنده في خزانة المقررة وقت
وفاتها .

٢ - متى كانت المحكمة إذ رفضت طلب
الطاعنين الانتقال إلى المجلس المالى للاطلاع
على كشوف الحساب المقول بأنها كانت
تقدم من المورثة مدة وصايتها على بناتها
وبأنها تثبت براءة ذمتها من أى دين لبناتها
قد استندت إلى أسباب مسوغة لقضائها ولم
يقدم الطاعنون ما يثبت أن انتقالها لو تم
كان مجدياً لوجود كشوف الحساب المدعى
بها لدى المجلس المالى دون أن تدشت حسبها
ذهب الحكم كما لم يقدموا إلى محكمة الموضوع
ما يثبت أنهم طلبوا إلى المجلس المذكور
تسليمهم صوراً من هذه الكشوف لإثبات

براءة ذمة مورثهم من أى دين لبناتها بسبب
وصايتها عليهن فرفض وأنه لذلك لم تبق
أمامهم وسيلة لإثبات دفاعهم إلا طلب
انتقال المحكمة فإن النعى على الحكم القصور
يكون على غير أساس .

٣ - متى كانت المورثة قد ذكرت في
اقرارها انها أنفقت الدين الذى أقرت به
لبناتها ومن ينهن المطعون عليها في الوفاء
بديون أخوتها الطاعنين - وكان الحكم بعد
أن بين في أسبابه بعض ديون الطاعنين التي
دفعتها عنهم المورثة ليستدل بها على صحة الغلة
التي ذكرتها في إقرارها تبريراً لتصرفها في
الريع المستحق لبناتها قرر أن بحث هذه
الديون غير لازم للفصل في الدعوى لأن
بحث وجوه اتفاق هذا المال الذى استولت
عليه المورثة من أملاك بناتها خارج عن
نطاق الدعوى فإن هذا منه تقرير سليم لأن
الدائن لا شأن له بعلة استدانة مدينه صحيحة
كانت أم غير صحيحة وليست هذه العلة هي
السبب القانوني لدين المطعون عليها بل أن
سببه هو استيلاء المورثة على صافي ريع
أملأ كها وهو السبب الذى اعتمد عليه
الحكم في قضائه بصحة الإقرار ومن ثم فإن
النعى عليه القصور استناداً إلى أن بحثه جاء
مقصوراً على بعض ديون الطاعنين دون
البعض الآخر يكون في غير محله .

٤ - متى كانت المورثة قد أقرت في
عقد القسمة المبرم بينها وبين بناتها بأنهن

أسباب سائغة .

٦ - الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأي طريق من طرق الإثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة اضراراً به . وإذن فمتى كان ما ينعاه الطاعن - الثاني - على المحكمة هو القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر إقرار التخالص الوارد في عقد القسمة بناء على ورقة الضد المحررة في ذات التاريخ من المورثة لابنتها المطعون عليها مع أن هذه الورقة لا يصح أن يحتج بها عليه وكان الحكم قد قرر عجزه عن إثبات أن الإقرار الصادر من المورثة هو في حقيقته وصية قصد به إثارة المطعون عليها فإن الطعن يكون في غير محله .

٧ - متى كان الطاعن - الثاني - لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بأن الدين الذي أقرت به مورثته لابنتها المطعون عليها وفي دليل وجود سند له لدى المقررة فلا يجوز له أن يثير هذا الوجه من الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في سنة ١٩٠٦ توفي المرحوم مرقس عبيد عن زوجته السيدة أنى مورثة طرفي

ومن بينهن المطعون عليها قد تحاسبن معها وتخالصن بحقوقهن فإنه بحسب الحكم لصحة استدلاله على صورية هذا الإقرار استناده إلى اعتراف المورثة نفسها بذلك في الكتاب الموجه منها إلى ابنتها المطعون عليها في ذات تاريخ عقد القسمة وإلى إقرارها التالى بالدين في عقد الوصية ومن ثم فإن ما استطرده إليه الحكم بعد ذلك من تعليل الباعث على صورية إقرار التخالص في عقد القسمة وكذلك سبب عدم وجود ورقة مماثلة لكتاب المورثة الموجه منها إلى ابنتها المطعون عليها لدى باقى بناتها يكون منه تزيده لا تأثير له على سلامة قضائه فلا يضيره الخطأ فيه بفرض وقوعه .

ه - متى كانت المورثة قد أوصت بكل أملاكها العقارية والمنقولة لبناتها ومن بينهن المطعون عليها وأقرت في عقد الوصية لمن بديون فإنه بحسب الحكم ليستقيم قضاؤه برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بدينها لمضى خمس عشرة سنة بين تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به تقريره ان قيام الوصية كان مانعاً يستحيل معه للمطعون عليها المطالبة بالدين موضوع الإقرار حتى فصل نهائياً بيطلائها متى كان ثابتاً بالحكم أن المقررة أوصت بما أوصت للمطعون عليها في مقابل دينها وتقدير المانع في هذه الحالة موكول أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها متى اعتمدت على

الخصومة وبناته الثلاث منها ومن السيدات ديزى وأولجا ولندة مرقس عبيد وخص السيدة زوجته ٣١٦ فدانا وخص كلا من بناته الثلاث ٢٧٨ فدانا أعدد العقارات والمنقولات والحاصلات الزراعية ، ونظراً لأن البنات كن قاصرات فقد أقيمت والدتهن وصية عليهن وتسلمت أموالهن لإدارتها وحفظ فائض الربح لهن وبناء على ذلك بقي مال السيدة لندة المطعون عليها في يد والدتها من تاريخ وفاة المورث سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٣٢ تاريخ وفاتها أولاً بصفتها وصية عليها ثم بصفتها وكيلة عنها — وفي ٣ من يناير سنة ١٩١٤ أقرت السيدة أنى بمديونيتها لبناتها الثلاث في مبلغ ٥٤٩٣ جنيه قيمة صافي ربح أملاكهن حتى نهاية سنة ١٩١٣ ورهنت لهن تأمناً لهذا الدين ٦٤ فدانا — وفي ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ أقرت بمديونيتها لابنتها لندة المطعون عليها بمبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة صافي الربح المستحق لها لغاية سنة ١٩٢٢ وتعهدت بالوفاء به في مدى خمس سنوات — وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ حررت السيدة أنى عقد قسمة بينها وبين بناتها الثلاث اختصت فيه كل منهن بنصيبها مفرزاً وذكر بهذا العقد أن بناتها تحاسبن معها وتحالسن بحقوقهن وتعهدن بشطب الرهن المقرر منها لمصلحتهن — وفي نفس اليوم حررت السيدة أنى إلى ابنتها لندة المطعون عليها ورقة أقرت فيها بأنها لم تحاسب ابنتها عن إيراداتها المستحقة لها حتى ذلك التاريخ وأن ما ورد عن المحاسبة والتخالص في عقد القسمة المحرر في نفس اليوم لا يعول عليه ويعتبر لاغياً. وفي ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ حررت السيدة أنى وصية لبناتها الثلاث أقرت فيها أولاً بأنها ندير أطيان وأملاك بناتها من عهد وفاة والدهن وثانياً بأن بناتها أسدين إليها المعونة في ضيقها

فأعطيتها مخالصات عن إيرادهن مع أنهم لم يتسلمنه كله بعد . وثالثاً بأن لكل منهن في ذمتها ٣٠٠٠ جنيه وأن لابنتها لندة فضلاً عن ذلك ٧٠٠٠ جنيه وأنها توصى لها باسمهم وسندات يثبتها . ورابعاً بأنها كانت ضامنة لأخوتها في مبالغ كبيرة كادت تستنفد ثروتها . وخامساً بأنها توصى لكل من أخوتها بما لها في ذمته من ديون أما الديون التي تبقى في ذمة أخيها كامل عند وفاتها فاتها توصى له بنصفها ولأخوته بالنصف الآخر . وسادساً بأنها توصى لبناتها الثلاث بالباقي من تركتها بعد الوفاء بالديون وما هو مبين بالوصية . وقد صدق على هذه الوصية مطران الأقباط الأرثوذكس بقنا . وبعد أن اعتنقت السيدة أنى المذهب الانجيلي حررت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٢٧ وصية جديدة حوت إقرارات جديدة تتضمن أولاً أنها جردت أشقاءها من ميراثها لأنهم تمتعوا بأموالها وأملاكها بما لا يسهها معه إلا تجريدهم من الارث بمقتضى ما لها من الحق وفقاً لقانون الأحوال الشخصية في مذهبها الجديد . وثانياً أنها توصى بكل أملاكها العقارية والمنقولة لبناتها الثلاث على الوجه المبين بالوصية المذكورة ، وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٨ ألحقتها بوصية أخرى تؤيدها ثم توفيت السيدة أنى في ٢٢ من مايو سنة ١٩٣٢ وبعد ذلك عرضت الوصية الثانية وملحقاتها على المجلس الانجيلي العام في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٣٢ فأقرها ووضعت بناتها أيديهن على تركتها تنفيذاً لهذه الوصية ، فأقام هنري افندى روفائيل أحد أخوة السيدة أنى الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٣٥ كلى قنا وطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى نصيبه الشرعى في تركه أخته باعتبارها أحد العصبة وطعن ببطالان الوصية فقضت محكمة قنا برفض دعواه — فاستأنف

١٩٣٢ وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٠ قضت محكمة مصر الابتدائية بإلزام الورثة بأن يدفعوا إلى السيدة لندة من تركة مورثتهم السيدة أنى عشرة آلاف جنيه والمصروفات والنفاذ وقبل الفصل في باقي الطلبات بندب مكتب الخبراء الزراعيين لأداء الأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم - استأنف هنرى وصادق والاستاذ بنيامين والسيدة أولجا هذا الحكم ، وأقامت السيدة لندة إستئنافا فرعيا عنه ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه أولا بإثبات نزول السيدة أولجا عن إستئنافها وثانيا بقبول الاستئنافات المرفوعة من صادق وهنرى وبنيامين شكلا وفي موضوعها برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالمبلغ المرفوعة به الدعوى وبرفض هذه الاستئنافات وبتأييد الحكم المستأنف وثالثا بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من السيدة لندة وفي موضوعه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد القانونية لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها وإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا إلى المستأنفة الفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا عن مبلغ ٦٠٠٠ جنيه من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ لغاية ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وعن مبلغ ١٠٠٠ جنيه من ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ حتى تمام الوفاء فطعن صادق أفندى روفائيل والاستاذ بنيامين روفائيل في هذا الحكم بطريق النقض في أول يناير سنة ١٩٤٩ بالطعن رقم واحد سنة ١٩ ق وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٤٩ قدم الأستاذ بنيامين تقرير طعن ملحقا للتقرير الأول وطعن فيه هنرى أفندى روفائيل بطريق النقض في ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ بالطعن رقم ٢ سنة ١٩ ق - وقررت هذه المحكمة ضم الطعنين أحدهما إلى الآخر .

وقيسد استئنافه برقم ٧٥ سنة ١٢ ق أسيوط ومحكمة الاستئناف حكمت في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطالان الوصيتين المؤرخة أولاها في ٢٨ من مارس سنة ١٩٢٧ والمسجلة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ والمؤرخة ثانيتهما في ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٨ والمسجلة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ وذلك فيما يختص بهنرى أفندى وتثبيت ملكيته إلى ٢٦ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٥ سهما شائعة في ٣١٦ فدانا و ١٧ قيراطا و ١٢ سهما وإلى قيراطين من أربعة وعشرين قيراطا في المنازل وورد في الحكم أنه مع قيام النزاع بين الطرفين بشأن وجود الديون الوارد ذكرها بالوصية ومقدارها لا يصح للمحكمة التعرض لها والمستأنف عليهن (البنات الثلاث) وشأنهن في ذلك ، - فطعن السيدتان ديزى ولندة بطريق النقض في ذلك الحكم بالطعن رقم ٤ سنة ١١ ق ومحكمة النقض قضت برفض الطعن على أساس أن أحكام الشريعة الإسلامية في الوصية تسرى على المسلم وغير المسلم وأن الوفاء بمقابل لا يكون قانونا بطريق الايصاء بل يجب أن يكون حاصلا باتفاق الطرفين وأن يكون منجزاً - فأقامت السيدة لندة الدعوى رقم ٢٠٢ سنة ١٩٤١ كلى مصر على جميع ورثة والدتها أنى طالبة الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا إليها من تركة مورثتهم المذكورة مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الطلب الرسمي الحاصل في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ بموجب العريضة التي لم تقيدها حتى الوفاء من ذلك ١٠٠٠٠ جنيه قيمة ما تجمد لها في ذمة والدتها من ريع أملاكها عن المدة من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٢٤ ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه قيمة الريع عن المدة التالية حتى وفاة المورثة في سنة

« ومن حيث إن الطعن المقدم من الأستاذ بنيامين وصادق أفندي روفائيل بنى على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم شابه قصور في التسبيب مبطل له من خمسة أوجه. الأول إذ أغفل التحدث عن واقعة وجود سند الاقرار المندمج في الوصية في خزانة المورثة عند وفاتها مع ما لهذه الواقعة من الأهمية لأنها تدل على انتفاء ركن التنجيز واعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وبالتالي وصية لا إقرار بدين حقيقي .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم استخلص استخلاصاً سائغاً من الأدلة التي أوردها أن الاقرار الصادر من السيدة أتي هو إقرار بدين حقيقي سببه مديونيتها لبناتها ومن بينهن المطعون عليها بديون ناشئة عن إدارتها لأملاكهن واستيلائها على ريع أطيانهن وقت وصيتها عليهن ومتى ثبت أن الاقرار هو إخبار عن دين مترتب في الذمة فلا جدوى من البحث في علة وجود سنده في خزانة المقررة وقت وفاتها .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني هو أن الحكم أغفل البحث في كيفية تصرف المورثة في ريع أملاك بناتها مع ما ذكرته في سند الاقرار من أن سببه هو وفاؤها بديون كانت على أخوتها من ريع أملاك بناتها ومن أجل ذلك طلب الطاعنان بنيامين وصادق إلى المحكمة الانتقال إلى المجلس الملى للاطلاع على كشوف الحساب التي كانت تقدم من المورثة مدة وصايتها على بناتها فرفضت إستناداً إلى القول بأنه كان يجب على الطاعنين تقديم صور هذه الكشوف وأن الانتقال غير مجد لأن الكشوف لا تبقى محفوظة بعد مضي ثمان وعشرين سنة من انتهاء مأمورية المجلس . وإلى أن الدائن لا يسأل

عن سبب الاستدانة منه ولا عن الوجوه التي أنفق فيها المدين المال الذي استدانه وأن تصفية ديون الأخوة ليس محلها هذه الدعوى . وهذا الذي استند إليه الحكم مردود بأنه ما دام أن سبب الاقرار على ما تدعيه المطعون عليها هو مشغولية ذمة الأم بريع أملاك بناتها وانفاقها ذلك الربيع في الوفاء بديون الطاعنين فقد كان لزاماً على المحكمة بحث وجوه الانفاق وتحقيق الديون التي وفيت عن الأخوة لتبين حقيقة الاقرار .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن المحكمة إذ رفضت الانتقال استندت إلى أسباب مسوغة لقضائها ولم يقدم الطاعنان ما يثبت أن انتقالها لو تم لكان مجدياً لوجود كشوف الحساب المدعى بها لدى المجلس الملى دون أن تدشت حسبما ذهب الحكم كما لم يقدموا إلى محكمة الموضوع ما يثبت انهما طلبا إلى المجلس المذكور تسليمهما صوراً من هذه الكشوف لاثبات براءة ذمة مورثتهما من أي دين لبناتهما بسبب وصايتها عليهن فرفض وانه لذلك لم تبق أمامهما وسيلة لاثبات دفاعهما إلا طلب انتقال المحكمة ومن ثم يكون ما ينعيانه على الحكم من قصور في هذا الخصوص لا مبرر له .

« ومن حيث إن حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم تناول بحث ديون الأخوة التي ادعت السيدة أتي الوفاء بها من ريع أملاك بناتها على نحو لا يؤدي إلى استجلاء حقيقة الأمر فيها وجاء بحته مقصوراً على بعض الديون دون البعض الآخر وفيه مسخ لدفاع الطاعنين على النحو المفصل في تقريرهما .

« ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم بعد أن بين في أسبابه بعض ديون

الطاعنين التي دفعتها عنهم السيدة أنى ليستدل بها على صحة العلة التي ذكرتها في إقرارها بتبريراً لتصرفها في الريع المستحق لبناتها قرر ان بحث هذه الديون غير لازم للفصل في الدعوى لأن بحث وجوه اتفاق هذا المال الذي استولت عليه المورثة من أملاك بناتها خارج عن نطاق الدعوى وهذا منه تقرير سليم لأن الدائن لا شأن له بعلة استدانة مدينه صحيحة كانت أم غير صحيحة وليست هذه العلة هي السبب القانوني لدين المطعون عليها بل ان سببه هو استيلاء السيدة أنى على صافي ريع أملاكها وهو السبب الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه بصحة الاقرار.

ومن حيث إن حاصل الوجه الرابع هو ان الحكم قرر صورية المحاسبة والتخالف الثابتين في عقد القسمة المؤرخ في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ رغم انه لم يكن قد مضى شهران بين التخالف والاقرار بالمديونية الحاصلة في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ ولم يبين الحكم سنده في هذا التقرير وقال إن الغرض من ذكر التحاسب والتخالف في عقد القسمة هو جعله خالياً من الشوائب وذلك دون أن يبين ما هي تلك الشوائب التي قصدت المتقاسمات توقيها ولم يعمل بمقتضى إقرار التخالف استناداً إلى أن الاقرار بالدين جاء تالياً له وكذلك ورقة الضد المحررة إلى لئدة في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ وعلى عدم وجود ورقى ضد لدى ديزى وأولجا أسوة بأختها لئدة المطعون عليها بأن المورثة حررت ثلاث ورقات لكل من بناتها ورقة وانها استردت ورقى ديزى وأولجا بعد أن بلغتا سن الرشد وتزوجتا أما ورقة لئدة المطعون عليها فقد استبقتها لديها لأنها كانت لاتزال في كنفها وقد كانت صغرى أخواتها وأقلهن نفقة ولم تسلم نصيبها إلا في سنة ١٩٣٢ في حين أن

أختها تسلتا نصيبهما في سنة ١٩٢٠ ولذلك آثرتها بمبلغ ستة آلاف من الجنيئات وان هذا الذي قرره الحكم مردود بأن ورقة الضد المشار إليها لم يقصد بها إلى هدم إقرار التخالف في عقد القسمة وانما قصد بها جعل السند الذي بمبلغ الستة آلاف جنيه بمنأى عن الطعن وان إثبات المطعون عليها بهذا المبلغ يفيد الوصية لا المديونية لأن هذا المبلغ لا يمثل صافي ريع أطيان لئدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٣ وان التعليل الذي ذهب إليه الحكم لعدم وجود ورقة ضد لدى كل من ديزى وأولجا لا سند له إلا مجرد قول من وكيل المطعون عليها لم يقم عليه دليل .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم بعد أن أشار إلى الإقرارات المتعددة الصادرة من السيدة أنى إلى بناتها بالمديونية وأولها الإقرار الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩١٤ المتضمن مديونيتها لمن في مبلغ ٥٤٩٣ جنيهها صافي ريع أملاكها لغاية سنة ١٩١٣ ورهنها لمن نصيباً في الأطيان قدره ٦٤ فدانا تأميناً للوفاء بهذا الدين وثانها إقرار ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ المتضمن مديونيتها إلى المطعون عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه قيمة الباقي من حساب ريع أطيانها وعقاراتها لغاية سنة ١٩٢٢ وتعهدتها بالوفاء بهذا المبلغ بعد مضي خمس سنوات وثالثها الخطاب المؤرخ في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ الموجه منها إلى ابنتها المطعون عليها والمتضمن عدم حصول التحاسب والتخالف الوارد في عقد القسمة وآخرها اقرارها في وصية ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ بمديونيتها للمطعون عليها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه - خلص إلى أن تتابع هذه الإقرارات مع استمرار وضع يد المورثة على أطيان المطعون عليها لغاية وفاتها سنة ١٩٣٢

أولا بصفتها وصية ثم بصفتها وكيلة عنها يدل على صحتها بعد ان انتهى الحكم الى هذه النتيجة تناول ما ورد في عقد القسمة خاصاً بإقرار التحاسب والتخالص ورد عليه بأنه ينفى ما ورد بالإقرار الحاصل من المورثة إلى المطعون عليها في الورقة المحررة في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ وهو ذات تاريخ عقد القسمة وأن الإقرار بالدين جاء بعد الإقرار بالتخالص كاشفاً عن حقيقة الأمر فيه وأن نص ورقة ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ صريح في الدلالة على أنها منصبة على الإقرار الوارد في عقد القسمة بحصول التحاسب والتخالص وقال في موضع آخر إن وكيل السيدة لندة علل سبب وجود هذه الورقة لدى السيدة أنى تعليلاً مستساغاً وهو أنها حررت لكل من بناتها ديزى وأولجا ورقة مماثلة للتي حررتها لابنتها لندة فلما أوصت لكل منهن بعد ذلك بما أوصت به مقابل ما لهن في ذمتها سحبت ورقة الضد من كل من ديزى وأولجا البالغتين سن الرشد والمتزوجتين واستبقت ورقة الضد الخاصة بابنتها لندة التي كانت لاتزال في كنفها ولم تزوج بعد وإن العلة في إقرار السيدة أنى لابنتها لندة بمبلغ أكثر مما أقرت به لكل من أختيها الآخرين هي أن لندة صغرى أخوانها وكانت نفقتها بطبيعة الحال أقل من نفقات أختيها لأنها لم تكن قد جهزت بعد بينما أختاها جهزتا عند زواجهما سنة ١٩٢٠ ولأن والدتها استمرت تستولى على ريع أطياها إلى آخر سنة ١٩٣٢ بينما استولت كل من ديزى وأولجا على أطياها عند زواجهما في سنة ١٩٢٠ ، وبحسب الحكم لصحة استدلاله على أن إقرار التخالص الوارد في عقد القسمة كان صورياً استناده إلى إقرار السيدة أنى نفسها بذلك في الكتاب الموجه منها إلى ابنتها المطعون عليها في ذات تاريخ تحرير

د ومن حيث إن حاصل الوجه الخامس هو أن الطاعنين تمسكاً بما جاء بحكم المحكمين الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ للاستدلال به على أن الدين موضوع الدعوى صورى إذ كان في مقدمة مأمورية المحكمين تحقيق ما تدعيه المطعون عليها وأختاها من ديون على شركة الأم ومع ذلك فإنهم لم يعرضوا على المحكمين سوى سند الستة آلاف جنيه وهو السند الذى رفعت به المطعون عليها دعواها الحالية أول ما رفعتها ولم يحكم المحكمون لها إلا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على اعتبار أنه حل عادل وسط وصلوا اليه بعد مراجعة الإيراد والمنصرف فكان رد المحكمة على هذا الدفاع أن اكتفاء لندة بعرض سند الستة آلاف جنيه على المحكمين دون الإقرار بمبلغ العشرة آلاف جنيه الوارد في الوصية مرجعه أن لندة أرادت أن تطالب بهذا السند على اعتبار أنه لا يدخل ضمن العشرة آلاف جنيه التي أخذت مقابلها أطيانا بطريق الإيصاء وهو رد قاصر .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بان الواضح من الاطلاع على حكم المحكمين أنه لم يكن تصفية شاملة لصافى ريع أملاك لندة عن كل مدة نيابة والدتها عنها وقد علق نفاذه على تنفيذ الوصية بحيث إذا لم تنفذ الوصية يسقط

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بان الواضح من الاطلاع على حكم المحكمين أنه لم يكن تصفية شاملة لصافى ريع أملاك لندة عن كل مدة نيابة والدتها عنها وقد علق نفاذه على تنفيذ الوصية بحيث إذا لم تنفذ الوصية يسقط

التحكيم تبعاً لها . ومن ثم يكون ما يعيبه الضاعنان على الحكم في هذا الخصوص لا سند له .

• ومن حيث إنه حاصل السبب الثاني هو أن المحكمة أخطأت في تكليف إقرار ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ بأنه إقرار بدين مع أن حقيقته وصية إذ وجد في خزنة المقررة عند وفاتها وثبت كذب السبب الذي ادعى بأنه سبب الدين ولم تسير أولجا أختها في المطالبة بنصيبها في الإقرار بل قررت في مذكرة قدمتها إلى هيئة التحكيم أن عمل الأم فيه إجحاف بحق أخوتها وأنها إنما عملت على تجريدهم في ساعة غضب وبتهريض من الغير مما يدل على أن الإقرار غير جدي ، وجاءت عبارة وصية سنة ١٩٢٧ الصادرة من المقررة صريحة في أن الأم إنما تجرد أخوتها لمجرد ما لها من حق التجريد لا لدين ولا لغيره وإنما توصى لبناتها بكل تركتها لا لدين ولا لغيره وذكرت فيها أن أخوتها تمتعوا بما لها هي لا بما لبناتها وقدم وكيل الموصى لمن مذكرة في الطعن رقم ٤ سنة ١١ ق ذكر فيها أنه كان لزاماً على السيدة أن تكون وصيتها صحيحة وفقاً للشريعة الأرثوذكسية أن تذكر مقابل الوصية وهو الدين الذي في مقابله منحت كل ما لها لبناتها مما يدل على أن ذكر الدين في وصية سنة ١٩٢٤ كان لازماً لمجرد تصحيح شكل الوصية ولم يكن تقريراً للواقع خصوصاً أنه لم يكن ثمة مانع من ذكر الدين في وصية سنة ١٩٢٧ التي حررت وفقاً للذهب الانجيلي إذا كان حقيقياً ، وقد جاء رد الحكم على ذلك كله قاصراً وعدل فيه عن المدلول الظاهر لعبارة الموصية في وصية سنة ١٩٢٧ دون أن يوضح الاعتبارات التي يصح عقلاً استخلاص ما استخلصه منها ودون أن يلقي بالاً إلى القرائن التي تمسك بها الطاعنان ومنها أنها تمسك بأن

السيدة ديزي أقرت في ٥ من إبريل سنة ١٩٢٠ بأما مدينة لأما في مبلغ ٢٠٠ جنيه بعد المحاسبة وكتبت بذلك سنداً على نفسها فلو صح الزعم بأن إقرار الأم لـ ديزي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في مايو سنة ١٩٢٤ باعتباره متجمداً ربعها من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٢٠ تاريخ تسليها أطيافها هو إقرار صحيح لما كانت ديزي مدينة بمبلغ ٢٠٠ جنيه ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهري .

• ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود بأن ما جاء في وجه الأول إنما هو ترديد لما جاء بالسبب الأول وقد سبق الرد عليه — أما ما جاء فيه خاصاً بالاستناد إلى عبارة وصية سنة ١٩٢٧ فردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن « القول من جانب المستأنفين (الطاعنين) بأن الإقرار بالدين مخلق ولم يقصد منه سوى تصحيح الوصية لأن المذهب الأرثوذكسي الذي كانت تدين به السيدة أنى وقت الإيصاء كان لا يجيز الوصية إلا بمقابل فلما اعتنقت المذهب الانجيلي الذي يجيز الإيصاء بلا مقابل أغفلت السيدة أنى هذا الإقرار في وصيتها الثانية وملحقها — هذا القول مردود بأن الإقرار بالدين في وصية سنة ١٩٢٤ قد سبقته إقرارات متعددة صادرة من السيدة أنى بالمديونية أولها في ٣ من يناير سنة ١٩١٤ المتضمن مديونية السيدة أنى لبناتها الثلاث في مبلغ ٥٤٩٣ جنيه قيمة صافي ريع أملاكهن لغاية سنة ١٩١٣ ورهنها لمن نصيبها في الأعيان وقدره ٦٤ فدائاً تأميناً لسداد هذا المبلغ وثانها إقرار ٢٦ / ١٠ / ١٩٢٣ المتضمن انشغال ذمة السيدة أنى لابنتها لندة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه قيمة الباقي من حساب ريع أطيافها وعقاراتها لغاية سنة ١٩٢٢ وتعهدت بسداد هذا المبلغ بعد مضي ٥ سنوات وثالثها الخطاب المؤرخ ١٢ / ٢ / ١٩٢٤

الموجه من السيدة أنى إلى ابنتها لئلا المتضمن عدم حصول التحاسب والتخالف المزعومين في عقد القسمة وانها لم تحاسب ابنتها المذكورة عن إرادتها المستحقة لها حتى ذلك الحين وأن ماورد في عقد القسمة لا يعول عليه ويعتبر لاغيا ، وتسلسل هذه الاقرارات الثلاثة في التاريخ وتدرج الاقرارين الأولين مع الاقرار المندمج في الوصية وهو الاقرار محل الطعن يدل على صحة هذه الاقرارات جميعها ومطابقتها للواقع وعليه يكون الادعاء بأن الاقرار الحاصل في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ مخلق ادعاء تنقضه المستندات وتؤيده طبيعة الأمور من حيث استيلاء السيدة أنى على ريع بناتها وهو ما لا جدال فيه — وعدم معقولية استنفاد كل من هؤلاء البنات لصافي ريع أطيانها التي تربو على الثلاثمائة فدان وعلى فرض أن غرض السيدة أنى من إدماج هذا الاقرار بالدين في الوصية كان لاستيفاء شكلها القانوني في المذهب الأرثوذكسي فانه يكون من باب الاقرار بحقيقة الواقع لا اختلافا لدين لا وجود له ، وما جاء به في موضع آخر من أن ارتكان المستأنفين (للطاعنين) على عدم رفع السيدة أولجا دعوى بنصيبها في الاقرار محل الطعن وقدره ثلاثة آلاف جنيه للتدليل على أن الاقرار الصوري ارتكان على أساس واه ذلك لأن لكل انسان ظروفه فقد تكون السيدة أولجا قدرت أن ابطال الاقرار المطعون فيه برمتة بفيدها نظرا لأن لئلا مقر لها بعشرة آلاف بينها هي وأختها ديزى مقر لكل منهما بثلاثة آلاف فقط — على أن السيدة أولجا بعد أن رفعت استئنافا عن الحكم الصادر لكل من أختها لئلا وديزى تنازلت عن استئنافها ورفعت دعوى تطالب بدينها لما ألغيت الوصية الصادرة لمصلحتها

وأختها . . . ، وما جاء في موضع ثالث من أنه وإن كانت السيدة أنى قد ذكرت في وصية ١٩٢٧/٣/٢٨ في معرض تعليل حرمان أخوتها من الورثة فيها عبارة (حيث إنهم جميعا تمتعوا من أموالى وممتلكاتى بما لا يسعنى معه إلا تجريدهم جميعا) ولم تقل إنهم تمتعوا بمال بناتها — إلا أنه واضح أن هذا التعبير كان من قبيل التجوز ولذلك كانت تتصرف فيها تصرفها في مالها الخاص — ومن ذلك يبين أن الحكم بعد أن بين الأساس الذي اعتبر من أجلها اقرار سنة ١٩٢٤ اقراراً بدين صحيح فسر عبارة «أموالى» الواردة في وصية سنة ١٩٢٧ تفسيراً سائفاً إذ المدين يعتبر مالكا للمال الذي حصل عليه بطريق الاستدانة ، وأما سكوت الحكم عن الرد على واقعة تحرير سند الـ ٢٠٠ جنيه على ديزى لأما فلا يعيبه ذلك أنه فضلا عن أن لكل بنت ظروفها فلا تسأل المطعون عليها عن تعليل سند دين على أختها لأما فان سند هذا الدين لم يقدم إلى محكمة الموضوع لكي تتعرف محتوياته وظروف تحريره على وجه التعيين حتى يصح الاستدلال به على ما ذهب إليه الطاعنان كما أنه يتبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لحكم المحكمتين أنها خالية من الإشارة إلى هذا الدين بما لا يعتبر معه سكوت المحكمة عن الرد على الدليل المؤسس عليه قصورا مبطلا لحكمها .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بالدين لمضى خمس عشرة سنة بين تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به استناداً إلى أن الدين ناشئ عن وكالة السيدة أنى عن ابنتها المطعون عليها فلا يسقط لعارض مصلحتي الوكيل والموكل ولقاء المانع الأدبي ولأن

السيدة لندة ما كانت تستطيع المطالبة إلا بعد أن قضى انتهائياً ببطالان الوصية من محكمة استئناف أسيوط في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٠ إذ كانت في حالة استحيل معها اتخاذ اجراءات المطالبة بناء على ما اتفقت عليه مع والدتها مع استيفائها مقابل دينها من الوصية ولأن المطالبة حصلت فعلاً إذ أقامت المطعون عليها دعوى على كامل وهنرى وبنيامين وصادق وأولجا وديزى في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه وهو داخل ضمن مبلغ العشرة آلاف جنيه الذي عدلت إليه طلباتها في الدعوى الحالية — وهذا الذي بنت عليه المحكمة قضاءها ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أولاً لأن القطع في أن الدين ناشئ عن الوكالة يستلزم التحقق من سبب الدين وقد رفضت المحكمة بحجه فلم يكن لها أن تقطع في وجوده وثانياً لأن علة وقف التقادم فيما بين الوكيل والموكل هي عدم تصفية الحساب وقد صفي الحساب فعلاً بين المطعون عليها ووكيلها بالاقرار الصادر من الأخيرة في ١٠ من مايو سنة ١٩٢٤ ولم ينص فيه على تاريخ للاستحقاق فيسرى التقادم من اليوم التالي لتحريره وهو يوم ١١ من مايو سنة ١٩٢٤ وليست العلة كما ذهب الحكم هي التعارض بين مصلحة الوكيل والموكل وثالثاً لأن المانع الأدنى — وإن كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقديره — إلا أنه لا وجود له في هذه الدعوى لأن معاملات الأم مع بناتها كانت دائماً بالكتابة ولم تبين المحكمة الأسباب التي بنت عليها تقريرها بوجوده فضلاً عن أن المطعون عليها لم تتمسك بالمانع الأدنى وإنما تمسكت بالمانع القانوني ، ورابعاً لأن القول بأن المطعون عليها ما كانت تستطيع المطالبة إلا بعد أن قضى انتهائياً ببطالان الوصية

وبأنها اتفقت مع والدتها على عدم المطالبة — قول لا سند له في أوراق الدعوى — لم تذكر المطعون عليها أن اتفاقاً بهذا المعنى حصل مع أمها بل ذكر وكيلها عكس ذلك ولم يدع الخصوم أنهم كانوا في حالة استحيل معهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم — وخامساً أن الحكم لم يبين الأساس الذي بني عليه تقريره أن مبلغ الستة آلاف جنيه داخل ضمن العشرة آلاف جنيه المقر بها في وصية سنة ١٩٢٤ مع أن سند الستة آلاف جنيه هو عن ربيع لندة إلى سنة ١٩٢٢ وسند العشرة آلاف جنيه لم يشر فيه إلى سند الستة آلاف جنيه وورد فيه أنه عن ربيع المدة كلها من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٢٤ فهو بذلك يعتبر ملفياً له ومختلفاً عنه فلا يمكن أن تقطع عريضة سنة ١٩٣٦ بالتقادم إلا بالنسبة إلى سند الستة آلاف جنيه ولما جددت تلك الدعوى في سنة ١٩٤٠ جددت بنفس السند وأضيف إليه طلب ١٢٠٠٠ جنيه باقى الربيع عن المدة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٣٢ ، وفي سنة ١٩٤٤ عدلت لندة طلباتها فتنازلت عن سند الستة آلاف جنيه وتمسكت فقط بالاقرار المندرج في الوصية فزال بذلك الأثر القاطع للتقادم المترتب على المطالبة بسند الستة آلاف جنيه ولما كان التقادم يسرى من اليوم التالي لاقرار مايو سنة ١٩٢٤ إذ لم ينص فيه على تاريخ استحقاقه ولما كان تعديل الطلبات قد حصل في سنة ١٩٤٤ وزال بذلك الأثر المترتب على إعلان الدعوى في سنة ١٩٣٦ فإن مدة التقادم تكون قد اكتملت ويكون الحكم المطعون فيه خطأ في رفض الدفع .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه برفض الدفع بالسقوط على

أن السيدة أنى كانت وكيلة عن ابنتها بمقتضى توكيل رسمى فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٠ أباحت لها فيه استغلال ممتلكاتها والتصرف فيها حتى بالبيع والرهن — وقد قررت السيدة لندة أن هذه الوكالة استمرت حتى توفيت والدتها فى سنة ١٩٣٢ وليس فى الأوراق ما يدل على أن هذه الوكالة انتهت قبل هذا التاريخ ولما كانت المادة ٨٣ من القانون المدنى (القديم) قد نصت على أن ثبوت الملكية بين الموكل والوكيل بمضى المدة لا يعتبر فيما هو داخل ضمن التوكيل والمادة ٢٠٥ نصت على أن القواعد المقررة للتملك بمضى المدة من حيث أسباب انقضائها أو إيقاف سريانها تتبع أيضاً فى النخالص من الدين بمضى المدة فإن الوكالة تعتبر من أسباب إيقاف مبدأ سقوط الحق فى المطالبة بالديون الناشئة عن هذه الوكالة ولا جدال فى أن هذا الدين المحكوم به ناشئ عن الوكالة فلا تفوت مدة سقوط الحق فى المطالبة به إلا من تاريخ انقضاء هذه الوكالة ولم يمض من تاريخ انتهائها فى سنة ١٩٣٢ بوفاة الوكيل إلى تاريخ رفع الدعوى فى سنة ١٩٤٠ مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسقوط الحق فى المطالبة بهذا الدين وفقاً لنص المادة ٢٠٨ من القانون المدنى ولا يعترض بأن هذا الدين صنى بالاقرار نفسه المحرر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ وأصبح واجب الأداء من هذا التاريخ لأن العلة فى إيقاف مدة السقوط فى حالة الوكالة ليست فقط عدم تصفية الدين وإنما العلة هى أيضاً تعارض مصلحة الوكيل مع مصلحة الموكل وقيام المانع الأدنى لدى الموكل من مقاضاة وكيله ولأن الدين المصنى فى الحالة المطروحة للبحث لم يتخذ صفة أخرى غير صفة كونه ديناً ناشئاً عن الوكالة أى أنه لم يحصل استبدال الدين ثانياً لأن السيدة لندة ما كانت تستطيع

أن تطالب بما لها فى ذمة والدتها من دين فى الوقت الذى أوصت لها والدتها بجزء من أملاكها وفاء لهذا الدين إلى أن قضى إنتهاياً ببطلان الوصية بحكم محكمة استئناف أسبوط فى ١٥/٦/١٩٤٠ رفعت دعواها فى ١٠ أكتوبر من نفس السنة ولا يعترض على هذا النظر بأن السيدة لندة لا يجوز لها أن تستفيد من جهاتها بالقانون لأن نفس محكمة قنا الكلية قد أبدتها فى وجهة نظرهما ولأنها كانت فى حالة استحيل معها إتخاذ إجراءات المطالبة بالدين بناء على ما اتفقت عليه مع والدتها وقد جرى الفقه والقضاء الراجحان فى فرنسا وفى مصر على أن التقادم لا يسرى على من يكون فى حالة استحيل عليه فيها إتخاذ الإجراءات القانونية بسبب أى عائق ناشئ عن القانون أو عن الاتفاق وإذا كانت المطالبة بالحق قاطعة لمدة سقوطه فمن باب أولى الحصول على الحق فعلاً فى شكل وصية بأطيان وعقار وفاء لهذا الحق ثالثاً على أن المطالبة الرسمية قد حصلت فعلاً ولم تمض عليها مدة ١٥ سنة لحين إقامة الدعوى الحالية ذلك أن السيدة لندة قد أقامت فعلاً دعوى ضد كامل وهنرى وبنيامين وصادق افندى ورفائيل وضد ديزى وأولجا أعلنت فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ تطلب فيها الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ستة آلاف جنيه وهذا المبلغ داخل ضمن العشرة آلاف جنيه التى عدلت إليها الطلبات فى الدعوى الحالية ومبلغ ١٢ ألف جنيه وفوائد المبلغين... وبحسب الحكم يستقيم قضاؤه برفض الدفع المشار اليه تقريره أن قيام الوصية كان مانعاً يستحيل معه للطعون عليها المطالبة بالدين موضوع الاقرار حتى فصل نهائياً بطلانها متى كان ثابتاً بالحكم أن المقررة أوصت بما أوصت به الطعون عليها فى مقابل دينها ، وتقدير المانع فى

هذه الحالة موكول أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها متى اعتمدت على أسباب سائغة كما هو الحال في الدعوى . أما ماورد في الحكم عدا ذلك فقد جاء تزييدا ومن ثم فلا حاجة إلى بحث ماينعاه عليه الطاعنان .

ومن حيث إن تقرير الطعن الملحق بالمقدم من وكيل الطاعن الثاني الأستاذ بنيامين روفائيل بني على أن الحكم شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون من وجوه بينها في تقريره لا تخرج في جوهرها عن الأسباب الواردة في الطعن المقدم من وكيل الطاعنين فيما عدا ثلاثة أوجه أولها أن الحكم أهدر عبارة التخالص الواردة في عقد القسمة المحرر في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٤ بناء على ورقة الضد المحررة في ذات التاريخ مع أن هذه الورقة لا يصح أن يحتج بها على الغير ومنهم الطاعنان وثانيها أنه أغفل دلالة وجود سند الستة آلاف جنيه والاقرار بالدين المندمج في الوصية في حيازة المورثة وقت وفاتها مع أن المطعون عليها كانت بعد زواجها قد انفصلت عن والدتها ومع أن وجود سند الدين تحتمل يد المدين عند وفاته يدل على أحد أمرين إما أنه وفي وفقا للبائدين ٢١٩ و ٢٢٠ من القانون المدني (القديم) وإما أنه وصية وثائها أنه أغفل بحث الدفع الذي تمسك به الطاعن بأن تركة المورث الأصلية الخواجة مرقس عبيد كانت منقولة بالديون استناداً إلى أنه بمراجعة مذكرة البنك العقاري المقدمة من الطاعنين لإثبات هذه الديون تبين أنها غير موقعة من ممثل البنك وأنها باسم اسكندر بك عبيد وهو أخو المطعون عليها لوالدها ، وهذا من الحكم قصور في التسبيب .

ومن حيث إن ذلك مردود أولاً بأن الطاعن وهو من ورثة السيدة أنى لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الاقرارات الصادرة منها

ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأي طريق من طرق الاثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة لإضراراً به وهو ما قرر الحكم عجزه عن إثباته ، ومردود ثانياً بأن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بأن الدين المقر به وفي بدليل وجود سنده لدى المقررة فلا يجوز له أن يثير هذا الوجه من الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ومردود ثالثاً بأن بحث ماذا كانت تركة المرحوم مرقس عبيد مستغرقة أو غير مستغرقة بالدين غير منتج في الدعوى ومن ثم يكون النعى على الحكم القصور في هذا الخصوص غير مقبول .

ومن حيث إن الأسباب الواردة في تقرير الطعن المقدم من هنري افندى روفائيل لا تخرج في جوهرها عن أسباب الطعن الواردة في تقريرى صادق افندى روفائيل والأستاذ بنيامين روفائيل وقد سبق الرد عليها تفصيلاً .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعنان على غير أساس ومن ثم يتعين رفضهما .

(القضيتين رقمي ١ و ٢ سنة ١٩ في بالهيئة السابقة وحضور عبد المعطى خيال بك بدلا من محمد نجيب احمد بك المستشار) .

٢٣٨

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسببيه . قضاؤه باثبات نزول المستأنف عليه عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً الى اقرار كتابى صدر منه بعد بلوغه سن الرشيد اثناء نظر الاستئناف . تلخيص الحكم ما ورد باقرار التنازل وبيان ما بنعاه عليه المستأنف عليه من أنه صار تحت تأثير الغش . ايراده حكم القانون في الغش المفسد للرضا ايراداً صحيحاً . ذكره الوقائع التى نسبها المستأنف عليه الى المستأنفة وتحدثه عن مدى انطباق حكم

الصادر منه ، فإن الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور يكون على غير أساس إذ هو أحاط بالوقائع التي استدلت بها الطاعن على حصول الغش المدعى به والذي يزعم أنه أفسد رضاه بالتوقيع على الإقرار المشار إليه ثم تحدث عن هذه الوقائع ومدى ما ينعكس بها من أثر على إرادة الطاعن وانتهى في أدلة سائغة إلى أنه حتى مع فرض صحة هذه الوقائع فليس من شأنها التغيرير بالطاعن بحيث تشوب إرادته ولا تجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً .

المحكمة

د من حيث إن والد الطاعن كان قد أقام الدعوى بصفته ولياً عليه وعلى أخوته على المطعون عليها أمام محكمة مصر الابتدائية بطالبها بتقديم حساب للقصر المشمولين بولايته عن مدة نظارتها على وقف المرحومة السيدة نجات صالح من سبتمبر سنة ١٩٢٧ إلى سبتمبر سنة ١٩٤٢ بعد أن حل محلها في النظر وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لفحص حساب القصر مدة نظارة المطعون عليها وقد قام بما كلف به وانتهى إلى أن صافي ما يستحقه كل قاصر هو مبلغ ٢٣١ جنياً و ٥١٥ ملياً وبعد ذلك قصر الولي طلباته على حق الطاعن لأن أخوته كانوا قد بلغوا سن الرشد وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون عليها بأن تدفع إلى والد الطاعن بصفته مبلغ ٢٣١ جنياً و ٥١٥ ملياً فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم

القانون عليها ، انتهأؤه إلى أن ما ادعاه المستأنف عليه على فرض صحته ينقصه الأركان اللازمة توافرها لقيام الغش المفسد للرضا . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور على غير أساس .

١ المادة ١٣٦ من القانون المدني - القديم - و ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم -

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات نزول المستأنف عليه (الطاعن) عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً إلى إقرار كتابي صدر منه بعد بلوغه سن الرشد أثناء نظر الاستئناف وفيه يسلم بصحة الحساب المقدم من جدته المستأنفة (المطعون عليها) وبنزوله عن هذا الحكم . متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك قد لخص ما ورد بإقرار التنازل وبين ما يتعاه عليه الطاعن من أنه صدر تحت تأثير الغش وأورد حكم القانون في الغش المفسد للرضا في قوله : إنه يجب أن يكون وليد إجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التغيرير بالعاقدين بحيث يشوب إرادته ولا يجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً ، ثم ذكر الوقائع التي نسبها الطاعن إلى المطعون عليها وأنزل حكم القانون عليها وانتهى إلى أن هذا الادعاء على فرض صحته تنقصه الأركان اللازمة توافرها لقيام الغش قانوناً وما صورته الطاعن لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا عن الحديث الذي تم بينه وبين جدته وليس فيه من مظاهر الإغراء أو الغش ما يفسد رضاه بتوقيع هذا التنازل

ذكر الوقائع التي نسبها الطاعن إلى جدته وتحدث عن مدى انطباق هذه القاعدة عليها وانتهى إلى أن هذا الادعاء على فرض صحته ينقصه الأركان اللازمة توافرها لقيام الغش قانوناً وما صورته المستأنف عليه (الطاعن) لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا عن الحديث الذي تم بينه وبين جدته وليس فيه من مظاهر الاغراء أو الغش أو التفرير ما يفسد رضاه بتوقيع هذا التنازل الصادر منه .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي جاء بأسباب الحكم أنه أحاط بالوقائع التي استدل بها الطاعن على حصول الغش المدعى به والذي يزعم أنه أفسد رضاه بالتوقيع على الاقرار المشار إليه ثم تحدث عن هذه الوقائع ومدى ما ينعكس بها من أثر على إرادة الطاعن وانتهى في أدلة سائغة إلى أنه حتى مع فرض صحة هذه الوقائع فليس من شأنها التفرير بالطاعن بحيث تسوب إرادته ولا تجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً وليس في ذلك ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم إغفاله الرد على طلبه بتحقيق وقائع التدليس كما صورها بمذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف وطلبه استجواب المطعون عليها عن تلك الوقائع وإنه لا يشفع للحكم في هذا القصور ما جاء بأسبابه من أنه على فرض صحة هذه الوقائع فإنه لا يتحقق معها التدليس إذ قد تقرر المطعون عليها عند استجوابها الحقيقة من أنها وعدت الطاعن بوفاء ما حكم به عليها ابتدائياً بعد توقيعه على إقرار التنازل وأنها لم تبر بوعدها .

وأثناء نظر الاستئناف بلغ الطاعن سن الرشد وبعد ذلك قدمت المطعون عليها اقراراً كتابياً صادراً من الطاعن ومصدقا على امضائه فيه أمام مكتب الشهر العقاري في ٨ من يونيه سنة ١٩٤٨ وفيه يسلم بصحة الحساب المقدم من المطعون عليها وبزوله عن التمسك بالحكم المستأنف إلا أن الطاعن دفع بحصول المطعون عليها على هذا الاقرار منه بطريق الغش فرفض الحكم على هذا الدفاع وقضى بأثبات نزول الطاعن عن التمسك بالحكم الابتدائي فقرر الطاعن طعنه فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب إذ أغفل إيراد وقائع التدليس كما صورها الطاعن في مذكرته المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف مع وجوب ذلك لإمكان التحقق من توافر أركان التدليس فلقد صورها الطاعن بأن المطعون عليها جدته وإنها احتضنته منذ كان رضيعاً بعد وفاة أمه وأنه يكن لها ما يكن الابن لأمه من طاعة ولم يتسرب إليه الشك في كل ما تقول خصوصاً وأنها على حظ وافر من الثراء وأن هذا القرار أخذ بعد بلوغه سن الرشد بأقل من أربعة شهور مما ينم عن إرادة مرنة لينة سهلة الانقياد لمن لهم سلطان هذه الجدة عليه وانتهزت فرصة غياب والده مستعينة بشقيقتها على إنجاح أساليبها وأن القضاء جرى على أن التأكيدات غير الصحيحة التي تصدر من أحد العاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذي يحمله على قبول التعاقد من شأنها التفرير بالعاقد بحيث تشوب إرادته . ولا تجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً . ثم

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٥٤ سنة ١٩ في بالهيئة السابقة وحضور محمد نجيب احمد بك بدلا من عبد الحميد وشاحي بك المستشار) .

٢٣٩

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - صلح . القاضي وهو يصدق عليه . لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة . مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل امامه من الاتفاق . هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وان كان يعطى شكل الاحكام عند اثباته . ب - صلح . المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم - تطبيقها مقصور على المتعاقدين في الصلح . الاجنبى عن الصلح . لا يحاج به .

(المادة ٥٣٥ من القانون المدني - القديم -) ج - حراسة قضائية . حارس قضائي على اعيان وقف خوله الحكم الذي اقامه ادارة هذه الاعيان . يعتبر بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف امام القضاء . لا يملك التحدث في شئون ادارة الوقف سواء .

د - حراسة قضائية . حكم في مواجهة الناظر باقامة حارس على نصيبه في الوقف . يترتب على صدوره ان تغل يد الناظر عن ادارة هذا النصيب دون حاجة الى اي اجراء آخر .

(المادة ٤٩١ من القانون المدني - القديم -) مثال .

المبادئ القانونية

١ - إن القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل

« ومن حيث إنه جاء بالحكم في هذا الخصوص » أما القول بأن الاقرار صدر مقابل قيامها بالوفاء بعد توقيعه فليس ثمة ما يدل عليه وظاهر من الاطلاع على صيغة الاقرار انه بغير مقابل وجاء تنازلا مطلقا عن الحكم الصادر لصالحه ، كما جاء في موضع آخر على فرض صحة الوقائع التي يدعيها الطاعن فليس يتوافر معها قيام أركان التدليس وفي هذا الذي جاء بالحكم ما يتضمن الرد على طلب الطاعن الاحالة على التحقيق واستجواب الطاعنة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في فهم الواقع واغفال واقعة جوهرية إذ جاء بأسبابه أن الطاعن لم يتخذ أى إجراء بعد توقيعه على الاقرار وبذلك لم تلق المحكمة بالا إلى ما جاء بمذكرة الطاعن من أنه بعد أن تكشف له سوء نية المطعون عليها أبلغ الأمر إلى قسم بوليس السيدة زينب الذي حرر مذكرة عن ذلك وقد أشار وكيله بمحضر جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته منه إليها بمذكركته المقدمة إلى محكمة الموضوع .

« ومن حيث إن الطاعن قدم إلى هذه المحكمة تأييداً لما يدعيه بهذا السبب صورة رسمية من المذكرة رقم ٦٧ أحوال قسم السيدة زينب وهي محررة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلا أنه ليس بها ما يدل على أنها قدمت إلى محكمة الاستئناف بل الثابت من هذه الصورة أنه إنما حصل عليها في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه مما يقطع في عدم سابقة تقديمها كما لم يقدم ما يثبت أنه قدم صورة أخرى منها إلى محكمة الموضوع . ومن ثم يكون هذا السبب غير مقبول لتجرده عن الدليل .

أمامه من الاتفاق ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم تنص على أنه لا يجوز الطعن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها ، إلا أن تطبيق هذه المادة مقصور على المتعاقدين أما الأجنبي عن الصلح فإنه لا يحتاج به .

٣ - متى قضى بإقامة حارس قضائي على أعيان وقف وخوله الحكم الذي أقامه إدارة هذه الأعيان فإنه يصبح بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف أمام القضاء ولا يملك التحدث في شئون إدارة الوقف سواه .

٤ - يترتب على مجرد صدور حكم في مواجهة الناظر بإقامة حارس على نصيبه في الوقف أن تغل يده عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أي إجراء آخر . وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن استأجر من الناظر السابق حصته في الوقف بعد أن قضى في مواجهة هذا الأخير بوضعها تحت الحراسة القضائية ولما لم يتمكن الطاعن من وضع يده على العين المؤجرة نظراً

لوجودها في حيازة آخرين مستأجرين من الحارس أقام دعواه على المؤجر بصفته ناظراً للوقف يطالبه بالمبلغ الذي قبضه منه من الإيجار وبالتعويض المنصوص عليه في العقد وقد انتهت هذه الدعوى بتحرير محضر صلح بين الطاعن وبين الناظر صدقت عليه المحكمة وتعهد فيه المؤجر بصفته ناظراً على الوقف بأن يدفع إلى الطاعن المبلغ المطلوب وفوائده وكان ذلك أثناء قيام الحراسة القضائية على الوقف فإن هذا الصلح لا يعتبر حجة على الوقف ومن ثم يكون اعتبار الحكم المطعون فيه الوقف أجنياً عنه لا يحتاج به هو اعتبار صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرحوم محمد افندي صادق شلبي كان ناظراً منضماً إلى أخويه عبد المطلب ويس على وقف والده المرحوم حسن مصطفى شهاب وأطيانه ٥٣ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٨ سهما ثم أفرد بالنظر على نصيبه في الوقف وقدره الثلث وذلك في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد أقيم أنيس بك دوس حارساً قضائياً على هذا النصيب بحكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٢١ ورغم صدور هذا الحكم أجز الناظر المذكور حصته في الوقف إلى الطاعن بعقد إيجار حرر في أول سبتمبر سنة ١٩٢١ وأثبت تاريخه في ٢ من الشهر المذكور بإيجار قدره ٨٢١ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً وذكر في العقد أن المؤجر قبض من

على أن عقد الايجار الصادر للطاعن من ناظر الوقف حرر في وقت لاحق لتاريخ حكم الحراسة وبالتالي يكون صادراً من غير ذي صفة . فلا يلزم الوقف وأن عقد الصلح لا يلزم الوقف لزوال صفة الناظر في التحدث عن شئونه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته اليه من أسباب . فقرر الطعن في حكمها بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها - أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان جوهرى وخطأ في تطبيق القانون من وجهين : (الأول) ان الطاعن دفع بعدم جواز سماع دعوى المطعون عليه الأولى لسبق الفصل فيها نهائياً بحكم حاز قوة الأمر المقضى ذلك أن الدعوى رقم ٧٦١ سنة ٢٣ كلى مصر رفعت من الطاعن على الوقف الذى يمثله المطعون عليه الأول بطلب إلزام الوقف بذات المبالغ موضوع الدعوى الحالية أى أن الدعويين بين نفس الخصوم وعن نفس الموضوع وقد فصل في الدعوى السابقة نهائياً باقرار ناظر الوقف بمشغولية ذمته بهذا المبلغ وتعهد الناظر بصفته بدفعه إلى الطاعن وأقرت المحكمة هذا التعهد في صورة صلح حكم نهائياً بالتصديق عليه وجعله في قوة سند واجب التنفيذ وللصلح بين الطرفين وفقاً لنص المادة ٢٠٥٢ مدنى قرئى قوة الشئ . المحكوم فيه نهائياً ورغم ابداء هذا الدفاع فان محكمة أول درجة لم تعره التفاتاً ورغم تمسك الطاعن به في صحيفة استئنافه فان محكمة الاستئناف لم تعرض له . فجاء حكمها باطلا لقصوره فضلاً عن مخالفته للقانون والثاني - إن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بوجوب تطبيق المادة ٥٣٥ من القانون المدنى (القديم) التى تنص على أنه لا يجوز الطعن فى الصلح إلا بسبب

الايجار ٢٠٤ جنيا . ولأن الطاعن لم يتمكن من وضع يده نظراً لوجود العين المؤجرة فى حيازة آخرين مستأجرين من الحارس . أقام الدعوى على المؤجر بصفته ناظراً على الوقف بطالبه بالمبالغ التى قبضها منه من الايجار وبالتعويض المنصوص عليه فى العقد . وقد انتهت تلك الدعوى بتحرير محضر صلح بين الطاعن والناظر فى ٧ من ابريل سنة ١٩٢٣ تعهد فيه المؤجر بصفته ناظراً على الوقف بأن يرد إلى الطاعن مبلغ ٥٩٠ جنيا وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ الصلح حتى الوفاء ونزل الطاعن عن مقاضاة الحارس القضاء . وبعد أن توفى الناظر أوقع حجزاً تحت يد الحارس فرفع بعض المستحقين فى الوقف دعوى أمام المحكمة المختلطة بطلب إلغاء الحجز إستناداً إلى أن عقد الايجار ومحضر الصلح المشار اليهما لا يلزمان الوقف لسبق تعيين حارس قضائى عليه فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٢١ ولأنه من ذلك التاريخ تكون يد الناظر قد غلت عن إدارته وقد حكم المستحقين بطلباتهم وتأييد الحكم من محكمة الاستئناف . وبالرغم من ذلك عاد الطاعن وأوقع حجزاً تنفيذياً تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . ولما لم يقرروا بما فى ذمتهم رفع الطاعن دعوى حراسة على أعيان الوقف حكم فيها بإقامة ناظر الوقف (المطعون عليه الأول) حارساً إلى أن يفصل فى الدعوى الموضوعية التى ترفع لتفسير محضر الصلح المصدق عليه سالف الذكر لمعرفة ما اذا كان هذا الصلح ملزماً لجهة الوقف أو ملزماً لمحمد افندى صادق شلى شخصياً - فأقام الناظر الدعوى الحالية طالباً فيها الحكم ببطلان محضر الصلح وبطلان الحجز الواقعة تحت يد شلى الوقف ومستأجرىه بمقتضى محضر الصلح المذكور فقضت محكمة أول درجة للناظر بطلباته تأسيساً

تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير المستندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها ، — إلا أن المحكمة أطرحت هذا الوجه من الدفاع بحجة أن الصلح تعدى المتعاقدين إلى غيرهما في حين أن هذا الذي قرره مخالف للقانون ذلك أن هذا الصلح تم في دعوى بين الطاعن والوقف الذي أقر بحق الطاعن وتعهد له بالوفاء وأنه قد أثار هذا الدفاع لدى محكمة الاستئناف إلا أنها لم تعره التفاتا كذلك واكتفت بقولها إنها تأخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسباب الحكم المطعون فيه قال في خصوص الوجه الأول — ومن حيث إنه بالنسبة لما دفع به المدعى عليه (الطاعن) من أن عقد الصلح المطلوب إبطاله قد صدر حكم بالتصديق عليه يمنع من إعادة بحث ما تضمنه ذلك الصلح فانه من المقرر فقها وقضاء أن التصديق على عقد الصلح لا يخرج عنه كونه عقداً ولا يحوله إلى حكم ولا يزيل ما قد يشوبه من نقص أو بطلان ويكون خاضعا كسائر العقود لجميع أوجه البطلان القانونية خصوصا إذا تعدى أثر الصلح إلى الغير ، — ويبين من ذلك أن الحكم تناول دفاع الطاعن ولم يغفله كما يزعم ورد عليه رداً سليماً ذلك لأن القاضي وهو يصدق على الصلح لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الاتفاق وإذن فهذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته . ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضاً .

ومن حيث إنه عن الوجه الثاني فإن الحكم قال في صدره ، أما استناد المدعى (الطاعن) إلى ما تقضى به المادة ٥٣٥ مدني (قديم) من عدم جواز الطعن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط في الشخص أو في الشيء أو تزوير السندات التي بنى عليها الصلح فهو استناد في غير محله لأن مناط تطبيق المادة المذكورة إنما يكون بين المتعاقدين في الصلح الأمر المخالف للحالة موضوع الصلح المطلوب إبطاله لأن المتضرر من هذا الصلح شخص أجنبي عنه ، — وهذا الذي قرره الحكم صحيح لا خطأ فيه ، ذلك — لأن عقد الصلح الذي صدقت عليه المحكمة لا يعتبر حجة على الوقف بعد أن وضعت أعيانه تحت الحراسة القضائية — إذ لا يملك بعدها التحدث في شئون إدارة الوقف بنفس السلطة التي كان يملكها ناظر الوقف سوى الحارس — إذ هو بمثابة ناظر مؤقت وقد خوله الحكم الذي أقامه إدارة أعيان الوقف فأصبح صاحب الصفة في تمثيله أمام القضاء في هذه الشئون — ومن ثم يكون اعتبار الحكم الوقف أجنبياً عن الصلح لا يحاج به هو اعتبار صحيح لا مخالفته فيه القانون .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون كما شابه الفصور في التسيب من أربعة وجوه — الأول — لأنه على الرغم من أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع صورة رسمية من حكم الحراسة على جميع أطيان الوقف في نوفمبر سنة ١٩٢١ وصورة من محضر الجلسة تثبت طلب دخوله خصماً فيها وخطاباً من الحارس أنيس دوس المعين في حكمي الحراسة الصادرين في أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٢١ يقول فيه إنه لم يحط علماً بحكم أغسطس سنة ١٩٢١ ولم ينفذه وإنه لم ينفذ إلا حكم نوفمبر سنة ١٩٢١

على جميع أعيان الوقف - فان محكمة الموضوع أغفلت دلالة هذه المستندات وكيفتها تكييفاً خاطئاً إذ قررت أن الحارس القضائي نفذ حكم أغسطس سنة ١٩٢١ - والثاني - لأن المحكمة اعتبرت حكم الحراسة الصادر في أغسطس سنة ١٩٢١ شاملاً لكل حصة محمد صادق شلي أي ثمانية عشر فدانا مع أن الحكم المذكور إنما ينصب على عشرة أفدنة - والثالث - إذ قرر أن حكم الحراسة الأول قد نفذ استناداً إلى أن الحارس بالاتحاد مع يسن شلي أجر الأرض في أول أكتوبر سنة ١٩٢١ لمحمد محمد شلي الذي تعذر عليه الاستلام لتعرض ناظر الوقف هو ومستأجر منه يدعى يعقوب شماس بما أدى إلى رفع دعوى الحراسة الثانية مع أن هذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت بالمستندات التي تفيد عدم تنفيذ حكم أغسطس سنة ١٩٢١ ذلك لأن الناظر أجر للطاعن في أول سبتمبر سنة ١٩٢١ وعقد يعقوب شماس حرر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٢١ وهو الذي انبنى عليه حكم الحراسة الثاني (والرابع) إذ قرر الحكم أن الطاعن نزل في محضر الصلح عن مخاصمة بمثل الوقف في حين أن الثابت بالأوراق أنه نزل عن مخاصمة الحارس بصفته محجوزاً لديه فقط وليس بصفته ممثلاً للوقف .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال : وحيث أنه ثابت من الأوراق المقدمة في ملف الدعوى أن جورج جارجاروتي رفع إلى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة الدعوى رقم ٨١٧٦ سنة ٤٦ فضائية على محمد صادق شلي طلب فيها الحكم بإقامة حارس قضائي على نصيبه في وقف حسن شلي ليستوفي دينه من ريعها وقد تدخل فيها يسن شلي خصماً وفي جلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٢١ أمرت

المحكمة بإقامة أنيس بك دوس حارساً على حصة محمد صادق شلي الشائعة في وقف حسن شلي لإدارتها وتسلم المدعى صافي ريعها في حالة ثبوت دينه بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه وإلا فيودع خزينة المحكمة . وقد نفذ الحارس هذا الحكم بأن أجر هو ويسن شلي الناظر على باقي الوقف أطيانه إلى محمد محمد شلي وعبدالمطلب حسن شلي بعقد إيجار رسمي تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٢١ وعندئذ حاول المستأجر أن يستلام الأطيان المؤجرة لها اعترضهما في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ محمد صادق شلي ويعقوب شماس واستند الأول إلى أنه أجر الأطيان موضوع التنفيذ بوصفه حارساً قضائياً عليها للثاني بعقد إيجار رسمي حرر بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ برقم ٢٨٦٠ وقد قضى قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة في هذا التعرض بإقامة أنيس بك دوس حارساً قضائياً على كل أطيان الوقف لإدارتها وتنفيذ حكم الحراسة الأول بالنسبة لخمس الأطيان وتسليم ريع الباقي لمن يستحقه من المستحقين . وحيث إن محصل ذلك أن حكم الحراسة الأول الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ بإقامة أنيس بك دوس قد نفذ فعلاً بأن أجر الحارس الأطيان موضوع الحراسة للغير لا يؤثر في ذلك أن يكون قد اعترض تنفيذ هذا العقد استشكال محمد صادق شلي والمستأجر منه يعقوب شماس وبذلك تسقط دعوى المستأنف (الطاعن) بأن هذا الحكم قد أهمل فلا يزيل عن محمد صادق شلي صفة التحدث عن الوقف وإدارته - ولما كان يبين من ذلك - أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السائغة التي أوردتها أن حكم الحراسة الصادر في أغسطس سنة ١٩٢١ قد نفذ - وكان يترتب

الابتدائي . بما كان يتعين معه ألا تقرر محكمة الاستئناف في حكمها أن ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي صحيح .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم مقاما على أسباب تكفي لحله على أساس أن عقد الصلح غير نافذ في حق الوقف كان ما يعنيه عليه الطاعن في سبب الطعن بفرض صحته غير مؤثر على سلامته . »
« ومن حيث إنه لذلك كله يتعين رفض الطعن . »

(القضية رقم ٦٨ سنة ١٩ في بالهيئة السابقة وحضور عبد الحميد وشاحي بك بدلا من عبد العطي خيال بك المستشار) .

٢٤٠

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

بيع كمية من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يد المشتري ومختومة من الطرفين على أن يتم تسليم الكمية المباعة في ظرف اسبوع واحد يبدأ من تاريخ التعاقد . التزام البائع في العقد بان يسلم المشتري فاتورة الشراء حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصدير . اتفاق الطرفين على انه اذا تاخر البائع عن التسليم في ظرف المدة المحددة او اذا رفض المشتري التسليم يلزم الطرف المتاخر بدفع تعويض . حكم .
تسببه قضاؤه بالزام البائع بان يدفع الى المشتري مبلغ التعويض ومقدم الثمن والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . اقامته على ان البائع هو الذي نكل عن الوفاء بالتزامه وأن ما أصاب المشتري من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد الدالة على أنه تعاقد مع تاجر في الخارج على أن يورد له كمية الصاج التي اشتراها . تمسك البائع بان العقد لا يلزمه بان يكون الصاج الذي يسلمه الى المشتري من مخلفات الجيوش المتحالفة وانه من ذلك

على مجرد صدور حكم في مواجهة الناظر بإقامة حارس على نصيبه في الوقف أن تغل يده عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أى إجراء آخر — لما كان ذلك — كان ما يعنيه الطاعن على الحكم في الوجه الأول لا مبرر له .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني عار عن الدليل — إذا لم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة دليلا رسميا على سبق تحديه بما ورد فيه لدى محكمة الموضوع . »

« ومن حيث إن الوجه الثالث من نفس السبب مردود بأنه ليس إلا جدلا موضوعيا في تقدير الدليل عما يستقل به قاضى الموضوع . »

« ومن حيث إن الوجه الرابع مردود كذلك بأن المحكمة اتخذت من نزول الطاعن عن مقاضاة الحارس — مع أنه صاحب الصفة في التحدث عن الوقف — قرينة على عدم جدية الصلح الذى أبرم بين الطاعن وناظر الوقف المؤجر له وهذا من حقها وليس فيه ما يناقض الثابت في مستندات الدعوى . »

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه أضاف إليه أسبابا جديدة مناقضة لأسباب الحكم المستأنف — ذلك أن محكمة أول درجة أقامت قضاها على أن حكم الحراسة الصادر في أغسطس سنة ١٩٢١ قد نفذ وأن الحارس أجر الأطيان للغير في أول سبتمبر سنة ١٩٢١ أى في الوقت الذى استأجرها فيه الطاعن — بينما قررت محكمة الاستئناف أن الحارس أجر الأطيان مع آخر في أول أكتوبر سنة ١٩٢١ ولم يتمكن المستأجر منهما من تسليم الأطيان لتعرض الناظر والمستأجر منه . وفي هذا ما يقطع في خطأ ما ورد في الحكم

تسك بأن العقد لا يلزمه بأن يكون الصاج الذي يسلمه إلى المطعون عليه من مخلفات الجيوش المتحالفة وأنه من ذلك كان له أن يسلم الكمية المباعة من الصاج المحلى وأن المطعون عليه إذا استبان أن تصدير الصاج المحلى ممنوع أخذ يراوغ في تسلم الصاج أعده هو وكان الحكم لم يقطع صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان من مخلفات الجيوش المتحالفة وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى قد عاره قصور يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، باع إلى المطعون عليه ، في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ٥٥ طناً من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يد المشتري ومختومة من الطرفين ، بسعر الطن الواحد ٢٨ جنيهاً ، على أن يتم تسليم الكمية المباعة في ظرف أسبوع واحد يبدأ من تاريخ العقد — واتفق كذلك في العقد على أنه إذا تأخر البائع عن التسليم في ظرف المدة المحددة ، أو إذا رفض المشتري التسليم ، يلزم الطرف المتأخر بدفع مبلغ ١٥٠ جنيهاً للطرف الآخر فوراً — وقد تسلم البائع من المشتري في مجلس العقد ١٥٠ جنيهاً . وفي ١١/١٠/١٩٤٦ أقام المطعون عليه أمام محكمة مصر الابتدائية الدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٤٧ كلى تجارى بطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه ٣٠٠ جنيهاً والفوائد القانونية من المطالبة الرسمية حتى الوفاء . وفي ٩/٣/١٩٤٧

كان له أن يسلم الكمية المباعة من الصاج المحلى وأن المشتري إذا استبان أن تصدير الصاج المحلى ممنوع أخذ يراوغ في تسلم الصاج الذى أعده هو . عدم قطع الحكم صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان من مخلفات الجيوش المتحالفة وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى . قصوره .
المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن باع إلى المطعون عليه كمية من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يد المشتري ومختومة من الطرفين على أن يتم تسليم الكمية المباعة في ظرف أسبوع واحد يبدأ من تاريخ التعاقد والتزم الطاعن في العقد بأن يسلم المطعون عليه فاتورة الشراء حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصدير واتفق كذلك في العقد على أنه إذا تأخر الطاعن عن التسليم في ظرف المدة المحددة أو إذا رفض المطعون عليه التسليم يلزم الطرف المتأخر بدفع تعويض وكان الحكم إذ قضى بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ التعويض ومقدم الثمن والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء قد أسس قضاءه على أن الطاعن هو الذى نكل عن الوفاء بالتزامه وأن ما أصاب المطعون عليه من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد الدالة على أنه تعاقد مع تاجر في الخارج على أن يورد له كمية الصاج التى اشتراها من الطاعن وكان هذا الأخير قد

الشراء ، حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصدير إلا أنه لم يقطع صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان من مخلفات الجيوش المتحالفة ، وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى ، لما كان ذلك كذلك فإن الحكم يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٤١

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - بيع . بيع المطعون عليها الثانية الى مورث باقى المطعون عليهم قطعة ارض مقاما عليها بناء . اقرار البائعة لزوجها الطامن بأن قطعة الارض مشتراه من ماله وأن عقد شرائها هذه القطعة هو عقد صورى وأن المبنى المقامة عليها هى من ماله . حكم . تقريره أن ملكية قطعة الارض والبناء قد انتقلت الى المشتري بتسجيل عقده وأن حق الطامن قبل البائعة قد استحال الى مبلغ من المال هو قيمة الارض والبناء . استناده الى عدم تسجيل الاقرار وانتفاء الصورية التى نسبها الطامن الى عقد البيع . النعى عليه الخطأ فى تكييف الاقرار لانه اعتبره اقرارا بدين مع انه اقرار بملكية الارض والبناء . غير منتج .

ب - حكم . تسببه . قضاؤه بعدم قبول الطعن الذى أبداه الطامن بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية الى مورث باقى المطعون عليهم . اقامته على انه وقد دفع الطامن اولا بابطال هذا التصرف وفقا للمادة ١٤٣ من القانون المدنى - القديم - ثم دفع بصوريته ثانيا فانه لا يقبل منه الدفع الثانى عند عدم اثبات الدفع الاول .

أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق . وفى ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت برفضها ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر ، وقيد استئنافه برقم ١٦٦ تجارى سنة ٦٥ ق . وفى ٦ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضده (الطامن) بأن يدفع الى المستأنف (المطعون عليه) مبلغ ثلثائة جنيه والفوائد القانونية بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء فطعن الطامن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطامن على الحكم القصور فى التسبيب إذ أغفل الرد على دفاعه الخاص بأن العقد لا يلزمه بأن يكون الصاج الذى يسلمه الى المشتري من مخلفات الجيوش المتحالفة وأنه من ذلك كان له أن يسلم الكمية المبيعة من الصاج المحلى ، وأن المطعون عليه إذ استبان أن تصدير الصاج المحلى ممنوع أخذ يراوغ فى تسليم الصاج الذى أعده الطامن ، وأنه بذلك يكون هو الذى أخل بالوفاء بالتزامه على ما قرره حكم محكمة أول درجة . وقد ترتب على إغفال الحكم تمحيص هذا الدفاع خطؤه فى تقرير أن الطامن هو الذى نكل عن الوفاء بالتزامه ، وفى تقريره أن ما أصاب المطعون عليه من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد المقدمة منه والدالة على أنه تعاقد مع تاجر فى اليونان على أن يورده كمية الصاج التى اشتراها من الطامن ، ذلك أن الصاج الذى كان مرخصا فى تصديره هو وحده الصاج الذى يكون من مخلفات الجيوش المتحالفة .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الحكم وإن كان قد استخلص أن البيع وقع وفقا لعينة تحت يد المشتري ومحتومة من الطرفين ، وأن الطامن التزم فى العقد بأن يسلم المشتري فاتورة

التاريخ بأن قطعة الأرض مشتراة من ماله وأن عقد شرائها هذه القطعة هو عقد صوري وأن المباني القائمة عليها هي من ماله وكان الحكم قد أثبت للأسباب التي أوردتها أنه مع عدم تسجيل هذا الإقرار وانتفاء الصورية التي نسبها الطاعن إلى العقد الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم فإن ملكية الأرض والمباني موضوع الإقرار قد انتقلت للمورث المذكور بتسجيل هذا العقد وبذلك استحال حق الطاعن قبل المطعون عليها الثانية (البائعة) إلى مبلغ من المال هو قيمة الأرض والبناء وهو ما قضى به الحكم وكان من ضمن طلبات الطاعن الاحتياطية فإن النعي على الحكم الخطأ في تكييف الإقرار لأنه اعتبره إقراراً بدين مع أنه إقرار بملكته الأرض والمنزل يكون غير منتج .

٢ — متى كان الحكم إذ قضى بعدم قبول الطعن الذي أبداه الطاعن بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم قد أقام قضاؤه على أنه وقد دفع الطاعن أولاً بإبطال هذا التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني (القديم) ثم دفع بصوريته ثانياً فإنه لا يقبل منه الدفع الثاني عند عدم إثبات الدفع الأول لأن في الدفع بإبطال التصرف معنى الإقرار بجدية العقد وكان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن تمسك بالصورية أولاً فإن

الواقع في الدعوى هو أن الطاعن تمسك بالصورية أولاً . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاسناد والتناقض في الأسباب يكون غير منسج متى كان الحكم قد تصدى لبحث الصورية وقرر بانتفائها موضوعاً .

المادة ١٤٣ من القانون المدني — القديم
— والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم —

ح — حكم . تسببه . تقريره أنه لا يجوز لمن كان بيده ورقة عرفية غير مسجلة أن يطعن بالصورية في عقد بيع مسجل .
نصد به بعد ذلك لصورية العقد المسجل وتقربه بانتفائها موضوعاً وبذلك استقام ما ابنه من أن مورث باقي المطعون عليهم وقد استمرى بعقد جدي وسجل عقده من المطعون عليها الثانية وهي مالكة بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسري عليه ورقة الضد . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . غير منتج .

المادة ٢/٢٨ من القانون المدني — القديم —
والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم —

د — بيع . تسجيل . عقد البيع العرفي .
لا يترتب عليه انتقال الملكية للمشتري .
من مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تشييد الملكية بناء على عقد عرفي . إنما يجوز للمشتري الزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت الملكية استناداً إلى الحكم المسجل .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليها الثانية باع إلى مورث باقي المطعون عليهم قطعة الأرض والمنزل موضوع النزاع وكانت المطعون عليها سالفه الذكر قد أقرت لزوجها الطاعن بورقة ثابتة

الطعن في الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاسناد والتناقض في الاسباب يكون غير منتج متى كان الحكم قد تصدى لبحث الصورية وقرر باتفائها موضوعاً .

٣ - متى كان الحكم بعد أن قرر ما يعيبه عليه الطاعن أنه لا يجوز لمن كان بيده ورقة عرفية غير مسجلة أن يطعن بالصورية في عقد بيع مسجل قد تصدى لصورية العقد المسجل وقرر باتفائها موضوعاً وبذلك استقام ما أثبتته من أن مورث باقي المطعون عليهم وقد اشترى بعقد جدي وسجل عقده من المطعون عليها الثانية وهي مالكة بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسرى عليه ورقة الضد فان الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير منتج .

٤ - لا يترتب على عقد البيع العرفي انتقال الملكية للشترى ومن مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفي وإنما يجوز للشترى إلزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت ملكيته استناداً إلى الحكم المسجل الذي يقوم مقام تسجيل العقد وإذن فمتى كان الحكم قد قرر وهو في معرض الرد على طلب الطاعن صحة ونفاذ ورقة الإقرار الصادر له من المطعون عليها الثانية أنه لا يمكن اعتبار هذا الطلب فرعاً عن طلب تثبيت الملكية بدليل أنه لا يصح للدعى في

دعوى صحة ونفاذ العقد التحدث عن الملكية لأن حقه فيها لا ينشأ إلا بعد صدور الحكم لصالحه في الدعوى المذكورة وتسجيله وتعبير آخر أن الملكية مرحلة تالية أساسها الحكم بصحة ونفاذ الإقرار وتسجيله ، فإن الطعن فيه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى تحصل كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣ سنة ١٩٤٣ على المطعون عليها الثانية ومورث باقي المطعون عليهم بصحيفة ذكر فيها أنه كان متزوجاً بالمطعون عليها الثانية ولم يرزق منها بولد وفي فبراير سنة ١٩٢٩ اشترت من ماله قطعة أرض بمبلغ ١٤٧ جنيهاً ولكنه حرر العقد باسم زوجته وسجله في ٨ من مايو سنة ١٩٣٥ ثم أقام على الأرض بناء من ماله الخاص وحصل على إقرار من المطعون عليها الثانية مؤرخ في ٨ من مايو سنة ١٩٣٥ وثابت التاريخ في ٩ من يونيو سنة ١٩٣٥ بأن ثمن الأرض وقدره ١٤٧ جنيهاً وقيمة المباني وهي ٥٠٠ جنيهاً من مال الطاعن وأن عقد البيع الصادر للمطعون عليها الثانية من البائع هو عقد صوري استعير فيه اسمها وتعهدت في هذا الإقرار بعدم التصرف في المنزل ثم في سنة ١٩٤١ شجر الخلاف بين الزوجين وانتهى بالطلاق فباع المطعون عليها الثانية المنزل إلى مورث باقي المطعون عليهم بعقد مسجل في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ وطلب الطاعن تثبيت ملكيته إلى الأرض بما عليها من البناء واحتياطياً تثبيت ملكيته إلى مباني المنزل والتصريح له

بحبسها تحت يده حتى الوفاء بقيمتها ثم عدل طلباته إلى طلب بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم والحكم بتثبيت ملكيته إلى المنزل من أرض وبناء واحتياطاً تثبت ملكيته إلى مباني المنزل ومن باب الاحتياط الكلي إلزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع إليه مبلغ ٦٤٧ جنيهاً والفوائد بواقع ٥٪ من الطلب الرسمي وحبس المباني لحين الوفاء بقيمتها وهي ٥٠٠ جنيه وبني طلب البطلان على أن البيع الصادر من المطعون عليها الثانية هو بيع صوري ينطوي على التدليس وأن المشتري وهو ابن أخت البائعة يعلم بصوريته تملك المطعون عليها الثانية المنزل يضاف إلى ذلك أن الطاعن دأب لها بمبلغ ٦٤٧ جنيهاً وله الحق في إبطال التصرف الصادر من مدينته بالدعوى البوليسية وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني وقدم تأييداً لدعواه الإقرار سالف الذكر وعقود اتفاق بينه وبين بعض المقاولين والمحكمة الابتدائية حكمت في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ بإلزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع إلى الطاعن مبلغ ٦٤٧ جنيهاً والمصاريف الخاصة بهذا المبلغ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ومؤسسة حكمها على أن الإقرار لا يثبت للطاعن حقاً عينياً ولا يصلح أساساً للملكية وأن صورية العقد الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم لم يرقم عليها دليل كما لم يرقم دليل على علم المورث المذكور بصورية عقد ملكية المطعون عليها الثانية وأن ركن التواطؤ منتف إذ لا دليل على علم المورث بوجود الدين وأن طلب الحبس لا أساس له . فاستأنف الطاعن والمطعون عليها الثانية الحكم وقررت المطعون عليها الثانية بالطعن في الإقرار بالتزوير وحكم برفض دعوى التزوير وصحة

الإقرار واقتصر الطاعن في صحيفة استئنافه على طلب بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم بناء على المادة ١٤٣ مدني (قديم) والإحالة على التحقيق لإثبات الغش ثم بجملة المرافعة الأخيرة قال إن طلباته الختامية هي صحة ونفاذ الإقرار وأحقته في تملك المنزل من أرض وبناء وبطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم لصوريته صورية مطلقة — ودفع المطعون عليهم عدا المطعون عليها الثانية بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن تأسيساً على أنه لم يطلب في صحيفة استئنافه البطلان للصورية واقتصر على طلب البطلان بناء على الدعوى البوليسية . ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه برفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف . فطعن عبد الحميد اسماعيل افتدى في هذا الحكم بطريق النقض في ٢١ من يولييه سنة ١٩٤٩ .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم أخطأ في تكليف الإقرار الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٣٥ من المطعون عليها الثانية بأنه إقرار بدين في حين إنه إقرار بملكية الطاعن للأرض والمنزل كما تدل على ذلك عبارته صراحة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه غير منتج . ذلك لأن الحكم أثبت للأسباب التي أوردها أنه مع عدم تسجيل هذا الإقرار وانتفاء الصورية التي نسبها الطاعن إلى العقد الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم فإن ملكية الأرض والمنزل موضوع الإقرار قد انتقلت للمورث المذكور بتسجيل هذا العقد — وبذلك استحال حق الطاعن قبل المطعون عليها الثانية إلى مبلغ من

المال هو قيمة الأرض والمنزل . وهو ما قضى به الحكم وكان من ضمن طلبات الطاعن الاحتياطية .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وعاره خطأ في الاسناد وتناقض في الأسباب ذلك أنه قضى بعدم قبول الطعن بالصورية تأسيساً على أنه إذا دفع بإبطال التصرف إضراراً بالدائن أولاً ثم بالصورية ثانياً فلا يقبل الدفع الثاني عند عدم إثبات الأول لأنه في الدفع بإبطال التصرف معنى الإقرار بجدية العقد . مع أن الثابت مما ذكره الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع أمام المحكمة الابتدائية أولاً بالصورية ثم بطلب إبطال العقد وفقاً للبادة ١٤٣ من القانون المدني القديم وقد تناول الحكم الابتدائي هذين الدفعين وقضى برفضهما وكان من مقتضى ذلك أن يعتبر الدفع بالصورية مقدماً أولاً ولو لم يشر إليه الطاعن في صحيفة استئنافه لأن الاستئناف يترتب عليه نقل النزاع الذي كان مطروحاً أمام محكمة الدرجة الأولى بكامله إلى محكمة الدرجة الثانية .

« ومن حيث إنه وإن كان حقاً أن الطاعن تمسك بالصورية أولاً أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أن هذا السبب مردود بأنه غير منتج ذلك لأن الحكم بعد أن قرر أن طعن البطران وهو مورث المطعون عليهم عدا الثانية بالصورية غير مقبول قال « إنه لم يقدّم دليل في الدعوى على أن البطران كان يعلم حق العلم بورقة الضد وقت شرائه أما قرابته بنظيره (المطعون عليها الثانية) فلا تنهض دليلاً على هذا العلم بل الثابت أنه إذ اشترى من نظيرة أطلعت على عقد شرائها الأرض من مالكها الأصلي الثابت به أنها أقامت عليها منزلاً وأن هذا المالك قبض منها ثمن الأرض فتعاقد معها على هذا الأساس

فهو والحالة هذه لا يعلم كما قالت محكمة الدرجة الأولى بحق وجود ورقة الضد ولا ما اشتملت عليه من مديونية نظيرة البائعة لعبد الحميد (الطاعن) وبعد أن تم له الشراء ظهر بمظهر المالك الحقيقي فطالب عبد الحميد بالآجرة ولما تخلف عن دفعها رفع عليه دعوى الحراسة رقم ١٢٢٩ سنة ١٩٤٢ مستعجل مصر المضمومة فوافق عبد الحميد على وضع المنزل تحت الحراسة وتعين البطران نفسه حارساً ولكنه على الرغم من ذلك لم يدفع له الآجرة فاضطر إلى رفع الدعوى ٢٥٣٨ سنة ١٩٤٢ مستعجل مصر المضمومة أيضاً بطرده وحكم فيها ضده باخلاته العين — وأخيراً اتفقا على أن يدفع عبد الحميد إيجاراً شهرياً قدره ثلاثة جنيهات وعند ذلك فحسب تحرك عبد الحميد فرفع الدعوى الحالية .

وحيث إنه إذ بين بما تقدم عدم قبول الطعن بالصورية بل وانتفاء موضوعها تكون مصلحة عبد الحميد في طلب صحة ونفاذ الإقرار متفهمة ومن ذلك يبين أن الحكم تصدى لبحث الصورية وقرر بانتفاء موضوعها .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق قانون التسجيل إذ قضى بعدم جواز الطعن بالصورية في عقد يبيع مسجلاً لمن كان بيده ورقة عرفية غير مسجلة مع أن العقد الصوري يعتبر معدوماً والتسجيل لا يكسب المعدوم وجوداً .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه غير منتج كذلك — لأن الحكم بعد أن قرر أن عبد الحميد استأساغ لنفسه اعتماداً على ورقة الإقرار الغير مسجلة الطعن بصورية عقد البيع المسجل من نظيرة البطران في حين أن الورقة المذكورة عقد ملزم لطرفيها وهما عبد الحميد ونظيرة ومعدومة الأثر بالنسبة للبطران لعدم

تسجيلها فيما يخص بالحقوق العينية وعلى رأسها الملكية - ولأن البطران بصفته مشترياً من نظيرة يعتبر من الغير - فلا تسرى عليه ورقة الضد الصادرة منها لعبد الحميد ولو كانت ثابتة التاريخ قبل عقده ما دام أن البطران سجل عقده قبل تسجيلها ، - بعد أن قرر الحكم ذلك تصدى للصورية كما تقدم القول . وقرر بانتفاها موضوعاً وبذلك استقام ما أثبتته الحكم من أن البطران وقد اشترى بعقد جدى وسجل عقده من المطعون عليها الثانية وهى مالكة بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسرى عليه ورقة الضد .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق قانون التسجيل بتقريره أن الطاعن لا يجوز له أن يطلب تثبيت ملكيته إلى الأرض والمنزل موضوع النزاع بناء على ورقة الاقرار العرفية مع أن قانون التسجيل لم يسلب العقود العرفية آثارها القانونية (الناقلة بطبيعتها للملكية صفتها) ولشترى أن يطلب إلى القضاء تنفيذ هذا الالتزام بطلب صحة ونفاذ العقد والحكم بتسجيله وهو إذ يطلب ذلك إنما يطلب حقا خاصا بالملكية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم قرر فى معرض الرد على طلب عن صحة ونفاذ ورقة الاقرار انه لا يمكن اعتبار هذا الطلب فرعا من طلب تسجيل الملكية بدليل أنه لا يصح للدعى فى دعوى صحة ونفاذ العقد التحدث عن الملكية لأن حقه فيها لا ينشأ إلا بعد صدور الحكم لصالحه فى الدعوى المذكورة وتسجيله وبلفظ آخر أن الملكية مرحلة تالية أساسها الحكم بصحة ونفاذ الاقرار وتسجيله ،

وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك لأنه لا يترتب على عقد البيع العرفى انتقال الملكية للشترى ومن مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفى وإنما يجوز للشترى إلزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت ملكيته استنادا الى الحكم المسجل الذى يقوم مقام العقد المسجل .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تعريف حقيقة طلبات الطاعن وفى اعتبار طلب صحة ونفاذ الاقرار طلبا جديداً وفى رفضه وعاره قصور فى التسيب - ذلك إن الطاعن طلب تثبيت ملكيته للأرض والمنزل وقدم المستندات التى تدل على أنه بنى المنزل من ماله - وطلب بطلان عقد البيع المحرر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقى المطعون عليهم لصوريته صورية مطلقه حتى إذا ما قضى له بذلك تصبح الخصومة قائمة بينه وبين المطعون عليها الثانية وهى لا تستطيع أن تحتج بأنها تملك الأرض والمنزل وقد أصدرت له إقراراً صريحاً بملكته لها . فطلب تثبيت الملكية أو صحة ونفاذ الاقرار وتسجيله لا يأتى إلا بعد فحص صورية البيع الحاصل بين المطعون عليها الثانية ومورث باقى المطعون عليهم . ولكن الحكم قلب الأوضاع فتناول الطلب الثانى وهو مؤسس على الطلب الأول وذهب إلى أن أساس طلب تثبيت الملكية هو ورقة عرفية لا يحتج بها على عقد مسجل هو العقد الصورى وإن صحة ونفاذ العقد لا يصح طلبهما أمام محكمة الاستئناف لأن الملكية مرحلة تالية لصحة ونفاذ العقد . مع أنه كان يتعين الفصل أولاً فيما إذا كان العقد المحرر بين المطعون

عليهما صوري أم صحيح وقد قدم الطاعن عشر قرآن أوضحها في تقرير طعنه على صورية العقد المذكور ولكن المحكمة أغفلتها كلها وقضت بتأييد الحكم الابتدائي تأسيساً على أنه لا دليل على الصورية ولم تجب طلب التحقيق الذي قدمه الطاعن - وبينما يؤيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فيما قضى به من رفض الطعن بالصورية يذهب إلى عدم قبول الطعن بالصورية ابتداءً وفضلاً عن هذا فقد قرر الحكم أن طلب صحة ونفاذ الاقرار والحكم بتسجيله لا يعتبر طلباً متفرعاً من الملكية وإنما هو طلب جديد لم يبد من قبل ومن ثم فإنه لا يقبل لأول مرة أمام محكمة الاستئناف مع أن طلب تثبيت الملكية أبعد مدى من طلب ونفاذ الاقرار . كما قرر الحكم أن الطاعن لا مصلحة له في صحة ونفاذ الاقرار والحكم بتسجيله إلا بعد أن طلب الحكم ببطالان العقد المسجل الصوري وله في ذلك كل كل المصلحة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم تصدى للصورية وقرر بانتفاء موضوعا للأسباب التي سبقت الإشارة إليها وهي أسباب سائفة وايسست المحكمة مكلفة بالرد على كل قرينة من القرائن التي قدمها الطاعن وهي بعد غير ملازمة بإحالة الدعوى على التحقيق متى كونت عقيدتها بجدية البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم للأسباب التي أوردتها ولم يخطئ الحكم فيما قرره من عدم قبول طلب صحة ونفاذ الاقرار على أساس أنه طلب جديد أبدى أمام محكمة الاستئناف لأول مرة وذلك لاختلاف الطلبين سبباً وموضوعاً أما ما جاء في هذا السبب غير ذلك فهو ترديد لما ورد في الأسباب السابقة وقد

سبق الرد عليه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتبن رفضه . .

(الفضية رقم ١٢١ سنة ١٩ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٤٢

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - اجارة . تعويض . حكم . قضاؤه بتعويض المستأجر بسبب ما حصل له من تعرض من الغير . ادماجه مقابل ما فات المستأجر من منفعة الارض المؤجرة ضمن عناصر التعويض . لا مخالفة في ذلك للقانون ب - اجارة . تعويض . محكمة الموضوع . قصرها تعويض المستأجر عن فوات منفعة بالارض المؤجرة على الاجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الاجرة المستحقة عن سننى الاجارة كاملة . لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدى الضرر .

ج - حكم . تسببيه . قضاؤه بتعويض اجمالى للمضروب عن عدة أمور . لا يبطئه متى كان قد ناقش كل امر منها على حدة وبين وجه احقية المضروب فيه او عدم احقيته .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

د - حكم . تسببيه . قضاؤه برفض طلب - المستأجر التعويض قبل المؤجر له . ايراده في اسبابه ما يفيد ان التعرض انما حصل للمستأجر من الغير وأن المؤجر لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم به عمل على منعه . في ذلك ما يكفي لتبرير قضائه . الطعن عليه بالقصور . على غير أساس . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

هـ - اجارة . تعويض . حكم . قضاؤه بالتعويض للمستأجر على اساس ما فات من ربح وما لحقه من خسارة بسبب التعرض

الأول وأن المؤجر لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم بهذا التعرض من المستأجرة عمل على منعه فإن في هذا ما يكفي لتبرير قضائه ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس .

٥ - متى كان الحكم قد قضى بالتعويض للمستأجرة على أساس ما فاتها من ربح وما لحقتها من خسارة بسبب التعرض مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره فإن ما تنعاه عليه المستأجرة من مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) يكون غير صحيح .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ استأجرت الطاعنة من مجلس محلي أبي قير (المطعون عليه الثاني) قطعة أرض مساحتها ٢٢٨٠٤٢ مترًا مربعًا لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٤٤ وتنتهي في آخر مارس سنة ١٩٤٥ بإيجار مقداره ٢٢ جنينًا و ٩٠٠ ملهم لإقامة أكشاك خشبية عليها ونص في العقد على أنه يتجدد سنة بعد أخرى ما لم يخبر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في تجديده ، وفي ٢٥/٤/١٩٤٦ استصدرت الطاعنة ترخيصًا من قسم البلديات والمجالس المحلية في إقامة كشكين خشبيين على الأرض ولما شرعت في إقامتهما تعرض لهما رجال خفر السواحل ومنعوا عمالها من العمل فشكت إلى مجلس محلي أبي قير فرد عليها بكتاب في ١٩/٥/١٩٤٦ يتضمن أن قسم السواحل أخبره بكتابه المؤرخ في ١٨/٥/١٩٤٦

مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره .
النعي عليه مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدني - القديم - غير صحيح .
المادة ١٥١ من القانون المدني - القديم

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى بتعويض الطاعنة قد أدرج مقابل ما فاتها من منفعة الأرض المؤجرة لها من المطعون عليه الثاني بسبب ما حصل لها من التعرض ضمن عناصر التعويض المقضى به على المطعون عليها الأولى التي ثبت حصول التعرض من تابعيها فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي قصرت تعويض الطاعنة عن فوات منفعتها بالأرض المؤجرة على الأجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الاجارة كاملة إذ هي لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدى الضرر .

٣ - ليس مما يبطل الحكم قضاؤه بتعويض إجمالي عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية الطاعنة فيه أو عدم أحقيتها .

٤ - متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب المستأجرة (الطاعنة) التعويض قبل المؤجر لها (المطعون عليه الثاني) قد أورد في أسبابه ما يفيد أن التعرض إنما كان تعرضاً مادياً حصل لها من تابعي المطعون عليه

بأنه لا يمانع في السماح لها بإقامة الكشك الذي ترغب في إقامته على أن تسترد المصلحة الأرض من المجلس عند انتهاء مدة العقد في ١٩٤٧/٣/٣١ وفي ١٤ يولييه سنة ١٩٤٦ أذرت الطاعنة كلا من المطعون عليهما بأن تحديد نهاية الإجارة بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ لا يمكنهما من الاستغلال المنشود من استئجارها الأرض لإقامة أكشاك عليها وطلبت إما إبطالها مدة كافية للانتفاع بها وإما أن يدفعها إليها تعويضا قدرته بمبلغ ١٦٠٠ جنيه وأعقبت ذلك بإقامة الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٤٧ كلى عليهما في ٣١/١٠/١٩٤٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزامهما بالتضامن بالمبلغ المذكور والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وفي ٢٩/١٠/١٩٤٧ قضت محكمة الدرجة الأولى بأحالة الدعوى على التحقيق ولم ينفذ الطرفان هذا الحكم ثم قضت في ٢/٢/١٩٤٨ بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا إلى الطاعنة مبلغ ٣٠٦ جنيتها والمصروفات المناسبة وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة، فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهما برقم ١٢١ سنة ٤ ق كما رفعت الطاعنة عنه استئنافا فرعيا طلبت فيه تعديل المبلغ المحكوم لها به إلى ١٦٨٠ جنيتها. فقضت المحكمة المذكورة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام مصلحة خفر السواحل (المطعون عليها الأولى) بأن تدفع إلى الطاعنة مبلغ سبعين جنيتها والمصروفات المناسبة له عن الدرجتين والمقاصة في أتعاب المحاماة وبرفض ما عدا ذلك مؤسسة قضاها على أن الثابت من أقوال الطرفين ومن تحقيقات البوليس في الشكوى المضمومة رقم ١١٦٧ لإدارى الرمل سنة ١٩٤٦

أن رجال خفر السواحل تعرضوا للطاعنة في انتفاعها بالأرض المؤجرة ومنعوها بلا مبرر من إقامة كشكين من الخشب عليها وفقاً لشروط عقد الإيجار. ولم ينكر قائد منطقة السواحل ورجاله وقوع هذا التعرض مما يستوجب تعويض الطاعنة عما أصابها من ضرر من جراء تعطيل بناء الكشكين وإيقاف عمل العمال في إقامتهما وخسارة أجورهم والقاء الأخشاب جانباً وما ضاع عليها من ربح استغلال الكشكين ومقابل الانتفاع وهو أجرة الأرض، وأن هذا التعويض يجب أن يقدر بقدره مع مراعاة أن مدة التعرض لم تدم أكثر من عشرين يوماً وتقدره المحكمة بمبلغ سبعين جنيتها عن الأضرار السابق بيانها ولا تقيم وزناً لما ادعته الطاعنة من أنه ضاع عليها مبلغ ثلاثمائة جنيه بسبب فوات فرصة تأجير الكشكين في صيف ذلك العام ومبلغ ماتى جنيه قيمة الأثاث الذي أحضرته لتأنيتهما لأنه كان في وسعها أن تقيم الكشكين في أواخر مايو سنة ١٩٤٦ بعد زوال التعرض وأن تنفع بهما في موسم ذلك العام أما الأثاث فباق لصاحبه هو والبضائع والمهمات التي استحضرتها لإقامة الكشكين فلا تراعى المحكمة إلا ما فاتها من هذه المنفعة، كذلك لا تقيم وزناً لما ادعته الطاعنة من أنها كانت قد بدأت باعداد ما يلزم لإقامة الكشكين من بدء إيجارتهما إلى وقت التعرض وإنها تستحق التعويض عن ذلك باسترداد ما دفعته من الأجرة عن مدة الإجارة كلها ذلك أن مدة الإجارة كانت قد انقضت منها سنتان قبل التعرض ولم يثبت أن الطاعنة سعت في بخلاهما لإعداد ما يلزم من أدوات إقامة الكشكين أو أن أحد المطعون عليهما تعرض لها في هذه المدة وقد كان في وسعها إقامة الكشكين بعد زوال التعرض لا سيما

وإنه ثبت أن إعدادهما لا يستغرق سوى خمسة عشر يوماً بما يتعين معه أن يكون تعويضها عن الأجرة التي ضاعت عليها هو عن مدة عشرين يوماً ولا تزيد بأي حال على أجرة سنة واحدة ومقدارها ٢٢ جنيهاً و ٩٠٠ مليم وهو ما راعته المحكمة في تقديرها للتعويض بمبلغ سبعين جنيهاً .

« ومن حيث إن أسباب الطعن تنحصر في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، أما مخالفته القانون فمن وجهين (الأول) إذ قضى للطاعنة بالتعويض عما فاتها من الربح عن مدة التعرض فقط التي حددها بعشرين يوماً ولم يقيم وزناً للخسارة التي حاققت بها بسبب هذا التعرض وبذلك يكون قد خالف المادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) التي تنص على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر فكان يجب على المحكمة أن تقدر الضرر الناشئ عن فعل التعرض وألا تقصر التعويض على الضرر الحاصل مدة قيام هذا الفعل دون اعتبار بآثاره والوجه الآخر — إذ أدمج الحكم مقدار الأجرة التي استولى عليها المجلس المحلي بغير حق في سني الاجارة الثلاث ضمن عناصر التعويض ولم يقض الا بمقابل الأجرة عن المدة التي استمر فيها التعرض دون أن يقضى بإلزام المجلس المذكور برد الأجرة عن سني الاتجار كاملة لفوات انتفاع الطاعنة بالأرض المؤجرة طوال مدة الاجارة بخالف بذلك المادة ٣٦٢ من القانون المدني (القديم) التي تنص على أن الأجرة هي مقابل المنفعة .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض للطاعنة على أساس ما فاتها من ربح وما لحقها من خسارة بسبب التعرض مراعيًا في

تقديره مدة التعرض وأثره ومن ثم يكون ما تنعاه عليه الطاعنة من مخالفة المادة ١٥١ مدني (قديم) غير صحيح ومردود (ثانياً) بأن الحكم لم يخالف القانون إذ أدمج مقابل ما فات الطاعنة من منفعة الأرض المؤجرة لها بسبب ما حصل لها من التعرض ضمن عناصر التعويض المقضى به على المطعون عليها الأولى التي ثبت حصول التعرض من تابعيها كما أن المحكمة إذ قصرت التعويض عن فوات هذه المنفعة على الأجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الاجارة كاملة لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدى الضرر .

« ومن حيث إن ما تعيبه الطاعنة على الحكم من قصور يتحصل في وجهين الأول أنه أغفل بحث ما إذا كان التعرض الذي حصل للطاعنة في انتفاعها بالعين المؤجرة يلزم مجلس محلي أي غير برد الأجرة التي استولى عليها بغير حق ويشركه في تعويض الضرر بالتضامن مع المطعون عليها الأولى أم لا (والثاني) أنه قدر مبلغ التعويض إجمالاً دون أن يبحث كل عنصر من عناصر الضرر على حدة ويقدر لكل منها تعويضاً مستقلاً .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بأن ما أورده الحكم في أسبابه يفيد أن التعرض إنما حصل للطاعنة من رجال خفر السواحل وأن المجلس المحلي لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم به من الطاعنة عمل على منعه وفي هذا ما يكفي لتبرير قضائه برفض طلبات الطاعنة قبله ، ومردود ثانياً بأنه ليس مما يبطل الحكم قضاؤه بتعويض إجمالي عن عدة أمور متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية الطاعنة فيه أو عدم أحقيتها كما هو الحال في الدعوى .

باحتمال وجود خطأ أو ترك في الصورة المعلقة إذ لمحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل في الصورة المعلقة أن تلزم الطاعن بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه .

٢ - متى كان الواقع هو أن مورث المطعون عليهم وابنته المطعون عليها الأولى أقاما دعواهما على الطاعنين يطلبان تثبيت ملكيتهما لأطيان تأسيساً على أن مورثتهما اشترتا من والدتهما جزءاً من هذه الأطيان بعقد مسجل وأن الباقي آل إلى مورثتهما عن والدتهما بطريق الميراث وكانت محكمة أول درجة إنما أحالت الدعوى على التحقيق بناء على ما ادعاه الطاعن الأول من أنه تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها هو ومورثه من قبل المدة الطويلة المكسبة للملكية ولما تبين للمحكمة بعد سماع شهود الطرفين أن يده وكذلك يد مورثه من قبل إنما كانت يداً عارضة بالنيابة عن مورثة المطعون عليهم ووالدتهما أخت مورث الطاعنين لما تبين لها ذلك قضت للمطعون عليهم بطلباتهم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على هذا الأساس وإنما أشار إلى كشف التكاليف وأوراد المال وإلى انتقال تكليف جزء من الأطيان لاسم مورثة المطعون عليهم وقت أن كان مورث الطاعنين عمدة البلدة الواقعة فيها الأطيان موضوع النزاع باعتبارها قرائن تعزز وضع يد

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٥٢ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٤٣

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - نقض المادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض . الصورة المعلقة من الحكم تعتبر صورة مطابقة لأصله في معنى هذه المادة . القول باحتمال وجود خطأ أو ترك في الصورة المعلقة . لا يغير من ذلك لمحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل في الصورة المعلقة ان تلزم الطاعن بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه .

(المادة ١٨ من قانون انشاء محكمة النقض)

ب - اثبات . قرائن . وضع يد نية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية . كشف التكاليف وأوراد المال . اعتبارها قرائن تعزز وضع اليد بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية . لا مخالفة في ذلك للقانون . مثال .

المبادئ القانونية

١ - الصورة المعلقة من الحكم تعتبر صورة مطابقة لأصله في معنى المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض ولا يصح أن تكون غير ذلك وهو ذات المعنى الذى قصده الشارع إذ رتب على اعلان الحكم بدأ سريان ميعاد الطعن فيه وإذا أوجب قبل تنفيذه إعلانه للبدن ولا يغير من ذلك القول

المطعون عليهم ومورثهم ووالدتها من قبل بنية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية فليس في هذا ما يخالف القانون .

المحكم

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض توجب على الطاعن تقديم صورتين مطابقتين للاتصل من الحكم المطعون فيه في ميعاد عشرين يوماً على الأكثر من تاريخ الطعن وإن الطاعنين لم يودعوا إلا صورة معلنه لبعضهم من الحكمين الابتدائي والاستئنافي وهذه لا تعتبر صورة مطابقة للأصل في معنى المادة سالفة الذكر إذ المقصود فيها بالصورة المطابقة للأصل هي الصورة المصدق على كل صفحة من صفحاتها من قلم الكتاب بختم المحكمة التي أصدرت الحكم .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الصورة المعلنه من الحكم تعتبر صورة مطابقة لأصله في معنى المادة سالفة الذكر ولا يصح أن تكون غير ذلك وهذات المعنى الذي قصده الشارع إذ رتب على إعلان الحكم بدأ سريان ميعاد الطعن فيه وإذا أوجب قبل تنفيذه إعلانه للدين أما تحدى النيابة باحتمال وجود خطأ أو ترك في الصورة المعلنه فردود بأن لمحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل في الصورة المعلنه أن تلزم بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع تنحل حسبما

يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المرحوم عثمان العزب أحد دنيا (مورث المطعون عليهم) وابنته السيدة دولت الشيرة بخاطرهما (المطعون عليها الأولى) أقاما على الطاعنين في مارس سنة ١٩٤٤ الدعوى رقم ٥٧٢ سنة ١٩٤٤ كلى لدى محكمة طنطا الابتدائية الوطنية بطلب تثبيت ملكيتها إلى ٣ أفدنة وقيراط واحد و ١٢ سهماً الموضحة الحدود والمعالم بعريضة دعواهما وتسليمها لها . مستندي في ذلك إلى أن فدانيين منها اشترتها مورثتهما المرحومة زكية احمد العزب زوجة المرحوم عثمان العزب ووالدة المطعون عليها الأولى من والدتها هندية سليمان دنيا بموجب عقد بيع مسجل في سنة ١٩٠٣ والباقي ومقداره فدان واحد وقيراط واحد و ١٢ سهماً آل إلى السيدة زكية مورثتهم المذكورة بطريق الميراث عن والدتها المرحومة هندية سليمان أنكر الطاعنون الدعوى ودفع عبد الجواد احمد سليمان دنيا (أول الطاعنين) بأنه تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية فقضت محكمة الدرجة الأولى في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ تمهيداً بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أول الطاعنين بأى طريق من طرق الاثبات دفاعه سالف الذكر ولينفيه المطعون عليهم وبعد سماع الشهود قضت للمطعون عليهم بطلباتهم مؤسسة قضاءها على ما تبين لها من شهادة الشهود من أن وضع يد أول الطاعنين ومورثه من قبل لم يكن بنية التملك بل كان بالنيابة عن المرحومة زكية ووالدتها المرحومة هندية وبعد وفاتهما عن المطعون عليهم فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٤٥٨ سنة ٤ في استئناف الاسكندرية فقضت محكمة الاستئناف بتأييده

لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب أخرى
فقرر الطاعنون طعنهم فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم خطأ في تطبيق قواعد الاثبات ذلك أنه أقام قضاءه للطعون عليهم بملكيتهم لفدانين من الأرض موضوع النزاع على عقد بيع قال أنه صدر من هندية سليمان بسيوني دنيا إلى ابنتها زكية مورثة المطعون عليهم وذلك اعتماداً على صورة رسمية من العقد مستخرجة من سجل العقود بمحكمة الاسكندرية المختلطة رغم تمسك الطاعنين بأن هذه الصورة لا حجية لها في الاثبات وأنه لا يصح للتحويل على القرائن في اثبات ملكية أطيان تزيد قيمتها على نصاب البينة فكان رد الحكم على هذا الدفاع أن هذه الصورة لها أثرها القانوني في اثبات حصول البيع من هندية إلى ابنتها زكية وأنه لا يقصد من هذا الأثر الاحتجاج بأن الصورة لا تقوم مقام الأصل إذ هذا الاحتجاج لا يجوز إلا للتعاقدين دون سواهما ، وهذا التقرير يخالف للقانون ، كما أن الطاعنين تمسكوا بأن التوقيع المنسوب إلى مورثهم المرحوم أحمد سليمان دنيا بوصفه شاهداً على العقد سالف الذكر غير صحيح فلم تعد المحكمة بهذا الدفاع قولاً بأنه دفاع جديد أدلوا به لأول مرة في مارس سنة ١٩٤٩ لدى محكمة الاستئناف في حين أن الدعوى رفعت في مارس سنة ١٩٤٤ مع أن الواقع هو أن هذا الدفاع أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى في أوائل سنة ١٩٤٦ ، ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر كشوف التكاليف وأوراد المال سنداً مقررراً للملكية مع أنها لا تعدو كونها قرائن غير قاطعة على وضع اليد ، ويتحصل السبب الثالث في أن

الحكم خطأ في الاستدلال إذ قرأن الطاعنين تعمداً استخراج الكشف الرسمي من سجل المساحة الحديثة عن سنة ١٩٤٣ عن تكليف زكية أحمد العزب في حوض واحد وأغفلوا استخراج كشوف المساحة عن باقي الأحواض مع أنهم قدموا مستخرجاً رسمياً بجميع المكلف باسم المرحومة زكية مورثة المطعون عليهم ، ويتحصل السبب الرابع في قصور أسباب الحكم ذلك أن الأطيان موضوع النزاع تتكون حسب دعوى المطعون عليهم من قطعتين إحداها مساحتها فدانان مفرزان ادعى المطعون عليهم أنهما آلا إلى مورثتهم المرحومة زكية بطريق الشراء من والدتها والباقي شائع ادعوا أنه آلا إلى مورثهم المذكورة بطريق الميراث عن والدتها ولكن الحكم خلط في قضائه بين سببي التملك الشراء والارث .

ومن حيث إن الأسباب سالفه الذكر مردودة جميعاً بأن محكمة الدرجة الأولى إنما أحالت الدعوى على التحقيق بناء على ما ادعاه الطاعن الأول من أنه تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد عليها هو ومورثه من قبل المدة الطويلة المكتسبة ولما تبين للمحكمة بعد سماع شهود الطرفين أن يده وكذلك يد مورثه من قبل إنما كانت يداً عارضة بالنيابة عن مورثة المطعون عليهم المرحومة زكية وأمها المرحومة هندية أخت مورث الطاعنين - لما تبين لها ذلك قضت للمطعون عليهم بطلباتهم وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الأساس وإنما أشار إلى كشوف التكاليف وأوراد المال وإلى انتقال تكليف الفدانين لاسم مورثة المطعون عليهم في سنة ١٩٠٣ وقت أن كان مورث الطاعنين عمدة البلد الواقعة فيها الأطيان موضوع النزاع باعتبارها قرائن تعزز وضع

أن قبل من الطاعنتين رغم كونه موقعا عليه منه بوصفه عمدة بدلا من عمدة الناحية التابعة لها الاطيان على خلاف ما يقضى به قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ مما يفيد عدم تمسك الطاعنتين بهذا العيب الشكلي وأن التراخي في الامر بصرف السماد الى المطعون عليه الاول الى ما بعد نهاية الفترة المحددة لصرفه في القرار الوزاري سالف الذكر قد اضر به . الطعن عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس . الاسباب التي اقيم عليها من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها وتكفى لحمله . العيب الشكلي المشار اليه لا مساس له بالنظام العام ومن حق الحكومة عدم التمسك به .

ب - مسئولية مدنية . دعوى الضمان . حكم . تسببه . قضاؤه بمسئولية الطاعنتين دون المطعون عليه الثاني عن تعويض المطعون عليه الاول . اقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا من أن الخطأ الذي يعزى الى المطعون عليه الثاني ليس هو السبب الذي نشأ عنه الضرر الذي لحق بالمطعون عليه الاول بسبب تراخي الطاعنتين في تسليم السماد له في الوقت المناسب . خطأ المطعون عليه الثاني بفرض وقوعه . لا يوجب مساءلته في دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعنتين . الطعن في الحكم بالقصور في هذا الخصوص . غير منتج .

ج - محكمة الموضوع . خبر . طلب الخصم مناقشة الخبر . ليس حقا له تتحتم على المحكمة اجابته اليه . هي صاحبة السلطة في تقدير ما اذا كان هذا الاجراء منتجا أو غير منتج في الدعوى .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم — وقرار وزير الزراعة رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى بالزام

يد المطعون عليهم ومورثتهم ووالدتها من قبل بنية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية وليس في هذا ما يخالف القانون أما ماورد في الحكم عدا ذلك مما يعيبه عليه الطاعنون فقد جاء تزيادا لا يضيره الخطأ فيه .

د ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يعتد بدفاع الطاعنين بأنهم تملكوا الاطيان بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية ولم يأخذ بأقوال شهودهم الدالة على ذلك .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم ناقش ادعاء الطاعنين تملكهم الاطيان موضوع النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة ونفى أن وضع يدهم كان بنية التملك ولم يقدم الطاعنون صورة رسمية من محضر التحقيق ليثبتوا أن ما استخلصته المحكمة من شهادة الشهود يخالف الثابت من أقوالهم ومن ثم يكون هذا السبب مجردا عن الدليل .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٠٣ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك المستشارين) .

٢٤٤

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - مسئولية مدنية . حكم . تسببه . قضاؤه بالزام الطاعنين بتعويض المطعون عليه الاول عما اصابه من ضرر نتيجة لعدم تسميد زراعته تأسيسا على أن الطاعنتين مسئولتان عن تقصيرهما في صرف السماد . اقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا من أن طلب المطعون عليه الاول سبق

الزراعة المختص وأن التراخي في تسليم المطعون عليه الأول السباد بعد هذا الاعتماد إلى أن انتهت فترة التسميد إنما يعزى إلى تقصير الطاعنتين وأن أولاهما (وزارة الزراعة) لم تر في تأخر المطعون عليه الثاني عن تقديم الاستمارة رقم ٢ ما يحول دون الاذن في صرف السباد إلى المطعون عليه الأول في الفترة التي حددها قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ وإلا لامتنع معاون الزراعة عن طلبه وكانت هذه الأسباب تفيد أن الخطأ الذي يعزى إلى المطعون عليه الثاني ليس هو السبب الذي نشأ عنه الضرر الذي لحق بالمطعون عليه الأول بسبب تراخي الطاعنتين في تسليم السباد له في الوقت المناسب فانه ينبغي على ذلك أن خطأ المطعون عليه الثاني بفرض وقوعه لا يوجب مساءلته في دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعنتين لانقطاع الصلة بين الضرر والخطأ ومن ثم فان الطعن على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون غير منتج .

٣ - إن إجابة طلب الخصم مناقشة الخير ليست حقاً له بتحتم على المحكمة إجابته إليه بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الاجراء منتجاً أو غير منتج في الدعوى وإذن فتمت كانت المحكمة بعد أن محصت طعون كل من الطرفين على تقرير الخير انتهت بالأدلة الساتعة التي أوردتها إلى استخلاص الحقيقة من ثناياها وربت

الطاعنتين بتعويض المطعون عليه الأول عما أصابه من ضرر نتيجة لعدم تسميد زراعته تأسيساً على أن الطاعنتين مسئولتان عن تقصيرهما في صرف السباد له قد أقام قضاؤه على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات التي باشرتھا الطاعنة الأولى (وزارة الزراعة) بناء على شكوى المطعون عليه الأول ومن تأشيرة معاون الزراعة على الاستمارة المقدمة منه بالترخيص له في صرف السباد ومن كتابي بنك التسليف الموجهين إليه بعد فوات ميعاد التسميد لاستلام السباد - ما استخلصته من كل ذلك من أن طلب المطعون عليه الأول سبق أن قبل من الطاعنتين رغم كونه موقعاً عليه منه بوصفه عمدة بدلا من عمدة الناحية التابعة لها الأطيان على خلاف ما يقضى به قرار وزير الزراعة سالف الذكر قد أضر بالمطعون عليه الأول ضرراً يربط له الحق في التعويض فان الطعن على الحكم بالقصور في التسبب ومخالفة القانون يكون بوجهيه على غير أساس ذلك أن الأسباب التي أقيم عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمله كذلك العيب الشكلي المشار إليه لاساس له بالنظام ومن حق الحكومة عدم التمسك به.

٢ - متى كان الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعنتين دون المطعون عليه الثاني (الصراف) قد أسس قضاؤه على أن استمارة طلب السباد رقم ١ قدمت في الميعاد واعتمدها معاون

عليها قضاءها بالتعويض غير مقيدة في ذلك برأى الخبير فلا معقب عليها في هذا الذي أجرته .

المحكمة

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقامها على الطاعنتين والمطعون عليه الثاني وآخر وقال فيها إنه يملك أطيافاً زراعية بناحية النقراش مركز إيتاي البارود أعد منها خمسة عشر فدانا لزراعتها بطاطس لمحصول شتوي سنة ١٩٤٤ وتكبد نفقات باهظة في إعداد التقاوى والمحافظة عليها ، ولأن الحكومة هي وحدها التي تتولى صرف السهاد الضروري للزراعة عن طريق بنك التسليف وفقا للتعليمات المنظمة لتداوله قدم طلبه للسهاد في الموعد المحدد وحصل على الاستمارة رقم ٣ أسمدة من الصراف (المطعون عليه الثاني) في ١٩/١٠/١٩٤٣ وهو قبل اليوم الأخير المحدد لقبول الاستمارات وإنه تردد بعد ذلك على مهندس الزراعة وبنك التسليف للحصول على السهاد فراوغه المهندس وامتنع البنك عن صرف السهاد له فتظلم - على غير جدوى - من هذا التصرف حتى انقضت مواعيد التسميد ثم أنذر الطاعنتين رسمياً في ١٩ و ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٤ محملاً إياهما مغبة هذا التصرف ولما أنقأت أوان التسميد أقام دعوى لإثبات حالة ندب فيها خبير قدر الضرر الذي أصابه نتيجة عدم التسميد بمبلغ ١٦٨٧ جنيهاً و ٥٠٠ ملجم وهو المبلغ الذي طلب القضاء له به وقد أدخلت الحكومة صراف الناحية ضامناً في الدعوى على أساس أن الصراف هو وحده المتسبب في عدم

تقديم كشف طلبات السهاد إلى البنك في الموعد المحدد . فقضت محكمة أول درجة في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ بالزام الطاعنتين وحدهما بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٨١٠ جنيهاً والمصاريف ورفض دعوى الضمان الموجهة إلى الصراف تأسيساً على أن الاجراءات التي اتبعها المطعون عليه الأول في طلب السهاد خالية من شبهة التواطؤ بينه وبين الصراف . وأن التحقيقات التي أجرتها وزارة الزراعة انتهت إلى أن المطعون عليه الأول حق في طلب السهاد وأن التصريح له بصرف السهاد قد جاء بعد أن انتهت مواعيد التسميد ، وخلصت من تقرير الخبير ومحضر أعماله إلى أن العجز في محصول المطعون عليه الأول هو ثمانية عشر طناً يساوي الطن الواحد منها خمسة وأربعين جنيهاً - ثم قالت عن مسئولية الصراف إنه لم يرتكب خطأً يمكن أن يكون محلاً للتعويض ذلك لما هو ثابت في محضر أعمال الخبير من أن المطعون عليه الأول تسلم الاستمارة من الصراف يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بعد سبق تقديمها إليه في الميعاد (يوم ١٩/١٠/١٩٤٣) وأخذ الاستمارة رقم ٣ (أسمدة) وقدمها إلى مكتب الزراعة في نفس اليوم . فاستأنفت الطاعنتان هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب - فقررت الطاعنتان طعنهما فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب . يتحصل أولها في أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (الأول) منهما إذ أسس قضاءه بمسئولية الطاعنتين على اعتبار أن طلب المطعون عليه الأول قد استوفى شكله القانوني بالرغم من أن هذا الطلب لم يعتمد من اللجنة القروية التي يرأسها عمدة ناحية

نقراش وهي البلدة التي تقع في زمامها الاطيان المطلوب لها السداد وبذلك أخطأ في تطبيق القرار الوزاري رقم ١٠٠ سنة ١٩٤٣ ذلك لأن المادة الثالثة من هذا القرار تنص على أن يقدم طلب السداد على الاستمارة رقم ١ (أسمدة) وتنص في هامشها على أن البيانات الخاصة بأطيان واقعة في غير الناحية المقدمة للجنة هذه الاستمارة تعتبر لاغية ولا يلتفت إليها، وأنه لما كانت لجنة نقراش التي تقع في زمامها الاطيان المطلوب لها السداد لم تعتمد هذه الاستمارة بل وقعها عمدة قرية أخرى (هو المطعون عليه الأول) فانها تكون باطلة ولا يشفع للحكم تبريره ماقرره في هذا الصدد بأن توقيع عمدة ناحية يعني عن توقيع العمدة المختص لأن الناحيتين تابعتان لجهة إدارية واحدة إذ في هذا القول مخالفة لأحكام اللوائح الإدارية التي تجعل لكل عمدة اختصاصاً ذاتياً لا ينوب عنه في مباشرته غيره من عمد التابعين للجهة الإدارية الواحدة ووجه المخالفة الثاني هو أن الحكم قضى بمسئولية الطاعنتين رغم عدم توافر علاقته السببية بين المخالفة وبين الضرر المزعوم وبذلك أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور ذلك أن الحكم أثبت أن المطعون عليه الأول استرد من الصراف الاستمارة رقم ١ (أسمدة) ولم يعدها إليه إلا بعد يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بما ترتب عليه تأخر الصراف في تقديم الكشف الواجب تقديمه إلى فرع بنك التسليف في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ (الاستمارة رقم ٢) الأمر الذي نتج عنه عدم إحاطة الجهة الرئيسية بطلب المطعون عليه الأول في الوقت المناسب لإمكان عمل التوزيع وفقاً للقرار الوزاري . ومن ثم تنتفي مسئولية الطاعنتين عن التراخي في صرف السداد إذ المطعون عليه الأول هو الذي

أخطأ وأنه بالرغم من إثارة هذا الدفاع لدى محكمة الموضوع فانها لم تواجه بما يصلح ردأعليه ذلك أن الحكم جرى على أن تقديم الطلب إلى تفتيش الزراعة في الميعاد يكفي لقبوله في حين أن نظام توزيع الأسمدة يوجب تقديم كشف من الصراف إلى فرع بنك التسليف ببيان الطلبات حتى يمكن حصرها وتبليغها إلى الجهة الرئيسية في وقت مناسب لإمكان إجراء التوزيع في الوقت الملائم للزراعة .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بأن الحكم إذ قرر أن طلب المطعون عليه الأول السداد قد استوفى أوضاعه الشكلية وأن الطاعنتين مسئولتان عن تقصيرهما في صرف السداد في الوقت المناسب - أقام قضاءه على أنه لا نزاع في أن المدعى المطعون عليه الأول ، قدم طلب صرف السداد وحصل على إيصال بتقديم هذا الطلب في ١٩/١٠/١٩٤٣ قبل نهاية الميعاد المحدد بالقرار رقم ١٠٠ سنة ١٩٤٣ الصادر من معالي وزير المالية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأن هذه هي النتيجة التي انتهت إليها وزارة الزراعة في تحقيقها لشكوى المدعى (المطعون عليه الأول) وأبلغتها لإدارة بنك التسليف بخطابها المؤرخ ٢٩/١٢/١٩٤٣ (مستند رقم ٤ حافظة بنك التسليف ٧ دوسيه) فلا محل للإدعاء بقيام التواطؤ بين المدعى (المطعون عليه الأول) (والمدعى عليه الثاني) (المطعون عليه الثاني) لتقديم التاريخ استدلالاً بالتاريخ الموضوع على طلب صرف السداد (استمارة رقم ١ أسمدة) لأن هذا التاريخ يقع هو الآخر في حدود المدة المعينة في القرار الوزاري الذي تنص المادة الثالثة منه على أن الاستمارات تقدم ابتداء من ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ لغاية ٢٠ منه - وأنه مؤثر على الاستمارة المشار إليها من معاون

الزراعة في ١٠/٣/١٩٤٣ بصرف سباد لمساحة ١٢ فدانا بطاطس وقد اعتمد مهندس الزراعة هذا التقدير ولا نزاع في أن هذه التأشيرات ما كانت لتم لو أن الطلب تقدم بعد الميعاد (الاستمارة بحافظة الحكومة رقم ٩ دوسيه) وأنه واضح من نص المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ١٠٠ سنة ١٩٤٣ أنه تحدد لصرف الأسمدة لزراعة البطاطس المدة من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ولا شك في أنه روعي في تحديد هذه الفترة الوقت المناسب لتسميد زراعة البطاطس ليكون للسباد أثره المطلوب في إعطاء أحسن محصول ممكن بينما أثبت من كتابي بنك التسليف المرسلين للدعي (المطعون عليه الأول) بالحضور لصرف السباد تحرر أولها بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٤ بعد أن كان المدعي (المطعون عليه الأول) قد عجز عن الحصول على السباد ، . وبين من ذلك أن المحكمة استخلصت من التحقيقات التي باشرتها وزارة الزراعة بناء على شكوى المطعون عليه الأول ومن تأشيرة معاون الزراعة على الاستمارة المقدمة منه بالترخيص له في صرف السباد ومن كتابي بنك التسليف الموجهين إليه بعد فوات ميعاد التسميد لاستلام السباد — استخلصت من كل ذلك أن طلبه سبق أن قبل من الطاعنتين رغم كونه موقعا عليه منه بوصفه عمدة بدلا من عمدة الناحية التابعة لها الأطيان مما يفيد عدم تمسك الحكومة بهذا العيب الشكلي لما يكون معه غير مقبول منها لإثارته بعد ذلك وأن التراخي في الأمر بصرف السباد له إلى ما بعد ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ — وهي نهاية الفترة المحددة لصرفه في قرار وزير الزراعة قد أضر بالمطعون عليه الأول ضرراً يربط له الحق في التعويض — ولما كانت تلك الأسباب من

شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي بطلانها وكان العيب الشكلي المشار إليه لاسماس له بالنظام العام ومن حق الحكومة عدم التمسك به — لما كان ذلك — كان ما تنعاه الطاعتان على الحكم من مخالفة القانون أو القصور في التسبيب لا مبرر له .

• ومن حيث إن السيين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم إذ لم يرد على طلب الطاعتين استدعاء خبير الدعوى لمناقشته في تقريره عما وجهاه إليه من مطاعن — رغم إثبات الحكم صحتهما قد أخل بحقهما في الدفاع — كما شابه القصور إذ أخذ بتقرير الخبير رغم ملاحظتهما عليه أنه لم يستزل شيئا من التعويض مقابل تكاليف جمع المحصول وما يتلف منه في عمليات النقل والضم والنشوين .

• ومن حيث إن هذين السيين مردودان بأن إجابة طلب الطاعتين مناقشة الخبير ليست حقا لهما يتحتم على المحكمة اجابتهما إليه — بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الاجراء منتجاً أو غير منتج في الدعوى ذلك أن المحكمة بعد أن محصت طعون كل من الطرفين على هذا التقرير انتهت بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى استخلاص الحقيقة من ثناياها ورتبت عليها قضاءها بالتعويض غير مقيدة في ذلك برأي الخبير وهي في هذا الذي أجرته لامتق له .

• ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم شابه القصور ذلك أن الطاعتين وجهتا على سبيل الاحتياط دعوى الضمان إلى المطعون عليه الثاني وأستأها على أن نظام توزيع الأسمدة يوجب عليه بوصفه صرافاً أن يقدم كشوفاً مشفوعة بطلبات السباد إلى بنك

الضرر والخطأ.

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .. »

(الفضية رقم ١١٨ سنة ١٩٩٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب أحمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٤٥

١٥ أبريل سنة ١٩٥١

اعلان . المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم - يؤخذ منها انه يجب اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا احدا من اقاربه ساكنا معه ان يسلم الصورة اما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم او لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم . يترتب على ذلك ان الاعلان لا يكون صحيحا الا اذا سلمت صورته الى العمدة او شيخ البلد الذى يقع موطن المطلوب اعلانه فى دائرته . استئناف . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا تأسيسا على ان اعلان الحكم الابتدائي الى المستأنف فى وجه شيخ العزبة التى لا يقيم فيها هو اعلان صحيح . اقامته على ان العزبة التى تسلم شيخها الاعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن المستأنف . خطأ فى تطبيق القانون .

(المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم)

المبدأ القانوني

يؤخذ من المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم - أنه يجب اذا توجه المحضر إلى محل الخصم ولم يجد خادمه ولا أحدا من أقاربه ساكنا معه أن يسلم الصورة على ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم

التسليف فى يوم ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٣ ولكنه لم يفعل بل قدم الكشف فى ٢٤ منه - وأن هذا إهمال يوجب مساءلته - فرفضت المحكمة هذه الدعوى بحجة أن تقديم المطعون عليه الأول طلب السداد الى تفتيش الزراعة يعنى عن تقديم الصراف للاستمارة رقم ٢ الى بنك التسليف وفقاً للقواعد الموضوعة لتنظيم توزيع السداد . ومع أن هذا الذى قرره لا يصلح رداً على دعوى مسئولية الصراف قبل الطاعتين عن عدم تقديم الكشف (استمارة رقم ٢ أسعد) إلى بنك التسليف فى الميعاد - ومن ثم جاء الحكم قاصر التسبيب فى هذا الخصوص .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعتين دون المطعون عليه الثانى - أقام قضاءه كما يبين من الرد على السبب الأول - على أن استمارة طلب السداد قدمت فى الميعاد واعتمدها معاون الزراعة المختص وأن التراخى فى تسليم المطعون عليه الأول السداد بعد هذا الاعتماد إلى أن انتهت فترة التسميد إنما يعزى إلى تقصير الطاعتين وإن وزارة الزراعة لم تر فى تأخر الصراف عن تقديم الاستمارة رقم ٢ إلى ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٣ ما يحول دون الأذن فى صرف السداد إلى المطعون عليه الأول فى الفترة التى كان محدداً لنهايتها ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وإلا لامتنع معاون الزراعة عن اعتماد طلبه - ولما كانت هذه الأسباب تفيد ان الخطأ الذى يعزى إلى الصراف ليس هو السبب الذى نشأ عنه الضرر الذى لحق بالمطعون عليه الأول بسبب تراخى الطاعتين فى تسليم السداد له فى الوقت المناسب - لما كان ذلك - كان خطأ الصراف بفرض وقوعه لا يوجب مساءلته فى دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعتين لانقطاع الصلة بين

كانوا قد أعلنوا الحكم الابتدائي إلى الطاعن في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٦ ولم يرفع عنه استئناف إلا في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث إن الطاعن أقام الطعن على سبب واحد ينمى به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن الحكم الابتدائي أعلن إعلاناً صحيحاً وفقاً للقانون مع أن الإعلان سلم لشيخ عزبة حسين بك صدقي وهو ليس من مشايخ بلدة صفط العرفا حيث يقيم الطاعن مع أن الشارع قد راعى في وضع القواعد الخاصة بإعلان الأوراق الخصوم أن تسلم أصلاً إليهم فإذا تعذر ذلك فإلى شخص يمكنه أن يسلمها إليهم وهذا الشخص قد حدده الشارع في المادة ٧ من قانون المرافعات (القديم) بأنه حاكم البلد أو شيخها أما شيخ العزبة التي تبعد عن بلد الطاعن بأكثر من ثلاثة كيلو مترات فلا يعتبر من مشايخ بلد الطاعن ولا يفترض فيه الشارع الممكنة لتوصيل الإعلان إليه ولذلك يكون إعلان الحكم الابتدائي قد وقع باطلاً ، أما ما استدلى به الحكم على وصول الإعلان للطاعن من سابقة رفعه استئنافاً آخر عن هذا الحكم لم يقيده فردود بأن حق رفع الاستئناف يقوم بمجرد صدور الحكم دون انتظار إعلانه على أن الحكم أخطأ بالاضافة إلى ذلك إذ قبل الدفع من الخصام الثالث مع أن الدعوى تقوم على طلب صحة ونفاذ التعاقد الحاصل بين الطاعن والمطعون عليهما الأولين فهما الخصمان الحقيقيان دون باقي الخصوم خلافاً لما ذهب إليه الحكم من أنه بقبول تدخلهم في الدعوى قد أصبحوا خصوماً فيها .

« ومن حيث إن الحكم بدأ بالتحدث عما بعد آثاره المستأنف (الطاعن) من حق الخصام

إذ يتيسر له وحده دون باقي مشايخ البلد تسليم الإعلان للمطلوب إعلانه ومن ثم لا يكون الإعلان صحيحاً إلا إذا سلمت صورته إلى العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرته وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً تأسيساً على أن إعلان الحكم الابتدائي إليه في وجه شيخ العزبة التي لا يقيم فيها هو إعلان صحيح قد أقام قضاءه على مجرد القول بأن العزبة التي تسلم شيخها الإعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن الطاعن فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليها الأولين أمام محكمة بني سويف الابتدائية طالباً بالحكم بصحة التعاقد الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٣ ببيع فدانين و ١٢ قيراطاً و ١٠ أسهم شيوعاً في ١٧٠ فداناً واعتبار العقد صالحاً لنقل الملكية والتصریح بالتسجيل ونقل التكليف ثم أضاف طلب شطب التسجيلات وأثناء نظر الدعوى تدخل المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير طالبين بقبولهم خصماً ثالثاً في الدعوى لأنهم اشتروا العقار ذاته بعقد مسجل فقررت المحكمة قبولهم . وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ قضت برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الدفع المقدم من المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير وبعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد تأسيساً على أن المطعون عليهم المذكورين

الحكم بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً مؤسسا على صحة اعلان الحكم الابتدائي إليه مع أنه باطل للسبب سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى ما جاء بسبب الطعن .

(القضية رقم ١٢٠ سنة ١٩ ق رثانة وعضوية حضرات أصحاب الغزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك المستشارين) .

٢٤٦

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

تعهدات . الاتفاق شريعة المتعاقدين .
عقد توريد . اتفاق الطرفين على تحديد السعر بحيث لا يعدل زيادة أو نقصا إلا تبعا لزيادة أو نقصان « الرسوم الجمركية أو رسوم الانتاج أو نولون سكة الحديد » لا يحل لاحد الطرفين الجدل فى مقدار السعر زيادة أو نقصا الا فى الحالات المنصوص عليها فى العقد . قياس حالة وضع حدا أقصى اجبارى للأسعار على هذه الحالات . غير مستساغ . حكم . قضاؤه للمطعون عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التى وردتها وبقيمة ما احتجزه اول الطاعنين مقابل الفرق بين السعر المتفق عليه فى العقد والسعر الذى اشترى به الكميات اللازمة له . خطأ فى تطبيق قانون العقد .

المبدأ القانونى

الاتفاق شريعة المتعاقدين وإذن فتى كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليها تعهدت بتوريد بعض المواد إلى أول الطاعنين وحدد السعر فى عقد التوريد بحيث لا يعدل زيادة أو نقصاً إلا تبعا لزيادة أو نقصان « الرسوم الجمركية أو رسوم الانتاج أو نولون سكة الحديد » فإنه لا يحل لاحد

الثالث فى ابداء الدفع بعدم قبول الاستئناف فذكر أن من حقهم أن يدفعوا الدعوى بكل ما لديهم من دفعات حتى لا يضاروا بحكم يمس ما يدعونه من حق على العين موضوع الدعوى وليس من حق المستأنف أن ينزل عن مخاصمتهم خصوصا وأنه طلب فى عريضة الاستئناف شطب التسجيلات التى وقعت على العين لمصلحتهم ثم تحدث بعد ذلك عن الاعلان لشيخ العزبة فقرر انه اعلان صحيح . لأن العزبة جزء من بلدة المستأنف (الطاعن) ولم يخرج شيخ العزبة عن كونه شيخا بالبلدة كباقي مشايخها ولا عبرة بالتقسيم السكنى بعد المشايخ وإلا وجب اعلان الأوراق القضائية للشخص فى وجه شيخ حصته دون غيره الأمر الذى يتعارض مع نص المادة ٧ من قانون المرافعات لأنه مطلق فى مثل هذا القيد ، ثم رجع تسلم المستأنف لصورة الاعلان من أنه سبق أن رفع استئنافا آخر عن الحكم فى الميعاد إلا أنه لم يقيد .

ومن حيث إن ما قرره الحكم المطعون فيه عن صحة الحكم الابتدائى للطاعن فى وجه شيخ العزبة التى لا يقيم فيها لمجرد أنها تابعة للبلدة الكائن بها موطنه هو تقرير مخالف للقانون ذلك أنه يؤخذ من المادة ٧ من قانون المرافعات (القديم) أنه يجب إذا توجه المحضر إلى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكنة معه أن يسلم الصورة على ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم إذ يتيسر له وحده دون باقى مشايخ البلد تسليم الاعلان للطلوب اعلانه ومن ثم لا يكون الاعلان صحيحا إلا إذا سلت صورته إلى العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن المطلوب اعلانه فى دائرته ولما كان

الطرفين الجدل في مقدار السعر زيادة أو نقصاً إلا في الحالات المنصوص عليها في العقد ومن غير المستساغ أن يقاس على هذه الحالات حالة وضع حد أقصى إجباري للأسعار إذ واضح أن الزيادة في تلك الحالات يعود غنمها مباشرة إلى السلطات العامة فمن المفهوم أن لا يكون هذا الغنم سبباً في إثقال كاهل المتعهد بالتوريد أما في حالة التسعير الجبري فالأمر على خلاف ذلك إذ الغرض منه هو حماية الجمهور من الاستغلال لزيادة الموارد المالية للسلطات العامة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التي وردتها وفقاً لما حدد في التسعيرة الجبرية وبقيمة ما احتجزه أول الطاعنين مقابل الفرق بين السعر المتفق عليه في العقد والسعر الذي اشترى به باقي الكميات اللازمة له تأسيساً على أن نصوص العقد تتسع لحالة وضع تسعير جبري للأشياء يكون قد خالف قانون العقد .

المحكم

د من حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الأوراق تتحصل في أن المطعون عليها اتفقت مع مدير الغربية بصفته رئيساً لبلدية طنطا والمجالس المحلية والقروية الواقعة في دائرة المديرية بعقد حرر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ على توريد كميات من الديزل والكروسين والبنزين بسعر معين وأن يكون ذلك لمدة سنة على أن تكون الكميات المتفق عليها قابلة للزيادة والنقصان بنسبة ٢٥ المائة . وقد نفذ

العقد حتى يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ إذ صدر تسعير جبري بسبب الحرب لهذه المواد المتفق على توريدها وبمقتضاه صار ثمن الطن ٤ جنيهات و ٩٥٠ ملياً وهو أزيد من السعر الذي كان متفقاً عليه فطلبت المطعون عليها أن يكون ثمن ما تورده وفقاً للسعر الجديد الجبري - ولكن المديرية رفضت متمسكة بنص العقد - - وبلغ فرق السعر مبلغ ٥٩ جنياً و ٩٤٤ ملياً كما أن المديرية قررت أنها إزاء نكوص الشركة عن التوريد اشترت على حسابها ما كانت ملزمة بتوريده وبلغ ثمن ذلك ١١٦ جنياً و ٥٦٩ ملياً وقد أقامت الشركة الدعوى مطالبة بالمبلغين فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى مقرة الطاعنين على وجهة نظرهم فاستأنفت الشركة فقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليها مبلغ ١٧٦ جنياً و ٥١٣ ملياً ، فطعن الطاعنون في الحكم بالنقض .

د ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل وجهه الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاؤه على أن وضع الحكومة لتسعير جبري هو ما يدخل في عداد الأحوال المنصوص عليها في البند السادس عشر من عقد التوريد قد خالف العقد وهو قانون الطرفين إذ العقد صريح في أن السعر لا يعدل إلا في أحوال ثلاث ذكرت على سبيل الحصر تكون الحكومة فيها هي العاملة على زيادة السعر وينالها غنم هذه الزيادة مما من شأنه أن يخل بالعقد ولا يصح أن يقاس التسعير الجبري على هذه الحالات لأن الحكومة في وضعه لا تهدف إلى غنم خاص بل ترمي إلى حماية المستهلك بالحد من ارتفاع الأسعار .

« ومن حيث إن الاتفاق شريعة المتعاقدين وقد حدد السعر في عقد التوريد فلا يحل لأحد الطرفين الجدل في مقداره زيادة أو نقصا إلا في الحالات التي نص عليها البند السادس عشر من العقد وهو زيادة أو نقصان (الرسوم الجركية أو رسوم الإنتاج أو نولون السكة الحديدية) ومن غير المستساغ أن يقاس على هذه الحالات حالة وضع حد أقصى إجباري للأسعار — إذ واضح أن الزيادة في تلك الحالات يعود غنمها مباشرة إلى السلطات العامة فمن المفهوم أن لا يكون هذا الغنم سبباً في ائتمال كاهل المتعهد بالتوريد أما في حالة التسعير الجبري فالأمر على خلاف ذلك إذ الغرض منه هو حماية الجمهور من الاستغلال

لا زيادة الموارد المالية للسلطات العامة — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها تأسيساً على أن نص البند السادس عشر يتسع لحالة وضع تسعير جبري للاثياء قد خالف قانون العقد فيتعين نقضه .

« ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي في محله لما سبق بيانه ولما ورد به من أسباب فيتعين تأييده . . .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة أحمد حامى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٢٤٧

محكمة شبين الكوم الكلية

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢

دعوى صحة ونفاذ عقد . شروطها . عقد البيع . عدم قبول الدعوى . إذا كان عقد تملك البائى عرفت . حاله .

المبدأ القانونى

للحكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد ما يجب أن يتحقق للمحكمة توافر جميع أركان هذا العقد قبل الحكم بصحته إذ هى دعوى موضوعية يجب أن تحسم كل نزاع حول صحة

هذا العقد أو نفاذه فإذا شابه أى عيب كانت الدعوى غير مقبولة . إذا كان عقد تملك البائع فى دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر منه غير مشهر وكان المشتري لم يستعمل حق مدينه أى البائع له طلب صحة ونفاذ العقد الصادر لهذا البائع كانت دعواه غير مقبولة .

الحكم

« بما أنه بالنسبة لموضوع الاستئناف فقد تبين من مطالعة الأوراق ودفاع الطرفين أن المستأنف ضده الأول رفع الدعوى رقم ١٦٧١ سنة ١٩٤٧ تلا ضد المستأنفين وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ

١٩٤٧/٥/٤ الصادر اليه من المستأنف الأول محمود محمد البرعى يبيع قطعة أرض مساحتها ٧٥ مترا مربعا بما عليها من المباني والنسليم واستند على عقد البيع المذكور . وقد دفع البائع له هذه الدعوى بأن هذا القدر كان قد اشتراه من المستأنفة الثالثة فريمة السيد هيكل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها بمقتضى عقد بيع عرفى تاريخه ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٦ ولكن نظراً لأنه تبين أن المستأنف الثانى عبد الرحمن محمد ابراهيم أحد أولادها لم يكن قاصراً فى ذلك الوقت إذ أنه ولد فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٩ كما هو واضح من المستخرج الرسمى المقدم فى الدعوى وأنه امتنع عن إنفاذ هذا البيع فاضطر إلى التنازل عن هذا الشراء وتم ذلك بعقد تنازل عن الصفقة تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٤٧ موقع عليه منه ومن الوصية ومن ابنها عبد الرحمن . وقد رد المستأنف ضده على هذا الدفاع بأن هذا التنازل غير سليم وأنه تم غشاً بقصد إبطال عقد شرائه وقد أخذت محكمة أول درجة بوجهة النظر هذه وحكمت بصحة ونفاذ هذا العقد المؤرخ فى ٤ مايو سنة ١٩٤٧ واستخلصت اجازة عبد الرحمن لعقد البيع من قبضه نصيبه فى الثمن كما هو ظاهر من محاضر المجلس الحسى وقد استأنف هذا الحكم محمود محمد البرعى وكذلك فريمة السيد هيكل وابنها عبد الرحمن محمد ابراهيم بالاستئنافين المنظورين وبنسوا استئنافهم على أن قرار المجلس الحسى بالتصريح للوصية ببيع هذه الأرض وقع باطلاً بالنسبة لنصيب عبد الرحمن لثبوت بلوغه وأنه لم يصدر منه ما يدل على إجازته لهذا البيع وأن ماجاء فى محضر عضو الأعيان انه استلم نصيبه فى الثمن لا دليل عليه كما أن التنازل عن عقد البيع صحيح ولم يكن نتيجة تواطؤ أو غش .

وبما أن هذه المحكمة لا ترى محلاً للمتابعة الخصوم فى مناحى دفاعهم من أن عبد الرحمن أجاز العقد أو لم يحزه وأن التنازل صحيح أو وليد غش بقصد إبطال عقد المستأنف ضده لا محل لذلك لأنه لا نزاع قانوناً فى أن يتحتم على المحكمة عند طلب صحة ونفاذ عقد ما ان يتحقق لديها توافر جميع أركان هذا العقد قبل الحكم بصحته إذ هى دعوى موضوعية يجب أن تحسم كل نزاع حول صحة هذا العقد أو نفاذه فإذا شابها أى عيب كانت الدعوى عنه غير مقبولة .

وبما أن المادة ٢٣٥ من القانون المدنى القديم والمادة ١٨٤ من القانون الجديد تعرفان البيع بأنه عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شئ فى مقابل ثمن وعلى ذلك يجب أن يكون البائع مالكا حتى ينتج التزامه أثره القانونى إتفاقاً أو قضاء . وفى ذلك تقول محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٥٢ فى القضية رقم ١٥ سنة ٢٠ قضاية (لم ينشر بعد) إنه إذا دفع خصم دعوى صحة ونفاذ التعاقد بأنه هو المالك للعقار المبيع وأن البائع لا يملك التصرف فيما باعه تعين على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل فى ذلك إذ هو بحث يدخل فى صميم الدعوى ذلك لأن الحكم وما هو مطلوب فيها من صحة ونفاذ البيع يتوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع فلا محل إذن لوقف الدعوى حتى يفصل فى الملكية . وذلك حتى لو كان من دفع بذلك ليس طرفاً فى العقد بل هو من الغير الذى يضار بالحكم الذى يصدر .

وبما أن محمود محمد البرعى البائع المستأنف ضده الأول لا يملك العقار الذى باعه لأن عقد تملكه هو أى شرائه من الوصية عرفى لم يسجل فلم تنتقل اليه الملكية فأصبح التزامه غير

البيع غير المسجل الصادر لها منه وكذلك المطعون ضده الأول يعتبر دائئاً للمطعون ضده الثاني بمقتضى التزامه بنقل الملكية له الناشئ عن عقد البيع الصادر له منه .

وبما أن المادة ١٤١ مدني (قديم) أعطت الدائن الحق في أن يقيم لمصلحته باسم مدينه الدعاوى التي تنشأ من مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه . إذن كانت الطاعنة محقة قانوناً في رفع الدعوى باسم مدينها المطعون ضده الأول على مدينه المطعون ضده الثاني لتنفيذ التزامه أو بعبارة أخرى بطلب الحكم بصحة عقد البيع الصادر له منه ليتمكن تسجيل الحكم ونقل الملكية بمقتضاه تنفيذاً للعقد وتوطئة للحكم لها بصحة عقدها الصادر لها من المطعون ضده الأول ثم تسجيله .

وبما أنه ثابت بما تقدم بيانه أن المستأنف ضده الأول لم يشهر العقد الصادر للبائع له كما أنه لم يستعمل حق مدينه أى هذا البائع في طلب صحة ونفاذ العقد الصادر له أى لهذا البائع فيكون الحكم المستأنف قد أخطأ في القضاء بصحة ونفاذ عقده ومن ثم يتعين إلغاؤه والحكم بعدم قبول دعواه مع إلزامه بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية محمود محمد محمد البرعى ضد حامد محمد قنديل وآخرين رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٩ س رئاسة وعضوية محمد أحمد الشريبي رئيس المحكمة وعلى حسن السعدني ومحمد توفيق المدني القاضيين) .

ذى موضوع وكان تعهده هذا سابقاً لأوانه كما أن مصلحة المستأنف ضده الأول في دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد شرائه منعدمة إذ يستحيل عليه قانوناً تسجيله حتى تنتقل إليه الملكية بمقتضاه مادام عقد تملكه بانه عرفياً لم يسجل عملاً بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى التي تنص في الفقرة الأولى منها على أنه لا يقبل من المحررات فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقاً لأحكام المادة السابقة إلا المحررات التي سبق شهرها ... الخ ومن ثم تكون دعوى المستأنف ضده الأول الأصلية غير مقبولة إذ كان حتماً عليه إما أن يشهر عقد تملكه للبائع له الأصلي . أو أن يمارس حق دائئته أى البائع له في طلب صحة ونفاذ العقد الصادر له أى للبائع له حتى إذا ما ثبتت صحته فانه يطلب تبعاً له صحة ونفاذ العقد الصادر إليه وهذا مفهوم من حكم محكمة النقض الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩٤٤ في القضية رقم ١٠٢ سنة ١٣٣٠ ق الذي قالت فيه (وحيث إن الحكم المطعون فيه قال إن عقد تملك المطعون ضده الأول الصادر له من المطعون ضده الثاني في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٧ لم يسجل وإذن تكون الطاعنة قد تماقت معه وهي تعلم أنه غير مالك فلا يترتب على العقد الصادر لها سوى التزام مدني ... وحيث إنه عن السبب الأول من سببي الطعن فان الطاعنة تعتبر دائئة للمطعون ضده الأول بموجب التزامه بنقل الملكية الناشئ عن عقد

قضاء الأمور المستعجلة والمستأنفة

٢٤٨

محكمة مصر الكلية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

اختصاص القضاء المستعجل بالإذن لرب العمل باتمام الأعمال الناقصة .

المبدأ القانوني

لا حرج على القضاء المستعجل في أن يأذن لرب العمل باتمام الأعمال الناقصة إذ يتخذ اجراء وقتياً يتمكن صاحب الشأن من استعمال حق خوله القانون إياه في الوفاء العيني ليدفع ضرراً عاجلاً وخطراً داهماً متوقفاً ويتحصل على إجراء يزيل اللبس والغموض إذا ما لجأ إلى القضاء الموضوعي .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تخلص في أن المستأنف عليه أقام الدعوى رقم ٤٠٤٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر ضد المستأنف طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بالإذن له باتمام عمل الجزء القبلي من السقف والمندرة وإتمام الأعمال التي أشار إليها الخبير في تقريره المقدم في الدعوى ٣٣٢٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر بمصاريف من طرفه يرجع بها على المستأنف تحت إشراف الخبير المشرف على الأعمال بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة وبنسخة الحكم الأصلية مع إلزام المستأنف المصاريف ومقابل الأتعاب . وبجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة

أول درجة بصفة مستعجلة بالترخيص له في إتمام الأعمال الناقصة الموضحة بمحضر الصلح المؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبقرار الخبير المودع في القضية ٣٣٢٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر تحت إشراف الخبير الأستاذ رفاعي أبو العلا . فأقام المحكوم ضده استئنافاً عن هذا الحكم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ طلب فيه قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أصلياً إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم بعدم اختصاص قضاء الأمور المستعجلة واحتياطياً الحكم برفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه المصاريف والأتعاب .

وحيث إن صلة الطرفين ترجع إلى أن المستأنف عليه استأجر من المستأنف مصنفاً للأحذية بأرض المهدي بشارع الأزهر الجديد بمقتضى عقد إيجار تاريخه ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ على أساس الأجرة الشهرية ٢٨ جنيهاً والتزم المؤجر في ذات التاريخ بعقد اتفاق مستقل بإنشاء سقف للمصنع وصنדרه بعرض المكتب من المسلح خلال ثلاثة شهور في مقابل مساهمة المستأجر بدفع مبلغ مائتي جنيه (العقد والاقرار سبق تقديمهما في القضايا المنضمة) وقال المستأنف عليه إنه بعد وفاته هذا المبلغ أحجم المستأنف عن الوفاء فأقام الدعوى ٣٣٢٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر المنضمة تحت نمرة ٥ دوسيه طلب فيها تعيين خبير هندسي لإثبات حالة المصنع وبيان الأعمال التي قام بها المستأنف والناقص منها فتدبت المحكمة الأستاذ رفاعي أبو العلا بجلسته ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لإثبات الحالة . وبعد أن باشر بأمواريته قدم تقريراً أثبت فيه نقصان

أسابيع أخرى بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ لإنهاء العمل مع حفظ حقوقه الموضوعية فأملهته المحكمة لجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٥١ وبها لم يحضر المستأنف وقال المستأنف عليه إنه لم يعمل شيئاً سوى الشدة الخشب وحجزت الدعوى لآخر الجلسة فتقدم المستأنف بطلب حجز الدعوى للحكم لتقديم مذكرة فأجيب إلى طلبه وحجزت الدعوى لجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ وفيها قضى للمستأنف عليه بالترخيص في أداء الأعمال الناقصة تحت إشراف الخبير الذي كلفته المحكمة بتقديم تقرير عن إتمام العمل وتكاليفه .

وحيث إن المستأنف يرتكن في استئنافه على أن :

١ — العلاقة بين الطرفين إيجار وليست علاقة مقاول برب عمل — والنصريح للمستأجر بعمل ما تعهد هو به فيه مساس بأصل الحق وفصل في النزاع القانوني .

٢ — إنه قام بما تعهد به رغماً عن إعاقة المستأنف عليه له وكان على المحكمة أن تتحقق من ذلك فالنزاع قائم حول إتمام العمل ومن المقصر والمتسبب في التأخير وفي قضاء محكمة أول درجة خروج على الموضوع وتغلغل في الموضوع :

وحيث إن العلاقة وإن بدأت بعقد الإيجار فقد أردفت باتفاق مستقل معاصر للإيجار جعل العلاقة فيما حدده علاقة مقاول برب عمل وفيه التزم المؤجر بعمل معين ولا يترتب في هذه الحالة إذا أحجم في التزام العمل بتنفيذ التزامه أن يطلب الدائن من القضاء الترخيص له في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان ممكناً بل ويجوز في حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء (م ٢٠٩ مدني بفقرتها)

الجزءين القبلي والبحري في السقف والصندرة وبعض مسائل أخرى ثابتة في التقرير ٧ دوسيه من دعوى إثبات الحالة وأشار إلى ما قام به المستأنف وتكاليفه والناقص وتكاليفه ذاهباً إلى أن إتمام ما نقص يستغرق أربعة أسابيع .

وحيث إنه بالجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على التقرير تعهد المستأنف صلحاً بإتمام هذه الأعمال في ميعاد لا يتجاوز شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ كما أثبتها الخبير في التقرير على أن يقسم العمل إلى ثلاث مراحل كل مرحلة تستغرق خمسة عشر يوماً تحت إشراف الخبير بحيث إذا لاحظ التأخير في أية مرحلة أنهى إلى المحكمة حالة العمل وكذلك الشأن في حالة مخالفة المواصفات وحق للمستأنف عليه أن يرفع الدعوى بطلب إتمام الأعمال على نفقة المستأنف على أساس أن العلاقة — هي علاقة مقاول برب عمل وليس للمستأنف عليه التعرض لعمل المستأنف طالما أنه قام بالعمل طبقاً للصلح (الصلح المحرر بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠) وقررت المحكمة إثبات هذا الصلح بحضور الجلسة) .

وحيث إن المستأنف عليه أقام بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الدعوى ٤٠٤٢ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإذنه بإتمام الأعمال الناقصة بمصاريف من طرفه يرجع بها على المستأنف لأن الخبير قسم العمل إلى ستة أجزاء ويستغرق كل جزء أسبوعاً فاطل المستأنف رغباً عن تحديد المواعيد وإرسال الخطابات إليه تباعاً من الخبير والتأخير في أية مرحلة من هذه الأجزاء مدعاة لرفع هذه الدعوى .

وحيث إن المستأنف طلب إمهاله ثلاثة

وقد كانت المادة ١١٧/٢ مدني قديم تجيز للدائن أن يحصل على إذن من المحكمة بما تعهد به المدين على أن المستأنف اعترف صراحة في محضر الصلح المؤرخ ١١/١١/١٩٥٠ وبمحضر الجلسة في الدعوى ٣٣٢٢ سنة ١٩٥٠ بأن العلاقة منشأها مقاول برب عمل .

وحيث إنه إذا كان الأمر كذلك فلا حرج على القضاء المستعجل في أن يأذن لرب العمل في اتمام الأعمال الناقصة إذ يتخذ إجراءً وقتياً يتمكن صاحب الشأن من استعمال حق خوله القانون إياه في الوفاء العيني ليدفع ضرراً عاجلاً وخطراً داهماً متوقعاً ويتحصل على إجراء يزيل اللبس والغموض إذا ما لجأ للقضاء الموضوعي ونص المادة ٢٠٩ فقرة ٢ كفيلاً بذلك إذ أنها أعطت الحق للدائن في حالة الاستعجال أن ينفذ التزام مدينه على نفقته بدون ترخيص من القضاء فلا أقل من أن يخطو الخطوة الأولى بتكليف المقاول من القضاء فان قصر أو أحجم وفي هو التزام المدين على نفقته ومن ثم يكون قضاء محكمة أول درجة سليماً فيما قضى به من رفض الدفع الفرعي بعدم الاختصاص ويتعين تأييده .

وحيث إنه من جهة الموضوع فإن المستأنف قد تعهد بالوفاء في أجل معين بطريقة معينة وتحت إشراف الخبير الذي قسم العمل إلى مراحل معينة وذلك بمقتضى محضر الصلح - لكن الخبير سجل عليه بعد عمل الشدة لزوم الحراسة بالقسم البحري أنه لم يعمل شيئاً فأخطره في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٢٩ منه و ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ منه ورفع الأمر للمحكمة .

فلما رفعت الدعوى ٤٠٤٢ سنة ١٩٥٠ في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعطته المحكمة مهلة حتى ١٣ يناير سنة ١٩٥١ فآخفق في الوفاء وإذا

ثبت ذلك خولت المحكمة للمستأنف عليه أداء العمل المطلوب . فقام بأدائه على النحو الموضح في تقرير الخبير المؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ في التقرير المرفق بجلسة أول درجة ولا يشفع للمستأنف مجرد تذرعه أنه منع عنه العمل فهذا أمر كان بعد فوات المواعيد .

وحيث إنه لذلك ولما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة بما لا يتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف المصاريف ومقابل الاتعاب اعملاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الأستاذ علي محمد الطيباني المهندس ضد الحواجه موسى فارس شيد رقم ٧٩٨ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية عبد الستار خليفة المنشاوي وكيل المحكمة ومحمد غنار توفيق العربي وجمال صادق المصفاوي القاضيين) .

٢٤٩

محكمة مصر الكلية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

دعوى الطرد للتأخير في دفع الإيجار . الادعاء بسداده لغير المؤجر الذي نبه عليه بدفع الإيجار له . غير مقبول .

المبدأ القانوني

إذا أقيمت دعوى طرد لقعود المستأجر عن أداء الأجرة في المواعيد لتحقق الشرط الفاسخ الصريح في العقد فدفعها المستأجر بأنه أوفى لغير المستأجر الإيجار لحصول تنبيه عليه من الغير بدفعه بمقولة إن العقار ملكه مع إنعدام الصلة بينه وبين المؤجر الأصلي

فإن هذه التعللة لا تزعم ببيان دعوى الطرد ولا توهم من أساسها .

المحكم

د بما أن الاستئناف رفع ثم قيد في الميعاد عن حكم قابل له واتخذت صحيفته الأوضاع المقررة قانوناً فيتعين القضاء بقبوله شكلاً .

د وبما أن المستأنف عليه الأول أقام الدعوى الماثلة على المستأنف في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ بغية طرده من العين الموضحة بعقد الإيجار الذي أبرماه في أول يناير سنة ١٩٤٦ وذلك لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح المبين بذلك العقد بعود المستأنف عن أداء الأجرة في الآجال المضروبة لها ابتداء من أول يونيه سنة ١٩٥٠ رغم التنبيه عليه بذلك .

وإذ عرضت محكمة الدرجة الأولى واقعة الخصومة وماساقه رافعها من أسانيد قضت بجلستها المنعقدة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بطرد المستأنف من تلك العين وإلزامه بالمصروفات .

يبد أن المستأنف نعى على تلك المحكمة قضاءها ورمى إلى إلغائه وإلزام خصيمه بمصروفات التقاضي شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وذلك استناداً إلى القول بأن وزارة الأوقاف قد أخطرتة بإيفائها الأجرة دون المستأنف عليه فاستجاب لها بعد أن تبين من تبعية العين لها وأحققتها في اقتضاء أجرتها .

د وبما أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى للأسباب التي نهض عليها والتي تقرها هذه المحكمة — يبد أنها لا يفوتها الإشارة إلى أن محكمة الدرجة الأولى قد غاب عن ذاكرتها

حضور المستأنف فسجلت بأسباب حكمها أنه لم يحضر أمامها — وهذه المحكمة تزيد على ماساقه الحكم المستأنف من أسباب : —

أولاً — إن مانزع إليه المستأنف من القول بأن العين المؤجرة هي من أعيان وقف متظرة عليه وزارة الأوقاف — وبأن هذه قد أذرتة بالكف عن الأداء إلى المستأنف عليه — فأوقافها هي الأجرة المستحقة إلى اليوم — هذا القول المسوق من المستأنف تراه المحكمة ضرباً من ضروب المجادلة بالباطل لإدحاض حق المستأنف عليه به — ذلك أن المستأنف لم يمار في أن عقد التأجير الرقيم أول يناير سنة ١٩٤٦ لم يبرم إلا بينه وبين المستأنف عليه دون وزارة الأوقاف ، هذا إلى أنه على الرغم من تلقي المستأنف كتاب التنبيه من خصيمه منذ ١٠ يوليه سنة ١٩٥١ ثم رفع الدعوى الراهنة عليه في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ فانه إذ مثل بجلسته ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥١ استأجل لإيداع مستنداته فلما أجيب لم يودع شيئاً إلى أن صدر الحكم المستأنف في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وثانياً — إنه إذ لا ذ أمام هذه المحكمة بهذا اللون من الدفاع لم يدعمه بما يظهره بل على النقيض فانه أقر بمقاضاته بشأن الأجرة — وقد بان من صورتى الحكيم رقمى ٥٤٠ سنة ١٩٤٩ الجمالية و ١٤ سنة ١٩٥١ الجمالية أن أولها قضى حضورياً في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ بإلزام المستأنف بأن يؤدي لخصيمه قيمة الأجرة من أغسطس سنة ١٩٤٩ حتى آخر مايو سنة ١٩٥٠ — بعد اقتطاع ٩ جنيهات و ٧٠٠ مليم قيمة ما أداه المستأنف لوزارة الأوقاف عن إصلاح الحائط المشترك بين عين الوقف المشمول بنظارتها وبين العين المؤجرة . وقيمة الأعمال التي استلزمها إصلاح هذه العين بعد انهيار الحائط على السقف

الخاص بنظام القضاء بالجمعية العامة لمحكمة النقض تعيين المحكمة المختصة أو الحكم الأحق بالتنفيذ في حالة النزاع الإيجابي أو السلبي بين إحدى المحاكم أو محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية وعلى النزاع حول تنفيذ حكمين متناقضين صادر أحدهما من الجهة الأولى والآخر من إحدى الجهتين الأخريين . بيد أنه لما ينظم النزاع بين محاكم الأحوال الشخصية فيما بين أنواعها والتضارب بين أحكامها .

٢ - المحاكم المدنية هي القوامة على منازعات الأموال وما يجري عليها من تحفظ وتنفيذ، وعلى مواد الأحوال الشخصية للأجانب فحسب ومن ثم فإذا جاوزت إحدى محاكم الأحوال الشخصية نطاق ولايتها إلى ولاية محكمة أخرى منها في دعوى بين مصريين وفي مسألة من صميم الأحوال الشخصية، وكان قضاؤها فيها لا يمس حقاً مالياً ولا يحتمل تنفيذاً على المال فلا سلطان لهذه المحاكم على هذا الضرب من الأحكام لأنها لا تنطوي على أدنى مساس بولايتها .

المحكمة

د بما أن واقعة النزاع أنه في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٢ توفيت السيدة عزيزة حبيب عن زوجها - المستأنف عليه الأول - وعن ابنتها منه - الآنسة آمال ، وعن أشقاتها - المستأنفين وأربعة آخرين ثم في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٣ أبرم المستأنف عليه الأول بمثابته ولياً على تلك الابنة - وأستاذ نصيف

القديم ، وأن الحكم الثاني قد قضى حضورياً في ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ بإلزامه بأن يؤدي إلى المستأنف ضده قيمة الأجرة المستحقة حتى آخر مارس سنة ١٩٥١ وأن الذي تأخذه المحكمة من مشول المستأنف في تينك الدعويين وإدلاته بدفاعه وانتهاء المحكمة إلى القضاء بما ذكر لآية بينة على زهوق ادعاء المستأنف أن العين المؤجرة موقوفة وأنه أوفى أجرتها لوزارة الأوقاف - وهو مالم يقدم عليه دليلاً رغم إفساح السبيل له ومن ثم يتعين عدم الالتفات إلى ذلك .

د وبما أنه وقد بان بما قدم أن مساقه المستأنف من تعلات لم يوهن الحكم المستأنف أو يزعم من بنيانه حق القضاء بتأييده .

د وبما أنه وقد أخفق المستأنف فعليه نفقات استئنافه شاملة مقابل أتعاب المحاماة - نزولاً على نص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ من قانون المرافعات .

(قضية جرجس عزيز ضد الحاجة دواد موسى حليم رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٥٠ من مصر بالهيئة السابقة) .

٢٥٠

محكمة مصر الكلية

١٤ يناير سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض في تعيين المحكمة المختصة أو الحكم الأحق بالتنفيذ .

ب - حق رقابة المحاكم الوطنية على ما يصدر من أحكام محاكم الأحوال الشخصية .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع قد ناط بمقتضى المادة

التاسعة عشرة من القانون ١٤٧ سنة ١٩٤٩

ثم ركن المستأنف عليه الأول إلى القضاء الشرعى بالدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٤٨ شبرا بطلب القضاء له ضد المستأنفين بضم ابنته إليه — وإذ ذاك أبان أنه قد غير مذهبه الدينى بغية التمكن من اللوذ بذلك القضاء بعد أن أخفق فى الظفر بحقه . فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بانية قضاءها على أن ذلك التغير انبغى به التحايل على الاختصاص — بيد أن المحكمة الاستئنافية ألغت ذلك الحكم وأعادت الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها — ثم أقام المستأنف ضده الأول الدعوى الشرعية رقم ٦٦ من مارس سنة ١٩٥٠ روض الفرج ضد المستأنفين لذات الغاية فقضى فيها فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٠ بعدم سماعها استناداً إلى أن الحكم الصادر من المجلس صحيح وقد أسفر استئناف حكم عدم السماع عن القضاء فيه فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن (المستندات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من تلك الحافظة) .

وأخيراً قاضى ابنته بالدعوى رقم ٩١٨ سنة ١٩٥٠ شرعى روض الفرج اضمها إليه بسبب تجاوزها سن الحضانة وخيفته عليها من الفتنة فدفعت الإبنة الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، بيد أن المحكمة لم تعول على الدفع وقضت بجلستها المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بضمها إليه — وصار هذا الحكم انتهاياً فى ٧ من مارس سنة ١٩٥١ بمقتضى الحكم الصادر فى الاستئناف رقمى ٢٠٢٦ ، ٣٨٨٧ سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أن قرار المجلس الملى قد صدر حين كانت الإبنة فى سن الحضانة وحين كانت الأسباب ترجع إلى المحاضنة — حالة أن الدعوى الجديدة مقامة من الوالد على ابنته لأسباب ترجع إليهما

حبیب المحامی اتفاقاً مقتضاه لبوثها فى حضانة خالتها المستأنفتين إلى يوم زواجها أو بلوغها سن الرشد (مستند رقم ١ من الحافظة الأولى للمستأنفين لمحكمة الدرجة الأولى) .

ولما كان يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ أقامت المستأنفتان على المستأنف ضده الأول دعوى لدى مجلس ملى فرعى مصر قيدت برقم ٨٢٥ سنة ١٩٤٥ وقضى فيها فى أول مارس سنة ١٩٤٦ بالزامه بأداء نفقة لابنته آنفة الذكر بواقع ثلاثة جنيهات شهرياً زيدت إلى أربعة بمقتضى الحكم الصادر فى ١٩ يونيه سنة ١٩٤٦ بموجب الحكم الصادر من المجلس الملى العام فى الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٤٦ (المستندان رقم ٦ و ٥ من تلك الحافظة) .

وإذ كان يوم ٤ من مارس سنة ١٩٤٧ خاصم المستأنف ضده الأول المستأنفين بالدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٧ بضم ابنته إليه فقضى فيها المجلس الفرعى بالرفض فى (٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ حاز قضاؤه قوة الأمر المقضى بمقتضى الحكم الصادر من المجلس الملى العام فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فى القضية رقم ١٩٣ سنة ١٩٤٧ (المستندان ١ ، ٢ من الحافظة الثانية المقدمة من المستأنفين لتلك المحكمة) .

وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٨ طلب المستأنف عليه الأول انضمامه وأولاده راشد وفؤاد ونصيف ونظيرة إلى طائفة الروم الأرثوذكس قاتلاً إنه لا يرى من ذلك إلا المحافظة على العقيدة ونظامها فتم لهم ذلك جميعاً فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥١ (تراجع حافظة المستأنف ضده الأول لجلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ والشهادة المقدمة منه) .

تتناول صحة الحكم المستشكل فيه وتعرض لأصل الحق الثابت فيه .

ب — وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بمقتضى الحكم الصادر من محكمة روض الفرج الشرعية في الاشكال رقم ٥٢٤ سنة ١٩٥١ المقام من الابنة والمقتضى فيه بالرفض .

ج — وبعدم قبولها لاقامتها من غير ذي صفة لأن طرفي الحكم المستشكل فيه هما الابنة ووالدها دون المستأنفتين .

وطلب رفضها موضوعا بمقولة بطلان اتفاق ٢٤ يناير سنة ١٩٤٣ لأن الحضنة لم تسن إلا لصالح الصغير ومن ثم كانت دعاوى الحضنة قابلة للتجديد بتغير الأحوال والظروف وهذا ما راعاه الحكم المستشكل فيه حين خالف الحكيم الملى والشرعى اللذين استنفدا أغراضهما — ولأنه — أى الأب مكتمل الصحة — ومع هذا فله اختان أقدر على تربية بنته من خالتيها — المستأنفتين — وأنه لم يرفع دعوى الضم لدى القضاء الشرعى إلا بعد مضي زهاء ثلاثة أعوام على تغيير مذهبه الدينى والعبرة قانونا باختلاف المذهب ولو قبل رفع الدعوى بيوم واحد .

د وبما أن محكمة الدرجة الأولى قضت برفض الدفع وبقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا وإلزام رافعيه المصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة — استناداً إلى أن هذا القضاء بمثابة فرعا من المحكمة المدنية — يملك نظر الإشكالات المؤسسة على تجاوز جهة قضاء الأحوال الشخصية حدود ولايتها ليدراً عن نفس المستشكل وماله آثار حكم يتسم بالبطلان المطلق كذلك الذى تستشكل فيه المستأنفتان بمقولة صدوره من جهة غير ذات ولاية وأن الاستشكال لدى القضاء الشرعى

معا — وهذه غير تلك فاستشكلت الابنة في ذلك الحكم وقيد اشكالها برفع ٥٢٤ سنة ١٩٥١ روض الفرج وقضى فيه فى ٨ من يولييه سنة ١٩٥١ بالرفض (المستندان ٧ و ٨ من ذات الحافظة) .

هـ وبما أن المستأنفتين رفعتا على المستأنف ضدهما الدعوى الماثلة ابتغاء وقف تنفيذ الحكم الشرعى رقم ٩١٨ سنة ١٩٥٠ روض الفرج والذى أقره الحكم الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥١ فى الاستئناف الشرعيين رقمى ٣٠٣٦ و ٣٨٨٧ سنة ١٩٥٠ — مع الزام المستأنف عليه الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم معجل بالنفاذ يجرى تنفيذه بالنسخة الأصلية وكان عمادهما فيما ادعيتا — أن الاتفاق الرقم ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٣ قاطع فى بقاء الابنة إلى يوم رشدتها أو زواجها وأن أباهما المستأنف ضده الأول لا قبل له بالاشراف عليها لأنه طاعن فى السن ضعيف البنية ، وأن ذلك الحكم مشوب بالبطلان لتعارضه مع الحكم الصادر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥٠ فى الدعوى الشرعية رقم ٦٦ سنة ١٩٥٠ روض الفرج والحكم النهائى الصادر من المجلس الملى العام فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فى الاستئناف رقم ١٩٣٠ سنة ١٩٤٧ ولأنه ينهض على أساس تغيير المذهب وهو أمر رى به التحيل على قواعد الولاية فتكون جهة القضاء الشرعى قد جاوزت ولايتها باصدار الحكم مشار الاستشكال .

و وبما أن المستأنف عليه الأول دفع الدعوى :

أ — بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها بمقولة إن الإشكال يقوم على أسباب

لا يحول دون اللوذ بالقضاء المستعجل استنادا إلى أسباب أخرى وإن مصلحة المستأنفتين تتمثل في أنهما كانتا خصيمتين للمستأنف ضده الأولى في النزاع الذي انتهى بصدر حكم المجلس الملي العام والحكم الشرعي رقم ٦٦ سنة ١٩٥٠ روض الفرج واستئنافه رقم ٩١٠ سنة ١٩٥٠ وإن الخصوم في الاشكال الراهن غيرهم في الاشكال السابق وليس يقدر في ثبوت ولاية القضاء الشرعي اعتناق المستأنف عليه الأولى مذهب الروم الأرثوذكس لأن العقيدة سر بين المرء وربه ، هذا إلى أن الحكم المستشكل فيه قد صدر بعد ذلك التغير بسنين ، ولا يحول دون اختصاص القضاء المستعجل القول بأن ذلك الحكم لا يمس شخصا حقا ماليا ولا يحتمل تنفيذا على المال لأن الشارع قد هدف إلى حماية كل جهة من عدوان غيرها فحذف من قانون نظام القضاء الخطر الخاص بتأويل أحكام محاكم الأحوال الشخصية ذلك لأن حماية النفس ليست أقل خطرا من حماية المال والاستشكال لدى القضاء الشرعي ليس بدافع للخطر من احتمال تنفيذ الحكم على النفس تنفيذا يخالف القانون كما لو طلبت زوجة تنفيذ حكم بالحبس على زوجها والحال أنها ناشز بمقتضى حكم شرعي نهائي أو أن ذمة الزوج بريئة ، وطلب زوج دخول زوجته في طاعته حال أن نفقتها قد سقطت بالتطبيق عقب الحكم المستشكل فيه .

و بما أن المستأنفتين نعتتا على محكمة الدرجة الأولى قضاءها ورددتا في سبيل إلغائه وأجابتهما إلى مدعاهما — ما سبق أن بسطناه من أسباب أضافنا إليها أن القضاء المختلط لم يكن يقيم وزنا للتغير الديني الذي قصد به التحايل على القانون والمساس بالحقوق الثابتة

بأحكام سابقة وأن محكمة النقض الجنائية قد أبانت أن تغير الدين ذو خطر كبير وأن الصالح العام يقضى ألا يترك أمره دون تنظيم قانوني احتراماً للشرائع وحفظاً للحقوق وحداً من عبث ذوي الأهواء باسم الدين ، كما أن القضاء الشرعي أفصح عن غضبه على أولئك الذين يحتالون على الأديان لقضاء لبانات كاذبة لهم — و انتهيتا إلى أنه إن صح القول بتبديل الحال كان يتعين أن يكون تقدير ذلك للجهة القضائية صاحبة الولاية .

و بما أن الذي بان مما مضى بسطه أن المستأنفتين قد ابتغيتا من إشكاليهما المائل وقف تنفيذ الحكم الصادر من القضاء الشرعي في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٩١٨ سنة ١٩٥٠ روض الفرج والذي حاز قوة الأمر المقضي بمقتضى الحكم الرقم ٧ من مارس سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٣٠٣٦ ، ٣٨٨٧ سنة ١٩٥٠ والقاضي للمستأنف عليه الأول بضم ابنته آمال إليه — وكان بما نعتاه عليه أنه قد جاوز ولايته إذ استمدها من زعم ذلك المستأنف عليه تغير مذهبه من قبلي أرثوذكسي إلى رومي أرثوذكسي مع إنه لم يقدم على ذلك إلا للفرار من كل ولاية مجلس الأقباط الأرثوذكس بما كان يقتضي رد قصده السيء عليه وإن هذا الحكم جاء منافضاً للحكم الصادر من هذا المجلس في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٧ في الدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٧ والذي أيدى الحكم الرقم ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في الاستئناف رقم ١٩٣ سنة ١٩٤٧ والقاضي برفض دعوى ذلك الخصيم على المستأنفتين لضم ابنته إليه كما صدر متعارضا مع الحكم الشرعي الصادر في القضية رقم ٦٦/١٩٥٠ روض الفرج القاضي للمستأنفتين في السابع من مارس سنة ١٩٥٠ بعدم سماع دعوى خصيمهما —

وهو الحكم — الذى أسفر استثنائه عن اعتباره كأن لم يكن فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

دوبما أن الذى يبين من استقراء المواد

١- التاسعة والعشرين من الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ تصديقاً على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس ملى الأقباط الأرثوذكس العام — ب — والحادية والثلاثين من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٥٢ بشأن الانجليين الوطنيين — و — — والعشرين من القانون رقم ٢٧ الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك — و — د — والاولى من لائحة ١٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ الخاصة بالاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية والتي استمر العمل بها بمقتضى القرار الصادر فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٣٤ — إن الشارع قد جعل تنفيذ أحكام تلك المحاكم رهنا بإصدارها فى حدود الولاية المرسومة لها .

دوبما أنه كما كانت مجاوزة تلك الولاية تنطوى على عدوان إما على ولاية المحاكم أو محكمة القضاء الادارى أو محكمة أخرى من محاكم الأحوال الشخصية لزم تبيان السلطة ذات الفصل فى ضروب هذا العدوان وفى هذه السيل فان الشارع ابتغاء الفصل فى النزاع الإيجائى والسلبى بين إحدى المحاكم أو محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية وعلى النزاع حول تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صدر إحداها من الجهة الأولى والآخر من إحدى الجهتين الآخرين قد ناط بمقتضى المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء بالجمعية العامة لمحكمة

النقض تعيين المحكمة المختصة أو الحكم الآحق بالتنفيذ بيد أنه لا ريب فى أنه لما ينظم النزاع بين محاكم الأحوال الشخصية فيما بينها أو التضارب بين أحكامها على أن الشارع وقد تيقن هذا النص وتبين خطره فسعى لمعالجته بأكثر من مشروع لم يكتب له الظهور — فقد أصدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ فالمرسوم الرقم ١٦ من مايو سنة ١٩٣٩ ومالبثت الحكومة أن سحبتهما لما أثير حولهما من اعتراض (تراجع المذكرة التفسيرية لمشروع قانون نظام القضاء بند ٨ من الفصل الأول من الباب الثانى) والبند ١ من تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب من مشروع ذلك القانون، ونقض ٦/٦/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض المدنية الصادرة من الجمعية العامة — السنة الأولى رقم ٢ ص ١٠ وما بعدها، ومؤلف الدكتور حامد زكى باشا فى القانون الدولى الخاص طبعة ثانية رقم ٥٠٥ ومؤلف المرحوم الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك فى مبادئ القانون الدولى الخاص طبعة ثانية رقم ٢٠٨ هامش ٢/ص ١٦٨) .

دوبما أن الذى يبين من استقراء المواد من الثانية عشرة إلى السادسة عشرة من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ آنف الذكر ومذكرته التفسيرية أن الشارع إذ ناط بهذه المحاكم دون سواها الفصل فى جميع المواد المدنية والتجارية وفى مواد الأحوال الشخصية لغير المصريين ومواد الولاية على المال للمصريين جميعاً إلا ما استثنى فى مسائل أحوالهم الشخصية فيما يرد عنه قانون مستقل أنه قد أفصح عن غايته من جعل هذه المحاكم محاكم القانون العام فى المواد المدنية والتجارية للمصريين وسواهم ، ولهؤلاء وسواهم فى مواد الأحوال الشخصية والمصريين فى مواد الولاية على المال وقد عدما محاكم استثنائية لهم

في باقى مواد الأحوال الشخصية التى يرد بشأنها قانون خاص ومقتضى هذا أن هذه المحاكم هى القوامة على منازعات الأموال وما يجرى عليها من تحفظ وتنفيذ وعلى مواد الأحوال الشخصية للأجانب فحسب ، ومن ثم فإذا جاوزت إحدى محاكم الأحوال الشخصية نطاق ولايتها إلى ولاية محكمة أخرى منها فى دعوى بين مصريين وفى مسألة من صميم الأحوال الشخصية وكان قضاؤها فيها لا يمس حقاً مالياً ولا يحتمل تنفيذاً على المال فلا سلطان لهذه المحاكم على هذا الضرب من الأحكام لأنها لا تنطوى على أدنى مساس بولايتها آنفة البيان (يراجع نقض ٦ أبريل سنة ١٩٤٤ بمجموعة النقض المدنية الأستاذ محمود عمر جزء ٤ رقم ١١٦ ، نقض ٥/١/١٩٥٠ بمجموعة أحكام محكمة النقض المدنية السنة الأولى رقم ٤٥) .

د وبما أنه ليس يقدر فى هذا النظر قول المحكم المستأنف أن المشرع لم يورد بقانون نظام القضاء نصاً على قرار ما كانت تقضى به المادة السادسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٩٠ سنة ١٩٣٧ من منعها من تأويل الأحكام الصادرة من الجهات المنوطة فى مسائل الأحوال الشخصية ذلك لأن الشارع قد حصر اختصاص المحاكم فيما بينه بالمواد من الثانية عشرة إلى السادسة عشرة من ذلك القانون ففهوم مخالفتها يعنى حتماً منع المحاكم من التصدى لغير ما وليت عليه .

د وبما أنه ليس ينال كذلك من هذا النظر استدلال محكمة الدرجة الأولى بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بإضافته كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للقول باختصاصها بنظر الضرب من الاشكالات

سالف الذكر — ذلك لأنه فضلاً عن أن المحكم مثار الاستشكال قد صدر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥١ قبل إعمال هذا القانون فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فإن هذا لم يعدل قانون نظام القضاء أو يحل بما قضى به من اعتبار هذه المحاكم بمثابة محاكم استثنائية فى مواد الأحوال الشخصية للمصريين لا تختص منها فيما خلا مواد الولاية على المال إلا فيما يرد بشأنه قانون خاص طبقاً للبادة الخامسة عشرة — ومن ثم كان القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ ليس إنفاذاً لهذه المادة والمادة الثانية عشرة من قانون نظام القضاء (تراجع مضبطة الجلسة الثلاثين لمجلس النواب — وتقرير لجنة الشئون التشريعية عن هذا القانون — الوقائع المصرية القسم البرلمانى عدد ٤٣ سنة ١١ فى ٣٠/٧/١٩٥١ ص ٩٤ و ٩٥) .

د وبما أنه لما كان ذلك كذلك وكان المحكم المروم وقف تنفيذه قد صدر من جهة القضاء الشرعى فى خصومة انعقدت بين مصريين وقضى بضم ابنة لأبيها — فهو بهذه المثابة قد قضى فى مسألة من صميم مسائل الأحوال الشخصية ولا يمس فى ذاته حقاً مالياً ولا يحتمل فى ذاته تنفيذاً على المال — فإن كان حقاً ماتسم به المستأنفتان من تجاوزه ولاية القضاء الشرعى إلى ولاية المجلس الملى الارثوذكسى أو تعارضه مع حكم شرعى أو ملى سابق فلا ولاية لهذه المحاكم بنظر ما يثار حوله من إشكال — وبالتالي لا اختصاص لهذا القضاء باعتباره فرعاً منها وحق لذلك إلغاء المحكم المستأنف وتخلي هذا القضاء عن نظر الدعوى .

د وبما أنه وقد أخفقت المستأنفتان فلزمهما نفقات التقاضى ومقابل أنعاب المحاماة عن الدرجتين نزولاً على حكم المادة ٣٥٧ / ١ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ١٢٦٣ سنة ١٩٥١ بالهيئة السابقة)

القضاء المستعجل

(جزئى)

٢٥١

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

- ١ - إشكال فى تنفيذ . متى يقبل .
 ب - بطلان الاعلانات . ما يتعلق منه بالنظام العام أو بمصلحة الأفراد .
 ج - ذكر محل غنار لطالب التنفيذ فى دائرة المحكمة التابع لها المدعى . وجوبه .
 المبادئ القانونية

١ - يشترط لقبول الإشكالات ألا يكون التنفيذ أو جزء منه قد تم قبل رفع الإشكال ، أما إذا تم التنفيذ بالفعل بالدفع أو التسليم أو وقع جزء من التنفيذ كالحجز فإن ولاية القضاء المستعجل فى نظر الإشكال تظل قائمة إذا كان الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً كتوقعه بلا سند تنفيذى مثلاً أو بلا سند مطلقاً أو لكونه وقع على ما لا يصح الحجز عليه أو لغير ذلك من الأسباب التى تجعل الحجز باطلاً فى هذه الحالة يحكم القاضى بارجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ دون الحكم بالبطلان .

٢ - فرق الشارع فى قانون المرافعات بين الاجراءات المتعلقة بالنظام العام وبين الاجراءات التى تتعلق بمصلحة الأفراد التى يترتب على رغم مراعاتها المساس بحقوقهم والإضرار بهم فى الحالة الأولى يترتب

البطلان بقوة القانون على مجرد عدم مراعاة هذا الإجراء فقرر فى المادة ٢٤ مرافعات بأنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى المواد ٧ و٨ و١٠ و١١ و١٢ و١٤ و١٦ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ ونص فى المادة ٢٥ بجعل الحكم بالبطلان واجباً فى حالتين (١) فى الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه باعتبار أن المشرع قدر أهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر عليه فى الغالب (٢) عند عدم النص إذا كان العيب الذى شاب الاجراء عيباً جوهرياً بشرط أن يثبت الخصم أنه قد أصابه ضرر .

٣ - إن إيجاب المشرع ذكر المحل المختار فى إعلان سند التنفيذ مؤداه أن هذا البيان يعد من البيانات الجوهرية إذ قد روعيت فيه مصلحة المدعى فإذا أغفله الدائن فقد تحقق البطلان وأما المحكمة من ضرورة ذكر هذا البيان فهى تتمشى مع نفس المحكمة التى قامت عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من القانون المدنى التى تشترط أن يتم الوفاء فى موطن المدعى . ولم يشأ الشارع أن يشذ عن هذه القاعدة عند الحصول الدائن على حكم ضد

المدين فأوجبت المادة ٤٦٠ مرافعات على الدائن أن يعين فى التنبيه بالوفاء عند إعلان السند التنفيذى محلا مختاراً فى دائرة المحكمة التى بها المدين تيسيراً له فلا يكلفه مشتة الانتقال إلى مقر الدائن فيتوجه إلى المحل المختار الذى عينه له فى دائرة المحكمة التى يقيم فيها للوفاء بما عليه من إلزام قبل الدائن .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تلخص فى أنه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٥١ استصدر المستشكل ضده الأول حكماً ضد المستشكل فى القضية رقم ٩٩٨ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية يقضى بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٠٣٧ جنيهها و ٤٢٣ ملياً والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة وقد أعلن هذا الحكم للمستشكل بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ وقد اشتمل هذا الاعلان التنبيه على المستشكل بأداء مبلغ ٢١٩٤ جنيهها و ٢٣٨ ملياً وإلا سيجرى عليه التنفيذ بالطرق القانونية ولما لم يقم المستشكل بالوفاء فقد شرع المستشكل ضده فى التنفيذ على مال المستشكل وكانت أولى خطواته التى سلكها فى هذا السبيل هو أن عهد إلى المحضر المنوط بالتنفيذ إيداع المنحصل خزانة المحكمة فى حالة قيام المدين بأداء المبلغ وصرح له بتوقيع الحجز التنفيذى على المصنع المملوك للمدين فى حالة عدم قيام هذا الأخير بالوفاء وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ أوقع المحضر التنفيذ على المنقولات والبضائع الموجودة بمحل المدين وفاء لمبلغ ٢٢٣٥ جنيهها و ٦٩٢ ملياً فاستشكل المستشكل

فى هذا الحكم بصحيفة أعلنت للمستشكل ضدها بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥١ طلب فى ختامها الحكم بعدم الاعتداد بمحضر الحجز المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ وباعتباره وكافة آثاره كأن لم يكن مع إلزام المستشكل ضده الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية وقد أسس إشكاله على الأمور الآتية : — (١) إن إعلان سند التنفيذ الحاصل بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ لم يكن مشتملاً على بيان محل مختار للدائن فى مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين وأنه بذلك يعد باطلاً طبقاً لنص المادة ٤٦٠ مرافعات (٢) أن محضر الحجز المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ جاء باطلاً أيضاً لخلوه من بيان محل مختار للحاجز فى مقر محكمة المواد الجزئية الواقع فى دائرتها الحجز طبقاً لنص المادة ٥٠٣ مرافعات (٣) أن الحجز وقع باطلاً أيضاً لأن الحكم وقد شملته المحكمة بالنفاذ المعجل وبشرط الكفالة فكان يتعين على الدائن قبل الشروع فى التنفيذ أن يعلن المدين بنوع الكفالة التى اختارها طبقاً لنص المادتين ٤٧٥ و ٤٧٦ مرافعات .

د وحيث إن المستشكل ضده الأول دفع بعدم قبول الاشكال شكلاً لأن التنفيذ قد تم بتوقيع الحجز بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ . د وحيث إنه يشترط لقبول الإشكالات ألا يكون التنفيذ أو جزء منه قد تم قبل رفع الإشكال — أما إذا تم التنفيذ بالفعل بالدفع أو التسليم أو وقع جزء من التنفيذ كالحجز فان ولاية القضاء المستعجل فى نظر الإشكال تظل قائمة إذا كان الحجز باطلاً بطلاناً جوهرياً كتوقعه بلا سند تنفيذى مثلاً أو بلا سند مطلقاً أو لكونه وقع على ما لا يصح الحجز عليه أو لغير ذلك

من الأحوال التي تجعل الحجز باطلاً في هذه الحالة يحكم القاضي بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ دون الحكم بالبطلان لأن هذا قضاء في موضوع الحق (يراجع أبو هيف بك في التنفيذ والتحفظ بنده ٢٠٤ ص ١٣٧ وأيضاً قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب باشا بنده ١١٢٩ ص ٥٥٨) .

وحيث إنه يتمين للفصل في قبول أو عدم قبول هذا الإشكال شكلاً للبحث عما إذا كان الحجز الذي أوقعه المستشكل ضده الأول بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ قد شابه عيب جوهرى يبطله قانوناً أم لا .

وحيث إنه عن الوجه الأول من أوجه هذا الإشكال وهو مانع المستشكل على أن سند التنفيذ المعلن له بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ جاء خلواً من بيان محل مختار للدائن في مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين والامر الذي يبطله قانوناً استناداً إلى المادة ٤٦٠ مرافعات التي أوجبت على الدائن إعلان السند التنفيذي الذي يسبق التنفيذ لنفس المدين أو لمحله الأصلي وأن يشتمل الاعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين محل مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر المحكمة التابع لها محل المدين .

وحيث إنه يتعين للفصل في هذا الوجه الرجوع الى قواعد البطلان التي سنّها المشرع في قانون المرافعات فقد فرق الشارع المصرى بين الاجراءات المتعلقة بالنظام العام وبين الاجراءات التي تتعلق بمصلحة الأفراد التي يترتب على عدم مراعاتها المساس بحقوقهم أو الاضرار بهم في الحالة الأولى رتب البطلان بقوة القانون على مجرد عدم مراعاة هذا الاجراء فقرر في المادة ٢٤ مرافعات بأنه يترتب البطلان على

مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ ونص في المادة ٢٥ بجعل الحكم بالبطلان واجباً في حالتين (١) في الأحوال التي ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتباراً بأن المشرع قدر أهمية الاجراء وافترض ترتيب الضرر عليه في الغالب (٢) عند عدم النص إذا كان العيب الذي شاب الاجراء عيباً جوهرياً بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان وذلك طبقاً للقاعدة الفقهية

“Nullité sans grief n’opère rien”

وحيث إن إيجاب المشرع ذكر المحل المختار في إعلان سند التنفيذ مؤداه أن هذا البيان يعد من البيانات الجوهرية إذ قد روعيت فيه مصلحة المدين فإذا أغفله الدائن فقد تحقق البطلان أما المحكمة من ضرورة ذكر هذا البيان فهي تمشي مع نفس المحكمة التي قامت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المدني التي تشترط أن يتم الوفاء في موطن المدين

“Les dettes sont quérables et non portables”.

وذلك رافة بالمدين فلم يشأ الشارع أن يكلفه مؤنة الانتقال إلى موطن الدائن لوفاء ما عليه من دين بل حتم على الدائن أن يسعى هو بنفسه لمطالبة المدين في موطنه — وعن هذه القاعدة تفرعت أيضاً قاعدة اختصاص المدين أمام المحكمة التابعة لها هذا الأخير

“actor sequitor forum rei”.

ولم يشأ الشارع أن يشد على هذه القاعدة عند حصول الدائن على حكم ضد المدين فأوجبت المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات على الدائن أن يعين في التنبيه بالوفاء عند إعلان السند التنفيذي محلاً مختاراً في دائرة المحكمة التي بها المدين يسيراً

« وحيث إنه بالنسبة للوجه الثالث من الإشكال فإن الشارع وإن ترك الخيار للدائن فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة بين أن يقدم كفيلًا مقتدرًا أو أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو يتسلم الشيء المأمور تسليمه فى الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر إلا أنه أوجب على الدائن فى المادة ٤٧٦ مرافعات أن يعلن المدين بنوع الكفالة التى اختارها ليكون الأخير على علم بها فإذا تبين له عدم كفايتها كان له خلال الثلاثة الأيام التالية للإعلان طبقا للمادة ٤٧٧ مرافعات أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو كفاية ما يودع .

« وحيث إن الحكم أداة التنفيذ وهو مشمول بالنفاذ وبشرط الكفالة فإن المستشكل ضده الأول لم يعلن المدين بنوع الكفالة التى اختارها قبل البدء فى التنفيذ وهو بفعله هذا قد أهدر ضماناً قانونياً للمدين إذ لم يكن المدين وقت توقيع الحجز على علم بنوع الكفالة التى اختارها الدائن قبل التنفيذ ولا يقدر فى هذا القول بأن الدائن قد صرح للحضر المكلف بالتنفيذ بإيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة لأن الشارع قد حتم فى المادة ٤٧٦ مرافعات أن يتم إعلان المدين بنوع الكفالة فى جميع الأحوال حتى ولو كان الدائن قد اختار لنفسه إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة لأن هذا الإيداع ليس إلا نوعاً من الكفالة التى نص عليها الشارع فى المادة ٤٧٥ مرافعات وترك للدائن حق اختيارها فإذا تم له هذا الاختيار فإن ذلك لا يعفيه من إعلان المدين بذلك حتى يكون على علم به ومن ثم فإن إغفال هذا الإعلان يعيب إجراءات التنفيذ ويجعلها مشوبة بالبطلان .

له فلا يكلفه مشقة الانتقال إلى مقر الدائن فيتوجه إلى المحل المختار الذى عينه له فى دائرة المحكمة التى يقيم فيها لوفاء ما عليه من التزام قبل الدائن .

« وحيث إن إغفال هذا البيان فى سند التنفيذ من شأنه أن يلحق ضرراً بالمستشكل لأنه يقيم بالقاهرة بينما يقيم الدائن فى الاسكندرية وإن عدم اتخاذ الدائن محلاً مختاراً له فى دائرة محكمة القاهرة يكلف - المستشكل مؤنة الانتقال للاسكندرية لوفاء ما عليه من دين وفى هذا قلب للوضع القانونى الذى قامت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ مدنى .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن الإعلان الحاصل بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ قد شابه عيب جوهرى يبطله بطلاناً مطلقاً طبقاً لنص المادتين ٢٥ و ٦٠ مرافعات .

« وحيث إن الشارع كان منطقياً مع نفسه أيضاً فقد أوجب على الدائن أيضاً فى المادة ٥٠٣ مرافعات أن يعين فى محضر الحجز محلاً مختاراً فى البلدة التى بها مقر محكمة المواد الجزئية الواقع فى دائرتها الحجز وهذه القاعدة تقوم على نفس المحكمة التى قامت عليها المادة ٤٦٠ مرافعات لأن المشرع قد تراءى له أيضاً أنه من الجائز أن يقوم المدين بالوفاء عقب توقيع الحجز على أمواله لحتم على هذا الدائن أن يعد له محلاً مختاراً فى محضر الحجز فى دائرة التنفيذ حتى لا يكلف المدين مشقة الانتقال إلى محل الدائن .

« وحيث إن محضر الحجز الرقم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ جاء خلواً من بيان محل مختار فى دائرة التنفيذ فقد شابه عيب جوهرى يترتب عليه البطلان طبقاً للمادتين ٢٥ و ٥٠٣ مرافعات

استقلال ملك الشركة عن ملك الشريك . جواز اتخاذ اجراءات تحفظية ضماناً للحقوق بعد التصفية .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان التقنين المدني الملغى لم يعترف صراحة بالشخصية المعنوية للشركات التجارية إلا أن الاجماع بين القضاة الوطنى والمختلط كان قد انعقد على الاعتراف لجميع الشركات التجارية ماعدا شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية لها وقد جاء القانون المدنى الجديد مقراً لما اتجه إليه القضاء فاعترف صراحة فى الفقرة الرابعة من المادة ٥٢ بالشخصية المعنوية للشركات التجارية والمدنية ولهذا حسم كل ما أثير فى ظل القانون المدنى الملغى من خلف فى الرأى فى هذا الصدد .

٢ — إن النتيجة القانونية المترتبة على الاعتراف للشركات التجارية بشخصيتها الاعتبارية أنه قد أصبح لها كيان خاص وحياة مستقلة عن حياة الأعضاء فيها فحقوقها غير مختلطة بحقوق الأعضاء كما وإن التزاماتها منفصلة عن التزاماتهم وبالتالي فإن أعضاء الشركة لا يعتبرون مالكيين على الشيوع لأموال الشركة بل تعتبر هذه الأموال ملكاً للشخص الاعتبارى الذى هو الشركة وكل ما للأعضاء من حقوق قبل الشركة هو حقهم فى الأرباح وهو حق منقول .

٣ — إن القاعدة المقررة فى المادة ٥٢٥

chaque assureur من القانون المدنى

وحيث إنه وقد ثبت مما تقدم أن إعلان السند التنفيذى والتنبيه بالوفاء الحاصل فى ٢٣ مايو سنة ٥١ جاء باطلين طبقاً لنص المادتين ٢٥ و٦٠ مرافعات وأن محضر التنفيذ المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ باطل هو الآخر طبقاً لنص المادتين ٢٥ و٣٠ مرافعات وأن المستشكل ضده لم يخطر المستشكل بنوع الكفالة التى اختارها قبل البدء فى التنفيذ عملاً بالمادتين ٤٧٥ و٧٦ مرافعات ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الاشكال شكلاً والحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المستشكل ضده الأول بها .

وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة عملاً للنص عليه فى منطوق حكمها .

وحيث إن المدعى طلب التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية إلا أن المحكمة لا ترى مسوغاً يدعى لذلك .

(القضية رقم ٣٦١٨ سنة ١٩٥١ مستعجل رئاسة حضرة القاضى محمد عبد اللطيف) ..

٢٥٢

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية باقاهرة

١٥ أبريل سنة ١٩٥٢

شركات التضامن التجارية . اعتراف القانون المدنى الجديد بشخصيتها المعنوية . حقوق دائتى الشركاء . وحقوق دائتى الشركة . عدم جواز توقيع الأولين تنفيذاً على نصيب مدينتهم فى مال الشركة . جوازه للآخرين .

وقد حظرت على الدائنين الشخصيين لأحد الشركاء أن يتقاضوا حقوقهم من حصة ذلك الشريك فى أموال الشركة فإن هذا الحظر ينطوى فى مرماه أيضاً على عدم جواز الحجز التنفيذى على أموال الشركة لدين فى ذمة الشريك ومن ثم فإن الحالة الواردة فى هذه المادة بما تدخل فى عداد ما قدمته المادة ٤٩٠ مرافعات .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل فى أن المدعى عليه الأول كان يداين كلا من المدعى ومحمود السيد امام متضامين فى مبلغ ١٧٥ ج بمقتضى أربعة سندات أذنية مؤرخة فى ٢٧/١٠/١٩٥١ وقيمة السند الأول ٤٥ ج ويستحق الاداء فى ١٥/١١/١٩٥١ وقيمة السند الثانى مبلغ ٤٥ ج ويستحق الاداء فى ١٥/١٢/١٩٥١ وقيمة السند الثالث مبلغ ٤٥ ج أيضاً ويستحق السداد فى ١٥/١/١٩٥٢ وقيمة السند الأخير مبلغ ٤٠ ج ويستحق الوفاء فى ٣٠/١/١٩٥٢ ولما لم يقم (المدعيان) المدينان المذكوران بأداء قيمة هذه السندات فى مواعيدها المستحقة رفع المدعى عليه الأول ضدّهما الدعوى رقم ٢٧٩٢ سنة ١٩٥١ مدنى عابدين وقضى له فيها بتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٢ بالزامهما متضامين بأداء مبلغ ١٧٥ ج والفوائد بواقع ٧ ٪ بالنسبة لمبلغ ١٣٥ ج وبواقع ٤ ٪ بالنسبة لمبلغ أربعين جنياً من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصروفات ومبلغ ٥٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ونفاذاً لهذا الحكم أوقع المدعى عليه الأول بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ حجزاً تنفيذياً على أدوات المقهى الكائنة

ليست إلا إحدى الآثار القانونية المترتبة على استقلال أموال الشركة عن أموال الشركاء فيها فقد حظر الشارع فى هذا النص على الدائنين الشخصيين لأحد الشركاء أن يتقاضوا حقوقهم أثناء قيام الشركة فيما يخص ذلك الشريك فى رأس المال لأن أموال الشركة تعتبر ضماناً عاماً لدائنها وخدم كما أن ذمة الشريك هى الضمان العام لدائنيه الشخصية ومن ثم فلا يجوز لدائن الشريك أثناء قيام الشركة أن يزاحموا دائنها أما إذا انحلت الشركة وتمت التصفية فقد زالت الشخصية المعنوية عنها وأصبح المال شائعاً بين الشركاء وحق لكل دائن أن ينفذ على أموال مدينه بقدر حصته فى هذا المال الشائع ولكن ذلك لا يمنع دائن الشريك أثناء قيام الشركة أن ينفذوا بديونهم على حصته فى الأرباح أو أن يتخذوا الاجراءات التحفظية سواء فيما يتعلق بنصيبه فى الأرباح أو حصته فى الشركة .

٤ - إن الشارع وقد عقد فى المواد ٤٨٤ - ٤٩٠ الأموال التى لا يجوز التنفيذ عليها فتناول فى المواد ٤٨٤ - ٤٨٩ بيان الأشياء التى لا يجوز الحجز عليها وقرر فى المادة ٤٩٠ بأن العمل بأحكام المواد المتقدمة لا يخل بالقواعد المقررة أو التى تقرر فى القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز أو التنفيذ أو التنازل .

٥ - إن المادة ٥٢٥ من القانون المدنى

الموجودة بها ومن ثم فإن له مصلحة في التدخل في الدعوى ويتعين لذلك قبوله خصما فيها .

• وحيث إن المدعى عليه الأول طلب الحكم برفض الإشكال بمقولة إن الحجز الذى أوقعه على المنقولات المحجوز عليها قد استوفى أوضاعه الشكلية وإنه بهذه المثابة قد وقع صحيحا وإنه وإن كان طالب التدخل يعتبر من الغير بالنسبة لهذا الحجز فإن السبيل الذى رسمه له القانون هو أن يرفع دعوى استرداد في مواجهة الحاجز يطلب فيها الحكم بأحقته أو أحقية الشركة للأشياء المحجوز عليها .

• وحيث إنه يتعين للفصل في هذه الدعوى بحث الأمور الآتية (١) هل لشركة التضامن التجارية شخصية معنوية ومستقلة عن شخصية الشركاء (٢) المحكمة التشريعية في الحظر الوارد في المادة ٥٢٥ مدنى (٣) ماهية الأثر القانونى للحجز الذى يوقعه أحد الدائنين الشخصيين للشركاء على أموال الشركة وهل يعتبر هذا الحجز صحيحا شكلا أم باطلا بقوة القانون .

• وحيث إنه وإن كان التقنين المدنى الملغى لم يعترف صراحة بالشخصية المعنوية للشركات التجارية إلا أن الإجماع بين القضاة الوطنى والمختلط كان قد انعقد على الاعتراف لجميع الشركات التجارية ماعدا شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية لها وقد جاء القانون المدنى الجديد مقرا لما اتجه اليه القضاء فاعترف صراحة في الفقرة الرابعة من المادة ٥٢ مدنى بالشخصية المعنوية للشركات التجارية والمدنية ولهذا قد حسم كل ما أثير في ظل القانون المدنى الملغى من خلف في رأى في هذا الصدد .

• وحيث إن النتيجة القانونية المترتبة على الاعتراف للشركات التجارية بشخصيتها

بشارع البستان رقم ٥٧ وتحدد لبيعها يوم ٩ أبريل سنة ١٩٥٢ فرقع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليهما بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ قال فيها إن المدعى عليه الأول أوقع الحجز على منقولات مملوكة لشركة «زهرة البستان» المعقودة بينه وبين سليمان مراد ومن ثم فقد وقع الحجز باطلا طبقا لنصر المادة ٥٢٥ من القانون المدنى وطلب في ختام الصحيفة الحكم بعدم الاعتداد بالحجز المتوقع بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

• وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بجملة ١٩٥٢/٤/٩ لم يحضر المدعى وحضر سليمان سليمان مراد وتدخل في الدعوى وطلب قبوله خصما فيها بمقولة إن المنقولات المحجوز عليها مملوكة لشركة «زهرة البستان» وهى شركة التضامن التى انعقدت بينه وبين المدعى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمسجل بالقلم التجارى بمحكمة القاهرة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥١ تحت رقم ١١٤٦ وإن لهذه الشركة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريكين فيها وإنه لا يجوز التنفيذ على أموال الشركة إلا لدين ترتب في ذمتها بصفتها المذكورة عملا بالمادة ٥٢٥ من القانون المدنى .

• وحيث إن الذى يبين من مطالعة عقد الشركة المؤرخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ أن طالب التدخل هو أحد الشريكين المتضامنين في شركة «زهرة البستان» والتى مقرها الرئيسى المقهى الكائن بشارع البستان رقم ٥٧ والتى أوقع المدعى عليه الأول بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ الحجز على المنقولات والمعدات

في الأرباح أو أن يتخذوا الاجراءات التحفظية سواء فيما يتعلق بنصيبه في الأرباح أو حصته في الشركة (راجع المذكرة الإيضاحية بمشروع تنقيح القانون المدنى) .

« وحيث إن الذى يبين من مطالعة عقد شركة التضامن المبرم بين المدعى وبين سليمان سليمان مراد المتدخل فى الدعوى أن هذه الشركة انعقدت فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ وأطلق عليها اسم «زهرة البستان» شركة السيد إمام وسليمان سليمان وإن الغرض منها تجهيز وبيع المشروبات الساخنة والمثلجة (مقهى) وأن مقرها الرئيسى شارع البستان رقم ٥٧ قسم عابدين وقد انعقدت لمدة عشر سنوات تبدأ فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وتنتهى فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦١ قابلة للتجديد وقد سجلت هذه الشركة بالقلم التجارى بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٩/١٢/١٩٥١ تحت رقم ١١٤٦ سنة ١٩٥١ وهى بذلك قد روعيت فيها الأوضاع المقررة قانوناً التى تسبغ عليها الشخصية المعنوية طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ٥٢ من القانون التجارى فأصبحت ذاتيتها مستقلة عن ذاتية الشركاء فيها .

« وحيث إن الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٧٩٢ سنة ١٩٥١ مدنى عابدين قضى بإلزام المدعى هو ومحمود السيد امام بأن يدفع المدعى عليه الأول متضامنين مبلغ ١٧٥ جنبها بصفتها الشخصية فهو يصلح فقط لأن يكون أداة تنفيذ على أموال المدينين المذكورين . ولا يصح التنفيذ بمقتضاه على أموال شركة زهرة البستان التى انعقدت بين المدعى وبين سليمان سليمان مراد المتدخل فى الدعوى وكل ما للمدعى عليه الأول من حقوقه قبل هذه الشركة هو أن يوقع الحجز التنفيذى على أرباح

الاعتبارية أنه قد أصبح لها كيان خاص وحياة مستقلة عن حياة الأعضاء فيها فحقوقها غير مختلطة بحقوق الأعضاء كما وأن التزاماتها منفصلة عن التزامات الشركاء وبالتالي فإن أعضاء الشركة لا يعتبرون مالكيين على الشيوع لأموال الشركة بل تعتبر هذه الأموال ملكاً للشخص الاعتبارى الذى هو الشركة وكل مال للأعضاء من حقوق قبل الشركة هو حقهم فى الأرباح وهو حق منقول (راجع بهذا المعنى ملخص ليون كان ورينو بند ١٢٥٥ إذ يقرر ما يأتى حرفياً :

“Toutes les sociétés de commerce à l'exception des sociétés en participation forment des personnes morales, c'est-à-dire qu'elles sont considérées en droit comme ayant une personnalité distincte de celle des associés, elles ont ainsi un actif et un passif qui sont séparés de l'actif et du passif personnel de chaque associé.

« وحيث إن القاعدة المقررة فى المادة ٥٢ من القانون المدنى ليست إلا إحدى الآثار القانونية المترتبة على استقلال أموال الشركة عن أموال الشركاء فيها فعند حظر الشارع فى هذا النص على الدائنين الشخصيين لأحد الشركاء أن يتقاضوا حقوقهم أثناء قيام الشركة فيما يخص ذلك الشريك فى رأس المال لأن أموال الشركة تعتبر ضماناً عاماً لدائنها وخدم كما أن ذمة الشريك هى الضمان العام لدائنيه الشخصيين ومن ثم فلا يجوز لدائنى الشريك أثناء قيام الشركة أن يزاحموا دائئها أما إذا انحلت الشركة وتمت التصفية فقد زالت الشخصية المعنوية فيها وأصبح المال شائعاً بين الشركاء وحق لكل دائن أن ينفذ على أموال مدينه بقدر حصته فى هذا المال الشائع ولكن ذلك لا يمنع دائنى الشريك أثناء قيام الشركة أن ينفذوا بديونهم على حصته

الشريك في هذه الشركة أو أن يوقع الحجز التحفظي على موجودات الشركة ضماناً لحقوقه حتى يستطيع اقتضاء حقه بعد تصفيتها .

د وحيث إن الذي يبين من مطالعة محضر الحجز التنفيذي المؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ أن المحضر قد انتقل إلى المقهى الكائنة بشارع البستان رقم ٥٧ وأوقع الحجز على المنقولات الموجودة بداخلها نفاذاً للحكم المذكور وهذه المقهى هي موضوع عقد شركة التضامن المسماة بشركة زهرة البستان سألقة البيان ومن ثم فإن هذا الحجز قد توقع على أموال الشركة لا على أموال المدينين المحكوم عليهما بصفتها الشخصية.

د وحيث إن الشارع وقد عقد في المواد ٤٨٤ - ٤٩٠ الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها فتناول في المواد ٤٨٤ - ٤٨٩ بيان الأشياء التي لا يجوز الحجز عليها وقرر في المادة ٤٩٠ بأن العمل بأحكام المواد المتقدمة لا يخل بالقواعد المقررة أو التي تقرر في القوانين الخاصة بشأن عدم جواز الحجز أو التنفيذ أو التنازل .

د وحيث إن المادة ٥٢٥ من القانون المدني وقد حظرت على الدائنين الشخصيين لاحد الشركاء من أن يقاضوا حقوقهم من حصة ذلك الشريك في أموال الشركة فإن هذا الحظر ينطوي في مرماه أيضاً على عدم جواز الحجز التنفيذي على أموال الشركة لدين في ذمة الشريك ومن ثم فإن الحالة الواردة في هذه المادة مما تدخل في عداد ما قرره المادة ٤٩٠ مرافعات .

د وحيث إنه وإن كان الحجز الذي أوقعه المدعى عليه الأول بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٢ قد وقع مخالفاً لحكم المادة ٤٩٠ مرافعات وقد طلب المستشكل والمتدخل في هذا الاشكال الحكم بعدم الاعتداد بهذا الحجز إلا أن القضاء

المستعجل لا يتقيد عند الحكم في الدعوى بنفس الطلبات التي تطرح أمامه بل أن له أن يعدل أو يغير فيها أو يقضي بخلافها طبقاً لما يراه حافظاً لحقوق الطرفين بشرط ألا يمس في كل ذلك بالموضوع أو يتجاوز فيها الحدود التي أرادها الخصوم ومن ثم فترى هذه المحكمة أن تترك أمر الفصل في بطلان هذا الحجز للقضاء الموضوعي لانه نزاع موضوعي بحث وترى في الوقت نفسه استعمالاً لحقها المقرر في المادة ٩٠ مرافعات أن تأمر بإيقاف تنفيذ البيع مؤقتاً على أن يرفع المدعى أو المتدخل دعوى موضوعية بطلب الحكم ببطلان إجراءات هذا الحجز في مدى أسبوع من تاريخ النطق بهذا الحكم وإلا حق المدعى عليه الأول السير في إجراءات التنفيذ .

د وحيث إنه عن المصروفات فترى المحكمة لإرجاء الفصل فيها إلى أن يستقر النزاع موضوعياً بين الطرفين .

د وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٦٦ مرافعات إلا أن المحكمة لا ترى محلاً للنص عليه في منطق حكمها .

(قضية رقم ١٧٥٩ سنة ١٩٥٢ مستعجل رئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

٢٥٣

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

قصة عقار والحكم ببيعه لعدم إمكان القسمة .
الاستشكال في هذا الحكم من الشريك الذي لم يكن ممثلاً فيه . غير جائز . جواز التقدم باعتراضات على قائمة شروط البيع .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٧٢١ من قانون المرافعات إذ نصت صراحة بأنه لكل من الشركاء أن يبدى مالدیه من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة فإن مفاد هذا النص أن الشارع قد رسم طريقاً معيناً للطعن على إجراءات القسمة قبل تمامها بأن أعطى لكل شريك من الشركاء سواء أكان ممثلاً في هذه الإجراءات أم لم يكن ممثلاً فيها حق الاعتراض على قائمة شروط البيع وبالتالي فإن ما ينعاه المدعى على المدعى عليه الأول من أنه لم توجه ضده دعوى القسمة وأنه لم يكن طرفاً في الحكم رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة مما يصح أن يكون سبباً للاعتراض على قائمة شروط البيع لأن الأسباب التى تجوز أن تكون موضوعاً للاعتراضات لا تقع تحت حصر فهى قد تتعلق بالشكل كالادعاء ببطلان إجراء أو أكثر من إجراءات التنفيذ أو تتعلق بالموضوع متى كان من شأنها لو صحت بطلان التنفيذ .

٢ - استقرت كلمة الفقه بأنه إذا لم تتم القسمة أو التوزيع واتخذت بشأنها إجراءات أمام الجهة المختصة فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى المسائل المتعلقة بها لتعلق كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق لأنه فصل فى حقوق خول القانون للوصول إليها والحكم فيها طرقاً خاصة فى أزمان معينة

أمام هيئات قضائية خاصة (يراجع استئناف مختلط أول فبراير سنة ١٩١١ مج ٢٣ ص ١٤٩ وأيضاً قضاء الأمور المستعجلة لمحمد على راتب طبعة ثانية بند ١٤٦٩ ص ٦٩٥) .

٣ - لا يمكن التحدى فى هذه الدعوى بظاهر المادة ٤٥٠ مرافعات التى تميز لكل من يتضرر من سند تنفيذى لم يكن طرفاً فيه أو عقد أو حكم أن يستشكل فيه أمام قاضى الأمور المستعجلة لأن دعوى القسمة لم يفصل فيها بحكم قطعى حتى الآن كما وأن الحكم القاضى بعدم إمكان القسمة عيناً لا يعتبر حكماً فاصلاً فى الدعوى بل هو مرحلة من مراحل الدعوى التى لا تنتهى إلا بصدر حكم مرسى المزداد ومن ثم فإذا ما قضى قاضى الأمور المستعجلة بوقف إجراءات بيع العقار فإن ذلك يعد تعرضاً لصميم إجراءات دعوى القسمة التى ما زالت مترددة أمام القاضى المختص .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل فى أن المدعى عليه الأول رفع الدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة ضد محمد ابراهيم محمد قال فى صحيفة إنه يملك حصة قدرها ١٧ ط شائعة فى كامل أرض وبناء المنزل الكائن بشارع احمد باشا تيمور ويملك محمد ابراهيم محمد السبعة القرارات الباقية وطلب فى ختام الصحيفة الحكم بفرز وتجنيد حصته المذكورة بحالة يمكن الانتفاع بها مفرزاً وفى حالة عدم إمكان القسمة يحكم ببيع العقار المذكور بالمزاد العلنى وقد قضى فى هذه الدعوى بتاريخ ١٢/٣١/١٩٥١

بعدم إمكان القسمة عيناً كما أمرت المحكمة ببيع العقار بالمزاد العلني فرفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليه بتاريخ ١٧/٨/١٩٥٢ طالباً في ختامها الحكم بإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة مؤسساً إشكاله على أنه يملك ٧ ط في العقار موضوع النزاع تلقى ملكيتها من محمد إبراهيم محمد بمقتضى عقد بيع تاريخه ١٠/٣/١٩٤٦ ومسجل تسجيلاً تاماً بمكتب الشهر العقارى بمدينة القاهرة بتاريخ ٢٦/٤/١٩٤٦ تحت رقم ٣٤٢٣ وبالتالى كان يتعين على المدعى عليه الأول أن يوجه ضده إجراءات دعوى القسمة بوصفه شريكاً له في العقار ولكن لما لم توجه ضده هذه الإجراءات فلا يجوز الاحتجاج ضده بالحكم الصادر فى القضية رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة لأنه لم يكن طرفاً فيه .

• وحيث إن المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بمقولة إن هذه المنازعة بما تدخل فى اختصاص قاضى البيوع عن طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .

• وحيث إنه يتعين للفصل فى هذه الدعوى تحديد مدى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المنازعات المتفرعة عن إجراءات القسمة وهل يجوز للقاضى المستعجل أن يقضى بوقف الحكم الصادر بعدم إمكان القسمة والبيع أم أن ذلك بما يدخل فى اختصاص القاضى المطروح أمامه دعوى بيع العقار .

• وحيث إن المادة ٧٢١ من قانون المرافعات إذ نصت صراحة بأن لكل من الشركاء أن يبدى مالىديه من أوجه البطلان والملاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة فإن مفاد هذا النص أن الشارع قد رسم طريقاً

معيناً للطعن على إجراءات القسمة قبل تمامها بأن أعطى لكل شريك من الشركاء سواء كان ممثلاً فى هذه الإجراءات أو لم يكن ممثلاً فيها حق الاعتراض على قائمة شروط البيع وبالتالى فإن ما ينهض المدعى على المدعى عليه الأول من أنه لم يوجه ضده دعوى القسمة وإنه لم يكن طرفاً فى الحكم رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة بما يصح أن يكون سبباً للاعتراض على قائمة شروط البيع لأن الأسباب التى تجوز أن تكون موضوعاً للاعتراضات لا تقع تحت حصر فىي قد تتعلق بالشكل كالادعاء ببطلان إجراء أو أكثر من إجراءات التنفيذ أو تتعلق بالموضوع متى كان من شأنها لو صحت بطلان التنفيذ .

• وحيث إنه فوق ما تقدم فقد استقرت كلمة الفقه بأنه إذا لم تتم القسمة أو التوزيع واتخذت بشأنها إجراءات أمام الجهة المختصة فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى المسائل المتعلقة بها لتعلق كل ذلك بالموضوع أو أصل الحق لأنه فصل فى حقوق خول القانون للوصول إليها والحكم فيها طرماً خاصة فى أزمان معينة أمام هيئات قضائية خاصة (يراجع استئناف مختلط أول فبراير سنة ١٩١١ ج ٢٣ ص ١٤٩ وأيضاً قضاء الأمور المستعجلة محمد على راتب طبعة ثانية نبذة ١٤٦٩ ص ٦٩٥) .

• وحيث إنه لا يمكن التحدى فى هذه الدعوى بظاهر المادة ٤٥٠ مرافعات التى تجيز لكل من يتضرر من سند تنفيذى لم يكن طرفاً فيه أو عقد أو حكم أن يستشكل فيه أمام قاضى الأمور المستعجلة لأن دعوى القسمة لم يفصل فيها بحكم قطعى حتى الآن كما وأن الحكم القاضى بعدم إمكان القسمة عيناً لا يعتبر حكماً فاصلاً فى الدعوى بل هو مرحلة من مراحل الدعوى

<p>اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى . « وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات » . (قضية محمد إبراهيم محمد احمد ضد الحاج حسين عبد الصمد رقم ٣٩٠٩ سنة ١٩٥٢ وآخرين رئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .</p>	<p>التي لا تنتهى إلا بصدور حكم مرمى المزاو ومن ثم فاذا ما قضى قاضى الأمور المستعجلة بوقف إجراءات بيع العقار فان ذلك يعد تعرضاً لصميم إجراءات دعوى القسمة التي مازالت مترددة أمام القاضى المختص . « وحيث إنه يتعين لما تقدم الحكم بعدم</p>
---	--

المحاماة

أجل مهنة في العالم

لحضرة الأستاذ راجب حنا المحامي

تقرير المحاماة :

عنوان هذا المقال مأخوذ عن كلمة خالدة لفولتير قال فيها : « كنت أتمنى أن أكون محامياً ، لأن المحاماة أجل مهنة في العالم » .

وفي الحق انه ليس بين المهن ما يسمو على المحاماة شرفاً وجلالاً ، ولا ما يدانها روعة وتضحية ومجداً . ذلك ان رسالتها هي تحقيق العدالة بالوقوف إلى جانب المظلوم والأخذ بناصر الضعيف ، والدفاع عن شرف الأفراد وحياتهم وحررياتهم وأموالهم ، والمحامي يقوم بإسداء النصيحة للكبير ، كما أنه القيم الطبيعي على الصغير . يلجأ إليه الأغنياء والفقراء على السواء ، ومن عملائه الأمراء والعظماء . يضحي بوقته وصحته وأحياناً بحياته في الدفاع عن متهم بريء أو ضعيف مهضوم الحق .

ومن أبلغ ما قيل في وصف المحاماة وتقديرها ما قاله دوجيسو رئيس مجلس القضاء الأعلى بفرنسا في عهد لويس الخامس عشر :

« المحاماة عريقة كالقضاء — مجيدة كالفضيلة — ضرورية كالعدالة — هي المهنة التي يندمج فيها السعي إلى الثروة مع أداء الواجب — حيث الجدارة والجاه لا ينفصلان — المحامي يكرس حياته لخدمة الجمهور دون أن يكون عبداً له — ومهنة المحاماة تجعل المرء نبيلاً بغير ولادة ، غنياً بلا مال ، رفيعاً من غير حاجة إلى لقب ، سعيداً بغير ثروة » (١)

وفي تقدير عمل المحامي قال المغفور له الأستاذ عبد العزيز فهمي رئيس محكمة النقض عند افتتاح أولى جلساتها في سنة ١٩٣١ « إذا وازنت بين عمل القاضي وعمل المحامي لوجدت أن عمل المحامي أدق وأخطر : لأن مهمة القاضي هي الوزن والترجيح ، أما مهمة المحامي فهي الخلق والإبداع والتكوين » .

هذه شهادة قاضي القضاة في مصر ، وتلك شهادة كبير القضاة في فرنسا . وكلاهما من الشهود العدول الذين لا سييل إلى اتهامهم بالتحيز للمحاماة أو محاباة المحامين . . .

(١) آبلتون : « مهنة المحاماة » ص ٢١ .

وهنري روير : « المحامي » تعريب حليم سيفين ص ٥٥ .

المحامى كما يجب أن يكونه :

يخطئ من يظن أن مؤهلات المحامى هي فقط الحصول على إجازة الليسانس أو الدكتوراه في القوانين ، كما يخطئ من يعتقد أن صناعة المحامى هي مجرد الكلام أو أن دراساته قاصرة على كتب القانون . إذ المحامى النابه يجب أن تستمر دراساته يوماً طوال حياته ، وتتناول - إلى جانب كتب القانون والموسوعات العلمية والقضائية - كتب الأدب والتاريخ والفلسفة والمنطق والاجتماع والاقتصاد وعلم النفس .

بل إن عمل المحامى يحتاج إلى ثقافة متنوعة متجددة وإطلاع شامل دائم على مختلف العلوم والفنون ، حتى يستطيع الاضطلاع بمهمة الدفاع في القضايا المختلفة التى يوكّل إليه أمرها من مدنية وتجارية وجنائية وعسكرية وسياسية وإدارية وتأديبية وضرائية . وما لم يكن المحامى مطلعاً على شتى العلوم والفنون ومختلف القوانين والقرارات وكتب الشراح وأحدث الأحكام ، فى كل فرع من تلك الفروع ، فإنه يجد نفسه عاجزاً عن القيام بواجبه فيما يعرض له يوماً من مشكلات وما قد يواجهه أمام المحاكم من مناقشة الفنين من الخبراء والتعليق على آرائهم .

المحاماة أشق مهنة فى العالم :

كما أن المحاماة أجل مهنة فى العالم فإنها أيضاً أشق مهنة فى العالم . فهى تفرض على المحامى أن يكرس لها كل وقته وجهوده ، وهى لاتدع له وقتاً للراحة أو الرياضة . يبدأ المحامى دائماً عمله مبكراً ويقضى ساعات الصباح عادة فى أداء واجبه أمام مختلف المحاكم متنقلاً بين دار القضاء العالى والمحكمة الكلية والمحاكم الجزئية ومحكمة القضاء الإدارى - فضلاً عن المحاكم والمجالس العسكرية والشرعية والمالية وغيرها - هذا إذا كان محامياً بالقاهرة . أما إذا كان محامياً باحدى المحافظات أو المديرية أو المراكز فإن عمله يكون أشق إذ يقتضيه السفر بالقطارات والتنقل بالسيارات بين مقر المحكمة الكلية التى يعمل فى دائرتها ، ومقر محكمة الاستئناف التى تسأنف الأحكام أمامها والمراكز التى تقع فيها المحاكم الجزئية التابعة لها.

فاذا عاد المحامى بعد الظهر إلى منزله مكثراً محطماً الأعصاب لا يكاد يجد وقتاً لتناول الطعام أو للراحة ، إذ يتعين عليه أن يعود إلى مكتبه لاستقبال عملائه - حيث يقضى شطراً من الليل فى تفهم ما يعرض عليه من مشكلات ، والافتاء فيما يستشار فيه من منازعات ، وتدوين ملاحظاته عما يعهد به إليه من قضايا ، حتى إذا ما انتهى من هذا العمل المضنى بين ازعاج التليفون ومضايقات بعض العملاء ومساوماتهم - ولم يستدع لحضور تحقيق أو مجلس صلح أو تحكيم - كان عليه أن يبدأ دراسة قضايا اليوم التالى وإعداد دفاعه فيها مستعيناً بالمراجع القانونية ، كما أن عليه تحرير المذكرات فى القضايا التى حجزت للحكم والقضايا التى لازالت فى التحضير . وهو مضطر لتحريرها

ومراجعتها لتقديمها في المواعيد المحددة لها وإلا تعرض للمسئولية في حالة التأخير عن تقديم مذكرة في قضية محجوزة للحكم ، وعرض موكله للحكم عليه بغرامة في حالة التأخير عن تقديم مذكرة في قضية معروضة على قاضي التحضير . والموكل لا يرحم والقاضي لا يعذر . والمحامي فوق هذا وذاك مسئول أمام ضميره عن أداء واجبه على الوجه الأكمل . ولهذا فهو يقضى الليل ساهراً باحثاً مقبلاً ، حتى إذا ما أتم عمله وأرضى ضميره آوى إلى فراشه ليقتضى ما بقي من الليل مسهداً يستعرض أعمال اليوم ويفكر في مشكلات الغد

هذا موجز للعمل اليومي للمحامي . ومنه يتضح أن المحامي كالشمعة يحترق ليضيء للآخرين . ومع ذلك فكثيراً ما تقابل مجهوداته وتضحياته الغالية بالجحود ونكران الجليل من جانب الموكلين الذين ما أن يكسبوا قضايائهم حتى يتنكروا للمحاميهم ، رغبة في إهدار حقوقه بعد أن حصل لهم على حقوقهم المهضومة !!

ولذلك كانت المحاماة من أشق المهن وأكثرها إرهاقاً للعقل والجسم والأعصاب . حقا إن المحامي ينعم بشيء من الاستقلال والحرية وقد يصيب بعض الجاهل - وهو ما يحسده عليه الكثيرون - ناسين أن ذلك يكون دائماً على حساب راحته وصحته وأعصابه ، وأحياناً يدفع المحامي - ثمناً لتلك الحرية وذلك الجاهل - حياته نفسها ، وما أغلاه من ثمن !!

ومن أبلغ ما قيل في وصف حياة المحامي ومتاعبه ما قاله العلامة جارسونيه :

« إن المحامي يترافع في يوم واحد أمام محاكم متعددة في دعاوى مختلفة . ومنزله ليس مكاناً لراحته ولا بعاصم له من مضايقة عملائه ، إذ يقصده كل من يريد أن يتخفف من أعباء مشاكلكه وهمومه . ولا يكاد ينتهي من مرافعة طويلة إلا ليعالج مذكرات أطول ، فعمله معالجة مختلف المشاكل وتخفيف متاعب الآخرين . واستطيع القول إنه بين مواطنيه يمثل الرجال الأولين الذين قاموا بتبليغ الرسالة الإلهية ، (١) »

محامونه يتولونه زعماء الشعوب ورؤساء الدول :

لما كانت دراسات المحامين وأعمالهم تتناول شتى نواحي الحياة ، وصناعاتهم تقتضي التمكن من الخطابة والبلاغة ، إلى جانب المامهم بنفسية الجماهير ودراستهم لدراسات الأمم والقوانين الدولية والإدارية والمالية ، كان من الطبيعي أن يبرز من بين المحامين من تولوا زعامة الأمم وقيادة الشعوب ورئاسة الدول والحكومات والبرلمانات ، ومن اختبروا لأرفع مناصب القضاء .

ويكفي في هذه العجالة أن نشير إلى أن غاندى زعيم الهند كان محامياً ، كما أن مصطفى كامل وسعد زغلول زعيمى مصر الخالدين كانا محاميين .

وقد تولى رئاسة جمهورية فرنسا كثيرون من المحامين ونقباء المحامين نذكر منهم : جول جرينى ولوبيه وفالليير وبوانكاريه وميليران . كما تولى رئاسة الوزارة في فرنسا في أوقات الحرب محامون — منهم الكسندر ريبو ورينيه فيفاني وارستيد بريان وغيرهم . . .

أما في مصر فقد تولى رئاسة الوزارة في العصر الحديث من المحامين : سعد زغلول ومصطفى النحاس وحسن صبرى وأحمد ماهر وإبراهيم عبد الهادى ونجيب الهلالى . كما تولى رئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة مجلس النواب من المحامين : محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد حسين هيكل وريضا واصف وعبد السلام فهمى جمعه وحامد جوده .

وأما من تولى منصب الوزارة من رجال المحاماة فأكثر من أن يحيط بهم الحصر . ويكفى أن نذكر أن غالبية الوزراء في العهود الأخيرة كانوا دائماً من المحامين .

وقد قدمت المحاماة للقضاء أفذاذاً شرفوا القضاء كما شرفت بهم المحاماة . نذكر منهم الزعيم الخالد سعد زغلول ونقيب المحامين عبد العزيز فهمى والفقير الكبير حامد فهمى وكثيرين غيرهم ممن شغلوا ولا زالوا يشغلون بكل جدارة أرفع مناصب القضاء .

الوزراء والمستشاروه والقضاة يشغلون بالمحاماة :

ولا يفوتنا أن نسجل في هذه المناسبة أن عدداً كبيراً من الوزراء والمستشارين والقضاة — الذين استقالوا أو أحيوا إلى المعاش لبلوغهم السن القانونى ومنهم رؤساء ووكلاء محكمة النقض ومحاكم الاستئناف — اشتغلوا بالمحاماة ، حتى لقد كاد يصبح تقليداً أن كل وزير من رجال القانون أو مستشار أو قاض يتقاعد ، يبادر فور تقاعده الى الاشتغال بالمحاماة ، ففي ميدانها الحر الفسيح متسع للجميع . . .

مواثيق بين القضاة والمحامين :

ولقد كان هذا التبادل بين رجال القضاء ورجال المحاماة ، وذلك التقدير الكريم من القضاء لهبة المحاماة ، مدعاة للاحترام المتبادل والود والوثام والتعاون بين الفريقين . ولكن لسوء الحظ كثيراً ما يقع من الحوادث بين القضاة والمحامين ما يعكر صفو العلاقات بين القضاء والجالس

والقضاء الواقف . ونحن لانلوم فريقاً دون فريق . ولكننا نرجع الحوادث إلى أسبابها للعمل من الجانبين على تلافيتها واستمرار التعاون والاحترام المتبادل بينهما لتحقيق رسالتهم المشتركة في خدمة العدالة .

ولعل أهم أسباب هذا الخلاف ما أشار إليه حضرة المستشار الكبير محمد مختار عبد الله في محاضراته ، المحاماة في نظر القاضي ، حيث قال :

« إن جميع أسباب الاحتكاك بين القضاء والمحاماة منشؤها في الغالب رول طويل مربك ، ينبغي القاضي أن ينجزه من جهة ، ومن جهة أخرى رغبة حارة من جانب المحامي في إرضاء ، ضميره بعرض كل مالدبه من وقائع وأسانيد . ولا يمكن التوفيق بين الطرفين إلا إذا قدر كل ، منهما وجهة نظر الآخر ، وكان في أداء واجبه مخلصاً في مساعدة الطرف الآخر أيضاً على ، أداء واجبه . وقد يكون حماس المحامي باعثاً له على أن يبالغ في الاهتمام بمسائل يرى القاضي ، المثلث بالرول الطويل أن الوقت لا يتسع للانصات إليها ، كما قد يبالغ القاضي في الرغبة في ، الانجاز بحيث يخرج المحامي أمام ضميره وأمام موكله . وهذه الصعوبة نشعر أنها في ازدياد ، كل يوم ، فالاحصائيات القضائية تدل على اضطراب الزيادة في عدد القضايا وبعدها كانت المائة ، هي العدد الذي لا يحلم بوصول رول القاضي الجزئي إليه أصبح مشحوناً أحياناً بعدة مئات . ، وإذن لا مفر من التعاون الفعلي بين القضاء والمحاماة ليرضى كل ضمير ، (١) . »

مهام المحامي في الجلسة :

ولقد كان تعدد حوادث الاحتكاك بين القضاة والمحامين حافزاً للشرع على أن يتدخل فيضع من التشريعات ما يحمي المحامي أثناء وجوده بالجلسة للقيام بواجبه ، ويحيطه بحصانة يمنع معها على القاضي أن يحاكمه أو يحكم عليه إذا وقع منه أثناء انعقاد الجلسة ما بعده القاضي اعتداء عليه أو إخلالاً بنظام الجلسة ، إذ يقتصر حق القاضي في مثل هذه الحالة على تحرير محضر بما حدث ، مع جواز إحالة المحامي إلى قاضي التحقيق لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه جنائياً وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستوجب مؤاخذه تأديبياً . وفي الحالين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تنظر الدعوى الجنائية أو التأديبية إذا أقيمت .

وقد استحدثت هذه الحصانة في مصر بقانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ثم نص عليها

(١) من محاضرة قيمة ألقاها على المحامين تحت التمرين حضرة الأستاذ محمد مختار عبد الله المستشار بقاعة محكمة الاستئناف يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وهي منشورة بمجلة المحاماة السنة الثانية عشرة بالعدد ٦٧١٩ والسادس ٥٥٩ و٦٧١٩

قانون المرافعات الجديد في المادة ١٣٠ ، كما نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٤٥ ، لكي يتسنى للمحامى أن يقوم بواجبه المقدس في الدفاع عن موكله بكل حرية واطمئنان على الوجه الذى يرضى ضميره ، ولكى لا يكون القاضى — الذى يعتقد أن المحامى اعتدى عليه أو أخل بنظام الجلسة — خصما وحكما في آن واحد ، ولكى لا يقضى في دعوى هو أحد طرفيها تحت تأثير غضب أو ضيق صدر بسبب « الرول الطويل المربك الذى عليه أن ينجزه » كما يقول حضرة المستشار محمد مختار عبد الله ...

ولعل هذه الحصانة — مع النصائح الغالية التى أشار على الفريقين باتباعها حضرة المستشار محمد مختار عبد الله — كفيلة بعدم تكرار حوادث الاحتكاك بين القضاة والمحامين ليتعاون الجميع — في ود دائم واحترام متبادل — على أداء رسالتهما المشتركة في خدمة العدالة .

بحث

بعض مسائل ناشئة عن تطبيق قانون

تحديد الملكية

ومعالجتها عن طريق التفسير التشريعي

للككتور ومير رافت

المحامى والمستشار السابق بمجلس الدولة

فى مقدمة الإصلاحات الهامة الحيوية التى تمخض عنها العهد الجديد من قانون تحديد الملكية المعروف بقانون الإصلاح الزراعى . وهو ككل تشريع لاغنى له عن عامل الوقت حتى تأتلف الآراء حول تفسير أحكامه بما يقطع الشك ويقضى على أسباب تضارب الآراء حول معنى هذا النص أو ذاك من نصوصه . وللحاجكم عادة النصيب الأكبر فى تفسير القوانين ولكن إلى أن ينتهى قضاؤها إلى رأى ويستقر عليه لابد من مروره فترة زمنية تطول أو تقصر بحسب الأحوال تظل فيها مصالح ذوى الشأن مقلقة مضطربة .

لذلك أحسن مجلس الوزراء صنعا إذ وافق فى إحدى جلساته الأخيرة على مشروع مرسوم بقانون بإضافة مادة جديدة برقم ١٢ مكررة إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى يخول اللجنة العليا المشرفة على عمليات الاستيلاء على الأراضى الزراعية الزائدة على النصاب القانونى وتوزيعها على صغار الفلاحين ومن اليهم سلطة تفسير أحكام هذا التشريع تفسيراً ملزماً للكافة بما فى ذلك المحاكم ذاتها إذ تنص تلك المادة الجديدة على أن . . . للجنة العليا تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وينشر فى الجريدة الرسمية ،

وما يستحق الذكر أن سلطة تفسير القوانين تفسيراً تشريعياً ملزماً للكافة هى سلطة استثنائية محضه كان ممارستها حتى الآن فى بعض حالات واردة على سبيل الحصر مجلس الوزراء نفسه كالشأن فى تفسير قانونى المعاشات المدنية والعسكرية بموجب نص صريح وارد فى هذين القانونين .

وفى منح اللجنة العليا المشرفة على عمليات الاستيلاء على الأراضى الزراعية وتوزيعها صلاحية تفسير قانون الإصلاح الزراعى تفسيراً تشريعياً ملزماً يتسبب على الناس واتجاه واضح نحو اللامركزية بالتخفيف عن كاهل مجلس الوزراء كما أن اللجنة العليا المذكورة بحكم تخصصها سوف

يكون مع الزمن أدرى من غيرها بدقائق هذا القانون وباشكالات تنفيذه وخاصة أن قانون الإصلاح الزراعى قد رخص لها فى الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الاخصائيين والفنيين . وهانحن نضع تحت نظر اللجنة العليا المذكورة بعض مالمسناه فى العمل من اشكالات قانونية فى تطبيق ذلك القانون بوسع اللجنة معالجتها عن طريق سلطاتها التفسيرية الجديدة فتوفر على ذوى الشأن ولوج ابواب المحاكم وما يصاحبه من مصروفات وضياح للوقت واضطراب فى المراكز القانونية لمدة قد تطول إلى أن يستقر القضاء العالى على رأى كما لحنا إليه .

وأحد هذه الإشكالات تثيره المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى التى تقرر أنه . . . لا يجوز لأى شخص أن يملك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

وواضح من الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن الحديث فيها ليس موجها إلى الملاك وحدهم بل إلى الموظفين العموميين كذلك وفى مقدمتهم موظفى الشهر العقارى فعلى هؤلاء الموظفين أن يتحروا ابتداء قبل تسجيل أى عقد ناقل للملكية أراضى زراعية عما إذا كان المشتري المراد تسجيل عقده يملك وحده مائتى فدان . فإذا ثبت أن له هذا القدر من الأفدنة امتنعوا عن تسجيل عقد الملكية الجديد نزولا على نص القانون الأمر والاصحح مؤاخذتهم بالطريق الإدارى وغيره عن هذه المخالفة وذلك فضلا عن بطلان العقد ذاته .

ولا جدال فى انطباق هذا النص الأمر على جميع عقود البيع والشراء التى جرت بعد تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعى أى منذ تاريخ نشره فى الوقائع المصرية تنفيذا لما هو وراى فى المادة الأربعين والأخيرة منه ونصها . . . على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولكن ما الحل بالنسبة إلى صفقات بيع الأراضى الزراعية التى حررت عقودها الابتدائية ودفع عنها العربون كالمستبع قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وقبل سن قانون الإصلاح الزراعى ولكن لم تكن اجراءات البيع الأخرى كتحرير العقد النهائى وتسجيله بمكتب الشهر العقارى المختص قد تمت حتى صدور ذلك القانون فهل يحق للبائع أن يطالب المشتري باتمام الصفقة إستناداً إلى أن عقد البيع الإبتدائى سابق التاريخ على إصدار القانون الجديد وأنه ليس لهذا القانون أثر رجعى . أم يكون المشتري على العكس — المالك لمائتى فدان أو لثلاثمائة فدان بحسب الأحوال — التحلل من هذه الصفقة الجديدة مادام أنه لا يستطيع أن يملك هو وفروعه من الأراضى الزراعية أكثر من ذلك القدر بحسب صريح نص المادة الأولى والمادة الرابعة بند (أ) من القانون . ومادام أن كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه النصوص الأمره يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

والحق أن التعارض صارخ فى حالتنا بين مصلحة البائع ومصلحة المشتري وخاصة إذا كان كلاهما من كبار الملاك الزراعيين . فالبايع وقد باع الفدان بثمن باهظ ربما أوصل إلى خمسةائة أو سبعمائة جنيه أو أكثر وفقا للأسعار التى كانت سائدة قبل تاريخ سن قانون الإصلاح

الزراعى . جد راغب فى التخلص من هذا القدر الزائد من أطيانه بالثمن المجرى المذكور الذى لن يراه بعد ذلك التاريخ . والمشتري على العكس جد راغب من جانبه فى التحلل من اتمام الصفقة ما دام أنه لن يستطيع الاحتفاظ بما اشتراه من أطيان بل سوف تستولى عليها الحكومة لازاما بضمن هو يقينا دون ثمن شرائها ما دام أنه لن يجاوز عشرة أمثال القيمة التجارية للأرض مقدرة بسبعة أمثال الضريبة العقارية .

وفى ارغام المشتري على اتمام الصفقة غبن كبير عليه بينما لن يشعر البائع بالغبن إذا ردت إليه أطيانه كلا أو بعضا وكان هذا القدر المرتد إليه مضافا إلى ما زال على ذمته من أطيان زراعية لا يجاوز الحد الأقصى المرخص له ولقروعه فى تملكه قانونا ولا يمكن أن يكون قصد المشرع قد اتجه إلى الزام مثل هذا المشتري باتمام الصفقة ودفع الثمن مع عدم استطاعة البائع له نقل الملكية إليه لعدم جواز تسجيل عقد البيع وبترتب على عدم التسجيل أن الملكية — كسائر الحقوق العينية العقارية — لا تنشأ ولا تنتقل ولا تزول بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم . ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن (المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى) .

ونقل حق الملكية إلى المشتري هو ولا شك أهم التزامات البائع (مادة ٤٢٨ من القانون المدنى) وبانقضاء هذا الالتزام بسبب استحالة تنفيذه تنقضى معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ عقد البيع من تلقاء نفسه . ومتى فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد (مادة ١٥٩ و ١٦٠ مدنى) .

ويؤكد هذا النظر أن محل عقد البيع بالنسبة إلى المشتري هو العين المباعة وسبب التزامه بدفع الثمن هو حصوله على ملكية تلك العين . فاذا استحال تحقيق هذا التملك لعدم امكان اجراء التسجيل بسبب الحظر الوارد فى المادة الأولى من قانون تحديد الملكية وهو من النظام العام أصبح العقد بلا محل ولا سبب وإذا لم يكن للالتزام التعاقدى محل ولا سبب أو كان مجله أو سببه مخالفا للنظام العام كان العقد باطلا (مادة ١٣٢ و ١٣٦ مدنى) . أو بالأحرى أصبح العقد عرضة للفسخ وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للشروع التمهيدى للقانون المدنى فى هذا الصدد « إذا كانت الاستحالة مطلقة فالمحل غير موجود فى الواقع ولا يكون للالتزام نصيب من الوجود إلا إذا طرأت الاستحالة بعد قيام العقد فيكون المتعاقد فى هذه الحالة أن يرفع دعوى الفسخ لا دعوى البطلان » .

بل أن الاستحالة المطلقة اللاحقة لوجود العقد والتى لا ترجع إلى تقصير من الملتزم قوة قاهرة . فينقضى الالتزام بها وينفسخ العقد إذا كان ملزما من جانبين (الوسيط فى شرح القانون المدنى للسنهورى سنة ١٩٥٢ صفحة ٣٨٥) . ولا خلاف فى أن الاستحالة كما تكون طبيعية يصح أن تكون قانونية أى ترجع لا إلى طبيعة الالتزام بل إلى حكم القانون (المرجع السابق) . وهذا هو الشأن فيما يتعلق بنقل الملكية الآن إلى من يملك مائتى أو ثلاثمائة فدان إذ أصبح هذا النقل مستحيلا استحالة مطلقة بسبب يرجع إلى حكم المادة الأولى من قانون تحديد الملكية لا إلى طبيعة الالتزام .

وهذه الاعتبارات كلها جملة وتفصيلا تؤدي إلى القول بانحلال عقود البيع الابتدائية السابقة التاريخ على قانون الاصلاح الزراعي والتي لم يتم تسجيلها إلى حين اصداره متى كان المشترون للأراضي الزراعية يملكون هم أو هم وأولادهم معا الحد الأقصى المباح قانونا .

وإذا قيل بأن هذا الرأي لا يراعى مصلحة البائعين الزراعيين متى كانوا يملكون هم الآخرون ذلك النصاب بحيث يتضررون من فسخ عقودهم ورد أطيانهم المباعة إلى ذمتهم ثانية وهؤقتنا حتى نستولى عليها الحكومة فان معالجة مصالح أولئك على أساس التوفيق بينها وبين مصالح المشتريين توزيعا للعدالة بين الجميع لا بد فيه من نص تشريعي خاص بوسع اللجنة العليا السالفة الذكر أن تقترح ادخاله على أحكام القانون مستلزمة في ذلك نفس المبادئ التي تقوم عليها نظرية الظروف الطارئة وقد انتهى الشارع عندها إلى تقريرها في المادة ١٤٧ من القانون المدني الجديد مادام قانون تحديد الملكية الطارىء هو دون شك حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه من جانب البائعين والمشتريين السابقة عقودهم على ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولأنه لمن الخير أن لا يترك هذا النزاع الخطير بين البائعين والمشتريين بدون حل سريع خشية أن تتخبط فيه أحكام القضاء ولو إلى حين . وأن يعالج الموضوع بقرار تفسيري عاجل من اللجنة العليا السالفة الذكر المنوط بها الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها على أساس الصلاحيات الجديدة التي منحها لتفسير أحكام قانون تحديد الملكية تفسيرا تشريعيًا ملزما ينشر في الجريدة الرسمية .

* * *

وتمت إشكال قانوني آخر يثيره في العمل تطبيق المادة الثالثة من نفس القانون التي تنص على أنه لا يعتمد في تطبيق أحكامه ... بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه أو أزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وظاهر هذا النص يفيد إغفال جميع بيوع الأراضي الزراعية التي تمت خلال فترة تقارب ثمانية أعوام ونصف وهي المدة من أول يناير سنة ١٩٤٤ إلى حوالي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لمجرد أن المشتري هو زوج البائع أو فرعه أو زوج فرعه ومؤدى هذا الإغفال اعتبار أن الأطيان المباعة لم تخرج من ذمة البائع فيما يتعلق بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي . فإذا كانت هذه الأطيان مضافة إلى ما لم يتصرف فيه من أطيانه تجاوز النصاب القانوني وهو مائتا فدان استولت الحكومة على كل ماجاوز هذا القدر بصرف النظر عما إذا كانت تصرفات المالك إلى زوجه أو فروعه إلى آخره . جدية لا غبار عليها أم صورية قصد بها التهرب من أحكام بعض القوانين .

على أن من يرجع في هذا الشأن إلى المذكرة الإيضاحية لقانون الاصلاح الزراعي يستبين منها أن القصد هو محاربة الصورية إذ ورد فيها تعليقا على المادة الثالثة من القانون التي نحن بصدددها ... وتقضى هذه المادة بالا عبء بتصرفات المالك السابق إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وذلك درءا لأي تلاعب يكون صدر من المالك بقصد تهريب أمواله بعد قومتنا

الوطنية . كما روى أن لا يعتد بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهي السنة التي تقرر فيها رسم الأيلولة على التركات وذلك لأن بعض الملاك لجأوا إلى التصرف في أملاكهم تصرفاً صورياً بقصد التهرب من هذا الرسم ... ،

ومادام أن القصد هو محاربة تهريب الأتليان الزراعية فمن الخير التمييز بين الصفقات الجديدة الحقة التي تمت بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ من المالك إلى فروعه وزوجه أو أزواج فروعه وبين الصفقات الصورية . وإغفال هذه الأخيرة وحدها دون الأولى لا سيما أن المشترين في الصفقات الجديدة قد تحملوا رسوم تسجيل ونقل ملكية فضلاً عن الأموال الأميرية المفروضة على ما اشتروه من أطيان من أصلهم أو زوجهم وغير ذلك من تكاليف إصلاحية وخلافها . ومن حقهم ولا شك مادام لا غبار على التصرف الصادر اليهم أن ينتج هذا التصرف في مواجهة الجميع كافة آثاره القانونية الطبيعية .

وإذا كان الغالب في التصرفات الصادرة إلى الفروع أو الأزواج ومن اليهم هو الصورية وبالأخص بعد تقرير رسم الأيلولة على التركات في عام ١٩٤٤ فثمة حالات أخرى لا تدخل تحت هذا الغالب الأعم . فلا معنى إذن لأن يجري عليها حكمه .

* * *

ولذا نرجو أن تشمل اللجنة العليا لشئون الاستيلاء والتوزيع هذا الموضوع هو الآخر ببعض عنايتها وأن توفق إلى معالجته بما يتمشى مع قصد المشرع في مذكرته الإيضاحية . سواء عن طريق التعديل أو عن طريق التفسير التشريعي . ان تيسر لها ذلك فنحقق الآمال الكبيرة المعقودة عليها والمرجوة من قرار مجلس الوزراء الأخير الذي حولها صلاحيات كانت في الواقع في مهيس الحاجة إليها لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي على خير وجه يحقق أهدافه ويرعى مصالح الكافة .

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون			
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
(١) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)					
٢١٦	٣٩٣	١٩ مايو ١٩٥١	تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة التنازع الإيجابي . مناط قبوله . أن تكون دعوى الموضوع الواحد قائمة أمام جبهتي التقاضي .		
٢١٧	٣٩٦	, , ,	تنازع الاختصاص : ١ - محكمة مختلطة . فصلها في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية . لا يمكن اعتبارها محكمة أحوال شخصية في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض بالنظر في طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر على خلاف الحكم المختلط . ٢ - اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص وفقاً للمادة ١٩ المشار إليها يشمل الأحكام الصادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها ، سواء أكانت قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .		
٢١٨	٣٩٩	, , ,	١ - اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص وفقاً للمادة ١٩ من قانون نظام القضاء يشمل الأحكام الصادرة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في المسائل التي تختص المحاكم الآن بنظرها ، سواء أكانت قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة .		
			٢ - دعوى من أجنبي عن وقف بنفي ما يدعيه ناظر الوقف من حق له في الأعيان التي في حيازة الأجنبي ومنع تعرض الناظر له فيها . لا تعتبر دعوى استحقاق في معنى المادة ٣٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة بما يمتنع على هذه المحاكم نظرها . اختصاص المحكمة المختلطة بالفصل فيها وفيما يقدم فيها من دفع . ليس للمحكمة الشرعية أن تقضي بتسليم أعيان الوقف حتى لو وصفت الدعوى بأنها دعوى استحقاق ، لأن المدعى عليها فيها هي الجمعية اليونانية التي في حيازتها الأعيان المدعى وقفها وهي أجنبية ، وكذلك إذا وصفت الدعوى بأنها دعوى صحة انعقاد الوقف ، لأن المحكمة الشرعية تكون في هذه الحالة قد خرجت عن ولايتها .		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٢١٩	٤٠٧	١٤ يونيو ١٩٥١
<p>تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة وفقاً للمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ ، يجب لقبوله أن تكون كلتا جهتي التقاضي قد قضت باختصاصها في حالة التنازع الإيجابي ، أو بعدم اختصاصها في حالة التنازع السلبي .</p>		
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية		
٢٢٠	٤٠٩	٥ أبريل ١٩٥١
<p>١ - هبة . حكم . تسببه . قضاؤه برفض دعوى أقامها مورث الطاعن بطلب بطلان عقد رسمي صادر منه إلى المطعون عليها الأولى ببيع منزل على أساس أن هذا العقد في حقيقته وصية . أقامته على أن التصرف هو عقد بيع صحيح ناجز وليس ما يمنع قانوناً أن يكون الثمن مشروطاً وفاؤه كإيراد مرتب لدى حياة البائع وأنه بفرض أن الثمن منعدم فالعقد يظل صحيحاً لأنه يكون بمثابة هبة قد تضمنها عقد رسمي . إغفاله طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن أجرة مثل المنزل تزيد على الإيراد المقرر مدى حياة البائع كمقابل البيع . لا يبطله . الطعن عليه بالقصور وبمخالفة القانون . على غير أساس . ٢ - هبة . حكم . تسببه . هبة المنقول المستترة في صورة عقد بيع . مجرد الإيجاب والقبول . يكفي لانعقادها وانتقال ملكية المنقول الموهوب دون حاجة إلى تسليم الشيء الموهوب . وجود ورقة ضد تكشف عن حقيقة نية المتصرف لا يغير من هذا النظر . حكم برفض دعوى أقامها مورث الطاعن بطلب بطلان عقد بيع منقولات صادر إلى المطعون عليها الثانية على أساس أن العقد في حقيقته وصية . أقامته على أن التصرف هو هبة مستترة في صورة عقد بيع . تحدث الحكم عن توافر ركن القبض في التصرف . تزيد . الخطأ فيه لا يبطله . ٣ - اختصاص . هبة . مسائل الهبة في نظر الشارع . ليست كلها من مسائل الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأحوال العينية . الهبة محكومة بقانونين . القانون المدني فيما أورده من أحكام لها بالذات مكملة بالأحكام العامة للالتزامات وقانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها . القبض كركن لانعقاد الهبة المفرغة في محرر رسمي أو في صورة عقد آخر . لم يشترطه</p>		

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>القانون المدني على خلاف الشريعة الإسلامية . حكم . تسببيه . تقريره أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة أفرغت في قالب رسمي لذلك العقد الصادر إلى المطعون عليها الثانية . هو هبة مستترة في صورة عقد بيع وأن الهبة تصح قانوناً إذا عملت بعقد رسمي أو صيغت في صورة عقد بيع . الطعن عليه بمخالفة القانون استناداً إلى أنه إذ تعرض لصحة الهبة قد جاوز اختصاصه . على غير أساس متى كان الطاعن لا يثير نزاعاً متعلقاً بالأحوال الشخصية .</p> <p>٤ - هبة . محكمة الموضوع . تحصيلها فهم الواقع في الدعوى . عدم تقيدها برأى الخصوم في بحثها عما يجب تنزيله من أحكام القانون على هذا الواقع . حكم . تسببيه . تقريره أن العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى هو هبة مع أنها لم تقل بهذا الوصف . لا يعيبه (المادة ٤٨) من القانون المدني - القديم - والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم .</p> <p>١ - وقف . حكم . تسببيه . قضاؤه برفض دعوى ناظر وقف بتبعية عين للوقف . إقامته على أن حجة الوقف لا تنطبق على العين . ما ورد بأسبابه عن وضع يد المدعى عليه على العين إنما كان تقريراً للواقع . عدم ترتيبه على ذلك تملك المدعى عليه بوضع اليد المدة المكسبة للملكية . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور استناداً إلى أنه أغفل بياناً جوهرياً هو صفة وضع يد المدعى عليه . في غير محله . المدعى عليه بحسبه إنكار دعوى الوقف فان عجز الوقف عن إثبات مدعاه كانت دعواه واجبة الرفض .</p> <p>٢ - وقف . ناظر الوقف لا يملك أن يضيف أعياناً إلى الوقف استناداً إلى مجرد عبارة واردة في إيصال إيجار بأن الأعيان المؤجرة جارية في الوقف متى ثبت أن حجة الوقف لا تشملها . حكم . أطراحه ماورد بهذا الإيصال . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من أن العين لا تشملها حجة الوقف . لا مسخ ولا قصور .</p> <p>٣ - وقف . حكم . تسببيه . قضاؤه برفض تبعية عين لوقف .</p>
٢٢١	٤١٤	٥ أبريل ١٩٥١	

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		إقامته على أن وصف الأعيان الواردة في الحجة لا ينطبق عليها . لا مخالفة في ذلك للبادة ١٩ من قانون العدل والانصاف . ٤ — وقف . محكمة الموضوع من حقها ألا تقيم وزناً لأية ورقة لا تطمئن إليها متى ظهر لها بجلاء من ظروف الدعوى عدم صحتها . مثال . تعويلها في قضائها على ماورد بسجل المحكمة الشرعية عن بيان العين الموقوفة دون ما ورد عنها بالحجة المقدمة من الطاعنين . لا مخالفة فيه للقانون . ٥ — وقف . محكمة الموضوع . تقيدها بما يطلبه الخصوم . مثال . دعوى بتبعية عين إلى وقف . الحكم برفضها . إيراد الحكم ضمن أسبابه أن ملكية الوقف بقيت شائعة ولم يقيم دليل على حصول فرز وتجنيد لها . النعى على الحكم أنه لم يقض للوقف بحصته شائعة استناداً إلى هذا الذي قرره . لا يكون له محل مادام ناظر الوقف لم يعدل طلباته التي أقام الدعوى على أساسها . ٦ — وقف . دعوى . طلبات . تسليم . طلب ناظر الوقف التسليم على أساس أن العين المطلوب تسليمها تابعة للوقف . الحكم برفض هذا الطلب تبعاً لرفض الطلب الأصلي . لا مخالفة فيه للقانون (المادتان ١٠٣/٢٩٢ من قانون المرافعات — القديم — والمادة ١٩ من قانون العدل والانصاف) . بيع . قوة الأمر المقضى . البائع لا يمثل المشتري فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المباعة . لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدوره ولم يختصم في الدعوى . ١ — إثبات . وصية . نية الإيضاء . اعتماد المحكمة ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها في استخلاص هذه النية على تصرفات أخرى للوصى . لا تثريب عليها . ٢ — فوائد . وصية . سندات صادرة إلى المطعون عليها الأولى من مورثها ومنصوص فيها على فوائد ٨ ، ٩ ٪ من تاريخ
٢٢٢	٤٢٠	٥ أبريل ١٩٥١
٢٢٣	٤٢٤	» » »

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>الاستحقاق ومحولة منها إلى الطاعن . حكم باعتبار المبالغ الواردة في هذه السندات هي في حقيقتها وصية أقر بها المطعون عليهم الأربعة الأولون وهم أولاد المورث وليست ديناً مقترناً بفوائد مترتباً في ذمة المورث . قضاؤه يلزام المطعون عليهم سالف الذكر بالفوائد وفقاً للمادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم - بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية بها من تركة الموصى . الطعن عليه . بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر ما اتفق عليه المورث والمطعون عليها الأولى ، على غير أساس . (المادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>٣ - نقض . طعن . سبب جديد . قضاؤه يلزام المطعون عليهم الأربعة الأولين بقيمة حصصهم في المبالغ الواردة في السندات الصادرة إلى أولادهم من مورثهم والمحولة منها إلى الطاعن على أساس أن هذه المبالغ هي في حقيقتها وصية وأن هؤلاء المطعون عليهم قد أقرروا الوصية بتنفيذ في حقهم بقدر حصصهم . قضاؤه يرفض الدعوى بالنسبة لباقي المبالغ على أساس أنها حصة وارث آخر لم يقر الوصية وتوفي أثناء نظر الاستئناف . عدم تحدى الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن إقرار المطعون عليهم الأربعة الأولين بطلباته يسرى حكمه على ما ورثوه من هذا الوارث . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تجوز .</p> <p>محكمة الموضوع . شفعة . تمسك الشفعاء بأنهم كانوا يجهلون مساحة العقار المبيع وعنوان البائعة . تنفيذ المحكمة هذا الدفاع وتحصيلها أن علم الطاعنين بالبيع كان شاملاً لكافة البيانات التي أوجبها القانون وعلى أساسها كانوا يستطيعون استعمال حق الشفعة في الميعاد القانوني وأنهم رغم هذا العلم لم يبدوا رغبتهم فيها إلا بعد قوات الأجل المحدد قانوناً وترتيبها على ذلك سقوط حقهم في الشفعة . ذلك لا يعتبر منها تكييفاً للدعوى مخالفاً للتكييف الذي ارتضاه طرفاها بل هو قيام منها بواجب الرد على كل ما يطرح أمامها من وجوه الدفاع الجوهرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أن المحكمة جاوزت نطاق الخصومة المطروحة عليها . غير صحيح .</p>
٢٢٤	٤٢٩	٥ أبريل ١٩٥١	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
اعلان . اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه . أجازته القانون على سبيل الاستثناء . لا يصح اللجوء إليه إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه . ورود الورقة بغير اعلان . لا يكفي لیسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .	٥ أبريل ١٩٥١	٤٣٣	٢٢٥
حكم . تسببيه . دعوى أقامها المطعون عليه على الطاعن وآخر يطلب إلزام هذا الأخير بتقديم عقد الصلح المودع عنده والمحضر بينه هو والطاعن والحكم بصحة التعاقد عن الأطيان الواردة به . حكم ابتدائي بعدم قبول الدعوى . اقامته على أن عند الصلح تضمن اقرارا من الطاعن لا تصح تجزئته إذ بينما هو يقر للمطعون عليه بالنصف في الأرض التي يطلب إثبات التعاقد عنها إذ هو يحمله النصف في ديون ذكرت بهذا العقد فهناك إذن شركة بين الطرفين لم تصف بعد وقد أودع عقد الصلح لدى آخر حتى تتم المحاسبة بينهما . حكم استثنائي . قضاؤه بالغاء الحكم الابتدائي وبصحة التعاقد والتسليم . اغفاله التحدث عن واقعة ايداع عقد الصلح لدى آخر ودلائلها ومدى ارتباطها بتنفيذ العقد مع تمسك الطاعن بها . قصور . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم) .	• • •	٤٣٤	٢٢٦
١ — اثبات . يمين متممة . شرط توجيهها هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل . حكم بتوجيه اليمين إلى أحد الخصمين . تقريره أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته . حلف هذا الخصم اليمين . تقدير المحكمة من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه . ليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قرره المحكمة في حكمها الصادر بتوجيه اليمين .	• • •	٤٣٥	٢٢٧
٢ — محكمة الموضوع . سلطتها التقديرية . حكم برفض إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بالبينة أن المطعون عليه الثاني كان مندوبا عن المطعون عليه الأول في تسلم الطوب موضوع النزاع . اقامته ليس عن الاثبات بالبينة غير جائز قانونا			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
في هذه الحالة وإنما على أسباب موضوعية قدرها مشتقة من ظروف الدعوى وملاساتها . تكون المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . الطعن على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .			
نقض . طعن . الحكم المطعون فيه . تعديله لمصلحة المطعون عليه في الالتماس المرفوع منه . الحكم يعتبر غير قائم . الطعن المرفوع منه يكون غير مقبول .	٥ أبريل ١٩٥١	٤٢٨	٢٢٨
١ - نقض . طعن . اعلان تقرير الطعن . عدم حصوله في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير به لما منع قهرى كان دائما قبل انتقال المحضر للاعلان بحيث لو كان قد انتقل قبل ذلك منذ التقرير بالطعن لاستحال عليه الاعلان . يكون للطاعن الحق في الاعلان في خلال مدة أخرى أى خمسة عشر يوما من تاريخ زوال المانع . عدم قيام الطاعن بالاعلان في خلال هذه المدة . يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا . (المادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) . ٢ - نقض . طعن . حكم استئنافي استناده إلى أسباب الحكم الابتدائي بالإضافة إلى أسبابه . وجوب تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائي . كون الحكم الاستئنافي قد أورد تلخيصا لأسباب الحكم الابتدائي لا يغني عن تقديم هذه الصورة (المادة ١٨ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .	، ، ،	٤٤٠	٢٢٩
١ - بيع . ثمار المبيع . للتعاقدین بعقد ابتدائي غير مسجل أن يتفقا على مآل الثمار . اتفقا عليها على أن تكون الثمار للمشتري من تاريخ سابق على تسجيل عقده أو سابق على البيع نفسه أو على تسلمه المبيع فعلا . جائز . حكم . قضاؤه بالزام البائعين بأن يدفعوا إلى المشتري إيجار الأطنان المبيعة ابتداء من تاريخ العقد الابتدائي والتي استحق أداؤها قبل تسجيل هذا العقد . اقامته على أن الطرفين اتفقا على أن يستلم المشتري الأطنان المبيعة من تاريخ العقد الابتدائي وأنه تسلمها فعلا . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .	، ، ،	٤٤٣	٢٣٠
٢ - بيع . ثمن . فوائد . للبائع فوائد ما لم يدفع من الثمن			

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
		<p>من تاريخ تسلم المشتري للبيع المثلر وفقا للمادة ٣٣٠ من القانون المدني - القديم - كون الثمن غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلى البائع . لا يؤثر . المادة ٣٣٠ من القانون المدني - القديم - تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه المادة ١٢٤ من ذلك القانون . حكم . قضاؤه بعدم أحقية البائعين في تقاضى فوائد عن باقى ثمن الأطنان المبيعة . إقامته على أنهم وقد سلموا المبيع المثلر ليس لهم حق تقاضى فوائد عن باقى الثمن لأن وقاءه كان مؤجلا حتى يعدوا مستنداتهم توطئة لتحرير العقد النهائي . خطأ في تفسير القانون . (المادتان ١٢٤ / ٣٣٠ من القانون المدني القديم) .</p>
		<p>٣ - بيع . ثمرة المبيع . الثمرة عن المدة السابقة على تسلمه عقد البيع وعلى المشتري المبيع . لا يحل للمشتري الاستيلاء عليها إلا اتفاقا . حكم . تقريره أن المشتري استلم الأطنان المبيعة في تاريخ العقد الابتدائي وبعد بدء السنة الزراعية . لا يسوغ القضاء للمشتري بكامل إيجار السنة الزراعية ما لم يقدم الدليل على أن هذا كان اتفاق البائعين والمشتري .</p>
		<p>١ - تعويض . حكم . تسببه . قضاؤه برفض الدعوى التي أقامها المقاول بطلب تعويض عن استعمال رب العمل أدواته وآلاته بعد سحب العملية منه . إقامته على أن رب العمل اضطر إلى سحب العملية منه بعد أن تأخر في تنفيذ ما التزم به رغم إنذاره بوجوب إنجاز العمل في الميعاد المتفق عليه ورغم إهماله في ذلك مراراً وأنه بعد سحب رب العمل العملية منه والتسليم الترخيص له في إتمام العمل في فترة حددها قبل رب العمل . التماسه على أن لا يعد هذا القبول تنازلاً منه عن قرار السحب السابق وأن المقاول استأنف العمل على هذا الأساس دون اعتراض من جانبه . تضمن العقد المبرم بين الطرفين بنداً ينص على أنه في حالة سحب العمل يكون لرب العمل الحق في حجز كل أو بعض الآلات والأدوات التي استحضرها المقاول واستعمالها في إتمام العمل دون أن يكون مسئولاً عن دفع أى أجر عنها . الطعن على الحكم بمخالفة قانون العقد والقصور في التسيب .</p>
		<p>٢٣١ ٤٤٦ ٥ أبريل ١٩٥١</p>

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		على غير أساس . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم —) . ٢ — عقد مقاوله . غرامة التأخير . تضمن العقد ببدأ أو وجب على المقاول أن ينهى جميع العمل المنوء عنه في العقد في الوقت المتفق عليه وإلا كان لرب العمل توقيع الغرامات حسب الفئات المنصوص عليها في ذلك البند وأن هذه الغرامات توقع بمجرد حصول التأخير . تأخر المقاول في نهو العمل في الميعاد المتفق عليه أولاً في العقد ثم تباطؤه في انجازه رغم امهاله في اتمامه أكثر من مرة مما اضطر رب العمل إلى سحب العملية منه ثم قبول المقاول الاستمرار في العمل على حسابه بعد قرار السحب المذكور . رب العمل يكون على حق في احتساب غرامة التأخير عليه .
٢٣٢	٤٥١	٥ أبريل ١٩٥١
		١ — استئناف . ضامن . افادة وريثة الضامن من الاستئناف المرفوع من وريثة المدين . ثبوت وفاء الدين المطالب به من مال المدين في استئنافهم . يمتنع الرجوع على وريثة الضامن . ٢ — التماس إعادة النظر . نقض . النعي على الحكم أنه قضى للمستأنفين بأكثر مما طلبوه في استئنافهم . هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس لا بطريق النقض .
٢٣٣	٤٥٧	، ، ،
		١ — ضرائب . تقدير أرباح الممول . المادتان ٥٦ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ محل التمسك بها . هو أن يكون لدى الممول دفاتر قومية تظمن إليها المحكمة . حكم . تقدير المحكمة أرباح الممول وفقاً للمادة ٤٧ من ذلك القانون . اقامته على أن الممول لا يمسك دفاتر قومية وأن حساباته ليست منظمة تنظيمياً لا يشوبه الشك والمظنة . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس . (المواد ٤٨ و ٥٢ و ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) . ٢ — نقض . طعن . سبب جديد . طلب الممول ضم ملفه الفردي . معارضة مصلحة الضرائب في ذلك وابدائها استعداداً لتقديم المستندات اللازمة للفصل في استئنافها . موافقة النيابة العامة على ذلك . تأجيل الدعوى لهذا السبب . عدم اعتراض الممول

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٣٤	٤٦٠	٥ أبريل ١٩٥١
<p>على هذا القرار . النعى على المحكمة أنها فصلت في الدعوى دون إجابة الطاعن إلى طلب ضم الملف . لا يقبل .</p> <p>نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد - من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل عملاً بالمادة المذكورة . المادة ٢٥ من قانون المرافعات الجديد - التي أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر . هذه المادة أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم المادة ٣/١ من قانون المرافعات الجديد - عدم جواز تطبيق المادة ٢٥ سالف الذكر على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد - ولا عبرة بتاريخ اعلانه .</p> <p>(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادتان ٣/١ و ٢٥ من قانون المرافعات - الجديد -) .</p>		
٢٣٥	٤٦٢	١٩ أبريل ١٩٥١
<p>١ - اجارة الأشخاص . المادة ٤٠٣ من القانون المدني القديم . القول بأن هذه المادة لا تنطبق إلا إذا لم يكن المستخدم المفصول عمل آخر يرتزق منه وأن يكون الفصل قد أدى إلى بطلانه بطلالة تامة . غير صحيح . نص المادة في هذا الخصوص مطلق .</p> <p>٢ - تعويض المستخدم وفقاً لهذه المادة عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها من الالتحاق بخدمة الغير . عدم التمكن هذا . هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع مستنبطاً هذا تقدير من كافة ما يقدم إليه من أدلة بما في ذلك مجرد القرائن ومستهدياً في ذلك بطبيعة عمل المستخدم وكافة ظروف الدعوى وملابساتها .</p>		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٣٦	٤٦٤	١٩ أبريل ١٩٤١
<p>مثال . فصل إدارة مستشفى طبيا قبل انتهاء مدة استخدامه .</p> <p>(المادة ٤٠٣ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>١ - اعلان . الاعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها . عدم اثبات المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصا له صفة في تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للتثبت من صفته . بطلان الاعلان . مثال .</p> <p>(المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٢ - نقض . طعن . سبب جديد . صفة الخصوم . المنازعة فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . مثال . وقف .</p> <p>إشهاد بوقف أطيان على الواقف مدة حياته . اشتراط الواقف أن تكون حصة من الأطيان الموقوفة بعد وفاته وقفا خيريا على كنيسة وجعل النظر عليه لناظر أوقاف هذه الكنيسة . وقفه باقى الأطيان وقفا أهليا وجعل النظر عليها لأحد المستحقين . اختصاص الطاعن بصفته ناظرا على الكنيسة أمام محكمة الموضوع . صدور الحكم المطعون فيه في مواجهته بهذه الصفة . طعنه في هذا الحكم . الدفع بعدم قبول طعنه شكلا استنادا إلى أنه لم يقدم ما يثبت صفته . وجه جديد . لا يقبل . الدفع بعدم قبول طعنه شكلا لانفراده برفعه دون أن يشترك معه الناظر على الوقف الأهلى . على غير أساس .</p> <p>٣ - (١) نقض . أثره . لا يفيد منه إلا من صدر الحكم المتقوض لمصلحته . لا يغير من ذلك تشابه موضوع الدعويين متى كان المطعون عليه الأول لم يطعن في الحكم بطريق النقض .</p> <p>(ب) نقض . حكم انتهائى فصل في نزاع خلافا لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضى .</p> <p>اتحاد الموضوع والسبب والخصوم . نقضه . مثال .</p> <p>(المادة ١١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .</p> <p>٤ - دعوى إبطال التصرفات . حق الدائن في إبطال تصرفات</p>		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		<p>ملخص الأحكام</p> <p>مدينة الضارة به . يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود . دعوى بطلب ابطال وقف . حكم باطلاله . اقامته على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المدعى إلى نصيبه المطالب بربعه في الأطيان المتروكة عن مورثه والتي وقفها زوجة هذا الأخير فيكون دينه بمتجمد هذا الربع قد أصبح ثابتاً في ذمة الواقفة من تاريخ وفاة مورثه ومن ثم يكون محقق الوجود قبل انشاء الوقف المطلوب الحكم باطلاله . لا خطأ .</p> <p>(المادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>٥ - وضع يد . حسن نية واضع اليد . بيع مورث أطيانا لزوجته . القضاء ببطالان البيع على أساس أن الزوجة اشتركت مع البائع في الاحتيال على قواعد الارث . تقرير الحكم أنه لا يقبل من الزوجة ولا من ورثتها الزعم بأنها كانت حسنة النية في وضع يدها عليها وأنه يبنى على ذلك أنها تعتبر سيئة النية من يوم أن وضعت يدها عليها . سائع .</p> <p>٦ - دعوى ابطال التصرفات . هي في حقيقتها دعوى بعدم نفاذ تصرف المدين الضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفى للوفاء بدينه . حكم . تسبيبه . قضاة في منطوقه بابطال الوقف . إرادته في أسبابه ما يفيد أن هذا الابطال لا يكون إلا بالقدر الذي يكفى للوفاء بالباقي للدائن من دينه . الطعن عليه بمخالفة القانون استنادا إلى أنه قضى بابطال الوقف على أساس أن قيمة الأطيان الموقوفة تكاد توازي قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثاني . غير منتج .</p> <p>(المادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>١ - حكم . تسبيبه . استخلاصه استخلاصا سائغا أن الاقرار الصادر من المورثة هو إقرار بدين حقيق سيبيه مديونيتها لبناتها بديون ناشئة عن إدارتها لأملاكهن على ريع أطيانهن وقت وصايتها عليهن . النعى عليه القصور استنادا إلى أنه أغفل التحدث عن واقعة وجود سند الاقرار في خزانة المورثة . في غير محله . لا جدوى من البحث في علة وجود سند الاقرار في خزانة المقررة</p>
٢٣٧	٤٧٦	١٩ أبريل ١٩٥١

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>وقت وفاتها متى ثبت أنه إخبار بدين مرتب في الذمة . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٢ - حكمه تسبيبه ، رفض المحكمة طلب الطاعنين الانتقال إلى المجلس الملي للاطلاع على كشوف الحساب المقول بأنها كانت تقدم من المورثة مدة وصايتها على بناتها . استنادها إلى أسباب مسوغة لقضائها . عدم تقديم الطاعنين ما يثبت أن انتقال المحكمة لو تم كان مجديا لوجود كشوف الحساب المدعى بها دون أن تدشت حسبما ذهب الحكم . عدم تقديمهم إلى محكمة الموضوع ما يثبت أنهم طلبوا إلى المجلس الملي تسليمهم صوراً من هذه الكشوف فرفض وأنه لذلك لم تبق أمامهم وسيلة لاثبات دفاعهم إلا طلب انتقال المحكمة . النعى على الحكم القصور . على غير أساس . المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٣ - حكمه تسبيبه ، ذكر المورثة في إقرارها أنها أنفقت الدين الذي أقرت به لبناتها في الوقف بديون اخوتها بيان الحكم في أسبابه بعض ديون هؤلاء الآخرين التي دفعتها عنهم المورثة ليستند بها على صحة العلة التي ذكرتها في إقرارها تبريراً لتصرفها في الربيع المستحق لبناتها . تقريره بعد ذلك أن بحث هذه الديون غير لازم للفصل في الدعوى . سائغ . الدائن لا شأن له بعلة استدانة مدينه صحيحة كانت أم غير صحيحة . العلة التي ذكرتها المورثة في إقرارها ليست هي السبب القانوني لدينها لبناتها . سبب هذا الدين هو استيلاء المورثة على صافي ريع أملاكهن . اعتماد الحكم على هذا السبب في قضائه بصحة الإقرار . النعى عليه القصور لأنه أغفل بحث بعض ديون الإخوة . في غير محله . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٤ - حكمه تسبيبه ، عقد قسمة مبرم بين المورثة وبناتها . إقرار المورثة في هذا العقد بأن بناتها تحاسبن معها وتخالصن بحقوقهن . تقرير الحكم صورية هذا الإقرار . استناده إلى اعتراف المورثة بذلك في الكتاب الموجه منها إلى إحدى بناتها في ذات تاريخ عقد القسمة وإلى إقرارها التالي بالدين في عقد</p>

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>الوصية . بحسبه ذلك لصحة استدلاله على الصورية . استطراده بعد ذلك إلى تعليل الباعث على صورية إقرار التخالص في عقد القسمة وكذلك سبب عدم وجود ورقة ضد لدى باقي بنات المورثة . تزيد لا تأثير له على سلامة الحكم . الخطأ فيه . لا يبطله .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٥ - حكم . تسببه . تقادم . وصية من المورثة بكل أملاكها لبناتها . اقرارها في الوصية لمن بديون . حكم برفض الدفع بسقوط حق إحدى البنات في المطالبة بدينها لمضي ١٥ سنة من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ المطالبة به . تقريره أن قيام الوصية كان مانعا لبنت المورثة من المطالبة بالدين موضوع الاقرار حتى فصل نهائيا يبطلانها . بحسبه ذلك ليستقيم قضاؤه متى كان ثابتا به أن المقرة أوصت بما أوصت لا ببتها في مقابل دينها .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .</p> <p>٦ - إثبات . الغير . الوارث بالنسبة إلى الاقرارات الصادرة من المورث . لا يعتبر من الغير . إدعاء الوارث أن هذه الاقرارات في حقيقتها وصية قصد بها إثارة أحد الورثة . له أن يثبت هذا الادعاء بأي طريق من طرق الإثبات . النعي على الحكم القصور والخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أنه أهدر إقرار التخالص الوارد في عقد القسمة بناء على ورقة الضد المحررة في ذات التاريخ إلى إحدى الورثة مع أن هذه الورقة لا يصح أن يخرج بها على الطاعن . في غير محله متى كان الحكم قد قرر عجز الطاعن عن إثبات أن الاقرار الصادر من المورثة هو في حقيقته وصية قصد بها إثارة أحد الورثة .</p> <p>(المادة ٢٢٨ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>٧ - نقض . طعن . سبب جديد . عدم تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن الدين الذي أقرت به مورثته لا يثبتها المطعون عليها قد وفي بدليل وجود سند لدى المقررة . إثارة هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .</p>

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٨	٤٨٩	١٩ أبريل ١٩٥١	حكم . تسببه . قضاؤه باثبات نزول المستأنف عليه عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً إلى اقرار كتابي صدر منه بعد بلوغه سن الرشد أثناء نظر الاستئناف . تلخيص الحكم ما ورد باقرار التنازل وبيانه ما ينهه عليه المستأنف عليه من أنه صدر تحت تأثير الغش . إرادته حكم القانون في الغش المفسد للرضا إيراداً صحيحاً . ذكره الوقائع التي نسبها المستأنف عليه إلى المستأنفة وتحديثه عن مدى انطباق حكم القانون عليها . انتهاؤه إلى أن ما ادعاه المستأنف عليه على فرض صحته ينقصه الأركان اللازم توافرها لقيام الغش المفسد للرضا . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور على غير أساس . (المادة ١٣٦ من القانون المدني - القديم و ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .
٢٣٩	٤٩٢	، ، ،	١ - صلح . القاضي وهو يصدق عليه . لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة . مهمته تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من الاتفاق . هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته . ٢ - صلح . المادة ٥٣٥ من القانون المدني - القديم - تطبيقها مقصور على المتعاقدين في الصلح . الأجنبي عن الصلح . لا يحتاج به . (المادة ٥٣٥ من القانون المدني - القديم) . ٣ - حراسة قضائية . حارس قضائي على أعيان وقف خوله الحكم الذي أقامه إدارة هذه الأعيان . يعتبر بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف أمام القضاء . لا يملك التحدث في شئون إدارة الوقف سواء . ٤ - حراسة قضائية . حكم في مواجهة الناظر باقامة حارس على نصيبه في الوقف . يترتب على صدور هذا أن تغل يد الناظر عن إدارة هذا النصيب دون حاجة إلى أي إجراء آخر . مثال . (المادة ٤٩١ من القانون المدني - القديم) .

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٤٠	٤٩٧	١٩ أبريل ١٩٥١
<p>بيع كمية من الصاج المستعمل وفق عينة موجودة تحت يد المشتري ومختومة من الطرفين على ان يتم تسليم الكمية المباعة في ظرف أسبوع واحد يبدأ من تاريخ التعاقد . التزام البائع في العقد بأن يسلم المشتري فاتورة الشراء حتى يتسنى له بها الحصول على إذن بالتصدير . اتفاق الطرفين على أنه إذا تأخر البائع عن التسليم في ظرف المدة المحددة أو إذا رفض المشتري التسليم يلزم الطرف المتأخر بدفع تعويض . حكم . تسببيه . قضاؤه بالزام البائع بأن يدفع إلى المشتري مبلغ التعويض ومقدم الثمن والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . إقامته على أن البائع هو الذي نكل عن الوفاء بالتزامه وأن ما أصاب المشتري من ضرر ثابت من خطابات فتح الاعتماد الدالة على أنه تعاقد مع تاجر في الخارج على أن يورد له كمية الصاج التي اشتراها . تمسك البائع بأن العقد لا يلزمه بأن يكون الصاج الذي يسلمه إلى المشتري من مخلفات الجيوش المتحالفة وأنه من ذلك كان له أن يسلم الكمية المباعة من الصاج المحلي وأن المشتري إذ استبان أن تصدير الصاج المحلي ممنوع أخذ يراوغ في تسليم الصاج الذي أعده هو . عدم قطع الحكم صراحة في أن الصاج المتعاقد عليه كان من مخلفات الجيوش المتحالفة وهو أمر يدور عليه وجه الفصل في الدعوى . قصوره .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p>		
٢٤١	٤٩٩	» » »
<p>١ - بيع . بيع المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم قطعة أرض مقاما عليها بناء . إقرار البائعة لزوجها الطاعن بأن قطعة الأرض مشتراة من ماله وأن عقد شرائها هذه القطعة هو عقد صوري وأن المباني المقامة عليها هي من ماله . حكم . تقريره أن ملكية قطعة الأرض والبناء قد انتقلت إلى المشتري بتسجيل عقده وأن حق الطاعن قبل البائعة قد استحال إلى مبلغ من المال هو قيمة الأرض والبناء . استناده إلى عدم تسجيل الافرار وانتفاء الصورية التي نسبها الطاعن إلى عقد البيع . النعى عليه</p>		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
<p>ملخص الأحكام</p> <p>الخطأ في تكيف الاقرار لأنه اعتبره إقراراً «بدین مع أنه إقرار بملكية الأرض والبناء . غير منتج .</p> <p>٢ - حكم . تسببه . قضاؤه بعدم قبول الطعن الذي أبداه الطاعن بصورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث باقي المطعون عليهم . إقامته على أنه وقد دفع الطاعن أولاً بإبطال هذا التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم - ثم دفع بصوريته ثانياً فإنه لا يقبل منه الدفع الثاني عند عدم إثبات الدفع الأول . الواقع في الدعوى هو أن الطاعن تمسك بالصورية أولاً . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاستناد والتناقض في الأسباب يكون غير منتج متى كان الحكم قد تصدى لبحث الصورية وقرر بانتفائها موضوعاً .</p> <p>(المادة ١٤٣ من القانون المدني - القديم والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٣ - حكم . تسببه . تقريره أنه لا يجوز لمن كان بيده ورقة عرفية غير مسجلة أن يطعن بالصورية في عقد بيع مسجل . تصديده بعد ذلك لصورية العقد المسجل وتقريره بانتفائها موضوعاً وبذلك استنقام ما أثبتته من أن مورث باقي المطعون عليهم وقد اشترى بعقد جدي وسجل عقده من المطعون عليها الثانية وهي مالكة بموجب عقد مسجل يعتبر من الغير فلا تسرى عليه ورقة الضد . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . غير منتج .</p> <p>(المادة ٢/٢٨ من القانون المدني - القديم والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٤ - بيع . تسجيل . عقد البيع العرفي . لا يترتب عليه انتقال الملكية للشترى . من مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفي . إنما يجوز للشترى إلزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة وإنفاذ العقد حتى إذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت الملكية استناداً إلى الحكم المسجل .</p>		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٤٢	٥٠٥	١٩ أبريل ١٩٥١
<p>١ — إجارة . تعويض . حكم . قضاؤه بتعويض المستأجر بسبب ما حصل له من تعرض من الغير . إدماجه مقابل ما فات المستأجر من منفعة الأرض المؤجرة ضمن عناصر التعويض . لا مخالفة في ذلك للقانون .</p> <p>٢ — إجارة . تعويض . محكمة الموضوع . قصرها تعويض المستأجر عن فوات منفعة الأرض المؤجرة على الأجرة في المدة التي استمر فيها التعرض دون الأجرة المستحقة عن سني الإجارة كاملة . لم تجاوز سلطتها الموضوعية في تقدير مدى الضرر .</p> <p>٣ — حكم . تسببه . قضاؤه بتعويض إجمالي للضرر عن عدة أمور . لا يبطله متى كان قد ناقش كل أمر منها على حدة وبين وجه أحقية الضرر فيه أو عدم أحقيته .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .</p> <p>٤ — حكم . تسببه . قضاؤه برفض طلب - المستأجر التعويض قبل المؤجر له . إرادته في أسبابه ما يفيد أن التعرض إنما حصل للمستأجر من الغير وأن المؤجر لا شأن له فيه وأنه بمجرد أن علم به عمل على منعه . في ذلك ما يكفي لتبرير قضاؤه . الطعن عليه بالقصور . على غير أساس .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)</p> <p>٥ — إجارة . تعويض . حكم . قضاؤه بالتعويض المستأجر على أساس ما فاتته من ربح وما لحقه من خسارة بسبب التعرض مراعيًا في تقديره مدة التعرض وأثره . النعي عليه مخالفة المادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) غير صحيح .</p>		
٢٤٣	٥٠٩	، ، ،
<p>١ — نقض . المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض . الصورة المعلنة من الحكم تعتبر صورة مطابقة لأصله في معنى هذه المادة . القول باحتمال وجود خطأ أو ترك في الصورة المعلنة . لا يغير من ذلك . لمحكمة النقض إذا تراءى لها وجود عيب من هذا القبيل في الصورة المعلنة أن تلزم الطاعن بتقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه .</p>		

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام	(المادة ١٨ من قانون إنشاء محكمة النقض) .	
٢ - إثبات . قرائن . وضع يد بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية . كشف التكليف وأوراد المال . اعتبارها قرائن تعزز وضع اليد بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية . لا مخالفة في ذلك للقانون . مثال .		
١ - مسئولية مدنية . حكم . تسببه . قضاؤه بإلزام الطاعنتين بتعويض المطعون عليه الأول عما أصابه من ضرر نتيجة لعدم تسميد زراعته تأسيساً على أن الطاعنتين مسئولتان عن تقصيرهما في صرف السباد . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من أن طلب المطعون عليه الأول سبق أن قبل من الطاعنتين رغم كونه موقعاً عليه منه بوصفه عمدة بدلاً من عمدة الناحية التابعة لها الأطيان على خلاف ما يقضى به قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٣ مما يفيد عدم تمسك الطاعنتين بهذا العيب الشكلي وأن التراخي في الأمر بصرف السباد إلى المطعون عليه الأول إلى ما بعد نهاية الفترة المحددة لصرفه في القرار الوزاري سالف الذكر قد أضر به . الطعن عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس . الأسباب التي أقيم عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتسكني لحمله . العيب الشكلي المشار إليه لا مساس له بالنظام العام ومن حق الحكومة عدم التمسك به .	٢٤٤ ٥١٢ ١٩ أبريل ١٩٥١	
٢ - مسئولية مدنية . دعوى الضمان . حكم . تسببه . قضاؤه بمسئولية الطاعنتين دون المطعون عليه الثاني عن تعويض المطعون عليه الأول . إقامته على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من أن الخطأ الذي يعزى إلى المطعون عليه الثاني ليس هو السبب الذي نشأ عنه الضرر الذي لحق بالمطعون عليه الأول بسبب تراخي الطاعنتين في تسليم السباد له في الوقت المناسب . خطأ المطعون عليه الثاني بفرض وقوعه . لا يوجب مساءلته في دعوى الضمان الموجهة قبله من الطاعنتين . الطعن في الحكم بالقصور في هذا الخصوص غير متج .		
٣ - محكمة الموضوع . خبير . طلب الخصم مناقشة الخبير		

العدد الثالث		فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			ليس حقاً له. تتحتم على المحكمة إجابته إليه . هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الاجراء منتجاً أو غير منتج في الدعوى . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) وقرار وزير الزراعة رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٣ .
٢٤٥	٥١٧	١٩ أبريل ١٩٥١	إعلان . المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم - يؤخذ منها أنه يجب إذا توجه المحضر إلى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه أن يسلم الصورة إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم . يترتب على ذلك ان الإعلان لا يكون صحيحاً إلا إذا سلت صورته إلى العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرته . استئناف . حكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن إعلان الحكم الابتدائي إلى المستأنف في وجه شيخ العزبة التي لا يقيم فيها هو إعلان صحيح . إقامته على أن العزبة التي تسلم شيخها الإعلان تابعة للبلدة الكائن بها موطن المستأنف . خطأ في تطبيق القانون . (المادة ٧ من قانون المرافعات - القديم)
٢٤٦	١٩٥	د د د	تعهدات . الاتفاق شريعة المتعاقدين . عقد توريد . اتفاق الطرفين على تحديد السعر بحيث لا يعدل زيادة أو نقصاً إلا تبعاً لزيادة أو نقصان الرسوم الجمركية أو رسوم الانتاج أو نولون سكة الحديد ، لا يحل لأحد الطرفين الجدل في مقدار السعر زيادة أو نقصاً إلا في الحالات المنصوص عليها في العقد . قياس حالة وضع حد أقصى إجباري للأسعار على هذه الحالات . غير مستساغ . حكم . قضاؤه للطعون عليها بقيمة زيادة أسعار المواد التي وردتها وبقيمة ما احتجزه أول الطاعنين مقابل الفرق بين السعر المتفق عليه في العقد والسعر الذي اشترى به الكميات اللازمة له . خطأ في تطبيق قانون العقد .
٢٤٧	٥٢١	٢ نوفمبر ١٩٥٢	(٣) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني) دعوى صحة ونفاذ عقد . شروطها . عقد البيع . عدم قبول الدعوى . إذا كان عقد تملك البائع عرفي . حاله .

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٤) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٢٤٨	٢٦ نوفمبر ١٩٥١	اختصاص القضاء المستعجل بالإذن لرب العمل باتمام الأعمال الناقصة .
٢٤٩	" " "	دعوى الطرد للتأخير في دفع الايجار . الادعاء بسداده اغير المؤجر الذى نبه عليه بدفع الايجار له . غير مقبول .
٢٥٠	١٤ يناير ١٩٥٢	١ - اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض في تعيين المحكمة المختصة أو الحكم اللاحق بالتنفيذ . ٢ - حق رقابة المحاكم الوطنية على ما يصدر من أحكام محاكم الأحوال الشخصية .
		(٥) القضاء المستعجل (جزئى)
٢٥١	٢٧ نوفمبر ١٩٥١	١ - إشكال في تنفيذ . متى يقبل . ٢ - بطلان الاعلانات . ما يتعلق منه بالنظام العام أو بمصلحة الأفراد . ٣ - ذكر محل مختار لطالب التنفيذ في دائرة المحكمة التابع لها المدين . وجوبه .
٢٥٢	١٥ أبريل ١٩٥٢	شركات التضامن التجارية . اعتراف القانون المدنى الجديد بشخصيتها المعنوية . حقوق دائنى الشركاء . وحقوق دائنى الشركة . عدم جواز توقيع الاولين تنفيذاً على نصيب مدينهم في مال الشركة . جوازه الاخيرين . استقلال ملك الشركة عن ملك الشريك . جواز اتخاذ إجراءات تحفظية ضماناً للحقوق بعد التصفية .
٢٥٣	٧ أكتوبر ١٩٥٢	قسمة عقار والحكم ببيعه لعدم إمكان القسمة . الاستشكال في هذا الحكم من الشريك الذى لم يكن ممثلاً فيه . غير جائز . جواز التقدم باعتراضات على قائمة شروط البيع .
٥٤٧		المحاماة أجل مهنة في العالم لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى
٥٥٣		بحث بعض مسائل ناشئة عن تطبيق قانون تحديد الملكية ومعالجتها عن طريق التفسير التشريعى للدكتور وحيد رأفت المحامى والمستشار السابق بمجلس الدولة

تصحيح

نشر بالعدد الثاني من السنة الثالثة والثلاثون صحيفة ٣٥٢ مبدأ
الحكم رقم ٢١٤ من محكمة شبين الكوم الجزئية وصحته للحكم رقم ٢١٥
المنشور بالصحيفة ٣٥٣ من نفس المحكمة ومبدأ الحكم رقم ٢١٥ الصادر
من محكمة شبين الكوم الجزئية المنشور بالصحيفة ٣٥٣ للحكم رقم
٢١٤ من ذات المحكمة لذلك لزم التنويه ؟

المحامي

مجلة قضائية

نشرها نقابة المحامين

ديسمبر
سنة ١٩٥٢

السنة الثالثة والثلاثون

العدد
الرابع

«ول من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله وإمامك وأنقام
جيبا ، وأفضلهم حلما عن يبطيء عن الغضب ، ويستريح إلى العذر ، ويرؤف
بالضعفاء ، وينبو على الأقوياء ومن لا يثبته العنف ولا يقعد به الضعف ،
(الامام علي بن أبي طالب)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة القسطنطينية
أحمد مصطفى وشركاه
١٦ شارع خيرج سعد بالقاهرة
١٩٥٢

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

- ٢٧ حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية .
- ١ حكما صادراً من قاضي الاحالة بمحكمة مصر الوطنية .
- ١ حكما صادراً من قضاء المحاكم العسكرية .
- بحث المحاماة أجل مهنة في العالم لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .
- بحث عن رسوم قضايا الضرائب لحضرة الأستاذ كمال فهمى اسماعيل المحامى .
- بحث انقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .
- مرسوم فى شأن اختصاص وزارة التكوين .
- قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ بإضافة مادة جديدة إلى الباب الثانى ، مكرراً ، من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بشأن المفرقات .
- مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع .
- مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تطهير الاداة الحكومية .
- مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع .
- مرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنعة .
- مرسوم بقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن ضمان الحكومة لسلفة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى لتمويل عملية استلام القمح عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- مرسوم بقانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم إضافى للأعمال الخيرية .
- مرسوم بقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ فى شأن السمسة ببورصة العقود .
- مرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادتين ٣ مكرراً و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
- مرسوم بتشكيل اللجان الفرعية المنصوص عليها فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى وبيان إجرامات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت وغيرها .
مرسوم بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى .

مرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ بشروط الإغفاء من توريد القمح المستولى عليه فى السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ .

مرسوم بقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها .

مرسوم بقانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بحظر استخدام أحد بين الثامنة عشر والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة والاحتفاظ للمجندين بوظائفهم .

مرسوم بقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن ضمان الحكومة للبنوك التجارية للسلف التى تعطى بضمان أقطان موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

قرار وزارى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ .

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن تقديم بعض بيانات عن بعض مواد التموين .

قرار بتعيين الأماكن التى تعرض فيها جداول الانتخابات بمحافظة دمياط .

قرار بشأن كيفية الإعلان عن جداول التسمير الجبرى بمحافظة الصحراء الجنوبية .

قرار بكيفية الاعلان عن جداول التسميرة بمديرية الدقهلية .

قرار بكيفية إعلان جداول الأسعار التى تعينها لجنة التسمير بمديرية الفيوم .

لجنة تحرير المجلة

راغب منا - سليمان اليماني - أحمد السادة - كمال سليم ابراهيم - نصيف زكي

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلى بك وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٥٤

١٩ أبريل سنة ١٩٥١

نقض . طعن . اعلان المطعون عليه
بتقرير الطعن فى مكتب محام . عدم تقديم
الطاعن ما يدل على أن المطعون عليه قد
اتخذ مكتب المحامى الذى اعلنه فيه بتقرير
الطعن موطناً مختاراً له . الثابت من الاوراق
الرسمية المقدمة من الطاعن أن المطعون عليه
اتخذ امام محكمة اول درجة ومحكمة ثانى
درجة مكتب محامى اخر موطناً مختاراً .
لا يكون الطاعن قد أعلن طعنه الى المطعون
عليه خلال الخمسة عشر يوماً التالية
للتقرير به . بطلان الطعن .

(المادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء
محكمة النقض)

المبدأ القانونى

متى كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض
ما يدل على أن المطعون عليهما قد اتخذا
مكتب المحامى الذى أعلنهما فيه بتقرير الطعن
موطناً مختاراً لهما تسلم فيه أوراق الطعن
بالنقض وكان الثابت من الأوراق الرسمية
المقدمة منه أنهما اتخذا أمام محكمة أول درجة

ومحكمة ثانى درجة التى أصدرت الحكم
المطعون فيه مكتب محام آخر موطناً مختاراً
فإنه ينبى على ذلك أن الطاعن لا يكون قد
أعلن طعنه إلى خصمه خلال الخمسة عشر
يوماً التالية للتقرير به ومن ثم يكون طعنه
باطلاً عملاً بالمادة ١٧ من المرسوم بقانون
بإنشاء محكمة النقض .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان
الطعن على أساس أن الطاعن لم يعلن التقرير به
إلى المطعون عليهما شخصياً ولا فى موطنهما ،
بل أعلنه فى مكتب الأستاذ أحمد إبراهيم
المحامى بدسوق ، بصفته وكيلاً ومحلاً مختاراً
لهما ، مع أنه ليس كذلك فى واقع الأمر .

ومن حيث إن الطاعن لم يقدم إلى المحكمة
ما يدل على أن المطعون عليهما قد اتخذا مكتب
المحامى المذكور بدسوق موطناً مختاراً لهما
تسلم فيه أوراق الطعن بالنقض وإنما الثابت
من الأوراق الرسمية المقدمة منه أنهما اتخذا
أمام محكمة أول درجة (محكمة دسوق الجزئية)

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ — الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو حكم في موضوع الدعوى فإذا ألغته محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى ، وليس في هذا اخلال بقاعدة درجتي التقاضى .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن التي أقامها بطلب فك الرهن عن الأطيان التي سبق أن رهنها البائع له إلى مورثة المطعون عليهم رهناً حيازياً قد اعتمد فيما اعتمد على حكمين نهائيين سابقين يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن ، حسبما أوجه النزاع التي أثارها في دفاعه عن ملكية هذه الأطيان ، إذ قرر أن ملكيتها قد آلت إلى مورثة المطعون عليهم بمقتضى حكم رسو المزداد الصادر بناء على إجراءات التنفيذ الجبرى التي اتخذها دائن آخر كان قد ارتهن الأطيان رهناً تأمينياً ، فإن في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم . ومن ثم يكون ما أورده بعد ذلك هو من قبيل التزيد الذي لا جدوى من الطعن فيه ، كذلك لا يصح أن يسند إليه القصور بمقولة إن الحكمين النهائيين السابقين لم يبيننا كيف تحققنا من أن الأطيان التي نزع ملكيتها هي نفس الأطيان التي رهننا حيازياً لمورثة المطعون عليهم وانها كل ما كان يملكه البائع للطاعن ،

ومحكمة ثانية درجة (محكمة دمنهور الابتدائية) التي أصدرت الحكم المطعون فيه مكتب الأستاذ عبد العزيز حامد المحامى بدسوق موطننا مختاراً — وبناء على ذلك فإن الطاعن لا يكون قد أعلن طعنه إلى خصميه خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به ومن ثم يكون طعنه باطلاً عملاً بالمادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٠٩ سنة ١٩٩٠ ق) .

٢٥٥

٣ مايو سنة ١٩٥١

١ — استئناف . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . هو حكم في موضوع الدعوى .

يتعين على محكمة الاستئناف اذا ما ألغته أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى . ليس في هذا اخلال بقاعدة درجتي التقاضى ب — حكم . تسببه . دعوى من الطاعن بطلب فك رهن عن أطيان سبق أن رهنها البائع له إلى مورثة المطعون عليهم رهناً حيازياً . حكم برفضها . اعتماده فيما اعتمد على حكمين نهائيين سابقين يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن ، حسبما أوجه النزاع التي أثارها في دفاعه عن ملكية الأطيان إذ قررا أن مورثة المطعون عليهم قد تملكتهما .

في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم . ما أورده بعد ذلك هو تزيد لا جدوى من الطعن فيه . النعى على الحكم القصور لان الحكمين السابقين لم يبيننا كيف تحققنا من أن الأطيان التي آلت ملكيتها إلى مورثة المطعون عليهم هي نفس الأطيان موضوع النزاع . لا يصح . هذا الطعن يعتبر موجهاً إلى الحكمين السابقين لا إلى الحكم المطعون فيه .

لأن هذا يعتبر طعناً موجهاً إلى الحكّمين النهائيين السابقين لا إلى الحكم المطعون فيه.

المحكّم.

« من حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الأوراق تتحصل في أن المرحوم مصطفى رضوان اقترض من عطوة جريس داود (مورثة المطعون عليهم) مبلغ ١٧٩ جنيها ورهن لها في ١٦/١/١٩١١ ٦ أفدنة و١٥ قيراطا رهناً حيازياً — وبمقتضى عقد بيع مسجل في ١١/٩/١٩٢٩ باع ورثة المدين الرامن هذه الأطنان للطاعن الذي رفع الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٣٢ كلى قنا على مورثة المطعون عليهم طالبا الحكم باستهلاك دين الرهن وتسليمه الـ ٦ أفدنة و١٥ قيراطا التي اشتراها فدفعت المورثة الدعوى بأنها أصبحت مالكة للأطنان لشراؤها بمقتضى حكم رسو مزاد من المحكمة المختلطة في ٢٣/١/١٩١٨ الذي صدر بناء على إجراءات التنفيذ الجبرى التي اتخذها البنك الزراعى بوصفه دائناً مرتهناً رهناً تأمينياً للعين . فقضت المحكمة في ١٥/١٠/١٩٣٢ بوقف الدعوى حتى يفصل في الملكية . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى قنا طالبا تثبيت ملكيته إلى الـ ٦ أفدنة و١٥ قيراطا والتسليم وكف المنازعة فقضت المحكمة برفض الدعوى وأصبح الحكم نهائياً ، ولما عجلت بعد ذلك الدعوى رقم ١٥٧ سنة ٣٢ كلى قنا قضت المحكمة في ٢٧/٥/١٩٣٩ برفضها . بعد ذلك رفع الطاعن الدعوى الحالية طالبا الحكم بفك الرهن عن الـ ٦ أفدنة و١٥ قيراطا مقابل دفع مبلغ الرهن وقدره ١٧٩ جنيها والتصرّح بتسجيل الحكم الذى يصدر وإضافتها إلى تكليفه خالية من الرهن لأنه قد حل محل المالك الأصلي

بوصفه مشترياً للأطنان . فدفع المطعون عليهم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في القضية رقم ٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى قنا فقبلت محكمة أول درجة هذا الدفع وحكمت بمقتضاء فلما استأنف الطاعن . قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وفي الموضوع برفض الدعوى فطعن الطاعن في الحكم بالنقض .

« وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لموضوع الدعوى بعد إلغاء الحكم القاضى بعدم جواز سماع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يجب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لأن الحالة لم تكن من الحالات التي يجوز فيها لمحكمة الاستئناف أن تصدى لموضوع الدعوى .

« وحيث إنه بنقض النظر عما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعن طلب في صحيفة استئنافه الفصل في موضوع الدعوى فإن هذا السبب مردود بأن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حكم في موضوع الدعوى فاذا ألغته محكمة الاستئناف تعين عليها أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى وليس في هذا إخلال بقاعدة درجتى التقاضى .

« وحيث إن السبب الذى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور إذ تمسك الطاعن بأن الأطنان التي نزع البنك الزراعى ملكية مصطفى رضوان عنها وقدرها ١٥ فدانا و١٢ قيراطا تغاير الأطنان التي رهنها إلى مورثة المطعون عليهم والتي اشتراها الطاعن . فالأطنان المنزوعة ملكيتها والتي رست على مورثة المطعون عليهم شائعة في ١٩٦ فدانا بينما الأطنان المرهونة حيازياً والتي اشتراها الطاعن مفرزة ..

ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد في عدم الأخذ بدفاع الطاعن على الحكم الذي صدر في القضية رقم ٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى قنا بوصفه قرينة قضائية وقرر أن محكمة قنا ذكرت في ذلك الحكم أنها اطلعت على القضية رقم ٤١٠ سنة ١٩١٩ فتبين لها أن مصطفى رضوان لم يملك خلاف القدر الذي كان مرهونا للبنك الزراعى والمرهون لمورثة المطعون عليهم وأن ما رسا مزاء على المورثة المشار إليها هو كل ما كان يملكه المدين ومن ثم يكون البيع الحاصل من المورثة للطاعن واقعا على غير ما يملكه - وما قرره الحكم المطعون فيه خطأ لأن القرينة القضائية هي قرينة بسيطة تقبل لإثبات العكس وأن هناك دليلا كتابيا ينقض هذه القرينة وهو عقد الرهن الحيازى الذى وصفت فيه الأطلاق بأنها مفرزة وهذا ينقض ما يستفاد من حكم رسو المزاد الذى كان محله أطلاقا شائعة - كما أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيف تحقق الحكان السابقان من أن الأطلاق المزوعة ملكيتها هي نفس الأطلاق المرهونة إلى مورثة المطعون عليهم وأنها كل ما كان يملكه مصطفى رضوان .

ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن حكم رسو المزاد على مورثة المطعون عليهم الصادر في ١٩١٨/١/٢٣ بنقل الملك ولو لم يقيم الراسى عليه المزاد بدفع الثمن ودون أن يسجل قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته لمفهوم نص المادتين ٥٨٧، ٥٨٨ مرافعات قديم ومخالفة ذلك لما نص عليه قانون التسجيل .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن قضى برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها في

القضية رقم ٧٨ سنة ١٩٣٦ قنا تأسيسا على اختلاف الموضوع في الدعويين إلا أنه حين استعرض أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن والتي ضمنها السببين الثانى والثالث من طعنه الحال رأى أنها أوجه سبق أن بت فيها نهائيا بالحكم الصادر في القضية رقم ٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى قنا الذى استند بدوره إلى الحكم الصادر في القضية رقم ٤١٠ سنة ١٩١٩ وهو د حكم قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره نهائيا في مواجهة ثلاثة من ورثة مصطفى رضوان وأنه حجة على المستأنف نفسه (الطاعن) لأنه تلقى الملك عنهم ولا يملك من الحقوق أكثر مما يملكه وأن الوارثة الرابعة فاطمة لم توجه إلى هذا الحكم أى اعتراض أو طعن وقرر الحكم المطعون فيه أنه مع هذه النتيجة التى خلصت إليها المحكمة في القضية ٧٨ سنة ١٩٣٦ كلى قنا بعد استعراضها الوقائع المتقدمة وإطلاعها على الحكم النهائى رقم ٤١٠ سنة ١٩١٩ استئناف قنا فإن المحكمة ترى أن محاولة المستأنف إثارة هذا النزاع في الدعوى الحالية هي محاولة غير مقبولة ودفاع غير مجد الآن ومن ثم لا تلتفت إليه المحكمة - ولم يقف الحكم المطعون فيه عند هذا الحد بل أعاد ما قرره الحكان النهائيان المشار إليهما رداً على ما تمسك به الطاعن من أوجه دفاع وصوب هذه التقارير بال عبارات التى هي محل طعن الطاعن .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكم اعتمد فيما اعتمد عليه من رفض دعوى الطاعن على حكين نهائين سابقين يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن - حسبما أوجه النزاع التى أثارها في دفاعه وفي هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم دون حاجة إلى بحث ما تغفل فيه الحكم بعد

ذلك إذ هو من قبيل التزيد الذي لا جدوى من الطعن فيه ، كما لا يصح أن يسند إلى الحكم قصور بمقولة إن الحكمين النهائيين السابقين لم يبيننا كيف تحققا من أن الأطيان التي نزع ملكيتها هي نفس الأطيان التي رهننت حيازها لمورثة المطعون عليهم وأنها كل ما كان يملكه مصطفى رضوان لأن هذا يعتبر طعنا موجهها إلى الحكمين النهائيين السابقين لا إلى الحكم المطعون فيه .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ١٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٥٦

٣ مايو سنة ١٩٥١

حكم . تسببيه حكم استثنافى .
قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف لصحة اسبابه . عدم كفاية هذه الاسباب لحمل ما قضى به الحكم الاستثنافى . قصوره قصورا يستوجب نقضه . مثال فى دعوى صحة ونفاذ بيع .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

المبدأ القانونى

متى كان الواقع هو أن المطعون عليهما الأول والثانية وأخرى باعوا إلى المطعون عليه الثالث وهو أخو الطاعن أطيانا وقد ادعى هذا الأخير أنه ساهم فى شراء تلك الأطيان بنصيب فأقام دعواه بطلب صحة ونفاذ البيع بالنسبة إلى نصيبه واستند إلى

طلب كان قد أعد لتقديمه إلى المساحة موقع عليه منه ومن المطعون عليه الثالث بوصفهما مشترين ومن البائعين وقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن حصول التعاقد وقرر المطعون عليه الأول بالتحقيق أن البيع حصل على دفعتين وأن الطاعن دفع ثمن الجزء المبيع أولا وأن عقد البيع حرر باسم المطعون عليه الثالث أولا ثم تم التوقيع بعد ذلك على الطلب الذى أعد لتقديمه إلى المساحة باسم المطعون عليه سالف الذكر والطاعن وأن البائعين استدوا بالثمن كاملا ، كذلك قررت المطعون عليها الثانية أنها وقعت على الطلب المشار إليه ، وقضت المحكمة بعد ذلك برفض دعوى الطاعن استناداً إلى أنه لم يقيم باثبات ما كلفه به الحكم التمهيدى إذ أن من أشدهما اعترفا بأنهما لم يحضرا واقعة تحرير العقد وانهما فقط سمعا بحصول التعاقد ولا يعرفان شيئاً عن الثمن وطريقة دفعه وأن المطعون عليه الثالث قال إن طلب المساحة كان مشروعاً لعقد لم يتم وأن الطاعن عجز عن إثبات دفع الثمن الذى قال به فاستأنف الطاعن هذا الحكم وتمسك بصحيفة استئنافه بالطلب الذى أعد لتقديمه للمساحة وبما قرره المطعون عليهما الأول والثانية فى التحقيق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى لصحة أسبابه مطرحاً بدون مبرر وجهة نظر الطاعن التى أبداها فى صحيفة استئنافه ،

في ١٢ / ٣ / ١٩٣٦ وقد جاء فيه ، انه مقدم من الشيخ حمد سالم عبدالله وأخيه الحاج سعيد سالم عبد الله مشترين طرف أول - والست نفيسة بنت مسعود سليمان الهوارى ومسعود حسنين الهوارى وست الكل بنت حسن الهوارى طرف ثان - وأن الطرف الثاني باع إلى الطرف الأول ٢٠ قيراطا و٦ أسهم أطيانا زراعية بزمام زين مركز الجيزة . بحوض الجامع نمره ٨ على قطعتين ومقدار ما باعت الست نفيسة المذكورة هو ٤ قراريط و١٢ سهما ، ومسعود ١٠ قراريط و١٢ سهما وست الكل ٥ قراريط و٦ أسهم - وهذه الاعيان محددة بعقد قسمة مسجل كليا - ويلتمس الموقعون تنفيذ هذا حسب المتبع ، . وهذا المحرر موقع عليه من المشتريين الاثنين ومن البائعين الثلاثة .

وبجلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ أحيلت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى حصول التعاقد بالتمن المبين بصحيفة الدعوى على أن يكون للمدعى عليهم النفي .

وبجلسة التحقيق في ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ قرر مسعود حسن حسنين الهوارى ، البائع الأول ، أن البيع حصل على دفعتين ، الأولى كانت مساحة الجزء المبيع فيها ٤ قراريط و١٢ سهما دفع ثمنه الطاعن شخصيا والثانية كانت مساحة المبيع فيها ١٦ قيراطا (وصحة ذلك ١٥ قيراطا و١٨ سهما) - وكان عقد البيع باسم حمد سالم عيد الله أولا ، ثم وقعا بعد ذلك طلب المساحة باسم الأخوين الاثنين (الطاعن والمطعون عليه الثالث) . وقرر أيضا أنه لا يذكر مقدار الثمن لأن البائعين تخالصوا به منذ عشر سنوات ، وإن كان يذكر أن البيع تم على أساس ثمن الفدان ٤٠٠ جنيه وقررت كذلك ست الكل البائعة الثانية أن والدتها (المرحومة نفيسة

يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه ، لأن أسباب الحكم الابتدائي هي أسباب قاصرة عن حمل ما قضى به الحكم المطعون فيه ، إذ الظاهر من أقوال المطعون عليهما الأول والثانية في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وتقريرهما أنهما استدا بثمان المبيع كاملا ومن صيغة الطلب المعد لتقديمه إلى المساحة والموقع عليه منهما ومن الطاعن والمطعون عليه الثالث بوصفهما مشترين أن البيع قد انعقد فعلا لمصلحة الطاعن بنسبة معينة ولم يبين الحكم المطعون فيه لماذا لم يقيم وزنا لهذه الأدلة .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تحصل على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٤٦ كلى الجيزة على أخيه حمد سالم عبد الله (المطعون عليه الثالث) ومسعود حسن حسنين الهوارى وآخرين بعريضة أعلنت في نوفمبر سنة ١٩٤٥ طلب فيها (أولا) الحكم بالزام أخيه حمد سالم عبدالله بتقديم عقد البيع الابتدائي الصادر اليهما معا من مسعود حسن حسنين الهوارى وآخرين بشرائهما ٢٠ قيراطا و٦ أسهم ، وفي حالة تقديم العقد المذكور الحكم بصحة ونفاذ البيع بالنسبة إلى نصيبه وقدره ١٠ قراريط و٣ أسهم ، (ثانيا) في حالة عدم تقديم المطعون عليه الثالث العقد المذكور الحكم بصحة ونفاذ البيع فيما يخص نصيبه المذكور ، واستند في إثبات دعواه إلى طلب معد لتقديمه إلى مفتش قسم المساحة المحلى بالجيزة ومؤرخ

الباتعة الثالثة) طلبت منها أن توقع على عقد يبيعها ٥ قراريط و ٦ أسهم إلى الحاج محمد المطعون عليه الثالث ففعلت ، والعقد الذي وقعته هو المؤرخ في ١١ / ٣ / ١٩٣٦ ، ثم قالت بعد الاطلاع على الطلب المعد لتقديمه إلى المساحة والمؤرخ في ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ إنها وقعته كذلك - وأضافت عندما سئلت عن ثمن نصيبها المبيع أنها لا تعرف ذلك ، وأن أمها باعتها واشترت لها بدلا منه .

وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعن . فاستأنف الطاعن حكمها أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ١٧١ سنة ٦٥ ق . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لصحة أسبابه . فطعن فيه الطاعن بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم القصور في التسيب (أولا) إذ أغفل من غير ماسبب ، الاعتبار بما قرره المطعون عليه الأول وهو أحد الباتعين ، في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، من أن البيع حصل على دفعتين ، وأن مساحة المبيع في الدفعة الأولى كانت ٤ قراريط و ١٢ سهما دفع الطاعن شخصيا ثمنها ، وأن العقد النظامي الذي أعد لتقديمه إلى المساحة حرر عن القدر المبيع كله باسم الأخوين معا (الطاعن والمطعون عليه الثالث) وأن ذات المطعون عليه الثالث عرف البائع بأن الشراء وقع له ولأخيه الطاعن وأن ثمن المبيع دفع بتمامه إلى الباتعين منذ ما يقرب من عشر سنوات ، وقد وكدت المطعون عليها الثانية وهي الباتعة الثانية هذا المعنى (وثانيا) إذ أخذ يقول عليه الثالث بأن الطلب المعد لتقديمه للمساحة والمؤرخ في ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ كان عن مشروع يبيع

حصل العدول عنه ، مع أن عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الثالث عن ذات المبيع سابق على هذا الطلب (وهو مؤرخ ١١ مارس سنة ١٩٣٦) ومع أن الطلب المذكور يعتبر بعد ماقرره الباتعان من أنهما استدا بالثن جميعه ، دليلا كاملا على انعقاد البيع لمصلحة الأخوين معا .

ومن حيث إن هذا النعى بشقيه في محله ، إذ الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، مطرحا بدون مبرر الاعتبار بوجهة نظر الطاعن التي أبداهافي صحيفة استئنافه . ولما كانت أسباب حكم محكمة أول درجة تتحصل في أنه تبين من مجموع التحقيق أن المدعى لم يقم بإثبات ما كلفه به الحكم التمهيدى إذ أن من استشهد بهما اعترفا بأنهما لم يحضرا واقعة تحرير العقد وانهما فقط سمعا بحصول التعاقد ولا يعرفان شيئا عن الثمن وطريقة دفعه وان المدعى عليه الثالث قال بأن طلب المساحة كان مشروعا لعقد لم يتم . وحيث إن المدعى عجز عن إثبات دفع الثمن المقال به في عريضة الدعوى فإن دعواه تكون خالية من الدلائل ويتعين رفضها ، - وهي أسباب قاصرة عن حمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض دعوى الطاعن الحكم له بصحة ونفاذ البيع بالنسبة إلى نصيبه وقدره ١٠ قراريط و ٣ أسهم ، إذ الظاهر من أقوال الباتعين في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والمقدمة صورته الرسمية إلى هذه المحكمة ، وتقريرهما أنهما استدا بثمن المبيع كاملا ، ومن صيغة الطلب المعد لتقديمه إلى المساحة والموقع عليه منهما ومن الطاعن والمطعون عليه الثالث بوصفهما مشتريين إن البيع قد انعقد فعلا لمصلحة الطاعن بالنسبة إلى ١٠ قراريط و ٣ أسهم ، ولم يبين الحكم لماذا

لم يقيم وزناً لهذه الأدلة لما كان ذلك كذلك فإن الحكم يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أسباب الطعن .

(القضية رقم ٥٣ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وعبد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المنشارين)

٢٥٧

٣ مايو سنة ١٩٥١

١ — ضرائب . عدم اطمئنان المحكمة الى صحة البيانات الواردة في دفتر الممول لأسباب سائغة . عدم اتخاذها هذه الدفاتر أساساً لتقدير الضريبة . صحيح .

ب — ضرائب . اثبات . الممول هو الذى عليه اقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة .

ج — ضرائب . اعتماد المحكمة طريقة التقدير الجزافى على أساس ان هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعتبارات . الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون استناداً الى انه لم يخصم ايجار المحل والورشة . على غير أساس .

(المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

د — ضرائب . حكم . تسببه . قضاؤه باعتبار أن ثمن بيع فضلات الخشب والنشارة من مصادر إيراد الممول . اقامته على أن الممول قرر أمام الخبير أنه يعتبر هذا الصنف ضمن الإيرادات الصناعية ثم استدرك بعد ذلك وقرر أنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجره صناعة بعض الأشياء الزهيدة والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وأن هذا القول غير مقبول إطلاقاً . النعى عليه بالقصور . غير صحيح .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة لم تطمئن إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر الممول لأسباب

سائغة . فإنها تكون على صواب في عدم اتخاذها أساساً لتقدير الضريبة .

٢ — الممول هو الذى عليه إقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة . وإذن متى كانت المحكمة قد أثبتت ، فى حدود سلطتها الموضوعية ، انه عاجز عن تقديم هذا الدليل فإن الطعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

٣ — متى كانت المحكمة قد اعتمدت طريقة التقدير الجزافى على أساس أن هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعتبارات فإن ما ينعاه الممول — وهو يدير محلاً لتجارة الأثاث ويقوم بتشغيل ورشة خراطة — على الحكم من خطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى انه لم يخصم إيجار المحل والورشة على حدة وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون على غير أساس .

٤ — متى كان الحكم إذا اعتبر ثمن بيع فضلات الخشب والنشارة من بين مصادر إيراد الممول (الطاعن) قد أقام قضاؤه على أن الخبير كان قد ناقش هذا الأخير عن البند الذى يقيد فيه ذلك الصنف من المبيعات فقرر أنه يعتبرها ضمن الإيرادات الصناعية ، إلا أنه استدرك وقال إنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجره صناعة بعض الأشياء الزهيدة والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وأن هذا القول غير مقبول

إطلاقاً إذ لا يتصور أن الممول يقبل من أصحاب السلع أجرة أقل من تكاليف الإنتاج ويحمل نفسه خسارة يعوضها من باب آخر من أبواب إيراداته ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير صحيح .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن وهو مدير مخلا لتجارة الأثاث بشارع محمد علي ويقوم بتشغيل ثلاث ورش خراطة لحسابه وحساب غيره ، قدم إلى مأمورية الضرائب إقراراً بأرباحه عن سنة ١٩٤٣ ذكر فيه أن مقدارها ٢٢٣ جنيتها و ٤٩٤ ملياً لكن المأمورية لم تقبل هذا التقدير وأرسلت إليه بأنها عولت على تقدير أرباحه بمبلغ ١٠٢٧ جنيتها فلم يقبل الطاعن ذلك وطلب عرض الأمر على لجنة التقدير ، واللجنة قدرت أرباحه بمبلغ ٩٧٠ جنيتها فعارض في قرارها أمام محكمة مصر الابتدائية طالباً تعديل قرار اللجنة واعتماد الأرباح كما وردت في إقراره تأسيساً على أنه بمسك دفاتر مسجلة ومنظمة منذ سنة ١٩٣٩ وعلى أن اللجنة أخطأت في احتساب نسبة الأرباح في عملياته كما أخطأت في عدم اعتمادها الكثير من أقلام المصروفات كمصاريف التشغيل وأجور العمال وقدرتها بما لا يتناسب مع غلاء المعيشة ومحكمة أول درجة حكمت في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ تمهيداً بنقد خبير تكون مأموريته فخص دفاتر الطاعن وبيان ما إذا كانت مقبولة قانوناً وفقاً لقانون الضرائب ولائحته التنفيذية وبيان ما إذا كانت مؤيدة بالمستندات وخص حساباته وعناصر نشاطه والاطلاع على مستندات الطرفين وعلى التقديرات التي قدرتها

كل من المأمورية واللجنة وبيان مجمل إيرادات الطاعن من أوجه نشاطه المتعددة وفقاً لما يراه الخبير من بحث الدفاتر ومن واقعها أو وفقاً للطريقة التي تتبع مع أمثال الطاعن ونسبة إجمالي الربح المتنازع عليها ياناً دقيقاً وبيان المصروفات بسائر أنواعها من أجور العمال وما يستهلك من الأدوات وتحري أوجه المصروفات ثم الخلوص من كل ذلك إلى بيان صافي الربح — وقد أدى الخبير المأمورية وقدم تقريره مبيناً فيه أن أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٣ هي مبلغ ٧٨٧ جنيتها و ٧١٠ مليات واعتراض الطرفان على التقرير وناقشت المحكمة الخبير في هذه الاعتراضات بجلسته ٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ ثم حكمت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٣ مبلغ ٧٨٧ جنيتها و ٧١٠ مليات فاستأنف الطاعن ، ومحكمة الاستئناف قضت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن طعنه فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن الحكم شابه البطلان إذ رفض الأخذ بدفاتر الطاعن واتباع طريقة التقدير الجزائي بحجة عدم وجود فواتير مؤيدة لبعض القبود الواردة في الدفاتر ووجود أخطاء في بعضها الآخر مع أن الطاعن تمسك بهذه الدفاتر مبيناً أن عدم وجود الفواتير الخاصة بشراء الأثاث القديم مرده تخرج الأسر التي تباع بعض أثاثاتها المستعملة من إعطاء فواتير بها وإن أراد بعض المبالغ في الدفاتر الزفرة أو إغفالها إنما وقع من الكاتب خطأ منه غير مقصود وإنه يمكن تحقيق الواقع بالنسبة إلى هذه الأمور حتى يمكن التوفيق بينه وبين الوارد في الدفاتر وأن

الأصل في تقدير الأرباح هو الواقع المستفاد من دفاتر الممول بحيث لا يعدل عنه إلا بدليل مقبول .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن ما تبينته هذه المحكمة من الاطلاع على تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة ومن إجاباته في المناقشة أمام تلك المحكمة هو أنه فيما يتعلق بعدم أخذه بدفاتر المستأنف (الطاعن) المقدمة إليه ذكر الخبير أن المستأنف لم يقدم إليه الكثير من فواتير شرائه الأثاث المستعمل الذي يتجر فيه كما أنه وجد بحساب الصندوق عجزاً قدره خمسمائة جنيه وقد سأل الطاعن أي المستأنف عن ذلك فاعترف بهذين الأمرين وقرر أن عدم وجود فواتير لمشترياته من الأثاث المستعمل يرجع إلى أن العائلات التي تبيعه هذا الأثاث تتحرج ولا تعطيه فواتير وأن عجز حساب الصندوق يرجع إلى أن كاتب الحسابات قام بإضافة خمسة مبالغ بمجموعها خمسمائة جنيه في أشهر أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٤٢ ويناير وفبراير ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٣ على المبيعات بدفتر اليومية المنظم دون أن يكون لها ذكر بدفاتر اليومية الزفرة وقد قام الخبير بتحقيق ذلك بأن رجع إلى دفاتر اليومية الزفرة ودفاتر اليومية المنتظمة والمستندات رقم ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ المقدمة من الممول ضمن الملف الفردي فتبين له أن هناك مبالغ لم يرد ذكرها ضمن دفتر اليومية الزفرة وقد أوردتها كاتب الحسابات بدفتر اليومية المنتظمة كما أن الممول قد أورد بالكشوف المشار إليها مبالغ لم يرد أي ذكر لها لا في دفاتر اليومية الزفرة ولا في دفتر اليومية المنتظمة كما أنه بمراجعة حساب الصندوق عن الخمسة الشهور الأولى من سنة ١٩٤٣ تبين للخبير أن رصيد حساب الصندوق ظهر داتنا

بخلاف العادة حيث يجب أن تظهر نتيجته مدينا على الدوام للدلالة على وجود نقود به ولا يمكن أن يكون رصيد حساب الصندوق داتنا بتاتا طالما لا توجد به نقود بعد تساوى جانبيه أي بعد أن استنفدت صادرات الصندوق لإيراداته من النقدية وهذا بما يدل على أن الممول كان يقيد مشترياته من الأثاث المستعمل بأكثر من قيمته الحقيقية وبما جعل الخبير في حل من عدم الأخذ بدفاتر الممول جملة واحدة إنما رأى الخبير الأخذ ببعض الأرقام الواردة في الدفاتر على سبيل الاسترشاد فقط للوصول إلى معرفة أرباح سنة ١٩٤٣ بطريقة التقرير - وأنه بناء على ما أبداه الخبير من عدم انتظام القيد في دفاتر الممول مع اعتراف المستأنف بهذه الاعتراضات التي ناقشه فيها الخبير يكون استبعاد مصلحة الضرائب والخبير لدفاتر المستأنف في حله ومن هذا الذي ذكره الحكم بين أن المحكمة لم تظمن إلى صحة البيانات الواردة في دفاتر الممول لأسباب سائغة . ومن ثم فقد كانت على صواب في عدم اتخاذها أساسا لتقدير الضريبة .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم شابه القصور من أربعة وجوه . الوجه الأول منها إذ أخذ بتقرير اللجنة لنسبة اجمالي أرباح الطاعن مع أنه كان قد اعترض أمام محكمة الدرجة الأولى بأن المقياس الذي اعتمدت عليه لجنة التقدير في تعيين هذه النسبة وهو حالات المثل فضلا عن عدم وجود ما يدل على صحته فإنه لا يصلح كمقياس سليم - وقد كلفت تلك المحكمة الخبير الذي ندبته بأن يبين بحمل إيرادات الطاعن من أوجه نشاطه المتعددة وفقا لما يستخلصه من بحث الدفاتر أو وفقا لما للطريقة التي تتبع مع أمثاله ونسبة اجمالي الربح

المتنازع عليها . إلا أن الخبير لم يعن بتحقيق ذلك واكتفى بالأخذ بما قرره اللجنة ومن ثم يكون الحكم إذ أخذ بما ذهب إليه اللجنة قد أغفل تحقيق دفاع الطاعن .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعن هو الذي عليه إقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة وقد أثبتت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية أنه عجز عن تقديم هذا الدليل .

ومن حيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الطاعن ذكر أن مصاريف تشغيل ورشة النجارة في غضون سنة ١٩٤٣ بلغت وفقاً لما هو ثابت في أوراقه ودفائره ٥٠١ جنيه و ٣١٦ ملياً وقد اطلع الخبير على حسابها ولكنه على الرغم من ذلك وضع لغير سبب لمصاريف التشغيل مبلغ ٨٣ جنياً و ٦٠٤ مليات أي أنه أسقط من حسابها ٤١٧ جنياً و ٧١٢ ملياً ولما نوقش في ذلك عجز عن تعليل هذا الأمر فلما اعترض الطاعن على تقريره في هذا الخصوص أمام محكمة الاستئناف قالت إنها راجعت المحاضر فلم تجد أثراً لمبلغ ٥٠١ جنيه و ٣١٦ ملياً وذلك على خلاف ما هو ثابت بمحضر أعمال الخبير المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون الحكم قد غراه بطلان في الاسناد .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه وإن كان حقاً أنه ثابت بمحضر أعمال الخبير المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٧ أن الطاعن قدم إليه دفائره والمستندات المؤيدة لها وإن الخبير أخذ في مراجعة مصاريف التشغيل في سنة ١٩٤٣ فبين أن جملتها في ٣١/١٢/١٩٤٣ مبلغ ٥٠١ جنيه و ٣١٦ ملياً إلا أنه لم يأخذ بدفاتر الطاعن للأسباب السابق بيانها في الرد على السبب الأول وقدر بحمل ربحه من نشاطه الصناعي بواقع ٢٢ ٪ ثم احتسب المصروفات

العمومية بواقع ٨٣ جنياً و ٦٠٤ مليات وجملة المصروفات الادارية بمبلغ ٢٧٩ جنياً و ٧٩٠ ملياً وفي هذا قال الحكم المطعون فيه ، وحيث إنه عن الاعتراض على أن الخبير احتسب نسبة إجمالى الربح ٢٢ ٪ مع أن مصلحة الضرائب احتسبتها ٢٠ ٪ فهذا اعتراض مردود إذ أن الخبير احتسب نسبة إجمالى الربح في تجارة الأثاث ٢٠ ٪ كما فعلت مصلحة الضرائب واحتسب ٢٢ ٪ ربحاً في الإيرادات الصناعية الناتجة من تشغيل الورشة وذلك ليكون الباقي من إيرادها وقدره ٧٧ ٪ شاملاً أجور العمال ومصروفات التشغيل الأخرى كأثمان الزيت والوقود وترميم العدد والآلات وغير ذلك من النفقات وهذه النسبة للربح والنفقات هي في الواقع نسبة معتدلة وطريقة مثلى لتفادي النزاع على مقدار أجور العمال وأثمان الوقود والزيت في حالة كحالة المستأنف الذي لا يحرص على دقة القيد في دفائره والاحتفاظ بقوائد مشترياته كاملة . أما قول المستأنف في عريضة استئنافه إن مصروفات التشغيل أدرجت بمحضر أعمال الخبير بمبلغ ٥٠١ جنيه و ٣١٦ ملياً ثم أدرجت في التقرير ٨٣ جنياً و ٦٠٤ مليات فهذا القول لا أساس له ولا أثر له بمحضر أعمال الخبير وقد قرر الخبير أنه لم يعتمد من المصروفات إلا ما قدم عنه الطاعن أي المستأنف مستندات وبحجوع ما اعتمده مبلغ ٢٧٩ جنياً و ٧٩٠ ملياً ومن ذلك يبين أن الحكم اعتمد تقدير الخبير تأسيساً على أن النسبة التي قدرها للربح والنفقات نسبة معتدلة وعلى أن دفاتر الطاعن لا يمكن الأخذ بها لعدم دقة القيد فيها وعدم وجود مستندات كاملة لمشترياته ، أما ما جاء فيه خاصة بأن مبلغ ٥٠١ جنيه و ٣١٦ ملياً ليس له أثر بمحضر أعمال الخبير فقد جاء تزيده لا يضره الخطأ فيه .

أن الطاعن دفع بأن أخشاب الكسر والنشارة لا تنتج ربحاً مستنداً إلى أن العرف لا يجعل لهذه الأشياء حساباً لأنها في الواقع تعويض للخسارة عند تقدير ثمن المصنوعات ولكن الحكم أخذ بما جاء في تقرير الخبير من احتساب ربح لها ولم يعن بتحقيق دفاع الطاعن وهذا منه قصور يعيبه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن الاعتراض على أن الخبير اعتبر ثمن بيع فضلات الخشب والنشارة من بين مصادر نشاط المستأنف هو اعتراض لا محل له - إذ أن الخبير قد حقق هذا الوجه وسأل الطاعن في محضر أعمال ص ٥ عن البند الذي يقيد فيه إيراد هذا الصنف من المبيعات فقرر إنه يعتبره ضمن الإيرادات الصناعية إلا أنه استدرك وقال إنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجره صناعة بعض الأشياء الزهيدة والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وهو قول غير مقبول إطلاقاً إذ لا يتصور أن المستأنف يقبل من أصحاب السلع أجره أقل من تكاليف الإنتاج ويحمل نفسه خسارة يعوضها من باب آخر من أبواب إيراداته ، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الخبير ومصلحة الضرائب من اعتبار هذا النشاط من مصادر إيراد المستأنف هو إجراء صحيح لا غبار عليه . ولما كان الرد سائفاً فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قصور غير صحيح .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٥٦ سنة ١٩ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك بخطأ الخبير في عدم خصم القيمة التجارية في نشاطه الصناعى للمخزن وقدرها ٢٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملجم وللورشة وقدرها ٥٩ جنيهاً من حساب الأرباح وذلك وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ووفقاً لنفس الطريقة التى تبناها الخبير في خصم قيمة الأرباح من الربح في نشاطه التجارى وذلك مع أن القيمة التجارية لا تدخل لها في المصروفات الادارية ولا في نفقات الورشة الصناعية التى ذكرها الخبير ولكن الحكم أخذ بتقرير الخبير فلم يخصم القيمة التجارية للمخزن والورشة من حساب الأرباح في حين إنه خصم من حساب الأرباح القيمة التجارية في نشاطه التجارى وقدرها ٦٩ جنيهاً و ٨١٥ ملجماً وبذلك وقع في التناقض وخالف المادة ٣٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن (الاعتراض على عدم احتساب الخبير لمبلغ ٢٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملجم قيمة إيجار المخزن المملوك للمستأنف ومبلغ ٥٩ جنيهاً قيمة إيجار الورشة فهو مردود كذلك إذ أن كليهما داخل في نفقات الورشة الصناعية وقد اتبع الخبير في استخراج أرباحها طريقة إجمالية وهى احتساب صافي أرباحها بواقع ٢٢ ٪ و مصروفاتها بواقع ٧٧ ٪ وهذه النسبة شاملة للنفقات بأنواعها ومنها مقابل إيجار المخزن والورشة) ومن هذا يبين أنه لم يكن ثمة محل لخصم إيجار المخزن والورشة على حدة طالما أن المحكمة اعتمدت طريقة التقدير الجزائى على أساس أن هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعتبارات .

ومن حيث إن الوجه الرابع يتحصل في

٢٥٨

٣ مايو سنة ١٩٥١

١ - دعوى صحة التوقيع . ماهيتها .
الحكم الصادر فيها . لا ينصب الا على
التوقيع الموقع به على الورقة . بيع من
مورث الى احد ورثته . طعن وارث اخر
في هذا العقد بانه صدر في فترة مرض موت
البائع . تمكين الحكم المطعون فيه هذا
الوارث من اثبات عدم صحة التاريخ الوارد
بالعقد . الطعن عليه بالخطا في تطبيق القانون
استنادا الى أن التاريخ الوارد بالعقد سبق
أن حدده حكم نهائي صادر في مواجهة
الوارث سالف الذكر بصحة توقيع البائع .
على غير أساس .

ب - حكم . تسببه . عدم اخذه بما
نص عليه في عقد البيع المقول بصدوره من
مورث الخصوم الى والده الطاعن في فترة
مرض موته من دفع الثمن . استناده الى
ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف
الدعوى وملابساتها . عدم تقديم الطاعن
ما يثبت انه تحدى لدى محكمة الموضوع
بانه دفع مقابلا لما اشتراه . لا بطلان .
(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

ج - اثبات . اتخاذ محكمة الموضوع من
تراخي الطاعن في تسجيل عقد البيع الصادر
له من مورثه قرينة ضمن قرائن اخرى
على أن العقد صدر في فترة مرض موت
البائع وان تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة
لم تجاوز سلطتها في تقدير الادلة وفهم
الواقع في الدعوى .

د - نقض . سبب جديد . النعى على
على الحكم أنه قضى لمصلحة احدى المدعيات
بإبطال العقد في حين أنه سبق أن قضى
بإبطال المرافعة بالنسبة لها . أثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبادئ القانونية

١ - دعوى صحة التوقيع ليست إلا
دعوى تحفظية شرعت ليطمئن من بيده سند
يعرف على آخر إلى أن الموقع على ذلك السند
لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه

أن ينازع في صحته ويمتنع على القاضى، وهذه
ماهيتها ، أن يتعرض للتصرف المدون في
الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو
توقيعه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم
الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع الموقع
به على الورقة . وإذن متى كان الحكم المطعون
فيه قد مكن المطعون عليهما من إثبات أن
التاريخ الوارد بعقد البيع المقول بصدوره
من مورثهما في فترة مرض موته إلى أخيهما
الطاعن غير صحيح ، فإن الطعن عليه بالخطا في
تطبيق القانون استناداً إلى أن تاريخ العقد
سبق أن حدده الحكم النهائي الصادر في
مواجهة المطعون عليهما بصحة توقيع البائع
وإنه لم يكن يجوز للحكمة بعد ذلك أن تصرح
لها بالطعن فيه يكون على غير أساس .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه لم
يأخذ بما نص عليه في عقد البيع المقول
بصدوره من مورث الخصوم إلى ولده الطاعن
في فترة مرض موته من دفع الثمن قد استند
إلى ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف
الدعوى وملابساتها وكان الطاعن لم يقدم
ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه
دفع مقابلا لما اشتراه فان ما ينعاه عليه
الطاعن من بطلان لاستناده إلى وقائع لا تتفق
مع الأوراق المقدمة في الدعوى ولا تؤدي
إلى ما انتهى إليه منها يكون في غير محله .

٣ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن
هي اتخذت من تراخي الطاعن في تسجيل عقد

البيع الصادر له من مورثه قرينة ضمن قرائن أخرى على أن العقد صدر في فترة مرض موت البائع وأن تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة إذ هي لم تتجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفهم الواقع في الدعوى .

٥ - النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه إذ قضى لإحدى المدعيات بإبطال العقد في حين أنه سبق أن قضى بإبطال المرافعة بالنسبة لها يكون قد قضى لمصلحة شخص غير ممثل في الدعوى . هذا النعى لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليهما وأختهما حسبية أقمن الدعوى رقم ٨٤٧ سنة ١٩٤٥ كلى طنطا على الطاعن وطالبين فيها الحكم بإعلان عقد البيع المؤرخ في سبتمبر سنة ١٩٣٩ والصادر من مورثين المرحوم السيد مرعى إلى أخيهن الطاعن ببيع فدان واحد وقيراطين لأنه صدر منه وهو في مرض الموت - وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإبطال المرافعة بالنسبة إلى حسبية وبإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صدور العقد في مرض موت المورث وأن تاريخه قدم باتفاق المتعاقدين وبعد سماع الشهود قضت بإعلان العقد - استأنف الطاعن وفي ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف اسكندرية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فقرر الطاعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على خمسة أسباب ينعى بأولها على الحكم المطعون فيه استناده إلى واقعة غير صحيحة إذ جاء به (ومن حيث إن المدعى عليه (الطاعن) يحتج بسابقة الحكم في القضية رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٤٤ السنطة بصحة توقيع المورث على العقد الخاص بالعقار - المتقدم الذكر وقد تضمن هذا الحكم صحة التاريخ الذي يحمله العقد وهو سبتمبر سنة ١٩٣٩ ويريد أن يتخذ من ذلك دليلاً قانونياً لا تجوز المجادلة فيه على صحة هذا التاريخ المعطى لهذا العقد) . مع أن القضية رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٤٤ كان قد سبق أن أقامها الطاعن طالبا صحة توقيع المورث على عقد بيع منزل صادر له وقد اعترض فيها المطعون عليهما وأختهما حسبية بأن العقد حرر في مرض الموت أما القضية رقم ٨١٨ سنة ١٩٤٦ والتي كان قد سبق أن أقامها الطاعن على المطعون عليهما وأختهما حسبية طالبا صحة توقيع المورث على عقد بيع ٢ ط ١٠ ف موضوع هذه الدعوى فلم يبد فيها المطعون عليهما اعتراضاً وبذلك يكون الحكم قد أقيم على واقعة خاطئة إذ استند إلى الدعوى رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٤٤ دون الدعوى رقم ٨١٨ سنة ١٩٤٦ التي استدل الطاعن بعدم منازعة المطعون عليهما في تاريخ العقد الوارد بها على صحته وهذا الخطأ في الاسناد من شأنه أن يبطل الحكم .

د ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن ناقش أقوال شهود الطرفين وحججهما رجح وجهة نظر المطعون عليهما ثم دعما بعد ذلك بقوله د فالمحكمة تلاحظ أن المدعى عليه (الطاعن) قد استصدر من مورثه عقدين في تاريخ واحد أحدهما وهو موضوع الدعوى الحالية بالأطيان والآخر بالعقار تبلغ مساحته ٢٨٠ متراً مربعاً

العقد بأربع سنوات ومن هذه الناحية وحدها يكون الطعن بأن العقد حرر في مرض الموت لا يتفق مع القانون .

د ومن حيث إن دعوى صحة التوقيع هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا دعوى تحفظية شرعت ليطمئن من يده سند عرفى على آخر إلى أن الموقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في صحته ويمتنع على القاضى وهذه ماهيتها أن يتعرض للتصرف المدون في الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقيعه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به الورقة ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ يمكن المطعون عليهما من إثبات أن التاريخ الوارد بعقد البيع غير صحيح قد خالف القانون .

د ومن حيث إن المدعى بنى بالشق الثانى على الحكم مسخ أقوال الشهود ولما كان لم يقدم صورة رسمية من محضر التحقيق فإن هذا النعى منه يكون بغير دليل ومن ثم يتعين رفض هذا السبب بشقيه .

د ومن حيث إن الطاعن بنى بالسبب الثالث على الحكم القصور في النسب إذ لم يرد على الطعون التى وجهها إلى الحكم إلا ابتدائى رداً مقنعاً مكتفياً بالقول بأنه ليس هناك من جديد يستدعى الرد عليه وأغفل الرد على ما جاء بصحيفة الاستئناف من أن العقد المقول بصدوره في مرض الموت سبق أن رفعت بموجبه الدعوى رقم ٨١٨ سنة ١٩٤٦ وحكم فيها بصحة توقيع المورث على العقد المذكور وحدد الحكم الصادر فيها تاريخ العقد بأنه سبتمبر سنة ١٩٣٩ وسلم المطعون عليهما بذلك ولم تعترضا على صدور العقد من مورثهما .

وليس هناك من مقتضى لتحرير مشارطتين اثنتين بدلا من مشارطة واحدة مما يشير إلى أن الأمر كان محل حيرة أو تردد وهو لا يكون إلا إذا كانت تلك المشارطات قد تحررت في ظروف غير عادية مما يدعم مركز المدعيات . ومن حيث إن المدعى عليه يحتج بسابقة صدور حكم من محكمة السنطة في القضية رقم ١٦٦٦ سنة ١٩٤٤ السنطة مدنى المضدوم قضى بصحة توقيع المورث على العقد الخاص بالعقار المتقدم الذكر وقد تضمن هذا الحكم صحة التاريخ الذى يحمله العقد وهو سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

د ومن حيث إنه يبين من هذا الذى جاء بالحكم أنه لا خطأ في الاسناد فالحكم في القضية ١٦٦٦ سنة ١٩٤٤ السنطة مدنى الذى كان مودعا في ملف الدعوى صدر بصحة توقيع المورث على العقد الصادر منه للطاعن ببيع المنزل وتاريخه سبتمبر سنة ١٩٣٩ وهو ذات تاريخ العقد الصادر من المورث للطاعن ببيع فدان وقيراطين موضوع هذه الدعوى ، وقد طعن المطعون عليهما في هذا العقد بأنه صدر في مرض موت البائع فيكون مارواه الحكم عن دفاع المطعون عليهما في تلك الدعوى صحيحا لا خطأ فيه في الاسناد ويتعين رفض هذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعن بنى بالشق الأول من السبب الثانى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ ثبت من الحكم الصادر بصحة توقيع المورث على عقد بيع الأطلان أن تاريخه حدد في سبتمبر سنة ١٩٣٩ وأصبح نهائيا فلم يكن يجوز للمحكمة أن تصرح للمطعون عليهما بالطعن في تاريخ عقد حدد تاريخه بحكم نهائى في مواجهتهما ومن المسلم أن المورث توفى في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ أى بعد تحرير

« ومن حيث إن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من عريضة الاستئناف ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب لا دليل عليه ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم البطلان لاستناده إلى وقائع لا علاقة لها بالدعوى ولا تؤدي إلى ما انتهى إليه منها ذلك أولا - أنه جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه « أن المشاركة تحمل تاريخ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومن المسلم به أن المشتري لم يدفع ثمننا بصرف النظر عن النص الوارد بها ، وثانيا - جاء به بعد ذلك « ولو كان التاريخ الذي تشمله المشاركة صحيحا لما تردد في تسجيله من وقت تحريره حتى يمتنع كل نزاع في المستقبل ، وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح لأن عقد البيع المذكور فيه أن الثمن دفع فعلا فليس مما يتفق مع الأوراق المقدمة في الدعوى أن تقول محكمة أول درجة إنه من المسلم به أن الثمن لم يدفع - أما عدم التسجيل فلا يترتب عليه الحكم ببطلان العقد لصدوره في مرض موت البائع .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود (أولا) بأن الحكم إذ لم يأخذ بما نص عليه من دفع الثمن ، فلقد كان ذلك منه بعد ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف الدعوى وملاساتها . ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه دفع فعلا مقابل ما اشتراه - ومردود . (ثانيا) بأن الحكم إنما اتخذ من تراخي الطاعن في تسجيل عقده قرينة ضمن قرائن أخرى على أن العقد صدر في فترة مرض موت البائع وأن تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة والمحكمة في ذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفهم الوقائع في الدعوى .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم أنه قضى ببطلان العقد بالنسبة إلى شخص غير ممثل في الدعوى إذ محكمة أول درجة قضت في ١٩٤٦/٢/٢٨ بإبطال المرافعة بالنسبة إلى حسية أخت المطعون عليهما ولم تجدد الدعوى باسمها ومحكمة أول درجة رغم صدور هذا الحكم منها حكمت بإبطال العقد بالنسبة إلى جميع من كن مدعيات أصلا في الدعوى ومنهن حسية وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في ذلك رغم خطئه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تحدى بهذا الوجه من دفاعه لدى محكمة الاستئناف فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٨٨ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمي بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٥٩

٣ مايو سنة ١٩٥١

حكم . تسببيه . حكم استئنافي . قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف . تقديم المستأنف لأول مرة إلى محكمة الاستئناف للرد على أسباب الحكم المستأنف مستندات متعلقة بموضوع الخلاف الذي دار عليه الجدل في الدعوى لو صحت دلالتها لكان لها اثرها في مصير الدعوى . اغفال الحكم الاشارة اليها والتحدث عنها . قصور يستوجب نقضه . مثال في دعوى طلب بطلان عقد بيع وفاء .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الابتدائي إذ قضى ببطالان عقد بيع الوفاء الصادر من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين قد أقام قضاءه على أن الثمن الوارد بالعقد لا يمثل القيمة الحقيقية للأطيان المباعة بموجبه وأن بخس الثمن قرينة على أنه قصد به إخفاء الرهن وذلك أخذا بتقدير الخبير وبدلالة الثمن الوارد بعقد البيع وقرار الاستبدال الصادر من المحكمة الشرعية واللذين قدمهما المطعون عليه عن أطيان تقع في ذات الحوض الواقعة فيه الأطيان المباعة مطرأ ما تفيد أربعة عقود بيع أخرى قدمها الطاعنون من أن أثمان الأطيان المباعة بموجبه تماثل تقريبا الثمن المتفق عليه بالعقد وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي قد أقيم في أساسه على ما قرره المحكمة من بخس ثمن الأطيان المباعة وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قدموا إلى محكمة الاستئناف رداً على أسباب الحكم الابتدائي صوراً رسمية لثمانية عقود بيع منها عقدان حرراً في نفس السنة التي صدر فيها عقد بيع الوفاء موضوع النزاع وتضمنت هذه العقود بيع أطيان واقعة في ذات الحوض الواقعة فيه الأطيان المباعة من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين بموجب العقد المذكور وذلك بأثمان تماثل في المتوسط الثمن الذي اتفق عليه في عقدهم وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى العقود

سائلة الذكر والتحدث عنها فإنه يكون قاصر الأسباب قصوراً يستوجب نقضه لأن هذه العقود متعلقة بموضوع الخلاف الذي دار عليه الجدل بين طرفي الدعوى وهو ما إذا كان الثمن المتفق عليه بعقد بيع الوفاء بخساً كما يدعى المطعون عليه أم أنه كان ثمن المثل كما يقول الطاعنون وهي لو صحت دلالتها لكان لها أثرها في مصير الدعوى بما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ولا يغني عن ذلك اعتمادها على تقدير الخبير لقيمة الأطيان المباعة وعلى الثمن المدون في عقد البيع واشهاد الاستدلال الصادر من المحكمة الشرعية والمقدمين من المطعون عليه أمام محكمة أول درجة متى كانت العقود المشار إليها لم يسبق تقديمها إلى هذه المحكمة ولم يطلع عليها الخبير بل قدمها الطاعنون إلى محكمة الاستئناف رداً على أسباب الحكم الابتدائي .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه والأوراق المقدمة في الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تخلص في أن المطعون عليه أقامها على الطاعنين أمام محكمة قنا الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣٠١ كلى قنا سنة ١٩٤١ وطلب فيها الحكم ببطالان عقد البيع الوفاقي الصادر منه إلى مورث الطاعنين في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والمسجل في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ والذي يتضمن بيعه إليه ثلاثة أفدنة منها فدانان

بحوض الجمالية وفدان بحوض الأوقاف بناحية سمهود مركز نجع حمادى ببيعا وفاتيا لمدة سنتين مقابل ثمن قدره ١٥٠ جنيها واعتبار هذا العقد أنه يخفى رهنا وغير ذلك من الطلبات ، مؤسسا دعواه على أن الثمن المشار إليه كان بخساً ومستدلا على ذلك بعقد بيع محرر بين آخرين في ١٩٢٨ عن فدان بحوض الجمالية بثمن قدره ١٠٢ جنيه و ٥٠٠ مليم وبإشهاد استبدال صادر من المحكمة الشرعية في سنة ١٩٢٧ عن ١٣ فدانا و ١٤ قيراطا بحوض الأوقاف مقابل مبلغ ١٥٠٠ جنيه . وفى ١٠ من يناير سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة بنذب خير زراعى لتقدير قيمة الأطيان موضوع الدعوى وقت التعاقد وقدم تقريراً قدر فيه أطيان حوض الجمالية بسعر من ٧٠ جنيها إلى ٨٠ جنيها للفدان الواحد وأطيان حوض الأوقاف بسعر من ٨٠ جنيها إلى ١٠٠ جنيه للفدان الواحد . وفى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليه بناء على ما قرره من أن الثمن الوارد بعقد البيع الوفاى لا يمثل القيمة الحقيقية للأطيان المبعة بموجبه وأن بخس الثمن قرينة على أنه قصد به إخفاء الرهن ، وذلك أخذا بتقدير الخبير وبدلالة الثمن الوارد فى عقد البيع وقرار الاستبدال المشار إليهما ، مطرحة ما تفيده أربعة عقود بيع أخرى قدمها إليها الطاعنون من أن أثمان الأطيان المبعة بموجبهما تماثل تقريبا الثمن المتفق عليه بعقد البيع الوفاى وذلك بحجة أن ثلاثة من هذه العقود هى عن أطيان واقعة فى أحواض أخرى غير حوض الجمالية والأوقاف وأن تاريخ العقد الرابع سابق على تاريخ عقد البيع الوفاى بثمانى سنوات . استأنف الطاعنون هذا الحكم فقضت محكمة استئناف أسيوط فى ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٩

بتأييده لأسبابه ولأسباب أخرى أضافتها .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور . ذلك أنهم للاستدلال على عدم صحة ما قرره الحكم الابتدائى من بخس ثمن الأطيان المبعة إلى مورثهم بموجب عقد البيع الوفاى المدعى من المطعون عليه بأنه يخفى رهنا ، قدموا إلى محكمة الاستئناف لأول مرة صورا رسمية بعقود بيع أخرى مسجلة لم يتمكنوا من الحصول عليها أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، وهى عقود أبرمت فى تواريخ مقاربة لتاريخ عقد البيع الوفاى موضوع الدعوى بل أن منها ما عقد فى سنة ١٩٢٦ أى نفس السنة التى صدر فيها هذا العقد كما أنها واردة على أطيان واقعة فى ذات حوض الجمالية والأوقاف وذلك بأثمان تماثل الثمن الذى اتفق عليه فى العقد موضوع الدعوى — ولكن محكمة الاستئناف اكتفت بأسباب الحكم الابتدائى وبالأدلة التى كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى دون أن تلقى بالا إلى تلك العقود الأخرى التى قدم الطاعنون إليها صورها الرسمية وتمسكوا بدلائلها فى مذكرتهم الختامية مع أهميتها فى الدعوى .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقيم فى أساسه على ما قرره المحكمة من بخس ثمن الأطيان المبعة من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين بموجب عقد البيع الوفاى الآنف ذكره فى قولها إن محكمة أول درجة قد أفاضت فى أسباب حكمها فى بيان بخس الثمن الذى بيعت به الأطيان سواء من تقرير الخبير الذى أثبت أن الأطيان فى وقت التعاقد كان ثمن المثل فيها يقرب من المائتين وخمسين جنيها ومن عقد البيع المسجل المقدم من المستأنف عليه (المطعون عليه) المعاصر لعقد البيع

وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من الإشارة إلى هذه العقود والتحدث عنها ، مع أنه لو صحت دلالتها لكان لها أثرها في مصير الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيها ، ولا يغني عن ذلك اعتمادها على تقدير الخبير لقيمة الأطنان المبيعة وعلى الثمن المدون في عقد البيع المحرر في سنة ١٩٢٨ واشهاد الاستبدال الصادر من المحكمة الشرعية كما سبق بيانه متى كانت العقود السالف ذكرها لم يسبق تقديمها إلى محكمة الدرجة الأولى ولم يطلع عليها الخبير بل قدمها الطاعنون إلى محكمة الاستئناف رداً على أسباب الحكم الابتدائي — لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصر الأسباب قصوراً يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٠

٣ مايو سنة ١٩٥١

١ - نقض . تقرير الطعن . عدم بيان الطاعن بالتقرير مواضع القصور في الحكم المطعون فيه . عدم قبول هذا الوجه . ايراد الطاعن بمذكرته الشارحة هذه المواضع لا يشفع له . العبرة في تفصيل الأسباب في معنى المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض . هي بما جاء في التقرير وحده لا بما جاء في المذكرة الشارحة .

(المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض)

ب - حكم . تسببه . المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع يثار امامها . حسبها ان تقيم حكمها على أسباب تكفي لحمله .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

ج - اثبات . طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال . المحكمة غير ملزمة بإجابته متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الاخرى

الوفائي موضوع النزاع ومن الاثهاد الذي أجرته المحكمة الشرعية باستبدال بعض الأطنان الواقعة في ذات الحوض بأن الفدان من تلك الأطنان المبيعة كان يقرب ثمنه من المائة جنيه وعلى هذا الأساس تكون الأطنان موضوع النزاع قد بيعت بما يقرب من نصف ثمنها الأمر الذي يكفي للترجيح بان عقد البيع الوفاي الصادر بها لم يقصد به البيع الوفاي الحقيقي بل قصد به مجرد الرهن .

و حيث إنه لما تقدم وللأسباب الأخرى التي أوضحها الحكم المستأنف وتأخذ بها هذه المحكمة يتعين رفض الاستئناف موضوعاً والقضاء بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين (الطاعنين) بالمصاريف .

ومن حيث إنه لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قدموا إلى محكمة الاستئناف ، رداً على أسباب الحكم الابتدائي : صوراً رسمية لثمانية عقود بيع أبرمت في الفترة ما بين سنة ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ومنها عقدان حررا في ١٩٢٦ أي نفس السنة التي صدر فيها عقد البيع الوفاي موضوع النزاع وتضمنت هذه العقود بيع أطنان واقعة في ذات حوضي الجمالية والأوقاف الواقعة فيها الأطنان المبيعة من المطعون عليه إلى مورث الطاعنين بموجب العقد المذكور وذلك بأثمان كان سعر الفدان فيها يتراوح بين أربعين جنيها وستين جنيها وتمسك الطاعنون في مذكرتهم الختامية بأن هذه الأثمان تماثل في المتوسط الثمن الذي اتفق عليه في عقودهم — وكانت العقود المشار إليها متعلقة بموضوع الخلاف الذي دار عليه الجدل بين طرفي الدعوى ، وهو ما إذا كان الثمن المتفق عليه بعقد البيع الوفاي بخساً كما يدعي المطعون عليه أم أنه كان ثمن المثل كما يقول الطاعنون —

فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس .

٤ - متى كان الطاعن لم يبين في تقرير الطعن المبالغ التي يزعم أن الخبير أقحمها على الدعوى مع أنها خارجة عن نطاقها كان هذا السبب غير مقبول ولا يغنى عن ذلك بيان هذه المبالغ في المذكرة الشارحة إذ التفصيل ابتداء في تقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقامها على المطعون عليهم لدى محكمة مصر الابتدائية وقال في صحيفة إن بنك مضر وزكى بك ويصا حولا اليه عقد رهن وخمسة أحكام صادرة لمصلحتهما على آخرين مقابل مبلغ ١٣٠٠ جنيه قبضاه منه ثم اتفق مع المطعون عليه الأول على الاستمرار في مباشرة الاجراءات الخاصة بتنفيذ تلك الأحكام كما كان يباشرها أصلاً قبل التحويل ودفع اليه وإلى المطعون عليه الثاني الذي ادعى أنه وكيل عن المطعون عليه الأول حوالى ٢٣٥ جنيتها على ذمة الرسوم والآتاع وكل ما حصله من المدينين لا يزيد على مبلغ ١٥٠ جنيتها ولما أراد أن يعرف حقيقة موقفه ومبلغ مجهود المطعون عليهما الأولين فيما وكل اليهما من أعمال طالبيهما بيان تفصيلي فبين له منه (أولاً) إن الرسوم والمصروفات مبالغ فيها ولا تستند إلى قسائم رسمية . (ثانياً) إن المطعون عليه الأول بدلاً من أن ينفذ ما عهد

ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

د - نقض . تقرير الطعن . عدم بيان الطاعن بالتقرير المبالغ التي يزعم أن الخبير أقحمها على الدعوى مع أنها خارجة عن نطاقها . عدم قبول هذا السبب . بيان الطاعن هذه المبالغ في المذكرة الشارحة لا يغنى . التفصيل ابتداء بتقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب .

(المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطاعن لم يبين بتقرير الطعن مواضع القصور التي يدعى أن الحكم أغفل مناقشتها والرد عليها كان هذا الوجه من أوجه الطعن غير مقبول ولا يشفع للطاعن في قبوله أن يكون قد أورد بمذكرته الشارحة هذه المواضع لأن العبرة في تفصيل الأسباب في معنى المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هي بما جاء في التقرير وحده لا بما جاء في المذكرة الشارحة التي لا تقوم مقامه فيما أوجب القانون أن يشتمل عليه التقرير .

٢ - المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع يثار أمامها وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب تكفى للحل .

٣ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها . وإذن متى كان ما أورده الحكم من أسباب يفيد أنها لم تر حاجة للالتجاء إلى إجراء آخر في الدعوى

ما لحقه من إضرار بسبب تأخرهما في اتخاذ الإجراءات في القضايا التي وكلت إليها . الخ وبعد أن ضمت المحكمة دعوى الأزبكية قضت تمهيداً بنسب خبير لحصر المبالغ المسلمة من الطاعن ومن الذي تسلمها وبيان ما دفع منها لحساب الرسوم والآتاعب مع بيان المستندات المؤيدة لذلك وخصم ما قبضه الطاعن لبيان الباقي له طرف كل من المطعون عليهما الأولين ولخص أمر الخمسة عشر جنيتها وصرحت للخبير بالاطلاع على مستندات الطرفين المقدمة في دعوى الطاعن ودعوى محكمة الأزبكية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ومناقشة طرفي الخصومة قضت برفض دعوى الطاعن تأسيساً على أن ما يزعمه من خطأ المطعون عليهم أو تقصيرهم لا أساس له ، وعلى أنه قد استبان لها من تقرير خبير الدعوى أن ذمة المطعون عليهما الأولين بريئة مما يدعيه الطاعن وقد استأنف الطاعن هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب لا تتعارض معها فطعن فيه الطاعن بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم شابه قصور يبطله من وجهين الأول إذ ذكرت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها أنه (بالنسبة إلى الطلبات الأول والثالث والرابع فإن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بني عليها وتأخذ بها هذه المحكمة ولم يأت المستأنف في دفاعه بجديد وأن ما ذكره أمام محكمة الاستئناف هو ترديد لدفاعه الذي أبداه بمحكمة الدرجة الأولى وردت عليه بما فيه الكفاية) في حين أن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح ولا يتفق مع الواقع ذلك لأنه ناقش الحكم الابتدائي بعريضة الاستئناف وعصه موضوعاً وقانوناً

إليه في قضية نزاع الملكية ضد علي وخليفة خلاف بأن يستبعد من العقارات المزروع ملكيتها ما طلب إليه استبعاده ثم يشتري الباقي بعد ذلك نيابة عنه ولحسابه اتفق مع المطعون عليه الثاني على أن يشتري الأخير لحسابه الخاص مقادير غير التي عينها له وأعفاء من دفع عشر الثمن والمصروفات وذلك بتواطئه مع المطعون عليه الثالث الذي حضر عنه في جلسة المزايدة . (ثالثاً) إن المطعون عليه الأول سولت له نفسه أن يحبس بما حصله لحسابه مبلغ ١٥ جنياً بحجة أنه مستحق له في ذمه سعيد نخلة مع أنه لا توجد أية رابطة تربط الطاعن به ولم يتعهد للمطعون عليه الأول بالوفاء نيابة عنه . وإن المطعون عليه الأول أوعز إلى الثاني بأن يرفع دعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية على الطاعن والمطعون عليه الأول يطالبهما فيها بالتضامن بمبلغ ثمانين جنياً يزعم أنه صرفها من ماله الخاص في قضايا الطاعن وما يستحقه من آتاعب عنها وذلك كله بقصد هضم حقوقه والكيد له وطلب القضاء له (أولاً) بالزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢٠٠ جنية قيمة ما يستحقه قبلهم من تعويض عن تصرفهم في قضية علي وخليفة خلاف . (ثانياً) بالزام المطعون عليهما الأولين بالتضامن فيما بينهما بأن يدفعوا إليه مبلغ ١٢٥ جنياً قيمة ما استوليا عليه بغير حق مما دفع إليهما على ذمة الآتاعب والرسوم لأن ما صرف منها لا يجاوز ٦١ جنياً و٧٠ ملياً مع استعداده لأن يحسب لهما ما عساه أن يكون قد دفع منهما بقسائم أكثر من ذلك . (ثالثاً) بالزام المطعون عليه الأول بأن يرد إليه مبلغ ١٥ جنياً الذي خصمه لحساب سعيد نخلة . (رابعاً) بأن يدفع إليه هو والثاني مبلغ ١٠٠ جنية مقابل

بالأسباب والتفصيل في مذكريه اللتين قدمهما إلى محكمة الاستئناف وأوضح أخطاءه في تقدير الوقائع وفي تطبيق القانون وتفسيره ، ولو عني الحكم بتمحيص هذا الدفاع لتغير وجه الرأي في الدعوى .

ومن حيث إن هذا الوجه غير مقبول إذ الطاعن لم يبين بتقرير الطعن مواضع القصور التي يدعى أن الحكم أغفل مناقشتها والرد عليها ولا يشفع للطاعن في قبول هذا الوجه أن يكون قد أورد بمذكريه الشارحة هذه المواضع لأن العبرة في تفصيل الأسباب في معنى المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض هي بما جاء في التقرير وحده لا بما جاء في المذكرة الشارحة التي لا تقوم مقامه فيما أوجب القانون أن يشتمل عليه التقرير .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ خصم من المبالغ المستحقة للطاعن في ذمة المطعون عليه الأول مبلغ خمسة عشر جنيها - أغفل دلالة الأوراق التي قدمها الطاعن ذلك أنه قدم مستنداً قاطعاً هو خطاب مرسل من سعيد نخلة ينكر فيه مديونيته في شيء للمطعون عليه الأول ويتمسك فيه بأنه (إذا كان للذكور أي حق قبله فعليه أن يطالبه شخصياً) - كما تمسك الطاعن بالمستندين المؤرخين في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ و ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ والذين بعث بهما المطعون عليه الأول إلى الطاعن يرجوه فيهما مساعدته لدى سعيد نخلة ليحصل منه على مطلوبه وإلا فيضطر لمقاضاته - وأنه لما كانت هذه المستندات تدل على أن الطاعن غير مسئول عن دين سعيد نخلة فإن قضاء الحكم بإلزامه بهذا المبلغ يكون معيباً لا بتناؤه على غير النابت بالأوراق .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي قال في هذا الخصوص : « حيث إنه لم يبق بعد ذلك إلا مبلغ خمسة عشر جنيهاً التي يطلب بها المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) عما تسله من أتعاب سعيد نخلة بغير حق على زعمه ولعل هذا الطلب في غير حاجة إلى كبير عناء وقد قدم المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) الإيصال الذي تسله عن هذا المبلغ وقدمه ضمن حافظة مستندات . ولا شك أن المدعى (الطاعن) يعرف سعيد نخلة وهو الذي تعهد كتابة بسداد المطلوب منه وكتب إلى المدعى عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) بذلك ويخبره أن المدين سعيد نخلة موجود بالقاهرة ويطلب إطلاعه على صيغ الأوراق وعلى جميع ما أجريتموه وعلى المطلوب مما يقطع في أن المدعى كان يعمل لحسابه أو باتفاق معه ، وقد أضاف الحكم الاستئنافي إلى ذلك : « أن مبلغ الـ ١٥ جنيهاً كان استلها المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) من المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) في يناير سنة ١٩٤٣ من أصل المبالغ التي تحصلت لحساب سعيد أفندي نخلة أحد المدينين سداداً لباقي الأتعاب المحرر بها سند لصالح المستأنف عليه الأول على سعيد أفندي نخلة المذكور وقد أرسل الأستاذ أنطون المستأنف (الطاعن) إيصالاً بقبض هذا المبلغ سداداً للآتعات الباقية له ولم يعترض المستأنف في ذلك الوقت وإنما بدأ اعتراضه حينما دب الخلاف بينه وبين المستأنف عليه الثاني وبما يؤيد دفاع المستأنف عليه الأول أن المستأنف كان أرسل إليه خطابين في ١٩٤٠ بعده فيهما بأن الأتعاب المطلوبة له من سعيد نخلة ستصله قريباً وبطمئنه على حقوقه في هذا الخصوص وفضلاً عن ذلك

عليها وانما إذ فصلت في الدعوى دون اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المشار إليها أخلت بحقه في الدفاع وشاب حكمها القصور .

• ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها — وما أورده الحكم من أسباب يفيد انها لم تر حاجة للالتجاء إلى إجراء آخر في الدعوى .

• ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن دعواه محصورة النطاق في الرسوم المدفوعة عن خمس قضايا معينة وأنه لم يقدم من المستندات إلا ما كان متعلقا بها — ولم ترفع دعوى فرعية من جانب خصومة خاصة برسوم قضايا أخرى وإن الخبير الذي نذبه محكمة أول درجة واعتمدت تقريره أقحم على الدعوى مسائل خارجة عنها ولا تتعلق بها كما قدر أتعاب للمطعون عليه الثاني عن بعض الأعمال التي باشرها وقبض أجرها مع انها لا صلة لها بالدعوى . وأنه بالرغم من أن محكمة الاستئناف أخذت بوجهة نظره في استبعاد المسائل الخارجة عن نطاق الدعوى . إذ قررت في أسباب حكمها انها لا تتعارض لما أثبتته الخبير تقريره تحت الأرقام ٢ ، ٣ ، ٥ وإن للمستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) أن يقدم الدليل على صحتها عند المحاسبة بشأنها كما أن للمستأنف (الطاعن) أن يقدم ما ينفيا ، بالرغم من ذلك — اعتمدت للمطعون عليهم مبلغ ١٧٣ جنيا و ٦٦٨ مليا حسبما أوضحه الخبير في تقريره مع

فإن العلاقة القائمة بين سعيد نخلة والمستأنف باعتبار هذا الأخير مشتريا من زكى وبصا وبنك مصر باتفاق مع عميله سعيد نخلة بعض الديون المضمونة من هذا الأخير . هذه العلاقة تجعل المستأنف مسئولاً إلى حد كبير عن الأتعاب المشار إليها وقد كان يقرب هذه المسئولية في خطابه للآستاذ أنطون الذى كان قائما بإجراءات تنفيذ أحكام ديونه بوكالته عن زكى بك وبصا وبنك مصر والذى كان الواسطة في صفقة تنازل عنها للمستأنف بعد اتفاق هذا الأخير مع سعيد نخلة الصادرة ضده هذه الأحكام ثم استمراره في التنفيذ بعد ذلك لصالح المستأنف ، ولما كان بين بما قرره الحكم أنه استخلص من مستندات طرفي الخصومة أن الطاعن تعهد بالوفاء بمبلغ خمسة عشر جنيا إلى المطعون عليه الأول — وكانت الأسباب التي أقيم عليها في هذا الخصوص من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه — كان لا يعبه إغفاله التحدث عن المستندات المشار إليها في سبب الطعن إذ المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفع يثار أمامها وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب تكفي للحل كما هو الحال في الدعوى — ومن ثم يكون هذا الوجه مرفوضا .

• ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن محكمة الاستئناف إذ اعتمدت تقرير الخبير الذى نذبه محكمة أول درجة بالرغم من الطاعن التي وجهتها إلى هذا التقرير لم يجب الطاعن إلى طلبه نذب خبير آخر أو نذب كاتب أول المحكمة المختلطة أو انتقال المحكمة للاطلاع بنفسها على ملفات القضايا التي دفع الطاعن الرسوم من أجلها أو أن تقرر ضم ملفات هذه الدعوى لتطلع عليها وذلك بالرغم من إقرارها وجهة نظر الطاعن بالنسبة إلى بعض المبالغ المتنازع

ان هذا المبلغ يحوى مبالغ كثيرة لاعلاقة لها بالدعوى - وان الحكم إذ قرر ذلك شابه تعارض وتناقض مما يجعله باطلا .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يبين الطاعن في تقرير الطعن المبالغ التي يزعم ان الخبير أوحدها على الدعوى مع انها خارجة عن نطاقها - ولا يغنى عن ذلك بيان هذه المبالغ في المذكرة الشارحة إذ التفصيل ابتداء في تقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفنا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٨٣ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلمى بك وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٦١

١٠ مايو سنة ١٩٥١

نقض . الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف احكام المحاكم الجزئية . قاضي الامور المستعجلة - الطعن فيها عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . دعوى مستعجلة أقامها المطعون عليه بوصفه مستأجراً على الطاعن - مجلس بلدى - طالباً الحكم بصفة مستعجلة بفض الاختام التي وضعها هذا الأخير على أبواب العين المؤجرة - دار للسينما والتمثيل . عند انتهاء مدة العقد المبرم بينهما واسترداد حيازته لها . دعوى فرعية أقامها الطاعن طالباً الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من العين وبالتسليم استناداً الى أن العقد المبرم بينهما هو ترخيص في استغلال مرفق عام . الحكم بفض الاختام وبرد الحيازة للمطعون عليه وفي الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص تأسيساً على أن العين المؤجرة وهى من قبيل المرافق ذات الصفة التجارية أو

الاقتصادية لا تعتبر مرفقاً عاماً وأن دعوى الطرد إنما تختص بنظرها المحكمة الابتدائية المنوط بها تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الطعن على الحكم بالخطأ في تكييف العلاقة القانونية بين الطرفين إذ اعتبرها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها في حقيقتها ترخيص في استعمال مرفق عام . هذا الخطأ يفرض حصوله ليس سبباً للطعن في الحكم عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧)

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى هى دعوى مستعجلة أقامها المطعون عليه بوصفه مستأجراً على الطاعن - مجلس بلدى - طالباً الحكم بصفة مستعجلة بفض الاختام التي وضعها هذا الأخير على أبواب العين المؤجرة - دار للسينما والتمثيل - عند انتهاء مدة العقد المبرم بينهما واسترداد حيازته لها واعادة الحالة إلى ما كانت عليه من قبل وكان الطاعن من جانبه قد أقام دعوى فرعية طالباً الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من العين وبالتسليم استناداً إلى أن العقد المبرم بينهما هو ترخيص في استغلال مرفق عام وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفض الاختام وبرد الحيازة للمطعون عليه ، وفي الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص تأسيساً على أن المرافق ذات الصلة التجارية أو الاقتصادية لا تعتبر مرافق عامة وأن العين المؤجرة من الطاعن إلى المطعون عليه لا تعتبر مرفقاً عاماً وأن دعوى الطرد إنما تختص بنظرها المحكمة

الابتدائية المنوط بها تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت طلبات المطعون عليه في دعواه من قبيل الإجراءات الوقتية التي يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة كان ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تكييف العلاقة القانونية بينه وبين المطعون عليه بأنها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها في حقيقتها ترخيص في استعمال مرفق عام ، هذا الخطأ بفرض حصوله ليس إلا خطأ في تقدير وقتي عاجل للنزاع اقتضته ضرورة الفصل في الإجراء الوقتي المطلوب ولا تأثير له على أصل الحق الذي يبقى سليماً للطرفين أن يناضلا فيه لدى المحكمة المختصة بالفصل فيه ويقع على كاهل من استصدر الحكم بهذا الإجراء المؤقت مسئولية التنفيذ به ان ثبت فيما بعد أن الحق لم يكن في جانبه ومن ثم لا يكون هذا الخطأ على فرض حصوله سبباً للطعن عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٤٠ سنة ١٩٤٩ جزئي دمنور على الطاعن وجاء بعرضتها أنه استأجر دار سينما بلدية دمنور بعقد في أول أبريل سنة ١٩٤٢ لمدة ثلاث سنوات ثم اضطر تحت ضغط المجلس إلى تحرير عقد إيجار جديد لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بنفس الشروط فيما عدا التسمية التي فرضت عليه قهراً وهي د ترخيص باستغلال دار السينما والتشيل

دمنور ، مع زيادة في مبلغ الإيجار وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أخبره المجلس بأن العقد ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأنه سيصدر مزارد تأجيرها فرد على المجلس بإنذار في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأن عقد إيجاره قائم ويحميه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وفي أول أبريل سنة ١٩٤٩ ذهب بعض أعضاء المجلس البلدي ومعه قوة من رجال البوليس ووضعوا الأختام على أبواب الدار رغم اعتراض تابعيه . لذلك أقام هذه الدعوى طالباً الحكم بصفة مستعجلة بفض الأختام واسترداد حيازته لدار السينما وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل أول أبريل من سنة ١٩٤٩ . فاقام المجلس البلدي دعوى فرعية على المطعون عليه طالباً الحكم بصفة مستعجلة وبفسخه الأصلية بطرده من دار السينما المرخص له بها وإلزامه بتسليم هذه الدار وكافة المنقولات الملحقة بها . فحكمت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بعدم الاختصاص وفي الدعوى الفرعية برفض الدفع بعدم الاختصاص وبصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من دار التشيل والسينما مؤسسة حكها على أن دار السينما هي من المرافق العامة . استأنف المطعون عليه فقضت محكمة دمنور الابتدائية هيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبفض الأختام وبرد الحيازة للمطعون عليه وفي الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص مؤسسة حكها على أن المرافق ذات الصفة التجارية أو الاقتصادية لا تعتبر مرافق عامة وإن دار السينما والتشيل المؤجرة من البلدية للمطعون عليه لا تعتبر مرفقاً عاماً ، وإن دعوى الطرد إنما تختص بنظرها المحكمة الابتدائية .

د ومن حيث إن الطاعن أقام الطعن على سبب واحد ينمى فيه على الحكم مخالفة القانون

بها الحكومة بما لها من حق الولاية على أمورها الخاصة وتقف مع الأفراد في مستوى واحد طبقاً لأحكام القانون المدني أو التجاري وإن العقد المبرم بين البلدية وبين المدعى تسرى عليه أحكام القانون المدني وإن وصف بأنه ترخيص باستغلال دار السينما . ولما كانت الدعوى هي دعوى مستعجلة أقامها المطعون عليه على الطاعن طالباً بالحكم بصفة مستعجلة برفض الاختام التي وضعتها بلدية دمنهور على أبواب دار السينما واسترداد حيازته للسينما وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل أول إبريل سنة ١٩٤٩ وكان المجلس البلدي (الطاعن) من جانبه قد أقام دعوى فرعية طالباً بالحكم بصفة مستعجلة وبمنسخة الحكم الأصلية بطرد المطعون عليه من دار السينما المرخص له بها وبالتسليم وكانت طلبات المطعون عليه في دعواه من قبيل الإجراءات الوقتية التي يختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تكييف العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون عليه بأنها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها في حقيقتها ترخيص في استعمال مرفق عام هذا الخطأ بفرض حصوله ليس إلا خطأ في تقدير وقتي عاجل للنزاع اقتضته ضرورة الفصل في الإجراءات الوقتية المطلوب ولا تأثير له على أصل الحق الذي يبقى سليماً للطرفين أن يناضلا فيه لدى المحكمة المختصة بالفصل فيه ويقع على كاهل من استصدر الحكم بهذا الإجراء المؤقت مسئولية التنفيذ به إن ثبت فيما بعد أن الحق لم يكن في جانبه ومن ثم لا يكون هذا الخطأ على فرض حصوله سبباً للطعن عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض ويتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١١٩ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة وحضور مصطفى فاضل بك بدلاً من محمد نجيب أحمد بك (الستشار) .

من ثلاثة وجوه الأول إذ اعتبر العقد الصادر من الطاعن للمطعون عليه عقد إيجار مما يخضع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالأمكنة المؤجرة مع أنه عقد استغلال لمرفق عام لا يخضع لهذا القانون بل هو عقد إداري لجهة الإدارة حق إنهائه كما تشاء وبالطريق الإداري ومن المسلم به أن كل خطأ يقع في تطبيق القانون في دعوى اليد عما يصح أن يكون محلاً للطعن بطريق النقض ولو لم يقع خطأ في تطبيق أحكام دعوى اليد بذاتها . (الثاني) إذ أقام قضاءه رد حيازة دار السينما للمطعون عليه على أساس أن العقد عقد إيجار لا عقد استغلال فتعرض لموضوع النزاع ذاته في حين أنه كان يتعين أن يتم قضاءه على توافر أركان الحيازة فقط بخالف بذلك قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى أصل الحق . (الثالث) إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة استناداً إلى أن دار السينما مرفق خاص وأن العقد عقد إيجار على ما سبق ذكره مع أنه عقد استغلال لمرفق عام ، فدار السينما من الأملاك المخصصة لمنفعة عامة وهو عقد إداري لجهة الإدارة حق إنهائه كما تشاء بالطريق الإداري وقد أنهته البلدية فعلاً لانتهاؤه مدته فلا تملك المحاكم ولاية التعرض له بالتأويل أو الإيقاف أو الإلغاء عملاً بالمادة ١٥ من لائحة نياب المحاكم وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن تحدث عن مستندات الطرفين وحججهما انتهى إلى الأخذ بوجهة نظر المطعون عليه في قوله إنه متى تقرر ذلك يستين للمحكمة أن السينما ليست إلا مرفقاً خاصاً للمجلس البلدي وأن تأجيله للمستأنف عمل من الولاية الشبيهة بأعمال الأفراد actes de Gestion وهي الأعمال التي تقوم

٢٦٢

١٠ مايو سنة ١٩٥١

١ - اثبات . شهادة . حوالة . شهادة .
شاهدى المحال عليه فى التحقيق من أنه كان فى سنة ١٩٤٥ يشتغل سمساراً للمحيل فى تجارة الحبوب وأنه عقد لهذا الأخير بعض الصفقات بهذه الصفة . استخلاص محكمة الموضوع من هذه الشهادة دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها على أن الدين الذى يطالب به المحال إليه ولو أنه نشأ فى سنة ١٩٤٢ كان من هذا القبيل ومن ثم فهو عمل تجارى . سائغ . الطعن على الحكم بالخطأ فى الإسناد . على غير أساس .

ب - اثبات . شهادة . حوالة . حجر .
أثر الحجر فى إبطال تصرفات المحجور عليه قانوناً . مع فرضه لا ينفى أن يكون قد باشر هذه التصرفات فعلاً . قيام الحجر على المحال عليه من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ . ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة ما استخلصته المحكمة من شهادة شاهديه من أنه كان فى سنة ١٩٤٥ يعمل سمساراً فى تجارة الحبوب . الطعن على الحكم بالخطأ فى الإسناد . على غير أساس .

ج - اثبات . قرائن . حوالة :
الحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها . لمحكمة الموضوع أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى . استنادها إلى أقوال المحيل وشاهدى المحال عليه فى الشكويين المقدمتين من هذا الأخير إلى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت إليه من اعتبار الدين الطالب به ناشئاً عن عملية تجارية . لا تترتب عليها . الطعن على الحكم بأنه مشوب بالبطلان . على غير أساس .

د - سند اذنى . متى يعتبر تجارياً
وفقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة ؟ إذا كان تحريره عن عمل تجارى حتى ولو صدر من غير تاجر . حكم . تسبيبه .
اعتباره السند اذنى موضوع الدعوى سنداً تجارياً لتحريره عن عمل تجارى هو قيام المحال عليه بشراء أرز للمحيل بصفته وكيلًا عنه بالعمولة . البحث فيما إذا كان المحال عليه وقت تحرير هذا السند معترفاً بالتجارة أم غير معترف بها . غير منتج فى

الدعوى . النعى على الحكم أنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع استناداً إلى أنه لم يرد على المستندات التى قدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على أن المحال عليه لم يكن فى يوم ما تاجراً . فى غير محله .

(المادة ١٩٤ من قانون التجارة . والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم -)

هـ - نقض . طعن . سبب جديد .
الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أنه قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى رغم انعدام قرينة الوفاء به باقرار المدين ولأنه قضى بأحالة الدعوى على التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البينة قانوناً ولأنه قبل من المدين دفعه بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى مع أن الطاعن بوصفه محالاً إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم لا يجوز للمدين المحال عليه أن يحتج قبله بالدفع التى كان يحق له توجيهها إلى الدائن المحيل . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن
هى استخلصت من شهادة شاهدى المحال عليه - المطعون عليه الأول - فى التحقيق الذى أجرته من أنه كان فى سنة ١٩٤٥ - يشتغل سمساراً للمحيل فى تجارة الحبوب وأنه عقد لهذا الأخير بعض الصفقات بهذه الصفة . لا تثريب عليها إن هى استخلصت منها دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها على أن الدين الذى يطالب به المحال إليه - الطاعن - ولو أنه نشأ فى سنة ١٩٤٢ كان من هذا القبيل ومن ثم فهو عمل تجارى وإذن فالنعى على الحكم الخطأ فى الإسناد يكون على غير أساس .

٢ - ولو أن الحجر أثره فى إبطال

تصرفات المحجور عليه إلا أنه مع فرضه لا يبنى أن يكون قد باشر هذه التصرفات فعلاً ومن ثم فإن قيام الحجر على المحال عليه من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة ما استخلصته المحكمة من شهادة شاهديه من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يعمل سمساراً في تجارة الحبوب وإذن فالطعن على الحكم بالخطأ في الاسناد يكون على غير أساس .

٣ - لمحكمة الموضوع وقد أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى فلا تريب عليها إن هي استندت إلى أقوال المحيل وشاهدى المحال عليه في الشكويين المقدمتين من هذا الأخير إلى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت إليه من اعتبار الدين المطالب به ناشئاً عن عملية تجارية وإذن فالطعن على الحكم بأنه مشوب بالبطلان يكون على غير أساس .

٤ - يعتبر السند الإذني تجارياً وفقاً للبادء ١٩٤ من قانون التجارة متى كان تحريره عن عمل تجارى حتى ولو صدر من غير تاجر وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر السند الإذني موضوع الدعوى سنداً تجارياً لتحريره عن عمل تجارى هو قيام المحال عليه

بشراء أرز للمحيل بصفته وكيلاً عنه بالعمولة كان غير منتج في الدعوى البحث فيما إذا كان المحال عليه وقت تحرير هذا السند محترفاً بالتجارة أم غير محترف بها ومن ثم فإن ما ينعاه المحال إليه على الحكم من أنه أخل بحقه في الدفاع استناداً إلى أنه لم يرد على المستندات التي قدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على أن المحال عليه لم يكن في يوم ما تاجراً . هذا النعى يكون في غير محله .

٥ - النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى رغم إنعدام قرينة الوفاء به بإقرار المدين المطعون عليه الأول - ولأنه قضى بإحالة الدعوى على التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البيئة قانوناً وهو شرط غير مخالف للنظام العام ولأنه قبل من المطعون عليه الأول دفعه بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى مع أن الطاعن بوصفه محالاً إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم لا يجوز للدين المحال عليه أن يحتج قبله بالدفع التي كان يحق له توجيهها إلى الدائن المحيل . هذا النعى بوجوهه الثلاثة لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه والأوراق المقدمة في

الطعن تخلص في أن الطاعن أقامها في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أمام محكمة طنطا الابتدائية على المطعون عليهما وطلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد بواقع ثمانية في المائة من تاريخ المطالبة الرسمية وثبتت الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون عليه الثاني ، واعتمد على سند صادر في أول مايو سنة ١٩٤٢ موقع من المطعون عليه الأول إلى أمر وإذن توفيق محمد أبي سمرة يتضمن مديونية إليه في المبلغ المطالب به ومحول من الدائن المذكور إلى الطاعن في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بسقوط الحق في المطالبة بهذا الدين بالتقادم الخفي بناء على أنه ناشئ عن عمل تجاري تخالص عنه مع المحيل وأنه مضى من تاريخ استحقاقه ، وهو اليوم التالي لتاريخ تحرير السند ، حتى تاريخ رفع الدعوى به أكثر من خمس سنوات . وفي ٧ من إبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بأي طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة أن الدين المطالب به ناشئ عن عملية تجارية ولينفي الطاعن ذلك بالطرق عينها ، وبعد أن تم هذا التحقيق قضت المحكمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالدين المذكور بالتقادم الخفي وبرفض دعواه . واستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٨ من يونيه سنة ١٩٤٩ بتأييده لأسبابه ولأسباب أخرى أضافتها فقرر الطاعن طعنه فيه .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وشابه البطلان من أربعة أوجه : الأول إذ قضى بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخفي تأسيساً على أن ميعاد استحقاقه كان في

اليوم التالي لتاريخ تحرير سنده في أول مايو سنة ١٩٤٢ وأنه مضى من هذا اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى به في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ أكثر من خمس سنوات . مع أنه منصوص بسنده على تعهد المدين بدفعه . في يوم وقت الطلب سنة ١٩٤٢ ، وهي عبارة تقطع في أنه ما كان يمكن للدائن أن يطالب به إلا بعد مضى سنة ١٩٤٢ بأكملها وأن يمتد ميعاد استحقاقه حتى هذا التاريخ الأمر الذي ينفي القول بمضى أكثر من خمس سنوات بينه وبين تاريخ رفع الدعوى — والوجه الثاني إذ استخلص الحكم من شهادة شاهدي المطعون عليه الأول في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى أن الدين المطالب به ناشئ عن عملية تجارية — مع أن كلا الشاهدين لم يشهدا بحصول أية عملية تجارية بين الدائن المحيل والمدين المطعون عليه الأول في سنة ١٩٤٢ التي نشأ فيها هذا الدين وإنما اقتصرت شهادتهما على واقعة وحيدة زعما حصولها في سنة ١٩٤٥ ، وبذلك يكونان لم يشهدا بما يثبت الواقعة التي كلف الحكم التمهيد المطعون عليه الأول بإثباتها ويكون الحكم المطعون فيه قد خرج عن مدلول شهادتهما ، هذا فضلاً عن أن ما استخلصته المحكمة من هذه الشهادة من أن المطعون عليه الأول كان يشتغل سمساراً في تجارة الأرز في سنة ١٩٤٥ ينقضه ما أثبتته المحكمة الابتدائية من أنه كان محجوزاً عليه من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ الأمر الذي يفيد أنه كان ممنوعاً عن التعامل خصوصاً في الأعمال التجارية — والوجه الثالث إذ استند الحكم إلى أوراق الشكويين الإداريتين المضمومتين في عبارة مجهولة غامضة لاتصلح سبباً كافياً ولا تنهض دليلاً على ما ذهب إليه — والوجه الرابع — إذ ارتكن الحكم إلى

الطعن تخلص في أن الطاعن أقامها في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أمام محكمة طنطا الابتدائية على المطعون عليهما وطلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه والفوائد بواقع ثمانية في المائة من تاريخ المطالبة الرسمية وثبتت الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون عليه الثاني ، واعتمد على سند صادر في أول مايو سنة ١٩٤٢ موقع من المطعون عليه الأول إلى أمر وإذن توفيق محمد أبي سمرة يتضمن مديونية إليه في المبلغ المطالب به ومحول من الدائن المذكور إلى الطاعن في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بسقوط الحق في المطالبة بهذا الدين بالتقادم الخفي بناء على أنه ناشئ عن عمل تجاري تخالص عنه مع المحيل وأنه مضى من تاريخ استحقاقه ، وهو اليوم التالي لتاريخ تحرير السند ، حتى تاريخ رفع الدعوى به أكثر من خمس سنوات . وفي ٧ من إبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بأي طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة أن الدين المطالب به ناشئ عن عملية تجارية ولينفي الطاعن ذلك بالطرق عينها ، وبعد أن تم هذا التحقيق قضت المحكمة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسقوط حق الطاعن في المطالبة بالدين المذكور بالتقادم الخفي وبرفض دعواه . واستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٨ من يونيه سنة ١٩٤٩ بتأييده لأسبابه ولأسباب أخرى أضافتها فقرر الطاعن طعنه فيه .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وشابه البطلان من أربعة أوجه : الأول إذ قضى بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخفي تأسيساً على أن ميعاد استحقاقه كان في

أقوال الدائن المحيل وشاهدي المطعون عليه الأول في الشكويين المذكورتين واستخلص منها أن المطعون عليه الأول كان يشتغل وكيلا بالعمولة للحيل في شراء الأرز وتوريده إليه وأن الدين المطالب به كان في هذا الخصوص - مع أنه لا يجوز قانوناً للخصم في دعوى مدنية قائمة أن يلجأ إلى البوليس في أى شأن من شئونها لما في هذا الالتجاء من اقبات على سلطة القضاء وتدخل في اختصاصه ، وأنه لا عبرة بأقوال الشهود الذين يسمعون بالبوليس في موضوع الحق المطروح على المحكمة ولا سيما إذا كانت قد أمرت بتحقيقه وكان في وسع الخصم أن يأتي بشهوده أمامها .

ومن حيث إن الوجه الأول غير مقبول لما هو ثابت بالأوراق من أن الطاعن قصر دفاعه أمام محكمتي الموضوع على أن المطعون عليه الأول لم يكن تاجراً وأن الدين المطالب به لم ينشأ عن عمل تجارى ، وذلك دون أن يشير أى نزاع في شأن ميعاد استحقاق هذا الدين ، بل إنه يبين من مذكرته المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى أنه في رده على الدفع بسقوطه بالتقادم الخمسى قد سلم بتاريخ استحقاقه كما حدده المطعون عليه الأول في اليوم التالى لتاريخ تحرير سنده في أول مايو سنة ١٩٤٢ ، وبذلك يكون ما تضمنه هذا الوجه دفاعاً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى أنه قضى بأن سند الدين المطالب به قد حرر عن عمل تجارى بناء على الأسباب الآتية : « وحيث إنه تبين من الاطلاع على السند موضوع الدعوى انه مذكور فيه أنه محرر لأمر وإذن توفيق محمد ابوسمرة تاجر أرز وحبوب بالمحلة الكبرى وأن القيمة وصلته

نقدية كما تبين من الاطلاع على الشكويين المضمومين أن المدعى عليه الأول قدمهما ضد المحيل والدائن يشكو فيهما أن هذا السند خالص وأن سبب تحريره معاملات تجارية بين الطرفين وأن السند تحول للمدعى بطريق الصورية وبقصد الاضرار به . وحيث إن المدعى عليه الأول استشهد بشهود منهم السيد عبد الرحمن الهندى الذى جاء في أقواله ما يفيد إن المدعى حضر عنده وعرفه بأنه اشترى الكمبالة المرفوع بها الدعوى من المحيل بمبلغ ٥٠ جنيتها وأنه سيرفع بها الدعوى ضد المدعى عليه الأول ومنهم محمد السيد الحلو الذى قرر أن المدعى كان يشتغل جزاراً بمحله وذات يوم طلب منه ٥٠ جنيتها بحجة أنه سيشتري بها كمبالة بمبلغ ٥٠٠ جنيتها على المدعى عليه الأول من توفيق ابوسمرة ولما أفهمه بأن ذلك قد لا ينفع اعترف بأنه حافظ حقه في ذلك قبل المحيل بموجب ورقة ضد عبارة عن كمبالة محررة في ذات التاريخ وأنه بعد أن أخذ منه المبلغ عاد بعد ساعة يحمل الكمبالة موضوع النزاع محولا عليها من المحيل توفيق ابوسمرة . وحيث إن المحيل عند ما سئل في التحقيقات المذكورة قرر بأنه ليس بينه وبين المدعى عليه الأول أى علاقة من تجارة أو خلافاً وأنه حول السند المتنازع عليه للمدعى وأنه قد دفع له مبلغ ٥٠ جنيتها من أصل القيمة وباقى طرف المدعى مبلغ خمسين جنيتها تحرر بها سند موجود تحت يده . وحيث إن المحكمة حكمت تمهيداً بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه الأول بكافة طرق الثبوت بما فيها البينة أن الدين المبين بالسند موضوع الدعوى ناشئ عن معاملة تجارية وللمدعى النفي بالطرق عينها وقد جاء بأسباب هذا الحكم أنه من المسلم بين

الطرفين أن المدعى تاجر إلا أنه لا محل للتمسك قبله بالتقادم الخمسى إلا إذا كان الدين ناشئا عن معاملة تجارية . وحيث إن المحكمة تنفيذاً لحكمها التقييدى المذكور سمعت شهود الطرفين بما هو موضع بمحاضر التحقيق . وحيث إن المدعى عليه الأول استشهد بشهود قرر أولهم عبد الحليم ابراهيم حشيش أن المدعى عليه الأول حضر مع توفيق أبو سمرة في سنة ١٩٤٥ واشتروا منهم ٣٠ ضريبة أرز وان الذى باع واشترى هو المدعى عليه الأول ولكن العقد تحرر باسم توفيق أبو سمرة كما يعرف أن المدعى عليه الأول يشتغل سمساراً في شراء حبوب لتوفيق أبو سمرة ولكنه لا يعرف مبدأ وانتهاء اشتغاله معه كما قرر ثانيهما عبد المعطى محمد ابراهيم بما يفيد عليه بأن المدعى عليه الأول كان يفتح مكتباً في سنة ١٩٤٥ بالاشتراك مع ابراهيم عبد الغفار وغازى رجب وكان الجميع يشترون أرزاً لحساب توفيق أبو سمرة . وحيث إن المدعى استشهد بشهود من بينهم ابراهيم عبد الغفار الذى قرر بأنه لا يعرف شيئاً عن موضوع السند المرفوع به الدعوى إلا أنه يعلم ان المدعى عليه قد اشتغل معه في التجارة سنة ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وأنهم كانوا جميعاً يوردون أرزاً لتوفيق أبو سمرة وأنه لا يعرف إذا كان المدعى عليه استمر في الشغل بعد ذلك من عدمه . كما قرر بأنه لم يسمع بأن المدعى عليه الأول باع أو رهن شيئاً من أرضه للمحيل أو اتفق معه على ذلك . وحيث إن شاهدى المدعى أمين السيد احمد وسلطان حسن داود شهدا بأنهما حضرا واقعة استلام المدعى عليه الأول للمبلغ المرفوع به الدعوى وتحرير السند الخاص به كما قررا بأنهما غلبا بعد ذلك من المحيل أن سبب تحرير الكمبيالة هو عربون شراء أرض وحيث إن هذه الواقعة رغم أنها بعيدة الاحتمال والتصديق

فإن المحيل نفسه لم يقل بها عند ما سئل غير مرة في التحقيقات بل هو لم يقل أو يبين سبب المديونية وكان يحاول الإفلات في أقواله من ذكر سبب المديونية . وحيث إن المحكمة تستخلص من أقوال الشهود ومن ظروف الدعوى أن المدعى عليه الأول كان يشتغل وكلاً بالعمولة طرف المحيل وأنه كان يشتري أرزاً لحسابه ويورده إليه وأن هذه الكمبيالة حررت بينهما لهذا الخصوص . وحيث إن الذى يؤيد وجهة نظر المحكمة هذه أنه مسلم من الطرفين أن المدعى عليه الأول توقع عليه الحجز في سنة ١٩٤٣ واستمر محجوزاً عليه حتى سنة ١٩٤٦ وأن المحيل استمر ساكناً طوال هذه المدة لا يحرك أى ساكن ولم يطالب بقيمة السند كما لم يسع لإثباته في محضر الجرد الخاص بالحجر الذى توقع على المدعى عليه الأول . . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى السابق لإيرادها وأضاف إليها قوله . وحيث إنه فضلاً عن ذلك فقد تبين من مراجعة أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة أنها أى محكمة أول درجة كانت على حق فيما استخلصته من أقوال هؤلاء الشهود من أن الدين المرفوع به الدعوى نشأ عن معاملة تجارية بين المدين والمحيل وهو الدائن الأصلى الذى يشتغل بتجارة الارز والحبوب وأن المدين كان يشتري بعض الصفقات لحسابه ويوردها إليه وقد حرر السند بينهما بسبب هذه المعاملة . ويؤيد ذلك ما ثبت في سند الدين نفسه من أن الدائن يشتغل بتجارة الارز والحبوب ويؤيده أيضاً ما ثبت في الشكاوى الإدارية المنضمة عن العلاقة التجارية بين الطرفين . . وكان من شأن هذه الأسباب التى أقيم عليها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها . وكان سائغاً أن

أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع إذ لم يرد على المستندات التي قدمها سواء إلى محكمة الدرجة الأولى أو إلى محكمة الاستئناف لأول مرة للاستدلال بها على أن المطعون عليه الأول لم يكن في أي يوم من الأيام تاجراً وأنه لم يباشراً أعمالاً تجارية مع أن هذه المستندات قاطعة في إثبات ذلك وقد تمسك بها الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكرته الختامية وهي صورة من محضر تحقيق الجناية رقم ٢١ المحلة سنة ١٩٤٢ قرر فيه المطعون عليه الأول أنه كان في سنة ١٩٤٢ يعمل موظفاً لدى البنك العقاري في أطيان شخص آخر موضوعة تحت حراسة هذا البنك كما كان يشتغل بزراعة أطيانه ، وقسيمة طلاق محررة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ أقر فيها بأنه مزارع ، وقسيمة زواج محررتان في ١٩ يولييه و ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أقر فيهما بأنه مزارع ومن ذوى الاملاك ، وصور أحكام صدرت عليه ذكر فيها أنه مزارع ومن ذوى الاملاك ، وشهادة من عمد ومشايخ ناحية دمرو ومن المحلة بأنه من ذوى الاملاك وليس بتاجر ، وخطابات صادرة منه تتضمن أنه لم يشتغل قط بالتجارة ، وصوره من أوراق الشكويين رقم ١٣٣٩ و ١٤٩٠ إداري المحلة سنة ١٩٤٩ ، وخطاب مرسل منه إلى المحيل يعترف فيه بفضله المادى عليه ولا يقصد به إلا الدين موضوع الدعوى ، هذا فضلاً عما في هذا الخطاب من إقرار ضمنى بالدين يقطع مدة سقوطه بالتقادم . يضاف إلى ذلك عدم إدراج اسم المطعون عليه الأول بالسجل التجارى وعدم تقديمه أية ورقة تفيد أنه كان في سنة ١٩٤٢ يشتغل وكيلاً بالعمولة في تجارة الأرز .

ومن حيث إنه لما كان يبين من صحيفة الاستئناف ومرافعة الطاعن الشفوية ومذكرته الختامية أنه لم يتمسك فيها بأن الخطاب المرسل

تستخلص المحكمة من شهادة شاهدي المطعون عليه الأول في التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى ، بأنه كان في سنة ١٩٤٥ يشتغل سمساراً للمحيل في تجارة الحبوب وأنه عقد له بعض الصفقات بهذه الصفة ، ان تستخلص منها دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها ، على أن الدين المطالب به ، ولو أنه نشأ في سنة ١٩٤٢ كان من هذا القبيل ، ومن ثم فهو عمل تجارى ، وكان قيام الحجر على المطعون عليه الأول من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة ما استخلصته المحكمة من شهادة شاهديه من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يعمل سمساراً في تجارة الحبوب ، إذ ولو أن للحجر أثره القانونى في إبطال تصرفات المحجور عليه إلا أنه مع فرضه لا ينفى أن يكون قد باشر هذه التصرفات فعلاً - لما كان ذلك وكان النعى على الحكم أنه استند إلى الشكويين الإداريين المضمومتين في عبارة مبهمة غامضة مردوداً بأن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم بأسبابه قد أورد مضمون هاتين الشكويين بما فيه الكفاية - وكان كذلك لا يثري على المحكمة إذ هى استندت إلى أقوال المحيل وشاهدي المطعون عليه الأول في الشكويين المذكورتين كقرائن تؤيد بها ما انتهت إليه من اعتبار الدين المطالب به عن عملية تجارية ، ذلك أن لها متى كانت قد أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيا أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى - لما كان ذلك كذلك تكون الأوجه الثلاثة الأخيرة من السبب الأول على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في

بوصفه محالاً إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم فلا يجوز للمدين المحال عليه أن يحتج قبله بالدفع التي كان يحق له توجيهها إلى الدائن المحيل .

« ومن حيث إن هذه الأسباب جميعاً غير مقبولة - لما هو ثابت بالأوراق من أن الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الموضوع ، مما تكون معه أسباباً جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٦٦ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلمى باشا وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٦٣

١٠ مايو سنة ١٩٥١

اعلان . اعلان الخصم للنيابة . متى يصح ؟ . اذا اثبت طالب الاعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد الى معرفة محل اقامة المراد اعلانه . نقض . طعن . بيان الطاعنة في تقرير الطعن أن المطعون عليها « مقيمة بشارع . . رقم . . بمصر ومقيمة الان بأسوان » . عدم محاولة الطاعنة اعلان المطعون عليها في المحل الاول واكتفائها بتوجيه الاعلان اليها في المحل الثانى دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذى تقيم فيه . رد اصل الاعلان الى الطاعنة دون اعلان . اكتفاؤها بتسليم صورة الاعلان للنيابة دون اخذها أى اجراء للتحري عن محل اقامة المطعون عليها بالقطر المصرى . دفع من النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً . صحيح . لمحكمة النقض ان تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون عليها لتتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد النزول عنه .

من المطعون عليه الاول إلى المحيل توفيق محمد أبو سمرة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ يحوى إقراراً ضمنيّاً بالدين المطالب به يقطع مدة سقوطه بالتقادم - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر السند الادنى موضوع الدعوى سنداً تجارياً لتحريره عن عمل تجارى هو قيام المطعون عليه الاول بشراء أرز للمحيل بصفته وكيلاً عنه بالعمولة مما يكون معه غير منتج في الدعوى البحث فيما إذا كان المطعون عليه الاول وقت تحرير هذا السند محترفاً بالتجارة أم غير محترف بها ، ذلك أنه وفقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة يكون السند الادنى تجارياً متى كان تحريره عن عمل تجارى حتى ولو صدر من غير تاجر ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخل بدفاع الطاعن ، إذ هو لم يعتمد على مستنداته الآنف بيانها - لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب مرفوضاً .

« ومن حيث إن بقية أسباب الطعن تنحل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في ثلاث مسائل الاولى - إذ قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخسئ رغم إنعدام قرينة الوفاء به بإقرار المدين المطعون عليه الاول - ذلك انه ادعى بأنه تخالص عنه مع الدائن المحيل إذ اشترى له أرزاً بقيمته - مع أنه منصوص في سنده على أن ذمته لا تبرأ منه إلا باسترداد هذا السند مؤشراً عليه بالتخالص . والثانية إذ أجاز الحكم إحالة الدعوى إلى التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البيئة قانوناً ، وهو شرط غير مخالف للنظام العام وكان على المحكمة أن تحترمه - والثالثة إذ قبل الحكم من المطعون عليه الاول دفعه بسقوط الدين المطالب به بالتقادم الخسئ - مع أن الطاعن

المبدأ القانوني

إعلان الخصم للنيابة لا يصح إلا إذا أثبت طالب الإعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه ، وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعنة رغم بيانها في تقرير الطعن أن المطعون عليها - مقيمة بشارع ... رقم ... بمصر ومقيمة الآن بأسوان - لم تحاول إعلانها في المحل الأول واكتفت بتوجيه الإعلان إليها في بندر أسوان دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذي تقيم فيه ولما رد الأصل بدون إعلان لم تتخذ أى إجراء للتحري عن محل إقامة المطعون عليها بالقطر المصرى بل اكتفت بتسليم صورة الإعلان للنيابة كان صحيحاً الدفع الذى أبدته النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً ولحكمة النقص أن تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون عليها لتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد النزول عنه .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لأن الطاعنة بعد أن قررت طعنها في قلم كتاب المحكمة في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ في الحكم الصادر من محكمة استئناف أسيوط في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ١٧٧ سنة ٢٠ ق بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برد وبطلان عقد البيع المؤرخ في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٠ والمنسوب صدوره من جبره جرجس إلى زوجته رفعة ملطى وبرد

وبطلان ورقة الاقرار المنسوب صدورها من المطعون عليها إلى الطاعنة وبثبیت ملكية المطعون عليها إلى ٩ س و ١٠ ط و ٣ ف شيوعاً في ٤ س و ١٥ ط و ١٥ ف المينة الحدود والمعامل بعريضة دعواها الابتدائية . الخ وذكرت في أصل تقرير الطعن أن المطعون عليها تقيم بشارع الخليج رقم ١٥ بمصر ، ومقيمة الآن بأسوان ، انتقل محضر محكمة أسوان في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ - لإعلان المطعون عليها بصورة من تقرير الطعن ببندر أسوان فأثبت أنها لم تعلن إذ أجاب شيخ البلد بأن المطعون عليها غير معلومة له ، والعنوان غير كاف لأن أسوان بندر ويجب ذكر اسم الشارع وزيادة الإيضاح ، وفي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ سلمت صورة الاعلان إلى حضرة وكيل نيابة جنوب القاهرة بحجة أن المطعون عليها غير معلوم لها محل إقامة بالقطر المصرى وهذا الاعلان باطل لأن الطاعنة لم تبين في أصله اسم الشارع ورقم المنزل الذى تقيم فيه المطعون عليها حتى كان يمكن توصيل الإعلان إليها ولأن الإعلان للنيابة لا يكون صحيحاً إلا إذا سبقه بحث دقيق عن محل إقامة الخصم المراد إعلانه الأمر الذى لم يحصل في الدعوى .

ومن حيث إن هذا الدفع صحيح ذلك لأن الطاعنة رغم بيانها في تقرير الطعن أن المطعون عليها مقيمة بشارع الخليج رقم ١٥ بمصر ومقيمة الآن بأسوان ، لم تحاول إعلانها في المحل الأول واكتفت بتوجيه الإعلان إليها في بندر أسوان دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذى تقيم فيه ، ولما رد الأصل بدون إعلان لم تتخذ أى إجراء للتحري عن محل إقامة المطعون عليها بالقطر المصرى بل اكتفت بتسليم صورة الإعلان للنيابة - ولما كان إعلان الخصم

المدة الطويلة المكتسبة للملكية وضع يد مستوفياً كافة الشرائط القانونية فان في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم ومن ثم فان مخالفته القانون فيما حواه من أسباب نافلة . هذه المخالفة بفرض حصولها لا تبطله .

٢ - لا محل للنعي على الحكم القصور لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً بما قد يتغير له وجه الرأي في الدعوى لو تعرض له الحكم .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليها الأخيرة السيدة نظلة أحمد لم تعان بتقرير الطعن فتعين قبول الدفع المقدم من النيابة العمومية وعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إليها .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى من عدا المطعون عليها الأخيرة .

« ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما بين من الأوراق في أن المطعون عليه الأول أقامها على باقي الخصوم طالباً بتثبيت ملكيته إلى ٥ أفدنة و ١٤ قيراطاً و ٦ أسهم مستنداً في ذلك إلى أنه اتفق في ١٧ من يولييه سنة ١٩١٩ مع المرحوم فتح الله سيد أحمد (مورث باقي المطعون عليهم والطاعن الثاني) بمقتضى عقد فقد منه على أن يشتري منه نصف الأطنان التي اشتراها الأخير من الحكومة وقدرها حوالي ٢٥ فدانا ، وأنه تسلم الأطنان وأنشأ بها ساقية ، وفي أول يناير سنة ١٩٢٨ أنذر المرحوم فتح الله سيد المطعون عليه بأنه لم يدفع من الثمن سوى ٧٨ جنياً . وفي ١١ من

النيابة لا يصح إلا إذا أثبت طالب الإعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يمتد إلى معرفة محل إقامة المراد لإعلانه الأمر الذي لم يثبت في حالة الطاعنة ، وكان للحكمة أن تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون عليها لتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد النزول عنه كما هو الحال في الدعوى - لما كان ذلك - تعين الحكم عدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفرقة أحمد حلي باشا وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد العطي خيال بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٦٤

١٠ مايو سنة ١٩٥١

١ - حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية المدعى للأطيان موضوع النزاع . إقامته على ما ثبت للمحكمة من وضع يد المدعى على هذه الأطنان المدة الطويلة المكتسبة للملكية وضع يد مستوفياً كافة الشرائط القانونية . في هذا وحده ما يكفي لإقامته . مخالفته القانون فيما حواه من أسباب نافلة . لا تبطله بفرض حصولها .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ب - حكم . تسببه . النعي عليه القصور لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع . محله . أن يكون هذا الدفاع جوهرياً مما قد يتغير له وجه الرأي في الدعوى لو تعرض له الحكم .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للأطيان موضوع النزاع قد أقيم على ما ثبت للمحكمة من وضع يده على هذه الأطنان

أبريل سنة ١٩٢٨ تحاسبا واتفقا على أن يكتفى المطعون عليه الأول بملكية ه أفدنة و١٤ قيراطا و ٦ أسهم من القدر الذي اشتراه واستمر واضع اليد على هذا القدر ولكن ورثة المرحوم فتح الله تجاهلوا كل هذا وباعوا هذا القدر للطاعن الأول وقد أحالت محكمة أول درجة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع يد المطعون عليه الأول على الأطلان موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وبعد إجراء التحقيق قرر الطاعن الثاني أنه يجمل توقيع مورثه على الإقرار المؤرخ في ١١ من أبريل سنة ١٩٢٨ فأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة التوقيع ، ثم قضت بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للقدر موضوع النزاع مستندة في ذلك إلى ما ثبت لها مع وضع يده عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم .

ومن حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في قضائه على أن اتفاقا تم في سنة ١٩١٩ في ظل القانون القديم قبل سريان قانون التسجيل فهو بذلك ينقل الملك دون حاجة إلى إجراء آخر — قد خالف القانون من عدة وجوه فصلها الطاعن في تقريره .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقيم على ما ثبت للمحكمة من وضع يد المطعون عليه الأول على الأطلان المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وضع يد مستوفيا كافة الشرائط القانونية ، وفي هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم دون حاجة بعد ذلك إلى بحث ما يعيبه الطاعنان على ما حواه من أسباب نافلة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في

أن الحكم شابه بطلان جوهرى لمخالفته الثابت في الأوراق إذ قرر أن المطعون عليه الأول وضع اليد على الأطلان من سنة ١٩١٩ في حين أنه معترف في الطلب الذي قدمه إلى لجنة المساعدة القضائية بأنه لم يضع اليد إلا في سنة ١٩٢٨ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس في العبارة الواردة في الطلب المشار إليه ما يفيد اعترافا من المطعون عليه بأن وضع يده لم يبدأ إلا في سنة ١٩٢٨ إذ السياق يدل على أنه يدعى أن وضع يده على ما اشتراه بدأ في سنة ١٩١٩ وأنه إنما اقتصر في سنة ١٩٢٨ على القدر المطالب به وأن مرجع ذلك هو الاتفاق الذي تم وقتذاك بينه وبين المرحوم فتح الله يؤيد ذلك أن المطعون عليه الأول مع تقريره أن يده رفعت في سنة ١٩٤١ ذكر في محضر جلسة لجنة المساعدة القضائية أن دعواه تقوم على وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية — مما ينفي أن يكون قد قصد بما ذكره في الطلب أن وضع يده لم يبدأ إلا من سنة ١٩٢٨ .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم قد شابه قصور من ناحيتين الأولى إذ أغفل الرد على دفاع الطاعنين الذي يقوم على أن المطعون عليه الأول معترف في الطلب المقدم منه للجنة المساعدة القضائية بأنه لم يضع اليد إلا ابتداء من سنة ١٩٢٨ والثانية إذ قضى بالملكية بناء على شهادة شهود اكتفى بذكر أسمائهم إجمالا دون أن يبين كيف توافرت أركان وضع اليد .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولا بأن لا محل للنعي على الحكم المقصود لعدم رده على وجه من أوجه الدفاع إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً بما قد يتغير له وجه

المدعى عليه الأخير (الطاعن الأول) للأرض بالعقد المؤرخ ١٠ يولييه سنة ١٩٣٩ وبأن وضع يده كان مستوفياً لجميع الشرائط التي يتطلبها القانون . . الخ) . وفى هذا تفصيل لتوافر أركان وضع اليد المكسب للملكية مما ينفي عن الحكم عيب القصور فى هذا الشأن ويتعين معه رفض هذا الوجه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٦٣ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد نجيب احمد بك بدلا من عبد المعطى خيال بك المستشار) .

٢٦٥

١٠ مايو سنة ١٩٥١

الحكم الغيابى . سقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ من قانون المرافعات القديم - الرضاء به صراحة أو دلالة . مانع من سقوطه سواء أكان هذا الرضاء فى غضون الستة الشهور التالية لصدوره أو بعد انقضائها . شروع المدعى فى نزع ملكية عقار مملوك للمدعى عليه استيفاء لدين مقضى عليه به بحكم غيابى ومحول الى المدعى . معارضة المدعى عليه فى التنبيه استنادا الى أن حكم الدين المنفذ به صدر غيابيا وسقط بعدم تنفيذه فى غضون الستة الشهور التالية لصدوره . قيام دفاع المدعى ضمن ما قام عليه على أنه سبق للمدعى عليه أن أقر بترتب الدين المنفذ به فى ذمته بطلب قدمه الى لجنة التسوية العقارية . حكم بالفاء تنبيه نزع الملكية . تسببه . اقامته على أن اقرار المدعى عليه المشار اليه لم يصدر الا بعد سقوط الحكم الغيابى ومن ثم فهو لا يصلح سببا يمنع الحكم من السقوط . خطأ فى تطبيق القانون . صرف هذا الخطأ المحكمة عن بحث طلب التسوية المقدم من المدعى عليه وتحديد دلالاته مع احتمال أن يكون متضمنا قبولاً للحكم الغيابى . قصور يوجب نقص الحكم المطعون فيه .

(المادتان ٣/١٠٣ من قانون المرافعات القديم)

الرأى فى الدعوى لو تعرض له الحكم وواضح بما سبق بيانه أن الادعاء بصدور اعتراف من المطعون عليه بأن وضع يده لم يبدأ إلا فى سنة ١٩٢٨ هو ادعاء صحيح ومردود ثانياً بأن لا محل للنعي على الحكم القصور بصدور ما حكاه عن أقوال الشهود ، إذ جاء بالحكم الاستثنائى (إنه ثابت من أقوال محمد سيد عبد السلام و ابراهيم منصور وأبو العلا ابراهيم محمد ومتولى عبد السلام وسيف النصر عطيه أن محمد حسن الهوارى يضع يده على القدر موضوع النزاع مفصلين حدوده وموقعه فى شهاداتهم يزرعه بنفسه حيناً ويؤجره للغير أحيانا وأنه اشترك مع فتح الله سيد أحمد فى حفر الساقية وإقامتها واستمر كذلك حتى سنة ١٩٣٩ أى إلى أن باعها ورثة فتح الله سيد أحمد إلى (الطاعن الأول) . وقد ثبت من أقوال شهود الإثبات إن (المطعون عليه الأول) ظل منتفعا بالقدر الذى اشتراه حتى سنة ١٩٣٩ وضع يده مالك ظاهر فى هدوء وبغير منازع بل أن شاهدين من شهود النفي وهما حسين جمعه وجبر أبو زيد شهدا بأن المستأنف عليه اشترك فى إقامة الساقية وفى زراعة الأطيان وأنه متى ثبت بما تقدم أن (المطعون عليه الأول) اشترى من فتح الله سيد أحمد نصف المبيع له من الحكومة أى نصف ٢٥ فدانا و ١٩ قيراطا و ١٦ سهما وأنه وضع يده بصفته مالكا من ذلك الحين حتى سنة ١٩٣٩ وضع يده مستوفيا لشرائطه القانونية وبذلك يصبح مالكا فى مواجهة الكافة ، وجاء بحكم محكمة أول درجة الذى اتخذ الحكم الاستثنائى أسبابه أسباباً له (إن المحكمة ترى فيما شهد به شهود المدعى (المطعون عليه الأول) ما يؤيد دعواه تأييداً كافياً يقنعها بأنه وضع اليد من سنة ١٩١٩ أو سنة ١٩٢٠ إلى وقت شراء

المبدأ القانوني

الرضاء بالحكم الغيابي صراحة أو دلالة مانع من سقوطه سواء أكان هذا الرضاء في غضون الستة الشهور التالية لصدوره أم بعد انقضائها لأن المحكوم عليه إذ رضى بالحكم الغيابي بعد سقوطه يكون قد أزال بهذا الرضاء البطلان الذي لحق به إذ هو لا يتصل بالنظام العام وإذن متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن شرع في نزع ملكية عقار مملوك للمطعون عليه إستيفاء لدين مقضى عليه به بحكم غيابي ومحول إلى الطاعن فعارض المطعون عليه في التنبيه استناداً إلى أن حكم الدين المنفذ به صدر غيابياً وسقط بعدم تنفيذه في غضون الستة الشهور التالية لصدوره وكان دفاع الطاعن قائماً ضمن ماقام عليه على أنه سبق للمطعون عليه أن أقر بترتب الدين المنفذ به في ذمته بطلب قدمه إلى لجنة التسوية العقارية وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء تنبيه نزع الملكية قد أقام قضاءه على د إن إقرار المطعون عليه المشار إليه لم يصدر إلا بعد سقوط الحكم الغيابي ذلك السقوط الذي يحصل بقوة القانون وهو بهذه الحالة لا يصلح سبباً يمنع الحكم من السقوط وكل ما هنالك أنه قد بقي الحق من السقوط إن لم يكن قد سقط بمسقط آخر لأن الحكم الغيابي الذي لم ينفذ في المدة القانونية يسقط ولو كان الحق قائماً ، وكان هذا الخطأ في القانون الذي

شاب الحكم قد صرف المحكمة عن بحث طلب التسوية المقدم من المطعون عليه وتحديد دلالة مع احتمال أن يكون متضمناً قبولاً للحكم الغيابي المتخذة إجراءات نزع الملكية تنفيذاً له فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يوجب نقضه .

الحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تحصل في أن الطاعن شرع في نزع ملكية عقار مملوك للمطعون عليه إستيفاء لدين مقضى عليه به بحكم غيابي صادر من محكمة طنطا الكلية في القضية رقم ٤٦٢ سنة ١٩٣٥ كلى طنطا ومحول إلى الطاعن . فعارض المطعون عليه في التنبيه استناداً إلى أن حكم الدين المنفذ به صدر غيابياً وسقط بعدم تنفيذه في غضون الستة الأشهر التالية لصدوره . وكان دفاع الطاعن قائماً ضمن ماقام عليه على أنه (سبق للمطعون عليه أن أقر بترتيب الدين المنفذ به في ذمته بطلب تقدم به للجنة التسوية العقارية في سنة ١٩٤٢ عند ما أراد تسوية ديونه فلم تأخذ المحكمة بوجهة نظره تأسيساً على د أن هذا الاعتراف لم يصدر إلا بعد سقوط الحكم الغيابي ذلك السقوط الذي يحصل بقوة القانون وهو بهذه الحالة لا يصلح سبباً يمنع الحكم الغيابي من السقوط () وقضت بإلغاء تنبيه نزع الملكية فاستأنف الطاعن الحكم فقضت محكمة الاستئناف بتأييده لأسبابه فطعن فيه الطاعن بالنقض .

د ومن حيث إن عما ينعاه الطاعن على الحكم إنه إذ قضى بإلغاء تنبيه نزع الملكية تأسيساً على

سقوطه يكون قد أزال عنه هذا الرضا. البطلان الذى لحق به إذ هو لا يتصل بالنظام العام .

« ومن حيث إنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه على خلاف هذا النظر وكان هذا الخطأ قد صرف المحكمة عن بحث طلب التسوية المقدم من المطعون عليه وتحديد دلالاته مع احتمال أن يكون متضمناً قبولاً للحكم الغيابى المتخذة لإجراءات نزع الملكية تنفيذاً له — لما كان ذلك يكون الحكم قد شابه قصور يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٦٤ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلمى باشا وكيل المحكمة وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٦٦

١٠ مايو سنة ١٩٥١

١ - نقض . طعن . خصوم . شفعة . الخصومة فى الطعن لا تكون الا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض امام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه . طعن من شفيع . اعلانه جميع هؤلاء الخصوم . دفع بعدم قبول الطعن . قوامه ان الشفيع كان يعلم قبل رفع الدعوى ان المشفوع منه ليس هو وحده المشتري للعقار المبيع له بل ان له شريكا على الشيوع فى الشراء فكان يتعين عليه اختصاصه فى الطعن . عدم سبق اختصاص الشريك المشار اليه امام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه . الدفع على غير اساس .

(المادة ١٧ من قانون انشاء محكمة النقض)

ب - شفعة . اخبار المشفوع منه الشفيع فى اول مراحل النزاع بانه ليس هو وحده المشتري بل ان له شريكا على الشيوع فى الشراء عينه . عدم اختصاص الشفيع المشتري الاخر استنادا الى ان شراؤه صورى . حكم بعدم قبول دعوى الشفعة . اقامته على ان دعوى الشفعة كى تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري معا مهما تعددا وانه لا يعفى الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتري ادعائه

ان اعتراف المطعون عليه بالدين المنفذ به لا يبقى الحكم الغيابى من السقوط خطأ فى تطبيق القانون ذلك ان اعتراف المحكوم عليه بالملزومية بعد سقوط الحكم الغيابى لا يمنع أصلا من تقريره أثره فى رفع البطلان لأن ذلك البطلان وإن كان يتقرر بقوة القانون إلا إنه ليس من النظام العام والمحكوم عليه أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً وانه قد ترتب على هذا الخطأ ان الحكم شابه القصور إذ لم يتصد لمناقشة طلب التخفيض الذى قدمه المطعون عليه إلى لجنة تسوية الديون ولم يبحث عما إذا كان هذا الطلب يتضمن اعترافاً بالدين المحكوم به من شأنه إفادة التنازل عن التمسك بالسقوط .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى هذا الخصوص « إن المعارض ضده (الطاعن) ذكر أنه سبق للمعارض (المطعون عليه) أن أثر بترتيب الدين المنفذ به فى ذمته بطلب تقدم به للجنة التسوية العقارية فى سنة ١٩٤٢ عندما أراد تسوية ديونه . وحيث إنه فضلاً عما يحيط بهذا الذى سماه المعارض ضده اعترافاً من مطاعن وحجج قانونية فإن هذا الاعتراف لم يصدر إلا بعد سقوط الحكم الغيابى ذلك السقوط الذى يحصل بقوة القانون وهو بهذه الحالة لا يصلح سبباً يمنع الحكم من السقوط وكل ما هنالك أنه قد بقى الحق من السقوط إن لم يكن قد سقط بمسقط آخر لأن الحكم الغيابى الذى لم ينفذ فى المدة القانونية يسقط ولو كان الحق قائماً . »

« ومن حيث إنه لما كان هذا الذى قرره الحكم مخالفاً للقانون ذلك لأن الرضا بالحكم الغيابى صراحة أو دلالة مانع من سقوطه — سواء أكان هذا الرضا فى غضون الستة الشهور التالية لصدوره أو بعد انقضائها لأن المحكوم عليه إذا رضى بالحكم الغيابى بعد

أن المشتري الحقيقي هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً في الخصومة . ما قرره الحكم صحيح في القانون . ادعاء الشفيع أن المشتري الآخر صوري . لا يصلح مبرراً لعدم مخصصته . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وإذن متى كان الطاعن (الشفيع) قد أعلن جميع هؤلاء الخصوم فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن كان يعلم قبل رفع الدعوى أن المطعون عليه الأول (المشفوع منه) ليس هو وحده المشتري للعقار المباع له بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء فكان يتعين عليه اختصاصه في الطعن . هذا الدفع يكون على غير أساس متى كان الشريك المشار إليه لم يسبق اختصاصه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

٢ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الأول (المشفوع منه) أخبر الطاعن (الشفيع) في أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشتري بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء عينه وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الشفعة قد أسس قضاءه على أن دعوى الشفعة كي تكون مقبولة يتعين رفعها

على البائع والمشتري معاً مهما تعددا ولا يعنى الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتريين ادعاؤه أن المشتري الحقيقي هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً في الخصومة ، فإن الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس لأن هذا الذي قرره صحيح في القانون وأما ادعاء الطاعن أن المشتري الآخر صوري فهو لا يصلح مبرراً لعدم مخصصته لأنه هو صاحب الشأن الأول في دفع الصورية وإثبات جدية عقده ولا حجة عليه لحكم يصدر في دعوى لم يكن ممثلاً فيها ولا جدوى من هذا الحكم للطاعن قبله .

المحكمة

د من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلان جميع الخصوم الواجب إعلانهم بتقرير الطعن ذلك أن الطاعن كان يعلم قبل رفع الدعوى بأن المطعون عليه الأول ليس هو وحده المشتري للعقار المباع بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء هو عبده على خليفة فكان يتعين عليه اختصاصه في هذا الطعن في الميعاد وإذا لم يفعل فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً وفقاً للمادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض .

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً بعضهم البعض أمام المحكمة التي أصدرت

الحكم المطعون فيه وقد أعلن الطاعن جميع هؤلاء الخصوم .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهم طالبا الحكم بأحقية في أخذ المنزل المبين بعريضة الدعوى بالشفعة نظير الثمن وقدره ١٦٠ جنيها أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع الملحقات ، فدفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الدعوى لعدم رفعها على مشتر آخر معه على الشروع وقدم عقدا عرفيا صادرا في ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٦ مؤداه أنه اشترى حصة من المنزل قدرها ١٦ قيراطا واشترى الباقي عبده على خليفة بثمن قدره ٢٠٠ جنية للمنزل كله . كما قدم صورة من خطاب مسجل بعلم الوصول تاريخه ٢١ من مايو سنة ١٩٤٧ أرسله إلى الطاعن يخبره بذلك — ومحكمة أول درجة قضت بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بأي طريق من الطرق القانونية ان حقيقة الثمن ١٦٠ جنيها وأن عبده على خليفة إنما أقحم في العقد بصفة صورية لإسقاط حق الشفعة ولينفي المطعون عليهم ذلك بالطرق عينها ، وبعد أن سمعت شهادة شهود الطرفين رجحت شهادة شهود الطاعن وقضت به بطلباته . فاستأنف المطعون عليه الأول ، وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف اسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى الشفعة لأنه يجب إقامتها بداءة ذي بدء على البائع والمشتري مهما تعددوا ولا يغني الشفيع عن ذلك ادعاؤه بأن المشتري الحقيقي هو المرفوع عليه الدعوى وحده لأن هذا الادعاء

لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفا فيه .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (الأول) إذ قضى بوجوب إدخال المشتري الذي ثبت في دعوى الشفعة أنه مشتر صوري بعد أن طلب الطاعن إلى محكمة أول درجة إثبات صورية العقد المقدم من المشتري المعلن في الدعوى والذي أقحم فيه قريب البائعتين بوصفه مشتريا آخر لمنع الشفعة وكذلك طلب إثبات صورية الثمن وأن حقيقته ١٦٠ جنيها لا ٢٠٠ جنية وقد أجابته المحكمة إلى طلبه ، وبعد أن سمعت شهادة شهود الطرفين اقتنعت بصورية العقد وعلى هذا الأساس أقامت حكما وعلى ذلك لا يكون له وجود قانوني ولا يسقط دعوى الشفعة عدم رفعها على شخص ثبتت صوريته متى كانت قد أقيمت على المشتري الحقيقي ، (الثاني) إذ قرر أن ما طلب الطاعن تحقيقه هو شراء المطعون عليه الأول لباقي المنزل أي ٨ قراريط بالبينة وأن هذا غير جائز لأن ثمنها يزيد على ألف قرش مع أن ما طلب الطاعن إثباته إنما هو صورية العقد المقدم من المشتري بإقحام مشتر آخر وهذه يجوز إثباتها بأي طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم في هذا الخصوص (أن دعوى الشفعة كي تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري معا مهما تعددوا ولا يعني الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتري ادعاؤه أن المشتري الحقيقي هو المرفوعة عليه الدعوى دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفا في الخصومة) .

ملكيتهم الى القدر موضوع العقد المشار اليه .
تدخل المطعون عليها الثالثة في الخصومة بوصفها مالكة لهذا القدر . تعديل الطاعنين طلباتهم الى طلب الحكم بتثبيت ملكية المطعون عليها الثالثة الى هذا القدر تأسيساً على انهم ضامنون لها صحة البيع . الحكم برفض الدعوى .

١ - دعوى . فهم الواقع فيها . استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصاً سائفاً أن النزاع بين طرفي الخصومة في حقيقته إنما ينصب على ثمن العقار المبيع وأن الطاعنين إنما يقصدون بدعواهم التوصل الى صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عليها الثالثة . النعى عليها أنها خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة أمامها أو أنها وسعت نطاقها على غير إرادة اصحابها . في غير محله .

ب - استئناف . النعى على المحكمة أنها خالفت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - القديم - استناداً الى أنها اعتبرت أن مجرد تقديم عقد المطعون عليها الاولى في ملف الدعوى يستوجب ضرورة بيان وجوه الطعن فيه مع أنها مطاعن لم تطرح على محكمة أول درجة . في غير محله . أقدم البحث في الدعوى بحسب التكييف الذي انتهت اليه المحكمة يدور على صحة العقد الذي تمسكت به المطعون عليها الاولى لتثبيت أحقيتها في صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عليها الثالثة .

(المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - القديم)

ج - تسجيل . النعى على المحكمة أنها خالفت أحكام قانون التسجيل تأسيساً على أنها قررت أن العقد غير المسجل الصادر الى المطعون عليها الاولى من مورثة الطاعنين أخرج ملكية القدر المبيع من تركة البائعة كما ربت على ذلك قولها أن تصرف ورثة البائعة الى المطعون عليها الثالثة في القدر المبيع قد وقع على ما لا يملكون . غير منتج (قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن مورثة الطاعنين باعت إلى المطعون عليها الاولى جزءاً شائعاً في قطعة أرض وبعد

وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المطعون عليه الاول أخبر الطاعن في أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشتري بل أن له شريكاً على الشيوع عينه له فكان يجب عليه مخاصمته ، أما ادعاؤه بأن شراء هذا الشريك صوري فلا يصلح مبرراً لعدم مخاصمته لأنه هو صاحب الشأن الاول في دفع الصورية وإثبات جدية عقده ولا حجية عليه لحكم يصدر في دعوى لم يكن ممثلاً فيها ولا جدوى من هذا الحكم للطاعن قبله . أما ما جاء عدا ذلك بالحكم من أن طلب الطاعن تحقيقه بالبينة هو شراء المطعون عليه الاول لباقي المنزل وقدره ٨ قرار يبط وأن ثمنها يزيد على ألف قرش فتزيد استطراداً الى الحكم ولا يضيره الخطأ فيه .
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزيزة احمد حلمي باشا وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٦٧

٢٤ مايو سنة ١٩٥١

بيع مورثة الطاعنين جزءاً شائعاً في قطعة أرض الى المطعون عليها الاولى . دعوى من المطعون عليها سالفة الذكر على الطاعنين بطلب الحكم بصحة توقيع مورثتهم . الحكم ابتدائياً برفضها . استئناف المطعون عليها الاولى هذا الحكم . بيع الطاعنين قطعة الأرض جميعها الى المطعون عليها الثالثة قبل الفصل في الاستئناف . اتفاق الطرفين على أن تحجز المطعون عليها الثالثة جزءاً من باقي الثمن الى أن يفصل نهائياً في النزاع القائم بين المطعون عليها الاولى وبين الطاعنين . اقرار المطعون عليها الاولى هذا التصرف . الحكم استئنافاً بصحة توقيع مورثة الطاعنين على العقد . دعوى من الطاعنين على المطعون عليها الاولى بطلب الحكم بتثبيت

وفاة البائعة أقامت المطعون عليها سالفه الذكر دعوى على الطاعنين تطلب الحكم بصحة توقيع مورثتهم على العقد وقضى ابتدائياً برفض الدعوى فاستأنفت المطعون عليها الأولى وقبل الفصل في الاستئناف باع الطاعنون قطعة الأرض جميعها إلى المطعون عليها الثالثة واتفق الطرفان على أن تحجز هذه الأخيرة جزءاً من باقى الثمن تحت يدها إلى أن يصبح الحكم المشار إليه نهائياً حتى إذا ما قضى لمصلحة المطعون عليها الأولى تدفع إليها ما تستحقه في هذا المبلغ وأن تبقى للطاعنين شيء من هذا المبلغ بعد ذلك تدفعه إليهم وقد أقرت المطعون عليها الأولى هذا التصرف على أن تحجز المطعون عليها الثالثة تحت يدها حصتها في الثمن إلى أن يفصل نهائياً في النزاع القائم بينها وبين الطاعنين وبعد أن قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة توقيع مورثة الطاعنين على العقد سالف الذكر أقام هؤلاء الآخرون دعوى على المطعون عليها الأولى طلبوا فيها القضاء بثبوت ملكيتهم إلى الجزء موضوع العقد المشار إليه فتدخلت المطعون عليها الثالثة في الخصومة تأسيساً على أنها هي المالكة للقدر موضوع النزاع بمقتضى عقد مسجل وأن أحداً لا ينازعها في هذه الملكية بل أن طرفي الخصومة مسلمان بها فعدل الطاعنون طلباتهم إلى طلب الحكم بثبوت ملكية المطعون عليها الثالثة إلى هذا القدر تأسيساً على أنهم

ضامنون لها صحة البيع وأن الحكم القاضى بصحة التوقيع لا ينهى النزاع في خصوص صحة العقد بوصفه بيعاً وإن حقهم في الطعن فيه لا يزال قائماً وكانت المحكمة إذ قضت برفض الدعوى قد استخلصت استخلاصاً سائفاً في حدود سلطتها الموضوعية فهم الواقع فيها وهو أن النزاع بين طرفي الخصومة في حقيقته إنما ينصب على ثمن العقار المباع لأن أحداً من طرفي الخصومة لا ينازع المطعون عليها الثالثة ملكيتها لهذا العقار وأن لا مصلحة للطاعنين في التمسك بهذا الطلب وانهم إنما يرومون بدعواهم التوصل إلى صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عايتها الثالثة والذي علق صرفه على الفصل نهائياً في دعوى صحة التوقيع على العقد الصادر من مورثة الطاعنين إلى المطعون عليها الأولى فإن النعى عليها أنها خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة أمامها أو أنها وسعت نطاقها على غير إرادة أصحابها يكون في غير محله كذلك النعى عليها أنها خالفت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات (القديم) استناداً إلى أنها اعتبرت أن مجرد تقديم عقد المطعون عليها الأولى في ملف الدعوى يستوجب ضرورة بيان وجوه الطعن عليه مع أنها مطاعن لم تطرح على محكمة أول درجة ذلك لأن قوام البحث في الدعوى بحسب التكييف الذي انتهت إليه المحكمة يدور على صحة عقد البيع الذي تمسكت به المطعون

عليها الأولى لتثبت أحقيتها في صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عليها الثالثة (المشتري) أما النعى على الحكم أنه إذ قرر أن العقد غير المسجل الصادر إلى المطعون عليها الأولى من مورثة الطاعنين أخرج ملكية القدر المبيع من تركة البائعة ورتب على ذلك قوله إن تصرف ورثة البائعة إلى المطعون عليها الثالثة في القدر المبيع قد وقع على ما لا يملكون . انه إذ قرر ذلك يكون قد خالف أحكام قانون التسجيل . هذا النعى غير منتج .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن السيدة ورسية حنا عبد الملك (مورثة الطاعنين) توفيت في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٤١ رفعت المطعون عليها الأولى بنت أخت المورثة الدعوى رقم ٢٠٨ سنة ١٩٤١ كلى طنطا على الطاعنين طلبت فيها الحكم بصحة توقيع مورثتهم على العقد الصادر لها في ٥ من يوليه سنة ١٩٣٨ والمتضمن بيع المورثة لها ثمانية عشر قيراطا شائعة في قطعة أرض مساحتها فدان و ١٠ قراريط و ١٥ سهما توطئة لتسجيله . فطعن الطاعنون في هذا العقد بأنهم يجهلون توقيع مورثتهم البائعة عليه — فقضت محكمة أول درجة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ برفض الدعوى — وقبل أن يفصل في الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الأولى عن هذا الحكم باع الطاعنون قطعة الأرض جميعها التي كانت مملوكة لمورثتهم بما فيها القدر

موضوع العقد الصادر إلى المطعون عليها الأولى إلى شركة مصر للغزل والنسيج بعقد عرفى مؤرخ في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٤ ذكر فيه أن الست شفيقة إبراهيم روفائيل رفعت دعوى صحة توقيع ضد ورثة الست ورسية حنا عبد الملك وحكم فيها ابتدائياً بالرفض أمام محكمة طنطا الأهلية . فاستأنفت المدعية هذا الحكم أمام محكمة مصر الأهلية وتحدد لها جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن ادعائها ملكية جزء من قطعة الأرض المباعة بهذا العقد إلى شركة مصر للغزل والنسيج . و « باقى الثمن اتفق الطرفان على أن يحجز منه ٤٣٠٠ جنيه مصرى تحت يد الشركة المشتريه إلى أن يصبح الحكم الذى يصدر لصالح أحد الطرفين نهائياً بحيث إذا كان لصالح الست شفيقة إبراهيم روفائيل تدفع لها الشركة ما تسحقه فى هذا المبلغ على أساس المقدار الذى يرد بالحكم بسعر المتر الواحد جنيه و ٣٥٠ ملياً وإن تبقى للبائعين شئ من هذا المبلغ بعد ذلك تدفعه الشركة لهم ويعتبر هذا تصريحاً وتقويضاً وإيداناً من البائعين للشركة المشتريه بذلك من الآن وبدون أى مسئولية على الشركة . وقد أقرت المطعون عليها الأولى في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٤ هذا التصرف على أن تحجز الشركة تحت يدها حصتها فى الثمن إلى أن يفصل نهائياً فى النزاع القائم بينها وبين الطاعنين . وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٤ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم محكمة طنطا الكلية الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبصحة توقيع مورثة الطاعنين على العقد سالف الذكر — بعد ذلك أقام الطاعنون الدعوى على المطعون عليها الأولى طلبوا فيها القضاء بتثبيت ملكيتهم إلى الثمانية عشر قيراطا موضوع العقد المشار إليه — فتدخلت فى

« ومن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب
 يتحصل الأول منها في أن المحكمة إذ رفضت
 طلب الطاعنين تثبيت ملكية شركة الغزل
 والنسيج إلى الثمانية عشر قيراطا ، التي انتقلت
 ملكيتها إليهم بالميراث عن مورثتهم السيدة
 ورسية حنا وفقاً للمادة ٦١٠ من القانون المدني
 (القديم) والتي نقلوا ملكيتها إلى الشركة
 بموجب العقد المسجل . وإذا تعرضت لموضوع
 صحة أو عدم صحة عقد البيع المنسوب صدوره
 من المورثة إلى المطعون عليها الأولى ، مع أنه
 ليس من شأن صحة العقد أو عدم صحته أن
 يتغير الحكم لأن هذا العقد عرّف لم يسجل
 فلا يترتب عليه إلا مجرد أمل في كسب الملكية
 وليس من شأنه أن يؤثر على موضوع الدعوى
 وهو صحة انتقال الملكية إلى شركة مصر للغزل
 والنسيج — إذ فعلت المحكمة ذلك — تكون
 قد قضت فيما لم يكن مطلوباً إليها القضاء فيه
 وأغفلت القضاء فيما طالب إليها القضاء به .
 ويتحصل السبب الثاني في أن المحكمة إذ قررت
 أن الدعوى التي حكمت فيها تقضيها التعرض
 لصحة عقد المطعون عليها الأولى بالرغم من
 أن الطاعنين حددوا نطاق دعواهم على خلاف
 ما ذهبت إليه المحكمة تكون قد خالفت القانون
 إذ هي لا تملك توسيع نطاق الخصومة على غير
 إرادة صاحب الدعوى ويتحصل السبب الثالث
 في أن الحكم إذ قرر أن العقد غير المسجل
 الصادر إلى المطعون عليها الأولى من مورثة
 الطاعنين أخرج ملكية القدر المبيع من تركة
 البائعة ورتب على ذلك قوله بأن تصرف ورثة
 البائعة إلى شركة الغزل والنسيج في القدر المبيع
 قد وقع على ما لا يملكون — خالف قواعد
 التسجيل — ويتحصل السبب الرابع في أن
 محكمة الاستئناف إذ طلبت إليهم أن يذكروا

الخصومة شركة مصر للغزل والنسيج تأسيساً
 على أنها هي المالكة للقدر موضوع الخصومة
 بعقد مسجل في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ ،
 وأن أحداً لا ينازعها في هذه الملكية بل أن
 طرفي الخصومة مسلمان بها — فعدل الطاعنون
 في جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ طلباتهم
 إلى طلب الحكم بتثبيت ملكية شركة مصر
 للغزل والنسيج إلى هذا القدر تأسيساً على أنهم
 ضامنون للشركة المشتري صحة البيع — وأن
 الحكم القاضي بصحة التوقيع لا ينهي النزاع
 في خصوص صحة العقد بوصفه بيعاً وأن حقهم
 في الطعن فيه لا يزال قائماً . وبعد أن أنهت
 محكمة أول درجة سماع الدعوى قضت برفضها
 مؤسسة قضاءها على « أن حقيقة الواقعة كما
 تكشف عنها الأوراق والأحكام المقدمة
 تخلص في أن شركة الغزل والنسيج بالحلّة الكبرى
 أرادت شراء الفدان والاحد عشر قيراطا
 والخمسة عشر سهما . . ولكنها تبينت أن
 المدعى عليها (المطعون عليها الأولى) تنازعهم
 ملكية ثمانية عشر قيراطا من هذا القدر تدعى
 تملكها بالمشتري من ورسية حنا عبد الملك بعقد
 لم يسجل بعد فلم تر مانعا من كتابة العقد على
 أن يتضمنه هذا النزاع وتستبقى ثمن الجزء
 المتنازع عليه تحت يدها حتى يفصل القضاء في
 الأمر نهائياً وارتضى الطرفان ذلك ووقع جميعهم
 على العقد والظاهر أن المدعين يريدون صرف
 باقي الثمن المحبوس تحت يد الشركة فخلقوا هذه
 الدعوى تبريراً لموقفهم — استأنف الطاعنون
 هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما
 أضافته إليها من أسباب حاصلها أن المحكمة
 أفسحت المجال للطاعنين ليثبتوا مطاعنهم على
 العقد الصادر من مورثتهم إلى المطعون عليها
 الأولى — فلم يبدوا شيئاً — فطعن الطاعنون
 في هذا الحكم بطريق النقض .

أصحابها في غير محله وكذلك النعى عليها أنها خالفت المادة ٣٦٨ مرافعات (قديم) - ذلك لأن قوام البحث في الدعوى بحسب التكييف الذي انتهت إليه المحكمة يدور على صحة عقد البيع الذي تمسكت به المطعون عليها الأولى لتثبت أحقيتها في صرف الثمن المحبوس تحت يد الشركة المشتري، أما النعى على الحكم أنه خالف أحكام قانون التسجيل فهو يعد غير منتج.

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم خالف الثابت في أوراق الدعوى إذ قرر أن الطاعنين لم يوجهوا مطعناً إلى عقد المطعون عليها الأولى رغم تكليفهم بذلك في حين أن الثابت بمحضر جلسة المرافعة التي حصلت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أن المحكمة سألت وكيل الطاعنين عن أوجه طعنهم في العقد فقال إنه هبة صدرت في مرض الموت.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بان الثابت في محضر جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أن المحكمة كلفت الطاعنين ببيان طعونهم في هذا العقد في مذكرة بعد أن أشاروا إليها إشارة عابرة بقولهم إنه هبة صدرت في مرض الموت دون أن يحددوا ما يؤيدون به دفاعهم هذا - وحجزت القضية للحكم لجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ مع الإذن بتقديم مذكرات فلم يقدموا شيئاً فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ ليبدى الطاعنون أوجه طعنهم على العقد. وفي الجلسة الأخيرة لم يوجه الطاعنون أى طعن عليه - ومن ثم يكون ما قرره المحكمة من أنهم لم يبدوا أى طعن على العقد - لا يخالف الثابت بالأوراق.

مطاعنهم على عقد المطعون عليها الأولى مع أنهم أبانوا لها أن هذه المطاعن تخرج عن نطاق الدعوى وأنهم سيرفعون بها دعوى مستقلة باعتبار أنها طلبات جديدة لا يجوز طرحها لأول مرة أمام الدرجة الثانية - أخطأت إذا عتبرت أن مجرد تقديم عقد المطعون عليها الأولى في ملف الدعوى يستوجب ضرورة بيان وجوه الطعن عليه مع أنها مطاعن لم تطرح على محكمة أول درجة فيعتبر إبدائها أمام محكمة الدرجة الثانية وجهاً جديداً لا يجوز قبوله - وبذلك خالفت حكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات القديم - ويتحصل السبب الخامس في أن المحكمة إذ قضت برفض طلب الطاعنين تثبت ملكية الشركة إلى القدر موضوع النزاع رغم عدم منازعة المطعون عليها الأولى في هذا الطلب - خالفت القانون.

ومن حيث إن الأسباب سائلة الذكر مردودة جميعاً بأن المحكمة إذ رفضت دعوى الطاعنين حصلت في حدود سلطتها الموضوعية فهم الواقع فيها وهو أن النزاع بين طرفي الخصومة في حقيقته إنما ينصب على ثمن العقار المبيع لأن أحداً من طرفي الخصومة لا ينازع الشركة ملكيتها لهذا العقار وأن لا مصلحة للطاعنين في التمسك بهذا الطلب وأنهم إنما يرومون بدعواهم التوصل إلى صرف الثمن المحبوس تحت يد الشركة والذي علق صرفه على الفصل نهائياً في دعوى صحة التوقيع على العقد الصادر من مورثة الطاعنين إلى المطعون عليها الأولى - ولما كان ما استخلصته المحكمة من ذلك هو استخلاص سائغ تؤيده أوراق الدعوى ومستنداتها - كان النعى على المحكمة أنها خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة أممها أو أنها وسعت نطاقها على غير إرادة

فيه ، وإذن فتمى كان المطعون عليهما لم يذكر
في إعلان صورة الحكم للطاعنين محل اقامتهما
الأصلي بل اقتصر على ذكر محلها المختار
(مكتب محام) ، فان الدفع بعدم قبول
الطعن شكلاً لبطلان إعلانه تأسيساً على أن
المادة ١٧ من قانون محكمة النقض توجب
إعلان الطعن إلى الخصوم شخصياً ، هذا
الدفع يكون على غير أساس .

٢ - متى كان الواقع في الدعوى هو
أن الطاعن الأول أجر إلى الطاعنين الثاني
والثالث السيارة التي صدمت مورث المطعون
عليهم بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية
العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل
الاقساط - عقد إيجارة المبيع - ، وكان
الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن
المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين
الثاني والثالث قد أقام قضاءه على ما استخلصته
المحكمة استخلاصاً سائغاً من نصوص العقد
من أنه ما زال وقت الحادث مالكا للسيارة
وله بمقتضى العقد حق الإشراف والرقابة على
من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بخطئه في
وقوعه ، كان هذا الذي أورده الحكم كافياً
لحمله ومؤدياً إلى ما انتهى إليه ومن ثم يكون
النعي عليه القصور على غير أساس .

٣ - العبرة في صحة الحكم هي بصدوره
موافقاً للقانون ، وإذن فتمى كان الحكم
المطعون فيه قد بين أسباب التعويض المقضى
به على الطاعنين ووجه المسئولية فإنه لا يبطله

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن
بجميع أسبابه على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٠٩ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلمى باشا وكيل
المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك
وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك المستشارين) .

٢٦٨

٢٤ مايو سنة ١٩٥١

١ - نقض . طعن . اعلانه في المحل
المختار . متى يصح ، اذا كان المطعون عليه
قد أغفل ذكر محله الاصلى في إعلان الحكم
المطعون فيه .

(المادة ١٧ من قانون محكمة النقض)

ب - حكم . تسببه . مسئولية مدنية .
تأجير الطاعن الاول السيارة التي صدمت
مورث المطعون عليهم الى الطاعنين الثانى
والثالث بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال
ملكية العين المؤجرة الى المستأجرين بعد
دفع كل الاقساط - عقد ايجارة المبيع -
حكم - تحميله ذلك الطاعن المسئولية عن
الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثانى
والثالث . اقامته على ما استخلصته المحكمة
من نصوص العقد من انه مازال وقت
الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد
حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها
اذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه - ما أورده
الحكم كاف لحمله ومؤد الى ما انتهى اليه .
النعي عليه القصور . على غير أساس .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ج - حكم . تسببه . العبرة في صحته .
هي بصدوره موافقا للقانون . بيانه أسباب
التعويض المقضى به على الطاعنين ووجه
المسئولية . عدم ذكر النص القانونى الذى
اقيم عليه . لا يبطله .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ - يعتبر إعلان الطعن في المحل المختار
صحياً متى تبين أن المطعون عليه قد أغفل
ذكر محله الاصلى في إعلان الحكم المطعون

عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه أهو المادة ٢/١٥١ أم المادة ١٥٢ من القانون المدني (القديم) .

المحكمة

• من حيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلانه تأسيسا على أن المادة ١٧ من قانون محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى الخصوم شخصا ولكن الطاعنين أعلنوه إليهما في مكتب محاميتهما .

• ومن حيث إن المطعون عليهما لم يذكر في إعلان صورة الحكم للطاعنين محل إقامتهما الأصلي بل اقتصر على ذكر محلتهما المختار وهو مكتب الأستاذ رياض يعقوب المحامي ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على اعتبار إعلان الطعن في المحل المختار صحيحا متى تبين أن المطعون عليه قد أغفل ذكر محله الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

• ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

• ومن حيث إن المطعون عليهما أقاما الدعوى على الطاعنين يطلبان الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا إليهما متضامنين مبلغ ١٥٠٠ جنيه من ذلك ٣٠٠ جنيه للمطعون عليه الأول و ١٢٠٠ جنيه للمطعون عليها الثانية تعويضا عما أصابهما من ضرر بسبب إصابتهما من السيارة الأمنيوس ملك الطاعنين والتي كانا يركبانها من شبين الكوم إلى القاهرة فوقع الحادث بسبب خطأ قائدها وحرر عنه محضر جنحة ، فقضت محكمة أول درجة بإلزام صادق شعبان افندى وراغب عبد الوهاب افندى (ثاني وثالث الطاعنين) متضامنين بأن يدفعوا إلى مكين

عبد المسيح مبلغ ٥٠ جنيها وإلى السيدة سعاد مبلغ ١٥٠ جنيها وأخرجت الطاعن الأول من الدعوى بلا مصاريف . فاستأنف مكين افندى والسيدة سعاد وطالبا إلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بإخراج الطاعن الأول ابراهيم شرف الدين بك وبتعديله وإلزام الطاعنين جميعا متضامنين بأن يدفعوا إليهما المبلغ المطلوب أصلا كما استأنف ثاني وثالث الطاعنين وطلبا الحكم بإلغائه ورفض الدعوى قبلهما — وفي ١٩٤٩/٥/٢٢ قضت محكمة الاستئناف أولا في الاستئناف المرفوع من مكين عبد المسيح والسيدة سعاد بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى قبل ابراهيم شرف الدين بك وإلزامه مع صادق شعبان وراغب عبد الوهاب بأن يدفعوا متضامنين مبلغ مائة وخمسين جنيها إلى مكين عبد المسيح ومبلغ أربعمئة جنيه إلى السيدة سعاد وثانيا في الاستئناف المرفوع من صادق شعبان وراغب عبد الوهاب برفضه . فقرر الطاعنون طعنهم في هذا الحكم بطريق النقض .

• ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب إذ دفع الطاعن الأول — ابراهيم شرف الدين بك — أمام محكمة أول درجة بأنه باع السيارة إلى الطاعنين الثاني والثالث بموجب العقد الموصوف باجارة المبيع الثابت التاريخ في ١٤ / ١ / ١٩٤٠ أي قبل الحادث بأربع سنوات وأخذت محكمة أول درجة بدفاعه وأخرجته من الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر العقد عقد إيجار وإن الأقساط تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٤٤ وإن رخصة السيارة لا تزال باسمه ورتب على ذلك مسئوليته عن الأضرار الناتجة عن إهمال سائق

وتسبب بخطئه في وقوع الحادث — هذا الذي أورده الحكم كاف لحله ومؤدى إلى ما انتهى إليه منه ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

« ومن حيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثاني على الحكم التخاذل والقصور إذ جاء به ان الشهود جميعا شهدوا بأن سائق السيارة كان يسير بسرعة جنونية مع ان الشهود لم يجمعوا على ذلك إذ قال مكين عبد المسيح افندى « بأن السيارة كانت تسير بسرعة عادية ، كما قال نصيف بك الطوخى « ولم يلفت نظرى ان السيارة كانت مسرعة ، وبذلك يكون ما ذكره الحكم في أسبابه لا يتفق مع ما جاء بالأوراق .

« ومن حيث إن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من محضر التحقيق إلى هذه المحكمة حتى تتحقق من صحة ما يدعونه ومن ثم يكون هذا السبب بغير دليل ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن محكمة الاستئناف أدخلت بحق الطاعنين الثاني والثالث في الدفاع إذ طلبا ضم التقرير الفنى الهندسى الثابت فيه أن خلافا لجائيا لم يكن متظرا وقوع في عجلة القيادة فوق وقوع الحادث قضاء وقدرأ وأصر الدفاع على ضم هذا التقرير أو إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك وأنه لم يكن في استطاعتهما ملاقة الحادث إلا ان المحكمة لم تجبهما إلى ما طلبا .

« ومن حيث إن الحكم بعد أن ذكر الأدلة التى تثبت ان الحادث نشأ عن إهمال ورجوثة سائق السيارة قال « ولا ترى المحكمة محلا لتحقيق ما قيل من ان الحادث نشأ عن خلل طارىء في عجلة القيادة بعد أن ثبت لها كذب السائق في كل ما ادعاه ، وأما تقرير المهندس الفنى فلا أثر له

السيارة بمقولة إنه محذور على الطاعنين الآخرين عمل أى اتفاق يكون القصد منه إخفاء اسمه وشخصه فيكون مسئولاً وهذا الذى استنتجه الحكم المطعون فيه لا يخرج العقد عن كونه عقد بيع فعلا ولا اعتبار في وصفه بعنوانه إذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني وهو عقد بيع من نوع خاص القصد منه تسهيل دفع الثمن على المشتري الذى لا يستطيع الوفاء به فوراً وتمسك الطاعن الأول في تأييد دفاعه بأن القسط الأول ومقداره ٥٤٠ جنها جسيم ولا يتصور أن يكون إيجاراً إلا أن الحكم لم يلقى بالأل هذا الدفاع ولم تحقق المحكمة ما إذا كان باقى الثمن قد دفع كله أو لم يدفع وهذا وذاك قصور يوجب نقض الحكم .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه « وبما أنه بمراجعة العقد تبين انه معنون بأنه عقد إيجار محرر في أول يناير سنة ١٩٤٠ وصادر من ابراهيم بك شرف الدين وآخرين إلى المستأنف عليهما الثاني والثالث (ثاني وثالث الطاعنين) اللذين دفعا مقدما من الأجرة ٥٤٠ جنها والتزما بدفع الباقي على أقساط شهرية تنتهى في ديسمبر سنة ١٩٤٤ أى أن مدة سريان العقد هي خمس سنوات يبقى أثناءها ابراهيم بك شرف الدين مالكا للسيارة وتبقى رخصتها باسمه ، وقد نص في البند الخامس صراحة على أن لشرف الدين بك حق الإشراف والرقابة على من يستخدمه المستأجران لقيادة السيارة ... وهذا الذى أسهب الحكم في بيانه مستخلصا إياه من نصوص العقد مما أدى به إلى تحميل الطاعن الأول المسؤولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث باعتباره في وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد المشار إليه حق الإشراف والرقابة على من كان يقودها

اقامته على ما استخلصته المحكمة من نصوص العقد من أنه مازال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها اذ كان وتسبب بخطئه في وقوعه . ما أورده الحكم كاف لحمله ومؤد الى ما انتهى اليه . النعي عليه القصور . على غير أساس .

ب — حكم . تسببيه . العبرة في صحته . هي بصدوره موافقا للقانون . بيانه أسباب التعويض المقضى به على الطاعنين ووجه المسؤولية . عدم ذكر النص القانوني الذي اقيم عليه . لا يبطله .

(المادة ١٠٣ ما قانون المرافعات — القديم)

المبادئ القانونية

١ — متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن الأول أجر إلى الطاعنين الثاني والثالث السيارة التي صدمت مورث المطعون عليهم بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط — عقد إيجارة المبيع — وكان الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن المسؤولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا من نصوص العقد من أنه مازال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه ، كان هذا الذي أورده الحكم كافيا لحمله ومؤديا إلى ما انتهى إليه ومن ثم يكون النعي عليه القصور على غير أساس .

٢ — العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون

الأوراق رغما عن تكرار طلب ضمه وهو على العموم مجهول للمحكمة وبين من ذلك انه ليس صحيحا ما يزعمه الطاعنان الثاني والثالث من ان المحكمة لم تجبهما الى ما طلباه من ضم التقرير أما عدم ضمه فيرجع الى عدم وجوده ولم يقدم الطاعنان ما يثبت وجوده — أما رفض المحكمة طلب الإحالة على التحقيق فقد استندت فيه الى أسباب سائغة وهذا من حقها ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم عدم قيامه على أساس قانوني إذ قضى بالتعويض دون بيان النص الذي طبقته المحكمة — أهو المادة ٢/١٥١ أم ١٥٢ مدني قديم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بان العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون كما هو الحال في الدعوى إذ بين الحكم سبب التعويض المقضى به وعناصره ووجه مسؤولية الطاعنين عنه فلا يبطله عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه .

« ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . .

(القضية رقم ١٤٣ سنة ١٩٩٩ ق بالهيئة السابقة وحضور مصطفى فاضل بك بدلا من عبد المعطي خيال بك المستشار) .

٢٦٩

٢٤ مايو سنة ١٩٥١

١ — حكم . تسببيه . مسؤولية مدنية . تأجير الطاعن الأول السيارة التي صدمت مورث المطعون عليهم الى الطاعنين الثاني والثالث بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة الى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط — عقد إيجارة المبيع — حكم تحميله ذلك الطاعن المسؤولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث

فيه قد بين أسباب التعويض المقضى به على الطاعنين ووجه المسؤولية فانه لا يبطله عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه أهو المادة ٢/١٥١ أم المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليهم بصفتهم أقاموا الدعوى على الطاعنين بطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا اليهم متضامنين مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥٪ من المطالبة الرسمية تعويضاً لهم عن وفاة مورثهم الذي كان يقود عربته متجهاً بها إلى القاهرة فصدته سيارة نقل مملوكة للطاعنين فقتلت عليه وكان ذلك بخطأ قائدها ، ومحكمة أول درجة قضت بالزام صادق شعبان افندى وراغب محمد عبد الوهاب افندى وهما الثاني والثالث من الطاعنين بأن يدفعوا الى المطعون عليهم مبلغ ٣٠٠ جنيه والفوائد القانونية من أول ابريل سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء فاستأنف المحكوم عليهم وطالبا الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، واستأنف أيضا المطعون عليهم طالبين الزام الطاعنين جميعاً بأن يدفعوا اليهم بطريق التضامن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أولاً بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى قبل ابراهيم شرف الدين بك الطاعن الأول وثانياً بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين الى المطعون عليهم مبلغ ٧٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في أول ابريل سنة ١٩٤٧ حتى تمام الوفاء .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يعنى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم البطالان في الاجراءات إذ لم يفصل في الاستئناف المرفوع من ثاني وثالث الطاعنين وهذا نقص يعيب بما يبطله .

« ومن حيث إن الحكم قضى بقبول الاستئنافين شكلاً وألقى الحكم فيما قضى به بالنسبة إلى أول الطاعنين وعدله بالنسبة إلى باقي الطاعنين على ما سبق ذكره وواضح من ذلك ان الحكم فصل في الاستئنافين معاً ويكون ماينعاه عليه ثاني وثالث الطاعنين في هذا السبب غير صحيح .

« ومن حيث إن الطاعن الأول يعنى بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسبيب إذ دفع أمام محكمة أول درجة بأنه باع السيارة إلى الطاعنين الثاني والثالث بموجب العقد الموصوف بايجارة المبيع الثابت التاريخ في ٤ يناير سنة ١٩٤٠ أى قبل الحادث بأربع سنوات وأخذت محكمة أول درجة بدفاعه وأخرجته من الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر العقد عقد إيجار وان الأقساط تنتهى في ديسمبر سنة ١٩٤٤ وان رخصة السيارة لا تزال باسمه ورتب على ذلك مسؤوليته عن الأضرار الناتجة عن اهمال سائق السيارة بحجة انه محظور على الطاعنين الآخرين عمل أى اتفاق يكون القصد منه اخفاء اسمه وشخصه فيكون مسئولاً وهذا الذى استنتجه الحكم لا يخرج العقد عن كونه عقداً بيع فعلاً ولا اعتبار في وصفه بعنوانه إذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني وهو عقد بيع من نوع خاصر القصد منه تسهيل دفع الثمن على المشتري الذى لا يستطيع دفعه فوراً وقد تمسك الطاعن في تأييد دفاعه بأن القسط الأول وقدره ٥٤٠ جنيهها جسم ولا يتصور

يكون مذكوره الحكم في أسبابه لا يتفق مع ما جاء بالأوراق .

« ومن حيث إن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من محضر التحقيق إلى هذه المحكمة حتى تتحقق من صحة ما يدعونه ومن ثم يكون هذا السبب بغير دليل ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الرابع ينمى به الطاعنان الثانى والثالث على محكمة الاستئناف الاخلال بحقهما في الدفاع إذ طلبا اليها ضم التقرير الفنى الهندسى الثابت فيه ان خللا لجائيا لم يكن منتظرا وقع في عجلة القيادة فوق وقع الحادث قضاء وقدرنا وأصر الدفاع على ضم هذا التقرير أو إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك وأنه لم يكن في استطاعتهم ملاحقة الحادث إلا أن المحكمة لم تجيبهما إلى ما طلبا .

« ومن حيث إن الحكم بعد أن ذكر الأدلة التى تثبت أن الحادث نشأ عن إهمال ورعونة سائق السيارة قال « ولا ترى المحكمة محلا لتحقيق ما قيل من أن الحادث نشأ عن خلل حادى على عجلة القيادة بعد أن ثبت لها كذب السائق في كل ما ادعاه ، وأما تقرير المهندس الفنى فلا أثر له في الأوراق رغما عن تكرار طلب ضمه وهو على العموم مجهول للمحكمة ... » وبين من ذلك أنه ليس صحيحاً ما يزعمه الطاعنان من أن المحكمة لم تجيبهما إلى ما طلباه من ضم التقرير أما عدم ضمه فيرجع إلى عدم وجوده ولم يقدم الطاعنان ما يثبت وجوده - أما رفض المحكمة طلب الإحالة على التحقيق فقد استندت فيه إلى أسباب سائغة وهذا من حقها ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الخامس على الحكم عدم قيامه على أساس قانونى

انه قسط إيجار ولكن المحكمة لم تلق بالالهذا الدفاع ولم تحقق ما اذا كان باقى الثمن قد دفع كله أو لم يدفع لجاها حكمها مشوباً بالقصور .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه وبما أنه بمراجعة العقد تبين انه معنون بأنه عقد إيجار ومحرر في أول يناير سنة ١٩٤٠ وصادر من إبراهيم بك شرف الدين وآخرين إلى المسأنف عليهما الثانى والثالث (ثانى وثالث الطاعنين) الذير دفعاً مقدماً من الأجرة ٥٤٠ جنيهها والتزمما بدفع الباقي على أقساط شهرية تنتهى في ديسمبر سنة ١٩٤٤ أى أن مدة سريان العقد هى خمس سنوات يبقى أثناءها إبراهيم بك شرف الدين مالكا للسيارة وتبقى رخصتها باسمه ، وقد نص في البند الخامس صراحة على أن لشرف الدين بك حق الاشراف والرقابة على من يستخدمه المسأجران لقيادة هذه السيارة ، وهذا الذى أسهب الحكم في بيانه مستخلصاً إياه من نصوص العقد مما أدى به إلى تحميل الطاعن الأول المسؤولية عن الحادث بالنضمام مع الطاعنين الثانى والثالث باعتباره مالكا للسيارة وله - بمقتضى العقد المشار اليه - حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها وقت الحادث وتسبب بخطئه في وقوعه - هذا الذى أورده الحكم كاف لحمله ومؤد إلى ما انتهى اليه ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

« ومن حيث إن الطاعنين ينمون بالسبب الثالث على الحكم التخاذل والقصور في التسبيب إذ جاء به أن الشهود جميعا شهدوا بأن سائق السيارة كان يسير بسرعة جنونية مع أن الشهود لم يجمعوا على ذلك إذ قال مكين عبد المسيح افندى « بأن السيارة كانت تسير بسرعة عادية ، كما قال حضرة نصيف بك الطوخى « ولم يلفت نظرى ان السيارة كانت مسرعة ، . وبذلك

الذكر هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول الدعوى تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر . النعى عليه القصور في التسبب . على غير أساس .

د - فوائد . حكم . تسببه . رفضه القضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذى طلبه باعتباره ثمن تكلفه البضاعة المستولى عليها . عدم بيانه السبب في عدم قضائه بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية . اعتباره الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخرية . قضاؤه برفضها . اقامته على انها عبارة عن قسم من التعويضات التى قدرها الطاعن للخسارة التى لحقت به وانها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذى طالب به الطاعن تعويضا عن الاجراءات المخالفة للقانون التى اتبعت في الاستيلاء على بضاعته . طلب الطاعن الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقى ثمن مثل البضاعة المستولى عليها الذى أثبت الحكم ان تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون عليهما لم يكونا على حق في المنازعة فيه . قياس غير سائغ . السبب الذى استند اليه الطاعن في طلب الفوائد يخالف السبب الذى طلب من اجله التعويض عما فاتته من الربح كما يخالف السبب الذى طالب من اجله بمبلغ التعويض عن الاجراءات السابقة لرفع الدعوى والتى اتبعت معه في تقدير ثمن البضاعة المستولى عليها . قصور الحكم في الرد على طلب الفوائد قصورا يستوجب نقضه .

(المواد ١٠/٩/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ١٢٤ من القانون المدنى - القديم -)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعواه على المطعون عليهما وطلب فيها قيمة ثمن تكلفه البضائع التى استولى عليها المطعون عليه الثانى (وزير التموين) وكان الخبير قد اعتمد تقدير الطاعن لثمن التكلفة وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاء فان النعى عليه

اذ قضى بالتعويض دون بيان النص الذى طبقه أهو المادة ٢/١٥١ أم المادة ١٥٢ مدنى قديم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون كما هو الحال في الدعوى إذ بين الحكم سبب التعويض المقضى به وعناصره ووجه مسئولية الطاعنين عنه فلا يبطله عدم ذكر النص القانونى الذى أقيم عليه . »

(القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩ فى بالهيئة السابقة) .

٢٧٠

٢٤ مايو سنة ١٩٥١

١ - دعوى من الطاعن بطلب قيمة ثمن تكلفه بضائع استولى عليها وزير التموين . اعتماد الخبير تقدير الطاعن ثمن التكلفة . حكم . اعتباره ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاء . النعى عليه الخطأ في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . على غير أساس . متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمنا للمثل وقت الاداء يزيد على الثمن الذى قال انه ثمن التكلفة .

ب - ثمن المثل . تقديره وفقا للمادة ٧ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . لا يصح ان يدخل اعتبار الربح ايا ما كان سببه في هذا التقدير . حكم . تسببه . اقتضاه على القضاء للطاعن بثمان تكلفه البضائع التى استولى عليها وزير التموين . ما طلبه الطاعن اكثر من هذا الثمن هو مجرد ربح لا حق له فيه قانونا . النعى على الحكم الخطأ في الاسناد في هذا الخصوص . غير منتج .

ج - طلب الطاعن تعويضا عما لحقه من ضرر بسبب تقدير ثمن بضائعه التى استولى عليها وزير التموين بمعرفة لجنة التسعير التابعة لوزارة التجارة بدلا من عرض الاسر على لجنة التعويضات وفقا للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . حكم . تسببه . قضاؤه برفض التعويض . اقامته على أن عدم عرض الامر على اللجنة المشار اليها لا يستوجب تعويضا لانه اجراء شكلى وأنه ما دام المرجع النهائى في التقدير حسب المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف

الخطأ في تطبيق المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ يكون على غير أساس متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمناً للمثل وقت الأداء يزيد على الثمن الذي قال إنه ثمن التكلفة .

٢ - لا يصح أن يدخل اعتبار الربح أياً كان سببه في تقدير ثمن المثل وفقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بثمن تكلفة البضائع التي استولى عليها المطعون عليه الثاني وكان كل ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن ووصفه هو نفسه بأنه مجرد ربح مسموح له بوصفه تاجر جملة وبوصفه تاجر تجزئة لا حق له فيه قانوناً ، فإن النعي على الحكم أنه أخطأ في الإسناد إذ ذكر أن الخبير ندب لمعرفة ثمن البضاعة وقت الأداء في حين أن مأموريته انحصرت في تحقيق ما إذا كان ثمن شراء البضاعة يتفق مع سعر المثل في السوق المصرية وقت شرائها - هذا النعي يكون غير منتج .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء للطاعن بالتعويض الذي طلبه عما لحقه من ضرر بسبب تقدير ثمن بضائعه التي استولى عليها المطعون عليه الثاني بمعرفة لجنة التسعيرة التابعة للمطعون عليه الأول (وزير التجارة) بدلاً من عرض الأمر على

لجنة التعويضات وفقاً للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . متى كان الحكم إذ قضى بذلك قد أقام قضاءه على أن عدم عرض الأمر على اللجنة المشار إليها لا يستوجب تعويضاً لأنه إجراء شكلي وأنه ما دام المرجع النهائي في التقدير حسب المادة العاشرة من هذا المرسوم بقانون هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول دعوى الطاعن تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر الذي هو أساس التعويض ، فإن النعي عليه القصور في التسيب يكون على غير أساس .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ رفض القضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذي طلبه باعتباره ثمن تكلفة البضاعة المستولى عليها لم يبين لماذا لم يحكم بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية وكان إذ اعتبر أن الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخيرية قد أقام قضاءه برفضها على أنها عبارة عن قسم من التعويضات التي قدرها الطاعن للخسارة التي لحقت به وأنها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذي طالب به الطاعن تعويضاً عن الإجراءات المخالفة للقانون التي اتبعها المطعون عليهما في الاستيلاء على بضاعته وكان الطاعن إنما طلب الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقي ثمن مثل البضاعة المستولى عليها الذي أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون

عليهما لم يكونا على حق في المنازعة فيه فان القياس الذي أجراه الحكم يكون غير سائغ لأن السبب الذي استند اليه الطاعن في طلب الفوائد يخالف السبب الذي طلب من أجله التعويض عما فاته من الربح كما يخالف السبب الذي طالب من أجله بمبلغ التعويض عن الإجراءات السابقة لرفع الدعوى والتي اتبعت معه في تقدير ثمن البضاعة المستولى عليها ومن ثم يكون الحكم قاصراً في الرد على طلب الفوائد قصوراً يستوجب نقضه .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ قش منزل صهر الطاعن وضبط به ٣٥٦ ثوباً من الأقمشة الصوفية مملوكة للطاعن فأحاطته النيابة العامة على المحكمة العسكرية بتهمة أنه حاول التأثير في الأسعار بحبس الأقمشة عن التداول . وفي ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ حكمت المحكمة ببراءته وفي خلال ذلك وفي ٩ من يونيو سنة ١٩٤٣ أصدر وزير التكوين القرار رقم ٣٠٦ سنة ١٩٤٣ . بالاستيلاء على الأقمشة وتم الاستيلاء عليها بمحضر حرر لذلك في ٩ و ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ . وفي ٢٧ من يونيو أصدر وزير التكوين قراراً آخر رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٤٣ بالاستيلاء على الأقمشة وفي ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٣ سلمت الأقمشة الى مندوب الجمعية التعاونية بمعرفة رئيس مكتب المباحث بوزارة التكوين وحرر لذلك محضر أثبت فيه أن ثمنها ومقداره ٨٠١٩ جنيهاً و ٧٥٨ ملياً عرض على الطاعن

فرفض قبوله بحجة أن الثمن الأصلي هو ١١٩٦٦ جنيهاً و ٣٣٥ ملياً كما أثبت فيه أنه تظلم لوزير التكوين فرفض تظلمه ، ثم أقام الدعوى رقم ٢٨٣ سنة ١٩٤٤ كلى مصر على المطعون عليهما وطلب إلزامهما بأن يدفعاً إليه مبلغ ١٧٤٥٣ جنيهاً و ٧١٠ ملياً من ذلك ١١٩٦٦ جنيهاً و ٣٣٥ ملياً ثمن الأقمشة مضافاً إليه الرسوم الجمركية ومصاريف اللب والحزم والنقل و ١١٩٦ جنيهاً و ٦٣٣ ملياً قيمة الربح بواقع ١٠ ٪ بوصف أن الطاعن تاجر جملة و ٣٢٩٠ جنيهاً و ٧٤٢ ملياً قيمة الربح بواقع ٢٥ ٪ من مجموع ثمن الشراء وقيمة الربح السابق بوصفه تاجر تجزئة والف جنيته تعويضاً والفوائد بواقع ٧ ٪ من الطلب الرسمي ثم قصر طلباته على مبلغ ٩٤٣٣ جنيهاً و ٩٥٣ ملياً والفوائد بعد أن قبض من وزارة التكوين مبلغ ٨٠١٩ جنيهاً و ٧٥٣ ملياً فدفع المطعون عليهما بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ومحكمة أول درجة حكمت برفض الدفع وباختصاصها وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم وهي الاطلاع على الفواتير لمعرفة الثمن الحقيقي الذي اشترى به الطاعن الأقمشة وهل يتفق مع سعر المثل في السوق وقت ذلك ثم حكمت في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ بعدم جواز سماع الدعوى فاستأنف الطاعن ومحكمة الاستئناف قضت بحكمها الصادر في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ بإلغاء الحكم المستأنف وجواز سماع الدعوى ثم قضت بحكمها المطعون فيه الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بإلزام وزيرى التجارة والصناعة والتكوين بصفتهم بأن يدفعاً إلى الطاعن مبلغ ٣٤٥٠ جنيهاً و ٨٠٣ مليات فقرر الطاعن للطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبعة أسباب

وقت الاداء مع مخالفة ذلك لما هو ثابت في تقريره من أن هذا الرقم إنما هو ثمن المثل وقت الشراء . ومن حيث إن هذه الأسباب جميعاً مردودة بأنه لما كان الطاعن قد طلب مبلغ ١١٩٦٦ جنيهاً و ٣٣٥ ملماً على اعتبار أنه ثمن التكلفة للبضاعة المستولى عليها وأضاف إليه ١٠٪ منه بوصفها ربحاً على أساس أنه الربح المسموح به لتاجر الجملة كما طلب ٢٥٪ من مجموع هذين المبلغين على أساس أنه الربح المسموح به لتاجر التجزئة وفقاً للقرارين رقمي ٢٦٥ و ٣٠٨ الصادرين في ١٥ من سبتمبر و ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ واعتمد الخبير تقديره لثمن التكلفة - لما كان ذلك - فان الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاء متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمناً للمثل وقت الاداء يزيد على الثمن الذي قال إنه ثمن التكلفة ، أما ما يحاول إثباته بالصورة العرفية التي قدمها الى هذه المحكمة - زاعماً أنها طبق المذكرة المقدمة منه الى محكمة الموضوع فلا يعتد بها - لما كان ذلك - وكان كل ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن قد وصفه هو نفسه بأنه مجرد ربح مسموح له به بوصفه تاجر جملة وبوصفه تاجر تجزئة - وهو لاحق له في ذلك قانوناً لأنه لا يصح أن يدخل اعتبار الربح أياً ما كان سببه في تقدير ثمن المثل وفقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ - لما كان ذلك كذلك - كان ما ينعاه على الحكم من خطأ في الاسناد غير منتج وما يعيبه عليه غير ذلك في الأسباب الأربعة سالفه الذكر على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم شابه القصور والتناقض إذ رفض

حاصل الأسباب الأربعة الأولى منها أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ ومسح الأساس القانوني الذي بنى عليه الطاعن دعواه وشابه بطلان في الاسناد . إذ قضى باستحقاق الطاعن ثمن شراء الاقشة المستولى عليها مع أن المادة السابعة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ تقضي بأن الثمن الذي يستحقه هو ثمن المثل في تاريخ الاداء لا تاريخ الشراء . وإذا رفض القضاء له بنسب الربح التي أضافها إلى ثمن الشراء الاصلى لكي يصل بهذه الوسيلة الى الحصول على ثمن المثل وقت الاداء . وذلك بحجة أن القرارين اللذين صدرا بتحديد تلك النسب وهما القراران رقمي ٢٦٥ و ٣٠٨ الصادران في ١٥ من سبتمبر و ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ إنما صدرا بعد تاريخ الاستيلاء . وان المادة السابعة تقضي بصرف النظر عن الربح . مع أن الذي يصرف عنه النظر هو الربح المستقبل الذي كان يمكن لمن وقع عليه الاداء جبراً أن يحصل عليه لو تركت له حرية التصرف لا الربح الذي يضيفه إلى ثمن الشراء لكي يصل بذلك إلى تحديد ثمن المثل وقت الاداء . وإذا ذكر في أسبابه أن خبير محكمة الدرجة الأولى ندب لمعرفة الثمن الحقيقي الذي اشترى به المستأنف (الطاعن) هذه الاقشة وهل يتفق هذا الثمن وسعر المثل في السوق المصرية وقت الاداء . مع أن الحكم التمهيدي الذي قضى بندب الخبير حدد مآمرته بأنها تحقيق ما إذا كان ثمن الشراء يتفق مع سعر المثل في السوق المصرية وقت ذلك ، أي وقت الشراء وترتب على هذا الخطأ في فهم مآمرية الخبير أن تصورت المحكمة أن الرقم الذي انتهى اليه في تقريره وهو ١١٩٤٦ جنيهاً و ١١ ملماً هو ثمن مثل الاقشة في السوق المحلية

حصل الاستيلاء عليها بواسطة لجان تقدير من حق الحكومة وأصحاب المنتجات والمواد المستولى عليها المعارضة في قراراتها أمام المحاكم الابتدائية وفقاً للمادة العاشرة من القانون المذكور وأن مخالفة هذه الاجراءات قد كفلت هذه الدعوى بعد الحكم بقبولها تصحيح الوضع بالنسبة له وأصبح الشأن بعد الحكم بقبولها كما لو أن اللجنة المشار إليها كانت قد قامت بتقدير الأثمان ثم لم يقبل المستأنف ما قدرته وعارض في قرار اللجنة أمام المحكمة طيلة نص المادة ١٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ وبذلك فانه بقبول الدعوى أصبحت هذه المخالفة التي لا تتصل إلا باجراءات تقدير الثمن كأنها لم تكن ولا تستوجب تعويضاً عنها وأن المبلغ المطالب به وإن وصف بأنه تعويض إلا أنه في جوهره ربح وقد حرمت المادة السابعة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ إضافة أرباح ثمن المثل ، ومن ذلك يبين أن الحكم أثبت أن عدم عرض الأمر على لجنة التقدير لا يستوجب تعويضاً لأنه إجراء شكلي وانه مادام أن المرجع النهائي في التقدير حسب المادة العاشرة من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول دعوى الطاعن تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر الذي هو أساس التعويض .

د ومن حيث إن السيين السادس والسابع يتحصلان في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ١٢٤ من القانون المدني (القديم) وخالف قاعدة أن الأحكام مقررّة للحقوق لا منشئة لها وشابه قصور في التسبب إذ رفض القضاء للطاعن بالفوائد القانونية عن المبالغ المستحقة له من تاريخ الطلب الرسمي بحجة أن الفوائد المطالب بها كما بينها الطاعن عبارة عن قسم من التعويضات التي قدرها للخسارة التي لحقت به

القضاء للطاعن بمبلغ الالف جنيه الذي طلبه بوصفه تعويضاً له عما لحقه من ضرر بسبب الاجراءات الخاطئة التي اتبعت معه عند الاستيلاء على بضاعته وذلك بتقدير ثمنها تقديراً تحكيمياً بواسطة لجنة التسعيرة بوزارة التجارة والصناعة التي أصبحت خصماً وحكماً بدلاً من عرض الأمر على لجنة التعويضات وفقاً لنص المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٦ . مقيماً رفضه هذا الطلب على أن الحكم المطعون فيه بقبوله دعوى الطاعن قد كفل تصحيح الأوضاع وكان لجنة التعويضات كانت قد قامت بتقدير اثنى ثم لم يقبل الطاعن ما قدرته وعارض في قرار اللجنة أمام المحكمة وفقاً لنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . مع أن الحكم بقبول دعوى الطاعن لم يصحح الوضع ولم يمح الضرر الذي لحقه من جراء عدم عرض موضوعه على لجنة التعويضات وحرمانه من ضمانات قانونية كما أن الإجراءات التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ كانت كفيلة بأن توصل الطاعن إلى حقه في الثمن المستحق له وهو ثمن المثل وقت الأداء في أقرب وقت ولو روعيت لما لبث كل هذا الزمن الطويل يجاهد في سبيل الحصول على حقه .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه د مع تسليم المستأنف (الطاعن) بأن استيلاء المستأنف عليهما (المطعون عليهما) على الأقمشة موضوع الدعوى بما يدخل في نطاق أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ لا يكون هناك محل للقول بأن المستأنف عليهما ارتكبا بهذا الاستيلاء عملاً مخالفًا للقوانين واللوائح إذ كل ما حدث هو إصرار المستأنف عليهما على عدم تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ على حالة المستأنف وهي المادة التي أوجبت أن يكون تقدير اثمان الأقمشة التي

وانها بهذا الوصف يكون حكمها حكم التعويض ولا محل للقضاء بها . مع أن قياس الفوائد على التعويض غير صحيح لأن الفوائد التي طلبها الطاعن هي فوائد تأخيرية واجبة الدفع من تاريخ المطالبة القضائية دون أن يكلف طالبها باثبات ما لحقه من ضرر بسبب تأخر الوفاء . في حين أن التعويض لا يقضى به إلا عند ثبوت الضرر . وإذا حفظ الحكم للطاعن حقه في المطالبة بالفوائد القانونية عن مبلغ ٣٤٥٠ جنيتها و ٨٠٣ مليات المقضى به بعد ترتيبه في ذمة المطعون عليهما وبعد اعلانهما بالحكم بهذا المبلغ والتنبيه عليهما بدفعه وتوقفهما عن الوفاء به بوصفه قد أصبح التزاما بدفع مبلغ من النقود مع أن الأحكام مقررة للحقوق وليست منشئة لها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض القضاء بالفوائد من تاريخ الطلب الرسمي تأسيساً على « أن الفوائد المطالب بها في هذه الدعوى كما بينها المستأنف (الطاعن) عبارة عن قسم من التعويضات التي قدرها للخسارة التي لحقت به وانها بهذا الوصف يكون حكمها حكم التعويض السالف ذكره ولا محل للحكم بها إلا أن المحكمة ترى حفظ حق المستأنف في المطالبة بالفوائد القانونية عن مبلغ ٣٤٥٠ جنيتها و ٨٠٣ مليات بعد ترتيبه بذمة المستأنف عليهما - أي بعد اعلانهما بالحكم بهذا المبلغ والتنبيه عليهما بدفعه وتوقفهما عن الوفاء به بوصفه أنه قد أصبح التزاماً بدفع مبلغ من النقود ولم يقل لماذا لم يحكم بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية عن المبلغ الذي طلبه الطاعن باعتباره باقياً ثمن تكلفة البضاعة المستولى عليها وهو بعد إذا اعتبر أن الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخيرية أقام قضاءه برفضها على أنها عبارة عن قسم من

التعويضات التي قدرها الطاعن للخسارة التي لحقت به وانها بهذا الوصف يكون حكمها حكم مبلغ الألف جنيه الذي طالب به الطاعن تعويضاً عن الاجراءات المخالفة للقانون التي اتبعها المطعون عليهما في الاستيلاء على بضاعته وهذا القياس غير سائغ لأن الطاعن إنما طلب الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقى ثمن مثل البضاعة المستولى عليها الذي أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون عليهما لم يكونا على حق في المنازعة فيه في مرحلتى الدعوى الابتدائية والاستئنافية — وهذا السبب يخالف السبب الذي طلب من أجله التعويض عما فاتته من الربح كما يخالف السبب الذي طالب من أجله بمبلغ التعويض عن الاجراءات السابقة لرفع الدعوى والتي انبعث معه في تقدير ثمن البضاعة المستولى عليها ومن ثم يكون الحكم قاصراً في الرد على طالب الفوائد قصوراً يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٨٩ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفرز احمد حلمى باشا وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٧١

٣١ مايو سنة ١٩٥١

تنازل عن دعوى شفعة . تكييف المحكمة له بأنه سواء اعتبر تنازلاً عن الحق ذاته أو عن اجراءات الدعوى فإن من شأنه ان يمحوا اثار ورقة التكليف بالحضور . تنازل عن دعوى شفعة ثانية بعد القضاء لمصلحة المدعية في دعوى الشفعة الاولى . اعتبار المحكمة هذا التنازل اختيارياً لا نتيجة لازمة

خلال أسبوع من تاريخ الإنذار ، وبعد انقضاء هذه المدة دون أن ترد الطاعنة على هذا الإنذار قررت هذه الأخيرة في الجلسة المحددة للمرافعة في دعوى الشفعة الثانية نزولها عن هذه الدعوى لقضاء محكمة الاستئناف في الدعوى الاولى بالشفعة لها

وأثبتت المحكمة نزولها عن دعواها ، ثم قضى من محكمة النقض بنقض الحكم المشار اليه فأقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة وصفتها بأنها تجديد للدعوى الثانية التي زعمت أنها نزلت عنها اضطراراً بعد أن قضى لمصلحتها نهائياً في دعوى الشفعة الاولى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر برفض هذه الدعوى الأخيرة قد أقام قضاءه على أن تنازل المدعية عن دعوى الشفعة الثانية كان تنازلاً اختيارياً انصب على ذات الحق وعلى أنه بفرض أنه كان مقصوراً على ترك المرافعة في الدعوى فإن هذا الترك يترتب عليه الغاء جميع إجراءات الدعوى بما فيها ورقة التكليف بالحضور ويزيل كل الآثار التي ترتبت على إقامتها من حفظ الطلب وقطع مدة التقادم وأنه يتفرع عن ذلك أن تكون الدعوى الجديدة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الشفعة، متى كان الأمر كذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون في تكييفه للتنازل المشار اليه وفيما رتب عليه من آثار كما أنه لا يكون قد خالف المادة ٣١ من المرسوم بقانون

للحكم الصادر في دعوى الشفعة الاولى استناداً الى أدلة سائغة . النعى على الحكم القصور ومخالفة المادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . في غير محله . المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض «

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليها الثانية آلت اليها أطيان بطريق الاسترداد من الشركة العقارية ومصلحة الأملاك الأميرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ فطلبت الطاعنة أخذ هذه الأطيان بالشفعة وأقامت الدعوى بذلك وفي أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة تنازلت المطعون عليها الثانية إلى المطعون عليه الأول عن هذه الأطيان ، ولما قضت محكمة أول درجة برفض تلك الدعوى أقامت الطاعنة دعوى شفعة جديدة على أساس التنازل المشار اليه كما استأنفت الحكم الصادر برفض دعواها الاولى وطلبت في دعوى الشفعة الثانية الإيقاف حتى يفصل نهائياً في الدعوى الاولى ، فلما قضى في استئناف الحكم الصادر في الدعوى الاولى للطاعنة بالشفعة طعن فيها المطعون عليها الثانية بطريق النقض وأعلنت الشفعية بهذا الطعن ثم وجه المطعون عليه الأول إنذاراً للطاعنة يعرض فيه عليها أن تحل محله في العقد موضوع دعوى الشفعة الثانية مقابل أن تدفع إليه ما عجله من الثمن على أن يتم ذلك في

بإنشاء محكمة النقض مادامت المحكمة قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية وبأدلة سائغة أن تنازل الطاعنة كان تنازلاً اختيارياً ولم يكن نتيجة حتمية للحكم الصادر من محكمة الاستئناف بأحقيتها في دعوى الشفعة الأولى أياً كان الباعث لها على هذا التنازل إذ صدر منها وهي على علم بقيام الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور واحتمال القضاء فيه على غير مصلحتها وأنها بالرغم من ذلك اختارت التنازل الصريح دون طلب إيقاف الفصل في دعوى الشفعة الثانية حتى يفصل في الطعن المذكور .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليها الثانية آلت إليها ملكية أربعين فدانا بطريق الاسترداد من الشركة العقارية ومصلحة الأملاك الأميرية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ مقابل ٤٠٨٤ جنيه و ٧٥ ملماً خلاف مصاريف الإدارة التي لم تكن حددت بعد وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٣ طلبت الطاعنة أخذ الصفقة سائغة الذكر بالشفعة . ثم رفعت الدعوى بها في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ فقضت محكمة طنطا الابتدائية في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ برفضها لعدم جواز الأخذ بالشفعة في مثل هذا العقد - استأنفت الطاعنة هذا الحكم فحكمت محكمة الاستئناف في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٥ بالغائه وبأحقية الطاعنة في أن تأخذ الأربعين فدانا بالشفعة فطعنت فيه المطعون عليها بطريق

النقض فقضت محكمة النقض في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الصادر من محكمة طنطا الابتدائية في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ تأسيساً على أن هذا الاسترداد الذي خوله قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ لا ينشئ بيعاً مستحدثاً تتولد عنه الشفعة - وفي أثناء نظر دعوى الشفعة الأولى أمام محكمة أول درجة وقبل الفصل فيها اتفقت المطعون عليها الثانية مع المطعون عليه الأول في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ على أن تنازل له عن الأربعين فدانا مقابل ثمن معين . وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٤ رفعت الطاعنة على المطعون عليها الثانية والمشتري منها (محمود بك محمد الشريف) دعوى شفعة ثانية على أساس عقد البيع المبرم بينهما في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وطلبت فيها الإيقاف إلى أن تفصل محكمة الاستئناف في الاستئناف المرفوع منها عن الحكم الصادر برفض دعواها الأولى . وفي ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٥ أعلنت الطاعنة بالطعن المرفوع من السيدة عزيزة هاتم الشريف في الحكم الاستئنافي الصادر لمصلحة الطاعنة . وفي ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وجه المطعون عليه الأول إلى الطاعنة إنذاراً يعرض فيه عليها أن تحل محله في العقد موضوع دعوى الشفعة مقابل أن تدفع إليه ماعجله من الثمن وعلى أن يتم ذلك في خلال أسبوع من تاريخ الإنذار - وبمجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قرر وكيل الطاعنة أنه متنازل عن دعوى الشفعة الثانية والتي رفعها على سبيل الاحتياط لأنه فصل في دعوى الشفعة الأولى لمصلحتها فأصبح بذلك لا محل للدعوى الثانية وطلب التأجيل لتعديل الطلبات إلى طلب تعويض فعارض المطعون عليه الأول (المشتري) في

آثاره واعتبار كل طرق التنفيذ التي حصلت بناء عليه كأنها لم تكن . ومن ثم يكون تحديد جلسة للفصل في دعوى الشفعة الثانية إنما هو تنفيذ لحكم النقض تنفيذاً صحيحاً - قضت محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعنة تأسيساً على أن عقد البيع سبب الشفعة يتضمن شرط خيار للبائعة والمشتري يحجز لايهما فسخ العقد ، وإن البائعة قد اختارت الفسخ ومن ثم لا يتولد عنه حق الشفعة ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أيدته محكمة الاستئناف تأسيساً على أن حكم محكمة النقض لم يتحدث عن دعوى الشفعة الثانية لأنها كانت غير ذات موضوع أمامها وإن الطاعنة تنازلت عن دعواها الثانية بعد أن أعلنت بتقرير الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي الصادر لمصلحتها في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٥ في دعوى الشفعة الأولى وإن دعواها الأخيرة بالشفعة (الدعوى الثالثة) تعتبر بمثابة دعوى جديدة رفعت بعد الميعاد القانوني المنوّه عنه في المادتين ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة - فطعنّت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وشاب حكمها القصور من وجوه ثلاثة (الأول) إن محكمة الاستئناف بعد أن أوردت الأسباب التي ساقها الطاعنة في تعيب حكم محكمة أول درجة قالت (إنه أصبح من المتعين عليها البحث في موضوع التنازل عن دعوى الشفعة الثانية رقم ٩٧٨ سنة ١٩٤٤ الصادر في جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ وأثره في الدعوى الحالية وأثر حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ عليه فيلغيه وبعدم أثره من عدمه) إلا أنها عندما أرادت معالجة هذه الأمور شوهت الأساس الذي بنت

ذلك وطلب الحكم باثبات هذا التنازل ورفض التعديل لأنه غير مرتبط بالطلب الأصلي فحكمت المحكمة بالجلسة المذكورة باثبات نزول الطاعنة (الشفعية) عن دعواها (الدعوى الثانية) وإلزامها بالمصاريف وإن لها إذا شاءت أن ترفع دعوى تعويض مستقلة وكانت الطاعنة قد نفذت الحكم الاستئنافي الصادر لها في دعوى الشفعة الأولى في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٥ بأحقيتها في أخذ الأربعين فدانا بالشفعة فتسلت الأطيان في ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٥ فرفع المطعون عليه الأول دعوى استرداد حيازة - وفي أثناء نظرها أمام محكمة الاستئناف قرر وكيل الطاعنة بمحضر جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ (أنا اعتبر دعوى الشفعة الثانية غير موجودة بعد صدور الحكم الاستئنافي في دعوى الشفعة الأولى وأما متنازل عن دعوى الشفعة (الثانية) المحدد لها جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) وعلى أثر صدور حكم محكمة النقض في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ بعدم استحقاق الطاعنة للشفعة في القضية الأولى - عادت ورفعت دعوى ثالثة قيدت تحت رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا وصفتها بأنها تجديد لدعوى الشفعة الثانية (التي سبق أن نزلت عنها) وطلبت الحكم لها بالطلبات الواردة فيها اعتماداً على أنها لم ترك الحق ذاته وإن تنازلها مرتبط بسببه وهو صدور حكم محكمة الاستئناف لها بالشفعة (في الدعوى الأولى) وأنه كان مستحيلاً عليها أن تطلب إيقاف دعوى الشفعة الثانية حتى تفصل محكمة النقض في الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في دعوى الشفعة الأولى لأن الحكم الاستئنافي نافذ رغم الطعن فيه بالنقض - وأنه يترتب على حكم محكمة النقض بإبطال حكم محكمة الاستئناف وبطلان جميع

النظر تكون قد خالفت القانون و(الثالث)
يتحصل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق
المادة ٣١ من قانون إنشاء محكمة النقض إذ
قررت أن تنازل الطاعنة عن الشفعة كان نتيجة
تصرف قانوني إرادي مستقل عن الحكم النهائي
الذي ألغته محكمة النقض مع أنه يترتب على
حكم النقض إلغاء كافة الأحكام والأعمال
اللاحقة للحكم المنقوض ومنها الحكم الصادر
بإثبات تنازل الطاعنة عن دعوى الشفعة الثانية.

ومن حيث إنه عن الوجه الأول فهو
مردود بأن محكمة الاستئناف إذ ناقشت أوجه
دفاع الطاعنة التي جعلتها دعامة لطعنها في الحكم
الابتدائي أوردت صيغة التنازل عن دعوى
الشفعة الثانية كاملة بغير مسخ أو تشويه إذ قالت
(إن الشفعية عند تركها الدعوى رقم ٩٧٨ سنة
١٩٤٤ كلى طنطا بمقتضى التنازل الصادر بجلسة
١٩٤٥/١٢/١٠ لم تقصد منه العدول عن طلب
الشفعة بل حرصاً على حقها في الشفعة الذي
ملكته بمقتضى الحكم الاستئنافي الصادر في
دعوى الشفعة الأولى رقم ٧٧٤ سنة ١٩٤٣ كلى
طنطا بتاريخ ١٤/١/١٩٤٥ وخضوعاً لاستحالة
الخصومة فيما قضى فيه تنفيذ الحكم نهائى صدر
لمصلحتها وقدين وكيل الشفعية سببه طبقاً لما هو
ثابت بالمحضر وهو الفصل في طلب الشفعة
الأولى فأصبح أن لا محل لهذه الدعوى
وقد صدر هذا التنازل مرتبطاً بسببه
هذا وهو عدم وجود الدعوى لصدور
حكم محكمة الاستئناف فيها فهو حيثئذ امتناع عن
المرافعة اضطراراً لا تنازلاً عن الحق بل تمسكاً
به ، ثم بعد أن أوردت المحكمة هذا الدفاع
ردت عليه ببيان الفرق بين الباعث والسبب
القصدى إلى أن قالت (وفي قضية الشفعة التي
حصل فيها التنازل قد نزلت السببة نعمات عن

عليه حكمها بأن اقتضيت بما قررت الطاعنة في
شأن التنازل الجزء الجوهرى الذى هو مقطع
النزاع ذلك لأنها بعد أن أوردت تمسك الطاعنة
بأنها كانت في حالة استحالة قانونية من السير في
دعوى الشفعة الحالية بعد أن حكم لها نهائياً —
وأن هذا الحكم هو الذى ألجأها إلى التقرير
بالتنازل عن دعوى الشفعة الثانية وإن التنازل
يزول بزوال سببه ، أوردت نص عبارة
التنازل التي قيلت بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة
١٩٤٥ على أنها (أنا متنازل عن طلب الشفعة
وأطلب التأجيل لتعديل الطلبات إلى دعوى
تعويض) فأسقطت بذلك عبارة (لأنه فصل في
طلب الشفعة فأصبح لا محل لهذه الدعوى) وإن
المحكمة إذ فعلت ذلك قد شاب حكمها قصور
إذ لم يرد على ما أثارته الطاعنة من دفاع مداره
تعرف كنه هذا التنازل وأثره وهل وقع تنفيذاً
لحكم القانون ولقوة الحكم النهائى أم أنه
حصل اختيارياً فلا يجوز التحلل منه و(ثانياً)
إذ اعتبرت حكم التنازل قائماً رغم انعدام سببه
القانوني ذلك أن السبب القانوني لترك إجراءات
التقاضى إنما كان صدور حكم محكمة استئناف
مصر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٥ بتعليك
الطاعنة العين المشفوع فيها والذى أعدم كنتيجة
حتمية له عقد ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣
وأنه بصدور الحكم من محكمة النقض في
١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ ينقض ذلك الحكم
ورفض الدعوى ، قد ترتب عليه إبطال مفعول
سبب التنازل ويكون من حق الطاعنة اعتباره
كأنه لم يكن واعتبار حكم النقض باعناً في تاريخ
صدوره الحياة لعقد ١٢ من أغسطس سنة
١٩٤٣ فيتولد عنه من جديد حق الشفعة في
ظرف خمسة عشر يوماً التالية لصدوره وإن
المحكمة إذ قضت في الدعوى على خلاف هذا

دعوى الشفعة وعن طلب الشفعة برضاها واختيارها التأمين وقررت هذا التنازل أمام المحكمة وأنها تطلب التأجيل لتعديل طلباتها إلى طلب تعويض لحسكت المحكمة بإثبات هذا التنازل ورفضت التأجيل وألزمتها بالمصاريف ولا شك في أن هذا التنازل كان سببه ترك الحق وترك الدعوى وهو سبب مشروع وقد أخذت به المحكمة ونفذته على صاحبه سواء أكان الباعث فيه هو ما ارتأته هي من أنه قد قضى لها في دعوى الشفعة الأولى بالحكم الاستثنائي أم غيره وسواء أكانت أدخلت في حسابها احتمال كسب الطعن بطريق النقض أم لم تدخله وسواء أكانت مخطئة في تقديرها أم غير مخطئة ذلك لأن هذا الباعث لا يعتد به لخروجه من جهة عن حكم القانون ولأنه من جهة أخرى مشروع في ذاته لا يفسد التنازل أو يبطله). ولما كان هذا الذي قرره المحكمة لا مسخ فيه لدفاع الطاعة ولا مخالفة فيه للقانون — لما كان ذلك — كان ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الخصوص في غير محله.

ومن حيث إنه عن الوجهين الآخرين فإن الحكم قال في خصوصهما (وحيث إنه يستفاد من كافة ظروف الدعوى أن هذا التنازل إنما انصب على ذات الحق في طلب الشفعة للأسباب الآتية (أولا) طلبت السيدة نعمات بعريضة دعواها بالشفعة الثانية على أساس عقد ١٩٤٣/٨/١٢ الحكم بإيقاف نظرها حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منها عن حكم محكمة طنطا الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ في دعوى الشفعة الأولى ولكنها عدلت عن ذلك بعد صدور حكم محكمة استئناف مصر في ١٤/٦/١٩٤٥ الذي قضى بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الأربعين فدانا على أساس عقد

يناير سنة ١٩٤١٠ وتنازلت عن طلب الشفعة الجديدة على أساس عقد ١٩٤٣/٨/١٢ أى أنها تنازلت عن ذات الحق في هذه الشفعة وليس من المستساغ عقلا أن تدعى أن هذا التنازل من قبيل ترك إجراءات الدعوى فقط وموقت على أن تعود إليها من جديد إذا لزم الحال على أساس ذات هذا العقد بل الاستفادة من ذلك أن التنازل قد انصب على أصل الحق في طلب الشفعة وقد قبله الحاضر عن محمود بك الشريف وحسكت المحكمة بإثباته ومن ثم يكون هذا التنازل قد أضاع الحق نفسه فأصبح لا وجود له وبالتالي يمتنع رفع الدعوى به لأن الدعوى إنما هي الحق الذي يدعى به أمام القضاء وتبعاً لذلك تكون الدعوى الجديدة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا المرفوعة من السيدة نعمات مقطوعة الصلة بدعوى الشفعة رقم ٩٧٨ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا — وظاهر أن السيدة نعمات كانت تقصد يوم التنازل عن الاستشفاع من محمود بك الشريف الحرب من نتائج إنذاره إليها المؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث أنذرهما بموافقته وقتئذ على حلها عمله في الصفقة المشتراة على أن تدفع له في ظرف أسبوع مبلغ الآلاف جنبه الذي دفعه من الثمن وعلى أن تحمل عمله في باقي شروط البيع بحيث إذا مضى هذا الأسبوع ولم تقم بالدفع والحلول محله في هذه الصفقة يسقط حقها في الأخذ بالشفعة فكان لزاماً عليها أن تختار بين أن تقبله وتدفع لمحمود بك الآلاف جنبه التي دفعها للسيدة عزيزة فتحسم بذلك مادة الشفعة بينهما ، وبين أن تدفع حقوقه بخزانة المحكمة وتطلب وقف الفصل في دعوى الشفعة الثانية حتى تفصل محكمة النقض في الشفعة

الأولى وبين أن تنازل بغير قيد أو شرط عن دعوى الشفعة الثانية فاختارت هذا الطريق الأخير أملاً منها في أن يقضى لمصلحتها من محكمة النقض فتوفر لنفسها مبلغ تسعين جنيهاً عن كل فدان وقد سقط هذا الإنذار وسقط الغرض منه لأن السيدة نعمات لم تقبله ورفضت الحلول محله في الصفقة في الميعاد المحدد في هذا الإنذار) ثم قال (على فرض أن تنازل السيدة نعمات بجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم ينصب على ذات الحق في طلب الشفعة وإنما وقع على التنازل عن الخصومة وهو ما عبر عنه القانون بطبيعته العربية «ترك المرافعة» ومعناه تنازل المدعى عن الخصومة مع احتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه فيها لكي يحدد المطالبة إذا شاء فإن حكم القانون فيه هو أن هذا النوع من التنازل يحوّل الخصومة ويلغى كل إجراءات الدعوى بما فيها ورقة التكليف بالحضور ويزيل كل الآثار التي ترتبت على إقامتها من حفظ الطلب وقطع مدة التقادم وسقوط الحق في المواعيد المحددة قانوناً وبالجملة يعيد الخصوم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى) ثم قال (ويتفرع عن ذلك إن إعلان الدعوى رقم ٩٧٨ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا بتاريخ ٢٥ و٣٠ يولييه سنة ١٩٤٤ يعتبر كأنه لم يكن وتزول جميع آثاره وتبعاً لذلك تكون الدعوى الجديدة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا المملنة في ٢٣ و٢٥ و٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ١٥ من قانون الشفعة إذ تقضى هذه المادة بوجوب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عنه في المادة ١٤ وإلا سقط الحق فيها وقد حصل الإعلان المنصوص عنه في

المادة ١٤ باظهار الرغبة في الشفعة بإذار في ٢ و٥ يونيه سنة ١٩٤٤ أى أنه قد مضى بينه وبين رفع الدعوى الحالية (الشفعة الثالثة) رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا وهو ٢٥ و٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ زهاء السنتين) ثم قالت (ولما كان من آثار التنازل الصادر من السيدة نعمات عن طلب الشفعة بجلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ اعتبار الدعوى رقم ٩٧٨ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا كأنها لم تكن ولم ترفع فإن الدعوى رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا تعتبر بمثابة دعوى جديدة) ثم انتهى إلى القول (أما اعتذار السيدة نعمات في التنازل بحكم القانون فغير مقبول ذلك لأنها رسمت في صحيفة دعوى الشفعة الثانية الطريق القانوني الصحيح وهو اتخاذ إجراءات الشفعة عن البيع الجديد مع إيقاف الدعوى الجديدة (إلى ما بعد الفصل في دعوى الشفعة القديمة) — ولما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من اعتبار تنازل الطاعنة عن دعوى الشفعة الثانية منصبا على ذات الحق فيها وكان الحكم من ناحية أخرى قد ناقش ما اقترضه من كون التنازل قد وقع على الخصومة لا على ذات الحق موضوعها فأنزل عليه حكم القانون وانتهى في منطق سليم إلى أنه مع قيام هذا الفرض يكون حق الطاعنة في الشفعة قد سقط — لما كان ذلك كان ما تعييه الطاعنة عليه في هذا الوجه على غير أساس.

ومن حيث إنه عن الوجه الأخير فهو مردود كذلك بأن المحكمة قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية وبأدلة سائغة أن تنازل الطاعنة كان تنازلاً اختيارياً ولم يكن نتيجة حتمية للحكم الصادر من محكمة الاستئناف

الذى تضمنه العقد صريحة في أن لكل من الطرفين على السواء حق العدول عن تنفيذ العقد حتى بعد موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل . عدم إبداء الحكم اسباباً سائغة لخروجه عن ظاهر مدلول هذا الشرط . عدم بيانه النصوص الأخرى التى اعتمد عليها في قضائه على غير ما يدل عليه ظاهر عبارة الشرط . قصور يستوجب نقضه .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعنة تعاقدت مع المطعون عليه الأول على أن تتنازل له عن ملكية أطيان تملكها بطريق الاسترداد من الشركة العقارية المصرية ومصلحة الأملاك الأميرية وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ وقد ورد في بند من العقد شرط مؤداه أنه ، اتفق الطرفان على أنه عند تصديق مصلحة الثروة العقارية على هذا التنازل وامتنع أحد الطرفين عن تنفيذ هذا التنازل فيستحق على المتخلف تعويض للطرف الآخر قدره . . الخ ، - ثم أقامت الطاعنة دعواها تطلب الحكم بفسخ عقد التنازل تأسيساً على أن مصلحة الثروة العقارية لم توافق على التنازل وأنها أى الطاعنة قد عدلت عنه كما أقام المطعون عليه الأول دعوى فرعية بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ عقد التنازل قد قصر حق العدول على المطعون عليه الأول دون الطاعنة وقيد حق استعماله

بأحقيتها في دعوى الشفعة الأولى . ومن ثم لا يسرى عليه حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض سواء أكان الباعث عليه تفادى نتائج الانذار الموجه إليها من المطعون عليه الأول أم صدور الحكم الاستثنائي لمصلحتها في دعوى الشفعة الأولى لأن هذا التنازل قد صدر منها وهي على علم بقيام الطعن بطريق النقض في الحكم المذكور واحتمال القضاء فيه على غير مصلحتها وأنها بالرغم من ذلك اختارت التنازل الصريح دون طلب إيقاف الفصل في دعوى الشفعة الثانية حتى يفصل في الطعن المذكور .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٢٣ سنة ١٨ ق رئاسة وعضوية أصحاب السعادة والعزة أحمد حلمى باشا وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٧٢

٣١ مايو سنة ١٩٥١

حكم ، تسببه . تعاقد الطاعنة مع المطعون عليه الأول على أن تتنازل له عن ملكية أطيان تملكها بطريق الاسترداد من الشركة العقارية المصرية ومصلحة الأملاك الأميرية . اتفق الطرفان على أنه إذا وافقت مصلحة الثروة العقارية على التنازل وتخلف أحدهما عن تنفيذه فإنه يستحق على المتخلف مبلغ معين كتعويض للطرف الآخر . دعوى من الطاعنة بطلب فسخ عقد التنازل تأسيساً على أن مصلحة الثروة العقارية لم توافق عليه وأنها أى الطاعنة قد عدلت عنه . دعوى فرعية من المطعون عليه الأول بطلب صحة ونفاذ هذا العقد . حكم برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ عقد التنازل . قصره حق العدول على المطعون عليه الأول دون الطاعنة وتقييده حق استعماله بحصول الموافقة من مصلحة الثروة العقارية في حين أن عبارة الشرط

بحصول الموافقة من مصلحة الثروة العقارية في حين أن عبارة الشرط الذي تضمنه العقد صريحة في أن لكل من الطرفين على السواء حق العدول عن تنفيذ العقد حتى بعد موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل، فإن الحكم إذ لم يبد أسباباً سائغة لخروجه عن ظاهر مدلول هذا الشرط ولم يبين النصوص الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه على غير ما يدل عليه ظاهر عبارة الشرط يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع تتحصل في أن الطاعنة أقامت دعواها أمام المحكمة الابتدائية وقالت في محجفتها أنها تمتلك بطريق الاسترداد من الشركة العقارية المصرية ومصلحة الأملاك الأميرية وفقاً لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ أربعين فدانا وأنها تسلمت هذه الأطنان من مصلحة صيانة الثروة العقارية ووضعت يدها بطريق تأجيرها للغير وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ تعاقدت مع المطعون عليه الأول على أن تتنازل له عن ملكية هذه الأطنان في نظير مبلغ معين وجاء بشروط هذا التعاقد أن هذا التنازل يجعل للمطعون عليه الأول الحق في أن يصدر إليه عقد البيع من الشركة العقارية رأساً وأنه إذا لم يتم التصديق على هذا التنازل من مصلحة الصيانة العقارية لأي سبب من الأسباب فلتلزم الطاعنة برد ما قبضته من أصل مقابل هذا التنازل فوراً مع احتساب فائدة بواقع ٨ ٪ عن مدة التأخير

وأنه إذا امتنع أحد المتعاقدين عن تنفيذ العقد بعد مصادقة مصلحة صيانة الثروة العقارية يكوم ملزماً بدفع تعويض معين للطرف الآخر واتفق الطرفان على أنه حتى يتم التصديق من مصلحة صيانة الثروة العقارية على هذا التنازل يضع المطعون عليه الأول يده على الأطنان بعقد إيجار صوري بدون مقابل حرر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ لمدة سنة واحدة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ وتنتهي في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ويحدد لمدة أخرى وهكذا إلى أن يحزر بين مصلحة الأملاك الأميرية (مصلحة الصيانة العقارية) وبين المطعون عليه الأول عقد البيع وأسست دعواها على أن عقد التنازل المذكور معلق على شرط فاسخ هو رغبة أي الطرفين في التحلل منه وفقاً للبند الثامن منه مقابل دفع تعويض مقداره ١٠٠٠ جنيه للطرف الآخر وأنها نظراً لعدم موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل المذكور ولرغبتها في التحلل منه يعتبر هو وعقد الإيجار الصوري الذي تلاه مفسوخين وتطلب الحكم بهذا الفسخ وبإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد وذلك بخضم ما في ذمتها من مبالغ سواء في ذلك ما قبضه أو ما قد يستحقه المطعون عليه الأول من تعويض . فرفع المطعون عليه الأول دعوى فرعية قبل الطاعنة طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد التنازل موضوع الدعوى الأصلية وقد قضت محكمة أول درجة في أول أبريل سنة ١٩٤٧ - في الدعوى الأصلية باعتبار الاتفاق المؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ مفسوخاً وكان لم يكن وكذلك عقد الإيجار المحرز بنفس التاريخ وندبت خبيراً لتصفية الحساب بين طرفي الخصومة ورفضت الدعوى الفرعية المقامة من المطعون عليه الأول

ذلك وأن المحكمة إذ فسرت الشرط المشار إليه على أنه إنما يجيز العدول للطعون عليه الأول وحده بعد موافقة مصلحة الأملاك لم تبد لذلك أسباباً سائغة بما يعيب حكمها ويبطله .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من ضمن ما تمسكت به الطاعنة في دعواها أن نص البند الثامن من العقد سالف الذكر يبيح لكل من الطرفين التحلل منه نظير دفع التعويض المتفق عليه وأنها في طلبها فسخ هذا العقد إنما استندت إلى حق صريح خوله لها العقد المذكور فكان رد الحكم على هذا الوجه (وحيث إنه يتضح من مراجعة البند الثامن من عقد التنازل ومقارنته بباقي نصوص العقد أن نصه لا يقرر لكل من الطرفين حق العدول عن العقد إذا دفع التعويض وإنما هو نص شرطه ومقامه أمر واحد هو أن تقرر مصلحة الأملاك أن تصادق على هذا التنازل فيمتنع أحد الطرفين عن التنفيذ . ومن المقرر أن العقود إذا وضعت قائماً توضع لتنفيذها وأن حق العدول هو استثناء لهذه القاعدة والاستثناء من شأنه أن يطبق في حدود النص حرفياً وفي دائرة الشرط الذي وضعه فالتوسع في تفسير هذا الشرط المقيّد بواقعة خاصة على أنه يقرر حقاً أصلياً هو العدول عن العقد إنما هو تفسير غير مقبول يضاف إلى ذلك أن المتنازلة لن يتحقق أبداً لها هذا الشرط بالنسبة لها لأن مصلحة الأملاك إذا قبلت هذا التنازل فهي تحرر عقد البيع منها إلى المتنازل إليه مباشرة وبدون حاجة إلى توقيع المتنازلة على هذا العقد وفقاً لنصوص العقد ذاته في فقرته الأولى إذ قرر فيها ما يأتي : — (وتصرح من الآن للشركة العقارية ومصلحة الأملاك في تحرير العقد رأساً إليه عن هذا المقدار — أي أن

مؤسسة قضاءها على أن عبارة المادة الثامنة من عقد التنازل تفيد أن المتعاقدين قصداً أن يكون لكل منهما حق فسخ العقد حتى بعد تصديق مصلحة صيانة الثروة العقارية إذا شاء وحددت حق كل منهما قبل الآخر في هذه الحالة بتعويض اتفقا على تقديره بمبلغ ١٠٠٠ جنيه فاستأنف المطعون عليه الأول وطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الفسخ . كما استأنفته الطاعنة في خصوص قضائه بإلزامها بالتعويض وطلبت اعتبار اتفاق ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ باطلاً بطلاناً أصلياً وبراءة ذمتها من مبلغ التعويض المقدّر بالعقد فقضت محكمة الاستئناف في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بإلغاء الحكم المستأنف في الدعوى الأصلية وبرفض دعوى الطاعنة وفي الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ الخاص ببيع الأربعين فدانا . فطعن في السيدة عزيزة هانم أحمد الشريف بالنقض .

ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض دعواها وبصحة ونفاذ العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه الأول في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ أقام قضاءه على تفسير خاطيء وغير سائغ لشرط العدول الفاسخ الوارد بالبند الثامن من عقد الاتفاق ، ذلك أنه مسح هذا الشرط إذ أوله على أنه شرط جزائي لا يمنع من مطالبة المطعون عليه الأول بتنفيذ العقد في حين أن مدلوله الصريح هو إجازة التحلل من العقد لكلا طرفيه مقابل تعويض مالي حدداه مقدماً بمبلغ ألف جنيه وأن هذا العدول كما يجوز أن يحصل بعد موافقة مصلحة الأملاك الأميرية على التنازل الحاصل من الطاعنة إلى المطعون عليه الأول يجوز حصوله من باب أولى قبل

٢٧٣

٣١ مايو سنة ١٩٥١

١ (ا) - الرسوم الجمركية . هي صريية لا ترتكن في أساسها الى رباط عقدي بين مصلحة الجمارك والتاجر وانما تحددها القوانين التي تفرضها . ليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها . للتاجر ان يسترد ما دفعه بغير حق وللمصلحة ان تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتفادم .

(ب) و (ج) - الرسوم الجمركية . اختصاص . قيام نزاع بين الجمرك وبين « المقرر عن البضاعة » على نوعها أو صنفها أو مصدرها . احالة هذا النزاع على هيئة التحكيم ومنع المحاكم من نظره هو والقرارات الصادرة بشأنه . مشروط وجود البضاعة في حيازة الجمرك . اذا لم يتوافر هذا الشرط . كان الاختصاص للمحاكم .

« مثال »

المادتان ٨/٧ من مرسوم تعريفية الرسوم الجمركية الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ . نفاذا للمادة الاولى من قانون تعديل تعريفية الرسوم الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ .

٢ - رسوم جمركية . اثبات « ا » قصر الاستدلال على نوع معين من الادلة . لا يكون الا بنص خاص . اللائحة الجمركية وقانون مصلحة الجمارك كلاهما خلو من أى نص يحتم ان تكون ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها . « ب » الافراج عن البضاعة من الجمرك . ان جاز ان يفترض معه ان جميع الاجراءات الجمركية قد روعيت وان الرسوم المقررة على البضائع المفرج عنها قد دفعت الا ان هذا الفرض ليس قطعيا . يجوز اثبات عكسه بجميع الطرق . مصلحة الجمارك هي التي يقع عليها عبء هذا الاثبات . « ج » الاستدلال بنصوص المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على ان ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها في حالة الافراج عنها . غير صحيح . هذه المواد جميعها خاصة بحالة وجود البضائع في حيازة

المقرر في العقد أن التصديق يقتضى تحرير عقد واحد لا يوقع عليه إلا المتنازل إليه وحده . على أنه مهما كانت مقاصد المتعاقدين في وضع هذين الشرطين المتناقضين في أولاً ثم في ثانياً فمن المقرر قانوناً إنه إذا تعارض شرط الإعفاء مع شرط الحرمان فان شرط الإعفاء هو الذي ينفذ أما شرط الحرمان فلا قيمة له ولا أثر . هذا إلى أن بقية نصوص العقد صريحة كلها في أنه عقد نهائي قد انعقد بين الاثنين بل وقد تنفذ فعلاً بحلول المشتري محل البائعة في سداد الأقساط المستحقة لمصلحة الأملاك .

ومن حيث إنه لما كان الشرط المشار إليه نصه كما هو وارد في البند الثامن من العقد سالف الذكر هو : (اتفق الطرفان على أنه عند تصديق مصلحة الثروة العقارية على هذا التنازل . وامتنع أحد الطرفين عن تنفيذ هذا التنازل فيستحق على المتخلف تعويض للطرف الآخر قدره ألف جنيه مصري) . وكانت عبارة هذا النص صريحة في أن لكل من الطرفين على السواء حق العدول عن تنفيذ العقد من بعد موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل . وكان الحكم قد قصر حق العدول هذا على المطعون عليه الأول دون الطاعة وقيد حق استعماله بحصول المصادقة من مصلحة الثروة العقارية دون أن يبدى أسباباً سائغة لخروجه عن ظاهر مدلول هذا النص ودون أن يبين النصوص الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه على غير ما تدل عليه ظاهر عبارة الشرط — لما كان ذلك — كان الحكم قاصراً قصوراً يستوجب نقضه دون حاجة إلى باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٢٠ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة) .

بوجود البضاعة في حيازة الجمرک فاذا لم يتوافر هذا الشرط كان الاختصاص للمحاکم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص .

(ح) لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة السابعة من أنه إذا امتنع المحکرم عن البضاعة ، عن تعيين الخبير الذي ينوب عنه يكون توضيح الجمرک بشأن الخلاف نهائياً وأن قرار الخبيرين المعين أحدهما من المحکرم والآخر من الجمرک عند اتفاقهما يكون نهائياً وأن قرار القوميسير الذي يحال عليه الخلاف عند اختلافهما في الرأي يكون غير قابل لأي طعن ذلك أن هذه القرارات لا تصدر إلا في حالة وجود البضاعة في حيازة الجمرک .

وإذن فتی كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعنين استوردوا من الخارج أخشاباً وصفوها في الشهادات الجمركية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الخام الذي ينطبق عليه البندان ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريفه الرسوم الجمركية ولما تبين للطعون عليها (مصلحة الجمارك) بعد الإفراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها الطاعنون في الشهادات المشار إليها أنها من الخشب المسحوق الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريفه الرسوم أقامت دعواها تطلب إلزام الطاعنين بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقاً للبند سالف الذكر وكان الثابت بالأوراق أن هذه الأخشاب قد أفرج

الجمرك . « مثال »
(المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك) .

المبادئ القانونية

١ - (١) الرسوم الجمركية ليست إلا ضريبة لا ترتكن في أساسها إلى رباط عقدي بين مصلحة الجمارك والتاجر وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها فللتاجر أن يسترد مادفعه بغير حق وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على مادفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(ب) يبين من مرسوم تعريفه الرسوم الجمركية الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ نفاذاً للبادء الأولى من قانون تعديل تعريفه الرسوم الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ إنه وإن كانت مادته السابعة توجب عند قيام النزاع بين الجمرک وبين المحکرم عن البضاعة ، على نوعها أو صنفها أو مصدرها إحالة هذا النزاع على الخبرة القانونية للتحكيم ، وتمنع المحاکم من نظره وكذا القرارات التي تصدر بشأنه إلا أن مادته الثامنة تنص على أنه لا يجوز مطلقاً الالتجاء إلى الخبرة القانونية للتحكيم ، إلا فيما يتعلق بالبضائع التي لا تزال في حيازة الجمرک وهذه النصوص تفيد بجلاء أن اختصاص هيئة التحكيم ومنع المحاکم من نظر النزاع والقرارات الصادرة بشأنه مشروط

عنها بعد دفع رسومها وفقا لبند التعريفية الذى ذكره فى الشهادات المقدمة منهم دون أن يحدث بينهم وبين الجمر ك أى خلاف أحيل أمره هيئة التحكيم وأن النزاع على فرق الرسوم المطالب به فى الدعوى لم ينشأ إلا بعد خروج الأخشاب من حيازة الجمر ك فانه يكون صحيحاً ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ومن ثم فإن النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ - (١) قصر الاستدلال على نوع معين من الأدلة لا يكون إلا بنص خاص واللائحة الجمر كية وكذلك قانون مصلحة الجمارك ، كلاهما خلو من أى نص يحتم أن تكون ذات البضاعة هى الدليل الوحيد الذى يركن إليه فيما يقوم بين صاحبها والجمر ك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها .

(ب) الإفراج عن البضاعة من الجمر ك وان جاز أن يفترض معه أن جميع الاجراءات الجمر كية قد روعيت وأن الرسوم المقررة على البضائع المفرج عنها قد دفعت كما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من اللائحة الجمر كية إلا أن هذا الفرض ليس قطعياً ويجوز إثبات عكسه بجميع الطرق وغاية ما فى الأمر أن تكون مصلحة الجمارك هى التى يقع عليها عبء هذا الإثبات .

(ج) الاستدلال بنصوص المواد ٨

و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجمر كية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على أن ذات البضاعة هى الدليل الوحيد الذى يركن إليه فيما يقوم بين صاحبها والجمر ك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها فى حالة الإفراج عنها . هذا الاستدلال غير صحيح لأنه وإن كانت المواد سالفه الذكر قد أشارت إلى البضائع وأوجبت اتباع بعض الاجراءات بشأنها ورتبت بعض الآثار عليها إلا أنها جميعها خاصة بحالة وجود البضائع فى حيازة الجمر ك . وإذن فتى كانت المحكمة قد قررت بناء على الأدلة التى أوردتها أن الأخشاب التى استوردها الطاعنون والتى تطالب المطعون عليها بفرق رسومها لم تكن من الخشب الخام كما وصفها الطاعنون فى شهادات الاجراءات الجمر كية المقدمة منهم عنها بل كانت من الخشب المسوح فإن النعى عليها مخالفة القانون استناداً إلى أن الدليل فى مثل هذا الخلاف يجب ألا يتعدى جسم البضاعة ذاتها يكون على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة فى الطعن تتحصل أن الطاعنين استوردوا من أمريكا فى سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ عن طريق ميناء السويس أربع رسائل من الأخشاب وصفوها فى الشهادات الجمر كية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الخام الذى ينطبق عليه البنودان ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريفات الرسوم الجمر كية ، ثم تبين

للمطعون عليها بعد الافراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها الطاعنون في الشهادات المشار اليها أنها من الخشب المسوح الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريفه الرسوم وأن جمر ك السويس خطأ إذ اعتمد هذه البيانات ولذا طلب الحكم بإلزام الطاعنين بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقاً للبند المذكور وقدره ٢٠٦٩ جنبا ٦٧٧ ملما مع مبلغ ٢٠٥١ جنبا ٦٢٥ ملما بصفة غرامة وفقاً للمادة ٣٨ من اللائحة الجزائية وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام الطاعنين بالمبلغين المذكورين ، فاستأنفوا هذا الحكم ودفعوا أولاً : بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وثانياً : بعدم قبولها بالنسبة إلى مبلغ الغرامة ، كما تمسكوا في استئنافهم بأن ذات البضاعة المستوردة هي وحدها الدليل الذي يجوز قبوله قانوناً فيما يقوم عليها من خلاف بين الجمر ك والتاجر وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بالمبلغ الخاص بفرق الرسوم ورفض الدعوى بالنسبة إلى مبلغ الغرامة وهو الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون ذلك أن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى بناء على ماقررت من أن منع المحاكم من نظر المنازعات التي تحدث بين الجمر ك والمقررين عن البضائع وإناطة هذه المنازعات بهيئة التحكيم مشروط بوجود هذه البضائع في حيازة الجمر ك

في حين أن الخلاف الذي قام بين المطعون عليها والطاعنين على فرق الرسوم المطالب به قد ظهر بعد الافراج عن الأخشاب المختلف عليها - مع أن المادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك تنص صراحة على أنه إذا قام خلاف بين الجمر ك والمستورد على نوع البضاعة أو صنفها أو مصدرها ورفض صاحب الشأن كتابة توضيح الجمر ك بحال موضوع هذا الخلاف على خبيرين يعين أحدهما الجمر ك والآخر صاحب الشأن وإذا امتنع هذا الأخير عن تعيين الخبير الذي ينوب عنه اعتبر توضيح الجمر ك نهائياً وإذا اتفق الخبيران كان قرارهما نهائياً ، أما إذا اختلفا فيرفع النزاع إلى قومي سير الحكومة للجمارك ويكون قراره غير قابل لأي طعن ، كما نصت على أنه لا يجوز للمحاكم بأي حال من الأحوال أن تنظر في المنازعات التي من هذا القبيل ولا في القرارات التي تصدر بشأنها وإنه يستفاد من هذه النصوص أنه إذا قبل صاحب الشأن توضيح الجمر ك بعد قيام الخلاف بينهما يكون هناك اتفاق قد تم بإيجاب من الجمر ك وقبول من صاحب الشأن وإن منع المحاكم من نظر النزاع في هذه الحال أساسه هذا الاتفاق لأن الافراج عن البضاعة بعد دفع رسومها الجزائية يتضمن حتماً معنى الاتفاق وينعدم معه كل خلاف بشأنها كما أن قيام الجمر ك بتسوية الرسوم بصفة قطعية بعد دفعها بصفة أمانة كما هو الحال في شأن الأخشاب التي استوردها الطاعنون يؤكد هذا المعنى ، أما ما جاء بإحدى فقرات المادة المشار إليها وهو ما اعتمدت عليه المحكمة من أنه لا يجوز الالتجاء إلى الخبرة القانونية للتحكيم إلا فيما يتعلق بالبضائع التي لا تزال في حيازة الجمر ك فانما أريد به منع إثارة كل نزاع يقع بين الجمر ك وصاحب الشأن بعد الافراج عن البضاعة

وتسليمها لصاحبها يؤيد ذلك مانصت عليه المادة من وجوب إحالة النزاع على التحكيم بمعرفة الخبيرين والقوميسير واعتبار توضيح الجمرک نهائيا عند امتناع صاحب الشأن عن تعيين الخبير الذى ينوب عنه وكذلك قرار الخبيرين عند اتفاقهما والقرار الذى يصدره القوميسير وعدم قابلية هذه القرارات لأى طعن .

ومن حيث إنه يبين من الحكم انه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى استنادا إلى أن هذا الدفع مردود عليه بأن هذه المادة (١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك) خاصة بالنزاع الذى يقوم بين التاجر ومصلحة الجمارك قبل الافراج عن البضاعة وقبل دفع الرسوم الجمركية عليها وهذه المادة مستمدة من المادة ٧ من المرسوم الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريف جديدة للرسوم الجمركية نافذا للقانون رقم ٢ "صادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ وهذه المادة صريحة فى وجوب معاينة البضاعة بمعرفة خبيرى المصلحة والتاجر كما أشارت إلى حق القوميسير الجمرکی فى تحليل البضاعة موضوع النزاع بما يتبين معه أن هذه المادة خاصة بالخبرة والتحكيم لا ينطبق حكمها إلا فى حالة وجود البضاعة فى الجمرک أما النزاع الحالى فانه نشأ بعد أن فرج عن البضاعة وبعد أن دفعت عنها الرسوم وقد نصت المادة ٨ بأنه لا يجوز الالتجاء مطلقا إلى الخبرة القانونية للتحكيم إلا فيما يتعلق بالبضائع التى لاتزال فى حيازة الجمرک الأمر الذى يثبت أن اختصاص القضاء العادى فى هذه الحالة مقطوع فيه .

ومن حيث إنه لما كانت الرسوم الجمركية ليست إلزامية ، لا ترتكن فى أساسها على رباط عقدى بين مصلحة الجمارك والتاجر ،

ولما تحددها القوانين التى تفرضها ، وليس فى هذه القوانين ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها ، فللتاجر أن يسترد مادفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على مادفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم - وكان يبين من مرسوم تعريفه الرسوم الجمركية الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ نافذا للمادة الأولى من قانون تعديل تعريفه الرسوم الجمركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ انه وان كانت مادته السابعة توجب عند قيام النزاع بين الجمرک (والمقرر عن البضاعة) على نوعها أو صنفها أو مصدرها إحالة هذا النزاع على (الخبرة القانونية للتحكيم) وتمنع المحاكم من نظره وكذا القرارات التى تصدر بشأنه ، إلا ان مادته الثامنة تنص على انه لا يجوز مطلقاً الالتجاء إلى (الخبرة القانونية للتحكيم) إلا فيما يتعلق بالبضائع التى لاتزال فى حيازة الجمرک ، وهذه النصوص تفيد بجلاء ان اختصاص هيئة التحكيم ومنع المحاكم من نظر النزاع والقرارات الصادرة بشأنه مشروط بوجود البضاعة فى حيازة الجمرک ، فان لم يتوافق هذا الشرط كان الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات إلا ما استثنى منها بنص خاص - وكان لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة السابعة من انه إذا امتنع المقرر عن البضاعة عن تعيين الخبير الذى ينوب عنه يكون توضيح الجمرک بشأن الخلاف نهائيا وان قرار الخبيرين المعين أحدهما من المقرر والآخر من الجمرک عند اتفاقهما يكون نهائيا وان قرار القوميسير الذى يحال عليه الخلاف عند اختلافهما فى رأى يكون غير قابل لأى طعن ، ذلك ان هذه القرارات لا تصدر إلا فى حالة وجود البضاعة فى حيازة الجمرک - لما

كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ، ان الأخشاب التي استوردها الطاعنون قد أفرج عنها بعد دفع رسومها وفقا لبند التعريف الذي ذكره في الشهادات المقدمة منهم دون أن يحدث بينهم وبين الجرك أى خلاف أحيل أمره على هيئة التحكيم وان النزاع على فرق الرسوم المطالب به في الدعوى لم ينشأ إلا بعد خروج الأخشاب من حيازة الجرك — لما كان ذلك كذلك يكون صحيحاً ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ويكون هذا السبب مرفوضاً .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في ان الحكم قد خالف القانون — ذلك ان المحكمة قررت بناء على الأدلة التي أوردتها ان الأخشاب التي استوردها الطاعنون والتي تطالب المطعون عليها بفرق رسومها لم تكن من الخشب الخام كما وصفها الطاعنون في شهادات الاجراءات الجركية المقدمة منهم عنها بل كانت من الخشب المسوح — مع أنه ثابت بالأوراق ان هذه الأخشاب قد أفرج عنها الجرك بعد تسوية ودفع الرسوم الجركية المقررة عليها على أساس أنها من الخشب الخام ، وان الفرض الختمى في هذه الحالة ما لم يقدّم الدليل المادى على العكس هو أن يكون الجرك قبل الافراج عنها قد اتبع جميع الاجراءات التي توجبها اللائحة الجركية وقانون مصلحة الجمارك من مراجعة وكشف وتأمين وتبنييد وتسوية رسوم وغيرها ، ومن ثم لا يكون مقبولا من المطعون عليها أى دليل على أن الأخشاب المختلف عليها كانت من الخشب المسوح لا من الخشب الخام كما وصفها الطاعنون ، على ان الدليل في مثل هذا الخلاف يجب ألا يتعدى جسم البضاعة ذاتها إذ توجب المادة الثامنة من اللائحة الجركية

عدم الافراج عن أية بضاعة قبل دفع الرسوم المقررة عليها ، وتنص المادة الثامنة عشرة على أنه إذا لم يقدم التاجر مستندات البضاعة أو رؤى أنها غير كافية فيجوز للجرك أن يعين من تلقاء نفسه قيمة البضاعة ، وتنص المادة السادسة والثلاثون على ان البضائع تكون ضامنة وفاء الرسوم المقررة عليها ، وتوجب هذه المادة تقديم البرهان الكافى على وجود القوة القاهرة المبررة للاعفاء من الغرامة قبل سحب البضائع من الجرك وتفرض المادة الثامنة والثلاثون الغرامة في حالة اختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف ، وتنص المادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على أخذ عينات من البضائع المختلف على نوعها أو صنفها أو مصدرها ، وكلها نصوص تقطع في ان ذات البضاعة هي الدليل الحاسم الذي يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجرك من خلاف عليها ولا يجوز قبول دليل غيره ، ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على أدلة ليس من بينها ذات الأخشاب المختلف عليها فتكون قد أخطأت في خصوص الدليل الجائر قبوله قانوناً .

ومن حيث إنه لما كان قصر الاستدلال على نوع معين من الأدلة لا يكون إلا بنص خاص — وكانت اللائحة الجركية وكذلك (قانون مصلحة الجمارك) خلوا من أى نص يحتم أن تكون ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن إليه فيما يقوم بين صاحبها والجرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها — وكان الافراج عن البضاعة من الجرك ، وإن جاز أن يفترض معه أن جميع الاجراءات الجركية قد روعيت وأن الرسوم المقررة على البضائع المفرج عنها قد دفعت كما يستفاد من

(القضية رقم ٢٢ سنة ١٩ قى رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب السعادة والعزة أحمد حلمى باشا وكيل
المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد الحميد وشاحى بك
ومحمد نجيب أحمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٧٤

٣١ مايو سنة ١٩٥١

١ - اثبات . شفعة . دعوى بطلب أخذ
الحصة المبيعة فى منزل تأسيسا على أن
طالب الشفعة شريك على الشيوع فى المنزل
المجاور للمنزل المبيعة منه المشفوع فيها .
دفع المشفوع منه الدعوى الحصة بان طالب
الشفعة لا يجاور بملكه العقار المبيع لانه هو
وباقى الورثة قد اقتسموا المنزل المذكور
بمقتضى عقد قسمة عرفى وبه اختص بنصيب
مفرز لا يجاوز العقار المبيع . استناد المشفوع
منه الى صورة من عقد قسمة هذا المنزل
موقعة من الخبير الذى أجرى القسمة .
حكم . تسببيه . عدم اعتداده بهذه الصورة .
اقامته لا على أنه يجب على المشفوع منه
لاثبات حصول القسمة أن يقدم صورة بن
عقد القسمة موقعة من المتقاسمين وانما
على أن المحكمة قدرت فى حدود سلطتها
الموضوعية أنه لا يمكن التعويل عليها . النعى
على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون . على
غير أساس .

ب - حكم . تسببيه . اثبات . شفعة .
تقديم المشفوع منه الى الخبير اوراقا
للاستدلال بها على حصول قسمة العقار
المشفوع به واختصاص طالب الشفعة بحصة
منه لا تجاوز العقار المشفوع فيه . تقديم
طالب الشفعة اوراقا للاستدلال بها على
عدم حصول القسمة . مقابلة الخبير بين
الاوراق المقدمة من الطرفين وانتهأؤه فى
تقريره الى أن المستندات المقدمة من المشفوع
عنه تنفيها مستندات طالب الشفعة . اقرار
الحكم المطعون فيه الخبير على ما ذهب اليه
فى تقريره للاسباب المبينة فيه . النعى عليه
القصور فى التسبب استنادا الى أنه اغفل
مستندات المشفوع منه . غير صحيح .
إذا كان الحكم لم يعول على هذه المستندات
فذلك لانه لم ير فيها ما يثبت حصول
القسمة .

«المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم»
ج - اثبات . شفعة . شيوع . لكل
من الشركاء على الشيوع حق تأجير المال

الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من اللائحة
الجرمكية ، إلا أن هذا الفرض ليس قطعيا
ويجوز إثبات عكسه بجميع الطرق ، وغاية
ما فى الأمر أن تكون مصلحة الجمارك هى التى
يقع عليها عبء هذا الإثبات - وكان يبين
من مراجعة المواد التى ارتكن إليها الطاعنون
فى نعيمهم أنها وإن كانت قد أشارت إلى البضائع
وأوجبت اتباع بعض الاجراءات بشأنها
ورتبت بعض الآثار عليها ، إلا أنها جميعا خاصة
وحالة وجود البضائع فى حيازة الجمر ك ، ومن
ثم فلا يصح الاستدلال بها فى حالة الافراج
عنها كما هو الحال بالنسبة إلى الأخشاب المطالب
بفرق رسومها فى الدعوى - لما كان ذلك
كذلك يكون هذا السبب مرفوضا كذلك .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى
أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى
بالزام الطاعنين بكامل فرق الرسوم المطالب به
على أساس أن جميع الأخشاب التى استوردوها
كانت من الخشب المسوح - مع أن من بين
الأدلة التى أخذت بها المحكمة ما جاء بتقرير لجنة
فنية من أن الأخشاب التى استوردوها أولاد
أنطونيوس باسيلى على نفس الباخرة التى استورد
عليها الطاعنون إحدى رسائلهم كانت من
الخشب المسوح بواقع تسعين فى المائة بما كان
يتعين معه تنقيص الفرق المطالب به بقدر عشرة
فى المائة .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول
لما يبين من الأوراق من أن الطاعنين لم يطرحوا
على محكمة الموضوع طلب تنقيص فرق الرسوم
بقدر عشرة فى المائة حتى كانت تقطع فيه برأى

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

عليه الأول أقام الدعوى على الطاعن وبقى المطعون عليهم بطلب أخذ الحصة المبيعة إلى الطاعن في المنزل موضوع النزاع على اعتبار أنه شريك على الشيوع في المنزل المجاور للمنزل المبيعة منه الحصة المشفوع فيها فدفع الطاعن الدعوى بأن طالب الشفعة لا يجاور بملكه العقار المبيع ذلك أنه هو وبقى الورثة قد اقتسموا المنزل المذكور بمقتضى عقد قسمة عرفي وبه اختص بنصيب مفرز لا يجاور العقار المبيع واستند إلى صورة من عقد قسمة هذا المنزل موقعة من الخبير الذي أجرى القسمة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتمد بهذه الصورة لم يصدر عن فهم خاطيء للقانون من أنه يجب على الطاعن لإثبات حصول القسمة أن يقدم صورة من عقد القسمة موقعة من المتقاسمين وإنما أهدرتها المحكمة لأنها قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أنه لا يمكن التعويل عليها لأن الخبير الذي أعدها ووقعها قد وقع إقراراً قدمه إليها المطعون عليه الأول جاء فيه أن عقد القسمة المذكور لا يعدو كونه مجرد مشروع لقسمة المنزل لم يقبله الورثة فبقى المنزل شائعاً بينهم وفي وضع يدهم جميعاً ونظراً لوجود هذا التناقض الواضح بين تقارير الخبير قررت المحكمة وجوب إطراح دلالة هذه التقارير جميعاً وهذا من حقها ومن ثم فإن النعي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الشائع كله أو بعضه من غير أن يعتبر ذلك دليلاً على حصول قسمة هذا المال . تمسك المشفوع منه في مقام الاستدلال على حصول قسمة العقار المشفوع به بأن طالب الشفعة عرض على مجلس المديرية تأجير قسم مفرز معادل لنصيبه في هذا المنزل غير مجاور للمنزل المشفوع فيه واستناده إلى ما ورد بمحضر انتقال المحكمة إلى هذا المجلس . الثابت من محضر انتقال المحكمة أنه وإن كان المنزل الذي عرض طالب الشفعة تأجيره على المجلس معادل لنصيبه في العقار المشفوع به إلا أنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد وجود حدود له ولا حصول قسمة بين الورثة . حكم . تسببه . تقريره أنه لا يمكن من الاطلاع على محضر الانتقال معرفة ما إذا كان المبنى الذي عرضه طالب الشفعة على المجلس هو كل المبنى المجاور للمنزل المشفوع فيه أو جزء منه فقط . النعي عليه القصور في التسبب استناداً إلى أنه مسخ محضر الانتقال فيما استنتجه منه . غير منتج متى كان طلب التأجير خالياً من بيان حدود العقار المراد تأجيره أو ما يفيد حصول قسمة المنزل .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

د - شفعة . شيوع . حالة الشيوع بين الشركاء لا تنتهي إلا باتجاه إرادتهم جميعاً إلى قسمة المال قسمة نهائية . حكم . تسببه . تقريره عدم حصول قسمة في العقار المشفوع به . إقامته على ما حصانه المحكمة تحصيلاً سائفاً من أن الأعمال المادية التي اثبتتها خبر الدعوى - استحداث مبان بالمنزل - غير قاطعة في إفادة هذا المعنى . اقتناع المحكمة بأن ما ورد في تقرير الخبير وأوراق الدعوى يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى الاستعانة برأي خبير آخر . النعي على الحكم القصور في التسبب استناداً إلى أنه لم يرد على الطاعن التي وجهها الطاعن إلى الخبير وإلى أعماله ولأنه مسخ محضر مناقشة الخبير . في غير محله (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن المطعون

٢ - متى كان الثابت بمحضر أعمال خبير الدعوى أن الطاعن - المشفوع منه - قدم أوراقا للاستدلال بها على حصول قسمة العقار المشفوع به واختصاص طالب الشفعة - المطعون عليه الأول - بحصة فيه لا تجاور العقار المشفوع فيه كذلك قدم هذا الأخير أوراقا للاستدلال بها على عدم حصول هذه القسمة ، وقد قابل الخبير بين الأوراق المقدمة من الطرفين وانتهى في تقريره إلى أن المستندات المقدمة من الطاعن تنفيها مستندات المطعون عليه الأول ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقر الخبير على ما ذهب إليه في تقريره الأسباب الميئنة فيه ، فإن النعي عليه القصور في التسيب استناداً إلى أنه أغفل مستندات الطاعن يكون غير صحيح ، وهو إذا كان لم يعول عليها فذلك لأنه لم ير فيها ما يثبت حصول القسمة .

٣ - لكل من الشركاء على الشيوع حق تأجير المال الشائع كله أو بعضه من غير أن يعتبر ذلك دليلاً على حصول قسمة هذا المال ، وإذن فمتى كان الطاعن في مقام الاستدلال على حصول قسمة العقار المشفوع به قد تمسك بأن المطعون عليه الأول قد عرض على مجلس المديرية تأجير قسم مفرز معادل لنصيبه من هذا المنزل غير مجاور للمنزل المشفوع فيه واستدل على ذلك بما ورد بمحضر انتقال المحكمة إلى هذا المجلس ، وكان الثابت من هذا المحضر إنه وإن كان

المنزل الذي عرض المطعون عليه الأول تأجيره على المجلس معادلاً لنصيبه في العقار المشفوع به إلا أنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد وجود حدود له ولا حصول قسمة بين الورثة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه لا يمكن من الاطلاع على محضر الانتقال معرفة ما إذا كان المبنى الذي عرضه المطعون عليه الأول على المجلس هو كل المبنى المجاور للمنزل المشفوع فيه أو جزء منه فقط ، فإن النعي عليه القصور في التسيب استناداً إلى أنه مسخ محضر الانتقال فيما استنتجه منه يكون على غير أساس متى كان طلب التأجير خالياً من بيان حدود العقار المراد تأجيره أو ما يفيد حصول قسمة المنزل .

٤ - حالة الشيوع بين الشركاء لا تنتهي إلا باتجاه إرادتهم جميعاً إلى قسمة المال قسمة نهائية ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم حصول قسمة في العقار المشفوع به قد أقام قضاؤه على ما حصلته المحكمة تحصيلاً سائفاً من أن الأعمال المادية التي أثبتتها خبير الدعوى - استحداث مباني بالمنزل - غير قاطعة في افادة هذا المعنى ووجدت في تقرير الخبير وأوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى الاستعانة برأي خبير آخر فإن النعي على الحكم القصور في التسيب استناداً إلى أنه لم يرد على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى الخبير وإلى أعماله ولأنه مسخ محضر مناقشة

الخير . هذا النعى يكون في غير محله .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى ، على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام في يوليه سنة ١٩٣٦ على الطاعن وباقي المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٦٠ سنة ١٩٣٦ كلى شبين الكوم يطالب أخذ الحصة المبيعة في المنزل المبين الحدود والمعامل بعريضة الدعوى بالشفعة ، على اعتبار أنه شريك على الشيوع في المنزل المجاور من الجهة الغربية للنزل المبيعة منه الحصة المشفوع فيها ، مقررأ أنه في اليوم الذي علم فيه ببيع ، أنذر الطاعن (المشتري) والبايعات برغبته في الشفعة . ودفع الطاعن الدعوى بدفعين ، الأول هو أن طالب الشفعة لا يجاور بملكه العقار المبيع ، ذلك بأنه هو وباقي ورثة المرحوم محمد باشا عزت أبو مصطفى قد اقتسموا المنزل المذكور بعقد قسمة عرفي مؤرخ في ١٩٣٠/٩/٣ وبه اختص بنصيب مفرز لا يجاور العقار المبيع ، والثاني هو أن طالب الشفعة قد علم بالبيع وسكت عن المطالبة بالشفعة ما يزيد على سنة ، وبذلك يكون حقه فيها على فرض التسليم بوجوده قد سقط بعدم استعماله في ظرف ١٥ يوما من تاريخ العلم بالبيع ، وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضت المحكمة بأن الدفع بعدم الجوار في غير محله ، وإحالة الدعوى في خصوص الدفع الثاني، إلى التحقيق ليثبت الطاعن ان المطعون عليه الأول علم بالبيع على أثر وقوعه ولم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في

الميعاد القانوني ، وصرحت للطعون عليه الأول بالنفي . وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضت برفض دعوى الشفع على أساس ان الشفع لم يظهر رغبته في الشفعة في ظرف ١٥ يوما من تاريخ علمه بالبيع . فاستأنف الشفع هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر طالبا إلغائه . وقيد استئنافه برقم ١٣١ سنة ٥٧ ق . وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف في أن يأخذ بالشفعة الحصة المبيعة . فطعن المشتري في هذا الحكم بطريق النقض . وقيد طعنه برقم ٣٤ سنة ١١ ق . وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه على أساس ان بما ينعاه الطاعن على الحكم المذكور القصور في التسيب ذلك بأن طلب إلى المحكمة تحقيق حصول قسمة المنزل المشفوع به على الطبيعة فلم تجبه إلى طلبه بقولها إنها لا ترى ما يدعو إلى اتخاذ ما يطلبه المستأنف ضده من اجراءات يزعم أنها تؤدي إلى تحقيق أمر حصول القسمة ، فقد أجابت محكمة أول درجة ما طلبه من الانتقال إلى مجلس المديرية . ولم يثبت من الانتقال شيء مما ادعاه وكل الأوراق التي قدمها لا تؤدي إلى إثبات القسمة ، وإن صحت دلالتها على شيء مما يدعيه فلا أكثر من تفكير فيها ، ثم قالت المحكمة العليا (ومن حيث إنه لما كانت محكمة الموضوع لم يتوافر لها من الأوراق الخاصة بالقسمة ومن محضر الانتقال الاقتناع بخروج المطعون ضده من الشيوع فقد كان لزاما عليها أن تعرض للطلب الخاص بالتحقيق على الطبيعة وتقول كلمتها فيه مادام الطاعن قد اتخذ من طريق المعاينة وسيلة لإثبات دعواه في حالة عدم اقتناع المحكمة بكفاية ما قدم

بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثمانية أسباب ، حاصل السبب الأول منها خطأ الحكم في تطبيق القانون على واقعة الدعوى إذ لم يلتزم قواعد الإثبات ، وإذ خرج على ما قضت به محكمة النقض في حكمها السابق ، ذلك أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع للاستدلال على حصول قسمة منزل المرحوم محمد باشا عزت أبو مصطفى واختصاص طالب الشفعة بحصته منه منفصلة تمام الانفصال عن المنزل المشفوع فيه صورة من عقد قسمة المنزل المذكور موقعة من الخبير محمود افندي فهمي حسن الذي أجرى القسمة ، ولكن المحكمة أهدرتها ولم تأخذ بها ، كما أهدرت غيرها من الأوراق التي قدمها الطاعن إليها ، على أساس أن الصورة المذكورة غير موقعة من المتقاسمين مع أن الطاعن أجنى عن عقد القسمة ومن ثم فإن له إثباته بكافة طرق الإثبات ، وهو ما أشار إليه حكم النقض الأول وهو بسبيل تعيب الحكم المطعون فيه بقوله . (إن الطاعن لم يكن طرفاً في عقد القسمة حتى يكون ملزماً بتقديمه) .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بان المحكمة إذ لم تعد بصورة عقد القسمة الموقعة من الخبير لم تصدر عن فهم خاطئ . للقانون من أنه يجب على الطاعن لإثبات حصول القسمة أن يقدم صورة من عقد القسمة موقعة من المتقاسمين ، وإنما أهدرتها لأنها قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أنه لا يمكن التعويل عليها لأن الخبير الذي أعدها ووقعها قد وقع إقراراً قدمه إليها المطعون عليه الأول جاء فيه أن عقد القسمة المذكور لا يعدو كونه مجرد مشروع لقسمة المنزل لم يقبله الورثة ، فبقي المنزل شائعاً

من أسانيد ومادام لم يكن فيما عرضت له من البحث ما يفيد الرد صراحة أو ضمناً على هذا الطلب لاستقلاله عنه ولدلالته المادية الخاصة وأثره لو صح في مصير الدعوى ، ولا يكفي للرد على ما طلبه الطاعن قول الحكم إنه لم يقدم عقد القسمة أو صورة رسمية منه لأن الطاعن لم يكن طرفاً في هذا العقد حتى يكون ملزماً بتقديمه . وقد عجلت الدعوى أمام محكمة استئناف القاهرة لجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ . وبجلسة ٢٧/١٢/١٩٤٤ اعتبرت المحكمة مذكرة الطاعن المقدمة إليها بخصوص الدفع بعدم الجوار استئنافاً فرعياً رقم ٢٦٣ سنة ٦٢ ق . وقضت بنسب الخبير اسماعيل افندي عبد الرازق لينتقل إلى حيث يوجد المنزلان ، المنزل المشفوع فيه والمنزل المشفوع به الذي يجاوره وهو منزل ورثة عزت باشا مصطفى ، ويعاينهما ويبين من واقع ما يراه على الطبيعة ما إذا كان المنزل الثاني قد تمت قسمته بين ملاكه على نحو انفرز به قسم خاص لطالب الشفعة أم لا ، وإذا كان قد تم هذا الفرز والتجنيب مهل القسم الذي اختص به طالب الشفعة بجوار للعين المشفوع فيها أم لا ، فأدى الخبير مأموريته وقدم تقريره . وبجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ ناقشته المحكمة فيه . وبجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٤٧ أعادت المحكمة إلى الخبير المأمورية ليستكمل بحث بعض نواحي الموضوع . وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف في أن يأخذ بالشفعة ثلاثة أسباع المنزل المبين الحدود والمعالم بعريضة الدعوى مقابل دفع ثمنه وقدره ٤٥٠ جنينها ، فطعن الطاعن في هذا الحكم

بينهم وفي وضع يدهم جميعاً . ونظراً لوجود هذا التناقض الواضح بين تقريرات هذا الخبير قررت المحكمة وجوب إطراح دلالة هذه التقريرات جميعاً . وهذا من حقها . ومن ثم فإنها لم تخطئ في فهم القانون ، كما أنها لم تخرج عن مقتضى حكم النقض السابق .

د ومن حيث إن حاصل الأسباب الثاني والثالث والرابع هو قصور الحكم في التسبب إذ أهدر الأدلة الكتابية التي قدمها الطاعن لإثبات حصول قسمة منزل محمد عزت باشا أبو مصطفى ، ومنها خطابان صادران من وكيل المطعون عليه الأول بصرح فيهما بتمام عملية القسمة ويأن عقودها كاملة ، ومنها خطاب من أخى المطعون عليه الأول وأحد مقاسميه يؤيد فيه أقوال خبير القسمة من قيامه بها . ومنها عقد القسمة الموقع عليه من خبير القسمة ، وذلك من غير أن يشير إلى هذه الأدلة أو يتحدث عنها أو يرد عليها — وإذا أغفل الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بدلالة أوراق مجلس المديرية الخاصة بما عرض عليه المطعون الأول من تأجير قسم مفروز غير مجاور للمنزل المشفوع فيه — وإذا مسخ مضمون محضر انتقال المحكمة الابتدائية إلى سراى مجلس مديرية المنوفية بتقريره أنه لا يمكن من الاطلاع عليه معرفة ما إذا كان المبنى الذى عرضه المطعون عليه الأول على مجلس المديرية هو كل المبنى المجاور للمنزل المشفوع فيه أو جزء منه فقط ، مع أنه يكفي الاطلاع على هذا المحضر ليبين أن المبنى المعروض كان ست حجرات هي تماماً عدد حجرات النصيب الذى اختص به المطعون عليه الأول من منزل مورثه .

د ومن حيث إن هذه الأسباب جميعاً مردودة أولاً بما جاء بمحضر أعمال خبير الدعوى

وتقريره الذى اعتمده الحكم المطعون فيه فقد أورد بمحضر أعماله رقم ٢ عن جلسة يوم السبت ٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ أن الطاعن قدم إليه المستندات الآتية : — (١) صورة من عقد قسمة منزل محمد عزت باشا أبو مصطفى بامضاء المهندس الخبير محمود افندى فهمى حسن و (٢) صورة فتوغرافية من خطاب من أخى المطعون عليه الأول إلى الخبير المذكور مؤرخ في ١٧/٦/١٩٣٠ يطلب به إليه إجراء قسمة المنزل المذكور و (٣ ، ٤) صورتين فوتوغرافيتين لوصولين موقع عليهما من أمين افندى محمود المقول بأنه وكيل المطعون عليه الأول يقر في أولهما بتسليمه ثلاث نسخ من عقد قسمة المنزل ويقر في ثانيهما بتسليمه عقد الاتفاق المحرر ما بين مصطفى افندى عزت والخبير المذكور بشأن أنعائه المتفق عليها عن إجراءات عملية القسمة . كذلك قدم الطاعن إلى خبير الدعوى صورة رسمية من محضر انتقال محكمة شبين الكوم الابتدائية في ١٢/٦/١٩٣٧ إلى سراى مجلس مديرية المنوفية في القضية المدنية الكلية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٣٦ يتضمن اطلاع المحكمة على أوراق تفيد أن المطعون عليه الأول قدم طلباً في ١٢/٦/١٩٣٤ إلى مفتش المعارف يعرض به منزله لجعله مدرسة مع استعداد له لعمل ما يلزم لإعداد له هذا الغرض ، وأنه قد عدل عن التأجير ولا يوجد ضمن الأوراق ما يفيد وجود حدود المنزل المعروض ولا حصول قسمة بين الورثة . أما المطعون عليه الأول فقد قدم إلى خبير الدعوى إقراراً من الخبير محمود افندى فهمى حسن مؤرخاً في ٢٧/٢/١٩٤٢ يفيد أن عقد القسمة الذى أعده هذا الأخير كان مشروعاً لم يتم ، وأن المنزل مازال مشاعاً بين الورثة حتى تاريخ تحرير الإقرار . وقدم إليه كذلك شهادة

رسمية مستخرجة من دفتر وارد مجلس مديرية المنوفية تفيد أن خطابا ورد إلى المجلس في ٢٠ / ٨ / ١٩٣٤ من طه افندي عزت شقيق المطعون عليه الأول بلغت به نظر المجلس إلى عدم الموافقة على تأجير منزلهم بمليج وقد قابل الخبير بين هذه الأوراق وانتهى في تقريره المؤرخ في ٢٥ / ٩ / ١٩٤٥ إلى أن المستندات المقدمة من الطاعن للاستدلال بها على حصول قسمة منزل محمد عزت باشا أبو مصطفى تنفيها مستندات المطعون عليه الأول . ولما كان الحكم فيه قد أقر الخبير على ما ذهب إليه في تقريره الأول وملحق تقريره للأسباب المبينة فيهما فإنه لا يصح أن يعاب عليه أنه أغفل مستندات الطاعن وإذا كان لم يمدل عليها فذلك لأنه لم ير فيها ما يثبت ادعاء حصول القسمة يؤكد ذلك ما جاء في ذات الحكم من أن دلالة هذه الأوراق التي قدمها المستأنف عليه (الطاعن) والتي يقول عنها أنها تقطع في حصول القسمة وأنها صورة من عقد القسمة التي يقول إن الخبير محمود فهمي حسن قد أجراها بين ورثة عزت باشا مصطفى ومن بينهم المستأنف (المطعون عليه الأول) عن المنزل المشفوع به ، ثم الأوراق الخاصة بطلب التأجير المقدم لمجلس مديرية المنوفية والذي يقول عنه المستأنف عليه إنه خافس بالجزء الذي اختص به المستأنف في القسمة ، فترى هذه المحكمة أن صورة عقد القسمة . المقدم وهو الخالي من أي توقيع عليه من المتقاسمين لا ينهض دليلا على حصول القسمة بالفعل — وما قيل من أنها قد تمت بالفعل ارتكنا على خطاب الخبير الذي أجراها للخير المنتدب من هذه المحكمة لاتخاذ به هذه المحكمة نظراً للتناقض الواضح بين ما يترده الخبير المذكور في خطابه هذا وما قرره

في خطاباته اللاحقة ، الأمر الذي يجب معه طرح دلالة هذه الخطابات جميعها — وبالنسبة إلى طلب التأجير المقدم من المستأنف لمجلس المديرية فقد استجابت محكمة أول درجة للمستأنف عليه في تحقيق هذا الدليل وثبت لها بحق من محضر انتقالها في ١٢ / ٦ / ١٩٣٧ أن الطالب المذكور قد خلا من أي حدود للمنزل المراد تأجيره بحيث لا يمكن معرفة ما إذا كان العرض خاصا بالمنزل جميعه أم بجزء منه . وتستخلص المحكمة بما تقدم أن هذه الأوراق التي يقول المستأنف عليه أنها تقطع في حصول قسمة منزل ورقة عزت باشا مصطفى لا تؤدي إلى هذه النتيجة التي يقول بها ، وهي مردودة ثانيا بأنه وإن كان يبين من محضر انتقال محكمة شبين السكوم الابتدائية إلى سراي مديرية المنوفية في ١٢ / ٦ / ١٩٣٧ أن المنزل الذي عرض المطعون عليه الأول على مجلس المديرية تأجيره مدرسة يشمل ست حجرات فقط ، إلا أنه يبين منه كذلك أنه (لا يوجد في الأوراق ما يفيد وجود حدود للنزل ولا حصول قسمة بين الورثة) . ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد مسخ محضر الانتقال المذكور فيما استنتجه منه متى كان طلب التأجير خاليا من بيان حدود العقار المراد تأجيره أو ما يفيد حصول قسمة المنزل وكان لكل من الشركاء على الشيوع حق تأجير المال الشائع كله أو بعضه ، من غير أن يعتبر ذلك دليلا على حصول قسمة هذا المال .

ومن حيث إن حاصل السبين الخامس والسابع هو قصور الحكم في التسيب إذ لم يرد على الطاعن التي وجهها الطاعن إلى الخبير وإلى أعماله ، وإذ مسخ محضر مناقشة الخبير بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، ذلك أن الطاعن طعن في الخبير بأنه ليس مختصا بالمباني إذ هو

المعنى ووجدت في تقرير الخبير وأوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى الاستعانة برأى خبير آخر ، فإن النعى عليها في هذا الخصوص يكون في غير محله — ومردودان ثانياً بأن المحكمة لم تسمح ما ثبت بمحضر جلسة مناقشة الخبير إذ يبين من الاطلاع على هذا المحضر أن ما ثبت به قد وكده ما جاء بتقرير الخبير ، وهو ما قرره الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن حاصل السبب السادس هو بطلان الحكم لأن المحكمة وقد اقتنعت بأن تعيين اسماعيل افندى عبد الرازق خبيراً في الدعوى لم يكن موقفاً ، قررت الانتقال إلى محل النزاع ، ولكن هذا القرار الذي نطق به في جلسة علنية لم يدون بمحضر الجلسة واستبدل به قرار آخر . وهذا الإجراء يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود لا يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات المقدمة منها صورة رسمية إلى هذه المحكمة أن قراراً صدر من المحكمة على الصورة التي يدعيها الطاعن ، ومن ثم يكون هذا السبب عارياً عن الدليل ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثامن هو قصور الحكم في التسيب ومخالفته الثابت في الأوراق الرسمية وذلك فيما يتعلق بأثبات علم الشفيع بالبيع وعدم استعانه حقه في الشفعة في ظرف ١٥ يوماً من تاريخ هذا العلم ، ذلك أن الحكم استند في قضائه إلى مجرد ترجيح شهادة شهود المطعون عليه الأول وإلى أنه لا يرى في الأوراق الرسمية التي تؤيد شهادة شهود الطاعن ما رآه فيها محكمة أول درجة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن

خبير زراعى ، وطعن في أعماله بأن أطرحت الدلائل المادية على حصول القسمة وتنفيذها سواء ما تعلق منها بإنشاء البوابة البحرية للدخول إلى القسم الذي اختص به المطعون عليه الأول أو بإقامة سور لعزل هذا القسم عن باقي الأقسام أو بإنشاء طريق عازل في أرض المبنى الأصلي ولم تتعرض المحكمة لهذه المطاعن العامة ، ويعيب الطاعن على الحكم كذلك تشويهه دلالة محضر مناقشة الخبير وقوله عنه إنه تبين من المناقشة حقيقة ما أوضحه الخبير في تقريره الأول ، مع أن هذا المحضر يدل على عجز الخبير ومحاباته للمطعون عليه الأول .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بما جاء بتقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه من أن (المباني التي استحدثت في المنزل : لا تخرجه عن الحالة التي أقيم عليها ولم تقسمه إلى ثلاثة أقسام مستقلة عن بعضها بل لا يزال المنزل متصل الأجزاء على الوضع الذي قصد به عند إنشائه على مقتضى العرف السائد وقتها بين العائلات الكبرى بأن يكون بيت الحريم في عزلة عن باقي المنزل ، يليه قسم وسط للطوارئ ، وقسم ثالث مجنب للرجال فقط . وهو ما يسمى بالسلامك . وهذه الأقسام هي المكونة للنزل عند إنشائه . وما يزال الاتصال بينها قائماً على هذا الوضع حتى الآن) . وما جاء بنتيجة من أن (المباني التي أقيمت في المنزل المجاور ليست قاطعة في الدلالة على حصول قسمة بين الورثة — وبحسب الحكم هذا ، وذلك أن حالة الشيوع بين الشركاء لا تنتهى إلا باتحاد إرادتهم جميعاً إلى قسبة المال قسمة نهائية . وما دامت المحكمة قد حصلت تحميلاً سائفاً أن الأعمال المادية التي أثبتتها خبير الدعوى غير قاطعة في إفادة هذا

المبدأ القانوني

لما كان ، اختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف ، المنصوص عليه في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية والموجب لتوقيع الغرامة المقررة عنه يعتبر مخالفة من المخالفات الجمركية الواردة في الباب الثامن من هذه اللائحة ، فإنه يجب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت في النص وعدم التوسع فيها . وإذن فتى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليهم استوردوا من الخارج أخشاباً وصفوها في الشهادات الجمركية المقدمة منهم عنها بأنها من الخشب الخام الذي ينطبق عليه البنود ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريف الرسوم الجمركية ولما تبين للطاعة — مصلحة الجمارك — بعد الإفراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها المطعون عليهم في الشهادات المشار إليها أنها من الخشب المسحوق الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريف الرسوم أقامت دعواها تطلب إلزام المطعون عليهم بفرق الرسوم المقررة على الأخشاب وفقاً للبند سالف الذكر وبالغرامة عملاً بالمادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعة بالنسبة إلى الغرامة قد أقام قضاؤه على أن كلة جنس لا تشمل الوصف وأن الخلاف الذي قام بين طرفي الخصومة على ما إذا كانت الأخشاب

المحكمه ناقشت شهادة كل شاهد من شهود الطاعن وبيئت سبب عدم اطمئنانها إليها ، وخلصت من ذلك إلى ترجيح شهادة المطعون عليه الأول ، وقضاؤه في هذا الخصوص بما لا يخضع لرقابة هذه المحكمه — كذلك استبعدت المحكمه القرائن التي يستمد منها الطاعن من الأوراق الرسمية التي قدمها على أساس أدلة استخلصتها استخلاصاً سائفاً من وقائع الدعوى المسئلة وهي في ذلك لم تخرج عن حدود سلطتها الموضوعية وما يثيره الطاعن في هذا السبب إنما هو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطمن على غير أساس متعين الرفض » .

(الفضية رقم ٢٩ سنة ١٩٠٩ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العادة والعزة احمد حلمي باشا وكيل المحكمه وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك وسليمان ثابت بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٧٥

٣١ مايو سنة ١٩٥١

١ — المخالفات الجمركية . اختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف المنصوص عليه في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية والموجب لتوقيع الغرامة المقررة عنه . يعتبر مخالفة من المخالفات الجمركية الواردة في الباب الثامن من هذه اللائحة . وجوب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت في النص وعدم التوسع فيها . الخلاف في وصف البضاعة هو غير الخلاف في جنسها فلا تتناوله المخالفة . مثال .

ب — القضاء بفرق الرسوم والحكم بالغرامة . لا تلازم بينهما . لكل منهما شروطه .

(المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية والبنود ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ من تعريف الرسوم الجمركية)

المستوردة هي من الخشب المسوح كما تقول الطاعة أم من الخشب الخام كما يدعي المطعون عليهم هو خلاف واقع على الوصف لا على الجنس وبذلك لا تكون هناك مخالفة جرمية قد ارتكبتها المطعون عليهم . فان هذا الذي قرره الحكم صحيح ولا يغير من هذا النظر أن تعريف الرسوم الجرمية بها بنود خاصة بالخشب المسوح وأخرى بالخشب الخام متى كان نص المادة ٣٨ من اللائحة يقصر عن تناول حالة الخلاف على الوصف وكان لا يوجد ثمة تلازم بين القضاء بفرق الرسوم وبين الحكم بالغرامة إذ لكل منهما شروطه ومن ثم فان النعي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة في الطعن تحصل في أن المطعون عليهم استوردوا من أمريكا في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ عن طريق ميناء السويس أربع رسائل من الأخشاب وصفوها في الشهادات الجرمية المقدمة منهم بأنها من الخشب الخام الذي ينطبق عليه البنودان ٣٨٤ و ٣٨٥ من تعريف الرسوم الجرمية، ثم تبين للطاعة بعد الافراج عن هذه الأخشاب ودفع الرسوم عنها على أساس البيانات التي ذكرها المطعون عليهم في الشهادات المشار إليها أنها من الخشب المسوح الذي ينطبق عليه البند ٣٩٢ من تعريف الرسوم وأن جرمك السويس خطأ إذ اعتمد هذه البيانات ولذا طلبت الحكم بإلزام المطعون عليهم بفرق الرسوم المقررة

على الأخشاب وفقاً للبند المذكور وقدره ٢٠٦٩ جنياً و ٦٧٧ ملياً مع مبلغ ٢٠٥١ جنياً و ٦٢٥ ملياً بصفة غرامة وفقاً للمادة ٣٨ من اللائحة الجرمية ، وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام المطعون عليهم بالمبلغين المذكورين . فاستأنفوا هذا الحكم وكان من بين أسباب الاستئناف التي اعتمدوا عليها أن دفعوا بعدم قبول دعوى الطاعة بالنسبة إلى مبلغ الغرامة بناء على أنه كان يتعين عليها قبل رفعها اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٦ من اللائحة الجرمية وحاصلها أن توقع عليهم الغرامة وأن تعلمهم بقرارها فيكون لهم حق المعارضة فيه أمام المحكمة المختصة في ظرف خمسة أيام ، وإذ هي لم تتبع هذه الاجراءات فلا يكون لها الحق في المطالبة بالغرامة بدعوى ترفع منها مباشرة أمام القضاء . وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض هذا الدفع ودفع آخر بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهم بالمبلغ الخاص بفرق الرسوم ورفض دعوى الطاعة بالنسبة إلى مبلغ الغرامة وهو الحكم المطعون فيه . وتحصل الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى مبلغ الغرامة في أنه دفع مردود بأن مناط تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الجرمية هو أن تكون البضائع في حيازة الجرمك بدليل ما جاء في فقرتها الثالثة من أن البضائع تكون ضامنة وفاء الرسوم والغرامات وبأن النزاع القائم في الدعوى لم ينشأ إلا بعد الافراج عن الأخشاب . وبأنه ليس من المستساغ عقلاً أن توقع الطاعة على المطعون عليهم الغرامة في حين أن النزاع قائم بينها وبينهم

على الرسوم وهي الأصل ولذا كان من حقها أن تطرح النزاع بجميع مشتملاته على القضاء .

د ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعنة بالنسبة إلى مبلغ الغرامة اعتماداً على أن المادة ٣٨ من اللائحة الجزائية لا تنطبق على النزاع ، إذ تشترط هذه المادة لتوقيع الغرامة أن يكون هناك اختلافاً في المقادير أو الأوزان أو الجنس بين البيانات المذكورة في الشهادات المكتوبة وبين البضائع المقدمة للكشف ، وقد انحصر الخلاف بين الطرفين فيما إذا كانت الأخشاب من الخشب المسوح أم من الخشب الخام ، وهو خلاف لا يتصل بالجنس ، إذ الجنس لغة هو الضرب من الشيء وهو أعم من النوع ، والنوع لغة أخص من الجنس ، ومن ثم يكون الجنس في البضائع محل النزاع هو الخشب وهذا لا خلاف عليه ، إما أن يكون الخشب مسوحاً أو خاماً فهذا أمر لا يتصل بالجنس أو النوع وإنما هو وصف للخشب لا يعاقب على الخلاف الذي يحدث بشأنه لعدم النص عليه في المادة - مع أن كلمة جنس يقابلها في الترجمة الفرنسية كلمة (qualité) معناها الوصف ، وإن كان تفسير المحكمة لهذه الكلمة سائفاً لغوياً إلا أنه غير جائز جرياً ، إذ المقصود بكلمة جنس في المادة ٣٨ هو نوع البضاعة الذي يخضع لبند معين من بنود تعريف الرسوم وقد اشتملت على بنود خاصة بالخشب الخام وأخرى بالخشب المسوح أي أنها اعتبرتهما مختلفين لا من ناحية الوصف وإنما من ناحية النوع أيضاً ولهذا الاختلاف في النوع والوصف أثره في تعيين بند التعريف الواجب تطبيقه ، على أن المحكمة ألزمت المطعون عليهم بفرق الرسوم المطالب

به بناء على ما تبين لها من نوع الخشب الذي ذكره في الشهادات المقدمة منهم بغير وصفها الحقيقي الذي ثبت من التحقيق ، وهذا هو مرمى إليه المشرع عندما نص في المادة ٣٨ على اختلاف الجنس .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه فيما قضى به من رفض دعوى الطاعنة بالنسبة إلى مبلغ الغرامة اعتمد على الأسباب الآتية : - (وحيث إن الخلاف الذي وقع بين الطرفين ينحصر في أن الخشب كان خاماً أو مسوحاً وليس هناك اختلاف بالنسبة للمقادير كما أن الخلاف بالنسبة للثقل النوعي انتهى بالاتفاق أما الخلاف فيما إذا كان الخشب خاماً أو مسوحاً فلا يتصل بتعيين الجنس إذ الجنس لغة هو الضرب من الشيء وهو أعم من النوع والنوع لغة أخص من الجنس ومن ثم يكون الجنس في البضائع موضوع النزاع هو الخشب خاماً أو مسوحاً وهو أمر لا يتصل بالجنس ولا بالنوع ولا بالصنف بل هو وصف للخشب وآية ذلك إقرار مصلحة الجمارك في مذكرتها بأنها تطالب بالغرامة بحجة أن المستأنفين (المطعون عليهم) لم يتوخوا الدقة في وصف خشبهم وصفاً دقيقاً - ومن ثم يكون الفعل الذي وقع من المستأنفين لا يكون جريمة من الجرائم التي نصت عليها المادة ٣٨ من اللائحة وعاقبت عليها بالغرامة ويؤيد ذلك أن أولاد أنطونيوس باسيلي وجريشان المشار اليهم آنفاً (استورد هؤلاء أخشاباً من نفس الأخشاب المتنازع عليها وقام عليها بينهم وبين الطاعنة نزاع مثل النزاع الحالي) لم يدفعوا غرامة بل دفعوا فرق الرسوم فقط كما هو ظاهر من المكاتبات والمستندات المقدمة ولهذا يكون الحكم المستأنف بالنسبة إلى إلزام المستأنفين بالغرامة المطلوبة في غير محله ويتعين

البحث في هذا الدفاع سواء من جهة جواز قبوله أو من جهة موضوعه غير منتج .

(القضية رقم ٩٢ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة وحضور عبد العزيز محمد بك بدلا من مصطفى فاضل بك المستشار) .

٢٧٦

٣١ مايو سنة ١٩٥١

١ - شرط فاسخ . دعوى من أحد الشركاء - الطاعن - بفر وتجنيب نصيبه في منزل . تقرير خبير بعدم إمكان قسمته عينا . تقرير المحكمة ببيعه بطريق المزايدة وتكليفها رافع الدعوى ايداع شروط البيع .

تضمنته الزام الراسى عليه المزاى بأداء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدعوى خزانه المحكمة في ظرف عشرة ايام من يوم رسو المزاى والزامه عند رسو المزاى بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزاى والباقى بعد ذلك يدفع فى الميعاد السابق بيانه وان تأخر يعاد البيع على ذمته دون حاجة الى تنبيه او انذار رسمى . رسو المزاى على احد الشركاء - المطعون عليه الاول . قيامه بدفع كل ما الزمه به حكم رسو المزاى عدا باقى الثمن . انذار الطاعن اياه بعد ميعاد العشرة الايام المحددة فى شروط البيع بايداعه فى ميعاد حدده . عدم ايداع المطعون عليه الاول باقى الثمن فى هذا الميعاد . طلب الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على ذمة الراسى عليه المزاى . صدور امر من القاضى باعادة البيع على ذمة المطعون عليه الاول . طلب هذا الاخير وقف اجراءات البيع لانه اودع اخيرا باقى الثمن . وقف اجراءات البيع على ذمة المطعون عليه الاول لحين الفصل نهائيا فى دعوى بطلان هذه الاجراءات . حكم ببطلان اجراءات البيع . اقامته على أن طلب اعادة البيع هو فى طبيعته فسخ للبيع والاصل هو أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه أن يصدر به حكم ومن المسلم أن للمشتري أن يتقيه حتى صدور هذا الحكم يدفع باقى الثمن وانه لا محل للالتفات الى ما جاء بشروط البيع فيما يختص بوجوب اعاده البيع فى حالة التأخر عن دفع الثمن فى المواعيد المحددة بهذه الشروط دون حاجه

لذلك إلغاؤه ورفض الدعوى بالنسبة لذلك) .

ومن حيث إنه لما كان (اختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف) المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من اللائحة الجزئية والموجب لتوقيع الغرامة المقررة عنه يعتبر مخالفة من المخالفات الجزئية الواردة فى الباب الثامن من هذه اللائحة ، ولذا يجب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت فى النص وعدم التوسع فيها - وكان صحيحاً ماقرته المحكمة من أن كلمة جنس لا تشمل الوصف ، وان الخلاف الذى قام بين طرفى الخصومة على ما إذا كانت الأخشاب المستوردة هى من الخشب المسوح كما تقول الطاعنة أم من الخشب الخام كما يدعى المطعون عليهم هو خلاف واقع على الوصف لاعلى الجنس وبذلك لا تكون هناك مخالفة جزئية قد ارتكبها المطعون عليهم - وكان لا يغير من هذا النظر أن تعريف الرسوم الجزئية بها بنود خاصة بالخشب المسوح وأخرى بالخشب الخام متى كان نص المادة ٣٨ من اللائحة يقصر عن تناول حالة الخلاف على الوصف وكان لا يوجد ثمة تلازم بين القضاء بفرق الرسوم وبين الحكم بالغرامة إذ لكل منهما شروط - لما كان ذلك كذلك يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه ، وذلك دون حاجة إلى بحث ما تمسك به المطعون عليهم فى دفاعهم من أنه وان كان الحكم المطعون فيه مع قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى مبلغ الغرامة قد قضى لمصلحتهم برفض الدعوى فى خصوص هذا المبلغ إلا أنه يحق لهم أن يثيروا من جديد فى الطعن الحالى الدفع المشار اليه لما فيه من مصلحة محققة لهم ولتعلقه بالنظام العام ، ذلك انه متى كان قد تبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس يكون

الشروط سواء كان المشتري لنفسه أو لغيره، ولما رسا المزاد على المطعون عليه الأول دفع كل ما ألزمه به حكم رسو المزاد ما عدا باقى الثمن فأنذره الطاعن بعد ميعاد العشرة الأيام المحددة فى شروط البيع بإيداعه فى ظرف ثلاثة أيام ولما لم يودعه فى خلال هذه المدة طلب الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على ذمة الراسى عليه المزاد ثم صدر أمر القاضى بإعادة البيع على ذمة المطعون عليه الأول وطلب هذا الأخير وقف إجراءات البيع لأنه أودع أخيراً باقى الثمن وأذن الطاعن فى صرف هذا المبلغ مضافاً إلى المبلغ السابق لإيداعه من قبل دون قيد ولا شرط وقضى بوقف إجراءات البيع على ذمة المطعون عليه الأول لحين الفصل نهائياً فى دعوى بطلان هذه الإجراءات، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إجراءات إعادة البيع واعتبار ما تم فيها كأن لم يكن قد أقام قضاءه على أن طالب إعادة البيع هو فى طبيعته فسخ للبيع والأصل هو أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه أن يصدر به حكم ومن المسلم به أن للمشتري أن يتقيه حتى صدور هذا الحكم بدفع باقى الثمن وأنه لا محل للإلتفات إلى ما جاء بشروط البيع فيما يختص بوجوب إعادة البيع فى حالة التأخر عن دفع الثمن فى المواعيد المحددة بهذه الشروط دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ذلك لأنه ثبت من الأوراق أن طالب إعادة البيع قد

إلى تنبيه أو إنذار لأن الطاعن أنذر المطعون عليه الأول بدفع باقى الثمن بعد انقضاء ميعاد العشرة الأيام المحددة فى شرط البيع وهذا معناه أن الطاعن قد تنازل ضمناً عن وقوع الفسخ من تلقاء نفسه . النعى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون . فى غير محله

ب - تقضى . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض فى مقام الاستدلال على أن المبلغ الذى أودعه المطعون عليه الأول لا يفى بثمن حصته هو وزوجته فى المنزل الراسى مزاده عليه بورقة لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع تدل على أن قلم الكتاب قد خصم من المبلغ المودع باقى رسوم دعوى البيع . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام دعوى على المطعون عليهم بطلب فرز وتجنيد نصيبه فى منزل فندبت المحكمة خيراً لإجراء القسمة بأمر مأموريته وقدم تقريره وفيه قرر عدم إمكان قسمة المنزل عيناً فقررت المحكمة بيعه بطريق المزايدة وكلف الطاعن إيداع شروط البيع فأودعها ومنها : إن من يرسو عليه المزاد عدا طالب البيع ملزم بأداء كافة الحقوق الأميرية وملزم بأداء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدعوى خزانة المحكمة فى ظرف عشرة أيام من يوم مرسى المزاد وملزم قبل كل شيء وعند رسو المزاد بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزاد والباقى بعد ذلك يدفع فى الميعاد السابق بيانه وإن تأخر يعاد البيع على ذمته دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمى فان نقص يلزم بالفرق وإن زاد تضاف الزيادة على ثمن المبيع وطالب البيع معنى من جميع هذه

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تتحصل ، على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن الطاعن والمطعون عليهم يملكون على الشيوع المنزل المبين الحدود والمعلم بعريضة الدعوى ، ونصيب الطاعن فيه النصف ونصيب زوجته السيدة لبيبة على خليل المطعون عليها الثانية قيراطان من ٢٤ قيراطا . والباقي منه وقدره عشرة قيراطات يملكه باقي المطعون عليهم . وقد أدام الطاعن الدعوى رقم ٢٢٦٧ سنة ١٩٤٤ أمام محكمة المنايا الجزئية بطلب فرز وتجنيد نصيبه ، فندبت المحكمة خيرا لاجراء القسمة ، باشر مأموريته وقدم تقريره وفيه قرر عدم إمكان قسمة المنزل عينا . فقررت المحكمة بيعه بطريق المزايدة وكلف الطاعن إيداع شروط البيع فأودعها ، ومنها (أن من يرسو عليه المزايدة عدا طالب البيع ملزم بأداء كافة الحقوق الاميرية وملزم بأداء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدعوى بخزاة المحكمة في ظرف عشرة أيام من يوم مرسى المزايدة . وملزم قبل كل شيء . وعند رسو المزايدة بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزايدة والباقي بدفع بعد ذلك في المسافة السابق بيانها . وإن تأخر يعاد البيع على ذمته بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي . فان نقص يلزم بالفرق وإن زاد تضاف الزيادة على ثمن المبيع . وطالب البيع معنى من جميع هذه الشروط سواء كان المشتري لنفسه أو لغيره . وبجلسة ١٩/١١/١٩٤٦ رسا مزايدة المنزل على المطعون عليه الأول بثمان قدره ٥١٢ جنيا ، قدفع رسوم مرسى المزايدة والتسجيل وجملة مصاريف الدعوى ، ودفع كذلك عشر الثمن إذ دفع ٥٤ جنيا و ٧٠٠ مليم فيكون بذلك قد دفع كل ما ألزمه به حكم رسو

أنذر الراسى عليه المزايدة بإنذار نبه عليه بدفع الثمن بحيث إذا تأخر عن الوفاء به يصير إعادة بيع العقار على ذمته وفقاً للمادة ٦٠٦ و ٦٠٧ من قانون المرافعات (القديم) وقد حصل هذا الإنذار بعد ميعاد العشرة الأيام المحددة في شروط البيع وهذا معناه أن مرسل الإنذار قد تنازل ضمنا عن التمسك بوقوع الفسخ من تلقاء نفسه ، فإن النعي على الحكم الخاطئ في تطبيق القانون استناداً إلى أن الراسى عليه المزايدة ملزم بشروط البيع ما لم تكن مخالفة للنظام العام وأن من شروط البيع في واقعة الدعوى شرطاً فاسخاً صريحاً اتفق عليه الشركاء وهو من حتمهم لأن البيع وقع بسبب عدم إمكان قسمة العقار عينا . هذا النعي يكون في غير محله ذلك أنه لو صح ما يزعمه الطاعن من أن شروط البيع تتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً وأنه يسرى على الراسى عليه المزايدة وهو أحد المتقاسمين فان الطاعن قد أهمله بفعله على ما استبانته الحكم المطعون فيه .

٢ - لا يجوز للطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في مقام الاستدلال على أن المبلغ الذي أودعه المطعون عليه الأول لا يفي بثمان حصته هو وزوجته في المنزل الراسى مزاده عليه . لا يجوز للطاعن أن يتمسك بورقة لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع تدل على أن قلم الكتاب قد خصم من المبلغ المودع باقي رسوم دعوى البيع .

المزاد . غير انه لم يدفع باقى الثمن فى ظرف العشرة الايام التالية لرسو المزاد ، فأنذره الطاعن فى اول يناير سنة ١٩٤٧ بإيداع باقى الثمن فى ظرف ثلاثة ايام . ولما لم يودعه خلال هذه المدة طلب الطاعن تحديد يوم لبيع المنزل على ذمة الراسى عليه بالمزاد لمخالفته البند الثالث من شروط البيع ومخالفته إذاره المؤرخ فى اول يناير سنة ١٩٤٧ وفى ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ صدر أمر القاضى بإعادة البيع على ذمة المطعون عليه الاول ، وحدد لذلك جلسة ١٩٤٧/٢/٢٥ ، وفيها طلب المطعون عليه الاول وقف اجراءات البيع لانه أودع فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٧ مبلغ ٢٤٣ جنيها و ٩٦٠ مليا هو باقى ثمن نصيب الطاعن ونصيب زوجته السيدة لبيبة على خليل وأن هذا المبلغ مضافا الى المبلغ السابق ايداعه فى ١٩/١١/١٩٤٦ لهما أن يصرفاه بدون قيد ولا شرط وبجلسة ١٩٤٧/٣/٢٥ قضت المحكمة برفض طلب اجراءات البيع على أساس أن المطعون عليه الاول لم يودع باقى الثمن كاملا ، إذ هو لم يودع منه إلا ما يقابل فى تقديره نصيب الطاعن ونصيب زوجته ، مع أنه ليس من حقه إجراء التخصيص والتوزيع على ما يشاء . فاستأنف المطعون عليه الاول هذا الحكم أمام محكمة المنيا الابتدائية ، وقيد استئنافه برقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ طالباً وقف اجراءات إعادة البيع على ذمته . وفى ٨ من يونيه سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بالغاً الحكم المستأنف ووقف اجراءات البيع على ذمة المطعون عليه الاول لحين الفصل نهائيا فى دعوى بطلان هذه الاجراءات التى يرفقها المستأنف فى ظرف أربعة أشهر من تاريخ صدور هذا الحكم . وتنفيذاً لهذا الحكم أقام المطعون عليه الاول أمام محكمة المنيا الابتدائية

الدعوى رقم ٤٧٧ سنة ١٩٤٧ على الطاعن وسائر المطعون عليهم بطلب الحكم ببطلان اجراءات إعادة البيع على ذمته . وفى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة فى الموضوع ببطلان اجراءات إعادة البيع واعتبار ما تم منها كأن لم يكن ، وذلك على أساس أن طلب إعادة البيع هو فى طبيعته فسخ للبيع والأصل هو أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه ، بل يلزم لوقوعه أن يصدر به حكم ، ومن المسلم أن للمشتري أن يتقيد حتى صدور هذا الحكم بدفع باقى الثمن ، (ولا تعير المحكمة التفاتاً الى ما جاء بشروط البيع فيما يختص بوجوب إعادة البيع فى حالة التأخير عن دفع الثمن فى المواعيد المحددة بهذه الشروط بدون حاجة الى تنبيه أو إذار ، ذلك لانه ثبت من الأوراق أن طالب إعادة البيع قد أنذر الراسى عليه المزاد فعلاً بإذار تاريخه اول يناير سنة ١٩٤٧ نبه فيه عليه بدفع الثمن بحيث إذا تأخر عن الوفاء به يصير إعادة بيع العقار على ذمته طبقاً لنص المادتين ٦٠٦ و ٦٠٧ مرافعات . وقد حصل هذا الانذار بعد ميعاد العشرة الايام المحددة فى شروط البيع . وهذا معناه أن مرسل الانذار قد تنازل ضمناً عن التمسك بوقوع الفسخ من تلقاء نفسه) . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة . وقيد استئنافه برقم ٤٦١ سنة ٦٥ ق . وفى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ، حاصل أولهما خطأ الحكم فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى إذ قضى بأن الراسى عليه المزاد المتخلف عن الوفاء بالتزاماته الواردة فى شروط البيع وحكم رسو المزاد أن يمنع إعادة البيع على ذمته إذا هو أوفى بالتزاماته قبل إيقاف البيع

الثاني بحجة أن حكمه هو حكم المشتري بمقد لازم فان شراؤه لا يفسخ إلا بحكم القاضي والى أن يصدر هذا الحكم له أن يوفى بالتزاماته ويتوقى الفسخ ، مع أن الأمر في واقعة الدعوى يختلف عن هذا الوضع من ناحية أن الراسى عليه المزداد ملزم بشروط البيع ما لم تكن مخالفة للنظام العام ، ومن شروط البيع في واقعة الدعوى شرط فاسخ صريح اتفق عليه الشركاء وهو من حقهم لأن البيع وقع بسبب عدم إمكان قسمة العقار عيناً .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما يعيبه الطاعن على الحكم في غير محله ، ذلك بأنه لو صح ما يزعمه من أن شروط البيع تتضمن شرطاً فاسخاً صريحاً وأنه يسرى على الراسى عليه المزداد وهو أحد المتقاسمين فان الطاعن قد أهدره بفعله ، على ما استبانت محكمة أول درجة وسبق لإيراده وعلى ما أيدها فيه الحكم المطعون فيه كما يستفاد من سياق أسبابه .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو قصور الحكم في التسبيب إذ قرر أن المبلغ المودع بنى بمقابل حصة الطاعن وحصة زوجته من الثمن ، مع أن مقابل هاتين الحصتين هو ٢٩٨ جنيهاً والمبلغ الذى أودع خزانة المحكمة على فرض جواز إضافة ما سبق لإيداعه من عشر الثمن إليه أقل من هذا المقدار ، وبذلك يكون الحكم قد ناقض المستندات المقدمة في الدعوى وعاره من ذلك قصور يبطله .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الثابت من أوراق الطعن أن المطعون عليه الأول أودع خزانة المحكمة عند رسو المزداد عليه في ١٩٤٦/١١/١٩ مبلغ ٥٤ جنيهاً و ٧٠٠ مليم مقابل عشر الثمن ثم أودع في ١٩٤٧/١/٦ مبلغ ٢٤٣ جنيهاً و ٩٦٥ مليم وصرح للطاعن وزوجته

بصرف المبلغين بدون قيد ولا شرط ، وبمجموعهما يقابل تماماً ما يستحقانه في الثمن الذى رسا به مزاد العقار ، أما الشهادة المستخرجة من قلم كتاب محكمة المنيا الجزئية والمقدمة من الطاعن إلى هذه المحكمة ليستدل بها على أنه قد خصم من المبلغ الأول جنيهاً و ٩١٠ مليمات باقى رسوم قضية البيع الاختيارى رقم ٢٢٦٧ سنة ١٩٤٤ وأنه بذلك أصبح الباقي من المبلغين يقل عما هو مستحق له ولزوجته فلم يقدم الطاعن الى هذه المحكمة ما يدل على أن هذه الشهادة أو ما يماثلها كانت تحت نظر المحكمة عند إصدار حكمها المطعون فيه في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم لا يقبل منه أن يستند في إثبات سبب طعنه الى دليل لم يسبق له تقديمه الى محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(القضية رقم ٩٩ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلمى باشا وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

٢٧٧

٣١ مايو سنة ١٩٥١

نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات « الجديد » من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص مما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل عملاً بالمادة المذكورة . المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات - الجديد - التى أجازت الطعن فى احكام المحاكم الابتدائية الصادرة فى استئناف احكام محاكم المواد الجزئية فى غير الاحوال المنصوص عليها فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر . هذه المادة أوجدت سبيلاً للطعن فى تلك الاحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم يسرى فى

القانون على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل به .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن المادة العاشرة من قانون إنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت القضية من قضايا وضع اليد أو كان الحكم صادرا في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية أو اختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم على أن يكون الطعن مبناه مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وفيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الطعن في هذه الأحكام ولو لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وإن الحكم المطعون فيه لم يصدر في إحدى الأحوال سالفة الذكر .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة منفلوط الجزئية القاضي بأحقية المطعون عليه الأول في أن يأخذ بالشفعة الخمسة القراريط والثلاثة الأسهم المبيعة من بقية المطعون عليهم إلى الطاعن .

د ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من محكمة أسبوط الابتدائية هيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملا بالمادة المذكورة ولا يرد على هذا أن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الجديد أجازت الطعن في أحكام

هذه الحالة حكم المادة ٣/١ من قانون المرافعات الجديد — عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ سالفة الذكر على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد —

(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادتين ٣/١ ، ٤٢٥ من قانون المرافعات — الجديد)

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات (الجديد) من محكمة ابتدائية منعقدة هيئة استئنافية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وفي غير مسألة اختصاص بما نص عليه في المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون مقبولا عملا بالمادة المذكورة ولا يرد على هذا أن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات (الجديد) أجازت الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر ، ذلك لأن هذه المادة أوجدت سبيلا للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) التي استثنت من سريان أحكامه القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وينبني على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا

عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله استناداً إلى أن الفريضة سالفة الذكر على فرض اعتبارها رسماً بلدياً فهي لا تستند إلى قانون لأن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدي لم يخصص له إلا في فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من مدينة طنطا والواردة إليها . على غير أساس متى كان القرار الصادر بتقرير الفريضة المشار إليها قد صدر في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ الذي نص في المادة الأولى منه على أن الرسوم البلدية المقررة على محالجات الاقطان وقت صدورها والتي تتقرر بعدها التاريخ تحصيل من جميع السكان على السواء .

(القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧)

المبادئ القانونية

١ - (١) الفريضة على محالجات الاقطان كانت مقررة من قبل صدور الدستور في بعض المدن باعتبارها رسماً بلدياً ، فإذا كان الدستور قد فرق في المادة ١٣٤ منه بين الضريبة والرسم من ناحية كيفية إنشاء كل منهما فليس ثمة ما يدل على أنه قصد بالرسم معنى آخر خلاف المعنى المتعارف عليه من قبل في شأن مدلول الرسوم البلدية ، وتبعاً يكون على غير أساس من القانون القول بقصر مدلول هذه العبارة على تلك الفرائض التي تحصل مقابل منفعة محددة ومباشرة يفيدها الممول، ذلك بأن مدلولها في التشريع المصري أوسع من ذلك نطاقاً ، فهي تشمل إلى جانب تلك الرسوم الفرائض المحلية الأخرى التي يكون الغرض منها الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينة ما .

(ب) يؤيد ذلك أن القانون رقم ٢٠

المحاكم الابتدائية الصادرة في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالف الذكر - ذلك لأن هذه المادة أوجدت سيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل ومن ثم يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد وبالتالي لا يجوز تطبيق المادة ٢٥ من هذا القانون على الطعن الحالي لصدور الحكم المطعون فيه في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قبل تاريخ العمل به - ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في محله ويتمين الحكم على مقتضاه .

(القضية رقم ٢٠٢ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة أحمد حلمي باشا وكيل المحكمه وعبد المعطي خيال بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب أحمد بك المستشارين) .

٢٧٨

٧ يونيه سنة ١٩٥١

١ (١) و (٢) - الفريضة التي تقررها بعض المدن على محالجات الاقطان . تعتبر رسماً لا ضريبة وفقاً للمادة ١٣٤ من الدستور . تفريق الدستور في المادة سالفة الذكر بين الضريبة والرسم من ناحية كيفية إنشاء كل منهما . القول بوجوب قصر مدلول الرسوم على الفرائض التي تحصل مقابل منفعة محددة ومباشرة يفيدها الممول . على غير أساس من القانون . صدور قرار من مجلس بلدي طنطا بتحصيل رسم بلدي على محالجات الاقطان . تحصيله من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة قبلهما . اقامتهما دعوى على المجلس البلدي بطلب الزامه بأن يدفع اليهما تعويضاً يوازي المبلغ الذي استولى عليه منهما . الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . النعى عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . على غير أساس

ب - رسوم بلدية . قرار من مجلس بلدي طنطا بأن يحصل رسم بلدي على محالجات الاقطان . تحصيل المجلس من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة عليهما . اعتباره هذه الفريضة رسماً بلدياً . النعى

الفريضة المذكورة إنما هي رسم بلدى فرضه المطعون عليه فى حدود اختصاصه بحسبانه مقررأ على بضائع واردة إلى مدينة طنطا ، فان النعى عليه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إستناداً إلى أن الفريضة التى قررها المطعون عليه هي فى حقيقتها ضريبة لا رسم لم يصدر بإنشائها قانون ومن ثم فان القرار الصادر بفرضها يكون قد وقع باطلا لمخالفته المادة ١٣٤ من الدستور . هذا النعى يكون فى غير محله ذلك أن مجادلة الطاعنين فى طبيعة الفريضة من حيث هي رسم بلدى على غير أساس من القانون .

٢ - إنه وإن كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى لم يرخص له إلا فى فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من مدينة طنطا والواردة إليها ، إلا أن القوانين التى صدرت بعد ذلك بإنشاء مجالس بلدية أخرى قد خولتها حق فرض الرسوم البلدية جميعاً من غير قيد ولا حصر ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ وهو ينص فى المادة الأولى منه على أن الرسوم البلدية المقررة على محالج الأقطان وقت صدوره أو التى تتقرر بعدهذا التاريخ تحصل من جميع السكان على السواء ، وإذن فتمت كان هذا القرار الصادر من المطعون عليه بتقرير الفريضة على محالج الطاعنين قد صدر فى ظل هذا المرسوم بقانون ، فان النعى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون

لسنة ١٩٠٥ الخاص بإنشاء مجلس طنطا البلدى قد رخص فى المادة الأولى منه لسكان مدينة طنطا فى أن يفرضوا على البضائع الصادرة منها والواردة إليها رسوماً اختيارية للاستعانة بها على التحسينات اللازمة لمدينتهم مع أن أصحاب تلك البضائع لا يحصلون مقابلها على منفعة محددة ومباشرة - أيا كانت - ويؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية إذ ورد بها صراحة أن الرسوم المقررة على محالج الأقطان هي من الرسوم البلدية ، كذلك ذكرت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية الرسوم المقررة على المحال التجارية والصناعية بين الرسوم المرخص لهذه المجالس فى فرضها .

وإذن فتمت كان الواقع فى الدعوى هو أن المطعون عليه (مجلس طنطا البلدى) أصدر قراراً بأن يحصل رسم بلدى على محالج الأقطان نشر فى الجريدة الرسمية وتنفيذاً لهذا القرار حصل المطعون عليه من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة قبلهما فأقاما دعواهما يطلبان إلزام المطعون عليه بأن يدفع إليهما تعويضاً يوازى المبلغ الذى استولى عليه باعتباره فريضة مستحقة على محليهما . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد أسس قضاءه على

وتأويله استناداً إلى أن الفريضة سالفة الذكر على فرض اعتبارها رسماً بلدياً فإنها لا تستند إلى قانون ومن ثم تكون قد وقعت باطلة وفقاً للمادة ٢/١٣٤ من الدستور - هذا النعمى يكون على غير أساس (١) .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تحصل ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن مجلس طنطا البلدى أصدر في ديسمبر سنة ١٩٤٣ قراراً بأن يحصل رسم بلدى على محالج الأقطان بواقع عشرة مليات عن كل قنطار قطن مخلوج وخمسة مليات عن كل أردب من البذرة ، نشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ١٤٥ الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ . وتنفيذاً لهذا القرار حصل المجلس من الطاعنين مبلغ ١٢٧٣ جنيتها ٩٤٥٥ ملياً هو مقدار الفريضة المستحقة قبلهما فأقاما أمام محكمة طنطا الابتدائية الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٤٥ طالبين الحكم بالزام المجلس بأن يدفع إليهما تعويضاً قدره ١٢٧٣ جنيتها ٩٤٥٥ ملياً هو ما يوازى المبلغ الذى استولى عليه باعتباره فريضة مستحقة على محلجهما . وفى ٤ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ، وعلى أساس أن دكرتو ه من يونيو سنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى قد رخص له في أن يفرض رسوماً بلدية لمصلحة المدينة ، وأن الفريضة التى قررها المجلس في ديسمبر سنة ١٩٤٣ قد فرضت وفقاً للقانون ، ومن ثم تكون المحاكم ممنوعة من تأويل

(١) أصدرت المحكمة حكماً مماثلاً في ذات الجلسة بـ القضية رقم ١٧٨ سنة ١٨ القضائية .

أو تعديل أو إلغاء القرار الصادر بفرضها ، ويكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى في محله . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد استئنافهما برقم ١٣١ سنة ٣ ق وبني استئنافهما على أن الفريضة موضوع النزاع وإن وصفها المجلس بأنها رسم بلدى . إلا أنها في حقيقتها ضريبة ، والدستور صريح في المادة ١٣٤ منه في أن الضريبة لا تنشأ إلا بقانون ، ولما كان لم يصدر قانون بهذه الفريضة فإنها تكون قد وقعت باطلة - وهى كذلك حتى مع التسليم بأنها رسم بلدى ، ذلك أنه يعوزها أن تستند إلى قانون تصدر في حدوده وفقاً للشق الأخير من المادة ١٣٤ من الدستور التى تشترط أن تكون الرسوم والأعباء المالية الأخرى مفروضة بالاستناد إلى قانون وفي حدوده ، ثم إن الدكرتو الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى لا يجوز له فرض مثل هذا الرسم ، ذلك لأن المادة الأولى منه قصرت اختصاص المجلس على حق فرض الرسوم على البضائع الصادرة والواردة ، ومن ثم تكون الفريضة المذكورة قد وقعت باطلة على كلا الاعتبارين . وفى ٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف على أساس أن الفريضة المذكورة إنما هى رسم بلدى فرضه المجلس في حدود اختصاصه بحسبانه مقررأ على بضائع واردة إلى مدينة طنطا . فقرر الطاعنان الطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما هو خطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله إذا اعتبر قرار مجلس طنطا البلدى بفرض الضريبة سالفة الذكر سليماً موافقاً للقانون ، مع أنه وقع باطلاً مخالفاً للدستور ، ذلك

لأن المادة ١٣٤ من الدستور تفرق بين الضريبة والرسم ، وتوجب في إنشاء الضريبة أن يصدر بها قانون - ولما كانت الفريضة التي قررها مجلس طنطا البلدى هي في حقيقتها ضريبة لا رسم ولم يصدر بانشاءها قانون ، فان تحصيلها من الطاعنين يكون قد وقع من غير سند من القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن هذه الفريضة على محالج الأقطان كانت مقررة من قبل صدور الدستور في بعض المدن باعتبارها رسماً بلدياً ، فاذا كان الدستور قد فرق في المادة ١٣٤ منه بين الضريبة والرسم من ناحية كيفية انشاء كل منهما فليس ثمة ما يدل على أنه قصد بالرسم معنى آخر خلاف المعنى المتعارف عليه من قبل في شأن مدلول الرسوم البلدية ، وتبعاً يكون على غير أساس من القانون ما يذهب إليه الطاعنان من قصر مدلول هذه العبارة على تلك الفرائض التي تحصل مقابل منفعة محددة ومباشرة يفيدها الممول ، ذلك بأن مدلولها في التشريع المصرى أوسع من ذلك نطاقاً ، فهي تشمل إلى جانب تلك الرسوم الفرائض المحلية الأخرى التي يكون الغرض منها الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينة ما - يؤيد ذلك أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الخاص بإنشاء مجلس طنطا البلدى قد رخص في المادة الأولى منه لسكان مدينة طنطا في أن يفرضوا على البضائع الصادرة منها والواردة إليها رسوماً اختيارية للاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم ، مع أن أصحاب تلك البضائع لا يحصلون مقابلها على منفعة محددة ومباشرة - أياً كانت - ويؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٣٧ الخاص بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية إذ ورد بها صراحة أن الرسوم المقررة على محالج الأقطان هي من الرسوم البلدية - كذلك ذكرت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية المقررة على المحال التجارية والصناعية بين الرسوم المرخص لهذه المجالس في فرضها - وما تقدم يبين أن مجادلة الطاعنين في طبيعة الفريضة التي قررها مجلس طنطا البلدى من حيث هي رسم بلدى على غير أساس من القانون ، ومن ثم يكون هذا السبب متعين الرفض .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثانى هو خطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بأن الفريضة التي قررها مجلس طنطا البلدى ، على فرض اعتبارها رسماً بلدياً ، هي صحيحة مشروعة ، مع أنها لا تستند إلى قانون ، ومن ثم تكون وفقاً للشق الثانى من المادة ١٣٤ من الدستور قد وقعت باطلة ، ذلك لأن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى لم يخوله إلا حق فرض الرسوم على البضائع الصادرة من منطقة مدينة طنطا أو الواردة إليها . ومن ثم يكون باطلاً قراره بتحصيل الفريضة سائفة الذكر على محالج الطاعنين ، ذلك لأنها قررت دون النظر فيما إذا كانت الأقطان والبذرة قد استوردت إلى المدينة أو أن مآلها التصدير منها ، وعلى الرغم من احتمال عدم تحقق هذين الاعتبارين في شأنها - كذلك لم تلق المحكمة بالا إلى أن حق المجلس في تقرير الفريضة المشار إليها قد انقضى بصدور قرار مجلس الوزراء في ٣١ من مارس سنة ١٩٣١ بإلغاء رسوم الدخولية ، وما الفريضة سائفة الذكر ، على فرض

قد اقتصر على تقرير أن المورث كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور في أسبابه مما يبطله .

المحكمة

« حيث إن المطعون عليهم الأول والثاني والرابع والخامس والمرحوم نور الدين محمد عبيد الله أقاموا الدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٤٣ أمام محكمة سوهاج الابتدائية على الطاعنة وباقي المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى فدانين وهـ قراريط شيوعاً في هـ أفدنة وهـ ٢ قيراطا وسهمين موضحة بصحيفتها لأن مورثهم المرحوم عبد اللطيف قاسم توفي عن ابنته المطعون عليها السادسة وزوجته الطاعنة ولم يعقب ذكراً قال اليهم الباقي من تركته .

فأقامت الزوجة الدعوى رقم ٤٤٣ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج طالبة الحكم بصحة العقد الصادر لها في أول يناير سنة ١٩٤٢ من زوجها ببيع فدان و١٢ قيراطا و١٢ سهماً فقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى وقدمت الطاعنة العقد المطلوب الحكم بصحته وعقدي بيع آخرين مسجلين صادرين من المورث لها أحدهما ببيع فدان و١٦ قيراطا في ٢٦/١١/١٩٣٨ والثاني ببيع فدان و١٦ قيراطا في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٣ ، فطعن خصومها على هذه العقود بأن أولها ليس مقصوداً به البيع وإنما تبرع مضاف إلى ما بعد الموت حكمه حكم الوصية وأن ثانياً وثالثاً صدرتا في مرض موت البائع، فأصدرت

اعتبارها رسماً ، إلا نوعاً من رسوم الدخولية . « ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدي لم يرخص له إلا في فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من مدينة طنطا والواردة إليها إلا أن القوانين التي صدرت بعد ذلك بإنشاء مجالس بلدية أخرى قد خولتها حق فرض الرسوم البلدية جميعاً من غير قيد ولا حصر . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ وهو ينص في المادة الأولى منه على أن الرسوم البلدية المقررة على محالج الأقطان وقت صدوره أو التي تقرر بعد هذا التاريخ تحصل من جميع السكان على السواء . وقت صدر قرار مجلس طنطا البلدي بتقرير الفريضة على محالج الطاعنين في ظل هذا المرسوم بقانون .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض . »

(القضية رقم ١٢٩ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٩

٧ يونيه سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . اعتباره أن المورث كان مريضاً مرض موت وقت تحريره عقدي البيع الصادرين منه إلى زوجته . اقتصره على تقرير أن المورث كان مريضاً مرضاً انتهى به إلى الوفاة . عدم بيان نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه . قصور . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - التقديم)

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن المورث كان مريضاً مرض موت وقت تحريره عقدي البيع الصادرين منه إلى زوجته

قد اقتصر على تقرير أن المورث كان مريضا مرضا انتهى به إلى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالبا فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا ، ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالقصور في أسبابه مما يبطله ولا محل بعد ذلك لمناقشة ما جاء بأسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٢١٩ سنة ١٨ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلمي باشا وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك ومحمد نجيب احمد بك وممطى فاضل بك المستشارين) .

٢٨٠

٧ يونيه سنة ١٩٥١

تسجيل . نزاع بين المدعى والمدعى عليه على أن الاطيان التي يطلب المدعى تثبيت ملكيته لها غير مملوكة لبائعه لتخارجه عنها باقرار ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل . تمسك المدعى بأن العقد الصادر له مسجل وأن الاقرار بالتخارج غير مسجل اعترض المدعى عليه بأن عقد المدعى مقترن بالتدليس القضاء للمدعى بتثبيت ملكيته . لا مخالفة في ذلك لقانون التسجيل . قانون التسجيل قضى على سوء النية وفسخت احكامه المادة ٢٧ مدنى قديم كون اقرار التخارج ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل لا يقدر في سلامة الحكم ما دام انه ليس سند الدعوى .

ب - عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . عقد متنازع على تكيفه اهو عقد قسمة أم عقد بدل . اعتباره عقد بدل بناء على اعتبارات مسوغة لذلك . لا تدخل لمحكمة النقض .

ج - حكم . تسببه . الحكم بتثبيت ملكية المدعى للاطيان التي يدعيها وفقا للحدود المبينة في تقرير خبير في دعوى اخرى لا وفقا للحدود المبينة في صحيفة الدعوى . اعترض المستأنف على ذلك أمام محكمة الاستئناف . عدم الرد على هذا الاعتراض قصور .

محكمة أول درجة حكما بالاحالة على التحقيق لإثبات ونفي تلك المطاعن . ثم قضت في الدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى ما طلبوه وفي الدعوى رقم ٤٤٣ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج المرفوعة من الطاعنة برفضها على أساس أن العقود الثلاثة التي تمسك بها صدرت في مرض موت البائع لها . فاستأنفت الطاعنة ، وفي ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف أسيوط بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية المطعون عليهم إلى قدان و١٢ قيراطا و٩ أسهم شيوعا في ٤ أفدنة و٣ قراريط و١٦ سهما وقد خالفت وجهة نظر محكمة أول درجة إذ اعتبرت عقد البيع الصادر للطاعنة في ٢٦ / ١١ / سنة ١٩٣٨ من المورث صحيحا وليس وصية . أما فيما يتعلق بعقدى البيع الآخرين فقد اعتبرتهما وصية لصدورهما من المورث في مرض موته ولم يجزهما باقى الورثة .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم القصور في التسبيب إذ أن الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار عقدى البيع الصادرين من المورث للطاعنة والسابق الاشارة اليهما قد صدرا منه وهو في مرض موته فاته أن يبين نوع هذا المرض ومدى استمراره بيانا وافيا مكثفيا بالقول بأن البائع كان مريضا وقت تحريرهما وان هذا المرض انتهى بوفاته .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فيما قرره عن مرض المورث وقد جاء به إن المحكمة تستنتج مما وضع لها من شهادة هؤلاء الشهود ان عبد اللطيف قاسم مرض وأقعده المرض وتزايد عليه حتى انتهى بالوفاة وعلى ذلك فيكون هذا المرض مرض الموت ، وهذا الذي جاء بالحكم

المبادئ القانونية

١ - إذا قام النزاع بين المدعى الذى يطلب تثبيت ملكيته للأطيان محل الدعوى وبين المدعى عليه على أن البائعين للمدعى لا تملكان البيع إليه بعد أن تخارجتا عن استحقاقهما الذى منه القدر المبيع بمقتضى إقرار ثابت التاريخ صادر قبل العمل بقانون التسجيل ، وتمسك المدعى بأن العقد الصادر له مسجل أما الإقرار المذكور فإنه غير مسجل ، واعترض المدعى عليه بأن هذا العقد قد اقترن بالتدليس والتواطؤ وبالعلم السابق بصدور التخارج ، فقررت المحكمة أنه ما دام قد سجل عقد شرائها فإنه يصبح مالكا لها ، فلا مخالفة فى ذلك للقانون ، لأن قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذى أقام الحكم قضاءه عليه لصدور العقد بعد العمل به قد قضى على سوء النية ونسخت أحكامه المادة ٢٧٠ من القانون المدنى القديم . ولا يقدر فى ذلك كون إقرار التخارج ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل ما دام هذا الإقرار ليس هو سند دعوى المدعى . كذلك لا جدوى من البحث فيما إذا كان إقرار التخارج المشار إليه شاملا لجميع أطيان المقرتين أم مقصوراً على بعضها إذ لا يجوز الاحتجاج بهذا الإقرار على المشتري الذى حفظ حقوقه بالتسجيل .

٢ - للمحكمة أن تستعين بالبيئة والقرائن فى تفسير ما غمض من نصوص العقد ، فإذا

كانت المحكمة بعد أن أوردت عبارات العقد المتنازع على تكييفه أمم عقد قسمة أم عقد بدل واستعرضت أسانيد كل من الطرفين لوجهة نظره ، قد اعتبرته عقد بدل بناء على ما ذكرته من أسباب مسوغه لذلك مستخلصة من عبارات العقد ومن ظروف الدعوى ، فإنها تكون فى حدود سلطتها وكل مجادلة لها فى ذلك تكون مجادلة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

٣ - إذا حكمت المحكمة الابتدائية بتثبيت ملكية المدعى للأطيان المدعى بها وفقاً للحدود الميينة فى تقرير خير فى دعوى أخرى وضع منذ من طویل سابق على رفع الدعوى ، لا وفقاً للحدود الميينة فى صحيفة الدعوى ، واعترض المدعى عليه فى مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف على هذا ومع ذلك قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف دون أن ترد على اعتراض المدعى عليه فهذا منها قصور يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذه الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى ان جرجس وارمانبوس وبشای أولاد عوض صهيون أبرموا اتفاقاً تاريخه ٢٩ من يولييه سنة ١٨٩٣ وأثبتوا تاريخه فى ١٦ من مارس سنة ١٨٩٥ من مقتضاء اشتراكهم فى الأطيان والعقارات المملوكة لهم سواء أكانت مكلفة بأسمائهم جميعاً أم باسم

بشاي بدفع الديون المطلوبة لمحمد أمين أبو ستيت وسجل هذا العقد في ٧ من سبتمبر سنة ١٩١٢ وهذا العقد هو مدار البحث في هذا الطعن . وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٠ باع أرمانوس الـ ٧ فداناً و ٢١ قيراطاً وه أسهم ساقفة الذكر الى محارب جرجس بعقد خرر في هذا التاريخ وسجل في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٢ ثم شجر الخلاف بين أرمانوس وبشاي فأقام أرمانوس القضايا رقم ١٥٤ سنة ٩١٠ و ١٤٢ سنة ٩١٠ و ١٢٧ سنة ٩١٠ كلى أسيوط على بشاي بطلب تثبيت ملكيته الى ٢١٢ فداناً و ٢٢ قيراطاً وه أسهم وطلب ربيع ١٧٧ فداناً و ١٤ قيراطاً و ١٦ سهماً ووضع هذا المقدار تحت الحراسة القضائية ثم حجر على أرمانوس في أو فبراير سنة ١٩١٢ وأقيم منقريوس عبد النور وعبد الله سلامه قيمين عليه وحصر أخوه بشاي ملكه وقدم محضراً بالحصر تاريخه ٨ من سبتمبر سنة ١٩١٢ أثبتت فيه أن للحجور عليه ١٢٢ فداناً و ١٦ قيراطاً و ١٢ سهماً وكان من أثر الحجر وقف دعوى الملكية والربع أما دعوى الحراسة فحكم فيها في ٣ من أبريل سنة ١٩١٠ بتعيين بشاي عوض صهيون حارساً قضائياً على أطيان أخيه أرمانوس البالغ مقدارها ١٧٧ فداناً و ١٤ قيراطاً و ١٦ سهماً المرفوع عنها دعوى الربع وكذلك على نصف وابور و ١٧ قيراطاً من ايراد السوق . وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩١٢ توفي بشاي وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أقام محارب جرجس وأخوه غبريال وابن عمهما عبود بشاي دعوى أمام المجلس الملى على القيمين على المحجور عليه وطالبوهما بتقديم حساب عن ايراد الأطيان المسلة اليهما وقدرها ٧٥ فداناً لمدة خمسة سنوات ابتداء من تاريخ تعيينهما قيمين .

أحدهم وكذلك فيما لديهم من الموائى والغلال والمنقولات والنقود وما لهم على الغير من ديون وما عليهم منها وفيما يستجد لهم من الملك واقتسام ماتغله أملاكهم مثالثة بينهم مادامت الشركة قائمة ثم تحاسبوا بموجب ورقة محررة في ١٩ من أغسطس سنة ١٨٩٦ وثابتة التاريخ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ثبت فيها أنهم يملكون جميعاً ٣٤١ فداناً منها ٩٢ فداناً بزمام مركز البلينا و ٢٤٩ فداناً بزمام مركز الأقصر وعند تحرير هذه المحاسبة أبدى أحد الشركاء وهو جرجس رغبته في الانفصال وأقام دعوى قسمة قيدت برقم ٧٠٥ مدنى جرجا سنة ١٨٩٥ وندب فيها خير عاين الأطيان المشتركة وخص ورثة جرجس إذ كان قد توفى بمقدار ١١١ فداناً وقيراطاً و ٨ أسهم منها ٨١ فداناً و ٧ قيراطاً و ١٦ سهماً بزمام الأقصر و ٢٩ فداناً و ١٩ قيراطاً و ١٦ سهماً بزمام البلينا وترك الباقي وقدره ١٥٩ فداناً و ١٦ قيراطاً و ١٢ سهماً بزمام الأقصر و ٥٩ فداناً و ١٥ قيراطاً و ٨ أسهم بزمام البلينا لأرمانوس وبشاي لكل منهما النصف شائماً فيه ولم يدخل في القسمة ٦ أفدنه و ١٢ قيراطاً و ٤ أسهم بزمام الأقصر لأنها بور وكان ذلك باتفاق الشركاء وأثناء سير دعوى القسمة حرر أرمانوس وبشاي عقداً بموجبه اختص أرمانوس بمقدار ٤٧ فداناً و ٢١ قيراطاً من السيدة شمس نور هانم بعقد محرر في ٣ من مارس سنة ١٨٩٧ وسجل في ١٢ من أبريل سنة ١٨٩٧ وفي ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ حرر أرمانوس وبشاي عقداً بموجبه اختص أرمانوس بمقدار ٤٧ فداناً و ٢١ قيراطاً وه أسهم من الأطيان المكلفة باسم بشاي بالأقصر واختص بشاي بعشرين فداناً من استحقاق أرمانوس بزمام البلينا والتزم فيه

وفي سنة ١٩١٧ توفي أرمانوس من غير عقب
فألت تركته الى زوجته اليصابات يعقوب
وشقيقته سيدة عوض والى الذكور من أولاد
أخويه وهم محارب وغبريال ولدا جرجس
ومهنى وعبود ولدا بشاى وخص زوجته الربع
وشقيقته النصف وقسم الربع الباقي على أولاد
أخويه بالتساوى ويقعد حرر في ٣١ من يناير
سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٩ من مارس سنة ١٩٢٧
باعت سيدة عوض عشرة أفدنة بالبلينا بما آل
إليها من مورثها أرمانوس إلى محارب وغبريال
ولدى جرجس عوض صهيون وبعقد آخر
حرر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ وسجل في
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ باعت سيدة عوض
٤١ فدانا و١٦ قيراطا من الأطنان التى آلت
إليها من مورثها أرمانوس بالأقصر إلى محارب
وغبريال المذكورين كما باعت لهما اليصابات
يعقوب ٢٠ فدانا وه قراريط من الأطنان التى
آلت إليها من مورثها أرمانوس بالأقصر
بموجب عقد حرر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦
وسجل في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ —
وأقام محارب وغبريال ولدا جرجس الدعوى
رقم ٥٠١ سنة ١٩٢٥ كلى أسيوط على ورثة
بشاى وآخرين وطلبا تثبيت ملكيتهما إلى ١٣١
فدانا و٨ أسهم و٦٦٢ ذراعا موضحة بالعريضة
وإقامة حارس قضائى عليها وفي ١٢ من سبتمبر
سنة ١٩٢٥ قضت المحكمة برفض دعوى الحراسة ثم
أوقفت الدعوى لوفاة غبريال جرجس ثم توفيت
سيدة عوض وحل محلها ورثتهما وفي ٣١ من
مايو سنة ١٩٣٠ حكمت المحكمة بنسب الخير
المهندس محمود افندى حسنى لسماع أقوال الطرفين
والاطلاع على مستنداتهما وعلى أوراق الدعوى
وتطبيقها على الطبيعة وباشر الخير مأموريته
وقدم تقريره ثم توفي جرجس وجمع محارب ثم

أحيلت القضية على محكمة سوهاج لاختصاصها
وقيدت بها بنمرة ١٤٨ سنة ١٩٢٦. وبني
المدعيان طلباتهما على أن والدهما جرجس تملك
ثلث الأطنان المشتراه من السيدة شمس نور
وقدرا مساحتها الحقيقية بـ ١٢٢ فدنا و ٢٠
قيراط وه أسهم وطلبا أن يقضى لهما بثلثهما كما
طلبا نصيبهما الميراثى فى الثلث الخاص بعمهما
أرمانوس ونصيبهما الميراثى فى الروكية المشتركة
بين أرمانوس وبشاى فى البلينا والأقصر
وأضافا إلى ذلك الأطنان التى اشتريها من سيدة
واليصابات بموجب العقود سالفة الذكر ثم عدلا
عن المطالبة بنصيب والدهما جرجس فى الأطنان
المشتراه من شمس نور واعتبرا أرمانوس
مالكا لنصف الأطنان المذكورة وأصبحت
طلباتهما النهائية هى تثبيت ملكيتهما إلى ١٠
أفدنة و ١٠ قراريط و ١٣ سهما نصيبهما الميراثى
فى أطنان عمهما أرمانوس بالأقصر مضافا إليها
الأطنان المشتراه من سيدة والىصابات وبمجموع
ذلك ٩٢ فدانا و ٧ قراريط و ١٣ سهما يدخل
فيها ٩ أفدنة و ٩ قراريط نصيبهما الميراثى فى
أطنان عمهما أرمانوس بالبلينا وإلى ٦٨٦ ذراعا
فى العقارات وفقا لما أظهره الخبر فدفن
الطاعنون الدعوى بأن الاتفاق المحرر بين بشاى
وأرمانوس بتاريخ ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩
والمسجل فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٢ إنما هو
عقد قسمة اختص بموجبه أرمانوس بمقدار ٤٧
فدانا و ٢١ قيراطا وه أسهم بالأقصر هى التى
باعها إلى محارب جرجس وبذلك أصبح لا يملك
شيئا فى الأقصر واختص بشاى بعشرين فدانا
من استحقاق أرمانوس فى أطنان البلينا فأصبح
لا يملك فيها سوى عشرة أفدنة مع نصف الأطنان
المشتراه من السيدة شمس نور وبمجموع ذلك ٧٥
فدانا تقريبا وسلموا للطعون عليهم بالملكية

سبياً يتحصل السبيان الأولان في أن الحكم خالف نص المادة ١٤ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٧٠ من القانون المدني (القديم) كما شابه قصور في التسيب . إذ قضى بأن العقدين الصادرين من المصاوبات يعقوب وسيدة عوض إلى محارب وغبريال جرجس المؤرخ أولها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ والمسجل في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ والمؤرخ ثانيهما في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ والمسجل في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ يفضلان الإقرار بالتخارج الصادر من نفس البائعتين إلى عبود بشاي في ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٧ والثابت التاريخ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ بحجة أن العقدين مسجلان والإقرار غير مسجل — مع أن الطاعنين دفعوا أمام المحكمة بأن هذين العقدين لا يفضلان الإقرار الثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل لاقرانهما بسوء النية مستدلين على ذلك بالقرائن العديدة التي يتنوعها في مذكراتهم ولكن المحكمة لم تعتد بهذا الدفاع ولم ترد عليه رغم أن المادة ١٤ من قانون التسجيل تنص على أن هذا القانون لا تسرى أحكامه على المحررات التي ثبت تاريخها رسمياً قبل العمل به في أول يناير سنة ١٩٢٤ وهي تخضع لحكم المادة ٢٧٠ من القانون المدني (القديم) التي تنص على أن ملكية العقار لا تنتقل بالنسبة لغير المتعاقدين من ذرى القائمة فيه إلا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح ومحفوظة قانوناً وكانوا لا يعلنون بما يضر بها .

ومن حيث إن هذين السبيين مردودان بأنه يبين من الحكم أنه أقام قضاءه باعتماد العقدين المذكورين على أساس أنه يحكمهما قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لصدرهما

بالنسبة إلى ٩ أفدنة و ٩ أسهم في أطيان البلينا وطلبوا بطلان البيع الصادر من السيدتين سيدة والمصاوبات إلى محارب وغبريال في أطيان الأقصر لأن مورثهما ما كان يملك شيئاً فيها وقرروا أن السيدتين المذكورتين باعتا إلى عبود بشاي نصيبهما في أطيان البلينا ونصيبهما في العقارات بمقود ثلاثة حررت في ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٧ وسجل عقد بيع الأطيان في ١٧ من فبراير سنة ١٩٢٠ . أما عقد بيع العقارات الأخرى فقد أثبت تاريخهما في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩١٧ وأن هذه العقود اقترنت بإقرار صادر من البائعتين مؤرخ في ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٧ وثابت التاريخ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأنهما أصبحتا لا تملكان شيئاً في تركه مورثهما أرمانوس وطلبوا رفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون عليهم باعوا أطيان أرمانوس في البلينا لآخرين لم يدخلوهم في الدعوى حوالي عشرة أفدنة وهي تزيد على نصيبهم الميراثي المعترف به . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٢ حكمت محكمة الدرجة الأولى بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى ٩ أفدنة و ٩ أسهم بالبلينا ، ٧١ فدانا و ١٨ قيراطا بالأقصر وفقاً لتقرير الخبير المقدم في دعوى القسمة رقم ٧٠٥ جرجا سنة ١٨٩٥ والمبينة الحدود والمعالم به وإلى ٤١٨ ٤/٤ ذراعا في العقارات الأخرى مؤسسة حكماً على أسبابها أن عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ إنما هو عقد بدل وايس عقد قسمة وأنه مقصور على بعض ما كان أرمانوس يملكها بزمام الأقصر . فاستأنف الطاعنون ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف .

ومن حيث إن الطعن بني على اثني عشر

بعد العمل به وقد قضى هذا القانون على نظرية سوء النية ونسخت أحكامه المادة ٢٧٠ من القانون المدنى (القديم) وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولا يقدح فيه كون إقرار التخرج ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل المشار إليه لأن هذا الإقرار ليس هو سند دعوى المطعون عليهم إذ هم يستندون فيها إلى العقدين المسجلين سالتى الذكر اللذين يحكمهما قانون التسجيل .

ومن حيث إن الأسباب الثالث والرابع والخامس والسادس تحصل فى أن الحكم خطأ فى تطبيق القانون وفى تكيف إقرار التخرج الصادر من الإصابات وسيدة فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩١٧ وشابه مسخ فى عبارات الإقرار وخطأ فى الإسناد إذ قضى بأن الإقرار المشار إليه إنما ينصرف إلى أطيان البلينا دون أطيان الأقصر بحجة أن بالإقرار إشارة إلى عقدى البيع وهما خاصان بأطيان البلينا وأن المتخارجتين أقرتا بذلك فى التحقيقات التى أجرتها النيابة وأن الشاهد غبريال مينا شهد فى تلك التحقيقات بأن إقرار التخرج لا يتناول أطيان الأقصر — مع أن عبارة الإقرار شاملة جامعة تتناول كل الأطيان المخلفة عن مورثي المقيتين وليس فيه أية إشارة إلى ماورد بعقدى البيع ومع أن أقوال المتخارجتين لا يصح الاستناد إليها فى إهدار الإقرار إذ هو عقد لا يملك أحد طرفيه التحلل منه بدون رضا الطرف الآخر وكذلك أقوال الشاهد غبريال مينا لا يصح أن تتخذ أساساً لإثبات عكس ما هو وارد فى إقرار التخرج المكتوب والذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات .

ومن حيث إن هذا النعى بجميع وجوهه

مردود بأنه غير متبع ما دام الحكم قد أقام قضاءه للمطعون عليهم على أساس العقدين المسجلين سالتى الذكر فلا يجدى بعد ذلك البحث فيما إذا كان إقرار التخرج المشار إليه شاملاً لجميع أطيان المقيتين أم مفصلاً على بعضها كما ذهب الحكم إذ لا يجوز الاحتجاج به على المشترين اللذين حفظا حقوقهما بالتسجيل .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل فى أن الحكم خطأ فى تطبيق المادة ٢٣١ من القانون المدنى (القديم) وشاب أسبابه التناقض إذ قضى بأن الصورة الشمسية المقدمة من الطاعنين للإقرار الصادر من محارب جرجس بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ إلى الإصابات يعقوب لا قيمة لها بحجة أن الشارع لا يقيم وزناً للصورة الرسمية — أن عبارة الإقرار لا تدل على صورية التصرف الحاصل من الإصابات إلى محارب . مع أن المادة ٢٣١ لا تسمى على الأغيار اللذين ليسوا أطرافاً فى العقد ولهم أن يثبتوا التواطؤ وسوء النية بكافة الطرق . ومع أن الطاعنين قدموا هذا الإقرار ليستدلوا به على أن محارب لم يدفع ثمن ما اشتراه من الإصابات بموجب العقد المسجل . وقد ورد فيه أنه لا يطالبها بتعويض إذا ثبت أنها سبق أن تنازلت لعبود عن الأطيان المبيعة إليه الأمر الذى يثبت تواطؤه مع البائنة لا يستدلوا به على صورية التصرف — ورغم ما أورده الحكم فى أسبابه من أن هذا الإقرار على فرض صحته لا يهدم الدعوى من أساسها بل هو قاصر على العشرين قداناً — رغم ذلك قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم لجميع الأطيان بما فيها القدر المذكور .

ومن حيث إن هذا السبب مردود فى خصوص ما ورد فيه خاصاً بالتواطؤ بأنه غير

متج بعد أن قرر الحكم أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد قضى على نظرية التواطؤ وسوء النية ومردود فيما عدا ذلك بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن هذا الإقرار على فرض صحة صدوره من محارب جرجس لا يهدم دعواه من أساسها بل هو قاصر على العشرين فدانا التي اشتراها من الیصابات وأنه اشتراها منها ساقط الخيار ، . ولا تناقض بين ذلك وبين ما قضى به الحكم من تثبيت ملكية المطعون عليهم الأطيان موضوع العقد الصادر من الیصابات إلى محارب لأن مفاد هذا الإقرار أن يبقى البيع قائماً حتى إذا قضى بأن البائعة لا تملك ما باعت امتنع على المشتري الرجوع عليها بالتعويض .

د ومن حيث إن باقى الأسباب عدا الوجه الأخير من السبب الأخير تتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تكليف عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ وفى فهم ماهية القسمة وعناصرها وأركانها ومسح عبارات العقد المذكور واقتصر على تناول بعضها متغاضيا عن البعض الآخر وفسرها تفسيراً غير سائغ كما خالف نص المادة ١٤٢ من القانون المدنى (القديم) وشابه قصور وتناقض فى الأسباب وخطأ فى الاسناد — إذ اعتبر هذا العقد عقد بدل — مع أن المتعاقدين وصفاه فى عنوانه بأنه عقد قسمة وأوضحا غرضهما منه بعبارات صريحة بينها الطاعنون فى تقريرهم ، وإذا اعتبر عدم النص بالعقد على تنازل ارمانیوس عن باقى نصيبه فى أطیان الأقصر إلى بشای دليلاً على أن الأطیان التى لم يتناولها العقد لم تشملها القسمة . مع أن القسمة إنما تقوم على التعادل بين أنصبة الشركاء فى مجموعها فلا يلزم أن ينص فى عقدها على أن الشريك نزل عن الجزء الذى لم يقع

فى نصيبه إلى الشريك الآخر، وإذا اعتبر أن العقد هو عقد بدل بين ارمانیوس وبشای مقصور على نزول ارمانیوس إلى بشای عن عشرين فدانا من نصيبه فى البلینا مقابل ٧٧ فدانا أخذها من نصيب بشای فى الأقصر مع أن المتعاقدين نصا فى العقد فيما يتعلق بنصيب ارمانیوس فى الأقصر على أنه يخصه من تكليف أخيه الخواجه بشای عوض من المكلف بالأقصر ، أما فيما يتعلق بتقسيم أطیان البلینا فقد نصا على أنه يخص الخواجه بشای عوض من استحقاق أخيه ارمانیوس عوض ١٠ أفدنة ، والفرق بين مدلول العبارتين ظاهر — هو أن القدر الذى يخص بشای عوض فى أطیان البلینا يحسب من نصيب واستحقاق أخيه فى تلك الأطیان أما ما يخص ارمانیوس فى أطیان الأقصر فلم يرد النص فى العقد على أنه يحسب من نصيب أخيه بشای ومعنى ذلك أنه يحسب من مجموع الأطیان المكلفة باسم بشای فى الأقصر لا من نصيبه ، وإذا اعتبر أن نصيب ارمانیوس الأصل فى أطیان الأقصر وقدره ٧٧ فدانا ما زال باقياً له رغم حصول القسمة مع أن مفهوم العبارة التى استعملها العاقدان فى العقد وهى يخصه (أى يخص ارمانیوس) من الأطیان المكلفة باسم بشای عوض بالأقصر ، — هو أن هذا القدر هو كل ما خص ارمانیوس فى الأقصر وأن باقى الأطیان تخص بشای ومع أن العاقدین نصا فى موضع آخر من العقد بعد ذكر تخصيص الـ ٧٧ فدانا وكسور لارمانیوس وقد صرحنا لبعضنا بنقل تكليف تلك الأطیان وفرزها بأسمائنا ، وعبارة « تلك الأطیان ، تعود إلى الـ ٧٧ فدان . ولو كان نصيب ارمانیوس الأصل فى أطیان الأقصر ما زال باقياً لنص فى العقد على ما يحقق فرز هذا النصيب ونقل

تكليفه من اسم بشاي إلى اسم أرمانوس ، وإذ قرر أن كلا من المتبادلين احتفظ بنصف باقي الأطنان المشتركة بينهما مع أن عبارة « وباقي الأطنان الكاتنة بالاشتراك بأسمائنا بشاي عوض وأرمانوس عوض ، كلا منا يستحق النصف حسب المكلف المبين بالقسائم الواردة في العقد ، صريحة ولا تنصرف إلا إلى الأطنان المشتركة في التكليف باسمي الأخوين معا وهي أطنان البلينا دون أطنان الأقصر وهي مكلفة باسم بشاي وحده ومع أن العقل لا يستسيغ أن يعطى بشاي إلى أرمانوس ٤٧ فداناً قيمتها حسب تقدير الطرفين وفقاً لما هو وارد في عقودهم ٢٣٥٠ جنيهاً مقابل أخذه ٢٠ فداناً ثمنها حسب تقدير الخصوم ١٧٦٠ جنيهاً وأن يتحمل وحده بالديون وقيمتها ٢٥١٦ جنيهاً وإذ استند في تأييد تفسيره للعقد بأنه عقد بدل إلا أن طرفيه توافعا على ذلك فباع أرمانوس الـ ٤٧ فداناً الكاتنة بالأقصر والتي خصته بموجب هذا العقد إلى ابن أخيه محارب جرجس بعقد تاريخه ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٠ ذكر فيه أن القدر المبيع هو خلاف الـ ٨٣ فداناً (٧٧ فداناً بعد العجز) التي يمتلكها بالأقصر مع أن ذلك فيه عدول من أرمانوس وحده عن عقد سنة ١٩٠٩ ونقص لما تم من جهته ولا يعتبر حجة على بشاي وفيه مخالفة للسادة ١٤٢ من القانون المدني (القديم) ، وإذ جاء في أسبابه أن «العقد بصفته المتقدمة ليس إلا عقد بدل وبمقتضاه تنازل أرمانوس لبشاي عن ٢٠ فداناً من نصيبه وأخذ بدلاً منها ٤٧ فداناً وكسور من نصيب بشاي في الأقصر ، وهذا يفيد أن يكون لأرمانوس بالأقصر ٧٧ فداناً + ٤٧ فداناً = ١٢٤ فداناً وأن يكون لبشاي في الأقصر ٧٧ فداناً - ٤٧ فداناً = ٣٠ فداناً ثم جاء في

أسبابه بعد ذلك « وقد نص فيه (العقد) صراحة على أن (الأطيان الكاتنة بالاشتراك بأسمائنا بشاي وأرمانوس كلا منا يستحق النصف المكلف المبين بالقسائم) وبهذا النص احتفظ كل من المتبادلين بنصف باقي الأطنان المشتركة بينهما والتي لم يتناولها العقد ، ومؤدى ذلك أنه بعد البديل الذي لم يتناول سوى ٧ فداناً من أطنان الأقصر يصبح الباقي ١٠٧ أفدنة تكون مملوكة مناصفة للطرفين فيكون لكل منهما ٥٣ فداناً و ١٢ قيراطاً ويخص أرمانوس ١٠٠ فدان و ١٢ قيراطاً لا ١٢٤ فداناً ويخص بشاي ٥٣ فداناً و ١٢ قيراطاً لا ٣٠ فداناً وهذا من الحكم تناقض يعيبه ، وإذ جاءت أسبابه فيما يتعلق بالديون التي ألزم بشاي بدفعها مبنية على الظن ومخالفة للثابت في أوراق الدعوى ، وإذ استند في تأييد تفسيره للعقد بأنه بدل إلا أن بشاي لم يتمسك في دعوى الحراسة على هذه الأطنان بملكيتها لها بل قال في تلك الدعوى أنه لا نزاع فيما يتعلق بوضع اليد وأن أرمانوس واصل اليد عليها مع أن المحكمة عينت بشاي حارساً مما يدل على أن المقصود بهذه العبارة الأطنان الأخرى التي لأرمانوس لأنه لو ثبت أن بشاي مسلم بوضع يد أرمانوس عليها لما حكم بتعيين بشاي حارساً ومع أن دعوى الحراسة هي من الدعاوى المستعجلة التي لا يجوز فيها التعرض لأساس الحق فلم يكن هناك محل للكلام عن الملكية مع قيام دعوى أخرى بخصوص الملكية مرفوعة من أرمانوس ومع أن بشاي كان متمسكاً منذ سنة ١٩٠٩ بملكية هذه الأطنان وإلا لما وقع عليه أرمانوس دعوى يطالبه بملكيتها ومع أنه قدم محضر جرد أموال أرمانوس المحجوز عليه وقصر أملاكه على ٧٥ فداناً في البلينا ولم يدرج به شيئاً من أطنان الأقصر ومع أن الخصوم

بأسماننا وباقي الأتليان الكائنة بالاشتراك بأسماننا
بشاي عوض وأرمانبوس عوض كلامنا يستحق
النصف حسب التكليف المبين بالقسائم وعلى
موجب ما ذكر صار الانفصال على هذه القسمة
قسمة أثرية تسرى إلى ما شاء الله بحيث فيما بعد
إذا كان أحدا يدعى بأى شيء طرف الآخر
لا يسمع له قول وجميع الأتليان المرهونة
باسم محمد أمين أبوستيت بناحية الزيادة
وأولاد عليو وبخلاف نواحى أخرى وسداد
الرهن على أخونا بشاي عوض خاصة بدون
مدخل في كافة ما هو مرهون في الأتليان التي
يملكوها بالاشتراك باسمنا إلى الخواجا
أرمانبوس عوض وزيادة التأكيد فيما تراضينا
عنه أن العشرين فدان المينة استحقاق أخونا
بشاي عوض هي في النصف استحقاق الخواجة
أرمانبوس عوض في الأتليان والنواحى المينة.

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا العقد
عقد بدل لا عقد قسمة قال في هذا الخصوص
« يبدو بادي الرأي إن الصيغة المتقدمة لا تحمل
بين طياتها ما يدل صراحة أو ضمناً على أن أحد
طرفي العقد قد تنازل للطرف الثاني عن باقي
ما يملك في الأتليان المشتركة والملوكة لها
مناصفة بينهما وإذا صح أن أرمانبوس اكتفى
بالسبعة وأربعين فداناً من نصيبه في الأقصر
وتنازل عن الباقي لبشاي لجاز القول بأن بشاي
هو الآخر قد تنازل عن باقي نصيبه في أطيان
البلينا لأرمانبوس والمدعى عليهم (الطاعنون)
لا يسلمون بذلك. أما ما ذهبوا إليه من أن
تنازل أرمانبوس عن باقي نصيبه من أطيان
الأقصر وعن عشرين فداناً من نصيبه في أطيان
البلينا حصل مقابل تعهد بشاي بدفع ديون
أبوستيت فليس في نصوص العقد ما يؤيده ثم

ذكروا في عريضة دعوى الحراسة أن بشاي
واضع اليد على الأتليان ومنكر ملكيتها وإذا
استدل على صحة تكليفه للعقد بأن بشاي استنزل
من أملاك أرمانبوس الواردة في محضر حصر
أمواله الـ ٢٠ فداناً بالبلينا وذكر أن ذلك يقتضى
عقد سنة ١٩٠٩ ثم استنزل ٣٠ فداناً (الباقى من
نصيب أرمانبوس في الأقصر) ولكن لم يذكر
أمامها أن ذلك يقتضى عقد سنة ١٩٠٩ واستخلص
من ذلك أن بشاي مسلم بملكية أرمانبوس إلى
الـ ٣٠ فداناً مع أن عدم الإشارة إلى العقد لا ينفي
تمسك بشاي بملكته للـ ٣٠ فداناً وإلا لما
استنزلها من محضر الحصر، وإذا لم يذكر السبب
الذى من أجله صور المتعاقدان البلد في صورة
عقد قسمة كما لم يذكر الأسباب التى بنى عليها
قضاءه بأن العقد لم يتناول سوى الـ ٢٧ فداناً
بالأقصر والـ ٢٠ فداناً بالبلينا.

ومن حيث إن نص عقد ٣٠ من أغسطس
سنة ١٩٠٩ موضوع النضر هو الآتى: « بيان
الأتليان المتقاسمين فيه الخواجا بشاي عوض
صهيون والخواجا أرمانبوس عوض صهيون
البلينا التابعة لمركز البلينا مديرية جرجا وبيانه
كما هو واضح (ثم يلى ذلك بيان الأتليان)
وهى ٢٧ فداناً و ٢١ قيراطاً وه أسهم تخص
الخواجا أرمانبوس عوض في تكليف أخيه
بشاي عوض من المكلف باسمه بمركز الأقصر،
٢٠ فداناً تخص الخواجا بشاي عوض من
استحقاق أخيه أرمانبوس عوض من المكلف
باسمهما بمركز البلينا (ويلى ذلك بمجموع الأتليان
وهو ٦٧ فداناً و ٢١ قيراطاً) ثم ورد به نحن
الموقعين على هذا أرمانبوس عوض صهيون
وبشاي عوض صهيون نقر بأن تلك الأتليان
المينة المتقاسمين فيها هى حق كلامنا وقد صرحنا
لبعضنا بنقل تكليف تلك الأتليان وفرزها

التزام بشاى بالديون قد يرجع إلى أن الاطيان المشتركة كانت تحت يده وهو الذى استولى على إيرادها مما اضطر أرمانبوس إلى أن يلجأ إلى القضاء فى سنة ١٩١٠ مطالباً إياه بغلة نصيبه فيها وقد يرجع إلى أن بشاى قد استدان هذه الديون لحسابه خاصة فكان طبيعياً أن يلتزم بدفعها من ماله وهذا الغرض يؤيده العقد الصادر لمحمد بك أمين أبوستيت بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٠٩ برهن ٥٠ فدانا تاميناً على مبلغ ألف جنيه والمخالصة الصادرة منه والثابتة التاريخ فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ والتي تتضمن أنه استولى من بشاى على ١٥١٦٠٠ قرشاً قيمة الرهنية المحررة له من بشاى على ١٢٩ فدانا و٣ قرار يبط ١٩٠٨ سهما فى ١٢ من يناير سنة ١٩٠٨ فبمراجعة هذا العقد وتلك المخالصة يتضح أن بشاى هو المفترض ولا شأن لأرمانبوس إلا أنه يملك نصف الاطيان المرهونة وحالته ما كانت تدعو للاستدانة ولم يطرأ على الروكية ما يوجب هذه الديون لأن صفقة شمس نور تمت ودفع ثمنها فى سنة ١٨٩٧ قبل أول قرض بإحدى عشرة سنة . وحيث إن العقد بصفته المتقدمة ليس إلا عقد بدل وبمقتضاه تنازل أرمانبوس لبشاى من عشرين فدانا من نصيبه فى البلينا وأخذ بدلا عنها ٤٧ فدانا و٢١ قيراطاً وه أسهم من نصيب بشاى فى الأقصر وهو لا ينصرف إلا إلى الاطيان التى تناولها البدل ووردت معالمها وحدودها فيه بالتفصيل وقد نص فيه صراحة على (أن الاطيان الكاتنة بالاشتراك بأسمانا بشاى عوض وأرمانبوس كل منا يستحق النصف حسب المكلف المبين بالقسائم) وبهذا النص احتفظ كل من المتبادلين بنصف باقى الاطيان المشتركة بينهما والتي لم يتناولها القدر على أن يقدر هذا النصف من واقع المقادير الواردة بكشوف التكليف

هملما بما ورد صراحة فى الاعلام الشرعى المحرر بتاريخ ٢٩ يوليه من سنة ١٨٩٣ وعقد المحاسبة المحرر فى ١٩ من أغسطس سنة ١٨٩٦ من أنه لا عبرة بتكليف الاطيان باسم أحد الإخوة وأنهم يتقاسمون بالتساوى بينهم ما ورد فى تكليف أحدهم أو بعضهم أو كلهم وهذا التحفظ يهدم افتراض تنازل أرمانبوس لبشاى عن جزء من ملكه هذا فضلاً عن أن التنازل عن الحق لا يستفاد إلا من النص الصريح أو ما يدل عليه دلالة قاطعة لا تقبل الشك ولا تختمل اللبس ويجب قصره على الحقوق التى تناولها التنازل طبقاً لنص المادة ٥٣٤ من القانون المدنى (القديم) . وحيث إن التفسير سالف الذكر الذى استخلصته المحكمة من اتفاق ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ يطابق ما تواضع عليه المتعاقدان من أول الأمر فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٠ تصرف أرمانبوس فى الاطيان التى آلت إليه فى الأقصر بمقتضى الاتفاق وقدرها ٤٧ فدانا و٢١ قيراطاً وه أسهم بأن باعها إلى محارب جرجس بمقد مسجل فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٢ وذكر فيه صراحة أن الاطيان المبيعة هى بخلاف القدر استحقاقى (أى البائع أرمانبوس) بتلك النواحي من ضمن تكليف أخى بشاى عوض المذكور واستحقاقها مع أطيان أخرى بمقتضى الروكية التى بينى وبين أخى بشاى المذكور الثابتة هذه الروكية بمقتضى أوراق وإعلام شرعى صادرة من أخى بشاى عوض بتاريخ ٢٦ من يوليه سنة ١٨٩٣ ، وعند ما دب النزاع بين أرمانبوس وبشاى فى سنة ١٩١٠ لجأ الأول إلى القضاء مطالباً بملكته الاطيان وبريعها وطلب وضعها تحت الحراسة القضائية فى القضايا الرقيمة ١٥٤، ١٤٢، ١٢٧ مدنى كلى أسيوط على

التولى وقد أوقفت القضيتان الأوليان بسبب الحجر على أرمانبوس في أول فبراير سنة ١٩١٢ ولم يبين أحد طرفي الخصومة مصيرهما ولا ماتم فيهما . أما قضية الحراسة ففصل فيها بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩١٠ وبمراجعة الحكم الصادر فيها تبين أن دعوى الملكية كانت تناول ٢١٢ فدانا و ٢٢ قيراطاً و ٥ أسهم وعقارات ووابوراً وأن النزاع في وضع اليد اقتصر على ١٧٧ فدانا و ١٤ قيراطاً و ١٦ سهماً وقد طلب المدعى عليه (بشاى عوض) أصليا عدم قبول الدعوى لأن رافعها معتوه واحتياطياً رفضها لعدم وجود نزاع حقيقى في وضع اليد والمدعى واضح يده على الأطلان ومنتفع بها بالزرع والتأجير . وكان اتفاق ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ مقدماً في القضية واستندت المحكمة عليه في نفي العتة عن أرمانبوس . وحكمت حضورياً بتعيين بشاى عوض صهيون حارساً قضائياً على أطلان أرمانبوس البالغ قدرها ١٧٧ فدانا و ١٤ قيراطاً و ١٦ سهماً المرفوع عنها دعوى الربيع . . . الخ ولو صح ما ذهب إليه المدعى عليهم من أن اتفاق ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ يحرم أرمانبوس من كل أو بعض ملكه في الأقصر لما فات مورثهم أن يبادر إلى الاستناد عليه ويطلب بناء عليه عدم شمول الحراسة الأطلان التي آلت إليه بالاتفاق سالف الذكر ولما حجر على أرمانبوس في أول فبراير سنة ١٩١٢ حصر بشاى أطلان أرمانبوس الموجودة تحت يده وقدم بذلك محضراً مؤرخاً ٨ من سبتمبر سنة ١٩١٢ اشتمل على ١٢٢ فدانا و ١٦ قيراطاً و ١٢ سهماً وهذا المحضر وإن كان من عمل بشاى ولا يمكن الاحتجاج به على أرمانبوس وورثته من بعده إلا أنه مما يستوقف النظر فيه أن بشاى استنزل ١٠ أفدنة من

أطلان أرمانبوس في ناحية برجيل مركز البلينا ومثلها من أطلان أرمانبوس في ناحية أولاد عليو مركز البلينا وذكر أمام كل من هذين القدرين أنه استنزلهما بناء على عقد ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٩ أما أطلان الأقصر فإنه استنزل منها ٣٠ فدانا ولكنه لم يذكر سبب استنزالها ولم يشر إطلاقاً إلى العقد سالف الذكر ولو اعتقد حقاً بتفسير ورثته لهذا العقد لما ضمن محضر الحصر شيئاً من أطلان الأقصر لأن الـ ٧٧ فدانا و ٢١ قيراطاً و ٥ أسهم المدعى بأن أرمانبوس اكتنى بها في الأقصر كان قد باعها إلى محارب جرجس بعقد محرر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٠ وسجل في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ وإذا اعترض بأن هذا العقد كان محل تحقيق في النيابة ومثار نزاع غير منتج في المحاكم فكان الأولى ببشاي أن يذكر في محضر الحصر هذا القدر بحدوده الواردة في الاتفاق دون حاجة إلى أن يتعرض لباقي أطلان الأقصر بغير مقتضى . وحيث إنه يبين بما سلف أن أرمانبوس وبشاي طرفي عقد ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٩ كانا يفهمانه على الوضع الذي استخلصته المحكمة وهو الوضع الذي يؤيده ظاهر النص والظروف التي اكتنفت تنفيذ الاتفاق وقد تمسك أرمانبوس بهذا التفسير ولم يبد من بشاي ما يدل على العكس أما تفسير ورثته (المدعى عليهم) فن ابتكارهم هم دون مورثهم وقد دعموه بأدلة لا تؤيده فبشاي لم يسلم القيمين على أرمانبوس بعد الحجر عليه إلا ٧٥ فدانا من ملكه في البلينا فكان طبيعياً أن تقتصر مطالبة القيمين على إيراد هذا القدر المسلم إليهما ولا تتأني مساءلتهما عن باقي أطلانه التي لم تسلم إليهما بفعل بشاي فاستناد ورثته على المذكرات التي تبودلت بهذا الخصوص أمام المجلس الملى غير منتج . . ومن هذا الذي

أورده الحكم بين أنه أشار إلى ماورد في عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ بأن الأطيان الكاتنة بالاشتراك بأسمانا بشاى عوض وارمانوس كل منا يستحق النصف حسب المكلف المبين بالقسائم، واستخلص من هذا النص أن كل من المتبادلين احتفظ بنصف باقى الأطيان المشتركة بينهما والتي لم يتناولها العقد على أن يقدر هذا النصف من واقع المقادير الواردة بكشوف التكليف عملاً بما ورد صراحة في الاتفاق المؤرخ في ٢٩ من يولييه سنة ١٨٩٣ وعقد المحاسبة المحرر في ١٩ من أغسطس سنة ١٨٩٦ من أنه لا عبرة بتكليف الأطيان باسم أحد الأخوة وأنهم يتقاسمون بالتساوى بينهم ما ورد في تكليف أحدهم أو بعضهم أو كلهم وأن هذا التحفظ يهدم اقتراض تنازل أرمانوس لبشاى عن نصيبه في باقى الأطيان التي لم تتناولها القسمة ، ثم استمد الحكم من مسلك الطرفين عقب إبرام عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ قرآن تؤيد تفسيره له وليس في ذلك ما يخالف قواعد الإثبات إذ للحكمة أن تستعين بالبينة والقرائن لتفسير ما غمض من نصوص العقد . ثم رد على ما أثاره الطاعنون بشأن عدم تعادل الأنصبة في البذل رداً حاسماً لا ظنياً كما يقول الطاعنون إذ قطع به في أن الدين الذي التزم بشاى بدفعه لم يكن ديناً على الروكية بل كان ديناً مترتباً في ذمة بشاى وحده مستنداً في ذلك إلى عقد الرهن والخالصة المشار إليها وهما محرران باسم بشاى وحده . أما ما ينهه الطاعنون على الحكم من تناقض في أسبابه بمقولة إنه بعد أن قرر أن عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ ليس إلا عقد بدل وبمقتضاه تنازل أرمانوس لبشاى عن ٢٠ فدانا من نصيبه في أطيان البلينا وأخذ بدلا منها ٤٧ فدانا وكسور من نصيب بشاى

في الأقصر عما ينتج عنه أن يكون لأرمانوس ٧٧ فدانا + ٤٧ فدانا = ١٢٤ فدانا بالأقصر عاد الحكم وقرر بعد ذلك أن كلا من المتبادلين احتفظ بنصف باقى الأطيان المشتركة بينهما والتي لم يتناولها العقد مما ينتج عنه أنه بعد البذل الذي لم يتناول سوى ٤٧ فدانا من أطيان الأقصر يصبح الباقي ١٠٧ أفدنة يكون لملوكا مناصفة للطرفين فيخص أرمانوس ٤٧ فدانا + ٥٣ فدانا = ١٠٠ قيراطا وبمجموع ذلك ١٠٠ فدان و ١٢ قيراطا لا ١٢٤ فدانا هذا النعي غير صحيح لأن تقريرى الحكم المشار إليهما يؤيدان إلى نتيجة واحدة هي أن الـ ٤٧ فدانا التي أصابها أرمانوس في عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ تخرج من نصيب بشاى وقدره النصف في أطيان الأقصر وتضاف إلى النصف الآخر المملوك أصلاً لأرمانوس وأن ما لم يتناوله عقد ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٠٩ من الأطيان ملوك مناصفة للطرفين بمقتضى اتفاق ٢٩ من يولييه سنة ١٨٩٣ .

ومن حيث إنه بين بما تقدم أن المحكمة بعد أن استعرضت أسانيد كل من الطرفين فسرت في حدود سلطتها الموضوعية العقد بأنه عقد بدل للأسباب الساتفة التي ذكرتها وأوردت عباراته بغير مسخ أو تشويه وهي تحمل المعنى الذي حصلته منها وهي في ذلك لم تخالف القانون بما ما ينهه الطاعنون على هذا التفسير فهو لا يعدو كونه جدلاً موضوعياً لا تجوز آثاره أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن الوجه الأخير من السبب الأخير يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يرد على دفاع الطاعنين فيما يتعلق بمقادير الأطيان المحكوم بها وحدودها — ذلك أن محكمة

يعاين الأطيان المتنازع عليها ولم يتحقق من حقيقة مساحتها وحدودها لذا لا ترى المحكمة التعويل على الحدود المبينة بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير المشار إليه وترى اتخاذ المقادير والحدود الواردة في تقرير الخبير المقدم في دعوى القسمة رقم ٧٠٥ جرجا سنة ١٨٩٥ أساساً لتعيين المقادير وحدود الأطيان المتنازع عليها، - وقد اعترض الطاعنون على ذلك سواء في صحيفة استئنافهم أو في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف وتمسكوا بأن المطعون عليهم لم يوضحوا حدود الأطيان كما يجب وأن المحكمة قامت بتصحيح ما كان يجب عليهم هم أن يعملوه في حين أنه كان يتعين رفض الدعوى بسبب الاضطراب في الحدود - ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بالرد على هذا الدفاع الذي لو صح قد يتغير له وجه الرأي في الدعوى وهذا منها قصور يعيب حكمها ويستوجب نقضه في خصوص هذا الوجه وحده.

(الفضية رقم ٦٦ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة احمد حلى باشا وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد بك وعبد المعطى خيال بك ومحمد نجيب احمد بك ومصطفى فاضل بك المستشارين) .

الدرجة الأولى حكمت بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأطيان الواردة في حكمها وفقاً للحدود المبينة في تقرير خبير دعوى القسمة رقم ٧٥٥ جرجا سنة ١٨٩٥ لا وفقاً للحدود المبينة في صحيفة الدعوى مع أن المطعون عليهم لم يطلبوا ذلك قد تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة الدرجة الأولى ما كان لها أن تجري هذا التعديل من تلقاء نفسها دون أن تلفتهم إليه لتسمع ملاحظاتهم عليه فضلاً عن أن التقرير الذى أخذت به المحكمة وضع سنة ١٨٩٥ أى من وقت طويل تغيرت فيه المعالم ولكن محكمة الاستئناف لم تعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى أنه قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى الأطيان الواردة به وفقاً للحدود المبينة في تقرير خبير دعوى القسمة استناداً إلى أن حدود الأطيان الواردة في صحيفة الدعوى صحيحة فيما يختص بمقدار ٢٢ فداناً و ٢٠ قيراطاً وأسهم (الأطيان المشتراة من السيدة شمس نور) ولكن باقى الحدود أصبحت لا تتفق مع التعديل الذى طرأ على طلبات المدعين بعد رفع الدعوى كما أن الخبير الذى تدبته المحكمة لم

قضاء المحاكم الابتدائية

قرار قاضى الاحالة بمحكمة مصر الوطنية

ولما الولاية التامة .

٢ — المادة ٣٢ من قانون العقوبات وردت في باب تعدد العقوبات وفرقت بين التعدد المعنوى *Concours Idéal* الذى نصت عنه المادة السابقة وبين التعدد المادى وهو *Concours Matériel* وهى حالة ارتكاب عدة جرائم لا ترتبط بأى رابطة كأن يقتل شخص آخر فى جهة ما ثم بعد ذلك يسرق أمتعة غيره فهنا تعدد العقوبات والدعاوى.

٣ — التعدد المعنوى أو الأدلى له صور ثلاث الأولى فعل واحد يوصف بأكثر من وصف قانونى ولكن يكون جريمة واحدة كحالة هتك عرض إنسان بالاكراه فى الطريق العام وتتكون منها جريمة هتك عرض طبقا للمادة ٢٦٩ عقوبات وفعل عانى فاعنح طبقا للمادة ٢٧٨ عقوبات . والثانية عدة أفعال يكون كل منها جريمة واحدة فى القانون وكل منها فى ذاته جريمة مستقلة مثل السرقة ياكراه هى جريمة واحدة تتكون من فعل السرقة والضرب لكن القانون اعتبرهما فعلا واحداً وعرفها الأستاذ فيدال بأنها *Il y a action complexe* كما أشار إلى عدة أمثلة فى الهامش صحيفة ٣٧٥ فى مؤلفه الطبعة السابعة ويراجع فى هذه التفرقة جارو جزء

٢٨١

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

١ — محكمة عسكرية عليا . نظرها لجابة مرتبطة بجريمة جنائية أخرى عقوبتها أشد . عليها أن تحيل القضية إليها لا أن تفصل فيها بعقوبة الجعة .

ب — م ٣٢ عقوبات . فرقت بين التعدد المادى والتعدد المعنوى . أنواعهما .

ج — التعدد المعنوى . له ثلاث صور . بيانها .

د — نتائج التعدد المعنوى . رأى العلامة فيدال .

د — رأى الفقه المصرى وأحكام المحاكم فى التعدد المعنوى .

المبادئ القانونية

١ — المحكمة العسكرية العليا وهى تنظر فى جريمة جنحة مرتبطة ارتباطاً تاماً بجناية تقليد ختم وزارة الدفاع وتزوير كتاب مدير مصلحة الوقاية كان من المتعين عليها أن تحيل القضية للمحكمة التى تقضى فى الجريمة الأشد (وهى جريمة تقليد ختم سلاح الاسلحة والمهمات التابع لوزارة الدفاع) بدلا من الفصل فى الدعوى بعقوبة جنحة وأساس هذا رأى هو أن المحاكم والعقاب تكون عن الوصف الأشد ولأن القضاء العادى فى هذه الحالة يكون صاحب الحق فى نظر الدعوى بأكملها إذ أن المحاكم العسكرية هى قضاء استثنائى أما المحاكم العادية فهى الأصل

ثاني نبذة ٥٨٠ - ثالثاً - عدة أفعال يكون كل منها جريمة مستقلة خاصة وترتبط كلها بغرض واحد بقصد الوصول لنتيجة واحدة كحالة من يسرق مالا منقولاً ثم ينصب على آخر يبيعه .

٤ - إن الحالات الثلاث للتعدد المعنوي رتب لها العلامة فيدال نتائج هامة فجعل من آثار الحالتين الأولتين : ١ - يجب توقيع عقوبة واحدة عن الفعل الأشد ب - وأنه إذا رفعت الدعوى عن فعل فاضح في الطريق العام وجب على محكمة الجنجح أن تقضى بعدم اختصاصها لأن الحادث مرتبط بجناية ح - أنه إذا برىء المتهم من هتك العرض امتنعت محاكمته عن الفعل الفاضح وأمكن الدفع بقوة الحكم السابق Chose jugée كما رتب على الحالة الثالثة نفس النتائج .

٥ - إن تسمية التعدد المعنوي التي اصطاح عليها الكتاب لتؤيد الرأي الوارد في مؤلف الأستاذ فيدال وإلا لما وضح أى فرق بين التعدد المعنوي والتعدد المادى . ثم أن الأخذ بالرأى المخالف . قد يجر إلى نتائج غريبة منها أنه إذا عوقب المتهم عن جناية ثم ظهر أنه ارتكب جريمة أشد مرتبطة بالأولى وعوقب عنها ثم تبين بعد ذلك أن هناك جريمة ثالثة مرتبطة أشد من الأولتين هل مع ذلك تعود الدعوى ؟ - هذا ما لم يمكن التسليم به .

المحكمة

عن دفاع المتهمين

د وحيث إن الحاضرين مع المتهمين دفعوا الدعوى بأنها عادت للنظر ذلك ان المتهمين عوقبوا عن تهمة قدرتها النيابة أولاً بأنها خيانة عظمى ورأى القضاء بحق أن التهمة إنما هي جنحة فلا محل والحال هذه للعود لاتهم جديد ينافي القانون لارتباط تلك الحادثة بجنايتين ارتباطاً لا انفصام له ولا هو قابل لتجزئته واستندوا في ذلك إلى حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات الارتباط بين الجريمة العسكرية والتهمتين

الأولتين الواردتين بتقرير الاتهام

د وحيث إن المتهمين إنما لجأوا لتقليد خاتم وزارة الدفاع توصلوا إلى توريد خوذ مصنوعة من الصلب الطرى وختمت بالخاتم المقلد للايهام بأنها من صلب هارفلد وهذا الارتباط يبدو جلياً .

د وحيث إن التهمة الثانية وهى تزوير الكتاب المنسوب صدوره لمدير مصلحة الوقاية تربطهما صلة تامة بالتهمة الأولى والجريمة العسكرية لأن التزوير تم لتوريد خوذ بخلاف الكميات الأخرى ومن صلب طرى تنفق في الصنع وظرف التوريد مع الخوذ الأخرى والاختتام المقلدة وتكون هاتان الجريمتان متصلتين اتصالاً لا يقبل التجزئة .

اختصاص المحكمة العسكرية العليا

والقضاء العادى

د وحيث إن (المحكمة العسكرية العليا وهى تنظر في جريمة جنحة مرتبطة ارتباطاً تاماً بجناية تقليد ختم وزارة الدفاع وتزوير كتاب مدير مصلحة الوقاية كان من المتعين عليها أن تحيل القضية للمحكمة التى تقضى في الجريمة الأشد (وهى)

من وصف قانوني ولكن يكون جريمة واحدة كحالة هتك عرض إنسان بالاكرام في الطريق العام وتتكون منها جريمة هتك عرض طبقا للمادة ٢٦٩ عقوبات وفعل علني فاضح طبقا للمادة ٢٧٨ عقوبات . والثانية عدة أفعال يكون كل منها جريمة واحدة في القانون وكل منها في ذاته جريمة مستقلة مثل السرقة ياكرام هي جريمة واحدة تتكون من فعل السرقة والضرب لكن القانون اعتبرهما فعلا واحدا وعرفها الأستاذ فيدال بأنها *Il y a action complexe* كما أشار إلى عدة أمثلة في الهامش صحيفة ٣٧٥ في مؤلفه الطبعة السابعة ويراجع في هذه التفرقة جاردو جزء ثاني نبذة ٥٨٠ - ثالثا - عدة أفعال يكون كل منها جريمة مستقلة خاصة وترتبط كلها بفرض واحد بقصد الوصول لنتيجة واحدة كحالة من يسرق مالا منقولاً ثم ينصب على آخر يبيعه .

نتائج التعدد المعنوي

د حيث إن الحالات الثلاث رتب لها العلامة فيدال نتائج هامة يجب بيانها تنويراً للدعوى فجعل من آثار الحالتين الأولتين :
١ - يجب توقيع عقوبة واحدة عن الفعل الأشد - وأنه إذا رفعت الدعوى عن فعل فاضح في الطريق العام وجب على محكمة الجنح أن تقضى بعدم اختصاصها لأن الحادث مرتبط بجناية حر - أنه إذا برى المتهم من هتك العرض امتنعت محاكمته عن الفعل الفاضح وأمكن الدفع بقوة الحكم السابق *Chose jugée* كما رتب على الحالة الثالثة نفس النتائج .

وهذا ما جاء عنها في هذا المؤلف

Mais ces délits distincts au point de vue de la peine restent-ils distincts au point de vue de la poursuite, de

جريمة تقليد ختم سلاح الأسلحة والمهمات التابع لوزارة الدفاع بدلا من الفصل في الدعوى بعقوبة جنحة وأساس هذا الرأي هو أن المحاكمة والعقاب تكون عن الوصف الأشد ولأن القضاء العادي في هذه الحالة يكون صاحب الحق في نظر الدعوى بأكملها إذ أن المحاكم العسكرية هي قضاء استثنائي أما المحاكم العادية فهي الأصل ولها الولاية النامة (يراجع في ذلك كتاب الأستاذ جاردو ص ٥١٢ جز ٢ تحقيق جنيات ، وحكم صادر من المحكمة العسكرية العليا في قضية الشيوعية) .

في تعدد العقوبات

د حيث إن دفاع المتهمين أساسه المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ونصها (إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها) .

(وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم) .

د حيث إن هذه المادة وردت في باب تعدد العقوبات وقررت بين التعدد المعنوي *conours, Idéal* الذي نصت عنه المادة السابقة وبين التعدد المادي وهو *conours matériel* وهي حالة ارتكاب عدة جرائم لا ترتبط بأي رابطة كأن يقتل شخص آخر في جهة ما ثم بعد ذلك يسرق أمتعة غيره فهنا تعدد العقوبات والدعوى .

في التعدد المعنوي

د حيث إن (التعدد المعنوي أو الأدبي له صور ثلاث الأولى فعل واحد بوصف بأكثر

المشرع لم يقصد توقيع عقاب واحد بل قصد رفع دعوى واحدة وأن المحاكم المصرية وهي تسير على رأى الأول خلطت بين التعدد المعنوى والتعدد المادى كما لم تفرق بين النوعين من حيث الآثار التى لكل منها .

« وحيث إن تسمية التعدد المعنوى التى اصطلح عليها الكتاب لتؤيد رأى الوارد فى مؤلف الأستاذ فيدال وإلا لما وضع أى فرق بين التعدد المعنوى والتعدد المادى . ثم إن الأخذ بالرأى المخالف . قد يجرى إلى نتائج غريبة منها أنه إذا عوقب المتهم عن جريمة ثم ظهر أنه ارتكب جريمة أشد مرتبطة بالأولى وعوقب عنها ثم تبين بعد ذلك أن هناك جريمة ثالثة مرتبطة أشد من الأولتين هل مع ذلك تعود الدعوى ؟ — هذا ما لم يمكن التسليم به .

« وحيث إن النعمة الثالثة المنسوبة للمتهم الأول وهي تزوير الكتاب الخاص بالشركة لا رابطة بينها وبين التهمتين الأولتين وهو عمل خارج عن نطاق الغش فى تزويد الخوذ التى أدت بالمتهمين إلى ارتكاب جنايات عدة لغرض واحد ليحصلوا على ربح غير مشروع فأضاعوا أنفسهم ولوثوا سمعتهم وفقدوا ربحاً جنوه من أسهل الأمور . »

(قضية النيابة ضد أحمد سالم والسعيد حسن رقم ٣٠٠٧ لسنة ١٩٤١ عابدين ورقم ٨١٤ لسنة ١٩٤١ رئاسة حضرة الأستاذ حسن عبد الوهاب الفاضلى) .

la compétence de la chose jugée, ou y a-t-il entre eux indivisibilité ? Du point de vue subjectif, en ayant égard à l'intention unique de l'agent, on doit admettre que l'ensemble des délits ne forme d'un tout. Il n'y a pas pluralité de délits et, s'il y a concours de délits, le concours est purement idéal.

يراجع البند ٢٥٢ فقرة ثالثة ورابعة من نفس المؤلف وفى موضوع آخر وردت هذه العبارة فى صحيفة ٣٧٦ من كتاب فيدال (Pour résoudre ces difficultés il importe de distinguer suivant qu'il y a unité, ou pluralité d'actes matériels).

ورتب على ذلك : ١ — وحدة الدعوى .
ب — أن محكمة الجنح يجب عليها القضاء بعدم اختصاصها بنظر جريمة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجناية . ج — أنه لا يمكن العود لرفع دعوى إذا تبرأ المتهم من إحدى الوقائع المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

الفقه المصرى وأحكام المحاكم

« وحيث إن الشراح فى مصر انقسموا إلى ثلاثة آراء فالأستاذ زكى العرابى باشا أجاز رفع الدعوى إذا عوقب المتهم عن جريمة أخف ثم اكتشفت بعد ذلك جريمة أشد بشرط انقاص العقوبة السابقة من الحكم فى الدعوى الجديدة .

أما الأستاذ جبران مولان فقد شرح الرأىين ولم يقطع بينهما برأى .

والأستاذ صفوت بك يؤيد رأى الوارد فى فيدال لأسباب أوردها فى كتابه وأهمها أن

قضاء المحاكم العسكرية

اختصاص المحاكم العسكرية .

« ومن حيث إن الارتباط الذي أشارت إليه النيابة في قرارها المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٥٢ والذي بررت فيه تقديم الدعوى للمحكمة العسكرية بوحدة الغرض الذي ارتكبت من أجله هذه الجريمة والجريمة التي وقعت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . هذا القرار ورد فيه أيضا « وبما أنه فيما يتعلق بحادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فقد تبين من أقوال جميع الشهود أن أحدا منهم لم يرشد عن الفاعلين الذين ارتكبوا هذا الحادث أو يقرر أنه يستطيع التعرف على أحدهم ولم تسفر التحقيقات عن الوصول إليهم الأمر الذي يمين معه قيد التهمة ضد مجهولين وحفظها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل .

« ومن حيث إن النيابة قد أعطت للارتباط المشار إليه في ذيل المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ١٠ الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ مدولا لا يتفق مع نص المادة ولا ينسجم مع المبادئ التي وضعها الفقه وأخذت بها المحاكم في تحديد اختصاص المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية بنظر الدعوى التي تخضع بعض عناصرها لاختصاص المحاكم العادية والبعض الآخر لاختصاص المحاكم الاستثنائية وثبت قرارها على ما يظهر على أن الارتباط الذي أشار إليه عجز المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ١٠ قد تجرد من كل وصف يحدده ويقيده على الصورة التي ورد بها نص المادة ٢ من نفس الأمر على أن النص على الارتباط دون أن يوصف بأنه الارتباط الحتمي الذي لا يقبل التجزئة لا يغير من حقيقة الواقع ولا يثير لبسا حول قصد المشرع فانه في المادة ٢ حرف

٢٨٢

١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢

اختصاص . المحاكم العسكرية . ولايتها على الجرائم الواقعة قبل ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . شرطه . ارتباط حتمي .

المبدأ القانوني

إن الارتباط الذي من شأنه أن يبرر امتداد اختصاص المحاكم العسكرية بالنسبة للجرائم الواقعة قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ هو الارتباط الحتمي الذي يجعل من الأفعال المادية المكونة للجريمة أو الجرائم المرتبطة معا وحدة لها ذاتية خاصة في نظر القانون تربطها وحدة الغرض ولا يمكن تجزئتها وتكون هذه الأفعال أو هذه الجرائم قد امتدت إلى ما بعد يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .
يؤيد ذلك رأى الفقه الفرنسى والفقه المصرى وحكم محكمة النقض المصرية الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ في الدعوى رقم ١٢٩٨ سنة ٨ ق .

المحكمة

... ..

« ومن حيث إن الجريمة التي يحاكم المتهم من أجلها وقعت في ليلة ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ قبل وقوع حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وبالتالي قبل اعلان الأحكام العرفية بتسعة أيام فنشاط اختصاص المحاكم العسكرية بها أن تكون ارتكبت مع جرائم داخلية في اختصاص المحاكم العسكرية لغرض واحد أو أن تكون نشأت عن فعل يكون أيضا جريمة أو جرائم تدخل في

سنة ١٩٤٩ جزء ٢ صحيفة ١٩٤٩ رقم ٧١٩ وجارو موجز القانون الجنائي الطبعة الرابعة عشر سنة ١٩٢٦ ص ٧١٩ — ٧٧٢ بند ٣٤٩) فقد اتفقت كلتاهم على أن الارتباط الذي يبرر امتداد ولاية المحاكم الاستثنائية إلى الجرائم التي تقع في اختصاص المحاكم العادية هو الارتباط الحتمي الذي لا يقبل التجزئة وقد فسر محكمة النقض في حكم أصدرته بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ في الدعوى رقم ١٢٩٨ سنة ٨ قضائية حالة الارتباط الحتمي بالعبارة الآتية (ان حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد العقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة وهي الأشد عقوبة وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية الجنائية عن هذا الفعل وجميع نتيجته) وعرف جارو الارتباط الغير قابل للتجزئة *complexa* بأنه الصلة الموجودة بين عدة أفعال مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً بحيث أنها في مجموعها لا تكون من الناحية القانونية إلا جريمة واحدة وعرف الارتباط *connexe* بأنه الصلة الموجودة بين عدة أفعال يكون كل منها جريمة مختلفة عن الأخرى وترتبط بعضها رابطة لا تحرم أياً منها من كيانها وبميزاتها الخاصة (موجز جارو في القانون الجنائي صحيفة ٧١٩ بند ٣٤٩).

ومن حيث إن الدفاع كان على حق فيما نراه على القول بوجود ارتباط بين هذه الجريمة التي وقعت في ليلة ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ وبين الجرائم التي وقعت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وعلى اتخاذ هذا الارتباط المزعوم مبرراً لمد سلطة المحاكم العسكرية إلى الفصل في الدعوى الأولى فإن الارتباط الذي من شأنه أن يبرر

الارتباط الذي يبرر امتداد اختصاص المحاكم العسكرية ورده إلى التعريف الوارد في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقصد بهذا النص امتداد اختصاص المحاكم العسكرية بسبب هذا الارتباط إلى الجرائم العادية التي تقع بعد إعلان الأحكام العسكرية مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة عسكرية. فلما جاء المشرع في المادة الثالثة بنص يمد ولاية المحاكم العسكرية إلى بعض جرائم عادية معينة وقعت في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ قبل إعلان الأحكام العرفية سار في هذا الامتداد إلى المدى الطبيعي المنطقي الذي قرره في المادة الثانية بالنسبة للجرائم التي تقع في ظل الأحكام العرفية وقرر جواز امتداد ولاية المحاكم العسكرية لا إلى الجرائم التي عينها والتي وقعت في مدينة القاهرة أو ضواحيها أو في مديرية الجيزة خلال يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بل إلى أي جريمة أخرى تكون مرتبطة بإحدى تلك الجرائم ولو كانت قد وقعت قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أو في غير الجهات سالفة الذكر ولا يمكن أن يكون الارتباط الذي يبرر امتداد اختصاص هذه المحاكم بالنسبة للجرائم التي وقعت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ في القاهرة وضواحيها والجيزة إلى جرائم وقعت قبل هذا التاريخ فيها أو في أي جهات أخرى إلا الارتباط لا يقبل التجزئة على غرار ماورد في المادة ٢ من نفس الأمر في تعليل امتداد اختصاص المحاكم العسكرية الاستثنائية إلى جرائم عادية خارجة أصلاً عن اختصاصها لولا هذا الارتباط.

ومن حيث إن هذا المبدأ هو الذي أخذ به رجال الفقه في فرنسا وفي مصر وأخذت به المحاكم فيهما (يراجع في ذلك الدكتور محمود مصطفى شرح قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥١ صحيفة ٣٦٤ وفيدال ومانبول طبعة

امتداد اختصاص المحاكم العسكرية هو الارتباط
الحتمى الذى يجعل الأفعال المسادية المكونة
للجريمة أو الجرائم المرتبطة معها وحدة لها ذاتية
خاصة فى نظر القانون تربطها الغرض ولا يمكن
تجزئتها وهذا الارتباط غير موجود أصلاً بين
الأفعال المكونة للجريمتين فإنه إذا كان قد وضع
الغرض من جريمة ليلة ١٧ يناير سنة ١٩٥٢
وهذا بصرف النظر عن التعرض لتقدير أدلة
الثبوت القائمة فى الدعوى واستبان أنه العمل
على منع الخانات والملاهي من تقديم الخمر
وتيسير أسباب المتعة والطلاوة للروادى فى الوقت
الذى يستشهد فيه كثير من أبناء مصر فى منطقة
القنال فإن الغرض من ارتكاب جرائم ٢٦ يناير
سنة ١٩٥٢ لم يظهر ظهوراً واضحاً لا فى الدعوى
المضمومة إلى تحقيقات الدعوى الحالية أصلاً
ولا فيما تقدمت به النيابة من أدلة لاسيما وإن
الاتلاف الذى وقع يوم ٢٦ يناير تناول ملاهي
ومتاجر وحانات وفنادق ومعاهد وغيرها —
ومن الجهة الأخرى فإن النيابة ذاتها قد قيدت
حادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقالت فى أسباب
هذا القيد إن الاتهام لم يوجه فيه إلى المتهم
فكيف يمكن القول على وجه التحديد إن
الغرض الذى حدا بالمتهم إلى ارتكاب حادث
ليلة ١٧ يناير (ومرة أخرى بصرف النظر عن
مناقشة أدلة الثبوت والنق) هو نفس الغرض
الذى حدا بالجناة المجهولين إلى ارتكاب حادث
يوم ٢٦ يناير والذى لم تستطع النيابة ذاتها
تحديده . يضاف إلى هذا كله ما ذكره الدفاع بحق
وهو أنه على فرض وجود الارتباط بين الأفعال
التي وقعت فى ليلة ١٧ يناير وفى يوم ٢٦ يناير
فإنه يشترط لمد اختصاص المحاكم العسكرية بحيث
يشمل نظر الدعاوى الداخلة فى اختصاص
المحاكم العادية أن يكون ذلك بالتبعية لنظرها

الدعوى العسكرية المقول بارتباطها بالدعوى
الحالية فإن صفة المادة الثالثة من الأمر رقم ١٠
تبرر هذا التفسير حيث ذكرت : ويجوز أن
تقدم إلى المحاكم العسكرية ما وقع من الجرائم فى
مدينة القاهرة وضواحيها أو فى مدينة الجيزة
خلال يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولو كانت محالة
على قاضى التحقيق الخ وكذلك أى جريمة
أخرى تكون مرتبطة بإحدى الجرائم المشار
إليها فى هذه المادة ولو كانت قد وقعت قبل يوم
٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أو فى غير الجهات سالفة
الذكر فقد أورد الأمر العسكرى تقديم الجرائم
التي وقعت قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بالتبعية
إلى ما تضمنه صدر المادة من جواز تقديم الجرائم
التي وقعت فى خلال يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢
فى القاهرة وضواحيها والجيزة إلى المحاكم
العسكرية فإذا كانت الجريمة الأصلية لم تقدم إلى
المحاكم العسكرية فإن المحكمة التي ارتأها المحاكم
العسكرية فى تبرير مد اختصاص المحاكم العسكرية
إلى الجرائم العادية التي وقعت قبل يوم ٢٦ يناير
تنتفى ولا يكون هناك وجه لمد اختصاصها .

ومن حيث إنه لما تقدم بتعين الحكم
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى طبقاً
للادتين الأولى والثانية من الأمر العسكرى
رقم ١٢ والمادة الثالثة من الأمر العسكرى
رقم ١٠ .

(قضية الجناية العسكرية العليا رقم ٢٨ عابدين
سنة ١٩٥٢ ورقم ١٢٠ سنة ١٩٥٢ عسكرية عليا
التهم فيها إبراهيم عبد الله هاشم . وقضى وحضر عنه
الأستاذة أحمد السادة ورفعت الجندي موكلين والأستاذ
أديب الجندي متدبراً رئاسة وعضوية حضرات حسن
عبد الوهاب يس وكيل محكمة استئناف مصر وإسماعيل
محمد ديبوس وأنيس غالى المستشارين بمحكمة استئناف
مصر والضابطان الفأخام إسماعيل محمد والبكبانى محمود
إبراهيم عبد المال وبحضور حضرة الأستاذ عبد الحميد
النجار يمثل النيابة العسكرية العليا) .

المحاماة

أجل مهنة في العالم

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

- ٢ -

بيان :

تكلمنا في العدد الماضي عن تقدير القضاء لمهنة المحاماة ، واستخلصنا منه صحة كلمة ثولير ، ان المحاماة أجل مهنة في العالم ، . ثم تناولنا الكلام على عمل المحامي وحياته اليومية ، وأنبتنا ان المحاماة — كما إنها أجل مهنة في العالم — هي أيضا أشق مهنة في العالم . وتكلمنا عن المحامي كما يجب أن يكون . وأشرنا إلى ثقافته وتنوع دراساته . وأوردنا بيانا موجزا عن المحامين الذين تولوا رئاسة الدول والحكومات والبرلمانات وزعامة الشعوب ، والذين تولوا أرفع مناصب القضاء ، والوزراء والمستشارين والقضاة الذين تركوا مناصبهم للاشتغال بالمحاماة . وأخيرا تكلمنا عن متاعب المهنة وأخصها الحوادث التي تقع بين القضاة والمحامين وأسبابها وعلاجها . واتفقنا إلى الكلام عن حصانة المحامي في الجلسة والقوانين التي نظمتها (١) .

وفي عدد سابق تكلمنا عن مقابل أتعاب المحاماة الذي يقضى به على الخصم الذي يخسر الدعوى ، وما جرى به العرف من الحكم بمبالغ تافهة لا تعوض صاحب الحق عما أنفق في سبيل الوصول إلى حقه ، وأوردنا حكم القانون وآراء الشراح وأحكام القضاء التي توجب كلها الحكم لصاحب الحق بقدر من أتعاب المحاماة يوازي مادفنه فعلا ، أو ما كان يجب أن يدفعه ، إلى محاميه الذي عهد إليه في استرداد حقه المنصوب أو دفع دعوى خصمه المبطل (٢) .

ونختم هذه السلسلة بالكلام عن واجب المحامي ، ثم عن المحامين تحت التمرين .

• • •

واجب المحامي :

إن واجب المحامي هو الدفاع عن المظلوم . ولكن هل كل المتهمين مظلومون ؟ وماذا يفعل المحامي إذا وكل عن متهم معترف ؟ بل ماذا يفعل إذا وكل عن متهم منكر اعترف له بارتكاب الجريمة ؟

(١) المحاماة السنة الثالثة والثلاثون العدد الثالث من ١٩٧٧

(٢) المحاماة السنة الثانية والثلاثون العدد الثامن من ١٩٣٠

هذه أسئلة لا نجد ردا عليها في الكتب ، ولكننا نعرف الرد عليها من تقاليد المحاماة الشريفة العريقة . حقا إنه ليس كل المتهمين مظلومين ، ولكن قل أن تجد متهما غير جدير بالرحمة والمطف . فكثيراً ما نصادف متهمين مثقفين من علية القوم دفعتهم الظروف دفعا إلى ارتكاب جريمة في ثورة غضب ، أو دفعا لإهانة ، وجل من لا يخطئ

وهناك متهمون ارتكبوا جرائم دون أن يكونوا مسئولين عنها لسبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب : كن يرتكب جريمة بذية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة (مادة ٦٠ عقوبات) ومن يرتكب جريمة دفاعا عن النفس أو المال (مادة ٦١ عقوبات) أو من يرتكب جريمة وهو فاقد الشعور أو الاختيار في عمله ، إما لجنون أو عاهة في العقل ، وإما لغيوبة ناشئة عن عقاير مخدرة إذا أخذما قهراً عنه أو على غير علم منه بها ، (مادة ٦٢ عقوبات) أو الموظف الذي يرتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس يجب عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ، أو يرتكب الفعل بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراؤه من اختصاصه (مادة ٦٣ عقوبات) .

وهناك متهمون غير مسئولين كاملة عن الأفعال التي ارتكبوها لمرض عقلي أو نفسى أو عصبي — كالتنم والشيزوفرانيا والحالات السيكروباتية

في هذه الحالات يجب على المحامى أن يبرز ويثبت للحكمة ظروف الحادث ، وسبب الإباحة أو موانع العقاب إن وجدت ، وحالة المتهم وقت ارتكبات الجريمة من الوجهة العقلية والنفسية والعصية ، مستعينا بتاريخ المتهم وأثر الوراثة وتقارير الأطباء الاختصاصيين ، مع بيان الظروف المخففة .

ولكن ما العمل إذا كان المتهم قد أنكر ارتكاب الجريمة وباح لمحاميه بارتكابها ؟
لاشك أن في هذه الحالة تعارضا بين ضمير المحامى وواجبه . إذ هو لا يستطيع إنشاء سر المهنة ، كما أن ضميره لا يطاوعه على طلب البراءة .

ومن حسن الحظ إن هذه الحالة نادرة الوقوع ، حيث لا يبوح المتهم عادة لمحاميه بارتكاب الجريمة إذا كان قد أنكر ارتكابها أمام المحققين ، حيث لا يجد فائدة تعود عليه من الاعتراف للمحامى .
فإذا حدث ذلك فانه يجب على المحامى أن يتنحى عن الدفاع فى القضية — إرضاء لضميره ومحافظة على مصلحة موكله — وفى هذه الحالة يوكل المتهم محاميا آخر لن يبيع إليه فى هذه المرة بسره ، فيتولى المحامى الجديد الدفاع عنه مرتاح الضمير لطلب البراءة .

وهذه إحدى النضجيات التي تحتها على المحامى تقاليد مهنته الشريفة . . .

المهام تحت التمرين :

إن مدة السنتين التي يقضيها المحامى تحت التمرين هي إحدى الصعوبات التي تواجه خريجى

الحقوق ، بل هي الصدمة الأولى التي تجابههم ، إذ يرون زملاءهم من خريجي المعاهد الأخرى يباشرون عملهم فور تخرجهم ، ويتقاضون مرتبات محترمة تتناسب مع مؤملاتهم ، بينما يضطرون هم — دون سواهم — إلى قضاء هذه الفترة يقومون بأعمالهم أمام المحاكم وفي المكاتب دون أن يتقاضوا أجراً مناسباً ، أو دون أن يتقاضوا أجراً أصلاً . . .

والذنب في ذلك ليس ذنبهم ، بل ذنب النظام السخيف الذي يفرض عليهم قضاء أربع سنوات كاملة في كلية الحقوق يحشون أدمغتهم بدراسات نظرية وتفصيلات دقيقة وفروض قد لا تتحقق أبداً ويندر أن تصادفهم في العمل أصلاً — دون أن يتمرنوا على تحرير عرائض الدعوى والمذكرات ، أو يشهدوا جلسات المحاكم وما يدور فيها من مرافعات ، أو يطلعوا على الأحكام والتحقيقات ، أو يلموا بمختلف إجراءات التقاضي أمام المحاكم ، وتحرير العقود وشهرها بمكاتب النوثيق والشهر العقاري III

ولاندرى لماذا لا تختزل بعض الدراسات النظرية ، والتفصيلات التي لا طائل تحتها ، وتخصص السفن الأخيرتان — إلى جانب الدراسة النظرية — للتمرين عملياً على تحرير عرائض الدعوى والمذكرات وإجراءات التحقيق وشهود جلسات المحاكم وزيارة أقلام الكتاب والمحضرين ومكاتب النوثيق والشهر العقاري تحت إشراف أساتذتهم ، كما هو الحال في الكليات العملية مثل كليات الطب التي يقضي طلبتها العامين الأخيرين في المران بالمستشفيات — وكليات الهندسة التي يتمرن طلبتها في المصانع — ومدارس المعلمين التي يقوم طلبة السنة النهائية ليس فقط بزيارة المدارس بل بإلقاء الدروس على التلاميذ III

هذا هو الحل العملي الوحيد لمشكلة المحامين تحت التمرين ، فبقه حفظ لكرامتهم وتجهيزهم صعباً لا يجوز أن يتعرض لها أمثالهم من الشباب في مستهل حياتهم العملية .

بحث

عن رسوم قضايا الضرائب

لحضرة الأستاذ كمال فهمي اسماعيل المحامي

مقدمة :

القضاء من أول وظائف الدولة ومن أهم واجباتها الأساسية الثلاث (الدفاع والقضاء والأمن) فمن حق كل مواطن عليها أن تيسر له سبل التقاضي وتحمي دمار الوطن وتقوم على أمنه وحمايته - وهي إذ تباشر واجباتها تفرض على المواطن تكاليف عامة منها الضرائب التي يدفعها الممولون وتستخدم حصيلها في تمكين الدولة من القيام بوظائفها ومنها القضاء بالمجان - وعلى ضوء هذه الفكرة الأولية في القانون العام نعالج قضية من أسس القضايا التي تتصل بالصالح العام وترتبط بمصلحة الطبقة الوسطى من صغار الممولين خاصة الذين يقوم على جهادهم اليومي صرح الاقتصاد القوي الصحيح والذين يكون عنصر العمل، حجر الزاوية فيما يحنونه من أرباح تجارية أو صناعية - كما ان مبدأ الفصل بين السلطات يحول دون إساءة السلطين التشريعية والتنفيذية سلطاتها بحيث تقيد حق التقاضي وتعسره .

الرسوم وفقاً لنصوص القوانين :

صدر قانون الضرائب المباشرة رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وقد نص في مادته ٩٥ على انه (في الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه المختصة بالتقدير الأول عند تطبيق هذا القانون تحصل عنها الرسوم القضائية باعتبار النصف) .

وصدر قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ينص في المادة ٧ منه على ان (إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة - قدر الرسم باعتبار كل سنة على حدة . وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها إلا إذا كان بينهما ارتباطا يجعلها في حكم الطلب الواحد - ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد) .

وصدر قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ صريح في المادة ٤١ منه - (إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة) .

تفسير الوزارة لقوانين رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه :

فمرت وزارة العدل بتعليماتها للحاكم بتاريخ ١٥/١١/١٩٤٤ (ان العبرة في تطبيق نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - بوحدة سبب الالتزام أو اختلاف سببه وليس بوحدة أو تعدد السندات . وقد تأيد هذا التفسير المنطقي بنص قانون المرافعات في المادة ٤١ منه .

القضاء يؤيد التفسير المنطقي ونصوص القوانين :

وقد جرى القضاء - حتى صدور فتوى مجلس الدولة التي لم يقرر مبدأ قانونيا بشأنها بعد - على أن تقدر الرسوم على مجموع الأرباح المتنازع عليها في جميع السنوات مهما تعددت (ولما كانت الرسوم النسبية لا تحصل على أكثر من ٤٠٠ جنيها وفقاً للمادة ٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - أى ١٨ جنيها نصفها ٩ جنيهاً) . فاستمر العمل في أقلام كتاب المحاكم الكلية على تحصيل رسم قدره ٩ جنيهاً (تسعة جنيهاً فقط) عند رفع دعاوى الممولين ضد مصلحة الضرائب أو دعاوى تلك المصلحة ضد الممولين ، باعتبار أن الدعوى تستند إلى سند قانوني واحد لوحد السبب ، طبقاً للمادة ٦ من قانون الرسوم المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ .

فتوى قسم الرأي بمجلس الدولة تقلب الأوضاع وترهق الممولين وتعسر التقاضي بأثر رجعي نص :

أفتى قسم الرأي بوزارة العدل بكتابه رقم ٢٧-١ (٤٦) بأن يحصل الرسم المستحق على أساس أن لكل سنة سبباً قانونياً مختلفاً عن السنة الأخرى معتمداً على تفسيره الخاطيء . لمعنى سنوية الضريبة واستقلال السنوات المالية واعتبار كل سنة منفصلة عن السنة السابقة والسنة اللاحقة .

الرد على رأى قسم الرأي

(١) إن العدالة المجردة لتنفض ذعراً أمام كثير من حالات الممولين المنظورة قضاياهم والذين حكم في قضاياهم بالرفض أو التعديل الجزئي - لقد رفع الممول قضية وهو يعلم انه لن يحاسب إلا على ما استقرت عليه الأوضاع من تحصيل رسم على مجموع السنوات - فإذا كان يستشف الغيب ويتمثل في تخيلته انه سيدفع أضعاف هذا الرسم الذي يزيد عن الضريبة التي يتنازع فيها وهو يعتقد بأنه على حق لما طعن في قرار لجنة التقدير ولقبل الغبن الذي يصيبه - مفضلاً أخف الضررين فانه لايسر عليه أن يقبل تقدير اللجنة المجحف من أن يدفع ٨١ جنيهاً رسم تسع سنوات وقد يمتص هذا المبلغ كل رأس ماله إذ يعتمد في أرباحه على دورات رأس المال عادة - ولا ريب ان الشعور بالظلم يزعم أركان الثقة بالعدالة ولاشك ان هذا الوضع الشاذ ينافي كبدأ تكافؤ الفرص الذي يفسح صدر العدالة للجميع ويفتح بابها لفقراء الممولين قبل الأغنياء

نصر الضعيف عدالة وعبادة خير العبادة رحمة الانسان

وخاصة ان رجال الضرائب مرمقين بالعمل بما لا يؤهل تقديرهم للصواب . على انه لا ضرر إطلاقاً يصيب المصلحة العامة أو قلم الكتاب أو مصلحة الضرائب من أرجاء تحصيل باقى الرسوم حتى ينتهى الحكم فى القضية المرفوعة من الممول إذ لو حصل مبلغ ٩ ج عند تقديم الطعن فان قلم الكتاب يسوى الرسوم عند صدور الحكم ويطالب من خسر الدعوى - بالمستحق عليه كاملاً - وان محل تجارة الممول الذى من حق مصلحة الضرائب توقيع الحجز عليه بعد صدور قرار لجنة التقدير يمكن التنفيذ عليه وفاء للرسوم لو صدر الحكم على غير المحق فى طعنه - أما سد أبواب العدالة على غير القادرين والتضييق على مباشرة حق القضاء وهو من النظام العام باشتراط دفع أضعاف الرسم التقليدى يدفعه حتى المحق فى دعواه الذى سيحكم لمصلحته فيلزم مصلحة الضرائب عند الحكم فى الدعوى لصالحه بالرسوم - فما لا يستسيغه عهد العدالة الاجتماعية وإنصاف رقيقى الحال من صفار الممولين وبما لا يسير القاعدة الحالدة التى تقضى بحماية الجانب الضعيف .

(٢) إن لجنة التقدير لا تصدر قراراً مستقلاً عن كل سنة من سنوات النزاع بين الممول - ومصلحة الضرائب بل تصدر قراراً واحداً مقاماً على أسس واحدة فهو وحدة اتخذ فيها السبب والخصوم والموضوع . ودفاع الطاعن سواء كان على المصلحة أو الممول ينصب فى جميع سنوات النزاع على نسبة الربح وعدد دورات رأس المال - ف عناصر التقدير عادة واحدة . وان تعدد سنوات النزاع إن غير جدلاً من وحدة الموضوع وهو لا يغيره - فالملقطوع به ان النزاع فى السنوات المختلف بينها على الأقل ارتباط يحمل الدعوى تستند إلى سند واحد . وهذه هى محكمة النقض المصرية قد استقر قضاؤها فى دعاوى الحساب مثلاً على انه (لا ينفى وحدة الموضوع ان النزاع المطروح على المحكمة خاص بحساب مدة نالية للدة التى صدر فى خصوصها الحكم السابق) الحكم ٨٠ سنة ١٦ ق ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ - فهل يطالب المستحق فى حسابه للحارس عن عدة سنوات رسوماً عن كل سنة على حدة ؟ وهل يطالب مالك حصته فى دعواه على واضع اليد بربع حصته عن عدة سنوات برسم عن كل سنة على حدة ؟ ولا نكاد نميز فارقاً محسوساً بين هاتين الحالتين وحالة الطعن فى تقدير أرباح الممول عن عدة سنوات إلا ان وحدة الموضوع بادية المعالم فى حالتنا لأن الطعن ينصب على قرار واحد شمل سنوات وإذا قيل باختلاف نتيجة أعمال الممولين فى كل سنة عن الأخرى ، فهذا شأن علة الأعيان فى حالة دعاوى الحساب والربح وما فترت الرسوم التى تفرض عليها فى ضوء مبدأ استقلال السنوات المالية . . . بل ما قال أحد باعتبار غلة كل سنة سبباً قانونياً مستقلاً .

(٣) استندت فتوى مجلس الدولة على ما تزعمه من اختلاف السبب ، . . سبب التزام الممول باختلاف سنوات الطعن مع انه قد قررت وزارة العدل بتعليماتها لكافة المحاكم بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٤٤ (ان العبرة فى تطبيق نص المادة السابعة من قانون الرسوم - بوحدة سبب الالتزام وليس بوحدة أو تعدد السندات) ولما كان سبب الالتزام هو فى معناها الحديث الباعث المستحث فى التصرفات القانونية عامة (الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٢٧) ولا شك ان الباعث لالتزام الممول والسبب جواب من يسأل لماذا التزم المدين Co-débiteur هو القانون

فلا يمكن أن تنسب للممول غرضاً يريد الوصول اليه من وراء الالتزام فهو قد التزم لأن القانون أراد إنشاء هذا الالتزام للوصول إلى غرض عادل هو تحقيق فكرة التضامن الاجتماعي وقيام الدولة بوظائفها ، وعلى ذلك فقد خذلت فتوى مجلس الدولة بين السبب في الالتزامات التعاقدية التي لا يكون السبب بمعناه القانوني عادة إلا فيها فلا مجال للبحث في السبب في حالتنا هذه إطلاقاً حالة الالتزامات غير التعاقدية حيث لم يرد الممول أى — الطاعن ان يلتزم بالضريبة بل أن القانون نفسه هو سبب الالتزام — فيقحام السبب لتبرر رأيها تجنباً على المبادئ القانونية الأولية . وإذا كان القانون هو السبب وكان القانون — واحداً فالسبب واحد .

(٤) إن الاحتجاج بمبدأ سنوية الضريبة غير ذى موضوع في رسمه الدغوى لأن سنويتها اعتباره استحقاقها لمصلحة الضرائب سنوياً بعد تحديدها نهائياً شأنها شأن الدائن الذى له على المدين عدة سندات — أو سند واحد تستحق فيه الأقساط السداد في مواعيد مختلفة والسبب واحد فإذا طعن هذين ببراءة ذمته من مجموع مبالغ هذا السند ألا يؤخذ عنها رسم واحد ؟ . بل إن نشاط الممول وحدة فإن قصد بتقسيمها وهما إلى سنوات فما ذلك إلا لتيسير سداد وتحصيل الضريبة لا لتعسير الطعن في تقدير المصلحة وإلا فما المعنى لمادة ٥٧ من القانون عن الخسائر وترحيلها إلى السنوات التالية فليست كل سنة منفصلة عن الأخرى — ونص المادة ٣٨ من القانون صريح في أن سنوية الضريبة معناه تحديدها من جانب المصلحة (تحدد الضريبة سنوياً) فإذا أهملت المصلحة واجبها في تحديدها سنوياً وحددتها بعد سنوات مرة واحدة فلا يضار الممول بإهمالها فإن التحديد السنوى مراعى فيه مصلحة الممول في تحقيق دفاعه مثل إمكان القيام بالمعايينة وبيان حالة المنشأة ومبيعاتها وأرباحها في تلك السنة بالذات وقد يوفر عليه ذلك عبء الطعن أمام القضاء لأنه يمكنه تحقيق دفاعه أمام — المأمورية واللجنة على وجه أقرب للعدالة — فإذا تراخت المصلحة وتنصلت من واجبها أو أهملت فلا يضار الممول لإساءتها استعمال حقها بل تفريطها في واجب عليها . فإذا عاجلت تقدير أرباحها مرة واحدة عن عدة سنوات تخفيفاً للعمل عليها فكأنها قامت بربط واحد عن عدة سنوات — والطعن لا ينصب إلا على الربط ولا شأن للطاعن إن كان عن سنة أو عدة سنوات .

(٥) كانت المادة ٥٥ من القانون قبل إلغائها بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ على أن يعمل بالتقدير لمدة سنتين — وأكد منشور المصلحة رقم ٧٥ في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤١ ومنشورها رقم ٩١ في ١٩/٢/١٩٤٣ على سريان التقدير مثلاً عن سنة ١٩٣٩ على سنة ١٩٤٠ أيضاً حتى لو كانت إقرارات أرباح السنة الأخيرة تستند إلى حسابات منظمة .

ومعنى ذلك أننا لو أخذنا برأى قلم الكتاب ومصلحة الضرائب لوحى من فتوى مجلس الدولة لوصلنا إلى نتيجة غاية في مجافاة العدالة يمجها المنطق .

وهى إننا نفترض ان كل سنة تختلف عن السنوات الأخرى وهى قائمة بذاتها لا صلة لها إطلاقاً بتقدير أى سنة مع ان نص المادة ٥٥ ومنشورات المصلحة تخالف هذا الرأى لأن القانون افترض

عكس ذلك على الأقل في سنتين متتاليتين ، ولما كان رأى مجلس الدولة في وجوب تحصيل ٩ جنيهات على كل سنة من سنوات الطعن فعنى ذلك أن نحصل رسم على سنة ١٩٤٠ في المثل السابق بحجة سنوية الضريبة مع أن القانون خالفها في المادة ٥٥ وجعل الربط لسنتين وفرض قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي تساوى السنة التالية للربط بالسنة التي ربطت فيها الضريبة - ومع أن الارتباط المنوّه عنه في المادة السابعة من قانون الرسوم واضح إلى درجة أقرب إلى الاندماج بل أن تقدير السنين تكونان وحدة لا تتجزأ .

(٦) مبدأ سنوية الضريبة موضحه في قانون الضرائب ١٤ لسنة ١٩٣٩ الفصل الثالث من الكتاب الثاني أما الطعن في قرار لجنة التقدير فموضوعة القسم الأول من الفصل الخامس مما يثبت انقطاع صلة سنوية الضريبة ، بالطعن في قرار لجنة التقدير .

(٧) بينت المادة ٥٢ أن لجنة التقدير يحال إليها جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول ، ومعنى ذلك المسائل الخاصة بسنة أو عدة سنين ويصدر قرار اللجنة عن كل السنوات قراراً واحداً يكون وحدة بطعن فيه ، في بحر ١٥ يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير ، - فلا معنى لتقسيم القرار إلى عدة قرارات بعدد سنوات الطعن يحصل على كل رسم على حدة .

(٨) المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صريحة في أن (الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه خاصة بالتقدير الأول عند تطبيق هذا القانون تحصل عليها الرسوم القضائية باعتبار النصف) ولما كان التقدير قد صدر مرة واحدة عن عدة سنوات - فلا يخرج عن كونه (تقدير) ولو أراد المشرع أن يفرق بين التقدير عن سنة والتقدير عن عدة سنوات لنص على ذلك - ففتوى مجلس الدولة فيها إرهاب للنصوص وتحميلها ما يخالف معناها وما جرى عليه القضاء والقاعدة أن لا اجتهد وراء النص ، .

انقضاء الدعوى العمومية

بمضى المدة

لحضره الأستاذ راغب حنا المحامى

نشرنا بالعدد الأول والثاني من السنة الثالثة والثلاثين من المجلة بحثاً في انقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة، انتقدنا فيه النص العجيب الذي استحدثته الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قاضياً بأنه لا يجوز في جميع الأحوال أن تطول المدة بسبب الانقطاع لاكثر من نصفها وما يترتب على تطبيق هذا النص من سقوط الدعوى العمومية في جميع الجرائم بمجرد انقضاء تلك المدة بالرغم من قيام إجراءات التحقيق والاثام والمحاكمة، بل بالرغم من صدور حكم ابتدائي واستئنافي بالادانة، إذا كانت المدة قد انقضت قبل نظر الطعن المرفوع عن الحكم بطريق النقض ١١١

وقد طالبنا في إلحاح بحذف هذه الفقرة التي لم يكن لها مبرر مطلقاً، والتي يؤدي تطبيقها إلى نتائج غير مقبولة ولا معقولة، والتي لا مصلحة لأحد فيها إلا المتهمين الذين يجدون فيها ثغرة اللافلات من العقاب

ويسرنا أن نسجل مع الشكر لوزارة العدل استجابتها لهذا النداء عاجلاً إذ استصدرت بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مرسوماً بقانون بحذف تلك الفقرة البغيضة، بحيث أصبحت مدة سقوط الدعوى العمومية تقطع بإجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة - دون حد أقصى لمدة الانقطاع - وبهذا تستقيم الأوضاع فيرتدع المجرمون ويزدجر غيرهم وتضامن المصلحة العامة .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة واللاثون
رقم الحكم	اصحيفة	تاريخ الحكم
٢٥٤	٥٨١	١٩ أبريل ١٩٥١
١ - قضاء محكمة النقض المدنية		
نقض . طعن . إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن في مكتب عام . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المطعون عليه قد اتخذ مكتب المحامي الذي أعلنه فيه بتقرير الطعن موطناً مختاراً له .		
الثابت من الأوراق الرسمية المقدمة من الطاعن أن المطعون عليه اتخذ أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة مكتب محامي آخر موطناً مختاراً . لا يكون الطاعن قد أعلن طعنه إلى المطعون عليه خلال الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير به . بطلان الطعن .		
(المادة ١٧ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .		
٢٥٥	٥٨٢	٣ مايو ١٩٥١
١ - استئناف . الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . هو حكم في موضوع الدعوى .		
يتعين على محكمة الاستئناف إذا ما ألغته أن تبحث الدعوى وتقضى فيها برأى . ليس في هذا إخلال بقاعدة درجتي التقاضي .		
٢ - حكم . تسببه . دعوى من الطاعن بطلب فك رهن عن أطيان سبق أن رهناً البائع له إلى مورثة المطعون عليهم رهناً حيازياً . حكم برفضها . اعتماده فيما اعتمد على حكيمين نهائين سابقين يجوز الاحتجاج بهما على الطاعن ، حسبما أوجه النزاع التي أثارها في دفاعه عن ملكية الأطيان إذ قررا أن مورثة المطعون عليهم قد تملكتهما . في هذا وحده ما يكفي لإقامة الحكم . ما أورده بعد ذلك هو تزيد لاجدوى من الطعن فيه . النعى على الحكم القصور لأن الحكيمين السابقين لم يبينوا كيف تحققوا من أن الأطيان التي آلت ملكيتها إلى مورثة المطعون عليهم هي نفس الأطيان موضوع النزاع . لا يصح . هذا الطعن يعتبر موجهاً إلى الحكيمين السابقين لا إلى الحكم المطعون فيه .		
٢٥٦	٥٨٥	، ، ،
حكم . تسببه . حكم استئنافي . قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف لصحة أسبابه . عدم كفاية هذه الأسباب لحمل ما قضى به الحكم الاستئنافي . قصوره قصوراً يستوجب نقضه . مثال في دعوى صحة ونفاذ بيع .		
(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .		

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٥٧	٥٨٨	٣ مايو ١٩٥١
<p>١ -- ضرائب . عدم اطمئنان المحكمة إلى صحة البيانات الواردة في دفتر الممول لأسباب سائغة . عدم اتخاذها هذه الدفاتر أساساً لتقدير الضريبة . صحيح .</p> <p>٢ — ضرائب . إثبات . الممول هو الذي عليه إقامة الدليل على عدم صحة تقدير اللجنة .</p> <p>٣ — ضرائب . اعتماد المحكمة طريقة التقدير الجزافي على أساس أن هذا التقدير قد روعيت فيه كل الاعتبارات . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه لم يخصم إيجار المحل والورشة . على غير أساس .</p> <p>(المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .</p> <p>٤ — ضرائب . حكم . تسببه . قضاؤه باعتبار أن ثمن بيع فضلات الخشب والنشارة من مصادر إيراد الممول . أقامته على أن الممول قرر أمام الخبير أنه يعتبر هذا الصنف ضمن الإيرادات الصناعية ثم استدرك بعد ذلك وقرر أنه يستخدم هذا الإيراد لتعويض الفرق بين أجره صناعة بعض الأشياء الزهيدة والأجرة المتفق عليها مع صاحبها وأن هذا القول غير مقبول إطلاقاً . النعمى عليه بالقصور . غير صحيح .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم) .</p>		
٢٥٨	٥٩٣	، ، ،
<p>١ — دعوى صحة التوقيع . ماهيتها . الحكم الصادر فيها . لا ينصب إلا على التوقيع الموقع به على الورقة . يبيع من مورث إلى أحد ورثته . طعن وارث آخر في هذا العقد بأنه صدر في فترة مرض موت البائع . تمكين الحكم المطعون فيه هذا الوارث من إثبات عدم صحة التاريخ الوارد بالعقد . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى التاريخ الوارد بالعقد سبق أن حده حكم نهائي صادر في مواجهة الوارث سالف الذكر بصحة توقيع البائع . على غير أساس .</p> <p>٢ — حكم . تسببه . عدم أخذه بما نص عليه في عقد البيع المقول به دوره من مورث الخصوم إلى والده الطاعن في فترة</p>		

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			مرض موته من دفع الثمن. استناده إلى ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف الدعوى وملايساتها. عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه دفع مقابلاً لما اشتراه. لا بطلان. (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)
			٣ - اثبات. اتخاذ محكمة الموضوع من تراخي الطاعن في تسجيل عقد البيع الصادر له من مورثه قرينة ضمن قرآن أخرى على أن العقد صدر في فترة مرض موت البائع وأن تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة لم تجاوز سلطتها في تقدير الأدلة وفهم الواقع في الدعوى.
			٤ - نقض. سبب جديد. النعي على الحكم أنه قضى لمصلحة إحدى المدعيات بإبطال العقد في حين أنه سبق أن قضى بإبطال المرافعة بالنسبة لها. انثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. لا تقبل.
٢٥٩	٥٩٦	٣ مايو ١٩٥١	حكم. تسببه. حكم استئنافي. قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف تقديم المستأنف لأول مرة إلى محكمة الاستئناف للرد على أسباب الحكم المستأنف مستندات متعلقة بموضوع الخلاف الذي دار عليه الجدل في الدعوى لو صحت دلالتها لكان لها أثرها في مصير الدعوى. اغفال الحكم الإشارة إليها والتحدث عنها. قصور يستوجب نقضه. مثال في دعوى طلب بطلان عقد بيع وفاء. (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم).
٢٦٠	٥٩٩	، ، ،	١ - نقض. تقرير الطعن. عدم بيان الطاعن بالتقرير مواضع القصور في الحكم المطعون فيه. عدم قبول هذا الوجه. إيراد الطاعن بمذكرته الشارحة هذه المواضع لا يشفع له. العبرة في تفصيل الأسباب في معنى المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض. هي بما جاء في التقرير وحده لا بما جاء في المذكرة الشارحة. (المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض).
			٢ - حكم تسببه. المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		<p>يثار أمامها . حسبها أن تقيم حكمها على أسباب تكفي لحله . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم) .</p> <p>٣ — إثبات . طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال . المحكمة غير ملزمة بإجابه متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق تدبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .</p> <p>٤ — نقض . تقرير الطعن . عدم بيان الطاعن بالتقرير المبالغ التي يزعم أن الخبير أقحمها على الدعوى مع أنها خارجة عن نطاقها . عدم قبول هذا السبب . بيان الطاعن هذه المبالغ في المذكرة الشارحة لا يغني . التفصيل ابتداء بتقرير الطعن مطلوب على جهة الوجوب .</p> <p>(المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض) .</p>
٢٦١	٦٠٤	١٠ مايو ١٩٥١
		<p>نقض . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية . قضى الأمور المستعجلة — الطعن فيها عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . دعوى مستعجلة أقامها المطعون عليه بوصفه مستأجراً على الطاعن — مجلس بلدي — طالباً الحكم بصفة مستعجلة برفض الاختام التي وضعها هذا الأخير على أبواب العين المؤجرة — دار للسينما والتثيل . عند انتهاء مدة العقد المبرم بينهما واسترداد حيازته لها . دعوى فرعية أقامها الطاعن طالباً الحكم بصفة مستعجلة بطرد المطعون عليه من العين وبالتسليم استناداً إلى أن العقد المبرم بينهما هو ترخيص في استغلال مرفق عام . الحكم برفض الاختام ويرد الحيازة للمطعون عليه وفي الدعوى الفرعية بعدم الاختصاص تأسيساً على أن العين المؤجرة وهي من قبيل المرافق ذات الصفة التجارية أو الاقتصادية لا تعتبر مرفقاً عاماً وأن دعوى الطرد إنما تختص بنظرها المحكمة الابتدائية المنوط بها تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الطعن على الحكم بالخطأ في تكيف العلاقة القانونية بين الطرفين إذ اعتبرها ناشئة عن عقد إيجار مع أنها في حقيقتها ترخيص في استعمال</p>

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			مرفق عام . هذا الخطأ بفرض حصوله ليس سبباً للطعن في الحكم عملاً بالمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . (المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧) .
٢٦٢	٦٠٧	١٠ مايو ١٩٥١	١ — إثبات . شهادة . حوالة . شهادة شاعدي المحال عليه في التحقيق من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يشتغل سمساراً للمحيل في تجارة الحبوب وأنه عقد لهذا الأخير بعض الصفقات بهذه الصفة استخلاص محكمة الموضوع من هذه الشهادة دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التي أوردتها على أن الدين الذي يطالب به المحال اليه ولو أنه نشأ في سنة ١٩٤٢ كان من هذا القبيل ومن ثم فهو عمل تجاري . سائق . الطعن على الحكم بالخطأ في الاسناد . على غير أساس .
			٢ — إثبات . شهادة . حوالة . حجر . أثر الحجر في إبطال تصرفات المحجور عليه قانوناً . مع فرضه لا ينبغي أن يكون قد باشر هذه التصرفات فعلاً . قيام الحجر على المحال عليه من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٦ . ليس من شأنه أن يؤثر على سلامة ما استخلصته المحكمة من شهادة شاعديه من أنه كان في سنة ١٩٤٥ يعمل سمساراً في تجارة الحبوب . الطعن على الحكم بالخطأ في الاسناد . على غير أساس .
			٣ — إثبات . قرائن . حوالة . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها . لمحكمة الموضوع أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت إلى البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى . استنادها إلى أقوال المحيل وشاعدي المحال عليه في الشكويين المقدمتين من هذا الأخير إلى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت إليه من اعتبار الدين المطالب به ناشئاً عن عملية تجارية . لا ترتب عليها . الطعن على الحكم بأنه مشوب بالبطلان . على غير أساس .
			٤ — سند اذني . متى يعتبر تجارياً وفقاً للمادة ١٩٤ من قانون

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>التجارة ؟ اذا كان تحريره عن عمل تجارى حتى ولو صدر من غير تاجر . حكم . تسييه . اعتباره السند الاذنى موضوع الدعوى سنداً تجارياً لتحريره عن عمل تجارى هو قيام المحال عليه بشراء أرز للجيل بصفته وكيلاً عنه بالعمولة . البحث فيما اذا كان المحل عليه وقت تحرير هذا السند مخترفاً بالتجارة أم غير مخترف بها . غير منتج في الدعوى ، النعى على الحكم أنه أدخل بحق الطاعن في الدفاع استناداً إلى أنه لم يرد على المستندات التي قدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على أن المحال عليه لم يكن في يوم ما تاجراً . في غير محله .</p> <p>(المادة ١٩٤ من قانون التجارة . والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>هـ - نقض . طعن . سبب جديد . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قبل تحقيق الدفع بسقوط الدين المطالب به بالنقادم الخفى رغم انعدام قرينة الوفاء به بإقرار المدين ولأنه قضى بإحالة الدعوى على التحقيق مع أنه متفق بسند الدين على عدم جواز سماع شهادة الشهود حتى فيما تجوز فيه البينة قانوناً ولأنه قبل من المدين دفعه بسقوط الدين المطالب به بالنقادم الخفى مع أن الطاعن بوصفه محالاً إليه حسن النية يعتبر من الغير ومن ثم لا يجوز للمدين المحال عليه أن يحتاج قبله بالدفع التي كان يحق له توجيهها إلى الدائن المحيل . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .</p>
٢٦٣	٦١٣	١٠ مايو ١٩٥١
		<p>اعلان . اعلان الخصم للنيابة . متى يصح ؟ . إذا ثبت طالب الاعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد اعلانه . نقض . طعن . بيان الطاعنة في تقرير الطعن أن المطعون عليها مقيمة بشارع .. رقم .. بمصر ومقيمة الآن بأسوان . . عدم محاولة الطاعنة اعلان المطعون عليها في المحل الأول واكتفتها بتوجيه الاعلان اليها في المحل الثاني دون بيان اسم الشارع ورقم المنزل الذي تقيم فيه . رد أصل الاعلان إلى الطاعنة دون اعلان . اكتفاؤهما بتسليم صورة الاعلان للنيابة دون اتخاذ أي إجراء للتحري عن محل إقامة المطعون عليها</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعجزة	تاريخ الحكم
٢٦٤	٦١٥	١٠ مايو ١٩٥١
٢٦٥	٦١٧	• • •

بالقطر المصري . دفع من النيابة بعدم قبول الطعن شكلاً . صحيح .
لمحكمة النقض أن تقضى بقبول هذا الدفع ولو لم تحضر المطعون
عليها لتمسك به متى كان لم يصدر منها ما يفيد النزول عنه .

١ - حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية المدعى للأطيان
موضوع النزاع . اقامته على ما ثبت للمحكمة من وضع يد المدعى
على هذه الأطيان المدة الطويلة المكتسبة للملكية ومنع يد مسترفيا
كافة الشرائط القانونية . في هذا وحده ما يكفي لإقامته . مخالفته
القانون فيما حواه من أسباب نافلة . لا تبطله بفرض حصولها .
المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .

٢ - حكم . تسببه . النسي عليه القصور لعدم رده على وجه
من أوجه الدفاع . محله . أن يكون هذا الدفاع جوهرياً مما قد
يتغير له وجه وجه الرأي في الدعوى لو تعرض له الحكم .
المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .

الحكم الغيابي ، سقوطه وفقاً لنادة ٣٤٤ من قانون المرافعات
- القديم - الرضاء به صراحة أو دلالة . مانع من سقوطه سواء
أكان هذا الرضاء في غضون الستة الشهور التالية لصدوره أو بعد
انقضائها . شروع المدعى في نزع ملكية عقار يملكه للبدعي عليه
استيفاء لدين مقضى عليه به بحكم غيابي ومحول إلى المدعى .
معارضة المدعى عليه في التنبية استناداً إلى أن حكم الدين المنفذ به
صدر غيابياً وسقط بعدم تنفيذه في غضون الستة الشهور التالية
لصدوره . قيام دفاع المدعى ضمن ما قام عليه على أنه سبق للبدعي
عليه أن أقر بترتيب الدين المنفذ به في ذمته بطلت قدمه إلى لجنة
النسوية العقارية . حكم بإلغاء تنبيه نزع الملكية . تسببه . اقامته
على أن اقرار المدعى عليه المشار إليه لم يصدر إلا بعد سقوط
الحكم الغيابي ومن ثم فهو لا يصلح سبباً يمنع الحكم من السقوط .
خطأ في تطبيق القانون . صرف هذا الخطأ المحكمة عن بحث طلب
القوية المقدم من المدعى عليه وتحديد دلالة مع احتمال أن
يكون متضمناً قبولاً للحكم الغيابي . قصور يوجب نقض الحكم
المطعون فيه .

(المادتان ١٠٣/٣٤٤ من قانون المرافعات القديم) .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٦	٦١٩ ١٠ مايو ١٩٥١	١ - نقض . طعن . خصوم . شفعة . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . طعن من شفيع . اعلانه جميع هؤلاء الخصوم . دفع بعدم قبول الطعن . قوامه أن الشفيع كان يعلم قبل رفع الدعوى أن المشفوع منه ليس هو وحده المشتري للعقار المبيع له بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء فكان يضمن عليه اختصاصه في الطعن . عدم سبق اختصاص الشريك المشار إليه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . الدفع على غير أساس (المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض) .
٢٦٧	٦٢٢ ٢٤ مايو ١٩٥١	٢ - شفعة . اخبار المشفوع منه الشفيع في أول مراحل النزاع بأنه ليس هو وحده المشتري بل أن له شريكا على الشيوع في الشراء عينه . عدم اختصاص الشفيع المشتري الآخر استناداً إلى أن شراءه صوري . حكم بعدم قبول دعوى الشفعة . اقامته على أن دعوى الشفعة كي تكون مقبولة يضمن رفعها على البائع والمشتري معاً مهما تعددا وأنه لا يعني الشفيع من رفع الدعوى على جميع المشتري ادعاؤه أن المشتري الحقيقي هو المرفوعة عليه الدعوى وحده دون الآخرين لأن مثل هذا الادعاء لا يثبت إلا بحكم والحكم لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً في الخصومة . ما قرره الحكم صحيح في القانون . ادعاء الشفيع أن المشتري الآخر صوري . لا يصلح مبرراً لعدم مخاصمته . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .
		بيع مورثة الطاعنين جزءاً شائعاً في قطعة أرض إلى المطعون عليها الأولى . دعوى من المطعون عليها سالفة الذكر على الطاعنين بطلب الحكم بصحة توقيع مورثتهم . الحكم ابتدائياً برفضها . استئناف المطعون عليها الأولى هذا الحكم . بيع الطاعنين قطعة الأرض جميعها إلى المطعون عليها الثالثة قبل الفصل في الاستئناف . اتفاق الطرفين على أن تمسح المطعون عليها الثالثة جزءاً من باقي الثمن إلى أن يفصل نهائياً في النزاع القائم بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعنين . إقرار للمطعون عليها الأولى هذا التصرف . الحكم

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
<p>ملخص الأحكام</p> <p>استئنافاً بصحة توقيع مورثة الطاعنين على العقد . دعوى من الطاعنين على المطعون عليها الأولى بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى القدر موضوع العقد المشار إليه . تدخل المطعون عليها الثالثة في الخصومة بوصفها مالكة لهذا القدر . تعديل الطاعنين طلباتهم إلى طلب الحكم بتثبيت ملكية المطعون عليها الثالثة إلى هذا القدر تأسيساً على أنهم ضامنون لها صحة البيع . الحكم برفض الدعوى .</p> <p>١ - دعوى . فهم الواقع فيها . استخلاص المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلاصاً سائفاً أن النزاع بين طرفي الخصومة في حقيقته إنما ينصب على ثمن العقار المبيع وأن الطاعنين إنما يقصدون بدعواهم التوصل إلى صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عليها الثالثة . النعي عليها أنها خرجت عن نطاق الخصومة المطروحة أمامها أو أنها وسعت نطاقها على غير إرادة أصحابها . في غير محله .</p> <p>٢ - استئناف . النعي على المحكمة أنها خالفت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - القديم - استناداً إلى أنها اعتبرت أن مجرد تقديم عقد المطعون عليها الأولى في ملف الدعوى يستوجب ضرورة بيان وجوه الطعن فيه مع أنها مطاعن لم تطرح على محكمة أول درجة . في غير محله . إقدام البحث في الدعوى بحسب التكييف الذي انتهت إليه المحكمة يدور على صحة العقد الذي تمسكت به المطعون عليها الأولى لتثبت أحقيتها في صرف الثمن المحبوس تحت يد المطعون عليها الثالثة .</p> <p>(المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٣ - تسجيل . النعي على المحكمة أنها خالفت أحكام قانون التسجيل تأسيساً على أنها قررت أن العقد غير المسجل الصادر إلى المطعون عليها الأولى من مورثة الطاعنين أخرج ملكية القدر المبيع من تركة البائعة كما رتب على ذلك قولها إن تصرف ورثة البائعة إلى المطعون عليها الثالثة في القدر المبيع قد وقع على ما لا يماكون . غير منتج .</p> <p>(قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣) .</p>		

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
٢٦٨	٦٢٧	٢٤ مايو ١٩٥١
<p>١ - نقض . طعن . إعلانه في المحل المختار . متى يصح ، إذا كان المطعون عليه قد أغفل ذكر عمله الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه .</p> <p>(المادة ١٧ من قانون محكمة النقض) .</p>		
<p>٢ - حكم . تسببه . مسئولية مدنية . تأجير الطاعن الأول السيارة التي صدمت مورث المطعون عليهم إلى الطاعنين الثاني والثالث بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط - عقد إيجارة المبيع . حكم - تحميله ذلك الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث . إقامته على ما استخلصته المحكمة من نصوص العقد من أنه ما زال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه . ما أورده الحكم كاف لحمله ومؤد إلى ما انتهى إليه . النعي عليه القصور . على غير أساس .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم -) .</p>		
<p>٣ - حكم . تسببه . العبرة في صحته . هي بصدوره موافقا للقانون . بيانه أسباب التعويض المقضى به على الطاعنين ووجه المسئولية . عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه . لا يبطله .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p>		
٢٦٩	٦٣٠	، ، ،
<p>١ - حكم . تسببه . مسئولية مدنية . تأجير الطاعن الأول السيارة التي صدمت مورث المطعون عليهم إلى الطاعنين الثاني والثالث بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل الأقساط . عقد إيجاره المبيع . حكم - تحميله ذلك الطاعن المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث إقامته على ما استخلصته المحكمة من نصوص العقد من أنه ما زال وقت الحادث مالكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الاشراف والرقابة على من كان يقودها إذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه . ما أورده الحكم كاف لحمله ومؤد إلى ما انتهى إليه . النعي عليه القصور . على غير أساس .</p>		

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المجيلة	تاريخ الحكم
٢٧٠	٦٣٣	٢٤ مايو ١٩٥٢
<p>٢ — حكم . تسببه . العبرة في صحته . هي بمردوره موافقاً للقانون . بانه أسباب التعويض المقضى به على الطاعين ووجه المسئولية . عدم ذكر النص القانوني الذي أقيم عليه . لا يطله . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات — القديم) .</p> <p>١ — دعوى، من الطاعن بطلب قيمة ثمن تكلفه بضائع استولى عليها وزير التموين . اعتماد الخبير بتقدير الطاعن ثمن التكلفة . حكم . اعتباره ثمن التكلفة هو ثمن المثل وقت الاستيلاء . النعي عليه الخطأ في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . على غير أساس . متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على أنه ادعى لدى محكمة الموضوع ثمن المثل وقت الاداء يزيد على الثمن الذي قال إنه ثمن التكلفة .</p> <p>٢ — ثمن المثل . تقديره وفقاً للمادة ٧ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . لا يصح أن يدخل اعتبار الرجحان ما كان سببه في هذا التقدير . حكم . تسببه . اقتضاه على القضاء للطاعن بثمان تكلفه البضائع التي استولى عليها وزير التموين . ما طلبه الطاعن أكثر من هذا الثمن هو مجرد رجحان لا حق له فيه قانوناً . النعي على الحكم الخطأ في الاستناد في هذا الخصوص . غير منتج .</p> <p>٣ — طلب الطاعن تعويضاً عما لحقه من ضرر بسبب تقدير ثمن بضائعه التي استولى عليها وزير التموين بمعرفة لجنة التسعيرة النابتة لوزارة التجارة بدلاً من عرض الأمر على لجنة التعويضات وفقاً للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . حكم . تسببه . قضائه برفض التعويض . أقامته على أن عدم عرض الأمر على اللجنة المشار إليها لا يستوجب تعويضاً لأنه إجراء شكلي وأنه ما دام المرجع النهائي في التقدير حسب المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر هو القضاء فقد كفل الحكم بقبول الدعوى تصحيح الوضع وهذا يفيد انتفاء الضرر . النعي عليه القصور في التسبيب . على غير أساس .</p> <p>٤ — فوائد . حكم . تسببه . رفضه القضاء للطاعن بالفوائد عن المبلغ الذي طلبه باعتباره ثمن تكلفه البضاعة المستولى عليها .</p>		

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>عدم بيانه السبب في عدم قضائه بالفوائد المطلوبة كفوائد قانونية . اعتباره الفوائد المطلوبة هي فوائد تعويضية لا تأخيرية . قضائه برفضها . اقامته على أنها عبارة عن قسم من التعويضات التي قدرها الطاعن للخسارة التي لحقت به وأنها بهذا الوصف يكون حكمها حكم المبلغ الذي طالب به الطاعن تعويضا عن الاجراءات المخالفة للقانون التي اتبعت في الاستيلاء على بضاعته . طلب الطاعن الفوائد بسبب تأخر المطعون عليهما في دفع باقي ثمن مثل البضاعة المستولى عليها الذي أثبت الحكم أن تقدير الطاعن لثمنها هو تقدير صحيح وأن المطعون عليهما لم يكونا على حق في المنازعة فيه . قياس غير سائغ . السبب الذي استند إليه الطاعن في طلب الفوائد يخالف السبب الذي طلب من أجله التعويض عما فاتته من الربح كما يخالف السبب الذي طالب من أجله بمبلغ التعويض عن الاجراءات السابقة لرفع الدعوى والتي اتبعت معه في تقدير ثمن البضاعة المستولى عليها . قصور الحكم في الرد على طلب الفوائد قصورا يستوجب نقضه .</p> <p>(المواد ١٠/٩/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ١٢٤ من القانون المدني - القديم) .</p> <p>تنازل عن دعوى شفعة . تكليف المحكمة له بأنه سواء اعتبر تنازلا عن الحق ذاته أو عن اجراءات الدعوى فإن من شأنه أن يمحو آثار ورقة التكليف بالحضور . تنازل عن دعوى شفعة ثانية بعد القضاء لمصلحة المدعية في دعوى الشفعة الأولى . اعتبار المحكمة هذا التنازل اختياريا لا نتيجة لازمة للحكم الصادر في دعوى الشفعة الأولى استنادا إلى أدلة سائغة . النعي على الحكم القصور ومخالفة المادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . في غير محله .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم - والمادة ٣١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض) .</p>
٢٧١	٦٣٨	٣١ مايو ١٩٥١	

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصحفة	تاريخ الحكم
٢٧٢	٦٤٥	٣١ مايو ١٩٥١
<p>حكم . تسببه . تعاقد الطاعنة مع المطعون عليه الأول على أن تنازل له عن ملكية أطيان تملكها بطريق الاسترداد من الشركة العقارية المصرية ومصلحة الأملاك الأميرية . اتفاق الطرفين على أنه إذا وافقت مصلحة الثروة العقارية على التنازل وتخلت أحدهما عن تنفيذه فانه يستحق على المتخلف مبلغ معين كتعويض للطرف الآخر . دعوى من الطاعنة بطلب فسخ عقد التنازل تأسيساً على أن مصلحة الثروة العقارية لم توافق عليه وأنها أي الطاعنة قد عدلت عنه . دعوى فرعية من المطعون عليه الأول بطلب صحة ونفاذ هذا العقد . حكم برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بصحة ونفاذ عقد التنازل . قصره حق العدول على المطعون عليه الأول دون الطاعنة وتقييده حق استعماله بحصول الموافقة من مصلحة الثروة العقارية في حين أن عبارة الشرط الذي تضمنه العقد صريحة في أن لكل من الطرفين على اللجوء حق العدول عن تنفيذ العقد حتى بعد موافقة مصلحة الثروة العقارية على التنازل . عدم إبداء الحكم أسباباً سائغة لخروجه عن ظاهر مدلول هذا الشرط . عدم بيانه النصوص الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه على غير ما يدل عليه ظاهر عبارة الشرط . قصور يستوجب نقضه .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)</p> <p>١ (أ) - الرسوم الجركية . هي ضريبة لا ترتكن في أساسها إلى رباط عقدي بين مصلحة الجمارك والتاجر وإنما تحددها القوانين التي تفرضها . ليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها . للتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع وذلك ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .</p> <p>(ب) و (ج) - الرسوم الجركية . اختصاص . قيام نزاع بين الجرك المقرر عن البضاعة ، على نوعها أو صنفها أو مصدرها . إحالة هذا النزاع على هيئة التحكيم ومنع المحاكم من نظره هو والقرارات الصادرة بشأنه . مشروط وجود البضاعة</p>		
٢٧٣	٦٤٨	، ، ،

العدد الرابع		فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>في حيازة الجرك . إذا لم يتوافر هذا الشرط . كان الاختصاص للمحاكم . مثال ، المادتان ٨/٧ من مرسوم تعريفه الرسوم الجركية الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ نفاذاً للمادة الأولى من قانون تعديل تعريفه الرسم الجركية رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ .</p> <p>٢ - رسوم جركية . إثبات (أ) قصر الاستدلال على نوع معين من الأدلة . لا يكون إلا بنص خاص . اللائحة الجركية وتانون مصلحة الجمارك كلاهما خلو من أى نص يحتم أن تكون ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن إليه فيما يقوم بين صاحبها والجرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها . (ب) الافراج عن البضاعة من الجرك . إن جاز أن يفرض معه أن جميع الاجراءات الجركية قد روعيت وأن الرسوم المقررة على البضائع المفرج عنها قد دفعت إلا أن هذا الفرض ليس قطعياً . يجوز إثبات عكسه بجميع الطرق . مصلحة الجمارك هي التي يقع عليها عبء هذا الإثبات . (ج) الاستدلال بنصوص المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على أن ذات البضاعة هي الدليل الوحيد الذي يركن إليه فيما يقوم بين صاحبها والجرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها في حالة الافراج عنها . غير صحيح . هذه المواد جميعها خاصة بحالة وجود البضائع في حيازة الجرك . مثال ، (المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك) .</p>
٢٧٤	٦٥٤	٣١ مايو ١٩٥١	<p>١ - إثبات . شفعة . دعوى بطلب أخذ الحصة المبيعة في منزل تأسيساً على أن طالب الشفعة شريك على الشبوع في المنزل المجاور للنزل المبيعة منه المشفوع فيها . دفع المشفوع منه الدعوى الحصة بأن طالب الشفعة لا يجاور بملكه العقار المبيع لأنه هو وباقي الورثة قد اقتسموا المنزل المذكور بمقتضى عقد قسمة عرفي وبه اختص بنصيب مفرز لا يجاوز العقار المبيع . استناد المشفوع منه إلى صورة من عقد قسمة هذا المنزل موقعه من الخبير الذي أجرى القسمة . حكم . تسبيبه . عدم اعتداده بهذه الصورة .</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
<p>ملخص الأحكام</p> <p>اقامته لا على أنه يجب على المشفوع منه لإثبات حصول القسمة أن يقدم صورة من عقد القسمة موقعة من المتقاسمين وإنما على أن المحكمة قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أنه لا يمكن التحويل عليها . النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .</p> <p>٢ - حكم . تسببه . اثبات . شفعة . تقديم المشفوع منه إلى الخبير أوراقا للاستدلال بها على حصول قسمة العقار المشفوع به واختصاص طالب الشفعة بحصة منه لا تجاوز العقار المشفوع فيه . تقديم طالب الشفعة أوراقا للاستدلال بها على عدم حصول القسمة . مقابلة الخبير بين الأوراق المقدمة من الطرفين وانتهاءه في تقريره إلى أن المستندات المقدمة من المشفوع عنه تنفيها مستندات طالب الشفعة . إقرار الحكم المطعون فيه بالخير على ما ذهب إليه في تقريره للأسباب المبينة فيه . النعى عليه القصور في التسبيب استناداً إلى أنه أغفل مستندات المشفوع منه . غير صحيح . إذا كان الحكم لم يعول على هذه المستندات فذلك لأنه لم يرفها ما يثبت حصول القسمة .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٣ - اثبات . شفعة . شيوع . لكل من الشركاء على الشيوع حق تأجير المال الشائع كله أو بعضه من غير أن يعتبر ذلك دليلاً على حصول قسمة هذا المال . تمسك المشفوع منه في مقام الاستدلال على حصول قسمة العقار المشفوع به بأن طالب الشفعة عرض على مجلس المديرية تأجير قسم مفروز معادل لنصيبه في هذا المنزل غير مجاور للمنزل المشفوع فيه واستناده إلى ما ورد بمحضر انتقال المحكمة إلى هذا المجلس . الثابت من محضر انتقال المحكمة أنه وإن كان المنزل الذي عرض طالب الشفعة تأجيره على المجلس معادل لنصيبه في العقار المشفوع به إلا أنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد وجود حدود له ولا حصول قسمة بين الورثة . حكم . تسببه . تقريره أنه لا يمكن من الاطلاع على محضر الانتقال معرفة ما إذا كان المبنى الذي عرضه طالب الشفعة على المجلس</p>		

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>هو كل المبنى المجاور للنزل المشفوع فيه أو جزء منه فقط . النعي عليه القصور في التسبب استناداً إلى أنه مسخ محضر الانتقال فيما استنتجة منه . غير منتج متى كان طلب التأجير خالياً من بيان حدود العقار المراد تأجيره أو ما يفيد حصول قسمة المنزل . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٤ - شفعة . شيوع . حالة الشيوع بين الشركاء لا تنتهي إلا باتجاه إرادتهم جميعاً إلى قسمة المال قسمة نهائية . حكم . تسببه . تقريره عدم حصول قسمة في العقار المشفوع به . إقامته على ما حصلته المحكمة تحصيلاً سائغاً من أن الأعمال المادية التي أثبتتها خبير الدعوى - استحداث مبانٍ بالمنزل - غير قاطعة في إفادة هذا المعنى . اقتناع المحكمة بأن ما ورد في تقرير الخبير وأوراق الدعوى يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى الاستعانة برأي خبير آخر . النعي على الحكم القصور في التسبب استناداً إلى أنه لم يرد على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى الخبير وإلى أعماله ولأنه مسخ محضر مناقشة الخبير . في غير محله . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p>
٢٧٥	٦٦٢	٣١ مايو ١٩٥١
		<p>١ - المخالفات الجركية . اختلاف المقادير والاوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف المنصوص عليه في المادة ٣٨ من اللائحة الجركية والموجب لتوقيع الغرامة المقررة عنه . يعتبر مخالفة من المخالفات الجركية الواردة في الباب الثامن من هذه اللائحة . وجوب التزام حدود هذه المخالفة كما وردت في النص وعدم التوسع فيها . الخلاف في وصف البضاعة هو غير الخلاف في جنسها فلا تناوله المخالفة . مثال .</p> <p>٢ - القضاء بفرق الرسوم والحكم بالغرامة . لا تلازم بينهما . لكل منهما شروطه . (المادة ٣٨ من اللائحة الجركية والبنود ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ من تعريفه الرسوم الجركية) .</p>
٢٨٦	٦٦٥	٣١ مايو ١٩٥١
		<p>١ - شرط فاسخ . دعوى من احد الشركاء - الطاعن - بفرز وتجنيد نصيبه في منزل . تقرير خبير بعدم امكان قسمته</p>

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>عينا . تقرير المحكمة بيبه بطريق المزايدة وتكليفها رافع الدعوى ايداع شروط البيع . تضمنته الزام الراى عليه المزااد باءاء الثمن ورسم البيع ومصاريف الدعوى خزانة المحكمة فى ظرف عشرة أيام من يوم رسو المزااد والزامه عند رسو المزااد بدفع عشر الثمن ومصاريف الدعوى ورسم المزااد والباقى بعد ذلك يدفع فى الميعاد السابق بىانه وان تأخر بعاء البيع على ذمته دون حاجة إلى تنبيه أو انذار رسمى . رسو المزااد على اءء الشركاء - المطعون عليه الأول . قيامه بدفع كل ما الزمه به حكم رسو المزااد عءاء باقى الثمن . انذار الطاعن اياه بعد ميعاد العشرة الايام المءءدة فى شروط البيع باءءاعه فى ميعاد ءءءه . عءءم اءءاع المطعون عليه الأول باقى الثمن فى هذا الميعاد . طلب الطاعن ءءءءء يوم لبيع المنزل على ذمة الراى عليه المزااد . صدور أمر من القاضى باءاءة البيع على ذمة المطعون عليه الأول . طلب هذا الاخير وقف اءراءات البيع لانه اوءع اخيرا باقى الثمن . وقف اءراءات البيع على ذمة المطعون عليه الأول لءىن الفصل نءائيا فى دعوى بطلان هذه الاءراءات . حكم ببطلان اءراءات البيع . اقامته على أن طلب إءاءة البيع هو فى طبعته فسء للبيع والاصل هو أن الفسء لا يقع من تلقاء نفسه بل يلزم لوقوعه أن يصءر به حكم ومن المسلم أن للشءرى أن بءقه ءى صدور هذا الحكم بدفع باقى الثمن وانه لا عمل للالءفات الى ما جاء بشروط البيع فما يختص بوءوب اءاءة البيع فى ءالة التأخر عن دفع الثمن فى المواءع المءءدة بهذه الشروط دون حاجة الى تنبيه أو انذار لان الطاعن انذر المطعون عليه الأول بدفع باقى الثمن بعد انقضاء ميعاد العشرة الايام المءءدة فى شرط البيع وهذا معناه أن الطاعن قد تنازل ءمنا عن وقوع الفسء من تلقاء نفسه . النعى على الحكم الءطأ فى ءطبيق القانون . فى غير ءءله .</p> <p>٢ - نقض . طعن . سبب ءءءء . ءمسك الطاعن لأول مرة امام ءءمة النقض فى مقام الاستءلال على أن المبلغ الذى اوءعه المطعون عليه الأول لا بفى بضمن ءسته هو وزوءءه فى المنزل</p>

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			الراسى مزاده عليه بورقة لم يسبق تقديمها الى محكمة الموضوع تدل على أن قلم الكتاب قد خصم من المبلغ المودع باقى رسوم دعوى البيع . لا يقبل .
٢٧٧	٦٦٩	٣١ مايو ١٩٥١	نقض . طعن . حكم صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية فى قضية ليست من قضايا وضع اليد وفى غير مسألة اختصاص بما نص عليه فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . الطعن فيه بطريق النقض . لا يقبل عملا بالمادة المذكورة . المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات - الجديد - التى أجازت الطعن فى أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة فى استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة العاشرة من المرسوم بقانون سالت الذكر . هذه المادة أوجدت سبيلا للطعن فى تلك الأحكام لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى فى هذه الحالة حكم المادة ١/٣ من قانون المرافعات الجديد - عدم جواز تطبيق المادة ٢٥٤ سالف الذكر على الطعن لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات - الجديد .
			(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادتين ١/٣ ، ٢٥٤ من قانون المرافعات - الجديد) .
٢٧٨	٦٧١	٧ يونيو ١٩٥١	١ - (١) و (٢) - الفريضة التى تقررها بعض المدن على حاج الألفطان . تعتبر رسما لاضريبة وفقا للمادة ١٣٤ من الدستور . تفريق الدستور فى ائادة سالف الذكر بين الضريبة والرسم من ناحية كيفية إنشاء كل منهما . اتقول بوجوب قصر مدلول الرسوم على انقراضاتى تحصل مقابل منفعة محددة ومباشرة يفيدها المدول . على غير أساس من القانون . صدور قرار من مجلس بلدى طنطا بتحصيل رسم بلدى على حاج الألفطان . تحصيله من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة قبلهما . اقامتهما دعوى دلى المجلس البلدى بطالب الزامه بأن يدفع اليهما تعويضا يوازى المبلغ الذى استولى عليه منهما . الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . النعى عليه الخطأ

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>في تطبيق القانون وتأويله . على غير أساس .</p> <p>٢ - رسوم بلدية . قرار من مجلس بلدى طنطا بأن يحصل رسم بلدى على محالج الأقطان . تحصيل المجلس من الطاعنين مقدار الفريضة المستحقة عليهما . اعتباره هذه الفريضة رسما بلديا . النعمى عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله استناداً إلى أن الفريضة سائلة الذكر على فرض اعتبارها رسما بلديا فهي لا تستند إلى قانون لأن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٠٥ الصادر بإنشاء مجلس طنطا البلدى لم يرخص له إلا في فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من مدينة طنطا والواردة إليها . على غير أساس متى كان القرار الصادر بتقرير الفريضة المشار إليها قد صدر في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ الذى نص في المادة الأولى منه على أن الرسوم البلدية المقررة على محالج الأقطان وقت صدوره أو التى تتقرر بعد هذا التاريخ تحصل من جميع السكان على السواء .</p> <p>(القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧) .</p>
٢٧٩	٦٧٥	٧ يونيو ١٩٥١
		<p>حكم . تسببه . اعتباره أن المورث كان مريضا مرض موت وقت تحريره عقدي البيع الصادرين منه إلى زوجته . اقتضاه على تقرير أن المورث كان مريضا مرضا انتهى به إلى الوفاة . عدم بيان نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالبا فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه . قصور .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p>
٢٨٠	٦٧٦	، ، ،
		<p>١ - تسجيل . نزاع بين المدعى والمدعى عليه على أن الأقطان التى يطلب المدعى تثبيت ملكيته لها غير مملوكة لبائعة لتخارجها عنها بإقرار ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل . تمسك المدعى عليه بأن العقد الصادر له تسجيل وأن الإقرار بالتخارج غير مسجل اعتراض المدعى عليه بأن عقد المدعى مقرر بالتدليس . القضاء للمدعى بتثبيت ملكيته . لا مخالفة في ذلك لقانون التسجيل .</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		قانون التسجيل قضى على سوء النية وفسخت أحكامه المادة ٢٧. مدنى قديم كون اقرار التخارج ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل لا يقدح في سلامة الحكم مادام أنه ليس سند الدعوى .
		٢ - عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . عقد متنازع على تكييفه أهو عقد قسمة أم عقد بدل . اعتباره عقد بدل بناء على اعتبارات مسوغة لذلك . لا تدخل لمحكمة النقض .
		٣ - حكم . تسببه . الحكم بثبوت ملكية المدعى للأطيان التي يدعيها وفقا للحدود المبينة في تقرير خبير في دعوى أخرى لا وفقا للحدود المبينة في صحيفة الدعوى . اعتراض المستأنف على ذلك أمام محكمة الاستئناف . عدم الرد على هذا الاعتراض قصور .
٢٨١	٦٨٩	٨ فبراير ١٩٤٣
		١ - محكمة عسكرية عليا . نظرها لجناية مرتبطة بجريمة جنائية أخرى عقوبتها أشد . عليها أن تحيل القضية إليها لا أن تفصل فيها بعقوبة الجنحة . ٢ - م ٣٢ عقوبات . فرقت بين التعدد المادى والتعدد المعنوى . أنواعهما . ٣ - التعدد المعنوى . له ثلاث صور . يانها . ٤ - نتائج التعدد المعنوى . رأى العلامة فيدال . ٥ - رأى الفقه المصرى وأحكام المحاكم في التعدد المعنوى .
٢٨٢	٦٩٣	١٥ سبتمبر ١٩٥٢
		اختصاص . المحاكم العسكرية . ولايتها على الجرائم الواقعة قبل ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . شرطه . ارتباط حتمى .
	٦٩٧	بحث المحاماة أجل مهنة في العالم لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .
	٧٠٠	بحث دن رسوم قضايا الضرائب لحضرة الأستاذ كمال فهمى - إسماعيل المحامى .
	٧٠٥	بحث انقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى .

المحاسبة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

رصد لقائقة المحاسبين

يناير
سنة ١٩٥٣

السنة الثالثة والثلاثون

العدد
الخامس

« ليس الشديد بالصرعه إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب » .
(حديث شريف)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاسبة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر .

المطبعة بحسبة العالم بطنجة
أحمد بن غزوى وشركاه

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة
تليفون ٢٩٢٦٧

بيانات

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

- رد
٤٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية .
١٣ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية .
٢ حكمتين صادرتين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري) .
١ حكماً صادراً من قضاء محاكم الاستئناف (أحوال شخصية) .
٣ أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني) .
٢ حكمتين صادرتين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري) .
١ حكماً صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني) .
- ما يطلبه المحامون بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي .
- ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ونظرية الظروف الطارئة بحث لحضرة الأستاذ زكي سعيد البدرماني المحامي .
- مرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٢ بخطر ارتداء أزياء أو حمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات المسلحة .
- مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ بإضافة حكم إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية .
- مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود .
- قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمال .
- مرسوم بقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٧٨ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال .
- مرسوم بقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم .
- مرسوم بقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادتين ١٢ و ٢٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية .
- مرسوم بقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية .
- مرسوم بقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ بالترخيص في إصدار أذونات على الخزائن وتويل الفطن الذي تشتريه الحكومة موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ بتعطيل بورصة عقود القطن بإسكندرية وتقييد
كشترانات القطن

مرسوم بقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقود القطن تحت قطع السعر في المحصول
الحالي موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن رشيد القطن الموجود لدى التجار والمحال
التجارية .

مرسوم بقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٢ بتحديد تاريخ تمام الاستيلاء على بعض الملكيات
الزراعية الكبيرة .

مرسوم بقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢
بوضع نظام الاسرة المائكة .

مرسوم بقانون ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة .

مرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي .

مرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

مرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن تقابلات العمال - من هو العامل ؟

مرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة
بالإنتاج .

مرسوم بقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٢ بربط ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة
المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

مرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التراكات .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية
الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٥٠ .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠
لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة الغدر .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٣
لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي .

مرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى
كسب العمل .

مرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إصدار قرض لأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسنداتة .

مرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
مرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.
مرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ بالقاء وتعديل بعض مواد قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

مرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وبإضافة مادة جديدة إليه .

مرسوم بقانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية .

مرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولدين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل .

مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم تحميل رسم الاناج أو الاستهلاك على السكر .

لجنة تحرير المجلة

كمال هليم ابراهيم — حسن محمد العشماوى — نصيف زكى — أحمد السادة

من غير أعضاء مجلس القابة

من أعضاء مجلس القابة

قضاء المحكمة بالنقض الجنائي

(رئاسة حضرة الأستاذ أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة
أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المصنبي وفهم إبراهيم عوض وإبراهيم
خليل المستشارين) .

إمضاء الموظف المذكور وقد تذاكر توزيع
الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها ،
وبذا يكون الحكم قاصراً في بيان واقعة
الدعوى واجباً نقضه .

(القضية رقم ٢٤١ سنة ٢٠ ق) .

٢٨٤

٢ أبريل سنة ١٩٥٢

تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب
حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة . عدم
ثبوت حصول هذا التكليف في الميعاد . الحكم باعتبار
المعارضة كأنها لم تكن . لا يصح .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات
قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور
أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة
غير مواعيد المسافة . فإذا لم يكن ثابتاً بملف
الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور

٢٨٣

٢ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . ادانة التهم في تقليد واستعمال تذاكر
توزيع كيروسين واستعمال ختم مراقب التموين . عدم
بيان كيفية التقليد أو التزوير ولا علم التهم بتزوير هذه
التذاكر . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمة
تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر
توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم
هذا الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع
الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على
ذلك ، إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن
بعض الكوبونات المذكورة وجدت عند
المتهم وهي نظيفة لم تستعمل وأن إجاباته عما
وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ .
فهذا من الحكم لا يؤدي في العقل ولا في
المنطق السليم إلى أن المتهم هو الذي زور

للجلسة التي حددت لنظر المعارضة بعد تأجيلها إدارياً بسبب العطلة ، وأن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني فإن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيياً متعيناً نقضه .

المحكمة

وحيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه قد بني على إجراءات باطلة ذلك أن الطاعن عارض في الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر بإدائه وتحددت لنظر معارضته جلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . ولما صادف هذا التاريخ يوم عطلة رسمية تأجلت المعارضة إدارياً لجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دون إعلان الطاعن ومنها تأجلت مرة أخرى لجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفي هذه الجلسة قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن الطاعن أعلن إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة في حين أنه إنما أعلن بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أي قبل الجلسة بيومين والقانون قد أوجب أن يكون الإعلان بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام بخلاف مواعيد المسافة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بدائرة قسم المناشئة أعطى بسوء نية شيكين وكان رصيده أقل من قيمتهما ومحكمة أول درجة قضت غايباً بحبس شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه الطاعن فقضى في المعارضة بالتأييد واستأنف الطاعن . ومحكمة الجنح المستأنفة قضت في الاستئناف غايباً بتعديل الحكم

المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل فعارض الطاعن في هذا الحكم لجلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولما كان هذا التاريخ يوافق يوم وقفة عيد الفطر وهو عطلة رسمية فقد تأجلت المعارضة إدارياً لجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ومنها لجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لإعلان المتهم — وفي هذه الجلسة لم يحضر المتهم فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولما كانت المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ولم يكن ثابتاً من ملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن تكليفاً بالحضور لجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد حصل للمتهم في الميعاد القانوني وفقاً لما نصت عليه المادة ١٨٤ سالف الذكر فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(القضية رقم ١٨٨١ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة واحد حسني وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٢٨٥

٢ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع شرعي . تسليم الحكم بقيام هذه الحالة واعتباره المتهم متجاوزاً حد الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على الجني عليه في سبيل ذلك إلا بضربة واحدة خطأ . لا عقاب على هذه الواقعة .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن الطاعن

استدعاه أحدهم إلى مكان الحادث كان على علم بالسرقه مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين بمحل الحادث ومن مشاهدته الحفرة التي انتزعت منها المواسير المسروقة وجدة قطعها ووجود أدوات السرقه - فلا يقبل منه الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه جدلاً موضوعياً . لا شأن لها به .

(القضية رقم ١٩١٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٧

٢ أبريل سنة ١٩٥١

- ١ - حكم . تسببه . دفاع موضوعي . اطراحه دون الإشارة إليه في الحكم . جائز .
- ب - حكم . تسببه . الأخذ بشهادة شاهد واطراح شهادة آخر . لا يلزم إبداء أسباب لذلك .

المبادئ القانونية

- ١ - لمحكمة الموضوع متى أوردت الأدلة التي عولت عليها في الحكم بالإدانة أن تطرح كل ما عداها مما يقوله المتهم من دفاع موضوعي دون أن تشير إلى ذلك في حكمها .
- ٢ - ليست محكمة الموضوع ملزمة أن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب إطراحها لشهادة من لا تثق به إذ الأمر في ذلك إنما يرجع إلى ما تظمن إليه .

(القضية رقم ١٩١١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٨

٢ أبريل سنة ١٩٥١

- رشوة . اتفاق التهمين باعتبارهما مندوبين تحصيل ضريبة السيارات مع المجنى عليه على دفع الرشوة نظير

شاهد المجنى عليه وآخر يخرجان من منزله ليلاً وفي الظلام . والمجنى عليه يحمل جوالاً من الأرض سرقه من منزله فنادى الطاعن عليهما فلم يلبيا نداه فبادر المتقدم منهما وهو المجنى عليه بضربة واحدة من عصا تصادف أنه كان يحملها، فلما سقط بما يحمل تركه وضبط السارق الآخر واستغاث ، وكان الحكم مع تسليمه بقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن قد ذهب إلى أنه تجاوز حدود هذا الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على المجنى عليه في سبيل الدفاع عن نفسه وعن ماله إلا بضربة واحدة من عصا تصادف حملها ، مما لا يصح معه القول بتجاوز حدود الدفاع الشرعي . فهذا الحكم يكون قد أخطأ ، إذ الواقعة كما صار إثباتها فيه لا يعاقب عليها القانون .

(القضية رقم ١٩٠٩ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المضيبي وفهمي إبراهيم عوض وإبراهيم خليل السنشارين) .

٢٨٦

٢ أبريل سنة ١٩٥١

سرقه . علم المتهم بالسرقه . للمحكمة أن تتبينه من ظروف الدعوى . مثال .

المبدأ القانوني

إن علم المتهم بالسرقه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن المتهم الذي يقول إنه لم يكن له علم بما يفعل باقي المتهمين الذين

فهمى ابراهيم وكيل المحكمة وفهم ابراهيم عوض
وابراهيم خليل ومحمد احمد غنيم المستشارين .

٢٨٩

٢ أبريل سنة ١٩٥١

صيدلة . صيدلى . صدور أمر بتكليف إليه . عدم
معارضته فيه . عقابه . أمر التكليف واجب تنفيذ رغم
المعارضة فيه .

المبدأ القانونى

مادام الطاعن بصفة كونه صيدلياً حاصلاً
على دبلوم الصيدلة مرخصاً له فى مزاوله
الصيدلة بالمملكة المصرية لم يسلك الطريق
الذى رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥
باستمرار العمل بالأمر العسكرى رقم ٢٩٦
الصادر فى ٩ يولى سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر
التكليف الخاصة بالأطباء والصيدالة فلم يقدم
معارضة فى أمر التكليف الصادر اليه من وزير
الصحة لشغل وظيفة خالية بوزارة الصحة
العمومية فى الميعاد الى رئيس مجلس الوزراء
ويبدى فيها أوجه تظليه ، ومادام أمر التكليف
واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً
للمادة الثالثة من الأمر العسكرى المشار اليه
فانه يحق عقابه لعدم تنفيذه أمر التكليف .

المحكمة

د حيث إن أوجه الطعن تحصل فى القول
(أولاً) بأن الطاعن دفع التهمة بمرضه الذى
يقعده عن أداء الوظيفة الحكومية التى صدر
أمر التكليف له بشأنها وقدم شهادات مرضية
تؤيد هذا الدفاع وقد تأيد دفاعه بقرار
القومسيون الطبى للجيش المؤرخ فى ١٠ نوفمبر

إسقاط المطالبة بدفع مبلغ الضريبة . الحكم لا يبين منه
أنهما قبل الرشوة على أساس أن المجنى عليه هو صاحب
المقولات المحجوزة دون ابنه أو أنهما ادعيا كذباً أن
الأخير هو صاحبها . معاقبة المتهمين على الرشوة . صحيحة .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد أثبت فى حق المتهمين
أنهما باعتبارهما مندوبى تحصيل ضريبة
السيارات أوقعا الحجز على منقولات موجودة
بمنزل المجنى عليه وفاء لقيمة الضريبة المطلوبة
على سيارة نقل لابنه وأنهما بعد ذلك عرضا
عليه أن يدفع لهما رشوة فى نظير إسقاط
المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبلغ
٧٥ جنيهاً وأن هذا الدفع قد تم فعلاً وأن
البوليس قد داهمهما بعد دفع المبلغ ووصله
إلى يد واحد منهما بناء على التدير الذى كان
قد اتفق عليه المجنى عليه مع البوليس — متى
كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم لا يبين منه
أن المتهمين قد قبلوا الرشوة من المجنى عليه
على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة
دون ابنه المدين فى الضريبة أو أنهما ادعيا
كذباً بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما
بعدم صحة ذلك . بل كان الثابت أن الاتفاق
تم بين المجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة
نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فإن
معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة .
ولا يقدح فى صحتها ما يثيره أحدهما من عدم
اختصاصه بمكان الواقعة مادام الحكم قد عاقبه
على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر
بطريق الاتفاق .

(القضية رقم ١٩١٣ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأسانذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد

سنة ١٩٤٩ الذي قرر أن الطاعن غير لائق للخدمة ، ولما كان هذا الدفاع هاماً كان يجب على المحكمة تحقيقه بإحالة الطاعن على القومسيون الطبي العام بوزارة الصحة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . و (ثانياً) بأنه ما دام أن جهة حكومية هي القومسيون الطبي للجيش قد سبق لها توقيع الكشف الطبي على الطاعن وقرر عدم لياقته طبياً ، فما كان يسوغ إحالته على كشف طبي آخر ذلك لأن أمر التكليف يكون قد سقط بقرار القومسيون المذكور وأن الطاعن لم يكن في وقت ما راعياً في عرقلة تنفيذ أمر التكليف إذ أنه بمجرد إعلانه من وزارة الدفاع قدم نفسه فوراً وثبت عدم لياقته طبياً — أما بصدد أمر التكليف الصادر له من وزارة الصحة فإنه لم يعلن به مطلقاً ، ولكن تلك الوزارة طلبته لتوقيع الكشف الطبي عليه هذا وما قالته محكمة ثاني درجة من أن أمر التكليف بالخدمة واجب التنفيذ فوراً وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس مجلس الوزراء لا محل له في واقعة هذه الدعوى ما دامت وزارة الصحة لم تطلب الطاعن للعمل فوراً إلا بعد إعادة الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي العام وكان مقتضى هذا كله أن يقضى ببراءته . و (ثالثاً) بأن الحكم المطعون فيه قد شبه القصور ذلك أن الطاعن قدم عدة شهادات مرضية بتاريخ لاحق لقرار القومسيون الطبي للجيش للاستدلال بما على حالته المرضية ولكن الحكم لم يعن بالرد عليها ولا على ما أبداه بالجلسة من أنه مريض بالربو الصدرى الأمر الذى يترتب عليه عجزه عن القيام بأعباء الوظيفة المكاف بالاضطلاع بها، كما دفع بأن المدة القانونية قد انقضت فأصبح أمر التكليف غير ذي موضوع ، ولكن المحكمة

لم تعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى أيضاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر الحقائق الآتية وعي : (أولاً) أن المتهم حصل على بكالوريوس الصيدلة وأن أمر تكليف صدر له طبقاً للأمر العسكرى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بأن يلتحق بوظيفة صيدلى بمستشفيات الحكومة ويمكن هذا الأمر لم يعلن إليه في بادىء الأمر لعدم الاهتداء لعنوانه وكان أن صدر له أمر آخر بالالتحاق بالجيش فكشف عليه القومسيون الطبي للجيش وقرر عدم لياقته طبياً ، فلما علمت وزارة الصحة بعنوانه عن هذا الطريق أعلنته بأمر التكليف الصادر من وزارة الصحة فرفض استلامه بعد أن قرر عليه به ورفض الإذعان لتنفيذ هذا الأمر متعللاً بمرضه (ثانياً) أنه أخطر بأمر التكليف قبل انقضاء السنتين المنصوص عليهما في القانون من يوم تخرجه أى فى الميعاد القانونى . (ثالثاً) أن وزارة الصحة تحقيراً لدفاعه أمرت بإحالاته على الكشف الطبي فلم يذعن لهذا الأمر ورفض عرض نفسه على مفتش صحة بندر بنى سويف أو قومسيون طبي مديرية بنى سويف أو القومسيون الطبي العام لبيان ما إذا كان يليق لشغل وظيفة مدنية لاختلاف مستوى اللياقة للخدمة بالجيش عن مستواها للعمل بالوظائف المدنية . (رابعاً) أن الطاعن لم يعارض فى أمر التكليف بالطريق الذى رسمه القانون — هذا وقد عني الحكم بإيراد الأدلة على ثبوت هذه الحقائق وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها — ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون قد بين الواقعة التى أخذه عليها بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وتعرض لدفاعه الذى أثاره أمام المحكمة والمشار إليه فى وجه الطعن بما يفنده

واستندت في القول بسلامة عقله إلى أقوال شهود فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع وأسست حكمها على أسباب لا تحمله .

المحكم:

« حيث إن بما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتمدت في إدانتهما على أقوال الطاعنة الثانية في التحقيقات الأولية مع أنها حين أدلت بها كانت محتلة العقل كما يبين من تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن المحامي عن الطاعنين قد تمسك في سبيل تفنيد أقوال الطاعنة الثانية بالتحقيقات الأولية بأها كانت محتلة العقل حين أدلت بهذه الأقوال واستند في ذلك إلى تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية بصفته رجلاً قنياً سواء أكان في وقت ارتكاب الجريمة أم حين أجرى التحقيق أم لدى المحاكمة وأن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وقالت في ذلك « إن حضرة طبيب الأمراض العقلية قرر في نتيجة تقريره أن المتهم السادسة (الطاعنة الثانية) مصابة ببداية الحالة العقلية المرضية التي أدت إلى إدخالها مستشفى الأمراض العقلية مما يحمل من المتعين أخذ أقوالها في التحقيق بتحفظ واحتراس إلى أن يثبت بأدلة أخرى مستقلة أن حالتها العقلية في تحسن . وحيث إن أقوال شهود العقد والحالة التي كانت عليها المتهم السادسة تؤيد أنها كانت في حالة عقلية سليمة وأن التهمج الذي حدث لها إن صبح أنه حقيقي وليس مصطنعاً — كما قرر المتهم الأول — أن أهلها أعطوها مواد مخدرة لإحداث هذا التهمج — فقد حدث هذا بعد إتمام عقد الزواج والتوقيع على عقد الطلاق مما يقطع أنها مستولة عن أفعالها ، —

— لما كان ذلك كله — وكان الطاعن بصفة كونه صيدلياً حاصل على دبلوم الصيدلة مرخصاً له في مزاوله الصيدلة بالمملكة المصرية لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيدالة . فلم يقدم معارضته في أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة لشغل وظيفة خالية بوزارة الصحة العمومية في الميعاد المحدد إلى رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيه أوجه تظلمه . ومادام أن أمر التكليف واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للبادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه فيحق عقابه لعدم تنفيذ أمر التكليف .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الظمن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٩١٤ سنة ٢٠ ق رثسة وعضوية حضرات الأساندة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد فهمى ابراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضبي وفهم ابراهيم عوض و ابراهيم خليل السنشارين) .

٢٩٠

٢ أبريل سنة ١٩٥١

إثبات . رأى خير في مسألة فنية . لا يصح تفنيده بشهادة الشهود .

المبدأ القانوني

إن رأى الخبير الفني في مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود . فإذا كانت المحكمة قد أطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية في الحالة العقلية لشخص

فإذا كان الطاعن يسلم بأنه كان قد أعلن بتقرير اتهم ليحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا فإن إحالة القضية إلى محكمة الجنايات (دون تقديمه إلى قاضي الإحالة) تكون حاصلة طبقاً لما يقضى به القانون سالف الذكر .

٢ - إذا كان المتهمان قد أحيلا إلى المحكمة لمحاكمتهم عن احراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بمجازة سلاح معين، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع فلا إخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع مادام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة بل أنقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن النيابة العامة كانت قد أعلنت المتهمين بتقرير اتهم ليحاكم أمام المحكمة العسكرية ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإحالة القضايا إلى المحاكم العادية فكان يتعين لذلك أن يقدم المتهمان لقاضي الإحالة .

وحيث إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ أوجبت إحالة القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون ولما كان الطاعنان يسلمان بصحة ما جاء بالحكم من أنهما كما قد أعلننا بتقرير اتهم ليحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا فإن إحالتهما إلى محكمة الجنايات تكون مطابقة لما يقضى به القانون سالف الذكر .

وحيث إن الوجهين الثاني والرابع يتحصلان في أن المتهمين أحيلا إلى المحكمة

ويبين من هذا أن المحكمة أطرحت رأي الخبير الفني وهو مدير مستشفى الأمراض العقلية في مسألة فنية وهي حالة الطاعنة الثانية العقلية ، واستندت في القول بسلامة عقلها إلى أقوال شهود - ولما كان رأي الخبير الفني في مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود فإن المحكمة تكون قد أخلت بدفاع الطاعنين وأسست حكمها على أسباب لا تحمله ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٩١٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٢٩١

٢ أبريل سنة ١٩٥١

١ - إجراءات . القضايا التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها إلى المحاكم بالحالة التي كانت عليها . متهم أعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا . إحالة القضية إلى محكمة الجنايات دون مرورها على قاضي الإحالة . إجراء صحيح .

ب - وصف التهمة . إحالة المتهمين إلى المحاكم لإحرازها أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بمجازة سلاح معين . تخصيص المحكمة كل واحد بعدد من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال في ذلك بحق الدفاع مادام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ (بإحالة القضايا التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية) قد أوجبت إحالة القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون .

لحاكتهما عن إحراز أسلحة عدة دون تخصيص أيهما بجيازة سلاح معين ولكن المحكمة خصت كلا منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع .

« وحيث إن ما يقوله الطاعنان لا إخلال فيه بدفاعهما إذ أن التخصيص الذي يشكوان منه لم يصف واقعة جديدة إلى أيهما بل أنقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما ولما كان الدفاع الذي أبداه الطاعنان في هذا الشأن موضوعاً فإن الرد عليه مستفاد ضمناً من عدم أخذ المحكمة به استناداً إلى ما جاء بالحكم من أسباب .

« وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن النيابة كانت قد رأت تقدير سن الطاعن الثاني بمعرفة الطبيب الشرعي ولكن ذلك لم ينفذ وأن سن هذا الطاعن لم تكن تتجاوز الخمس عشرة سنة وقت الحادث والمحكمة لم تكن بتقدير سنه حتى كانت تطبق في حقه العقوبة المناسبة .

« وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن المحكمة قدرت سن الطاعن الثاني بثاني عشرة سنة أي أنها كانت وقت ارتكابه الجريمة سبع عشرة سنة وبأنه لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع بل اقتصر محاميه في هذا الشأن على طلب معاملته بالرافة لصغر سنه إن رأت المحكمة وجهاً لمؤاخذته .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .»

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٢

٢ أبريل سنة ١٩٥١

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . طعن التهم فيه أنه كان مريضاً . تقديمه إلى محكمة النقض شهادتين

يظهر من مقارنتهما أنهما لا يوثق بهما . رفض الطعن .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم يقول في طعنه إنه لم يحضر الجلسة التي حكم فيها باعتبار معارضته كأنها لم تكن لمرضه ، وكانت الشهادتان اللتان قدمهما إلى محكمة النقض إحداهما تقول إنه شخص مريضه على أنه نزلة شعبية حادة مع حركة حمية ويحتاج لراحة وعلاج خمسة عشر يوماً من تاريخه ، وتاريخ هذه الشهادة هو ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وتقول الأخرى وتاريخها ٢٩ ديسمبر وكان مريضاً باحتقان لوزي حاد الخ ، فإن طعنه يكون على غير أساس إذ هاتان الشهادتان يظهر من مقارنتهما أحدهما بالأخرى أنهما لا يوثق بهما .

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٣

٢ أبريل سنة ١٩٥١

أ — شهود نفى . حضورهم . ترافع الدفاع دون إشارة منه إلى طلب سماعهم . هذا تنازل ضمني . لا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم سماعهم .

ب — دفاع . دفاع شرعي . عدم تمسك التهم بقيام هذا الطرف . لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض ما دام الحكم لا يفيد قيام هذا الطرف .

ج — شهود . الأخذ بأقوال بعض الشهود في التعقيقات الأولية دون سماعهم . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود نفى حضروا وأبعدوا خارج الجلسة

سالم في مقارنة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا أصليا لا شريكا، ومادامت العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فان مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة منها .

(القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٥

٩ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . قتل . نية القتل . استظهارها . مثال .

المبدأ القانوني

يكفي لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة إنها ثابتة قبل المتهم ثبوتا قاطعا من ظروف الحادث ومن أنه استعمل سلاحا ناريا وأطلق منه مقذوفين صوب الى المجنى عليه بقصد إزهاق روحه .

(القضية رقم ٦٠ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية حضرات الأساتذة احمد فهمي ابراهيم وكيل المحكمة واحمد حسنى وفهم ابراهيم عوض و ابراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٢٩٦

٩ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع . طلبات . عدم إصرار المتهم على طلب التأجيل لتقديم تقرير استشارى ثان وعد بتقديره . لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تؤجل المحكمة الدعوى . طلب استدعاء الطبيب الاستشارى الأول لمناقشته . رفضه . جوازه .

المبدأ القانوني

إذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة

في المكان المخصص للشهود ، وأنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الإثبات وأبدت النيابة العمومية طلباتها ترفع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من بعيد إلى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جانبه تنازلا ضمنيا عن سماعهم ولا يحق له من بعد أن يعود فيدعى في طعنه على الحكم أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ لم تسمع شهوده .

٢ - إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لاتفيد قيام هذه الحالة . فانه لايقبل منه أن يثير هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

٣ - إن محكمة الموضوع وهى تفصل في الدعوى لها أن تأخذ بما جاء على لسان الشهود في التحقيقات الأولية ولو لم تسمعهم مادام التحقيق كان مطروحا للبحث أمامها ، ومادام الطاعن لم يطلب إلى المحكمة سماعهم فلا يقبل منه أن يثير الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٤

٢ أبريل سنة ١٩٥١

نقض . اعتبار منهم فاعلا لا شريكا وتوقيع عقوبة عليه داخله في نطاق عقوبة الاشتراك . المجادلة في وصف التهمة . لا جدوى منها .

المبدأ القانوني

مادام الحكم قد استظهر أن المتهم قد

المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع عن سلكها مبرراً تبريراً تاماً أو جزئياً فان كان ما وقع مبرراً تبريراً تاماً فقد وجبت برامته وإلا فانه يكون متجاوزاً حدود حقه في الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة باعتباره معذوراً — لما كان ذلك كله كذلك وكان ما قاله الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي دفع بها الطاعن يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو على الأقل إلى احتمال قيام حالة التجاوز فيه . فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور متعينا نقضه .

(القضية رقم ٦٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٨

٩ أبريل سنة ١٩٥١

سبق الإصرار . مناط قيامه . ارتكاب الجريمة في هدوء البال وبعد إعمال الفكر والروية . التدليل على قيامه بعبارات دالة على أن ثورة الغضب كانت ما تزال تملك المتهم . ذلك خطأ .

المبدأ القانوني

إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية . فاذا كان الحكم في تحدته عن توافر هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة

على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشاري الثاني الذي وعد بتقديمه ، فلا إخلال بحق الدفاع اذا لم تجبه المحكمة الى طلبه ، كما أن إجابة طلب استدعاء الطبيب الاستشاري الأول لمناقشته في أقواله التي عنيت المحكمة بإيرادها والرد عليها لا يعيب الحكم إذ ليس في القانون ما يحتم على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل ان لها ان ترفضه إذا مارأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته هي من الوقائع التي ثبتت لديها ومن التقارير الأخرى الفنية التي أخذت بها لاطمئنانها اليها .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٧

٩ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسببيه . دفاع شرعي . اعتداء وهمي لا يجمع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ماورد في الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز في الدفاع . قوله مع ذلك ينفي حالة الدفاع الشرعي . قصور .

المبدأ القانوني

إنه لما كان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقياً بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهمياً متى كانت الظروف والملايسات تلقي في روع المدافع أن هناك اعتداء جدياً وحقيقياً موجهاً اليه ، وكان لا يشترط كذلك بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يسلكها

الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادى، المطمئن، فانه يكون قد أخطأ في اعتباره هذا الظرف قائماً.

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن ظرف سبق الإصرار في قوله « إن سبق الإصرار ثابت من حصول مشاجرة النهار ومن تهديد المتهم للمجنى عليه بالضرب بالنار ومن استحضار الآلة القاتلة والذهاب بها إلى محل وجود المجنى عليه ومفاجأته بإطلاق النار عليه بعد ابتعاد الشاهد عنه دون أن يحدث بينهما شىء جديد خلاف الضغينة السابقة فأحدث إصابته ». « يبين من ذلك أن الحكم لم يتحدث بما يفيد أن الطاعن حين قارف جريمته كانت قد زالت عنه ثورة الغضب الناشئة عن المشاجرة السابقة والتي ثبت من الحكم أنها تقدمت جريمة الشروع في القتل ببضع ساعات ولما كان مقررأ أن مناط وجود سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادى البال بعد إعمال فكر وروية وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاستدلال على كل هذا بل على العكس من ذلك فقد ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادى المطمئن إذ قال : « فقد توجه (أى الطاعن) إلى المجنى عليه رغم القرابة التي بينهما وحاول منعه من استعمال المسقى المشتركة بينهما حتى إذا أصر المجنى عليه على استعمالها أسبه بالفاظ تدل على القحة وسوء الخلق فلما تجرأ المجنى عليه ورد عليه هذا السب بمثله توعدده بالقتل فلما تدخل الوسطاء وحجزوا بينهم انصرف غاضباً وعاقداً النية على تنفيذ وعيده فذهب بعد منتصف الليل

يحمل البندقية الموزر ثم لا يطلقها من داخل الأذرة بل يظهر للمجنى عليه وزميله ويأخذ في مناقشتها ويطلب من عبد العال أن يبتعد عن المجنى عليه فاذا لم يطاوعه يطلق العيار الأول للإرهاب حتى إذا ابتعد عن المجنى عليه طلب من هذا أن يحضر إليه فاذا ما تقدم نحوه وهو أعزل من كل سلاح يطلق النار عليه فيصيبه تلك الاصابة الجسيمة التي تركته بين الحياة والموت والمتهم في ذلك كله بملاء الغرور ويحدوه الزهو فيتصور أنه قادر إذا قال فعل وإذا أوعده لم يخلف وتلك الثورة العصبية أو العقدة النفسية تنسبه بطبيعة الحال أنه يقدم الدليل على نفسه ولو كان عاقلاً ما أقدم على إجرامه ولتجنب مواضع الزلل ». « ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم إذ وقع على الطاعن أقصى العقوبة على اعتبار توافر ظرف سبق الإصرار في حقه يكون قد أخطأ ويكون الوصف الصحيح للواقعة كما صار إثباتها في الحكم هو أن المتهم شرع في قتل المجنى عليه عمداً وعقابه ينطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات. « وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه وتوقيع العقوبة في نطاق المواد السالفة الذكر. »

(القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢١ قى بالهيئة السابقة) .

٢٩٩

٩ أبريل سنة ١٩٥١

١ - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر . جوازه .

ب - فاعل . اتفاق متهمين على ارتكاب القتل . عملها على تنفيذه . ارتكاب أحدهما فعلاً يصح عبده شروعا

في القتل . يعتبر فاعلا ولو لم يساهم في الإصابة القاتلة التي ارتكبها زميله .

المبادئ القانونية

١ - لا تثير على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالنسبة إلى متهم معين ولم تأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر مادام تقدير قوة الدليل في الاثبات من سلطتها وحدها .

٢ - يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين أن يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه فأصابه أحدهما الإصابة القاتلة وارتكب الآخر فعلا من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل ولو لم يساهم بفعل في الإصابة التي سببت القتل .

(القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٠

٩ أبريل سنة ١٩٥١

وصف التهمة . للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلفت الدفاع إلى ذلك مادامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي عرضت عليها أو تناولها الدفاع .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠١

٩ أبريل سنة ١٩٥١

تفتيش . إدانة الطاعن بناء على اعتراف مستقل عن

التفتيش . طعنه في إجراءات التفتيش . طعن لا جدوى منه .

المبدأ القانوني

مادام الحكم قد اعتمد في إدانة الطاعن في إحراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان إجراءات القبض عليه وتفتيشه .

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٢

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

شهود . سماع الشهود عدا واحداً . عدم اعتراض المتهم وعدم إصراره على سماع من لم يحضر . حجز القضية للحكم . ليس للمتهم أن يطلب في مذكرته التي رخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع أنها في الأصل تحكم على مقتضى الثابت في الأوراق - قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود ، ثم لما حضروا عدا واحداً سمعهم ولم يعترض الطاعن أو يصر على سماع من لم يحضر ، بما يفيد أنه تنازل ضمناً عن سماعه ، فانه إذا ما حجزت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود إلى ما تنازل عنه ضمناً ويطلب في مذكرته سماع هذا الشاهد بعد أن تم تحقيق الدعوى ، وإذن فلا يقبل منه أن يجعل من عدم إجابة المحكمة إياه إلى طلبه سماع هذا الشاهد وجهاً

وثيقته وأثبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وأنها مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس ، فإن ما أثبتته المأذون في العقد المختص هو بتحريره من خلوة الزوجة من الموانع الشرعية هو إثبات لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يعنى هو من العقاب عليها لحسن نيته ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الإعفاء بصفته شريكاً له فيعاقب على اشتراكه في هذا التزوير .

٢ - إن دفع المتهم بأن عقد الزواج الذى أجراه المأذون لم يكن فى الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استناداً إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التى تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً - ذلك دفع غير سديد إذ المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قررا أمامه أن الزوجة مصرية الجنسية وهو فى هذه الحالة يكون مختصاً بتحريره على أن هذا العقد لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج وإنما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل التى أوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم القاضى الشرعى بتحرير عقد الزواج . وفى هذه الحالة يكون التزوير معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

المحكمة

د حيث إن أوجه الطعن تحصل فى القول

للطعن على حكمها إذ ذلك محل بنظام المحاكمات ومعتل للفصل فى القضايا .

(القضية رقم ١٦٧٦ سنة ٢٠ فى رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واهمى ابراهيم وكيل المحكمة واهمى حسنى واهمى خليل ومحمد احمد غنيم المستشارين) .

٣٠٣

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

١ ، ب - تزوير فى وثيقة زواج . ذمية . إسلامها لا يترتب عليه بذاته فسخ الزوجية بينها وبين زوجها الذى . يجب أن يصدر حكم القاضى بتطليقها إن لم يسلم الزوج . تقدم التهم مع علمه بذلك إلى المأذون وتقريره أمامه أن هذه الذمية بكر وأنها مصرية الجنس وأنه يريد عقد زواجه عليها . تحرير المأذون عقد الزواج . هذا تزوير . معاقبة التهم . الاحتجاج لعدم رسمية وثيقة الزواج بالمادة ٢٧ من لائحة المأذونين التى تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً . لا يقبل . احتمال الضرر .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتى تقضى بأن إسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته فسخ عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذى بل يجب أن يصدر حكم القاضى بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة يحل لها أن تنكح زوجاً غيره - مع علمه بذلك كذب على المأذون فى أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنها مصرية الجنسية فوثق المأذون الزواج بناء على ذلك وحرر

(أولاً) بأن الحكم المطعون فيه خطأ إذ أدان الطاعن بالاشتراك في التزوير على اعتبار أن الجهل بالقانون لا يعفيه من العقاب في حين أن الجهل في واقعة هذه الدعوى لم يكن بقاعدة من قواعد القانون الوضعي بل بقاعدة شرعية لم ينص عليها في القوانين الوضعية ومن المسلم أن العلم بتلك القواعد الشرعية غير مفروض في الكافة (ثانياً) بأن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الزواج الذي أجراه المأذون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ، واستند في ذلك إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً . ولما كانت الزوجة فرنسية الجنسية فقد وقع العقد باطلاً ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع رداً غير سديد (ثالثاً) بأن المأذون بصفة كونه الموظف الحسن النية المقول بأنه ارتكب تزويراً في محرر رسمي وكان الطاعن شريكاً له فيه لم يثبت في وثيقة الزواج أية عبارة نسب صدورهما عن الطاعن وإذن فلا يمكن نسبة التزوير إليه مادام المحرر قد خلا من ذكر البيانات المقول بأنه أدلى بها أمام ذلك الموظف المختص (رابعاً) بأن الحكم المطعون فيه يستند في تدعيم أقوال الزوجة على أن موطن المحكمة المختصة مع من الثابت فيه أنهم لم يتعرفوا على الطاعن حين عرض عليهم بن قالوا إن الرجل الذي صاحبها لدى تسليها حكم التفريق الجسائي كان يشبه الطاعن ولكنهم لا يقطعون بأنه هو وإذن فانه ما كان يصح الاعتماد على أقوال هؤلاء الموظفين في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : « إن إيفون لاسبورت وهي فرنسية الجنسية تزوجت في نوفمبر سنة ١٩٣٣ من فيكتور دي لورانزو الإيطالي الجنسية فأصبحت إيطالية مثله ثم دب الخلاف بينهما في سنة ١٩٤٢ ورفعت أمام المحكمة المختلطة دعوى بطلب التفريق الجسائي بينهما ثم شطبت ولكن في سنة ١٩٤٦ عاد الخلاف وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ اتفقا على الانفصال الجسائي (separation du corps) بشروط مخصوصة ، وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٧ صدر من المحكمة المختلطة حكم بالتصديق على هذا الاتفاق وبالأمر بأن ينفصلا جسائياً . وفي شهر يونيو سنة ١٩٤٧ تودد المتهم إليها وأظهر لها الحب مدعياً أنه طيار له مركزه في المجتمع وعرض عليها الزواج منه فأفهمته أنها مسيحية كاثوليكية ولا يمكن طلاقها من زوجها المسيحي إذ الطلاق طبقاً لديانتها ممنوع إلا بتصريح من البابا . فأفهمها بأنه من السهل إيجاد مخرج لها وذهب بها إلى الأستاذ فتح الباب عبدربه المحامي الشرعي في مكتبه فأقنط بأنه يمكن تطليقها من زوجها إذا ما اعتنقت الإسلام وكلفها باستحضار صورة رسمية باللغة العربية من حكم الفرقة وبعد ذلك توجه المتهم معها يوم ٢٢ يوليوسنة ١٩٤٧ إلى محكمة مصر المختلطة واستخرج صورة باللغة العربية من حكم الفرقة بعد أن دفع رسمها ثم توجهها معها إلى مكتب المحامي الشرعي الذي صاحبها مع وكيله (رشاد عبد المؤمن) إلى محكمة مصر الشرعية حيث أشهرت إسلامها أمام الموظف المختص ، وفي اليوم التالي وهو يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٧ أخذها المتهم مستصحباً الشاهدين رشاد عبد المؤمن محمد ومحمد الحسيني خليفة إلى منزل الشيخ محمد فهمي محمد حسين المأذون الشرعي وطلب المتهم منه أن يعقد زواجه عليها بعد أن أخبره بأنها بكر لم يسبق لها الزواج وأنها خالية من الموانع الشرعية ومصرية الجنسية

ذلك وحرر وثيقته وهي محرر رسمي وأثبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وأنها مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس . (ثالثاً) أن ما أثبتته هذا الموظف في العقد المختص هو بتحريه من خلو الزوجة من الموانع الشرعية هو إثبات لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . ولما كان هو حسن النية معني من العقاب فإن هذا الإعفاء لا يستفيد منه الطاعن بصفته شريكاً له ولذا فقد دأته المحكمة بهذه الجريمة . ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن من جهله بزواج الزوجة السابق من رجل آخر فقنده مستدلاً على ذلك بأقوال الزوجة المؤيدة بما شهد به موظفو المحكمة المختلطة ، كما تعرض لدفعه المشار إليه في الوجه الثاني من الطعن في قوله : « إن المادة ٢٧ من لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير الحفانية في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ منعت المأذون من أن يعقد الزواج الذي يكون أحد الطرفين فيها تابعاً لدولة أجنبية أو كان غير مسلم مقررة أن ذلك يكون من اختصاص القضاء بعد اتباع القواعد الجارية . وحيث إن محامي المتهم دفع بطلان وثيقة الزواج موضوع الاتهام لأن الزوجة هي من المحقق إيطالية الجنسية وليست مصرية فيكون المأذون غير مختص بزواجها من المتهم بل القاضي الشرعي هو المختص وذلك طبقاً للائحة المأذونين سالفه الذكر . وحيث إن المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قررا أمامه بأن الزوجة مصرية الجنسية وهو في هذه الحالة يكون مختصاً بتحريه وعلى أي حال فالعقد لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج ، وإنما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل التي أوجب القانون

وانسأقت هي خلف المتهم ووافقت على ما ذكره كما وافق الشاهدان وكان المتهم قد أفهمها بأن مجرد إشهار إسلامها يبطل عقد الزواج الأول ولم يفهمها بأنه يجب أن تعتد من زواجها الأول وأن يصدر قبل زواجها الثاني حكم من القاضي الشرعي بطلاقها من زوجها الأول بعد عرض الإسلام عليه وإبائه عنه - وبعد إتمام الزواج وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ قدمت الزوجة شكوى ضد زوجها المتهم ذكرت فيها أنه انتهز فرصة غيابها عن مسكنها وسرق مصاغها ونقودها فأبلغت البوايس عنه وقدم هو في التحقيق وثيقة زواجها منه ولم تكن أطلعت عليها بعد . ولما أطلعت عليها ظهر أنه ارتكب تزويراً فيها ، إذ قرر للمأذون بأنه لم يسبق لها الزواج وأنها خالية من الموانع الشرعية مع أنها كانت لا زالت متزوجة فيكتور لورازو ولم يصدر من الجهة المختصة حكم نهائي بطلاقها منه وسئل المتهم فادعى أنه عند عقد زواجه منها كان يجهل زواجها الأول ولكنه ظهر من أقوالها وشهادة موظفي المحكمة المختلطة أنه كان يعلم بهذا الزواج الأول وأنه تردد معها على المحكمة المختلطة للحصول على صورة من حكم التفريق الجسائي ، ثم استظهر الحكم الحقائق الآتية (أولاً) أن القاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتي ذكرها فضيلة مفتي الديار المصرية في فتواه رداً على المحكمة هي أن إسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته قسماً عري الزوجية بينها وبين زوجها الذي بل يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة محل لها أن تنسك زوجاً غيره (ثانياً) إن الطاعن كان يعلم هذه القاعدة ولذلك كذب على المأذون وزعم أمامه أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنها مصرية الجنسية فوثق المأذون الزواج بناء على

بقوله إن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون تدليل على ذلك . قصور .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . فإذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن بموجب هذه المادة إلى ما قالته عن تأجير مصنعه ثم يبعه وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٦٨١ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وفهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٣٠٥

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع . طلب معانة . وجوب إجابته أو الرد عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة لإجراء معاينة المكان الذي وقع فيه

اتباعها وهو أن يقوم القاضي الشرعي بتحرير عقد الزواج — وفي هذه الحالة يكون التزوير معاقباً عليه لاحتمال الضرر ويرى جازو أن مسألة ما إذا كان العقد الباطل شكلاً يجوز أن يكون أساساً لتهمة تزوير أم لا هي مسألة خاصة بموضوع الدعوى أكثر من كونها مسألة قانونية وتنحصر فقط في احتمال وقوع الضرر وذلك متوقف على كيفية نظر الأفراد إلى العقد إذا كان أولئك الأفراد في حالة لا تمكنهم جيداً من معرفة البطلان الذي يتضمنه ذلك العقد (جازو ٤ بند ١٤٠٠٥ — أنظر مجموعة المبادئ الجنائية لجندى عبد الملك صفحة ٢٢١ بندي ١٢٤ و ١٢٥) . وحيث إن إيفون لاسبورت قد نالها ضرر من التزوير الذي أقره المتهم وكانت في حالة لم تمكنها جيداً من معرفة البطلان الذي تضمنه ذلك العقد . . هذا ولما كان الحكم قد أورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت هذه الواقعة وكان ما فند به دفاع الطاعن بشأن عدم توافر الأركان القانونية للجريمة الاشتراك في التزوير التي دانه بها صحيحاً في القانون فإن الجدل الذي يثيره في طعنه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وفهم إبراهيم عوض ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٣٠٤

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

تموين . صاحب مصنع . تأجير مصنعه ثم يبعه . إدانته بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

الحادث لإثبات أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع فيه على المسافات التي ذكروها في أقوالهم وكان التحقيق خلواً من هذه المعاينة ولم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصراً ، إذ طلب المعاينة هو من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة الدعوى إلى إجابته أن تتحدث في حكمها عنه .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

تموين . اتهام صاحب متجر بعدم إعلانها عن أسعار الفلال والحبوب المروضة للبيع في متجريها وعدم إعلانها الجدول الخاص بأسعار هذه السلع . صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قبل الحكم عليهما نهائياً . ما اقترفه هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار يعاقب عليها في حدود المرسوم الجديد .

المبدأ القانوني

إذا قدم صاحب متجر للمحاكمة بمقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لعدم إعلانها عن أسعار الفلال والحبوب المروضة للبيع في متجريها وعدم إعلانها الجدول الخاص بأسعار هذه السلع . وقبل الحكم عليهما نهائياً صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الذي ألغى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ونزل بالعقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع فجعلها الحبس مدة لا تزيد على

ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين بعد أن كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، فان ما اقترفه هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ . ويكون من المتعين توقيع عقوبة واحدة عليهما . فاذا كان الحكم الذي صدر عليهما قد قضى بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى ، وإذا كانت تلك الغرامة هي الحد الأدنى الذي لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وهي في حكم القانون الجديد الحد الأقصى ، فانه يكون من المتعين عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقرر محكمة النقض مبلغ الغرامة الذي يحكم به في حدود النص الجديد .

وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى أن أحد هذين المتهمين قد ضبط جالساً في متجر الآخر يعرض غلالاً للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانوني ، فانه لا يرفع عنه المسؤولية ما يثيره من انقطاع صلته بالمتجر الذي وقعت فيه المخالفة .

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون

وتنص المادة ١٣ منه في الفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرارات التي تصدر باعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول بالعقوبة المقررة بتلك المادة .

« وحيث إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ الذي صدر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ والذي لم يبلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الاعلان في الباب الرابع منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ - لما كان ذلك - وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد خالفوا ما تنص عليه المادتان ١٩ و ٢٤ من القرار سالف الذكر إذ أن السلعة موضوع المخالفة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم الجديد . وكان العقاب حسياً جاء بالمادة ١٣ من ذلك المرسوم مقررأ على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له . وكانت التهمة المنسوبة إلى الطاعنين هي عدم الاعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رسمها قرار وزارة التجارة والصناعة فإن ما اقرره الطاعنان يعتبر جريمة واحدة هي عدم الاعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعقوبة واحدة عن التهمتين .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها خمسون جنياً عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى فإن تلك الغرامة كانت هي الحد الأدنى الذي لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمقتضى القانون الجديد الحد الأقصى بما يتعين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحكمة بمبلغ الغرامة .

« وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول

إذ صدر قانون أصلح عن الجريمة التي دين بها الطاعنان قبل الفصل في الدعوى وكان ينبغي تطبيقه عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . كما أنهما ديناً بعقوبة مستقلة عن كل تهمة في حين أن التهم المنسوبة إليهما هي في الواقع جريمة واحدة ويضيف الطاعن الأول أنه حكم بإدائته مع ثبوت انقطاع صلته بالمتجر موضوع المخالفة .

« وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ الذي طبقته المحكمة وقد نزل المرسوم الجديد بالعقوبة المقررة للجريمة التي دين بها الطاعنان وهي عدم الاعلان عن أسعار السلع في المادة ١٣ منه لجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيات ولا تزيد على خمسين جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين في حين أن العقوبة التي كانت مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من خمسين جنياً إلى مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين - ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أي لاحقاً للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فقد كان يتعين تطبيقه على واقعة الدعوى إذ كانت لا تزال منظورة أمام المحكمة .

« وحيث إن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها - تجار التجزئة والباعة الجمالين باعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

النقض أن تطبق القانون على واقعة الدعوى .

(القضية رقم ١٢٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة
واحد فهدى ابراهيم وكيل المحكمة واحد حسن و ابراهيم
خليل ومحمد احمد غنيم المستشارين) .

٣٠٨

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

١ - تموين . الترخيص لوزير التموين في تنظيم
تداول مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء
بقرارات يصدرها . له أن يوجب على أصحاب الطاحن
أن يعيزوا أجولة الدقيق بأختار واضحة بالبوية وأن يحظر
عليهم استخدام أجولة ممزقة أو بها رقم .

ب - تموين . عقوبة صاحب الطاحن على استعماله
أجولة بها رقم في تعبئة الدقيق . شهر مخلص هذا
الحكم . واجب .

المبادئ القانونية

إن القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ قد نص
في المادة الأولى منه على أنه : يجوز لوزير
التموين - لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية
وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات
الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها
- أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة
التموين العليا بعض التدابير الآتية : (١) فرض
قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها
واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب
بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين
لهذا الغرض ، الخ . فهو بذلك قد رخص
لوزير التموين فيما رخص له به أن ينظم
بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين
المنتجين لها والقائمين على صناعتها ومستهلكيها .

من عدم مسئولية عن المتجر موضوع المخالفة
مادام أن المحكمة قد استظهرت من وقائع
الدعوى في منطق سليم أنه ساهم في ارتكاب
الجرمة وأوردت الأدلة على ثبوت وقوعها منه
إذ أثبت الحكم المطعون فيه أن مفتش الأسعار
ضبط الطاعن الأول جالسا في متجر الطاعن
الثاني يعرض غلالا ، فولا وحلبة وعدسا
وترمسا ، للبيع دون أن يعلن عن أسعارها
بالطريق القانوني ودون أن يعلق الجدول
الخاص بهذه الأسعار وأن هذه الوقائع قد
تأيدت باعتراف الطاعن نفسه في التحقيقات
وفي استجواب النيابة والجلسة . ومتى كان الأمر
كذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون
مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٠٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد
حسن وفهدى ابراهيم عوض و ابراهيم خليل ومحمد احمد
غنيم المستشارين) .

٣٠٧

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

نقض . صدور حكمين نهائين في دعوى واحدة
بسبب تجزئة المحكمة للدعوى . وجوب نقض الحكمين
وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا كان قد صدر من المحكمة الاستئنافية
حكمين نهائين على المتهم في دعوى واحدة
بسبب تجزئة المحكمة للدعوى بالفصل مرة في
استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم
فإن هذين الحكمين يجب نقضهما والمحكمة

وإذن فإذا هو أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وبحروف معينة على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت . فهذا منه هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون .

٢ - إنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه . فصاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

(القضية رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور الأستاذ فهم إبراهيم عوض بدلا من الأستاذ إبراهيم خليل المستشارين) .

٣٠٩

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

تلبس . تخلى شخص عن الحقبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء المسروق فيها . تلبس . تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو إلى الاشتباه إذ كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك

العربة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تتبعوه التي بالحقبة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للملكية فيها ، يخول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فإذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢١ ق برئاسة وعضوية حضرات الأستاذة أحمد فهم إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وفهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٣١٠

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسيبه . اعتماد المحكمة على أقوال العمود في التحقيقات الأولية . ذكر الحكم أن هذه الأقوال قيلت أمام المحكمة . لا يضيره .

المبدأ القانوني

متى كان ما أثبتته المحكمة عن أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما قيلت عليها .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

خاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل احتفاظها بمفتاحه وعلى ما قاله من أنه سواء أ كان المخدر للتهمة الأول الذي قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فان الذي لاشك فيه أن أحدهما قد مكنته صلتته بالطاعة من إبداع المخدر عندها وأنها هي التي تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عارياً ظاهراً ، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .
(القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٣

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

١ - حكم بالبراءة . اشتمال الحكم الاستثنائي على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة المنقضية بها ابتدائياً . يكفي .

ب - شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم . يكفي لإطراحها أن تقول عنهم إن أقوالهم سماعية وإنهم من أقارب المجنى عليه .

ج - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بالبراءة في دعوى بلاغ كاذب من متهم بسرقة ضد من اتهمه . حكم ببراءة المتهم في السرقة . لا تأثير للحكم الأول على دعوى السرقة .

المبادئ القانونية

١ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتمل على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة السابق القضاء بها .

٢ - مادامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكفي لإطراح هذه الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود إنهم أقارب وأصحاب المجنى عليه وإن أقوالهم سماعية لا يصح التعويل عليها .

٣ - الحكم الصادر بالبراءة في دعوى

٣١١

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . تضارب بين ما أورده المحكمة لنق قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تمصلاً من التحقيقات . نقض الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أورده المحكمة من وقائع لنق قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن لا تتفق وما ذكرته من الوقائع التي حصلت لها من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم فانه مع هذا التضارب لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٢

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يعتبر متحققاً ؟
مثال للقصور في الاستدلال على توفره .

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً . فإذا كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الإحراز في حق الطاعنة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قفط

المبادئ القانونية

١ — إن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر على الصورة التي فرضتها المادة ٤١ من الدستور إذ أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية ونشر في الجريدة الرسمية وصار تقديمه للبرلمان في دورته العادية التالية لصدوره . والبرلمان بمقتضى المادة ٤١ المذكورة هو صاحب الحق في إسقاط مثل تلك المراسيم بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه ، وهذه المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى كما فعلت حين رتبت زوال قوة القانون عن المراسيم التي لاتعرض على البرلمان في أول انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين . واذن فالقول بأن هذا المرسوم باطل شكلاً قول غير سديد .

٢ — إن المادة ٤١ من الدستور قد أعطت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لاتحتمل التأخير ، وإذا ما استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه فانه لايسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

٣ — إن القول بأن هذا المرسوم مخالف للمادة ١٤ من الدستور مردود بأن تلك المادة إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الأعراب عن الفكر بالقول

الجنحة المباشرة المرفوعة من المتهم بسرقة عقد ضد من اتهمه بالسرقة بأنه أبلغ في حقه كذباً بالسرقة لا تأثير له على دعوى السرقة وهي المعتبرة أنها الأصل فيه ، وقد كانت الدعويان تنظران معاً عما كان مقتضاه حتماً تأثر الأولى بالثانية ووجوب انتظار الفصل في دعوى موضوع الإخبار الأمر الذي يترتب عليه أنه لايمكن القول بتعدى أثر الحكم الأول الى دعوى السرقة ليكون له قوة الشيء المحكوم به فيها بحيث إذا ما قضى فيها بالبراءة يخشى التحدى بتضارب الحكيم .

(القضية رقم ٥٦٦ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الأسانذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد فهمى اراهيم وكيل المحكمة واحد حسنى وحسن اسماعيل الهضيبى ومحمد احمد غنيم المستشارين .

٣١٤

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

أ ، ب — شيعية . المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . صدوره صحيحاً من حيث الشكل . تقدير موجبات الإسراع منوط للسلطة التنفيذية .

ج — القول بمخالفة هذا المرسوم للمادة ١٤ من الدستور . غير سديد .

د — تفتيش . إذن مبنى على التحريات الدالة على ترويج شخص للمذهب الشيوعى . صحيح .

هـ — تفتيش . صدور الإذن باسم شخص اشتهر به في المحيط الذى يعمل فيه . لا يقدح في صحته .

و — شيعية . القانون لا يشترط أن يكون الجانى قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة والعنف . يكفي أن يكون استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في تحقيق الغرض .

ز — سرية الجلسة . للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون . ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . ولما كانت أحكام المرسوم سالف الذكر لا تمس حرية الرأى ولا تتجاوز ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره فإن القول بمخالفة هذا المرسوم لحكم هذه المادة لا يكون له محل .

٤ - يكفى لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه . فإذا كان طلب الاذن مبنيا على وقوع جريمة الترويج للذهب الشيوعى الذى من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فإن النيابة إذا أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت فى القانون .

٥ - إن صدور إذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح فى سلامة الحكم مادام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم فى البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به فى محيط الجمعية التى ينتمى إليها .

٦ - مادام الحكم قد استظهر أن الطاعن عضو عامل فى جمعية بالملكة المصرية ترمى إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات وإلى نحو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية . وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليح العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض غير المشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجانى قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنضمة إليها قد قامت فعلا بشئ من ذلك بل يكفى فى القانون أن يكون استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى تحقيق تلك الأغراض .

٧ - إن كلمة « الآداب » الواردة فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فى مقام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فى مدلولها . وإذن فسواء أكان الشارع قد ذكر فى هذا المقام عبارتي « الآداب » و « محافظة على النظام العام » كما فى المادة ٢٣٥ من قانون نظام القضاء والمادة

١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين وحرمة الأسرة، كما في المادة ١٢١ من قانون المرافعات أم كان قد اقتصر عن لفظ «الآداب» كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للحفاظ على النظام العام.

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنها بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة انضما إلى جمعية بالمملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظام الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك وذلك بأن انضما إلى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك للدولة والأسمالية وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصري على غرار الوضع القائم في روسيا وبالأسلوب الثوري الذي اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وبتهريض العمال على الاغتصاب والاعتداء على حق الغير وتهريضهم على بغض طائفة الملاك والأسماليين تهريضا من شأنه تكدير السلم العام وكذلك روجا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وللقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ولخدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان

استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضما إلى الجمعية السرية سالفة الذكر وهي تعمل على ترويج مثل هذه المبادئ عن طريق اصدار نشرات وتأليف خلايا وترويج الأفكار التي من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج اتباعا للبرنامج الثوري الذي نادى به لينين وستالين واقتفاء لأسلوبهما الثوري الذي حقق هذا الانقلاب في روسيا السوفيتية. وطلبت من قاضي الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٩٨ — ١ فقرة ثالثة و ٩٨ — ب فقرة أولى و ٩٨ — هـ من قانون العقوبات. فقرر بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات مصر دفع المتهمون بطلان التفتيش. والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ٩٨ — هـ و ٢ من قانون العقوبات أولا: برفض الدفوع المقدمة من الدفاع فيما يتعلق ببطلان التفتيش. وثانياً: بمعاينة كل من المتهمين حامد عبد الحليم حامد ومحمود موسى محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وأمرت بحل التشكيلات التي انضمت لها المتهمان وإغلاق أمكتها ومصادرة الأوراق التي ضبطت معهما وغيرها في ارتكاب الجريمة وتغريم كل من المتهمين خمسين جنيتها. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

(عن الطاعن الأول)

وحيث إن الوجهين الأولين من طعن هذا الطاعن وحاميه يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ طبق المرسوم بقانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٤٦ على واقعة الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن هذا المرسوم باطل شكلاً لمخالفته لنص المادتين ١٢ و ١٥ من الدستور وباطل موضوعاً لمخالفته للمادتين ١٢ و ١٤ منه ويقول محاميه إن الحكومة أجازت نفسها إصداره استناداً إلى الرخصة الممنوحة للسلطة التنفيذية في المادة ١٤ من الدستور . وأنه لما كانت هذه المادة تستلزم لاستعمال هذه الرخصة أن يحصل بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير وتوجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض المرسوم عليه وكأن لم يقع حادث ظاهر أو خفي يوجب اتخاذ مثل تلك التدابير العاجلة وكان البرلمان لم يدع للانعقاد لدور غير عادي لعرض هذا المرسوم عليه فإنه لا تكون له قوة القانون وبالتالي فلا يسوغ للمحاكم تطبيقه . ولا يغير من ذلك النظر أن الحكومة قد عرضت ذلك المرسوم على البرلمان عند انعقاده في دورته العادية ولم يصدر من أي المجلسين إلى الآن قرار بالموافقة عليه أو بإبطاله إذ لا يمكن أن يقال بأن إجازة صدرت من البرلمان تصحح البطلان الذي لحقه بعدم دعوة البرلمان لدورة غير عادية لأن هذه الإجازة لا تكون إلا بموافقة صريحة عليه وإن قيل بأن المناقشة في مدى هذه الإجازة هي مناقشة في موضوع القانون لا في شكله فإن المحاكم المصرية غير ممنوعة من بحث دستورية القوانين شكلاً وموضوعاً .

وحيث إن هذا الوجه مردود (أولاً) بأنه من الناحية الشكلية فإن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر على الصورة التي فرضتها المادة ١٤ من الدستور إذ أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية ونشر

في الجريدة الرسمية وصار تقديمه للبرلمان في دورته العادية التالية لصدوره . لما كان ذلك . وكان البرلمان بمقتضى المادة ١٤ سالفة الذكر هو صاحب الحق في إسقاط مثل تلك المراسيم بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه . وكانت تلك المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي كما فعلت حين رتب زوال قوة القانون عن المراسيم التي لا تعرض على البرلمان في أول انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين فإن ما جاء في الطعن من ناحية الشكل لا يكون سديداً . (وثانياً) بأنه من ناحية الموضوع فإن المادة ١٤ من الدستور قد أعطت للسلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لا تتحمل التأخير وبأن هذه السلطة إذ استعملت هذا الحق المخول لها ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات أما القول بمخالفة هذا المرسوم للمادة ١٤ من الدستور فردود بأن تلك المادة إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة فقد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك وكانت أحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز

ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتمد في إدانة الطاعن على الدليل المستمد من تفتيش باطل ذلك لأن طلب الإذن بالتفتيش لم يبن على وقوع جريمة حتى كان يصح للنيابة أن تأذن به وإنما كان مقصوداً على القول بأن الضابط علم أن شخصاً اسمه رشدي يعتنق المبادئ الشيوعية ويعمل على ترويج هذه المبادئ وله نشاط ظاهر في الحركة الشيوعية وهو حذر في اتصالاته ومن يطلق عليهم اسم محترف شيوعي . وهذه العبارة لا تتضمن بذاتها توافر العناصر المكونة للجريمة التي نص عليها القانون التي دين بها الطاعن يضاف إلى ذلك أن المدافعين عن الطاعن دفعا أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش لأن الإذن به صدر ضد شخص آخر غير الطاعن اسمه رشدي ولذا فإن البوليس يكون قد قتش منزله هو بغير إذن من النيابة .

وحيث إنه يكفي لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيش مسكنه ولما كان طلب الإذن مبنياً على وقوع جريمة الترويج للذهب الشيوعي الذي من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فإن النيابة إذ أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت في القانون — أما ما قاله الطاعن من أن إذن التفتيش قد صدر ضد شخص آخر سواء اسمه « رشدي » فردود بأن الحكم

المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن قد اشتهر بهذا الاسم في البيئة الشيوعية وهو يتراسل به في محيط الجمعية التي ينتمي إليها .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في القول بأن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي دين الطاعن على مقتضى نصوصه يتطلب أن يكون المتهم نفسه هو الذي استعمل القوة أو ركن إليها أو استعان بها لتحقيق الأغراض الغير المشروعة المبينة بالقانون أو أن تكون المنظمة التي انضم إليها قد استعانت بالقوة فعلاً لتحقيق تلك الأغراض ولم يثبت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد بدر منه شيء من ذلك وإذن فتكون الجريمة التي دين بها قد فقدت ركناً من أركانها ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بها قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن عضو عامل في جمعية بالمملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات وإلى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليح العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض الغير مشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية فانه يكون بذلك قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنضم إليها قد قامت فعلاً بشيء من ذلك بل يكفي في القانون أن يكون استعمال القوة أو الارهاب والوسائل الغير المشروعة ملحوظاً في تحقيق تلك الأغراض .

هاتين العبارتين وحرمة الأسرة ، كما في المادة ١٢١ من قانون المرافعات أم كان قد اقتصر على لفظ والآداب كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

« وحيث إن الوجه الأول من الطعن المقدم من محامى هذا الطاعن يتحصل فى القول بأن التفتيش الذى أجراه الكونستابل على الطاعن نفسه وقع باطلا لأنه حين اتخذ هذا الإجراء ما كان يعلم أن النيابة قد أصدرت إذن بها وأن انقطاع الصلة على تلك الصورة بين من أجرى التفتيش وبين الاذن الصادر به يجعل التفتيش باطلا لصدوره من شخص لا يملكه وإذن فما كان يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه فى الادانة .

« وحيث إن المدافع عن الطاعن تقدم بهذا الدفع أمام محكمة الجنايات وقد رفضته وقالت فى ذلك « إنه لا محل للتعرض لهذه الواقعة إذ الثابت من الأوراق ان المتهم الثانى (الطاعن) محمود موسى محمود وصل إلى القسم بناء على تكليف من صدر إليه الأمر بضبطه وإن أحدا لم يقم بتفتيشه لأنه كان مضبوطا وإنما جرى التفتيش بعد أن قام المتهم بإخراج ورقة من جيبه ومضغها لإخفاء لمحتوياتها وطمساً لمعالها وهو بتصرفه هذا قد انتقل إلى حالة تلبس تجيز تفتيشه إذ أن المخبرين على السيد مصطفى وعبد الفتاح إبراهيم السيد شاهدا هذه الواقعة حال ارتكابها وأخرجوا الورقة مبتلة من قم المتهم وسلمها للكونستابل الذى أجرى التفتيش .

وحيث إنه لا نزاع فى أن هذه الحالة هى حالة من حالات التلبس التى تجيز لرجل الضبطية القضائية التفتيش دون إذن من النيابة ومن ثم يكون الدفع بطلان التفتيش الواقع على المتهم محمود موسى محمود متعين الرفض ، . ومتى كان

« وحيث إن الطاعن يضيف فى الطعن الذى قدمه بنفسه وجها آخر هو أن شاهدة الاثبات ما كان يصح التعويل على شهادتها للتناقض البادى فى أقوالها .

« وحيث إن هذا لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه من محكمة النقض إذ الطاعن لم يبين وجه التناقض الذى يزعمه وإذن فإن ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(عن الطاعن الثانى)

« وحيث إن الطاعن الثانى قد قدم بنفسه أسباباً للطعن لا تخرج عن الأسباب المقدمة من الطاعن الأول والى سبق الرد عليها وأضاف أن محاكمة كانت فى جلسة سرية وهو أمر يتعارض مع ما أوجبه القانون بالمادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث إنه لما كان الثابت فى محضر الجلسة أن مثل النيابة العمومية قد طلب من المحكمة جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام عملاً بالمادة ١٢١ من قانون المرافعات واعتراض الدفاع على ذلك الطلب والمحكمة بعد المداولة أصدرت قرارها بجعل جلسة المحاكمة سرية للسبب الذى أبدته النيابة ولما كانت كلمة « الآداب » الواردة فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فى مقام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فى مدلولها وإذن فسواء أكان الشارع قد ذكر فى هذا المقام عبارتي « الآداب » و « محافظة على النظام العام » كما فى المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر

٣١٥

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

تموين . حيازة صاحب مصنع مكرونة دقيقا غير
الدقيق الفاخر نمرة ١ . محظور .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة
١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع ... وأصحاب
محال بيع الدقيق .. أن يستخدموا في صناعتهم
أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت
دقيقاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة
مواصفاته بالقرار المذكور . فتطبيق هذه المادة
على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه
للقانون .

(القضية رقم ٨٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ،
وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة ، وأحمد حسني
وحسن اسماعيل الهضيبي ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٣١٦

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

إثبات . شاهد وحيد في الدعوى . تخلفه عن
حضور المحاكمة في بدء حصولها . الاكتفاء بتلاوة
أقواله في التحقيقات الأولية . حضوره بعد ذلك وسماعه .
قول الحكم إن الشاهد لم يحضر واعتماده على أقواله في
التحقيقات الأولية مع مخالفتها لما أدلى به أمامها . عيب
في الإجراءات .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن
الشاهد الوحيد في الدعوى تخلف عن الحضور
في بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله في
التحقيقات الأولية ، ثم ما لبث أن حضر

الامر كذلك وكانت حالة التلبس تحول رجل
الضبطية القضائية إجراء ذلك التفتيش من غير
حاجة لصدور الإذن به من النيابة فلا محل لما
يشير الطاعن من جدل حول علم الكونستابل
حين قام بهذا الإجراء . بصدور إذن التفتيش
من عدمه .

وحيث إن مؤدى الوجه الثاني من هذا
الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتوره خطأ
في الاستدلال حين استندت المحكمة إلى أقوال
أدلى بها الطاعن أمامها بالجلسة واستخلصت منها
ما لا تؤدي إليه وحين عولت على ما لا أصل له
في أوراق الدعوى بصدد شخص قال الطاعن
عنه إنه زميل له قضى نحبه في السجن وقالت
المحكمة عنه إنه كان مسجوناً لترويجيه للمذهب
الشيوعي وإن الطاعن ينهه لزمالة له في اعتناق
هذا المبدأ مع أن سبب بجنه غير ظاهر في
الأوراق ولم تكن المحكمة بتحقيقه .

وحيث إنه لما كانت أقوال الطاعن على
ما بين من الاطلاع على محضر الجلسة تؤدي
إلى ما استخلصته المحكمة منها في الحكم المطعون
فيه استخلاصاً سائفاً - وكان ما قالته المحكمة عن
الشخص المشار إليه في وجه الطعن له أصله في
الأوراق التي ضبطت مع الطاعنين على ما هو
ظاهر من الحكم المطعون فيه . فإن ما يشير
الطاعن من ذلك لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة
وحضور حضرة الأستاذ فهمي إبراهيم عوض بدلا من
حضرة الأستاذ حسن اسماعيل الهضيبي المستشار) .

قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وأحمد حسني وحسن
إسماعيل الهضيبي ومحمد أحمد غنيم المستشارين) .

٣١٨

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تسببه . دفاع موضوعي . عدم التعرض له .
لا يؤثر على سلامة الحكم . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد أتهم بالتصرف في
مواد التموين لغير المستهلكين فتمسك بأن
أحداً منهم لم يتقدم بشكوى وأنه كان من
الواجب أن تسمع أقوالهم حتى تبين صحة
هذا الدفاع الذي لم تتعرض له المحكمة ولم
ترد عليه - إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار
إليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص
بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من
الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي
أوردها الحكم .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وحسن إسماعيل
الهضيبي وفهم إبراهيم عوض ومحمد أحمد غنيم
المستشارين) .

٣١٩

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

عمال عمومية . محل بيع « علف » . حيازة صاحبه
جهازاً لاسلكياً فيه دون رخصة . عقابه .

وسمعى أقواله تفصيلاً ، ومع ذلك فإن الحكم
اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد
بالتحقيقات الأولية - وهي تخالف أقواله
بالجلسة - قائلاً إن ذلك الشاهد لم يحضر
الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة فذلك
مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم المطعون
فيه لم تلتفت إلى أن هذا الشاهد حضر الجلسة
وأدى الشهادة أمامها وأنها لم تدخل هذه
الشهادة في تقديرها وبذلك تكون قد حكمت
في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها .
وهذا مما يعيب المحاكمة ويبطل الحكم .

(القضية رقم ٩٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
حضرات الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وأحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة وحسن إسماعيل
الهضيبي وفهم إبراهيم عوض وإبراهيم خليل
المستشارين) .

٣١٧

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع شرعى . تمسك المتهم به . إدانته دون رد
عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن محامى
الطاعن قال إن المجنى عليه وأخاه حضرا اليه
بالأرض التي في حيازته والتي يتنازعون على
زراعتها لمنع حيازته واعتدى عليه ثانيهما
وأنه إذا ما رد هذا الاعتداء فانه يكون في
حالة دفاع شرعى ، وكانت المحكمة قد أدانت
المتهم دون أن تتحدث عن هذا الدفاع الذي
كان يقتضى منها إذا لم تر الأخذ به أن ترد
عليه صراحة في حكمها فإن حكمها يكون

المبدأ القانوني

إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعدلبيع ، العلاقة ، من هذا القبيل إذ يكفي ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس ، فإن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بلون رخصة تكون معاقباً عليها .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة و احمد فهمي ابراهيم وكيل المحكمة و احمد حسني وحسن اسماعيل المصنبي و محمد احمد غنيم المستشارين) .

٣٢٠

١٦ أبريل سنة ١٩٥١

حكم . تبينه . القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . ماهيته .

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء . فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما

يفنده فانه يكون قاصراً مما يعنيه ويوجب نقضه .

المحكمة

و حيث إن ما بني عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بخيانة الأمانة لم يبين ما إذا كان المتهم قد حصل منه تصرف فعلي في المال المشترك بينه وبين المجنى عليه أو أنه أضاف منه شيئاً إلى ملكه ، كما لم يتحدث عن توافر ركن القصد الجنائي ولم يبينه في صراحة ووضوح . وقد دفع الطاعن في جميع مراحل الدعوى بأنه إنما نقل الأمانة المقول بتبديدها محافظة على حقوقه وانتظاراً لنتيجة الحساب بينه وبين المجنى عليه وإنه لم يكن يقصد الإضرار بشريكه ولا إضافة شيء من ملك هذا الشريك إلى ملكه ، كما دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن قرار المحكمين الذي استند إليه الحكم الابتدائي في إدانته قد أبطل بحكم قضائي . إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل كل هذا الدفاع رغم أهميته ولم يرد عليه .

و حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى قوله إن المتهم الأول (الطاعن) يقرر بشركته المجنى عليه بحق النصف وله الإدارة ورأس المال وقدره ٨٠٠ جنيه وبموجب عقد مشاركة مؤرخ ١٩٤٧/٦/١٢ نص فيه على الالتجاء إلى المحكمين في حالة حدوث خلاف ويعترف بأنه نقل البضاعة خوفاً على حقه بسبب عدم تقديم المجنى عليه حساباً لثلاثة أشهر ولم يدفع له نصيبه في الأرباح ولم يشأ أن يفصح عن مكان البضاعة إلا بعد اجتماع المحكمين وقال بمحضر تحقيق النيابة إنه لا يستطيع طلب توقيع المحجز على البضاعة لوجودها بداخل المعسكر والمجنى

فلم تشر المحكمة إلى هذا الدفاع ولم ترد في حكمها عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً عما يعيبه ويوجب نقضه .

و حيث إنه من أجل ذلك يتعين قبول هذا الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أرجح الطعن .

(القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واحد فهمي ابراهيم وكيل المحكمة وحسن اسماعيل المضيبي وفهمي ابراهيم عوض ومحمد احمد غنيم المستشارين) .

٣٢١

١٧ أبريل سنة ١٩٥١

١ - تفتيش . إذن من الحاكم العسكري بتفتيش سكن شخص على أن له نشاطاً صهيونياً والحرب قائمة بين مصر والصهيونيين . صحيح .

ب - المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دوري الانقضاء . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير مادي امراض هذه المراسيم عليه . لا جزاء عليه .

ج - شيوعية . المرسوم رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . القول بطلانه لمخالفته للمادة ١٤ من الدستور . غير سديد .

المبادئ القانونية

١ - إن إذن التفتيش الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص على أساس أن له نشاطاً صهيونياً ذلك لا يقدح في صحته القول بعدم تعلق موضوع هذا الاذن بسلامة الجيوش المحاربة في فلسطين بل إن هذا القول لا وجه له ما دام الثابت بالحكم أن الإذن قد بنى على ما جاء بتحريات البوليس من أن ذلك الشخص من اليهود ذوى النشاط الصهيوني والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين .

عليه يعمل به والمحكومون غائبون خارج مصر وقدر للبضاعة مبلغ ٥٠٠ جنيه ثمناً وللاثاث الذي تركه بالمحل ٤٠٠ جنيه . وحيث إنه بالرجوع إلى محضر تحقيق بوليس مصر الجديدة بأول يونيه سنة ١٩٤٨ فإنه تضمن إرشاد المجنى عليه عن محل وجود بعض أثاث المحل مخبأ بمنزل صديق للمتهم وقد عثر عليها المحقق فعلاً وبسؤال المتهم فإنه يقرر أنه اشتراه من شخص سماه بمبلغ ٢٧٥ جنيها وأوردعه محل الشركة وانما لحسابه الخاص . وحيث إنه بالرجوع إلى حكم المحكمين وهو مذيّل بالصيغة التنفيذية (البند رقم ١ ص ٦ حافظة المدعى عليه) فإنه تضمن أن يدفع المتهم للمجنى عليه ٧٦٠ جنيهاً و ٣٤٤ ملياً مقابل ما خصه في النصف من رأس المال وأرباح . وحيث إنه بالرجوع إلى عقد الشركة فجاء به أنها مناصفة بينهما ولمدة سنتين نهايتها آخر مارس سنة ١٩٤٩ قابلة للتجديد ورأس مال قدره ٨٠٠ جنيه مناصفة بينهما ونص في البند العاشر على أن التصفية سواء أكانت أثناء قيام الشركة أم في نهايتها تكون بحضور الطرفين فان اختلفا فبينهما الالتجاء إلى التحكيم ، ولما كان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء . - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر قيام هذا الركن ولا رد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده ، مع أن الثابت في الأوراق أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن قرار المحكمين الذي استند إليه الحكم الابتدائي في إدانته قد أجّل بحكم قضائي

٢ — إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده بالاستناد اليها فإنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان فى أول انعقاد له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين .

٣ — إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأى والعقيدة لا وجه له . إذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأى مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون فى حدود القانون ، فإن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وأحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره .

الوقائع

انتمت النيابة العامة كلا من : ١ — أيريك اذكر ٢ — البرت ترجمان الطاعن ، ٣ — دكتور

شريف حنا ٤ — محمد كمال عبد الحلیم ٥ — الفريد زكى كوهين ٦ — موريس زكى كوهين ٧ — فرج الله اسكندر غبريال ٨ — محمد أبو اليزيد رمضان ٩ — مصطفى كمال حرازى ١٠ — شوقى بدروس الضبع . بأنهم بمحافضة الاسكندرية أولا — انضموا إلى مؤسسة سرية بالملكة المصرية تعمل على هدم المبادئ الأساسية للدستور المصرى وقلب النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى المملكة المصرية والقضاء على طبقة اجتماعية وتغليب طبقة على أخرى وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى الغير مشروعة ملحوظا فى ذلك وذلك عن طريق طبع نشرات واعطاء دروس بقصد الوصول إلى إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصرى والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة لوسائل الانتاج متوسلة إلى ذلك بنشر مبادئ لينين الثورية وما تحض عليه من استعمال العنف وتطبيقها على بروسيا ومتوسلة إلى ذلك أيضا باحداث الاضرابات وتحريض الطوائف على بعضها والتحريض على بغض طائفة الملاك والرأسماليين والازدراء بها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام — ثانياً — جذبوا وروجوا علناً المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وكذلك النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية بالقوة والارهاب وكل وسيلة أخرى غير مشروعة وذلك بأن دعوا فى محاضرات ودروس ونشرات ملخصة فى المحضر وفى قائمة الشهود تحض على اعتناق المذاهب الشيوعية بمصر بالأسلوب الثورى الذى نادى به لينين وماتهدف إليه من إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصرى والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة بوسائل الاتساج . مستعينين فى ذلك

أمام محكمة النقض بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ قضت هذه المحكمة بإعادة القضية إلى محكمة الجنايات العادية . أعيدت القضية بعد ذلك إلى محكمة جنايات الاسكندرية وتقدم إليها المتهمون بثلاثة دفعوع فرعية وهي - أولاً : عدم قيام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي أضيف بمقتضاه إلى قانون العقوبات المواد من ٩٨ - ١ إلى ٩٨ هـ وأنه بفرض اعتبار هذا القانون قائماً فإنه لا يجوز تطبيقه لأن أحكامه مخالفة لنصوص الدستور - وثانياً : بطلان اجراءات التحقيق بطلاناً مطلقاً لأنه لم يكن هناك محل للسرية وحرمان المتهمين من حضور المحامين معهم - وثالثاً : بطلان اجراءات تفتيش مساكن المتهمين والقبض عليهم . وبعد نظرهما قضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ عملاً بالمواد ٩٨ ١ فقرة ٣ و ٩٨ هـ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الثانية عن الجنايات بالنسبة له أيضاً عن باقي التهم المسندة إليه وكذلك لباقي المتهمين عن التهم المسندة إليهم أولاً - بقبول الدفع المقدم من فرج الله اسكندر غبريال بشأن بطلان التفتيش ورفض ما عدا ذلك من الدفعوع المقدمة منه ومن باقي المتهمين . ثانياً : بمعاينة البرت ترجن بالسجن مدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنياً ومصادرة الأشياء المضبوطة لديه وذلك عن التهمة الأولى وبراءته من باقي التهم المسندة إليه . ثالثاً : براءة إريك ادلر ودكتور شريف حتاته ومحمد كمال عبد الحليم والفريد زكي كوهين وموريس زكي كوهين وفرج الله اسكندر غبريال ومحمد أبو اليزيد رمضان ومصطفى كمال حرازي وشوقي بدروس الضبع عما أسند إليهم .

بالتحريض على الإضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضاً من شأنه أن يكدر السلم العام . ثالثاً : حبسوا وروجوا علناً المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في المملكة المصرية بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة وذلك بأن دعوا في نشرات ملخصة في المحضر وفي قائمة الشهود إلى تطبيق المذاهب الشيوعية بالأسلوب الثوري الذي نادى به لينين وما تهدف إليه من حكم الطبقة العاملة بالقطر المصري من القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة لوسائل الانتاج مستعينين في ذلك بالتحريض على الإضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضاً من شأنه أن يكدر السلم العام . رابعاً : حرضوا علناً على بغض طائفة من الناس والازدراء بها وكان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام وذلك بأن دعوا في النشرات والمحاضرات المشار إليها فيما تقدم إلى بغض طائفة الرأسماليين والازدراء بها ووصفهم بأنهم أعوان المستعمر وخلفاؤه وأن القضاء عليهم جزء من الكفاح الوطني ولاسييل إلى التحرر إلا بازالتهم من الوجود - وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهم بالمواد ٩٨ - ١ و ٩٨ هـ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك وفي أثناء نظر الدعوى بجلسته ٢ مايو سنة ١٩٤٩ طلبت النيابة العامة إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا لاختصاصها طبقاً للأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ فقررت المحكمة بالجلسة المذكورة إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا بمحالتها . فظعن المتهمون في هذا القرار

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض كما طعنت النيابة فيه أيضاً .. الخ .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة بنت طعنها على
عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة
بالقانون ، وإذ كان هذا السبب وحده لا يكفي
لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه
المحكمة - وقد مكنت الطاعنة من أن تقدم في
خلال عشرة أيام كاملة ماعسى أن يكون لديها
من أسباب الطعن على الحكم فلم تقدم شيئاً .
فيتعين إذن رفض طعنها موضوعاً .

« وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن
الآخر هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه « بأنه
انضم إلى مؤسسة سرية تعمل على هدم المبادئ
الأساسية للدستور المصرى وقلب النظم
الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على
طبقة اجتماعية وتغليب طبقة على أخرى وكان
استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى
الغير مشروعة ملحوظاً فيه ، - قد جاء قاصراً
وأقيم على ما لا سند له وأخطأ في تفسير
القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن
إن المحكمة استندت إلى ما قالته عن ضبط بعض
الأوراق لديه مع أنه كان قد أنكر هذا الضبط
فكان يتعين عليها أن تعرض لهذا الإنكار وتبين
الأدلة على ذلك الضبط وبخاصة وقد تسرب إليها
الشك في سلامة ما قام به رجال البوليس
السياسى من إجراءات الضبط والتفتيش لدى
متهمين آخرين قضت ببراءتهم - كما أن المحكمة
في صدد تقرير إذن التفتيش الصادر عن مسكنه
قالت إنه بنى على ما أدت إليه التحريات من
أنه بوصفه إسرائيلياً كان له نشاط صهيونى مع
أن الثابت بالأوراق أن الإذن إنما بنى على

بلاغ ضده ، بأنه يقوم بالدعوة إلى الشيوعية
وعلى ما تضمنته المنشور الذى تقدم به الشاهد
إلى البوليس وقد قرر رئيس القلم المخصوص
نفسه بالتحقيق أنه استصدر الإذن من الحاكم
العسكرى على أساس النشاط الشيوعى ليس إلا -
ثم إن المحكمة قد استخلصت من أقواله ما سمته
اعترافاً منه بانضمامه لإحدى المنظمات الشيوعية
في حين أن قصارى ما يستخلص من هذه
الأقوال إنه كان على اتصال بفرد واحد كان
يلقى عليه بعض الدروس توطئة لانضمامه إلى
الحركة الشيوعية بعد إتمام هذه الدراسة وكان
كل ما فهمه منها أن القائمين بالحركة في مصر
يسعون لإيجاد حزب يعترف به للكفاح
بالطرق المشروعة عن حقوق العمال . وبضيف
الطاعن في صدد بطلان إذن التفتيش وما ترتب
عليه أنه قد صدر من الحاكم العسكرى اعتماداً
على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مع أنه لم يكن
هناك محل لتطبيق هذا القانون لأنه إنما يطبق
في شأن ما تقتضيه سلامة الجيوش المحاربة من
إجراءات سريعة لدرء كل خطر عنها . ولم يثبت
في الدعوى أنه كانت هناك مؤامرة ضد رجال
الجيش أو أى حركة موجهة إليهم بل كان الأمر
خاصاً بالنشاط الشيوعى وحده ولا علاقة لشيء
منه بالحرب الفلسطينية وهذا كله يبطل الإذن
الصادر من الحاكم العسكرى لاختصاص النيابة
العمومية وحدها به طبقاً للقانون . ثم إن
المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٧ الذى
طبقت المحكمة في حقه باطل لعدم استيفائه
شروط صحته إذ أنه صدر في عطلة البرلمان ولم
يدع إلى اجتماع غير عادى لعرضه عليه طبقاً
للادة ٤١ من الدستور بما كان مقتضاه أن
تقضى المحكمة ببطلانه أو على الأقل بعدم
اعتباره قائماً وقابلاً للتطبيق - ولا يحول دون

استعمال هذا الحق سوى إقرار البرلمان للقانون والثابت في الحكم أنه لم يقره بعد ، ومن جهة أخرى فقد خالف المرسوم أحكام المادة ٤١ من الدستور من ناحية مساسه بصميم ما كفله الدستور لأفراد الناس من حرية الرأي والعقيدة إذ تشترط المادة لصحة المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية في عطلة البرلمان أن لا تكون أحكامها مخالفة للدستور .

د وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن عن المضبوطات فقنده ولم يأخذ به كما عرض لأقواله في التحقيق واستخلص منها ومن تلك المضبوطات ما انتهى إليه عن التهمة . ولما كان الأمر كذلك وكان ما استخلصته المحكمة من الوقائع المطروحة أمامها استخلاصا سائغا مقبولا وكان ما أوردته من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصلت إليها فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لأنه لا يخرج في حقيقته عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يثيره بشأن الإذن الصادر من الحاكم العسكري لعدم تعلق موضوعه بسلامة الجيوش المحاربة في فلسطين فلا وجه له إذ الثابت من أوراق هذا الإذن - وقد أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن ما ورد بالحكم عنها لم يخالف الواقع وقد ذكر فيه إنه بني على ما جاء ببلاغ النقيب وتحريات البوليس من أنه وزميله من اليهود ذوي النشاط الصهيوني والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصيونييين ومن ثم كان اختصاص الحاكم العسكري ، - وأما ما يقوله من بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لعدم استيفاء شرط دعوة البرلمان لدور غير

عادي فردود بأن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده بالاستناد إليها إلا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاده له وحالة عدم إقرارها من أحد المجلسين وأما القول ببطلان هذا المرسوم لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأي والعقيدة فلا وجه له - ذلك بأن المادة ١٤ من الدستور إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة فقد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك وكانت أحكام المرسوم السالف الذكر لاتمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

د وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واهد فهمي ابراهيم وكيل المحكمة واهد حسني وحسن اسماعيل المصنبي وفهيم ابراهيم عوض المستشارين) .

٣٢٢

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

دفاع . انعام المحكمة بتحقيق الدعوى وسماع الدفاع من المتهمين . إعادتها إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور محامي التهم ولكن في حضور محام ورد في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامي الأصلي دون بيان ما إذا كان المحامي الأصلي أخطر بالجلسة أم لا ولا كيفية نيابة المحامي الذي حضر عنه . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع المتهمين أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور محامي المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع . إذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجنائية محام يتولى الدفاع عنه . وهذا الدفاع الذي أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعاً حقيقياً وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدافع ملماً بما تجريه المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها ، واذن فإنه ما كان للمحكمة أن تكتفى عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل اطلع هذا المحامي على ما تم في الدعوى

من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين أم لم يطلع ، وذلك يعيب حكمها لإخلاله بحق المتهمين في الدفاع .

المحكمة

« حيث إن الثابت في محاضر الجلسات أن القضية نظرت في يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وبعد أن تمت المرافعة فيها حجت للداولة ، وبعدئذ أصدرت المحكمة قراراً بإعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٤ من ذلك الشهر ، وكلفت النيابة « استدعاء طبيب شرعي قسم سوهاج لمناقشته في أمر يتصل بالدعوى ، وتنبه ، كما ثبت في محضر جلسة ذلك اليوم حضور محام عن محامي الطاعنين السابق لها حضور المحاكمة والدفاع عن الطاعنين ، وحضر محامي المدعي بالحقوق المدنية الأصلي ، وقد ناقشت المحكمة الطبيب الشرعي المذكور . وهو غير الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية وقام بفحص البندقية المقول بضبطها مع الطاعن الأول ، وعرضت البندقية في هذه الجلسة على الطبيب الشرعي المنتدب من المحكمة ، ففحصها وقام بتجارب عليها ، ثم ترافع الحاضر عن المدعي بالحقوق المدنية مؤيداً رأيه ، أما المحامي الحاضر عن الطاعنين فقد اكتفى بالقول إنه « مصمم على الطلبات ، وتمت المرافعة على ذلك ، وبعد المداولة صدر الحكم بإدانة الطاعنين وبإلزامهما بالحقوق المدنية وقد استند الحكم فيما استند إليه على آراء الطبيب الشرعي الذي نوقش في تلك الجلسة الأخيرة تخالف رأى الطبيب الأول .

« وحيث إنه يبين من ذلك أن المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع

عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضي إن هو استعان في بحثه بشواهد منها وإن كان عليه - وهو يصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر - أن يبين في حكمه الأدلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسبه عليه . ولا يقال في هذه الحالة إن المتهم يحاسب على الماضي .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الاستاذ حسن اسماعيل الهضيبي بدلا من حضرة الاستاذ ابراهيم خليل المستشارين) .

٣٢٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

غش . عرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي لبيع على أنه سمن طبيعي . هذه التهمة تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرض سمن طبيعي مغشوش لبيع .

المبدأ القانوني

متى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض لبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي ، فإنه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهي عرضه لبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً .

المحكمة

حيث إن الاتهام المسند للمتهم مؤسس على ما أثبت في محضر ضبط الواقعة من أن المسلي كان معروضاً للبيع بغير علامة مميزة تدل على أنه مسلي صناعي ولأن المتهم إنما ذكر أن

المتهمين أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور محامي المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا في الدعوى على أساسه . ولما كان القانون يوجب أن يكون للمتهم بمخاية محام يتولى الدفاع عنه ، وكان هذا الدفاع الذي أوجه القانون يجب أن يكون دفاعاً حقيقياً وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدافع ملماً بما تجر به المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها فإن المحكمة إذ اكتفت عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر ، عن المحامين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ، ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع وهل اطلع هذا المحامي أو لم يطلع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين - إذ اكتفت المحكمة بذلك تكون قد أخذت بحقوق الطاعنين في الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واحمد حسني وفهيم ابراهيم عوض و ابراهيم خليل ومحمد احمد غنيم المستشارين) .

٣٢٣

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

اغتصاب . الاستعانة في بحث حالة المتهم القائمة بشواهد من صحيفة السوابق . تصح مع بيان الأدلة التي تربط ذلك الماضي بالحاضر الذي يحاسب المتهم عليه .

المبدأ القانوني

إن المتهم الذي يحاكم على أنه يعد مشبوهاً ولو أنه إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف

المحكمة المختصة للفصل فيها من جديد إذ كانت المحكمة الاستئنافية لم تتناول الواقعة بالبحث إلا على سبيل الفرض.

(القضية رقم ٣١٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٥

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١

تفتيش باطل . صورة دعوى لا قيام فيها لحالة التلبس .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهداً مصادقة أثناء مرورهما شخصاً يجلس أمام محله يدخن في جوزة زعما انهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فيأدر واستخلصها منه وفتحها فثر بها على قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجوزة ومحتوياتها خالية تماماً من أى أثر للمخدر ، وأن ماضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ، ثم قضت بالبراءة فان قضاءها يكون سليماً . ذلك بأن ضبط الجوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده . وهما من إجراءات التفتيش ، ما كان يسوغ في القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة مادام لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الإجراء .

(القضية رقم ٣١٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

المسلى صنعى في وقت أخذ العينة وإذ تبين من تحليل العينة أن المسلى خليط بين المسلى الصناعى بنسبة ٦٠٪ والمسلى الطبيعى بنسبة ٤٠٪ فإنه من غير المعقول أن يبيع المتهم مثل هذا الخليط على أنه مسلى صناعى . وإنما المعقول أن يبيعه على أنه مسلى طبيعى . وعندئذ يكون المتهم غاشاً والمسلى مغشوشاً .

وحيث إن الاتهام والحال كما تقدم لا ينطبق على نص المادة الثانية من قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهى التى يكفى لانطباقها مجرد إحداث الغش أو الشروع فى إحداثه أو مجرد طرح أو عرض الشئ المغشوش للبيع مع علم المتهم بالغش الذى فيه أن الاتهام لا ينطبق على نص المادة الثانية المذكورة وإنما ينطبق على نص المادة الأولى من القانون متقدم الذكر وهى المادة التى تحدثت عن الغش الذى يقع فى ذاتية البضاعة أو فى حقيقةها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية الخ . وكذا عن الغش الذى يقع فى نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها . . . الخ . وواضح من مطالعة نص المادة الأولى المذكورة أنها لا تنطبق إلا حيث يوجد متعاقد يخدعه المتهم أو يشرع فى أن يخدعه الأمر الذى لم يتحقق فى وقائع القضية الراهنة ولهذا كانت التهمة التى أسندت للمتهم فى غير محلها ويتعين تبرئته منها عملاً بنص المادتين ١٨٨ و ١٧٢ ج ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المذنب إلى المتهم أنه عرض للبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعى على أنه سمناً طبيعياً ، فإن المتهم يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهى عرضه للبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة المذكورة فى الحكم وينبغى لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على

الثابتة المكونة لها .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى قال في ذلك « إن ما ذهب إليه محكمة أول درجة من أن هذه الجريمة مستمرة في غير محله لأنه يتعارض مع حكم محكمة النقض الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور بمجلة المحاماة سنة ١٩٥٠ ص ٣٥ رقم ٩ وقد قرر هذا الحكم أن الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية . أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة ان المتهم أقام بناء بدون ترخيص وخارجاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تعدد حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً ، فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون . إذ هذه المحكمة تعتبر أن المباني موضوع الاتهام أقيمت في سنة ١٩٤٤ وترخيص من الجهة المختصة بالقول بارتكاب الجريمة في ١٩٤٩/٩/٧ وبأن المباني أقيمت دون الحصول على ترخيص في غير محله وليس هناك جريمة تستوجب المعاقبة والعقاب ، ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون فيتعين رفض الطعن بلا حاجة إلى بحث

٣٢٦

٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ .

جريمة وقتية . جريمة مستمرة : الفاصل في التفرقة بينهما ، إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية .

المبدأ القانوني

إن الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً .

المحكمة

« حيث إن الوجه الثاني من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة أسست حكمها المطعون فيه على أن هذه الجريمة مع أنها جريمة مستمرة فلا يبدأ سريان المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى العمومية عنها إلا من تاريخ الحالة

و حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس وبتعين ورفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٣١٩ سنة ٢١ قى بالهيئة السابقة) .

الوجه الآخر إذ كان متعلقاً بالموضوع مادامت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن البناء قد أقيم في الواقع في سنة ١٩٤٤ وليس في سنة ١٩٤٩ .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المعلى خيال ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين) .

٣٢٧

٧ يونيه سنة ١٩٥١

شركة . الشريك الذى يدير شئون الشركة . شأنه شأن الوكيل . عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما تناولته الوكالة . قيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة . لا يحول دون حق كل منهما في مطالبة الآخر بتقديم حساب عما اداره . اشتراك الطاعن والمطعون عليه في استئجار اطيان من الغير . تولى كل منهما بعض شئون الإدارة . دعوى من الطاعن على المطعون عليه بطلب الزامه بتقديم حساب عن ادارته للأطيان . حكم برفضها . تسببه اقامته على ما أورده في عبارة مجملة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يؤجر جزءاً من الاطيان المشتركة . قصور مبطل له (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات -قديم)

كل منهما يتولى بعض شئون الإدارة وأقام الطاعن دعوى على المطعون عليه بطلب إلزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارته للأطيان . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاؤه على ما أورده في عبارة مجملة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يؤجر جزءاً من الاطيان المشتركة وهو أمر إن صح لا يحول قانوناً دون إلزام المطعون عليه بتقديم حساب عما عسى أن يكون قد أداره ، فإنه يكون قد شابه قصور مبطل له .

المحكم

و حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الأوراق تنحصر في أن الطاعن والمطعون عليه استأجرا أطياناً لاستغلالها وذلك لمدة ثلاث سنوات تنتهى في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ثم تجدد الإيجار لسنة أخرى تنتهى في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد أقام الطاعن الدعوى الحالية مطالباً المطعون عليه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارته للأطيان موضوع الشركة بينهما لأنه هو الذى كان يتولى إدارة شئون الشركة

المبدأ القانوني

الشريك الذى يدير شئون الشركة شأنه هو شأن الوكيل ، عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما تناولته الوكالة ، وقيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة لا يحول دون حق كل منهما في مطالبة الآخر بتقديم حساب عما اداره ، وإذن فتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن والمطعون عليه كانا شريكين في استئجار أطيان من الغير وكان

تقضت محكمة أول درجة لمصلحة الطاعن ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم وقضت برفض الدعوى فطعن الطاعن في حكمها بالنقض .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب تتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد خالف حكم المادة ٥٢٥ مدني قديم التي توجب على الوكيل أن يقدم حساباً عن شئون الوكالة وعملاً قبضه من المبالغ وهذا الواجب يلزم الشريك الذي يدير شئون الشركة حتى لو شاركه الغير في الإدارة . كما أن الحكم عاره قصور مبطل له إذ استدل الطاعن على انفراد المطعون عليه بإدارة الشركة دونه بما هو ثابت في عريضة الدعوى رقم ١٠٠٢ سنة ١٩٤٦ سمود التي رفعها المطعون عليه على الطاعن وبما هو ثابت في مذكرة المطعون عليه التي قدمها في تلك الدعوى وفي هذه وتلك يقر بأنه هو وحده الذي يدير الأطنان ، كما استدل الطاعن في ذلك بما هو ثابت في الشكوى رقم ١٥٣٠ سنة ١٩٤٦ وما ورد في القضية رقم ٥٨٤ سنة ١٩٤٧ والمستند المحرر في ٦ من مارس سنة ١٩٤٥ . تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه بل اكتفى بإيراد عبارات عامة لا تصلح مبرراً لقضائه — إذ استند فيه إلى أن الطاعن والمطعون عليه كانا يشتركان في الإدارة فلا محل لالزام المطعون عليه بتقديم حساب .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن والمطعون عليه استأجرا أطناناً لمدة تنتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأخرى لمدة تنتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وفي ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ استصدر الطاعن أمراً بتوقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بزراعة ٢٣ فدانا من الأطنان التي استأجرها مع المطعون عليه من الملاك الأصليين بمقولة إنه

أجر هذا القدر إلى أخيه — وعند توقيع الحجز في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ اعترض المطعون عليه وأثبت في محضر الحجز ما يأتي :
« إن عقد الإيجار سند هذه الدعوى حرر بين الآخرين المدعى والمدعى عليه كامل البرعى أحد عن طريق الصورية والتواطؤ فيما بينهما بقصد النكابة به وأن الأطنان لم تكن مؤجرة مطلقاً من المدعى إلى المدعى عليه بالمرة وأن المدعى عليه المذكور لم يكن يوماً زارعاً لأية قطعة من قطع العين المؤجرة اطلاقاً — وأن حقيقة الأمر أن السيدتين عزيزة حسن وفاتى وشقيقتها حسنة أجرتا له ولمصطفى البرعى أحد المذكور أطناناً ضمنها الأطنان التي حجزت على زراعة القطن بها وحرر فيما بينه وبين شريكه مصطفى البرعى أوراقاً عرفية تفيد أنهما شركاء في إيجار الأطنان المؤجرة لهما كل منهما بحق النصف فيها واشترط مصطفى البرعى المذكور على نفسه بموجب شرط موقع عليه منه أن يقوم الشريكين أبو العينين درويش المذكور بإدارة وتأجير هذه الأطنان التي ضمنها ما حجز على زراعته إلى آخرين غيرهما من باطنهما على أن يحصل الشريكين أبو العينين درويش قيمة الإيجار بمعرفة من المستأجرين لهذه الأطنان وعند سداد قيمة الإيجار إلى المؤجرين الأصليين يوزع باقي المتحصل عليه هو وشريكه كل منهما بحق النصف . وأثبت المحضر أنه « قدم ورقة قال إنها صادرة من مصطفى البرعى أحد بالاطلاع عليها تبين أنها مؤرخة ١٩٤٦/٢/١٠ موقع عليها بامضاء نسب صدورها إلى مصطفى البرعى وتفيد أن المدعى يقر أن الشريكين أبو العينين درويش شريكه في الأطنان المؤجرة لهما وأنه يترك له التحصيل حتى نهاية سداد الإيجار بقسم الربيع مناصفة بينهما ، ولما أوقع المحضر الحجز رغبهما عن اعتراض المطعون

عما تناولته الوكالة، وقيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة لا يحول دون حق كل منهما في مطالبة الآخر بتقديم حساب عما أداره .

« وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قد شابه قصور مبطل له بما يتعين معه نقضه . »

(القضية رقم ٦٩ سنة ١٩٠٩ ق)

٣٢٨

٧ يونيو سنة ١٩٥١

١ - حكم . تسببه . حكم بمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليه في الانتفاع بحق ارتفاق بالمطل . أقامته على وجود المطل بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض . استخلاصه من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض ما أورده بعد ذلك من أن المطل أقيم منذ أكثر من خمس عشرة سنة إنما كان تقريراً للواقع ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق . النعى عليه مخالفة المادة ٢٩ من قانون المرافعات - القديم - على غير أساس . (المادتان ٢٩ - ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم -)

ب - نقض . الأحكام الصادرة قبل العمل بقانون المرافعات « الجديد » من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع يد . الطعن فيها غير جائز إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وفقاً للمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . القول بتطبيق المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات « الجديد » على الأحكام سالفة الذكر . غير جائز . هذه المادة أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل .

(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات - الجديد -)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمنع تعرض الطاعنة للمطعون عليه في الانتفاع بحق ارتفاق المطل موضوع النزاع

عليه رفع الأخير في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ١٠٠٢ سنة ١٩٤٦ ممنود طالباً تعيين حارس قضائي على القطن المحجوز عليه وأعاد في صحيفة الدعوى والمذكرة التي قدمها في ١٩/١٠/١٩٤٦ ما ذكره في محضر الحجز وأنه هو وحده القائم بإدارة الأطنان المستأجرة دون الطاعن وأن عقد الإيجار الذي حرره الطاعن على أخيه وأوقع بمقتضاه الحجز هو عقد صوري - كما برر طلب تعيين الحارس بالتمكن من الوفاء بالإيجار المستحق عليه وعلى شريكه في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

« وحيث إنه مع تمسك الطاعن بمدلول هذه الوقائع وانما تفيد أن المطعون عليه كان منفرداً بإدارة الأطنان موضوع الشركة بينهما بما يلزمه بتقديم الحساب لشريكه فإن الحكم المطعون فيه استند في رفض دعوى الطاعن إلى ما قرره بعبارة مجملة من أنه يستخلص من القضية المضمومة أن المطعون عليه لم يكن منفرداً بالإدارة دون أن يعنى بتمحيص هذا الدفاع الجوهرى الذى يقوم على أن المطعون عليه معترف بأنه هو الذى كان يباشر وحده إدارة الأطنان وأن ذلك كان بناء على اتفاق محرر بينه وبين شريكه وأنه لم يدفع الإيجار للمالكين حتى سبتمبر سنة ١٩٤٦ - وأن الإجراء الذى قام به الطاعن هو إجراء صوري واكتفى الحكم بعبارته المجملة التى يستفاد منها أن إجراء الطاعن لم يكن صورياً - دون أن يبين كيف حصل هذا الفهم ، كما استند في رفض دعوى الطاعن إلى ما ثبت من أنه كان يؤجر جزء من الأطنان المشتركة وهو أمر إن صح - رغم إجماله وعدم بيان سند - لا يحول قانوناً دون إلزام المطعون عليه بتقديم حساب عما عسى أن يكون قد أداره، إذ شأن الشريك في ذلك هو شأن الوكيل، عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات

مارس سنة ١٩٤٩ من محكمة مصر الابتدائية
هيئة استئنافية لحال التقرير من بيان أسباب
الطعن الخاصة به .

« ومن حيث إنه ليس من أسباب الطعن
التي فصلتها الطاعة في تقريرها ما هو منصب على
الحكم المشار إليه القاضي برفض الدفع بعدم
قبول الاستئناف الخاص بالحكم الصادر من
محكمة أول درجة باختصاصها بنظر الدعوى
وبقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً في
هذا الخصوص ، أما ما ورد في مذكرة الطاعة
الشارحة في قولها « وعلى الرغم من تمسكها بأن
الدعوى تتناول الملكية ويجب أن تعرض على
المحكمة المختصة بنظرها فإن محكمة أول درجة
قضت برفض الدفع واختصاصها بنظر الدعوى
وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد ولذلك كان
الحكم المطعون فيهما باطلين لصدورهما خلافاً
لما يقضى به القانون ، هذا القول لا يغني عن
بيان أسباب الطعن في تقريره . ومن ثم يتعين
قبول الطعن بالنسبة إلى الحكم سالف الذكر .

« ومن حيث إن الطعن في الحكم الصادر في
٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

« ومن حيث إن وقائع الدعوى على ما بين
من الحكم المطعون فيه تتحصل في أنها اقيمت
ابتداء لدى محكمة شبرا الجزئية من المطعون عليه
على الطاعة بمنع تعرضها له في الانتفاع بحق
ارتفاع المطل بالناحية البحرية لمنزله الموضع
المعالم بصحيفة دعواه وكف منازعتها له وإزالة
الحائط التي بنتها ملاصقة للشرقة البحرية لمنزله
وعلى امتداد فتحة تلك الشرقة فدفعت الطاعة
بعدم اختصاص المحكمة الجزئية استناداً إلى أن
قيمة العقار المدعى بترتب حق الارتفاق عليه
تزيد على نصاب اختصاص القاضي الجزئي وفي

قد أقام قضاءه على وجود المطل (الشرقة)
بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل
حصول التعرض المطلوب منه ، واستخلص
من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى
منع التعرض ، وكان ما ذكره من أن هذه
الشرقة بنيت من أكثر من خمس عشرة سنة
إنما كان منه تقريراً للواقع ولم يكن الغرض
منه الفصل في حق الارتفاق ، فإن النعي عليه
مخالفة قاعدة أنه ليس للمدعى أن يجمع بين
دعوى وضع اليد ودعوى الملكية في آن على
غير أساس .

٢ - المادة ١٠ من المرسوم بقانون
بإنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام
الصادرة من محكمة ابتدائية في استئناف حكم
صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع
اليد إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو
تأويله ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه
— وهو صادر من محكمة ابتدائية في استئناف
حكم محكمة المواد الجزئية في دعوى منع
تعرض — قد صدر قبل العمل بقانون
المرافعات (الجديد) فلا تنطبق عليه المادة
٤٢٥ من هذا القانون التي أوجدت سيلاً
للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من
قبل ، ومن ثم لا يقبل الطعن فيه لخطئه في
الإسناد ولقصور أسبابه .

المكرر

« من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم
قبول الطعن بالنسبة إلى الحكم الصادر في ٩ من

٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة الجزئية برفض هذا الدفع تأسيساً على أن الدعوى هي دعوى وضع يد يختص بالفصل فيها القاضي الجزئي عملاً بالمادة ٢٦ من قانون المرافعات (القديم) وندبت خبيراً لمعاينة الشرفة والحائط واثبات حالتهما وتقديم تقرير بنتيجة بحثه وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قضت للمطعون عليه بطلباته تأسيساً على ما ثبت لها من أن الشرفة المشار إليها مضى على وجودها أكثر من خمس عشرة سنة فلا يجوز للطاعنة أن تعرض للمطعون عليه في الانتفاع بها بإقامة حائط قبالتها على أقل من المسافة القانونية ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وفي ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف الخاص بالحكم الصادر من محكمة أول درجة باختصاصها بنظر الدعوى وبقبول هذا الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ أصدرت حكماً بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فقررت الطاعنة طعنها فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن في الحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ بني على ثلاثة أسباب حاصل أولهما أن المحكمة خالفت فيه قاعدة أن ليس للدعى أن يجمع بين دعوى وضع اليد ودعوى الملكية في آن إذ قضت للمطعون عليه بطلباته على أساس أنه كسب حق ارتفاق المثل على أرض الطاعنة وبذلك تكون قد فصلت في حق الارتفاق المذكور وهي في صدد دعوى وضع يد .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه مقام على أنه قد مضى على وجود الشرفة مدة تزيد على سنة قبل حصول

التعرض المطلوب منه واستخلص من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض أما ما ذكره من أن شرفة المطعون عليه بنيت من أكثر من خمس عشرة سنة فانما كان منه تقريباً للواقع ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق .

« ومن حيث إن حاصل السببين الثاني والثالث هو أن الحكم باطل لخطئه في الاسناد ولقصور أسبابه .

« ومن حيث إن هذين السببين غير مقبولين وفقاً للمادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض إذ هي لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع اليد إلا لخالفه القانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر الحكم المطعون فيه قبل العمل بقانون المرافعات الجديد فلا تنطبق عليه المادة ٢٥ من قانون المرافعات التي أوجدت سبيلاً للطعن في تلك الأحكام لم يكن موجوداً من قبل .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في الحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ على غير أساس ويتعين رفضه . .

(القضية رقم ١١٣ سنة ١٩٩ في بالهيئة السابقة) .

٣٢٩

٧ يونيو سنة ١٩٥١

١ - حراسة قضائية . تقدير أوجه النزاع وتوافر الخطر الموجب لها . من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حسبها أن تقيم قضائها بهذا الاجراء التحفظي المؤقت على اسباب تؤدي الى النتيجة التي رتبته . حكم بفرض الحراسة على اموال شركة وعقارات متنازع عليها . اقامته على ان الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات

الاختصاص في النزاع مما يقتضي إقامة حارس، وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفسير وإنما اقتصر على استعراض وجهي نظر الطرفين فيه ليتبين مبلغ الجدل في النزاع، فإن النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس.

٢ - اختيار المدعى عليه (الطاعن الأول) حارساً للملاءمة وللاعتبارات الأخرى التي أوردها الحكم في صدر تقرير اختياره لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مسئولاً عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تنقضي الحراسة بزوال سببها ومن ثم فإن النعي على الحكم التناقض في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

الحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن الأول ومورث باقي الخصوم كما قد اتفقا مع والدهما في ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٠ على تكوين شركة توصية باسم محمد محمد المرجوشي بك وشركاه بقصد الاتجار في (المانيغاتورة وما يلحق بها) واتخذ الشركاء مقراً للشركة المحل الكائن بالغورية قسم الدرب الأحمر، وعلى أثر وفاة والد الطاعن الأول اعتبرت الشركة مفسوخة على أساس الجرد الذي تم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ والذي

وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مديراً للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة الاختصاص في النزاع مما يقتضي إقامة حارس. عدم تناوله عقد الشركة بالتأويل والتفسير. اقتصراره على استعراض وجهي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل في النزاع. النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله. على غير أساس.

ب - حراسة قضائية. حكم. تسببه. اختيار المدعى عليه الطاعن الأول حارساً للملاءمة ولا اعتبارات أخرى أوردها الحكم في صدر تقرير اختياره لا يتعارض مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مسئولاً عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تنقضي الحراسة بزوال سببها. النعي على الحكم التناقض في هذا الخصوص. على غير أساس.

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ - تقدير أوجه النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي رتبها، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها قد رأى أن الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مديراً للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة

قدرت فيه جميع أموال الشركة بمبلغ ٣٤٢١٨٥ قرشاً و٣٢٠ ملياً . وفي ٢٠ من يونيه سنة ١٩٢٣ تعاقد الطاعن الأول مع مورث بقية الخصوم على إنشاء شركة توصية رأس مالها المبلغ الذي أظهره الجرد على أن يكون لكل من الشريكين النصف فيه - وقد استمر الشريكان يحددان عقد الشركة ويدخلان عليه من التعديلات ما يريانه محققاً لمصلحتها - إلى أن اتفقا في ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٩ على جعلها شركة توصية بالأسهم قيمة الواحد منها ١٠٠ جنيه على أن تكون نهايتها في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٩ ثم جدد عقد الشركة بعد ذلك سنة بعد أخرى . وقد خفض رأس مالها من مبلغ ٣٥٥١٣ جنيتها و ٦٨٠٠ ملية إلى ٢٥٠٠٠ جنيه وذلك بإخراج العقار المملوك للشريكين منه - وبعد وفاة شريك الطاعن الأول اتفق الأخير مع ورثته في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في الشركة على أن يظل الطاعن الأول شريكاً مسئولاً والباقون شركاء موصيين برأس مال قدره ١٥٤٦٣ جنيتها و ٥٨٣١ ملياً عبارة عن مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه قيمة الباقي من رأس المال السابق بعد توزيع ١٣٠٠٠ جنيه على الشركاء مضافاً إليه أرباح سنة ١٩٤١ وقدرها ٣٤٦٣ جنيتها و ٥٨٣١ ملياً واحتفظ الطاعن الأول بحق الانفراد بإدارة الشركة واتفق الشركاء على أن توزع الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسبة ١٠٪ من رأس المال وأن تضاف باقي الأرباح إلى رأس المال حتى يصل إلى ٢٥٠٠٠ جنيه إذ رأى الطاعن الأول أن هذه الزيادة في مصلحة الشركة وعلى أن تكون مدة الشركة سنة تجدد لمثلتها وهكذا - وأنه إذا أريد تصفية حصة أحد الشركاء الموصيين أو حصصهم جميعاً واستمرار الطاعن أو من يحل محله من

ورثته في أعمال الشركة يكون تصفية نصيب كل منهم على أساس نتيجة آخر جرد عن السنة السابقة . وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٤٣ اتفق الشركاء على إضافة مبلغ ١٠١٥٥ جنيتها و ٢٣ ملياً إلى رأس مال الشركة وهو يمثل قيمة حصص الشركاء في العقارات السابق إخراجها من رأس المال بمقتضى العقد المبرم في ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٩ - كما تعهد الطاعن الأول أن يسدد مبلغ ٢٦٨٤٤ جنيتها و ٩٧٧ ملياً لإضافته إلى رأس المال منه مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه قيمة سندات قرض القطن المكتتب به في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ - كما اتفق على أن تكون حصة جورجى بورصلى في العقار التي شرع الشركاء في شرائها مناصفة بين الطاعن الأول وباقي شركائه من مال الشركة ضمن رأس المال . وقد احتفظ الطاعن الأول لنفسه بحق تخفيض رأس المال إذ رأى أن هذا التخفيض قد يعود على الشركة بالنفع على أن يتم ذلك عن طريق سحب ما يراه من حصته في رأس المال حتى تتعادل كفتا حصته وحصة باقي الشركاء . وفي الأول من مايو سنة ١٩٤٣ اتفق الشركاء على زيادة رأس المال إلى مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه أى بإضافة ١٥٠٠٠ جنيه مناصفة . وفي ٢٣ من يونيه سنة ١٩٤٤ تعاقد الشركاء على الاستمرار في الشركة وعلى أن يحل العقد الجديد محل ما سبقه من عقود على أن يكون الطاعن الأول هو الشريك المسئول - وأن يكون رأس مال الشركة ٧٦٣١٨ جنيتها و ٥٥٠ ملية على أن تكون حصة الطاعن الأول منه مبلغ ٥٤٧٤١ جنيتها وحصة شركائه مبلغ ٢١٥٨٧ جنيتها و ٥٥٠ ملياً - للذكر مثل حظ الأنثيين - واتفق على أن توزع الأرباح والخسائر فيما بين الشركاء فيما لم يزد على مبلغ ٤٠٠٠ جنيه مناصفة وما زاد على

لنص المادة ١٢ من عقد ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢
والمادة التاسعة من عقد ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤
- ثم أقام الطاعن الأول الدعوى رقم ١٩٤٨/٣
كلى مصر بصفته الشريك المستول فى شركة
التوصية على المطعون عليهم بطلب الحكم بتثبيت
ملكية الشركة لاثنى عشر قيراطا مشاعة فى
العقارات المشار إليها وقد أشهرت هذه
العريضة فى ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ - كما أقام
المطعون عليهم على الطاعنين الدعوى رقم ٧٦٤
سنة ١٩٤٩ تجارى كللى مصر يطلبون الحكم فيها
بانقضاء الشركة وتصفيتها مع استبعاد العقارات
المشار إليها مؤقتا من النصفية - ثم رفعوا
دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر
يطلبون فيها الحكم بصفة مستعجلة بإقامة حارس
قضائى على الشركة فدفعتها الطاعن الأول بحملة
دفوع من بينها الدفع بعدم اختصاص قاضى
الأمور المستعجلة وبنظرها - وبعد أن أنهت
المحكمة سماع الدعوى قضت برفض الدفوع
وباختصاصها بنظرها تأسيسا على أن الاستعجال
فى مقام دعوى الحراسة ليس وجها للاختصاص
فحسب إنما هو ركن موضوعى فى الحراسة ذاتها
لا يتصور قيامها بدونه - وإن الحكم بوضع
عين تحت الحراسة القضائية لا يعد وأن يكون
بمجرد إجراء مؤقت كإقفال الحقوق الخصوم -
ومتى تم فلا مساس فيه بأصل الحق - ثم أقامت
قضاءها بالحراسة على ماتبين لها من جدية النزاع
بين طرفى الخصومة (أولا) فى خصوص ملكية
حصص العقار وإدماجها رأس مال الشركة
(ثانيا) فى خصوص انقضاء الشركة - وأقامت
الطاعن الأول حارسا لأداء المأورية المبينة
بأسباب حكمها - وقد استأنف الطاعنون هذا
الحكم - وأثناء نظر الاستئناف تنازلوا عن
الدفعين الخاصين بعدم قبول الدعوى وعدم

هذا المبلغ يوزع بنسبة حصة كل شريك فى
رأس المال - وعلى أن يتم الجرد العمومى فى
نهاية شهر ديسمبر من كل سنة - وعلى أن
تنتهى الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ على
أن تجدد بعد ذلك لمدة سنة وهكذا ، واتفق
الشركاء فى البند الثامن من العقد على أنه إذا
رأى المدعى عليه الأول (الطاعن) أو من يحل
محلّه من ورثته الاستمرار فى أعمال الشركة
بمفرده أو إذا رأى أحد الشركاء الموصيين أو
جميعهم عدم الاستمرار فى عضوية الشركة يكون
تصفية نصيب كل من الشركاء الموصيين على
أساس الحساب الختامى لآخر جرد . وفى سنة
١٩٤٨ شجر خلاف بين الطاعن الأول
والمطعون عليهم كان من مؤداه أن أرسل
المطعون عليهم إلى الطاعن رسالة برقية فى ٣٠
من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يسجلون عليه فيها
مناوآته لم وسوء حال الشركة وانهم يعتبرون
الشركة منتبهة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨
عملا بأحكام البند الثامن من العقد وأنها قد
أصبحت لا وجود لها بعد هذا التاريخ وانتهوا
من ذلك إلى القول بأن حقوق الطاعن الأول
التي سبق أن حولت له بمقتضى نصوص عقد
الشركة قد انهارت وحذروه فى النهاية من مغبة
الإقدام على إجراء أى تصرف - وقد أرسل
الطاعن الأول فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى
المطعون عليهم خطابات تضمنت موافقته على
تصفية حصص شركائه على أساس الجرد الأخير
الذى تم فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ - ثم
طلب اليهم المبادرة بتسجيل الحصص المملوكة
للشركة وفقا لنصوص عقد ٢٦ من فبراير سنة
١٩٤٣ تلك الحصص التي لما تزال مسجلة بأسمائهم
فى العقارات ٩٠ و ٩١ ألف و ٩٣ الأزهر
وهو حارة حلقوم الجبل بشارع الأزهر وقفا

اختصاص القضاء المستعجل بنظرها - وقد قضت محكمة الاستئناف بتأييده لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب فيما يختص بأمورية الحارس - فطعن فيه الطاعنون بالنقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب تنازل الطاعنون بالجلسة عن السببين الأول والآخر منها .

د ومن حيث إن الطاعتين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه من ستة وجوه (الأول) إذ قرر أن عدم توقيع المطعون عليهم على حساب جرد سنة ١٩٤٧ بوقف سريان المادة التاسعة من عقد الاتفاق - في حين أن نصها حاسم لكل نزاع مانع من الالتجاء إلى القضاء سواء بطلب التصفية أم بطلب الحراسة ذلك أنه رتب على انسحاب الشركاء الموصيين كلهم أو بعضهم أن تكون محاسبتهم على أساس آخر جرد ولم يوجب أن يكون هذا الجرد موقفاً عليه من الشركاء هذا فضلاً عن أن النص المشار إليه ليس إلا ترديداً للمادة ٥٣٢ من القانون المدني التي تقرر أن تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة بالعقد ، (والثاني) إذ قضى بالحراسة تأسيساً على قيام نزاع جدي بين طرفي الخصومة على تفسير المادتين الثامنة والتاسعة من عقد الشركة - ذلك لأنه حتى مع التسليم جدياً بأن إخطار المطعون عليهم الطاعن الأول بالإشارة البرقية بانتهاء الشركة في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ يترتب عليه انقضاؤها بل ومع افتراض أن جميع الشركاء الموصيين قد أظهروا رغبتهم في تصفية الشركة بناء على المادة الثامنة - فإن طريقة تصفية موجودات الشركة ينبغي أن تكون بالطريقة التي رسمتها المادة

التاسعة وهي أنه إذا أراد الشريك المستول (الطاعن الأول) الاستمرار في أعمال الشركة وأراد الشركاء الموصيين تصفية أنصبتهم تكون تصفية نصيب كل منهم على أساس آخر جرد سابق - ومن ثم يكون قول الحكم بقيام نزاع على تفسير نصوص العقد مع إنها صريحة في بيان حقوق كل من الطرفين - قد خالف قانون العقد (والثالث) إذ قرر أن النزاع الموجب للحراسة هو نزاع جدي استناداً إلى أن الطاعن الأول عرض على المطعون عليهم قيمة حصصهم في الشركة على أساس آخر جرد وفقاً للبند التاسع فرفضوا تسليها بدعوى أن هذا البند أصبح غير قائم - مع أن هذا الزعم باطل إذ لا يجوز لأحد الطرفين أن يبطل إرادته وحده نصاً من نصوص العقد . (والرابع) إذ قال بجدية النزاع على ملكية العقارات - مع أنه لا نزاع في دخولها ضمن رأس مال الشركة بدليل توقيع المطعون عليهم على حساب الجرد في السنين المختلفة (والخامس) إذ بني دعوى الحراسة على دعوى التصفية التي طلب فيها تصفية المنقول دون العقار - في حين أن هذا الطلب ظاهر البطلان إذ لا يجوز تصفية جزء من مال الشركة دون الآخر (والسادس) إذ علق الحراسة على الفصل في دعوى صحة ونفاذ عقد الشركة فيما يختص بملكيتها للعقارات المملوكة لها والتي تشغل الشركة أحدها . في حين أن نزاع المطعون عليهم في هذه الملكية لا جدية فيه .

د ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه - بعد أن فصل وجوه النزاع بين طرفي الخصومة قال ، وترى المحكمة على هدى ما تقدم إن منازعة الخصوم في ملكية الشركة للعقار ٩١ و ٩٢ و ٩٣ شارع

الآزهر لا تكاد تخلو من جد مرده ما استقر عليه قضاؤها من أنه وإن كان يحرم على قاضي الأمور المستعجلة الحكم بصحة العقود أو بطلانها أو صوريته لمساس التصدي لذلك بأصل الحق بيد أن ذلك لا يحول دون هذا القضاء وهو في معرض استظهار وقائع الدعوى من أن يتعرض لدفاع الخصوم لاستظهار ماعساه قد يكون لديهم من اعتراضات لردّها إلى سندها السليم وهو إذ يتجه هذا الاتجاه لا ينبغي أن يتعدى على قضاء الموضوع على حقوق الخصوم أو يستبق كلمته فيه وإنما ليتحسس وجه الصواب فيها لينبئ قراره المؤقت على هداه بالقدر الذي يتسع له هذا الارشاد تاركاً بعد ذلك أمر تقدير دفاع الخصوم موضوعاً للمحكمة الأصلية صاحبة الاختصاص فليس ثمت ما يحول على هدى ما تقدم دون تصدى المحكمة لمناقشة أوجه الجدل فيما يقول به المدعون (المطعون عليهم) عن صورية زيادة رأس المال وتخلص المحكمة من استقرار دفاع الخصوم في هذا المنحى أن منازعة المدعى عليه الأول (الطاعن الأول) في ملكية الحصص موضوع النزاع لا يعنى أنها مملوكة حتماً للشركة لا شئ سواها لأنه فضلاً عن أن أصل حق هذه الملكية لما يزال مطروحاً على بساط البحث في الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٤٩ كلى مصر فإن جدال المدعين (المطعون عليهم) في شأن هذه الصورية لا يخلو من جديد ويبدو فيما استظهرته المحكمة من تنال زيادة رأس المال في فترات بعضها متقارب — كما أن رابطة القرى فيما بين المدعين من ناحية والمدعى عليه الأول من الناحية الأخرى قد تحول أدياً حصولهم على ورقة الضد التي ينشدها هذا الأخير لاسيما وإن المذكور لا يجادل في أنه فعلاً لم يحتسب قيمة حصص المدعى عليه الثالث في العقار عند

اعتماد نصيبه وإن برر بسو كاتب حسابات الشركة — يضاف إلى جميع ما تقدم أن ثمت منازعة جدية بين الخصوم حول تقدير قيمة الحصص بصرف النظر عن ملكيتها على نحو ما سيجيء — وبما أنه عن المنازعة في انقضاء الشركة فقد تبين أن المدعين يستندون إلى نص البند الثامن من عقد الشركة المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٤٤ ونصه: "تنتهى مدة الشركة في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتتجدد لسنة أخرى تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهكذا" كما تبين أنهم كانوا قد ارتكبنوا إلى هذا البند في معرض الإشارة التلغرافية المرسلة منهم إلى المدعى عليه الأول بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٨ التي ضمنوها اعتراضاتهم على كيفية إدارة هذا الأخير للشركة والتي سجلوا عليه فيها كيف أن الشركة أضحت ولا وجود لها بعد ٣١/١٢/١٩٤٨ — وهو التاريخ الذي اعتبروه مبدأً لنهاية الشركة — ثم استطرد المدعون من ذلك إلى القول بأن الشركة حتماً قد انقضت في هذا الميعاد طبقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى (القديم) التي تنص في الفقرة الأولى منها على أن الشركة تنتهى بانقضاء الميعاد المحدد لها — أما عن نص البند التاسع من هذا العقد وقوامه أنه: "إذا رأى المدعى عليه الأول أو من يحل محله من ورثته الاستمرار في أعمال الشركة بمفرده أو إذا رأى أحد الشركاء الموصين أو جميعهم عدم الاستمرار في عضوية الشركة يكون تصفية نصيب كل من الشركاء الموصين على أساس الحساب الختامى لآخر جرد فهو على حد تصوير المدعين باطل في شقه الأول الذي يحول المدعى عليه الأول حق الانفراد بالشركة لأنه يتضمن شرطاً إرادياً بحثاً من ناحية ولأنه يخالف مبدأ الافتقار المتبادل من الناحية

الأخرى وأما عن الشق الثاني منه فلا عمل للالتفات إليه في مقام النزاع المطروح لأنهم لم ينسحبوا من الشركة وإنما طلبوا إنهاؤها وعدم تجديدها وانتهوا من ذلك كله إلى القول بإعلان الشركة التي استمرت أخيراً بعد ١٢/٣١/١٩٤٨ فيما بين المدعى عليهم (الطاعنين) لا شيء سوى أنها انقضت حتماً وبقوة القانون وكان الوضع يقتضى من المدعى عليهم تصفيتها أولاً ثم إبرام عقد عن الشركة الجديدة ومن مؤدى هذا الذى يقول به المدعون (المطعون عليهم) إن صح أن الدعوى رقم ١٩٤٩/٣ كلى مصر التى كان قد أقامها المدعى عليه الأول (الطاعن الأول) ضد م بصفته الشريك المستول في الشركة موضوع النزاع بطلب الحكم بتثبيت ملكية الشركة للاتنى عشر قيراطاً الشائعة في العقار ٩١/٩ ألف و٩٢ شارع الأزهر ثم بصحة ونفاذ عقود تملكك الشركة لهذا العقار . . . إن هذه الدعوى قد رفعت منه بصفته ممثلاً لشركة كانت قد انقضت فعلاً بقوة القانون ومن مؤداه أيضاً اعتبار الشركة المذكورة في دور التصفية بما يترتب عليه قسمة أموالها بعد تقديرها نقداً فيما بين الشركاء وما يتلو ذلك من إجراءات التصفية دون حاجة إلى محاسبتهم وتقدير نصيبهم على أساس الحساب الختامى لآخر جرد طبقاً للبند التاسع من العقد المؤرخ ٢٣/٦/١٩٤٤ والمشار إليه فيما تقدم . . . ثم قال : وبما أنه عن مبدأ الحراسة في حد ذاته فإنه يخلص من دفاع المدعى عليه الأول (الطاعن الأول) ومشايبه أن قوام اعتراضهم على الحراسة إنما ينصب على إقراض ملكية الشركة للحصص موضوع النزاع من ناحية واستمرار الشركة فيما بينهم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ على أن يقتصر حق المدعين عند حد اعتماد

نصيبهم طبقاً لآخر جرد . . . ثم قال : إن النزاع في شق الدفاع لم يخل من جد لاسيما وأن الوجه الموضوعى في تقدير مركز الخصوم القانونى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ لما بيت فيه بعد من قضاء الموضوع وهذا من شأنه أن يبرر التحفظ على الشركة موضوع النزاع إلى أن يقول قضاء الموضوع كله بهذا النزاع . وفضلاً عن ذلك فإن الفصل في موضوع النزاع سيطول مداه على ما يستشف ذلك من دفاع الخصوم . . . ثم أورد ما قام بين الخصوم من خلاف حول تقدير قيمة حصص الشركاء في العقار وعدم اتخاذ إجراءات إشهار عقد الشركة إلا في ٢/١/١٩٤٩ بعد تسجيل تاريخه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . . . وختم أسبابه بقوله : وليس من شك في أن هذا الوضع مما يضيق عناصر الجدية على منازعة الخصوم بهذا ملكية هذا العقار وهو أمر تزنه محكمة الموضوع بما يتوافر لديها من سلطان في التقدير . . . وأما عن الخطر كركن في الحراسة فإن جدية نزاع الخصوم واستطالته من شأنه أن يهدد حقوق المذكورين سواء بما يحدو بالمحكمة إلى اتخاذ الحراسة كإجراء تحفظى درءاً للخطر الذى يهدد الخصوم . . .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المحكمة رأت أن توافر الخطر على مصلحة المطعون عليهم بقاء أموال الشركة والعقارات المتنازع عليها تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مديراً للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمداهما إلى أن بيت بحكم نهائى من جهة الاختصاص في النزاع بما يقتضى إقامة حارس . . . ولما كان تقدير أوجه الجد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التى تقدرها

من المطعون عليه والتي طعن احد المدعين فيها بالتزوير . تقريره ان الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع انه باستبعاد هذه الاوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليه المدعون مستدلين على ذلك بكشف صادر من الشركة المستغلة للسيارة . اطراح الحكم هذا الدليل دون بيان سبب ذلك . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن الطاعنين الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى يطلبون عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة موضوع النزاع تأسيساً على أنه خالف الحكم القاضي بتعيينه إذ انقرد بقبض بعض مبالغ من إيراد السيارة واستباحها لنفسه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ استبعد البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي طعن أحد هؤلاء الطاعنين فيها بالتزوير . قرر أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها ، مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليها الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المستغلة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها مستدلين على ذلك بالكشف الصادر من هذه الشركة ، وهو ما أخذ به الحكم الابتدائي وخلا الحكم المطعون فيه من التحدث عنه ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه إذ هو أطرح الدليل الذي اعتمد عليه الطاعنون دون أن يبين سبب هذا الاطراح مع لزوم هذا البيان .

ملحوظة : صدر هذا الحكم من قاضي الأمور المستعجلة بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد .

محكمة الموضوع . وكانت الأسباب التي أقامت عليها قضاء ما بهذا الإجراء التحفظي المؤقت تؤدي إلى النتيجة التي رتبنا - وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفسير كما يزعم الطاعنون ، إنما اقتصر على استعراض وجهتي نظر الطرفين فيه ليتبين مبلغ الجدل في النزاع - لما كان ذلك - كان ما ينعاه عليه الطاعنون في هذا السبب بجميع وجوهه على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم قد شابه التناقض ذلك أن الأسباب التي ساقها لتبرير اختيار شخص الحارس هي بذاتها كافية لتبرير انتفاء الخطر الذي يوجب الحراسة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن اختيار الطاعن الأول حارساً للماء منه والاعتبارات الأخرى التي أوردها الحكم في صدد تبرير اختياره لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة . إذ الحكم مع اختياره الطاعن الأول قد حدد مأموريته وجعله مسئولاً عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تنقضي الحراسة بزوال أسبابها .

(القضية رقم ٤٣ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المعطي خيال وعبد الحميد وشاحي وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد المستشارين) .

٣٣٠

٧ يونيو سنة ١٩٥١

قضاء مستعجل . حراسة . حكم .
تسببه . دعوى بطلب عزل المطعون عليه من الحراسة . تأسيسها على أنه خالف الحكم القاضي بتعيينه إذ انقرد بقبض بعض مبالغ من إيراد السيارة موضوع النزاع .
استبعاد الحكم البحث في الأوراق المقدمة

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة في الطعن تتحصل في أن المرحوم محمود عفيفي توفي عن الطاعنين والمطعون عليه ، وكان عينا تركه لهم سيارة « أومنيبوس » رقم ٥٨ القليوبية تقوم باستغلالها لحسابهم شركة أتوبيس الشرقية والدقيلية . وقضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٨ مستعجل شبين القناطر الجزئية سنة ١٩٤٤ بوضع هذه السيارة تحت الحراسة القضائية على أن تكون مأمورية الحارس إدارتها وتوزيع صافي ريعها على الشركاء كل بحسب نصيبه . ثم قضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٤ مستعجل شبين القناطر الجزئية سنة ١٩٤٤ والتي رفعت من الطاعنين الثلاثة الأولين على بقية الطاعنين والمطعون عليه بتعيين الطاعن الثالث والمطعون عليه حارسين على السيارة على ألا يتفرد أحدهما عن الآخر . وبما أقيم عليه هذا الحكم أن جميع الشركاء اتفقوا على تعيين الحارسين المذكورين وأن المحكمة تقر هذا الاتفاق لما فيه من حسم للنزاع وتوفيق بين وجهات النظر . وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ أقام الطاعنون الثلاثة الأولون الدعوى الحالية رقم ٥٢٦ مستعجل شبين القناطر الجزئية سنة ١٩٤٩ على بقية الطاعنين والمطعون عليه وطلبوا عزله من الحراسة وتعيين حارس آخر بدله مع الطاعن الثالث بناء على أنه خالف الحكم القاضي بتعيينه إذ انفرد بقبض بعض مبالغ من إيراد السيارة واستباحها لنفسه ، مستدلين على ذلك بكشف صادر من الشركة المستغلة للسيارة في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ عن إيراداتها ومصروفاتها من أبريل سنة ١٩٤٨ حتى أبريل سنة ١٩٤٩ مذكور فيه أن المطعون

عليه قبض منها في ١٩٤٨/٩/٢ و ١٩٤٨/١٠/٥ و ١٩٤٩/٢/١٥ و ١٩٤٩/٣/١٢ أربعة مبالغ مجموعها ٥٦٠ جنيها وطلب المطعون عليه رفض الدعوى استناداً إلى ثلاث أوراق قال بصورها إليه من الطاعن الثالث وهي كشف توزيع مبالغ محرر في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ وتوكيل محرر في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وكشف مصروفات محرر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ . فطعن الطاعن الثالث في هذه الأوراق بالتزوير . وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت محكمة شبين القناطر الجزئية بعزل المطعون عليه من الحراسة وتعيين الطاعن الرابع بدلا منه ليقوم مع الطاعن الثالث بأداء المأمورية المبينة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٤٤ . وتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن الطاعنين الرابع والخامس والسادس والثامنة أقروا الطاعنين الثلاثة الأولين على طلب عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة أي أن معظم الشركاء اتفقوا على عزله ، وأنه لم يتقدم بكشف جدي عن بيان الأوجه التي صرف فيها المبالغ التي قبضها من الشركة المستغلة للسيارة إذ طعن الطاعن الثالث بالتزوير في الكشف المقدم منه عنها ، وأن عليه التزام حدود سلطته كما حددها الحكم القاضي بتعيينه حتى إذا تعداها كان لكل من الشركاء حق طلب عزله، وأن المحكمة تستخلص من موقف الطاعن الثالث معه ومن طعنه بالتزوير في الأوراق المقدمة منه أنه جاد في طعنه يؤيد ذلك موافقة أغلبية الشركاء على عزله ، وأن الطعن بالتزوير في أوراقه لا يمنع قاضي الأمور المستعجلة من بحث ظاهرها لا ليفصل في موضوع صحتها أو عدم صحتها وإنما ليقرر مدى جدية هذا الطعن وليحكم على مدى هذا التقرير

في الإجراء المستعجل المطلوب منه . واستأنف المطعون عليه هذا الحكم فقضت محكمة بنها الابتدائية هيئة استئنافية في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإلغائه ورفض الدعوى وهو الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن مما ينهه الطاعنون على هذا الحكم أنه مشوب بالقصور — ذلك أن المحكمة أقامته على أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها — مع أنهم استندوا فيها إلى الكشف الصادر من الشركة المستغلة للسيارة والمثبت لمخالفة المطعون عليه الحكم القاضي بتعيينه حارسا على السيارة وذلك بانفراده بقبض مبالغ من إيرادها واستباحتها لنفسه ، ومع أن محكمة الدرجة الأولى اعتمدت على هذا الكشف وعلى الأدلة الأخرى التي أوردتها وبذلك تكون المحكمة الاستئنافية أطرحت الدليل المثبت للدعوى دون أن تبين سبب هذا الاطراح كما ألغت الحكم الابتدائي دون أن ترد على أسبابه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من رفض الدعوى أقيم على الأسباب الآتية :

« ومن حيث إنه من المقرر على المدعى أن يثبت دعواه والمدعون في الدعوى المستأنفة نسبوا إلى المستأنف أنه خالف حكم الحراسة بالانفراد بها واستلامه مبالغ جسيمة وأنه بدد أموال الحراسة واستباحها لنفسه وأضافوا إلى ذلك كما جاء بالحكم المستأنف أنه مزور . ومن حيث إن المستأنف إنما عين مع شريكه في الحراسة بحكم قضائي فاسناد ما أخذ إليه يجب إثباتها والقريضة على المدعى بالرغم من أن المدعين لم يقدموا دليلا على ما زعموا أن المستأنف ارتكبه فقد جردوه من الاستفادة بمستنداته المقدمة وذلك بالظن عليها بالتزوير

سواء أكان هذا الظن جديا أم غير جدى فإنه لا يعبر عن الحقيقة شيئا وهي أنهم لم يقدموا دليلا على صحة دعواهم وليس من قبيل الدليل على صحة الدعوى كون أغلب الشركاء يرغبون في عزل المستأنف فالعزل للأسباب التي أبدوها حكم يجب أن يقوم على أساس صحيح والمستأنف شريك معهم وقد ظن الحارس الحاضر على المستندات المقدمة من المستأنف تأييدا لاشتراكه معه في التصرفات التي يقول المستأنف إن عليها توقيع الحارس الآخر وهو أحد المدعين في حين أن هذا الحارس الذي يدعى أن المستأنف انفرد بالحراسة وبدد لم يقوم ما يدل على أن هذا صحيح وعلى أنه هو لم يكن مشتركا في الإدارة وقد كان عليه إذا لم يشركه المستأنف في الإدارة أن ينبه إلى هذا الإخلال بالحكم القاضي بعدم انفرد أحدهما بالإدارة وأن يبلغ الجهات المختصة إذا كان قد بدد أموال الحراسة فإنه كان على المستأنف واجب أن لا ينفرد بالحراسة فلشريكه حق الاشتراك معه فلا يجوز له أن يترك شريكه منفردا فيها وسكوته عن ذلك وعدم اتخاذ أي إجراء ضد شريكه يلزمه به وحده يجعل دعواه غير قائمة على أساس صحيح ويتعين رفضها . ومن حيث إنه لا ضرورة بعد ذلك للبحث في المستندات المطعون فيها بالتزوير ما ظهر منها وما يظن لأنها كلها مقدمة من المستأنف وهو المدعى عليه في الدعوى المستأنفة فباطراحها تبقى الدعوى بلا دليل يركن إليه ويبقى الحارس قائما حتى يقوم الدليل على جدية الطعون الموجهة إليه وعندما يجوز عزله واستبدال غيره به . ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه ورفض الدعوى وإلزام المستأنف عليهم

الثلاثة الأول بالمصاريف طبقاً لنص المادة (٢٥٧) مرافعات . .

ومن حيث إنه يبين من هذه الأسباب أن المحكمة إذ استبعدت البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي طعن الطاعن الثالث فيها بالتزوير ، قررت أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها ، مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليه الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المستغلة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها مستدين على ذلك بالكشف الصادر من هذه الشركة في ٧ من يونه سنة ١٩٤٩ ، وهو ما أخذ به الحكم الابتدائي وخلا الحكم المطعون فيه من التحدث عنه ، وبذلك تكون المحكمة قد أطرحت الدليل الذي اعتمد عليه الطاعنون دون أن تبين سبب هذا الاطراح مع لزوم هذا البيان . وهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن . .

(الفضية رقم ٦٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد بدلا من حضرة الأستاذ محمد نجيب احمد المنشار) .

٣٣١

٧ يونه سنة ١٩٥١

(١) - قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . اشكال من المطعون عليه الاول في تنفيذ امر نقل استصداره الطاعن بنقل اقطان . امر النقل لم يتم تنفيذه وصدر في غير مواجهة المستشكل . دفع من الطاعن بعدم قبول الاشكال لرفعه بعد تمام التنفيذ . تأسيسه على ان الاشكال رفع بعد تمام تنفيذ الحكم الصادر باقامته - الطاعن - جارسا منضمما على الاقطان موضوع امر النقل . على غير اساس . امر النقل اجراء مستقل عن حكم الحراسة سالف الذكر .

(٢) - ١ - دفاع . عقد . وصف انسيبه الخصم على عقد تمسك به في دعواه . عدوله الى وصف اخر يرى انه الوصف الصحيح . لا مخالفة في ذلك للقانون . للخصم الاخر ان يدلي بدفاعه كاملا عن الوصفين . المحكمة هي التي توازن بين الوصفين .

ب - قضاء مستعجل . اختصاص . اشكال في التنفيذ . دعوى رفعت بوصفها اشكالا في التنفيذ بطلب وقف تنفيذ امر نقل محجوزات . تعتبر اجراء وقتي يتعلق بالتنفيذ . يختص قاضي الامور المستعجلة بالفصل فيها مع عدم المساس بالحق .

ج - قضاء مستعجل . اختصاص . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع أثناء نظر الاشكال على الحق المقصود حمايته بالاجراء الوقتي المطلوب . غير مانع من اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالفصل في هذا الاجراء المؤقت . لقاضي الامور المستعجلة ان يتناول بصفة وقتية في نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وانما ليتحسس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه فيقضي على هداه لا بعدم اختصاصه وانما بوقف التنفيذ أو باستمراره .

حكم « تسببه » اشكال في تنفيذ امر بنقل محجوزات . تأسيسه على عقد وصفه المستشكل في بادىء الامر بانه عقد رهن حيازي . عدول المستشكل عن هذا الوصف الى عقد وكالة بالعمولة . دفع ممن استصدر امر النقل بعدم اختصاص القضاء المستعجل لمساس الفصل في الاشكال بالحق . حكم برفض الدفع . اقامته على ما استخلصته المحكمة من جدية ما ذهب اليه المستشكل من ان له على المحجوزات حقوقا جديرة بالحماية . ما اورده الحكم وقطع فيه برأى في وصف العقد . تزيد لا يؤثر على سلامة ما قرره في النهاية . النعى عليه مخالفة القانون . على غير اساس .

(المادتان ٤٩/٤٧٩ من قانون المرافعات

- الجديد -)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثاني أودع بمجلع المطعون

عليه الأول أقطاناً ثم أوقع الطاعن جزءاً تحفظياً على هذه الأقطان وعين المحضر أجنبياً حارساً عليها وأقام الطاعن دعوى مستعجلة حكم فيها بتعيينه حارساً منضماً على الأقطان المشار إليها ثم استصدر أمراً بنقل الأقطان المحجوز عليها ورفع المطعون عليه الأول إشكالا أمام قاضي الأمور المستعجلة بطلب وقف تنفيذ الأمر المذكور فدفع الطاعن بعدم قبول الإشكال لرفعه بعد تمام تنفيذ الحكم الصادر بإقامته حارساً منضماً ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع قد أسس قضاؤه على أن الإشكال موجه إلى أمر النقل لا إلى حكم الحراسة وأن هذا الأمر هو إجراء مستقل عن ذلك الحكم لأن تنفيذ حكم الحراسة لا يستلزم حتماً نقل المحجوزات من مكانها رغم تعيين الطاعن حارساً منضماً عليها وأن أمر النقل المستشكل فيه لم يتم تنفيذه بعد وقد صدر في غير مواجهة المستشكل (المطعون عليه الأول) فيعتبر بالنسبة إليه من الغير ، فإن النعي عليه مخالف للقانون يكون على غير أساس .

٢ - (١) لا حرج على الخصم في أن يعدل عن وصف أسبغه على عقد تمسك به في دعواه إلى وصف آخر يرى أنه هو الوصف الصحيح ، وليس في ذلك أية مخالفة للقانون ، وللخصم الآخر أن يدلي بدفاعه كاملاً سواء عن الوصف السابق أو عن الوصف الجديد ، والمحكمة هي التي توازن بين الوصفين وتقول كلمتها فيهما .

(ب) متى كان الثابت بالأوراق أن المدعى - المطعون عليه الأول - أقام دعواه أمام قاضي الأمور المستعجلة بوصفها إشكالا في التنفيذ طالباً فيها وقف تنفيذ أمر نقل المحجوزات ، فإن هذا إجراء وقي يتعلق بالتنفيذ ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيه مع عدم المساس بالحق وفقاً للمادتين ٤٩/٤٧٩ من قانون المرافعات الجديد

(ج) قيام النزاع أثناء نظر الإشكال على الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقفي المطلوب غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الإجراء المؤقت ، ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية في نطاق الإشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوقفي المطلوب منه فيقضى على هداه لا بعدم اختصاصه بنظر الإشكال وإنما بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره ، وتقديره هذا وقي بطبيعته ولا يؤثر على الحق المتنازع عليه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذور الشأن أمام الجهة المختصة .

وإذن متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الأول قد أسس في بادئ الأمر إشكاله في تنفيذ أمر نقل المحجوزات الذي استصدره الطاعن على أن العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الثاني هو عقد رهن حيازي ثم عدل عن وصف هذا العقد إلى

اعتباره عقد وكالة بالعمولة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكال لمساس الفصل فيه بالحق قد أقام قضاءه على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من تقديرها للنزاع من جدية ما يذهب اليه المطعون عليه الأول من أن له على الأقطان موضوع أمر النقل المستشكل فى تنفيذه حقوقاً - حق امتياز وحق حبس - جديرة بحماية الإجراء الوقتى المطلوب الحكم به لما يترتب على تنفيذ هذا الأمر من المساس بها وكان ما أورده الحكم فى بعض عباراته التى قد يظهر منها أنه قطع برأى سواء فى وصف العقد المتنازع عليه بين طرفى الإشكال أو فى ترجمة عنوانه - وهو ما جعله الطاعن عماد نعيه - هو من قبيل التزيد الذى استطردت اليه المحكمة دون أن تكون فى حاجة إليه ودون أن يؤثر على سلامة مقررته فى النهاية ، فإن النعى على الحكم مخالفة للقانون يكون على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق المقدمة فى الطعن تخلص فى أن المطعون عليه الثانى أودع بمحليج المطعون عليه الأول ٢٩٧ كيساً من القطن وسحب عليها مبلغ سبعة آلاف جنيه وذلك بموجب عقد حرر بينهما فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ . ثم أوقع الطاعن فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حجراً تحفظياً على هذه الأقطان ضد المطعون عليه الثانى وعين المحضر حارساً

عليها جورج بتسييس الموظف بالمحليج . كما رفع الطاعن الدعوى رقم ٤٦ مستعجل طنطا سنة ١٩٤٩ على المطعون عليه الثانى وحكم فيها بتعيين الطاعن حارساً منضماً على الأقطان المشار إليها . وقام الطاعن بتنفيذ هذا الحكم فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ثم استصدر من قاضى محكمة طنطا الجزئية فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ أمراً بنقل المحجوز عليها من محليج المطعون عليه الأول إلى شونة بناكى خوريمى بطنطا وحدد لإجراء هذا النقل يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ . فتظلم المطعون عليه الأول فى هذا الأمر وحدد انظر التظلم جلسة يوم أول أبريل سنة ١٩٥٠ ثم رفع دعواه الحالية على الطاعن والمطعون عليه الثانى بوصفها اشكالا طالبا وقف تنفيذ الأمر المذكور استناداً الى أنه لم يصدر فى مواجهته وأن فى تنفيذه مساساً بما له من حق الامتياز وحق الحبس على الأقطان المودعة بمحليجه بوصفه دائناً مرتباً لها بموجب العقد الآنف ذكره ، ودفع الطاعن بعدم قبول الإشكال وعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظره ، لرفعه فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ بعد تمام تنفيذ الحكم القاضى بأقامته حارساً منضماً ولأن أمر النقل المستشكل فى تنفيذه ليس إلا من مستلزمات تنفيذ هذا الحكم ، ولأن عقيد الرهن المحرر بين المطعون عليهما ليس إلا عقداً سورياً ، هذا فضلاً عن أنه غير ثابت التاريخ ، كما لم يبين فيه الدين المضمون بالرهن والعين المرهونة بياناً كافياً ، ولذا لا يجوز الاحتجاج به قبله وفقاً للبائتين ١١١٧ و ١١١٨ من القانون المدنى ، وأنه ينبى على هذا أن يكون النزاع فى الاشكال ماساً بأصل الحق ومن ثم خارجاً عن ولاية القضاء المستعجل وفقاً للبادة ٤٩ من قانون المرافعات وأثناء نظر

تنفيذ حكم الحراسة الذي قد تم قبل رفع الإشكال .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه وحاصله . ان اعتراض الطاعن بأن التنفيذ المستشكل فيه قد تم ، لقيامه في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٦ مستعجل طنطا سنة ١٩٤٩ بتعيينه حارسا منضما الى الحارس الذي عينه المحضر على الأقطان المحجوز عليها ، هذا الاعتراض كان يقام له وزن لو كان الإشكال موجها الى الحكم المذكور ، أما وإنه لم يوجه اليه بل الى الأمر الصادر من قاضي محكمة بندر طنطا الجزئية في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ والقاضي بنقل الأقطان المحجوز عليها من محلج المطعون عليه الأول الى شونة خورمي بناكي فيكون هذا الاعتراض مردودا : كذلك غير مقبول قول الطاعن بأن أمر النقل هو من مستلزمات تنفيذ الحراسة ، لأن أمر النقل المستشكل فيه اجراء مستقل عن حكم الحراسة ، ذلك أن تنفيذ هذا الحكم لا يستلزم حتما نقل المحجوزات من مكانها رغم تعيين الطاعن حارسا منضما عليها يضاف الى ذلك أنه لم تكن للمطعون عليه الأول مصلحة في الاعتراض على تنفيذ حكم الحراسة لأن تعيين الطاعن حارسا منضما على الأقطان المحجوز عليها لا يؤثر على ما يدعيه من حقوق عليها ما دامت هذه الأقطان في حيازته ، في حين أن تنفيذ أمر النقل يبنى عليه المساس بهذه الحيازة ، ولما كان أمر النقل المذكور لم يتم تنفيذه بعد وقد صدر في غير مواجهة المطعون عليه الأول الذي يتعبر بالنسبة اليه من الغير فيكون له الحق في أن يستشكل في تنفيذه متى كان في هذا التنفيذ

الدعوى عدو المطعون عليه الأول عن وصف العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الثاني من عقد رهن حيازة الى عقد وكالة بالعمولة واستند الى أن هذا العقد يخوله حق الامتياز وحق الحبس على الأقطان المسجلة اليه حتى يوفي بما له في ذمة المطعون عليه الثاني وفقا لنصوص قانون التجارة . وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الأمور المستعجلة برفض الدفع بعدم قبول الاشكال وكذا الدفع بعدم اختصاصها بنظره وبوقف أمر النقل المستشكل في تنفيذه حتى يقضى نهائيا في الموضوع . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييده للأسباب التي بنى عليها والتي أخذت بها وهو الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الإشكال على الرغم من أن المطعون الأول لم يرفعه إلا بعد تمام التنفيذ ورضائه به ، ذلك أنه لم يحرك ساكنا عندما أوقع الطاعن في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ الحجز التحفظي على الأقطان موضوع أمر النقل المتشكل في تنفيذه في حين أن الحجز قد حصل في محلجة وبحضور موظفه جورج بتسديدس الذي عينه المحضر حارسا ، كما أنه لم يعترض عندما قام الطاعن في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بتنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٦ مستعجل طنطا سنة ١٩٤٩ بتعيينه حارسا منضما على الأقطان المحجوز عليها في حين أن هذا التنفيذ قد تم أيضا في محلجة وبحضور موظفه المشار اليه وبذلك يكون قد رضى بهذا التنفيذ فيمتنع عليه أن يعترض على أمر النقل الذي لا يعدو كونه من مستلزمات

مساس بحق جدي مقرر له جدير بالحماية —
ولذلك يكون الدفع بعدم قبول الاشكال لرفعه
بعد تمام التنفيذ في غير محله ويتعين رفضه وهذا
الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون .

د من حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى
برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل
بنظر الاشكال لمساسة بأصل الحق — ذلك أن
المطعون عليه الأول قد أسسه على أنه بوصفه
دائماً مرتباً للأقطان موضوع أمر النقل
المستشكل في تنفيذه له حق حبسها تحت يده
حتى يوفي بدينه ، واعتمد في ذلك على عقد محرر
بينه وبين المطعون عليه الثاني في ١٤ من نوفمبر
سنة ١٩٤٩ عنوانه (سلفيات على أقطان) أي
عقد رهن ، كما أصر على هذا الدفاع سواء في
صحيفة الإشكال أو في مرافقته الشفوية أو
التحريرية — وأن الطاعن ارتكن في الدفع
بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكال
إلى أن العقد المشار إليه فضلاً عن أنه عقد
صوري للأسباب التي أوردناها وفقاً للمادتين
١١١٧ و ١١١٨ من القانون المدني لا يتخذ في
حقه لعدم إثبات تاريخه ولعدم اشتماله على بيان
كاف للدين المضمون بالرهن والعين المرهونة —
ولكن المحكمة بعد ذلك قبلت من المطعون عليه
الأول تعديل وصف عقده من عقد رهن حيازة
إلى عقد وكالة بالعمولة تحكمه المادة ٨١ من
قانون التجارة ، ثم أقامت قضاءها على ما قرره
من أن وصف المطعون عليه الأول لعقده بأنه
عقد رهن حيازة هو وصف غير سليم وأنه في
حقيقته عقد وكالة بالعمولة وأن ترجمة عنوانه
العربية لم تكن دقيقة كما رتب للمطعون عليه
الأول حقراً لا تؤذيها مستنداته — مع أنه
ليس للخصم أن يعدل عن دفاع أسس عليه

دعواه وتمسك به في معظم مراحلها إلى دفاع
آخر جديد ، كما أنه ليس للقضاء المستعجل أن
يتغلغل في صميم الموضوع وأن يقول بعدم سلامة
الدفاع السابق وأن يسبغ على العقد وصفاً
جديداً غير صحيح وأن ينسب الخطأ إلى ترجمة
عنوانه العربية رغم وضوح دلالتها هي وأصلها
الفرنسي على أنه عقد رهن ، ذلك أن قاضي
الأمور المستعجلة ممنوع بنص المادة ٤٩ من
قانون المرافعات من المساس بأصل الحق كما أنه
وفقاً للمادة ١٥٠ من القانون المدني لا يجوز
الانحراف عن عبارة العقد من طريق التفسير
للتعرف على إرادة المتعاقدين متى كانت هذه
العبارة واضحة .

د ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي
المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقيم على أسباب
حاصلها : إن قاضي الأمور المستعجلة مختص
بالحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بأصل
الحق في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام
وإن له أن يفحص المستندات التي تقدم إليه
حتى لو تعلقت بموضوع الحق لا ليفصل في هذا
الحق وإنما ليستشف من ظاهر هذه المستندات
قدر جدية ما يدعيه طرفاً الإشكال من حقوق
حتى يقضي على هداها في الإجراء المؤقت
المطلوب منه باستمرار التنفيذ المستشكل فيه
أو وقفه . وأن التكييف القانوني الصحيح
للعقد المبرم بين المطعون عليه الأول والمطعون
عليه الثاني في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ هو
أنه عقد وكالة بالعمولة ، إذ ورد في بنده الأول
أن المطعون عليه الثاني عهد إلى المطعون عليه
الأول بأن يبيع له أقطانه (بالقومسيون) كما
جاء في بنده الثاني أنه وكله في بيع أقطانه وفي
البند الخامس جعل له سمسة بواقع ربع في المائة
وفي البند الثالث عشر نص على أن المضارب

العقد المذكور فيكون الإشكال المرفوع منه على أساس صحيح ومن ثم يتعين الحكم بوقف تنفيذ أمر النقل المستشكل فيه .

« ومن حيث إنه لما كان لا حرج على الخصم في أن يعدل عن وصف أسبغه على عقد تمسك به في دعواه إلى وصف آخر يرى أنه هو الوصف الصحيح ، وليس في ذلك أية مخالفة للقانون ، وكان للخصم الآخر أن يدلي بدفاعه كاملاً سواء عن الوصف السابق أو عن الوصف الجديد ، والمحكمة هي التي توازن بين الوصفين وتقول كلمتها فيهما — وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه الأول رفع دعواه بوصفها إشكالا في التنفيذ طالبا فيها وقف تنفيذ أمر النقل الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ ، وهذا إجراء وقفي يتعلق بالتنفيذ ويختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيه مع عدم المساس بالحق وفقاً للبادتين ٤٧٩ و ٣٩٩ من قانون المرافعات — وكان قيام النزاع أثناء نظر الإشكال على الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقفي المطلوب ، كما هو الحال في الدعوى على ما سبق بيانه تفصيلاً ، غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في هذا الإجراء الوقفي ، ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية في نطاق الإشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتمس منه وجه الصواب في الإجراء الوقفي المطلوب منه ، فيقضى على هداه لا بعدم اختصاصه بنظر الإشكال وإنما بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره ، وتقديره هذا وقفي بطبيعته ولا يؤثر على الحق المتنازع عليه إذ يبقى محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة — وكان يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم

والعمولة والسمسرة تكون مضمونة بحق الامتياز على جميع البضائع ، وبذلك تكون قد توافرت جميع أركان عقد الوكالة بالعمولة المنصوص عليه في المادة ٨١ من قانون التجارة ، ومن آثار هذا العقد أنه يخول الوكيل بالعمولة حق الامتياز وحق الحبس وفقاً للواد ٨٦ و ٨٥ و ٨٧ من قانون التجارة . وأنه لا يمنع من إعطاء العقد هذا التكيف الصحيح وصفه من المطعون عليه الأول في مبدأ الأمر بأنه عقد ومن حيابة وهو وصف غير سليم لا ينطبق على ما هو ثابت بصلبه ، إذ التكيف من عمل القاضي لا الاختصاص ، على أن المطعون عليه الأول قد عدل وصف عقده إلى أنه عقد وكالة بالعمولة ، كما أن قول الطاعن بأنه عقد رهن حيابة اعتماداً على أن عنوانه (سلفيات على أقطان) هو قول مردود بما جاء في صلبه وسبق بيانه ، هذا فضلاً عن أن هذا العنوان هو ترجمة غير موفقة لأصله الفرنسي *Avance sur Marchandises* وهي عبارة لا تؤدي المعنى الذي قد يستشف من الترجمة العربية . وإنه لما كان الثابت بمحضر الحجز التحفظي الموقع على الأقطان في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أنها موجودة بمحليج المطعون عليه الأول من هذا التاريخ أي قبل ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ تاريخ صدور أمر النقل المستشكل في تنفيذه — وكان قد استبان مما تقدم جدية ما يذهب إليه من أن له على هذه الأقطان حق الامتياز وحق الحبس المستمدين من عقد الوكالة بالعمولة المبرم بينه وبين المطعون عليه الثاني وكان أمر النقل المشار إليه قد صدر في غير مواجته ويعتبر بالنسبة إليه من الغير وكان في تنفيذه مساس بحقوقه لما يترتب على هذا التنفيذ من زوال حيازته للأقطان المودعة لديه بناء على

٣٣٢

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - (١ ، ٢ ، ٣) . جمارك . البضاعة العابرة (ترانزيت) والبضاعة الواردة . فيصل التفرقة بينهما . البضاعة العابرة « ترانزيت » . هي البضاعة التي ترد من الخارج الى الدولة في رحلة تبدأ وتنتهي خارج حدودها دون ان تتداول داخل بلادها ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها من سفينة الى أخرى في نفس الميناء أو من ميناء الى أخرى أو بإيداعها المخازن المعدة لذلك بالدائرة الجمركية حتى تصدر الى الخارج أو بغير ذلك . البضاعة التي ترد في الاصل من الخارج بقصد الاستهلاك داخل البلاد ثم يعن لصاحبها تغيير اتجاهها بتصديرها الى دولة أخرى أو يضطر الى ذلك نتيجة لمنع دخولها البلاد بناء على أي سبب كان . تعتبر بضاعة عابرة « ترانزيت » القول بان البضاعة العابرة تعتبر بضاعة واردة اذا مضى على بقائها في الدائرة الجمركية اكثر من ستة شهور وانه من باب أولى ينتهي اعتبار البضاعة الواردة بضاعة عابرة بعد مضى هذا الميعاد استنادا الى المادتين ٢٤/٢٥ من لائحة الجمارك . على غير اساس . حكم هاتين المادتين لا ينطبق الا على البضاعة العابرة التي تجتاز البلاد المصرية من جمرك الى آخر لتصديرها منه الى الخارج .

ب - جمارك . رسوم الارضية المفروضة على « الجلود رسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية » بموجب الفقرة (د) من رقم (٢) من الحروف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ . هي رسوم مقررة بمقتضى القانون وليست اجرة مقابل التخزين بمخازن مصلحة الحجر الصحي أو مخازن حكومية أخرى . استحقاقها لا يتطلب سوى وضع البضاعة تحت اشراف سلطات الحجر الصحي .

هذا الاشراف لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة حيازة مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية بل يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها أو تخزينها .

ج - (١ ، ٢) . جمارك . الحجر الاداري الذي يحق لمصلحة الحجر الصحي بوقيعه عملا بالمادة الخامسة من القانون رقم

تخرج عن هذه القواعد ، أما ما قد يظهر من بعض عباراتها من أنها قطعت برأى سواء في وصف العقد المتنازع عليه بين طرفي الإشكال أو في ترجمة عنوانه وهو ما جعله الطاعن عماد نعيه فهو من قبيل التزيد الذي استطردت إليه دون أن تكون في حاجة إليه ودون أن يؤثر على سلامة ما قرره في النهاية من أنه قد استبان لها من تقديرها للنزاع جدية ما يذهب إليه المطعون عليه الأول من أن له على الاقطان موضوع أمر النقل المستشكل في تنفيذه حقوقا جدية بحماية الاجراء الوقتي المطلوب الحكم به لما يترتب على تنفيذ هذا الأمر من المساس بها - وكان تقدير المحكمة للنزاع على هذه الصورة قد بنى على أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إليه - لما كان ذلك كذلك لا يكون الحكم ، إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص سالف الذكر ، قد خالف القانون ويكون هذا السبب مرفوضا .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك أنه على الرغم من تمسك الطاعن في دفاعه بما تقضى به المادة ١٥٠ من القانون المدني على ما سبق بيانه في السبب الثاني فإن المحكمة لم تعن بالرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لعدم تقديم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت تمسكه بما يتضمنه أمام محكمتي الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ في الهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ مصطفى فاضل بدلا من حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد المستشار) .

الاعتبار ، ومن ثم تعتبر بضاعة عابرة البضاعة التي ترد من الخارج ولو كانت أصلاً بضاعة واردة بقصد الاستهلاك داخل البلاد ، ثم عن صاحبها تغيير اتجاهها بتصديرها الى دولة أخرى أو اضطر إلى ذلك نتيجة لمنع دخولها البلاد بناء على أى سبب كان .

(ب) عبارة « والتي يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها الى الخارج » الموصوفة بها الجلود برسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية في الرقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي هي عبارة عامة لا يقتصر مدلولها على الجلود التي ترد من مبدأ الأمر بوصف أنها بضاعة عابرة وإنما تشمل كذلك الجلود التي ترد أصلاً بوصف أنها بضاعة واردة بقصد الاستهلاك داخل البلاد ولكنها لا تدخلها لأي سبب كان فيعاد تصديرها الى جهة أخرى ذلك أنها في الحالتين ينطبق عليها وصف البضاعة العابرة وفقاً لما سبق ذكره .

(ج) القول بأن البضاعة العابرة تعتبر بضاعة واردة إذا مضى على بقائها في الدائرة الجمركية أكثر من ستة شهور وإنه من باب أولى يفتى اعتبار البضاعة الواردة بضاعة عابرة بعد مضى هذا الميعاد استناداً الى أن المادة ٢٤ من لائحة الجمارك حددت لنقل

٧٦ لسنة ١٩٤٣ والامر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ - محله . مقصور على ذات البضاعة المستحق عليها الرسم المراد توقيع الحجز وفاء له . لا تلازم بينه وبين حق الامتياز المقرر للحكومة على جميع أموال المدين وفقاً للمادة ٦٠١ من القانون المدني - القديم .

(المواد ٢٤/٢٥ من لائحة الجمارك ، هـ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ، ٢ من الحرف ج من البند العاشر من الجدول الملحق بهذا القانون ، الامر الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ و ٦٠١ من القانون المدني القديم)

المبادئ القانونية

١ - (١) إنه وإن كانت القوانين المصرية التي تحدثت عن البضاعة العابرة « ترانزيت » وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت بشأنها لا تتضمن تعريفاً منضبطاً لها يتناول جميع صورها المعروفة في التجارة الدولية ، بل يؤخذ من مقارنة ماورد عنها في شتى النصوص أن معناها كان يتسع حيناً ويضيق حيناً تبعاً لمقتضيات حاجة البلاد ، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يستخلص من صورها المختلفة وصف جامع يميز لها ، هو أنها بضاعة ترد من الخارج إلى الدولة في رحلة تبدأ وتنتهي خارج حدودها دون أن تتداول داخل بلادها ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها من سفينة إلى أخرى في نفس الميناء أو من ميناء إلى أخرى أو بإيداعها المخازن المعدة لذلك بالدائرة الجمركية حتى تصدر الى الخارج أو بغير ذلك ومتى تحقق هذا الوصف في أية بضاعة صح اعتبارها عابرة ما لم يوجد نص خاص في قوانين الدولة يحول دون هذا

المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ قرر أن الجلود المذكورة هي بضاعة واردة .

٢ - رسوم الأرضية المفروضة على
الجلود برسم المرور (ترانزيت) غير
المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير
قانونية بموجب الفقرة (د) من الرقم (٢)
من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول
الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بواقع
خمسة مليمات عن كل طرد في اليوم الواحد
أثناء مدة حجز البضاعة تحت إشراف سلطات
الحجر الصحي ، ليست أجرة مقابل تخزينها
بمخازن الحجر الصحي أو مخازن الجمارك أو
أي مخازن حكومية أخرى ، وإنما هي رسوم
مقررة بمقتضى القانون ، وواضح من النص
أنه لا يتطلب لاستحقاقها سوى وضع البضاعة
تحت إشراف سلطات الحجر الصحي ، وهذا
الإشراف لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة
حيازة مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية
بل يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها أو
تخزينها وسواء أكان هذا المكان مخازن مصلحة
الحجر الصحي أم مخازن مصلحة الجمارك أم
مخازن شركات الاستيداع أم أي مكان آخر
حتى ولو كان لصاحب البضاعة نفسها -
وإذن فمضى كان الثابت بالأوراق أن الجلود
المطالب برسوم الأرضية عنها كانت تحت
إشراف سلطات الحجر الصحي حتى تاريخ
تصديرها الى الخارج فإن شرط استحقاق
هذه الرسوم يكون قد تحقق دون حاجة الى

البضائع (الترانزيت) التي تجتاز البلاد
المصرية من جمر ك الى آخر ميعاد عشرة أيام
على الأقل وستة شهور على الأكثر ، وأن
المادة ٢٥ نصت على أن هذه البضائع تعتبر
« كأنها أدخلت برسم الاستهلاك » ، اذا انقضت
ستة شهور دون أن يقدم فيها الى جمر ك
الإرسال علم الخبر الخاص بها مؤشراً عليه من
جمر ك الخروج ، . هذا القول على غير أساس
ذلك أنه يتضح من المادتين المذكورتين أن
حكمهما لا ينطبق إلا على صورة واحدة من
صور البضاعة العابرة هي الصورة التي تجتاز
فيها البضاعة البلاد المصرية من جمر ك الى
آخر أي من ميناء الى أخرى لتصديرها منها
الى الخارج وهي غير الصورة التي ترد فيها
الى ميناء لتفرغ فيها ويعاد شحنها منها مباشرة
الى الخارج .

وإذن فمضى كان الواقع في الدعوى هو
أن المطعون عليه وإن كان استورد الجلود
المطالب برسوم الأرضية عنها من الخارج
(كابوتزو بلييا) على اعتبار أنها بضاعة
واردة بقصد الاستهلاك في مصر إلا أنه بعد
أن أودعها مخازن شركة الشرق الأدنى بالدائرة
الجركية بجمر ك الاسكندرية قام في النهاية
بتصديرها الى الخارج (بيروت) فانها تكون
بضاعة عابرة أي « جلود برسم المرور ،
(ترانزيت) يجرى عليها حكم الفقرة (ج)
من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون
رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ومن ثم يكون الحكم

المقدمة في الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع ، تحصل في أن المطعون عليه استورد من كابوتزو بلييا رسالة من الجلد الخام وصلت بطريق السكة الحديدية إلى جمر ك الاسكندرية في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٤ ثم خزنت بمخازن شركة الشرق الأدنى بالدائرة الجمركية . وفي ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ طلبت هذه الشركة نيابة عن المطعون عليه إلى مصلحة الحجر الصحي التصريح بدخول هذه الجلود البلاد المصرية ، ولما تبين من فحص أوراقها أنها مصحوبة بشهادة غير قانونية وضعها المصلحة المذكورة تحت إشرافها وأخذت منها عينات لتحليلها فأنضج أنها مصابة بالجرمة الخبيثة ، ولذا قررت رفض التصريح بدخولها البلاد وأمرت بإعادتها إلى مصدرها . وعندئذ طلب المطعون عليه من المصلحة أن توافق على بقاء الجلود لإجراء تجارب فنية عليها لإبادة الجرمة الخبيثة منها ، فوافقت على ذلك لحاجة البلاد إلى الجلود في ذلك الوقت . وما أن أسفرت هذه التجارب عن النجاح حتى تبين أن المطعون عليه تمكن من تصدير الجلود إلى بيروت بغير علم مصلحة الحجر الصحي وذلك على دفعتين في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ و ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ فاعتبرت المصلحة جلوداً عابرة (ترانزيت) وطالبت المطعون عليه بمبلغ ٢٤٢٠ جنيهاً و ٦٥٣ ملياً رسوم أرضية مستحقة عنها وفقاً للفقرة (د) من الرقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي عن مدة وضعها تحت إشرافها من تاريخ إخطارها بها حتى تاريخ تصديرها . ثم إن المطعون عليه استورد بعد ذلك رسالة خروف من ليبيا فأوقعت عليها المصلحة في ٢٢ من

بحث المظاهر المادية لهذا الإشراف ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ نفي إشراف مصلحة الحجر الصحي على الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها مع تحقق قيامه .

٣ - (١) الحجز الإداري الذي يحق للحكومة توقيعه عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ والتي تحيل على الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ وفاء للرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي المستحقة لها بموجب القانون المشار إليه مقصور محله على ذات البضاعة المستحق عليها الرسم المراد توقيع الحجز وفاء له .

(ب) لا تلازم بين هذا الحجز وبين حق الامتياز المقرر للحكومة على جميع أموال المدين وفقاً للمادة ٦٠١ من القانون المدني (القديم) إذ لكل منهما شروطه ومجال توقيعه .

وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحجز الإداري الذي أوقعته مصلحة الحجر الصحي وفاء لرسوم الأرضية المستحقة على بضاعة قد أقام قضاؤه على أن البضاعة التي توقع عليها الحجز هي خلاف البضاعة المستحقة عليها الرسوم فإن النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما تبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

بوصفها وقت ورودها لا بالمآل الذي انتهت إليه ، وأن مصلحة الحجر الصحي لم يكن لها أى إشراف عليها من جهة تخزينها بمخازن شركة الشرق الأدنى لا بمخازن مصلحة الجمارك أو مخازن مصلحة الحجر الصحي أو أى مخازن حكومية أخرى ومن جهة أخرى لأنه لم يكن لهذا الإشراف من أثر سوى منعها من دخول البلاد كما أن المصلحة لم تتخذ بشأها أى إجراء من إجراءات التطهير المكلفة بها قانوناً في حالة البضاعة العابرة ، وأن قضاء الحكم الابتدائي بإلغاء الحجز في محله للأسباب سالفة الذكر وللأسباب الأخرى التي بنى عليها .

« ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : حاصل أولهما أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ — ذلك أن المحكمة ، فيما قضت به من عدم أحقية الطاعنتين في رسوم الأرضية موضوع الدعوى ، اعتمدت على مقررته من أن الجلود برسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية والتي يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها إلى الخارج ، لا تستحق عنها رسوم الأرضية المفروضة عليها ، أثناء مدة حجزها تحت إشراف الحجر الصحي ، وفقاً للفقرة (د) من الرقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون المشار إليه إلا بتوافر شرطين : أولهما أن تكون هذه الجلود قد وردت على اعتبار أنها بضاعة عابرة من بادية الأمر لا أن تكون بضاعة واردة وأعيد تصديرها إلى الخارج لأسباب عارضة . وثانيهما أن تكون هذه الجلود في حيازة مصلحة الحجر الصحي حيازة مادية أثناء مدة وضعها تحت إشرافها وأن تكون قد خزنت بمخازنها

اكتوبر سنة ١٩٤٦ حجزاً إدارياً وفاء للرسوم المشار إليها وذلك استناداً إلى المادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ والأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ فأقام المطعون عليه دعواه الحالية رقم ٣٥٨ كلى الاسكندرية سنة ١٩٤٧ على الطاعنتين طالباً فيها الحكم بعدم أحقيتهما في هذه الرسوم وإلغاء الحجز الإداري الموقع على رسالة الصوف . وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى بالنسبة إلى رسوم الأرضية وبإلغاء الحجز الإداري ، وذلك بناء على ما قرره من أن الجلود تعتبر بضاعة عابرة ولو كانت أصلاً بضاعة واردة مادامت لم تعد الدائرة الجركية وصدرت في النهاية إلى جهة أخرى وأما كانت في المدة الآف يبانها تحت إشراف سلطات الحجر الصحي فاستحقت عنها رسوم الأرضية وأن الحجز الإداري لم يكن في محله لوقوعه على بضاعة أخرى غير المفروضة عليها هذه الرسوم . وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ استأنف المطعون عليه هذا الحكم طالباً بإلغاء فيما قضى به من رفض دعواه بالنسبة إلى رسوم الأرضية وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٠٥ سنة ٢ قضائية استئناف الاسكندرية ، كما رفعت الطاعنتان استئنافاً فرعياً قيد برقم ٤٢ سنة ٤ قضائية طلبتا فيه إلغاء الحكم فيما قضى به من إلغاء الحجز الإداري . وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة استئناف الاسكندرية في هذين الاستئنافين بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلغاء الحجز الإداري وإلغاءه فيما عدا ذلك وبعدم أحقية الطاعنتين في رسوم الأرضية . وذلك بناء على ما قرره من أن الجلود لم تكن بضاعة عابرة وإنما كانت بضاعة واردة إذ العبارة هي

أو مخازن مصلحة الجمارك أو أى مخازن حكومية أخرى، مع أن العبارة في اعتبار البضاعة عابرة هي بالنتيجة التي تؤول إليها ولو كانت أصلاً بضاعة واردة متى كانت لم تتداول في البلاد وأعيد تصديرها إلى الخارج لأى سبب كان كما هو الحال في الدعوى. إذ الثابت بأوراقها أن المطعون عليه بعد أن استورد الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها وابقاها مدة بالدائرة الجركية بجمرك الاسكندرية صدرها في النهاية إلى بيروت. وإن إشراف مصلحة الحجر الصحي الذي فرضت من أجله رسوم الأرضية وفقاً للفقرة (د) الآنف ذكرها لا يستلزم الحياة المادية ولا التخزين بالمخازن الحكومية ذلك أن هذه الرسوم ليست أجرة ولا مقابل تخزين وإنما هي مفروضة بمقتضى القانون الذي لا يتطلب لاستحقاقها سوى مجرد قيام الإشراف على البضاعة بقطع النظر عن مكان وجودها. ولما كان الثابت بأوراق الدعوى أن الجلود المشار إليها كانت تحت إشراف سلطات الحجر الصحي من تاريخ إخطارها بها حتى تاريخ تصديرها إلى بيروت فتكون قد استحققت عنها رسوم الأرضية المطالب بها.

ومن حيث إنه وإن كانت القوانين المصرية التي تحدثت عن البضاعة العابرة (ترانزيت) وقرارات مجلس الوزراء التي صدرت بشأنها لا تتضمن تعريفاً منضبطاً لها يتناول جميع صورها المعروفة في التجارة الدولية بل يؤخذ من مقارنة ماورد عنها في شتى النصوص أن معناها كان يتسع حيناً ويضيق حيناً تبعاً لمقتضيات حالة البلاد إلا أنه مع ذلك يمكن أن يستخلص من صورها المختلفة وصف جامع ميز لها هو أنها بضاعة ترد من الخارج إلى الدولة في

رحلة تبدأ وتنتهى خارج حدودها دون أن تتداول داخل بلادها ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها من سفينة إلى أخرى في نفس الميناء أو من ميناء إلى أخرى أو بإيداعها بالمخازن المعدة لذلك بالدائرة الجركية حتى تصدر إلى الخارج أو بغير ذلك ومتى تحقق هذا الوصف في أية بضاعة صحت اعتبارها عابرة ما لم يوجد نص خاص في قوانين الدولة يحول دون هذا الاعتبار ومن ثم تعتبر بضاعة عابرة البضاعة التي ترد من الخارج وتودع مخازن الاستيداع الكائنة بالدائرة الجركية ثم يعاد تصديرها إلى الخارج ولو كانت أصلاً بضاعة واردة بقصد الاستهلاك داخل البلاد بأن عن لصاحبها تغيير اتجاهها بتصديرها إلى دولة أخرى أو اضطر إلى ذلك نتيجة لمنع دخولها البلاد بناء على أى سبب كان — ولما كانت عبارة (والتي يصير تعريفها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها إلى الخارج) الموصوفة بها د الجلود برسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية، في الرقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي هي عبارة عامة لا يقتصر مدلولها على الجلود التي ترد من مبدأ الأمر بوصف أنها بضاعة عابرة وإنما تشمل كذلك الجلود التي ترد أصلاً بوصف أنها بضاعة واردة بقصد الاستهلاك داخل البلاد ولكنها لا تدخلها لأى سبب كان فيعاد تصديرها إلى جهة أخرى ذلك أنها في الحالتين ينطبق عليها وصف البضاعة العابرة وفقاً — لما سبق ذكره — وكان لا يمنع من هذا النظر أن البضاعة المطالب بالرسوم عنها لبثت في الدائرة الجركية أكثر من ستة شهور،

وان المادة ٢٤ من لائحة الجمارك حددت لنقل البضائع (الترانزيت) التي تجتاز البلاد المصرية من جمر إلى آخر ميعاد عشرة أيام على الأقل وستة شهور على الأكثر، وان المادة ٢٥ نصت على أن هذه البضائع تعتبر وكأنها أدخلت برسم الاستهلاك، إذ انقضت ستة شهور دون أن يقدم فيها إلى جمر الإرسال علم الخبر الخاص بها مؤشراً عليه من جمر الخروج، وهو ما استدلت به النيابة العمومية على أن البضاعة العابرة تعتبر بضاعة واردة إذا مضى على بقائها في الدائرة الجمرية أكثر من ستة شهور وأنه من باب أولى ينتفى اعتبار البضاعة الواردة بضاعة عابرة بعد مضي هذا الميعاد، ذلك أنه يتضح من المادتين المذكورتين أن حكمهما لا ينطبق إلا على صورة واحدة من صور البضاعة العابرة هي الصورة التي تجتاز فيها البضاعة البلاد المصرية من جمر إلى آخر أي من ميناء إلى آخر لتصديرها منها إلى الخارج وهي غير الصورة التي ترد فيها إلى ميناء لتفرغ فيها ويعاد شحنها منها مباشرة إلى الخارج، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه وإن كان استورد الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها من كابوتزو بليبيا على اعتبار أنها بضاعة واردة بقصد الاستهلاك في مصر إلا أنه بعد أن أودعها مخازن شركة الشرق الأدنى بالدائرة الجمرية بجمرك الاسكندرية قام في النهاية بتصديرها إلى بيروت فتكون لما تقدم بيانه بضاعة عابرة أي جلود برسم المرور (ترانزيت) يجرى عليها حكم الفقرة (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ قرر أن الجلود المذكورة هي بضاعة واردة.

ومن حيث إنه لما كانت رسوم الأرضية المفروضة على الجلود برسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية بموجب الفقرة (د) من الرقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بواقع خمسة مليات عن كل طرد في اليوم الواحد أثناء مدة حجز البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحي، ليست أجرة مقابل تخزينها بمخازن مصلحة الحجر الصحي أو مخازن الجمارك أو أي مخازن حكومية أخرى، وإنما هي رسوم مقررة بمقتضى القانون، وواضح من النص أنه لا يتطلب لاستحقاقها سوى وضع البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحي، وهذا الإشراف لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة حيازة مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية، بل يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها أو تخزينها وسواء أكان هذا المكان مخازن مصلحة الحجر الصحي أم مخازن مصلحة الجمارك أم مخازن شركات الاستيداع أم أي مكان آخر حتى ولو كان لصاحب البضاعة نفسها — وكان الثابت بالأوراق أن الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها كانت تحت إشراف سلطات الحجر الصحي في الفترة من ٢٩ من يولييه سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ تصديرها إلى بيروت على دفعتين في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ و ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ لما كان ذلك كذلك يكون شرط استحقاق هذه الرسوم قد تحقق، دون حاجة إلى بحث المظاهر المادية لهذا الإشراف — كما ذهبت محكمة الاستئناف ويكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ نفي إشراف مصلحة الحجر الصحي على الجلود المطالب برسوم الأرضية عنها.

ومن حيث إنه، وقد بان مما تقدم أن

الامتياز المقررة لها على سائر الدائنين ، وإنه وإن كان محل النظر في هذه الدرجة أن يقوم التزاحم بينها وبين الدائنين الآخرين إلا أنه إذا انعدم هذا التزاحم فيكون الامتياز قائماً ومن مقتضاه أن يكون للحكومة الحق في توقيع الحجر الإداري على أي مال مملوك للمدين حتى ولو كان غير المال المستحق عليه الرسم المراد ترقيع الحجر وفاء له .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بالأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي في هذا الخصوص — وأخذ بها الحكم المطعون فيه وهي « وحيث إنه عن طلب إلغاء الحجر المتوقع على رسالة الصوف التي وردت تالية لرسالة الجلود السالفة الذكر فإن مصلحة الحجر الصحي قد أوقعت حجزاً إدارياً على رسالة الصوف المذكور باعتبار أن معها الحق في قيمة رسوم الأرضية المستحقة على رسالة الجلود فلما أن وردت رسالة الصوف باسم المدعى المستحق عليه رسوم الأرضية سألته الذكر فقد أوقعت مصلحة الحجر الصحي الحجز على رسالة الصوف وفاء للدين المستحق لما على المدعى عن رسالة الجلود وقد فات مصلحة الحجر الصحي أن الحجز الإداري هو امتياز منع للحكومة استثناء سهولة حصولها على الأموال والعشور المستحقة لها وأن هذا الاستثناء مقيد وهو أن تكون الأموال المتوقعة الحجز من أجلها مستحقة على نفس الأشياء المتوقعة الحجز الإداري عليها . هذا هو ما نصت عليه المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥ بشأن الحجز الإداري « عدم دفع الأموال والعشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والأوامر والمنشورات يستوجب إجراء الحجز بالكيفية

الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون أولاً في اعتبار الجلود المطالب برسومها بضاعة واردة مع أنها بضاعة عابرة . وثانياً في نفي إشراف مصلحة الحجر الصحي عليها مع تحقق قيامه . فإنه يكون من المتعين نقض هذا الحكم فيما قضى به في الاستئناف رقم ٣٠٥ سنة ٣ القضائية استئناف الاسكندرية المرفوع من المطعون عليه من إلغاء الحكم الابتدائي وعدم أحقية الطاعنتين في الرسوم موضوع الدعوى .

« ومن حيث إن موضوع الدعوى في هذا الخصوص صالح للحكم فيه ، ولما كان الحكم المستأنف لما سبق ذكره وللأسباب التي بني عليها والتي تقرها هذه المحكمة قد أصاب فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليه بعدم أحقية الطاعنتين في الرسوم المذكورة فإنه يتعين تأييده .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به من إلغاء الحجر الإداري الذي أوقعت مصلحة الحجر الصحي في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ على رسالة الصوف وفاء لرسوم الأرضية المستحقة على الجلود — ذلك أن المحكمة — إذ أخذت بأسباب الحكم الابتدائي اعتمدت على ما قرره من أن الحجز الإداري الذي يحق للحكومة توقيعه عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ والأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ مقصور محله على ذات البضاعة المستحق عليها الرسوم المراد توقيع الحجر وفاء له — مع أن الحكومة وفقاً للمادة ٦٠١ من القانون المدني (القديم) حق امتياز عام على جميع أموال المدين ، وأن هذا الامتياز يتكون من شطرين أولهما الرخصة التي خولها القانون للحكومة في استيفاء أموالها الأميرية بطريق الحجز الإداري وثانيهما درجة

الآتي ذكرها على الأثمار والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة بالعقار وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الأموال أو العشور أو الرسوم. ذلك هو النص الصريح الذي يميز توقيع الحجز الإداري ويتعين أن يقع على الأثمار والمحصولات والموجودات في العقار المستحقة عليه الأموال. وحيث إن المادة الخامسة من القانون رقم ١٦ سنة ١٩٤٣ جوزت لمصلحة الحجز الصحي تحصيل الرسوم المستحقة بطريق الحجز الإداري طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وأنه يجوز لرئيس مكتب الحجز الصحي عدم الترخيص بالسفر للسفينة أو المركب أو الطائرة وعدم الإفراج عن البضائع والأمتعة المفروضة عليها الرسوم لحين دفعها. وحيث إن الحجز الإداري هو حق منح للحكومة لسهولة الحصول على مطلوباتها بطريق خلاف طريق الحجز العادي المنصوص عليه في قانون المرافعات لذلك فهو قانون استثنائي بحيث لا يصح التوسع فيه وقد أجازت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ سالفه الذكر لتوقيع الحجز الإداري على الحاصلات وخلافها القائمة على العين المستحقة عليها الرسوم أو على العين نفسها وقياساً على ذلك وتطبيقاً لظروف الدعوى الحالية فإن مصلحة الحجز الصحي لو كانت أوقعت الحجز الإداري على رسالة الجلود فإن حقها في ذلك ما كانت تشوبه شائبة وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٣ لرئيس مكتب الحجز الصحي عدم الترخيص بالسفر للسفينة أو المركب أو الطائرة وعدم الإفراج عن البضائع أو الأمتعة المفروضة عليها الرسوم لحين دفعها — والقصد من ذلك تمكين الحجز

الإداري على نفس الأشياء المستحقة عليها الرسوم وهو إجراء آخر لإمكان التنفيذ فلو جاز الحجز الإداري على أشياء أخرى للحصول على رسوم أميرية مستحقة لا يمكن بيان ذلك — ولذلك فقد كان لزاماً على مصلحة الحجز الصحي أن تستصدر أمر حجز قضائي وفقاً للطريق الذي رسمه قانون المرافعات. وحيث إنه يتبين مما تقدم أن الحجز الإداري المتوقع من مصلحة الحجز الصحي على رسالة الصوف حيز في غير محله لوقوعه على بضائع خلاف تلك التي استحق عليها الرسوم المنفذ بها ولذلك يتعين إلغاء الحجز الإداري على رسالة الصوف مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف المناسبة، ومردود ثانياً بأنه لا تلازم بين الحجز الإداري الذي يحق للحكومة توقيعه عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ التي تحيل على الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ وفاء للرسوم الصحية ورسوم الحجز الصحي المستحقة لها بموجب القانون المشار إليه، وبين حق الامتياز المقرر لها على جميع أموال المدين وفقاً للمادة ٦٠١ من القانون المدني (القديم) إذ اكل منهما شروطه ومجال تطبيقه، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب.

(الفضية رقم ٦٧ سنة ١٨ في الهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد بدلا من حضرة الأستاذ مصطفى فاضل المنشار).

٣٣٣

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - ضرائب - الضريبة الاستثنائية . حكم - تسببه . عدم اعتباره العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها داخله ضمن رأس المال المستثمر في المنشأة . اقامته على أن العمارة تستغل بطريق التاجر للغير وأن طبيعة هذا الاستغلال تختلف من

العمارة باعتبارها جزءاً من رأس مال المنشأة ،
فان في ذلك ما يكفي لحل الحكم ويكون ماورد
فيه عدا ذلك هو تزيد لا يضره الخطأ فيه ،
كذلك لا تأثير لخطأ مصلحة الضرائب في
هذا الخصوص عند تقديرها الضريبة على
الأرباح التجارية للمنشأة ... لا تأثير لهذا
الخطأ بفرض حصوله على سلامة ما قرره
الحكم بالنسبة الى تحديد وعاء الضريبة
الاستثنائية ، ومن ثم فان النعي عليه الخطأ
في تطبيق القانون استناداً الى أنه قرر أن
المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
قد استثنت أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ من التطبيق عند فرض
الضريبة على الأرباح الاستثنائية ولأن مصلحة
الضرائب عند تقديرها الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية الناتجة عن المنشأة قد
أضافت إلى هذه الأرباح ١٠٪ من صافي
إيراد العمارة على اعتبار أنها تعتبر جزء من
رأس مال المنشأة ... هذا النعي يكون في
غير محله .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد
أثبت أن العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً
منها تستغل بطريق التأجير للغير دون أن
يعتبر أي جزء منها ضمن رأس المال
المستثمر سواء في ذلك الجزء الذي تشغله
المنشأة أو باقي العمارة ، وكان الثابت من الملف
الفردى للطاعن أنه اعتبر المنشأة مستأجرة

طبيعة استغلال المنشأة فضلاً عن خلو
الميزانيات السابقة للمنشأة المقدمة الى
مصلحة الضرائب من ذكر العمارة باعتبارها
جزء من رأس المال . في ذلك ما يكفي لحمله .
تقريره أن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠
لسنة ١٩٤١ قد استثنت أحكام المادة ٣٦
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من التطبيق
عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية .
تزيد لا يضر الحكم الخطأ فيه بفرض
حصوله . خطأ مصلحة الضرائب في هذا
الخصوص عند تقديرها الضريبة على الأرباح
التجارية للمنشأة . لا تأثير له على سلامة
ما قرره الحكم بالنسبة الى تحديد وفاء
الضريبة الاستثنائية .

ب - ضرائب . الضريبة الاستثنائية .
حكم . تسببه . تقريره أن العمارة التي
تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها تستغل
بطريق التأجير للغير دون أن يعتبر أي جزء
منها ضمن رأس المال المستثمر سواء في ذلك
الجزء الذي تشغله المنشأة أو باقي العمارة .
الثابت من الملف الفردى للطاعن أنه اعتبر
المنشأة مستأجرة للجزء الذي تشغله من
العمارة وقدر الاجرة المقابلة لذلك . النعي
عليه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في
التسبيب استناداً الى أنه لم يحدد الجزء
الذي تشغله المنشأة ويحتسب قيمته ضمن
رأس المال المستثمر . على غير اساس .

(المواد ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم
- ١١٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه وهو
في مقام تحديد وعاء الضريبة الاستثنائية
المستحقة على منشأة الطاعن لم يعتبر العمارة
التي تشغل هذه المنشأة جزءاً منها داخله ضمن
رأس المال المستثمر في المنشأة تأسيساً على أن
العمارة تستغل بطريق التأجير للغير وأن طبيعة
هذا الاستغلال تختلف عن طبيعة استغلال
المنشأة فضلاً عن خلو الميزانيات السابقة
للمنشأة المقدمة الى مصلحة الضرائب من ذكر

للجزء الذى تشغله من العمارة وقدر الأجرة المقابلة لذلك ، فان النعمى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض فى التسيب استناداً إلى أنه لم يحدد الجزء الذى تشغله المنشأة ويحتسب قيمته ضمن رأس المال المستثمر يكون على غير أساس .

المحكم

« حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى ان الطاعن يملك ويدير محل يعقوبيان المعد للتجارة فى الصينى والأدوات المنزلية بشارع سليمان باشا رقم ٣٤ بالفاعرة وتخضع أرباحه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ كما تخضع بالتالى للضريبة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ وتطبيقاً للمادتين ٢ و ٣ من هذا القانون اختار الطاعن أن يحسب أرباحه الاستثنائية على أساس ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر وقدم ميزانية لمنشأته عن سنة ١٩٤١ إلى مصلحة الضرائب فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤١ ولم يدخل فيها ضمن رأس المال المستثمر قيمة العمارة التى يملكها والتى يشغل المحل التجارى جزءاً منها ثم قدم ميزانية أخرى فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ أدخل فيها ضمن رأس المال المستثمر قيمة العمارة المذكورة التى قدرها ببلغ سبعة وأربعين ألف جنيه فرفضت مأمورية الضرائب اعتبار قيمة العمارة جزءاً من رأس المال المستثمر وقدرت رأس المال المذكور بمبلغ ١٣٩٤٢ جنيهاً و ٨٨ ملياً عن سنة ١٩٤١ و ٢٢٧٥٠ جنيه عن سنة ١٩٤٢ ولم يقبل الطاعن هذا التقدير فأحيل

الخلاف على لجنة التقدير التى قررت فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ تأييد قرار المأمورية فطعن الطاعن فى هذا القرار أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً بإلغاءه واعتبار رأس المال المستثمر فى منشأته مبلغ ٦٠٩٤٢ جنيهاً و ٨٨ ملياً عن سنة ١٩٤١ و ٦٩٧٥٠ جنيه عن سنة ١٩٤٢ وتحصيل الضريبة على الأرباح الاستثنائية منه على هذا الأساس وإلزام مصلحة الضرائب برد ما قبضته زيادة على حقها ، وفى ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة الدرجة الأولى باعتبار قيمة العمارة ضمن رأس المال الحقيقى المستثمر وفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية عن سنتى ٤١ و ٤٢ على هذا الأساس - فاستأنفت مصلحة الضرائب طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن .

« ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ استثنت أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ من التطبيق عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية . ووجه الخطأ فى ذلك أن الأصل بحسب المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن يشمل وعاء الضريبة كل أرباح التاجر سواء أكانت ناتجة من المنشأة أم من الأموال التى تملكها المنشأة ولكن المادة ٣٦ أوردت حكماً خاصاً هو منع ازدواج الضريبة بأن يستبعد من صافى الأرباح التجارية عند تقدير الضريبة عليها صافى إيراد رؤوس الأموال المنقولة والعقارية التى

أضافت ١٠٪ من صافي إيرادات العمارة إلى أرباح المنشأة عند تقدير هذه الضريبة بسبب اشتغال عمال المنشأة بتحصيل إيرادات العمارة وإنها كتبت بذلك إلى الطاعن ، على أنه بفرض خطأ المصلحة في هذا الخصوص عند تقديرها الضريبة على الأرباح التجارية فإن هذا الخطأ لا يؤثر على سلامة ما قرره الحكم بالنسبة إلى تحديد وعاء الضريبة الاستثنائية وهذه الأسباب كافية لحل الحكم ، أما ما ورد فيه عدا ذلك فهو تزيد لا يغيره الخطأ فيه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشاب أسبابه التناقض إذ قضى بعدم اعتبار العمارة داخلة ضمن رأس المال المستثمر مع تقريره أن المنشأة تشغل جزءاً منها وذلك كان يقتضي أن يحدد الحكم الجزء الذي تشغله المنشأة ويحسب قيمته ضمن رأس المال المستثمر لا أن يرفض اعتبار العمارة كلها داخلة ضمن رأس المال .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أثبتته الحكم من أن العمارة تستغل بطريق التأجير للغير دون أن يعتبر أي جزء منها ضمن رأس المال المستثمر سواء في ذلك الجزء الذي تشغله المنشأة أو باقي العمارة ويدل الاطلاع على الملف الفردي للمول أنه اعتبر المحل التجاري مستأجراً للجزء الذي يشغله من العمارة وقدر الأجرة المقابلة لذلك في مختلف السنين حتى سنة ١٩٤١ .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وفي الاستناد إذ أقام قضاءه بأن العمارة لا تدخل ضمن رأس المال المستثمر في المنشأة على أن جميع الميزانيات السابقة لهذه المنشأة التي قدمت إلى

تملكها المنشأة بعد خصم ١٠٪ من هذا الصافي والمقصود بالاستثناء الذي نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ هو أن لا يحصل هذا الخصم عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية بل يضاف صافي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والثابتة التي تملكها المنشأة إلى صافي أرباحها بدون خصم ولما كانت مصلحة الضرائب عند تقدير الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من المنشأة قد أضافت إلى هذه الأرباح ١٠٪ من صافي إيرادات العمارة على اعتبار أنها تعتبر جزءاً من رأس مال المنشأة وكان وعاء الضريبة في الحالتين واحداً لا يتغير فكان لازم ذلك مراعاة نفس هذا الاعتبار عند تقدير الضريبة على الأرباح الاستثنائية ورغم تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الاستئناف فإنها لم تلق بالال هذا الدفاع وصدرت في حكمها عن فهم خاطئ . للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم مقام في أسبابه على أن الطاعن قدم ميزانية المنشأة إلى مصلحة الضرائب في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤١ ولم يدخل فيها قيمة العمارة على أنها من رأس المال المستثمر في المنشأة وأن الميزانيات السابقة المقدمة عن المنشأة المذكورة لم تدرج فيها كذلك قيمة العمارة واستخلصت المحكمة من ذلك أن العمارة لم تعتبر ضمن رأس المال المستثمر قبل ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وإن الحال في الحقيقة لم يتغير بعد ذلك وإن المنشأة إنما تشغل جزءاً من العمارة التي تستغل بطريقة التأجير للغير بطريقة استغلالها تتنافى مع طبيعة استغلال المنشأة — وأنه فضلاً عن ذلك فإن مصلحة الضرائب قررت أنها لا تعتبر قيمة العمارة داخلة ضمن رأس المال المستثمر عن تقدير ضريبة الأرباح التجارية عليها وإنها إنما

٣٣٤

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - خبر . حكم تمهيدى بندب خبر لمعينة اطيان وتطبيق المستندات . تكليف الحكم الخبر بأن يشفع تقريره برسم تخطيطي . تفصيل الخبر الامر في محاضر اعماله دون أن يشفع تقريره برسم تخطيطي . اقتناع المحكمة بما رأت معه وضوح الحقيقة استنادا الى ما فصله الخبر دون حاجة الى الاستعانة برسم تخطيطي . لا عليها فيما رأت . النعى على الحكم مخالفة القانون . على غير اساس . مثال في عقد بيع .

ب - خبر . حكم . تسببيه . اعتماده تقرير الخبر المقدم في الدعوى . حسبه ذلك ليكون ما يحويه التقرير من بيان واسباب وتفنيد لا قوال جزءا متما لا سبابه . تقرير الحكم انه صار في غنى عن تقديم رسم تخطيطي كان يرى الاستعانة به . لا حاجة الى النص على ذلك بعد ان وضحت له جليا حقيقة النزاع .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ج - حكم . تسببيه . حكم استثنائي . قضاؤه بتأييد حكم ابتدائي . اقامته على اسباب ذكرها مضيغا اليها مالا يتعارض معها من اسباب الحكم الابتدائي . تفصيله ما يتعارض وما لا يتعارض مع اسبابه . لا حاجة اليه .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن ادعى ملكية جزء من الاطيان يضع اليد عليه بمقولة إنه لم يدخل فيما سبق أن باعه له المطعون عليه الثالث ونزع هذا الأخير ملكيته منه وفاء لتأخر الثمن استنادا إلى أن مانزع ملكيته أقل مما بيع فضلا عن اختلاف الحد القلي فيهما ، وكان الثابت من محضر أعمال الخبر أنه نفذ الحكم التمهيدي بمعينة الاطيان وطبق المستندات

مصلحة الضرائب في حياة والد الطاعن كانت تقدم من الطاعن نائبا عن والده ولم يدخل فيها قيمة العماره ضمن رأس المال المستثمر وعلى أن الطاعن قدم ميزانية في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤١ بعد وفاة والده عن هذا المحل التجاري لم يدخل فيها قيمة العماره ضمن رأس المال - مع أن الميزانيات التي كانت تقدم من والد الطاعن حال حياته لا يصح الاحتجاج بها على الطاعن ومع أن الميزانية المقدمة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤١ قدمت من الطاعن بصفته نائبا عن الورثة ومديرا للمحل التجاري ومع أن الطاعن بعد أن تسلم العماره والمنشأة تنفيذا لعقد القسمة المؤرخ في يولييه سنة ١٩٤١ قدم ميزانيته الخاصة باعتبار العماره داخله ضمن رأس المال المستثمر وأقرته مصلحة الضرائب على ذلك وحاسبته عن ضريبة الأرباح التجارية على هذا الأساس .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة أقامت قضاؤها بعدم اعتبار العماره داخله ضمن رأس المال المستثمر في المنشأة على أنه لا نزاع بين الطرفين في أن العماره تستغل بطريق التاجير وأن طبيعة هذا الاستغلال تختلف عن طبيعة استغلال المنشأة واستخلص من خلو الميزانيات السابق الإشارة إليها من ذكر العماره باعتبارها جزء من رأس مال المنشأة قرينة تدعم بها قضاها وليس في هذا الذي استندت اليه المحكمة ما يخالف الثابت بالأوراق وهي بعد فرائئ سائغة ولم تخرج المحكمة في تقديرها عما لها من سلطة تقدير الأدلة .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٥ سنة ١٩ في رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد المعطى خيال ومحمد نجيب أحمد ومصطفى غاضل المستشارين)

ولأنه وإن لم يشفع التقرير برسم تخطيطي كما كلفه بذلك الحكم التمهيدى إلا أنه فصل الأمر تفصيلاً أقنع محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة — أن ادعاء الطاعن غير صحيح — دون حاجة إلى الاستعانة برسم تخطيطي فلا عليها فيما رأت ، ومن ثم فإن النعي على الحكم مخالف للقانون يكون على غير أساس .

٢ - بحسب الحكم أن يعتمد تقرير الخبير المقدم في الدعوى ليكون ما يحويه التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال جزأ متما لأسبابه ، أما علة أخذ الحكم بما ورد في التقرير فارجعها بالبداية وبدون حاجة إلى تصريح إلى ما يقوم عليه التقرير من أسباب وما يفيد ضمناً لإطراح ما وجه إليه من اعتراضات ، وليس الحكم في حاجة بعد أن وضحت له جلياً حقيقة النزاع أن ينص على أنه صار في غنى عن تقديم رسم تخطيطي كان يرى الاستعانة به .

٣ - متى كان الحكم الاستثنائي إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه على أسباب ذكرها مضيفاً إليها ما لا يتعارض معها من أسباب حكم محكمة أول درجة ، فإنه لا يكون بحاجة إلى تفصيل ما يتعارض وما لا يتعارض مع أسبابه إذ هذا مفهوم بطريق اللزوم لكل مطلع على الحكيم .

المكرر

حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الأوراق تتحصل في أنه بمقتضى عقدى بيع

حرراً في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٤ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٢٤ باع المطعون عليه الثالث والسيدة حرمة الطاعن ١٢ فدانا و ٢٠ قيراطاً منها ١١ فدانا بمقتضى العقد الأول حددت بأنها من ضمن القطعة ٢ بحوض خور صمر نمرة ٥ - حدّها البحرى بجرى مياه وابور اودين جوهر ومن قبلى (وهو المهم فى الدعوى الحالية) باقى حوضه ... الخ ولما لم يقيم الطاعن بدفع باقى الثمن ، رفع المطعون عليه الثالث والسيدة حرمة دعوى بنزع ملكية الطاعن عما سبق أن باعاه له ومنها ١٠ أفدنة و ١٣ قيراطاً بحوض عمر رقم ٥ وصفت فى دعوى نزع الملكية وحكم رسو المزايدة الذى صدر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٧ لمصلحة البائعين بأن حدّها البحرى اودين جوهر والحد القبلى (بعضه ملك المدين وبعضه ورثة جورجى تاو وروس ضمن القطعة - والقطعة نمرة ٣ الخ) . وفى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٨ باع المطعون عليه الثالث عما رسا مزايدة عليه فدائين و ٩ قراريط إلى نجيب أيوب يوسف وعونى أيوب منها فدائين بحوض خور صمر نمرة ٥ - ذكر حدّها القبلى (أن بعضه القطعة رقم ٣ وجرى وبعضه ورثة جورجى تاو وروس) . وقد تنازل أحد المشترين نجيب أيوب يوسف عن نصيبه فى الصفقة إلى روجية واعتدال فأصبح المبيع جميعه لعونى وروجية واعتدال - فرفع المطعون عليه الأول الدعوى بصفته ولياً شرعياً على أولاده عونى وروجية واعتدال طالبا الحكم بصحة التعاقد المحرر بين المطعون عليه الثالث وبين نجيب أيوب فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٨ المتضمن بيع الدفائين و ٩ قراريط وصحة التعاقد المحرر بين نجيب وروجية واعتدال وكف نزاع الطاعن والتسليم - نازع الطاعن المدعى فى طلباته فيما يختص ب ١١ قيراطاً من

فقد وضع لها أن نزاع الطاعن يتحصل في أنه يدعى ملكية أحد عشر قيراطا يضع اليد عليها بمقولة إنها لم تدخل فيما نزاع المطعون عليه الثالث ملكيته منه ، أي أن المطعون عليه الثالث لما نزاع ملكية ماسبق أن باعه للطاعن وفاء لما آخر الثمن لم ينزع ملكية جميع ما باعه له بل ترك منه ١١ قيراطا - وأستدل الطاعن على ذلك بأن ما نزعت ملكيته ١٠ أفدنة و ١٣ قيراطا فقط أما ما بيع فهو ١١ فدانا كما أيد ادعاءه باختلاف الحد القبلي فيما نزعت ملكيته وفيما بيع - وقد محص الخبر ادعاءات الطاعن وفندها واعتمد الحكم المطعون فيه على ما أثبتته الخبر مما انجلت به حقيقة الواقع وبما لم يرفعه محلا لزيادة في الإيضاح برسم تخطيطي يقدم .

د وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبر الذي بني على وقائع لا أساس لها إذ نسب إلى الطاعن أنه سمح لدائرة المطعون عليه الثالث بأن تستوفي من أطيان ما باعته فيما بعد لأخيه جورجى ناووضروس فزحزح الحد القبلي لأطيان جورجى أو الحد القبلي لأطيان الطاعن إلى الجهة البحرية متخطيا الحد الأصلي بحيث أصبح الحد القبلي للأطيان التي اشتراها الطاعن يقع داخل هذه الأطيان وقد بني الخبر رأيه على افتراضات لا يصح أن تكون مبنى للحكم كما أسسه على أمور متعارضة .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن تقرير الخبر قد بني في أساسه على الوقائع الآتية التي تمحض عنها البحث (أولا) أن ما نزاع المطعون عليه الثالث ملكيته هو نفس ما سبق أن باعه هو والسيدة حرمة للطاعن وأن الفرق بين المساحتين إنما يرجع إلى عجز في الأطيان المبيعة لا إلى ترك ١١ قيراطا للطاعن وأن

الفدادين اللذين يقعان في حوض خور عمر نمرة ه مدعى أنها ملكه وأنه يضع اليد عليها وإنها لا تدخل فيما نزاع المطعون عليه الثالث ملكيته وما رسا عليه مزاده بل بقيت له - وبعد أن قضت محكمة أول درجة بنبذ خبر رأت الحكم للدعى (المطعون عليه الأول) بطلبائه فاستأنف الطاعن فندبت محكمة الاستئناف مكتب الخبراء المهندسين بوزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بالحكم ، وبعد تقديم التقرير قضت بتأييد الحكم الابتدائي استنادا إلى هذا التقرير وإلى أسباب محكمة أول درجة - فطعن الطاعن في الحكم بالنقض لثلاثة أسباب .

د وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم خالف القانون ذلك لأن محكمة الاستئناف إذ قضت بنبذ مكتب الخبراء كلفته ضمن ما كلفته تطبيق حكم رسو المزداد الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ٦٩ كلى المنيا وعمل رسم تخطيطي بين مواقع الأطيان المتنازع عليها - ولكن مكتب الخبراء لم يقم بتنفيذ كلا الأمرين ورغم تمسك الطاعن بوجوب اجرائهما قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون أن يدلى برأى في هذا الذي تمسك به الطاعن ، ودون أن يرى أنه مقيد بتنفيذ الحكم التمهيدى .

د وحيث إن هذا السبب مردود بما هو ثابت من محضر أعمال الخبر المحرر في ١٩٤٨/١٠/٢٤ من أنه نفذ الحكم التمهيدى بمعاينة الأطيان وطبق المستندات بما في ذلك حكم رسو المزداد وأنه وإن لم يشفع التقرير برسم تخطيطي كما كلفه بذلك الحكم التمهيدى إلا أنه فصل الأمر تفصيلا أقنع محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة دون حاجة إلى الاستعانة برسم تخطيطي ولا عليها فيما رأت ...

وتفنيده لأقوال جزءاً متمماً لأسباب الحكم ، أما علة أخذ الحكم بما ورد في التقرير فرجعتها بالبداية وبدون حاجة إلى تصريح إلى ما يقوم عليه التقرير من أسباب وما يفيد ضمناً لإطراح ما يوجه إليه من اعتراضات ، وليس الحكم في حاجة بعد أن وضحت له جلياً حقيقة النزاع أن ينص على أنه صار في غنى عن تقديم رسم تخطيطي كان يرى الاستعانة به ، كما أن الحكم إذ أيد الحكم الابتدائي لأسباب ذكرها مضافاً إليها ما لا يتعارض معها من أسباب حكم محكمة أول درجة ليس بحاجة إلى تفصيل ما يتعارض وما لا يتعارض مع أسبابه إذ هذا مفهوم بطريق اللزوم لكل مطلع على الحكمين .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . .

(القضية رقم ٦١ لسنة ١٩ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة الأستاذ سليمان ثابت بدلاً من حضرة الأستاذ محمد نجيب أحمد المستشار) .

٢٣٥

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

تعهدات : . وفاء . فسخ . وفاء أحد المتعاقدين بما تعهد بدفعه وفاء جزئياً بعد الميعاد المتفق عليه في العقد . قبول التعاقد الآخر هذا الوفاء . ليس من شأنه أن يسهط حق هذا التعاقد في الحبس . كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه إذا أكمل التعاقد الأول الوفاء بما التزم به فإنه يصلح دفعاً لدعوى التعاقد الثاني إذا هو رفعها بطلب الفسخ لعدم وفاء التعاقد الأول بما تعهد به على الوجه المتفق عليه .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه تعاقد مع الطاعة على استغلال

الطاعن نفسه معترف في محضر أعمال الخبير بوجود هذا المعجز و (ثانياً) أن الطاعن إنما يضع اليد على الـ ١١ قيراطاً اغتصاباً دون مسوغ و (ثالثاً) إن علة الخلاف في الحد القبلي في الأطلين التي بيعت للطاعن عنها في الأطلين التي نزع ملكيتها منه يرجع إلى أن دائرة المطعون عليه الثالث باعت للطاعن وأخيه جورجى معاً أكثر مما تملك فعلاً في حوض خور عمر نمرة هـ وأن الطاعن سمح لدائرة المطعون عليه الثالث باستيفاء ما اشتراه أخوه جورجى أولاً فتزحزح الحد البحري لما اشتراه جورجى أو الحد القبلي لما اشتراه الطاعن إلى الجهة البحرية متخطياً الموقع الذي كان يجب أن يقع فيه وهو القطعة ٣ والمحمى وملك ورثة جورجى — وليس في هذه الأمور التي بنى عليها التقرير بطلان في الاسناد أو تناقض ، وفيها ما يكفي لإثبات عدم صحة ما تمسك به الطاعن ، أما مناقشة الافتراضات التي قد تكون سبباً لما تمحض عنه البحث فهي مناقشة غير منتجة متى كانت النتائج ذاتها التي هدى إليها تطبيق المستندات والبحث الفني ليس عليها مطعن من القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور إذ لم يبين واقعة الدعوى وأسباب استناده إلى تقرير مكتب الخبراء وحده دون غيره من أدلة الدعوى ولم يثبت اعتراضات الطاعن على التقرير ولم يذكر أسباب العدول عن تنفيذ الحكم التمهيدى ولم يوضح أسباب الحكم الابتدائي التي تتعارض والتي لا تتعارض مع أسباب حكمه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه بحسب الحكم أن يعتمد تقرير الخبير المقدم في الدعوى لكون ما يحويه التقرير من بيان وأسباب

فيلم في الخارج لقاء مبلغ معين — ٧٥٠٠ جنيه — يدفعه المطعون عليه ، دفع منه وقت العقد جزءاً ١٠٠٠ جنيه — وتعهد بدفع جزء آخر — ٣٠٠٠ جنيه — في مدى شهر من التوقيع على العقد بحيث إذا تأخر عن دفع هذا الجزء في ميعاده يصبح المبلغ الذي دفع أولاً حقاً للطاعة بصفة تعويض ويعتبر العقد لاغياً وباقي المبلغ يدفع عند تسليم الفيلم في الخارج ، وتعهدت الطاعة بأن يتم إرسال الفيلم إلى الخارج في خلال أربعة شهور من تاريخ التعاقد — أي بعد وفاء المطعون عليه بالتزامه — وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليه لم يف بما تعهد به إذ لم يدفع سوى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بعد الميعاد المتفق عليه فانه يكون للطاعة — رغماً عن قبولها الوفاء الجزئي على غير الوجه المتفق عليه — أن تحبس التزامها بالتسليم حتى يقوم المطعون عليه بالوفاء الكامل ، إذ ليس من شأن قبول الطاعة للمبلغ الذي دفعه المطعون عليه بعد الميعاد المتفق عليه ما يسقط حقها في الحبس بل كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه إذا أكل المطعون عليه المبلغ إلى ٣٠٠٠ جنيه — يصلح دفعاً لدعوى الطاعة إذا هي رفعتها طالبة الفسخ لعدم وفاء الطاعن بما تعهد على الوجه المتفق عليه . أما حقها في حبس التزامها بالتسليم فلا يسقطه قبولها وفاء بعض المتعهد به بعد الميعاد المتفق عليه ، واذن فتي كان الحكمان المطعون فيهما قد اتبعا إلى

فسخ العقد تأسيساً على أن الطاعة هي التي تخلفت عن وفاء التزامها بالتسليم لأن تأخر المطعون عليه في الوفاء بما تعهد بدفعه في ميعاده لا يعتبر تقصيراً تترتب عليه آثاره لأنه وقع بقبول ورضاء الطاعة فانهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

• حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه تعاقد في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٥ مع شركة أفلام تلحمي (التي حلت الطاعة محلها) على استغلال فيلم سينمائي معين في سوريا ولبنان لقاء مبلغ ٧٥٠٠ جنيه يدفعه المطعون عليه . دفع منه وقت العقد ألف جنيه وتعهد بدفع ٣٠٠٠ جنيه في مدة شهر (بحيث إذا تأخر عن دفع هذا المبلغ في ميعاده أي بعد مضي شهر من التوقيع على العقد فيصبح مبلغ الألف جنيه حقاً للزوج بصفة تعويض ويعتبر العقد لاغياً) والباقى وقدره ٣٥٠٠ جنيه يدفع عند تسليم الفيلم في بيروت على أن يكون إرسال الفيلم في خلال أربعة شهور أي حتى ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ دفع المطعون عليه ١٥٠٠ جنيه كما دفع ٥٠٠ جنيه في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٥ ثم قام الخلاف بعد ذلك بين الطاعة والمطعون عليه ، فالطاعة تدعى أن الفيلم كان معداً للتسليم وأن المطعون عليه نكل عن الوفاء بالتزاماته فلم يدفع الـ ٣٠٠٠ جنيه المتفق على دفعها في مدى شهر بل فقط ألنى جنيه منها واستبھظ المبلغ وأبدى رغبته في فسخ العقد فعرضت الطاعة بيع الفيلم على ذمته ولحسابه — أما المطعون عليه فيدعى أن الطاعة هي التي تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها

قبل تسليم الفيلم مع ملاحظة أن العقد تضمن شرطاً جزائياً على تخلف المطعون عليه دون تخلف الطاعة .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المطعون عليه تعهد بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه في مدى شهر من التعاقد المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٥ — أما تعهد من حلت الطاعة محله فكان تسليم الفيلم في مدى أربعة شهور تنتهي في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ — أي بعد وفاة المطعون عليه بالتزامه — وثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليه لم يف بما تعهد به إذ لم يدفع سوى مبلغ ألفي جنيه من المبلغ المتفق عليه منه ١٥٠٠ جنيه في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ ومبلغ ٥٠٠ جنيه في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٥ ، فيكون للطاعة — رغمًا عن قبولها الوفاء الجزئي على غير الوجه المتفق عليه — أن تحبس التزامها بالتسليم حتى يقوم المطعون عليه بالوفاء الكامل ، إذ ليس من شأن قبول الطاعة لمبلغ ١٥٠٠ جنيه في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ ولمبلغ ٥٠٠ جنيه في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٥ أي بعد الميعاد المتفق عليه — ما يسقط حقها في الحبس بل كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه — إذا أكمل المطعون عليه المبلغ إلى ثلاثة آلاف جنيه — يصلح دفعاً لدعوى الطاعة إذا هي رفعتها طالبة الفسخ لعدم وفاء الطاعن بما تعهد به على الوجه المتفق عليه ... أما حقها في حبس التزامها بالتسليم فلا يسقطه قبولها وفاء بعض المتعهد به بعد الميعاد المتفق عليه — وعلى ذلك يكون الحُكْمُ المطعون فيهما قد أخطأ فيما انتهى إليه من فسخ العقد بمقولة إن الطاعة هي التي تخلفت عن وفاء التزامها بالتسليم لأن تأخر المطعون عليه في الوفاء بما تعهد بدفعه في

إذ انقضى الأجل المحدد لتسليم الفيلم (يونيو سنة ١٩٤٥) ولم يكن الفيلم معداً وأنه اتفق معها على التفاوض ورد ما قبضته . فرفع المطعون عليه الدعوى طالباً فسخ العقد وإلزام الطاعة برد ما قبضته مع التعويضات فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه فقضت محكمة الاستئناف في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الفيلم لم يكن في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ معداً للإصدار وأن المطعون عليه اتفق مع الطاعة على التفاوض ورد ما دفع وذلك لأن تأخر المطعون عليه في الوفاء بما تعهد بدفعه في ميعاده لا يعد تقصيراً ترتب عليه آثاره لأنه وقع بقبول ورضا الطاعة — وبعد انتهاء التحقيق قضت محكمة الاستئناف في ٢١/٤/١٩٤٩ بإلغاء الحكم وبفسخ العقد وإلزام الطاعة بدفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مع الفوائد ٦٪ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — فطعن الطاعة في الحكمين بالنقض .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعة على الحكمين المطعون فيهما أنهما إذ قضيا بفسخ العقد قد غالفا القانون ذلك لأنه ثابت أن المطعون عليه مقصر في الوفاء بالتزاماته التي اتفق على أن يكون الوفاء بها سابقاً على وفاء الطاعة ومنها دفع ثلاثة آلاف جنيه في مدى شهر من التعاقد أي في تاريخ سابق للوعد المحدد لتسليم الفيلم ولكن المطعون عليه لم يف بهذا المبلغ كاملاً بل تخلف عن دفع ألف جنيه وعلى ذلك يحمل للطاعة أن تمسك عن تنفيذ التزامها بالتسليم — ولا يسوغ للمطعون عليه طلب الفسخ وهو المتخلف ولا يخول دون ذلك أن تكون الطاعة قبلت من المطعون عليه تجزئة الوفاء — إذ هذا لا يعني قبولها عدم الوفاء بالآلاف جنيه البقية

اذ اغفل الرد على طلبه انتقال المحكمة للمعانية أو انه خالف مؤدى الحكم التمهيدى السابق صدوره من نفس المحكمة باحالة الدعوى على التحقيق . لا يقبل .

(المادة ١٠ من قانون انشاء محكمة النقض)

ج - نقض . التمسك بالمادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض . غير جائز متى كان الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى هو حكم تمهيدى لم يفصل فصلاً قاطعاً في أى وجه من أوجه النزاع فيها . (المادة ١١ من قانون انشاء محكمة النقض) .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن مورث الطاعة أقام منزلاً به مطلات تطل على قطعة أرض فضاء مملوكة لآخر أقام عليها « جراجاً » مصنوعاً من الخشب والصاج ثم باعها أخيراً إلى المطعون عليه الذي أقام حائطاً لسد هذه المطلات فأقامت عليه الطاعة دعوى تطلب منع تعرضه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحقيق توافر شرائط وضع اليد قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن ترك مطلات منزل الطاعة على العقار المبيع للمطعون عليه كان من قبيل التسامح من جانب البائع لهذا الأخير إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه وبذلك نفى نية التملك عن وضع يد المدعى . استطراده بعد ذلك إلى القول بأن التسامح لا ينشئ حقاً ولا تكتسب صفة الارتفاق . تزيد لا يضره . النعمى عليه الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه اذ تصدى للبحث في التسامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . غير منتج .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ب - نقض الاحكام الصادر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد . الطعن فيها بطريق النقض وفقاً للمادة ١٠ من قانون انشاء محكمة النقض . غير جائز الا لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله . صدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض استناداً إلى أنه اخل بحق الطاعن في الدفاع

مبعاده لا يعتبر تقصيراً تترتب عليه آثاره لأنه رفع بقبول ورضا الطاعة ... وعلى ذلك يتعين نقض الحكم الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٨ فيما قضى به في هذا الخصوص وكذلك نقض الحكم الصادر في ٢٠/٤/١٩٤٩ وإعادة القضية إلى محكمة استئناف لبحث ما يدعيه المطعون عليه من اتفاقه مع الطاعة على التماسخ ورد المبلغ إليه وهو بعض ما أحييت من أجله الدعوى إلى التحقيق بالحكم الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٨ .

(القضية رقم ١٣٨ سنة ١٩٩٩ ق رئاسة وعضوية حضرات الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد الحميد وشامى وسليمان ثابت ومحمدي فاضل المستشارين) .

٣٣٦

١٤ يونيه سنة ١٩٥١

١ - وضع يد . دعوى بطلب منع تعرض في مطل . حكم برفضها . اقامته على أن ترك المطل كان من قبيل التسامح من جانب البائع للمدعى عليه اذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه . في هذا وحده ما يكفي لحمل الحكم لانه بذلك يكون قد نفى نية التملك عن وضع يد المدعى . استطراده بعد ذلك إلى القول بأن التسامح لا ينشئ حقاً ولا تكتسب صفة الارتفاق . تزيد لا يضره . النعمى عليه الخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه اذ تصدى للبحث في التسامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . غير منتج .

(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ب - نقض الاحكام الصادر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد . الطعن فيها بطريق النقض وفقاً للمادة ١٠ من قانون انشاء محكمة النقض . غير جائز الا لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله . صدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض استناداً إلى أنه اخل بحق الطاعن في الدفاع

استناداً إلى أنه إذ تصدى للبحث في التسامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . هذا النعي يكون غير منتج .

٢ - المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد إلا لمخالفة القانون أو لخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد فإن المادة سالفة الذكر هي التي تسرى عليه ومن ثم لا يقبل الطعن فيه استناداً إلى أنه قد أخل بحق الطاعنة في الدفاع إذ لم يرد على طلبها انتقال المحكمة للمعانة وأنه خالف مؤدى الحكم التمهيدى السابق صدوره من نفس المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق .

٣ - متى كان الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى هو حكم تمهيدى لم يفصل فصلاً قاطعاً في أى وجه من أوجه النزاع فيها فإنه لا يجوز التمسك في هذه الحالة بنص المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض .

المحكمة

و حيث إن الطاعنة بصفتها أقامت الدعوى أمام محكمة الوائلى على المطعون عليه مدعية بأن مورثها أقام المنزل المبين المعالم بعريضتها منذ خمس وعشرين سنة تقريباً وهو من طابقين وبه

شبايك تطل من الناحية الشرقية على قطعة أرض قضاء كانت تملكها شركة الحدائق التي أقامت عليها دجراجاً ، ثم باعته أخيراً إلى المطعون عليه الذى شرع فى إقامة حائط لسد هذه الشبايك وتعرض لها فى حق المظل الذى اكتسبته بمضى المدة مما اضطرها إلى رفع دعوى مستعجلة طلبت فيها وقف أعمال البناء وقد صدر الحكم لمصلحتها ولكن المطعون عليه كان قد أسرع وأتم بناء الحائط وسد التوافذ سالفة الذكر فرفضت هذه الدعوى طالبة الحكم بالزام المطعون عليه أن يدفع اليها تعويضاً قدره خمسون جنيهاً ومنع تعرضه لها فى حق المظل وإزالة الحائط الملاصق لمنزلها من الجهة الشرقية . لحكت محكمة أول درجة برفض الدعوى تأسيساً على أن حق ارتفاع المظل إنما يعطى للمالك الحق فى أن يطل من مسافة أقل من متر من ملك جاره وذلك فى حدود هذه المسافة لا أن يمتد حقه داخل أرض جاره لمسافة أخرى ومن ثم فقيام الجار بالبناء مما يخوله له حق الملكية ولو أغلق مطلات اكتسبت بمضى المدة . فاستأنفت الطاعنة وقد أصدرت محكمة ثانى درجة حكماً تمهيدياً جاء به : ومن حيث إن يفصل النزاع فى هذه القضية هو معرفة ما إذا كان صحيحاً ما تقول المستأنفة - الطاعنة - من أن طول مدة فتح المطلات وهى عشرون سنة لم تكن الأرض التي يملكها المستأنف عليه بطريق الشراء من شركة الحدائق أرضاً قضاء كما يزعم بل كانت الشركة قد أقامت عليها دجراجاً يشغلها كلها وإذا فقدت المطلات عليها باعتبار أنها أرض مبنية لأرض قضاء وحكت بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى هذه الواقعة ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت فى ٤ من مايو سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم المستأنف .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنمى الطاعة بأمرها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنها أقامت دعواها على اعتبار أنها دعوى منع تعرض المطعون عليه لها في حق الارتفاق إلا أن الحكم فصل فيها على اعتبار أنها دعوى ملكية ، ولما كانت الفوارق عديدة بين الدعويين فيكون من حق الطاعة طلب نقض الحكم لتقريره عدم ملكية الطاعة لحق الارتفاق في دعوى منع التعرض إذ يكفي في دعوى منع التعرض قيام حالة وضع يد وأن يكون وضع اليد ثابتاً أما البحث في التسامح وجوداً وعدماً فلا يكون إلا عند البحث في ملكية الحق لدى قاضى الموضوع المختص لا في دعوى من دعاوى وضع اليد التى هى من اختصاص القاضى الجزئى وكل ما يهم فيها إثبات وضع اليد حتى يرفع خصمه دعوى بانتفاء ملكية حق الارتفاق الموضوع اليد عليه ولذا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالخلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد .

ومن حيث إنه جاء بالحكم . . . وتبين من شهادة شهود الطرفين أنه - أى الجراج - كان مصنوعاً من الخشب والصاج فليس إذاً فى مجرد وجود المجلات على هذه الصورة أى اعتداء على مالك الجراج لعدم شعوره بأى اعتداء على ملكه أو انتقاص من حقوقه ومتى تقرر ذلك يكون سكوت شركة الحدائق من قبيل التسامح الذى لا ينشئ حقاً ولا يكتسب صفة الارتفاق مهما طال المدة

ومن حيث إنه يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه هو بسبيل تحقيق توافر شرائط وضع اليد استخلص من الأدلة التى ساقها أن ترك مجلات منزل الطاعة على العقار المبيع من شركة الحدائق للمطعون عليه كان من قبيل التسامح

من جانب الشركة إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكها وبذلك نفي نية التملك عن وضع يد الطاعة وهى ركن أساسى من أركان دعوى منع التعرض وهذا وحده كاف لإقامة الحكم برفض دعوى منع التعرض أما ما استورد إليه بعد ذلك من القول بأن هذا التسامح لا ينشئ حقاً ولا يكتسب صفة الارتفاق فتزيد لا يضير الحكم ولا تأثير له فى دعوى الملكية ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثانى على الحكم الإخلال بحقها فى الدفاع إذ أغفل الرد على ما طلبته من انتقال المحكمة لمعاينة الناقدتين محل النزاع للتحقق من وجود حق ارتفاق على العقار المجاور . وتنمى بالسبب الثالث على الحكم مخالفته للحكم التيميدى السابق صدوره من نفس المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لمعرفة ما إذا كان صحيحاً ما نقوله الطاعة من أنه طوال مدة فتح المجلات لم تكن الأرض التى يملكها المطعون عليه من شركة الحدائق أرضاً فضاء كما تزعم بل كانت الشركة أقامت عليها جراجاً يشغلها كلها وبذلك تكون المحكمة قد قضت ضمناً بأن وضع اليد على حق الارتفاق يصبح مكتسباً للطاعة لو كانت صادقة فى قولها بأن المجلتين فتحاً على جراج . ولكن الحكم المطعون فيه قد جاء بنقض هذا القضاء الضمنى الوارد فى الحكم التيميدى وما كان يجوز العدول عنه .

ومن حيث إن النعى فى كل من هذين السبعين غير مقبول وفقاً للبادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض إذ هى لا تجهز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية فى استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فى دعاوى وضع اليد إلا لمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وهذه

المادة هي التي تسرى على الطعن الحالى لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، أما إذا كانت الطاعة تقصد بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً للحكم نهائى سبق صدوره في نفس الدعوى فهذا النعى مردود بأن الحكم السابق المشار إليه هو حكم تمهيدى لم يفصل فصلاً قاطعاً في أى وجه من أوجه النزاع في الدعوى ومن ثم لا يجوز التمسك في هذه الحالة بنص المادة ١١ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٤٥ سنة ١٩٠٩ رئاسة وعضوية حضرات الأساندة احمد حلى وكيل المحكمة وعبد الحميد وشاحى وسليمان ثابت ومحمد نجيب احمد ومصطفى قاضى المستشارين)

٣٣٧

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - دعوى التزوير . محكمة الموضوع . قيامها بإجراء المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير . لا تثريب عليها . سبق صدور قرار بنبذ خبر لإجراء المضاهاة . لا يحد من ذلك . رأى الخبير استشارى في جميع الأحوال . لا الزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلال وجه الحق سواء أكان السبيل الى ذلك ميسوراً أو كان عسيراً .

ب - دعوى التزوير . المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها . لا يطلها أن لا تحرر المحكمة بما شاهدته تقريراً شئناً بالخبر . حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته

ج - دعوى . التزوير . حكم . تسببيه . حالته في بيان أوجه الخلاف بين الامضاءين المطعون فيهما والامضاءات التي حصلت المضاهاة عليها الى ما اثبتته تقرير الخبير . النعى عليه القصور . على غير أساس متى كان تقرير الخبير قد فصل أوجه الخلاف (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

د - (١) دعوى التزوير . حكم . برد وبطلان عقدين صادرين من مورث . قبوله دليلاً على التزوير استعمده من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين . لا مخالفة في ذلك للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات - القديم .

٢ - نقض . سبب . القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف الى انكار التصرف الرسمى لا العرفى . جدل موضوعى لا سبيل لاثارته أمام محكمة النقض .

هـ - نقض . سبب . سبب دعوى التزوير . مخالفة الامضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن . القول بأنه ليس معناه التزوير اذ قد يكون مرجعه سبب آخر . جدل موضوعى لا سبيل لاثارته أمام محكمة النقض .

و - دعوى التزوير . حكم بتزوير ورقة تسببيه . عدم بيانه طريقة التزوير . النعى عليه القصور . على غير أساس . هو غير ملزم ببيان طريقة التزوير . يكفي أن يثبت لديه عدم صحة الامضاء المطعون فيها ليقتضى بتزويرها . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)

ز - دفاع . اثبات . محكمة الموضوع . عدم ملزوميتها بإحالة الدعوى على التحقيق متى استبان لها وجه الحق في الخصومة . دعوى تزوير . تصريح المحكمة في حكمها بأنه لا جدوى من اجابة الخصم الى طلب إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات صحة الامضاء المطعون فيه بالتزوير . اخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضى أن يبنى قضاؤه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير إذ هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ، ولا يجد من هذا أن يكون ثمة قرار سابق بنبذ خبر لإجراء المضاهاة إذ رأى الخبير استشارى في جميع الأحوال

هو جدل موضوعي لا سبيل لمناقشته أمام محكمة النقض .

٦ — الحكم الذي يقضى بتزوير ورقة ليس ملزماً ببيان طريقة التزوير إذ يكفي أن يثبت لديه عدم صحة الإمضاء المطعون فيها ليقضى بتزويرها دون البحث في أى الوسائل اتبعت في ذلك ، ومن ثم فإن النعى عليه القصور امتداداً إلى أنه لم يبين طريقة التزوير يكون على غير أساس .

٧ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى على التحقيق متى استبان لها وجه الحق في الخصومة ، وإذن فمتى كانت المحكمة قد صرحت في حكمها بأنه لا جدوى من إجابة الطاعن إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة الإمضاء المطعون فيهما فإن النعى عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

المحكمة

• من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية ولا عبرة بما دفع به المطعون عليه الأول من عدم قبول الطعن تأسيساً على أن الطاعن لم يقدم صورة رسميه من صحيفة الاستئناف إذ عدم تقديمها لا يصلح سبباً لعدم قبول الطعن شكلاً .

• وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما يبين من الأوراق في أن الطاعن رفع الدعوى طالباً الحكم بصحة التعاقد عن عقدي بيع عرفيين وغير مسجلين الأول بحمل تاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٠ والثاني ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ ،

ولا إلزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً .

٢ — لا يبطل عملية المضاهاة التي تجربها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهدته تقريراً شأن الخبير — إذ حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته .

٣ — متى كان الحكم قد أجال في بيان أوجه الخلاف بين الإمضاء المطعون فيهما والامضاءات التي حصلت المضاهاة عليها إلى ما أثبتته تقرير الخبير الذي فصل أوجه الخلاف فإن النعى عليه القصور يكون على غير أساس .

٤ — (١) لا محل للنعى على الحكم مخالفته المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات (القديم) لقبول دليل على التزوير استمده من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين المتضى بردهما وبطلانهما .

(ب) القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف إلى إنكار التصرف الرسمي لا العرفي هو جدل موضوعي لا سبيل لإثارة أمام محكمة النقض .

٥ — القول بأن مخالفة الإمضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن ليس معناه التزوير إذ قد يكون مرجعه سبب آخر . هذا القول

يقول بصدورها له من المرحوم عبد الحميد يوسف عفيفي فطمن الماطمون عليه الأول بالتزوير في العقود ورفع الدعوى الحالية الماطمون في حكمها وقد قضت محكمة أول درجة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ بقبول أدلة التزوير الثلاثة وقبل الفصل في موضوعها بتحقيق الدليل الأول منها وقبول أوراق المضاهاة الأربع المبينة في أسباب الحكم وتذب خبير الخطوط في قسم أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة الامضاء بين الماطمون فيهما على أوراق المضاهاة وقد باشر الخبير مأموريته وانتهى إلى القول بتزوير الامضاءين فقضت محكمة أول درجة برد وبطلان العقدين وذلك للأسباب التي أوردتها فاستأنف الطاعن وقضت محكمة الاستئناف في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بتذب خبير لمضاهاة الامضاءين الماطمون فيهما على أوراق المضاهاة والاطلاع على تقرير خبير الطب الشرعي والتقرير الذي قدمه الخبير الاستشاري الذي استعان به الطاعن والذي قرر صحة الامضاءين وبعد أن قد الخبير تقريره قضت محكمة الاستئناف في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ برفض الاستئناف وتأيد الحكم . فطمن الطاعن في هذا الحكم بالنقض - وقد قضت محكمة النقض في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ بنقضه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف وذلك لما ثبت لها من أن الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف لم ينفذ كل ما كلف به في حكم تعيينه إذ قصر عملية المضاهاة التي أجراها على بعض الأوراق مستبعدا ورقتي التوكيل (توكيل مصدق عليه في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨) وعقد الإيجار (عقد إيجار مؤرخ في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣٣ ومعترف به) لتشككه في صحتها مع أنه

لا يملك الخروج على ما كلف به وقد سايرت محكمة الاستئناف وهي بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها هذا الخبير في استبعاد هاتين الورقتين وقصرت المضاهات على الورقتين الأخيرتين دون أن تسبب ذلك ... ولما أعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف قضت في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم لأسبابه ولما أضافته من أسباب - فطمن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

• وحيث إن السبب الأول بتحصل في أن محكمة الاستئناف إذ قامت بإجراء المضاهاة بنفسها على ورقة التوكيل المصدق على ما به من امضاءات في ٤ / ٢ / ١٩٢٨ وعقد الإيجار الثابت التاريخ في ٢٠ / ٧ / ١٩٣٣ قد خالفت القرار الصادر في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٥ بتذب خبير لمباشرة هذه المأمورية كما خالفت روح حكم محكمة النقض من وجوب ترك المضاهاة لأهل الفن ولا مجال للاستناد إلى المادة ٢٩٢ مراقبات (قديم) لأن محل تطبيق هذه المادة أن يكون التزوير ظاهرا للعين المجردة لا يحتاج إلى رجال الفن ولم يسبق صدور حكم بتعيينهم ولم يتقرر بحكم من محكمة النقض توجيه خاص كما أن تقرير الحكم أن الامضاءين مكتوبان يدين مختلفتين هو تقرير مخالف للعقل لأن المزور لا يحتاج في تزويره إلى يدين - ومع ذلك فهذا دليل لا يتج بطلان الورقتين ذلك أن الخبيرين أجمعا على صحة العقد الأول والخلاف إنما يقع على العقد الثاني - وإن المحكمة بإجرائها المضاهاة بنفسها دون أن تحرر محضرا بنتيجة بحثها كما يفعل الخبراء قد أخلت بحقه في الدفاع .

• وحيث إن هذا السبب بجميع أوجه مردود بأن لا تأثير على المحكمة إذا قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون

إذ يكون مرجع ذلك اختلاف رسم الكتاب أو نوع الورق فكان يجب على المحكمة إثبات التزوير بالتحقيق من التقليد، كما أخطأ في تطبيق المادة ٢٨٢ مرافعات قديم التي تنص على أنه لا يقبل من أدلة التزوير إلا ما كان متعلقاً بالتزوير وجائز القبول وقد اعتمد الحكم على ورقة محررة من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيها أن المورث تصرف في الحصة موضوع العقدين وهذا إن صح يكون البحث فيه عند المرافعة في القضية الموضوعية — فصلاً عن أن الطاعن لم يقصد إلا نفي التصرف الرسمي لا التصرف العرفي — كما خالف الحكم مقتضى المادة ٢٧٣ مرافعات (قديم) التي توجب لسماع دعوى التزوير بيان طريقة التزوير والا كانت الدعوى دعوى إنكار.

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أحال في بيان أوجه الخلاف بين الامضاء المطعون فيها والامضاءات التي حصلت المصاهاة عليها إلى ما أثبتته تقرير خبير الطب الشرعي وإلى ما أثبتته الخبير أحمد أفندي سرور وقد فصل كل منهما أوجه الخلاف، أما القول بأن الاختلاف ليس معناه التزوير — إذ قد يكون مرجعه سبب آخر فهو جندل مرصوعي لا يميل لمناقشته أمام هذه المحكمة ولا محل للمنى على الحكم مخالفته المادة ٢٨٢ مرافعات لقبول دليل على التزوير استنده من خطاب، والقول بأن ما حواه الخطاب لا ينصرف إلى إنكار التصرف العرفي هو أيضاً جندل موضوعي — ذلك أن تقدير الدليل على التزوير هو بحث مستقل به قاضي الدعوى كما يستقل بتفسير عبارة الخطاب بخير معقب عليه متى كان لم يذهب في التفسير إلى الحد الذي لا يستساغ كما هو الحال في الدعوى — كذلك

الاستعانة بخبير إذ للقاضي — كما جرى بذلك قضاء هذه المحكمة — أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير إذ هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه. ولا يحد من هذا أن يكون تمت قرار سابق بنسب خبير لإجراء المضاماة إذ رأى الخبير استنادي في جميع الأحوال ولا إلزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة. بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق، سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً وليس في حكم محكمة النقض الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ ما يوجب على محكمة الإعادة الاستعانة بأهل الخبرة إذ كل ما قضى به إنما هو نقض الحكم لإغفاله المضاماة على الورقتين اللتين أشار إليهما ولإطراح المحكمة لهما دون بيان أسباب ذلك، كما لا يبطل عملية المضاماة التي تجريها المحكمة بنفسها أن لا تحرر مما شاهدته تقريراً شأن الخبير — إذ حسبها أن تضمن حكمها ما عينته أما ما عدا ذلك من أوجه تضمنها هذا السبب من أسباب الطعن فهو جندل موضوعي لا يميل لإثارته أمام هذه المحكمة — أما القول بأن الخبيرين أجمعت على صحة العهد الأول فغير صحيح إذ ثابت من صورة تقريريهما أنها جها على تزوير الإمضاء في كلا العهدين.

وحيث إن السبب الثاني، قيام ما ورد فيه تكراراً لما سبق ورودده والرد عليه في السبب الأول — يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتزوير الامضاءين قد شابه قصور إذ لم يبين ما هي القواعد والأصول واللوازم التي خولفت في الامضاءين على أن مخالفة الامضاء المطعون فيه لقواعد الكتابة على فرض ثبوته لا يستلزم القول حتماً بتزوير الامضاء.

تمت من تناقض بين الأمرين وأن كل ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إنما هو جدل في تقدير محكمة الموضوع الذي لا معقب عليه .

وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٦٨ سنة ١٩٠٩ في رئاسة وعضوية
حضرت الأساتذة أحمد حلمي وكل اعلمة وعبد العزيز
محمد وعبد الحميد وشاحي ومحمد نجيب أحمد ومصطفى
فاضل السشارين) .

٢٢٨

١٤ يونيو سنة ١٩٥١

١ - اعلان . نقض . تقرير الطعن .
اعلانه الى المطعون عليه . محام في مكتبه .
خلو محضر الاعلان مما يفيد ان المحضر قد
خاطب عند انتقاله الى محل المطعون عليه
شخصا له صفة في تسليم الاعلان عنه بعد
تأكده من عدم وجوده بمكتبه . خلو عبارته
(امتناع فراش المكتب عن الاستلام) التي
برر بها المحضر تسليم صورة اعلان تقرير
الطعن الى شيخ البلد من بيان اسم هذا
الخادم . عدم بيان تاريخ اليوم والشهر
والسنة والساعة التي خاطب فيها المحضر
الخادم . بطلان تقرير الطعن .

ب - اعلان . بطلان الاعلان الذي لم تراعى
فيه الاجراءات المرسومة في المادتين ٦ و ٧
من قانون المرافعات - القديم . غير متعلق
بالنظام العام . لا يجوز لغير الخصم الدفع
به . لا تملك المحكمة اثارته من تلقاء نفسها
اذا حضر الخصم ولم يتمسك بالبطلان .
عدم حضور الخصم وطالب
الخصم الآخر بالحكم عليه في
غيبته . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم
ببطلان الاعلان . نقض . تقرير الطعن .
بطلانه عدم حضور المطعون عليه . على
المحكمة أن ترتب على ذلك الحكم بعدم قبول
الطعن شكلا .

(المواد ٦ و ٧ و ١١٩ من قانون المرافعات
- القديم - و ٩٥ من قانون المرافعات) .

المبادئ القانونية

١ - يعتبر باطلا الاعلان الذي تسل

لا محل للنفي على الحكم عدم بياحه طريقة
التزوير - إذ الحكم أحال في ذلك الى تقرير
الخبيرين وقد قررا أن التزوير تم بطريق التقليد
على أن الحكم الذي يقضى بتزوير ورقة ليس
ملزما ببيان طريقة التزوير إذ يكفي أن يثبت
لديه عدم صحة الإمضاء المطعون فيها ليضحي
بتزويرها دون البحث في أي الوجهة ثل انبعت
في ذلك .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن
المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع إذ أبت
إجابته الى طلب إحالة الدعوى على التحقيق
لإثبات صحة الامضاءين ... كما أنه طلب ضم
دوسيه النقض والتأجيل لتقديم مستندات فلم
تجبه المحكمة الى ما طلب .

وحيث إن هذا السبب مردود أولا بأن
محكمة الموضوع ليست ملزمة بإحالة الدعوى
على التحقيق متى استبان لها وجه الحق في
الخصومة ، مما ترى معه أن لا جدوى من
هذا الاجراء كما صرحت بذلك المحكمة في الحكم
المطعون فيه . ومردود ثانيا بأن الطاعن لم
يثبت أنه طلب على وجه قانوني تقديم مستندات
فرفضت المحكمة طلبه وإنه كان من شأن هذه
المستندات لو قدمت تغيير وجه الرأي في
الدعوى .

وحيث إن السبب الأخير يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه قد شابه التناقض إذ قرر
أن سند التوكيل الذي حصلت المضاماة عليه
هو سند صحيح - على خلاف ما رآه الخبير
الذي ندب من محكمة الاستئناف - وهو مع
ذلك لم يزن رأي الخبير في تزوير الامضاءين
بنفس الميزان بل قطع في تزويرهما .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن ليس

من قانون المرافعات المقابلة للبادة ١١٩ من قانون المرافعات (القديم) توجب على المحكمة أن تتحقق من صحة إعلان الخصم قبل الحكم في غيبته ، واذن فتى كان اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن قد وقع باطلا كان على المحكمة أن ترتب على ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا إذا لم يحضر المطعون عليه .

المحكمة

وحيث إنه يبين من محضر اعلان تقرير الطعن أنه جاء (إنه في يوم الخميس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الساعة ٩٢٠ صباحا بطنطا أنا (امضاء لا تقرأ) محضر محكمة طنطا الكلية الوطنية انتقلت في تاريخه إلى مكتب حضرة الأستاذ الشيخ على ذكي الحو المحامي الشرعي بطنطا بجوار المديرية وأعلنته بصورة من هذا تقرير الطعن بالنقض عن حكم محكمة استئناف اسكندرية الصادر في القضية رقم ٣٠٩ سنة ٣ ق بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ مخاطبا مع شيخ البلد ابراهيم افندي الغريب لامتناع فراش المكتب عن الاستلام) .

ومن حيث إنه لما كانت المادة السادسة من قانون المرافعات (القديم) نصت على أن يكون تسليم الأوراق المقضى اعلانها إلى نفس الخصم أو محله كما أوجبت المادة السابعة على المحضر عندما يتوجه إلى محل الخصم المراد اعلانه فيمتنع هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسليم صورة الاعلان أن يسلمها إلى حاكم البلدة أو شيخها وأن يثبت ذلك كله في أصل ورقة الاعلان وصورتها وإلا كان الاعلان باطلا كنص المادة الثانية والعشرين وقد جرى قضاء هذه المحكمة بإبطال

صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لاغنى عنه للتثبت من صفته ، واذن فتى كان الواضح من صيغة محضر اعلان تقرير الطعن أنه ليس فيها ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى محل المطعون عليه (بحام) شخصاً له صفة في تسليم الاعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمكتبه هذا فضلا عن أن عبارة «امتناع فراش المكتب عن الاستلام» التي برر بها المحضر تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد جاءت خلواً من بيان اسم هذا الخادم فضلا عن خلو محضر الاعلان من بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي خاطب فيها المحضر الخادم الذي امتنع عن الاستلام فان تقرير الطعن يكون باطلا .

٢ - إنه وإن كان بطلان الإعلان الذي لم تراعى فيه الإجراءات المرسومة في المادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات (القديم) غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الدفع به ولا تملك المحكمة إثارته من تلقاء نفسها إذا حضر الخصم ولم يتمسك بالبطلان ، إلا أنه إذا لم يحضر الخصم وطلب الخصم الآخر الحكم عليه في غيبته فينتد يكون للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم بإبطال الإعلان ذلك لأن البادة ٩٥

الاعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسلم الاعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للتثبت من صفته — وكان الواضح من صيغة محضر اعلان تقرير الطعن الآنف بيانها إنه ليس فيها أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى محل المطعون عليه شخصاً له صفة في تسلم الاعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بمكتبه هذا فضلاً عن أن عبارة (امتناع فراش المكتب عن الاستلام) التي بررها المحضر تسليم صورة اعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة جاءت خلواً من بيان اسم هذا الخادم . فضلاً عن خلو محضر الاعلان من بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي خاطب فيها المحضر الخادم الذي امتنع عن الاستلام — لما كان ذلك — يكون اعلان تقرير الطعن باطلاً .

ومن حيث إنه وإن كان بطلان الاعلان الذي لم تراعى فيه الإجراءات المرسومة في المادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات (القديم) غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الدفع به ولا تملك المحكمة اثارته من تلقاء نفسها إذا حضر الخصم ولم يتمسك بالبطلان — إلا أنه إذا لم يحضر المطعون عليه وطلب خصمه الحكم عليه في غيبته فينتد يكون للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلان الاعلان ذلك لأن المادة ٩٥ من قانون المرافعات المتعاقبة للمادة ١١٩ مرافعات قديم توجب على المحكمة أن تتحقق من صحة اعلان الخصم قبل الحكم في غيبته — ولما كان اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن قد وقع باطلاً كما سلف البيان — كان على المحكمة أن ترتب على

ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ١٧٣ سنة ١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة احمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعطي خيال وعد الحميد وشاحي وسليمان ثابت ومحمد نجيب احمد المستشارين) .

٢٣٩

١٤ يونيه سنة ١٩٥١

حق مكتسب . - عدم جريان القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها . حكم . الطعن فيه . جوازه وعدمه . خضوعه الى القانون الساري وقت صدوره لا وقت اعلانه . انشاء قانون المرافعات الجديد طريقاً للطعن في الاحكام لم يكن موجوداً من قبل . لا يعمل به في شأن الاحكام الصادرة قبل هذا القانون . نقض . حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . القول بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض انما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد . لا يصح الاستدلال به ولا الاستناد اليه مع قيام النص الصريح في قانون المرافعات الجديد . الذي يفيد عدم جواز الطعن بالنقض في الاحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختلطة قبل العمل به .

(المواد ٣ من لائحة الترتيب و ٢٧ من الدستور و ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات و ١ و ٢ من هذا القانون و ٤٧ من قانون محكمة النقض .

المبدأ القانوني

الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون الساري وقت صدوره لا وقت إعلانه وذلك أخذاً بعموم قاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها . وقد كان الشارع حريصاً على تقرير مسهم

القاعدة فيما سنه من قوانين - المادة ٣ من لائحة الترتيب والمادة ٢٧ من الدستور - كما أن الشارع لم يقنع في تقنيناته الجديدة بمجرد التنويه بعدم استناد القانون الى الماضي وإنما عمد الى تنظيم تناول كيفية الانتقال من ولاية القانون القديم الى ولاية القانون الجديد وكان رائده في ذلك رعاية حقوق ثبتت أو مصالح رآها جدية بالألا تهدر وعدم المساس بالحالات القانونية الثابتة والتي اكتسبها أصحابها في ظل القانون القديم - المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات والمادتان ١ و ٢ من هذا القانون - ومن ثم إذا كان قانون المرافعات الجديد قد أنشأ طريقاً للطعن في الأحكام لم يكن موجوداً من قبل فلا يعمل به في شأن الأحكام الصادرة قبل هذا القانون لأن تحكمه له يكون قد اكتسب وفقاً للقانون السابق حق عدم جواز الطعن في الحكم الصادر له ، ولا يرد على هذا بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد ، وأن الأحكام الصادرة في عهد القانون القديم التي لم تعلن للآن أو التي أعلنت ولم يمض عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التي أعلنت بعد العمل بهذا القانون - جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها

أمام محكمة النقض بشروطه وقيوده ومواعيده - ذلك لأن هذا الرأي الذي قالت به محكمة النقض في ظل المرسوم بقانون الصادر بإنشائها مؤسس على ما نص عليه الشارع في المادة ٤٧ من نفس القانون في خصوص ما يجب اتباعه بالنسبة إلى الأحكام الصادرة قبل العمل به ومن ثم لا يجوز الاستدلال به ولا الاستناد اليه مع قيام النص الصريح في قانون المرافعات الجديد الذي يقيد عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختلطة قبل العمل به ، وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وكان صدوره في ظل قانون المرافعات المختلط الذي ما كان يحيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الانتهائية ، فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

المحكمة

ومن حيث إن النيابة العامة والمطعون عليهما الأول والآخر دفعوا بعدم جواز الطعن بالنقض تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ صدر في ظل قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الذي كان معمولاً به أمام المحاكم المختلطة وما كانت نصوصه تميز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية .

ومن حيث إن الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه

إلى القانون السارى وقت صدوره لا وقت إعلانه وذلك أخذاً بعموم قاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وقد كان الشارع حريصاً على تقريره هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ولذلك نصت المادة ٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ من يونيه سنة ١٨٨٣ بخصوص لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أن أحكام القوانين والأوامر لا تسرى إلا على الحوادث التى تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا تكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن متبهاً عن ذلك بنص صريح فيها. وردد الدستور المصرى هذا النص فى المادة ٢٧ منه . كما أن الشارع لم يقنع فى تقنيناته الجديدة بمجرد التنويه بعدم استناد القانون إلى الماضى إنما عمد إلى تنظيم تناول كيفية الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد وكان رائده فى ذلك رعاية حقوق ثبتت أو مصالح رأها جذيرة بالآثار — لذلك نص فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى ألغى به قانونى المرافعات اللذين كانا معمولاً بهما أمام المحاكم الوطنية والمحظطة — واستعاض عنهما بقانون المرافعات الجديد على أنه يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ونظم فى المادة الرابعة من قانون الإصدار والمادتين الأولى والثانية من نفس القانون أحكام الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد فقرر فى المادة الأولى من قانون المرافعات أن (تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ويستثنى من ذلك: (١) القوانين المنظمة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة فى الدعوى (٢) القوانين المعدلة للواعيد متى كانت الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها

(٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت مانعة أو منسنة لطريق من تلك الطرق — ونص فى المادة الثانية منه على أن (كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك). ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المشرع رعى بتقنيه هذا إلى عدم المساس بالحالات القانونية الثابتة والتى اكتسبها أصحابها فى ظل القانون القديم ومن ثم إذا كان قانون المرافعات الجديد قد أنشأ طريقاً للطعن فى الأحكام لم يكن موجوداً من قبل فلا يعمل به فى شأن الأحكام الصادرة قبل هذا القانون لأن المحكوم له يكون قد اكتسب وفقاً للقانون السابق حتى عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر له .

ومن حيث إنه لا يرد على هذا ما أثاره الطاعن من أن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر فى عهد القانون القديم قد أعلن وانقضى ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد، وأن الأحكام الصادرة فى عهد القانون القديم التى لم تعلن للآن أو التى أعلنت ولم يحضر عليها ميعاد الطعن عند وجوب العمل بالقانون الجديد أو التى أعلنت بعد العمل بهذا القانون — جميع هذه الأحكام يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض بشروطه وقبوده ومواعيده . ذلك لأن هذا رأى الذى قالت به محكمة النقض فى ظل المرسوم بقانون الصادر بإنشائها مؤسس على ما نص عليه الشارع فى المادة ٧ من نفس القانون فى خصوص ما يجب اتباعه إلى الأحكام الصادرة قبل العمل به ومن ثم لا يجوز الاستدلال به ولا الاستناد إليه مع قيام النص

المرافعات المختلط الذي ما كان يجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الانتهائية — لما كان ذلك — كان الدفع في محله ويتعين الحكم على مقتضاه .

(القضية رقم ١٨٢ سنة ١٩ ق بالهيئة السابقة وحضور الأستاذ مصطفى فاضل بدلا من الأستاذ عبد المعطى خيال المستشار) .

الصريح في قانون المرافعات الجديد الذي يفيد عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختلطة قبل العمل به .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ أى قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وكان صدوره في ظل قانون

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجارى

المالية للنشأة التي انتهت في خلال الثلاث سنوات المذكورة ، وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر (المادتان ٢ و ٣ من القانون . ولم ينص الشارع في هذا القانون ولا في لائحته التنفيذية أو في القرارات الوزارية الأخرى الصادرة تنفيذاً له على سقوط حق الممول في اختيار أحد الأساسين إن جاء اختياره بعد الميعاد القانوني .

٢ — إن الممول — وقد جعل حق الاختيار لصالحه يجب أن يكون عند الاختيار في حالة تمكنه من معرفة الطريق الأصح له ملأ بجميع عناصر الاختيار . ومصلحة الضرائب هي المرجع في الحكم بصحة حساباته التي يقدمها لها لاتظامها أو بعدم صحتها وعدم انتظامها — فإذا لم تقم مثلاً

٣٤٠

محكمة استئناف القاهرة

١٧ أبريل سنة ١٩٥٢

١ — ضرائب . أرباح استثنائية . ق رقم ٦٠ فرضه . التيسير على الممول ذى الحسابات المنتظمة بأحد طريقين نص عليهما . لا نص على ميعاد محدد للاختيار .
ب — حق الاختيار سائب الذكر . يوجب تمكين الممول من معرفة الطريق الأصح له .

المبادئ القانونية

١ — يبين من روح القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ (الخاص بفرض ضريبة مؤقتة على الأرباح الاستثنائية) أن الشارع أراد التيسير على الممول ذى الحسابات المنتظمة بتركه يختار كأساس للمعاونة أحد الأساسين ذكرهما (إمارج سنة يختارها من السنوات ١٩٢٧ و ١٩٣٨ و ١٩٢٩ أو من السنوات

يفحص حساباته عن سنة ١٩٤٣ إلا في سنة ١٩٤٨ وجاء اختياره لرقم المقارنة في سنة ١٩٤٨ فلا يمكن أن يقال إن حقه في اختيار رقم المقارنة قد سقط إذ لا يمكن القول بأنه كان في سنة ١٩٤٣ يعلم بانتظام دقاتره وبالتالي لا يمكن القول بأنه كان في حالة تمكنه من الاختيار - إذ من الجائز أن تكون دقاتره منتظمة وفقاً للعرف التجاري ورغم ذلك يرى مأمور الضرائب أو اللجنة استبعادها باعتبارها أنها غير أمينة - كما أنه لم يكن يعلم علماً تاماً حقيقة أرباحه عن سنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ولا مقدار رأس ماله الحقيقي المستثمر كما اعتمدته مصلحة الضرائب .

٣ - يفهم من المادة ٢/٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ أن الكلمة في اعتبار حسابات الممول منتظمة أم غير منتظمة هي لمصلحة الضرائب .

المحكمة

وحيث إن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لما قضى به من أحقية الشركة التي يمثلها المستأنف عليه في تسوية الضرائب الاستثنائية المستحقة عليها عن سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقماً للمقارنة وعلى أساس احتساب أعياء عائلية للشريكة المتضامنة السيدة ملفينا هرموش وفقاً للقانون للأسباب التي بنى عليها .

وحيث إن المستأنفة بنت استئنافها على سببين :

أولها - بتضمن إن محكمة أول درجة

أخطأت إذ قضت بأحقية الشركة التي يمثلها المستأنف عليه في تسوية الضرائب الاستثنائية المستحقة عليها عن سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقماً للمقارنة - مع مخالفة ذلك لأحكام القانون الصريحة ولما جاء في القرارات الوزارية المنفذة - له إذ أن حق الشركة في الاختيار قد سقط بمضي المواعيد المحددة لذلك بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد آخر موعد لاختيار رقم المقارنة بالنسبة للمولين الذين يمكنهم حسابات منتظمة كالشركة يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ . وبذلك يكون اختيار الشركة لأرباح سنة ١٩٣٨ كرقم للمقارنة بكتابها المؤرخ في ١٩٤٨/٢/٤ حدث بعد الميعاد مما يسقط حقها في الاختيار الأمر الذي يتعين معه تحديد الأرباح الاستثنائية على أساس أن رقم المقارنة وهو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر وهو الإجراء الصحيح الذي اتبعته مصلحة الضرائب وأغفلته محكمة أول درجة مخالفة حكم القانون .

أما ثاني سببي الاستئناف فيتضمن أن محكمة أول درجة حين أجابت المستأنف عليه إلى ما طلبه من أحقيته في الاختيار - على أساس أرباح سنة ١٩٣٨ لم تلاحظ أنه نفسه كان يدفع الضرائب على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر . وقد بنت محكمة أول درجة حكمها على تفسير خاطئ لأحكام القانون . فالمرشح إذ يشترط اتخاذ إجراء معين في ميعاد ينص عليه فإنه يتجاوز هذا الميعاد يسقط حق صاحب الشأن في هذا الإجراء .

وحيث إن المحكمة ترى قبل أن ترد على كل سبب من سببي الاستئناف أن تشير باختصار إلى وقائع الدعوى وإلى نصوص القانون الخاصة بالموضوع .

وحيث إن الشركة التي يمثلها المستأنف عليه تملك ورشة لصناعة وبيع البلاط بالقاهرة وقد قدمت لمصلحة الضرائب إقرارات عن أرباحها في كل سنة من سنة النزاع وهي سنة ١٩٣٩ وما بعدها حتى سنة ١٩٤٧ — وهذه الإقرارات من واقع دفاتر الشركة وحساباتها المؤيدة بالمستندات — وبعد ذلك قامت مأمورية الضرائب المختصة بفحص الدفاتر والحسابات وانتهت إلى اعتمادها مع إجراء بعض تعديلات دفترية بسيطة — كما وضعت المأمورية تقريراً حددت فيه رأس المال الحقيقي المستثمر لكل شريك في المنشأة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لأنه تبين أن حصة كل شريك تقل عن هذا المبلغ — مطبقة المادة ٢/٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ — وأثناء ذلك أرسلت المنشأة لمأمورية الضرائب بتاريخ ١٩٤٨/٢/٤ كتاباً ذكرت فيه أنها تختار أرباح سنة ١٩٣٨ رقماً للمقارنة عن احتساب الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ولكن المأمورية بعد ذلك وبـتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٤٨ أخطرت الشركة بنص قرارها الذي بمقتضاه حددت أرباحها عن كل سنة من سنوات الخلاف وحددت فيه رأس مال كل شريك وفي نفس اليوم وهو يوم ١١ مارس سنة ١٩٤١ ردت على الشركة بأن حقها في اختيار رقم المقارنة قد سقط طبقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ آخر ميعاد يخطر فيه الممولون مصلحة الضرائب باختيار رقم المقارنة — ومن ثم فيجب احتساب رقم المقارنة على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر طبقاً للمادة ٢/٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١

صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ونصت مادته الأولى على أن تفرض ضريبة خاصة مؤقتة على الأرباح الاستثنائية التي يحصل عليها أي مول من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ونصت مادته الثانية على أنه يقدر ربحاً استثنائياً تتناوله الضريبة الخاصة كل ربح يتجاوز (أولاً) إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة التي انتهت في خلال الثلاث سنوات المذكورة (ثانياً) وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر ويشمل ما قد يكون لدى المنشأة من أموال احتياطية موجودة في بدء السنة التي جيت الأرباح الاستثنائية أثناءها فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر أن له رأس مال يبلغ هذا المبلغ . ثم نصت المادة الثالثة منه على أنه يكون اختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة السابقة كأساس للمقارنة متروكاً للمول بشرط أن يكون له حسابات منتظمة وبشرط أن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري .

فإذا لم يكن للمول حسابات منتظمة فله أن يختار كأساس للمقارنة إما أرباح سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية في خلالها وذلك كما قدرتها أو اعتمدتها مصلحة الضرائب — وأما الطريقة المنصوص عليها في الفقرة «ثانياً» من المادة السابقة وذلك طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري . فإذا لم يبلغ الممول اختياره في المواعيد المحددة — حدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة «ثانياً» وحيثما (أي على

أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي (المستثمر).

بعد ذلك أصدر وزير المالية بناء على المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أربع قرارات لتحديد ميعاد لتقديم الطلبات الخاصة بحق الاختيار المخول للمولين بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ومد في القرار الأخير منها الميعاد إلى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

وحيث إنه يبين من روح القانون أنه أراد التيسير على الممول بتركة يختار كأساس للمقارنة أحد أساسين ذكرهما — كما أن الشارع لم ينص في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولا في لائحته التنفيذية أو القرارات الوزارية الأخرى الصادرة تنفيذاً له على سقوط حق الممول في اختيار أحد الطريقتين أن جاء اختياره بعد الميعاد القانوني.

وحيث إنه بالنسبة للسبب الأول من سببي الاستئناف فيرد عليه بما جاء بأسباب الحكم المستأنف من أن حق الاختيار — وقد جعل لصالح الممول — فإنه يجب أن يكون الممول في حالة تمكنه من معرفة الطريق الأصح له حتى يتمكن من الاختيار — ولما كانت مصلحة الضرائب هي المرجع في الحكم على صحة الحسابات وانتظامها أو عدم انتظامها فيما أنها لم تقم بفحص حسابات المستأنف إلا في سنة ١٩٤٨ لهذا لا يمكن القول بأن المستأنف كان في سنة ١٩٤٣ يلم بانتظام دقائره وبالتالي لا يمكن القول بأنه كان في حالة تمكنه من الاختيار. ولهذا لا يمكن أن يقال بأنه قد سقط حقه في الاختيار وقد جاء بأسباب الحكم المستأنف أيضاً أنه من الجائز أن تكون الدفاتر منتظمة

وفقاً للعرف التجاري ورغم ذلك يرى المأمور أو اللجنة استبعادها على أساس أن نسبة الربح التي حققتها لا تتفق مع نسبة الربح المتبعة في مثل ذلك النوع من التجارة (أو بمعنى آخر تسعيد الدفاتر باعتبار أنها غير أمينة) كما أنه من الجائز أن يجرى المأمور فيها بعض التعديلات الدفترية التي لا تؤثر على صحتها — وفي هذه الحالة أجازت مصلحة الضرائب للممول العودة في الاختيار والعدول عن الاختيار الأول إلى اختيار آخر واركن الحكم المستأنف في ذلك إلى الكتاب الدوري لمصلحة الضرائب رقم ٩ — ١/٥ الصادر في ١٦/٨/١٩٤١ وإلى كتاب الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية للأستاذ فهم سعيد ص ٦٠.

وحيث إن المادة ٢/٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ ذكرت (إن المقصود بالحسابات المنتظمة هو الحسابات المقيدة في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة الأهلى والمواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة المخلط أو التي جرى عليها العرف بشرط أن تكون ممسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها — وتؤديها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منتظمة فيسهل منها مراجعة القيود الحسائية وتكفل لموظفي مصلحة الضرائب الذين خولوا حق الاطلاع التحقق من قيمة الأرباح والخسائر) فيفهم من ذلك أن الكلمة هي لمصلحة الضرائب في اعتبار حسابات الممول منتظمة أم غير منتظمة — فالمستأنف إذن لم يعلم أن حساباته منتظمة إلا في سنة ١٩٤٨ حين أخطرت مصلحة الضرائب بتحديد ما أرباحه على أساسها بمد إجراءاته تعديلاً بسيطاً فيها. ثم أن اختياره

لاحد طريق الاختيار لا يقع صحيحا الا اذا كانت جميع عناصر الاختيار معلومة له علما تاما - وهو في سنة ١٩٤٣ لم يكن يعلم علما تاما حقيقة ارباحه عن سنة ١٩٣٨ (التي تبنى على ارباح سنة ١٩٣٩ ولم يكن يعلم مقدار رأس ماله الحقيقي المستثمر كما قدرته المأمورية - يضاف الى ذلك أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لم ينص على سقوط الحق - إذا جاء اختيار الممول بعد الميعاد القانوني - كما أن مراعاة الميعاد ليس اجراء جوهريا متصلا بالصالح العام حتى يترتب على مخالفته البطلان بل هو اجراء متصل بمصلحة الممول الذي ظهر من روح القانون أن الشارع اراد التيسير له وتمكينه من اختيار رقم الأرباح الأعلى والاصح له وقد سارت مصلحة الضرائب في مشوراتها على هدى هذه الروح ثم أن قانون المرافعات وهو القانون العام نص في المادة ٢٥ منه على أن الاجراء لا يكون باطلا الا إذا نص القانون على بطلانه أو اذا شابه ضرر جسيم يترتب عليه ضرر للخصم - ولو احتج بأن القانون حدد ميعادا لاختار الممول فيه رقم المقارنة لترتيب العمل في مصلحة الضرائب وتنظيمه فانه لم ينل مصلحة الضرائب ضرر من تقديم الممول اختياره بعد الميعاد ولو فرض أنه ينالها ضرر فليس هو بالضرر الجسيم الذي يستتبع البطلان - على أن الممول لو قدم اختياره في الميعاد وقبل أن يعرف حقيقة ارباح سنة ١٩٣٩ وحقيقة رأس ماله المستثمر كما قدرته مصلحة الضرائب لناله ضرر بليغ وكان اختياره مشوبا إذ كيف يمكن أن يختار بين أمرين أحدهما وهو ارباح سنة ١٩٣٨ مجهول لديه .

وحيث إنه عن السبب الثاني من سببي الاستئناف فقد رد عليه الحكم المستأنف إذ جاء في أسبابه إنه إذا كان الطاعن (أي المستأنف)

قد سدد قيمة الضريبة الاستثنائية سنويا على أساس ١٢٪ من رأس المال المستثمر - فلا يعد ذلك اختيارا منه لطريق دون آخر إذ كان يظن على خطأ منه أن حساباته غير منتظمة وبالتالي كان يظن على أنه مجبر على السداد حتى يتم ربط الضريبة عليه وتحدد ارباحه لأن الأمرين العسكريين ٣٦١ و ٣٦٢ ألزما كل تاجر أن يقدم إقرارا سنويا يبين فيه ارباحه وخسائره - كما ألزماه سداد الضريبة عادية كانت أو استثنائية - ووفقا لما جاء بهذا الإقرار في ظرف أسبوع من تقديمه له . . يضاف إلى ما تقدم أن الدفع الجبري الذي يلجأ الممول اليه - لا يقيم له وزن .

وحيث إنه فيما يختص بما قضى به الحكم المستأنف في شقه الثاني من إلزام مصلحة الضرائب بدفع مبلغ ٥٥١ جنيه و ٩٥٣ مليم إلى المستأنف عليه بصفته مديرا لشركة (توفيق هرموش وشركاه) وهو المبلغ الذي كان المستأنف عليه قد طلب من محكمة أول درجة أن يقضى برده له باعتبار أنه الزيادة المدفوعة منه لمصلحة الضرائب لعدم اتخاذها ارباح سنة ١٩٣٨ رقما للمقارنة كما طلب ولعدم احتسابها أعباء عائلية للشريكة المتضامنة - فقد سلت مصلحة الضرائب في مذكرتها الأخيرة بأن مسألة احتساب الأعباء العائلية للشريك المتضامن حق قانوني لا نزاع فيه إذ تحتسب هذه الأعباء في الحدود التي رسمها القانون وقالت إنه لو سلم جدلا بحق الشركة في اختيار ارباح سنة ١٩٣٨ أساسا لرقم المقارنة - فانه ملزم في هذه الحالة أن تقوم مصلحة الضرائب بفحص دفاتر وحسابات الشركة عن هذه السنة ولا يعتمد كأساس لرقم المقارنة إلا صافي الربح الذي يتضنع به المدعي وهو أمر فات محكمة أول درجة .

المبادئ القانونية

١ - إذا قدم الممول مظاروف الخطاب الموصى عليه المرسل له من مصلحة الضرائب والمتضمن إخطاره بتاريخ انعقاد جلسة لجنة التقدير في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لنظر تظليه - وظهر أن ختم البريد على المظاروف (وهو ختم مكتب التوزيع) يحمل تاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فهذا دليل على أن الممول استلم هذا الخطاب في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (أي قبل الجلسة بثلاثة أيام) حتى يثبت الممول العكس أي حتى يثبت ما ادعاه من أنه استلم الإخطار بعد الجلسة بيومين .

٢ - إذا كان الممول لم يخاطر قبل الجلسة بخمسة أيام كما تقضى بذلك المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بل أخطر قبلها بثلاثة أيام فلا بطلان إذ لم يلحقه ضرر وكان في استطاعته الحضور أمام لجنة التقدير ليبدل بأوجه دفاعه فلم يحضر - على أن الطريق مفتوح أمامه ليبدل بجميع أوجه دفاعه وحججه أمام القضاء .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المستأنف عليه يقوم بالتخزين وهو وكيل شركات تأمين ومحله يقع بشارع قصر النيل نمرة ٣٨ وقدم هذا الممول لمأمورية الضرائب إقرارات بأرباحه في كل سنة من سنوات الخلاف وهي تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨

وحيث إن المستأنف عليه رد في مذكرته الأخيرة على ذلك بأنه لا يود أن تتخذ مصلحة الضرائب ذلك سبباً لإطالة أجل الفصل في الاستئناف ويكتفي بأن تفصل المحكمة استئنافاً في أحقية المنشأة فيما اختارته من رقم للمقارنة وفي أحقية الشريكة المتضامنة في احتساب أعباء عائلية لها مع التقرير برد ما يستحق للمنشأة من زيادة في الضرائب المدفوعة لآخر سنة ١٩٤٩ تاريخ إلغاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية دون تحديد للبلغ المستحق الرد ولمصلحة الضرائب بعد ذلك تصفيته على أساس الحكم النهائي سواء بالزيادة أو النقص عما حكمت به محكمة أول درجة طبقاً لنتيجة قرارها وتحديد لها لرأس مال سنة ١٩٣٨ .

وحيث إن هذا الطلب الأخير (وهو رد ما يظهر من زيادة) هو طلب مجهل غير محدد القيمة ولذلك ترى المحكمة إلغاء الحكم المستأنف في شطره الثاني والحكم بعدم قبول طلب رد الزيادة بحالته إذ هو طلب سابق لأوانه .

(استئناف حضرة وزير المالية بصفته وحضر عنه الأستاذ محسن قاسم ضد توفيق سليم هرووس بصفته وحضر عنه الأستاذ منير مليكة رقم ٢٥٤ تجاري سنة ٦٨ في رئاسة وعضوية حضرات الأسانذة محمد الملاحظ وكيل المحكمة وحسن داود واحد الجارم المستشارين وحضور حضرة الأستاذ اسماعيل نجيب وكيل النيابة) .

٣٤١

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ مايو سنة ١٩٥٢

١ - ضرائب . إخطار . خطاب موصى عليه بتحديد الجلسة . ختم البريد على المظاروف . كفيل بالتدليل على استلام الممول الإخطار في تاريخ الختم .

ب - إخطار الممول قبل الجلسة بثلاثة أيام .

صح .

د وحيث إن الممول (المستأنف عليه) لم يرتض قرار لجنة التقدير وطعن فيه أمام محكمة أول درجة ودفع بيطلانه . ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ بقبول طعن شكلا وبقبول الدفع وبيطان القرار المطعون فيه وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أمان محاماه للطاعن فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم .

د وحيث إن الممول ذكر أمام محكمة أول درجة أنه حدد لانعقاد جلسة لجنة التقدير يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقد أعلن لهذه الجلسة ولكن الإعلان لم يصله إلا يوم ٢٩/١٢/١٩٤٨ أي بعد انعقاد الجلسة بيومين أي أن قرار لجنة التقدير صدر في غيبته مع أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب إعلانه قبل انعقاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

د وحيث إن الحكم المستأنف بني على أن المادة ٥٢ المذكورة استلزمت وقوع الإعلان قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل وهي وإن لم تنص حقيقة على جزاء عن مخالفة ذلك الاجراء فليس معنى ذلك أن لا جزاء على تلك المخالفة إذ يجب الرجوع إلى القانون العام وهو قانون المرافعات الواجب التحويل عليه باعتبار المرجع والأصل الذي تفسر في ظله قواعد القانون الخاص فيما يتعلق بالاجراءات وبيان طريقة احتسابها وتنظيمها والجزاء المترتب على مخالفتها وقد نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الميعاد بما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد كما أن المادة ٢٤ مرافعات قد نصت على البطلان جزاء على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص

حتى ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ بالمبالغ الآتية على التوالي ج ٤٣ و ١٨٧ م خسارة و ٤٠٢ ج و ١٠٢ م خسارة و ٢١٦ ج و ٦٢ م خسارة و ١٩٨ ج و ٦١٤ م خسارة و ٧٤٨ ج و ٢٣ م و ١٠٥٩ ج و ٦٠٧ م و ٣٤٦ ج و ٨١٧ م و ٣٣ ج و ١٢٦ م و ١٩٤ ج و ٩٩٧ م و ٣٧١ ج و ٦٤٨ م وقدرت مأورية الضرائب أرباحه في كل سنة من هذه السنوات بالمبالغ الآتية على التوالي ج ٥٥ ج و ٢٢٠ ج و ٥٨٠ ج و ١٠٤٠ ج و ١١٧٥ ج و ٢٧١٠ ج و ٢١٧٥ ج و ٢٥٤٠ ج و ٣١٢٠ ج و ١٦٧٠ ج والكر الممول (المستأنف عليه) رفض هذا التقدير فأحيل الأمر إلى لجنة التقدير وهذه بجلستها المنعقدة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدرت أرباحه بالمبالغ الآتية : ج ٥٥ في المدة من ١/٩/١٩٣٨ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ و ٢٢٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٣٩ إلى ٣١/٣/١٩٤٠ و ٥٨٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٠ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤١ و ١٠٤٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤١ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ و ١١٧٥ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٢ إلى ٣١/٣/١٩٤٣ و ٢٧١٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٣ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ و ٢١٧٥ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٤ إلى ٣١/٣/١٩٤٥ و ٢٥٤٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٥ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ و ٣١٢٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٦ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ و ١٦٧٠ ج في السنة من ١/٤/١٩٤٧ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ — كما وافقت اللجنة على تقدير المأورية لرأس المال الحقيقي المستمر في أول أبريل من كل سنة وهو في سنة ١٩٣٩ ٦٢٦٤ ج و ٢٠٠ م وفي سنة ١٩٤٠ مبلغ ٦٥٦٣ ج و ٤٠٠ م وفي كل من السنوات من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٧ مبلغ ٢١٢٨ ج و ٢٠٠ م .

أن الدفتر ١٠ ث أعدم وقال محامى الضرائب أن يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ ختم البريد الموقع به على ظرف الخطاب يعتبر تاريخ استلام الممول للخطاب وقد سألت المحكمة عامل البريد عما يدل عليه ختم البريد على ظهر المظروف - فأجاب بأنه هو ختم مكتب التوزيع وأن عامل البريد يقوم في نفس اليوم بتوزيع هذا المظروف.

و حيث إن الممول (المستأنف عليه) هو الذى قدم المظروف المتضمن لإخطاره بتاريخ انعقاد جلسة لجنة التقدير - فهو إذن استلم هذا الإخطار ووجود ختم البريد على المظروف يحمل تاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٨ دليل على أن الممول استلم هذا الإخطار في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كما يفهم من شهادة عامل البريد - حتى يثبت العكس - ولم يثبت المستأنف عليه أن استلامه لهذا المظروف كان في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أى لاحقاً لتاريخ الجلسة ولذلك ترى المحكمة أن الممول استلم هذا الإخطار في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

و حيث إن إخطار الممول - لم يتم قبل الجلسة بخمسة أيام كما تقضى بذلك المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بل تم قبل الجلسة بثلاثة أيام .

و حيث إنه لم يلبحق المستأنف عليه ضرر من جراء عدم إعلانه قبل الجلسة بخمسة أيام كاملة وكان في استطاعته الحضور أمام لجنة التقدير ليبدل بأوجه دفاعه فلم يحضر - على أن الطريق مفتوح أمامه ليبدل بجميع أوجه دفاعه وحججه أمام القضاء (تراجع حيثيات الحكم الذى أصدرته هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى الاستئناف ٢٩٠ تجارى سنة ٦٨

عليها فى المادة ٢٠ - كما نصت المادة ١٩ مرافعات على أن الإعلان يتم بتسليم الرسالة أو الامتناع عن تسليمها وأن علم الوصول يعتبر حجة على ذلك وتطبيقاً لما تقدم - يجب حتى يكون الإعلان للحضور لجلسة ١٩٤٨/١٢/٢٧ صحيحاً أن يتم التسليم أو الامتناع عن استلام الاعلان فى يوم ١٩٤٨/١٢/٢١ (أى قبل الجلسة بخمسة أيام) وقد سلت مصلحة الضرائب بأن الإخطار الموجه للممول بتاريخ انعقاد اللجنة حرر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٣ وأن خاتم البريد عليه تاريخه ١٩٤٨/١٢/٢٤ فيبين من ذلك أن الطاعن (الممول) لم يستلم الإعلان حتى يوم ١٩٤٨/١٢/٢١ - وإن تم الاستلام بعد ذلك فيكون الاعلان قد وقع باطلا قانوناً وقد تمسك الطاعن بهذا البطلان ولم يتنازل عنه .

و حيث إن الممول (المستأنف عليه) قدم أمام محكمة أول درجة خطاباً موجهاً إليه من رئيس لجنة التقدير وهو خطاب موصى عليه بعلم الوصول . ومؤرخ فى ٢٣ / ٣ / ١٩٤٨ ويتضمن إخطاره بأن لجنة التقدير التى رفع لها ملفه بتقدير أرباحه من سنى النزاع قد حددت جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٧ لانعقادها وأن اللجنة ترغب فى الوقوف على الملاحظات التى يرى تقديمها كتابة أو شفهاً بالجلسة وعلى ظرف هذا الخطاب خاتم مصلحة البريد وهو مؤرخ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ ولم تقدم مصلحة الضرائب علم الوصول وذكرت إنه فقد منها وقد قررت هذه المحكمة بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٠ تكليف مكتب بريد مصر بارسال الدفتر ١٠ الخاص بالمراسلة المسجلة موضوع الدعوى مع الموظف المختص للاطلاع عليه لمعرفة تاريخ استلام المستأنف عليه هذه الرسالة وقد حضر مندوب مصلحة البريد بجلسة ٣ ابريل سنة ١٩٥٢ وقرر

شكلا وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر
بأق الموضوع .

(استئناف حضرة الأستاذ وزير المالية بصفته
وحضر عنه الأستاذ ابراهيم حلمي ضد رالف جرين
وحضر عنه الأستاذين حسين كرم ويوسف أصلان
الحامين رقم ٥٠١ سنة ٦٨ ق تجارى بالهيئة السابقة) .

قضائية - ففيه إيضاح لهذا الرأي الذي
أخذت به) .

وحيث إنه لما تقدم يكون الاستئناف في
محل موضوعا ويتعين لذلك الحكم بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض الدفع بصحة قرار لجنة التقدير

قضاء الأحوال الشخصية

(مستأنف)

وهذه النتيجة تنفي العتة .

كما ظهر أيضاً من الكشف أن المستأنف
عليها عادية وقوية الذاكرة سواء بالنسبة
للحوادث القريبة أو البعيدة وعليمة بالزمان
والمكان وبصيرة بالكفاية على أملاكها الحالية
والسابقة وخبرة بالجاري حولها وبظروفها
المالية والمعيشية وتعطى مبررات مقبولة لتصرفاتها
في أملاكها وحالتها هذه تمكنها من إدارة
شئونها بنفسها أو وكيل عنها وهذه النتيجة
تدرك الغفلة .

وأوراق الدعوى وملابسات النزاع تؤيد
رأي الطبيب وتسند ولم يقدم المستأنف
ما يفنده ولم يستجد ما يدعو لطرحة .

أما السفه فدحضت المطلوب الحجر عليها
بإجاباتها المتزنة الرصينة فقد بينت تصرفاتها
بيانا وافياً وأرجعتها إلى دوافع تنفق مع مقتضى
العقل والشرع فلا يمكن تسفيها لأنها مدت يد
العون لشقيقها عبد اللطيف وانتشلت من وهدة
الإفلاس ولو باعت في هذا السبيل ثلاثة أرباع
ملكها . كما أنها لم تكن سفية . عند ما ساعدت
إبنها المستأنف على تشييد منزل له ولعروسه

٣٤٢

محكمة استئناف القاهرة

٣٠ مارس سنة ١٩٥٢

حجر . دعواه . نطاقها .

المبدأ القانوني

يتحدد نطاق دعوى الحجر يبحث
مبرراته دون حاجة للتغلغل في تفاصيل
تصرفات المطلوب الحجر عليه .

المحكمة

وحيث إن المستأنف تردد في إسناد
طلب الحجر على والدته المستأنف عليها بين
العتة والغفلة والسفه .

وحيث إن التقرير الطبي قد دحض السببين
الأولين إذ تبين من الكشف على المستأنف
عليها أنها متقدمة في السن ومتوسطة البنية إلا
أنها في صحة جسمية طيبة ولا يوجد عندها
أي ارتفاع في ضغط الدم وخالية من المرض
العقلي وحالتها العقلية عادية بالنسبة لسنها وثقافتها

وعاوته على البناء بها وبكفى لنفى السفه عنها أن
تورد هذه المبررات التي يقرها العقل والشرع
فالل مال لها وهي حرة التصرف فيه مادام أن
تصرفاتها لا تتجافى مع الشرع ولا تتنافى مع
العقل ولا تنبو عن المألوف وهي مصدقة بقولها
ما لم يقيم الدليل القاطع على كذبه . أما تقصى
ديون أخيها والتحقق من وقاها والتثبت من عمر
منزل المستأنف وأمر عروسه بخارج عن نطاق
هذه الدعوى الذى يتحدد يبحث مبررات الحجر .

• وحيث إنه بناء على ما تقدم وعلى أسباب
الحكم المستأنف يكون هذا الحكم سديداً وجديراً
بالتأييد .

(استئناف الشيخ عبد العليم محمد درويش وحضر
عنه الأستاذ محمد أبو العنين إبراهيم ضد الست حسنة احمد
صبيح رقم ١٨ سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية حضرات
الأساتذة صادق العجيزى وكيل المحكمة ومحمد الديوانى
واسماعيل أبو الفتوح المستشارين وحضور حضرة
الأستاذ عبد الحليم فتح الله سليمان وكيل النيابة) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدنى

٣٤٣

محكمة المنصورة الابتدائية

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — دعوى تزوير . متى يقبل الدفم ببطان
شواهد التزوير طبقاً للمادة ٢٨١ مرافعات .
ب — تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومتى
يؤخذ به .

المبادئ القانونية

١ — تقبل شواهد التزوير حتى ولو
كانت بحملة متى طعن باصطناع الورقة المزورة
فالطعن بالاصطناع يجب جميع أوجه الطعن
على الورقة المزورة .

٢ — إذا ثبت وجود دليل مادي يناقض
ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير
فلا محل للأخذ به .

المحكمة

• من حيث إنه سبق قبول الاستئناف

شكلاً بحكم إجراء الإثبات الرقم ٢٢ إبريل
سنة ١٩٥١ .

• ومن حيث إن النزاع يجملى فى أن
المستأنف عليه رفع الدعوى ٩٦٧ سنة ١٩٤٩
مدنى كلى المنصورة ضد المستأنفة وطالب فيها
بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع غير مسجل مؤرخ
١٩٣٣/٢/٢٠ صادر له من المرحومة هانم محمد
عومها مورثة المستأنفة وقال شرحاً لدعواه إنه
بموجب عقد البيع المذكور قد اشترى من
مورثة المستأنف عليها بادية الذكر منزلاً ذكر
حدوده ومعاله لقاء مبلغ مائة وستين جنيهاً
دفعها للبائعة . وقد حدد لنظر دعواه جلسة
١٩٤٩/١١/٥ وفيها أحيلت إلى محكمة بندر
المنصورة حيث قيدت برقم ١٨٨٩ سنة ١٩٤٩
وركن المستأنف عليه على عقد البيع وأصر على
طلباته ، وطلبت المستأنفة ضم الشكوى ٢٧٣١
سنة ١٩٤٩ لإدارى بندر المنصورة وضمت
لأوراق الدعوى فعلاً ، وبجلسة ١٩٥٠/٤/٥
حجزت محكمة أول درجة الدعوى للحكم .

وقدمت للمستأنف عليها طلباً بفتح باب المرافعة لتطعن على العقد محل النزاع بالتزوير ولكن المحكمة المذكورة قضت للمستأنف عليه بطلباته مؤسسة قضاءها على ثبوت الدعوى من عقد البيع المقدم والذي قيل بالشكوى المنضمة وعلى لسان المستأنفة إنه مزور إلا أنها لم تطعن عليه بالتزوير كما لم تقدم طلباً بذلك وهكذا ورد بالحكم المستأنف — فنعت المستأنفة على هذا الحكم بجانب الصواب ، لأن العقد موضوع النزاع مزور وهذا ثابت من الشكوى الإدارية المنضمة أما أن المستأنفة قد قدمت طلباً بفتح باب المرافعة لتطعن على العقد بالتزوير ولم توجهها المحكمة إلى ذلك هذا إلى أن قول محكمة أول درجة أن والدة المستأنفة قد وقعت بختمها على العقد وركونها إلى هذا القول أمر لا يدل على صحة العقد لأن المستأنف عليه كان يحتفظ بختم زوجته (البائعة) ختم أختها المستأنفة ووالدهما، وانتهت إلى طلب قبول استئنافها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين — وفي التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن وكيل المستأنفة على العقد محل النزاع بالتزوير موضحاً أن ختم البائعة كان تحت يده بحكم أنه كان زوجها وأنه انتهز فرصة وفاتها فوقع بالختم على العقد محل الطعن . كما أعطى له تاريخاً مزوراً . وبصحيفة تم إعلانها في الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت المستأنفة المستأنف عليه بشواهد التزوير بحملة في أن المستأنف عليه كان زوجاً للرحومة هانم محمد عومها المالكة للمنزل والمنسوب إليها ببيع له . وبحكم هذه الصلة كان ختمها معه فاصطنع العقد المطعون عليه وأرجع تاريخه إلى ما قبل وفاتها

كما أنه وقع على العقد بعدة أختام وصلت إليه بذات الطريق وذكرت أنه يمكن إيضاح أن التاريخ المعطى للعقد ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ مزوراً بطريق الكشف الفني عن عمر الخبر . كما أنه يمكن من التحقيق إثبات أن ملكية المنزل لم تخرج من البائعة حتى وفاتها وانتهت إلى طلب قبول شواهد التزوير توطئة للحكم برد وبطلان عقد البيع المطعون عليه مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وفي الثاني والعشرين من أبريل سنة ١٩٥١ قضت هذه المحكمة بقبول شواهد التزوير بحملة وأحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة أن المستأنف عليه كان يحتفظ بختم البائعة وختم المستأنفة وختم والديهما وأنه اصطنع العقد المطعون عليه بعد وفاة البائعة المذكورة ووقع عليه بهذه الأختام دون علم منها ، ووضعت للمستأنف عليه النفي كما ندبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لفحص العقد المطعون فيه لبيان المدة التي انقضت على تحريره وتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥١ سمع حضرة قاضي التحقيق شهود الطرفين فاشهدت المستأنفة فردوس احمد عوض ونجاح السعيد عبد الله ومحمد السيد عنتر ومحمد حسن الحلواني . فشهدت الأولى أن المستأنفة شكت لها يوماً بعد وفاة المورثة أن المستأنف عليه يمتنع عن إحضار الأختام فأرسلت الشاهدة في طلبه فلما حضر طلبت منه المستأنفة الأختام فعاد إلى المنزل وأعطاهما ختمها وختم ابنة خالتها أم بكر وكسر ختم أمها وختم أختها البائعة وشهدت نجاح السعيد عبد الله بأنها كانت مع الشاهدة السابقة فكلفتها بإحضار المستأنف عليه فحضر ثم ذكرت ذات الرواية التي قالتها الشاهدة السابقة — أما الشاهد محمد السيد عنتر فشهد أنه وهو يعمل بمحل زوج

المستأنفة قد كلف يوما منها بأن يطالب
المستأنف عليه باختامها ، فلما طالبه بها دعوه
باحضارها دون أن يعرف أصحاب الاختام
المطلوبة وشهد الشاهد الرابع محمد حسن
الحلواني أنه كان يعمل صديا بمحل زوج
المستأنفة منذ عامين سابقين على شهادته وأنه
سمع حديثا بين زوج المستأنفة والمستأنف عليه
ذكر مرة أنه عن المنقولات ومرة أنه لا يذكر
بالضبط وثالثة أنه تناول المنقولات والمنزل
دون أن يؤتى بذكر للعقد محل الطعن . أما
المستأنف عليه فأشهد كلا من سيد احمد عثمان
ومحمد محمد هنداوى فشهد أولهما أن المستأنف
اشترى منزلا بالشيخه عائشة ، منذ ثمانية عشر
سنة سابقة على شهادته وأنه سكنه هو وزوجته
دون غيرهما ولما سئل عن الاختام أجاب أنه
لا يعرف عنها شيئا كما نفى تزوير العقد بحكم أن
المستأنف عليه مستقيم في نظره وشهد الثاني أنه
يعرف المستأنف عليه كعميل بمحله وأنه منذ
سبعة عشر سنة أو ثمان عشر سنة شاهد رجالا
ربعة يخرجون من منزل المستأنف عليه فلما
أراد أن يتبين منه جلية الأمر أخبره أنه كان
يحجر عقداً بشراء المنزل من زوجته المتوفاة
وقد واجهه القاضي المحقق بما ذكره الشاهد له
— وإن لم يثبت بالمحضر — من أنه لا يعرف
شيئا عن المنزل فأجاب أنه أخبر من المستأنف
عليه بحصول البيع له — كما علل المستأنف عليه
شهادة الشاهد بالا ولى للمستأنفة بأنها كانت قد
رغبت في الزواج منه فعزف عنها وأجابته إنها
كانت زوجا لعمدة ميت بدر فلا يعقل أن
تزوج من عسكري مثله — هذا ولقد باشر قلم
الطب الشرعى مأموريته وقدم تقريره الذى
ذكر فيه أن الورقة التى حرر عليها العقد تحمل
طابع القدم كما أن بها آثار ممزقة تشير الى هذا

القدم أيضا ، كذلك لاحظ الخبير أن بعض
الاختام يحمل نقشة تاريخ ١٣٤٠ ، ١٣٢٣ هـ
بما يرى معه الخبير أنها حفرت قبل — — — ن
طويل وفي خصوص فحص الخبير ذكر أن
تجاربه الكيماوية قد أعطته نتائج دلت على أن
العقد حرر في سنة ١٩٣٢ ثم انتهى من هذه
المشاهدات إلى أنه يرجح كثيراً أن العقد محل
الفحص محرر في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ .

« ومن حيث إن المستأنف عليه قد عاب —
بمذكرته رقم ٢٦ من هذا الملف — على حكم
إجراء الإثبات الرقم ٢٢ إبريل سنة ١٩٥١ أنه
قبل شواهد التزوير بحجة ومنها الطعن على ختم
المستأنفة الموقع به على العقد المطعون عليه مع
أنها لم تذكر عنه شيئا في تقرير الطعن الحاصل
بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٠ وهذا يبطله عملا بنص
المادة ٢٨١ مرافعات — وهذا الذى يعيب
المستأنف عليه على حكم إجراء الإثبات مردود
بأن المستأنفة قد طعنت على العقد كلية حتى
أضفت عليه صفة الاصطناع بتقرير الطعن فهو
بهذا الوصف لا تكون قد أغفلت الطعن على
ختمها وختم والدتها لأنها بما يشملهما وصف
الاصطناع الوارد في الطعن على العقد ومن ثم
يتعين رفض هذا الدفع .

« ومن حيث إن الأوراق العرفية لا تستمد
قوتها من ذات الختم الموقع به عليها ولكنها
تستمد تلك القوة من حصول التوقيع بالختم
فعلا ، ولقد أوضحت المستأنفة أنها وأختها
زوجة المستأنف عليه (البائعة فى العقد) وأما
السيدة يوسف دويدار كن يودعن أختامهن
بطرف المستأنف عليه وأقامت دليلا على ذلك
بما شهدت به كل من فردوس احمد عوض
ونجاح السعيد عبد الله من إحضار المستأنف
عليه لختم البائعة وأما وختم المستأنفة وختم

ابنة خالتها ومن كسر الختمين الأولين أمامهما وتسليمه الختمين الآخرين للمستأنفة كل ذلك بعد وفاة البائعة وفي حضور الشاهدين الأمر الذي لم يستطع المستأنف عليه تجريجه وعليه فإن الإقرار بصحة بصمات أختام البائعة والمستأنفة وأمهما لا يعني توقيع على العقد محل الطعن بعد هذا الذي كشف عنه التحقيق خصوصاً إذا لوحظ أن المستأنف عليه لم يشهد أحداً على حصول التوقيع بالفعل .

د ومن حيث إنه لوحظ على العقد محل الطعن أن كاتبه لم يوقع عليه شاهداً وقد استفسرت المحكمة من المستأنف عليه عن ظروف تحرير العقد على النحو الثابت بمحضر جلسة ١٢/١٠/١٩٥٢ فأقر المستأنف عليه إنه لا يذكر اسم كاتب العقد لطول العهد عليه وعدد في نفس الوقت أسماء الشهود الموقعين عليه والذين قال عنهم إنهم لم يكونوا عارفين بشخصية زوجة البائعة عند توقيعها على العقد إلا منه بما يدل دلالة صحيحة على تحرير العقد في ظروف مريبة إذ لا يتأتى أن يكون المستأنف عليه عالماً بشهود عقده دون كاتبه كما لا يتأتى أن يشهد إناساً لا يعرفون شخصية البائعة قبل أن يشهدوا عليها .

د ومن حيث إن المستأنف عليه يتمسك بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي فيما انتهى إليه أنه يرجح كثيراً أن يكون العقد محل الطعن قد حرر في التاريخ الموضوع عليه ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ وهذا القول وحده لا يمكن أن يؤدي إلى صحة العقد . إذ لا تلازم بين قدمه وصحته ومع ذلك فقد ردت المستأنفة على مشاهدات الخبير بأن طابع القدم الذي تحمله الورقة المحرر عليها العقد محل الطعن أساسه أنه حرر بظاهر عقد تملك البائعة

الصادر لها من محمد محمود مجاهد في ١٩/١٠/١٩٣٢ كما أن تمزيق الورق أساسه ذلك القدم السالف بيانه كذلك قدمت المستأنفة بملسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مستخرجاً رسمياً يفيد أن أحمد عبدالحق ورده أحد الشهود الموقعين على العقد من مواليد ٥ إبريل سنة ١٩٢٥ واحتجت بأن بصمة ختم هذا الشاهد تحمل سنة ١٣٤٥ هـ مع أن السنة الهجرية التي يقع فيها شهر إبريل سنة ١٩٢٥ هي سنة ١٣٤٣ كذلك قدمت المستأنفة مستخرجاً آخر بملاد محمد شمس الدين ورده الشاهد الثاني يفيد أنه من مواليد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وهي تقابل سنة ١٣٤٦ هـ واحتجت بأن بصمة ختم هذا الشاهد تحمل سنة ١٣٤٠ هـ فهو على هذا الأساس كان لم يزل طفلاً صغيراً وقد حاول المستأنف عليه أن يقلل من هذا الدليل بما قال به من احتمال التشابه في الأسماء لكنه لم يقدم شيئاً يفيد قوله الذي يدعيه ورغم تمكنه من ذلك مراراً ومن هذا يتبين أن الترجيح الذي ذهب إليه خير التزيف بقلم الطب الشرعي لا اعتبار له في الدعوى بعد أن ظهر من طريق آخر قاطع أن العقد مزور .

د ومن حيث إنه يتبين من كل ما سلف أن دعوى التزوير في محلها ويتعين لذلك رد وبطلان العقد المطعون عليه .

د وحيث إن دعوى المستأنف عليه فانها تصبح ولا أساس لها ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف ورفضها .

د وحيث عن المصروفات فنلزم المستأنف عليه لأنه خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الست سمعية محمد ضد أحمد مصطفى عامر رقم ٢٤٨ سنة ١٩٥٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة كمال العبد ومحمود المصري ومحمد كامل الموجي) .

فان للحكمة أن تعرض لها وتقضى فيها من تلقاء نفسها لأن نص المادة ٦١٣ نص أمر والنصوص الآمرة يعتبرها القضاء من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وللحكمة أن تقضى فيها من تلقاء نفسها .

المحكمة

د حيث إن تنبيه نزع الملكية أعلن للمدينين بناء على طلب المعارض ضده البنك العقاري الزراعى المصرى ، بتاريخ ١٣ و ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ — وللحائز بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ومسجل فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ وبناء على عقد الرهن الرسمى المحرر أمام موثق العقود الرسمية بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ برقم ٤١١ من مرمى السيد حسن لصالح البنك الزراعى المصرى المشمول بالصيغة التنفيذية ومعلن قانوناً لورثة المعارض بتاريخ ٢٨ و ٣١ مارس سنة ١٩٥١ و ١٥ أبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ وبناء على عقد التنازل الرسمى المحرر أمام موثق العقود الرسمية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ برقم ٢٨٢١ بحلول البنك العقاري الزراعى المصرى على البنك الزراعى المصرى فى جميع حقوقه وتسجيلاته وبناء على حق امتياز البنك على شركة المدين المذكور وتبين أن الاجراءات متخذة على ٥ ف و ١٧ ط و ٢٣ س وقاء لمبلغ ١٧٩ ج و ٩٤٠ م جملة المطلوب حتى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ بخلاف ما يستجد من الفوائد والمصاريف والملحقات حتى تمام السداد وقدر للأطيان ثمن أساسى قدرة ٢٠٠ ج و بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩٥٢ قدم بوجيب مرمى السيد اعراضه على قائمة شروط البيع وحدد لنظر الاعتراضات بجلية ٧ اكتوبر سنة

٣٤٤

محكمة الفيوم الابتدائية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — اعتراضات على قائمة شروط البيع . المقصود بالمعلنين الذين عيّنهم المادة ٦١٣ مرافعات هم المدينون وليس الحائزون من بينهم .

ب — نص المادة ٦١٣ مرافعات نص أمر فهو من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ — المقصود بتعدد المعلنين الذين عيّنهم المادة ٦١٣ مرافعات هو تعدد المدينين لأن المادة ٦١٠ مرافعات نصت على أن التنفيذ يبدأ باعلان التنبيه إلى المدين . الخ ولم يرد ذكر الحائز إلا فى المادة ٦٢٦ مرافعات فلا محل لأن يسلك فى عداد المعلنين الذين عيّنهم المادة ٦١٣ مرافعات التى نصت على جزاء الاهمال فى مراعاة هذا الميعاد ولو كان الجزاء ورد بعد هذا الكلام لا يمكن اعتباره من المعلنين الذين لا يبدأ سريان الميعاد إلا من تاريخ آخر إعلان لهم . وغير خاف أن القانون إذ أوجب المبادرة بتسجيل التنبيه بعد فترة معينة من إعلان المدين وهو أول من يعلن اليه التنبيه كان حريصاً على تحذير الغير من التعامل مع المدين فى شأن العقار موضوع إجراءات نزع الملكية وما يؤيد هذا رأى أن المادة ٦٢٨ مرافعات أوجبت تسجيل التنبيه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تسجيل التنبيه وإلا سقط هذا التسجيل .

٢ — إذا كان المعارض لم يثر هذه المسألة

١٩٥٢ وتبين من التقرير ومن مرافعة الحاضر عن المعارض بجلسة اليوم أن الاعتراضات تلخص فيما يأتي :

١ — يدفع بقانون الخمسة الافدنة .

٢ — أنذر الخائزون في نفس اعلان تنبيه نزع الملكية مع وجوب اعلانهم باعلان مستقل طبقا للمادة ٦٢٦ مرافعات .

٣ — قيمة الاعيان ٦٠٠ جنيه بينما جعل الثمن الاساسى لها ٢٠٠ جنيه .

٤ — لم يبين حساب الفوائد والمصاريف بدقة .

• وحيث إن التقدير حصل يوم اول اكتوبر سنة ١٩٥٢ وحدد لنظر الاعتراضات جلسة ٧ اكتوبر سنة ١٩٥٢ فيكون قد تم وفقا لنص المادة ٢/٦٤٦ مرافعات وبالتالي يكون التقدير مقبولا شكلا .

• وحيث إن آخر اعلان للدينين تم في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ ولم يسجل التنبيه إلا يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ أى بعد الميعاد القانونى المنصوص عليه بالمادة ١/٦١٣ مرافعات التى تقضى بأن يكون التسجيل بعد ١٥ يوما من اعلان التنبيه . وقبل انقضاء ستين يوما على اعلانه وعند تعدد المعلنين لا يبدأ سريان الميعاد إلا من تاريخ آخر اعلان وإذا كان محامى المعارض ضده يرى أن الخائز يدخل ضمن المعلنين ، وأنه مادام اعلان الخائز تم في فبراير سنة ١٩٥٢ فيكون التسجيل قد تم في الميعاد فإن المحكمة ترى غير هذا رأى لأن المقصود بتعدد المعلنين هو تعدد الدينين لأن المادة ٦١٠ مرافعات قضت على أن التنفيذ

يبدأ باعلان التنبيه إلى المدين . . . الخ ولم يرد ذكر الخائز إلا في المادة ٦٢٦ مرافعات فلا محل لأن يسلك في عداد المعلنين الذين عنهم المادة ٦١٣ مرافعات التى نصت على جزاء الإهمال في مراعاة هذا الميعاد ولو كان الجزاء ورد بعد الكلام عن الخائز لا يمكن اعتباره من المعلنين الذين لا يبدأ سريان الميعاد إلا من تاريخ آخر اعلان لهم ولأن رأى محامى المعارض ضده وجاهته وغير خاف أن القانون إذ أوجب المبادرة بتسجيل التنبيه بعد فترة معينة من اعلان المدين وهو أول من يعلن اليه التنبيه كان حريصاً على تحذير الغير من التعامل مع المدين فى شأن العقار موضوع اجراءات نزع الملكية — وما يؤيد هذا رأى أن المادة ٦٢٨ مرافعات أوجبت تسجيل التنبيه خلال ٦٠ يوما من تاريخ تسجيل التنبيه وإلا سقط هذا التسجيل .

• وحيث إنه إذا كان المعارض لم يثر هذه المسألة فإن للمحكمة أن تعرض لها وتقضى فيها من تلقاء نفسها لأن نص المادة ٦١٣ مرافعات نص أمر والنصوص الآمرة يعتبرها القضاء من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وللحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها • بند ٩٨ من أصول الالتزامات للدكتور بهجت بدوى ، .

• وحيث عن المصاريف فيلزم بها المعارض ضده وفقا للمادتين ٣٥٦ و٣٥٧/١ مرافعات ، .

(قضية يوسف مرسى ضد البنك القارى الزراعى المصرى رقم ١٢ سنة ١٩٥٢ اعتراضات بيوع رئاسة وعضوية حضرات الأساتذة محمد ماهر سليم البشرى وكيل المحكمة وعبد العزيز المورلى وفتحى السبكى القاضين) .

للدعى عليه الأول حرر إثنان منها بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٥١ قيمة أحدهما ١٦٥ ج مستحق الدفع يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ وقيمة الثاني ٢٠٠ ج تستحق الدفع في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وحرر الثالث في ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ وقيمه ٤٨ ج مستحق الدفع في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

د وحيث إن الدعوى بالنسبة للبلغ المطلوب صحيحة من السندات المقدمة من المدعى ومن عدم منازعة المدعى عليه الأول فيها فيتعين إلزامه بالبلغ المطلوب وبالمصاريف وفقاً للمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

د وحيث عن الحجز التحفظي المتوقع تحت يد الست أنيسه وبصافاته ولو أن المدعى تنازل عن خصمته وثبت هذا التنازل فانه لا تأثير لذلك على الحجز ولا يعتبر تنازلاً عنه وكل ما يهم المحكمة تحقيقه في هذا الصدد هو هل توقع الحجز طبقاً للإجراءات القانونية أم لا وليس لها أن تطالب الحاجز بأن يثبت في الحال ما هو مطلوب من المحجوز لديه إلى المدين المتوقع ضده الحجز لأن القانون وضع لهذه الحالة إجراءات بالمادة ٥٦١ وما بعدها ولا شأن للمحجوز لديه بدعوى صحة الحجز ولا هو من خصومها الأصليين وليس من المحتم اختصاصه فيها وإذا اختصم الحجز فلا يكون هذا الحكم حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة الإجراءات المذكورة ، المادة ٥٣٣ مرافعات ، وهذا يطابق ما كان العمل جارياً عليه في ظل القانون الملغى ، راجع بند ٥٧٥ من طرق التنفيذ والتجفظ للدكتور أبي هيف وبند ٢٤٠ من مذكرات الأستاذ محمد حامد فهمي في التنفيذ — وبند ٩٧٤٤ مرجع القضاء — وبند ٢٨٠ من مذكرات لجنة المراقبة القضائية، غير أن القانون الحالي لا يبيع للمحجوز لديه إذا

٣٤٥

محكمة الفيوم الابتدائية

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

حجز ما للمدين لدى الغير . التنازل عن المحجوز لدين في دعوى صحة الحجز ليس تنازلاً عن الحجز . ما يجب على المحكمة تحقيقه في دعوى صحة الحجز .

المبدأ القانوني

ولو أن المدعى تنازل عن خصمة المحجوز لديها وثبت هذا التنازل فانه لا تأثير لذلك على الحجز ولا يعتبر تنازلاً عنه وكل ما يهم المحكمة تحقيقه في هذا الصدد هو هل توقع الحجز طبقاً للإجراءات القانونية أم لا وليس لها أن تطالب الحاجز بأن يثبت في الحال ما هو مطلوب من المحجوز لديه إلى المدين لأن القانون وضع لهذه الحالة إجراءات ولا شأن للمحجوز لديه بدعوى صحة الحجز ولا هو من خصومها الأصليين وليس من المحتم اختصاصه فيها وإذا اختصم وصدر الحكم بصحة إجراءات الحجز فلا يكون هذا الحكم حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة الإجراءات المذكورة .

المحكمة

د حيث إن المدعى يطلب — بعد توقيع الحجز التحفظي على ما للدعى عليه الأول تحت يد المدعى عليها الثانية — القضاء بإلزام الأول بأن يدفع له مبلغ ٦١٣ ج والمصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً وشمول الحكم بالنفاذ الممجل وبلا كفالة وقدم أربعة سندات إذنية مذيلة بتوقيع منسوب

• وحيث إن الحجز توقع مستوفيا الشروط التي نصت عليها المواد ٥٤٣ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٥١ و ٥٥٢ مرافعات فيتعين الحكم بصحته .

• وحيث عن طلب النفاذ المعجل وبلا كفالة فله مسوغ من المادة ٤٧٠ / ١ مرافعات لأن الحكم بني على سند عرفي لم يحدده المحكوم عليه .

(قضية عبد العظيم احمد العسال ضد سيد محمد السيد وأخرى رقم ٣٢١ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة) .

اختصم في دعوى صحة الحجز أن يطلب خروجه منها وذلك مراعاة لمصلحة الحاجز بعكس الرأي الذي كان متبعاً في فقه القانون المملئي حيث كان المحجوز لديه إن اختصم في هذه الدعوى - أن يطلب خروجه منها ويتمين على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وأما إذا قبل الخصومة كان الحكم بصحة الحجز حجة عليه فلا يقبل منه التمسك ببطالته فيما بعد وفي الدعوى الحالية الحاجز هو الذي تنازل عن مخاصمة المحجوز لديها .

قضاة المحاكم الكلية

القضاء التجاري

٧٨ من القانون التجاري التي تلزم الدائن المرتن باستصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية ببيع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية .

٢ - إن التاجر الذي يتسلم قطناً ويقرض صاحبه مال حتى يبيع القطن يكون وكيل بالعمولة ولا تقتضى طبيعة عمله ضرورة اتباع القواعد المقررة للرهن في المادة ٧٨ من القانون التجاري .

المحكمة

• حيث إنه بموجب عريضة دعوى معلنة في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أقام المدعى هذه الدعوى ضد المدعى عليه وقال فيها إنه رهن للمدعى عليه وهو صاحب محلج وبيت تجارى

٣٤٦

محكمة طنطا الابتدائية

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - وكالة . الاتفاق على تفويض البنك بالبيع لصالح الحساب الجارى بينه وبين العميل . تأميناً للحساب الجارى .

ب - وكيل بالعمولة . قطن . تسليمه لتاجر مع إقراض صاحبه مال حتى البيع . لا يلزم اتباع قواعد الرهن المنصوص عليها في م ٨٧ تج .

المبادئ القانونية

١ - إن الاتفاق في عقد الاعتماد بين البنك والعميل على أن يبيع الأول بضائع الثاني المودعة لديه تأميناً للحساب الجارى هو في الواقع وكالة من العميل للبنك بالبيع فلا يتحتم على هذا الأخير اتباع نص المادة

لأقطان ٤٤٥ قنطار تقريباً قطن مختلف الأصناف كرنك ومنوف وجيزه ٣٠ وجيزه ٢٣ وأنه قد سحب مبالغ على هذه الأقطان بموجب إيصالات تحت يد المدعى وأنه نبه على المدعى عليه بإصدار مؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٢ بعدم التصرف في الأقطان المودعة عنده إلا بإذن كتابي منه إلا أن المدعى عليه أرسل له خطاباً مسجلاً بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٠ يخلافه إلى خطاب مماثل بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٠ وورد به أنه أجرى عملية كسثرات لحساب المدعى في حين أن المدعى لم يكلفه بإجراء عمليات كسثرات وأن المدعى عليه طلب منه غطاء ألفين جنيه في ظرف ٤٨ ساعة وأنه أرسل للمدعى عليه خطاباً مسجلاً بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٢ أظهر فيه استعداده لدفع جميع المطلوب مقابل استلام جميع الأقطان وأن المدعى عليه رفض تسليم الأقطان حتى يقوم المدعى بدفع فروق عمليات كسثرات لا علاقة له بها ، وكذلك طلب الحكم أولاً أصلياً بتسليم المدعى أقطانه الناتجة عن حاج ٤٤٥ قنطار من القطن الزهر حسب دفاتر المحلج . وثانياً واحتياطياً إلزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب والنفاد بلا كفالة .

دوحيث إنه بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥١ أقام المدعى عليه دعوى فرعية ضد المدعى وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٣٠ ج و ٩٥٥ م والمصاريف والأتعاب والنفاد بلا كفالة قائلاً إن له في ذمته هذا المبلغ وذلك قيمة الباقي من عملية توريد أقطان بعد خصم ثمنها حسب كشف الحساب المقدم منه .

دوحيث إن المدعى قدم الحافظة ٤ دوسيه وبها (أولاً) إنذار مؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠ مرسل من المدعى للمدعى عليه يقول فيه إن

المدعى عليه يدعى أنه باع جزءاً من أقطان المدعى دون إذن منه وأن هذا التصرف لو تم يعتبر تبديداً لأن الأقطان مملوكة له وأن المبالغ التي سحبت عليها من قبيل الرهن (ثانياً) خطاب مؤرخ ٢٢/٤/١٩٥٠ مرسل من المدعى عليه للمدعى بأنه في حالة عدم موافقة المدعى على العملية التي أجراها لمصلحته بتاريخ ١١ الجاري فإنه على استعداد لاعتبارها لاغية ويكون في مركز بائع عقود ويلتزم بجميع فروق الأسعار المترتبة على ذلك فوق سعر ٢٨ ريال وفي حالة عدم الرد في ظرف ٢٤ ساعة فإنه يعتبر موافقاً على هذه العملية وعلى جميع ما يترتب عليها (ثالثاً) صورة خطاب بدون توقيع مرسل من المدعى للمدعى عليه يقول فيه إن عملية الشراء حصلت بدون إذن كتابي منه وأنه مستعد لدفع المبلغ واستلام الأقطان (رابعاً) خطاب مؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ مرسل من المدعى عليه للمدعى ورد به صورة من البرقية المرسلة من المدعى للمدعى عليه أنه بتاريخ ٢٤ الجاري باع القطن جيزه ٣٠ المودع طرفه بسعر القنطار مائة ريال ورد المدعى عليه بأن هذه الأقطان سبق بيعت بمعرفة في ٨ مارس الماضي وأن المدعى يعرف ذلك وأن المدعى عليه كما ذكر في الخطابين المؤرخين ١٩ و ٢٢ الجاري يدعو المدعى إلى سحب أقطانه بعد سداد ليس فقط المبالغ المدفوعة لكم وفوائدها وملحقاتها ولكن جميع فروقات الكسثرات الناتجة عن بيع ٢٥٠ قنطار كسثرات يونيه بسعر ٦٨ وكسور اشترت بسعر ٦٨ ريال وكذلك مصاريف هذه العملية ويرجو الغطاء المطلوب في أقرب وقت ممكن (خامساً) ثلاثة إنذارات مرسلة من المدعى للمدعى عليه تتضمن ما جاء بعريضة الدعوى من الوقائع .

وحيث إن المدعى عليه قدم الحافظين ٨ و ٥ دوسيه وتتضمن الأولى كشف حساب عملية الأقطان الخاصة بالمدعى وتاريخه ما بين ١٩٤٩/٩/٢٦ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وتتضمن الثانية عقد اتفاق يتكون من ستة عشر بند مطبوعة وموقع عليه من المدعى عليه بإمضائه ومؤرخ ١٩٤٩/٩/٢٦ و بيان ناتج حليج أقطان المدعى عليه وصور خطابات وكشوفات حساب تتداخل بتواريخها المختلفة ما بين ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٠ يوليو سنة ١٩٥٠ ونشرات البورصة في تاريخ عمليات البيع المختلفة وعددها ٩ نشرات .

وحيث إن العقد المؤرخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الموقع عليه بإمضاء المدعى عليه نص فيه حرفياً بالبند الأول على الآتي (قبلتم أن تبيعوا بالكومسيون لحساب البضائع أقطان أو بذرة أو خلافاً ، التي تسلم لكم مني) كما نص في البند الثاني (أنتم موكلون من الآن بمبيع كافة البضائع التي سنرسلها أو نسلها لكم عندما ترون ذلك موافقاً إما بداخل القطر وإما بالأسكندرية في ميناء البصل . . . بدون لزوم للحصول على تصريح خصوصي مني وإقرار مني بذلك بعد بمثابة إذن يقصد به توكيلكم في البيع بالأحسن وبصفتكم كومسيونجية لذلك) وبالبند العاشر (في أي وقت بصير المارج أقل يجب في بحر أربعة وعشرون ساعة من تاريخ إرسال جواب أو تفراف لعنواننا أن نقدم لكم نقدية أو بضائع مقبولة منكم لتكميل المارج .. فصرح لكم أن تغطوا البضائع التي تكون تحت يديكم بالأحسن بجميع كوتراتات بيورصة البضائع بأسكندرية باسمكم وإنما لحسابنا وتحت خطر ومسؤولية ... وإذا رأى لكم بكميات أقل ويكون لكم الحق أن تغطوا الكوتراتات بمشترى

كوتراتات عندما تكون البضائع الحاضرة بيعت) .

وحيث إن المدعى ذهب في دفاعه في عريضة دعواه والمذكرات المقدمة منه إلى أن التعاقد بينه وبين المدعى عليه لم يكن سوى رهن مستند إلى ما جاء في البند الثالث عشر من عقد الاتفاق من أن الأقطان تعتبر ضماناً للشركة حق الامتياز عليها وأن الأقطان مودعة وأن المبالغ التي تدفع تسحب عليها ورتب على ذلك أن البيع الواقع من الشركة في أقطانه باطل لعدم استيفائها الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٩ من القانون التجاري وأضاف إلى ذلك أنه في حالة الوكالة بالعمولة يشترط اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في تلك المادة وهي الحصول على إذن القاضي بالبيع - ثم إجراء المزاد والنشر - وأن كل شرط يخالف ذلك يعد شرطاً باطلاً - وأنه لم يفوض المدعى عليه بأن يشتري لحسابه كوتراتات أو يتصرف في القطن بدون تصريح كتابي منه ولذلك أسس مركزه في الدعوى الأصلية المرفوعة منه ضد المدعى عليه ودفاعه في الدعوى الفرعية المرفوعة ضده من المدعى عليه على بطلان البيع الواقع منه .

وحيث إن المدعى عليه ذهب في دفاعه في المذكرات المقدمة منه أن العقد بينه وبين المدعى ليس عقد رهن تأميني أو عقد بيع بالعمولة بالمعنى المصطلح عليه وإنما هو عقد تفويض بالبيع بالعمولة بدون قيد وتسليف على أقطان في حيازته طبقاً للمادة العاشرة منه وأنه لا محل إذن لمراعاة القيود الواردة بالمادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون التجاري وأن تفسيره للبال ينطبق على هذه الحالة وأن هذا العقد قانوني ومستكمل جميع الشرائط القانونية ولا يتعارض مع

نصوص القانون فهو إذن شريعة الطرفين وحيطة عليهما بما جاء فيه .

وحيث إن المدعى عليه يقول استنادا على ما قدمه في حافظة مستنداته رقم ٥ و ٨ دوسيه أن المدعى أودع كمية من الأقطان الزهر بلغ مجموعها ٨٩ رطلا ، ٤٤٢ قنطار عبارة عن ٣٢٠ كيس من القطن الزهر من أنواع مختلفة وقد أسفرت بعد حلجها عن ٥٩ بالة وقد سحب المدعى مبالغ متعددة بلغ مجموعها ٥٩٠٠ جنيه وأنه في فبراير سنة ١٩٥٠ بدأت أسعار القطن في الهبوط فبدأ تبعا لذلك مركز المدعى يخرج لأن الفرق المنصوص عنه في العقد وهو ٢٠ ٪ بين قيمة القطن إذ ذاك والمبالغ التي أخذها بدأ يهبط واستمر ذلك إلى أن أصبحت قيمة أقطان المدعى لا تكفي لتغطية مسحوباته بالنسبة المتفق عليها في العقد فشرع المدعى عليه يطالبه بتغطية مركزه بدفع مبلغ يوازي هذا الفرق وأبرق اليه بذلك في ٢١/٢/١٩٥٠ يدعو للحضور للتفاهم معه بشأن تغطية مسحوباته فظل المدعى ساكنا إلى أن وجه اليه المدعى عليه الخطاب المؤرخ ٢٧ / ٢ / ١٩٥٠ طالبا منه تقديم غطاء قدره ١٠٠٠ جنيه والا اضطر لتصفية الموقف وبيع أقطانه بالشروط المتفق عليها بالعقد حتى تتحقق النسبة المتفق عليها في العقد ولكنه لم يحرك ساكنا فأضطر إلى تنفيذ البند العاشر فقرة ثانية من العقد بأن باع كوتترانات لحساب المدعى كمية قدرها ٢٥٠ قنطار كوتترانات يونيه بسعر ٧٠ بنط ٦٨ ريال لتغطية العجز في الحيز المتفق عليه وأخطره المدعى بذلك بخطابه المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وقد تمت تصفية عملية الكوتترانات هذه في ١١ أبريل سنة ١٩٥٠ بشراء كمية مماثلة كوتترانات يونيه كذلك وأخطر المدعى عليه المدعى بذلك

بخطابه المؤرخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٠ وأن تصفية مركز المدعى بالنسبة لعملية الكوتترانات هذه في ذلك التاريخ بالذات إنما كانت لمصلحته نظراً لتوالي ارتفاع أسعار الكوتترانات بعد ذلك التاريخ دون أن تتبعها أسعار البضاعة الحاضرة في الارتفاع ولما كان المدعى عليه وكلا عن المدعى في بيع أقطانه بنص البند الثاني من العقد ومفوضا في اختيار وقت البيع فقد رأى أن يبيع أقطانه في تواريخ متعددة بين ٨ مارس و ١٠ يونيو سنة ١٩٥٠ حسب كشوف البيوعات المقدمة منه والتي كانت ترسل صورها أول فأول إلى المدعى وقد قام المدعى عليه بهذه البيوع في الأوقات التي وجد الفرق فيها مناسبا نظراً لاستمرار المدعى في عدم تغطية مركزه وأن هذه البيوع المختلفة انتهت إلى النتيجة الموضحة بكشف الحساب وهي ٩٥٥ ٢ ٧٣٠ ج كرسيد مدين وذلك لأن هذا المبلغ هو الفرق بين ناتج العمليات المختلفة التي أجريت لحساب المدعى وبين مسحوباته من المدعى عليه وقدرها ٥٩٠٠ ج .

وحيث إن المحكمة ترى من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الطرفين أن العقد المحرر بين الطرفين ليس عقد رهن تأمين تجارى بما ينطبق عليه نص المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون التجارى بل هو عقد توكيل بالبيع بالعمولة وقرض على أقطان ضامنه له في حيازة المدعى عليه ويؤيد هذا ماورد فيه بالمادة الأولى منه من تولى المدعى عليه بيع أقطان المدعى بالعمولة ولحسابه وفي المادة الثانية من تفويض المدعى عليه بالبيع بدون إذن خاص من المدعى وفي المادة الثالثة والتاسعة من أن المدعى عليه يقدم للبدعى سلفيات على تلك الأقطان بالحساب الجارى وفي المادة العاشرة تعهد العميل

المدعى أن يبقى دائما فرقا قدره عشرون في المائة على الأقل بين مجموع المبالغ المستحقة بموجب الحساب الجارى وقيمة البضائع التى فى حيازة المدعى عليه ويحقق هذا الفرق عن طريق التغطية وتعهد العميل بتسليم المدعى عليه عن أول طلب كل ضمان اضافى للحفاظ على هذا الفرق وقد فوض العميل للمدعى عليه دون احتياج إلى تصريح خاص فى أن يبيع بأحسن الشروط الأقطان الموضوعة تحت تصرفه فى الأوقات والأسعار والشروط التى يراها المدعى عليه أكثر ملاءمة .

د وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن المدعى قد اذن للمدعى عليه ببيع القطن فى مواد وبنود العقد طبقا لما تقدم حين يسوء مركزه ويقل ضماؤه عن نسبة الـ ٢٠ ٪ المتفق عليها واعترف فى عريضة دعواه بأنه استلم المبالغ التى استلمها من المدعى عليه بإيصالات أعنى أنه أستلمها بدون تحرير سندات مديونية .

د وحيث إن القضاء المصرى قد جرى فى أحكامه على احترام هذا العرف التجارى فقد قضت محكمة المنيا الكلية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة العاشرة ص ٣٢١ رقم ١٦١ أن الاتفاق فى عقد فتح الاعتماد بين البنك والعميل على أن يبيع الأول بضائع الثانى المودعة لديه تأمينا للحساب الجارى هو فى الواقع وكالة من العميل للبنك بالبيع فلا يتحتم على هذا الأخير اتباع نص المادة ٧٨ من القانون التجارى التى تلزم الدائن المرتهن باستصدار إذن من قاضى الأمور الوقتية ببيع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية وقد استقر القضاء على احترام هذا الاتفاق الذى تستلزمه طبيعة العمل المتعاقد عليه بين الطرفين وتطبيقا لذلك

قضت محكمة استئناف مصر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ (المحاماة السنة ٢١ ص ٧٧٦) جرى العرف التجارى على أن التاجر الذى يتسلم قطننا ويقرض صاحبه مال حتى يبيع القطن يكون وكيل بالعمولة ولا تقتضى طبيعة عمله ضرورة اتباع القواعد المقررة للرهن فى المادة ٧٨ من القانون التجارى الأهلى المقابلة للمادة ٨٤ من القانون التجارى المختلط . وبهذا المعنى قضت محكمة استئناف مصر فى ١١ يناير سنة ١٩٥٢ (المحاماة السنة ٣١ ص ١٣٦٧ رقم ٣٧٨ — وطنطا الكلية فى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ المحاماة السنة ٣٠ ص ٧٥٨ رقم ٣٧٧ — والمنيا الكلية فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ المحاماة السنة ٣٠ ص ١٧٥) .

د وحيث إن النص فى عقود البيع على أن للمدعى عليه حق الامتياز بالنسبة للمبالغ المسحوبة لا يتنافى مع اعتبارها عقود بيع — ولا يضئ عليها طبيعة الرهن لأن المبالغ لا تخرج عن كونها مسحوبة على الأقطان ولأن حق الامتياز مقرر قانونا للوكيل بالعمولة . فقد نصت المادة ٨٥ من قانون التجارة على أن للوكيل بالعمولة الامتياز على البضائع المرسلة أو المسجلة اليه أو المودعة عنده بمجرد الإرسال أو الإبداع والتسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره استيفاء المبالغ التى أقرضا أو دفعها سواء كان قبل إرسال البضائع أو استلامها أو فى أثناء وجودها فى حيازته ولا يكون هذا الامتياز الا بالشروط المقررة فى المادة ٧٧ — وتدخل فى ديون الوكيل الممتازة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل .

د وحيث إنه لذلك فلا يكون القول باقتراض مبالغ أو سحبها ولا فى القول بإبداع

٣٤٧

محكمة طنطا الابتدائية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص . محكمة الإجراء الوقتى هي محكمة
لخص الإجراء .ب - تعويضات . تعتبر ملحقات . تقوم مع الطلب
الأصلى .ج - اختصاص . العبرة بالطلب الأصلى . طلب
مصادرة علامة تجارية . طلب مجهول القيمة . من
اختصاص المحكمة الكلية . بصرف النظر عن قيمة
التعويض .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة المطلوب اتخاذ الإجراء
الوقتى فى دائرتها تختص بنظر الدعوى
الحاصلة بشأنها .٢ - إن الملحقات هى التى تقوم بقيام
الطلب الأصلى وتنعدم بانعدامه وطلب
التعويضات يعتبر من الملحقات .٣ - العبرة فى اختصاص المحكمة بالطلب
الأصلى وطلب مصادرة علامة تجارية مجهولة
القيمة تختص المحكمة الكلية بنظره بصرف
النظر عن قيمة التعويض المطلوب .

الحكم

« حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى ضد
المدعى عليه الأول وقال فى صحيفة إن المدعى
يملك بصفته علامة تجارية «زهرة الغسالة» مبينة
الرسم بالشهادة الرسمية الصادرة من وزارة
التجارة والصناعة وإن المدعى عليه يقدم الآن
بتقليد العلامة المسجلة باسم الشركة التى يمثلها
المدعى ويحتمل له ضبط الآلات التى تستعمل فى
تقليد العلامة وجميع الأوراق والآلات
الموجودة بمطبعة الشناوى بميدان الساعة بطنطاالأنفطان ولا فى اقتضاء فوائد عن المبالغ
المسحوبة ولا فى إعطاء حق امتياز للودع لديه
— لا يكون فى شيء من ذلك دلالة على رهن
وإنما هى الفاظ وارتفاقات متسقة مع تعبيرات
التشريع بالنسبة لعقد الوكالة بالعمولة ومع
ما أعطاه للوكيل بالعمولة من حقوق .« وحيث إن نص المادة ٨٩ من قانون
التجارة واضح فى أن الوكيل بالعمولة إما أن
يكون مفوضاً من موكله بالبيع وإما أن يكون
غير مفوض منه بالبيع فإن لم يكن مفوضاً
يعتمد عليه حتى يستوفى دينه أن يستصدر أمراً
من القاضى للبيع وأن يستوفى الإجراءات
المنصوص عليها فى المادة ٧٨ من قانون التجارة
وإن كان مفوضاً منه من قبل فهو فى حل من
هذه الإجراءات جميعها (المبدأ الكلية فى ٢٦ مايو
سنة ١٩٤٩ المحاماة السنة ٣٠ ص ١٧٥) .« وحيث إنه متى تقرر ذلك كله تعين الحكم
باعتبار المعاملة بين الطرفين توكيلاً بالبيع
بالعمولة كما تعين اعتبار إجراءات البيع الحاصل
من المدعى عليه فى الأنفطان المودعة لديه من
المدعى صحيح الإجراءات وليس للمدعى أن
يسعى فى نقض ما تم باتفاقه .« وحيث إنه يتعين أن تكون تصفية
حسابهما على هذا الأساس وترى المحكمة لتصفية
هذا الحساب ندب الخبير الحسبان بمكتب خبراء
وزارة العدل بطنطا لأداء المأمورية المبينة
بمنطوق هذا الحكم .« وحيث إن الوكيل بالعمولة هو المكلف
قانوناً بتقديم الحساب فترى المحكمة تكليفه
بإيداع أمانة الخبير . »(قضية الدكتور لطفى الحو ضد قسطنطين ميسيل
سلفاجو رقم ١١٩٢/٥٨٠ سنة ١٩٥٢ كرئاسة
وعضوية حضرات القضاة أحمد فهمى وعبد العزيز عطا
وعبد الطارى) .

عليه الثاني لا يؤثر على الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأن الغرض منه التحايل على الاختصاص ولا يسلب محكمة المدعى عليه اختصاصها بنظر الدعوى وأن العبرة بقيمة الدعوى وقت رفعها وأن المادة ٦٦ مرافعات لا تنطبق على حالة الدعوى .

د وحيث إن المدعى رد على ذلك بأن المدعى عليه الثاني شريك المدعى عليه الأول في المطبعة ومقيم بطنطا - ويكون إدخال المدعى عليه الثاني في الدعوى هو عمل قانونى صحيح وليس بقصد التحايل على الاختصاص وأن المادة ٦٦ مرافعات أنت بحكم جديد وهو أن الاختصاص يكون كذلك للمحكمة المطلوب حصول الإجراء في دائرتها لكونها أقرب إلى المكان المراد اتخاذ الإجراء فيه وهو ما يساير الفقه والقضاء . هذا بالنسبة للدفع بعدم الاختصاص المحلى أما عن الدفع بعدم الاختصاص النوعى فان العبرة بالطلبات الختامية ولا جدال في أن الطلبات هي مصادرة الأشياء موضوع الحجز والتي هي أصل الدعوى وهي بجهولة القيمة وان طلب التعويض كان ١٠٠٠ جنيه عند رفع الدعوى والمنظورة منه الآن ٣٠٠ جنيه وكلا المبلغين من اختصاص المحكمة الابتدائية ويكون هذا الدفع أيضا غير صحيح .

عن الدفع بعدم الاختصاص المحلى

د وحيث إنه كان من المتفق عليه في ظل قانون المرافعات القديم أن المحكمة المراد لإجراء تنفيذ الأمر الصادر بالحجز في دائرتها هي المختصة بنظر الدعوى وتثبيت الحجز التحفظى ويقول عن ذلك أبو هيف في التنفيذ ص ٨٥٨ بند ١٢٧٧ طبعة ثانية د وعلى كل حال فالمحكمة المختصة من حيث مركزها هي المحكمة الكائن

وطلب صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظى وقد أجيب طلبه وحددت جلسة أول يولييه سنة ١٩٥٢ لسماعه الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومصادرة العلامة المقلدة والأكشيات وجميع البضائع التي تحمل هذه العلامة المزورة مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة . وعند القيد عدل المدعى طلباته إلى إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠ ج مؤقتاً مع باقى الطلبات .

د وحيث إنه بجملة أول يولييه سنة ١٩٥٢ المحدد لنظر الدعوى دفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المدعى عليه مقيم بتاحية تلا منوفية وأعلن بها ولأن قيمة الدعوى أقل من النصاب فتكون المحكمة غير مختصة حسب قواعد الاختصاص المحلى والنوعى وطلب المدعى التأجيل لإدخال خصم آخر في الدعوى وصرحت له المحكمة بذلك وأجلت الدعوى لجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢

د وحيث إنه بموجب إعلان مؤرخ ٩٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أدخل المدعى المدعى عليه الثاني خصماً آخر في الدعوى وطلب الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعى مبلغ ٣٠٠ جنيه ومصادرة العلامة المقلدة وجميع البضائع التي تحمل تلك العلامة والمحجوز عليها تحت يد المدعى عليه الثاني مع إلزامهما بالمصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة .

د وحيث إن المدعى عليه الأول تمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلى والنوعى وقال إن تعديل المدعى طلباته إلى ٣٠٠ جنيه تعويض لا يؤثر على حقه في الدفع بعدم الاختصاص النوعى لأنه قد تعلق حقه به وأن إدخال المدعى

الطلب الأصلي وتتعهد بانعدامه ، اسكندرية الكلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ المحاماة السنة ١٨ ص ٤٨٠ ، وانه طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ مرافعات جديد تعتبر التعويضات من الملحقات إذ نصت على أنه ، ويدخل في التقدير ما يكون مستحقاً يومئذ من الفوائد والتضمينات والمصاريف وغيرها من الملحقات المقدرة القيمة ، وقد كان المجمع عليه في عهد قانون المرافعات القديم أن التعويضات تعتبر من الملحقات .

« وحيث إنه تطبيقاً لهذا المبدأ تكون قيمة الدعوى باعتبار الطلب الأصلي وهو المصادرة بدون نظر إلى التعويض المطلوب في الدعوى ولا نزاع في أن طلب المصادرة مجهول القيمة تختص المحكمة الكلية بالفصل فيه عملاً بالمادة ٤٤ مرافعات التي تنص على أنه إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة عن مائتين وخمسين جنيهاً ويكون الدفع بعدم الاختصاص النوعي لا أساس له من القانون ويتعين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

« وحيث إن الدعوى حوزت للحكم في الدفع فقط فيتعين تحديد جلسة للنكلم في الموضوع ، .

(قضية مصطفى بيه بصفته ضد عبدالعزيز أبو النصر وآخر رقم ٩٢٩ / ١٦٢ سنة ١٩٥٢ تجارى بالهيئة السابقة) .

بدانيتها المحل المراد التنفيذ فيه لا محكمة المدين كما هي القاعدة وهذا الاستثناء من التقاليد الفرنسية والقواعد الواجبة الاتباع في التنفيذ وإشكالاته . وحيث إن قانون المرافعات الجديد نص صراحة على هذا المبدأ في المادة ٦٦ / ١ مرافعات بأنه في الدعاوى المتضمنة طلب اتخاذ إجراء وقتي يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب حصول الإجراء في دائرتها .

« وحيث إنه لا نزاع في أن المطبعة التي طلب أمر الحجز التحفظي على الآلات والأوراق الموجودة بها تقع بميدان الساعة بيندر طنطا ونفذ الأمر بالحجز فعلاً في ٣ يونيو سنة ١٩٥٢ فتكون هذه المحكمة مختصة بنظر الدعوى ويكون الدفع بعدم الاختصاص المحلي لا أساس له من القانون ويتعين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

عن الدفع بعدم الاختصاص النوعي

« وحيث إن الفصل في هذا الدفع يستلزم البحث في طبيعة طلب التعويض إن كان من الملحقات فلا يدخل في تقدير قيمة الدعوى أم يعتبر طلباً أصلياً ويتعين تقدير الدعوى بقيمته وقت رفعها .

« وحيث إن الملحقات هي التي تقوم بقيام

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٣٤٨

محكمة البلينا الجزئية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم . طلائه لعدم ايداعه مد النطق به في دعوى
محجوزة للحكم . طريقة طلب البطلان . الاستئناف أو
المعارضة .

المبدأ القانوني

طلب بطلان الحكم لأن أسبابه لم تودع
عقب النطق به وبعد حجز القضية للحكم
على ما نص عليه في القانون ، لا يكون
بطريق دعوى أصلية وإنما طريقه هو
المعارضة أو الاستئناف .

المحكمة

د من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى
بطلب الحكم : (أولاً) وبصفة مستعجلة بوقف
تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى ١٤٠٧ سنة ١٩٤٨
مدنى البلينا حتى يفصل في دعوى الموضوع مع
إلزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والانتعاب
وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وأن يكون التنفيذ
بنسخة الحكم الأصلية : (ثانياً) وبصفة عادية
بطلان الحكم الصادر في القضية ١٤٠٧ سنة
١٩٤٨ مدنى البلينا واعتباره كأن لم يكن مع
إلزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والانتعاب
وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د ومن حيث إن المدعى قال شرحاً لدعواه
إنه قد صدر الحكم ١٤٠٧ سنة ١٩٤٨ بإلزامه

بإخلاء الدكان المبين الحدود بالعريضة وتسليمه
إلى المدعى — المدعى عليه في هذه الدعوى —
مع إلزامه بأن يدفع لهذا الأخير إيجار الدكان
المذكور ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠
لغاية التسليم بواقع تسعين قرشاً في الشهر مع
المصاريف ومائة قرش مقابل أنتعاب المحاماة
وأن هذا الحكم قد صدر بجلسة ١١ يوليه سنة
١٩٥١ ولم تكن جلسة المرافعة إذ كانت القضية
محجوزة للحكم وكان إلزاماً بإيداع الأسباب ملف
الدعوى عقب النطق به طبقاً للمادة ٣٤٦ مرافعات
وإلا كان الحكم باطلاً . ولكن الأسباب
أودعت في ١٨ يوليه سنة ١٩٥١ أى بعد أكثر
من شهر .

د ومن حيث إن المدعى قدم تأييداً لدعواه
مستنده بالحفاظة رقم ٤ دوسيه وهو شهادة من
قلم الكتاب من ملف الدعوى ١٤٠٧ سنة ١٩٤٨
تفيد أن مسودة أسباب الحكم الصادر بها بجلسة
١١ يونيو سنة ١٩٥١ قد أودعت ملف الدعوى
بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٥١ كما طلب ضم
الدعوى ١٤٠٧ سنة ١٩٤٨ وقد ضمت .

د ومن حيث إن المدعى عليه قد طلب
الحكم برفض الدعوى بشرطها إذ أن الطلب
الأصلي ، الثاني هو الأساس الذي يرتكن عليه
المدعى في الطلب الأول وأن الطلب الثاني غير
مقبول أيضاً لأن الطعن على الحكم بالبطلان لعدم
إيداع المسودة في الميعاد يكون عن طريق الطعن
فيه بالمعارضة أو الاستئناف طبقاً للقواعد المقررة
في القانون وأن الحكم الصادر في الدعوى ١٤٠٧

سنة ١٩٤٨ صدر حضورياً وأعلن للدعى في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وقد مضت مواعيد الاستئناف ولذلك يطلب المدعى عليه رفض هذه الدعوى

« ومن حيث إنه لا شك في أن الطلب الثاني هو الأساس الذي يقيم المدعى عليه الدعوى ويطلب أيضاً الطلب الأول على أساسه .

« ومن حيث إنه عن بطلان الأحكام فقد كان هذا الأمر مثير جدل من قديم في فقهاء القانون وكان الراجح فيه هو أنه لا بطلان في الأحكام *voies de nullité n'ont lieu en France contre les jugements.* أى أنه لا يقبل الطعن في الحكم بدعوى البطلان كما في العقود بل يجب أن تتبع للوصول إلى بطلان الحكم الطريقة القانونية التي يشرعها القانون للطعن فيه فإذا ما نفذت هذه الطرق فالحكم لا يعود قابلاً للبطلان ولا يكون حكم من الأحكام باطلاً إلا إذا حكم ببطلانه عند الطعن فيه بإحدى هذه الطرق « المرافعات المدنية والتجارية دكتور أبو هيف ص ٨٧٩ بند ١١٩٣ ، إلا أن بعض الأحكام قد جنح إلى قبول الطعن في الأحكام بدعوى بطلان أصلية ومن ذلك ما حكمت به محكمة قنا الكلية من جواز رفع دعوى أصلية يبطلان الحكم إذا كان مبنياً على إجراء باطل مخالف للقواعد الأساسية الموضوعية للتقاضى « قنا الكلية في ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ الجدول العشري الأول للحمادة رقم ٧٨٢ . « ومن ذلك أيضاً ما قضت به محكمة استئناف مصر من جواز طلب بطلان الحكم بدعوى أصلية « استئناف مصر ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٨ الجدول العشري الثاني للحمادة . المرافعات ص ٣٣١ . وتتلخص وقائع هذه الدعوى في

أن المدعى رفعها بطلب بطلان الحكم الصادر ضد المدعى عليه الوصى عليه في حين أنه كان قد بلغ سن الرشد أثناء سير الدعوى وقبل الفصل فيها .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الرأي في ظل قانون المرافعات القديم كان متارخلاً إلا أن هذا الخلاف لم يعد له محل الآن بعد صدور قانون المرافعات الجديد للأسباب الآتية :

أولاً — ما أفصح به المشرع من إرادته حين قرر في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد تعليقاً على المادة ٣٤٦ قوله : « وغنى عن البيان إن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب القواعد والإجراءات المقررة لذلك . »

ثانياً — ما أباحه المشرع استثناء لنصاب الاستئناف في المادة ٣٩٦ مرافعات من جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها النهائي بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . .

« ويفهم من هذا أن المشرع لو رأى إباحة رفع الدعوى الأصلية بطلب بطلان الحكم لما كان في حاجة إلى إيراد هذا النص الاستثنائي الذي يخرج به على القواعد التي تحدد نصاب الاستئناف .

ثالثاً — إن هذا القول هو ما يأخذ به الفقهاء الحديث بعد قانون المرافعات الجديد إذ يرى أن التمسك بهذا البطلان يكون بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بحسب القواعد والإجراءات المقررة لذلك في المرافعات المدنية والتجارية — عبد المنعم

الشرقاوى ص ٥١٢ و ٥٧٧ بندى ٣٦٩ و ٤٠٦ - وهو فى هذا يأخذ بما كان يقول به الفقه القديم .

« ومن حيث إنه يتبين من ذلك أن السيل إلى بطلان الحكم هو الطعن فيه بأحدى طرق الطعن كالمعارضة أو الاستئناف وأنه لا يكون بدعوى بطلان أصلية أى أن المحكمة المختصة بنظر هذا الطلب هى المحكمة الاستئنافية وليست محكمة أول درجة ولذلك تكون هذه المحكمة غير مختصة نوعياً بالدعوى ويتعين الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة للطلب الثانى عملاً بالمادة ١٣٤ مرافعات .

« ومن حيث إنه عن الطلب الأول الخاص بوقف تنفيذ الحكم بصفة مستعجلة فقد أصبح ولا أساس له لأنه كان يستند إلى طلب البطلان والمحكمة غير مختصة به وليس من حقها وقف تنفيذه حتى يحكم من المحكمة المختصة ببطلانه إذ يقول فقهاء القانون فى ذلك : « لا يختص قاضى

الأمور المستعجلة بالحكم بإيقاف تنفيذ حكم مشمول بالتنفيذ حتى يفصل من المحكمة المختصة بالفصل فى المعارضة أو الاستئناف الحاصل عنه مهما كانت الأسباب التى بنى عليها الطعن أساس الحكم بالإيقاف بالموضوع أو أصل الحق إلا إذا حصل تغير فى مركز المحكوم عليه القانونى حيث صدور الحكم المنفذ به وببنى الإشكال على هذا السبب فيجوز له الحكم بإيقاف التنفيذ فى هذه الحالة كإفلاس المحكوم عليه عقب صدور التنفيذ به (الأمور المستعجلة محمد على راتب ص ٦٦٨ بند ١٣٢٢) .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المحكمة غير مختصة بالدعوى بشقيها سواء الأول أو الثانى فيتعين الحكم بعدم الاختصاص مع إلزام المدعى بالمصروفات لخسارته الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية عزيز جاد عبد المسيح ضد إلويس برسوم مفرق رقم ١٧٢٣ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضى محمد عدلى عبد الله) .

ما يطلبه المحامون

بحث لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

- ١ -

تعديل قانون الضرائب للمهن غير التجارية

إن أول ما يطلبه المحامون هو تعديل قانون الضرائب للمهن غير التجارية ، بحيث يؤدي أصحاب المهن الحرة الضريبة على أساس حكمي ، فلا يضطرون إلى مسك دفاتر ، ولا يتعرضون لإفشاء أسرار موكلهم بالاطلاع على ملفاتهم ، ويحسبون الأخذ والرد بشأن تقدير أنعابهم أمام لجان التقدير والمحاكم على اختلاف درجاتها ، وما يستتبعه ذلك من ضياع أوقاتهم والمساس بكرامتهم ، ولا يقدمون للمحاكمة إذا سها أحدهم عن إعطاء إيصال بمبلغ دفع إليه في المنزل أو في المحكمة أو اضطر إلى إعطائه من غير الدفتر ذي الأرقام المسلسلة ، الخ الخ .

على أن أداء الضريبة على أي أساس حكمي له ميزة أخرى هي توفير عدد كبير من موظفي الضرائب المخصصين لمحاسبة أصحاب المهن الحرة ، وبالتالي توفير مرتباتهم بما يحقق للخزانة نفعا يجب أن يدخل في الحساب .

يطلب المحامون ذلك - في الحاح واجماع - لا للهروب من أداء الضرائب كغيرهم من المواطنين - اذ هم أول من يحرصون على أداء نصيبهم من الضرائب للدولة كاملا - بل هم يطلبونه لتجنبهم المكاره التي أشرنا إلى بعضها - مع استعدادهم لأداء الضرائب عن كسبهم على أي أساس حكمي ولو زادت أعباؤهم نتيجة لذلك عنها في ظل القانون الحالي .

حقا إن الأساس الحكمي القديم - وهو احتساب الضريبة على أساس المظاهر الخارجية - أي ما يوازي إيجار مكتب المحامي ومسكنه - هو أساس غير صالح وفيه غبن كبير على الخزنة . ولذلك فنحن نعرض أساسين آخرين للتقدير الحكمي لتختار الحكومة مهما ما تراه أكثر تحقيقا لمصلحة الخزنة .

الأساس الأول

أن تضاعف الضريبة التي كانت تحصل - قبل العمل بالقانون الحالي - على أساس المظاهر الخارجية . بحيث يدفع المحامي أمام المحاكم الابتدائية في السنة ما يوازي ضعف إيجار مكتبه

ومسكنه في الشهر ، ويدفع المحامي أمام محاكم الاستئناف ما يوازي ثلاثة أمثال إيجار مكتبه ومسكنه ، ويدفع المحامي أمام محكمة النقض ما يوازي أربعة أمثال إيجار مكتبه ومسكنه .

الأساس الثاني

أن يدفع كل محام عن كل قضية يرفعها أو يحضر فيها رسم تمغة للحكومة يوازي ما يدفعه من رسوم التمغة لنقابة المحامين . أي عشرة قروش عن كل قضية جزئية وعشرين قرشا عن كل قضية كلية وثلاثين قرشا عن كل قضية أمام محاكم الاستئناف وأربعين قرشا عن كل قضية أمام محكمة النقض أو محكمة القضاء الإداري .

ونحن على يقين من أن حصيللة الضريبة على أحد هذين الأساسين تربو كثيراً على حصيلتها وفقاً للأساس الحالي . وبذلك تتحقق مصلحة الخزانة ويجنب المحامون كثيراً من المتاعب والمكاهرة .

*
**

هذا ما يطلبه المحامون — وكان أهم ما عني مجلس النقابة بنظره في أول جلسة عقدها بعد الانتخابات الأخيرة — وهو ما يأملون من الحكومة العمل على تحقيقه سريعاً بما يرفع الحرج عن المحامين ويحقق مصلحة الخزانة في وقت مما .

« يتبع »

ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢

ونظرية الظروف الطارئة

ببحث لحضرة الأستاذ زكى سعيد البدرمانى المحامى

تكييف ما تم يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢

تعددت الاسماء لحركة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ فن قائل إنها (انقلاب) ، ومن قائل إنها (ثورة) إلى قائل آخر إنها انعدال وأطلق عليها البعض أنها هبة أو حركة ولكن رجل القانون لا يعنيه تعدد الاسماء بل يهتم بالتكييف القانونى السليم لما حدث يوم ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى يرتب عليه آثاره القانونية العديدة الهامة .

وصواب الآراء أن حركة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ هى (ثورة) بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان . وكفى دليلاً قاطعاً بذلك إعلان قائدها سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وقيام دستور جديد هو دستور ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

وما القوانين التى أصدرتها وتصدرها حكومة الثورة وفى مقدمتها قانون الإصلاح الزراعى إلا مظاهر وإنتاج لتلك الثورة التى تعتبر قانوناً (حادث طارىء) .

أنتج هذا القانون وسيتج انخفاض كبيراً فى ثمن الألبان وإيجار الألبان وهبوطاً محسوساً فى أثمان المحاصيل الزراعية وارتفاعاً فى أجر العامل الزراعى وكل هذا وما شاكله له تأثيراته العظيمة بين الأفراد والجماعات .

وهناك التزامات مرتبة بين الأفراد فى ضوء الأوضاع السابقة على ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وأصبح الوفاء بها كما هى محل إرهاب وسبب خراب للملتزمين فيها فهل فى القانون المدنى العام ما يخفف وطأة هذا الذى لم يكن للملتزم يد فيه ؟؟

وفى مقدمة الأمثلة لذلك حالة من اشترى ألباناً بالتقسيط على آجال بعيدة بأثمان مرتفعة وفوائد كبيرة فقد انخفض اليوم حاصل الربع حتى أصبح أقل من الفائدة فى كثير من الحالات كما انخفض الثمن لأقل من الثلث ولا يمكن تجاهل هذا الانخفاض بل لا يمكن أن نقول إن المشرع لم يتناول هذه الحالة ببيان حكمها وأثرها فالمشرع يعمل للأجيال المقبلة وكل ما قد يحدث فيها من ثورات وأحداث .

نص القانون المدني

ومن حسن الحظ أن الدكتور السنهوري مشرع الجيل الحديث ، هو مشرع الثورة المباركة وهو نفسه واضع القانون المدني رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨ .

رأى الدكتور السنهوري أن لمحكمة الاستئناف رأياً في تقرير نظرية الظروف الطارئة خالفها فيه محكمة النقض ، فاذا بمشرعنا العظيم يجد رأى الاستئناف يتفق مع العدالة رغم مساسه بالعقد كما رأى رأى النقض يجافي العدالة ويقدم العقد ونصوصه مهما ظهرت ظالمة نتيجة ظروف طارئة لم يتوقعها المتعاقدان .

احترم السنهوري العدالة وكان محل نقد شديد من الدكتور حامد زكي والأستاذ العراقي ولكن انتصرت العدالة وسلم النص القانوني .

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على أنه (إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويقع بإطلا كل اتفاق على خلاف ذلك) .

انتبه المشرع المصري فرصة وضعه القانون المدني الجديد فاستحدث هذا الحكم البالغ الأهمية باستثناء مبدأ انطواريء غير المتوقعة من القاعدة التي تحرم على القضاء تعديل العقود .

ويقول المشرع في مذكرته الإيضاحية إنه في إقامته هذا الأساس التشريعي رأى أن (من الحوادث ما يكون شاذاً لا يمكن توقعه وهي وإن كانت لا تؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام إلا أنها تجعل هذا التنفيذ مرهقاً فادحاً . وفي هذه الحالة يتدخل القاضي لينقص هذا الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، بعد تقدير مصالح المتعاقدين تقديراً عادلاً) .

وما نحن نتولى شرح هذه النظرية وأساسها في المبادئ القانونية العامة كالآتي :

١ — حسن النية والعدالة :

نصت المادة ١٤٨ مدني جديد على أنه (يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجهه حسن النية . ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام) .

ويجب أن ينفذ العقد وفق ما قصده المتعاقدان وطبقاً لما هدفا إليه من وقت إبرامه ويجب أن يكون ثمة تكافؤ في مركزي كل من المتعاقدين .

ب — الشرط الضمني عن تغير الظروف :

وعلى ضوء هذا التكافؤ نفهم مقصد قول الشارع في المادة ١٥٠ مدني (أما إذا كان هناك

محل لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجارى في المعاملات .

ومعنى هذا أن نية المتعاقدين المشتركة تنصرف وقت التعاقد إلى أن العقد ينفذ حسبما اتفقا طالما أن الظروف التي جرى فيها التعاقد لم تتغير أما إذا وقع تغير في تلك الظروف على نحو يجعل تنفيذ العقد جائزاً بالنسبة لأيهما فانه يجب إزالة هذا الجور .

ونصت المادة ١٥٠ سالفه الذكر ببيع للقاضي تجاوز المعاني الحرفية الألفاظ للبحث عن النية المشتركة للمتعاقدين وقت التعاقد .

ح - إرادة المتعاقدين :

وتقوم هذه النظرية على أساس أن المتعاقدين قد أدخلوا وقت التعاقد في حسابهما قدراً معيناً من الاحتمال العادى عن ارتفاع السعر أو هبوطه بقدر معلوم ولكنهما لم يدخلوا الاحتمالات غير العادية كالحرب والزلازل والأزمة الاقتصادية الجارفة والانقلابات السياسية والتشريعات الاستثنائية فما يقع عنها من مساوىء وأضرار انما يخرج عن نطاق التعاقد ولا يلتزم به المدين الذى لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً .

وفي نظرية رفع الغبن إذا استغل أحد المتعاقدين طيشاً بينا أو هوى جامعاً في التعاقد الآخر فجاءت التزامات أحد المتعاقدين لا تتبادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة فان المشرع نص في المادة ١٢٩ مدنى على أن للقاضي أن يبطل العقد أو ينقص من الالتزامات بناء على طلب المتعاقد المغبون . وعلى هذا فالغبن وهو فقدان التوازن بين الالتزامات المتبادلة غير جائز قانوناً وهذا يتمشى تماماً مع نظرية الحوادث الطارئة ووجوب رفع الإرهاق وفقط فقدان التوازن يحدث هنا بعد انعقاد العقد وفي حالة الاستغلال يحدث وقت تكوين العقد .

و - سبب الالتزامات :

ومن المسلم به أنه في العقود المتبادلة يجب أن يكون لكل متعاقد ما يحصل عليه مقابل التزامه ومساو له . ومعنى هذا أن تكون الالتزامات متوازنة .

فلا يصح في عقد المعارضة أن يأخذ المتعاقد بغير أن يعطى .

إن فقدان التوازن الاقتصادى بين الالتزامات كاف لاعتبار العقد بغير سبب بما يستدعى بطلانه . ومعنى ذلك أن فقدان التوازن عند تنفيذ العقد نتيجة الحرب أو انخفاض أو ارتفاع الأسعار يجعل التزام أحد المتعاقدين بلا مقابل أى بلا سبب صحيح أى باطل كنص المادة ١٣٦ التى تنص على أنه إذا لم يكن للالتزام سبب كان العقد باطلاً .

هـ - العقد :

ومن الملاحظ أن نظرية الحوادث الطارئة مجال تطبيق العقود المستمرة كعقود العمل

والإيجار والشركة والبيع مع تقسيط الثمن على عدة أقساط أى أن يكون تنفيذ الالتزام فيهما مقسطاً .

و — العدالة :

إن نظرية الطوارئ غير المتوقعة تستجيب لمقتضيات العدالة . إنه لما تأباه النفوس أن ترى مديناً يحتمل وحده الناحية المرهقة في الالتزام وأن يبلغ به الأمر إلى إفلاسه وخرابه بينما يكون في ذلك اعتناء دائنه وإن لمن الظلم الفادح أن يترك المدين يقوم بتنفيذ التزاماته على ما هي عليه من هذا الغبن .

ز — سوء استعمال الحقوق :

إن نظرية الحوادث الطارئة ليست إلا تطبيقاً لمبادئ نظرية سوء استعمال الحقوق وقد نص القانون المدني الجديد في مادته الخامسة على الأحوال التي يكون فيها استعمال الحق غير مشروع فقال (إذا كانت المصالح التي يرى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها) .

إن الدائن الذي يكتسب بالتعاقد حقاً إنما له أن يستعمله في الحيز المتفق عليه فيما يمكن توقعه شرعاً إبان التعاقد ، أما إذا اختل التوازن بين التزامات الطرفين اختلالاً يفوق حد المعقول بسبب ما طرأ من حادث لم يكن في مقدور الطاقة البشرية أن تتوقعه أو كان هذا الاختلال قد خرج بالموازنة بين الالتزامات بما يستحيل معه أن تكون مثل هذه النتائج هي المرمى الذي هدف إليه المتعاقدان فإنه لا يمكن أن يضاق إصرار الدائن على تنفيذ الالتزام فهذا هو العسف بعينه خاصة إذا كان في قيام المدين بالتزامه خرابه وإفلاسه أو ضياع قدر جسيم من رأس ماله . من هذا يتضح أن نظرية الحوادث الطارئة مؤسسة على القواعد العامة في الالتزامات الأمر الذي حدا ببعض المحاكم أن تصدر أحكامها طبقاً لهذه النظرية قبل أن يقررها نص صريح في القانون المدني الجديد . وبما تجب ملاحظته أن تطبيق هذه النظرية من النظام العام ولهذا نص المشرع صراحة على أنه لا يجوز الاتفاق على التنازل مقدماً عن الحماية التي فرضها المشرع في هذا النص ولا على ما يخالفه (١٤٧ مدني) .

شروط تطبيق هذه النظرية

مجال تطبيق نظرية الحوادث الطارئة هو العقود المستمرة أو الفورية المؤجلة كمقود التوريد وعقود المقاولات وعقود البيع المقسط الثمن فيها على سنوات وإن كان قد نص على تطبيق هذه النظرية في عقد المقايضة بالمادة ٦٥٨ مدني ونصها كالاتي:

(على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقايضة جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد) .

ومثل هذا ما نصت عليه المادة ٦٦٨ و٦٧٣ مدني عند كلامهما على التزامات المرافق العامة . ومن المفروض أن يتعاون المدين على تنفيذ العقد حتى يمكنه الانتفاع بنظرية الحوادث الطارئة .

وهاك شرح الحادث الطارئ . وماهية عدم التوقع والالتزام المرفق وكيفية رده إلى الحد المعقول حتى توضع شروط تطبيق النظرية وأثره :

١ - الحادث الطارئ .

يجب أن لا يكون لإرادة المتعاقد دخل في الحادث أو في طرفيه كما أن خطأ المدين لا يمكن أن يكون محلاً للتمسك بما تخوله نظرية الحوادث الطارئة .

وقد حكم بأن مما يتجافى مع العدالة ويتناقض مع قصد المتعاقدين الواضح أن يلتزم البائع بحسن النية باستقضاء سلع بأثمان باهظة جداً بسبب ما حل من الاستيلاء على مثلها من سلطة ليس في الطرق إلا الإذعان لها .

٢ - ماهية عدم التوقع

عند ما يشترط في الحادث من أن يكون غير متوقع هو أهم ما تمتاز به هذه النظرية التي استعارت اسمها منه فعدم التوقع هو أساسها .

وعدم التوقع يرتبط بتدرة وقوع الحادث أو كثرة وقوعه فان كان كثير الوقوع كان غير متوقع والعكس بالعكس .

وليس عدم التوقع يعنى عدم الحدوث من قبل فالحرب والثورة والأزمة الاقتصادية والاضراب قد وقعت من قبل ولكن هذا ليس معناه أنه يجب توقعها فالبحث يجب أن يكون من الناحية الشخصية وأن معيار ضابط المعقولة أنه ما لا يستطيع توقعه المدين العادى . .

إن المشرع المصرى حدد الحادث غير المتوقع بوضع ضابط للتوجيه وهذا الضابط هو (إن افتضت العدالة ذلك) كما قيد الحادثة بأن تكون استثنائية وعامة ولم يكن في الوسع توقعها ومعنى ذلك أنه يجب الاجتاء إلى المعيار الشخصى كما يقرر أن يكون الحادث شاذاً وغير عادى وبقصد بكلمة عامة أن يكون القياس فيها بالمعيار الموضوعى وذلك بمراعاة الظروف العامة والخارجية التي لا تختص بشخصية المدين ولا ظروفه الداخلية أو الخاصة به كالمرض أو نقصان الأهلية .

٣ - الالتزام المرفق

إن أهم ما يميز نظرية الحوادث الطارئة عن القوة القاهرة ، هو أنه يشترط في القوة القاهرة أن يؤدي الأمر المفاجئ إلى استحالة الوفاء بالتعهد كلية ، بينما يكتفى في الظروف الطارئة أن يخل بالتوازن الاقتصادى للعقد إلى حد يصير معه تنفيذ الالتزام مرفقاً إرهاباً يهدد المدين بخسارة فادحة .

ومن المسلم به أن الأمر في ذلك متروك لتقدير القاضي بحسب ظروف كل نزاع مطروح عليه وحالة كل مدين الخاصة به وإذا كان تنفيذ الإلتزام التعاقدى يهدده بخسارة فادحة من عدمه ولهذا فسلطة قاضي الموضوع في ذلك سلطة واسعة .

أثر تطبيق النظرية

نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني صراحة على هذا الأثر فحوت القاضي (تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرقق إلى الحد المعقول) .
معنى هذا أن القاضي عليه أن يقدر مصالح المتعاقدين تقديراً عادلاً لينزل بالإلتزام إلى الحد المعقول في سبيل رفع الحيف عن كامل المدين .

تطبيق النظرية على عقود البيع المؤجلة

من المسلم به أن عقود البيع مؤجلة التنفيذ محل لتطبيق هذه النظرية حيث إنه إذا حصل اضطراب دولي أحدث شللاً في التبادل الزراعي أو حدثت ثورة كان من شأنها إيجاد ظروف تخفض أو ترفع الأسعار إلى درجة كبيرة ترهق الملتزم بالوفاء وجب الاستعانة بهذه النظرية .

وبما أن الأركان الثلاثة سابقة الذكر موفورة في حالتنا حيث إن الحادث الطارئ هو الثورة والانقلاب الحال وحركة الجيش المباركة و ليس للمشتري دخل في هذا الحادث ولم يكن هذا الحادث محتمل الوقوع بل هو الحادث الأول من نوعه منذ عهد الفراعنة إلى اليوم حيث إنه ثورة ضد الاقطاع أي ضد أصحاب الأراضي الكثيرة ومنهم طبقة الحكام سواء الملك أو الأمراء أو كبار الموظفين وكبار الملاك .

هذا هو الحادث الطارئ وقد نتجت عنه قوانين إصلاحية اجتماعية جرت إلى جعل الوفاء بالاقساط أي بالثمن المؤجل مرهقاً إن لم يكن مستحيلاً والاستحالة الآتية عن طريق أن صافي إيجار الفدان في السنة أصبح أقل من فائدة المؤجل من الثمن في السنة وعلى ذلك فلا وفاء بل بالتأخير تزيد الفائدة وتستحق الأقساط المؤجلة .

هذا عن الحادث الطارئ وعن عدم التوقع وعن الإلتزام المرقق وهي الأركان الجوهرية لتطبيق النظرية . ولا يمكن أن يجادل إنسان في أن الثورة والحركة المباركة والانقلاب تكون حوادث طارئة استثنائية وعامة أي لم تكن متوقعة أو في الحسبان وأنها استثنائية وأنها ذات تأثير عام شمل القطر بأكمله . وليس أقطع في انطباق هذه النظرية على حالتنا ما هو واضح في محضر الجلسة ٦٧ من مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني .

بدأت اللجنة بسماع ملاحظات الدكتور حامد زكي فاعترض على المادة ١٤٧ وهي الخاصة بتطبيق نظرية الطوارئ على العقود قائلاً : « حيث لا يكون هناك توافق إرادتين يجب ألا يكملها

القاضي إلا عن طريق تفسير نية المتعاقدين . وإلا اعتبر أنه خرج عن حدود وظيفته ، وقد أبدى الرئيس قائلاً إن هذا النص سيثير مشاكل ومنازعات مما يهدد المعاملات لأن أقل حادث سياسي قد يترتب عليه تارة رفع الأسعار وأخرى إنيهاؤها ، لذلك يحسن عدم الأخذ بهذا النص وأن يترك تقدير ذلك للقاضي .

وقد وجه الأستاذ العشماوي النظر إلى أن القاضي يحكم طبقاً لقواعد العدالة عندما لا يجد نصاً في العقد وهو في هذا يعمل في حدود وظيفته فكيف يقال إنه إذا أكل العقد عن طريق تلك القواعد — يخرج عن حدود وظيفته .

ثم جاء قرار اللجنة النهائي وقرار المجلس الموافقة على المادة كما عدتها اللجنة .

ولهذا واضح أن المشرع صرح بأن كل حادث سياسي يجر إلى إنيها أو ارتفاع الأسعار يعطى للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدنى محلاً للتطبيق .

وأزاء توفر هذه الأركان وجب إزالة الظلم ورد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول . وذلك بتطبيق نظرية الظروف الطارئة وإعطائها آثارها ودياً أو قضائياً بموجب النصوص الصريحة سالفة الذكر في جميع الحالات التي أصبح فيها الوفاء بالإلتزام مرهقاً وإن لم يكن مستحيلاً .

وفي هذا تغليب للعدالة على نص العقد الحرفي الجامد ١١

وجدير بالمتعاقدين أن يسووا مشاكلهم ودياً على نور هذا النص أفضل من النزاع والتقاضى وأضرارهما ونفقاتهما .

والله ولي التوفيق ٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	المحكمة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
حكم . تسببه . إدانة المتهم في تقليد واستعمال تذاكر توزيع كيروسين واستعمال ختم مراقب التموين . عدم بيان كيفية التقليد أو التزوير ولا علم المتهم بتزوير هذه التذاكر . قصور .	٢ أبريل ١٩٥١	٧٢٧	٢٨٣
تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة . عدم ثبوت حصول هذا التكليف في الميعاد . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يصح .	» » »	٧٢٧	٢٨٤
دفاع شرعى . تسليم الحكم بقيام هذه الحالة واعتبار المتهم متجاوزاً حد الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على المجنى عليه في سبيل ذلك إلا بضربة واحدة خطأ . لا عتاب على هذه الواقعة .	» » »	٨٢٧	٢٨٥
سرقة . علم المتهم بالسرقة . للحكمة أن تبينه من ظروف الدعوى . مثال .	» » »	٧٢٩	٢٨٦
١ - حكم . تسببه . دفاع موضوعى . اطراحه دون الإشارة إليه في الحكم . جائز .	» » »	٧٢٩	٢٨٧
٢ - حكم . تسببه . الأخذ بشهادة شاهد واطراح شهادة آخر . لا يلزم إبداء أسباب لذلك .	» » »	٧٢٩	٢٨٨
رشوة . اتفاق المتهمين باعتبارهما مندوبى تحصيل ضريبة السيارات مع المجنى عليه على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بدفع مبلغ الضريبة . الحكم لا يبين منه أنهما قبلتا الرشوة على أساس أن المجنى عليه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون ابنه أو أنهما ادعيا كذبا أن الأخير هو صاحبها . معاقبة المتهمين على الرشوة . صحيحة .	» » »	٧٢٩	٢٨٨
صيدلة . صيدلى . صدور أمر بتكليف إليه . عدم معارضته فيه . عقابه . أمر التكليف واجب تنفيذه رغم المعارضة فيه .	» » »	٧٣٠	٢٨٩

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩٠	٧٣٢ ٢ أبريل ١٩٥١	إثبات . رأى خير فنى فى مسألة فنية . لا يصح تفنيده بشهادة الشهود .
٢٩١	٧٣٣ " " "	١ - إجراءات . القضايا التى كانت تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها إلى المحاكم بالحالة التى كانت عليها . متهم أعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا . إحالة القضية إلى محكمة الجنايات دون مرورها على قاضى الإحالة . إجراء صحيح .
		٢ - وصف التهمة . إحالة المتهمين إلى المحاكمة لإحرازها أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بإيالة سلاح معين . تخصيص المحكمة كل واحد بعدد من الأسلحة دون لفت الدفاع . لا إخلال فى ذلك بحق الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يصف إلى أيهما واقعة جديدة .
٢٩٢	٧٣٤ " " "	حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . طعن المتهم فيه أنه كان مريضاً . تقديمه إلى محكمة النقض شهادتين يظهر من مقارنتهما أنهما لا يوثق بهما . رفض الطعن .
٢٩٣	٧٣٤ " " "	١ - شهود نفى . حضورهم . ترفع الدفاع دون إشارة منه إلى طلب سماعهم . هذا تنازل ضمنى . لا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم سماعهم .
		٢ - دفاع . دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف . لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض ما دام الحكم لا يفيد قيام هذا الظرف .
		٣ - شهود . الأخذ بأقوال بعض الشهود فى التحقيقات الأولية دون سماعهم . جوازه .
٢٩٤	٧٣٥ " " "	نقض . اعتبار متهم فاعلا لا شريكا وتوقيع عقوبة عليه داخله فى نطاق عقوبة الاشتراك . المجادلة فى وصف التهمة . لا جدوى منها .
٢٩٥	٧٣٥ ٩ أبريل ١٩٥١	حكم . تسببه . قتل . نية القتل . استظهارها . مثال .

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون	رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩٦	٧٣٥	٩ أبريل ١٩٥١	دفاع . طلبات . عدم إصرار المتهم على طلب التأجيل لتقديم تقرير استشاري ثان وعد بتقديمه . لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تؤجل المحكمة الدعوى . طلب استدعاء الطبيب الاستشاري الأول لمناقشته . رفضه . جوازه .			
٢٩٧	٧٣٦	، ، ،	حكم . تسببه . دفاع شرعي . اعتداء وهمي لا يمنع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ما ورد في الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز في الدفاع . قوله مع ذلك ينفي حالة الدفاع الشرعي . قصور .			
٢٩٨	٧٣٦	، ، ،	سبق الإصرار . مناط قيامه . ارتكاب الجريمة في هدوء البال وبعد إعمال الفكر والروية . التدليل على قيامه بعبارة دالة على أن ثورة الغضب كانت ما تزال تملك المتهم . ذلك خطأ .			
٢٩٩	٧٣٧	، ، ،	١ - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر . جوازه .			
			٢ - فاعل . اتفاق متهمين على ارتكاب القتل . عماها على تنفيذه . ارتكاب أحدهما فعلا يصح عده شروعا في القتل . يعتبر فاعلا ولو لم يساهم في الإصابة القاتلة التي ارتكبها زميله .			
٣٠٠	٧٣٨	، ، ،	وصف التهمة . المحكمة أن تعطي الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح .			
٣٠١	٧٣٨	١٠ أبريل ١٩٥١	تفتيش . إدانة الطاعن بناء على إقرار مستقل عن التفتيش . طعنه في إجراءات التفتيش . طعن لا جدوى منه .			
٣٠٢	٧٣٨	، ، ،	شهود . سماع الشهود عدا واحداً . عدم اعتراض المتهم وعدم إصراره على سماع من لم يحضر . حجز القضية للحكم . ليس للمتهم أن يطلب في مذكرته التي رخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد .			
٣٠٣	٧٣٩	، ، ،	١ و ٢ - تزوير في وثيقة زواج . ذمية . إسلامها لا يترتب عليه بذاته قسم الزوجية بينها وبين زوجها الذي يجب أن يصدر حكم القضاة بتطليقها إذا لم يسلم الزوج . تقدم المتهم مع			

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>عليه بذلك إلى المأذون وتقريره أمامه أن هذه الذمية بكر وأنها مصرية الجنس وأنه يريد عقد زواجه عليها . تحرير المأذون عقد الزواج . هذا تزوير . معاقبة المتهم . الاحتجاج لعدم رسمية وثيقة الزواج بالمادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً . لا يقبل . احتمال الضرر .</p>
٣٠٤	٧٤٢	١٠ أبريل ١٩٥١	<p>تموين . صاحب مصنع . تاجيره مصنع ثم يبعه . إدانته بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بقوله إن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون تدليل على ذلك . قصور .</p>
٣٠٥	٧٤٢	• • •	<p>دفاع . طلب معاينة . وجوب إجابته أو الرد عليه .</p>
٣٠٦	٧٤٣	• • •	<p>تموين . اتهام صاحب متجر بعدم إعلانها عن أسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع في متجريهما وعدم إعلانها الجدول الخاص بأسعار هذه السلع . صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قبل الحكم عليهما نهائياً . ما اقرره هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار يعاقب عليها في حدود المرسوم الجديد .</p>
٣٠٧	٧٤٥	• • •	<p>نقض . صدور حكمين نهائين في دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى . وجوب نقض الحكمين وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .</p>
٣٠٨	٧٤٥	• • •	<p>١ - تموين . الترخيص لوزير التموين في تنظيم تداول مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء بقرارات يصدرها . له أن يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة باليوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو بهارقع .</p>
			<p>٢ - تموين . فقيرة صاحب المطحن على استماله أجولة بها رقع في تعبئة الدقيق . شهر ملخص هذا الحكم . واجب .</p>

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٣٠٩	٧٤٦	١٠ أبريل ١٩٥١
تلبس . تخلى شخص عن الحقبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء المسروق فيها . تلبس . تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح .		
٣١٠	٧٤٦	، ، ،
حكم . تسببه . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . ذكر الحكم أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة . لا يضيره .		
٣١١	٧٤٧	، ، ،
دفاع شرعى . تضارب بين ما أورده المحكمة لنفى قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تحصيلها من التحقيقات . نقض الحكم .		
٣١٢	٧٤٧	، ، ،
مواد مخدرة . القصد الجنائى . متى يعتبر متحققاً ؟ . مثال للتصور فى الاستدلال على توفره .		
٣١٣	٧٤٧	١٦ أبريل ١٩٥١
١ - حكم بالبراءة . اشتغال الحكم الاستثنائى على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة المقضى بها ابتدائياً . يكفى .		
٢ - شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم . يكفى لإطراحها أن تقول عنهم إن أقوالهم سماعية وانهم من أقارب المبنى عليه .		
٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بالبراءة فى دعوى بلاغ كاذب من متهم بسرقة ضد من اتهمه . حكم ببراءة المتهم فى السرقة . لا تأثير للحكم الأول على دعوى السرقة .		
٣١٤	٧٤٨	، ، ،
٢٤١ - شيوعية . المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . صدوره صحيحاً من حيث الشكل . تقدير موجبات الإسراع متروك للسلطة التنفيذية .		
٣ - القول بمخالفة هذا المرسوم للمادة ١٤ من الدستور . غير سديد .		
٤ - تفتيش . إذن مبنى على التحريات الدالة على ترويج شخص للذهب الشيوعى . صحيح .		
٥ - تفتيش . صدور الإذن باسم شخص اشتهر به فى المحيط الذى يعمل فيه . لا يقدح فى صحته .		

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٦ - شيوعية . القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة والعنف . يكفي أن يكون استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في تحقيق الغرض .
		٧ - سرية الجلسة . للحكمة أن تجعل الجلسة سرية للحفاظ على النظام العام .
٣١٥	٧٥٤	١٦ أبريل ١٩٥١
		تموين . حيازة صاحب مصنع مكرونة دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ . محظور .
٣١٦	٧٥٤	، ، ،
		إثبات . شاهد وحيد في الدعوى . تخلفه عن حضور المحاكمة في بدء حصولها . الاكتفاء بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية . حضوره بعد ذلك وسماعه . قول الحكم إن الشاهد لم يحضر واعتماده على أقواله في التحقيقات الأولية مع مخالفتها لما أدلى به أمامها . عيب في الإجراءات .
٣١٧	٧٥٥	، ، ،
		دفاع شرعى . تمسك المتهم به . إداتته دون رد عليه . قصور .
٣١٨	٧٥٥	، ، ،
		حكم . تسببه . دفاع موضوعى . عدم التعرض له . لا يؤثر على سلامة الحكم . مثال .
٣١٩	٧٥٥	، ، ،
		محال عمومية . محل بيع علاقة . . حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه دون رخصة . عقابه .
٣٢٠	٧٥٦	، ، ،
		حكم . تسببه . القصد الجنائى في جريمة خيانة الأمانة . ماهيته .
٣٢١	٧٥٧	١٧ أبريل ١٩٥١
		١ - تفتيش . إذن من الحاكم العسكرى بتفتيش سكن شخص على أن له نشاطاً صهيونياً والحرب قائمة بين مصر والصيونييين . صحيح .
		٢ - المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه . لا جزاء عليه .
		٣ - شيوعية . المرسوم رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . القول ببطلانية لمخالفته المادة ١٤ من الدستور . غير سديد .

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٣٢٢	٧٦٢	٢٣ أبريل ١٩٥١
دفاع . اتمام المحكمة تحقيق الدعوى وسماع الدفاع عن المتهمين . إعادتها إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور محامى المتهم ولكن فى حضور محام ورد فى محضر الجلسة أنه حضر عن المحامى الأصلى دون بيان ما إذا كان المحامى الأصلى أخطر بالجلسة أم لا ولا كيفية نيابة المحامى الذى حضر عنه . إخلال بحق الدفاع .		
٣٢٣	٧٦٣	، ، ،
اشتباه . الاستعانة فى بحث حالة المتهم القائمة بشواهد من صحيفة السوابق . تصح مع بيان الأدلة التى تربط ذلك الماضى بالحاضر الذى يحاسب المتهم عليه .		
٣٢٤	٧٦٣	، ، ،
غش . عرض المتهم سماً طبيعياً مخلوطاً بسم من صناعى للبيع على أنه سمن طبيعى . هذه التهمة تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهى عرض سمن طبيعى مغشوش للبيع .		
٣٢٥	٧٦٤	، ، ،
تفتيش باطل . صورة دعوى لا قيام فيها لحالة التلبس .		
٣٢٦	٧٦٥	، ، ،
جريمة وقتية . جريمة مستمرة . الفصل فى التفرقة بينهما . إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية .		
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية		
٣٢٧	٧٦٦	٧ يونيه ١٩٥١
شركة . الشريك الذى يدير شئون الشركة . شأنه شأن الوكيل . عليه أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عما تناوله الوكالة . قيام كل شريك بإدارة بعض شئون الشركة . لا يحول دون حق كل منهما فى مطالبة الآخر بتقديم حساب عما أداره . اشتراك الطاعن والمطعون عليه فى استئجار أطيان من الغير . تولى كل منهما بعض شئون الإدارة . دعوى من الطاعن على المطعون عليه بطلب الزامه بتقديم حساب عن إدارته للأطيان . حكم برفضها . تسييه . إقامته على ما أورده فى عبارة بحلة ودون بيان سند ما قرره من أن الطاعن كان يؤجر جزءاً من الأطيان المشتركة . قصور مبطل له (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)		

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون			
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
٣٢٨	٧٦٨	٧ يونيه ١٩٥١	<p>١ - حكم . تسييه . حكم بمنع تعرض الطاعنه للمطعون عليه في الانتفاع بحق ارتفاق بالمطل . اقامته على وجود المطل بمنزل المطعون عليه مدة تزيد على سنة قبل حصول التعرض . استخلاصه من ذلك توافر الشروط القانونية لدعوى منع التعرض . ما أورده بعد ذلك من أن المطل أقيم منذ أكثر من خمس عشرة سنة انما كان تقريراً للواقع ولم يكن الغرض منه الفصل في حق الارتفاق . النمی عليه مخالفة المادة ٢٩ من قانون المرافعات - القديم . على غير أساس .</p> <p>(المادتان ٢٩ - ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم)</p> <p>ب - نقض . الاحكام الصادرة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد ، من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة المواد الجزئية في دعوى وضع يد . الطعن فيها غير جائز إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وفقاً للمادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض . القول بتطبيق المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات الجديد ، على الاحكام سالفة الذكر . غير جائز . هذه المادة أوجدت سيلاً للطعن في تلك الاحكام لم يكن موجوداً من قبل .</p> <p>(المادة ١٠ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض والمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات - الجديد)</p>		
٣٢٩	٧٧٠	، ، ،	<p>١ - حراسة قضائية . تقدير أوجه النزاع ونوافر الخطر الموجب لها . من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حسبها أن تقيم قضائها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي رتبها . حكم بفرض الحراسة على أموال شركة وعقارات متنازع عليها . اقامته على أن الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافر من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مديراً للشركة مع احتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال امتداد أمدّها إلى أن يبت بحكم نهائي من جهة الاختصاص في النزاع مما يقتضي إقامة حارس . عدم</p>		

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			تناوله عقد الشركة بالأويل والتفسير . اقتضاه على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل في النزاع . النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله . على غير أساس .
			٢ - حراسة قضائية . حكم . تسييه . اختيار المدعى عليه الطاعن الاول حارسا لملائته ولا اعتبارات أخرى أوردتها الحكم في صدد تبرير اختياره لا يتعارض مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مسئولاً عن إدارته أمام الهيئة التي أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم في الدعوى حتى تنقضي الحراسة بزوال سببها . النعي على الحكم التناقض في هذا الخصوص . على غير أساس .
			(المادة ١٠٢ من قانون المرافعات - القديم)
٣٣٠	٧٧٧	٧ يونيو ١٩٥١	قضاء مستعجل . حراسة . حكم . تسييه . دعوى بطلب عزل المطعون عليه من الحراسة . تأسيسها على أنه خالف الحكم القاضي بتعيينه إذ انفرد بتبعض بعض مبالغ من إيراد السيارة موضوع النزاع . استبعاد الحكم البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي طعن أحد المدعين فيها بالتزوير . تقريره أن الدعوى خلو من الدليل المثبت لها مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليه المدعون مستدلين على ذلك بكشف صادر من الشركة المستغلة للسيارة . إطراح الحكم هذا الدليل دون بيان سبب ذلك . قصور .
٣٣١	٧٨٠		١ - قضاء مستعجل . إشكال في التنفيذ . إشكال من المطعون عليه الاول في تنفيذ أمر نقل استصدره الطاعن بنقل أفطان . أمر النقل لم يتم تنفيذه وحضر في غير مواجهة المستشكل . دفع من الطاعن بعدم قبول الإشكال لرقعه بعد تمام التنفيذ . تأسيسه على أن الإشكال رفع بعد تمام تنفيذ الحكم الصادر بأقامته - الطاعن - حارساً منتصباً على الأفطان موضوع أمر النقل . على غير أساس . أمر النقل لإجراء مستقل عن حكم الحراسة سالب الذكر .

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>٢ - ١ - دفاع عقد وصف اسبغه الخصم على عقد تمسك به في دعواه . عدوله إلى وصف آخر يرى أنه الوصف الصحيح . لا مخالفة في ذلك للقانون . للخصم الآخر أن يدلي بدفاعه كاملاً عن الوصفين . المحكمة هي التي توزان بين الوصفين .</p> <p>ب - قضاء مستعجل . اختصاص . اشكال في التنفيذ . دعوى رفعت بوصفها إشكالا في التنفيذ بطلب وقف تنفيذ أمر نقل محجوزات . تعتبر إجراء وقتياً يتعلق بالتنفيذ . يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها مع عدم المساس بالحق .</p> <p>ج - قضاء مستعجل . اختصاص . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع أثناء نظر الإشكال على الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقتي المطلوب . غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الإجراء المؤقت . لقاضي الأمور المستعجلة أن يتناول بصفة وقتية في نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه فيقضى على هداه لا بعدم اختصاصه وإنما بوقف التنفيذ أو باستمراره .</p> <p>حكم تسييه اشكال في تنفيذ أمر بنقل محجوزات . تأسيسه على عقد وصفه المستشكل في بادي الأمر بأنه عقد رهن حيازي . عدول المستشكل عن هذا الوصف إلى عقد وكالة بالعمولة . دفع من استصدر أمر النقل بعدم اختصاص القضاء المستعجل لمسئاس الفصل في الاشكال بالحق . حكم برفض الدفع . إقامته على ما استخلصته المحكمة من جدية ما ذهب إليه المستشكل من أن له على المحجوزات إحقوقاً جديرة بالحماية . ما أورده الحكم وقطع فيه برأى في وصف العقد . تزيد لا يؤثر على سلامة ما قرره في النهاية . النعي عليه مخالف للقانون . على غير أساس .</p> <p>(المادتان ٤٩/٧٩ من قانون المرافعات - الجديد) .</p>
٣٠٢٤	٧٨٩	١٤ يونيو ١٩٥١	<p>٣٠٢٤ - جوارك - البضاعة العابرة (ترانزيت) والبضاعة الواردة . فصل التفرقة بينهما . البضاعة العابرة (ترانزيت) .</p>

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
<p>ملخص الأحكام</p> <p>هي البضاعة التي ترد من الخارج إلى الدولة في رحلة تبدأ وتنتهي خارج حدودها دون أن تتداول داخل بلادها ويحصل مرورها بأراضيها سواء بنقلها من سفينة إلى أخرى في نفس الميناء أو من ميناء إلى أخرى أو بإيداعها المخازن المعدة لذلك بالدائرة الجركية حتى تصدر إلى الخارج أو بغير ذلك . البضاعة التي ترد في الأصل من الخارج بقصد الاستهلاك داخل البلاد ثم يعين لصاحبها تغيير اتجاهها بتصديرها إلى دولة أخرى أو يعطى إلى ذلك نتيجة لمنع دخولها البلاد بناء على سبب كان . تعتبر بضاعة عابرة (ترانزيت) القول بأن البضاعة العابرة تعتبر بضاعة واردة إذا مضى على بقائها في الدائرة الجركية أكثر من ستة شهور وأنه من باب أولى ينتهى اعتبار البضاعة الواردة بضاعة عابرة بعد مضى هذا الميعاد استناداً إلى المادتين ٢٤/٢٥ من لائحة الجمارك . على غير أساس . حكم هاتين المادتين لا ينطبق إلا على البضاعة العابرة التي تجتاز البلاد المصرية من جرك إلى آخر لتصديرها منه إلى الخارج .</p> <p>٢ - جمارك . رسوم الأرضية المفروضة على الجمود برسم المرور (ترانزيت) غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية ، بموجب الفقرة (د) من رقم (٢) من الحرف (ج) من البند العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ . هي رسوم مقررة بمقتضى القانون وليست أجرة مقابل التخزين بمخازن مصلحة الحجر الصحي أو مخازن حكومية أخرى . استحقاقها لا يتطلب سوى وضع البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحي . هذا الإشراف لا يستلزم حيازة المصلحة للبضاعة حيازة مادية أو تخزينها بالمخازن الحكومية بل يتحقق بقطع النظر عن مكان وجودها أو تخزينها .</p> <p>٣ - (ا ، ب) . جمارك . الحجر الإدارى الذى يحق لمصلحة الحجر الصحي إتيقابه عملاً بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ والأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ م . معلق . مقصور على ذات البضاعة المستحق عليها الرسم المراد توقيع الحجر وقاء له . لا تلازم بينه وبين حق الامتياز المقرر</p>		

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>لحكومة على جميع أموال المدين وفقاً للسادة ٦٠١ من القانون المدني - القديم .</p> <p>(المواد ٢٤/٢٥ من لائحة الجمارك ، ٥ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ، ٢ من الحرف ج من البند العشر من الجدول الملحق بهذا القانون ، الأمر الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ و ٦٠١ من القانون المدني - القديم) .</p>
٣٣٣	٧٩٤	١٤ يونيو ١٩٥١	<p>١ - ضرائب . الضريبة الاستثنائية . حكم . تسببه . عدم اعتباره العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها داخلة ضمن رأس المال المستثمر في المنشأة . اقامته على أن العمارة تستغل بطريق التأجير للغير وأن طبيعة هذا الاستغلال تختلف عن طبيعة استغلال المنشأة فضلاً عن خلو الميزانيات السابقة للمنشأة المقدمة إلى مصلحة الضرائب من ذكر العمارة باعتبارها جزءاً من رأس المال . في ذلك ما يكفي ختمه . تقريره أن المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤١ قد استثنت أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من التطبيق عند فرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية . تزيد لا يضير الحكم الخطأ فيه بفرض حمله . خطأ مصلحة الضرائب في هذا الخصوص عند تقديرها الضريبة على الأرباح التجارية للمنشأة . لا تأثير له على سلامة ما قرره الحكم بالنسبة إلى تحديد وفاة الضريبة الاستثنائية .</p> <p>٢ - ضرائب . الضريبة الاستثنائية . حكم . تسببه . تقريره أن العمارة التي تشغل منشأة الطاعن جزءاً منها تستغل بطريق التأجير للغير دون أن يعتبر أي جزء منها ضمن رأس المال المستثمر سواء في ذلك الجزء الذي تشغله المنشأة أو باقي العمارة . الثابت من الملف الفردي للطاعن أنه اعتبر المنشأة مستأجرة للجزء الذي تشغله من العمارة وقدر الأجرة المقابلة لذلك . النحى عليه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسبب استناداً إلى أنه لم يحدد الجزء الذي تشغله المنشأة ويحسب قيمته ضمن رأس المال المستثمر . على غير أساس .</p> <p>(المواد ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم ، ١١٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤١ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .</p>

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
٢٣٤	٧٩٨	١٤ يونيو ١٩٥١
<p>١ - خبير . حكم تمهيدى بنديب خبير لمعاينة أطيان وتطبيق المستندات . تكليف الحكم الخبير بأن يشفع تقريره برسم تخطيطي . تفصيل الخبير الأمر في محاضر أعماله دون أن يشفع تقريره برسم تخطيطي . اقتناع المحكمة بما رأت معه وضوح الحقيقة استناداً إلى ما فصله الخبير دون حاجة إلى الاستعانة برسم تخطيطي . لا عليها فيما رأت . النعي على الحكم مخالفة القانون . على غير أساس . مثل في عقد بيع .</p> <p>٢ - خبير . حكم . تسببه . اعتماده تقرير الخبير المقدم في الدعوى . حسب ذلك ليكون ما يحويه التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال جزءاً متمماً لأسبابه . تقرير الحكم أنه صار في غنى عن تقديم رسم تخطيطي كان يرى الاستعانة به . لا حاجة إلى النص على ذلك بعد أن وضحت له جلياً حقيقة النزاع .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٣ - حكم . تسببه . حكم استثنائي . قضؤه بتأييد حكم ابتدائي . إقامته على أسباب ذكرها مضيها إليها ما لا يتعارض معها من أسباب الحكم الابتدائي . تفصيله ما يتعارض وما لا يتعارض مع أسبابه . لا حاجة إليه .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p>		
٢٣٥	٨٠١	• • •
<p>تعهدات . وفاء . فسخ . وفاء أحد المتعاقدين بما تعهد بدفعه وفاء جزئياً بعد الميعاد المتفق عليه في العقد . قبول المتعاقد الآخر هذا الوفاء . ليس من شأنه أن يسقط حق هذا المتعاقد في الحبس . كل ما عسى أن يكون له من شأن أنه إذا أكل المتعاقد الأول الوفاء بما التزم به فإنه يصلح دفعاً لدعوى المتعاقد الثاني إذا هو رفعها بطلب الفسخ لعدم وفاء المتعاقد الأول بما تعهد به على الوجه المتفق عليه .</p>		
٢٣٦	٨٠٤	• • •
<p>١ - وضع يد . دعوى بطلب منع تعرض في مطل . حكم برفضها . إقامته على أن ترك المطل كان من قبيل التسامح من جانب</p>		

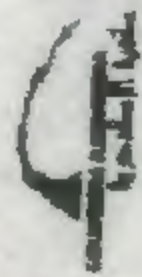
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>البائع للدعى عليه إذ لم يكن فيه أى اعتداء على ملكه . فى هذا وحده ما يكفى لحل الحكم لأنه بذلك يكون قد نفي نية التملك عن وضع يد المدعى . استطراده بعد ذلك إلى القول بأن التسامح لا ينشئ حقاً ولا تكتسب صفة الارتفاق . تزيد لا يضره . النعمى عليه الخطأ فى تطبيق القانون استناداً إلى أنه إذ تصدى للبحث فى التسامح على النحو المشار إليه يكون قد خلط بين دعوى الملكية ودعوى وضع اليد . غير منتج .</p> <p>(المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .</p> <p>٢ - نقض الأحكام الصادرة قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد من المحاكم الابتدائية هيئة استئنافية فى استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فى دعاوى وضع اليد . الطعن فيها بطريق النقض وفقاً للسادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض . غير جائز إلا لمخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . صدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض استناداً إلى أنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع إذ أغفل الرد على طلبه انتقال المحكمة للمعينة أو أنه خالف مؤدى الحكم التمهيدى السابق صدوره من نفس المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق . لا يقبل .</p> <p>(المادة ١٠ من قانون إنشاء محكمة النقض) .</p> <p>٣ - نقض . التمسك بالمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض . غير جائز متى كان الحكم السابق صدوره فى نفس الدعوى هو حكم تمهيدى لم يفصل فصلاً قاطعاً فى أى وجه من أوجه النزاع فيها . (المادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض) .</p> <p>١ - دعوى التزوير . محكمة الموضوع . قيامها بإجراء المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير . لا تريب عليها . سبق صدور قرار بنذب خبير لإجراء المضاهاة . لا يحد من ذلك . رأى الخبير استشارى فى جميع الأحوال . لا الزام على المحكمة فى الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء أكان السيل إلى ذلك ميسوراً أو كان عسيراً .</p>
٣٣٧	٨٠٧	١٤ يونيه ١٩٥١	

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٢ - دعوى التزوير . المضاهاة التي تجرئها المحكمة بنفسها . لا يبطلها أن لا تحرر المحكمة بما شاهدته تقريراً بشأن الخبر . حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته .
			٣ - دعوى . التزوير . حكم . تسببه . إحالته في بيان أوجه الخلاف بين الامضاء بين المطعون فيهما والامضاءات التي حصلت المضاهاة عليها إلى ما أثبتته تقرير الخبر . النعمى عليه القصور . على غير أساس متى كان تقرير الخبر قد فصل أوجه الخلاف . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .
			٤ - (١) دعوى التزوير . حكم برد وطلان عقدين صادرين من مورث . قبوله دليلاً على التزوير استنده من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين . لا مخالفة في ذلك للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات - القديم .
			٥ - نقض . سبب . القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف إلى إنكار التصرف الرسمي لا العرفي . جدل موضوعي لا سبيل لإثارة أمام محكمة النقض .
			٦ - نقض . سبب . سبب دعوى التزوير . مخالفة الإمضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن . القول بأنه ليس معناه التزوير إذ قد يكون مرجعه سبب آخر . جدل موضوعي لا سبيل لإثارة أمام محكمة النقض .
			٧ - دعوى التزوير . حكم بتزوير ورقة . تسببه . عدم نيانه طريقة التزوير . النعمى عليه القصور . على غير أساس . هو غير ملزم ببيان طريقة التزوير . يكفي أن يثبت لديه عدم صحة الامضاء المطعون فيها بيقضى بتزويرها . (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات - القديم) .
			٨ - دفاع . إثبات . محكمة الموضوع . عدم ملازمتها بإحالة الدعوى على التحقيق متى استبان لها وجه الحق في الخصومة . دعوى تزوير . تصريح المحكمة في حكمها بأنه لا جدوى من اجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة الإمضاء

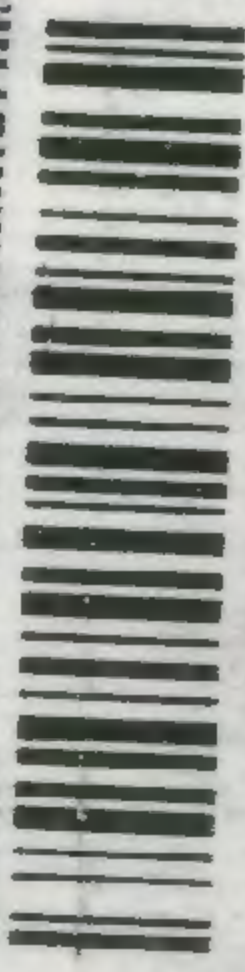
العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
المطعون فيه بالتزوير . اخلال بحق الدفاع .		
٣٣٨	٨١١	١٤ يونيو ١٩٥١
<p>١ - إعلان . نقض . تقرير الطعن . اعلانه إلى المطعون عليه . محام في مكتبه . خلو محضر الإعلان عما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى محل المطعون عليه شخصاً له صفة في تسلم الإعلان عنه بعد تأكيده من عدم وجوده بمكتبه . خلو عبارة (امتناع فرائش المكتب عن الاستلام) التي برر بها المحضر تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد من بيان اسم هذا الخادم . عدم بيان تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي خاطب فيها المحضر الخادم . بطلان تقرير الطعن .</p>		
<p>٢ - إعلان . بطلان الإعلان الذي لم تراع فيه الإجراءات المرسومة في المادتين ٦ و ٧ من قانون المرافعات - القديم . غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز لغير الخصم الدفع به . لا تملك المحكمة إثارته من تلقاء نفسها إذا حضر الخصم ولم يتمسك بالبطلان . عدم حضور الخصم وطلب الخصم الآخر الحكم عليه في غيبته . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلان الإعلان . نقض . تقرير الطعن . بطلانه عدم حضور المطعون عليه . على المحكمة أن ترتب على ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .</p> <p>(المراد ٦ و ٧ و ١١٩ من قانون المرافعات - القديم - و ٥٩ من قانون المرافعات) .</p>		
٣٣٩	٨١٣	, , ,
<p>حق مكتسب . عدم جريان القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها . حكم . الطعن فيه . جوازه وعدمه . خضوعه إلى القانون الساري وقت صدوره لا وقت إعلانه . إنشاء قانون المرافعات الجديد طريقاً للطعن في الأحكام لم يكن موجوداً من قبل . لا يعمل به في شأن الأحكام الصادرة قبل هذا القانون . نقض . حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . القول بأن مناط الحق المكتسب على مقتضى قانون محكمة النقض إنما هو كون الحكم الصادر في عهد القانون القديم قد أعلن واقضى . ميعاد الطعن فيه قبل بدء العمل بالقانون الجديد . لا يصح الاستدلال</p>		

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		به ولا الاستناد اليه مع قيام النص الصريح في قانون المرافعات الجديد الذي يفيد عدم جواز الطعن بالنقض في الاحكام التي صدرت بصفة نهائية من المحاكم المختلطة قبل العمل به . (المواد ٣ من لائحة الترتيب و ٢٧ من الدستور و ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات و ١ و ٢ من هذا القانون و ٤٧ من قانون محكمة النقض .
		(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
٣٤٠	٨١٦	١٧ أبريل ١٩٥٢
		١ - ضرائب . أرباح استثنائية . ق رقم ٦٠ . غرضه . التيسير على الممول ذى الحسابات المنتظمة بأحد طريقين نص عليهما . لا نص على ميعاد محدد للاختيار .
		٢ - حق الاختيار سالف الذكر . يوجب تمكين الممول من معرفة الطريق الأصح له .
٣٤١	٨٢١	٢٦ مايو ١٩٥٢
		١ - ضرائب . إخطار . خطاب موصى عليه بتحديد الجلسة . ختم البريد على المظروف . كفيل بالتدليل على استلام الممول الإخطار في تاريخ الختم .
		٢ - إخطار الممول قبل الجلسة بثلاثة أيام . صحيح .
		(٤) قضاء محاكم الاستئناف (أحوال شخصية)
٣٤٢	٨٢٤	٣٠ مارس ١٩٥٢
		حجر . دعواه . نطاقتها .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣٤٣	٨٢٥	٧ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - دعوى تزوير . متى يقبل الدفع بطلان شواهد التزوير طبقاً للمادة ٢٨١ مرافعات .
		٢ - تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومتى يؤخذ به .
٣٤٤	٨٢٩	٩ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - اعتراضات على قائمة شروط البيع . المقصود بالمعلنين الذين عيبتهم المادة ٦١٣ مرافعات هم المدينون وليس الحائزون من بينهم .

العدد الخامس	فرست	السنة الثالثة والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - نص المادة ٦١٣ مرافعات نص أمر فهو من النظام العام .
٣٤٥	٨٣١	١٦ ديسمبر ١٩٥٢ حجز ما للمدين لدى الغير . التنازل عن المحجوز لدين في دعوى صحة الحجز ليس تنازلاً عن الحجز . ما يجب على المحكمة تحقيقه في دعوى صحة الحجز .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٣٤٦	٨٣٢	٣ نوفمبر ١٩٥٢ ١ - وكالة . الاتفاق على تفويض البنك بالبيع لصالح الحساب الجاري بينه وبين العميل . تأمينا للحساب الجاري . ٢ - وكيل بالعمولة . قطن . تسليمه لتاجر مع إقراض صاحبه مال حتى البيع . لا يلزم اتباع قواعد الرهن المنصوص عليها في م ٨٧ تج .
٣٤٧	٨٣٧	٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ١ - اختصاص . محكمة الإجراء الوقتي هي محكمة لخص الإجراء . ٢ - تعويضات . تعتبر ملحقات . تقوم مع الطلب الأصلي . ٣ - اختصاص . العبرة بالطلب الأصلي . طلب مصادرة علامة تجارية . طلب بجهول القيمة . من اختصاص المحكمة الكلية . بصرف النظر عن قيمة التعويض .
٣٤٨	٨٤٠	٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ حكم . بطلانه لعدم ايداعه بعد النطق به في دعوى محجوزة للحكم . طريقه طلب البطلان . الاستئناف أو المعارضة .
	٨٤٣	ما يطلبه المحامون بحث لخصرة الأستاذ راغب حنا المحامي
	٨٤٥	ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ونظرية الظروف الطارئة بحث لخصرة الأستاذ زكي سعيد البدرماني المحامي



Bibliotheca Alexandrina



0542508